



1946  
SIA













بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك اللهم على ما وجهت نحونا من سوانع النعم ونشكرك على ما أظهرت لنا من ميسر الحساب  
الأسرار ومضمرات الحكم ونشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك الفاعل لكل مبتدأ  
ومبتدع ونشهد أن سيدنا محمد عبدك ورسولك المفرد العلم والامام المتبوع اللهم صل وسلم عليه  
وعلى آله وصحبه ما رفعت منصب المتخضع لجلالك وجبرت بالسكون اليك كسر الجازم بوحدة ذلك  
في ذاتك وصفاتك وأفعالك (أما بعد) فيقول راجي الفخران محمد بن علي الصبان نضر الله  
ذنوبه وستر في الدارين عبوبه هذه حواش شريفة وتقريرات جليسة منبقة وتحقيقات  
فائقة وتدقيقات راققة خدمت بها شرح العلامة نور الدين أبي الحسن علي بن محمد الأشموني  
الشافعي على القيمة الامام ابن مالك كل الخدمة وصرفت في تحرير مبانها وتمذيب معانيها  
جميع الهمة المصنف فيها زبد ما كتبه عليه المشايخ الاعيان منها على كثير مما وقع لهم من  
أسقام الافهام وأوهام الازهار ضامنا الى ذلك من فرائد المسطور وما ينشرح به خاطر مضيفا  
اليه من عرائس بنات فكري ما يقربه من الساطر وحيث أطلقت شيخنا فرادى به شيخنا العلامة  
المدابني أوقلت شيخنا السيد فرادى به شيخنا الحق السيد البليدي أوقلت البعض فرادى به  
الفهامة الفاضل سيدي يوسف الحفني رحمه الله تعالى وخزاهم عنا خيرا وما كان رائدا على ما في  
حواشيهم وإيسر عزرا لاحد فهو غالبا مما ظهر لي وربما نسبته الى صريحنا وعلى الله الاعتماد انه  
ولي السداد (قوله أما بعد حمد الله الخ) اعترض بان هذه العبارة انما هي سابقة لحد وصلاح وسلام  
منه وهذه الاودة لا يحصل بها المطلوب من الايمان بالثلاثة في ابتداء التأليف ويحجب أولا باننا  
لا سلم تلك الافادة لان القصود من قوله حمد الله انشاء الحمد وقوله حمد الله وان لم يكن جملة في قوة  
الحكمة وكما قال أما بعد فولي الحمد الله منشئ الحمد وثانيا باننا سلمنا تلك الافادة لكن لا نسلم أن

(أما بعد) حمد الله

(قوله اعترض) حاصله  
قياس مركب من الشكل  
الاول من منع الحشى أولا  
مفراة وأورد على منعه  
بانه ككبرة لا عبرة بها ويرد  
بانه بحسب المراد وهو  
مبني على أن مراد  
المعترض لا تفيد الايمان  
بها لا لفظا ولا قصدا أما ان  
أراد الاول فلا

الاجمع ان المراد

لفظا تاما وقوله الخ

مراده به انها تفيد السبق

للسلف قصدا فقط والحق

الاراد خصوصا

اقر بانه عليه كما

هم في الايمان

لكن ترك النع في الصلاة

والسلام انكالا على

القياس تاما وثانيا كبراه

وارد عاينه انه لا يوافق

رواية ارفع واجيب بان

المفهوم منها مجرد التمثيل  
لأنه من المفظ



المطلوب لا يحصل بها لأن إقادة سبق الحمد منه تضمن أن الحمد وأهل لأن الحمد وهو وصف بالجميل  
فقد حصل الحمد فمنا هذه العبارة الواقعة في ابتداء التأليف ولا يضر عدم حصوله صريحا إذ  
المطلوب حصول الحمد مطلقا في الابتداء ومثل ذلك يقال في الصلاة والسلام بناء على أن المقصود  
بهما التعظيم وهو حاصل بإقادة سبقهما كما أقاده العلامة ابن قاسم في نكته عند قول المصنف  
• أحمد ربّي الله خير مآل • مصليا الخ وبه يعرف ما في كلام البعض وما أجاب به هو وشيخنا  
من أن الشارح أتى بالثلاثة لفظا لا يحسم مادة الاعتراض لبقاء المؤاخذة بعدم كتابتها المطلوبة أيضا  
والجواب بحصول الحمد بالبسملة غير بافع في الصلاة والسلام فإن قلت لا نسلم عدم حصول الحمد  
صريحا هنا ما تقرر من أن الأخبار عن الحمد جد أي صريح قلت ما تقرر انما هو في الأخبار عن  
الحمد بشوثة الله بالجملة الأسمية أعني الحمد لله لا به ثناء بجميل صراحة فهو جد صريح بخلاف الأخبار  
عن الحمد بسبق وقوعه ومثله الأخبار بأنه يقع كافي أحمد ربّي الله على أنه خبر انظار ومعنى قننه  
(قوله على ما مخرج من أسباب البيان) على تعليلية وما موصول اسمي أو نكرة موصوفة فن بيانية  
والعائد محذوف ويظهر لي عند عدم استدعاء المقام أحد الوجهين ترجع الثاني لأن النكرة هي  
الأصل ولأن شرط الموصول إذا لم يكن للتعظيم أو التحقير عهدا الأصل وقد لا يحصل عهدا لا  
بتكلف فاحفظه أو موصول حرفي ويقوى هذا أن الحمد يكون حينئذ على الفعل والحمد على الفعل  
أمكن من الحمد على أثره لأن الحمد على الفعل بالأواسطة وعلى أثره بواسطته ومن زائدة على  
مذهب الأخفش وبعض الكوفيين أو تبعيضية نكتتها الإشارة إلى أنه تعالى يستحق الحمد على بعض  
نعمه كما يستحق الحمد على الكل بالاولى والمخ الإعطاء وبابه قطع وضرب والمنحة بالكسر العطية  
كذا في المختار والبيان يطلق معنى الظهور ومعنى الفصاحة ومعنى المبطق الفصح المعرب عما  
في الضمير أي المنطوق به لا المعنى المصدري لأنه لا يوصف بالفصاحة حقيقة وهذا هو المراد هنا  
والمراد بأسبابه جميع ماله دخل في حصوله كسلامة اللسان من العي والفهاهة وسلامة القلب  
من موانع الإدراك لا خصوص ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته لقصوره (قوله  
وقف من أبواب التبيان) قياس ما كان على التفعال فتح البناء كالتكرار والتسذكار وشذ كسر  
ناه التبيان والتقاء بعكس الفعل ورد الفتح أيضا في التبيان كافي القاموس وإن كان كسره  
أكثر والتبيان كقوله الخطابي أبلغ من البيان أنه بيان مع دليل وبرهان فهو جار على الأصل  
من زيادة المعنى لزيادة المبني والمراد بأبوابه كل ماله دخل في حصوله كالادراكات  
القوية وجودة اللسان والقلب فالأبواب استعارة مصرحة والفتح ترشح أو في التبيان  
استعارة بالكناية والأبواب تخييل والفتح ترشح وذكر المخرج والأسباب في جانب البيان  
والفتح والأبواب في جانب التبيان لأن التبيان أبلغ كما مر فالوصول إليه أصعب يحتاج إلى فتح  
أبواب معقدة (قوله والصلاة والسلام) مجروران عطفا على حمد الله (قوله على من رفع) متعلق  
بمحذوف صفة للصلاة والسلام أي الكاشفين على من رفع أحوال منهما وقال شيخنا تبعنا لما صرح  
متعلق بالسلام لقربه وهو مطلوب أيضا للصلاة من جهة المعنى على سبيل التنازع اه ومراده  
كقوله الفاضل الروداني محشى التصريح التنازع المعنوي الذي هو مجرد الطلب في المعنى  
لا العمل بدليل كلامه فقوله متعلق بالسلام لقربه يعني مع حذف متعلق الصلاة فقط ما اعترض  
به البعض من أن التنازع لا يكون إلا في فعلين متصرفين أو اسمين يشبهانها كما سيأتي وما ذكر  
ليس كذلك أي لأن الصلاة والسلام اسمان مصدرين جامدان على أنه سيأتي أن المراد اسمان  
يشبهان في العمل لا في التصرف بدليل تمثيلهم باسم الفعل والمصدر ومن وافق على ذلك هذا  
البعض وحينئذ لا يدل ما سيأتي على عدم جريان التنازع الاصطلاحي بين اسمي المصدرين بل على

على ما مخرج من أسباب  
البيان وفتح من أبواب  
التبيان والصلاة والسلام  
على من رفع



بحريته بينهما كالمصدرين في تلاشي الاعتراض من أصله والرفع الاصل والمراذبه هنا الظاهر  
والاعزاز (قوله بماضى العزم) من اضافة الصفة الى الموصوف أى العزم الماضى قال فى المصباح  
عزم على الشئ وعزمه عزم ما من باب ضرب عقد ضمير على فعله اه لكن سيد كرا الشارح قبيل  
باب التنازع أن عزم لا ينعدي بنفسه وأن قوله تعالى ولا تعزموا عقدة النكاح على تضمن معنى  
تنووا والماضى اما معنى النافذ يقال مضى الامر أى نفذ وما معنى القاطع يقال سيف مضى أى  
قاطع فيكون قد شبه فى النفس العزم بالسيف والماضى بمعنى القاطع تخييل (قوله قواعد الايمان)  
يحتمل وهو الظاهر أن يراد بالايمان التصديق القلبي فتكون اضافة القواعد الى من اضافة  
المتعلق بفتح اللام الى المتعلق بكسرها والمراد بالقواعد جميع ما وجب الايمان به مما ينشئ عليه  
غيره كعقائد التوحيد وضوابط الفقه المجمع عليهم ما أوجب جميع ما وجب الايمان به سواء بنى عليه  
غيره أو لا فيكون فى التعبير بالقواعد تغليب أو البراهين الدالة على حقيقة الايمان ويحتمل أن  
يراد به الاسلام لتلازم الايمان والاسلام الكاملين فالانفاضة من اضافة الاجزاء الى الكل والمراد  
بالقواعد الاركان الخمسة المذكورة فى حديث بنى الاسلام على خمس وعلمه فى الكلام تامم الى  
هذا الحديث (قوله وخفض بعامل الجزم) الجزم القطع وعامله آله كالسيف ووصفها بالعلم  
بماز عقل من وصف آله عمل الشئ به فان قلت عامل الجزم لا يخفض فى العربية فلا تتم التورية  
قلت التورية لا توقف على خفضه فى العربية وانما وري بخصه الذى لا يقع فى العربية للاشارة  
الى أن ما وقع منه صلى الله عليه وسلم أمر فوق ما ألفه البشر خارج عن طوتهم (قوله كلمة الماتان)  
البهتان الكذب والمراد به هنا الكفر أو مطلق الباطل والمراد بالكلمة الكلام وانما اقتضاها الى  
البهتان استغراقية (قوله محمد) بدل من من أو عطف بيان وقوله المنتخب أى المختار نعمت محمد لا لمن  
لئلا يلزم تقديم البدل أو عطف البيان على نعمت مع أن نعمت هو المقدم على نسبة التوابع  
عند اجتماعها (قوله من خلاصة معد ولباب عدنان) خلاصة الشئ بضم الخاء وكسر هاء ما خلاص  
منه وبمعناه اللباب فى عبارته تغنى ومعد بفتح الميم والعين ولد عدنان لصديه قال الجوهري وهو  
أبو العرب وعدنان آخر النسب الصحيح لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محمد بن عبد الله بن عبد  
المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن  
النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان فعلم وجه ذكر معد  
 وعدنان ويحتمل أنه أراد بمعد وعدنان ذرية معد وذرية عدنان المسميتين باسمي أجدادنا وانما آخر  
عدنان ذكر امع تقدمه وجود الاله لو قدمه لم يكن لذكر معد فائدة لانه يلزم من كونه عليه الصلاة  
والسلام منتخبا من لباب عدنان كونه منتخبا من خلاصة معد ولا عكس (قوله أحرزوا) أى حازوا  
وقوله قصبات السبق الخ كان من عادة العرب أن تغرز قصبة فى آخر ميدان تسابق الفرسان فمن  
أعدى فرسه اليها وأخذها عدسا بقا فى الكلام استعارة تمثيلية ان شبه حال المجاهدة فى غلبتهم لمن  
فاوهم فى الاحسان بحال السابقين على الخيل فى الميدان فى سبقهم الى قصبة السبق بجامع مطلق  
حوز ما به الشرف أو استعارة مكنية ان شبه فى النفس الاحسان بساحة ذات ميدان وجعل اثبات  
المضمار أى الميدان تخيلا واحراز قصبات السبق ترشحا أو استعارة مصرحة ان شبهت مراتب  
العلوم بقصبات السبق وجعل المضمار ترشحا والاحسان تجريدا والمراد بالاحسان امام معناه  
الشرعى المبين فى حديث جبريل بقوله عليه الصلاة والسلام أن تعبد الله كأنك تراه فان لم تكن تراه  
فانه يراك أو مطلق الطاعة وهذا أقرب (قوله وأبرزوا) أى أظهروا وقوله ضمير القصص والشان  
يحتمل أن المراد المضمهر المستور الذى كان له قصة وشأن عظيمان وهو دين الاسلام فيكون تسميته  
مضمهرا باعتبار ما كان ويحتمل أن المراد ضمير القصص والشان الاصله طلاحى الواقع فى قوله تعالى

(قوله حقيقة) كذا بالاصل  
ولعل صوابه حقيقة اه

بماضى العزم قواعد  
الايمان وخفض بعامل  
الجزم كلمة البهتان محمد  
المنتخب من خلاصة  
معد ولباب عدنان وعلى  
آله وأصحابه الذين أحرزوا  
قصبات السبق فى مضمار  
الاحسان وأبرزوا ضمير  
القصص والشان



فأعلم أنه لا إله إلا الله في الكلام حذف مضاف أي مفسر ضمير المخ لآن الذي أظهره مفسره وهو  
 لا إله إلا الله أو مجاز مرسل علاقته المجاورة حيث سمى المفسر بكسر السين باسم المفسر بفخها  
 (قوله بسنان اللسان ولسان السنان) السنان أصل الرمح والتركيبان إمامان إضافة المشبه به  
 إلى المشبه أي اللسان الذي كالسنان في التأثير واللسان الذي كاللسان في كثرة استعماله أو  
 من الاستعارة بأن يكون شبه في التركيب الأول كلام اللسان بالسنان في التأثير وشبهه في  
 النفس السنان في التركيب الثاني بالإنسان في صدور الفعل العظيم عن كل وأثبت له اللسان تخيلا  
 أو شبه طرف السنان الذي به الجرح باللسان في كثرة استعماله وجعل شيخنا إطلاق لسان السنان  
 على طرفه الجرح لا يجوز فيه ممنوع لأنه ليس من معاني اللسان الحقيقية كما يؤخذ من القاموس  
 وعبره في قوله بسنان الخ من أنواع البديع العكس وهو تقديم المؤخر وتأخير المقدم كقولهم عادات  
 السادات سادات العادات وقد اشتملت خطبته على أنواع أخرى كبراعة الاستملال والتورية في  
 الفتح والرفع والمماضي ونحوها والطباق في الرفع والخفض والإيمان والبهتان والإفراط والتفريط  
 والجناس اللاحق في الأسد والجسد والتحقيق والتدقيق والمخل والممل وكذا بين الإدراج  
 والأبراج كما قاله شيخنا والبعض وإن جعل شيخنا السيد الجناس بينهما مضارعا للمناسبة أي والجناس  
 المضارع في خلاوعلا والفرق بين الجناسين أن الاختلاف إن كان بحرف بعد المخرج واللاحق أو  
 قريبه فالمضارع ومعنى بعد المخرج أن يختلف الحرفان في جنس المخرج ومعنى قريبه أن يتحد في  
 جنسه ويختلف في مفعله (قوله فهذا) اسم الإشارة راجع إلى الالفاظ الذهبية المخصوصة الدالة  
 على المعاني المخصوصة على أرح الأوجه فهو مستعار مما وضع له وهو المبصر الحاضر للمعقول  
 لشبهه به في كمال اتقان المشير أو السامع أي حتى كأنه مبصر عنده وهل استعارة اسم الإشارة ونحوه  
 أصليه أو تبعية خلاف بيناه في رسالتنا في المجازات والفاء واقعة في جواب أما وجواب الشرط  
 لا بد أن يكون مستقبلا وكون الالفاظ المشار إليها شراطينا بديعا غير مستقبل فلا بد من تقدير  
 أقول بعد الفاء كما أفاده في التصريح ثم إن كانت الخطبة قبل التأليف وجعل الشرح بالمعنى اللغوي  
 على أنه مصدر بمعنى الشارح أي خارج لم يحتج إلى التقدير لأن الشرح الخارج المدلول على هذا  
 الشرح الذي هو مخطط الجزاء مستقبل حينئذ بل قال الروداني في حواشيه على التصريح إنما يحتاج  
 إلى التقدير لو أريد بالشرط الذي تضمنته أما التعليق مع أن المراد منه مجرد استلزام شيء لشيء ولو  
 سلم فالتعليق قد يكون في الاستقبال وقد يكون في الماضي كما في شرط لو فليكن هذا منه اه نعم قال  
 يس يندفع بتقدير القول أشكال أخرى وهو أن كون هذه الالفاظ شراطينا بديعا ثابت جدد أو لم  
 بحمد فقام معنى كونه بعد الجدد فإذا جعل الجزاء القول كان هو المقيد بالبعدية اه وهو مبني  
 على أن الطرفين من متعلقات الجزاء كما هو الأحسن مع أن هذا الأشكال الآخر يندفع بجعل شرح  
 بمعنى أرح مراد منه المعنى اللغوي لصحة تقييده بالبعدية على أنه يرد على تقدير القول أن حذف  
 القول بوجوب حذف الفاء معه كما سيه مرجع الشارح لكن في الهمع ما يدل على أن بعضهم يجوز  
 حذف القول مع بقاء الفاء كما سيأتي بسطه في محله فنبيه (قوله لطيف) يعني لا يحجب ما وراءه  
 من المعاني مجازا عملا لا يحجب ما وراءه من المحسوسات (قوله بديع) فعل بمعنى المفعول أي مبتدع  
 أي مخترع لا على مثال سابق فإنه بهيئة المخصوصة ثم سبق له مثال والمراد أنا فائق في الحسن على  
 غيره من الشروح ويحيى بديع بمعنى مبتدع ومنه بديع السموات والأرض (قوله على ألفية  
 ابن مالك) متعلق بحذف خاص دل عليه السياق أي دال على ألفية ابن مالك أي على معانيها  
 أو على معنى لام التقوية منعلقة بشرح بمعنى شارح أي كاشف كما قاله البعض وفيه أنه يلزم على هذا  
 نعت المصدر قبل استيفاء معموله أو معنى لام الاختصاص متعلقة بمحذوف صفة اشرح فيكون على

بسنان اللسان ولسان  
 السنان فهذا شرح لطيف  
 بديع على ألفية ابن مالك



• مذهب المقاصد واضح  
المسألة • يمتزج بها  
امتزاج الروح بالجسد  
ويحل منها محل الشجاعة  
من الأسد • تجد نشر  
التحقيق من ادراج عباراته  
يعقب • وبدرا التدقيق  
من أبراج اشاراته يشرق  
خلا من الافراط الممل  
• وصلا عن التفريط  
المحل •

الاستعارة تسمية أو شبه الشرح والتمثيل بحسب مستعمل وجسم مستعمل عليه وذكره على تخييل (قوله  
مذهب الخ) التهذيب التنقيب والمقاصد المعاني والمسالك الالفاظ وهما مجروران بإضافة الوصف  
اليهما أو منصوبان على التشبيه بالمفعول به (قوله يمتزج بها الخ) في الكلام مباينة والافراط المزج  
الخلط بلامتياز مع أن الشرح والتمثيل متمايزان وأشار بهذه السجعة إلى ما في شرحه مما لا بد منه في  
بيان المتن وبالسجعة الثانية إلى ما زاد على ذلك والمقصود منها ما وصف شرحه بجودة السبيل  
وحسن التركيب مع ألفاظ المتن (قوله امتزاج الروح) أي امتزاجا كامتزاج الروح بالجسد لا يقال  
عبارة تفهم أن شرحه لله من كالروح للجسد وأن المتن بدونه كالجسد بدون الروح وفي هذا تنقيص  
لبقية الشرح لا نأقول مقام المدح لا ينظر فيه إلى أمثال هذه المفاهيم (قوله ويحل) بضم الحاء  
وكسر هاء الالان حل بمعنى نزل يجوز في ماء مضارعه الوجهان كما في القاموس وبها قرئ في السبع  
قوله تعالى فيحل عليكم غضبي فاقصار البعض كشجاعة إلى الضم تقصير وأما حل ضد حرم فحاء  
مضارعه بالكسر فقط وحل بمعنى فلت فحاء مضارعه بالضم فقط (قوله منها) قال شيخنا السيد جمال  
أي كائنا منها لالان حل لا يتعدى عن وكذا قوله من الأسد أي كائنه من الأسد • ولعل معنى كائنا  
منها وكائنه من الأسد منتزعا باليهام منتزعا إلى الأسد لا يبعد أن من في الموضعين بمعنى في  
لا يقال الظرفية في الأول غير ظاهرة لا نأقول لما امتزج بها كائنه حل فيها وقوله محل الشجاعة  
أي حلولها فحل مصدر ميمي أي حلولا كحلول الشجاعة والمراد بالشجاعة الجرأة لا الملكة  
المخصوصة لا اختصاص الملكات بذوى العلم (قوله تجد نشر التحقيق الخ) النشر الرأفة الطيبة  
والتحقيق يطلق على ذكر الشيء على الوجه الحق ويطلق على إثبات المسئلة بدليلها مع رد قوادحه  
والادراج بفتح الهاء جمع درج بفتح الدال وسكون الراء أو فتحها ما يكسب فيه كما في القاموس  
ويعقب بفتح الباء مضارع عبق الطيب بكسر هاء عبقا بالتحريك من باب فرح ظهرت رائحته ولا  
يكون الالذكية كما في المصباح في كلامه استعارة مكنية وتخييل وترشيع حيث شبه التحقيق في  
نفاسه بنحو المسك والنشر تخييل ويعقب ترشيع قال شيخنا السيد وفي العبارة قلب أي من عبارات  
أدراجه اه ونكسة القلب الإشارة إلى قوة الشرح حتى سرى من عبارات إلى محلها المكتوبة فيه  
(قوله وبدرا التدقيق الخ) البدر القمر ليلة كماله والتدقيق يطلق على إثبات المسئلة بدليلين أو أكثر  
وعلى إثبات دليل المسئلة بدليل وعلى ذكر الشيء على وجه فيه دقة والادراج جمع ج وهو أحد  
أقسام الفلك الاثني عشر المسماة بالبروج وعبر بالادراج وهو جمع قلة مع أنها اثنا عشر لمزاوجة  
أدراج وشرق بضم أوله وكسر ثالثة مضارع أشرق أي أضاء أو بفتح أوله وضم ثالثة مضارع  
شرق كطلع وزاومعنى وعلى كل في كلامه عيب السناد وهو اختلاف حركة ما قبل الروى وفي  
كلامه استعارة مكنية وتخييل وترشيعان حيث شبه التدقيق باليلة القمر كمال الاقمار يجامع  
الكمال والبدر وتخييل والاشراق والادراج ترشيعان قاله شيخنا السيد وجعل شيخنا التدقيق مشبها  
بالسماء في العلو والمناة ولك أن تجعل الادراج استعارة مصرحة لعبارة الاشارات أي المعاني  
الدقيقة ان شبيهت بالادراج في أن كلا محل لما يتفجع به اذ العبارات محل للمعاني والادراج محل  
للكواكب أو تخيلا لاستعارة مكنية ان شبيهت الاشارات بالسموات في الرفع والمناة ثم ذكر  
شيخنا السيد أن هنا أيضا قلبا أي من اشارات أبراجه ولا حاجة اليه كما لا يخفى (قوله خلا من  
الافراط الخ) الافراط مجاورة الحد والتفريط التقصير أي خلا من الافراط في التطويل وعلا عن  
التفريط في تأدية المعاني وعبر في جانب الافراط بخلا وفي جانب التفريط بعلا لان التفريط أخش  
فهو أحق بالتباعد عنه الذي هو المراد من علا وأحرها من السجعتين مع أنهما من باب التخليه وما  
قباهما من باب التخليه التفتا إلى تقدم الاثبات على النفي وشرف الوجود على العدم والممل والمحل



وصفان لازمان لان المراد الذي شأنه الاملال والذي شأنه الاخلال (قوله وكان بين ذلك قواما) أي عدلا وأفراد اسم الإشارة مع رجوعه الى اثنين الافراط والتفريط لتأوله بالمذكور والمرجع للأفراد حصول الاقتباس (قوله وقد لقبته) أي سميته وانما أثر التعبير بالتلقب لما في هذا الاسم من الاشعار بالمدح كاللقب (قوله ولم آل) مضارع مبدوء بمزة تكلم تليها ألف منقلبة عن همزة ساكنة كما هو القاعدة عند اجتماع هرتين ثابتهما ساكنة حذف منه الجازم لانه التي هي واو وماضيها ألا كذا ومصدره ان كان بمعنى التقصير أو التزل أو الاستطاعة أو كذا لو أو كذا لو كذا في القاموس وان كان بمعنى المنع أو كذا لو كذا في حاشية شيخنا السيد لكن في حاشية ابن قاسم على المختصر وحاشية خسرو على المطول أن المنع معنى مجازي مشهور للذلول لا حقيق ويصح هنا معناه الاستطاعة فعلى الاول قوله جهدا أي اجتهاد اسم صوب على التمييز تحول عن الفاعل والتقدير لم يقصر اجتهادي على الاستناد المجازي أو نزاع الخافض أي في اجتهادي أو حال بمعنى مجتهدا وعلى الثاني مفعول به وعلى الاخير مفعوله الثاني وحذف مفعوله الاول لعدم تعلق العرض بذكره والتقدير ولم أمتنع أحدا جهدا وعن أبي البقاء أن لم آل من الافعال الناقصة بمعنى لم أزل جهدا خبر بمعنى جاهدوا والذي يؤخذ من القاموس والمختار أن الجهد بمعنى الاجتهاد أو المشقة بفتح الجيم لا غير وبمعنى الطاقة بالفتح والضم (قوله وتهذيبه) عطف بغير قاله شيخنا (قوله وتهذيبه) عطف لازم (قوله والله أسأل الخ) سأل ان كان بمعنى استعطي كما هنا تعدي لمفعول بنفسي فالفعل مفعول قدوم لا فائدة الحصر أو للاهتمام لعظمته وأن يجوز له مفعول ثان وان كان بمعنى استفهم تعدي للاول بنفسه وللثاني بمن نحو يسألونك عن الانفال أو ما بعناها نحو فأسأل به خيرا أي عنه (قوله سليم) أي سالم من الحقد والحسد ونحوهما (قوله وما توفيقى الا بالله) استعجى أهل اللسان نسبة الفعل الى الفاعل بالباء لانه يؤهم الآلة فلا يحسن ضربى يزيد اذا كان زيدا ضاربا والمحسن ضربى من زيد وفاعل التوفيق هو الله تعالى فالحسن وما توفيقى الا من الله وتوجيهه على ما يستفاد من الكشف في تفسير سورة هود أنه على تقدير مضاف وأن التوفيق مصدر المبني للمجهول حيث قال أي وما كوني موقفا لا بمعونته وتوفيقه أفاده ابن قاسم (قوله عليه توكلت) أي اعتمدت في جميع أمورى كما يؤخذ من حذف المفعول أو في الاقدار على تأليف هذا الشرح كما يؤخذ من المقام وتقديم الجار والمجرور لا فائدة الحصر لان الاعتماد في جميع الامور والاقدار على تأليف هذا الشرح لا يكون الا عليه تعالى وان كان قد يعتمد في بعض الامور على غيره (قوله أنيب) أي أرجع (قوله قال محمد) فيه التفات من التكلم الى الغيبة ان روى متعلق البسملة المقدر بنحو أولف أو نالني فان لم يراع كان فيه التفات على مذهب السكاكي المكتفي بمخالفة التعبير مقتضى الظاهر واتى بجملة الحكاية ولم يتركها خوفا من الرياء لقصد الترغيب في كتابه بتعيين مواضع المشهور بالجلالة في العلم والاحلاص فيه وبالانتفاع بكتبه وهذا أرجح من مراعاة الحذر من الرياء خصوصا مع الامن من ذلك كما هو حال المصنف ولم يقدمها على البسملة أيضا ليحصل لها بركة البسملة ولئلا يفوت الابتداء الحقيقي بالبسملة ولم يؤخرها عن الحمد ليقع اسمه بين الجلتين الشريفتين فتحيط به بركتهما فاحفظه (قوله العلامة) معناه لغة كثير العلم جدا لان الصيغة للمبالغة والتأنيديا وكثرة العلم جدا فحصل بالتجرف في انواع من الفنون فما اشتهر من أنه الجامع بين المعقولات والمنقولات له اصطلاح لبعضهم (قوله جمال الدين) هذا القبه أي محمل أهل الدين فان قيل كل من جمال الدين ومحمد يشعر بالمدح فجعل أحدهما اسما والاخر لقباً تحكم قلت يؤخذ جواب ذلك مما يحته بعض المتأخرين ونصه والذي يظهر أن الاسم ما وضعه الاخوان ونحوهما ابتداء كما نأما كان وأن ما استعمل في ذلك المسمى بعد وضع الاسم فان كان مشعرا بمدح كشمس الدين فيمن اسمه محمد

وكان بين ذلك قواما  
وقد لقبته بمنهج السالك  
الى النفس ابن مالك ولم  
آل جهدا في تنقيحه  
وتهذيبه وتوضيحه  
وتهذيبه والله أسأل أن  
يجعله خالصا لوجهه  
الكريم وأن ينفع به من  
تلقاه بقلب سليم انه قريب  
محبب وما توفيقى الا بالله  
عليه توكلت واليه أنيب  
(بسم الله الرحمن الرحيم  
قال محمد هو) الامام العلامة  
أبو عبد الله جمال الدين

(قوله فان لم يراع الخ)  
لا يخفى ان المضموم من  
هذه العبارة فان لم يراع  
متعلق البسملة المقدر بنحو  
أولف الخ وذلك صادق  
بعدم مراعاة شيء أصلا  
ومراعاته مقدر بنحو  
يؤلف المبدوء بباء الغيبة  
وحديثه يرد انه لا التفات  
حتى عند السكاكي في  
الصورة الثانية بل  
التفات في المتعلق فقط  
عند السكاكي وليس  
الكلام فيه فلعل المحشى  
لم يبال بهذا بعده (قوله  
أرجح) وقوله هم دره  
المفاسد مقدم على جاب  
المصالح اذا قويت أو  
ترجحت فلا يراد



قوله كلف الشافعي في اسمه ذلك لقب أو كان مصدرا باب كافي عبد الله فيمن اسمه ذلك أو أم كان  
 عبد الله فيمن اسمه ما نشأ فكنية وعلى هذا يصح ما حكاه ابن عرفة فيمن اعترض عليه أمير أفرقيشة  
 في تكتيته بابي القاسم مع النهي عنه فاجاب بانه اسمه لا كنيته نقله شيخنا عن الشنواني وحاصل  
 الجواب أن اعتبار الأشعار والتصدير إنما يكون بعد وضع الدال على الذات ابتداء والظاهر أن  
 الموضوع للذات ابتداء محمد فهو الاسم والموضوع ثانيا مشعرا بحال الدين فهو اللقب (قوله ابن  
 عبد الله ابن مالك) قد يتوهم من صنيع الشارح أنه جاز أن مالك صفة لعبد الله وليس كذلك لانه يلزم  
 عليه تغيير اعراب المتن وحذف ألف ابن مع أنها واجبة الثبوت في المتن بل هو باق على رفعه فيكون  
 بالنظر إلى كلام الشارح خبرا آخر له وفاقرفه فان قلت في قول المصنف هو ابن مالك الباس لا يمامه  
 أن مالكاً أبوه قلت هذا الالباس لا يضر هنا لانه ليس المقصود ههنا بيان نسبه بل تمييزه عن شاركه في  
 اسمه وهو عما يتم هذه الكنية تغلبت عليه دون غيرها فاقاله سم وأيضا فيها تفارل بملكه وقاب  
 العلوم والاكثر حذف ألف مالك العلم وان كان رسمها أيضا جسيما ومنه رسمها في نادوا يا مالك في  
 المصحف العثماني ويحجب رسم ألف مالك الصرفة كالذي آخر البيت وأما رسم مالك يوم الدين بدونها  
 فيه فلا أن الخط العثماني لا يقاس عليه مع أنه لا يرد على قراءته بدون ألف (قوله الطائي نسبة) سيأتي  
 في المتن أن قولهم الطائي من شواذ النسب (قوله الجلياني منشأ) نسبة إلى جيان بلد من بلاد  
 الأندلس فكان الأولى تأخير عن قوله الأندلسي اقلما ليكون للمناخ فائدة وجواب شيخنا السيد  
 بانه قدم الجلياني اهتماما بالاختصاص غير نافع وقد يجاب بان الفائدة حاصلة على تأخير قوله الأندلسي  
 اقلما لمن لا يعلم كون جيان من بلاد الأندلس والأندلس بفتح الهمزة وسكون النون وفتح الدال  
 وضم اللام كذا في شرح ميارة على متن العاصمية في فصل المزارعة ثم قال وهي جزيرة متصلة بالبر  
 الطويل والبر الطويل متصل بالقسطنطينية وانما قيل للأندلس جزيرة لان البحر محيط بها من  
 جهاتها الا الجهة الشمالية وحكي أن أول من عمرها بعد الطوفان أندلس بن ياقث بن قوح عليه  
 السلام سميت باسمه اه من مختصر ابن خلكان ونقل صاحب المعيار عن القاضي عياض أن  
 الأندلس كانت للنصارى دمرهم الله تعالى ثم أخذها المسلمون فنهاما أخذ عنوة ومنهما ما أخذ سلميا  
 ثم أسلم بعض أولئك النصارى وسكوا مع المسلمين اه ما قاله ميارة ببعض حذف أي ثم بعد مدة  
 طويلة أخذها النصارى ثانيا هذا ونقل بعض الطلبة أنه رأى نصبا بضم الهمزة والدال أيضا (قوله  
 ووفاء) كذا في بعض النسخ وفي بعضها ووفاته والأولى أحسن لا فادتها محل الوفاة دون الثانية وقبره  
 سفيح قاسيون ظاهر يرار والتمييزات المذكورة من غير النسبة غير المحول بناء على ما ذهب اليه  
 كثير كابن هشام أن تحويل تمييز النسبة أغلبي لا المحول عن الفاعل كما زعم لعدم محته في الجميع  
 ولا من تمييز المفرد وان قاله شيخنا لا تمييز المفرد عين مميزة في المعنى والامر هنا ليس كذلك (قوله عام  
 اثنين الخ) أي عام تمام اثنين الخ (قوله أحمد) بفتح الميم مضارع جدد بكسر هاء قال المعرب وتبعه شيخنا  
 والبعض كان مقتضى الظاهر أن يقول بحمد بيا الغيبة لكنه التفت من الغيبة إلى التسكيم اه  
 وهو غير صحيح لان مقتضى الظاهر أن يبرر التسكيم عن فعله أو قوله بما للتسكيم فلفظ أحمد هو المقول  
 له صنف فهو الذي يحكي وقال وشرط الالتفات أن يكون التعبير الثاني خلافاً لمقتضى الظاهر كما  
 في المطول والمختصر وغيرهما فلا الالتفات في نحو قال اني عبد الله ومحو أباريد فاعرفه ولا تكن أسير  
 التقليد (قوله ربي الله خير مالك) ذكر في عبارة جمده الفعل والذات والصفة إشارة إلى أنه تعالى  
 يستحق الحمد فله وذاته وصفته وانما قدم الاول لانه العام فالحمد عليه كما هو مقتضى تعليق الحكم  
 بالمشق يقع واجبا لكن هذا لا يناسب تفسير الشارح الرب بالمالك وانما يناسب تفسيره بالمرابي وهو  
 أولى هذا ذلك ولان المالكية مذكورة في قوله خير مالك الا أن يقال تفسيره بالمالك باعتبار الاشهر

ابن عبد الله (ابن مالك)  
 الطائي نسبة الشافعي  
 مسددا الجلياني منشأ  
 الأندلسي اقلما الدمشقي  
 دارا ووفاء لا تثنى عشرة  
 ليلة نخلت من شعبان عام  
 اثنين وسبعين وستمائة  
 وهو ابن خمس وسبعين سنة  
 (أحمد ربي الله خير مالك)  
 أي أني عليه الشاء

(قوله بل هو باق) اعلم انه  
 اختلف في جواز تغيير  
 اعراب المتن للشرح فقبل  
 بمتع مطلقا وقيل يجوز  
 مطلقا وقيل يجوز  
 للشارح المازج دون غيره  
 ومثل حذف الالف من  
 قبيل الاعراب أو أولا بأمل  
 (قوله دون غيرها) المناسب  
 زبادة ودون غيره لأجل  
 ان يتم التمييز



وقطع النظر عن خصوص كلام المصنف وخير أفصل تفضيل حذفته هو زينة تحقيقها لكثرة الاستعمال كشر ويظهر لي أنه من الخير مصدر رخا يخير أي تلبس بالخير أو من الخير بكسر الخاء وهو الكرم والشرف وبين مالك الأول ومالك الثاني الجنس التام اللفظي لا الخطي أن رسم الأول بغير ألف كما هو الأول أكثر في مالك العلم فإن رسمها كما هو أو بصاحب كان لفظيا خطيا فإطلاق البعض كونه لفظيا خطيا محمول على الحالة الثانية (قوله الجليل) صفة كاشفة أو مخصصة على الخلاف بين الجمهور والمقائل باختصاص الشما بالخير والعرب عبد السلام القائل بعمومه للخير والشر (قوله بحلال عظمت) لا يبعد أنه إشارة إلى قوله خبر مالك وأن قوله وجزيل نعمته إشارة إلى قوله ربى لكن يعكس على هذا تفسيره فيما بعد الرب بالمالك إلا أن يقال ما تقدم والجلال العظمة ولا يتعين كون انشائه إلى ما بعده من إضافة الصفة إلى الموصوف كما يوهمه كلام البعض بل ولا يترجح لأنه وإن اقتضته مشاكلة قوله وجزيل نعمته محوج إلى تأويل الجلال بالجليل (قوله وجزيل نعمته) من إضافة الصفة إلى الموصوف فالإبغض وأشار إليه شيخنا المراد بالنعمة الإتمام بقوله التي هذا النظم أثر من آثارها لأنه ليس أثر النعمة بمعنى المنعم به بل هو فرد من أفرادها ولا يتعين ذلك بل يصح أن تكون النعمة بمعنى المنعم به ويرتب عليها ذلك الأثر كنعمة العلم والفهم والقدرة على التأليف فانه يترتب عليها هذا الأثر (قوله واختار صيغة المضارع) أي على الجملة الاسمية والماضوية (قوله المثبت) لا حاجة إليه بل هو ليس بالواقع إذا المنى لا يأتيها (قوله لما فيها من الأشعار) أي بواسطة غلبة الاستعمال وقوله بالاستقرار التجدي أي الذي هو المناسب لها كما بينه بعد بقوله وقصد المحرور قوله التجدي أي الحاصل من تجدد الحمد مرة بعد أخرى وهكذا أو الموصوف به تجدد كذا أي وكل من الاسمية والماضوية لا يفيد الاستقرار التجدي أصلا فإن الأولى لا تفيد التجدد وإن كانت تفيد الاستقرار بواسطة الدول كما سيذكره الشارح تبعا له صهم أو بواسطة غلبة الاستعمال كما هو الأرجح والثانية لا تفيد الاستقرار أصلا بل ولا التجدد بمعنى الحصول مرة بعد أخرى وهكذا وإن أفادت التجدد بمعنى الوجود بعد العدم وقد اختلف هل الاسمية أبلغ أو المضارعية والتحقيق أن كلا أبلغ من الأخرى من بعض الوجوه فالاسمية أبلغ من حيث تعيين الصفة المحمود بها فيها وهي ثبوت الحمد له تعالى إذ معنى الحمد لله الحمد ثابت لله والمعنى أوقع في النفس والمصارعية أبلغ من حيث صدق المحمود به فيها بجميع الصفات رتبة بعضها الأعم من تلك الصفة لأن معنى أجددك أنني عليك بالجليل وصفاته تعالى جملة كلها ونصها والمضارعية أكثر فائدة (قوله والمحمود عليه) يعني الترتيب المفهومة من قوله ربى على ما تقدم فاندفع ما اعترض به البعض هنا بناء على ظاهر تفسير الشارح الرب بالمالك من أن كلام الشارح ربما يقتضى أن المصنف أوقع محمده في مقابلة نعمة مع أنه لم يدرك ذلك ولا حاجة إلى اعتذاره بأنه يمكن أن يقال مراده المحمود عليه الذي يعلى وقوع الحمد في مقابله (قوله دائما) تو كيد لقوله لا تزال تجدد وقوله كذلك تأكيد لقوله كما (قوله محمده بمحامد لا تزال تجدد) اعترضه البعض كشيخنا بأنه سيجرح بأن الجملة انشائية معنى وعليه لا يظهر ما ذكره لأن الحمد الانشائي يقطع بانقطاع التلقظ به فأين التجدد وإنما يظهر ذلك على جعلها خبرية لفظا ومعنى ويمكن دفعه بأن أشعارها بالتجديد باعتبار حالها الأصلي الثابت لا قبل نقلها إلى الأشياء وكأنه لم يقطع النظر بعد النقل عما كان قبله بقريضة مناسبة المقام ولعل هذا مراد شيخنا من الاعتذار بأن ذلك الأشعار على سبيل التوهم والخيال فافهم (قوله وأيضا) هو مصدر رآص إذا رجع وهو ما مفعول طاق حذف عامله أو بمعنى اسم الفاعل حال حذف عاملها وصاحبها فالتقدير هنا على الأول أرجع إلى التعليل رجوعا وعلى الثاني أرجع راجعا إلى التعليل وإنما تستعمل مع شيئين بينهما توافق رتبة كل منهما مع الآخر فلا يجوز

الجليل اللائق بجلال  
عظمته وجزيل نعمته  
التي هذا النظم من  
آثارها واختار صيغة  
المضارع المثبت لما فيها  
من الأشعار بالاستقرار  
التجدي وقصد بذلك  
الموافقة بين الحمد والمحمود  
عليه أي كما أن آلاءه تعالى  
لا تزال تجدد في حقنا دائما  
كذلك فحمده بمحامد  
لا تزال تجدد وأيضا



جاء زيد أيضا ولا جاء زيد وضي عمرو أيضا ولا اختصم زيد وعمرو أيضا قاله شيخ الاسلام زكريا  
 (قوله فهو) الفاء للتعليل كما علم مما مر آنفا والصغير للاختيار المفهوم من قوله واختار لكن هذا  
 التعليل انما ينهض لاختيار المضاربة على الامعية دون اختيارها على الماضية بخلاف الاول  
 ولهذا قدمه على هذا (قوله الى الاصل) أي أصل الجملة الاسمية (قوله حذف الفعل) أي وجوب ان  
 ذكر بعده وشكرا وشرط بعضهم في الوجوب ذكر لا كقرا بهما وجوازا ان ذكر وحده كما  
 سيأتي في باب المفعول المطلق واطلاق شيئا الوجوب في غير محله (قوله ثم عدل الى الرفع الخ) هذا  
 يقتضي أنه لو لم يعدل الى الرفع لاستفت الدلالة على الدوام وهو كذلك كما صرح به الرضي في باب  
 المبتدأ الان بقاء النصب صريح في ملاحظة الفعل وتقديره وهو يدل على التجدد فلا يستفاد الدوام  
 الا بالعدول الى الرفع ولا يكفي في افادته وجوب حذف العامل مع النصب وان صرح به الرضي في باب  
 المصدر ووجله شيئا السيد ما صرح به في باب المبتدأ على حالة جواز حذف العامل ليوافق كلامه  
 في باب المصدر لكن الاوجه ابقاؤه على اطلاقه كما يقتضيه التعليل السابق لا يقال الامعية هنا  
 خبرها ظرف متعلق اما بفعل واما باسم فاعل بمعنى الحدوث بقريته عملة في الطرف فيكون في حكم  
 الفعل والاسمية التي خبرها فعل تفيد التجدد والحدوث لا الدوام لاننا نقول لانسلم كون اسم  
 الفاعل هنا للحدوث حتى يكون في حكم الفعل ويكفي عمله في الطرف رتبة العمل فيعمل فيه بمعنى  
 الثبوت أيضا ولئن سلمناه فحمل افادة الاسمية التي خبرها فعل للتجدد ادالم يوجد ادع الى الدوام  
 والعدول المذكور ادع اليه ذكره الغزالي (قوله لقصد الدلالة) أي لمقصود هو الدلالة ولو حذف  
 قصد له كان أخصر هذا اذا أريد دخول اللام العلة الغائية فان أريد السبب المتقدم على السبب  
 فقصد على حقيقته ومحتاج اليه (قوله والثبوت) ان أراد به ثبوت المسند للمسند اليه وهو  
 المتبادر فهو حاصل قبل العدول فكان الواجب حذفه وان أراد به الاستمرار فهو مستغنى عنه بقوله  
 الدوام فكان الاخصر حذفه (قوله لقصد الاستغراق) أي مثلا والافقد يكون لقصد العهد  
 أو الجنس (قوله والله علم) أي بالوضع لا بالغلبة التقديرية على التحقيق كما بيانه في رسالتنا الكبرى  
 في المسئلة وسيأتي في المعرف بأداة التعريف الفرق بين الغلبة الحقيقية والتقديرية (قوله  
 الواجب الوجود) وصف الذات بالواجب الوجود والمستحق لجميع المحامد لا يوضح الذات المسمى  
 لا اعتبارهما فيه والا كان المسمى بمجموع الذات والصفة مع أنه الذات المعينة فقط على الصحيح  
 وتخصيص هذين الوصفين بالذكر لان وجوب الوجود للذات مبني كل كمال واستحقاق جميع المحامد  
 هو وجه حصر الحمد في كونه الله (قوله أي لذاته) يحتمل وجهين الاول أنه تفسير لواجب الوجود  
 والمعنى حينئذ أي الموجود لذاته والثاني أنه تقييد للوجوب أي الواجب الوجود لذاته أي ليس  
 وجوب وجوده لغيره كما في الحوادث المتعلق علم الله بوجودها (قوله وهو عربي عند الأكثر) وقيل  
 معرب وأصله بالسريانية وقيل بالعبرانية لا هاء فعرّب بحذف ألفه الأخيرة وادخل آل (قوله وقد  
 ذكر الخ) مسوق لتعديل كونه الاسم الأعظم ووجه الدلالة أن من أحب شيئا أكثر من ذكره (قوله  
 قال وله) هذا لم يذكر في القرآن الا في ثلاثة مواضع اعترض الناس عليه بأن القلة لو كانت علة  
 الاعظمية لكان اسمه الموهين أولى بها لانه لم يذكر الامر واحدة وفيه بحث لانه لم يجعل القلة علة  
 الاعظمية بل جعل الاعظمية علة الذكرك في المواضع الثلاثة فقط لانه لم يقل لانه لم يذكر الخ بل قال  
 ولهذا لم يذكر الخ ولئن سلم أنه قال لانه لم يذكر في القرآن الا في ثلاثة مواضع قلنا ليس قصده التعليل  
 بالذكرك في المواضع الثلاثة فقط من حيث القلة بل من حيث ورود خبر بأنه في الثلاثة وهو ما روى  
 عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال هو في ثلاث سور في البقرة وآل عمران وطه لكنه لا يرد على الجمهور  
 القائلين بأعظمية اسم الجلالة لانه متكلم فيه فاعرفه (قوله والله أعلم) أي بالاسم الأعظم أو بكل

فهو رجوع الى الاصل  
 اذ أصل الحمد لله أحد  
 أرجحت حمد الله حذف  
 الفعل ككفا بدلالة  
 مصدره عليه ثم عدل  
 الى الرفع لقصد الدلالة  
 على الدوام والثبوت  
 ثم أدخلت عليه آل  
 لقصد الاستغراق  
 والله المالك والله علم  
 على الذات الواجب الوجود  
 أي لذاته المستحق لجميع  
 المحامد ولم يسم به سواه قال  
 تعالى هل تعلم له سميا أي  
 هل تعلم أحدا نسى الله  
 غير الله وهو عربي عند  
 الأكثر وعند المحققين أنه  
 اسم الله الأعظم وقد ذكر  
 في القرآن العظيم في الفين  
 وثلاثمائة وستين موضعا  
 واختار الامام التتوري  
 تبع الجماعة أنه الحى  
 القيوم قال ولهذا لم يذكر في  
 القرآن الا في ثلاثة مواضع  
 في البقرة وآل عمران وطه  
 والله أعلم



شيء (قوله تنبيه) الذي حققه العصام في شرح الرسالة الوضعية أن أسماء الكتب من علم الشخص  
وأنها من الوضع الشخصي الخاص لموضوع له خاص قال إذا الكتاب الذي هو عبارة عن الالفاظ  
والعبارات المخصوصة لا يتعدد الا بتعدد اللفظ وذلك التعدد دقيق فلسفي لا يعتبره أرباب  
العربية ألا ترى أنهم يجعلون وضع الضرب والقتل وضعاً مخصصاً لا نوعياً لجعل الموضوع أمراً  
مخصصاً لا متعدداً اهـ ومثل أسماء الكتب أسماء التراجم بكسر الجيم كالتراجم والعوالم وكثير من  
الناس يضعها للجناب وأسماء العلوم لان مسمياتها وهي الاحكام المعقولة المخصوصة إنما تتعدد  
بتعدد العقل وهذا التعدد دقيق فلسفي لا يعتبره أيضاً أرباب العربية هذا هو المتجه عندي وان  
اشتهر الفرق فتأمل والتنبيه لغة الايقاظ واصطلاحاً جملة دلالة على بحث يفهم اجمالاً من البحث  
السابق قبل أو على بحث بدعي فالترجمة به لما لم يفهم مما سبق ولم يكن بدسياً غير جارية على  
الاصطلاح كما هنا بل غالب تنبيهات الشارح من هذا القبيل فالمراد بها مطلق الايقاظ الذي هو المعنى  
اللغوي (قوله أوقع الماضي موقع المستقبل) أي على سبيل المجاز وقربة هذا المجاز تقدم الخطبة  
على المقصود بدليل وأستعين الله الخ وكون المراد واستعين الله على اظهار انفسه أو الانتفاع بها  
فلا ينافي تأخر الخطبة عن المقصود خلاف المتبادر وقوله تنزيلاً لمقوله أي الذي سيحصل في الخارج  
منزلة ما حصل أي في الخارج وعلى هذا التنزيل بعثين ذكر الاولى بقوله اما اكتفاء أي في التنزيل  
بالحصول الذهني يعني أنه لما حصل في الذهن قوله نزله منزلة ما حصل في الخارج فالجامع على هذه  
العلة مطلق الحصول وذكر الثانية بقوله أو نظراً أي في التنزيل الى ما قوى عنده الخ يعني أنه لما  
قوى ما عنده من تحقق حصول قوله خارجاً في المستقبل وقربة نزله منزلة الحاصل في الخارج فالجامع  
على هذه العلة تحقق الحصول لكن لو قال الشارح في العتسين اما الحصول مقوله ذهناً أو تحقق  
حصوله خارجاً عنده لكان أخصراً وأظهر والذي أراه أن التنزيل في كلام النحاة يعني التشبيه  
في كلام البيانيين وأنه لا خلاف بينهما في العبارة بل كثيراً ما يبرر البيانيون بالتنزيل والنحاة  
بالتشبيه وأن التنزيل عند النحاة في مثل ما نحن بصدد لا يكتفي عن التجوز في اللفظ بل يقتضيه  
والا لزم أنهم يقولون بحقيقة كل لفظ استعمال في غير ما وضع له تنزيلاً منزلة ما وضع له كالاسد في  
الرجل الشجاع المنزل منزلة الحيوان المفترس وهو في غاية البعد أو باطل وبهذا مع ما قررناه أولاً  
كلام الشارح يبطل اعتراض البعض على الشارح بما حاصله أن قوله أوقع الخ لا يصح لا على  
طريقة النحاة لان التجوز في مثل ذلك على طريقتهم انما هو في التنزيل ولا تجوز في الماضي فهو  
واقع موقعه لا موقع المستقبل ولا على طريقة البيانيين لانه لا تنزيل في مثل ذلك على طريقتهم بل  
فيه تشبيه أحد المصدرين بالآخر واستعارة الفعل الا أن يراد بالتنزيل التشبيه على المسامحة  
واعتراضه بأن قول الشارح اما اكتفاء الخ لا يصح أيضاً لان الاكتفاء المذكور لا يحتاج معه الى  
التنزيل والعكس (قوله من تحقق الحصول) أي وجوده وثبوته وليس المراد بالتحقق التيقن لانه  
لا يناسب قوله ما قوى عنده فتأمل (قوله معترضة) بكسر الراء وبفتحها على الحذف والايصال  
والاصل معترض بها وفائدة الاعتراض بها تمييز المصنف عن غيره ممن شاركه في اسمه وتجوز بجماعة  
كوما استثنائاً بياناً لا يخرجها عن كونها معترضة وجوز بعضهم كونها اعتناءً للمجد بتقدير تنكيره وهو  
بعيد وبعضهم كونها حالاً لازمة من مجدها على هذا نصب وعلى ما قبله وقع ولا محل لها على  
كونها معترضة وان دفع بكون الجملة معترضة غير مقصود بها قطع النعت أو نعتاً أو حالاً ما أورد على  
المصنف من أنها من قطع النعت وهو انما يجوز اذا تعين المنعوت بدونه ولو سلم أنها من قطع النعت  
نقول يكفي في جوازها تعين المنعوت ادعاء كمالها ولا يرد عليه وجوب حذف عامل النعت المقطوع  
لان محله اذا كان النعت لمدح أو ذم أو ترحيم (فائدة) يصح اقتران الجملة المعترضة بالواو والفاء لانه

﴿تنبيه﴾ أوقع الماضي  
موقع المستقبل تنزيلاً  
لمقوله منزلة ما حصل  
اما اكتفاء بالحصول  
الذهني أو نظراً الى ما قوى  
عنده من تحقق الحصول  
وقربة نحو أني أمر الله فلا  
تستجلوه وجملة هو ابن مالك  
معترضة بين قال ومقوله  
لا محل لها من الاعراب



(قوله وللفظ نصب) أي منصوب ويصح قراءته بلفظ الماضي المجهول وكذا يقال فيها بعد  
 (قوله تقدير الخ) فقد اجتمع في أحدر في الأعراب اللفظ في أحدر والتقدير في ربي والمجلى في  
 الباء والفرق بين التقدير والمجلى أن المانع في الأول من ظهور الأعراب قائم بآخر الكلمة وفي  
 الثاني قائم بالكلمة بتمامها قاله الشيخ خالد (قوله بدل من رب) وكون المبدل منه في نية الطرح  
 أغلبي كما قاله جماعة أو بحسب العمل لا المعنى كما قاله آخرون أو معناه كما قاله الدماميني أنه مستقل  
 بنفسه لا متمم لتبوعه كالنعت والبيان وقوله أو بيان أي لرب لأنه أوضح منه ورجح ابن قاسم كونه  
 بدلا من جهة أن البدل على نية تكرار العامل فيكون حامدا في عبارة مرتين ورجح المعرب الثاني  
 من جهة أن المبدل منه قوطئة للبدل وفي حكم الطرح غالبا (قوله بدل أو حال) كونه بدلا لا يخلو  
 عن ضعف لأن بدلية المشتق قليلة بل مقتضى كلام ابن هشام الذي نقله عنه المعرب امتناعها  
 مع ما في جعله بدل لا من ربي أن جعل الله بدلا من مخالفة الجوهري والمناهين تعدد البدل وما في جعله  
 بدلا من الله أن جعل الله بدلا من مخالفتهم في منعهم الأبدال من البدل وكونه حالا أي لازمة فيه  
 كما قاله ابن قاسم إمام تقييد الحد ببعض الصفات فالأولى جعله منصوبا بنحو أمدح (قوله وموضع  
 الجملة) أي جملة أحدر في الله خير مالا أي والجل بعد ما مطوفة عليها كما سيصرح به الشارح عند  
 قوله وأستعين الله في ألفيه وعبارة السندوبي وجملة أحدر في آخر الكتاب في محمل نصب لأنها  
 محكمة بالقول اه ويظهر في محمل الأول على حالة ملاحظة العاطف من الحكاية وجعل كل جملة  
 مقولا مستقلا وجعل الثاني على حالة ملاحظة العاطف من المحكي واعتبار كون المقول مجموع  
 الحمل وجعل كل جملة جزءا للمقول فاحفظه فإنه نفيس وانما يقل مفعول به ليجري على القولين كونه  
 مفعولا به وكونه مفعولا مطلقا وإن كان الراجح الأول (قوله ومعناها الانشاء) قد عرفت في الكلام  
 على قول الشارح أما بعد حمد الله أنه يصح كونها خبرية بمعنى ويكون حامدا ضمنا (قوله مصليا)  
 هذه الحال وإن كانت مفردة إلا أنها في قوة جملة انشائية أو خبرية على ما مر عند قول الشارح أما  
 بعد حمد الله الخ أفاده ابن قاسم ويلزم على الوجه الأول وقوع الانشاء حالا وهو ممنوع فتأمل وإنما  
 لم يأت بجمله صريحة إشارة إلى الفرق بين ما يتعلق به تعالى وما يتعلق به صلى الله عليه وسلم ولم يذكر  
 السلام جريا على عدم كراهة أفراد أحدهما عن الآخر بل إذا صلى في مجلس وسلم في مجلس ولو بعد  
 مدة طويلة كان آتيا بالمطلوب وهذا هو المختار عندى وقاله حافظ ابن حجر وغيره والآن لا تدل  
 على طلب قرنها لأن الواو لا تقتضي ذلك (قوله أي رحمه) أي اللانقة بمقامه فالإضافة لله  
 (قوله بتشديد الباء من النبوة الخ) هكذا اشتهر تخصيص المشدد بكونه من النبوة والمهموز بكونه  
 من النبأ بالتحريك وهو الخبر وأنا أقول يصح أن يكون المهموز من النبأ بسكون الباء وهو  
 الارتفاع على ما ذكره صاحب القاموس أنه يقال نبأ بالهمز كمنع أي ارتفع بل هذا أولى لكون  
 الساكن مصدرا بخلاف المتحرك وأن يكون المشدد من المهموز فيكون من النبأ بفتح الباء  
 أو سكونها فاعرف ذلك وعلى كون النسب من النبوة يكون واوى اللام وأصله نبيوا اجتمعت الواو  
 والياء وسبقت أحدهما بالسكون فقلت الواو ياء وأدخمت الياء في الياء (قوله أي الرفعة) فيه  
 مسامحة إذا النبوة المكان المرتفع وكأنه على حذف مضاف وموصوف أي المكان ذي الرفعة  
 (قوله لأنه مخبر عن الله) أي ولو بكونه نبأ فلا يرد أن النسب على الأصح لا يشترط فيه أن يؤمر  
 بتبليغ الشرع الموحى إليه (قوله في الأول الخ) يصح على كل من الأول والثاني أن يكون بمعنى  
 اسم الفاعل وأن يكون بمعنى اسم المفعول ففي كلامه احتباك (قوله حال) اعترض بأن الحالية  
 تقتضي تقييد حده بهذه الحالة ويدفع بأنها انما تقتضي تقييد حده في هذا المتن بهذه الحالة  
 لا تقييد مطلق حده ولا ضرر في ذلك بل هو الواقع (قوله منوية) هي المقدرة ودفع هذا الاعتراض

ولفظ رب نصب تقديرا  
 على المفعولية والياء في  
 موضع الجريا لاضافة  
 والله نصب بدل من رب أو  
 بيان وخير نصب أيضا بدل  
 أو حال على حد دعوت الله  
 جميعا وموضع الجملة نصب  
 مفعول لقول ولفظها خبر  
 ومعناها الانشاء أي  
 أنشئ الحمد (مصليا) أي  
 طالبا من الله صلواته أي  
 رحمه (على النبي) بتشديد  
 الباء من النبوة أي الرفعة  
 لرفعة رتبته على غيره من  
 الخلق أو بالهمز من النبأ  
 وهو الخبر لأنه مخبر عن الله  
 تعالى فعلى الأول هو قيل  
 بمعنى مفعول وعلى الثاني  
 بمعنى فاعل ومصليا حال من  
 فاعل أحمد منوية لا اشتغال  
 مورد الصلاة بالحمد أي  
 ماوياً الصلاة على النسب  
 (المصطفى) مفعول



[illegible]

من الصفوة وهو الخالص  
من الكدو قلبت تاءه طاء  
لجائرة الصاد ولألفها  
لانفتاح ما قبلها ومعناه  
المختار ( وآله ) أى أقاربه  
مس بنى هاشم والمطلب  
( المستكملين ) أتباعه  
( الشرفا ) أى العلو ونبيه  
أصل آل أهل قلبت الهاء  
همزة كما قلبت الهمزة هاء فى  
هراق الأصل أراق ثم قلبت  
الهمزة ألفا لكونها  
وانفتاح ما قبلها كفى آدم  
وآمن هذا مذهب سيمويه  
وقال الكسائى أصله أول  
كامل من آل ذول فمركت  
الواو وانفتح ما قبلها قلبت  
ألفا وقد صغروه على  
أهل



بأن حسن الظن بالنفس يقتضي أنهم لا يقدرون على التعيين إلا بدليل (قوله وهو يشهد  
للأول) أن قيل الاستدلال بالتصغير فيه دور لأن المصغر فرع المكبر فهو متوقف عليه وقد  
توقف العلم بأصل ذلك الحرف في المكبر على وجود الأصل في المصغر أوجب بأن توقف المصغر على  
المكبر توقف وجوده وهو غير توقف العلم بالأصل فجاءه التوقف مختلف فلا دور (قوله ولا يضاف إلا  
إلى ذي شرف) لا ينافي هذا أصغر آل المقضى الحقايرة لأن شرف المضاف إليه لا ينافي أصغر  
المضاف ولو سلم أن شرف المضاف إليه يقتضي شرف المضاف نقول الشرف باعتبار مجامع  
الحقايرة باعتبار آخر وقوله إلى ذي شرف أي معرف مذكر ناطق ومع آل المدينة وآل البيت وآل  
الصليب وآل فلانة (قوله الاسكاف) بكسر الهمزة اسم جنس لمن يصلح الدعاء والاسكوف لغة قيسه  
والجمع أساكفة (قوله قدمه الكسائي والنحاس) لعل شبهتهم أن الآل إنما يضاف إلى الأشراف  
والمقصع عنهم هو الظاهر لا الضمير والجواب منع الحصر لأن الضمير كرجعه في الدلالة اهـ بخاري  
على المحلى (قوله أنه) أي المذكور من الإضافة (قوله قال عبد المطلب) أي حين قدم أبرهة بالفيصل  
إلى مكة لتخريب الكعبة (قوله وانصر على آل الصليب) يدل بظاهره على جواز إضافته إلى غير  
الناطق فينا في ما تقدم ويحجب بأنه بمنزلة الناطق عند أهله أو شاذ ارتكب للمشاكلة (قوله وأستعين  
الله) أي أطلب منه الإعانة والمراد بالإعانة هنا الأقدار وسماها إعانة لأنه بصورة الإعانة من حيث  
كون المقدور بين قدرتين قدرة العبد كسما بالآثار وقدره الله تعالى إيجاد آثاره إذا لا يصدق  
على هذه الإعانة إلا إعانة الحقيقة التي هي المشاركة في الفعل ليسهل أفاده الشيخ يحيى في حواشيه  
على المرادى وأصل أستعين أستعون بكسر الواو نقلت كسرتها إلى ما قبلها فقلت الواو ياء  
اسكونها وانكسار ما قبلها وانما لم يقدم اسم الجلالة على أستعين ليفيد الحصر مع صحة الوزن على  
تقدمه أيضا للاهتمام بالاستعانة في نحو هذا المقام كما قاله في أقرأ باسم ربك على بعض التقارير  
(قوله في نظم قصيدة) قدر نظم لأن الاستعانة أغما تكون على الفعل وقصيدة تجرى عليه الصفة  
أعني الفية لكن في تسميته هذه الالفية قصيدة ما تعرفه (قوله ألف) نقل شجنا السيد أن  
بعضهم أخبر بأنها تنقص عن الالف ستة آيات فليظرفان جماعة ممن أثق بهم أخبروني بعد  
التصريح في عددها بأنها ألف (قوله أو ألفان) لا يخفى بعده ولا يرد عليه أنه كان عليه حيث أن  
يقول ألفية لأن علامة التثنية والجمع يجب حذفها عند النسبة (قوله بناء على أنها الخ) فيه لف  
ونشر مرتب (قوله من كامل الرجز) وزنه مستعلن ست مرات والمشرط حذف النصف بأن يكون  
البيت على مستعلن ثلاث مرات فعلى أنها من كامله يكون مثلا

قال محمد هو ابن مالك • أحذرني الله خير مالك

يتنام مرعا أعني مجعولة عروضه موافقة لضربه ويكون كل بيت شعرا مستقلا وعلى أنها من  
مشطوره يكون مثلا قال محمد هو ابن مالك يتناو أحذرني الله خير مالك يتناو يكون كل بيتين شعرا  
من درجاة مستقلة على كل لا يسمى مثل هذه الأرجوزة قصيدة لأنهم لا يلتزمون بناء قوافيها على  
حرف واحد ولا على حركة واحدة فلو جعلنا مجموع الآيات قصيدة للزم وجود الإكفاء والإجازة  
والاقواء والأصناف في القصيدة الواحدة وثلاث عيوب يجب اجتنابها وهم لا يعدون ذلك في هذه  
الأراجيز عيبا ولا نجد تكبير الدال من العلماء كذا في الدماميني على الخرجية ومنه يعلم ما في قول  
الشارح قصيدة ويمكن أن يقال سماها قصيدة من حيث مشابهتها للقصيدة في تعلق بعضها ببعض  
وفي كونه من بحر واحد تدبر (قوله والظاهر أن في معنى على) فتكون لفظة في استعارة تسمية بمعنى  
على كافي ولا صلبينكم في جذوع النخل ومقابل الظاهر قوله أو أنه ضمن الخ فهو معطوف على قوله  
والظاهر وإنما كان الأول ظاهرا لأن الاستعارة قبل الفعل للمتردد والمصنف جازم لشروعه في

وهو يشهد للأول وعلى  
أويل وهو يشهد  
لثاني ولا يضاف إلا إلى  
ذي شرف بخلاف أهل  
فلا يقال آل الاسكاف ولا  
يتقدم بالفرعون فان  
له شرفا باعتبار الدنيا  
واختلف في جواز إضافته  
إلى المصغر فنع الكسائي  
والنحاس وزعم أبو بكر  
الزبيدي أنه من طين  
العوام والصحيح جوازه  
قال عبد المطلب

وانصر على آل الصليب  
بوعا بديه اليوم آلك  
وفي الحديث اللهم صل على  
محمد وآله (وأستعين الله في)  
نظم قصيدة (ألفيه) أي  
عدة أياها ألف أو ألفان  
بناء على أنها من كامل  
الرجز أو مشطوره ومحل  
هذه الجملة أيضا نصب  
عطفها على جملة أحد  
والظاهر أن في معنى على



الفعل ولان ارتكاب التجوز في الطرف أخف منه في الفعل لا على قوله ان في معنى على اذ ليس ثم غير  
هذين الوجهين حتى يكون مقابل الظاهر لا يقال المتبادر من كلامه التضمن النحوي وهو اشرب  
كلمة معنى أخرى بحيث تؤدي المعنيين فيكون مقابل الظاهر التضمن البياني وهو تقدير حال  
تناسب الطرف لا تمنع كون التضمن النحوي ظاهرا عن البياني للخلاف في كون النحوي قياسيا  
وان كان الاكثرون على أنه قياسي كافي ارتشاف أبي حيان دون البياني فاعرفه (قوله لان  
الاستعانة) أي أصل هذه المادة فلا يرد أن أعانه في الآية من تصاريه الاعانة لا الاستعانة  
(قوله اغماجات) لم ينن الضمير مرعاة المعنى ما وهو المتصرفات بعد مرعاة لفظها في تصرف  
أو الضمير للاستعانة وخبر ما محذوف لعلمه من هذا وقوله متعدية أي إلى المستعان عليه لا المستعان  
لتعديها إليه بنفسها كما هنا وبالباء كافي قوله تعالى يا قوم استعينوا بالله (قوله قال تعالى الخ) استشهد  
على التعدية بعلى لا استدلال على المدعى من الحصر المذكور لان الآية لا تدل عليه (قوله معنى  
استخبر ونحوه) أحسن منه معنى أرجو ونحوه لما عرفت من أن الاستخارة قبل الفعل للمتروك (قوله  
أي أغراضه) هذا تفصيل بحسب اللغة وقوله وجل مهماته عطف تفسيرا للبراد أشار به إلى أن  
مراده بالمقاصد المهمات التي عبر بها في آخر الكتاب وأن في كلامه حذف مضاف ودفع بذلك التنافي  
بين ما هنا وقوله آخر الكتاب . نظم على حل المهمات اشتمل . وقد أجيب بأجوبة غير هذا منها أن  
ما هنا في حيز الطلب وما يأتي اخبار بما يسرله . وأما الجواب بأن المقاصد اسم كتاب للمصنف فباطل  
من وجوه ذكرها السيوطي في آخر كتابه وصرفوا ما هنا إلى ما يأتي دون العكس لان ما يأتي هو  
المطابق للواقع لانه ترك من المقاصد باب القسم وباب التقاء الساكنين وغيرهما (قوله بها أي فيها)  
من ظرفية المدلول في الدال لان الافية اسم للالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة  
والمقاصد تلك المعاني ويصح أن تكون الباء سببية وصلة محوطة بمحذوفة أي محوطة لتعاطفها  
بسيما (قوله محوطة) اسم مفعول وأصله محوطة واجتمعت الواو الثانية والياء وسبقت احداهما  
بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وكسرت الواو الاولى التي قبل الياء المدغمة للمناسبة  
(قوله النحوي الاصطلاح الخ) تعريف الفن أحد الامور التي يتوقف الشروع فيه على بصيرة  
عابها ومنها موضوعه وغايته وفائدته فوضع هذا الفن الكلمات العربية من حيث عروض  
الاحوال لها حال افرادها كالاعلال والادغام والحذف والابدال أو حال تركيبها كروكات  
الاعراب والبناء وغايته الاستعانة على فهم كلام الله ورسوله والاحتراز عن الخطا في الكلام  
وفائدته معرفة صواب الكلام من خطئه كذا في شرح الخطيب على المتن وفي كلام البعض جعل  
الاحتراز عن الخطا هو الفائدة وله أيضا وجه وفي الاصطلاح امام مستقر متعلق بمقدر معرف صفة  
للنحو أو منكر حال منه على تجويز بعض النحاة مجيء الحال من المبتدأ أو ما لغو متعلق بمعنى النسبة  
التي اشتملت عليها الجملة (قوله العلم) أي القواعد المعلومة أي التي من شأنها أن تعلم لا ما علم بالفعل  
لان النحولة حقيقة في نفسه سواء علم أولم يعلم فهو مجاز على مجاز بحسب اللغة والعلاقة في الاول  
التعلق بين المصدر وما اشتق منه وفي الثاني الاول وان كان مجازا فقط بحسب العرف علاقته الاول  
لان اطلاقه على القواعد المعلومة بالفعل حقيقة عرفية كاطلاقه على الملكة أي الكيفية  
الراسخة في النفس التي يقتدر بها على استحضار ما كانت علمته واستحضار ما لم تعلمه وأما اطلاقه  
على الادراك فحقيقة لغة وعرفا وأما اطلاقه على فروع القواعد أي المسائل الجزئية المستخرجة  
منها يجعل القاعدة كبرى لصغرى سهولة الحصول هكذا زيد من قام زيد فاعل وكل فاعل من فروع  
فزيد من قام زيد من فروع فجاز عند الحكماء حقيقة عرفية عند علماء الشريعة والادب كما انفصله  
البعض عن سري الدين والجاز على الجاز جاز عند البيانين والاصولين الا لا تمدى كافي البصر

ل  
منها اغماجات متعدية  
بعلى قال تعالى وأعانه عليه  
قوم آخرون والله المستعان  
على ما تصفون أو أنه  
ضمن استعين معنى استخبر  
ونحوه مما يتعدى إلى أي  
واستخبر الله في الفية  
(مقاصد النحو) أي  
أغراضه وجل مهماته  
(بها) أي فيها (محوطة) أي  
محوطة بـ تنبيه نحو  
في الاصطلاح هو العلم  
المستخرج



المهبط في الأصول للزركشي فنقل شيخنا السيد المنع عن الأصوليين فيه تطروا إليها في قولنا  
 بالمقاييس للتصوير وما ذكرناه من أن العلم هنا بمعنى القواعد والبناء للتصوير هو اللاتق هنا  
 لا الإدراك ولا الملكية سواء جعلنا البناء السببية متعلقة بالمستخرج أذ لا يستخرجان بالمقاييس  
 المذكورة أو جعلناهما للتصوير أذ لا يصوران بها ولا الفروع وإن قال به البعض لأنه يلزم عليه كما  
 قاله شيخنا أن لا يسمى تلك القواعد شعرا وفيه ما فيه بل الظاهر أنها هي الخوف تأمل ونخرج بالمستخرج  
 العلم المنصوص في الكتاب أو السنة (قوله بالمقاييس) بغيره من لا صلة البناء الأولى كما في معاش  
 جمع مقاييس وهو ما يقاس عليه الشيء ويوافق به من القواعد الكلية (قوله من استقرأ كلام  
 العرب) من إضافة الصفة إلى الموصوف أي من كلام العرب المستقرأ أي من أحوال أجزائه في  
 العبارة حذف مضافين وإن أولت الكلام بالكلمات كان فيها حذف مضاف واحد ونخرج بهذا  
 القيد المستخرج من الكتاب والسنة والطب رفخوه (قوله الموصلة) صفة للمقاييس وتوصيلها لمن  
 بعد المصدر الأول كما أن استنباطها من المصدر الأول فاندفع ما يقال استنباط المقاييس من أحوال  
 أجزاء كلامهم يقتضي سبق معرفة تلك الأحوال على استنباط المقاييس وتوصيلها إلى معرفة تلك  
 الأحوال يقتضي تأخرها عنه وفي هذا تناقض وهو ظاهر ودور لتوقف المعرفة على المقاييس  
 المتوقفة على المعرفة مع أن هذا إنما يرد إذا جعل الضمير في قوله أجزائه راجعا إلى غير كلام العرب  
 أما إذا جعل راجعا إلى جنس كلامهم لأن أحكام ما تكلموا به عرفت بنطقهم فلا تناقض ولا دور  
 أصلا لأن السابق معرفته غير المتأخر معرفته حيث نذكر حاصل الدفع الأول اختلاف المعرفة باختلاف  
 المعارف وحاصل الثاني اختلافها باختلاف المعارف ونخرج بهذا القيد علم المعاني والبيان ونحوهما  
 (قوله أحكام أجزائه) المراد بالأحكام ما يشمل الأحكام النصريفة والأحكام النحوية (قوله التي  
 اختلفت منها) صفة للأجزاء والضمير في اختلف يرجع إلى الكلام فالصلة جرت على غير ما هي له ولم  
 يبرز انضمامه على مذهب الكوفيين من جواز عدم إرازه عند أمن الأيس وقال البعض نقل  
 الراعي في باب المنسداد والخبر كما أفاده المهور في أن البصريين فصلوا في وجوب إراز الضمير بين ما إذا  
 كان المنقول للضمير موصفا أو فعلا أو مجبوما في الأول دون الثاني اه وهو مخالف لما في الهمع  
 والنصر يرجع من أن الفعل كالوصف في الخلاف المذكور (قوله فعلم) أي من تعريف النحوي بما  
 يشمل التعريف (قوله ميرادف قولنا علم العربية) أي المراد به ما يشمل النحوي والصرف فقط  
 لتخصيص نلبه الاستعمال علم العربية بهما وإن أطلق على ما يشمل اثني عشر علما للغة والصرف  
 والاشتقاق والنحو والمعاني والبيان والعروض والقافية وقروض الشعر والخط وإنشاء الخطب  
 والرسائل والمحاضرات ومنه المواريج وجعلوا البدع ذيلا لا قسما برأسه وإضافة علم إلى العربية  
 من إضافة العام إلى الخاص (قوله لا قسمي الصرف) هذا اصطلاح القدماء واصطلاح المتأخرين  
 فخصيصه بشئ الأعراب والبناء وجعله قسمي الصرف وعلمه في عرف بأنه علم يبحث فيه عن أحوال  
 أوامر الكلام أعرابا وبناء وموضوعه انكسار العربية من حيث ما يعرض لها من الأعراب  
 والبناء (قوله وهو مصدر الخ) قال المهور في أنظر هل يجوز استعمال اسم المصدر بمعنى اسم المفعول  
 كما استعملوا المصدر كذلك أولا قال البعض لا مانع من الجواز فكان عليه أن يقول هل وقع  
 استعمال كذلك ولا اه وأقول وقع في قوله تعالى هذا عاثرنا كما يفسده كلام البيضاوي  
 (قوله رخصته عليه الاستعمال بهذا العلم) أي صار علما بالغلبة عليه والبناء داخلة على  
 المقصود عليه (قوله وجا في اللغة لمعان خمسة) زاد شيخ الإسلام سادسا وهو البعض كما كنت  
 نحو الممكة وذكر أن أظهر معانيه وأكثرها تداول القصد ولهذا أصدر به الشارح قبل لما كان  
 الغوى متعددا أخره عن الاستطلاح وإن كان الانسب تقديم الغوى (قوله وسبب تسمية

بالمقاييس المستنبطة من  
 استقراء كلام العرب  
 الموصلة إلى معرفة أحكام  
 أجزائه التي اختلفت منها  
 قاله صاحب المقرب فعلم  
 أن المراد هنا بالتصو  
 ما يرادف قولنا علم  
 العربية لا قسمي الصرف  
 وهو مصدر أريد به اسم  
 المفعول أي المنعوكا لخلق  
 بمعنى الخلفاء وخصه  
 غلبة الاستعمال بهذا  
 العلم وإن كان كل علم منصوصا  
 أي مقصودا كما خصت  
 انفعه بعلم الأحكام  
 الشرعية الشرعية وإن  
 كان كل علم فقهيا أي  
 فقهيا أي مفهوما وجاء  
 في اللغة لمعان خمسة  
 التصديقال فتحت محولة  
 أي قصدت تضادك والمثل  
 نحو مرت برجل نحو  
 أي من التراب لجهة نحو  
 توجهت فدها بيت أي  
 جهة البيت والمقدار محولة  
 عندي نحو ألف أي مقدار  
 ألف والقسم فهو هذا على  
 أربعة أحماء أي أقسام  
 وبسبب تسمية



هذا العلم بذلك) أي سبب إطلاقه عليه بالغلبة لا بالوضع فلا ينافي ما مر (قوله الديلي) ضبطه بعضهم بكسر الدال وسكون التحتية وبعضهم بضم الدال وفتح الهيمزة واسمه ظالم بن عمرو قال في التمهيد وقد تطافرت الروايات على أن أول من وضع التحويل الأسود وأنه أخذها أولاً عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وكان أبو الأسود كوفي الدار بصري المنشأ ومات رقد أسن وانفقوا على أن أول من وضع التمهيد معاذ بن مسلم الهراء بفتح الهاء وتشديد الراء نسبة إلى بيع الثياب الهروية (قوله وشياً من الأعراب) أي حيث قال الأشياء ظاهراً ومضمراً وغيرهما وهو الذي ينفرد في معرفته قال السيرافي يعني اسم الإشارة (قوله انخ هذا التحويل أياً بالأسود) روى أن عماد كره أبو الأسود حكم أن وأن وكان وليت ولعل ولم يذكر لكن فأمرو الإمام كرم الله وجهه أن يزيد ما فزادها (قوله تقرب الخ) اسناد التقريب إليها مجاز عقلي من باب الاسناد إلى الالة إذا الفاعل في الحقيقة الله تعالى وفي الظاهر المصنف (قوله أي الأبعد من المعاني) تفسير بحسب ظاهر اللفظ فلا ينافي أن المناسب جعل أقبل التفضيل هنا على غير بابه ليشمل بالمطابقة الأبعد والبعيد لأن الأبعد مقول بالتشكيك وما قيل من أنه على ظاهره وتقريب البعيد يفهم بالاولى ضعف بأنه لا يلزم ذلك لأنهم اقدمتم بالبعد لشدة خفائه ولا تقرب البعيد (قوله الباء بمعنى مع) لم يجعلها سببية لأن المعهود سبباً للتقريب البسيط لا الإيجاز قال مع ويصح كونها للسببية ويكون فيه غاية المدح للمصنف حيث اتصف بآفة قدرة على توضيح المعاني بالالفاظ الوجيزة التي من شأنها تبسيطها ولا اشكال في كون الإيجاز قد يكون سبباً للوضوح إذا بولغ في تهذيب الوجيز وتنقيح ترتيبه اه وقد يقال السبب حيث هذه المباشرة لا الإيجاز (قوله مع وجازة اللفظ) دفع بتقدير المضاف اتحاد المصاحب والمصاحب وعليه في الكلام وضع الظاهر موضع المضمرة والاصل مع وجازتها وأنت خبير بأن الاتحاد إنما يأتي إذا جعلت المعية حالاً من فاعل تقرب ويصح أن تكون من الاقصى فيكون أحداً المتصاحبين المعنى والآخر اللفظ فلا اتحاد وما نقله البعض هنا عن ابن قاسم فيه ما فيه فاقطره (قوله أي اختصاره) ظاهره ترادف الإيجاز والاختصار وهو ما عليه جماعة وفي المصباح أن الإيجاز تقليل اللفظ مع عذوبته وسهولة معناه فهو أخص من الاختصار على هذا (قوله وتبسط البذل) فسر الشارح بتوسع العطاء أي الاعطاء يعني تكثر إفادة المعاني ففيه استعارة امتثالية بأن يكون شبه حال الالفية في كثرة إفادتها المعاني بمرعة عند سماعها بحال الكريم في كثرة إعطائه ووفائه بما بعد أو مصرحة حيث شبه إفادة المعاني ببذل المال والوعد ترشح أو مكنية حيث شبه الالفية بكريم والبذل تخيل والوعد ترشح (قوله وهو) أي البذل إشارة إلى ما نفعه أي إلى منخ ما نفعه ليوافق تفسيره أو لا البذل بالعطاء أي الاعطاء ويحتمل أن هذا إشارة إلى أن المراد بالبذل المبذول وأن تفسيره أو لا بالعطاء بانتظار إلى معناه الأصلي وقوله من كثرة الفوائد أي من الفوائد الكثيرة (قوله بوعده منجز) الباء بمعنى مع أو سببية فإن قلت الاعطاء بدون وعد أبلغ في المدح فلم قيد بالوعد قلت كانه لانه الواقع لأن فهم المعاني منها لا يحصل بمجرد وجودها بل لابد من الالتفات إليها وتصوير الفاظها فكأنها انتهت إليها لفهم منها وتوقف الفهم منها على ذلك تعدد وعدنا نأخر أقالهم ويمكن أن يوجه أيضاً التقيد بالوعد بأنه للإشارة إلى عزة معانيها لأن الموعد به تشوف إليه النفس فتكون أحرص عليه ويكون هو أعز عليها وبين موجز ومنجز الجناس اللاحق وإن قال بعضهم ضارع (قوله ووعده للخير) أي عند الإطلاق وحذفه اكتفاء (قوله لمخلف إيعادي الخ) فيه لفون شر مر تب (قوله وتقتضي أي نطلب) أي من الله أو من قارئها أو من غيرها ما معاً واسناد الطلب إليها مجاز عقلي من الاسناد إلى سبب إذا الطالب في الحقيقة ناظمها ويحتمل أنه شبه الالفية بما قل تشبيهاً مضمراً في النفس على طريق

هذا العلم بذلك ما روى أن  
علياً رضي الله تعالى عنه لما  
أشار على أبي الأسود  
الديلي أن يضعه وعلمه  
الاسم والفعل والحرف  
وشياً من الأعراب قال  
انخ هذا التحويل أياً بالأسود  
(تقريب) هذه الالفية  
للفهم (الاقصى) أي  
الأبعد من المعاني (بلفظ  
موجب) الباء بمعنى مع أي  
تفعل ذلك مع وجازة اللفظ  
أي اختصاره (وتبسط)  
أي توسع (البذل) بالمعنى  
أي العطاء وهو إشارة إلى  
ما نفعه لقارئها من كثرة  
الفوائد (بوعده منجز) أي  
موفى سريعاً في نية الخ قال  
الجوهرى أوعد عند  
الإطلاق يكون للشر  
ووعده للخير وأنشد  
واني وإن أوعدته أو وعدته  
لمخلف إيعادي ومنجز  
موعدي  
(وتقتضي) أي تطلب لما  
اشتملت عليه من المحاسن



(رضا) محضا (بغير محظ)  
 يشوبه (فائضة الفضة)  
 الامام العلامة أبي الحسن  
 يحيى (ابن عطى) بن عبد  
 النور الزوارى الحنسى  
 الملقب زين الدين سكن  
 دمشق طويلا واشتغل  
 عليه خلق كثير ثم سافر  
 الى مصر وصدر بالجامع  
 العتيق لاقرأ الادب الى  
 أن توفي بالقاهرة في سلخ  
 ذى القعدة سنة ثمان  
 وعشرين وستمائة ودفن  
 من الغد على شفير الخندق  
 بقرب تربة الامام الشافعى  
 رضى الله تعالى عنه ومولده  
 سنة أربع وستين وخمسمائة  
 (تنبيه) يجوز في فائضة  
 النصب على اطلاق من  
 فاعل تقتضى الرفع خبرا  
 لمبتدأ محذوف والجورعتا  
 لالفية على حدود هذا الكتاب  
 أنزلناه مبارك في النعت  
 بالمفرد بعد النعت بالجملة  
 والعالب العكس وأوجبه  
 بهضم سم (وهو) أى ابن  
 عطى (سبق) الباء  
 للسببية أى بسبب سبقه  
 اياى (حائر تفصيلا) على  
 (مستوجب) على (ثنائى)  
 الجيلا) عليه لما يستحقه  
 السلف من ثناء الخلف  
 وثنائى مصدره ضاف الى  
 فاعله وهو انباء والجيل اما  
 صفة لاه مصدر أو معمول  
 له (وانته بفضى) أى يحكم  
 (مات) جمع هبة وهى  
 العطية

الاستعارة المسكنية وثبات الطلب تخيل ويحتمل أنه أراد بالاقضاء الاستلزام على التجوز (قوله  
 رضا) كسر راءه مع ما كضم سين محظ وسكون خائه والقياس القح لان فعله ما كصرح بفرج  
 (قوله محضا) كانه زاده غلبه القول بغير محظ يشوبه ليقع قوله بغير مضطرب يشوبه تفسير المحضا وقوله  
 يشوبه أى يتخال بين أزمته الرضا والمراد يشوبه من وجه آخر غير وجه الرضا وعلى كل علم أن قوله  
 وتقتضى رندا لا يفتى عن قوله بغير محظ والسخط تغير النفس وانقباضه الاخذ للثار والمراد منه فى  
 نفسه تعالى لازمه وهو ارادة الانتقام أو الانتقام (قوله فائضة) أى عابسة فى الشرف وانما فائتها  
 لانها من بحر واحد والفضة ابن عطى من بحر من فان بعضها من السميع وبعضها من الرجز ولانها  
 أكثر أحكاما من الفضة ابن عطى (قوله الحنسى) فى حواشى الشيخ يحيى أنه كان مالا لكيا وتفق  
 بالحرارة على أبي موسى الجزولى ثم تشفع كابن مالك وأبي حيان حين الخروج من المغرب اه  
 ويمكن أنه تخفف بهذا أن تشفع (قوله الملقب زين الدين) يؤخذ منه مع قوله فى الديباجة وقد لقبته  
 بمنهم السالك أن لقب يتعدى بنفسه وبالطرف كسمى (قوله بالجامع العتيق) هو جامع عمرو بن  
 العاص (قوله لاقرأ الادب) اسم لما يشمل الاثنى عشر علما المتقدمة فهو مرادف للعربية بالمعنى  
 الشامل لها (قوله فى سلخ) أى آخر (قوله على شفير الخندق) أى حرف الخليج الذى حفره عمرو بن  
 العاص بأمر عمرو بن الخطاب ليحمل على السفن فيه الغلال الى الحرمين متصلا بالبحر المسالخ (قوله  
 ده ولده سنة) ينصب سنة على الظرفية متعلق بمحذوف ان جعل مولده مصدرا ميميا بمعنى الولادة  
 أى كائن فى سنة و برهها على الظرفية ان جعل اسم زمان (قوله فى فائضة) أى فى هذا اللفظ بقطع  
 النظر عن حركة آخره (قوله من فاعل تقتضى) لم يجعلها من الفضة لانها وان كانت نكرة تخصصت  
 بالوصف أو من فاعل تقرب أو تبتدأ تقرب تقتضى (قوله خبر المبتدأ محذوف) أى والجملة حالية  
 أو استثنائية (قوله بالجملة) أى جنسها فى صدق بما زاد على واحدة كافى المسن (قوله وأوجبه  
 بهضم) قال شيخنا والبعض لعل القائل بالوجوب يجعل مبارك فى الآية خبر مبتدأ محذوف اه  
 وأحسن منه أن يجعله خبرا ثانيا لهذا (قوله سبق) أى على فى الزمن والافادة وفى تقديم المعمول  
 اشارة الى أنه لم يحذف الفضل على المصنف الا بالسبق والجار والمجرور مرتبط بكل من حار  
 ومستوجب (قوله حائر تفصيلا) أى فضلا من اطلاق المسبب على السبب أو هو مصدر المبنى  
 للمفعول فاندفع الاعتراض بأن التفضيل صفة المفضل بالكسر فكيف يجوز المفضل بالفتح  
 ويمكن أن يدفع أيضا بأن الجبارة فى كل شئ بحسبه فعنى جباة التفضيل تعلقه به على وجه  
 التعظيم له ولا يرد على الجواب الثانى والثالث أنه لا يلزم من التفضيل له على غيره أنه فاضل فى نفسه  
 عليه حتى يكون فيه كبير مدح لان المراد التفضيل ممن يعتد بتفضيله (قوله مستوجب) قال سم  
 أى مستحق اه ويحتمل أن السين والياء للتصيير أى مصير الثناء واجبا على (قوله لما يستحقه  
 السلف الخ) لا يظهر أنه على نفس وجب لتقديم المصنف علة وهى السبق بناء على ارتباط قوله  
 بسبق بقوله مستوجب أيضا بل هو علة للعلية أى ان يكون السبق علة للاستيجاب لا يمكن لا يظهر  
 التعليل الا بتقدير مضاف أى لوجوب ما يستحقه الخ ولو قال لا استحقاق السلف ثناء الخلف لكان  
 أخصروا ووضح (قوله مصدر) فيه مسامحة لان الثناء اسم مصدر ثنى ويمكن أن يجعل كلامه  
 على حذف المضاف (قوله اما صفة) أى لازمة أو مخصصة على القولين فى الثناء وعلى الوصفية  
 يحتاج الى تعليق قول الشارح عليه بمحذوف حال من ثنائى أو بدل منه أى كائنات عليه أو ثنائى  
 عليه لا ثنائى المذكور ولا استلزامه وصف المصدر قبل تمام فعله وقوله أو معمول له أى على أنه صفة  
 لمفعول ما تلى هذا المصدر حذف وأنيب هو منابه أى ثنائى الثناء الجليل أو على أنه مفعول به له  
 على التوسيع باسقاط الخافض والارل أولى لان الثانى معا على الاصح (قوله أى يحكم) فسر



أي عطيات (واقفه) أي تامة (له وله في درجات الآخرة) الدرجات قال في الصحاح هي الطبقات (١٩) من المراتب وقال أبو عبيدة

الدرج إلى أعلى والدرك  
إلى أسفل والمراد مراتب  
السعادة في الدار الآخرة  
ولفظ الجنة خبر ومعناها  
الطلب في تنبيهه وصف  
هبات وهو جمع بوافرة  
وهو مفرد تأوله بجماعة  
وان كان الألفصح وافرات  
لان هبات جمع قلة والألفصح  
في جمع القلة مما يعقل وفي  
جمع العاقل مطلقا  
المطابقة نحو الأجذاع  
انكسرت ومنكسرات  
والهتادات والهتود  
انطلقن ومنطلقات  
والألفصح في جمع الكثرة  
مما لا يعقل الأفراد نحو  
الجذوع انكسرت  
ومنكسرة (خاتمة) وبدأ  
بنفسه الحديث كان  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم اذا دعا عبد نفسه  
رواه أبو داود وقال تعالى  
حكاية عن نوح عليه  
السلام رب اغفر لي ولوالدي  
وعن موسى عليه السلام  
رب اغفر لي ولأخي وكان  
الأحسن أن يقول رجه  
الله تعالى  
والله يقضى بالرضا والرحمة  
له وله ولجميع الآله  
لما عرفت ولان التعميم  
مطلوب

القضاء في كلامه بالجمع كما هو معناه لانه معناه عند الاشاعرة كافي شرح المواقف ارادته  
الازلية المتعلقة بالاشياء على ما هي عليه فيما لا يزال وهذا لا يناسب الطلب قال وتقديره ايجاده  
ايها فيما لا يزال على ما هي عليه فيه اه والمراد بالحكم هنا التعلق التجيزي فيرجع الى التقدير  
(قوله أي عطيات) أي به مع علمه من تفسير المفرد تحسيدا للسبك قول المصنف وافرة مع ما قبله من  
كلام الشارح (قوله أي تامة) أفاد به أن وافرة اسم فاعل وفرا لازم لا المتعدي يقال وفرا الشيء يفر  
وفورا أي تم وفرة أفره وفرا أي أتمته (قوله له وله في درجات الآخرة) الطرفان صفتان لهبات  
ونخص درجات الآخرة بالذكر لانها المهم عند العاقل ولان الدعاء لابن معطي بعدموته اغمايتا في  
بهادون درجات الدنيا (قوله قال في الصحاح) بفتح الصاد ومعناه في الأصل الصحيح ومنهم من يكسر  
على صيغة الجمع (قوله هي الطبقات من المراتب) أي عليه أودنية فهو أعم من تفسير أبي عبيدة  
قوله البعض ورد جعل بعضهم كلام أبي عبيدة بيانا لما في الصحاح (قوله والمراد) أي من درجات  
الآخرة وأشار بهذا الى أن الاضافة في درجات الآخرة على معنى في (قوله وصف هبات الخ) هذا  
تصحیح لوصف الجمع بالمفرد وحاصله أن المطابقة في الأفراد حاصلة تأويله قوله لتأوله بجماعة أي  
وهو مفرد لفظا وان كان جمعا معنى (قوله وان كان الألفصح وافرات) أي محاذرة على المطابقة  
اللفظية والواو للعمال وان زائدة ويظهر لي في الجواب عن المصنف أن الأفراد لاستعماله جمع  
القلة في الكثرة كما هو المناسب لمقام الدعاء فهو جمع كثرة بحسب المعنى فاحفظه فانه نفيس (قوله لان  
هبات جمع قلة) أي بناء على مذهب سيبويه أن جمعي السلامة للقلة والذي ارتضاه السعد  
التفتازاني والداميني أن جمعي القلة والكثرة مبدؤهما ثلاثة ومنتهى جمع القلة عشرة ولا منتهى  
لجمع الكثرة فهم ما مشترك كان في المبدأ المختلفان في المنتهى والمشهور أن مبدأ جمع الكثرة أحد  
عشر فيكونان مختلفين في المبدأ والمنتهى وعلى هذا يأتي استشكل القرافي الذي ذكر أن له عشرين  
سنة يطلب جوابه ولم يجده وهو أنه اذا قال له على دراهم كان اقرارا بثلاثة اجزاء وحقه بأحد عشر  
لانه أقل جمع الكثرة فلم قدم المجاز مع امكان الحقيقة وان أجيب عنه ببناء الأقرار على العرف وأما  
على ما مر عن السعد والداميني فلا يجاز ولا استشكل (قوله والألفصح في جمع القلة الخ) وجه ذلك  
بأن العاقل منظور اليه فاعتنى بشأنه في المطابقة بخلاف غيره وطوبى لجمع القلة لغير العاقل جبرا  
للقلة وقال شيخنا السيد المطابقة في جمعي العاقل وجمع القلة لغيره على الأصل وعدمها في جمع  
الكثرة لغيره لانه لا يخطأه عن العاقل في حكم المفرد بالنسبة اليه ولم يراع ذلك في جمع القلة جبرا  
للقلة (قوله مما لا يعقل) أي من جوع ما لا يعقل (قوله وقال تعالى الخ) لم يصلح دليلا لكونه  
شرع من قبلنا وهو ليس شرعا لنا وان ورد في شرعنا ما يقرر على ما رجوه في مذهبنا معاشر  
الشافعية لم يقل وقوله عطف على مجرور اللام واعما ذكره استثناسا (قوله لما عرفت) أي من  
ارتكاب خلاف الألفصح (قوله ولان التعميم مطلوب) قال من لعله عم في اللفظ دون الكتابة ويبقى  
الكلام في أنه هل يطلب التعميم في الكتابة أيضا وهو محل نظر اه أقول الأقرب الطلب قياسا  
على طلب كتابة البسملة والحمدلة والصلاة والسلام فتأمل

في الكلام وما يتألف منه

أي والكلام بمعنى الكلمات العربية الثلاث التي يتألف الكلام منها وذكرا الضمير مرعاة للفظ ما  
(قوله أي هذا باب شرح الكلام الخ) لا شك أنه شرح الكلام وما يتألف منه على هذا الترتيب  
فشرح الكلام أولا بتعريفه والكلم الثلاث التي يتألف منها ثانيا بذكر اسمائها وعلاماتها  
فالشرح مختلف وللإشارة الى اختلافه صرح بالفظ شرح في المعطوف على أنه كما قال الروداني تقدير  
معنى لا تقدير اعراب وان أرهمه صنيع الشارح لان شرح المضاف الى المعطوف عليه متسلط



على المعطوف أيضا عند عدم اعادته معه لان الصريح أن العامل في المعطوف نفس العامل في المعطوف عليه لا مقدوره مثله وما أشار إليه من أن الكلام خبر مبتدأ محذوف تبعاً للموضع غير متعين اذ يجوز كما قاله الشنواني رفعه على أنه مبتدأ محذوف خبره أي باب الكلام هذا لا تأتي ونصبه على المفعولية فهو مخدوم قدر الالهالك كما وقع لبعضهم لان اسم الفعل لا يعمل محذوفاً في قوله ما يتألف الكلام إشارة الى رجوع ضمير يتألف في كلام المصنف الى الكلام فالصلة جارية على غير ما هي له ولم يبرز الضمير لامن اللبس المحرز لعدم ابرازه عند الكوفيين (قوله اختصر للوضح) قيل على التسديد ربح لانه أنسب بالقواعد وأوقع في النفس بأن حذف المبتدأ ثم خبره وأنيب عنه ثم شرح وأنبب عنه الكلام وقيل دعة واحدة لانه أقل عملاً وعليه يحتمل أن الكلام نائب عن الخبر فقط أو عن الخبر والمضاف اليه ورفع لشرف الرفع على الجمل كونه حكم العمد فلم ينب الكلام عن المبتدأ على هذا القول أصلاً كما ينب عنه على القول الأول بل هو على القولين حال في مكانه مقدور ملحوظ فيه لم يقم مقامه شيء فتجوز البعض نيابته عن المبتدأ على الثاني غير صحيح قدس (قوله كلاماً) أي بالاضافة وان كان مستغنى عنها بكون التأليف في النحو كما صرح به في المطبوعة للإشارة الى اختلاف الاصطلاحات في الكلام وللإشارة الى أن المصنف من مجتهدي النحاة (قوله أيها النحاة) أي مبيبة على انهم في محل نصب بأخص محذوفاً وها للتنبيه والحدادته على اللفظ ويظهر لي أن معنى قولهم على اللفظ أنه ضم اتباعاً لضم لفظ أي فتكون صفة اتباع ويكون منصوباً بفتحة مفسدة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الاتباع ضرورة أن النعت موافق للمنعوت في أعراجه ثم رأيت أنه عن بعض المحققين كما سيأتي في محله فاحفظه (قوله صوت) يستعمل مصدر الأصوات يصوت فيكون معناه فعل الشخص الأصوات ويستعمل بمعنى الكيفية المسموعة الحاصلة من المصدر وهو المراد هنا أفاده يس وهو قائم بالهواء وقيل الصوت الهواء المتكيف بالكيفية المسموعة (قوله مشتمل على بعض الحروف) من اشتغال الكل على جزئه المادي كما قاله البعض لكن هذا ظاهر إذا كان اللفظ حرفين أو أكثر فإن كان حرفاً واحداً كواو العطف كان من اشتغال المطلق على المقيد أو العام على الخاص (قوله تحقيقاً الخ) تعميم في الصوت والمنصوب مفعول مطلق محذوف أي محقق تحقيقاً أو مقدر تقدير أو بمعنى تحقيقاً أو مقدراً حال ويعلم من هذا التعميم أن لماهية اللفظ أفراداً محققة وأفراداً مقدرة قال الروداني واستعماله في كل مسهل حقيقة لأنه في المقدرة مجازاه ومن التحقيق المحذوف على ما قاله البعض ليسر النطق به مراعاة وكذا كلاس على اللفظ قبل التلظ به لا كلامه القديم على قول جمهور أهل السنة انديس بحرف ولا صوت فالتحقيق اما منطوق به بالفعل أو بالقوة والتقديرى ما لا يمكن النطق به وإن الضمير المستتر كما قاله الرضى لم يوضح له لفظ حتى ينطق به قال وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المفصل لتدويره انه فقول المعربين في استقيم مثلاً ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت أي تصوير معناه تقريرا وتدريباً أنت قال البعض وسينفذ فيس في ضرب مثلاً الا الفاعل المعقول واكتفى بفهمه من غير لفظ عن اعتبار لفظه فأقيم مقام اللفظ في جعله جزء الكلام الملفوظ بجعله جزء الكلام المعقول فهو ليس من مقولة معينة بل تارة يكون واجباً وتارة يكون ممكناً جسيماً أو عرضاً وتارة يكون من مقولة الصوت اذا رجع الضمير الى الصوت فقول بعضهم كالجاءى ليس من مقولة الحرف أو الصوت أو لا ليس على ما يدعي أفاده الاصطام (قوله المستتر) أي وجوباً وجوازاً فيما يظهر (قوله مفيد) أي بالوضع فاندفع ما أورد على التعريف من أنه يشتمل اللفظ المفيد عقلاً أو طبعاً مع أن المراد بالغاثة في تفسير المفيد بالدال على فائدة يحسن السكوت عليها النسبة بين الشئين (قوله فائدة يحسن السكوت عليها) مراد الشارح بما يبان ما يطلق عليه المفيد عندهم لانه كرقيد زائد

اختصر للوضح (كلامنا)  
أيها النحاة (اللفظ) أي صوت  
مشتمل على بعض الحروف  
تحقيقاً كريد أو تقدير  
كالتحقيق المستتر (مفيد)  
فأفاده يحسن السكوت  
عليها (كاستقيم) فانه لفظ  
مفيد

على ما في المتن لئلا يلزم كون تعريف المتن غير مانع واندفع بهذا البيان ما يقال المفيد يصدق بما يفهم معنى ما لو مفردا والمراد بالسكوت سكوت المتكلم على الاصح وبجسده عد السامع اياه حسنا بأن لا يحتاج في استفادة المعنى من اللفظ الى شيء آخر لكون اللفظ الصادر من المتكلم مشتقاً على المحكوم عليه وبه (قوله بالوضع) الظاهر أن مراده الوضع العربي الذي هو قيد لا بد منه في تعريف الكلام كما قال الشاطبي وغيره ليخرج كلام الاعاجم لا القصد لانه ادرجه في الافادة كما سيأتي لكن لا وجه لزيادته في بيان انطباق التعريف على المثال مع تركه في نفس التعريف فكان الاولى زيادته في التعريف أيضاً ثم حل الوضع على الوضع العربي مبني على أن المركبات موضوعه وهو الصحيح لكن وضعها نوعي فهو المراد في التعريف (قوله تخرج باللفظ) لما كان بينه وبين فصله العموم الوجهي أخرجه (قوله من الدوال مما ينطلق الخ) من الاولى بيانية والثانية تبعية اذ ينطلق الكلام لغة على غير الدوال من كل قول وقيد بقوله من الدوال مع أن اللفظ يخرج غيره دل أولاً لان الدال هو المتروك دخوله لتسميته كلاماً في اللغة وغيره يفهم خروجه بالاولى (قوله والرمز) بابه قتل وضرب وهو الاشارة بالحاجب أو الهدب أو الشفة كما في المصباح فعطف الاشارة عليه عطف عام على خاص (قوله وبالمفيد الخ) أخرجه به أمور خمسة وكان الاحسن ذكر المركب التقيدي والمرجي مع الاضافي (قوله والمركب الاسنادي المعلوم الخ) جرى في اخراج الضروري وغير المقصود من الكلام على ما ذهب اليه المصنف ونقل في شرح التسهيل عن سيويو الراعي خلافة كذهب اليه أبو حيان وغيره فالمراد بافادة اللفظ فائدة بحسن السكوت عليه لالتسه على النسبة الايجابية أو السلبية سواء كانت حاصلة عند السامع قبل أو لا قصد بها المتكلم الكلام أو لا طابق كلامه الواقع أولاً (قوله مصدراً يريد به اسم المفعول) أي لا اسم جنس جعي للفظه حتى يرد اعتراض أبي حيان على التعريف باستلزامه أن الكلام المركب من كلمتين لا يسمى كلاماً لان مدلول اسم الجنس الجمعي ثلاثة فأكثر فيكون التعريف غير جامع ولا بان على مصدرية حتى يرد أن اللفظ فعل اللافت والكلام النحوي ليس فعلاً فان قلت اطلاق المصدر بمعنى اسم المفعول مجاز فلا يحسن دخوله في التعريف قلت صار حقيقة عرفية في الملفوظ به لهجر النحاة عنه الاصل وهو الرمي مطلقاً أو من المقم فلا اشكال فتظيره بالخلق بمعنى الخلق الباقي على مجازيته لعدم هجر معناه الاصل وهو الايجاد انما هو في مجرد اطلاق المصدر واردة المفعول (قوله أن يكون تمثيلاً) أي فقط وعليه فهو خبر لمبتدأ محذوف أي وذلك كاستقيم (قوله وهو الظاهر) أي من العبارة فلا ينافي أن كونه تمثيلاً وتخيماً كما أشار اليه ابن الناطم أولى وانما كان ظاهراً التمثيل فقط لما ذكره الشارح بقوله فانه اقتصر الخ ولان عادتهم بعد ايراد تعريف الشيء ايراد الكافي ومجرورها مجرد تمثيله (قوله فانه اقتصر في شرح الكافية) أي والافية خلاصة الكافية (قوله نظراً الى أن الافادة تستلزمهما) أي لان المفيد الفائدة المذكورة لا يكون الا مر كلاً ولا ترد الاعداد المسرودة لما تقدم من أن المراد بالافادة الدلالة على النسبة الايجابية أو السلبية وحسن سكوت المتكلم يستدعي أن يكون قاصداً لما تكلم به (قوله لكنه الخ) استدراك على قوله فانه اقتصر الخ لدفع توهم اقتصاره على ذلك في بقية كتبه أيضاً (قوله صرح بهما) أما تصريحه بالقصد وظاهره وأما بالتركيب فلذلك كرهه له الاسناد المفسر كما في شرح التلخيص بضم كلمة أو ما يجري مجراها الى أخرى أو ما يجري مجراها بحيث يفيد أن مفهوم احدهما ثابت لمدلول الاخرى وفسره شيخنا السيد تبعاً لغيره بالنسبة بين الركنين وأرجع بعضهم الاول الى الثاني بتأويل الضم بالانضمام وتقدير مضاف أي لازم انضمام كلمة الخ ثم قال شيخنا السيد فهو شرط في تحقق الكلام لاجزائه وان اقتضاه كلام ابن الحاجب وصرح به الرضى فقد استشكله السيد الصفوي قاله الشيخ بن الشيخ يحيى روقع الخلاف أيضاً في

بالوضع تخرج باللفظ غيره  
من الدوال مما ينطلق  
عليه في اللغة كلام كالمخطوط  
والرمز والاشارة وبالمفيد  
المفرد نحو زيد والمركب  
الاضافي نحو غلام زيد  
والمركب الاسنادي  
المعلوم مدلوله ضرورة  
كالتأخرارة وغير المستقل  
كجملة الشرط نحو ان قام  
زيد وغير المقصود كالصادر  
من السامع والنائم  
في تنبيهات في الاصل اللفظ  
مصدراً يريد به اسم المفعول  
أي الملفوظ به كالمخلق  
بمعنى المخلوق الثاني  
يجوز في قوله كاستقيم  
أن يكون تمثيلاً وهو  
الظاهر فانه اقتصر في شرح  
الكافية على ذلك في حد  
الكلام ولم يذكر التركيب  
والقصد نظراً الى أن  
الافادة تستلزمهما لكنه  
في التسهيل صرح بهما  
وزاد فقال الكلام ما تضمن



في الفضلات هل هي خارجة عن الكلام أو داخلية فيه قولان والثالث التفصيل ثانياً كان خذوها  
مضراً كنسأوه طوائق الأهنداوه يسده أحرار الأزيد ادخلت والافلا اه وسيأتي لهذا مزيد  
بحث (قوله من الكلام) أي الكلمات ومن تبعية وهي ومجروها في موضع الحال من ضمير  
تضمن (قوله فزاد لذاته) زاد بعضهم أيضاً من ناطق واحد احترازاً من أن يصطلح اثنان على أن  
يذكر أحدهما فعلاً والآخر فاعلاً وأجيب بأن هذه الزيادة غير محتاج إليها لأن كل واحد  
من المصطلحين متكامل بكلام وإنما اقتصر على التصريح بأحدي الكلمتين أنهما على تصريح الآخر  
بالآخر فهو مقدر ما خرج به الاسترخاء لا يتصور تركيب كلام واحد من متكاملين ولو سلم قلنا الاتحاد  
الناطق غير شرط في الكلام كما أن اتحاد الكاتب غير شرط في الخط أفاده في الجمع (قوله لاخراج  
نحو قام أبوه الخ) أي لأن الاستناد فيه ليس مقصوداً لذاته بل لتعيين الموصول وتوضيحه ومثلها  
الجملة الخبرية والحالية والعتبية (قوله وهذا الصنيع) أي التصريح بأجزاء الماهية في الحد (قوله  
لأن الحدود لا تتم بدلالة الالتزام) اعترضه شيخنا السيد بأن التركيب والقصد  
داخلان في مفهوم المفيد فدلالته عليهما تضمنية لا التزامية والتضمنية غير مجورة في الحدود ولو  
سلم أنها التزامية فمجرها إنما هو في الحدود الحقيقية التي بالذاتيات ومثل هذا التعريف ليس منها  
بالرسم وقد ينزع فيه الاستظهر وفي قوله ومثل هذا التعريف ليس منها بل من الرسوم  
فإن الأمور والاصطلاحية حصلت مفهومات أو وضعت أسماء لها بأزائها فليس لها معان غير تلك  
المفاهيم فتكون هي حدود أفاده شيخ الإسلام في آخر بحث الكلمات من شرحه على  
إيساغوجي نقل عن الإمام الرازي (قوله ومن ثم) أي من هنا أي من أجل أن الحدود لا تتم  
بدلالة الالتزام (قوله جعل الشارح) يعني ابن الناطم (قوله تقييد المبدأ) أي من جهة الدلالة به  
على أمرين يتضمناهما فمعتبرين في الكلام أي وتمثيلاً أيضاً من جهة الإيضاح به للمحدود لا تمثيلاً  
فقط ولا ينافي ذلك قول ابن الناطم في آخر كلامه فاكتمى عن تقييد الحد بالتمثيل لأن معناه أنه  
اكتمى عن تقييد الحد بذكر التركيب والقصد صريحاً بتقييده بالمثال المتضمن لهما على أنه لو منع  
مانع كونه تقييداً وتمثيلاً وسماه ذلك والتزمنا أن المراد تقييد الحد فقط والمنافاة مدفوعة بحمل  
مافاه في آخر كلامه على المعنى الذي ذكرناه وأن تسمية قول المصنف كاستقيم تمثيلاً باعتبار  
الصورة وعلى كلا الوجهين سقط ما نقله البعض عن البهوتي وأقره من الاعتراض على الشارح  
بأن في آخر كلام ابن الناطم ما ينافي ما أسداه إليه الشارح وإن كان في أول كلامه ما يشير إليه  
فتأمل وانظروا على كونه تقييداً للحد أن كاستقيم طرف مستقرنت ثاب للفظ وقول البعض هو في  
موضع النعت لمفيد يلزم عليه نعت النعت مع وجود المنعوت من غير مقتض مع أنه يضار به قوله بعد  
ذلك ومجروا الكافي محذوف والتقدير كفاضة استقيم اه لأن مقتضى هذا أن يكون كاستقيم  
نعتاً لمفعول مفيد محذوفاً والاصل مفيد فائدة كفاضة استقيم فعليه بالانصاف (قوله انما بدأ  
بمعريف الكلام الخ) جواب عما يقال لم بدأ بالكلام مع أن الكلمات أجزاؤه والجزء مقدم على الكل  
ولهذا بدأ بكثير بالكلمة وحاصل الجواب أنه رأى كون المقصود بالذات الكلام وأما قصد  
الكلمات فتألف الكلام منها والنكات لا تراحم (قوله لأن التأليف الخ) وقال السيد هما بمعنى  
واحد قال البعض وهو معنى التأليف (قوله وقوع الالف) المراد بها الارتباط بين الكلمتين باسناد  
أحدهما إلى الأخرى أو انضمامها إليها أو وصفها بها أو نحو ذلك بحسب اختلاف ضمها إليها بدون شيء من  
ذلك كقام جاء قاله شواي أي وليس المراد ما تناسبهما في المعنى لأنه لا يخرج نحو الجرم ما كقول  
(قوله الكلام مبتدأ الخ) أي كما يقتضيه قولهم إذا اجتمعت معرفة وبكرة فالمعرفة مبتدأ والنكرة  
خبر واعلم أن الشارح حمل الكلم في عبارة المصنف على الكلم الاصطلاحي كما يدل عليه كلامه

من الكلام اسناد مفيداً  
مقصوداً لذاته فزاد لذاته  
قال لاخراج نحو قام أبوه  
من قولك جاء في الذي قام  
أبوه وهذا الصنيع أولى  
لأن الحدود لا تتم بدلالة  
الالتزام ومن ثم جعل الشارح  
قوله كاستقيم تقييداً للحد  
والثالث انما بدأ بتمتعريف  
الكلام لأنه المقصود  
بالذات اذ به يقع التفاهم  
والرابع انما قال وما ينافي  
منه ولم يقل وما يتركب  
لأن التأليف كما قيل  
أخص اذ هو تركيب وزيادة  
وهي وقوع الالف بين  
الجزأين (واسم وفعل ثم  
سرف الكلام) الكلام مبتدأ  
خبره ما قبله أي الكلام  
الذي يتألف منه الكلام  
ينقسم باعتبار واحد  
إلى ثلاثة أنواع نوع الاسم  
ونوع الفعل ونوع الحرف  
فهو من تقسيم الكلام إلى  
جزئياته



الآتي في غير موضع وان كان قوله أي الكلم الذي تألف منه الكلام يفيد جعل الكلم على  
الكلمات لان تألف الكلام منها لا من الكلم الاصطلاحي فيقول بتقدير مضاف ليوافق أكثر  
كلامه أي من أجزائه التي يتركب من مجموعها وقوله باعتبار واحد يحتمل أن المراد بواحد  
مفردة الاصطلاح الذي هو لفظ كلمة ويحتمل أن المراد به جزء أي جزء ما صدق عليه وعلى كل  
ففي عبارته حذف مضاف تقديره على الأول مفهوماً واحداً لان الانقسام الى الثلاثة باعتبار  
مفهوم كلمة لا لفظها وتقديره على الثاني جنس واحد لان جزءاً فرداً من أفراد الكلمة والانقسام  
الى الثلاثة باعتبار جنس الكلمة لا فرداً من أفرادها ثم انقسام الشيء باعتبار معنى آخر انقسام  
للآخر في الحقيقة فانصح قول الشارح لان المقسم هو الكلمة الخ وبتقريرنا كلام الشارح  
على هذا الوجه تلتئم عبارته ويسقط ما اعترض به البعض وغيره عليه هنا وفيما يأتي قتيبه ولك  
أن نستغني عن اعتبار واحد الكلم في تقسيم المصنف الكلم الى اسم وفعل وحرف بأن تجعل الكلم  
في كلامه بمعنى الكلمات وترجع الصيرفي واحد الى الكلم بمعنى الكلم الاصطلاح على  
الاستخدام لا بمعنى الكلمات والالانت الضمير فيصير المعنى واسم وفعل ثم حرف الكلمات أي  
الافواع الثلاثة للكلمة وواحد الكلم الاصطلاح كلمة وهذا أولى لعدم احواجه الى تقدير (قوله  
لان المقسم) أي محل القسمة يعني المقسوم (قوله صادق الخ) قال ليس المصدق في المفردات بمعنى  
الحمل ويستعمل بعل فيقال صدق الحيوان على الانسان وفي القضايا بمعنى التحقق ويستعمل ببن  
فيقال هذه القضية صادقة في نفس الامر أي متحققة (قوله من تقسيم الكل الخ) تقسيم الكل الى  
أجزائه تحليل المركب الى أجزائه التي تتركب منها وتقسيم الكلي الى جزئياته ضم قيود الى أمر مشترك  
لتحصل أمور متعددة بعدد القيود والتقسيم حقيقى ان تباينت أقسامه والاقا اعتبارى (قوله ليس  
مخصوصاً بهذه الثلاثة) أي باجتماعها أي لتحقيقه بدون اجتماعها نحو زيد أبوه قائم والباء داخلة  
على المقصور عليه وقوله بل هو مقول على كل ثلاث كلمات فصاعداً أي وان كانت من نوع الاسم  
فقط أو من نوع الاسم والفعل فقط أو الحرف فقط والظاهر من كلامهم أن المراد بالكلمات في  
الكلم الكلمات الاصطلاحية فلا يطلق الكلم على ما تتركب من ثلاثة ألفاظ ههنا كلمة كلها أو بعضها  
ويمكن اختيار كونه من تقسيم الكل الى أجزائه ويكون جعل الثلاثة أجزاء باعتبار تتركبه من  
مجموعها وان لم يتركب من جميعها (قوله وهو ظاهر) لزوم تحقق الكلم في الاسم الواحد والفعل  
الواحد والحرف الواحد مع أنه باطل (قوله ودليل انحصار الخ) أخذ الانحصار من تقديم الحرف في  
قوله واسم الخ وانما يتم هذا الدليل بمعونة الاستقراء والافيهكن أن يقال لان سلم أن ما لا يصلح  
وكالاسناد هو الحرف فقط وما يقبله بطريقه هو الاسم فقط وما يقبله بطريقه هو الفعل فقط (قوله  
أن الكلمة) أظهر مع تقدم الموجه لثلاثتهم عود الضمير الى الثلاثة (قوله اما أن تصلح الخ) اما  
حرف تفصيل وأن تصلح في تأويل مصدر خبر أن على تقديره مضاف أي ذات صلوح أو تأويل  
المصدر باسم الفاعل أي صالحة لان الكلمة ليست الصلوح وهذا أحسن من تقدير مضاف قبل  
اسم ان أي حال الكلمة لانه المناسب للمقام اذ الكلام في تقسيم نفس الكلمة لا في تقسيم حالها  
ولانه في وقت الحاجة لا قبلها ولان التقدير قبل اسم أن يحتاج معه في صحة قوله الثاني الحرف الى  
تقدير أي ذات الثاني الحرف أو الثاني حال الحرف ولان المصدر لا يصلح عليه لان حال الكلمة  
لا ينحصر في الصلوح وعدمه وقرق السيد بن صريح المصدر وأن والفعل حيث قال من رجع الى  
المعنى يعرف أن الاول لا يرتبط بالذات من غير تقدير أو تأويل بخلاف الثاني قال شيخنا السيد  
ويزيده صحة عسى زيد أن يقوم دون عسى زيد قياماً موصياً في هذا مزيديان في آخر الموصول (قوله

لان المقسم وهو الكلمة  
صادق على كل واحد من  
الاقسام الثلاثة أعني  
الاسم والفعل والحرف  
وليس الكلم منقسماً  
اليها باعتبار ذاته لانه  
لا جاز حيث أن يكون من  
تقسيم الكل الى أجزائه  
لان الكلم ليس مخصوصاً  
بهذه الثلاثة بل هو مقول  
على كل ثلاث كلمات  
فصاعداً ولا من تقسيم  
الكلي الى جزئياته وهو  
ظاهر ودليل انحصار  
الكلمة في الثلاثة أن  
الكلمة اما أن تصلح وكما  
للانسان أو الثاني الحرف  
والاول اما أن يقبل الاسناد  
بطريقه



أو بطرف) ليس المراد الطرف الدائر الصادق بأن تكون الكلمة مسندة وبأن تكون مسندا إليها بل الطرف المعين وهو أن تكون الكلمة مسندة بقضية قوله والثاني الفعل (قوله الأول الاسم) أو رد عليه أن من الأسماء ما لا يقبله أصلا كالظروف التي لا تصرف وما لا يقع الاسم كالأفعال وما لا يقع الاسم عليه كالأفعال المتصلة وأجيب بأن الكلام باعتبار الغالب أفاده في الأشياء (قوله على هذا) أي انحصار الكلمة في الثلاثة (قوله الأمن لا يعتد بخلافه) هو أبو جعفر بن صابر فإنه زاد اسم الفعل مطلقا وسماء خالفة والحق أنه من أفراد الاسم (قوله إلى كيفية تألف) الإضافة للبيان أي كيفية ومالته تألف وقوله بأنه في موضع الحال من التألف والمبالغة للتصوير والمراد بالضم الانضمام من إطلاق اسم الملتزم على اللازم ووجهه الإرشاد أنه ذكر في التعريف الإفادة المستلزمة للتركيب فعلم أن التأليف يكون بالضم والإفادة وقوله على وجه حال مر الضم والمراد بهذا الوجه الحكم بأحدى الكلمتين على الأخرى وقوله الفائدة المذكورة أي التي يحسن السكوت عليها (قوله وأقل ما يكون منه ذلك) أي التألف وظاهره أن الكلام بتركيب من أكثر من اسمين أو اسم وفعل وهو ما اعتمده ابن هشام وفصله في شرح القطر مع الإشارة إلى رد ما دل عليه قول ابن الحاجب لأنه لا يتأتى الأمن اسمين أو اسم وفعل ويوافق قول الرضى وكان على المصنف يعني ابن الحاجب أن يقول كلمتين أرا أكثره لكن قال السيد قيل الإسناد نسبة فلا يقو إلا بشئ من مسند ومسد إليه لا بأكثر وهما ما كلمتان أو ما في حكمهما في قبول أسناده أو الأسناد إليه فلذلك اقتصر على كلمتين اه وقال في محل آخر أن الكلام إنما يتحقق بالأسناد الذي يتحقق بالمسناد إليه والمسند فقط وهما ما كلمتان أو ما يجري مجراهما وما عداهما من الكلمات التي ذكرت في الكلام خارجة عن حقيقة الكلام عارضة لها اه نقله سم (قوله اسمان) أي حقيقة كما مثل بها أو حكما كزيد قائم فان الضمير المستتر في الوصف كالعدم لأنه لا يبرز في تشبيه ولا في جمع فلا يقال زيد قائم ثلاثة أسماء لا اسمان فقط (قوله نحو ذازيد) اعترض بأن الأولى نحو ذاه أحمد لان التنوين حرف معنى وردت جميع أنه حرف معنى لا اسم على مذهب من زاد في تعريف الكلمة قيد الاستقلال لاخراج مثل ألف المفاعلة ويا التصغير ويا النسب وحروف المضارعة وتاء التأنيث كالمصنف في تسهيله والمراد بالمستقل ما يسوغ النطق به وحده بنفسه أو بمرادفه فلا ترد الضمائر المتصلة (قوله أو فعل واسم) قدم الفعل على الاسم لان المؤلف من فعل واسم يلزم فيه تقديم الفعل فقدمه في الذكر اه يس (قوله وقام زيد) انما مثل بالماضي وقاعله الظاهر لان الماضي على تقديم أن فيه ضمير لا يسمى كلاما على الأصح لان شرط حصول الفائدة مع الفعل والضمير المنوي أن يكون الضمير واجب الاستمرار أفاده في التصريح وناقشه يس بأنه لا شئ في أن قام في جواب هل قام زيد ونحوه كلام فكيف بشرط وجوب الاستمرار ويمكن حمله على غير الواقع جواب سؤال (قوله ولا نقض بالتداء) أي الجملة الندائية فإنه أي عند الجمهور من الثاني أي المركب من فعل واسم لان يائنية عن أدعوه وفعل واسم وأما المنادى فهو فضلة زائدة على حقيقة الكلام لا منها حتى يقال ان ياريد مركب من فعل واسمين لان الثاني فان قلت قد أسلفت أن ظاهر قوله وأقل ما يكون الخ أن الكلام بتركيب من أكثر من اسمين أو اسم وفعل ومقتضاه عند المنادى من أجزاء حقيقة الكلام فيكون منافيا لقوله هنا فإنه من الثاني قامت لعله يشترط في الأكثر الذي يتألف منه الكلام أن تتوقف عليه الإفادة فنحو زيد أبوه قائم وان قام زيدت فلا يلزم عند المنادى من الأجزاء حتى ينافي ما سلف لعدم توقف إفادة أدعوه على ذكر المدعوم لا يلزم من نيابة لفظ عن لفظ أن يعطى جميع أحكامه حتى يرد أن التداء انشاء وأدعواخبار على أنه لا مانع من أن يقال انما نابت يا عن أدعوه بعد نقله إلى الانشاء فتأمل وأورد أيضا الأما لأنه كلام مركب من حرف واسم لان

أو بطرف الأول الاسم  
والثاني الفعل والتعويون  
مجمعون على هذا الأمن  
لا يعتد بخلافه وقد  
أرشد بتعريفه إلى  
كيفية تألف الكلام من  
الكلم بأنه ضم كلمة إلى كلمة  
فأكثر على وجه تحصل  
معها الفائدة المذكورة  
لا مطلق الضم وأقل ما يكون  
منه ذلك اسمان نحو ذاه  
زيد وهبهات فجد أو فعل  
واسم ضمرا مستقما وقام  
زيد بشهادة الاستقراء  
ولا نقض بالتداء فإنه من  
الثاني



ألا التي للثني لا خبر لها لا ظاهرا ولا مقدرا وبكسر دفعه بما قيل في يزيد (قوله ثم في قوله ثم حرف  
 بمعنى الواو) قال الدماميني في قول المغني الباب الثاني من الكتاب في تفسير الجملة وذ كرا أقسامها  
 وأحكامها ما نصه الباب مبتدأ والثاني صفته وفي تفسير الجملة خبر ومن الكتاب أتما حال من  
 الضمير المستكن في الخبر ولا يضر هنا تقديم الحال على عاملها المعنوي لأنها ظرف وقد صرح ابن  
 برهان بجواز توسعهم في الظروف وأتما حال من المبتدأ على حدهما أجازة سيويه في قول الشاعر  
 • لمية موحشاطل • إذ صاحب الحال عنده هو النكرة وهو عنده مرفوع بالابتداء وإيس  
 فاعلا للظرف كما يقول الاخفش والكوفيون والناسب للحال الاستقرار الذي تعاقبه الظرف  
 فكذا ما نحن فيه ونعاه ما يلزم كون العامل في الحال غير العامل في صاحبها وهذا ليس به مذور عنده  
 وأما صفة المبتدأ بأن يقدر متعلقة معرفة أي الباب الثاني للكائن من الكتاب على القول بجواز  
 حذف الموصول مع بعض صلته وقد اعتمد هذه الطريقة كثير من الأعاجم المتأخرين اه وما  
 ذكره في قول المغني من الكتاب يأتي مثله في قول الشارح في قوله ثم حرف (قوله ذ لا معنى للتراخي  
 بين الأقسام) فيه أن هذا من حيث الانقسام لا من حيث ذواتها فان بين الأقسام التراخي الربوي من  
 حيث ذواتها فتكون ثم للتراخي الربوي بين من حيث ذواتها وقوله ويكفي في الأشعار الخ فيه أن ثم  
 أدل على ذلك لأن المتأخر ذكره قد يكون أثر في كفاي آية لا يستوي أصحاب النار وأصحاب الجنة  
 فالأولى إبقاء ثم على حالها وجعلها للتراخي الربوي بين الأقسام من حيث ذواتها لا من حيث الانقسام  
 (قوله أن الكلام اسم جنس على المختار) أي دلالة وضعه على الماهية من حيث هي وللموتى اعتراض  
 بتنافي كلام الشارح نقله البعض وأقره وقد عرفت سقوطه مما قررناه سابقا عند قوله الكلام مبتدأ  
 فلا تغفل (قوله وقيل) جمع رد بأن الغالب تذ كبره والغالب على الجمع تأنيده وقوله وقيل اسم جمع  
 رد بأن له واحدا من لفظه والغالب على اسم الجمع خلافه وقوله فاختار أنه اسم جنس جمعي الجمعي  
 صفة لا اسم لا لجنس على الصواب قاله يس واعلم أن الجمع مادل على أحاده دلالة تكرار الواحد  
 بالعطف واسم الجمع مادل على أحاده دلالة الكل على أجزائه والغالب أن لا واحدا من لفظه كقوم  
 ورهط وطائفة وجماعة وقد يكون كركب وصحب واسم الجنس الأفرادي مادل على الماهية لا بقيد  
 قلة أو كثرة كما وزاب والجمعي مادل على أكثر من اثنين وفرق بينه وبين واحده بالتاء غالباً كقوله  
 وكلم قال اللقاني اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هي ولا يخفى أن ذلك منافٍ لكونه جمعي  
 وجوابه ما في الرضى في باب الجمع من أنه وضع للماهية واستعمل في الجمع فهو اسم جنس وضعه جمعي  
 استعمالاً قال الردائي لئلا يظن أنه مجاز أو أنما والظاهر أنه غير مجاز وقد يقال أنه مستعمل في  
 الجنس في ضمن أفراد كذا قيل وفيه أنه لا يدفع التجوز لما قال المحققون من أن استعمال رجل في  
 زيد أن كان من حيث الرجولية مع قطع النظر عن خصوص الشخص حقيقة وإن كان بملاحظة  
 خصوصه فجاز فالأولى التزام لزوم المجاز ولا تلزم فيه اه وأقول الأولى أن يقال أنه غلب استعماله  
 في ثلاثة أفراد فأكثر حتى صار حقيقة عرفية في ذلك فاندفع التجوز من أصله ولا يبعد جعل كلام  
 الرضى على ما قلنا بأن يكون معنى قوله واستعمل في الجمع وغلب استعماله في الجمع بحيث صار  
 حقيقة عرفية فيه فاحظه ثم أقول بقي أن تقسيم اسم الجنس إلى أفرادى وجمعي غير حاصر إذ  
 منه ما ليس جمعي ولا أفرادياً كما سدد ثم رأيت بعض المحققين زاده وسماه أحادياً (قوله وقيل  
 لا يقال) أي الكلام لأنه المحدث عنه لا مطلق اسم الجنس الجمعي (قوله أي يقال على الكثير  
 والقليل) هذا بناء على أنه مادل على الماهية من حيث هي وأما على أنه مادل عليها بقيد الوحدة  
 الشائعة فلا يستقيم إطلاقه على الكثير إلا من آل مثلاً ولذا تدحل عليه مجرداً عن الوحدة على هذا  
 قاله يس (قوله يجوز في ضميره أي الكلام لا مطلق اسم الجنس الجمعي) لأن المحدث عنه الكلام ولأن

• (تنبيه) • ثم في قوله ثم  
 حرف بمعنى الواو إذ لا معنى  
 للتراخي بين الأقسام ويكفي  
 في الأشعار بالمحطاط درجة  
 الحرف عن قسيمة ترتيب  
 الناظم لها في الذكر على  
 حسب ترتيبها في الشرف  
 ووقوعه طرفاً (واعلم) أن  
 الكلام اسم جنس على المختار  
 وقيل جمع وقيل اسم جمع  
 وعلى الأول فاختار أنه  
 اسم جنس جمعي لأنه لا يقال  
 الأعلى ثلاث كلمات فأكثر  
 سواء اتحد نوعها أو لم يتحد  
 أفادت أم لم تفد وقيل  
 لا يقال الأعلى مافوق  
 العشرة وقيل أفرادى أي  
 يقال على الكثير والقليل  
 كما وزاب وعلى الثاني  
 فقل جمع كثرة وقيل جمع  
 قلة ويجرى هذا الخلاف  
 في كل ما يفرق بينه وبين  
 واحده بالتاء وعلى المختار  
 يجوز في ضميره التأنيث  
 ملاحظة للجمعية  
 والتذكير على الأصل  
 وهو ألا أكثر نحو إليه يصعد  
 الكلام الطيب يحرقون  
 الكلام عن مواضعه وقد  
 أنه ابن معطى في ألفيته  
 فقال واحداً كلمة وذكره  
 الناظم فقال



(واحد كلمة) وتطير كالم  
وكلمة من المصنوعات  
لبن ولبنة ومن المخلوقات  
نبق ونبقة فاسم الجنس  
الجبهي هو الذي يفرق  
بينه وبين واحد  
بالتاء غالبا بأن يكون  
واحد بالتاء غالبا  
والاحترار غالبا عما جاء  
منه على العكس من ذلك  
أي يكون بالتاء الأعلى  
الجبهي وإذا تجرد منها  
يكون الواحد نحو كره وكلمة  
وقد يفرق بينه وبين  
واحد بالتاء نحو دروم  
وروي وزنج وزنجي و...  
الكلمة قول مفرد وتطلق  
في الاصطلاح مجازا  
على أحد جزأي العلم  
المركب نحو امرئ القيس  
فجمع وعهما كلمة حقيقة  
وكل منهما كلمة مجازا وفيها  
ثلاث اجزاء كلمة على وزن  
نبقة وتجمع على كلم  
كسبك وكلمة على وزن سكرة  
وتجمع على كلم كسدر  
وكلمة على وزن نكرة وتجمع  
على كلم كسرو هذه اللغات  
في كل ما كان على وزن  
فعل ككبد وكشف فان  
كان وسطه حرف حلق جاز  
فيه لغة رابعة وهي اتباع  
فائه لعينه في الكسر اسما  
كان مخوفه أو فاعلا نحو  
فهد

من اسم الجنس الجبهي ما يجب تذكيره ضميره كقلم وما يجب تأنيث ضميره كبط وما يجوز في ضميره  
الامر ان كبقروكلم وكذا اسم الجمع منه واجب التذكير كقوم ورهط وواجب التأنيث كابل وخيل  
وجاز الامر ان كوكب كذا قال ارباب الخواشي وفي غالبه خلاف تذكيره ان شاء الله تعالى في باب  
العدد (قوله واحد كلمة) قال سم أي واحد معنى الكلم يسمى كلمة اه ومراده بواحد معناه جزء  
ما صدق عليه ويصح أن يكون مراد المصنف بواحد مفردة الاصطلاح كقلم (قوله ومن  
المخلوقات) أي ما ليس للعبد دخل فيه والا فالعبد وصنفته مخلوقان لله تعالى (قوله فاسم الجنس  
الجبهي) قال البعض تفريع على قول المصنف واحد كلمة اه وفيه أنه لا تعرض في كلام المصنف  
لكون الكلم اسم جنس جميعا حتى يتفرع عليه أن اسم الجنس الجبهي يفرق الخ فالوجه أنه تفريع  
على قول الشارح سابقا فاختار أنه اسم جنس جمعي مع قول المصنف واحد كلمة لكن ما سبب ذكره  
من الغاية غير داخل في التفريع ولك أن تجعل الفاء فصحة أي اذا أردت معرفة اسم الجنس  
الجبهي فاسم الخ والجبهي صفة لاسم كقلم (قوله هو الذي يفرق الخ) أي ولم يغلب تانيثه ليخرج نحو  
تحم مما فرق بينه وبين واحد بالتاء وهو جمع (واعلم) أن فرق بالتضعيف والتخفيف في الاجرام  
والمعاني وما نقل عن القرافي من تخصيص المضعف بالاجرام والمخفف بالمعاني لعله أريد به الاولوية  
لان الفرق لما كان أظهر في الاجرام ناسبه التضعيف عكس المعاني والافاضل اللغة متواطون  
على أن مثل كسرتة وكسرتة في المعاني والاجرام مطلقا أفاده الروداني فان ردت على التخصيص  
وان حل على الاولوية قوله تعالى ان الذين فرقوا دينهم واذا فرقنا بكم البحر قلت أريد في الآية الاولى  
أفاده التكثير وانما أتى بالمخفف اذا لم ترد تلك الافادة وفي الثانية لما كان الماء جسمها لطيفا شافيا  
فهو كالمعاني أي فيه بالمخفف (قوله والاحترار غالبا) أي الثانية وأما محترز غالبا الاولى فقد  
ذكره بقوله وقد يفرق الخ (قوله وزنج) بكسر الزاي وقحها طائفة من السودان (قوله قول) خبر عن  
حدوتها بغيرها ظاهر وقول البعض لم يؤث الطبر مع أن شروط التطابق موجودة لكونه في الاصل  
مصدر الايتي ولا يجمع وان أريد به هنا المقول لان اعتبار الاصل جائز في مثله انما يستقيم لوقال  
الشارح والكلمة قول مفرد لكنه لم يقل ذلك فليس يستقيم والتا في الكلمة للوحدة الراجعة  
لوحدة الافراد بحيث لا تطلق الكلمة على قوانين مفردين معا فلا تنافي كلبه الجنس المدلول عليه  
بال الله اخلة على المحذور زاد في التسهيل في حد الكلمة قيد الاستقلال تخرج ألف المفاعلة  
وأحرف المضارعة وياء التصغير وياء السب وتاء التأنيث ونحو ذلك فانها ليست بكلمات على مذهب  
المصنف وذهب الرضي الى أنها كلمات (قوله وتطلق في الاصطلاح مجازا) وكذا في اللغة ونخص  
الاصطلاح بالذكرة لانه اسم لان وضع الكتاب لبيان فسق قول البعض الصواب اسقاط قوله في  
الاصطلاح لتوافق اللغة والاصطلاح في ذلك والمجاز المذكور ومرسل علاقته الكلية وما ذكره  
الشارح من أن هذا الاطلاق مجاز أحد قولين والثاني أنه حقيقة عند النحاة وأن المفرد عندهم  
اللفظة الواحدة بدليل اعراب كل منها باعراب مستقل والاعراب انما يكون على آخر الكلمة وأن  
تفسيره بما لا يدل جزؤه على جزء معناه اصطلاح المناطق فذكره في العربية من خلط اصطلاح  
باصطلاح (قوله وتجمع) أي جعل القوي بالاصطلاح فلا ينافي ما سبق من اختياره أنه اسم جنس جمعي  
لا جمع (قوله كسدر) أي يسكون الدال وأما بقعها كغيب فجمع لسدرة كقربة وقرب وتجمع  
أيضا على سدور وسدرات يسكون الدال وكسرها لا اتباع وقحها للتخفيف كما في القاموس وغيره  
(قوله في كل ما كان على وزن فعل) أي من الاسماء فقط كما يشعر به التمثيل وقوله فان كان وسطه  
أي وسط ما كان على وزن فعل لا يقيده كونه من الاسماء فقط بدليل بقية كلامه وقوله جاز فيه لغة  
رابعة أي زيادة على جواز الثلاثة فتجوز الاربعة قima على وزن فعل ووسطه حرف حلق اسما كان



(والقول) وهو على  
الصحيح لفظ دال على معنى  
(عم) الكلام والكلم  
والكلمة هو ما مطلقا  
فكل كلام أو كلم أو كلمة  
قول ولا عكس أما كونه  
أعم من الكلام فلا نطلقه  
على المفيد وغيره والكلام  
مختص بالمفيد وأما كونه  
أعم من الكلام فلا نطلقه  
على المفرد وعلى المركب  
من كلمتين وعلى المركب  
من أكثر والكلم مختص  
بهذا الثالث وأما كونه  
أعم من الكلمة فلا نطلقه  
على المركب والمفرد وهي  
مختصة بالمفرد وقيل  
القول عبارة عن اللفظ  
المركب المفيد فيكون  
مرادف للكلام وقيل هو  
عبارة عن المركب خاصة  
مفيدا كان أو غير مفيد  
فيكون أعم مطلقا من  
الكلام والكلم ومباينا  
للكلمة وقد بان لك أن  
الكلام والكلم بينهما  
عموم وخصوص من وجه  
فالكلام أعم من جهة  
التركيب وأخص من جهة  
الافادة والكلم بالعكس  
فيجتمعان في الصدق في  
نحو زيد أبوه قائم وينفرد  
الكلام في نحو قام زيد  
وينفرد الكلم في نحو ان  
قام زيد (تفسيه) قد  
عسفت أن القول على  
الصحيح أخص من اللفظ  
مطلقا

أو فعلا فتسجبه اللغة الأخيرة رابعة ليست بالنسبة إلى الأسماء فقط وإن توهمه البعض بل بالنسبة  
إلى الأفعال التي وسطها حرف حلق أيضا قال السعد في شرح تعريف العزى في نحو نعم وشهد  
أربع لغات كسر الفاء مع سكون العين وكسر هاء وفتح الفاء مع سكون العين وكسر هاء وهذه اللغات  
جارية في كل اسم أو فعل على فعل مكسور العين وعينه حرف حلق اه ومثله للشارح في باب أعم  
وبس فان لم يكن وسط الفعل الذي على فعل حلقا كما لم فليس فيه الافتح فانه وكسر عينه أو  
سكونها تخفيفا (قوله والقول) أي المقول (قوله على الصحيح) مقابله أربعة أقوال ذكر الشارح  
منها فيما يأتي قولين والثالث أنه مرادف للكلمة والرابع أنه مرادف للفظ حكاة السبوطى في جمع  
الجوامع (قوله لفظ دال) المراد باللفظ ما يشمل الحقيقي كالكلمات القرآنية لأنها ملفوظة بالفعل  
بالنسبة لغيره تعالى والحكمى كالضمير المستتر والمراد بالبدل بالوضع الشخصى كزيد ورجل  
أو النوعى كالمركات والمجازات ومن هذا يعلم سقوط تشكيك صاحب التصريح المذكور في  
تصريحه فانظره (قوله على معنى) أي واحد أو أكثر فدخل المشترك والمعنى مصدر ميمي بمعنى  
المفعول أي المقصود من اللفظ (قوله عم الكلام والكلم والكلمة) هو ما مطلقا أي عم كلام من  
الثلاثة هو ما مطلقا يجتمع مع كل وينفرد عنه لوضعه للقدر المشترك الشامل لها ونحو غلام  
زيد وليس مراده عم مجموع الثلاثة بدليل قوله ما طفا بأوفى كل كلام أو كلم أو كلمة الخ وبدليل قوله  
أما كونه الخ وحل الشارح عم على أنه فعل ماض لتبادره وعدم أحواجه إلى تكلف وقرره على  
وجه استفاد منه ما استفاد على جعل عم أفعل تفضيل حذفته همزة ضرورة من كونه عم كلا  
منها وزاد بشموله نحو غلام زيد لجملة العموم على العموم المطلق فلم يكن جعله أفعل تفضيل أكثر  
فائدة من جعله فعلا هكذا ينبغي تقرير عبارة الشارح وبه يعلم ما في كلام البعض فانظره ومثل جعله  
أفعل تفضيل في البديل أبعد جعله اسم فاعل حذفته أنه ضرورة (واعلم) أن عم كغيره من  
الألفاظ المشددة الموقوف عليهم في الشعر يجب تخفيفه لتلايفه الوزن (قوله ولا عكس) أي  
بالمعنى اللغوى (قوله وقد بان لك) أي من تعريف المصنف الكلام وتعريف الشارح الكلم بقوله  
سابقا بل هو مقبول على كل ثلاث كلمات فصاعدا وليس مراده بان لك من تكلم المصنف على  
الكلام والكلم إذ لا قرينة على هذه الإرادة فسقط ما نقله البعض عن البهوتى وأقره من اعراضه  
بقوله هذا أي قول الشارح وقد بان لك الخ ظاهر أن أعرب الكلم مبتدأ أخبره ما بعده لانه  
حينئذ مستعمل في معناه الاصطلاحي وهو المركب من ثلاث كلمات فصاعدا فان أعرب مبتدأ  
خبره ما قبله كما مشى عليه الشارح أشكل لانه حينئذ بمعنى الكلمات النحوية وهي الاسم والفعل  
والحرف اه مع أن دعواه ظهور ذلك البيان على جعل الكلم في عبارة المصنف بمعناه  
الاصطلاحي غير مسلمة لان كون الكلام والكلم بينهما العموم من وجه انما يتبين بتعريفهما لا  
بتعريف الكلام ومجرد أن واحد الكلم كلمة ومع أن دعواه كون الكلم بمعنى الكلمات النحوية  
على أعراجه مبتدأ أخبره ما قبله كما مشى عليه الشارح غير مسلمة أيضا لجواز كونه على هذا  
الأعراب بمعناه الاصطلاحي كما بيناه سابقا فتنبه ولا تكن أسير التقليد (قوله بينهما) عموم وخصوص  
من وجه) الجار والمجرور راجع لكل من عموم وخصوص في فائدة قال ابن جاعة لا بد في  
الذين بينهما عموم وجهي من معرفة أمور معروضة وعارضين وثلاث ماصدقات ومادة ومتعلق  
وبيان ذلك هنا ليقاس عليه غيره أن المعروضين الكلام والكلم والعارضين العموم والخصوص  
والمصادقات الثلاث ماصدقات اجتماعهما وانفراد كل والمادة الاسم والفعل والحرف والمتعلق  
الصورة الحاصلة من اجتماع كلمتين أو أكثر وفي عدم الاستثناء عن معرفة هذا المتعلق نظرا إذ  
الظاهر أنه يستغنى عن معرفته (قوله قد عرفت) أي من تعريف القول (قوله على الصحيح) احتراز



يقوله على الصحيح من بعض الأقوال المقابلة له هو القول بمرادفته للفظ وان لم يحكمه الشارح سابقا فلا ينافي أنه أنحص من اللفظ على بعض الأقوال غير العجيبة أيضا كالتولين اللذين حكاهما الشارح سابقا في مقابلة الصحيح والحاصل أن في مفهوم قوله على الصحيح تفصيلا فلا يعترض به فاعتراض البعض بعالجنا على قوله على الصحيح غير وجه فافهم (قوله فكان من حقه) أي القول أي مما يستحقه أو المصنف أي من الحق المطلوب منه أي على وجه الأولوية والأخذ بالعبد في التعريف جائز (قوله أقرب من اللفظ) أي إلى الكلام لأنه أقل عموما من اللفظ (قوله حتى صار كأنه حقيقة صرفية) يفيد أنه لم يصير بالفعل وهو كذلك لعدم هجر المعنى الأصلي وقال الفاكهي يطلق على غير اللفظ من الرأي والاعتقاد بطريق الاشتراك لكن لا يعترض بهذا على من أخذ القول في التعريف لوضوح القرينة على المراد (قوله وكلمة بها كلام قديوم) مجموع هذا الكلام جملة كبرى لأن الخبر فيها جملة وجملة قديوم صغرى لوقوعها خبرا وجملة كلام قديوم كبرى وصغرى بالاعتبارين (قوله خبره الجملة بعده) أي جملة كلام قديوم التي هي اسمية مركبة من مبتدأ ثان وخبر وقد فصل بين المبتدأ الأول وخبره بمعمول خبر المبتدأ الثاني وهو بها للضرورة (قوله للتنويع) قال سمى كل الكلمة على التنويع يقتضى أنه أراد بها هنا معناه دون لفظها وهو غير صحيح لأن المراد بها هنا نفس اللفظ أي ونقطة كلمة إلى آخره وحيث أن قوله المكودي لا يصح لأنه غير محتاج إليه فقط ويمكن أن يجاب بأن لفظ كلمة فرد من أفراد مسمى كلمة إذ يصدق مسمى كلمة على لفظ كلمة كما يصدق على لفظ زيد وعمر ومثلا فكانه قال وفرد من مسمى كلمة به كلام قديوم فصح ما قاله المكودي اه ببعض تصرف (قوله إحدى الكلام) لوقال واحد الكلام لكان أوفق (قوله وهو معرفة) أي بالعلمية لأن كل كلمة أريد بها لفظها فهي علم عليه بناء على مذهب السعد ومن تبعه أن اللفاظ موضوعة لانفسها تبعاً لوضعها للمعاني لا قصد احتي بصير به اللفظ مشتركا فتشوينها مع وجود العلمية والتأنيث للضرورة وقال السيد دلالة اللفاظ على أنفسها ان سلت فليست بالوضع اه والظاهر أن العلمية المذكورة تخصية كما يعلم مما قررناه في أمعاء الكتب عند قول الشارح تنبيه أوقع الماضي موقع المستقبل الخ وان قال شيخنا السيد علمية جازية كما هو ظني (قوله بطلق لغة) أي اطلاقا مجازيا كافي التصريح وغيره وبشير إليه الشارح بذكر العلاقة بقوله وهو من باب الخ فأنقله البعض عن بعضهم من أن هذا الاطلاق حقيقة عند اللغويين فيه نظر (قوله على الجمل) أي جنسها الصادق بالجملة الواحدة والاكثر (قوله المفيدة) قال بس ليس بقيد فان العلاقة الاستتية تفيد أن اطلاقها على الجمل لا يختص بالمفيدة وان اشتهر في كلامهم التقييدها اه وقد يقال كلامهم في الاطلاق بالفضل والذي تفيد هذه العلاقة جواز اطلاقها على الجمل غير المفيدة لا اطلاقها بالفعل (قوله انما) أي جملة رب ارجعون الخ (قوله قالها الشاعر) أل للجنس (قوله كلمة لييد) هو ابن ربيعة العامري الصحابي توفي في خلافة عثمان عن مائة وأربعين سنة وقيل في أول خلافة معاوية عن مائة وسبع وخمسين سنة قيل انه لم يقل شعرا منذ أسلم وهو الصحيح عند الاخباريين وقد عرفت في الاسلام دهر او كان يقول ابدلني الله بالشعر القرآن حتى قال له عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه في مدة خلافته يا لييد أنشدني شيئا من شعرك فقال ما كنت لا قول الشعر بعد أن علمني الله البقرة وآل عمران فزاده عمر في عطائه خمسمائة درهم وقيل بل قال في الاسلام هذا البيت

ما عاتب المرء الكريم كنفه • والمروءة صلحه القرين الصالح

وقيل بل هذا البيت

الحمد لله الذي أنى أجلى • حتى اكتسبت من الاسلام عربا

(قوله)

فكان من حقه أن يأخذه جنسا في تعريف الكلام كما فعل في الكافية لأنه أقرب من اللفظ ولعله اغما عدل عنه لما شاع من استعماله في الرأي والاعتقاد حتى صار كأنه حقيقة صرفية واللفظ ليس كذلك (وكلمة بها كلام قديوم) أي يقصد كلمة مبتدأ خبره الجملة بعده قال المكودي وجازا ابتداء بكلمة للتنويع لأنه نوعها إلى كونها إحدى الكلم وإلى كونها يقصد بها الكلام انتهى ولا حاجة إلى ذلك فان المقصود اللفظ وهو معرفة أي هذا اللفظ وهو لفظ كلمة يطلق لغة على الجمل المفيدة قال تعالى كلامها كلمة هو قائمها إشارة إلى رب ارجعون لعل أعمل صالحا فيما تركت وقال عليه الصلاة والسلام أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لييد



(قوله ألا كل شيء ما خلا الله باطل) أي ذاهب فان أي جائز عليه ذلك فلا يرد في الجنة والنار والارواح والظاهر من إيراد العلماء هذا المظهر فقط أنه الواقع في الحديث والخبر عن أصدق دون تمام البيت وهو • وكل نعيم لا محالة زائل • واعترض بأن نعيم الجنة لا يزول وأجيب بأنه قاله قبل إسلامه وكان يعتقد أن لاجنة أولاد ودام لها وبأن المراد جائز عليه الزوال وبأن المراد هنا نعيم الدنيا لأن سياق القصيدة لزم الدنيا وقوله لا محالة بفتح الميم أي لا بد وقيل لاجيلة (قوله وهو) أي الإطلاق المذكور من باب الخ أي فيكون مجازاً من سلام من إطلاق اسم الجزء على الكل واعترضه شيخنا السيد بأن السعد نص على أنه يجب أن يكون الجزء الذي يطلق اسمه على الكل له من بين الأجزاء مزيد اختصاص بالمعنى الذي قصد بالكل فلا يجوز إطلاق السعد أو الأصبغ على الريشة والأمراً هنا ليس كذلك قال الآن يحمل كلام السعد على الجزء الخاص وما هنا جزء عام لأن الكلمة نعم سائر أجزاء الكلام هذا ويصح أن يكون من باب الاستعارة لأن الكلام لما ارتبط ببعضه ببعض وحصلت له بذلك وحدة أشبه الكلمة (قوله ريثة القوم) كذا في بعض النسخ بالوحدة فتحسية ساكنة فهمز وفي بعضها باهمزة فتحسية المشددة وهو من يجلس على مكان عال لينظر القوم (قوله والبيت من الشعر قافية) لأنها أنشرف أجزاءه (قوله وقد يسمون القصيدة الخ) من ذلك قول معن ابن أوس في ابن أخته

أعلمه الرماية كل يوم • فلما استد ساعده رماني

وكم علمته نظم القوافي • فلما قال قافية هجاني

واستد بالسين المهملة أي قوى كفاً في شيخ الإسلام (قوله وهو مجازمه مل في عرف النواة) أي أنهم لا يستعملون الكلمة بمعنى الكلام أصلاً ومن هنا اعترض على المصنف في ذكره حتى قيل أنه من أمراض الالقبة التي لا دواء لها وقد أطلال سم في دفعه بما حاصله أن إهمال المعنى المجازي في عرفهم بتقدير تسليم حصوله من جميعهم لا يمنع من ذكره بل يؤكده لأن إهماله يؤهم انتفاءه فيتم كذا التنبيه عليه ويكون قد في عبارته للتوقع فإن استعمال اللفظ في المعنى المجازي يصدد أن تدعو حاجة إليه فيتركب أو أنه أراد بيان المعنى اللغوي المجازي لكثرة في نفسه وإن كان قليلاً بالنسبة إلى المعنى الحقيقي (قوله وهذا) أي الشروع في الكلام الآتي ليصح الحل ويصح رجوع الإشارة لنفس الكلام ويقدر مضاف في الخبر أي ذو شروع (قوله في العلامات) العلامة يجب أطرافها أي وجود المعلم عند وجودها ولا يجب انعكاسها أي انتفاؤه عند انتفاءها بخلاف التعريف فإنه يجب أطرافه وانعكاسه إذا كان أو رسماً إلا عند من جوز التعريف بالاعم أو الخاص (قوله لشرفه) أي لوقوعه محكوماً عليه وبه ولأنه لا غنى لكلام عنه (قوله بالجر) هو على أن الأعراب لفظي الكسرة وما ناب عنها وتعرفه بالكسرة التي يحدونها عامل الجرفيه قصور لعدم تناوله نائب الكسرة كالياء والفتحة ودور لاخذ المعرف فيه وإن أجيب عن الثاني بأنه تعريف لفظي لمن عرف الطرفين وجهل النسبة بينهم ما وبأن الجرف ليس من أجزاء التعريف وإنما ذكر لتعيين العامل وعلى أنه معنوي تفسير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها وتقدير الجار والمجرور للاهتمام بالأحرف فان العلامات تزيد على ما ذكره المصنف (قوله وهو أولى) قد يقال لا أولوية لأن التعبيرين لم يتواردا على أمر واحد بل على علامتين مختلفتين ويجب أن الأولوية بالنظر لمن أراد أن يقتصر على أحد التعبيرين (قوله من التعبير بحرف الجر) وجه التعبير به ابن هشام من جهة أن عن وعلى والكاف الاسميان ونحوها يستدل على اسميتها بحرف الجر لا بالجر اقدم ظهوره فيها ولا يرد عليه فهو عجبت من أن تقوم ويوم ينفع لأن المدخول اسم تأويل لا تأويل أن تقوم بالقيام وينفع بالنفع (قوله والاضافة) أي المضاف ليجري على الصحيح أن عامل الجر هو المضاف ولم يقل

ألا كل شيء ما خلا الله باطل  
وهو من باب تسمية الشيء  
بأسم بعضه كتسميته  
ريثة القوم صينا والبيت  
من الشعر قافية وقد  
يسمون القصيدة قافية  
لاشتمالها عليها وهو مجاز  
مهمل في صرف النواة  
(تنبيه) • قد في قوله قد  
يؤم للتقليل وحراده  
التقليل النسبي أي  
استعمال الكلمة في الجمل  
قليلاً بالنسبة إلى  
استعمالها في المفرد لا قليل  
في نفسه فإنه كثير وهذا  
شروع في العلامات التي  
يمتاز بها كل من الاسم  
والفعل والحرف عن أخويه  
ويدأ بالاسم لشرفه فقال  
(بالجر) ويرادفه الحفظ  
قال في شرح الكافية وهو  
أولى من التعبير بحرف  
الجر لتناوله الجر بالحرف  
والإضافة (والتنوين)



والتي هي لان الصحيح ان التبعة ليست عاملة بل العامل في التابع هو العامل في المتبوع ولم يقبل  
 والمجاورة والتوهم لتسديرتها (قوله وهو في الاصل) أي اللغة (قوله أي أدخلت نونا) أي أوصوت  
 والتنوين بطلق لغة على ادخال النون وعلى التصويت (قوله ثم غلب الخ) في العبارة اختصار  
 والتقدير ثم قبل الى النون المدخلة مطلقا ثم غلب الخ لان العلم بالغلبة ما وضع له في كل واحد وغلب  
 استعماله في بعض جزئياته والنون التي غلب استعمال التنوين فيها فارد من مطابق النون المدخلة  
 لامن ادخال النون اذهى مباحته له وباعتبار النقل والغلبة اندفع اعتراض السهيلي بأن التنوين  
 فعل النون فلا يصح حمل النون عليه (قوله تلحق الآخر) لم يأخذ الشارح محترزه وسيأتي له عن  
 الورداني وقوله لفظا قال يس بيان للواقع لا للاحتراز وقوله لا خطأ أي لان الكتابة مبينة على  
 الابتداء والوقف وهو يسقط وقفهما وجرهما لما ثبت عوضه وهو الالف في الوقف نصبا **كتب**  
 الالف والمراد بالحق خطأ المنقح لوقوفها بنفسها لا أو عوضها حتى يرد أن المنون المنصوب في  
 الدرج لا يصدق عليه لفظا لا خطأ لان عوضها هو الالف لاحق خطأ وحتى يكون قوله لغیر نو كيد  
 مستدركا لخروج نون لغة عاجية بتد بقوله لا خطأ لكن يرد على طرده نون اذا على الصحيح من أنها  
 تكتب ألفا في الدرج تلحق لفظا لا خطأ وليست تنوينا ولو زاد قيد الزيادة في التعريف كغيره  
 لخرجت ويحاجب بأن آخر الكلمة لانها لحقت الآخر فتخرج بقيد لحق الآخر كذا في الورداني (قوله  
 مخرج للنون) أي الاولى المتحركة المزيدة في آخر ضيف وأخرجها الورداني بقيد تلحق الآخر نظرا  
 الى أنها آخر ضيف لانها لحقت آخره والشارح ومن وافقه نظروا الى أنها لحقت آخر ضيف كما فهم  
 مما قدمته ولحقت آخره لاحقا يجمعروا أما الثانية فتشوين (قوله في نحو ضيفن) كرعشن  
 للمرتعش اليد (قوله مع الصيف) الضيف يطلق على الواحد والواحدة والاثنين والجماعة ويجوز  
 ضيف وضيفة وضيفان وأضيف والاول أفصح قال تعالى هؤلاء ضيفي فلا تفصحون قاله الدونشري  
 (قوله للقواني) جمع قافية وقد اختلف فيها العروضيون على اثني عشر قولاً وأشهرها قولان قول  
 الخليل بأنها من المنعزل قبل الساكنين الى انتهاء البيت وقول الاخفش بأنها الكلمة الاخيرة  
 واعترض قوله للقواني المطلقة بأنه يلحق الاعاريض المصرية أيضا وبان المراد آخر القواني  
 وآخرها مدة والتنوين بدل منها لانه لحقها وأجيب عن الاول بأن المراد بالقواني ما يشمل  
 الاعاريض المصرية على الجمع بين الحقيقة والمجاز أو عموم المجاز وعن الثاني بمنع أن المراد  
 آخرها بل ما يصح حمل الكلام عليه وذلك روي القافية كذا في الورداني ولا يرد عليه ما اذا رسل  
 الروي بالهاء نحو مقامه لان المراد ملحق التنوين روي القافية ولو مع فصل بينهما نعم يرد ما اذا  
 كان الروي مدة أصلية فان الظاهر حيث تد حذفها والاثنيان بالتنوين بدلها فليس التنوين لاحقا  
 لروي القافية في هذه الصورة فتدبر (قوله عوضا) مفعول لاجله عاملة اللاحقة وعليه فالعوض  
 بمعنى التعويض أو حال من صير اللاحقة (قوله في لغة) متعلق باللاحقة وقوله غيم وقيس عبارة  
 التصريح في لغة غيم أكثرهم أو جميعهم وكثير من قيس وأما في لغة المجاز بين فلا تلحق (قوله كقوله)  
 أي الشاعر المفهوم من السياق وان لم يفهم بخصوص اسمه كبريرها والناغية فيها بعده (قوله عاذل)  
 منادى مرخم وأصيب بضم التاء كافي التصريح وهو الاقرب وبكسرهما كافي الشمني أي ان أردت  
 النطق بالصواب بدل اللوم وجلة لقد أصاب من مقول القول وجواب الشرط محذوف يقسمه قولي  
 (قوله أفد) في رواية أرف وكلها ما يوزن فهم ويعني قرب والركاب الابل التي يسار عليها الواحدة  
 راحلة ولا واسد لها من لفظها كافي المحاج ولما نافية وترل مضارع زال التامة والرحال جمع رحل  
 وهو المسكن وكان قد أي كأنه زالت وذهبت والاستثناء منقطع أي لكن رحاله لم تزل بالفعل  
 مع عزنا على الترحل (قوله على حذف مضاف الخ) وقيل لا حذف لان الترخم يحصل بالنون نفسها

وهو في الاصل مصدر نوت  
 أي أدخلت نونا ثم غلب  
 حتى صار اسماء لنون تلحق  
 الآخر لفظا لا خطأ لغیر  
 نو كيد فبعد لا خطأ فصل  
 مخرج للنون في نحو ضيفن  
 اسم للطفح سلى وهو الذي  
 يجي مع الضيف متطافلا  
 وللنون اللاحقة للقواني  
 المطلقة أي التي آخرها  
 حرف مد عوضا عن مدة  
 الاطلاق في لغة غيم وقيس  
 كقوله

أقل اللوم عاذل والغائب  
 وقول ان أصبت لقد أصاب  
 الاصل العنايا وأصابا وقوله  
 أفد اترحل غير أن ركابنا  
 لما نزل برحالنا وكان قد  
 الاصل قدى ويسمى  
 تنوين الترخم على حذف  
 مضاف أي قطع الترخم لان  
 الترخم مد الصوت بمدة



لأنها حرف أغن نقله في التصريح عن ابن يعيش وغيره وعليه لا يكون الترم خصوص مد الصوت  
بعدة تجانس الروي (قوله تجانس الروي) أي حركة الروي والروي الحرف الذي تنسب اليه  
القصيدة (قوله أचार الخ) حار منادى مرخم حارث وخبر بفتح فكسر أي مخجور أي مستور العقل  
مغلوبة ويعدو بسطو والواو استثنائية أو تعليلية على مذهب مجوز ذلك ولا حاجة إلى زيادة البعض  
ككونها زائدة على مذهب الانخفش والكوفيين ما يأترون ما مصدرية أي اتهماره لا أمر غير  
رشيد قال في التصريح والمشهور تحريك ما قبله أي ما قبل التنوين العالي بالكسرة كما في صه  
ويومئذ واختار ابن الحاجب الفتح حملا على فتح ما قبل فون التوكيد الحقيقية قال الموضع وسمعت  
بعض العصرين يسكن ما قبله ويقول الساكنان يجتمعان في الوقف وهذا خلاف ما أجعوا عليه  
اه و يظهر لي جواز تحريكه بضمته الثابتة له قبل الحرق التنوين فيكون رجوعا إلى الأصل (قوله  
وقاتم) أي ورب مكان قاتم والقائم المظلم والاعمق جمع عقى بفتح العين وضهها ما بعد من أطراف  
المفازة مستعار من عمق البئر والحاوي الخالي والمخترق الممر الواسع لأن المار يخترقه أي يقطعه  
ونخبر مجرور ورب محذوف أي قطعه (قوله قالت بنات العم الخ) ضمير كان يرجع إلى البعل أي الزوج  
وجواب الشرط الأول محذوف تقديره رضين به والثاني حذف فعله وجوابه وتقدرهما وإن كان  
فقير أضيف به (قوله فان هاتين التونين) أي اللاحقة للقوافي المطلقة واللاحقة للقوافي المقيدة  
وقوله فان هاتين التونين الخ ان جعل تعليل الانحراج قيدا لخطاها تين التونين وجعل قوله كما  
زيدت الخ نظيرا في الثبوت وقفافي قوة التعليل لانحراج فون ضيقن اتجه عليه أنه كان الصواب  
حينئذ أن يقول فان هاتين التونين لخطاها كما لحقت فون ضيقن خطأ لان القيد المذكور في  
التعريف المخرج به ما ذكر قولنا لا خطا لا قولنا وقفا والناسب أن يكون أفريعا على الشواهد  
المتقدمة لما فيها من زيادة التونين وقفا قصد به الشارح بيان حالة زيادتهم ما في القوافي فيكون قوله  
كما زيدت الخ نظيرا في مطلق الخطا لقصة التنوين الحقيقي هذا وكان الأولى أن يؤخر هذه الجملة والتي  
بعدها أعني قوله وليستنا الخ عن قوله ويسمى التنوين العالي الخ كما فعل الموضع لتعلق ما ذكره ثانيا  
بالتونين الثانية المتكلم فيها قبل قوله فان هاتين الخ وتعلق ما ذكره أولا بالتونين معا بقى أن الدما ميني  
نقل عن الزمخشري أن تنوين الترم لا يؤتى به وقفا (قوله وليستنا من أنواع التنوين حقيقة) ذكره  
مع علمه من تعريف التنوين توطئة لا كرمالم يعلم من التعريف وهو تعليل خروجهما بغير ثبوت ما في  
الخط لان تعليل خروجهما بغير ثبوت ما في الخط يعلم أيضا من التعريف (قوله وهو زيادة على الوزن) فهو في  
آخر البيت كالخزم بمجتمعتين في أوله وهو زيادة أربعة أحرف فأقل أول البيت (قوله وزعم ابن الحاجب)  
لعل وجه تعبيره بالزعم أن ورود العلولة بمعنى القلة غير معروف كما يشعر بذلك عدم ذكر صاحب  
القاموس له أو أن التنوين العالي ليس قليلا وإن أمكن دفع هذا بأن قلته بالنسبة لتركه واختلف في  
فائدته فقبل الترم فلا يصح أن يكون قسما للتنوين الترم وهذا انما يتجه على القول الثاني الذي لم  
يجر عليه الشارح في قولهم تنوين الترم وقيل الايدان بالوقف اذ لا يعلم في الشعر المسكن آخره للوزن  
أواصل أنت أم واقف (قوله وقد عرفت) أي من خروجهما من تعريف التنوين (قوله مجاز) أي  
بالاستعارة علاقته المشاكلة التي هي المشابهة في الشكل والصورة كما بين في محله ومن هذا يعلم  
ما في كلام شيخنا والبعض وشيخنا السيد من الخطب (قوله مخرج لذن التوكيد الثابتة في اللفظ  
دون الخط) وهي فون التوكيد الحقيقية التي قبلها فتحة على مذهب الكوفيين من ردها ألقا لونا  
أما على مذهب البصريين من كتابتها نونا فهي خارجة بقيد لا خطا كما خرج به التي قبلها ضمة  
أو كسرة فيستغنى عن قيد لغير توكيد أفاده شيخ الاسلام (قوله وهي أربعة) أي المشهور منها  
الكثير الوقوع أربعة فلا يرد أنه بني من أنواع التنوين الحقيقي المختصة بالاسم تنوين الحكاية

تجانس الروي ومخرج  
أيضاً للتون اللا حقة  
للقوافي المقيدة وهي التي  
روى أساكن غير مد كقوله  
أحار بن عمرو كما في جنون  
ويعدو على المرء ما يأترون  
الأصل نحو ويأترون وقوله  
وقاتم الأعمق حاوي المخترق  
الأصل المخترق وقوله  
قالت بنات العم ياسلمى وإن  
كان فقير أمه ما قالت وإن  
فان هاتين التونين زيدت في  
الوقف كما زيدت فون ضيقن  
في الوصول والوقف وإستنا  
من أنواع التنوين حقيقة  
ثبوتهم ما مع آل وفي الفعل  
والحرف وفي الخط والوقف  
وحذفهما في الوصول  
ويسمى التنوين العالي  
زاده الانخفش ومما بذلك  
لان الغلو الزيادة وهو  
زيادة على الوزن وزعم  
ابن الحاجب أنه انما هي  
غالباً لقلته وقد عرفت أن  
اطلاق اسم التنوين على  
هذين مجاز فلا يردان على  
الساظم وقيد لغير توكيد  
فصل آخر مخرج لتون  
التوكيد الثابتة في اللفظ  
دون الخط نحو ولنسفا  
وهذا التعريف منطبق  
على أنواع التنوين وهي  
أربعة الأول



كتنوين فاقلة علم امرأة حكاية لما قبل العلية وتنوين الضرورة كتنوين ما لا ينصرف في قوله  
 «وويوم دخلت الحدر خدر حنيفة» وكتنوين المنادى المضموم في قوله «سلام الله يا مظهر عليها»  
 وتنوين الشدة حتى هؤلاء قوه لا تنوين هؤلاء تنوين كثير اللفظ وتنوين المناسبة كما في قراءة  
 بعضهم سلاسلهم أن بعضهم أدخل الأولين في تنوين التمكين زاعما في القسم الأول أن تنوينه  
 لما كان قبل العلية تنوين صرف وحكي بعدها بقي على كونه تنوين صرف وردده الدماميني بأنه  
 ليس في لفظ الحكاية تنوين صرف قطعا وكيف يجامع تنوين الصرف ما فيه علتان مانعتان من  
 الصرف ولا ينافي ذلك كونه في المحكي تنوين صرف ألا ترى أن الحركة في مثل من زيد أبا نصب  
 حكاية لزيد في قول القائل رأيت زيدا حركة حكاية مع أنها في المحكي حركة أعراب وزاعما في النوع  
 الأول من القسم الثاني أن الضرورة أبحاث الصرف وردده الدماميني بأن تنوين الصرف هو  
 التنوين الذي يدل على أمكنية الاسم وسلامته من شبه الحرف والفعل والاسم الموجود فيه  
 مقتضى منع الصرف قد ثبت شبهه بالفعل قطعا كما ستعرفه ودخول التنوين فيه عند الضرورة  
 لا يرفع ما ثبت له من شبه الفعل غاية أن أثر العلتين قد تحلف للضرورة والتحقق أنه ليس تنوين  
 صرف ولا يرد قولهم يجوز صرف غير المنصرف للضرورة لأنه منتقد على أنهم قد يطلقون الصرف  
 ويريدون به ما هو أعم من تنوين الأمكنية وزاعما في النوع الثاني من القسم الثاني أن الضرورة  
 لما أبحاث التنوين أبحاث الأعراب ورد بان سبب البناء قائم ولا ضرورة إلى الأعراب بل إلى مجرد  
 التنوين فاعرف ذلك (قوله تنوين الأمكنية) من إضافة الدال إلى المدلول وكذا يقال فيما بعد  
 وتنوين الأمكنية هو اللاحق للاسم المعرب المنصرف (قوله ويقال له تنوين الخ) ويقال له تنوين  
 الصرف أيضا (قوله وتنوين التمكين) أي التنوين الدال على تمكين الواضع الاسم في باب الاسمية  
 أو المراد بالتمكين التمكين (قوله كرجل وقاض) أي وزيد لأنه يدخل المعرفة والنكرة وانما مثل  
 رجل رد على من زعم أن تنوين المنكر للتكثير فقد رد بأنه لو كان كذلك لزال بزوال التنكير  
 حيث معنى به واللازم باطل وقد يمنع بطلانه بان تنوين التنكير زال وخلفه تنوين التمكين ولا يخفى  
 نفسه ويجوز بعضهم كون تنوين المنكر للتمكين لكون الاسم منصرفا والتنكير لكونه موضوعا  
 لشيء لا بعينه ومثل بقاض دفعا لئولهم أن التنوين عوض عن الياء المحذوفة لفساده بثبوت  
 التنوين مع الياء في النصب (قوله لانه لخلق الخ) هذا التعليل أنسب بالاسم الأول (قوله أي أنه)  
 بيان للشدة (قوله فيني) منصوب بان مضمرة وجوبا بعدفاء السببية في جواب النفي (قوله لبعض  
 المبيات) يعني الاسم المختوم بويه قياسا واعم الفعل واسم الصوت «ما» كما في التصريح ولم يعين  
 البعض بصرح العبارة ذلك لا على ظهور المراد فلم تدخل هؤلاء في البعض حتى يرد أن تنوينها  
 ليس للتكثير (قوله تقول سيبويه بغير تنوين إذا أردت معنا) أي فهو حينئذ معرفة بالعلمية (قوله  
 وابه بغير تنوين إذا استردت مخاطبتك من حديث معين) قال في التصريح فهو معرفة من قبيل  
 المعرف بالالعهدية أي الحديث المعهود كذا قالوا وهو مبني على أن مدلول اسم الفعل المصدر  
 وأما على القول بأن مدلوله الفعل فلا لأن جميع الأفعال تكررات اه وقوله أي الحديث المعهود  
 المناسب أي الزيادة المعهودة أي التي هي من حديث معين وقوله المصدر أي مدلوله وهو الحديث  
 كما عبر به غيره وقال محشبه الورداني قوله لأن جميع الأفعال تكررات فيه أنه اسم للفظ الفعل  
 لا المعناه الذي هو نكرة حتى يكون نكرة بل مسماء لفظ مخصوص فلا يشك في أنه علم اه أي علم  
 شخصي لما أسلفناه عن العصام أن اللفظ لا يعتمد بتعدد اللفظ والتعدد بتعدد تدقيق فلسفي  
 لا اعتباره أرباب العربية وعبارة الشارح صالحة لملها على هذا القول أيضا ولا يخفى أن ما ذكر من  
 عليه اسم الفعل بار في المنون وغيره لأنه على كلا الحالتين اسم للفظ المختص كما مر فكيف جعل

تنوين الأمكنية ويقال له  
 تنوين التمكين وتنوين  
 التمكين كرجل وقاض هي  
 بذلك لانه لخلق الاسم يدل  
 على شدة تمكنه في باب  
 الاسمية أي انه لم يشبه  
 الحرف فينبى ولا الفعل  
 فيمنع من الصرف والثاني  
 تنوين التنكير وهو  
 اللاحق لبعض المبيات  
 في حالة تنكيره ليدل على  
 التنكير تقول سيبويه بغير  
 تنوين إذا أردت معنا  
 وابه بغير تنوين إذا استردت  
 مخاطبتك من حديث معين



المتون: نكرة على القول بأنه اسم للفظ الفعل يظهر في التخصيص عن ذلك أن المتون اسم للفظ  
 الفعل المراد به أي فرد من أفراد حدثه وغير المتون اسم للفظ الفعل المراد به فرد مخصوص من  
 أفراد حدثه فإنه مثلا غير متون اسم للفظ زد المراد به طلب الزيادة من حديث معين وإيه متونا اسم  
 للفظ زد المراد به طلب الزيادة من أي حديث وأن معنى كون الثاني نكرة أنه في حكم النكرة  
 ومثبه لها وانما لم يعتبر والتعريف والتنكير في الفعل بالطريق الذي اعتبر وإيه التعريف  
 والتنكير في اسم الفعل لأنه لا ضرورة تدعو إلى مثل ذلك في الفعل بخلاف اسم الفعل فإنه من جملة  
 الأسماء فأجروه مجراها ويعتبر مثل ذلك في اسم الصوت ففاق بالتونين لحكاية صوت مخصوص  
 لغراب مخصوص وبالتونين لحكاية صوت الغراب من غير ملاحظة خصوص وفي كلام البعض هنا  
 نظر يعلم وجهه مما ذكرناه قائل (قوله استزدت) السين والتاء للطلب (قوله باضافة بيانته) لأن  
 بين المتضامين عموما وجهيا (قوله وهو أولي) لعله لأن اليانية أشهر من اضافة المسبب إلى  
 السبب وقيل الأول أولي لأن الاضافة عليه حقيقة على معنى اللام (قوله نحو جوار وغواش) أي  
 من كل اسم ممنوع الصرف منقوص كعواد وأعم تصغير أعمى (قوله عوضا عن الياء المهدوفة)  
 أي لا لتقاء الساكنين بناء على الرابع من حمل مذهب سيبويه والجمهور على تقديم الاعلال على  
 منع الصرف لتعلق الاعلال بجوهر الكلمة بخلاف منع الصرف فإنه حال للكلمة فأفصل جوار  
 جوارى بالضم والتونين استقلت الضمة على الياء فحذفت ثم حذفت الياء لا لتقاء الساكنين ثم  
 حذفت التونين لوجود صيغة منتهى الجموع تقدير الان المهدوف لعله كالثابت خفيف رجوع  
 الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف المستقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بكونه فرعا فعوضوا  
 التونين من الياء لينقطع طمع رجوعها أو للتخفيف بناء على حمل مذهبهم على تقديم منع  
 الصرف على الاعلال فأصله بعد منع صرفه جوارى باسقاط التونين استقلت الضمة على الياء  
 فحذفت ثم حذفت الياء تخفيفا وعوض عنها التونين لئلا يكون في اللفظ اختلال بالصيغة  
 وقابل مذهب سيبويه والجمهور ما قاله المبرد والزجاج أنه عوض عن حركة الياء ومنع الصرف وقدم  
 على الاعلال فأصله بعد منع صرفه جوارى باسقاط التونين استقلت الضمة على الياء  
 فحذفت وأتى بالتونين عوضا عنها ثم حذفت الياء لا لتقاء الساكنين وكذا يقال في حالة الجر على  
 الاقوال الثلاثة وانما كانت الفتحة حال الجر على تقديم منع الصرف ثقيلة لئلا يتبعها عن ثقل وهو  
 الكسرة ومن العوض عن حرف تنوين جنس دل فإنه عوض عن ألف والاصل جنادل على ما قاله ابن  
 مالك واختار في المغني أنه للصرف أفاده في التصريح ببعض زيادة (قوله لا في نحو يومئذ وحينئذ)  
 قال المصنف اضافة يوم إلى اذ من اضافة أحد المترادفين إلى الآخر وقال الدماميني للبيان  
 كشجر أراك وكان الأول لم يعتبر بترقيده اذ جازى الياء والثاني اعتبر به وما ذكرناه ظاهرا  
 كان المراد من اليوم مطلق الوقت كما هو أحد معانيه مع اطلاق اذ عن تقيدها بالزمن الماضي  
 أو كان المراد منه ما بين طلوع الفجر وغروب الشمس مع كون الوقت المستعمل فيه اذ كذلك  
 فإن كان المراد من اليوم مطلق الوقت وكانت اذ باقية على تقيدها بالزمن الماضي فالإضافة  
 للبيان مطلقا اليوم المضاف وخصوص المضاف اليه مطلقا وإن كان المراد منه ما بين طلوع  
 الفجر وغروب الشمس وكان الوقت المستعمل فيه اذ أقصر من هذا القدر فن اضافة الكل  
 إلى الجزء أو زائد عليه فن اضافة الجزء إلى الكل وأما حينئذ فإضافته كإضافته يومئذ اذ  
 أريد باليوم مطلق الوقت فافهم ومثل اذ اذ على ما بحثه جماعة من المتأخرين من أنها تحذف الجملة  
 بعدها ويعوض عنها التونين نحو واذ لا يتناهم اذ الامكنم وانكم اذ المن المقربين وتقول لمن  
 قال غدا آتيل اذ اكرمك بالرفع أي اذ آتيتي اكرمك فحذفت الجملة وعوض عنها التونين

فإذا أردت غير معين قلت  
 سيبويه وإيه بالتونين  
 والثالث تنوين التعريف  
 ويقال له تنوين العوض  
 بإضافة بيانته وبه عبر في  
 المغني وهو أول وهو ما  
 عوض عن حرف وذلك  
 تنوين نحو جوار وغواش  
 عوضا عن الياء المهدوفة  
 في الرفع والجر هذا مذهب  
 سيبويه والجمهور وسيأتي  
 الكلام على ذلك في باب  
 ما لا ينصرف مبسوطا  
 إن شاء الله تعالى وأما  
 عوض عن جملة وهو  
 التونين اللاحق لا في  
 نحو يومئذ وحينئذ فإنه  
 عوض عن الجملة التي  
 تضاف إليها فإن الأصل  
 يوم اذ كان كذا



فحذفت الالف لاتقاء الساكنين والواو ليست اذا في هذه الامثلة الناصبة للمضارع لان تلك  
تختص به ولذا عملت فيه وهذه لا تختص به بل تدخل عليه وعلى الماضي وعلى الامم (قوله فحذفت  
الجملة) أي جواز الاختصار (قوله وزعم الاخفش) قال بعضهم حمله على ذلك أنه جعل بناءها  
ناشئاً عن اضافتها الى الجملة فلما زالت من اللفظ صارت معربة (قوله وردت ملازمتها للبناء) أي على  
السكون وفيه أن ملازمتها للبناء هي دعوى مخالف للاخفش فكيف يرد عليه بها فكان الاولى  
أن يحذفها ويقول ورد بأنما تشبه الحرف الا أن يقدر مضاف أي باستحقاق ملازمتها للبناء (قوله  
في قوله نيتك الخ) أجاب عن هذا الاخفش بأن الاصل حينئذ حذف المضاف وبقي الجذر كما في قراءة  
بعضهم والله يريد الاخرة أي ثواب الاخرة أفاده في المعنى ويضعفه أنه تقدير أمر مستغنى عنه  
وان ابقاء المضاف اليه على جره بعد حذف المضاف شاذ والطلب بكسر الطاء بمعنى الطلب وبمعاقبة  
حال من الكاف الاولى أو الثانية أي حال كونك متلباً بمعاقبة وكذا رأيت اذ صحيح وهو بمعنى  
بمعاقبة قاله الدماميني قال الشمني وهو بناء على أنه بانقاء وقد رأينا باللقاف في صحاح الجوهري في  
باب الدال المعجمة وعليه في معاقبة متعلق بنيتك أي بذكر عاقبة هذا الطلب لك (قوله قبل ومن تنوين  
العوض الخ) حكاه بقيل لما قاله المصريح من أن التحقيق أن تنوينهم ما تنوين تمكين قال بعضهم ولا  
مخالفة بين القولين فتشوينهم ما عوض عن المضاف اليه بلا شك وللممكنين لان مدخوله معرب  
منصرف ومثلهما أي (قوله تنوين المقابلة) من اضافة المسبب الى السبب (قوله لانه في مقابلة  
النون في جمع المذكر السالم) قال في التصريح قال الرضي معناه أنه قائم مقام التنوين الذي في  
الواحد في المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة لتمام الاسم كما أن النون قائمة مقام  
التنوين الذي في الواحد في ذلك اهـ وقوله أولا الذي في الواحد يرد عليه أن الجمع بالالف والتاء  
قد لا يكون في واحد تنوين كافي فاطمات الا أن يجعل التنوين في كلامه شاملاً للفظي والتقديري  
ثم انه يؤخذ مما ذكر أن المراد بالمقابلة المناظرة ولا يلزم من القيام المذكور كونه في رتبة ما بل هو  
أحط منها السقوط مع اللام وفي الوقف دون النون لان النون أقوى وأجل بسبب حركتها وما نقله  
الاسقاطي عن البيضاوي في قوله تعالى فاذا أفضت من عرفات من أن آل تدخل فيما عاقبه تنوين  
المقابلة زيفه حواشيه (قوله للرابع) بفتح الباء الموحدة نسبة الى ربيعة كافي يحكي على المراد  
(قوله وهو ما سمى به مؤنث) لاجتماع ما نعى الصرف فيه وهما العلمية والتأنيث وتنوين التمكين  
لا يجمع العائتين ولي فيه بحث لان من ينون نحو عرفات ينظر الى ما قبل العلمية ولا يعتبر بالاجتماع  
المذكور كما أن من يعمه التنوين ويجزه بالفتحة ينظر الى ما بعدها ومن يعمه ويجزه بالكسرة  
ينظر الى الحالتين فافهم (قوله مردود بأن الكسرة الخ) وبأنه لو كان عوضاً عن الفتحة لم يوجد حالة  
الرفع والجرح (فائدة) قال في المفتي يحذف التنوين لزوماً لدخول ال ولاضافة ولشبهها بنحو لا مال  
لزيد اذا قدر الجار والمجرور وصفة والخبر محذوفان وقد خبرنا حذف التنوين للبناء وان قدرت اللام  
مقدمة والخبر محذوف فهو الاضافة ولما نعى الصرف وللوقوف في غير النصب أما فيه فيبدل ألفاً على  
اللغة المشهورة والاتصال بالضمير نحو ضاربك فيمن قال انه غير مضاف وليسكون الاسم علماً  
موت فإما اتصل به وأضيف الى علم من اس أو ابنة اتفاقاً أو بنيت عند قوم من العرب فأما قوله  
جارية من قيس بن ثعلبة هـ فضرورة ويحذف لاتقاء الساكنين قليلاً كقوله  
هـ فأنيته غير مستعيب هـ ولذا ذكر الله الا قليلاً وانما آثر ذلك على حذفه للاضافة ليمتثل  
المتعاطفات في تبيين التكثير لاحتمال ذاك الماضي فتفيد اضافة التعريف وقرئ قل هو الله أحد  
الله الصمد بترك تنوين أحد لتخالف الكلمات في ترك التنوين ولا الليل سابق النهار بترك تنوين  
سابق ونصب النهار ليمتثل ما قبل العاطف في ترك التنوين وفي الحركة اهـ بايضاح والاصل في



تحريره لسا كن يليه الكسر ومن العرب من يرفعه اذا ولي السا كن ضم لازم نحو هذا زيد اخرج اليه فان لم يكن لازما فليس الا الكسر نحو زيد ابنك همع (قوله والتسدا) قال في المصباح التداء الدعاء وكسر النون أكثر من ضمها والمدفهم أكثر من القصر اه فلم أن لغاته أربع وأن القصر في عبارة المصنف ليس للضرورة بل على لغة لكن المكسور المدرد مصدر قيامي وغيره مما هي لان قياس مصدر فاعل كادى الفاعل والمفعلة ووجه الروداني لغة الضم والمد بأنه لما انتفت المشاركة في نادى كما لا يخفى كان في معنى فعل بلا ألف فن ضم ومد لم يراع جهة اللفظ المقتضية للكسر والمد بل راعى جهة المعنى لان المصدر المقيس لفعل الدال على الصوت فاعل كصرأخ ونباح وصرح كثير كالجوهري والمرادى بأن المضموم اسم لامصدر (قوله وهو الدعاء الخ) أى طلب اقبال مدخول الاداة بها (قوله فلا يرد) تفريع على تفسيره النداء به اذ كرا لا بدخول حرف النداء الوارد عليه ما ذكر (قوله يارب سار) أى عازم على السرى لتحصيل غرضه بات ما توسد أى لم يضع رأسه على وسادة بل على نحو كفه لئلا يغلب عليه النوم فيضوت مقصوده (قوله فانها مجرد التنبيه) أى وحرف التنبيه لا يختص بالاسم ولا ينافيه كونه يستدعى منها والمنبه لا يكون الا معنى اسم اذ يكفى في ذلك ملاحظة المنبه عقلا من غير تقدير له في نظم الكلام لانه لا يذ كر بعد أداة التنبيه لفظا أصلا بخلاف النداء فاندفع ما عترض به هذا (قوله تقديره ياهولا) أى فى الايتسين وأما فى البيت فيقدر ما يناسب (قوله وهو مقيد) أى حذف المنادى مع كون حرف النداء يا خاصة (قوله ألا يا اسلمى) تقدير المنادى ياهذه وهى قيل ترخيمية للضرورة وقيل هى اسم آخر لا ترخيمية وعلى معنى من (قوله وأل) المراد لفظ آل فهو حينئذ اسم همزتها همزة قطع كهمزات الاسماء غير المستثناة كفى شرح الجامع وهذا التعبير هو اللائق على القول بأن حرف التعريف ثنائى الوضع وهمزته قطع وصلت لكثرة الاستعمال والاقيس على القول بأنه ثنائى وهمزته وصل زائدة عندئذها فى الوضع كالا عنداد همزة نحو استمع حيث لا يعتد باعتبار نظر الى الاعتداد بالهمزة ويجوز على الثانى التعبير بالالف واللام نظرا الى زيادة الهمزة أما على القول بأن المعرف اللام وحدها فاللائق التعبير بالالف واللام أفاده المرادى (قوله ويقال فيها أم فى لغة طيى) يمكن جعل فى الاولى بدلية كالبا فى أولئك الذين اشتروا الحياة الدنيا بالاسخرة وفى الثانية ظرفية أى ويقال بدل آل أم فى لغة طيى فلم يلزم تعاق حرفي جر بلفظ واحد بمعنى واحد بعامل واحد (قوله ومنه ليس الخ) محمول كما قاله السيوطى على صوم النقل فلا يخالف قوله تعالى وأن تصوموا خير لكم والحديث ورد بافظ آل ولفظ أم كلاهما بسند رجاله رجال الصحيح كما قاله المنارى (قوله وسبأنى الكلام على الموصولة) حاصله أن الجمهور على اختصاصها بالاسم وأن دخولها على الفعل ضرورة والناظم جواز دخولها على المضارع اختيارا فلا يختص بالاسم عنده (قوله تدخل على الفعل) أى الماضى كفى التصريح (قوله لندرتها) أى والنادر كاعدم (قوله ومسند أى محكوم به) فلا يسند الا الى الاسم لكن تارة يراد من الاسم المسند اليه معناه وهو الاكثر نحو زيد قائم وتارة يراد منه لفظه الواقع فى تركيب اخر غير هذا التركيب الذى وقع فيه الاسناد الى اللفظ نحو زيد قائم وثنى وضرب فعل ماض ومن حرف جران الكلمة اذا أريد لفظها كانت اسما مسميا لفظها الواقع فى التركيب المستعمل فى معناه وهو أعنى مسميها المذكور وهو المحكوم عليه فى الامثلة الثلاثة وليس المحكوم عليه فيها اللفظ الواقع فيها حتى يعترض بأن جعل ضرب ومن فى ضرب فعل ماض ومن حرف جراسمين ينافى الاخبار عن الاول بفعل ماض وعن الثانى بحرف جرو يصح تسمية الاسناد فى نحو الامثلة الثلاثة بالاسناد المعنوى لان المحكوم عليه فى المعنى اللفظ الواقع فيها الامر عن السعد التفتازانى أن الالفاظ موضوعة لانفسها تبه الوضع المعانيها كما صرح تسميته بالاسناد اللفظى لان المحكوم عليه فيها اللفظ

(والنداء) وهو الدعاء يا  
أو احدى اخواتها فلا  
يرد نحو يا ليت قوى  
يعلمون يارب ساربات  
ما توسدا ألا يا اسجدوا فى  
قراءة الكسائى تختلف  
الدعاء عن يافانها مجرد  
التنبيه وقيل انها النداء  
والمنادى محذوف تقديره  
ياهولا وهو مقيد فى الامر  
كالاية وفى الدعاء كقوله  
ألا يا اسلمى يا دارى على  
البلى (وأل) معرفة كانت  
كالفرس والغلام أو زائدة  
كالحرث وطبت النفس  
ويقال فيها أم فى لغة طيى  
ومنه ليس من اميرام صيام  
فى امسقرو سبأنى الكلام  
على الموصولة وتستثنى  
الاستفهامية فاه تدخل  
على الفعل نحو أل فعلت  
بمعنى هل فعلت حكاه قطرب  
واغما لم يستثنى لندرتها  
(ومسند) أى محكوم به  
من اسم أو فعل أو جملة نحو  
أنت قائم رقت وانما نحن  
نزلنا لذكر تنبيهه جل  
الشارح لفظ مسند فى  
النظم



على اسناد فقال  
 ومسد أي اسناد إليه  
 فأقام اسم المفعول مقام  
 المصدر وحذف مسنده  
 اعتمادا على التوقيف ولا  
 حاجة إلى هذا التكاف  
 فان تركه على ظاهره كاف  
 أي من علامات اسمية  
 الكلمة أن يوجد معها  
 مسند فتكون هي مسندا  
 إليها ولا يسند إلا إلى  
 الاسم وأما تسميع بالمعبدى  
 خبر من أن تراه فتسمع  
 منسبك مع أن المحذوفة  
 مصدر والاصل أن تسمع  
 أي سماعتك حذفت أن  
 وحسن حذفها وجودها  
 في أن تراه وقد روى أن  
 تسمع على الأصل وأما  
 قولهم رعموا مطية الكذب  
 فعلى إرادة اللفظ مثل من  
 حرف جر وضرب فاعل  
 ماض فكل من رعموا  
 ومن ضرب اسم للفظ  
 مبتدأ وما بعده خبر  
 (للام تمييز) عن قسميه  
 (حاصل) تمييز مبتدأ  
 والجملة بعده صفة له ولللام  
 خبر وبالجر متعلق بحصل  
 وقدم معمول الصفة على  
 الموصوف

كما عرفت هذا هو التحقيق وان كان المشهور تسميته بالثاني (قاعدة) إذا أسندت إلى الاسم  
 مراد منه لفظه وكان لفظه مبنيا جازلا أن تعربه اعرابا ظاهرا بحسب العوامل كأن تقول  
 ضرب بالرفع والتنوين ومن بالرفع والتنوين مالم يتبع من الظهور مانع ككون آخر الاسم ألفا كما  
 في على حرف جر وإذا كان ثاني الكلمة الثانية المراد لفظها حرف لين ضاعفته فتقول في لولوت وفي  
 في في وفي ماماء بقلب الالف الثانية الحادثة بالتضعيف ههزة لا متناع اجتماع ألفين وجازلك أن  
 تحكيه بحالة لفظه وهو الاكثر فيكون اعرابه مقدرا منع من ظهوره حركة الحكاية أو سكونها ولا  
 يبعد إذا كان مظهرا أن يبنى للشبه اللفظي بالحرف ويجعل الرضى وتبعه الدمامين في التفصيل بين  
 حرف اللين والحرف الصحيح فيما جعل من ذلك علما لغير اللفظ أما ما جعل علما للفظ وقصد اعرابه  
 فيضعف ثانيه مطلقا صحيحا كان أو حرف لين وسبب أني مز يد كلام في هذا المقام في بابي الحكاية  
 والنسب (قوله على اسناد) هو كما مر ضم كلمة إلى أخرى على وجه الانشاء أو الاخبار فهو أعم من كل  
 منهما (قوله فأقام اسم المفعول مقام المصدر) فيه أن صيغة مفعول كسند تأتي مصدرها مبيلا لا فعل  
 كاسد كما تأتي اسم مفعول وامم زمان وامم مكان فهلا جعل مسندا من أول الأمر مصدرها واستغنى  
 عن تكاف هذه الإقامة (قوله وحذف صاته) أي الجار والمجرور والمتعلقين به وهما إليه واحتاج  
 إلى تقديرها لأن الاسناد بقطع النظر عنها لا يختص بالاسم بل يشارك فيه الفعل إذ كل منهما  
 يكون مسندا (قوله اعتمادا على التوقيف) أي التعليم اعترضه المرادى بأن الاعتماد على  
 التوقيف لا يحسن في مقام التعريف ورده ذكر بابي الاعتماد عليه في مثل ذلك لا يؤثر (قوله ولا  
 حاجة إلى هذا التكاف) مثله جعل اللام في اللام سمعني إلى متعلقة بمسند للاحتياج مع ذلك إلى  
 تقدير صلة التمييز وقول البعض لا حذف في الكلام على هذا غير صحيح إلا أن يريد نفي حذف متعلق  
 مسند فقط (قوله ولا يسند إلا إلى الاسم) أي على الصحيح وقيل يجوز الاسناد إلى الجملة مطلقا وقيل  
 يجوز بشرط كون المسند قياسا واقترا به عاقل فحوظه لي أقام زيد وجعلوا منه قوله تعالى ثم بداهم  
 من بعد ما رآوا الآيات ليسبغنه وهو على الأول مؤول بأن في بداهم غير ابعود على البداء المفهوم  
 من الفعل وليسبغنه معمول لقول محذوف أي قالوا ليسبغنه وقيل بشرط ذلك وكون المتعلق  
 استفهاما ويأتي بسطه في باب انفاعل (قوله تسمع بالمعبدى) تصغير معدي منسوب إلى معديس  
 عدنان وانما خفضت الدال استقالا للجمع بين التشديد مع ياء التصغير وهو مثل للرجل الذي له  
 صيت في الناس لكنه محتقر المنظر (قوله حذفت أن) أي ورفع الفعل قال الشنقي وحذف أن مع  
 رفع الفعل ليس قياسا على المختار اه وجزم الزوداني بأنه قياسي وأما رواية تصبه فعلى اصهارها  
 لأن المصهر في قوة المسد كور بخلاف المحذوف لكن نصبه على اصهارها في مثل ذلك شاذ كما  
 ستعرفه في باب اعراب الفعل (قوله وأما قولهم الخ) هذا وارد على قوله ولا يسند إلا إلى الاسم (قوله  
 رعموا مطية الكذب) أي مطية الحاسي قول غيره إلى نسبة الكذب إلى القول الذي يحكيه على  
 ما قاله شيخنا ويحتمل أن المراد مطية الكاذب إلى حكاية القول الكذب الذي يحكيه أي كالمطية  
 في التوصل إلى المقصود وروى مظنة باطاء المشالة والنور (قوله اسم للفظ) أي علم محصى للفظ  
 الواقع في غير هذا التركيب من التراكيب المستعمل فيها اللفظ في معناه كما في سمرت من البصرة  
 وضرب زيد كما مر مفصلا (قوله تمييز) أي تميز لانه الثابت للاسم لا التمييز الذي هو فعل الفاعل فهو  
 من اطلاق المصدر على الحاصل به (قوله تمييز مبتدأ والجملة بعده صفة الخ) هذا أحد الأوجه في  
 اعراب البيت والمعنى عليه التمييز الحاصل بالجر وما عطف عليه كائن للاسم ومنها أن يكون الخبر  
 الجملة ولللام متعلق بتمييز وبالجر متعلق بحصل ومنها أن يكون الخبر بالجر والجملة بعده تمييز  
 ولللام متعلق بحصل وأوصلها أرباب الحواشي إلى سبعين وجهها أو أكثر وفي كثير منها نظر بعلم



بالتأمل فيما كتبه (قوله المنوع) صفة لمفعول الصفة فثابت فاعله ضمير ما تدل عليه لاهل قوله  
الموصوف وان اوجهه كلام البعض على حذف مضاف أي المنوع تقدمة لان الصفة متأخرة في  
الرتبة عن الموصوف فكيف يقدم ما هو فرعها عليه ويحتمل أن المنوع صفة للموصوف  
فثابت فاعله ضمير ما تدل عليه على حذف ثلاث مضافات وجار ومجرور وأي المنوع تقديم معمول  
صفته عليه وفي هذا تكلف كثير وفي الذي قبله الفصل بين المنعوت والتعب بأجنبي وأحسن  
منهم ما جعل المنوع صفة لمفعول مطلق محذوف أي التقديم المنوع (قوله مخبر عنه في المعنى)  
فزيد في سررتريد أوجاء غلام زيد مخبر عنه في المعنى على الاول بانه ممرور به وعلى الثاني بأن له  
غلاما وانما لم يكتفوا عن التمييز بالجرب بالتمييز بالاخبار عنه لوضوح الجرب في المجرور بخلاف كونه  
مخبر عنه (قوله معانيه الاربعة) أي الحكم الاربعة لانواعه الاربعة وهي دلالة على إمكانية  
الاسم ودلالة على تنكيره وكونه في جمع المؤنث السالم مقابل الذنوف في جمع المذكر السالم وكونه  
عوضا والاضافة على تقدير مضاف أو هي لادنى ملازمة واطلاق معنى الشيء على حكمته لانها  
غرض مقصود منه كثير في كلامهم (قوله لا تتأني في غير الاسم) أما الدلالة على إمكانية الاسم  
والدلالة على تنكيره فظاهرتان وأما كونه في جمع المؤنث السالم مقابل الذنوف في جمع المذكر السالم  
فلان الفعل والحرف لا يجتمعان جمع مذكر ولا جمع مؤنث حتى يتصور فيه ما ذكرك وأما كونه  
عوضا فلان العوضية ان كانت عن جملة فاذلة والحرف لا يعقب جملة أو عن مضاف اليه  
فالمضاف لا يكون الا اسما أو عن حرف فالحرف المعقوص عنه انما هو آخر الاسم المنوع من  
الصرف (قوله فلان المنادي مفعول به) قال شيخنا السيد ظاهره لفظا ومعنى وهو مذهب سيبويه  
والجمهور قالوا المنادي مفعول به لفعل واجب الحذف تقديره أنادي وقال ابن كيسان وابن الطراوة  
بل هو مفعول به معنى ولا تقدير اه وفي حاشية السيوطي على المعنى أن بعضهم ذهب الى أن  
أحرف النداء أسماء أفعال متحملة لصير المتكلم (قوله والمفعول به لا يكون الا اسما) أورد عليه  
أمران الاول أنه كان ينبغي أن يشد التعريف بمطلق المفعولية لا بخصوص الداء وأجاب ابن هشام  
بأن تلك علامة خفية لا يدركها مبتدئ بخلاف كون الكلمة مناداة وبحث فيه مما بأنه ان أراد  
بكون الكلمة مناداة مجرد حول حرف الداء عليهم المصحح علامة لدخوله على غير الاسم أو كونه  
مدلولها مطاوعا اقباله في ادراك المبتدئ اياه دون المفعولية نظر ظاهر \* الثاني أن المفعول به قد  
يكون جملة نحو أظن زيد أبوه قائم ومحو قال زيد حسبي الله وأجيب بانها مفرد في المعنى لان المعنى  
أظن زيد قائم الاب وقال زيد هذا اللفظ أو هذا المقول وبدل اهذاما سنقله أن التحقيق أن الخبر في  
نحو ونطق الله حسبي من قبيل الخبر المفرد فاستبعاد البعض كون مفعول القول مفردا في المعنى غير  
متح (قوله وهو لا يكون الا للاسم) لان وضع الفعل على التنكير والابهام والحرف غير مستقل  
(قوله بتا الفاعل) أشار الشارح بهذا الى أنه ليس المقصود بقول المصنف بتا فاعلت بخصوص  
التاء المصهومة أو خصوص التاء المفتوحة متسلا بل تاء الفاعل مطلقا من ذكر المألوم وإرادة  
اللازم على طريق الكتابة أو المجاز المرسل ومثل ذلك يقال في قوله ويا فاعلي ونون أقبل وقوله نحو  
الح يقضى ضم التاء في عبارة المصنف مع أن الرواية القمح وامله آثر الاعرف وهو ضمير المتكلم  
والاشرف وهو الضم أو أشار الى صحة غير المروي ثم المراد بتاء الفاعل التاء الدالة بالمطابقة على  
من وجد منه الفعل أو قام به أو نفي عنه ذلك كضربت ومتم وما ضربت وما مت وجمعا علم أنه ليس  
المراد الفاعل الاصطلاحي للزوم القصور عليه بجروج التاء اللاحقة لكان وأخواتها ولزوم  
الدور حيث عرف الفعل هنا بقبول تاء الفاعل وعرف الفاعل في بانه الاسم المسند اليه فعل  
ولا الفاعل اللغوي وهو من حصل منه الفعل لخروج التاء في نحو ما ضربت وما مت وعلم أيضا

المنوع اختيارا للضرورة  
وسهلا صكونه جارا  
ومجسورا وانما ميزت  
هذه الخمسة الاسم لانها  
خواص له أما الحرف فلان  
المجرور مخبر عنه في المعنى  
ولا يجبر الا عن الاسم وأما  
التنوين فلان معانيه  
الاربعة لا تتأني في غير  
الاسم وأما النداء فلان  
المسند مفعول به والمفعول  
به لا يكون الا اسما وأما  
ال فلان أصل معناها  
التعريف وهو لا يكون الا  
للأسم وأما المسند فلان  
المسند اليه لا يكون الا  
اسما في تنبيهه لا بشرط  
لتمييز هذه العلامات  
وجودها بالفعل بل يكفي  
أن يكون في الكلمة  
صلاحية لقبولها (بتا)  
الفاعل متكلما كان نحو  
(فعلت) بضم التاء أو مخاطبا  
نحو تباركت يا الله بفقها  
أو مخاطبة نحو قمت يا هند  
بكسر ها



(و) تاء التانيث الساكنة  
أصالة نحو ( أنت )  
هند والاحترار بالاصالة  
عن الحركة العارضة  
نحو قالت امة بثقل ضمة  
الهمزة الى التاء وقالت  
امرأة العزيز بكسر التاء  
لانتقاء الساكنين وقالت  
بفتحها لذلك أماتاء التانيث  
المتحركة أصالة فلا تختص  
بالفعل بل ان كانت حركتها  
اعراباً اختصت بالاسم  
نحو فاطمة وقاعة وان كانت  
غير اعراب فلا تختص  
بالفعل بل تكون في  
الاسم نحو لا حول ولا قوة  
الا بالله وفي الفعل نحو هند  
تقوم وفي الحرف نحو ربت  
وثمت وجهاتين العلامتين  
وهما تاء الفاعل وتاء  
التانيث الساكنة رد  
على من زعم من البصريين  
كالفارسي حربية ليس  
وعلى من زعم من الكوفيين  
حربية عسي وبأشانه رد  
على من زعم من الكوفيين  
كالفرج اسمية نعم وبش  
بفتحيه اشتراك التاء  
في لحاق ليس وعسي  
وانفردت الساكنة بنعم  
وبش وانفردت تاء  
الفاعل ببارك هكذا مشي  
عليه الناظم فانه قال في  
شرح الكافية وقد انفردت  
بعسي تاء التانيث بلحاقها

سقوط اعتراض جماعة كالبعض بدخول التاء في نحو ما قام الا أنت لانه ليست دالة بالمطابقة على  
نفس الفاعل بل الدال عليه أن والتاء حرف خطاب فقط لكن بقي أنه لم تدخل التاء اللاحقة ليس  
حتى ينهض ماسياً من رذعم حرفيتها بلحاق تاء الفاعل اذ لا يصدق عليها أنها تاء من وجده منه  
الفعل أو قام به أو نفي عنه لعدم دلالة ليس على الحدث وان دلت بقيه أخواتها عليه نص على ذلك  
المصنف في تسهيله بل هي تاء من نفي عنه الخبر اللهم الا أن يراد بالفعل ما يشمل مدلول الخبر وأما  
دخول اللاحقة عسي فظاهر اذ هي تاء من قام به الرجاء أو اتفقت عنه ويتعين القصر في قول الناظم  
بأن اللوزن وان كان في نحو والباء والتاء والتاء المد والقصركما في الهمع ( قوله وأنت ) عطف على  
تافعلت بتقدير مضاف أي وتاء أنت أو على فعلت مع جعل التاء في قوله بنا من استعمال المشترك في  
معنييه كما أفاده من فلا اعتراض بأن كلام المصنف يقتضي اتحاد تاء فعلت وتاء أنت مع أنهما نوعان  
متباينان ( قوله التانيث ) أي تانيث الفاعل فلا يرد تاء ربت وثمت على لغة سكونها نعم ردت أنه لم  
تدخل التاء اللاحقة ليس حتى ينهض ماسياً من رذعم حرفيتها بلحاق تاء التانيث اذ ليست التاء  
في نحو ليست هند فائدة تاء تانيث الفاعل بالمعنى المتقدم لما مر الا أن يجاب بما مر لكن الاعتراض  
بأن هنا وفيما مر آنفا مبني على ما اشتهر أنها السني لا على ما يأتي عن السيد فتنه ويرد أيضاً أنه لم  
تدخل اللاحقة عسي حتى ينهض ذلك اذ ليست التاء في نحو عست هند أن تقوم تاء المتصفة بالرجاء  
اذ المصنف به المتكلم الا أن يجاب بما مر أو بأن معنى عسي في الاصل قارب كما يأتي وهند مثلاً هي  
المتصفة بالمقاربة وكذا تاء نعمت وبنت فان معناها ما ان كان أمدح وأذم ففاعلهما المتكلم  
والتاء ليست له أو حسن وقيح فالفاعل الجنس وهو لا يتصرف بكورة ولا أنوثة ويمكن اختيار  
الثاني ويقال لما كان مدح الجنس لاجل تلك المؤنثة كان كأن الجنس مؤنث فتأمل ( قوله  
الساكنة ) هذا القيد للاخراج وقوله أصالة قيد لهذا القيد فيكون للدخال فقوله بعد والاحترار  
بالاصالة عن الحركة العارضة أي عن خروج جذي الحركة العارضة وانما ساكنت تاء الفعل للفرق بين  
تائه وتاء الاسم ولم يعكس لئلا ينضم ثقل الحركة الى ثقل الفعل ( قوله قالت امة بنقل الخ ) هو رواية  
ورش عن نافع فهي سبعة ( قوله من التقاء الساكنين ) أي للتخاص من التقاءهما ( قوله بقصها )  
لذلك أي للتخاص من التقاء الساكنين . واعلم ان لفتح التاء جهتين جهة محم وهي جهة كونه  
حركة وجهة خصوص وهي جهة كونه فتحاً فعلة جهة العوم التخلص وعلة جهة الخصوص مناسبة  
الالف واللام ههنا في فتح التاء من جهة العموم بدليل قوله والاحترار بالاصالة عن الحركة  
العارضة وقوله أماتاء التانيث المتحركة أصالة فلها ذاقال الشارح لذلك ولم يقل لمناسبة الالف فسقط  
ما اعترض به البعض وغيره على قوله لذلك فلا تكن من الغافلين ( قوله وان كانت غير اعراب ) بأن  
كانت حركة بناء كافي قوة أو حركة بفسه كافي تقوم فلا اعتراض على تمثيله ( قوله لمحوربت وثمت ) أي  
على لغة تحريك تاءيهما وهما ولات ولعلت على لغة من ألحق تاء ساكنة وليس من الحروف  
ما أثبت بالتاء الا هي كما نقله شيخنا السيد عن الشيخ ابراهيم اللقاني ( قوله رد على من زعم من  
البصريين الخ ) أجاب الفارسي بأن لحاق التاء ليس لشبهها بالفعل في كونه على ثلاثة أحرف وبمعنى  
ما كان ورافعاً راصباً كذا في الدماميني ومثله يجري في عسي ( قوله حربية ليس ) أي قياساً على  
ما التافية نقل الورداني أن السيد ذكر في العباب أن ليس عند من جعلها فعلاً معناها ثبت انتفاؤه  
أي انتفاء وصف ما أسندت اليه وعليه الجمهور وأن القول بأنها لنفي قول بحرفيتها لان النفي معنى  
في الاسناد اهـ ( قوله حربية عسي ) أي قياساً على لعل نقل الورداني أن السيد ذكر في العباب  
أن عسي زيد أن يخرج معناه الاصل قارب زيد الخروج ثم صار انشاء للرجاء اهـ وما قاله انما يظهر  
على أنها فعل كما هو الصحيح أما على كونها حرفاً فهي للترجي ( قوله في لحاق ) يفتح اللام مصدر لحق



بكسر الحاء (قوله وتباركت أسماء الله) قال في التصريح هذا ان كان معموها قد اذنا والاقالفة  
لا تثبت بالقياس اه ورد بان هذا ليس من اثبات اللغة بالقياس لانه وضع اسم معنى على معنى  
آخر لجامع بينهما وهذا ليس كذلك لان غاية ما فيه ادخال علامة في فعل يصلح لدخولها (قوله  
ويا افعلى) بقصر الالوزن ولم يقل ويا، الفهم أو ويا، المتكلم للحوقها الاسم والفعل والحرف نحو  
مربي أخى فأكرهنى وبهذه العلامة رد على من قال كالتخسرى بأن هات بكسر التاء وتعال بفتح  
اللام اسم فاعلى امر فهات بمعنى ناول وتعال بمعنى أقبل والصحيح أنهم ما فعلا أمر مبنيان على حذف  
حرف الهمزة ان خوطبهم ما مذكروا على حذف النون ان خوطبهم ما مؤنث (قوله يعنى ياء المخاطبة)  
أى لا خصوص اللاحقة للامر وان أوهمته العبارة وانظر لم يقل كسابقه ولا حقه ويا، المخاطبة في  
الامر نحو افعلى والمضارع نحو أنت يا هند تقومين ولعله للتفني (قوله ليس بين وليكونا) قبل  
أكدت في الاول بالثبوت لقوة قصدها منه وشدة رغبته فيه وفي الثاني الخفيفة لعدم قوة  
قصدها تحقيره واهاته وعدم شدة رغبته في ذلك لما عندها من المحبة له (قوله وأما لحاقها اسم  
الفاعل) وكذا الماضى في قوله

دامن سعدك ان رحمت متعبا • لولا لم يلبث للصباية جانحا

(قوله أشاهرون) هو جمع كما يفيد صدر البيت ياليت شعري منكم حنيفا • أى ياليتنى أعلم حال  
كونى حنيفا منكم جواب هذا الاستفهام وأما جعل البعض تبعاً للمعنى حنيفاً مفعول شعري  
فيلزم عليه عدم ارتباط قوله أشاهرون الخ بما قبله على أن الرضى قال التزم حذف الخبر في ليت  
شعري مر دقا باستفهام نحو ليت شعري أتأبى أم لا فهذا الاستفهام مفعول شعري والخبر محذوف  
وجوبا بلا ساد مسددة لكثرة الاستعمال اه فأصله أشاهرون فادخلت نون التوكيد فحذفت نون  
الجمع لتوالي الامثال ثم الواو لالتقاء الساكنين وكذا أقانن كما يفيد كلام العيسى وروى أقانلون  
وقوله الشهود أى على أن الولد الذى حبات به تلك المرأة من حبلها كما قاله السيوطى فالاسم  
عرب بالواو ولو كان مفردا لأعرب مع النون بالحر كقولهم بين معهما كالمضارع لان الأصل فى الاسم  
الاعراب بخلاف الفعل وبجاء الدمامبى فى الاستشهاد بالخبر بأنه يجوز أن يكون الأصل أقانل  
أنا فحذفت همزة أنا اعتباطا وأدغم التنوين فى النون وفى هذا الاحتمال من البعد والمخالفة  
لرواية أقانلون ما يصح الاستشهاد المبني على الظاهر قد بر (قوله فشاذا) وسهل شذوذ • مشابهة  
للمضارع لفظا ومعنى (قوله قصدا الجنس) أى فى ضمن أفراد بعض أنواعه من غير تعيين لهذا  
البعض قبل اعتبار خصوص علامة من العلامات الاربع ومع تعيينه بعد اعتبار خصوص  
العلامة التى يقبلها فان اعتبر خصوص تاء الفاعل أو تاء التأنيث الساكنة تعين هذا البعض بكونه  
الماضى أو خصوص نون التوكيد تعين بكونه المضارع أو الامر أو خصوص ياء المخاطبة فكذلك  
فسقط بقولنا فى ضمن أفراد ما قبل من أن الجنس الماهية الذهبية وهى لا تحقها العلامات لعدم  
حصولها فى الخارج وبقولنا بعض أنواعه الخ ما قبل ان الجنس يوجد فى ضمن جميع أفراد وجنس  
الفعل فى ضمن جميع أفراد لا ينبغي بواحدة من العلامات الاربع اذ لا شئ مما يلحق الأنواع  
الثلاثة جميعا وجعل المعرب المسوغ كون فعل قسيم المعرفة أى الاسم والحرف (قوله وبما يتعلق  
ينبغي) ان قلت يلزم عليه تقديم معمول الخبر الفعلى على المبتدأ وهو ممنوع قلت هذا التقديم  
مغفورها للضرورة أولكون المفعول جارا مجرورا والظروف يتوسع فيها مع أن منع هذا التقديم  
أحد مذهبين وثانيهما جوازه وهو الأصح (قوله فلا توجد مع غيره) فيه إشارة الى أن الباء فى قوله  
لاختصاصها به داخله على المقصور عليه (قوله من باب الحكم بالجميع) أى بكل فرد قال شيخنا  
السيد ولا حاجة لكون الباء بمعنى على لان العلامات متعلقة بالحكم به لان المعنى الفعل

نعم وبئس كما انفردت تاء  
الفاعل بلحاقها تبارك وفى  
شرح الايجورية للشهاب  
البيضاى أن تبارك تقبل  
التاء من تقول تباركت  
يا الله وتباركت أسماء  
الله (ويا افعلى) يعنى ياء  
المخاطبة وبشترك فى  
لحاقها الامر والمضارع  
نحو قومي يا هند وأنت  
يا هند تقومين (ونون)  
التوكيد ثقيلة كانت أو  
خفيفة نحو (أقبلن) ونحو  
لنعمنا وقد اجتمعت احكاية  
فى قوله ليس بين وليكونا  
وأما لحاقها اسم الفاعل

فى قوله

• أشاهرون بعدنا السيوفاه

وقوله

• أقانلن أحضروا الشهوداه

فشاذا (فعل يعلى) مبتدأ

وخبر وسوغ الابتداء بفعل

قصدا الجنس مثل قولهم نمره

خير من جرادة وبما يتعلق

ينبغي أى يتضح الفعل

ويمتاز عن قسميه بهذه

العلامات لاختصاصها به

فلا توجد مع غيره الا فى

شذوذ كما تقدم تنبيهه

قولهم فى علامات الاسم

والفعل يعرف بكذا وكذا

هو من باب الحكم بالجميع

لا بالمجموع أى كل واحد

علامة بمفرده لاجزء علامة



يقبل بكل مما ذكر وقوله لا بالمجموع أي الأفراد معتبرا فيها الهيئة الاجتماعية أي الخاصة من اجتماع هذه العلامات وقوله أي كل واحد الخ بيان لحاصل المعنى ولو قال أي الفعل يقبل بكل واحد مما ذكر كان أوفق كما علم مما قدمناه عن شيخنا السيد (قوله سواهما) خبر مقدم والحرف مبتدأ مؤخر لانه المحدث عنه فهو المبتدأ أو ان قلنا بتصرف سوى كما هو الراجح (قوله أي سوى قابلي العلامات) أشار بذلك الى ما قاله ابن هشام من أن في كلام المصنف حذف مضافين والتقدير والحرف سوى قابلي علامتهما ولولم يحمل على ذلك اختل فانه قد سلم من قوله واسم وفعل ثم حرف الكلام أن كلاما من الثلاثة غير الآخرين قطعا وأورد عليه سم في نكتته أنه سلم من قوله واسم الخ أيضا قطعا أن الحرف سوى قابلي علامات الاسم والفعل للقطع بأن مقابل الشيء لا يقبل علاماته فما ذكره من التقدير مختل أيضا إلا أن يقال ان في هذا التقدير إشارة الى أن علامة الحرف مجرد عدم قبول علامتهما ولهذا قال الشارح بعد أي علامة الحرفية الخ فهو بيان للمقصود من التقدير ومنهم من جعل فائدة قوله سواهما الحرف التمهيد لتقسيمه الى أقسامه الثلاثة لا يقال هذا شامل للجملة لأنها لا تقبل شيئا من علامات الاسم والفعل لا نأقول جنس تعريفه الحرف بقوله سواهما الحرف كلمة مقصورة بقرينة أن الحرف من أقسام الكلمة والتقدير الحرف كلمة سواهما (قوله التسع المذكورة) هي وان كان بعضها حروفا في الواقع إلا أنها لم تجعل علامات بعنوان كونها حروفا حتى يعترض بلزوم الدور في جعل عدم قبولها علامة الحرف بل بعنوان كونها ألفاظا معينة بقطع النظر عن كونها حروفا أولا واعمال الشارح التسع المذكورة لانه لو عجم في العلامات وجعلها شاملة للعلامات ما التي لم تذكر هنا كان في الكلام إحالة على مجهول وأورد على كلامه أن من الأسماء ما لا يقبل شيئا من هذه التسع كقط وعوض وحيث وبعض اسم الفعل وأجيب بأن هذا تعريف بالأعم وهو جائز عند المتقدمين لأفادته التمييز في الجملة وما قيل من أنه يؤدي الى خطأ المبتدئ اذ يعتقد حرفية بعض الأسماء دفع بأن التوقيف الذي لا يستغنى عنه المبتدئ كاف في بيان اسمية ما انتفت عنه العلامات المذكورة وقد يجاب عن أصل اليراد باننا لانسلم أن ما ذكر لا يقبل الاسناد اليه لان المراد بقبول الاسم ذلك ما هو أعم من أن يقبل بنفسه أو مجرد أنه أو بمعنى معناه وقت وعوض وحيث تقبله مجرد أنها والوقت الماضي والوقت المستقبل والمكان واسم الفعل يقبله اما مجرد أنه وهو المصدر بناء على أن مدلوله الحدث أو بمعنى معناه بناء على أن مدلوله لفظ الفعل ونعني بمعنى معناه المعنى التضمني لمعناه فتنبه (قوله أي علامة الحرفية أن لا تقبل الخ) أورد عليه أن عدم قبول ما ذكر لا يصلح علامة للحرف لتصریحهم بأن عدم لا يصلح علامة للوجودي وأجيب بأن ذلك في عدم المطلق وما هنا عدم مقيد (قوله ثم الحرف على ثلاثة أنواع) إشارة الى نكتة تعدد المصنف الامثلة ولك أن تجعل نكتته الإشارة الى أن الحرف مهمل وعامل العمل الخاص بالأسماء وعامل العمل الخاص بالأفعال لكن يرد على هذا ترك العامل العمل المشترك ومراد الشارح بالانواع الأنواع اللغوية وهي الأصناف من الشيء لا المنطقية لان الحرف نوع من جنس الكلمة والكليات المندرجة تحت النوع ليست أنواعا بل هي أصناف ثم الأنواع الثلاثة التي ذكرها الشارح باللبط ثمانية لان المشترك اما مهمل لا عمل له وهو الاصل فيه كهل وبل أو عامل على خلاف الاصل كما لا وان المنهات بليس والمختص بالأسماء اما عامل العمل الخاص بها وهو الاصل كفي أو غير الخاص كان وأخواتها أو مهمل كلام التعريف والمختص بالأفعال كذلك كلم ولن وقد وما جاء على الاصل لا يستل عنه وما جاء على خلافه يستل عن حكمه مخالفته الاصل وسيد كر الشارح ذلك (قوله لا تطرأ الى أصلها من الاختصاص بالفعل) انما كان أصلها ما ذكر لانها في الاصل بمعنى قد كافي هل أتى على الانسان وقد مختصة بالفعل لكن الما تطلعت

(سواهما) أي سوى قابلي العلامات التسع المذكورة (الحرف) لما علم من المحصار أنواع الكلمة في الثلاثة أي علامة الحرفية أن لا تقبل الكلمة شيئا من علامات الأسماء ولا شيئا من علامات الأفعال ثم الحرف على ثلاثة أنواع مشترك (كهل) فائدة تقول هل زيد قائم وهل يعمد (و) مختص بالأسماء نحو (في) مختص بالأفعال نحو (لم) (تبيينان) الاول انما عدت هل من المشترك نظرا الى ما عرض لها في الاستعمال من دخولها على الجملتين نحو فهل أنتم شاكرون وهل يستطيعون لا تطرأ الى أصلها من الاختصاص بالفعل



وامتنع الرفع بالابتداء  
في نحو هل زيداً أكرمته  
كما سيبيء في باب وجب  
كون زيد فاعلاً لا مبتدأ  
في هل زيد قام التقدير هل  
قام زيد قام وذلك لأنها إذا  
لم تر الفعل في خبرها تسلط  
عنه ذاهلة وإن رأت في  
خبرها خنت إليه لسابق  
الالفه فلم ترض حينئذ إلا  
بمعانقته \* الثاني حق  
الحرف المشترك الأهمال  
وحق المختص بقيل أن  
يعمل العمل الخاص بذلك  
القبيل وانما عملت ما ولا  
وإن النافيات مع عدم  
الاختصاص لعارض الحل  
على ليس على أن من العرب  
من يهملون على الأصل كما  
سيأتى وانما عملت ما ولا  
التنبيه وأل المعروفة مع  
اختصاصها بالاسماء ولا  
قدوالسين وسوف وأحرف  
المضارعة مع اختصاصها  
بالأفعال لتزليلها منزلة  
الجزء من مدخولها وجزء  
الشيء لا يعمل فيه وانما عمل  
تعمل إن وأخواتها وأحرف  
التداء الجزل ما يذكر في  
موضعها وانما عملت لن  
النصب دون الجزم حملاً  
على لا النافية للجنس لأنها  
يتمها على أن بعضهم  
جزمها كما سيأتى ولما  
كانت أنواع الفعل ثلاثة  
مضارع وماض وأمر أخذ  
في تمييز كل منها عن أخويه  
مبتدأ بالمضارع

على همزة الاستفهام انقطعت رتبته عن الاختصاص (قوله الآثرى) استدلال على اختصاصها  
بجب الأصل بالفعل والاستفهام للتقرير بالرؤية كهو في ألم تشرح لأن الاستفهام التقريرى محل  
المخاطب على الإقرار بالحكم الذي يعرفه من أثبات كفاي ألم تشرح لك صدرك أليس الله بكاف  
عبده أوفى كفاي أنت قلت للناس اتخذوني وأبى الهين من دون الله لا حل للمخاطب على الإقرار  
بما يلي الهمزة دائماً والأورد مثل هذه الآيات وانما أولى الهمزة ضد المقرر به في مثل هذه  
الآيات أنكفة كمكون إيراد الكلام على صورة ما رزعه الخصم أبعث له على أصغائه إليه واذنائه  
للحق الذي هو المقرر به فأعرفه وقال شيخنا السيد الاستفهام لا تكارأى لانكارنى الرؤية (قوله  
كيف وجب) الجملة في محل نصب لسد مسدودى ترى المعلق بالاستفهام وكيف في محل  
نصب على الحالية من فاعل وجب (قوله في نحو هل زيداً أكرمته) هذا والمثال بعده يدل على أن  
هل يجوز أن يليها لفظا اسم بعده فعل اختياراً مفعولاً كان أو منصوباً وأنه يكتفى في هذه الصورة  
أن يليها تقدير فاعل وهو مذهب الكسائي ومذهب سيبويه أن الفعل متى وجد في خبرها لا يجوز أن  
يليه لفظا اسم في الاعتبار وأنه لا يكتفى حينئذ أن يليها تقدير فاعل (قوله وذلك) أى المذكور من  
وجوب النصب على المفعولية المحذوف في هل زيداً أكرمته ووجوب الرفع على الفاعلية المحذوف  
في هل زيد قام ثابت لأنها الخ هكذا ينبغي فهم العبارة ومآقاله البعض في حلها غـ ير ظاهر (قوله في  
خبرها) أى قرب خبرها لا اشتغال خبرها بها أو المراد بخبرها تركيبها أى التركيب التى هي فيه  
(قوله ذاهلة) أى غافلة عنه تركاله في مقابلة تركالها (قوله خنت) بالتشديد والتخفيف (قوله لسابق  
الالفه) أى للالفه السابقة (قوله الإجماع نقته) أى ولو تقدير على ما مشى عليه الشارح قبل من  
مذهب الكسائي أما على مذهب سيبويه فلا ترضى الإجماع نقته لفظاً (قوله حق الحرف المشترك  
الأهمال) استظهر بعضهم أن حقه عدم العمل الخاص لعدم العمل مطلقاً (قوله أن يعمل العمل  
الخاص) لتظهر مزية الاختصاص الدال على قوة تأثير الحرف في القيسيل المختص به (قوله لعارض  
الجل) أى لعارض هو الحل فالإضافة لليسان أو للعمل على ليس العارض فالإضافة من إضافة  
الصفة إلى الموصوف والحل القياس والجامع فيه أفادة كل النى (قوله التنبيه) بالقصر ولا يجوز  
المدلانه علم على الكلمة المركبة من هاء وألف فنكر وأضيف إلى التنبيه إضافة الدال إلى المدلول  
ليتضح المراد به ولو لم يقتضى أن لئها مفعولة تكون للتنبيه وليس كذلك أفاده يس (قوله وأل  
المعرفة) قيد بالمعرفة من إداة المذهب المصنف من عدم اختصاص الموصولة بالاسماء ولا ترد الزائدة  
لأنها في الأصل المعرفة فهي داخلية في عبارته فاندفع ما عترض به البعض (قوله لتزليلها) أى  
الستة ووجه التزليل في التنبيه وأل وأحرف المضارعة أن العامل يتخطاها ويعمل فيما بعدها  
ووجهه في قدوالسين وسوف أن قد تقيده قرب الفعل من الحال أو تحقيقه أو تقلبه ومقابلها  
يقيدها تأخره فجميع الفعل وأحد الثلاثة بمنزلة كلمة دالة رضاء على الحدث وقربه أو تحقيقه  
أو تقلبه أو تأخره لكن في كون أحرف المضارعة بمنزلة الجزء نظراً لها أجزاء من المضارع حقيقة  
لا تنزى لا وقوله لتزليلها الخ أورد عليه بعضهم أن وكى المصدر يتين لعمالهما في المضارع مع كونها  
بمنزلة الجزء منها لا وصولاً وان عدل عدم عمل تلك الحروف بأما مخصصة لمدخولها أو المخصص  
لشيء كالوصف له والوصف لا يعمل في الموصوف فتأمل (قوله لما يذكر في موضعه) أى من شبه  
إن وأخواتها بالأفعال في المعنى فإن وإن يشبهان أو كدوليت أعنى ولعل أترجى وكان أشبه ولكن  
استدرك ومن نيابة أحرف التداء عن أدعو (قوله وانما عملت لن النصب الخ) هذا السؤال  
يجرى في أركى وأذن الناصبات للمضارع أيضاً دون الجواب فتدبر (قوله لأنها جمعناها) أى  
ملا بسمة لعمالها أى الجنس معناها وهو مطلق النى فلا يرد أن لا النى الجنس ولن لمطلق النى (قوله



لشرفه بمضارعه الاسم أي  
 بمشابهته كسباني بيانه  
 فقال (فعل مضارع يلي)  
 أي يتبع (لم) النافية أي  
 ينفي (كيشم) بفتح الشين  
 مضارع شمس الطيب  
 ونحوه بالكسر من باب علم  
 يعلم هذه اللغة الفصحى  
 وجاء أيضا من باب نصر  
 ينصر حكى هذه اللغة الفراء  
 وابن الأعرابي ويعقوب  
 وغيرهم ولا عبرة بخطئة  
 ابن درستويه العامة في  
 النطق بها (وماضي الأفعال  
 بالياء) المذكورة أي تاء فعلت  
 وأنت (من) لاختصاص  
 كل منهما به ومن أمر من  
 مازع يسيئه يقال مزته  
 فامتاز به بزه فميز (وسم)  
 أي علم (بالنون) المذكورة  
 أي فون التوكيد (فعل  
 الأمر ان أمر) أي طلب  
 (فهم) من اللفظ أي علامة  
 فعل الأمر مجموع شيئين  
 أفهام الكلمة الأمر اللغوي  
 وهو الطلب وقبولها تون  
 التوكيد والدور متنفذ  
 فإن قبلت الكلمة التون  
 ولم تفهم الأمر فهي  
 مضارع نحو هل تفعلان أو  
 فعل توجب نحو أحسن يزيد  
 فإن أحسن لفظه لفظ  
 الأمر وليس بأمر على  
 الصحيح كما ستعرفه (والأمر)  
 أي الملفظ الدال على  
 الطلب (ان لم يثن النون

لشرفه) واسبق الاستقبال على الماضي فإن الغد المستقبل يصير ماضيا هذا إذا كان الزمن  
 المنصف بالاستقبال والماضي واحداً فإن كان متعدداً كما في خمس وعشر فالماضي سابق كذا قال  
 الشافعي وبه يجمع بين القولين (قوله بمضارعه الاسم) أي المصوغ للفاعل لفظاً موافقته له  
 في السككات والحركات وعدد الحروف بقطع النظر عن خصوص الحركة والحرف ومعنى دلالة كل  
 منهما على الحال والاستقبال (قوله لم النافية) الصفة لازمة (قوله وماضي الأفعال) الإضافة على  
 معنى من التبعية (قوله بالياء المذكورة) أي فاعل للعهد المذكور والمعهود التاء المتمة لمدمة  
 بنوعها على أنها من باب استعمال المشترك في معنييه كأم ولا يجوز أن تكون للجنس لدخول  
 التاء الخاصة بالأمم فيه كما قاله الراعي (قوله فهم من اللفظ) أي باعتبار وضعه فلا يرد الأمر  
 المستعمل في غير الطلب مجازاً لأن عدم فهم الطلب منه باعتبار القرينة لا الوضع على أن القرينة  
 انما تنع ارادة المعنى الحقيقي لا فهمه أي تصوره عند سماع اللفظ والمراد بقوله من اللفظ من  
 صيغته فلا يرد المضارع المقرون بلام الأمر لأن انفهام الطلب ليس من صيغته المضارع بل من  
 اللام (قوله وقبولها تون التوكيد) صريح في قبول هات وتعال على الصحيح من فعليتهما تون  
 التوكيد وان لم يسمعاها قاله الروداني فيجوز هاتين وتعالين بإعادة اللام مفتوحة كما تقول ارمين  
 واخشين (قوله فالدور) أي الحاصل من أخذ الأمر في تعريف فعل الأمر متنفذ وهذا تقرير على  
 تفسير الأمر في قوله ان أمر فهم بالأمر اللغوي الذي هو الطلب فالمعلم الأمر الاصطلاحي والمعلم  
 به اللغوي (قوله فان قبلت الكلمة الخ) لما يتكلم المصنف على مفهوم هذا القيد كما تكلم على  
 مفهوم قبول النون تكلم الشارح على مفهومه بقوله فان قبلت الكلمة الخ لكن كان الأنسب  
 ذكره بعد قول المصنف الاتي والأمر الخ (قوله أو فعل توجب) فيه أن دخول التون على فعل  
 التوجب شاذ والكلام في قبول الكلمة النون قياساً ولا كان عليه ذكر اسم الفاعل والماضي  
 لورود تأكيدهما بها شذوذاً فالمناسب ترك فعل التوجب (قوله كما ستعرفه) أي في باب (قوله  
 والأمر) مبتدأ أخبره هو اسم وجواب الشرط محذوف دل عليه الخبر وكان قول الشارح فليس  
 بفعل أمر إشارة إلى تقديره ومن جعل هو اسم جزاء الشرط حذف منه النفاء للضرورة منها عن  
 قولهم متى اجتمع مبتدأ أو شرط وكان المبتدأ مقدماً فان لم يقترن ما وقع بعده بالفاء ولم يصلح لمباشرة  
 الاداة كان خبراً أو الجزاء محذوف وان اقترن بالفاء أو صلح لمباشرة الاداة كان جواب الشرط  
 والخبر محذوف كذا قال البعض ونقل شيخنا السيد من شيخه ابن الفقيه أن الخبر في الحالة الثانية  
 مجموع الشرط والجواب وهو المتجه عندي ثم رأيت صاحب المغني في خاتمة الباب الخامس منه جزم  
 بهذا وجوز ما جوزه البعض وما منعه في قول ابن معطي • اللفظان يفسد هو الكلام • فجعل  
 ما قبله البعض في الحالة الاولى على السعة وبقي حالة ثالثة وهي أن يكون المبتدأ اسم الشرط وفي  
 خبره حينئذ ثلاثة أقوال قيل فعل الشرط وقيل جوابه وقيل مجموعهم ما راد الاصح الاول فيكون من  
 الخبر المقيد شابعه فافهم (قوله أي اللفظ الدال) أي بنفسه فخرج لام الأمر لان دلالة الحرف  
 بغيره وفي كلامه إشارة إلى أن في كلام المصنف حذف مضاف أي دال الأمر وأن المراد بالأمر  
 الأمر اللغوي لا الاصطلاحي فلا منافاة بين المبتدأ والخبر وفي عبارته ميل إلى أن مدلول اسم الفعل  
 معنى الفعل لا لفظه ويوافقه قوله بعد الدالة على معنى المضارع وقوله الدالة على معنى الماضي  
 وفي قوله الاتي فان معناه اسكت وقوله معناه أقبل الخ ميل إلى أن مدلوله لفظ الفعل وهو الراجح  
 قال سعد الدين في حاشيته على الكشاف كل لفظ وضع باراء معنى اسماء كان أو فعلاً أو حرفاً فله اسم  
 علم هو نفس ذلك اللفظ من حيث دلالاته على ذلك الاسم أو الفعل أو الحرف كما تقول في قولنا خرج  
 زيد من البصرة خرج فعل وزيد اسم ومن حرف جرح جعل كلاماً من الثلاثة محكوماً عليه لكن هذا



فعل فيه) فليس بفعل أمر بل (هو اسم) أما مضد وفوقه لا يربى المثال أي يدل وأما اسم فعل أمر (لخصوصه) فإن معناه  
 أسكت (وحيل) معناه أقبل أو قدم أو همل ولا يحصل للتون فيهما تنبيهات في الأول كما يتنى كون الكلمة الدالة على الطلب  
 فعل أمر عند انتفاء قبول التون كذلك يتنى كون الكلمة الدالة على معنى (٤٣) المضارع فعلا مضارعا عند انتفاء قبول

لم كأوه بمعنى أنوجع وأن  
 بمعنى أنضجر ويتنى كون  
 الكلمة الدالة على معنى  
 الماضي فعلا ماضيا عند  
 انتفاء قبول التاء كهيئات  
 بمعنى بعد وشتان بمعنى  
 افترق فهذه أيضا أسماء  
 أفعال فكان الأولى أن يقول  
 وما يرى كالفعل معنى وانحزل  
 عن شرطه اسم لخصوصه

وضع غير قصدي لا يصير به اللفظ مشتركا ولا يفهم منه معنى مسماه وقد اتفق لبعض الأفعال أن  
 وضع لها أسماء أخرى غير ألفاظها تطلق ويراد بها الأفعال من حيث دلالاتها على معانيها ومهموها  
 أسماء الأفعال فسمه مثلا اسم موضوع بإزاء لفظ أسكت لكن لا يطلق ويقصد به نفس اللفظ كافي  
 الأعلام المذكورة بل يقصد به أسكت الدال على طلب السكوت حتى يكون معه مع أنه اسم  
 لا أسكت كلاما تاما بخلاف أسكت الذي هو اسم لا أسكت الذي هو فعل أمر في قولك أسكت فعل  
 أمر اه وبقى قولان آخران كون مدلوله الحدث وكون اسم الفعل فعلا فالأقوال أربعة كافي  
 الروداني (قوله محمل) مصدر ميمي بمعنى حلول (قوله أمام مصدر) فيه أن المصدر لم يبدل على الأمر  
 بل ناب مناب الدال عليه وهو فعل الأمر قاله الروداني ويمكن دفعه بأن يراد بالدلالة الدلالة ولو  
 باعتبار النيابة عن الدال (قوله لخصوصه وحيل) لومثل بنزال ودراك كالفعل صاحب التوضيح لكان  
 أحسن لأن اسمية صه وحيل علمت مما تقدم لقب ولهما التنوين وفي حيل ثلاث لغات سكوت  
 اللام وفتحها منونة وبلا تنوين وكلام المصنف يحتمل الأولى والأخيرة وكذا الثانية بناء على اللغة  
 القليلة من الوقف على المنصوب المنون بالسكون كالمرفوع والمجرو وروقل شجنا السبيل لغة  
 رابعة هي ابدال الطاء عينارا نظربط اللام على هذه اللغة (قوله معناه أقبل أو قدم أو همل)  
 يتعدى على الأول وعلى وعلى الثاني بنفسه وعلى الثالث بالياء (قوله ولا محمل) أي حلول كما مر  
 (قوله كذلك) تأكيده لقوله كما (قوله فكان الأولى أن يقول) قال ابن غازي ولو شاء التصريح  
 بالثلاثة لقال

وما يكن منها الذي غير محمل • فاسم كهيئات وروى وحيل

أي وما يكن من الكلمات الدالة على معاني الأفعال الثلاثة غير محمل لهذه العلامات المذكورة  
 للفعل فهو اسم الخ (قوله عن شرطه) أي علامته (قوله أسماء الأفعال الثلاثة) يصح جواز الثلاثة  
 ونصها (قوله كما ستعرفه) أي من قول الناظم في باب اسم الفعل

وما معنى أفعال كأمين كثر • وغيره كوى وهيئات ترز

(قوله إذا كان) أي هذا الانتفاء للذات أي ذات الكلمة (قوله وما عدا الخ) أي وعدا وخلا من  
 ما عدا وما خلا وجب من حيث هذا (قوله لأن عدم قبوله التاء عارض الخ) أي كما عارض لسان وليين  
 ونحوهما عدم قبول خواص الأسماء من التزام طريقة واحدة (قوله نشأ من استعمالها في  
 التجب الخ) أي من استعمالها فيما ذكر استعمال الأمثال التي تلزم طريقة واحدة (قوله  
 والعلامة ملزومة لا لازمة) أي الغالب فيها ذلك كما يعلم مما يده أي وانتفاء الملزوم وهو العلامة  
 لا يوجب انتفاء الملزوم وهو المعلم لجواز كون اللازم أعم كالضوء للشمس والاعم بنفسه عن  
 الاخص (قوله فهي مطردة الخ) اطراد الشيء استلزام وجوده وجود شيء آخر وانعكاسه استلزام  
 عدمه عدم شيء آخر فقولنا شارح أي يلزم من وجودها الوجود نفسه بغير لقوله مطردة وقوله ولا  
 يلزم من عدمها عدم تفسير لقوله ولا يلزم انعكاسها على اللب والنشر المرتب لكن في قوله ولا يلزم  
 انعكاسها حرازة ولو قال ولا ينعكس لكان مستقيما لما علمت من أن الانعكاس استلزام العدم للعدم  
 (قوله لكونها) على لقوله دل (قوله مساوية لللازم) أي لازمها وهو المعلم أي والملازم المساوي

وحيل  
 يشمل أسماء الأفعال  
 الثلاثة ولعله إنما  
 اقتصر في ذلك على فعل  
 الأمر لكثرة مجيئ اسم  
 الفعل بمعنى الأمر وقلة  
 مجيئه بمعنى الماضي  
 والمضارع كما ستعرفه  
 (الثاني) إنما يكون انتفاء  
 قبول التاء الدال على انتفاء  
 الفعلية إذا كان للذات  
 فإن كان لعارض فلا وذلك  
 كافي أفعال في التجب وما  
 عدا وما خلا وحاشا في  
 الاستثناء وحيداني المدح  
 فإنها لا تقبل إحدى  
 التاءين مع أنها أفعال  
 ماضية لأن عدم قبولها  
 التاء عارض نشأ من  
 استعمالها في التجب  
 والاستثناء والمدح بخلاف  
 أسماء الأفعال فإنها غير  
 قابلة للتاء لذاتها (الثالث)

أما دل انتفاء قبول لم والتاء والتون على انتفاء الفعلية مع كون هذه الأحرف علامات والعلامة ملزومة لا لازمة فهي  
 مطردة ولا يلزم انعكاسها أي يلزم من وجودها الوجود ولا يلزم من عدمها العدم لكونها مساوية لللازم فهي كالإنسان وقابل  
 الكتابة يستلزم نفي كل منهما نفي الآخر بخلاف الاسم وقبول التاء فإن قبول التاء علامة للاسم ملزومة له



للأزمة مطرد منعكس فقولهم العلامة غير منعكسة محله إذا لم تكن مساوية للمعلم وأجاب ابن قاسم في نكته بأن قبول ذلك مع كونه علامة هو شرط لازم فلزم من عدم القبول لعدم من جهة كونه شرطاً لازماً لا من جهة كونه علامة إذا الشرط يلزم من عدمه لعدم (قوله وهي أنخص) لم يرد بالأنخص ما هو المتبادر منه وهو ما يصح حمل الأعم عليه بل ما يلزم من وجوده وجود الأعم من غير عكس (قوله وهذا هو الأصل) أي الغالب

### المعرب والمبني

أي من الاسم والفعل لذكره هنا المعرب والمبني من الفعل أيضاً بقوله وفعل أمر ومضى ببناء وأعربوا مضارع الخ واقتصر على الاسم وجعل ذكر الفعل هنا استطراداً يعسف لا حاجة إليه وإن سلكه شجنا وتبعه البعض (قوله المعرب والمبني اسماء مفعول الخ) لم يضموا لأن الترجمة للمعرب والمبني المصطلح عليه ما والاشتقاق لما يعي الاصطلاح والغوى ولا نهما في الترجمة بمعنى المعنى وفي قوله المعرب والمبني اسماء مفعول بمعنى اللفظ (قوله فوجب أن يقدم الخ) أي عكس ما فعل المصنف حيث أخرج بيان الأعراب بقوله والرفع والنصب الخ في كلامه تلجج إلى اعتراض ابن هشام على المصنف وأجاب عنه مسم بأنه ليس المراد هنا بيان المعرب والمبني من حيث اتصافهما بالأعراب والبناء بالفعل حتى يقال معرفته المشتق منه سابقة على معرفته المشتق بل من حيث قبولهما الأعراب والبناء وبيان سبب القبول وضابطه وذلك لا يتوقف على بيان المشتق منه وعلى هذا ففي تقديم بيان المعرب والمبني على بيان الأعراب والبناء توطئة لأجرائهما على الكلمة لأن من عرف أولاً قابل الأعراب وغير قابله تأتي له اجراء الأعراب على قابله ونقيه عن غير قابله لأن اجراء الأعراب على الكلمة وعدم اجرائه عليها فمما قبلها وعدم قبولها فلذا بين أولاً القابل وغير القابل ثم بين الأعراب وغيره قال مسم فأملة فانه في غاية الدقة والنفاضة غفل عنه المترض بما ذكره وقيل انما قدم المعرب على الأعراب نظراً إلى تقدم المحل على الحال وفي حواشي البعض أن كلام الشارح يوهم أن المصنف أغفل الكلام على الأعراب مع أنه سيأتي في قوله والرفع والنصب الخ اهـ ودعواه الإجماع ممنوعة كما علم من صدر القول (قوله أي أبان) هذا أنسب بالمعنى الاصطلاحي على أن الأعراب لفظي كما هو الصحيح ولهذا قدم معنى الابانة والأنسب به على أنه عنوى التغيير (قوله أي أظهر) أي به لأن أبان يأتي بمعنى فصل ولازماً بمعنى ظهر (قوله أو أجال) يقال أعرب زيد ابنة أي أجالها ونقله ما من مكان في مرعاها إلى آخر (قوله أو أزال عرب الشيء) بفحصين يقال عرب يعرب عرباً من باب فرح أي فسد كذا في القاموس (قوله أو أعطى العربون) بفحصين وبضم فسكون ويقال عربان بضم فاسكان وبإبدال العين هـ مرة في الثلاثة ففيه ست لغات (قوله أولم يلحن في الكلام) هذا لازم للكلام بالعربية إلا أن مراد بانسكلمهم بالكلمة بألفاظها بقطع النظر عن أحوال أو آخرها (قوله ما جى به) أي شئ نطق به وإن لم يكن طارئاً ليدقق على الواو من جاء أو لوجودها قبل دخول عامل الرفع أفاده الدفوشي (قوله لبيان مقتضى العامل) أي مطلوبه فالعامل بكاء ورأي والباء والمقتضى الفاعلية والمفعولية والاضافة الهامة لما في الحرف والأعراب الذي يبين هذا المقتضى الرفع والتصيب والجر لكن هذا التعريف يقتضي اطراد وجود الثلاثة أعني المقتضى والأعراب والعامل مع كل معرب وإيس كذلك بل هو أغلبي فقط لعدم تحقق المقتضى في نحو لم يضرب زيد وخرج بهذا القيد حركة البناء والنقل والاتباع والمناسبة والتخلص من التقاء الساكنين وسكون البناء وحرفه ودقة وسكون الوقف والادغام والتخفيف ثم إن فسر العامل بما فسر به ابن الحاجب رحمه الله تعالى وهو ما به يتقوم المعنى المقتضى للأعراب لزم الدور كما قاله مسم لا خذا الأعراب في تعريف العامل وأخذ العامل في تعريف الأعراب قال الآن يجعل التعريف لفظياً ولزم القصور

وهي أنخص منه اذ يقال كل قابل للتداء اسم ولا عكس وهذا هو الأصل في العلامة

### المعرب والمبني

المعرب والمبني اسماء مفعول مشتقان من الأعراب والبناء فوجب أن يقدم بيان الأعراب والبناء فالأعراب في اللغة مصدر أعرب أي أبان أي أظهر أو أجال أو حسن أو غير أو أزال عرب الشيء وهو فاسد أو تكلم بالعريضة أو أعطى العربون أو ولد له ولد عربي اللون أو تكلم بالفضش أو لم يلحن في الكلام أو صار له خيسل عراب أو تحبب إلى غيره ومنه العروبة المتحبيسة إلى زوجها وأما في الاصطلاح ففيه مذهبان أحدهما أنه لفظي واختاره الناظم ونسبه إلى المحققين وعرفه في التمهيل بقوله ما جى به لبيان مقتضى العامل



أيضا لعدم دخول محمول اذ لم يتقوم بهما معنى يقتضي الجزم كما مر فان فسر بالطالب لانه مختص بـ لم يلزم الدور ولا القصور (قوله من حركة) بيان لما (قوله أو سكون أو حذف) قال الورداني كونهما لفظيين انما هو من حيث اشعار اللفظ بهما لان من جمعه بنقص حركة أو حرف علم بهما أو من حيث ان اللفظ متعلقهما ومحل لهما (قوله والحركات) أي وجودا وعدمه ما يدخل السكون وكان الاحسن أن يزيد والحروف أي وجودا وعدمه ما يدخل الحذف وتوجيه جماعة كشحناء والبعض الاقتصار على الحركات بانها الاصل أي في الجملة والافقد تكون فرعا كقصة ما لا ينصرف وكسرة جمع المؤنث السالم لا يدفع أحسنه زيادة الحروف (قوله تغييرا أو آخر الكلام) أو رد عليه أن التغيير فعل الفاعل فهو وصف له فلا يصح حمله على الاعراب الذي هو وصف للكلمة وأجيب بأن المراد به المعنى الحاصل بالمصدر وهو التغيير أو هو مصدر المبنى للمفعول واستشكل البعض قول الموردي ان الاعراب وصف للكلمة وتأويل الجيب التغيير بما يصح وصف الكلمة به بأن الاعراب مصدر أعرب أي غير لغة واصطلاحا فهو وصف للفاعل لا للكلمة بذلك على هذا قول النحاة هذا اللفظ معرب بصيغة المفعول وقد صرحوا بأن الاصل في المعاني الاصطلاحية كونها أخص من اللغوية لا بما ينه لها والذي ينبغي ابقاء المصدر على ظاهره وعدم ازالة التأويل فيه وأنا أقول يرد على هذا البعض قول النحاة هذا اللفظ مبني بصيغة المفعول فانهم اشتقوه من البناء وهو مفسر اصطلاحا على القول بأنه معنوي بلزوم آخر الكلمة حالة واحدة الذي هو وصف للكلمة قطعاً بالزام آخر الكلمة حالة واحدة حيث لم يدل قولهم مبني على أن البناء وصف للفاعل لم يدل قولهم معرب على أن الاعراب وصف للفاعل وحيث كان البناء اصطلاحاً وصفاً للكلمة بدليل تعريفهم له كان مقابله وهو الاعراب كذلك وحيث يكون التغيير بمعنى التغيير ويكون الاعراب اصطلاحاً منقولا من وصف الفاعل الى وصف الكلمة بقرينة أن مقابله وهو البناء كذلك والجرى على الاصل من أخصية المعاني الاصطلاحية اذ لم تقم قرينة على خلافه كما هنا ويكون قولهم معرب ومبني باعتبار حال ما قبل النقل كما نقول بالنقل وباعتبارهم في قولهم معرب ومبني حال ما قبل النقل على القول بأن الاعراب والبناء لفظيان ولذلك تظاير قولهم هذه الكلمة منونة مع أن التوئين اصطلاحاً النون المخصوصة نعم ان أول اللزوم في تعريف البناء بالالزام اندفع عن هذا البعض الايراد وكان كل من الاعراب والبناء وصف للفاعل وكان قولهم معرب ومبني باعتبار ما بعد النقل أيضا لكن يرجح ما قدمناه تناسب القولين عليه وتواردهما على محل واحد أعني القول بأن الاعراب والبناء لفظيان والقول بأنهما معنويان لتوافقهما عليه على أن كلامنا الاعراب والبناء وصف للكلمة نعم قد يطلق الاعراب على فعل الفاعل كما في قولك أعربت الكلمة لكن ليس هذا هو المعقود له الباب بقرينة اختلافهم في أنه معنوي أو لفظي اذ فعل الفاعل معنوي قطعاً هذا هو تحقيق المقام والسلام ثم المراد بالتغيير الانتقال ولومن الوقف الى الرفع أو غيره فلا يرد أن التعريف لا يشمل نحو سبحانه اللزوم النصب على المصدرية والاضافة في آخر الكلام للجنس فاندفع الاعتراض بأن العبارة تقتضي توقف تحقق الاعراب على تغيير ثلاث أو اخرج مع انه ليس كذلك وفي العبارة مقابلة الجمع بالجمع المتفضية للقسمة آحادا فاندفع الاعتراض بأن العبارة تفيد أن لكل كلمة أو اخرج مع أن الكلمة الواحدة ليس لها الآخر واحد المراد بالآخر الاخر حقيقة أو تزيلا لتدخل الافعال الخمسة فان اعرابها بالنون وحذفها وهي ليست الاخر حقيقة لانها بعد الفاعل وهو انما يأتي بعد الفعل لكن لما كان الفاعل الضمير بمنزلة الجزء من الكلمة كانت النون بمنزلة الآخر والمراد بتغيير الآخر ما يعم تغييره ذاتا بأن يبدل حرف بحرف حقيقة كما في الاسماء الستة والمثنى المرفوع والمنصوب أو كما في المثنى المنصوب والمجرور أو صفة بأن تبدل حركة بحركة حقيقة كما في جمع المؤنث السالم

من حركة أو حرف أو سكون  
أو حذف والثاني أنه  
معنوي والحركات دلالة  
عليه واختاره الاعلم  
وكثيرون وهو ظاهر مذهب  
سيبويه وعرفوه بأنه تغيير  
أو آخر الكلام



المرفوع والمنصوب أو حكما كافي جمعه المنصوب والمجرور وإنما جعل الأعراب والبناء في الأصلين لانهما  
وصفان للكلمة والوصف متأخر عن الموصوف (قوله لاختلاف العوامل الداخلة عليها) المراد  
بالاختلاف لازمه وهو الوجود ليدخل المجرور في أول أحواله أفاده الشنوازي ومنه يؤخذ جواب  
اعتراض الشارح الآتي وأل في العوامل للجنس والمراد بدخول العامل على الكلمة طلبه أياها  
ليشمل العامل المعنوي كالأبتداء والعامل المتأخر وخرج بقوله لاختلاف الخ التغيير لا تباع أو نقل  
أو نحوهما (قوله لفظا أو تقديرا) الأولي أنهما راجعان إلى تغيير واختلاف العوامل ليدخل التغيير  
لفظا كافي زيد وتقديرا كافي الفتي ووجود العامل لفظا كافي جاء زيد وتقديرا كافي زيد اضربه وجعل  
التغيير لفظيا وتقديريا باعتبار دالته من الحركة ونحوها والظاهر من جهة المعنى أنهما منصوبان بنزع  
الخافض وإن ضعف من جهة اللفظ بسبب أن المنصب به مما عي أي على الراجح ويصح أن يكون  
مفعولا مطلقا على تقدير أي تغيير واختلاف لفظ أو تقدير (قوله أقرب إلى الصواب) يقتضي أنه  
ليس بصواب لأن الأقرب إلى الشيء غير ذلك الشيء ويمكن دفعه بأن المغايرة هنا اعتبارية والمعنى أن  
الأول الذي هو الصواب باعتبار ظننا أقرب إلى الصواب باعتبار نفس الأمر ويقتضي أن الثاني  
قريب إلى الصواب وهو كذلك على تأويل الاختلاف بالوجود لا ندفاع اعتراض الشارح عليه بهذا  
التأويل فاعتراض الشارح عليه المقتضي فساد الثاني لأقربه إلى الصواب إنما هو باعتبار الظاهر  
وقطع النظر عن التأويل وللاشارة إلى إمكان الجواب عبر بأقرب فاندفع ما أشار إليه البعض من  
تنافي كلام الشارح ولا حاجة إلى دفعه بأن أعمل التفضيل ليس على بابه فإن قلت بعد التأويل  
السابق كأنما متساويين لأقربيه لأحدهما على الآخر قلت أقربيه الأول جئت باعتبار عدم  
أحواله إلى تأويل بخلاف الثاني (قوله لأن المذهب الثاني) أي لأن تعريف أهل المذهب الثاني أو  
المراد لأن المذهب الثاني يقتضي باعتبار التعريف عليه فافهم (قوله التغيير الأول) أي الانتقال  
من الوقف إلى الرفع (قوله لم يختلف بعد) أي إلا أن أي حين التغيير الأول أي لأن حقيقة اختلاف  
الاشياء أن يختلف كل منها الآخر (قوله على صفة) أي حال والجار والمجرور حال من وضع واحد ترز  
بقوله على صفة الخ عن الوضع لا على تلك الصفة فلا يسمى بناء لغة كوضع ثوب على ثوب وقوله  
الثبوت أي مدة طويلة فالعهد ولم يعبر بالثبات المشهور واستعماله في الدوام لا يهاجمه الدوام  
الحقيقي فإن قلت التعبير بالثبوت يوهم أن المراد به ما يقابل الانتفاء قلت القرينة الظاهرة مانعة  
من ذلك وهي لزوم عدم الفائدة في قوله على صفة الخ على فرض أن يراد من الثبوت ما قابيل  
الانتفاء لانفهام الثبوت بمعنى مقابل الانتفاء من قوله وضع شيء على شيء فاندفع ما اعتراض به  
البعض (قوله لا لبيان الخ) خرج به الأعراب (قوله من شبه الأعراب) بكسر فسكون أو بفتحين  
أي مشابهة في ككون كل حركة أو سكونا أو حرفا أو حذفا ومن بيان لما (قوله وليس) أي ما جى به  
وقوله حكاية الخ أي لأجل الحكاية كافي من زيد حكاية لمن قال رأيت زيدا أو الاتباع كافي الحمد لله  
بكسر الدال اتباعا لكسر اللام أو النقل كافي فن أوتى بنقل ضمة الهمزة إلى النون أو التخلص  
من التقاء الساكنين كفي أصرب الرجل فهذه الحركات ليستاءرأيا ولا بناء بل الأعراب  
والبناء مقدران منع من ظهورهما هذه الحركات ولا ينافي هذا ما سيأتي من عدمه الاتباع  
والتخلص من أسباب البناء على حركة لأن ما هنا فيما إذا كان التابع والمتبوع والساكنان في كلمتين  
وما سيأتي فيما إذا كان ذلك في كلمة وكان عليه أن يقول ولا مناسبة ولا وقف ولا تخفيفا ولا  
ادغاما ولكن درج على التعريف بالاعم (قوله لزوم آخر الكلمة) كان الأولى اسم قاط آخر لأن  
المبنى قد يكون حرفا واحدا كالفاعل والمراد بالزوم عدم التغيير لعامل فلا يرد أن في آخر  
حيث لمات الضم والفتح والكسر (قوله حركة أو سكونا) كان عليه أن يزيد أو حرفا أو حذفا

لاختلاف العوامل الداخلة  
عليها لفظا أو تقديرا  
والمذهب الأول أقرب إلى  
الصواب لأن المذهب الثاني  
يقتضي أن التغيير الأول  
ليس أعرا بالان العوامل  
لم يختلف بعد وليس  
كذلك والبناء في اللغة  
وضع شيء على شيء على  
صفة يراد بها الثبوت وأما  
في الاصطلاح فقال في  
التسهيل ما جى به لا لبيان  
مقتضى العامل من شبه  
الأعراب وليس حكاية أو  
اتباعا أو نقلا أو تحلصا  
من سكونين فعلى هذا هو  
لفظي وقيل هو لزوم آخر  
الكلمة حركة أو سكونا



وأمثلة الأربعة هؤلاء كم لا رجاء لهم في تعريف البناء بناء اسم لا والمنادي للزومهما حالة واحدة مادام نادى واسم لا ويحتسب لخصيصه التعريف بالبناء الأصلي فلا يردان لعروض بناءهما (قوله لغير عامل) متعلق بلزوم ونحو سبجان والطرف غير المتصرف كلدي بناء على اعراها كما سيأتي في الإضافة والاسم الواقع عدلولا الامتناعية فان لزومها حالة واحدة للعامل وهو أصبح في الأول ومتعلق الطرف في الثاني والابتداء في الثالث (قوله أو اعتلال) خرج به نحو الفتى وأورد عليه أن المراد اللزوم لفظا وتقدير أو الفتى غير لازم تقدير ابل هو متغير تقديرا فهو خارج من قولنا لزوم فلا حاجة إلى قوله أو اعتلال في اخراج ما ذكر ويمكن الاعتذار عنه بأنه لما كان لازما بحسب الظاهر وادخل بحسبه في اللزوم أتى بما يخرج صريحا هذا وفي كلام الشارح لف ونشر مرتب فقوله لغير عامل راجع لقوله حركة وقوله أو اعتلال راجع لقوله سكونا كما قاله شيخنا السيد عن الشيخ يحيى والأولى رجوع قوله لغير عامل إلى الأمرين (قوله والمذاشبة في التسمية) أي تسمية الأعراب والبناء باللفظ على المذهب الأول وتسميم ما بالمعنى على المذهب الثاني (قوله ظاهرة) لأن ما جرى به البيان أولا للبيان من الحركات أو غيرها أمر ملفوظ به والتغير والازوم معنيان من المعاني المعقولة (قوله أي بهضه) تفسير من ببعض أقرب إلى مذهب الزمخشري الجاعل من التبعية اسما بمعنى بعض وعليه فن مبتدأ ومعرّب خبر وهذا أحسن في المعنى وأما على مذهب الجمهور من حرفتها فمعرّب مبتدأ ثان مؤنر ومنه خبر مقدم ويكون تفسيره المذكور بياناً لحاصل المعنى (قوله على الأصل) أي الراجح والغالب (قوله ويسمى متمكنا) فان كان منصرفا يسمى متمكنا أمكن (قوله ومنه أي وبهضه) دفع بتقدير ذلك ما يوهمه ظاهر العبارة من انصباب المعرب والمبني على شيء واحد ومن أن المعرب والمبني معا بعض وقوله الآخر أفاد به أن هذا التقسيم للحصر وإن لم تفسد العبارة والدليل على ذلك ما سبذ كره من أن صلة البناء شبه الحرف شبها قويا وأن المعرب ما سلم من هذا الشبه قال السندوبي وكلا لا تقتضي عبارته الحصر لا تقتضي ثبوت الواسطة خلافا لبعض الشراح فان قلت ما صنعت في من التبعية فأنها تقتضي ذلك قلت هي هنا على حد قوله تعالى فهم من آمن ومنهم من كفرو قولهم مناظمن ومنا أقام اذ ليس في الآية والشاهد الاقسامان فكذلك قول الناظم والاسم الح اه وحاصل الجواب أن من التبعية انما تقتضي بعضية مدخولها وكل من المعرب والمبني على حدته مدخول لها لا مجموعهما لما عرفت من أن التقدير منه معرب ومنه مبني فالذي تقتضيه العبارة أن كلا بعض من الاسم وهو صحيح (قوله ولا واسطة) كان المناسب التفریع الا أنه راعى قوله على الأصح فقط فسترل التفریع (قوله على الأصح) وقبل المضاف إلى يا المتكلم لا معرب ولا مبني والصحيح أنه معرب وذهب بعضهم إلى أن الأسماء قبل التركيب لا معربة ولا مبنية وسينقل الشارح هذا قيل قوله ومعرب الأسماء (قوله ويعلم ذلك) أي عدم الواسطة (قوله من قوله ومعرب الأسماء الح) أي مع قوله هنا ومبني شبه الح (قوله وبنائه) أي الواجب فلا يرد على الناظم ما سيأتي في باب الإضافة أن من أسباب البناء الإضافة إلى مبني لأنها مجوزة وانما قدر الشارح ذلك مع أنه يصح تعلق قوله لشبه بقوله مبني ليتوافق قسم التسمية في الإطلاق فيتناسب وليفيد انحصار البناء في كونه لشبه الحرف على حد الكرم في العرب لأن الإضافة تأتي لما أتى له اللام ولهذا قال الشارح يعني أن علة بناء الاسم منحصرة الح (قوله لشبه من الحروف مدني) اعترض على التعليل بأنه يقتضي تقدم وضع الحرف على وضع الاسم والالزم حمل الاسم الموجود على الحرف المعدوم ولا معنى لذلك مع أن اللائق تقدم وضع الاسم لشرفه وأجيب باننا لا نسلم ذلك الاقتضاء فانه يمكن مع تقدم وضع الاسم الحاقه بالحرف مع آخر وضعه بأن يوضع الاسم أولا من غير نظر إلى حكمه من اعراب أو بناء ثم

لغير عامل أو اعتلال وعلى هذا هو معنى والمناسبة في التسمية على المذهبين فيهما ظاهرة (والاسم) منه أي بعضه (معرب) على الأصل فيه ويسمى متمكنا (و) منه أي وبهضه الآخر (مبني) على خلاف الأصل فيه ويسمى غير متمكن ولا واسطة بينهما على الأصح الذي ذهب إليه الناظم ويعلم ذلك من قوله ومعرب الأسماء ما قد سلما من شبه الحرف وبنائه (لشبه من الحروف مدني) أي مقرب لقوته يعني أن علة بناء الاسم



منصورة، مشابهنه  
الحرف شيا فويا يقربه  
منه والاحترار بذلك  
من الشبه المضعف وهو  
الذي عارضه شيء من  
خواص الاسم (كالشبه  
الوضعي) وهو أن يكون  
الاسم موصوفا على صورة  
وضع الحرف بأن يكون  
ندوضع على حرف أو حرفي  
هجا، كما (في اسمي) قولك  
(جئتنا) وهما التاء وتاء  
الأول على حرف والثاني  
على حرفين فشابه الأول  
الحرف الأحادي كاء الجرح  
وشابه الثاني الحرف  
الثاني كعن والاصل في وضع  
الحروف أن تكون على  
حرف أو حرفي هجا، وما وضع  
على أكثر فعلى خلاف  
الاصل وأصل الاسم أن  
يوضع على ثلاثة قصاعدا  
فما وضع على أقل منها فقد  
شابه الحرف في وضعه  
واستحق البناء وأعرب  
بحودوم لأنهما ثلاثان  
وضعا

الحرف ثانيا ثم يحكم للاسم بحكم الحرف لوجود المشابهة وأيضا يجوز أن يكون بناء الاسم لشبه  
الحرف باعتبار تعقل الواضع وماتبه في عقله بأن يكون تعقل أولا الأفعال الثلاثة عند ارادة  
وضعها ولا حظ معانيها ومقتضاها وحكم باستحقاق بعضها الحمل على بعض فيما يقتضيه من الحكم  
وأما اكتفى في بناء الاسم بشبه الحرف من وجه واحد ولم يكتف في منع الصرف بشبه الفعل إلا  
من جهتين جهة اللفظ وجهة المعنى لأن الشبه الواحد بالحرف يبعده عن الأهمية ويقربه من  
الحرف الذي ليس بينه وبينه مناسبة إلا في الجنس الأعم وهو الكلمة والفعل ليس كالحرف في  
البعد عن الاسم لأن كلاهما ماله معنى في نفسه بخلاف الحرف وإنما لم يعرب الحرف إذا أشبه  
الاسم كما ينبغي الاسم إذا أشبه الحرف لعدم فائدة الأعراب في الحرف وهي تمييز المعاني المتواردة على  
اللفظ المفتقرة إلى الأعراب لأن الحرف لا تتوارد عليه تلك المعاني (قوله منصورة في مشابهنه  
الحرف الخ) أي خلافا لمن يجعل البناء بغير شبه الحرف أيضا كشبه الفعل كافي زوال المشابهة لا نزل  
وشبه شبه الفعل كافي حذام المشابهة لنزال المشابهة لا نزل والوقوف موقع الضمير كما في المنادى  
والتركيب كافي اسم لا وكل هذه في التحقيق رجع لشبه الحرف (قوله وهو الذي عارضه الخ) كافي  
أي فإنها سواء كانت موصولة أو شرطية أو استفهامية مشابهة للحرف ولكن عارض شبهها للحرف  
لزمها الإضافة التي هي من خواص الأسماء (قوله كالشبه الوضعي) نسبة الشبه إلى الوضع نسبة  
له إلى وجهه فإن قلت قال سيبويه إذا سميت بياض ضرب قلت اب يا جلاب همزة الوصل وبالأعراب  
وقال غيره قلت رب بالاثبات بما قبل الحرف وبالأعراب وهو ما إذا نافي اقتضاء الشبه الوضعي للبناء  
قلت لا منافاة لأن شرط تأثير هذا الشبه كونه بأصل وضع اللغة بخلاف وضع التسمية فانه عارض  
فضعف عن تأثير البناء ولما كان التعبير بالوضعي منها على شرط تأثير هذا الشبه اختاره على  
التعبير باللفظي الأنسب في مقابلة المعنوي ولعل الاثبات بهمزة الوصل أو بما قبل الحرف لتكوين  
الكلمة ثابته فيكون لها تطير بحسب الظاهر في الأعراب بالحركات كيدودم فادفع ما نقله البعض  
عن الطبري وسكت عليه من استشكل الاثبات بالهمزة مع تحرك الأعراب كالحركات الأعراب  
وأما قدم الوضعي مع انكار كثيرين له تقديمه للحسي أو اهتمامه بكونه في مظنة المنع (قوله على  
صورة وضع الحرف) المصدر بمعنى المفعول والإضافة بيان به أي موضوع هو الحرف قاله شيخنا  
السيد (قوله قد وضع على حرف الخ) بالثنوين والإضافة على حد قطع الله يد رجل من قالها (قوله في  
اسمي جئتنا) الإضافة على معنى من واشترط صحة الأخبار بالمضاف إليه عن المضاف في الإضافة  
التي على معنى من فيما إذا كان المضاف إليه جنسا للمضاف أفاده الروداني (قوله قولك) ذكره  
لزيادة الإيضاح لما قبل من أنه لو لم يذكر لم يصح التمثيل لأن المراد جئتنا لفظ جئتنا والذي يراد  
لفظه علم كما سلف فتكون التاء ونافيه كالزاي من زيد لا اسمين لأن المراد اسمي مسهي جئتنا التي  
نطق بها المصنف وهو جئتنا المستعمل في معناه كافي قولك جئتنا يازيد والتاء ونافيه اسمان لأن نفس  
جئتنا التي نطق بها المصنف حتى يلزم مذكروا على أن ارادة لفظ جئتنا ثابته مع تقدير القول أيضا  
فلو تم ما قبل لم يحاص منه تقدير القول فتأمل (قوله كعن) هذا على مذهب غير الشاطبي ولو جرى  
عليه لقال كولا (قوله والاصل في وضع الحروف الخ) أراد بالاصل الغالب فلا يرد قول الصرفيين  
الاصل في كل كلمة أن توضع على ثلاثة أحرف حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يتوسط بينهما  
لأن مرادهم بالاصل الملازم للطبع (قوله أو حرفي هجا) ظاهره ولو كان ثانيا ما غير حرفين وهو  
مذهب غير الشاطبي وقيد الشاطبي بكون الثاني حرف لين كما سبذكره الشارح قوله وأعرب نحو  
يدودم الخ) جواب سؤال مقدر وارد على قوله فما وضع على أقل منها الخ وحاصله أنهم أعربوا ذلك  
مراعاة لاصله كما راعوه في التصغير والنسب فأعادوا الياء مع قلبها واوا في النسب على ما سبأني فقالوا



في التصغير يدية ودي وفي النسب يدوي ودموي وكذا راعوه في التنبيه على شذوذه فقد جاء شذوذا  
 يدان وديان ودميان ودمران قاله السيوطي في جمع الجوامع قال البعض قد يقال حكمة عدم مراعاتهم  
 الاصل في التنبيه أي على اللغة غير الشاذة إنما طالت الكلمة بحرف في التنبيه لم تعد الياء لثلاث  
 يتزايد الثقل ولغة العرب مبنية على التخفيف مما أمكن اه وهذا غير صحيح لوجود الطول بحرفين  
 في النسب الى يد ودم لان ياء النسب بحرفين وفي تصغير يد لان المؤنث بلا تاء اذا صغر لم تحقه التاء كما  
 سيأتي مع أنهم أعادوا الياء فيهما فلم يزل تركا عادتهما في التنبيه على اللغة الكثيرة للتخفيف لان  
 استعمال تنبيه يد ودم أكثر من استعمال تصغيرهما ونسبهما فتنبيه (قوله قال الشاطبي) هو أبو  
 اسحق شارح المتن وأما القاري صاحب حرز الاماني فهو أبو القاسم ومأقوله الشاطبي قال بس هو  
 الحق لكن رجح الشيخ يحيى في حواشيه على المرادى ما لغير الشاطبي (قوله وضعاً أولياً) احتراز عن  
 نحو شربت ما بالقصر والوقف لان وضعه على حرفين ثانوي عرض بالتغيير لا أولى فلا يندبه (قوله  
 فان شيئاً) حلة لمحذوف تقديره وهذا الوضع خاص بالحرف لان شيئاً الخ (قوله من الاءاء) أي  
 المعربة لوجود الاءاء مبنية على هذا الوضع كما الموصولة والشرطية والاستفهامية وقال الدماميني  
 المراد بالاءاء البتة أي التي لا تؤدي مع المعنى الاءاء معنى الحرف فلا يرد نحو ما المذكورة  
 (قوله فليس ذلك من وضع الحرف المختص به) لوجوده في الاسم معرباً نحو مع بناء على القول بانها  
 ثنائية وضعاً وقبل ثلثية وضعاً وأصلها هي ونحو قد الاسمية التي بمعنى حسب بناء على لغة  
 اعرابها وان كان الغالب بناءها (قوله وبهذا بعينه) أي كون الوضع على حرفين المختص  
 بالحرف أن يكون الثاني حرف لين (قوله على من اعتلى الخ) أي والصحيح على ما ذكره الشاطبي أن  
 حلة بناء كم الشبه المعنوي لتضمنها معنى هزة الاستفهام ان كانت استفهامية ومعنى رب  
 التكثيرية ان كانت خبرية وحلة بناء من الشبه المعنوي ان كانت استفهامية أو شرطية  
 والاقتضاري ان كانت موصولة وحلت التكررة الموصولة على الموصولة فلا اشكال (قوله فعلى  
 الجملة) أي أقول قولاً مشتملاً على الجملة أي الاجمال أو جملة الاحوال وجميعها قال المنوي وكان  
 حكمه الاختصاص كون الحرف آلة للتغيير فنفذ في وضعه (قوله قد تضمن معنى) أي زيادة على  
 معناه الاصل الموضوع له أولاً بالاداء ولكون وضعه له أولاً بالاداء ووضع المعنى الحرف ثانياً  
 وبالعوض جعل اسماً ولم يجعل حرفاً لذلك قال تضمن ولم يقل وضع لثلاثي وهم منه الوضع الاولى وانما  
 راعينا تضمنه معنى الحرف فبيناهم وفاء بحق المعنى الثانوي أيضاً والحاصل اننا راعينا ما وضع له أولاً  
 فجعلناه اسماً وما وضع له ثانياً بيناهم وفاء بحق المعنيين (قوله من معاني الحروف) أي من المعاني  
 التي حقها أن تؤدي بالحروف وهي النسب الجزئية الغير المستقلة بالمفهومية على ما اختاره  
 العضد والسيد الجرجاني ونقله شيخنا السيد في باب التكررة والمعرفة عن الشاطبي عن جميع النحاة  
 الا أبا حيان من أن معاني الحروف جزئيات وضعاً واستعمالاً فعلى هذا يكون المتبادر من عبارة  
 الشارح أن المعنى الذي تضمنه الاسم المبنى النسبة الجزئية وقال الروداني المراد بالمعنى هنا متعلق  
 المعنى بالنسبة الجزئية التي حقق السيد أنها معنى الحرف اه والظاهر أن مراده بمتعلق المعنى  
 كليته كما في فن البيان ولعل وجه ما ذكره أنه المتبادر من مثل قوله لم تضمنت من الاستفهامية  
 الاستفهام والشرطية الشرط وغير ذلك (قوله لا بمعنى أنه محل محلا هو للحرف) أي بحيث يكون  
 الحرف منظوراً اليه جائزاً لكون الاصل في الموضوع ظهوره وانما نفي تضمن هذا المعنى لانه  
 بهذا المعنى لا يقتضي البناء (قوله خاف سرفافي معناه) أي في افهام معناه أي بحيث صار الحرف  
 مطروحاً غير منظور اليه وغير جائز لذكره الاسم (قوله سواء تضمن الخ) تعميم في قوله وهو أن  
 يكون الاسم قد تضمن معنى الخ (قوله أو غير موجود) معطوف على قوله موجود من قوله سواء

وضعا أولياً كما ولا فان شيئاً  
 من الاءاء على هذا  
 الوضع غير موجود نص عليه  
 سيويوه والصويون بخلاف  
 ما هو على حرفين وليس  
 ثانيهما حرف لين فليس ذلك  
 من وضع الحرف المختص به  
 ثم قال وبهذا بعينه اعترض  
 ابن جني على من اعتلى  
 ابناء كم ومن بأنهما موضوعان  
 على حرفين فأشبهاهما بل  
 ثم قال فعلى الجملة وضع الحرف  
 المختص به انما هو اذا كان  
 ثاني الحرفين حرف لين على  
 حدهما مثل به الناظم فما  
 أشار اليه هو التحقيق  
 ومن أطلق الوضع على  
 حرفين وأثبت به شبيهه  
 الحرف فليس إطلاقه  
 بسديداً انتهى (و) كالشبه  
 (المعنوي) وهو أن يكون  
 الاسم قد تضمن معنى من  
 معاني الحروف لا بمعنى  
 أنه محل محلا هو للحرف  
 كتضمن الطرف معنى في  
 والتعريف معنى من بل بمعنى  
 أنه خاف سرفافي معناه أي  
 أدى به معنى حقه أن  
 يؤدي بالحرف لا بالاسم  
 سواء تضمن معنى حرف  
 موجود كما (في متى) فانها  
 تستعمل للاستفهام نحو  
 متى تقوم وللشرط نحو متى  
 تقوم أقم نهى مبنية لتضمنها  
 معنى الهزة في الاول  
 ومعنى ان في الثاني  
 وكلاهما موجود أو غير  
 موجود (و) ذلك كما في



هنا أي أسماء الإشارة  
 فإنها مبنية لأنها تضمنت  
 معنى حرف كان من حقهم  
 أن يضعوه فما فعلوا لأن  
 الإشارة معنى حق أن  
 يؤدي بالحرف كالمخاطب  
 والتانييس (وكتيبة عن  
 الفعل) في العمل (بلاء  
 تأثر) بالعوامل وبسبب  
 الشبه الاستعمالي وذلك  
 موجود في أسماء الأفعال  
 فإنها تسمل نيابة عن  
 الأفعال ولا يعمل غيرها  
 فيها بناء على الصحيح من  
 أن أسماء الأفعال لا محل  
 لها من الأعراب كسبأني  
 فأشبهت ليت وأمل مثلا  
 ألا ترى أنهما ثابتان عن  
 أمتني وأترجي ولا يدخل  
 عليهما عامل ولا احتراز  
 بانتفاء التأثر عما ناب عن  
 الفعل في العمل ولكمه  
 يتأثر بالعوامل

تضمن معنى حرف موجود (قوله فافعلوا) قال يس توزع فيه بأنهم قد صرحوا بأن اللام العهدية  
 يشار بها إلى معهود ذهنا أو خارجا وهي حرف فقد وضعوا للإشارة حرفا اه وأجيب بأن المراد  
 بالإشارة التي لم يضعوها الحرف والإشارة الحسية وهي ما كانت بشئ من المحسوسات كاليد والرأس  
 والإشارة بال ليست كذلك هذا وقد نقل ابن فلاح عن أبي علي كافي نكت السيوطي أن هنا بنيت  
 لتضمن معنى آل كأمس وعلى هذا فقد تضمنت معنى حرف موجود (قوله حقه أن يؤدي الخ)  
 لكونه نسبة مخصوصة بين المتشبه والمشار إليه كما أن الخطاب مثلا نسبة مخصوصة بين المخاطب  
 والمخاطب والتانييس نسبة مخصوصة بين المنبئ والمنبئ (قوله وكتيبة) أي وكشبه نيابة أي شبه في  
 نيابة كأيضه عطفه على قوله كالتشبه الوضعي ومثله يقال في قوله وكافتقار أصلا (قوله في العمل)  
 زاد في التصريح والمعنى (قوله بلا تأثر) التأثر قبول الأثر الذي هو الأعراب فالمعنى يبنى الاسم لشبهه  
 الحرف في مجموع شيئين النيابة وعدم قبول الأعراب بحسب وضعه ومعناه بأن يأبي وضعه  
 ومعناه الأعراب وبقولنا بحسب وضعه ومعناه اندفع عن المصنف ما أوردوه عليه من أن التأثر  
 قبول الأثر الذي هو الأعراب فكأنه قال يبنى الاسم لعدم قبوله الأعراب وهو غير مستقيم لما فيه  
 من التناقض ولأن عدم التأثر بسبب عن البناء فهو متأخر عنه وجعله سبباً له يقتضي تقدمه وهذا  
 تنافي وأجيب أيضا بأن المراد بعدم التأثر سببه وهو عدم تسلط العامل عليه ونظيره بأن عدم  
 تسلط العامل فرع البناء فهو متأخر عنه فلا يصلح سبباً له لتقديم السبب ولك أن تمنع الفرعية فتأمل  
 فإن قلت وجه الشبه ينبغي أن يكون في المشبه به أصلا وهل وجه الشبه هنا وهو مجموع النيابة عن  
 الفعل وعدم التأثر بالعامل أصل في الحرف قلت لا شك أن عدم التأثر بالعامل أصل في الحرف  
 دون الاسم لأن الأصل في الاسم الأعراب فتسلم أن النيابة عن الفعل أصل في كل من الاسم  
 والحرف لا في الحرف فقط تكون أصالة وجه الشبه في المشبه به باعتبار أحد جرائ وجه الشبه وهو  
 عدم التأثر هكذا ينبغي تقرير السؤال والجواب ومنه يعرف ما في صنيع البعض \* (فائدة) \* قال  
 الشيخ خالد بلا تأثر متعلق بمحذوف نعت لنيابة ولا هنا اسم معنى غير نقل أعرابها إلى ما بعدها  
 لكونها على صورة الحرف وتأثر مصدر حذف متعلقه والتقدير وكتيبة كائنة بغير تأثر بمامل اه  
 أقول لم يقل بنقل أعراب لا إلى تأثر وتقدير أعراب تأثر مع أن ذلك خلاف الظاهر ولم يقل بأن لا  
 معربة محلا أو تقدير أو أنها مضافة إلى تأثر وأن جرة أعراب له لا لا إلا أن يستأنس للمامر  
 بالقياس على نقل أعراب الأسماء غير إلى ما بعدها ككافي لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا فتأمل  
 (قوله ويسمى الشبه الاستعمالي) الضمير يعود إلى معلوم من السياق أي يسمى الشبه في النيابة بلا  
 تأثر الشبه الاستعمالي ومثله يقال في قوله ويسمى الشبه الافتقاري (قوله وذلك موجود في أسماء  
 الأفعال) فكأنها مبنية للشبه الاستعمالي وقحة نحو وراء لك قحة حكايته لما قبل نقله من الظرفية  
 إلى اسمية الفعل خلا فالأبن خروف في جعله معربا بالقحة منصوبا بما ناب عنه كمنصب المصدر  
 (قوله ولا يعمل غيرها فيها) أي لعدم دخول عامل عليها ولو قال ولا يدخل عليها عامل لكان أوضح  
 لا يها ما عبر به أن العامل قد يدخل عليها ولا يعمل مع أن العامل لا يدخل عليها اتفاقا ولا يرد  
 قول زهير

فلتعلم حشو الدرع أنت اذا \* دعيت زال وبلغ في الذعر

لاه من الاساد الى اللفظ (قوله بناء على الصحيح) مقابله أنها مبتدأ أغنى فاعلمها عن الخبر كالجاعة  
 أو مفعول مطلق محذوف وجوباً بموافق لها في المعنى بناء على أنها موضوعة للحدث كالجاعة منهم  
 المازني وانظر ما علة البناء على هذين القولين (قوله ثابتان عن أمتني وأترجي) لعل معنى نيابتهما  
 عن الفعلين أفادتهما معاً هما لا أن الأصل ذكر الفعلين فنزاعاً أقيم مقامهما الحرفان كافي نيابة حرف



ويسمى الشبه الاقتقاري وهو أن يقتصر الاسم إلى الجملة اقتقارا مؤصلا أي لازما كالحرف كافي إذا وإذا وحيث والموصولان الاسمية أما ما اقتقرا إلى مفرد كسبحان أو إلى جملة لكن اقتقارا غير مؤصل أي غير لازم ككافتقار المضاف في نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم إلى الجملة بعده فلا يبنى لأن اقتقار يوم إلى الجملة بعده ليس لذاته وإنما هو لعارض كونه مضافا إليها والمضاف من حيث هو مضاف مقتقرا إلى المضاف إليه ألا ترى أن يوما في غير هذا التركيب لا يقتقرا إليها فهو هذا يوم مبارك ومثله النكرة الموصوفة بالجملة فإنها مفتقرة إليها لكن اقتقارا غير مؤصل لأنه ليس لذاته النكرة وإنما هو لعارض كونه موصوفة بها والموصوف من حيث هو موصوف مفتقرا إلى صفته وعند زوال عارض الموصوفية يزول الاقتقار تنبيهان الأول إنما أعربت أي الشرطية والاستفهامية والموصولة وذان وتان والذان واللتان لضعف الشبه عما عارضه في أي من لزوم الإضافة وفي البواقي من وجود صورة التثنية

التداء عن أدعو (قوله كالمصدر الثاني الخ) مبنى على أحد مذهبين ثانيهما أن المنصوب بعده معمول للفعل المحذوف لأنه وعليه فهو نائب عن الفعل معنى لأعمالا وانما قيد بالنائب لأنه العامل لزوما وغيره وإن كان أيضا يتأثر بالعوامل تارة يعمل وتارة لا (قوله أصلا) ألحقه للإطلاق ولو جعلها ضمير تقيده ما تدعى نيابة واقتقار له مع واستغنى عن قوله بلا تأثر المسوق له حراج المصدر الثاني عن نفسه لأن نيابته عنه عارضة في بعض التراكيب بخلاف اسم الفعل فإن نيابته عنه تأملية حقيقة في المرتجل كآمين وتزيلا في المنقول كوراء له (قوله وهو) أي الشبه الاقتقاري أن يقتصر الاسم أي ذوات يقتصر الاسم أو الضمير راجع إلى اقتقار (قوله إلى الجملة) أي أو مقام مقامها كالوصف في آل الموصولة أو عوض عنها كالنوين في إذا هـ ونوشري ولعله أخذ التقييد بالجملة من جعل ذوين اقتقار للتعظيم وهو أولى من جعل شخصنا إياه للتنويع لأن النوع كالتحقق بالاقتقار إلى الجملة يتحقق بغيره ولا يرد على كلامه القول المقصود منه الحكاية لعدم اقتقاره دائما إلى الجملة أو المفرد القائم مقامها كالتصيدة والشعر لأنه قد ينصب المفرد المراد به لفظه كقلت زيدا أي قلت هذا اللفظ والمفرد الواقع على مفرد كقلت كلمة إذا كنت تلفظت بزيد مثلا وقد ينزل منزلة الفعل اللازم فلا ينصب شيئا هكذا ينبغي تقرير المقام ومنه يعلم ما في كلام البعض (قوله أي لازما) تفسير مراد إذا المؤصل غير الأرض لكن لما كان من شأنه اللزوم أطلق وأريد به اللازم فهو من إطلاق اللزوم وإرادة اللازم بحسب الشأن (قوله كالحرف) إنما اقتقرا الحرف في إفادة معناه إلى الجملة لأنه وضع لتأدية معاني الأفعال أو شبه الأفعال إلى الأسماء (قوله كسبحان) أي على المشهور من مذهبين ثانيهما أنه يستعمل مضافا وغير مضاف كقوله سبحان من خلقه الفاعل أي براءة منه قال عبد الحكيم في حواشيه على شرح المواقيف سبحان نصب على المصدر بمعنى التنزيه وأنه بعيد من السوء الأصل سجدت بتشديد الباء سبحانا حذف الفعل وجو بالقصد الدوام وأقيم المصدر مقامه وأضيف إلى المنعول فهو مصدر من الثلاثي استعمل بمعنى صدر الرابعي كافي أنبت الله الشيء نباتا ويحوز أن يكون مصدر سجع في الأرض والماء كنع إذا ذهب وأبعد أي أبعد من السوء إبعادا أو من أدران العقول وأحاطتها فيكون مضافا إلى الفاعل ولا يجوز أن يكون من سجع سبحانا كنع أو سجع تسبعا إذا قال سبحان الله فيهم ما للزوم الدور اهـ مع بعض إيضاح وزيادة من القاموس وفي كونه علم جنس على التنزيه أو غير علم خلاف (قوله فلا يبنى) جواب أما أي فلا يبنى وجوبا أعم من أن لا يبنى أصلا كافي سبحان أو يبنى جوازا كافي يوم وبينائه على الفتح قرأتا فاع (قوله وعند زوال عارض الموصوفية) كذا في نسخ وهو المناسب لقوله قبل لعارض كونها موصوفة وفي نسخ الوصفية وهو لا يناسب ما قبله إلا أن يجعل المصدر من المبني للمفعول فيكون بمعنى في النسخ الأولى (قوله إنما أعربت الخ) جواب سؤال وارد بالنظر إلى أي الشرطية والاستفهامية وذان وتان على الشبه المعنوي وبالنظر إلى أي الموصولة والذان واللتان على الشبه الاقتقاري (قوله من لزوم الإضافة) أي إلى المفرد فخرج بالزوم كم فإنها قد تضاف إلى المفرد وقد لا تضاف أصلا وبالمفرد إذا وإذا وحيث فإنها إنما تضاف إلى الجملة ولأن فإنها قد تضاف إلى المفرد وقد تضاف إلى الجملة فلم يوجد المعارض ولو سلم وجوده في لذن فاعراب لذن لغة والمعارض قد لا يمنع الاتحتم البناء وجه هذا الأخير يجاب عن إيراد قد الاسمية لأن فيها أيضا لغتي الأعراب والبناء (قوله من وجود صورة التثنية) اعترض بأن من قال بالأعراب حكم بأن التثنية حقيقية ومن قال بالبناء لا شرطه في أعراب التثنية أعراب المفرد وقبوله التنكير وهو الأصح حكم بأن صورته لأن مفرد ما ذكر مبني لا يقبل التنكير والشارح لفق بين القولين فحكم أولا بالأعراب وثانيا بأن التثنية صورية والجواب منع التلقيق بل هو جار على القول بالأعراب ولا ينافيه التعبير بالصورة لأنه لما لم تجز هذه



وهما من خواص الاسماء  
وانما بنيت أي الموصولة  
وهي مضافة لفظا اذا كان  
صدر صلتها ضميرا محذوفا  
مخوفاً لتفزع من كل شيعة  
أيهم أشد قرئ بضم أي  
بناء، وبنصبها لانها لما  
حذف صدر صلتها نزل  
ماهي مضافة اليه  
منزلة فصارت كأنها  
منقطعة عن الاضافة لفظا  
ونية مع قيام موجب البناء  
فن لا حظ ذلك بني ومن  
لا حظ الحقيقة أعرب فلو  
حذف ما تضاف اليه  
أعربت أيضا لقيام  
التنوين مقامه كفي كل  
وزعم ابن الطراوة أن أهم  
مقطوعة عن الاضافة  
فلذلك بنيت وأنهم أشد  
مبتدأ وخبر ورد رسم  
المصنف الضمير متصلا  
والاجماع على أنها اذالم  
تضف كانت معربة وانما  
بني الذين وان كان  
الجمع من خواص الاسماء  
لأنه لم يجز على سنن الجوع  
لأنه أخص من الذي وشأن  
الجمع أن يكون آدم من  
مفردة ومن أعربه نظر  
الى مجرد الصورة وقيل  
هو على هذه اللغة بني  
حي به على صورة المعرب  
ومن أعرب ذو وذات  
الطائفتين جلهما على ذي  
وذا بمعنى صاحب  
وساوية (الثاني) عد في  
شرح الكافية من أنواع  
اشبه الشبه الالهائي وشمل له بفوائح السور

التشبيه على قياس التشبيه لان قياس التشبيه ما كان كذا وتا والذي والقي ذيان وتيان والتذان  
واللتيان كان كأنها غير حقيقية فلذلك قال صورة (قوله وهما) أي الاضافة والتشبيه (قوله وانما  
بنيت أي الموصولة) دفع لما ورد على قوله لضعف الشبه بما راضه الخ وكذا قوله فيما يأتي وانما بني  
الذين الخ (قوله وبنصبها) ذكره زيادة فائدة ولا دخل له في الايراد وهذه القراءة شاذة (قوله كأنها  
منقطعة عن الاضافة لفظا ونية) أما الاول فلهذا نزيل المذكور وأما الثاني فلأنه لا معنى لتقدير  
المضاف اليه مع وجوده لفظا ومعنى كأن مجموع قوله لفظا ونية لا كل واحد على حدة حتى  
يرد أنها على هذا التنزيل منقطعة عن الاضافة نية تحقيقا قائل (قوله مع قيام موجب البناء)  
وهو شبه الحرف في الافتقار للآزم الى جملة (قوله فن لا حظ ذلك) أي التنزيل المذكور مع قيام  
موجب البناء (قوله ومن لا حظ الحقيقة) أي وجود المعارض للشبه من الاضافة (قوله فلو حذف  
ما تضاف اليه) أي سواء ذكر صدر الصلة أو حذف أعربت أيضا أي كما أعربت حال الاضافة  
وحذف صدر الصلة على لغة (قوله لقيام التنوين مقامه) أي مقام ما تضاف اليه ولما لم يحسن  
تنزيل هذا التنوين منزلة صدر الصلة لتكون كأنها منقطعة عن الاضافة فبني اتفق على اعرابها  
(قوله وزعم ابن الطراوة) هذا مقابل لقوله سابقا وهي مضافة لفظا اذا كان صدر صلتها ضميرا  
محذوفا والخ وحاصل ما زعمه ابن الطراوة شيئا ردهما الشارح على طريق ألف والنشر المشوش  
(قوله وان كان الجمع) أي اللغوي فلا ينافي أنه اسم جمع والواو للجماع (قوله لأنه لم يجز على سنن  
الجوع) يرد عليه أن التشبيه في ذان وتان والتذان والتتان لم يجز أيضا على سنن التشبيه لما مر  
ويمكن دفعه بأن جهة عدم جريان التشبيه فيما ذكر على سنن التشبيه لفظية وجهة عدم جريان الجمع  
في الذين على سنن الجوع معنوية والجهة المعنوية أقوى فلهذا اعتبرت دون الجهة اللفظية  
فألفظة فانه نفيس (قوله لأنه أخص من الذي) لان الذي يستعمل في العاقل وغيره حقيقة والذين  
لا يستعمل حقيقة الا في العاقل (قوله ومن أعربه) أي بالواو ورفعا وبالياء نصبا وبجرا نظرا في مجرد  
الصورة أي الى صورة الجمع المجردة عن النظر الى المعنى من كونه أخص من مفردة (قوله على  
هذه اللغة) اسم الإشارة يرجع الى لغة الاعراب لا بقيد كونه حقيقة فلا ينافي قوله بعدم مبنى الخ  
أولى لغة من ينطق بالواو في حال الرفع المعروفة من المقام (قوله ومن أعرب ذو وذات) جواب سؤال  
وارد على الشبه الافتقاري (قوله الشبه الالهائي) أي شبه الاسم الحرف المهمل في اهماله عن  
العمل أي كونه لاهاملا ولا ملاما ولا قال في التصريح وأدخله ابن مالك في الشبه المعنوي وأدخله  
غيره في الاستعمال أي اه واما يظهر ان قولان اللذان ذكرهما اذالم يرد بالمعنوي والاستعمال  
خصوص معناهما السابق بل أريد الاعم الشامل للشبه الالهائي وعد بعضهم من أنواع الشبه  
الشبه الجودي والاقرب ارجاعه الى الشبه الاستعمالي بمعنى شمله لا بخصوص معناه السابق  
وبعضهم الشبه اللفظي فقد ذكر الناظم أن حشا الاسمية بنيت اشبهها الحرفية في اللفظ وكذا يقال  
في على الاسمية وكلاهما بمعنى مقاودة الاسمية ونقل شيخنا السيد أن الشبه اللفظي مجوز للبناء لا محتمله  
فعليه يجوز أن يكون حاشا وعلى وكلا الاسميات معربة تقدير كالفني وقد الاسمية معربة لفظا وقد  
مر هذا (قوله ومثل له) أي المشتمل عليه بفوائح السور أي بحرف القسم المقدر فليست  
لا محل لها لكونها متشابهة لا يعرف معناها ولم يصحها عامل أما على أنها أسماء للسور مثلا وأن محلها  
رفع بالابتداء أو الخبرية أو نصب على المفعولية المحذوف أي اقرأ أو جرح حرف القسم المقدر فليست  
من هذا النوع بل ما كان منها مفردا كص أو وازن مفردكم موازن قابل جازا عرابه لفظا  
أو تقديرا بأن يسكن حكاية طاله قبل العلية وما عدا ذلك كالم وكهيهص يتعين فيه الثاني كذا في  
تفسير البصاوي وحواشيه وفي الهمع أن المفرد اذا أعرب بصرف ويجمع من الصرف باعتبار



تذكير المسمى وتأنيشه وأن موازته إذا أعرب يمنع لموازته الاسم الالغى وإن ما لم يكن مفسردا  
ولاموازته وأنه يمكن جعله مركبا مزجيا كطسم يجوز فيه الحكاية وبناء الجزأين على القمع كخمسة  
عشر والاعراب على الميم مع فتح النون أو على النون مع إضافة أول الجزأين لثانيهما وعلى هذا في  
ميم الصرف وعدمه بناء على تذكير الحرف وتأنيشه اه بتصرف وبقولنا لم يعمها عامل سقط  
مالله من الاعتراض على التعليل بكونها متشابهة بأن كونها متشابهة لا يقتضي عدم المحل  
وعدم الاعراب اثبت ذلك في غيرها من المتشابهة (قوله والمراد) أي بما بني للشيء الا ههنا وقوله  
الاسماء أي التي لم تكن مبنية قبل التركيب وبعده لا كتي وأين وقوله مطلقا أي فواتح السور أولا  
والمراد بالتركيب كما قاله الغنيمي ما يشمل الاسنادي والاضافي (قوله وبعضهم إلى أنها معربة حكما)  
أي قابلة للاعراب فالخلاف بينه وبين ما قبله لفظي لان الاول لا يبنى قبولها للاعراب والثاني  
لا يبنى كونها غير معربة ولا مبنية بالفعل فالخلاف بينهما انما هو في التسمية وعدمها كذا قال  
البعض وهو يدل على أن القولين متفقان على أنها معربة بالمعنى المصطلح عليه في المعرب وهو ما سلم  
من شبه الحروف فراجع الخلاف إلى قولين فقط كونها مبنية لشبهها بالحرف وكونها معربة لاسلامتها  
من شبهه وقال في شرح الجامع وعلى أنها معربة حكما للمعرب معنيان أحدهما المتصف بالاختلاف  
بالفعل والثاني مقابل المبنى فبين المبنى والمعرب بالمعنى الثاني تقابل العدم والملكية وبين المبنى  
والمعرب بالمعنى الاول تقابل التضاد ولذا جازا ارتفاعهما اه بعض تلخيص وقال الجامعي في شرح  
قول ابن الحاجب في كافيته فالمعرب أي من الاسماء المركب الذي لم يشبهه مبنى الاصل أي المبنى  
الذي هو أصل في البناء مانصه اعلم أن صاحب الكشف جعل الاسماء المعدودة العاربة عن  
المشابهة المذكورة معربة بقوايس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك أعربت فان ذلك  
لا يحصل الا بأجراء الاعراب على آخر الكلمة بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة  
بمجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر  
المصنف مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا أخذ التركيب في تعريفه وأما وجود  
الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا لم يعتبره أحد ولذلك يقال لم يعرب الكلمة وهي معربة اه  
وهو حسن ينبغي أن يحمل عليه موهم خلافه (قوله ولاجل سكونه عن هذا النوع) أي وعن غيره  
كالنبيه الجودي وإن أوهم تصديقه الظروف خلافة (قوله بكاف التشبيه) الاولى بكاف التمثيل  
(قوله ومعرب الاسماء) قال ليس بالإضافة على معنى من وضابطها وجود وهو أن يكون بين المضاف  
والمضاف إليه عموم وخصوص من وجه اه واعتراض البعض عليه بأن شرط هذه الاضافة صحة  
حل الثاني على الاول كما تم حسيده مدفوع بما مر عن الروداني من أن صحة الحل شرط أغلبي  
لا لازم وانما صرح المصنف بتعريف معرب الاسماء مع انها معربة من قوله ومبنى لشبهه من الحروف  
مدني توطئة لتقسيمه إلى ظاهرا لاعراب ومقدرة (قوله ما قد سلم من شبه الحرف) ما وافقه على  
اسم فالدفع الاعتراض بأن التعريف صادق على الحرف اد الثاني لا يشبه نفسه (قوله التشبيه  
المذكور) أشار به إلى أن الاضافة في شبه الحرف للعهد الذكري والمعهود شبه الحرف المتقدم  
أعني المدني أي الذي لم يمارضه مارض ويجعل الاضافة عهدية دخلت أي ونحوها من المعربات  
التي أشبهت الحرف شبهها ضعيفا فلا يقال ان تعريف غير جامع لخروج أي ونحوها لان فيها شبهها  
بالحرف (قوله يظهر اعرابه) أي ان لم يمنع من ظهوره مانع كوقف وادغام وحكاية وتخفيف واتباع  
(قوله وفيه عشر لغات) بل ثمانية عشر رجعت في هذا البيت

سم سمعة اسم سماعة كذا سما • • • • • بنثليث لاؤل كاهها

(قوله في الذكر) أي ذكر قسمي الاسم ولو قال في التقسيم لكان أوضح اذ الذكر لا يخص التقسيم

والمراد الاسماء مطلقا قبل  
التركيب فانها مبنية  
لشبهها بالحروف المهمة  
في كونها لا هامة  
ولا معمولة وذهب بعضهم  
إلى أنها موقوفة أي  
لامعربة ولا مبنية وبعضهم  
إلى أنها معربة حكما  
ولا جل سكونه عن هذا  
النوع أشار إلى عدم  
الحرف فيما ذكره بكاف  
التشبيه (ومعرب الاسماء  
ما قد سلم من شبه  
الحرف) التشبه المذكور  
وهذا على قسمين صحيح يظهر  
اعرابه (كأرض) محتل  
يقدر اعرابه نحو (سما)  
بالقصر لغة في الاسم وفيه  
عشر لغات منقولة عن  
العرب اسم وسم وسمما  
مثلثة والعاشرة هامة وقد  
جعلتها في قولي

لغات الاسم قد حوواها الحصر  
في بيت شعر وهو هذا الشعر  
اسم وحذف همزه والقصر  
مثلثات مع هامة عشر  
(تنبيه) • • • • • بدأي الذكر  
بالمعرب لشرفه



(قوله وفي التعليل) المراد بالتعليل ما يشمل المصريح كفي المبنى والضمي كفي المعرب لأن قوله  
ومعرب الاسماء ما قد سلم من شبه الحرف يتضمن تعليل الاعراب بسلامة الاسم من شبه الحرف  
لأن تعليل الحكم المشتق يؤذن بالعلمية فلا يرد أن المصنف لم يعلل اعراب الاسم والمراد أيضا  
ما يشمل التعليل بعلة تامة كفي المبنى والتعليل بعلة ناقصة كفي المعرب فلا يرد أن علة اعراب  
الاسم ليست السلامة فقط بل توارد المعاني التركيبية المختلفة عليه مع السلامة (قوله فلان)  
الفاء زائدة وهذا تعليل ثان لتقديم المبنى في التعليل (قوله أفراد معلول علة البناء) أي أفراد  
موصوف معلول علة البناء لأن علة البناء شبه الحرف ومعلومها البناء وموصوفه المبنى وأفراده  
النوعية محصورة لأنها المضمرة وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام وأسماء الإشارة والاسماء  
الموصولة وأسماء الأفعال وأسماء الأصوات وكذا المنادى واسم لأن جعل الكلام فيما يشمل  
البناء الأصلي والعارض ويصح أن يراد أفراد الشخصية فيتعين جعل الكلام في البناء  
الأصلي والأورد أن أفراد المنادى واسم لا الشخصية غير محصورة (قوله بخلاف علة الاعراب) أي  
أفراد معلول علة الاعراب أي أفراد موصوف معلولها (قوله فقدم علة البناء ليبين أفراد معلولها)  
أي فيما يأتي وكان الأولى حذفه لأن تبين أفراد معلول علة البناء لا يصلح علة لتقديم علة البناء مع  
أنه أسلف تعليل تقديم علة البناء فأمل (قوله وفعل مضى) فيه إشارة إلى جزم مضى وتقديره ضاف  
حذفه المصنف لما نثته المخطوف عليه وأبقى المضاف إليه بحاله وأر قوله ببناء الرفع ضمير التثنية  
خبر عن المذكور والمحدوف فلا يلزم الاخبار عن فرد يتصل ضمير التثنية ويحتمل كلام المصنف  
رفع مضى عطفًا على فعل على أنه أقيم مقام المضاف عند حذفه أو على أنه بمعنى ماض ويحتمل أن  
أنف ببناء الإطلاق وأن ضميره يرجع إلى فعل مراد به الجنس في ضمن نوعيه فعل الأمر وفعل المضى  
وأصل مضى مضوي قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق أحدهما بالساكن وقلب ضمير  
الضاد كسرة للمناسبة (قوله الأول) أي ما يجزم به مضارعه) تبع فيه التوضيح وأورد عليه أن  
أمر الاناث مبني على السكون محض كما ضرب بن أو معتلا كاخشين مع أن مضارعه ليس مجزوما  
لبنائه باتصال نون الاناث والأمر المؤكد بالنون مبني على سكون مقدر مع أن مضارعه ليس  
مجزوما لبنائه باتصال نون التوكيد والأمر الذي لا مضارعه له كهات وتعال مبني مع أنه لا مضارعه  
له حتى يكون مجزوما وأجاب بعضهم عن الأولين بأن المضارع الذي اتصل به نون الاناث أو نون  
التوكيد في محل جزم واستبعد لكن يأتي قريبا ما يؤيده وبعضهم بأن المراد ما يجزم به مضارعه  
بقطع النظر عن الواو ويرد عليه أمر الاناث المعتل فانه مبني على السكون ومضارعه المجرد  
من نون الاناث مجزوم بحذف آخره وبعضهم عن الأخير بأن المراد لو كان له مضارعه ولك أن  
تستغنى عن هذه التكاليف يجعل كلامه أغلبا وقال شيخنا السيد التحقيق أن هاتاه مضارعه  
يقال هاتي هاتي مهاتاة كناجي بناجي مناجاة اه (قوله من سكون) أي ظاهرا ومقدرا كمر يزيد  
وقوله أو حذف أي حذف حرف علة أو نون وقد لا يبقى منه الحركة كافي قل أصله قل أي عند نقلت  
حركة الهمزة إلى اللام وحذفت (قوله لمشابهة المضارع) أي والمضارع معرب والأصل في الاعراب  
الحركة (قوله في وقوعه صهه الخ) لا يخفى أن الواقع صفة وصلة وخبر أو حالا والجملة لا الفعل  
وحده لكن لما كان المقصود بالذات من الجملة الفعل اعتبروه أو المراد وقوعه كذلك صورة قاله  
يس (قوله وأما نحو ضربت الخ) أشار بالأمثلة الثلاثة إلى الصور الثلاث التي يعرض فيها سكون  
آخر الماضي وهي اتصاله ببناء الضمير أو نون النسوة (قوله كراهم نوالى أربع  
منهركات) أي في الثلاثي وبعض الجامي كأنطلقت وحل الرباعي والسداسي وبعض الجامي  
كتمطت عليه أجواء الباب على وتيرة واحدة وانما حل الأكثر على الأقل لأن في حله على الأقل

وفي التعليل بالمبنى  
لكون علة وجودية  
وعلة المعرب عدمية  
والاهتمام بالوجودي أولى  
من الاهتمام بالعدمي  
وأضاف فلان أفراد معلول  
علة البناء محصورة بخلاف  
علة الاعراب فقدم علة  
البناء ليبين أفراد معلولها  
(وفعل أمر) فعل  
(مضى بذا) على الأصل  
في الأفعال الأولى على  
ما يجزم به مضارعه من  
سكون أو حذف والثاني  
على الفتح لفظا كصرب  
أو تقديرا كرى ونى على  
الحركة لمشابهة المضارع  
في وقوعه صفة وصلة  
وخبر أو حالا وشرطا ونى  
على الفتح لفظه وأما نحو  
ضربت وانطلقا واستيقن  
فالسكون فيه عارض  
أرجبه كراهم نوالى أربع  
منهركات



دفع المصدور بخلاف العكس ولا يرد على كراهتهم ذلك عابط وجنبدل لانهما من الان عن اصلهما وهو عابط وجنبدل ولا نحو شجرة لان تاء التأنيث على تقدير الانفصال ويرد عليه أن نحو قلنوة يدل على اعتبارها وعدم تقدير انفصالها والارجب قلب الوارياء والضممة كسرة لرفضهم الواو المتطرفة المضموم ما قبلها را أيضا جعل الفعل مع تاء الفاعل كالكلمة الواحدة وعدم جعل الكلمة مع تاء تأنيثها كالكلمة الواحدة تحكم من ثم اختار بعضهم أن الموجب لسكون آخر الفعل فيها مرة يميز الفاعل من المفعول في نحو أكرمنا بالسكون وأكرمنا بالفتح وحملت التاء ونون النسوة على نال المساواة في الرفع والاتصال (قوله فيما هو الخ) ظرف للتوالي لا لأربع متحركات لئلا يلزم ظرفية الشيء في نفسه في نحو ضربت لافي نحو وانطلقت بل ظرفية الأربع فيه من ظرفية الجزء في الكل (قوله لان الفاعل الخ) علة للتشبيه (قوله وكذلك ضمة ضرير الخ) ليس من هذا القبيل على الوجه قصصه ضربا بل هي أصلية لا مناسبة الالف والأصلية ذهبت كما قيل بمثل ذلك في مروت بغلامى والفرق أن كسرة الأعراب غير سابقة على ياء المتكلم حتى تستجيب بعد الأضافة اليها لوجود ياء المتكلم قبل دخول عامل الجرف فتكون الكسرة كسرة مناسبة فتستجيب بعد دخول عامل الجرف بخلاف فتحة بناء الفعل فانها سابقة على الالف فتستجيب بعدها هكذا ينبغي تقرير الفرق (قوله أوجبها مناسبة الواو) لا يرد عليه غزو واقتضوا حيث لم يضم ما قبل الواو لوجود الضم قبلها تقدير ا إذا اصل غزو واقتضوا قلبت الواو في الاول والياء في الثاني ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين (قوله فذهب الكوفيون) قال شيخنا السيد أي والاختفاء وبما ضعف به مذهبهم أن حذف الجازم وبقاء عمله ضعيف كحذف الجار ولهم منع ذلك في لام الامر (قوله وتبعها حرف المضارعة) أي دفعا للبس بالمضارع الحصري الصحيح العين واللام في الوقف وحمل المعتل العين أو اللام كضم وارم والصحيح في الوصل عليه (قوله لان الامر معنى) أي نسي بين الامر والمأمور فلا يستقل بالمفهومية وإنما حذف النعت لا تحذف من قوله فقه الخ فانضم قوله فقه الخ واندمع الاعتراض بأنه ليس كذلك معنى يؤدي بالحرف فان المضى معنى والاستقبال معنى وقد أديا بغير الحرف (قوله ولانه أخوانه) أي نظيره في مطلق الطلب وان كان الامر طاب فعل وانتهى طلب ترك على كلام بين في محله وبجث شيخنا السيد في هذا التعليل فقال قد يقال الامر الذي هو أخوانه ما كان معنى غير مستقل كما هو معنى الحرف وأما الامر الذي هو مدلول فعل الامر فعنى مستقل لكونه مع الحدث (قوله وأعربوا) أي العرب بمعنى بطقوا به معربا أو النحاة بمعنى حكموا بأعرابه (قوله على الاسم) أي مطلق الاسم لا خصوص اسم الفاعل كما يؤخذ من قوله والجريان على لفظ اسم الفاعل حيث لم يقل والجريان عليه (قوله في الإجماع الخ) ذكر شبه المضارع بالاسم أربعة وجوه أما الاول والثاني فلا احتمال المضارع الحال والاستقبال وتخصيصه بأحدهما بالقرينة كالأول وغدا مثل رجل فانه منهم ويتخصص بقرينة كالوصف وأل وأما الثالث والرابع فظاهران فان قلت ذكرنا في باب الأضافة أن المضاف لا يكون الاسما لانه يستفيد من المضاف اليه تعريفا أو تخصيصا وهما لا يكونان الا في الاسم فيشكل على قولهم هنا الفعل المضارع يشبه الاسم في التخصيص قلت المراد بالتخصيص المذكور في باب الأضافة التخصيص الحاصل بالحرف المقدر كاللام أو من وتقديره لا يكون في الفعل أو يقال ما هنالك بالنظر للأمرين مع أي التعريف والتخصيص لا يكونان مع الالف في الاسم والمراد أن ذلك لا يكون بالاصالة الالفية ثم ظاهرا من من احتمال المضارع الحال والاستقبال أنه مشترك بينهما وهو أحد أقوال ثانیها أنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال واعتمده جماعة كالاماميني والسيوطي لترجح كونه للحال عند التردد عن القرائن كإهوشان الحقيقة والاول أن يقول قد يكثر استعمال

فيما هو كالكلمة الواحدة  
لان الفاعل بكثرة من فعله  
وكذلك ضمة ضرير بواحدة  
أوجبها مناسبة الواو  
تنبیه بناء الماضي  
مجمع عليه وأما الامر  
فذهب الكوفيون الى أنه  
معرب مجزوم بلام الامر  
مقدرة وهو عندهم  
مقطوع من المضارع فأصل  
قم لتقم فحذفت اللام  
للتخفيف وتبعها حرف  
المضارعة قال في المغنى  
وبقولهم أقول لان الامر  
معنى فقهه أن يؤدي  
بالحرف ولانه أخوانه  
وقد دل عليه بالحرف  
انتهى (وأعربوا ضارعا)  
بطريق الحمل على الاسم  
لشابهة اياه في الاسم  
والتخصيص وقبول لام  
الابتداء



المشترك في أحد معنييه بحيث يتبادر منه عند الاطلاق فيترجح الحمل عليه ولان المناسب أن يكون  
للحال صبغة تخصه كما أن للماضي صبغة الفعل الماضي والمستقبل صبغة فعل الامر ثالثها عكسه  
وليس المراد بالخال عند أهل العربية الا أن وهو الزمان الفاصل بين الزمان الماضي والمستقبل  
بل أجزاء من أواخر الماضي وأوائل المستقبل مع ما بينهما من الآت ولهذا اتسم بهم يقولون يصلي  
من قول القائل زيد يصلي حال مع أن بعض أفعال صلاته ماض وبعضها باق ففعلوا الصلاة الواقعة  
في الآتات المتتالية واقعة في الحال قاله الدماميني وما ذكرنا من أن زمن فعل الامر مستقبل هو  
باعتبار الحداث المأمورة بما باعتبار الامر والطلب فقال (قوله والجريان) أي ولو باعتبار الاصل  
ليدخل يقوم فانه جار على لفظ قائم باعتبار الاصل لان أصله يقوم نقلت حركة الواو الى ما قبلها للثقل  
(قوله في الحركات) أي مطاقها من غير نظر الى خصوص الحركة (قوله وتعيين الحروف الاصول  
والزوائد) أي تعيين مقدار كل منهما وان اختلف محل الزائد أو شخصه كما في يضرب وضارب وينطلق  
ومنطلق (قوله وقال الناظم في التسهيل) أي لعدم ارتضائه التعليل السابق فقد رده في شرحه بأن  
الوجه الاول والثاني بآتيان في الماضي فان زمانه يحتمل القرب والبعد فاذا دخلت عليه قد  
تخصص بالقرب والثالث أيضا يأتي في الماضي فانه يقبل اللام اذا كان جوابا للو والرابع ليس  
بمطر د فقد لا يجري المضارع على اسم الفاعل في جميع ما ذكره ولو سلم فالماضي قد يجري على الاسم  
كفرح فهو فرح وأثر فهو أثر وغاب غلبا وجلب جلبا فالوجه الرابع ليست تامة في نفسها  
وبتقدير تمامها لا تفيد لانها ليست علة حكم الاصل وهو الاسم حتى يترتب على ثبوتها في الفرع  
وهو المضارع حكم الاصل مع أن شرط القياس ذلك وأجيب عن قوله وبتقدير تمامها لا تفيد الخ  
بأن وجود علة حكم الاصل في الفرع اغايب شرط في قياس العلة ويصح أن يكون ما هنا من قياس  
الشبه وقد صرح جوابا بأنه يصح الاتحاق فيه بسبب المشابهة ولو في غير علة الحكم لكن رده عليه أن  
قياس الشبه لا يصار اليه مع امكان قياس العلة وهو ممكن هنا بأن يقاس المضارع على الاسم في  
الاعراب بجامع توارد المعاني التركيبية التي يميزها الاعراب على كل وان أمكن تمييزها في الفرع  
بغير الاعراب كما سيأتي ودعوى أن قياس العلة متعذر هنا لان علة اعراب الاسم توارد المعاني التي  
لا يميزها الا الاعراب لا مطلقا وهذا غير موجود في المضارع لا بل لها المصنف (قوله بجواز شبه  
أي مشابه والبا سببية متعلقة بشابه في كلام التسهيل حيث قال شابه الاسم بجواز الخ أي بسبب  
جواز قبول المضارع المعاني المختلفة المشابه لما وجب للاسم من قبوله المعاني المختلفة ومعنى كون  
قبوله واجبا أن معانيه الواردة عليه التي يقبلها كالفاعلية والمفعولية والاضافة في نحو ما ذكرنا  
زيدا مقصورة عليه لا تعدى الى غيره ومعنى كون قبول المضارع جائزا أن معانيه الواردة عليه  
التي يقبلها كالنهي عن كل من الفعلين في المثالين اللذين ذكرهما الشارح والنهي عن المصاحبة  
والنهي عن الاول واباحة الثاني غير مقصورة عليه بل تستفاد بوضع اسم مكانه وانما قال شبه  
لاختلاف القبولين كما عرفت باعتبار الصفة لان أحدهما واجب والاخر جائز وباعتبار المعاني  
المقبولة أيضا فسطاعتراض الدماميني على ذلك كرشبه بأنه فاسد وسقط ما قد يقال المتصف  
بالوجوب والجسوازا الاعراب لا قبول المعاني نعم يرد على المصنف أن الماضي أيضا قابل للمعاني  
التركيبية المختلفة نحو ما صام واعتكف فانه يحتمل كون المعنى ما صام وما اعتكف وما صام  
معتكفا وما صام ولكن اعتكف وأجيب بأنه يادرقلا يعتبر وفيه بحث تأمل (قوله لا تبست) أي  
في بعض الاحيان وانما قيدنا ببعض الاحيان لان الاعراب قد يدخل فيما لا الباس فيه نحو يشرب  
زيد الماء سجلا على ما فيه الالباس ليجري الباب على سنن واحد اه دماميني بقي له بحث وهو أن  
اللازم على فرض عدم الاعراب هو الاجال لا الالباس لاحتمال المعاني حيث شذ على السواء من

والجريان على لفظ اسم  
الفاعل في الحركات  
بواسطتها وعدد الحروف  
مما يعين الحروف الاصول  
والزوائد وقال الناظم  
في التسهيل بجواز شبه  
ما وجبه يعني من قبوله  
بصبغة واحدة معاني  
مختلفة لولا الاعراب  
لا تبست وأشار بقوله  
يجوز الى أن سبب  
الاعراب واجب للاسم  
وجاز للمضارع لان  
الاسم ليس له ما يغنيه عن  
الاعراب



لأنه مائة مقصورة عليه والمضارع يغني عن الأعراب وضع اسم (٥٧) مكانه كافي نحو لا نعن بالجفاء ومدح حمرا فانه

يحمل المعاني الثلاثة في  
لأننا كل السمك وتشرب  
اللين ويغني عن الأعراب  
في ذلك وضع الاسم مكان  
كل من المجزوم والمنصوب  
والمرسوع فيقال لا نعن  
بالجفاء ومدح حمرو ولا  
نعن بالجفاء مادح حمرا ولا  
نعن بالجفاء ولك مدح حمرو  
ومن ثم كان الاسم أصلا  
والمضارع فرعا خلافا  
للكوفيين فانهم ذهبوا الى  
أن الأعراب أصل في  
الأفعال كما هو أصل في  
الأسماء قالوا لان الأسماء  
التي أوجب الأعراب في  
الأسماء موجودة في الأفعال  
في بعض المواضع كافي نحو  
لأننا كل السمك وتشرب  
اللين كما تقدم وأوجب بأن  
الاسم في المضارع كان يمكن  
إزالته بغير الأعراب كما  
تقدم وانما يعرب المضارع  
(ان عرياه من نون توكيد  
مباشر) له نحو ليسجن  
وليكونا (ومن نون انات  
كبر عن) من قولك انسوة  
ير عن أي يخفن (من فتن)  
فان لم يعرفهم لم يعرب  
لمعارضة شبه الاسم بما هو  
من خصائص الأفعال  
فرجع الى أصله من البناء  
فيبنى مع الاولى على الفتح  
لتركيبه معها تركيب  
خمس عشر ومع الثانية  
على السكون جملا على  
الماضي المتصل بها لانها

غير تبادر خلاف المراد وقد قالوا الاجمال من مقاصد البقاء وجوابه أنه ليس من مقاصد هم في  
مقام البيان كتمام بيان الفاعلية والمفعولية والاضافة بل يتحاشون عنه فيه فاعرفه (قوله لا ن  
معانيه) أي المعاني المتواردة عليه كالفاعلية والمفعولية والاضافة (قوله مقصورة عليه) أي  
لا تحصل الا بلفظه فتعين اعرابه طريقا لبيانها (قوله لا نعن) بصيغة المجهول على المشهور لانه  
يعني تهم بخلاف الذي بمعنى تقصدي فبني للفاعل (قوله فيقال لا نعن بالجفاء ومدح حمرو الخ) ومثل  
ذلك يقال في لأننا كل السمك وتشرب اللين (قوله ومن ثم) أي من أجل أن الاسم ليس له ما يغني عن  
الأعراب بخلاف الفعل (قوله كان الاسم) أي اعرابه أصلا والمضارع أي اعرابه فرعا (قوله خلافا  
للكوفيين) أي ولمن ذهب الى أن الأعراب أصل في الفعل فرع في الاسم لوجوده في الفعل من غير  
سبب فهو لذاته بخلاف الاسم وهو باطل لما علمت من أن سبب الأعراب فيها ما توارد الماني (قوله  
ان عريا) بكسر الراء ماضى يعرى كرضى يرضى أي خلا وأما اعرابه وركه لا يعلفه فبني عرض  
(قوله مباشر) أي ولو تقديره كقوله

لأنهم الفقير ذلك أن تركع يوما والدهر قد دفعه

أصله تهنين بنون التوكيد الخفيفة حذفت لالتقاء الساكنين أفاده يس وغيره (قوله ومن نون  
انات) أي نون موضوعة للانات وان استعمات مجازا في الذكور كما في قوله

عرون بالدهن اخفا فاعياهم • ويرجع من دارين بجرا الحقايب

(قوله لم يعرب) أي لفظا وهو عرب محلا ان دخل عليه ناصب أو جازم كافي يس وسكت عن محالية  
الرفع بالتجرد والقياس أنها كذلك الا أن يقال التجرد ضعيف لانه عامل معنوي كذا قال شيخنا  
السيد ثم رأيت شيخنا في باب اعراب الفعل نقل عن سم أن له عمل رفع في حال التجرد من الناصب  
والجازم ونظريه وجزم بأنه ليس له في حال التجرد محل رفع ناقل ذلك عن القايوي وغيره (قوله  
لمعارضة الخ) فيه أن عدم اعرابه هو الأصل فلا يحتاج الى التعليل ويجاب بأن المضارع لما أشبه  
الاسم في الأمور المتقدمة كان كأن الأعراب تاصل فيه فاذا خرج عنه فكان خرج عن الأصل  
فلها ذلك وجه البناء (قوله بما هو من خصائص الأفعال) أي اقوى بنزله منزلة الجزء الخاتم  
للکامة فاندفع الاعتراض بلزوم بناء المضارع المقرون بلم أو قد أو حرف التنفيس أرياء الفاعلة  
لمعارضة الشبه فيه بما هو من خصائص الأفعال لكن هذا الاندفاع لا يظهر بانسبة لياراء الفاعلة  
لاتصالها بالآخر وتزايها منزلة الجزء من الفعل الا أن يقال تنزل نون التوكيد أقوى وأتم (قوله  
بتركيبه معها الخ) لتلبيح لكون البناء على الفتح كقوله غير واحد لا لا أصل البناء لانه ذكره لان  
التركيب لا يصلح علة للبناء بدليل بعلبك كما قبل لان المراد هنا خصوص التركيب العددي كما  
يصرح به قول الشارح تركيب خمسة عشر لا مطلقا تركيب المزيجي والتركيب العددي يصلح  
علة للبناء كما استعرفه في بابيه وانما اقتضى التركيب الفتح لانه يحصل به ثقل فيحتاج معه الى التخفيف  
بالفتح وقال شيخنا السبكي ما ذكره الشارح علة لكون البناء على الفتح مع نون التوكيد وعلى  
السكون مع نون الانات عازي بالشرح الكافية انما ذكره المصنف في شرح الكافية علة لأصل  
البناء لا لكونه على الفتح أو السكون في عزوه الى شرح الكافية تظن (قوله جملا على الماضي  
المتصل بها) أي نون كون كل ساكن الا آخر لفظ الا في البناء على السكون لئلا ينافي ما سبق من  
كون الماضي المتصل بنون الانات مبنيا على فتح مقدر وان درج شيخنا على المناقاة أخذنا بظاهر  
العبارة وانما عمل سكونه مع أن الأصل في المبنى السكون لانها استعق الأعراب الذي أصله  
الحركة وبني مع نون التوكيد على حركة دل على أن المتظور اليه فيه هو الحركة فاحتج في خروجه عنها  
مع نون الانات الى وجه (قوله لانها) أي الماضي والمضارع وهذا تعليل للعمل على الماضي في



مستويان في أصالة السكون وعروض الحركة كما قاله في شرح الكافية والاحتراز بالمباشر عن غير المباشر وهو الذي فصل بين الفعل وبينه فصل ملفوظ كالف (٥٨) الاثنان أو مقدار كواو الجماعة وياء الواحدة مخاطبة نحو هل تضر بان يازيدان وهل تضر بن

يازيدون وهل تضر بن  
ياهند الأصل تضر بان  
وتضر بنون وتضر يستن  
حذفت نون الرفع لتوالي  
الامثال ولم تحذف نون  
التوكيد لغوات المقصود  
منها بحذفها ثم حذفت الواو  
والياء لالتقاء الساكنين  
وبقيت الضمة والكسرة  
وليس على المحذوف ولم  
تحذف الالف لئلا يلتبس  
بفعل الواحد وسيأتي  
الكلام على ذلك في  
موضعه مستوفى فهذا  
ونحوه معرب والمصابطان  
ما كان رفعه بالضمة اذا  
أكد بالنون بي تركبه  
مها وما كان رفعه بالنون  
اذا أكد بالنون لم يبين  
لعدم تركبه معها لان  
العرب لم تركب ثلاثة  
أشياء (تنبيه) \*  
ما ذكرناه من التفرقة  
بين المباشرة وغيرها هو  
المشهور والمنصور وذهب  
الانحطوط طائفة الى البناء  
مطلقا رطائفة الى  
الاعراب مطلقا وأما نون  
الاناث فقال في شرح  
السهيل ان المتصل بها  
مبنى بالاخلاق وليس كما  
قال فقد ذهب قوم منهم  
ابن درستويه وابن طه  
والسهيلي الى أنه معرب  
باعراب مصدر مع من  
ظهوره ما عرض فيه من

سكون الاخر لفظا لا في البناء على السكون لما صرفت (قوله مستويان في أصالة السكون وعروض الحركة) لما مر من أن الأصل الاصيل في الأفعال البناء وفي المبنى السكون فان قلت اذا كان الماضي والمضارع مستويين في أصالة السكون فلا معنى لحمل المضارع على الماضي قلت المراد بالاستواء الاشتراك ولو مع التفاوت في القوة ولما خرج المضارع عن أصله وأعرب ضعففت أصالة السكون فيه فعمل على الماضي الذي لم يخرج فلم تضعف أصالة السكون فيه (قوله لتوالي الامثال) أي الممنوع وذلك اذا كانت كلها زوائد فلا يرد نحو والنسوة حسن لان الزائد المثل الاخير فقط (قوله لغوات المقصود منها بحذفها) أي لعدم ما يدل عليها بخلاف نون الرفع فانها وان أتت بها المعنى مقصود لكن لا يقوت بحذفه الوجود الدليل عليها وهو أن الفعل معرب لم يدخل عليه ناصب ولا جازم لا علم حينئذ بأن نون الرفع مقصورة (قوله لالتقاء الساكنين) أي لدفعه وفيه أن التقاء الساكنين هنا على حده فهو جائز فلا حاجة الى حذف الواو والياء للتخلص منه ويمكن دفعه بأنه وان كان جائزا لا يحصل ثقل مما قاله المحذوف للتخلص من الثقل الحاصل به (قوله لئلا يلتبس بفعل الواحد) لا يقال كسر النون بدفع اللبس لاننا نقول لو حذفت لم تكسر النون لان سبب الكسر وقوعها بعد ألف تشبه ألف المثني على أن اللبس حاصل حال الوقف (قوله بنى لتركبه معها) علل الشارح هنا أصل البناء بالتركيب مخالفا لما أسلفه وقد أسلفنا أن هذا ما درج عليه الناظم في شرح الكافية فيكون الشارح هنا موافقا لقوله فافهم (قوله لم تركب ثلاثة أشياء) اعترض بأنهم ركبوها في قوالهم لا ماء بارد ببناء الوصف معها على الفتح كما سيأتي في باب لا وأجيب هناك بأن لا اعتماد دخل بعد تركيب الموصوف والوصف وجعلهما كالشيء الواحد ولا يقاس على باب لا غيره فلا يدعي هنا تركيب الفعل مع الفاعل ثم ادخل نون التوكيد (قوله بين المباشرة) أي بين نون التوكيد المباشرة لان نون الاناث لا تكون الا مباشرة ولذلك لم يقيد هذا الناظم بالمباشرة (قوله الى البناء) أي على الفتح حتى في المسند الى واو الجماعة أو ياء مخاطبة لكنه فيه مقدار منع من ظهوره حركة المناسبة هذا هو الاقرب وان توقف فيه البعض (قوله الى الاعراب مطلقا) لكنه في المباشرة مقدار منع من ظهوره حركة التمييز بين المسند للواحد والمسند للجماعة والمسند للواحدة (قوله ما) أي سكون ومن في قوله من التشبيه بالماضي تعابلية وجعل السكون هنا عارضا للمضارع باعتبار ما صار كالتأصل فيه من الاعراب فلا ينافي ما أسلفه الشارح من استواء المضارع والماضي في أصالة السكون لانه باعتبار الأصل الاصيل فتنبه (قوله الذي به) أشار به الى الجواب عن الاعتراض بأن كلام المصنف لا يفسد ببناء الحروف بالفعل اذ لا يلزم من الاستحقاق الحصول وحاصل ما أشار اليه من الجواب أن ال في البناء للعهد الحضوري أي البناء الحاضر في الحرف فيكون كلام المصنف مفيدا لبناء كل حرف واستحقاقه ببناءه الحاصل له وبحاجب أيضا بان حصول البناء للحرف علم من قوله تشبيه الحروف مدني والقصد الان بيان استحقاق الحرف ببناءه الحاصل نه (قوله لا يعتوره) أي لا يتوارد عليه (قوله ما يحتاج) أي معان تركيبة يحتاج التمييز بينها الى الاعراب وأما المعاني الافرادية كالابتداء والتبعض والبيان بالنسبة الى من فتعتمد الحروف لكن لا يميز بينها بالاعراب (قوله والاصل في المبنى) أي الراجح فيه أو المستعجب لا الغالب اذ ليس غائب المبيدات ساكنة (قوله أي السكون) فسر أن يسكن بالسكون لانه عبارة النفاة لا تأوله بالتسكين والتسكين فعل الفاعل فهو وصف له لا للكلمة وان توهمه شيئا

السنة بالماضي (وكل حرف مستثنى للبناء) الذي به بالاجماع اذ ليس فيه يقتضي الاعراب لانه لا يعتوره من المعاني والبعض يحتاج الى الاعراب (والاصل في المبنى) اسمها كان أو فعلا أو حرفا (أن يسكن) أي السكون لحفته وثقل الحركة



والبعض لان المصدر المؤول به أن يسكن مبني للمفعول قطعا أي كونه مسكنا وهو وصف الكلمة  
قطعا فلا تغفل بقى شئ آخر أورده السيوطي في نكته وهو أن المصنف لم يذكر أن غير السكون  
والفتح والكسر والضم ينوب عنها كما ذكرنا في نظير ذلك في الاعراب فربما توهم عدم ذلك هنا وليس  
كذلك فينوب عن السكون الحذف في الامر المعتل والامر لاثنين أو جماعة أو مخاطبة وعن  
الفتح الكسر في نحو لا ملمات لك والياء في نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك والالف في نحو لا وتران في  
ليلة وعن الكسر الفتح في نحو مصر على رأي من يقول ببناءه وعن الضم الواو والالف في نحو  
يازيدون ويازيدان اه وفيما ذكره من نيابة الفتح عن الكسر في نحو سحره نظرا لما مل (قوله  
والمبني ثقيل) للزومه حالة واحدة ولافتقار الحرف الى ضميته وتركيبه معنى الفعل ومثابهة  
الاعم المبني الحرف الثقيل وأما الميل ثقله بكون مدلوله مركبا لتضمنه معنى الحرف زيادة على  
معناه الاصل كما اقتصر عليه البعض فقاصر كما قاله شيخنا على المبني من الاسماء للشبه المعنوي  
كنى (قوله ومنه) أشار به الى عدم الانحصار فيما ذكره لان من المبني ما بني على حرف كيازيدان  
ويازيدون ولا رجاءين وما بني على حذف كاعزوا نخس وارم واضربوا واضربني (قوله ذو  
فتح) قدومه لان الفتح أخف الحركات ويليه الكسر (قوله وذو الضم نحو حيث) فان قات من  
أين يعلم أن الناطم أتى بها مثلا للضم مع أن فيها الفتح والكسر أيضا قلت لان أين تعينت مثلا  
للفتح وأمس تعينت مثلا للكسر فيكون حيث مثلا للضم وأيضا الضم أشهر والجل على الأشهر  
أرجح (قوله لا الفعل) وأما نحو ضربوا فبني على فتح مقدروا ضمة للمناسبة كما مر وأما رد بضم الدال  
فبني على سكون مقدروا ضمة للتابع وأما نحو عوق فبني على الحذف والكسرة كسرة بنية  
وأما رد بكسر الدال فبني على سكون مقدروا الكسرة للتخلص من التقاء الساكنين (قوله ثقلها  
وثقل الفعل) أما الاول فلا الصم عما يحصل بأعمال العضلتين وما والكسر بأعمال العضلة  
السفلى بخلاف الفتح فإنه يحصل بمجرد فتح الفم وأما الثاني فتركب به عناء من حدث وزمان قبل  
ونسبة على ما بين في محله (قوله وهو الهمة) الضمير يرجع الى الحرف (قوله وبني أمس عند  
الجازيين) أي بشروط خمسة ذكرها الشارح في باب ما لا ينصرف أن يراد به عين وأن لا يضاف  
ولا يصغر ولا يكسر ولا يعرف بأل وأما التميميون فبعضهم يعر به اعراب ما لا ينصرف في الاحوال  
الثلاثة للعلمية والعدل عن الامس وأكثروهم يخص ذلك بحالة الرفع وينسبه على الكسر في غيرها  
فان فقد شرط من الشروط المتقدمة فلا خلاف في اعرابه وصرفه (قوله لتضمنه معنى حرف التعريف)  
معناه التعيين ويبار ذلك أنه اسم لمعين وهو اليوم الذي يليه يومك وأما المقرون بأل العهدية فهو  
اليوم الماضي المعهود بين المتخاطبين وليس يومك أم لا واذ انون كان صادقا على كل أمس وفيها الغر  
ابن عبد السلام بقوله ما كلمة اذا عرفت نكرت واذ انكرت عرفت ومراده بالاول حالة افتراه  
بأل وبالثاني حالة بناءه فاعرفه فان قلت العلة التي ذكرها الشارح وجودة في جميع المعارف  
لتضمنها التعيين فلزم بناؤها قلت التعيين الذي هو معنى ال نسبة جزئية غير مستقلة بالمفهومية  
كما هو شأن معنى الحرف بخلاف التعيين الاسمي الموجود في العلم مثلا فافهم قال الشواني والفرق بين  
العدل والتضمن أن العدل يجوز ما أظهره ال بخلاف التضمن اه فعلى بناءه لتضمنه معنى ال  
تكون أمس مؤدية معنى ال مع طرحها وعدم النظر اليها وامتناع ذكرها وعلى اعرابه اعراب  
ما لا ينصرف للعلمية والعدل يكون أمس حالا محل الامس مع النظر الى ال وجواز ذكرها (قوله  
لا به معرفة بغير أداة ظاهرة) بدليل وسفه بالمعرفة في نحو قولهم أمس الدابر لا يعود وكان ينبغي  
حذف قوله ظاهرة لايهامه أن الاداة مقدرة مع أن من يعلل البناء بالتضمن المدكور يقول بتأدية  
أمس معنى حرف التعريف مع طرح الحرف وقطع النظر عنه وبعد ذلك فاعلة ناقصة ولو قال لانه

والمبني ثقيل فلو حرك اجتمع  
ثقلان (ومنه) أي من  
المبني ما حرك لعارض  
اقتضى تحريكه والحرك  
(ذو فتح وذو كسر) ذو  
(ضم) فذو الفتح (كأين)  
وضرب ورب وذو الكسر  
نحو (أمس) وجبر وذو  
الضم نحو (حيث) ومنذ  
(والساكن) نحو (كم)  
واضرب وهل فالبناء على  
السكون يكون في الاسم  
والفعل والحرف لكونه  
الاصل وكذلك الفتح  
لكونه أخف الحركات  
وأقرم الى السكون وأما  
الضم والكسر فيكونان  
في الاسم والحرف لا الفعل  
لثقلهما وثقل الفعل وبني  
أين اشبهه بالحرف في المعنى  
وهو الهمة وان كان  
استفهاما وان كان  
شرطا وبني أمس عند  
الجازيين لتضمنه معنى  
حرف التعريف لانه معرفة  
بغير أداة ظاهرة وبني حيث  
للافتقار للارم الى جملة



وبني كم للشبه الوضحي أو  
لتضمن الاستفهامية  
معنى الهزيمة والتجربة  
مبني رب التي للتكثير  
وتنبيه ما بني من الاما  
على السكون فيه سؤال  
واحد لم يبن وما بني منها  
على الحركة فيه ثلاثة  
أولها لم يبن ولم حرك ولم كانت  
الحركة كذا وما بني من  
الافعال أو الحروف على  
السكون لا يستل عنه وما  
بني منها على حركة فيه  
سؤالان لم حرك ولم كانت  
الحركة كذا وأسباب  
البناء على الحركة خمسة  
التقاء الساكنين كائين  
وكون الكلمة على حرف  
واحد كبعض المصبرات  
أو عرضة لأن يتبدأ بها  
مكاه الجواولها أصل في  
التسكن كقول أو شامت  
المعرب كالماضي فانه  
أشبه المضارع في وقوعه  
صفة وصلة وحالا وخبرا  
كما تقدم وأسباب البناء  
على الفتح طلب الحقة  
سكان ومجاورة الالف كإيا  
وكونها حركة الأصل نحو  
يامضار ترخيم مضار  
اسم مفعول والفرق  
بين هذين بأداة واحدة  
نحو يالزيد لم يروا لا يتابع  
نحو كيف بنيت على الفتح  
اتباعا لحركة الكاف لأن  
الباء بينهما سادس كنه  
والساكن جازع غير حصين  
وأسباب البناء على

كسر

معرفة وإيس من أنواع المعرفة إلا - تيه لثم التعليل فافهم (قوله وبني كم للشبه الوضحي) أي على  
مذهب غير الشاطبي وقوله أو لتضمن الخ أي على مذهب الشاطبي أيضا (قوله وما بني من الأفعال)  
أي غير المضارع لأن المضارع لما استحق الأعراب بسبب المشابهة السابقة حتى كان أصل فيه  
استحق أن يستل عنه إذا بني على السكون سؤالان لم يبن ولم سكن كإيدل على ذلك قول الشارح  
سابقا للمعارضة شبه الاسم الخ وقوله ومع الثانية على السكون جملا على الماضي المتصل بها قاله  
البيهض أقول يؤخذ منه أن قول الشارح وما بني منها على حركة الخ محله أيضا في غير المضارع  
وان سؤال المضارع المبني على حركة لم يبن ولم كانت الحركة كذا وأنه لا يستل عن تحريكه لموافقته  
ما يستحقه المضارع من الأعراب الذي الأصل فيه الحركة ويرد على ما ذكر أنه لا يستل عن سكون  
المبني من الأسماء ويستل عن تحريكه مع أنها أشد أصالة من المضارع في الأعراب الذي الأصل  
فيه الحركة اللهم إلا أن يقال لما ضعف أصالة المضارع في الأعراب لسكون الأصل الأصل فيه  
البناء فرعا توهم عدم أصله في الأعراب بالكلية احتج إلى دفع هذا التوهم بالسؤال عند سكونه  
عن سبب سكونه وعدم السؤال عند تحريكه عن سبب تحريكه لا شيء من ذلك بأن له أصالة متأني  
الأعراب الذي الأصل فيه الحركة بخلاف أصالة الاسم في الأعراب فانها قوية غير محتاجة إلى ذلك  
فتأمل (قوله وأسباب البناء على الحركة) المقصود بالذات قوله على الحركة لا قوله البناء ولو قال  
وأسباب تحريك المبني لكان أوضح وتطير ذلك بقية ل في قوله وأسباب البناء على الفتح وما بعده (قوله  
التقاء الساكنين) أي دفعه وأورد هذا إيراد أسلفناه مع جوابه عند الكلام على تعريف البناء  
على أنه لفظي (قوله وكون الكلمة على حرف واحد) يرد عليه أن السبب ما يلزم من وجوده الوجود  
والكون المدكور ليس كذلك فقد يوجد ولا توجد الحركة كافي تاء التأنيث الساكنة وبعض الضمائر  
كواو الجماعة وألف الاثنين وياء المخاطبة ويوجب بأن المراد بالسبب هنا أعم من ذلك (قوله أو  
عرضة لأن يتبدأ بها) اعترض بأنه يغني عنه ما قبله لأنه من أفراد ما قبله ويوجب بأنه بصدد  
التنصيص على ما يصلح سببا للبناء على حركة وكون الكلمة عرضة لأن يتبدأ بها يصلح سببا بأصله  
ولو مع الذهول عن كون الكلمة على حرف واحد كما أن كون الكلمة على حرف واحد يصلح سببا  
لبنائها على حركة وان لم تكن عرضة لأن يتبدأ بها كفاء الفاعل هكذا ينبغي تفسير الاعتراض  
والجواب (قوله أولها أصل في التمكن) أي دالة في التمكن أي أنها تعرب في بعض الأحوال وليس  
المراد أنها متمكنة أصالة حتى يعترض عنافاته حكمهم بأن المبني غير متمكن (قوله كقول) أي إذا  
حذف ما تصاف إليه ونوى معناه كإيدل أيدل بالضم (قوله أو شامت المعرب كالماضي) لأن  
بناءها على الحركة أقرب إلى الأعراب من بنائها على السكون (قوله يامضار) أي على لغة من  
ينظر وتطير فيه الشوا في بأن هذه الفتحة ليست فتحة البناء التي الكلام فيها بل هي فتحة بنيت  
وحركة البناء على هذه اللغة انما هي الضمة على الحرف المحذوف للترخيم وكذا يقال في الموضعين  
الآتين (قوله والفرق بين معنيين) أي كالمستغاث به والمستغاث له في المثال المذكور وقوله بإداة  
واحدة متعلق بمحذوف مفعول أي متبوعه علم ما بإداة واحدة لا طرف لغو متعلق بالفرق لأن  
الفرق باختلاف الحركة لا بالأداة الواحدة (قوله نحو يالزيد لم يروا) يفتح لام المستغاث به للفرق  
بينها وبين لام المستغاث له وأورد عليه أن الفرق يحصل بالعكس وأجيب بأن المراد بالفرق  
المعجوب بالمانسة وهي هاء أن المستغاث متنادي والمنادي كضهير المخاطب واللام الداخلة عليه  
مفتوحة (قوله نحو كيف) ان قلت لم يشل للفتح اتباعا وكيف ولفتح تحفيضا بأن مع أنه يصح العكس  
وكون الفتح في كل الأمرين معا لأن الأسباب قد تعدد أجيب بأن وجه ما صنعته أن الهزيمة لما  
كانت تقبله ناسب أن يمثل بأين اطاب الخفة بخلاف الكاف فانها أخففة فماسب أن يمثل بكيف

للا تبايع



التقاء الساكنين كالتقاء  
ومجانسة العمل ككسب  
الجر والجر على المقابل  
كلام الامر ككسرت  
جلا على لام الجر فانها  
في الفعل تظيرتها في الاسم  
والاشعار بالتأنيث نحو  
أنت وكونها حركة الاصل  
نحو يا مضار ترخيم مضار.  
اسم فاعل والفرق بين  
أداتين ككلام الجر  
كسرت فوقا بينهما وبين  
لام الابتداء في نحو لموسى  
عبد والاتباع نحو ذوه  
بالكسر في الاشارة  
لله ونبه وأسباب البناء  
على الضم أن لا يكون  
الكامة حال الاعراب نحو  
لله الامر من قبل ومن بعد  
بالضم ومثابه الغايات  
نحو يا زيد فانه أشبه قبل  
وبعد قبل من جهة انه  
يكون مفككا في حالة أخرى  
وقيل من جهة أنه لا تكون  
له الضمة حالة الاعراب  
وقال السيرافي من جهة انه  
اذا ذكر أو أضيف أعرب  
ومن هذا حيث فانها انما  
ضمت لشبهها بقبل وبعد  
من جهة أنها كانت  
مستحقة للاضافة الى  
المفرد كسائر أحوالها  
فثبت ذلك كما ثبت قبل  
وبعد الاضافة وكونها حركة  
الاصول نحو يا فتاح ترخيم  
تحتاج مصدر تحتاج اذا  
مهي به وكونه في الكلمة  
كالو في تظيرتها كفن  
وتظيرتها ه وكونه في  
الكامة مثله في تظيرتها

للا تبايع (قوله التقاء الساكنين) فيه ان التقاء الساكنين انما هو سبب البناء على حركة والمعدود  
من أسباب الكسر كونه الاصل في التخلص من التقاء الساكنين لان الكسرة لا تلبس بحركة  
الاعراب اذ لا تكون حركة اعراب الامع التنوين أو ال أو الاضافة قاله يس وعبارة الدماميني على  
المعنى قالوا وانما كان الاصل في ذلك الكسر لان الجزم في الافعال عوض عن الجر في الامماء  
وأصل الجزم السكون فلما ثبت بينهما التعاضد وامتنع السكون في بعض المواضع جعلوا الكسر  
عوضا عنه اه (قوله) الساكنان يلتقيان في الوقف مطلقا سواء كان الاول حرف لين أم لا ولا  
يلتقيان في الوصل الا واولاهما حرف لين وثانيهما مدغم متصل كدابة ودوية فالو لم يكن الاول حرف  
لين حرك كافي اضرب الرجل بكسر الباء أو حذف كافي اضرب الرجل بفتحها تريد اصر بنور  
التوكيد الخفيفة ولو لم يكن الثاني مدغما حرك كذلا ماى ومن سكنه من القراء في وجهي فلا وصل  
بنية الوقف ولو لم يكن الثاني متصلا حذف الاول نحو دعوا الله يقولوا التي أفي الله شك ورجمائت  
كقراءة عنه تلهي بأشباع الهاء وتشديد التاء ما لكم لا تناصرون باثبات ألف لا وتشديد التاء رجا  
فر من التقاءهما في المتصل بابدال الالف همزة مفتوحة قرى ولا جان ولا الصالحين بالهمزة قال أبو  
حيان ولا ينقص شيء من ذلك الا في الضرورة على كثرة ما جاء منه مع تلخيص وزيادة (قوله  
ومجانسة العمل) نقض بكاف التشبيه وواو القسم ونانه الا أن يقال المراد أخذ من كلام الشاطبي  
ومجانسة الحرف اللازم للحرفية عماله اللازم له فخرج بلزوم الحرفية كاف التشبيه وبلزوم العمل  
واو القسم وتأوه لان الواو والتاء لا يلزمهما الجر لانفكا كذا عنهما اذا كانتا للطف والخطاب (قوله  
جلا على لام الجر) أي الداخلة على ظاهر غير مستغاث (قوله فانها) أي لام الامر حالة كونه في  
الفعل تظيرتها أي لام الجر حالة كونها في الاسم أي في أن كلا عمل العمل الخاص بمعدخوله (قوله  
والاشعار بالتأنيث) أي لان الكسر المعنوي يناسب المؤنث فيكون في الكسر اللفظي اشعار به  
(قوله والفرق بين أداتين) قال هما بين أداتين وفي بالزيد اعمر وجعل الاداة واحدة لاختلاف النوع  
هما واتحاده هناك فان لام الابتداء نوع غير لام الجر بخلاف اللامتين هناك فانهما من نوع حرف  
الجر (قوله كسرت فوقا بينهما الخ) ولم يعكس لتناسب حركة لام الجر عملها واعتراض كلامه  
بان الفرق لا يظهر مع الضمير نحو الزيدون لهم عبيد الا أن يقال الكلام باعتبار الاغلب (قوله نحو  
لموسى عبد) الانسب كسر اللام ليكون مثالا لام الجر المحذو عنها (قوله ومثابه الغايات) هي  
الظروف المنقطعة عن الانشافة كقبل وبعد سميت بذلك لصيرورتها بعد حذف المضاف  
اليه فاية في النطق اه فاكهي وانما لم يسم كل واحد من ذلك لوجود ما هو عوض عن المضاف اليه وهو  
التنوين (قوله نحو يا زيد) أي فصحة زيد لمثابه للغايات وأما أصل بنائه فلتصه منه معنى الخطاب  
الذي هو من معاني الحروف وأما كونه على حركة فلا ريب أصلا في التحكك أي حالة في الاعراب (قوله  
وقيل من جهة الخ) لا يحق فيه ما قبله المتحد مع قول السيرافي معنى فقول شيخنا انه بمعنى  
قول السيرافي غير صحيح (قوله لا تكون له الضمة حالة الاعراب) أي وهو منادى وأما الفتح  
والكسرة وجدار فيه وهو منادى معرب أما لاول فظاهر وأما الثاني ففي حالة الاسغاث به باللام  
(قوله وقال السيرافي) هذا عين القول الاول (قوله ومن هذا حيث) أي مما ضمها شابه الغايات  
حيث على لغة ضمها ولما كان شمه بالاعبات ليس من الحركات السابقة بين الشارح وجه الشبه  
بقوله فانها انما ضمت الخ (قوله كالواو) أي في كونه يكون علامة رفع ومن وادواحد (قوله  
كهن الخ) حاصله أن ضمير الجماعة الماضرين وهو ضمير الجماعة العائسين فهم تظيرتان فلما  
بنوا نحن على حركة لا لتقاء الساكنين اختاروا الضمة لتناسب الواو في تظيرتها ولما كانت نفس الهمزة  
أقله اثنان وهو لعدد أقله ثلاثة كانت همز أقوى واستحققت واوها أن تكون أصلا يحذف عليه



الضم عند فقد سبب آخر له وكون علة الضم ما ذكر أسد أقوال (قوله فحو الخشوا القوم الخ) حاصله أنهم ضموا آخر قل عند وصله بنحو ادعوا اتباعا لثالث ما اتصل به لا نقلا لأن الهمزة همزة وصل فلما أرادوا تحريك واوا خشوا التي هي لكونها فاعلا لا بمنزلة الجزء الأخير من الفعل عند اتصال نحو القوم به اختاروا الضمة جلا للشيء على نظيره فوجه الشبه بين الضمتين كون كل في آخر الفعل أعم من أن يكون آخر حقيقة أو تنزيلا وأورد على الشارح أن ضمة الواو لمناسبتها لها كما قالوا في تلبون فهي ضمة مناسبة لازمة بناء وضمة قل لا تباع ثالث ما بعده فهي ضمة اتباع لازمة بناء وأصل تحريكهما التخاص من التقاء الساكنين وكلا منافي أسباب ضم البناء فكان الأولى إسقاط هذا الأخير **(فائدة)** ضم واو الجمع المفتوح مقبلا لها الساكن ما بعدها هو المشهور وروى مع كسرها وفتحها كما سمع الضم في غير واو الجمع محووا نطقا كذا في الهمع (قوله وقد بان لك) أي من قوله والاصل في المبني أن يسكنوا منه الخ (قوله أن ألقاب البناء أي ألقاب أنواع البناء الأصلية فاندفع بأنواع الاعتراض بأن هذه الألقاب ليست للبناء الذي هو جنس كلي لأن حق ألقاب الشيء اتحادها معنى والامر هنا ليس كذلك بل لأنواعه المخصوصة بمعنى أن كل نوع منها له لقب من هذه الألفاظ ويجري الاعتراض والجواب في قولهم ألقاب الأعراب أيصار بالأصلية الاعتراض بأن أنواع البناء لا تنحصر في الأربعة فإن منه البناء على حرف ك كما في يازيدان ويازيدون ولا رحلين والبناء على حذف كفي اغزو اخش وارم واضربوا واضربوا صرني (واعلم) أن أنواع البناء وأنواع الأعراب وإن اتحدتا في الصورة مختلفتان في الحقيقة كما اختلفتا في الأسماء فإن الأولى لازمة غير مجتلية لعامل والثانية متغيرة مجتلية لعامل واسطحاوعلى تسمية الضمة والفتحة والكسرة والسكون في الأعراب رفعا ونصبا وجزا أو خفضا وجزما وفي البناء ضمما وفتحاً وكسرا وسكوناً فلا يطلق اسم نوع من أنواع أحدهما على نوع من أنواع الآخر وهل حركات البناء أصل لعدم تغيرها أو حركات الأعراب لا لأنها على المعاني كالتفاعلية والمفعولية والاضافة وتغيرها انما هو لما أن أوكل أصل أقوال (قوله رفع الخ) بدأ بالرفع لأنه أنصرف إذ هو أعراب العمد ولا يحلومنه كلام وثني بالنصب لأنه أوسع مجالا فإن أنواعه أكثر قال أبو حيان ولو بدأ بالجر لأنه مختص بالاسم الذي الأعراب فيه أصل لا توجه أيضا اه دمايني (قوله وعن المازني أن الجزم ليس بأعراب) وجهه أن الجزم ليس في الاسم حتى يحول عليه المضارع قاله الشيخ يحيى (قوله والرفع والنصب اجعلن اعرابا) اعترضه السبب وطى بأن الفعل المؤكد بالنون لا يتقدم معموله عليه والناظم شيء على ذلك في عدة واضع كقوله والفاعل المعنى انصب بأفعلا وقوله وبه الكاف صلا وعلة بعض شراح الجزولية بأن تأكيده الفعل يقتضي اهتماما به فيقدم أفاده الشيخ يحيى وينبغي جمل امتناع التقدم ان سـ لم على حالة الاختيار دون الضرورة كما هنا وحينئذ يندفع الاعتراض (قوله والاسم قد خص بالجر) البناء داخلة على المقصور كما هو الاكثر لا يقال هذا تكرار مع قوله سابقا بالجر والتنوين الخ لا نأقول ذلك كرا لجره ذلك لبيان علامة الاسم وهذا لبيان أنه نوع من أنواع الأعراب خاص بالاسم (قوله لان عامله) أي عامل الجزم صالة وهو الحرف لا يستقل لا فتقاره الى ما يتعلق به وقوله فيحمل بالنصب لوقوعه بعد فاعلا جواب النفي باضمار أن وقوله غيره عليه أي غير الحرفي الاسم وهو الحرفي الفاعل لو كان على الحرفي الاسم وقوله بخلاف الرفع والنصب أي في الاسم فاسم القوة عاملها أصالة بالاستقلال يقبل أن يحمل عليه ما رفع المضارع ونصبه (قوله كذا في خصص الخ) الكاف قد تأتي لجره التنظير من غير اعتبار كون المشبه به أقوى كاهنا (قوله أي بالجزم) صر أن يجرزم بالجزم لأنه الواقع في عبارة النحاة لمناسبة الرفع والنصب والخفض فيكون المصنف أطلق اللازم وأراد المألوف باعتبار المعنى الأصلي للجزم (قوله لكونه فيه حينئذ)

فحو خشوا القوم وتطيرتها  
قل ادعوا والاتباع كندوقد  
بان لك أن ألقاب البناء  
ضم وفتح وكسر وسكون  
واو هي أيضا رفعا وهذا  
شروع في ذكر ألقاب  
الأعراب وهي أيضا أربعة  
رفع ونصب وجزم وجزم  
ومن المازني أن الجزم  
ليس بأعراب فمن هذه  
الأربعة ما هو مشترك بين  
الاسماء والأفعال وما هو  
مختص بقبيل منهم ما وقد  
أشار الى الأول بقوله  
(والرفع والنصب اجعلن  
اعرابا • الاسم وفعل)  
فالاسم فحو ان زيدا قائم  
والفعل (نحو) أقوم و  
(لن أهابا) والى الثاني أشار  
بقوله (والاسم قد خصص  
بالجر) أي فلا يوجد في  
الفعل قال في التسهيل  
لان عامله لا يستقل فيحمل  
غيره عليه بخلاف الرفع  
والنصب (كاه قد خصص  
الفعل بأن يجرما) أي  
بالجزم لكونه فيه حينئذ  
كالموضع من الجر قاله في  
التسهيل



واعلم أن الأصل في كل معرب أن يكون اعرابه بالحركات أو السكون والأصل في كل (٢٣) معرب بالحركات أن يسكون

أي حين ادخض الاسم بالجر والفعل بالجزم كالعوض من الجر ليجعل لكل من الاسم والفعل ثلاثة أوجه من الأعراب اثنين مشتركين وواحد مختص ولا يخفى أن عامل الجزم أصالة الحرف فهو كالجر في عدم استقلال العامل أصالة لأن الحرف غير مستقل حازا كان أو جازما أو غيرهما فلا شرف للجزم على الجر باستقلال عامله أصالة حتى يرد ما ذكره البعض من لزوم اختصاص الأشراف وهو الاسم بالمرجوح وهو الجر لعدم استقلال عامله فيجاب بأن له جهة رجحان وهو كونه ثبوتيا فتعادلا فالسؤال من أصله باطل وإن اغتربه المذكو<sup>ر</sup> فإن قلت كان القياس خفض المضارع إذا أضيف إليه أسماء الزمان فهو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم لاقتضاء الأضافة جر المضاف إليه وجزم الاسم الذي لا ينصرف لشبه الفعل فلم يخفض المضارع المذكور ولم يجزم الاسم المذكور قلت أما الأول فلان الأضافة في المعنى للمصدر المفهوم من الفعل لا الفعل وأما الثاني فلما يلزم من الإيجاف لوحدة الحركة أيضا بعد حذف التنوين إذ ليس في كلامهم حذف شينين من جهة واحدة (قوله واعلم أن الأصل الخ) توطئة للمتن (قوله فارفع بضم) الباء للتصوير من تصوير النوع بصنفه ليوافق مذهب الناطم من أن الأعراب لفظي وسبأني للشارح كلام آخر (قوله وانصن فصاوجر كسرا) الأقرب أن فتحا وكسرا منصوبان بتزع الخافض ليتوافقا مع قوله بضم وقوله بتسكين وإن كان النصب به سماعيا على الراجح لأنه لا يبعد عندي أن محل كونه سماعيا على هذا القول إذ لم يصرح بالخافض في نظير المنصوب بحرفه (قوله تنبيه لا منافاة الخ) قصده الجواب عن منافاة ظاهر قول المصنف فارفع بضم الخ من كون الأعراب هو الماهو مذهب من كونه لفظيا (قوله لا منافاة بين جعل هذه الأشياء) يعني الضم وأخواته أعرابا كما هو مذهب المصنف لا كما هو مقتضى قوله اجعلن أعرابا لان جعل الرفع والنصب أعرابا حار على المذهبين والخلاف إنما يظهر في الضمة وأخواتها فعلى أنه لفظي هي نفس الأعراب وعلى أنه معنوي علامات أعراب وقوله وجعلها علامات أعراب أي كما هو ظاهر قوله فارفع بضم الخ لان المتبادر منه أن الضم وأخواته علامات أعراب والمعنى فارفع مع ما بضم الخ وإن احتمل أن تكون الباء للتصوير فتندفع المناقاة من أصلها كما هو وكلامه يقتضي أن القائل بأن الأعراب لفظي يجوز جعل هذه الأشياء علامات من حيث خصوصها بمعنى أن وجودها علامة على وجود الأعراب من تعليم وجود الكلي بوجود جزئية ولا مانع من ذلك وإن كان المشهور أن القائل بأن الأعراب لفظي يقول مرفوع ورفعه كذا والقائل بأنه معنوي يقول مرفوع وعلامة رفعه كذا في شيء آخر وهو أنه تقدم أن الضم وأخواته أنواع البناء فكيف جعلت أعرابا أو علامات أعراب ويمكن أن يقال في عبارة المصنف ومن غير مثل تعبيره مسامحة والأصل فارفع بضمه وانصب بفتحة واجر بكسرة فتكون الضمة والفتحة والكسرة مشتركة بين الأعراب والبناء وكذا السكون وقال شيخنا السيد البصريون يطبقون ألقاب البناء على علامات الأعراب فاحفظه (قوله من الأعراب كالحركات والسكنون) بيان لما وقوله مما سبأني بيان لغير (قوله فرع عما ذكر الخ) أي على طريق التوزيع والوارو والالف والنون فروع الضمة والالف والياء والكسرة وحذف النون فروع الفتحة وهكذا ويس المعنى أن كل واحد من غير ما ذكر فرع عن كل واحد مما ذكر وليس هذا محل أعراب بل هو دخول على قول المصنف ينبو مناسب له أتى به الشارح لأنه المقابل صريحاً لقوله سابقاً الأصل في كل معرب أن يكون اعرابه إلى قوله رفعه بالضمة الخ وبتقريرنا قول الشارح فرع عما ذكر على هذا الوجه يسقط ما نقله البعض عن البهوتي وسكت عليه من الاعتراض (قوله فحوا أخويني عمر) بقصر حالاً للضرورة بل لكثرة حذف إحدى المهمتين من كلتين إذا اجتمعا وخرق فتح فكسرا أبو قيسله من

رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجره بالكسرة وإلى ذلك الإشارة بقوله (فارفع بضم وانصن فصاوجر كسرا كذا كرا الله عبده يس) قد كرم بند أو هو مرفوع بالضم والاسم الكريم مضاف إليه وهو مجرور بالكسرة وعنده مفعول به وهو منصوب بالفتح ثم أشار إلى ما بقى وهو الجزم بقوله (راجر بتسكين) فتولم يقيم تنبيهه لا منافاة بين جعل هذه الأشياء أعرابا وجعلها علامات أعراب إذ هي أعراب من حيث عموم كونها أراجلبه العامل وعلامات أعراب من حيث الخصوص (وغير ما ذكر) من الأعراب بالحركات والسكون مما سبأني فرع عما ذكر (ينوب) عنه فيوب عن الضمة الواو والالف والنون وعن الفتحة والياء والكسرة وحذف النون وعن الكسرة الفتحة والياء وعن السكون حذف الحرف فلرفع أربع علامات والنصب خمس علامات وللحركات ثلاث علامات وللجزم علامتان فهذه أربع عشرة علامة منها أربعة أصول وعشرة فروع لها ثوب عنها فالأعراب بالفرع النائب

(فحوا أخويني عمر) فأخو فاعل والوارفية نائبة عن الضمة ربني مضاف إليه



العرب (قوله والياء فيه نائبة عن الكسرة) لانه ملحق بجميع المذكر السالم (قوله وعلى هذا الحذو) يعني القياس من حذاء يحذوه اذا تبعه وهو مرفوع بالا ابتداء خبره الطرف قبله أو مجرور بـ لا من اسم الإشارة ومتعلق الطرف محذوف أي وأجر على هذا الحذو أي منصوب مفعولاً محذوف أي أخذ الحذو (قوله والمجموع على حده) أي حده المثنى وطريقه من الاعراب بالحروف واحد ترزبه عن جمع التكسير فان اعرابه بالحركات (قوله فبدأ) أي اذا علمت ذلك فبدأ أو الأولى الواو قاله شيخنا أي لعدم احتياجها الى تقدير بخلاف الفاء الفصيحة (قوله ولان اعرابها على الاصل الخ) أي لان الاصل في المعرب بالرفع وهو الحرف أن يكون رفعه بالواو ونصبه بالالف وجره بالياء ليجانس الفرع الاصل ويؤخذ من هذه العلة الثانية وجه تقديم ما ناب فيه حرف عن حركة على ما ناب فيه حركة عن حركة لانه لم يجز على الاصل ولا من بعض الوجوه بخلاف ما ناب فيه حرف عن حركة فان بعضه جاء على الاصل في الاعراب بالرفع من كل وجه كالأسماء الستة وبعضه جاء على الاصل من بعض الوجوه كالمثنى والجمع على حده فان الاول جاء على الاصل في الجر والثاني جاء عليه في الرفع والجر (قوله وارفعه واو) المناسب الفاء لان هذا تفصيل لقوله وغير ما ذكرينوب الخ والواو توهم أنه أجنبي منه (قوله نيابة عن الحركات الثلاث) مفعول مطلق محذوف أي تنوب هذه الاعرف نيابة ولا يصح أن يكون مفعولاً لاجله تنازعه العوامل الثلاثة لعدم صحة انفراد أحدهما بالعمل فيه نظراً الى متعلقه أعني قوله عن الحركات الثلاث إلا أن تجعل ال للجنس (قوله مامن الاسماء أصف) تنازعه العوامل الثلاثة فأعلمنا الاخير وأضمرنا فيما قبله ضميره وحذفناه لكونه فضلة ولا يجوز كون العامل غير الاخير لوجوب ابراز الضمير حيث قد قبله بعد وان كان فضلة (قوله ذو) مبتدأ مؤخر مرفوع بضمه مقدرة لان اعرابها بالحروف اذا كانت مستعملة في معناها وهي هنا المراد به اللفظ (قوله ان صفة أبانا) صفة مفعول محذوف يفسره المذكر كور من باب الاشتغال لا مفعول مقدم لا بآنا لان أداة الشرط لا يليها الا فعل ظاهراً ومقدراً واشترط كون الشاغل ضميراً أكثرى لا كلي أو الضمير مقدراً قاله يس وقد يقال اذا جعل صفة مفعولاً مقسماً لا بآنا فقد ولى ان الفعل الظاهر تقديراً (قوله لا ذو الموصولة) احترز عن مامع أن الكلام في المعرب وهي مبنية دفعت توهم المبتدأ الذي لا يعرف أنها مبنية دخولها في قوله ذو (قوله والفم حيث الميم منه بآنا) استعمل حيث في الزمان على رأي الاخفش أو في المكان الاعتباري أعني التركيب واعترض كلامه بأنه يوهم أن الاصل فم بالميم فالذي ينبغي وفوه ان لم يسدل من واوه ميم وقد يقال لان سلم أن الاصل الواو قال الناطم الصحيح أن للفم أربع مواد فم و فم و فم و فم و كذا في الروداني وبأن الفم اذا فارقه الميم هو الفاء وحدها ولا تعرب أصلاً والمعرب هو فوك وهو غير الفم بنقص الميم في عبارته كم على ما لم يثبت له الحكم مع ترك الحكم على ما ثبت له الحكم وأجيب بأن المراد بالفم العضو المخصوص لا اللفظ على تقديره مضاف أي ودال الفم حيث الميم من داله بان والدال يعم مامعه ميم ومامعه غيرها (قوله الظاهرة عليها) كان الاولى اسقاطه لدخل الحركات المقدرة في لغة القصر (قوله وفيه جيتذ) أي حين اذ لم يفصل منه الميم وقوله عشر لغات قال شيخ الاسلام في شرحه على الشذور ما نصه الفم بالميم يعرب بالحركات مع تضعيف ميمه وبدونه ومنقوصا كقاص ومقصو را كعصا بتثنية فانه فيها فقه هذه مع لغة حذو الميم ثلاث عشرة لغة واقتصر في التسهيل على عشرة وانفصها فصح فانه منه قاصا اه فأنت تراها ذكر في الفم بالميم اثنتي عشرة لغة بزيادة ثلاث لغات على ما ذكره الشارح وهي اعرابه على الياء كقاص مثلث الفاء واسقاط لغة اتباع فانه ليمه فاذا ضمت الى الاثنتي عشرة كانت لغات الفم بالميم ثلاث عشرة فأنقله البعض وسكت عليه من أنها عشرة وأن شيخ الاسلام ذكرها في شرحه على الشذور ولا اصل له

والياء فيه نائبة عن الكسرة وعلى هذا الحذو (واعلم) أن النائب في الاسم اما حرف واما حركة وفي الفعل اما حرف واما حذف فنيابة الحرف عن الحركة في الاسم تكون في ثلاثة مواضع الاسماء الستة والمثنى والمجموع على حده فبدأ بالاسماء الستة لانها أسماء مفردة والمفرد سابق المثنى والمجموع ولان اعرابها على الاصل في الاعراب بالرفع من كل وجه فقال (وارفعه واو وانصبه بالالف) أي نيابة عن الحركات الثلاث (ما) أي الذي من الاسماء أصف لك بعد (من ذلك) أي من الذي أمثله لك (ذوان صفة أبانا) أي أظهر لا ذو الموصولة الطائفة فان الاشهر فيها البناء عند طي (والفم حيث الميم منه بآنا) أي انفصل فان لم يفصل منه أعرب بالحركات الظاهرة عليها وفيه جيتذ عشر لغات



نقصه وقصره وضعفه مثلث الفاء فيهن والعاشرة اتباع فائه لميمه وفصاحت فنقص فائه منقوصا (أب) و (أخ) و (حم كذا) مما أصف (وهن) وهي كلمة يكتني بها عن أسماء الاجناس فيقول عما يستقيم (٦٥) ذكره وقيل عن الفرج خاصة

فهذه الاسماء الستة تعرب بالواو رفعا وبالالف انصبيا وبالياء مجرا وهذا الاعراب متعين في الاول منها وهو ذوول هذا يدأ به وفي الثاني منها وهو الفم في حالة عدم الميم ولهذا اثني به وغير متعين في الثلاثة التي تليها وهي أب وأخ وحم لكنه الاشهر والاحسن فيها (والنقص في هذا الاخير) وهو هن (أحسن) من الاتمام وهو الاعراب بالاحرف الثلاثة ولذلك أخره والنقص أن تحذف لامه ويعرب بالحركات الظاهرة على العين وهي الميم وفي الحديث من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا ولقلة الاتمام في هن أنكر الفراء جوازه وهو محجوج بحكاية سيبويه الاتمام عن العرب ومن حفظ حجة على من لم يحفظ (وفي أب وتاليه) وهما أخ وحم (يدر) أي يقل النقص ومنه قوله

بأبه اقتدى عدى في الكرم ومن يشابه أبه فما ظلم (وقصرها) أي قصر أب وأخ وحم (من نقصهن أشهر) قصرها مبتدأ

وبقي لغات ثلاث نقلها الدماميني وغيره وهو فاه وفوه وفيه قال وجع الثلاثة أفواه ثم وجه ذلك فراجع (قوله نقصه) مراده بالنقص حذف اللام وجعل الاعراب على الميم (قوله وقصره) أي اعرابه بالحركات مقدرة على الالف كفي فتى (قوله اتباع فائه لميمه) أي في حالة نقصه قبل وهذه اللغة أضعف اللغات ذكره شيخنا (قوله وأب) مبتدأ لأنه معرفة لأن المراد لفظه وأخ وحم مطوفان عليه وكذلك خبر أي كذا كرم من ذوو الفم في كون كل مما أصف فقول الشارح مما أصف بيان لحاصل معنى قوله كذا والحم أقارب الزوج وقد يطلق على أقارب الزوجة (قوله وهن) مبتدأ محذوف الخبر أي كذا (قوله عن أسماء الاجناس) كان ينبغي حذف أسماء لان ما ذكر كتابه عن الاجناس نفسها قال الجوهري الهن كناية ومعناه شيء تقول هذا هنك أي شئت ويمكن جعل عن متعلقة بمحذوف لا يكتني أي بدلا عن أسماء الاجناس فصيح كلام الشارح (قوله عما يستقيم ذكره) أي فرجا كان أو غيره (قوله ولهذا اثني به) أي لكونه متعين الاعراب بالحروف لا مطلقا بل في حالة عدم الميم (قوله أحسن) أي أكثر استعمالا ليس (قوله من تعزى الخ) قال الموصح في شرح شراهد ابن الناطم تعزى بمشاة مفتوحة فعين مهملة فزاي مشددة أي من انتسب وانتمى وهو الذي يقول بالفلان لخرج الناس معه في القتال الى الباطل فأعضوه به مرة مفتوحة فعين مهملة مكسورة مضادة مجبة مشددة أي قولوا له عض على هن أبيك أي على ذكر أبيك استهزاء به ولا تجيبوه الى القتال الذي أراده أي تمسك بذكر أبيك الذي انتسب اليه عساه أن يفعل فأما نحن فلا نجيبك ولا تكنوا بفتح التاء وسكون الكاف بدهان فمضمومة مخففة أي لا تذكروا كناية الذكور وهي الهن بل اذكروا له صريح اسمه وهو الابرب ففتح الهمزة وسكون التفتحة اه وقوله أي تمسك بذكر أبيك الذي انتسب اليه الخ يحتمل أيضا أن معنى عض على هن أبيك عض على ذكر أبيك حيث لم يلد من بعض ذلك على الباطل من اخوتك (قاعدة) قال بس الحديث المذكر في الجامع الصغير عن الامام أحمد والنسائي اكن بلفظ اذارأيتم الرجل يتعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه الخ وقد اقتصر ابن الاثير في النهاية على ما في الشرح اه (قوله فما ظلم) أي ما حصل منه ظلم في المشابهة لانه لم يشابه أجنيا فالفعل نزل منزلة لازم أو ما ظلم أحدا في المصغفة المشابهة فيها لكونها صفة أبيه فالفعول محذوف ابدا بنا بالعموم أو ما ظلم أباه بتضييع صفة أو ما ظلم أمه باتهامها فيه اذالم يشابه أباه (قوله وقصرها من نقصهن) عبر بضمير الافراد ثم ضمير الجمع إشارة الى جواز الأمرين وان كان الاصح في الثلاث الى العشر هن وفيما فوق العشرها كما يشير اليه الافراد أولا والجمع ثانيا في قوله تعالى ان عدة الشهور الاثني عشر السبوطى في كتابه المسمى بالشمس ريج في علم التاريخ فمافي حاشية شيخنا السبوطى أن العشر كما فوقها ليس على ما ينبغي (قوله أشهر) يفيد أن النقص شهير وهو كذلك ولا ينافيه قوله وفي أب وتاليه يندر أي النقص لان الشهرة ضد الخفاء فلا تنافي الندرة التي هي قلة الاستعمال وأشهر أفعال تفضيل شاذ لانه امام شهر المبنى للجهول أو أشهر الزائد على الثلاثي (قوله والمراد الخ) انما قال والمراد لان المترلم يصرح بالاكثرية وكان الشارح يشير الى أن في كلام المتن حذف (قوله أكثر وأشهر الخ) مقتضاء أن النقص فيهن كثير وهو منافي لتصریح المصنف بندرة فيهن الا أن يقال الندرة في كلام المصنف بالنسبة الى القصر ولا تمام فلا تنافي كثرة في نفسه (قوله ان أباه الخ) الشاهد

(٩ - ص ١٠١) وأشهر خبره ومن نقصهن متعلق بأشهر وهو من تقديم من على أفعال التفضيل وهو قليل كما ستعرفه والمراد أن استعمال أب وأخ وحم مقصورة أي بالالف مطلقا أكثر وأشهر من استعمالها مقصورة أي محذوفة اللامات معربة على الاحرف الصحيحة بالحركات الظاهرة من القصر قوله ان أباه وأبأبها في الجهد غاياتها



وفي المثل مكره أخاك لا بطل وحاصل ما ذكره أن في أب وأخ وحم ثلاث لغات أشهرها الأعراب بالأحرف الثلاثة والثانية أن تكون بالالف مطلقا والثالثة أن تحذف منها (٦٦) الأحرف الثلاثة وهذا ما ذكرنا في هن لغتين النقص وهو الأشهر والأغنام وهو

قابل وزاد في التسهيل في  
أب التشديد فيكون فيه  
أربع لغات وفي أخ التشديد  
وأخوياً ~~سكان~~ كان الخاء  
فيكون فيه خمس لغات  
وفي حم حم واكفرو وحاً  
وحاً كخطاً فيكون فيه  
كفرو لغات ~~في~~ تشبيه  
سبب سببويه أن ذر  
مذ صاحب وزنها فعل  
بالتحريك ولا مهاباء  
وذهب الخليل أن وزنها  
فعل بالاسكان ولا مهاباء  
فهو من باب قوة وأصله  
ذرو قال ابن كيسان فتحمل  
الوزنين جميعاً وفولك وزنه  
عند الخليل وسببويه فعل  
بفتح الفاء وسكون العين  
وأصله فوه لامة هاء وذهب  
الفرأ إلى أن وزنه فعل  
بضم الفاء وأب وأخ وحم  
وهن وزنها عند البصريين  
فعل بالتحريك ولا مهاباء  
وأوات بدليل تثنيتهما بالواو  
وذهب بعضهم إلى أن لام  
حم ياء من الحماية لأن  
أجاء المرأة يحمونها وهو  
مردود بقولهم في التثنية  
جوان وفي إحدى لغاته  
جوا وذهب الفرأ إلى أن  
وزن أب وأخ وحم فعل  
بالاسكان ورد بسماع  
قصرها ويجمعها على أفعال  
وأما هن فاستدل الشارح

الثالث صراحة وفي الأولين بقية الثالث اذ بعد كل البعد التلخيص بين لغتين فمن قال الشاهد في  
الثالث فقط أراد الشاهد صراحة وقوله غايتها على لغة من يلزم المثني الالف والضمير إلى المجد  
وأنه باعتبار الصفة أو الرتبة والمراد بالغيتين المبدأ والمنتهى كقابل أو غاية المجد في النسب وغاية  
المجد في الحساب وقيل الالف بعد التاء الفوقية للاشباع لا للتثنية (قوله مكره أخاك) خبر مقدم  
ومبتدأ مؤخر أو مكره مبتدأ وأخاك نائب فاعل سد مسد الخبر على قول الكوفيين والآخر من  
أنه لا يشترط في الوصف اعتماده على نفي أو شبهة قال في التصريح قبل أول من قاله عمرو بن العاص  
حين حمله معاوية على مبارزة علي فلما اتفقا قال له عمرو ذلك فأعرض عنه على رضى الله تعالى  
عنهم وذكر الأناج للاستعطاف (قوله وأن في هن لغتين) زاد في الهمع ثالثة دونها وهي تشديد  
النون (قوله وزاد في التسهيل الخ) ذكر الروداني أنه يجوز في الألف والآخر المشددين اعرابهما  
بالحروف فيقال هذا أبوك وأخوك مثلاً بالتشديد والاعراب بالحروف (قوله كقرو) القرو بفتح  
القاف وسكون الراء وبالواو يطلق على القصد والتبع وقدح من خشب (قوله كقرو) القرو بفتح  
القاف وسكون الراء وبالهمز يطلق على الجمع والحيض والطهر وقد تضم قافه كافي القاموس (قوله  
وزنها فعل بالتحريك ولا مهاباء) أما الأول فلا انقلاب لامها ألقاف فيخوذ وأتوا وقيل ذاتاً أيضاً بالارد  
اللام كافي التسهيل وأما الثاني فلان يأتي اللام أكثر من واو يه والجميل على الأكثر أرفع فأصلها  
ذوى حذف الباء اعتباطاً ونقلت حركة الأعراب إلى الواو وسركت الدال بحركة الواو اتباعاً لها ثم  
حال الرفع حذف ضمة الواو والنقل وفي حال النصب قلبت الواو ألقافاً تحركها وانفتاح ما قبلها وفي  
حال الجر حذف كسرة الواو والنقل فوقت الواو من طرفه أثر كسرة فقلب ياء فان قلت لا وجه  
لنقل والاتباع في حال النصب لفتح الواو والذال قطعاً أصلياً قلت بقدر ذهاب قصهما الأصلي وفتح  
الواو بفتحة الأعراب التي كانت على اللام المحذوفة وفتح الذال بفتحة الاتباع لتكون حالة النصب  
كحالتى الرفع والجر على قياس ما سبقتي للشارح ترجيح في أب فيل التثنية الآتي ولك أن  
لا تتكلف ذلك على قياس مقابلة الآتي (قوله فعل بالاسكان) أي مع فتح الفاء واستدل بأن  
الحركة زيادة فلا يقدم عليها إلا جئت وأجيب عن حجة سببويه بأن الاسم إذا حذف لامة ثم ثنى  
لا ترد عينه إلى سكونها قاله يس أي فالمقتضى لقلب اللام ألفاً موجود (قوله ولا مهاباء) انظر  
مادله على أن لا مهاباء ثم رأيت الاستدلال بأن أول أحواله واو ولام أخواته غير فوله واو فأجرى  
الباب على سنن واحد (قوله من باب قوة) أي من باب ما عينه ولامه واو بقطع النظر عن حركة الفاء  
(قوله وأصله ذرو) حذف الواو والثانية اعتباطاً ونقلت حركة الأعراب إلى الواو الأولى وفعل  
بالكلمة ما تقدم (قوله بفتح الفاء وسكون العين) لأن حركة العين زيادة فلا تثبت إلا جئت ولا يرد  
وجهه على أفعال لان ما على فعل الساكن العين يجمع على أفعال إذا كان معتل العين كثوب  
وسيف (قوله وأصله فوه) حذف الهاء اعتباطاً الشبهاء بحرف العلة في الخفاء وقربها منه في المخرج  
ثم تارة يعوض عن واو الميم لانها من مخرجها وأخف من الياء وتارة لا تنقل حركة الأعراب إلى  
الواو بفعل بالكلمة ما تقدم (قوله لامة هاء) بدليل قولهم في الجمع أقواء وفي التصغير فويه (قوله  
بسماع قصرها) لان قصرها يوجب فتح العين اذ لا مقتضى لقلب اللام ألفاً لا تحركها مع انفتاح  
ما قبلها (قوله ويجمعها على أفعال) أي لان ما على فعل الصحيح العين الساكنها لا يجمع على أفعال

على أن أصله التصريح بقولهم هنة وهنات وقد استدلل بذلك بعض فراج الجزولية واعترضه ابن  
أياز بأن فتحة النون في هنة يحتمل أن تكون لها التانيث وفي هنات لكونه مثل جففات فتح لأجل جمعه بالالف والياء  
وان كانت العين ساكنة في الواحد وقد حكى بعضهم في جمعه أهنا.



بل على أفعل كما سيأتي في قول الناظم. لفعل اسما مع عينا أفعل. لكن هذا لا ينهض على القراء إلا  
 في حم لا في أب وأخ لان مذهبه أن ما على فعل بالسكون وفاء هـ مرة يجوز جمع على أفعال وأفعل  
 ومضاد كلام الشارح جواز جمع أخ على آخاء وتوقف شيخنا في سماعه (قوله فيه يستدل) أي  
 لا بما ذكره الشارح كما يفيد تقديم المفعول لما علمت من رده (قوله ومشرط إذا الأعراب بالأحرف  
 الثلاثة) أخذ الشارح من كون المقام مقام الأعراب بالنائب ومن المثال ويكتفي هذان في  
 صرف اسم الإشارة عن رجوعه إلى أقرب مذكور فلا اعتراض على المصنف (قوله أن يضمن)  
 أي ولو نية في فأنصبا كفي التسهيل وجع الجوامع للسبب وطى كقول المهاج • خالط من سلمى  
 خياشيم وفاء أي خياشيمها وفاء قال في الهم مع خص البصريون ذلك بالضرورة وجوزوا الانخفش  
 والتكوفيون وتابعهم ابن مالك في الاختيار تحريجا على أنه حذف المضاف إليه ونوى ثبوته فأبقى  
 المضاف على حاله ورأيت بخط الشنوافي عن سم أنه لا يقاس على ذلك عند المصنف أيضا غير ما  
 من فووفى وبقيته الأسماء الستة وأورد عليه أن هذا الاشتراط في ذوالالفم بلايم تحصيل الحاصل  
 لانها ملازمان للضافة وأجيب بأن الشرط ينصرف إلى ما هو محتاج إليه بدلالة العقل والمحتاج  
 إليه هنا هو ما عداهما فقول الشارح في الكلمات الست فيه ما فيه ولا يرد على اشتراط الضافة لا أبا  
 لك لانه مضاف إلى الضمير واللام مقحمة على مذهب الجمهور فالشرط موجود فيه في الحقيقة نعم  
 انجرار ما بعد اللام إلى المضاف كما قاله في المغني وعاله بأن اللام أقرب وبأن الجار لا يعلق فيكون  
 مستثنى من عمل المضاف في المضاف إليه فان قلت لو كان مضافا إلى الضمير كان معرفة فيجب الرفع  
 وتكرار لا كما سيأتي في باب لا النافية للجنس قلت تركوا الرفع والتكرار نظر إلى عدم الضافة بحسب  
 الظاهر والحاصل أن أراضينا الحقيقة تارة فأعر بنا ما بعد لا بالحرف والظاهر تارة فأعلمنا لافيه  
 ولم نكررها أقول ببق أن يقال لم أعر بنا لا أبا بالحرف مع اضافته في الحقيقة للباء وعدم اضافته  
 أصلا في الظاهر والقاطع للشك من أصله مذكره بعضهم من جعل ما ذكر على لغة القصر  
 وانما ترك التنوين للبناء وسيأتي بسط ذلك في باب لا (قوله لا ليا) معطوف على متعلق بضمن  
 المحذوف والتقدير أن يضمن لا ي اسم لا ليا ولم يقيد بالياء المتكلم لان الضافة لا تكون لياء  
 الخطاب أصلا لاختصاصها بالفسل (قوله مع ما هن عليه الخ) أشار به إلى دفع اعتراض على  
 المصنف في سكونه عن الشرطين المذكورين وحاصل الدفع أنه استغنى عن التصريح بهما بكونه  
 ذكرها كذلك (قوله ذا اعتلا) حال من المضاف إلى المضاف إليه لعدم شرطه والاعتلاء العلو  
 (قوله أنواع غير الباء) أي أنواع المضاف إليه المغاير للياء (قوله عما إذا لم تضاف) أي تلك الأسماء  
 أي القابل منها لعدم الضافة فلا يرد أن ذوالالفم بلايم ملازمان للضافة (قوله فأنها تكون  
 منقوصة معربة بالحركات الظاهرة) يظهر لي أنه ليس بقيد بالنسبة إلى أب وأخ ورحم لا إطلاقهم  
 جواز قصرها مثلا فتظن ولا يرد عليه قوله • خالط من سلمى خياشيم وفاء لان لفظ المضاف إليه  
 منوى الثبوت فهو كالمذكور صراحة أي خياشيمها وفاء ولا يرد عليه أيضا أن من لغات الفم  
 الفمي كالفتى وهو مقصور ومعرب بالحركات المقدرة مع الضافة وعدمها لان الكلام ليس في  
 الفم بالميم بل ليس في ذى والفم مطلقا لما ذكرناه عند قول المصنف أن يضمن وما ذكرناه عند  
 قول الشارح عما إذا لم تضاف فافهم (قوله عووض من عينه وهي الواويم) وجه التعويض أن  
 الضافة إذا زالت يأتي التنوين فيدخل على واو هي ساكنة فتحذف للساكنين فعوض الميم عنها  
 لتبقى وعند الضافة لا يحتاج إلى الميم للامن من ذلك لفقد التنوين أفاده الدماميني وتقدم وجه  
 إثبات الميم دون غيرها (قوله وقد ثبت) أي على قلة أجزائها لالضافة تجري حال عدمها (قوله  
 يصبح) أي الحوت المذكور قبل رجلة وفي البحرية حالية (قوله خلوف فم الصائم) بضم الصاء

فيه يستدل على أن وزنه  
 فعل بالتصريف (وشرط إذا  
 الأعراب) بالأحرف الثلاثة  
 في الكلمات الست (أن  
 يضمن لا • للباء) مع ما هن  
 عليه من الأفراد والتكبير  
 (كما أخو آييل إذا اعتلا)  
 فكل واحد من هذه  
 الأسماء مفرد مكبر مضاف  
 وانما فيه غير الباء وقد  
 احتوت هذه الأمثلة على  
 أنواع غير الباء فان غير  
 الباء اما ظاهر أو مضمير  
 والظاهر اما معرفة أو  
 نكرة والاحتراز بالضافة  
 عما إذا لم تضاف فانها  
 تكون منقوصة معربة  
 بالحركات الظاهرة نحو  
 جاء أب ورأيت أخا ومررت  
 بهم وكلها أفراد لا ذوقانها  
 ملازمة للضافة وإذا  
 أفرد فووفى عووض من  
 عينه وهي الواويم وقد  
 ثبت الميم مع الضافة  
 كقوله

يصبح ظما آن وفي البحرية  
 ولا يختص بالضرورة  
 خلافا لابي على لقوله صلى  
 الله عليه وسلم خلوف فم  
 الصائم أطيب عند الله  
 من ريح المسنن والاحتراز  
 بقوله لا للباء عما إذا أضيفت  
 للياء



فانها تعرب بحركات مقدرة كسائر الاسماء المضافة للياء وكما تضاف للياء الاذوقانها لا تضاف لمضمر وانما تضاف لاسم جنس ظاهر غير صفة وما خالف ذلك فهو نادر (٦٨) ويكونا مفردة هما اذا كانت مشتاة أو مجموعة بجمع سلامة فانها تعرب اعرابها وان

وقد فتح لكن الفتح لغة شاذة كفي تحفة ابن حجر بل قبل خطأ أي تغير رايته بعد الزوال ومعنى  
أطيبته عند الله - فبته بقاء الله على صاحبه ورضاء به ولا تختص أطيبة يوم القيامة على  
المعتدود ذكره في رواية سلم لكونه وقت الجزاء (قوله فانها تعرب بحركات مقدرة) أي على ما قبل  
ياء المتكلم منع من ظهورها كسرة المناسبة في أبي وأخي وحى وهى بلا رد للامات المتكسرة كها هو  
الشائع أو منع من ظهورها سكون ما قبل الياء للدغام في الاربعة برز لا ماتها وقلبها ياء وادغامها في  
ياء المتكلم وفي في فيجب قلب عين في ياء وادغامها في ياء المتكلم معربا بحركات مقدرة على ما قبل ياء  
المتكلم منع من ظهورها سكونه الدغام كصرح به الرضى (قوله لاسم جنس ظاهر) أراد باسم  
الجنس ما وضع لمعنى كل معرفا أو منكر أو أراد بالصفة المشتقة للدلالة على معنى وذات لا المعنى  
القائم بالموصوف وخرج بقوله اسم جنس العلم والجملة فلا يقال أنت ذو محمد أو ذو تقوم وبقوله ظاهر  
الضمير الرجوع الى بعض الاجناس فلا يقال الفضل ذو أنت وبقوله غير صفة الصفة فلا يقال  
أنت ذو فضل هكذا ينبغي تقرير عبارة الشارح ووجه ما ذكره الشارح من الحصر أن ذو وصلة  
لوصف والضمير والعلم لا يوصف بهما والمشتق غنى عنها لصلاحته بنفسه للوصف وكذا الجملة  
(قوله وما خالف ذلك فهو نادر) كإضافته الى العلم في نحو أنا لله ذوبكة والى الجملة في نحو اذهب بذي  
سلم أي اذهب في وقت صاحب سلامة وفي نكت السيوطي أن إضافته الى العلم قليلة والى الجملة  
شاذة وفي يس أنه أضيف الى الضمير شذوذا (قوله أو مجموعة بجمع سلامة) أي بالواو والنون أو الياء  
والنون ان أريد بها من يعقل أو بالالف والتاء ان أريد بها ما لا يعقل كما يقال أبوات وأخوات  
وقد جمع أب وأخ وذى جمع مذ كرسالم قبيل وهن وحمل وفهم بلام ميم أيضا (قوله وأبعدا عن  
التكاف) بخلاف مذهب سيبويه فان فيه تكاف حركات مقدرة مع الاستغناء عنها بنس الحروف  
لحصول فائدة الاعراب بها وهى بيان مقتضى العامل ولا محذور في جعل الاعراب حروفا من نفس  
الكلمة اذا صلح له كإجاءه في المثني والمجموع على حده من نفسها (قوله وأتبع فيها ما قبل الاخر  
للاخر) ان قلت لم أتبعوا في هذه الاء دون نظائرهما من الاء المعصلة نحو عصاك ورحاك  
قلت الفرق أن الاتباع في هذه الاء فائدة وهى الاشعار بأن ما قبل الاخر كان في غير حالة  
الإضافة حرف اعراب نحو ان له أباشيخا كبيرا فقد سرق أخ له بخلاف النظائر ومن المقرر أن الشيء  
اذا لزم شيئا من باب أجرى جميع الباب على ونيرته فلا يرد قولك وذومل (قوله ثم انقلبت الواو ألفا)  
أي تحركها وانفتاح ما قبلها (قوله وهذا أولى) أو رد عليه أن حركة الباء على هذا عارضة للاتباع  
فلا تلحق وجبا لقلب الواو المتحركة ألفا لماسياتى في محله من أنه يشترط أصالة الفتح وأجيب بأن  
حركاتها في الحقيقة غير عارضة والحكم بذهاب حركاتها الأصلية والبيان بحركة أخرى للاتباع أمر  
تقديرى ارتكبناه اجراء للباب على ونيرة واحدة وعلى تسليم عروضاها في الحقيقة يقال لما حلت  
محل الأصلية ونابت عم او اتحدت معها فوعا أعطيت حكمها أفاده الامامى (قوله وذكر في التسهيل  
أن هذا المذهب أصح) أي لا الأصل في الاعراب أن يكون بالحركات ظاهرة أو مقدرة فنى  
أمكن تقديرها لم يعدل عنه ولا يمكن تشبيه كلام المصنف هنا عليه لانه في الاعراب بالنيابة كما قال  
سابقا وغير ما ذكره في باب الخ (قوله من جملة عشرة مذاهب) بل من جملة اثني عشر مذهباً سابقها  
السيوطي في جمع الهوامع فراجع (قوله انما أعربت هذه الاء بالاحرف) الاولى والمناسب

جاءت جمع تكسير أعربت  
بالحركات الظاهرة ويكونها  
متكبرة عما اذا صغرت فانها  
تعرب أيضا بالحركات  
الظاهرة (واعلم) أن  
ما ذكره الناظم من أن  
اعراب هذه الاء  
بالاحرف هو مذهب  
طائفة من النحويين منهم  
الزجاجي وقطرب والزيادي  
من البصريين وعشام من  
الكوفيين في أحد قولي  
قال في شرح التسهيل  
وهذا أصل المذهب  
وأبعدها عن التكاف  
وهو مذهب سيبويه والفارسي  
وجهور البصريين أنها  
معربة بحركات مقدرة  
على الحروف وأتبع فيها  
ما قبل الاخر لا آخر فاذا  
قلت قام أبو زيد فأصله  
أبو زيد ثم أتبعته حركة  
الباء لحركة الواو فصار أبو  
زيد فاستغنت الضمة على  
الواو وحذفت واذا قلت  
رأيت أبا زيد فأصله أبو زيد  
فقبل تحركت الواو وانفتح  
ما قبلها قلبت ألفا وقبل  
ذهبت حركة الباء ثم حركت  
اتباعا لحركة الواو ثم انقلبت  
الواو ألفا قبل وهذا أولى  
للتوافق النصب مع الرفع  
والجوفى الاتباع واذا قلت  
مررت بأبي زيد فأصله بأبو

زيد فانما حركت الباء لحركة الواو فصار أبو زيد فاستغنت الكسرة على الواو وحذفت كما حذفت الضمة ثم قلبت  
الواو ياء اسكونها بعد كسرة كافي نحو ميزان وذكر في التسهيل أن هذا المذهب أصح وهذا ان المذهبان من جملة عشرة مذاهب  
في اعراب هذه الاء وهما أقواها **تبيينه** انما أعربت هذه الاء بالاحرف نوطنة لاعراب المثني والمجموع على حده



لقوله في السؤال الثاني وإنما اختيرت هذه الأسماء أن يقول هنا إنما أعرب بعض المفردات  
 بالأحرف الخ ثم يقول وكان ذلك البعض الأسماء الستة لأنها تشبه المثنى الخ وتصحيح كلام الشارح  
 أن يقال المنظور إليه في السؤال الأول جهة عموم الأسماء الستة وهي كونها بضم من الأسماء  
 المفردة لاجهة خصوصها وهي كونها هذه الأسماء بأشخصها (قوله لا فرق بينهما الخ) ولم يعكس  
 ليكون الأصل للأصل والفرع للفرع (قوله وكذا البواقي) فالحم لكونه أقارب الزوج أو الزوجة  
 يستلزم واحد منهما وذو لكونه بمعنى الصاحب يستلزم محو باو الفه يستلزم صاحبه وكذا الهم  
 (قوله ارفع المثنى) سيأتي ثم وط المثنى (قوله والمثنى) أي اصطلاحاً ما لغة فهو المعطوف كثيراً  
 (قوله اسم) أي معرب بدليل أن الكلام في المعرب فلا يرد على التعريف أنما (قوله ناب عن اثنين)  
 أي اسمين اثنين أعم من أن يكونا مذكراً أو مؤنثين مفردين كالزبدان أو جمعاً فكسير كالجملين  
 أو اسمي جمع كالركبين أو اسمي جنس كالغنيين والمراد ناب عنهم في الحالة الراهنة لأن معنى الفعل  
 غير معتبر في التعاريف فلا يرد أن التعريف غير مانع لدخول المثنى المسمى به والمراد النيابة عنهما  
 بطريق الوضع فلا يرد أن التعريف غير جامع لخروج نحو ثم ارجع البصر مرتين مما استعمل في  
 الكثرة لأن نيابته عن أكثر من اثنين ليست بطريق الوضع على أن منهم من جعله ملحقاً بالمثنى  
 لا مثنى حقيقة (قوله في الوزن والحروف) لم يقل والمعنى مراعاة المذهب الناظم الذي يجوز تشبيه  
 المشترك مراداً به معنياه المختلفان وجعله كذلك عند أمن اللبس بتثنيته مراداً به مفردان لا أحد  
 معنيته نحو عندي عينان منقودة ومورودة وجمعه كذلك ويجوز تشبيه اللفظ مراداً به حقيقة  
 ومجازه وجمعه كذلك عند ذلك معلا ذلك بأن الأصل في التثنية والجمع العطف وهو في المتفقين  
 والمختلفين جاز بالانفاق والعدول عنه اختصاراً فإذا جاز في أحدهما فليجوز في الآخر قياساً قال في  
 شرح الجامع وبعضهم بي المسئلة على جواز استعمال المشترك في معنيته أي واللفظ في حقيقته  
 ومجازه فإن قلنا به جاز والأفلا ه وهو ظاهر (قوله بزيادة) الباء سببية متعلقة بناب (قوله أغنت  
 عن العاطف والمعطوف) فلا يقال جاء زيد وزيد مثلاً في غير ضرورة أو شدوذاً لأنكته كقصد  
 تكثير نحو أعطيتك مائة ومائة وكفصل ظاهر نحو جاء رجل طويل ورجل قصير أو مقدر نحو قول  
 الحاج أنا لله محمد ومحمد في يوم أي محمد ابني ومحمد أخي وأل في العاطف لله هود واله هود الواد خاصة في  
 كتاب العسكري لا يجوز في قام زيد فقام الزيدان بخلاف قام زيد وزيد قال ولهذا لا يجوز قام زيد  
 فزيد الظريفان لأن التثنية كالمنعوت فكما لا يجتمع المنعوتان في لفظ واحد كذلك نعتاهما كما إذا  
 في الدمامني وعلى هذا لا يجوز بالطريق الأولى جاء زيد فعمر وناظر يفان وعندى أنه يجوز جاء  
 زيد فزيد الظريفان وجاء زيد فعمر وناظر يفان لا تنفاه اللبس المانع من جواز جاء الزيدان في  
 جاء زيد فزيد أو فعمر وولاه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع فعبدك بالانصاف وأل في  
 المعطوف أيضاً لله هود والمعطوف من لفظ المثنى فلا يرد أن التعريف يدخل فيه اثنتان  
 لنيابته عن رجل ورجل واثنتان لنيابته عن امرأ وامرأة لأن المعطوف ليس من لفظ المثنى  
 (قوله فاسم ناب عن اثنين يشمل الخ) يتبادر من هذا مع كونه عن إخراج قوله ناب عن اثنين لما دل  
 على أقل من اثنين كرجلان أي مائتين ولما دل على أكثر كصبيان وان جمع صبيان ولم أعرب كالمثنى  
 والمراد به مفرد اسم جنس ككلمتي الحساد أو علم كالبحرين لما كان وجعله اتفاقاً في الوزن قيداً أول  
 أنه جعل مجموع قوله اسم ناب عن اثنين جنساً وهو خلاف المألوف والموافق للمألوف جعل اسم  
 جنساً وناب عن اثنين فصلاً أول مخرجاً للماهي (قوله كالقهرين) للشمس والقمر تغليباً لهذا كروم  
 يغلبوا المؤنث الأني مسئلتين قواهم شعبان بفتح فضم في تثنية صبح للمؤنث وضمعتان بكسر فكون  
 للمذكور ونحو قولك كتبتك لثلاث بين يوم وإيسلة وضابطه أن يكون معاً عدد غير واحد كروم مؤنث

بها وذلك أنهم أرادوا أن  
 يعربوا المثنى والمجموع  
 بالأحرف للفرق بينهما وبين  
 المفرد فأعربوا بعض  
 المفردات بها لئلا يسبها  
 الطبع فإذا انتقل الأعراب  
 بها إلى المثنى والمجموع لم  
 ينفر منه لسابق اللفظ  
 وإنما اختيرت هذه الأسماء  
 لأنها تشبه المثنى لفظاً  
 ومعنى أما لفظاً فسلانها  
 لا تستعمل كذلك إلا  
 مضافة والمضاف مع  
 المضاف إليه اثنان وأما  
 معنى فلا تستلزم كل واحد  
 منها آخر فالأب يستلزم  
 ابناً والأخ يستلزم أخاً  
 وكذا البواقي وإنما اختيرت  
 هذه الأحرف لما بينها  
 وبين الحركات الثلاث من  
 المناسبة الظاهرة (بالالف  
 ارفع المثنى) نيابته عن الضمة  
 والمثنى اسم ناب عن اثنين  
 اتفاقاً في الوزن والحروف  
 بزيادة أغنت عن العاطف  
 والمعطوف فاسم ناب عن  
 اثنين يشمل المثنى الحقيقي  
 كالزبدان وغيره كالقهرين  
 واثنين واثنين وكلاً وكلاً  
 والالفاظ الموضوعية  
 لاثنين



كلاهما مما لا يعقل وفصلا من العديدين كذا في المغني قال الدماميني ومن أمثلة المسئلة الثانية  
اشترت عشر ابن جل وناقته ثم قال ووقع تغليب المؤنث في غيرتينك المسئلتين في التنزيل والذين  
يثوقون منكم ويذرون أزواجهن بصر بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا والمراد عشرة أيام بلياليهن  
لكن أنت العدد لتغليب الليالي وقوله تعالى ان لبثتم الا يوما بعد قوله ان لبثتم الا عشر اشعر بأن  
المراد بالعشر الايام فأنث تغليب الليالي وزعم زاعم أنه عليه الصلاة والسلام غلب المؤنث في قوله  
حبب الى من دنياكم ثلاث النساء والطيب وجعلت قرة عيني في الصلاة اهتما ما بالنساء وهذا  
الحديث رواه النسائي عن أنس وليس فيه ذكر الثلاث ولا أعلمها ثابتة من طريق صحيح اه أقول  
عدي في آخر المغني من أمثلة التغليب قولهم المرونين في الصفار المروية وهذا من تغليب المؤنث  
• (قائدة) • أذكر في ذكر القمرين قول القائل

رأت قرا السماء فأذكرني • ايالي وصلها بالرقمين

كلا نانا طر قرا ولكن • رأيت بعينها ورأت بعيني

قال الدماميني هذا من المبالغت حيث ادعى أن القمر الحقيقي هو وجهها وأن قرا السماء قرح مجازي  
لمشابهته وجهها وقوله رأيت بعينها ورأت بعيني برشدا ليه اه أي لان معنى رأيت بعينها الخ أي  
رأيت القمر الحقيقي وهي رأت القمر المجازي لاني رأيت وجهها وهو القمر الحقيقي وهي رأت قرا  
السماء وهو القمر المجازي قال الصلاح الصفدي وهذا أحسن ما يقال في معنى البيتين وذهب  
بعضهم الى أن نحو القمرين مثني حقيقة وأن التثنية انما حصلت بعد تشبيه التغلب عليه باسم  
التغلب مجازا وهو مبني على جواز تشبيه اللفظ مرادها حقيقة ومجازا (قوله كزوج وشفع) فيه  
فيه أنهما لم يوضع الاثنان خاصة بل لاعم من اثنين وهو ما انقسم عتسار بين ومثلهما ز كما يقال  
عسا أو زكا أي فردا أو زوجا قاله الروداني (قوله نخرج بالقيد الاول نحو العمرين) يصح  
ضبطه بالفتح فالاسكان تغليب للاخف وبالضم والفتح اشارة الى قوله صلى الله عليه وسلم اللهم  
أعز الاسلام بأحب العمرين اليك يعني عمر بن الخطاب وعمر بن هشام الذي هو أبو جهل تغلبا  
للاشرف الذي سبق له السعادة فيكون في الحديث رمز الى أنه الذي يسلم قال الدماميني  
يعاب الاخف لفظا ما لم يكن غير الاخف مذ كرا أقول أو اقتضى تغلبه سبب غير التذكير كقرناه  
في العمرين بالضم والفتح وما نقلناه عن الدماميني نقله الشافعي عن التفنيزاني ثم نقل الدماميني عن  
ابن الحاجب أن شرط التغليب التغليب الادنى على الاعلى وضعفه وعن غيره أن شرطه تغليب  
الاعلى على الادنى وضعفه (قوله وبالثاني نحو العمرين) كان الاولى أن يقول نحو الزيد بن زيد  
وعمر بن لان المثال الذي ذكره خارج بالقيد الاول لاختلاف الوزن أيضا فيه (قوله وبالثالث كلا  
وكلا الخ) قال شيخنا أي خرج بالثالث ما لا زيادة فيه أغنت عن العاطف والمعطوف بأن لا يكون  
فيه زيادة أصلا أو يكون فيه زيادة لا تغني عن العاطف والمعطوف بأن لا يكون له مفرد من لفظه  
اه فالاول نحو كلا وزوج وشفع والثاني نحو كلا واثنان واثنان اذ لم يسمع كلت واثنان واثنان  
ومن هذا يعلم أنه كان ينبغي للشارح ذكر زوج وشفع مع الالفاظ الخمسة تلحروجهما أيضا بالقيد  
الثالث الا أن يقال تركهما الله تعالى وأنه كان ينبغي له تعليل خروج كلا بعدم الزيادة فيها أصلا  
لا بعدم سماع مفرداتها لانهما أن فيها زيادة لكن لا تغني عن العاطف والمعطوف لعدم سماع  
مفرداتها قنأمل (واعلم) أن انخراج زوج وشفع بالقيد الثالث انما هو على التنزل مع الشارح في  
دخول شفع وزوج في قولنا اسم باب عن اثنين وتقدم ما فيه (قائدة) • قال في التصريح ويشترط في  
كل ما يثنى عند الاكثرين ثمانية شروط • أحدها الافراد فلا يثنى المثني ولا المجموع على حده  
ولا الجمع الذي لا نظير له في الاتحاد ولا جمع المؤنث السالم وان ثني غير ذلك من جمع التذكير وام

كزوج وشفع نخرج بالقيد  
الاول نحو العمرين في عمرو  
وعمر وبالثاني نحو العمرين  
في أبي بكر وعمر وبالثالث  
كلا وكلا واثنان واثنان  
وثلاث اذ لم يسمع ككل  
ولا كلت ولا اثن ولا اثنت  
ولا ثنت وأما قوله في كات  
وبعليها



الجمع واسم الجنس كالمركب • الثاني الاعراب فلا يتنى المبني وأماذان وتان والمدان واللتان نصيب  
موضوعة للتثنية وليس من المثني حقيقة على الاصح عند جمهور البصريين وأما قولهم منان  
ومنين فليست الزيادة فيهما للتثنية بل للحكاية بدليل حذفها وصلها ولا يرد نحو يازيدان ولا رجلين  
لان البناء وارد على المثني فهما من بناء التثنية لامن تثنية المبني • الثالث عدم التركيب فلا  
يتنى المركب تركيبا اسناديا باتفاق ولا مركبا على الاصح فان أريد الدلالة على اثنين أو اثنين مما  
سمى بهما أضيف اليهما ذوا أو ذواتا والمجوزون تثنية المزدجي قال بعضهم يقال معدي كربين  
وسبيويهان وقال بعضهم يحذف عجزا المحتوم بويوتني صدره فيقال سبيان وأما العلم الاضافي فانما  
يتنى جزؤه الاول على الصحيح وانظر حكم المركب التقيدي العلم • الرابع التكبير فلا يتنى العلم  
باقيا على علميته بل يشكر ثم يتنى مقرونا بال أو ما يقيد فأنته يكون كالعرض من العملية فيقال  
جاء الزيدان ويازيدان مثلا ولهذا لا يتنى كليات الاعلام كفلان وفلانة لانها لا تقبل التكبير  
• الخامس اتفاق اللفظ وأما نحو الابوين للاب والام فتغليب وتقدم بيانه • السادس اتفاق المعنى  
فلا يتنى اللفظ مراداه حقيقة ومجازة أو مراداه معناه المختلفان المشترك هو بينهما عند الجمهور  
وأما قولهم القلم أحد اللسانين فشاذ وأورد عليهم جواز تثنية العلم اذ نسبة العلم المشترك الى  
مسمياته كنسبة المشترك الى مسمياته وأجاب ابن الحاجب بوجهين أقوا هما أنه لا يلزم من جواز  
تثنية العلم المشترك جواز تثنية المشترك لان تثنية المشترك باعتبار معنيته تنسب بتثنيته باعتبار  
فردى أحد معنييه وهذا مفقود في تثنية العلم اذ ليس شيء من معانيه جنسا وقدم أن المصنف  
يشترط أمن اللبس فلا يرد عليه ما ذكر • السابع أن لا يتنى عن تثنيته بتثنية غيره فحسوا  
فانهم استغنوا عن تثنيته بتثنية ممي فقالوا سبيان لا سوا آن أي قيا سافلا ينافي أنه شذوذا آن  
وبعض فانهم استغنوا عن تثنيته بتثنية جزء أو بخلق المثني نحو أجمع وجمعاء فانهم استغنوا عن  
تثنيته ما بكلا وكاتا أو بغير ذلك نحو ثلاثة وأربعة فانهم استغنوا عن تثنيته ما بستة وثمانية  
• الثامن أن يكون له ثان في الوجود فلا يتنى الشمس والقمر وأما قولهم القمران فتغليب وقد  
مر بيانه اه مع زيادة من الهمع وغيره ويظهر أن المركب التقيدي العلم كالمزدجي وورد  
بعضهم كالسجوطي في الهمع أن يكون لتثنيته فائدة فلا يتنى كل واحد وعريب وديار لا فائدة  
الجميع العموم ورد زيادته بأنه يغني عنه الاتفاق في المعنى غير ظاهروا أن لا يشبه الفعل فلا يتنى  
أفعل من ورده ضمهم زيادة هذا بأن مانع التثنية في أفعل من عرض من التركيب أي مع من  
فلا يعتد به اذ هو في حد ذاته يصح أن يتنى (قوله سلامي) هي بضم السين المهملة وتخفيف اللام  
وفتح الميم النظم بين المفصلين من مفصلات أصابع اليد أو الرجل قاله العيني (قوله وكلا) هذا  
شروع في ذكر بعض ما حمل على المثني وألف ككلا قبل بدل عن واو قبل عن ياء وألف كلنا  
للتأنيث والتاء بدل عن واو قبل عن ياء وقبل الألف أصلية لام الكلمة والتاء راء فائدة للحاق  
وقيل للتأنيث فان قلت اذا كانت ألف كلا أصلية وألف كلنا للتأنيث أو أصلية فالألف فيهما  
غير مجتنبية لعامل فكيف تكون اعرابا أوجب بأن الاعراب قد يكون حرفان نفس الكلمة كافي  
الاسماء الستة والمثني والجمع على حده لكن ذلك الحرف قبل دخول العامل ليس اعرابا بل هو  
دال على التثنية أو الجمع أو غير دال على شيء كافي الاسماء الستة وبعد دخوله اعراب فقد تغير  
الآخر بدخول العامل عما كان عليه قبل دخوله تغير صفة فندبر (قوله بمصير) معاق يحصل  
مقدرة لدلالة رصل المذكرة لان أداة الشرط لا يليها الا فعل ظاهرا أو مقدر كذا قيل وفيه ما مر  
وقوله مضافا حال من الصير المستتر في وصل العائد الى كلا مؤسسه احتزبه عما اذا اتصلت بالصير  
غير مضافة اليه نحو زيد ومروهما كلا الرجلين لان الاتصال يشمل القبلي والبعدي فعلم ما في

سلامي واحد • فانما أراد  
كلنا حذف الالف  
للضرورة فهذه المخرجات  
ملحقات بالمثني في اعرابه  
وليست منه (وكلا) اذا  
بضمه مضافا وصل  
الالف للاطلاق



أى وادفع بالالف كلا اذا وصل بضمير حال كونه مضافا الى ذلك المضمير جلا على المثني الحقيقي و (كنا كذا) أى ككلا فى ذلك  
تقول جاء فى الرجلان كلاهما (٧٢) والمرأتان كاتاهما فان أضيفا الى ظاهر أمر ببحركات مقدرة على الالف رفعاً ونصباً وجر

وبعضهم يعربهما اعراب  
المثني فى هذه الحالة أيضا  
وبعضهم يعربهما اعراب  
المقصود مطلقاً ومنه قوله  
نعم الفتى عمدت اليه مطبتي  
فى حين جدبنا المسير كلاً  
(تنبية) كلاً وكلاً  
كسيمان ملازمان للضافة  
ولصحبهما مفرد ومعناهما  
مثنى ولذلك أجيز فى  
مربهما اعتبار المعنى  
سميحي واعتبار اللفظ فيفرد  
وقد اجتمعا فى قوله

كلاهما حين جد الجرى  
يديهما

قد ألقا وكلاً أنفيهما رابى  
الا أن اعتبار اللفظ أكثر  
وبه جاء القرآن قال تعالى  
كنا الخنتين آتت أكلهما ولم  
يقل آتتا فلما كان لكلا  
وكنا حظ من الافراد وحظ  
من التشبيه أجرياً فى  
اعرام ما جرى المفرد تارة  
وجرى المثنى تارة وخص  
اجراؤهما بجرى المثنى بحالة  
الاضافة الى المصمر لان  
الاعراب بالحروف فرع  
الاعراب بالمركان  
والاضافة الى المضمير فرع  
الاضافة الى الظاهر لان  
الظاهر أصل المضمير لجعل  
الفرع مع الفرع والاصل  
مع الاصل مراعاة للمناسبة  
(ثان واثنتان) بالمثلثة

كلام شيخنا (قوله أى وادفع الخ) أشار الى أن كلا معطوف على المثني وأن مضافا حال من نائب  
فاعل وصل وأن متعلق مضافاً محذوف دلالة الكلام عليه (قوله كنا كذا) مبتدأ وخبر هذا  
هو الظاهر (قوله فى هذه الحالة) أى حالة الاضافة الى ظاهر (قوله مطلقاً) أى سواء أضيفا الى  
مضمير أو ظاهر (قوله عمدت) أى قصدت وبابه ضرب كفى المختار والاسناد فى حديثنا المسير مجاز  
عقلى والاصل جدبنا فى المسير (قوله ملازمان للضافة) أى الى المعرف الذى يدل على اثنين  
بلا تفرق ولو كان بحسب اللفظ مفرداً أو جمعاً كما سيأتى فى الاضافة (قوله كلاهما) أى الفرسين  
وقوله جد الجرى مجاز عقلى والاصل جدبنا فى الجرى وقوله قد ألقا أى كفاه عن الجرى وقوله رابى  
أى منتفخ والشاهد فى ألقا ورابى (قوله وبه جاء القرآن) أى نصا وما اعتبر المعنى فلم يجئ فيه  
نص الا ان الضمير فى قوله تعالى وغرنا خلا لهما نهران لا ينبعان رجوعه الى كلتا من قوله تعالى كنا  
الخنتين آتت أكلهما بل يحتمل رجوعه الى الخنتين وان كان رجوع الضمير الى المضاف أكثر من  
رجوعه الى المضاف اليه ولهذه الامثلة فى شرح الجامع على رجوع الضمير الى كاتا قال الدمامي  
ويتعين الافراد مراعاة لفظ فى نحو كلا ناعنى عن أخيه وضابطه أن ينسب الى كل منهما حكم  
الآخر بالنسبة اليه لا بالنسبة الى ثالث اذا مراد كل واحد مناغنى عن أخيه قال فى المغنى وقد  
سئلت قديما عن قول القائل زيد وعمر وكلاهما قائم وكلاهما قائمان أيهما الصواب فكسبت ان قدر  
كلاهما اتوكيدا قبل قائمان لانه خبر عن زيد وعمر ورواى قدر مبتدأ فالوجهان والمختار الافراد وعلى  
هذا اذا قيل ان زيدا وعمر فان قيل كليهما قيل قائمان أو كلاهما فالوجهان اه (قوله اثنتان  
واثنتان) تجوز اضافتهما الى ما يدل على اثنين لكن لا بد أن يكون الاثنان الواقع عليهما المضاف  
غير الاثنين الواقع عليهما المضاف اليه لا يلزم اضافة الشئ الى نفسه لافرق فى ذلك بين الظاهر  
والضمير على المرضى عندى ويؤيده تصريح بعضهم كفى الوردانى بجواز اثنا كما اذا أريد بالاثنتين  
أمران غير الخاطيين مضافان اليهما كعبدى لهما وأما ما نقله فى التصريح عن الموضع فى شرح  
الاجمة وتبعه البعض من امتناع اضافة اثنين واثنتين الى ضمير تشبيه لانها اضافة الشئ الى نفسه  
فغير ظاهر على اطلاقه (قوله من أسماء التشبيه) أى من لاسماء الله وضعها على اثنين (قوله كابنين  
وابنتين الخ) قال بعضهم لم يزل يترن له أن يقول مثل المثنى آتى بثنائين منه وأقام ذلك مقام قوله  
كالمثنى وقال آخر كان يمكنه أن يقول مثل المثنى فيه بجريان أى فى الرفع بالالف أفاده فى التثنية  
(قوله مطلقاً) أى سواء أفردا كقوله تعالى حين الوصية اثنان أى شهادة اثنين ليصح الاخبار به عن  
شهادة بينكم أو كانهما ففجرت منه اثنا عشرة عينا أو أضيفا ثنائيا كم واثنتا كم (قوله وتختلف  
الى الخ) أى تقوم مقامهما فى بيان مقضى الحامل لافى النوع الخاص بالالف وهو الرفع والمراد  
الخلاف ولو تقدير البدخل تحويلين مما لم يستعمل مرغوعا (قوله فى هذه الالفاظ جميعها) جعل  
الشراح جميعها ما كيد المحذوف وهو ممنوع عند غير الخليل الا أن يقال هو حل معنى لاجل اعراب  
(قوله بعد فتح قد ألف) ذكره وان كان يؤخذ الفتح من السكون على ما قبل الالف الذى هو مفتوح  
لان التصریح أقوى فى الياء ولا فائدة على فتح ما قبل ياء المثنى وهى ألفه الفتح مع الالف كما فى نكت  
السيوطى وهو قد ألف فى معنى التعديل (قوله بالضرورة) فيه أن قصر ذى الالف من أسماء عروف  
التهعى لغه بالضرورة الا أن يقال المراد أن القصص هنا متعين لضرورة الوزن (قوله نصب على

اسمان من أسماء التشبيه وليس بمتعينين حقيقة كما سبق (كابنين وابنتين) بالوحدة اللذين هما مثنيان

حقيقة (بجربان) مطلقا فرفعان بالالف ومثل اثنين ثنائى فى لغة قديم (وتختلف اليافى) هذه الالفاظ (جميعها) أى المثنى وما  
ألفى (الالف) حرا ونصبا بعد فتح قد ألف) الباء على تخلف قصره لضرورة والالف مفعول به وجران نصباً على



الحال) فيه أن يجيء المصدر حالاً وان كان كثيراً مقصوراً على السماع فالأولى كونه منصوباً على  
الظرفية بتقدير مضاف حذف وأقيم المضاف إليه مقامه والأصل وقت جرو نصب كافي آتيل طالع  
الشمس (قوله أي مجرورة ومنصوبة) لم يقل أي مجروراً ومنصوباً مع أن المجرور ربي وهو افظ جميع  
مذكر لان الغالب مراعاة ما أضيف إليه كل وجب لا مجرداً كتناسب التأنيث من المضاف إليه  
وان اقتضاه كلام شيخنا والبعض (قوله وسبب فتح) أي ابقاء فتح والسبب الذي ذكره غير السبب  
المستفاد من كلام المصنف كما مر (قوله خلف عن الالف) أعما كانت الالف أصلاً لان الرفع أول  
أحوال الأعراب ومثلها الواو في الجمع (قوله والالف لا يكون ما قبلها الا مفتوحاً) في معنى التعليل  
للاشعار (قوله لزوم الالف) أي والأعراب بحركات مقدرة عليها كالمقصود وبعض من يلزمه الالف  
يعرّب بحركات ظاهرة على النون كالمفرد الصحيح فيقول جاء الزيدان بضم النون ورأيت الزيدان  
بفتحها ومرت بالزيدان بكسرها وهي لغة قليلة جداً كذا في الدماميني وغيره والظاهر على هذه اللغة  
منع صرف المثني إذا انضم إلى زيادة الالف والنون علة أخرى كالوصفية في نحو صالحان فتأمل (قوله  
لصحما) أي عض ونيب (قوله وجعل منه ان هذان لساحران) وقيل اسمان ضمير الشأن وهذان  
مبتدأ وساحران خبر مبتدأ محذوف دخلت عليه لام الابتداء أي لهما ساحران والجملة خبر هذان  
والجملة خبران واعتبر بأن حذف ضمير الشأن شاذ إلا مع أن المفتوحة المحذوفة وكان التخفيف فأنهم  
استهلوه مهمماً لكونه في كلام بني على التخفيف فحذفه تبع لحذف النون ورب شيء محذوف تبعاً ولا  
يحذف استقلالاً كالفعل محذوف مع الفعل ولا يحذف وحده وإنما كان مع غيره شاذاً لان فائدة  
ضمير الشأن تمكين ما بعده في ذهن السامع لانه موضوع لمهم يسهل ما بعده فاذ لم يتعين للسامع  
منه معنى انتظر ما بعده ولهذا اشترط أن يكون مضمون الجملة مهما وهذه الفائدة مفقودة عند  
حذفه وبأن حذف المبتدأ ينافي التأكيد لان تأكيد الشيء يقتضي الاعتناء به وحذفه ينتضي  
خلافه وأجيب عن هذا بمنع تناقضهما لعدم تواردهما على محل واحد لان التأكيد للنسبة والحذف  
للمبتدأ لان المحذوف للدليل كالثابت وقد صرح الخليل وسيبويه بجواز حذف المؤكد وبقاء  
التأكيد في نحو مرت بزيد وجاءني أخوه أنضم ما بالرفع على تقديرهما صاحبا أي أنفسهما  
وبالنصب على تقدير أعنيهما أنفسهما قاله الدماميني وقيل هذان مبني لتضمنه معنى الإشارة  
كمفردة وجهه وكذا هذين لما ذكر لكن هذان أقبل لان الأصل في المبني أن لا تحذف صيغة  
الاختلاف العامل مع أن فيه مناسبة لالف ساحران وإنما قال الأكثرون هذين جزاً ونصباً نظراً  
لصورة التشابه (قوله وينع الصرف) للناية وزيادة الالف والنون (قوله كاشهبايين) تشبيه  
اشهبايين وهي السنة المجذبة التي لا طرف لها (قوله وارفعوا) أي ظاهرة كافي الزيدون أرم مقدرة  
كافي صالحوا القوم أو منقلبة إلى الباء كافي مسلمي على التحقيق (قوله ويدا الحرروا نصب) ليس  
المجرور متمازاً عنه لا بحرروا نصب على الأصح لتأخره أملين ولا يصح عمل المتأخر المعطوف فيما  
قبل المعطوف عليه لفصل به بل يفعله مع مول آخر وعلى القول الثاني يصح كونه من باب التنازع  
لطلب المفعول في الجملة قاله الشيخ فيجي وبه يعرف ما في كلام البعض وعلى هذا القول فالذي  
أعمالناه هو الثاني إذ لو كان الأول لوجب الاختصار في الثاني بلا حذف للضمير وقصر يامع حذف  
نحوينه للضرورة كما قاله الشواني (قوله نيابة عن الكسرة والفتحة) يحتمل أن يكون مفعولاً  
مطلقاً المحذوف وجوباً أي ثابت الباء فيما ذكر نيابة ويحتمل أن يكون قوله نيابة عن الكسرة  
مفعولاً لا تجله لقوله اجرر وقوله والفتحة أي ونيابة عن الفتحة مفعولاً لا تجله لقونه وانصب  
فيكون كلامه على التوزيع والحذف من الثاني دلالة الأول (قوله سالم) تنازعه احوال الثلاثة  
قبله وأعمل الأخير وأضمر في الأولين ضميره وحذفه وانما أتته إلى جمع من انضافه المصدر إلى

الحال من المجرور ربي أي  
مجرورة ومنصوبة وسبب  
فتح ما قبل الباء الاشعار  
بأنها خلف عن الالف  
والالف لا يكون ما قبلها  
الا مفتوحاً وحاصل ما قاله  
أن المثني وما ألحق به يرفع  
بالالف ويجر وينصب  
بالباء المفتوح ما قبلها  
في تنبيهات الأول  
في المثني وما ألحق به لغة  
أخرى وهي لزوم الالف  
رفعاً ونصباً وحراً وهي لغة  
بني الحارث بن كعب  
وقبائل أخرى أنكروها المبرد  
وهو محجوج بنقل الأئمة  
قال الشاعر

فأطرق أطراق الشجاع ولو  
رأى

مساءً اناباء الشجاع لصحما  
وجعل منه ان هذان  
لساحران ولا ويران في ليلة  
والثاني لوسمى بالمثني في  
أعرابه وجهان أحدهما  
أعرابه قبل التسمية  
والثاني يجعل كهمرا فيلزم  
الالف وينع الصرف وقيد  
في التسهيل بأن لا يجاوز  
سبعة أحرف فإن جاوزها  
كاشهبايين لم يجز أعرابه  
بالحركات (وارفعوا) أي  
نيابة عن الفتحة (ويدا  
الحرروا نصب) نيابة عن  
الكسرة والفتحة (سالم)  
جمع عام



الموسوف والصفة لبيان الواقع بالنسبة للعلم ومذهب اذ لا جمع لهما غير سالم ومخصصة بالنسبة  
 لشبه ذين ويشترط في هذا الجمع زيادة على ما يأتي شروط التنبيه كما قاله الروداني وغيره وسبأني  
 الكلام على جمع التكسير في باب (قوله وجمع مذهب) دفع بتقديم جمع هاتين الكلمتين كالمصنف اشتراك  
 عامر ومذهب في جمع واحد وانما يبال المصنف بهذا الابهام لضعفه جدا بوضوح انتفاء الاشتراك  
 فلا لبس والمضاف الى متعدد انما يجب فيه المطابقة اذا خيف اللبس (قوله جمع المذكور السالم) أي  
 المذكور باعتبار معناه لا لفظه فدخل محوز ينب وحيل لمذكرين فانها يقال فيها ما زيفون وحيلون ونخرج  
 زيد وعمرو وعلمين لمؤنسين فلا يجمعان هذا الجمع ويصح نصب السالم زنا لجمع وجوه نعمنا للمذكر  
 والارجح الثاني لان السلامة في الحقيقة لا مذكرة عند جمعه كما يفهم من قوله لسلامة بناء واحد نقله  
 شيخنا السيد عن الشواني (قوله لسلامة بناء واحد) أي بنيت أي لغير اعلال فدخل في جمع  
 السلامة محو قاضون ومصطفون (قوله اسم وصفة) جمع الوصف بالواو لتكون الواو فيه كواو الجماعة  
 في الفعل يجمع الدلالة على الجمعية وكانت واو الفعل أصلا لانها اسم وواو الوصف حرف والعلم  
 لتأويله بالمسمى كان وصفا نقله الشيخ يحيى عن السهيلي (قوله علما) أي مخصصا فلا يجمع العلم  
 الجنسي بالواو والنون أو اليا والنون إلا ما كان علما على الشهور التوكيدى نحو أجمع فانه يقال  
 فيه أجمعون وأجمعين لانه صفة في أصله لانه أفعل تفضيل أصالة قاله الروداني ثم اشتراط العلية  
 للأقدام على الجمعية واشترط عدمها المصريح به في قولهم لا يشئ العلم ولا يجمع إلا بعد قصد تكبيره  
 لتحقيق الجمعية بالفعل فلا منافاة بين الاشتراطين أو يقال العلية من الشروط المأداة بكسر العين  
 أي المهيئة لقبول الجمعية وهي لا توجد مع المشروط وبهذين الجوابين يدخل لغز الدماميني المشهور  
 الذي ذكره شيخنا والبعض (قوله لمذكر عاقل) أي مذكر باعتبار المعنى لا اللفظ فدخل زينب  
 وسعدى علمين لمذكرين ونخرج زيد وعمرو وعلمين لمؤنسين وانما لم يعتبروا المعنى في طلحة واعتبروا اللفظ  
 حيث لم يجمعوه بالواو والنون أو اليا والنون بل جمعوه بالالف والتاء لوجود المانع من مراعاة المعنى  
 وهوتا التأنيت كذا نقل عن الغزى والمراد مذكر عاقل ولو تنزلا ومنه في الصفة قوله تعالى  
 قالتا أتبنا طائعين وأيتهم لي ساجدين والمراد ما شأن جنسه العقل فدخل الصبي غير المميز والمجنون  
 هذا وقد ذكر في التسهيل أنه يكفي ذكر كورة بعض أفراد المثني والمجموع وعقله مع اتحاد المادة أي  
 لا مع اختلافها فلا يقال رجلان في رجل وامرأة ولا عالمون في عالم وقائمين قال سم وقضية عبارته  
 اشتراط العقل والتذكير في التنبيه أيضا لمجرد أنه أقول في الدماميني على التسهيل أن ادخال  
 المثني في هذا الحكم سهو وأنه لا حاجة الى اشتراط اتحاد المادة هنا لان الاتفاق في اللفظ مأخوذ  
 في تعريف كل من التنبيه والجمع وتقدم الكلام على التغليب (قوله خاليما من تاء التأنيت) مالم  
 تكن عوض فاء أو لام كما سيذكره الشارح أما ألف التأنيت فلا يشترط الخلو منها مقصورة أو  
 ممدودة فلو سمي مذكر بسلي أو صحرا جمع هذا الجمع يحذف المقصورة وقلب همزة الممدودة  
 واوا وانما اشترط الخلو من تاء التأنيت لأنها ان حذفت في الجمع التيسر يجمع ما لا تاء فيه وان  
 أقيمت لم يجمع بين علامتين متضادتين بحسب الظاهر ووقوع تاء التأنيت حشا وانما  
 اغتفر ووقوعها حشا في التنبيه لانه ليس لتنبيه ذي التاء صيغة تخصها فلو حذفت تاء من تنبيهه  
 لالتبس بتنبيه ما لا تاء فيه بخلاف جمعه (قوله ومن التركيب ومن الاعراب بحرفين) قال البعض  
 الأولى حذفهم لانهم اشترطوا لطلق الجمع محكما أو مكسرا أو كلاما منافي شروط جمع السلامة  
 بخصوصه اهـ ولك أن تقول لا دليل على أن كلاما منافي شروط جمع السلامة بخصوصه بل الظاهر  
 أن كلاما منافي شروطه أعم من أن يخصه أو لا لكن يكر عليه أنه لم يستوف مطلق شروطه (قوله  
 بحرفين) فيه مسامحة اذا اعراب بحرف فقط ولا دخل للنون فيه لكن لما كانت النون قرينة

(و جمع (مذهب) وهما  
 عامرون ومذهبون ويسمى  
 هذا الجمع جمع المذكور  
 السالم لسلامة بناء واحد  
 ويقال له جمع السلامة  
 لمذكر والجمع على حد  
 المثني لان كلاما منافي  
 بحرفين علة بعده فون  
 تسقط للاضافة وأشار  
 بقوله (وشبه ذين) الى  
 أن الذي يجمع هذا الجمع  
 اسم وصفة فالاسم ما كان  
 كعامر علما لمذكر عاقل  
 خاليما من تاء التأنيت ومن  
 التركيب ومن الاعراب  
 جمع بحرفين فلا يجمع هذا  
 الجمع ما كان من الاسماء  
 غير علم كرجل أو علما  
 لمؤنث مذكر ينب أو لغير عاقل  
 كلاحق علم فرس أو فيه  
 تاء التأنيت كطلحة أو  
 التركيب المرسجي  
 كعدي كرب



وأجاز به بعضهم أو الاسنادي كبرق شجرة بالاتفاق أو الأعراب (٧٥) يحسرون كالزبدن أو الزبدن علماء والصفة ما

كان كذا نب صفة لمذكر  
عاقلة خالية من تاء التانيث  
ليست من باب أفعل فعلا  
ولام من باب فعلا نفعلي ولا  
مما يستوي في الوصف به  
المذكر والمؤنث فلا يجمع  
هذا الجمع ما كان من  
الصفات المؤنث كحائض أو  
لمن كزهر عاقل كسابق  
صفة فرس أو فيه تاء  
التانيث كعلامة ونسابة  
أو كان من باب أفعل فعلا  
كاجر وشذ قوله

فما وجدت نساء بني عجم  
حلائل أسودين وأجرينا  
أو من باب فعلا نفعلي  
ككران فان مؤنثه سكري  
أو يستوي في الوصف به  
المذكر والمؤنث  
كصبور وجريح فانه يقال  
فيه رجل صبور وجريح  
وامرأة صبور وجريح  
في تنبيهات في الاول أجاز  
الكوفيون أن يجمع  
نحو طلبة هذا الجمع الثاني  
يستثنى مما فيه التاء  
ما جعل علما من الثلاثي  
المعوض من فائه تاء التانيث  
نحو عدة أو من لامه نحو  
ثبته فانه يجوز جمعه هذا  
الجمع الثالث يقوم مقام  
الصفة التصغير فنحور جيل  
يقال فيه رجلاون الرابع  
لم يشترط الكوفيون الشرط  
الاخير مستدلين بقوله  
منا الذي هو مان طر شارب

حرف الأعراب قال ذلك لسمما أو يقال أراد بالطرفين الواو والياء على سبيل التوزيع أي الواو  
في حال الرفع والياء في حال النصب والجر (قوله وأجاز به بعضهم) أي مطلقا وقيل ان ختم بويه جاز  
والافلا وعلى الجواز في المحتوم بويه قبل تلحق العلامة بآخره فيقال سيويون وقيل تلحق بالجزم  
الاول ويحذف الثاني فيقال سيويون (قوله أو الاسنادي) فاذا أريد الدلالة على اثنين أو أكثرهما  
سمى باحدهذين المركبين قيل ذرا كذا وذو وكذا من إضافة المسمى الى الاسم كذات مرة وذات  
يوم وسكت عن الإضافة لأنه يثنى ويجمع جزؤه الاول وجوز الكوفيون تثنية الجزأين وجمعهما  
قال الروداني لا أظن أن أحدا يجترئ على مثل ذلك فيما فيه الإضافة الى الله تعالى انما الله الواحد  
اه (قوله كالزبدن أو الزبدن علما) أي ان أعربا أعربا قبل التسمية لاستلزامه اجتماع  
أعربين في كلمة واحدة فان أعربا بالحرركات جازجهما (قوله صفة لمذكر عاقل) لا يرد عليه الجمع  
المطلق عليه تعالى كافي وناموسعون فنعمة المأهدون ونحن الوارثون لأنه معا على لأن أسماءه تعالى  
توقيفية والكلامة في الجمع المقبس قال الدماميني معنى الجمعية في أسماء الله تعالى ممنوع وما ورد منها  
بلفظ الجمع فهو للتعظيم يقتصر فيه على محل وروده ولا يتعدى فلا يقال الله رحيمون قياسا على  
ما ورد كوارثون اه (قوله خالية من تاء التانيث) أي من التاء الموضوعة له وان استعملت في غيره  
ليصح إخراج علامة فان تاء التأكيد المبالغة لا التانيث (قوله أفعل فعلا) بالإضافة التي لا تفي  
ملازمة أي ليست من باب أفعل الذي له مؤنث على فعلا وكذا يقال في نظيره وعبارته صادقة بأن  
لا يكون من باب أفعل أصلا كقائم وبأن يكون من باب أفعل الذي ليس له مؤنث أصلا كما كبر  
لكبير كمر الدكر وبأن يكون له مؤنث على غير فعلا كفعلي بالصم نحو الأفضل فهذان القسمان  
يجمعان هذا الجمع كالقسم الاول وكذا قوله ولان من باب فعلا نفعلي صادق بأن لا يكون من باب  
فعلا نفعلي كقائم وبأن يكون من باب فعلا نفعلي ليس له مؤنث أصلا كحبيبان لطويل اللحية وبأن  
يكون له مؤنث على غير فعلي كفعلا نفعلي فحونديمان ونديمان من المداومة لان الندم وقوله ليست  
من باب أفعل فعلا ولان من باب فعلا نفعلي ولا معالج هو معنى قول الموضح قابله للتاء أو تدل على  
التفصيل وانما اعتبر في الصفة قبول التاء لان قبولها يدل على شبه الفعل لانه يقبلها وجمع الصفة  
هذا الجمع وانما هو لتكون الواو فيها كالواو في الفعل الذي هو أخوها في الاشتقاق في الدلالة على  
الجمعية كما مر وانما جمع الأفضل لا التزام التعريف فيه عند جمعه فاشبه الفعل اللازم للتذكير (قوله  
كصبور وجريح) محل استواء المذكر والمؤنث باطراد في فعول اذا كان بمعنى فاعل وأخرى على  
موصوف مذكور وفي فاعل اذا كان بمعنى مفعول وأخرى على موصوف مسذكور فان جعل نحو  
صبور وجريح علما يجمع هذا الجمع (قوله يستثنى مما فيه التاء ما جعل علما الخ) لا يخفى أن هذا  
لا ينافيه ما سياتي من إدراج الثلاثي المذكور من الملحقات بجمع السلامة لأنه جمع سلامة  
حقيقة لان ما هنا فيما اذا جعل علما وما سياتي فيما اذا لم يجعل علما (قوله فانه يجوز جمعه هذا الجمع)  
أي عند الجمهور ومنعه المبرد وأوجب جمعه على نحو عدات (قوله التصغير) لدلالته على التحقير  
ونحوه مما يناسب المقام (قوله الشرط الاخير) يعني أن لا يستوي في الوصف به المذكر والمؤنث  
هذا هو الذي يقتضيه صنيع الشارح بعدد وان خالف الكوفيون في اشتراط أن لا يكون من باب  
أفعل فعلا أو فعلا نفعلي أيضا كافي الهمع (قوله ما ان طر) مانافية وان زائدة وطر بفتح الطاء من  
باب امر أي ثبت وتضم هذا المعنى أيضا بمعنى قطع والعانس من بلغ أو ان التزوج ولم يزوج ذكر  
كان أو أنثى والامر ممن لم يبلغ أو ان الانبات وليس مكررا مع قوله ما ان طر شارب لان المراد

والعانسون ومن المرد والشيب فالعانس من الصفات المشتركة التي لا تقبل التاء عند قصد التانيث لانها تقع للمذكر والمؤنث  
بلفظ واحد ولا جهة لهم في البيت لشذوذه (قوله الشائب) صوابه الاشيب اه



لم يثبت شارب مع بلوغه أو ان الانبات وتخلص ابن السكيت من التكرار يجعله ما معنى حين زيد  
 بعده ان لشبهها في اللفظ بما الناقصة انتهى عني بتلخيص وزيادة ويرد على البيت بعد ذلك  
 العانس صادق على الشائب فلا يكون قسمه له ودفعه الدما ميني بتقدير صفة للشيب أي والشيب  
 غير العانسين (قوله وبه عشر ونالح) شروع في ذكر ما أطلق بالجمع وهو أربعة أنواع أسماء  
 كعشرين وأولى وجوع لم تستوف شروط الجمع كاهلين وطالين وجوع سمى بها كعشرين وجوع  
 تكبير كارضين وسنين (قوله وبابه) أي نظيره وقوله الى التسعين الغاية داخلية (قوله الحق) أفرد  
 ولم ين تن على ارادة المذكور (قوله بالحرفين) أي الواو والياء على التوزيع أو المراد الواو والنون أو  
 الياء والنون على المسامحة السابقة (قوله وليس بجمع) بل هو اسم جمع لا واحد من لفظه ولا  
 من معناه كما قاله الفوشري والرودا في (قوله وعشرين) أي وانطلاق عشرين (قوله وهو) أي  
 اللازم باطل أي فكذا الم لازم (قوله وان كان جمعا) أي غير مستوف لشروط الجمع (قوله فأهل  
 ليس بعلم ولا صفة) بل هو اسم جنس جامد للقريب بمعنى ذي القرابة وأورد في وصفه في  
 قولهم الحمد لله أهل الحمد وأجيب بأن الكلام في الأهل بمعنى القريب لا المسمى فان هذا وصف  
 وجهه على أهلين حقيقي لا ملحق كذا قالوا في فيه بحث لانه ان كان المعنى المسمى فوجهه مطلقا أو  
 المعنى فهو في معنى المشتق مطلقا الفارق الداعي الى كون الذي بمعنى القريب غير صفة والذي  
 بمعنى المشتق صفة الا أن يختار الثاني ويقال القريب بمعنى ذي القرابة ملحق بالجامد لقلبه  
 الاسمية عليه قائل ثم رأيت الروداني ذكر أن أهلا الوصف لم يستوف الصف بجمعه الشروط لانه لا يقبل  
 التاء ولا يدل على التفضيل (قوله لانه اسم جمع) أي الذي يكتب به الواو بهاء مرة للفرق بينه وبين  
 الى الجارة في الرسم بصا ويراجل عليها الرفع (قوله اما أن لا يكون) أي بل يكون اسم  
 جمع له (قوله على كل ما سوى الله) أي على مجموع ما سوى الله تعالى وهذا أحد اطلاقه والاطلاق  
 الثاني اطلاقه على كل صنف من أصناف المخلوقات على حدته (قوله ويجب كون الجمع الخ) من تمام  
 العلة والنتيجة عندي أن هذا كافي لا أغلبي وأنه لا يجوز أن يكون مساويا لمفردة وان ذكره شيخنا  
 والبعض اذ لو جاز كونه مساويا لم يكن في الجمع فائدة ولم يتم قولهم أي قبل مراتب الجمع أن يشمل ثلاثة  
 من مفردة أو اثنين على الخلاف لانه ما اذا تساوى فابن الشيبان قول وما استند اليه من حصول  
 المساواة على الاحتمال الثاني في كلام الشارح سيظهر لك رده فانه وانصف (قوله أو يكون جمعا  
 له) أي غير مستوف للشروط كما يفيد قوله فهو جمع لغير علم ولا صفة (قوله باعتبار تغليب من  
 يعقل) اندفع باعتبار التغليب الاعتراف بأن الجمع بالواو والياء والنون من خواص  
 العقلاء وكان عليه أن يزيد وباعتبار اطلاق العالم على كل صنف من أصناف الخلق على حدته  
 ليدفع بهذا الاعتبار لزوم عدم كون الجمع أعم من مفردة لانا اذا جعلنا على هذا الاحتمال  
 الثاني مفرد العالمين عالمي صنف من الأصناف على حدته لم يلزم كون المفرد أعم ولا مساويا  
 لان مدلول المفرد حيث صنف من أصناف العوالم ومدلول الجمع جميع تلك الأصناف فلم يكن  
 المفرد أعم ولا مساويا بل الاعم الجمع فاذكره شيخنا والبعض من لزوم كون المفرد مساويا لجمعه  
 على الاحتمال الثاني وأنه لا محذور في ذلك لان كون الجمع أعم أغلبي غير مسلم كما انكشف لك  
 لا يقال المساواة من حيث صدق عالم المفرد على أي عالم كان وصدق الجمع على أي عالم كان لانا  
 نقول فرق بين الصديقين لان صدق عالم المفرد عموم يصدق على الجمع عموم شمولي والمعتبر هنا  
 العموم الشهولي والالزام أن غالب الجوع وهو كل جمع لغير علم كالرجال والصالطين مساوية لمفرداها  
 فيبطل قواهما ان كون الجمع أعم أغلبي هذا تحقيق المقام فاحتفظ عليه والسلام (قوله لغير علم  
 ولا صفة) بل اسم جنس لكل صنف من أصناف المخلوقات أي فهو جمع لم يستوف شروط جمع

(وبه) أي وبالجمع السالم  
 المذكور (عشر وناباه) الى  
 التسعين (الحق) في الاعراب  
 بالحرفين وليس بجمع والا  
 لزم صفة انطلاق ثلاثين  
 مثلا على تسعة وعشرين  
 على ثلاثين وهو باطل (و)  
 ألحق به أيضا (الاهلونا)  
 لانه وان كان جمعا لأهل  
 فأهل ليس بعلم ولا صفة  
 وألحق به (أولو) لانه اسم  
 جمع لاجمع (و) ألحق به أيضا  
 (عالمون) لانه اما أن  
 لا يكون جمعا لعالم لانه أخص  
 منه اذ لا يقال الا على  
 العقلاء والعالم يقال على كل  
 ما سوى الله ويجب كون  
 الجمع أعم من مفردة  
 أو يكون جمعا باعتبار  
 تغليب من يعقل فهو جمع  
 لغير علم ولا صفة وألحق به  
 (عليونا)



السلامة لمذكر وقال الرضي العالم الذي يعلم منه ذات موجدته تعالى ويكون دليله عليه فهو بمعنى  
الدال اه وبالنظر الى هذا يكون صفة فيكون جمعه مستوفيا للشروط كما قاله شيخنا (قوله لانه  
ليس بجمع) أي في هذه الحالة فلا ينافي ما قيل انه في الاصل جمع على كسبت من العلو ثم سمي به  
أعلى الجنة أو الكتاب الموضوع فيه (قوله اسم لأعلى الجنة) وعلى هذا التفسير يحتاج الى تقدير  
مضاف في قوله تعالى كتاب مرقوم أي محل كتاب وفي الكشف أنه اسم لليونان الخير الذي دون فيه كل  
معاملة الملاذكة وصلحاء الثقلين وعلى هذا يكون كذب في قوله ان كتاب الارار مصدر رابع بمعنى كتابة مع  
تقدير مضاف أي كتابة أعمال الارار (قوله وأرضون) مبتدأ وشذبه وقوله والسنون مبتدأ خبره  
محذوف أي كذلك هذا ما درج عليه الشارح (قوله بفتح الراء) وحكى اسكانها قاله الدماميني وقال  
شيخنا تسكينها ضرورة (قوله شذ قياسا) أي لا استعما إلا أما كونه شذ قياسا فاعدم استيفاءه شروط  
جمع المذكر السالم وأما كونه لم يشذ استعما إلا فلما كثرة استعما له والاشاذ استعما لا ماندر وقوعه  
وانما خص أرضين وباب سنين بالتنصيص على شذوذهما قياسا مع أن جميع الملحقات شاذة قياسا  
ولهذا كانت ملحقة بجمع المذكر السالم لأمته حقيقة لشدة شذوذ هذه الكونه من ثلاثة أوجه  
ذكرها الشارح لان كلامها اجمع تكسير ومفردة مؤنث وغير عاقل بل أربعة لان مفردة كل غير  
علم وغير صفة ويدل على ما ذكرناه قول المصنف في شرحه على العمدة ما لم يخصه أن عالمين وأهلين  
مستويان في الشذوذ وأن أرضين وسنين أشد منهما اه وقولنا مع أن جميع الملحقات شاذة شامل  
لعلمين وعلى شذوذ درج التسهيل ونارح فيه الدماميني بأنه اذا جعل اسما لأعلى الجنة كان علما  
منقولا عن جمع واللم المنقول عن جمع ولو كان المسمى به غير عاقل ولو كان مفردة في الاصل غير  
علم ولا صفة يستحق هذا الاعراب ألا ترى الى قنبر بن ونصيبين بل صرح المصنف بأنه اذا سمى  
بالجمع على سبيل النقل يعني عن الجمع أو على سبيل الارتجال يعني لصيغة تشبه صيغة الجمع ففيه تلك  
اللغات يعني التي سبذ كرها الشارح في الجمع المسمى به ثم قال الدماميني نعم لو قيل ان عالمين غير علم  
بل هو جمع على وصفته به الا ما كن المرتفعة كان شاذ اعدم العقل (قوله بدليل أرضية) وبدليل  
يا عبادي ان أرضي واسعة (قوله كذلك) أي مثل أرضين في الشذوذ قياسا فقله بعد شذ قياسا  
بيان لوجه الشبه (قوله كل كلمة ثلاثية) ذكر ستة قيود كون الكلمة ثلاثية والخلاف منها وكون  
المحذوف اللام والتعويض عنها وكون العرض هاء التأنيث وعدم التكسير ولكن من تأمل  
كلام الشارح الاتي في أخذ المحتررات عرف أن الشارح ألغى انقيدا الاول فلم يخرج به وجعل  
ما يخرج به نحو أوزون خارجا بقيد الحذف وهذا يقتضي أنه جعل قوله ثلاثية لبيان الواقع  
للاحتراز وكل حائر (قوله ولم تكسر) أي تكسيرا قرب منه بالحركات والافسنون جمع تكسير  
وانما اشترط انتفاء التكسير لانه اذا كسر ردت لامه المحذوفة والحامل على جمعه الواو والياء  
والنون جبر حذف لامه وشرط بعضهم شرطا آخر وهو أن لا يكون له مذكر جمع بالواو أو الياء  
والنون ليخرج نحو هنة فان مذكروه وهن جمع به فلو جمع هو أيضا به التيسر المؤنث بالمذكر (قوله  
اطرد فيه الجمع) أي كثر وشاع استعما لا فلا ينافي قوله آنفا شذ قياسا (قوله سنو أو سنه) أو للتخفيف  
لالشأن كما زعمه شيخنا شتوت أصالة كل منهما بدليل (قوله لقوله في الجمع الخ) اعترض بان فيه  
دورا لتوقف الجمع على المفرد لانه فرع المفرد وتوقف الحكم باصالة ذلك الحرف في المفرد على ثبوته  
في الجمع ودفع بأن توقف الجمع على المفرد وتوقف وجود وتوقف الحكم باصالة الحرف في المفرد على  
الجمع توقف علم فلم تعد جهة التوقف (قوله وفي الفعل سائيت) أي والفعل المستند الى التاء يرد  
الاشياء الى أصولها (قوله وأصل سائيت) جواب عما يقال ما ذكرت من الفعل يدل على أن الاصل  
الياء لا الواو (قوله عضو) بدليل ما يأتي وبدليل جمعه على عضوات (قوله أعضاء) أي كالأعضاء

لانه ليس بجمع وانما هو اسم  
لأعلى الجنة (وأرضون)  
بفتح الراء جمع أرض  
يسكونها (شذ) قياسا  
لانه جمع تكسير ومفردة  
مؤنث بدليل أرضية وغير  
عاقل (و) كذلك (السنونا)  
بكسر السين جمع سنة  
بفتحها (وبابه) كذلك شذ  
قياسا والمراد بابه كل  
كلمة ثلاثية حذفت  
لامها وعوضت منها هاء  
التأنيث ولم تكسر فهذا  
الباب اطرد فيه الجمع  
بالواو والتون وفعوا بالياء  
والنون جرا ونصب نحو  
عضوة وعضين وعررة  
وعزير وارة وارين وثبة  
وثبين وقلة وقلبن قال الله  
تعالى كم ليلة في الارض  
عدد سنين الذين جهلوا  
القرآن عضين عن العين  
وعن الشمال عزين وأصل  
سنة سنو أو سنه لقولهم  
في الجمع سنوات وسنوات  
وفي الفعل سائيت وسائيت  
وأصل سائيت سائوت  
قلبوا الواو ياء حين جاوزت  
منطرفة ثلاثه أحرف  
وأصل عضه عضون  
أعضوا واحد الأعضاء أي  
ان الكفار جعلوا القرآن  
أعضاء



أي مفرقا يقال عضيته وعضوته تعضية (٧٨) أي فرقته تفرقه قال خير الرمة وليس دين الله بالعضية أي بالفرق في الهمزة

أقاريلهم فيه أو عضه  
من العضه وهو البهتان  
والعضه أيضا السحر في لغة  
قريش قال الشاعر  
أهو ذربي من النافثا  
ت في عقد العاضه العضه  
وأصل عزة وهي الفرقة  
من الناس عزو وأصل  
أرة وهي موضع الناراري  
وأصل ثبة وهي الجماعة  
ثبو وقيل ثبي من ثبت أي  
جمعت والاول أقوى  
وعليه الاكثر لان  
ما حذف من اللامات  
أكثره وأصل قلة  
وهي عودان يلعب بهما  
الصبيان قباولا يجوز  
ذلك في نحو عذرة لعدم  
الحذف وشذائون جمع  
أنثاء كقناة وهي الغدير  
وشزون جمع حرة وحرور  
جمع حرة والاحرة والحررة  
الأرض ذات الحجارة  
السود وأوزون جمع أوزة  
وهي البطة ولا في نحو عدة  
وزنة لان المحذوف القاء  
وشذرون في جمع رقة  
وهي الفضة ولدون في  
جمع لدة وهي الترب  
وحشون في جمع حشة  
وهي الأرض الموحشة  
ولا في نحو يدودم لعدم  
التعريض وشذائون  
وأخون ولا في نحو اسم  
وأخت لان المعوض غير  
الهاء اذ هو في الاول

في التفرقة فقوله أي مفرقا بيان لمعنى (قوله أي مفرقا) أي مفرقا فيه أي مفرقه أقوالهم  
في شأنه (قوله يقال عضيته وعضوته) الاول بالتشديد والثاني بالتخفيف اذ لو كان مشددا لقلبت  
واو ياء لمجاوزتها من طرفه ثلاثة أحرف فقوله تعضية مصدر الاول ومصدر الثاني عضو بفتح فسكون  
وقوله أي فرقته تفرقه تفسيرا لهما وان كان بالاول أنسب (قوله لانهم فرقوا أقاريلهم فيه) علة  
لقوله جعلوا القرآن أعضاء أي فنههم من قال صحر ومنهم من قال شعرو ومنهم من قال أساطير الاولين  
(قوله أو عضه) ويدل له تصغيره على عضيته (قوله من النافثات) جمع نافثة من التفت وهو البصق  
اليسير والعضه السحر والعضه مبالغة العاضه والبيت يعطى أن النافثات غير السحرة الا أن  
يكون من الاظهار في مقام الاضمار (قوله عزو) في التصریح عزى فلامه ياء (قوله وهي الجماعة)  
أي لا وسط الحوض لان ثبة بمعنى وسط الحوض ليست مما نحن فيه على الصحيح لانها محذوفة العين  
لا اللام من ثاب يشوب اذا رجع وقيل بل هي أيضا محذوفة اللام من ثبت فعلى الاول لا تجمع بالواو  
والنون وعلى الثاني تجمع بهما (قوله ولا يجوز ذلك الخ) شروع في محترزات ضابط باب سنة ولو عبر  
بالقاء لكان أحسن (قوله وشذائون) بكسر الهمزة أي شذيا ساوا استعمالا وكذا يقال فيما يأتي  
فلا اعتراض بأن الباب كله شاذ (قوله وحرور) بكسر الهمزة وحكى فتحها وفتح الحاء وتشديد  
الراء وقوله جمع حرة بكسر الهمزة وفي التصریح أن آخرين أيضا جمع حرة وأن أصل حرة حرة حذفت  
همزته وأن هذا الأصل ترك وصار نسيا منسيا أي فالمستعمل حرة بلا همزة وعلى هذا يكون قول  
الشارح جمع حرة بالنظر الى الأصل لا المستعمل الا أن (قوله ولا في نحو عدة الخ) أصل عدة وزنة  
ورقة ولدة وحشة وعدو وور وورق وولد وحش بكسر الواو في الكل فاستقلت الكسرة على الواو  
فقلبت الى ما بعدها وحذفت الواو وعوض عنها ها، التانيث (قوله وهي الفضة) ظاهره مطلقا  
وقيد لها صاحب القاموس وغيره بالمضروبة (قوله وهي الترب) أي المساوي في السن (قوله لعدم  
التعويض) أي من لامهما المحذوفة وأصلهما يدي يدي يسكون الدال والميم اه تصریح وحكى  
في المصباح قولا بفتح الدال وقولا بفتح الميم وقولا بأن لام دم واو (قوله وشذائون وأخون) أي  
وهنون وحون وذوون وفون على القول بسماع الكل كما مر قال الدماميني نحو أبون يحتمل  
وجهين الاول أن يسكون الأصل أبون أي برد اللام ثم أتبعوا كما أتبعوا في المفرد المضاف ثم  
استقلوا ضمة اللام فحذفوها ثم حذفوا اللام الساكنين والثاني أنهم لم يردوا اللام بل استعملوه ناقصا  
كما كان في حالة افراده وعدم اضافته (قوله اسم وأخت) أصل الاول سمو بكسر السين أوضها  
وسكون الميم حذفت لامه تخفيفا وعوض عنها الهمزة وسكنت السين وأصل أخت أخو بضم الهمزة  
وسكون الحاء كما استظهره الروداني حذفت اللام وعوض عنها تاء التانيث لاهاء وكذا أصل بنت  
بنو بكسر فسكون كما استظهره الروداني فعل به مامر وقيل أصل الكلمتين بفتحين كذا كرهما  
وهو مفاد كلام الشارح في النسب قال في التصریح والفرق بين تاء التانيث وهاءه أن تاء التانيث  
لا تبدل في الوقف هاء وتكتب مجرورة وهاء التانيث يوقف عليها بالهاء وتكتب مربوطة اه (قوله  
وشذبنون في جمع ابن) قال في التصریح وقياس جمعه جمع السلامة ابنون كما يقال في تثنيته ابنان  
ولكن خالف نهمجه تثنيته لعله تصرّيفه أدت الى حذف الهمزة اه قال الروداني هي أن أصل  
ابن بنو حذفت لامه تخفيفا وعوض عنها الهمزة وتثنيته وجهه بنوان وبنوون لانهم يردان  
الاشياء الى أصولها فأرادوا مناسبتها للمفرد كنسبة هراولهر اوة ففعل بهما ما فعل بالمفرد من  
حذف اللام وتعويض الهمزة لكن استئصال الانتقال من كسرة الهمزة في الجمع الى ضمة النون

أوجب

الهمزة وفي الثاني أنثاء وشذبنون في جمع ابن وهو مثل اسم ولا في نحو

(قوله والعضه مبالغة العاضه) لا مبالغة بل الذي في الصحاح أنه المعضه بالميم من أعضاء الرباعي اه



أوجب حذف الهزلة والفصل بينهما لكونه لسكونه حائرا غير حصين كالأفصل ثم ان جمع ابن  
هذا الجمع خاص بما اذا أريد به من يعقل قال في التسهيل يقال في المراد به من يعقل من ابن وأب وأخ  
وهن وذى بنون وأيون وأخون وهنون وذوون أى وأما المراد به ما لا يعقل فيجمع بالالف والياء  
(قوله شاة وشفة) أما شاة فأصلها شوهة قال في التصريح بسكون الواو غدت لا مها وهي الهاء  
وقصد تعويض هاء التانيث منها فقلت الواو هاء التانيث فلزم انفتاحها فقلت ألفا فصار شاة  
ويرد عليه أن حركة الواو عارضة فلا توجب قلبها ألفا وقال الروداني لو قيل أصله شوهة كرقبة  
لكان أقرب مسافة لأن اعلا لا واحدا أولى من اعلاين ولكان كشفة إذا أصله شفة اه وأما  
شفة فأصله شفة بالتصريك كما يفيد كلام الروداني غدت لا مها وهي الهاء وقصد تعويض هاء  
التانيث منها (قوله على شياه) أصله شواه قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها (قوله في جمع طبية)  
بكسر الظاء كفي التصريح وبضهها كفي القاموس ولا مها واو كفي التصريح قال لقولهم طبوته  
إذا أصبته بالطب (قوله وأظب) أصله أظب وكارجل (قوله كسرت فاءه في الجمع) أى ما لم يكن مضعف  
العين فيبقى فتحه كزوت في حزة أو يقال الكلام في المطرد وحرون ونحوه مما شذ على أن الكلام  
في باب سنة وسرة ليست من باب سنة كما علم من الضابط المتقدم (قوله على الإفصح) راجع لكل  
من قوله كسرت وقوله لم يغير دليل قوله وحكى الخ فيستفاد من كلام الشارح أن في جمع مفتوح  
الفاء ومكسورها ومضمومها الغنين لكن الإفصح في الأولين المكسور هاء في الثالثة على حد  
سواء أو لا والذي يؤخذ من عبارة جمع الجوامع للسيوطي أنهم ما ساء حيث قال وكسرها كسرت  
أو فحمت في مفرد أشهر من ضمها وساءت ضمت اه وكذا يؤخذ من الشارح وأما عبارة التصريح  
فلفظها وما كان مضموم الفاء ففي جمعه وجهان الضم والكسر نحو ثين بضم الشاء وكسرها وهو  
الأكثر اه وهي ليست نصافي أكثرية كسر جمع المضموم مطلقا لاحتمال أن حكمه بالأكثرية على  
الكسر في ثين فقط في نقل البهوتي عن شرح التوضيح أكثرية الكسر فيما مفردة مضموم  
تساهل وان نقله عنه البعض وسكت عليه اللهم إلا أن يريد بشرح التوضيح شرحا آخر غير  
التصريح وهو في غاية البعد والذي يتجه عندي رجحان الضم في حال الرفع لمناسبة الواو وللفرار  
من الانتقال من كسر إلى ضم ورجحان الكسر في حال النصب والجر لمناسبة الياء وللفساد من  
الانتقال من ضم إلى كسر (قوله نحو مئين) قضيته أنه من باب سنين وبه صرح في التكت والامها  
المحذوفة المعوض عنها هاء التانيث ياء كما صرح به في المصباح فزال توقف البعض فيها (قوله ومثل  
حين) حال من ذا أو صفة محذوف أى ورودا مثل ورود حين أى في الاعراب بالحركات الظاهرة  
على النون ولزوم الياء ولزوم النون فلا تسقط للاضافة لكن في باب سنين حينئذ لغتان التنوين  
وعدمه كافي التصريح وكان تركه مراعاة لصورة الجمع ثم رأيت المرادى قال في شرحه على  
التسهيل علل المصنف ترك التنوين بأن وجوده مع هذه النون كوجود تنوينين في كلمة واحدة  
وظاهر كلامه أن من لم ينون يجرب بالكسرة الظاهرة وظاهر كلام الفراء أنه يمنع الصرف فيجرب بالفتحة  
اه وانظر ما علة منع الصرف وبقي في باب سنين لغتان أخريان ذكرهما السيوطي في جمع الجوامع  
أحدهما أن يلزم الواو وفتح النون والظاهر أن اعرابه على هذه اللغة بحركات مقصورة على الواو  
كما يستضع قيل الكلام على قوله وجر بالفتحة الخ ثانياً أن يلزم الواو وجر على النون بالحركات  
(قوله دعاني) أى أتركاني وعادتهم يحاطبون الواحد بالفظ الاثنين تعظيما والشاهد في قوله فان  
سنبه لأنه لو كان معربا بالحروف لم تذف النون للاضافة (قوله في إحدى الروايتين) والرواية  
الأخرى سنين كسني يوسف باسكان الياء وحذف النون (قوله أى مجي) لو قال أى ورودا كان  
أحسن لأنه المتقدم ضمنا في قوله يراد الآن يقال أشار بذلك إلى أن الورد بمعنى المجي وقوله الجمع

شاة وشفة لأنها كسرا على  
شياه وشفاء وشذ ظيون  
في جمع طبية وهي حد السهم  
والسيف فانهم كسروه  
على طبي بالضم وأظب  
ومع ذلك جمعوه على ظين  
نحو تنبيه ما كان من باب  
سنة مفتوح الفاء كسرت  
فاءه في الجمع نحو سنين  
وما كان مكسورا الفاء  
لم يغير في الجمع على الإفصح  
نحو مئين وحكى مؤن وسنن  
وعزوت بالضم وما كان  
مضموم الفاء ففيه وجهان  
الكسر والضم نحو ثين  
وقلين (ومثل حين قد يرد  
ذا الباب) فيكون معربا  
بالحركات الظاهرة على  
النون مع لزوم الياء كقوله  
دعاني من نجد فان سنبه  
لعين بن شيبان وشيبنا مردا  
وفي الحديث اللهم اجعلها  
عليهم سنيانا كسنيين  
يوسف في إحدى الروايتين  
(وهو) أى مجي الجمع  
مثل حين (عند قوم) من  
الخمسة منهم الفراء (يطرد)  
في جمع المسكر السالم  
وما حل عليه ونرجوا عليه  
قوله



رب سحر عرندس ذى طلال \* لا يزالون ضاربين القباب وقوله \* وقد جاوزت حد الاربعين \* والصحيح انه لا يطرد بل يقتصر فيه على السماع \* (تنبيهات) \* (٨٠) الاول قد عرفت ان اعراب المثني والمجموع على حده مخالف

للقياس من وجهين الاول من حيث الاعراب بالحروف والثاني من حيث ان رفع المثني ليس بالواو ونصبه ليس بالالف وكذا نصب المجموع اما العلة في مخالفتها للقياس في الوجه الاول فلان المثني والمجموع فرعان عن الاحاد والاعراب بالحروف فرع عن الاعراب بالحركات فجعل الفرع للفرع طلبا للمناسبة وايضا فقد أعرب بعض الاحاد وهي الاسماء الستة بالحروف فلم يجعل اعرابها بالحروف لزم ان يكون للفرع مزية على الاصل ولانها لما كان في آخرهما حروف وهي علامة التنبيه والجمع تصلح ان تكون اعرابا بقلب بعضها الى بعض فجعل اعرابها بالحروف لان الاعراب بها بغير حركة أحذف منها مع الحركة واما العلة في مخالفتها للقياس في الوجه الثاني فلان حروف الاعراب ثلاثة للمثني وثلاثة للمجموع فلم يجعل اعرابها على حد اعراب الاسماء الستة لالتباس المثني

بمعنى جمع سنة وبابه واصله الى الجمع بمعنى اللام والمعنى المحي مثل حين الثابت لسنين وبابه يطرد في جمع المذكور السالم فلا ركاف في حل الشارح لانها انما تكون اذا اريد بالجمع في قوله أي ججي والجمع جمع المذكور السالم القياسي (قوله عرندس) أي قوى شديد واطلال بالفتح الحالة الحسنه وفي قوله لا يزالون مراعاة معنى الحى بعدم مراعاة لفظه والقياب جمع قبه وهي التي تخذ من الاديم والخشب واللبس ونحوها وقد تطلق على ما يتخذ من البناء والشاهد في ضاربين حيث أثبت الذون ولم يحذفها للاضامة فعلم أنه معرب بالحركات وقيل الاصل ضاربين ضاربين القباب على الابدال أو ضاربين للقياب فحذف المضاف أو اللام وأبقى القباب على جره (قوله مخالف للقياس) أي الاصل (قوله من حيث ان رفع المثني) بكسر الهمزة أو بفتحها على أنها مع معمولها في تأويل مرثدا والخبر محذوف أي من حيث ذلك موجود هذا ان جرينا على مذهب الجمهور من اختصاص حيث بالجل فان جرينا على مذهب الكسائي من عدم الاختصاص جازا الفتح من غير تقدير خبر (قوله وايضا فقد أعرب بعض الاحاد) هذا التوجيه يقتضي ان سبب اعراب المثني والمجموع على حده بالحروف اعراب بعض الاحاد لانها لو اعرابا بالحركات لزم مزية الفرع على الاصل وقد سبق عنه ان سبب اعراب بعض الاحاد ارادة اعراب المثني والمجموع ان يكون نوطنة لاعرابها ما بها وفي هذا دور فافهم (قوله لزم ان يكون للفرع مزية على الاصل) اعترض بأن التنبيه والجمع ليسا فرعين لكل مفرد بل مفردهما وبأن هذا يقتضي اعراب كل جمع بالحروف لوجود الفرعية وليس كذلك ويجاب عن الاول بأن ما فرعان عن المفرد في الجملة وبأن من جملة المثني أبوان وأخوان ونحوهما ومن جملة الجمع أنون وأخون وجون فلو أعربت بالحركات لزم مزيتها على مفرداتها المعربة بالحروف وعن الثاني بأن ما ذكر حكمة فلا يلزم اطرادها (قوله لما كان) أي وجد وجواب لما قوله فجعل والفاء رائدة وفي بعض النسخ باسقاط لما وهي ظاهرة (قوله بقلب بعضها الى بعض) أي خالف بعضها عن بعض (قوله بغير حركة) أي بغير اعتبار حركة الاعراب ظاهرة أو مقدرة وقوله أخف منها أي أخف من وجودها ملازمة وهي صالحة للاعراب بها وقوله مع الحركة أي مع اعتبار الحركة هكذا ينبغي تقرير هذا المحل (قوله فلان حروف الاعراب) أي في الاسم فلا يرد التثنية في الافعال الخمسة (قوله والاعراب ستة) أي رفع ونصب وجر في المثني ومثلها في الجمع (قوله في نحو رأيت زيدان) أي من كل مثني أو مجموع أصناف سواء كان مع الالف في حال النصب أو مع الواو في حال الرفع لا لبيان التمييز بينهما بل لفتح ما قبلها في المثني وكسره في الجمع فقول البعض أو الياء سهو (قوله نقي الآخر بالاعراب) ان كان المراد نقي الآخر بالاعراب أصلا ورد عليه أن المقدم لا يستلزم التالي حيث لجوا اعراب الآخر بحرفين فقط وان كان المراد بالاعراب على حد اعراب الاسماء الستة ورد عليه أن لزوم هذا لا يضر فلا يتم التوجيه اذا قلنا ان يقول هلا أعرب الآخر بغير اعراب الاسماء الستة بأن يعرب بحرفين وان كان المراد بالاعراب رافع للالتباس ولو أعرب الآخر بحرفين لزم التباس المثني بالمجموع في الرفع والنصب ورد عليه أن لنا احتمالين لا التباس فيهما بأن يعرب المجموع بالاحرف الثلاثة والمثني بالالف والياء والعكس اللهم الا أن يقال المثني سابق على المجموع فهو الاحق بأن يعطى الاحرف الثلاثة ويعطى المجموع حرفين والمناسب أن يكون أحدهما الواو وفعاله لا تنها على الجمعية وحينئذ يحصل الالتباس ولا بد فيكون المراد بالاعراب رافع للالتباس لا ثاق لكن هذا يؤدي الى أن المراد بأحدهما في كلام الشارح المثني

للقياس من وجهين الاول من حيث الاعراب بالحروف والثاني من حيث ان رفع المثني ليس بالواو ونصبه ليس بالالف وكذا نصب المجموع اما العلة في مخالفتها للقياس في الوجه الاول فلان المثني والمجموع فرعان عن الاحاد والاعراب بالحروف فرع عن الاعراب بالحركات فجعل الفرع للفرع طلبا للمناسبة وايضا فقد أعرب بعض الاحاد وهي الاسماء الستة بالحروف فلم يجعل اعرابها بالحروف لزم ان يكون للفرع مزية على الاصل ولانها لما كان في آخرهما حروف وهي علامة التنبيه والجمع تصلح ان تكون اعرابا بقلب بعضها الى بعض فجعل اعرابها بالحروف لان الاعراب بها بغير حركة أحذف منها مع الحركة واما العلة في مخالفتها للقياس في الوجه الثاني فلان حروف الاعراب ثلاثة للمثني وثلاثة للمجموع فلم يجعل اعرابها على حد اعراب الاسماء الستة لالتباس المثني

بالمجموع في نحو رأيت زيدان ولو جعل اعراب أحدهما كذلك دون الآخر بقى الآخر بالاعراب و بالآخر توزعت عليهما راعطى المثني الالف ليكونا ممدولاهما على التنبيه مع الفعل



اسما في نحو اضرب با وحرفا في نحو ضربا أخوالا وأعطى المجموع الواو (٨١) ليكون أمدا لولا بها على الجمعية في

الفعل اسما في نحو اضربوا  
وحرفا في نحو أكلوني  
البراغيث وجرأ بالياء على  
الأصل وحل النصب على  
الحرف في ما ولم يحمل على الرفع  
لمناسبة النصب للجدون  
الرفع لان كلامهما فضلة  
ومن حيث المخرج لان  
الفخ من أقصى الحلق  
والكسر من وسط القسم  
والضم من الشفتين •  
الثاني ما أفهمه النظم  
وشرح به في شرح التسهيل  
من أن اعراب المشي  
والمجموع على حده بالحروف  
هو مذهب قطرب وطائفة  
من المتأخرين ونسب إلى  
الزجاج والزجاجي قيل وهو  
مذهب الكوفيين وذهب  
سبويه ومن وافقه إلى أن  
اعراب ما بمحركات مقدرة  
على الأحرف (وفون مجموع  
ومنه التحق) في اعراب  
(فانفتح) طلب الخفة من ثقل  
الجمع وفراق بينه وبين فون  
المشي (وقيل من بكسره  
نطق) من العرب قال  
في شرح التسهيل يجوز  
أن يكون كسر فون الجمع  
وما لحق به لغة وجزم به  
في شرح الكافية وما ورد  
منه قوله  
عرفنا جمع فراوني أي  
وأنتكرنا زعاف آخرين  
وقوله  
وقد جاوزت حدا الأربعين

وبالآخر المجموع لا الأحاد الأثر والآخر الدائر فتأمل (قوله أمما) حال من الضمير في بها العائد على  
الالف (قوله لان كلامهما فضلة) أي اعراب فضلة أو التقدير لان محل كل منهما فضلة (قوله ومن  
حيث المخرج) عطف على قوله لان كلامهما فضلة فهو علة ثانية للمناسبة أي ولتقارب المخرج  
(قوله لان الفخ الح) اعترضه البعض كشحناء بأنه غير ظاهر لان الحركة تابعة للحرف في المخرج فان  
كان الحرف حلقيا كالهزة فحركته مطلقا كذلك وقس على ذلك وهو مدفوع بأن الحركة في حد  
ذاتها ان كانت فتحة فلها ميل إلى أقصى الحلق وان كانت كسرة فلها ميل إلى وسط القسم وان كانت  
ضمة فلها ميل إلى الشفتين والحس شاهد صدق على ذلك فانك اذا انطقت بالهزة فتوحة ورجعت  
إلى حسان ووجدت لها ميلا إلى أقصى الحلق أو مكسورة ووجدت لها ميلا إلى وسط القسم أو مضمومة  
ووجدت لها ميلا إلى الشفتين (قوله بمحركات مقدرة) رده الناطم بلزوم ظهور النصب في الياء الخفة  
ولزوم تثنية المنصوب بالالف لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها وأجاب أبو جيان عن الأول بأنهم لما  
جاءوا النصب على الجرح جعلوا الحكم واحدا فقدروا الفخفة كما قدروا الكسرة تحقيقا للعمل وعن  
الثاني بأن المانع من قلبها قصده الفرق بين المشي وغيره (قوله وفون مجموع) الأقرب نصبه على  
المفمولية لافتخ والمقاء زائدة لتزيين اللفظ ورفع مبتدأ يحوج إلى تقدير الرابطة في الخبر (فائدة) •  
تخذف نون الجمع ونون المشي للاضافة وللضرورة ولتقصير الصلة نحو

خيلي ما ان أنتم الصادق أهوى • اذا حتمت فيه عذولا وواشيا

ونحو قراءة الحسن والمقيم الصلاة بنصب الصلاة وقد تخذف نون الجمع اختيارا قبل لام ساكنة  
كقراءة بعضهم غير مجزئ الله بنصب الله وقراءة بعضهم انكم لدا نقوا العذاب بنصب العذاب  
وهو أكثر من حذفها لا قبل لام ساكنة كقراءة الحسن وماه بصاري به من أحد كذا في التسهيل  
وشرحه للدمايني وفي المغني يخذف النون لشيء الاضافة نحو لا غلامي يزيد ولا مكرمي له مروا اذا  
قد والجار والمجرور رصفة والخبر محذوف فواسي أي بسط اعرابها في باب لا (قوله فافتح) أي صامدا ما قبل  
الواو ولو تقدير في نحو وأنتم الاعلوا اذا أصله الاعلوا وكاسر ما قبل الياء ولو تقدير في نحو وانهم  
عند الناس المصطفين اذا أصله المصطفوين (قوله من ثقل الجمع) من تعيلية متعاقبة بطلمبا (قوله  
وفرقا) أي وزيادة فرق اذا أصل الفرق حاصل في نحو المصطفين بخذف ألف الجمع وقاب ألف  
المشي ياء وفي غيره بمحركات ما قبل الياء (قوله وقيل من بكسره نطق) أي مع الياء قال في الصريح ولم  
تكسر النون بعد الواو في ثرو لا شعرا عدم التجانس (قوله لغة) أي لا ضرورة كما قيل به (قوله وحزم  
به) أي بكونه لغة وهذا هو الراجح (قوله زعاف) جمع رعنفة بكسر الزاي والنون وهو القصير وأراد  
بهم الأدعياء الذين ليس أصلهم واحدا (قوله حدا الأربعين) استشهد به هنا على أن كسر فون الجمع  
والمحقق به لغة لبعض من يعربهم بالبحر وسابقا على أن اعرابه بالحركة على النون لغة نظرا إلى أن  
كلام محتمل ويرد عليه أن الشاهد لا يكتفي فيه الاحتمال كما صرحوا به وان زعم البعض خلافه  
ويمكن أن يجعل مثالا (قوله وهو اثنتان واثنتان) الحصر بالنسبة لما ذكره المصنف  
من الملحقات المحصورة بالنون وان كان المحقق المنصوب بالنون لا يتحصر في الالفاظ الثلاثة لان  
منه المذروين والشابيين وما سمي به من المشي كالجدارين وباب التغليب كالفه رين على قول  
الجمهور فاندفع ما اعترض به شيخنا والبعض (قوله بعكس ذلك) أي بخلافه لان الكثير هنا  
قليل هناك والقليل هنا كثير هناك فالكس لا يعوي قطعا فاحكامه البعض من أنه لا لغوي ولا نطق  
غير صحيح (قوله على الأصل في التقاء الساكنين) قد يقال هذا خلاف الأصل لان قياس التقاء

(١١ - صبان اول) (وفون مائتي والمحقق به) وهو اثنتان واثنتان (بعكس ذلك) النون (استعملوه) فكسروه

كثيرا على الأصل في التقاء الساكنين وقصوه قليلا بعد الياء (فانابه) لذلك وهذه اللغة حكاه الكسائي والفراء كقوله



السالكين اذا كان الاول سرف لين ان يحذف كما قال

ان ساكن النقيض كسر ما سبق \* وان يكن ليناً غذفه استحق

ويجاب بأن محل الحذف ما لم يمنع مانع من حذفه ولو حذف هنا لزم قوا الاعراب والتثنية ووجه كون النون ساكنة أنها عوض عما هو ساكن وهو التنوين أو أنها زائدة والزائد ينبغي فيه التخفيف والسالكين أخف (قوله على أحوزيين) تنبيه أحوزي وهو خفيف المشي لحذفه وأراد بهم ما هنا جناحي قطاة يصفها بالخفة والصغير في استقلت أي ارتفعت يرجع اليها وقوله فاهي الالهة أي فما مسافة رؤيتها إلا مقدار لمحمة وقوله وتعييب أي بعد تلك المحمة جملة فعلية عطفت على الجملة الاسمية قبلها (قوله أعرف منها) الصمير يرجع إلى سلفي في البيت قبله كما قاله العيني والجيد العتيق وقوله ومخيرين ان كان بفتح النون الأخيرة فالأمر طاهر أو بكسر هاء في البيت تليق من لغتين وفي البيت تليق آخر من لغتين لأنه جرى في قوله والعينا على لغة من يلزم المثني الالف وفي قوله ومخيرين على لغة من ينصبه ويجره بالياء وقال الدماميني في قوله ومخيرين بالياء دلالة على أن أصحاب تلك اللغة لا يوجبون الالف بل تارة يستعملون المثني بالالف مطلقاً وتارة يستعملونه كاجتماع اه وعلى هذا ينفي التليق الثاني والمخير بفتح الميم وكسر الخاء وتفتحهما ويضمهما وظبيان اسم رجل على ما صوبه العيني راداً على من جعله تنبيه طي كالدماميني وعلى ما قاله العيني فانظر هل المراد أشها متعري ظبيان في الكبر أو أشها نفس الرجل في العظم أو الجمع (قوله أرقني) أي أسهرني والقذان بكسر القاف وتشديد الدال المحجمة جمع قذة بصم فتشديد أرقذ كبطل والقذة والقذذ البرغوث مثلث الباء والضم أفصح (قوله هما فاتها من الأعراب بالحركات الخ) هذا مذهب سيدي وبه الصحيح الذي اختاره المحقق الرضي وغيره أن النون عوض عن التنوين في المفرد فقط لقيام الحروف مقام حركات الأعراب على الراجح ولأن سيدي به يقول ان اعراب المثني والمجموع بحركات مفردة والمفرد كذلك ثابت فلا يصح التعويض عنها إلا أن يقال المراد أنهم عوض عن ظهور الحركات فان قامت اذا كانت النون عوضاً عن التنوين فقط فلم تثبت مع ال مع أن المعوض عنه لا يثبت مع ال قلت قال الرضي انما سقط التنوين مع لام التعريف لانه يلزم عليه اجتماع حرف التعريف وحرف يكون في بعض المواضع علامة التكثير وفي ذلك قبح لا يحنى والنون لا تكون للتكثير أصلاً فلذلك ثبت معها اه (قوله ومن دخول التنوين) أي الظاهر أو المقدركافي الممنوع من الصرف (قوله وحذفت مع الاضافة الخ) حاصله أنه تارة ربح جانب التعويض بها عن التنوين فحذفت مع الاضافة كما يحذف التنوين معها وتارة جانب التعويض بها عن الحركة فثبتت مع ال كائناً ما كانت الحركة معها ولم يعكس لزوم انفصال بين المضاف والمضاف اليه بالنون والفصل بينهما محتمل بغير الامور الاستيمية في قول الناظم فصل مضاف الخ (قوله انظر الى التعويض بها عن الحركة أيضاً) لا وجه لهوله أيضاً لان المنظور اليه في عدم الحذف مع ال هو كونها عوضاً عن الحركة فقط إلا أن يكون المراد كما تنظر الى التعويض بها عن التنوين في الحذف مع الاضافة (قوله وقيل لدفع الخ) هذا هو الذي اختاره الناظم (قوله لدفع توهم الاساءة) أي وحمل ما لا توهم فيه على ما فيه توهم وكذا يقال فيما بعده (قوله ودفع توهم الانفراد) أورد عليه أنه لو اعتبر دفع هذا التوهم لامتنت اضافة جمع المقوس جراً نحو مررت بغاضبات لا لباسه بالمفرد حيثئذ واجب بالفرق بأنه في الجمع المذكور يمكن دفع الالتباس بالوقف على المضاف اعود النون حيثئذ ولا كذلك ما نحن فيه على تقدير عدم النون واقصرنا في الايراد إلى الجراً لانه لا التباس حال النصب لان ياء المفرد تنفتح نصباً وباء الجمع تسكن فبانقله شجعا من وأقرده هو والبعض من زيادة النصب سهو (قوله في نحو جاءني هذان) مبنى على أنه مثني حقيقة والراجح خلافه أو يراد بالمثني في أول التنبيه هو وما ألحق به (قوله

على أحوزيين استقلت عتبة

فاهي الالهة وتعييب

وقيل لا تختص هذه اللغة

بالياء بل تكون مع الالف

أيضا وهو ظاهر كلام

الناظم وبه صرح السيرافي

كقوله

أعرف منها الجيد والعينا

وه مخيرين أشها ظبيان

وحكى الشيباني صمها مع

الالف كقول بعض العرب

هما خيلان وقوله

يا أبا أرقني القذان

فالنوم لا تألفه العيان

تنبيهه قيل لحقت

النون المثني والمجموع

عرضا صمها فاتها من

الأعراب بالحركات ومن

دخول التنوين وحذفت

مع الانضافة نظرا إلى

التعويض بها عن التنوين

ولم يحذف مع الالف واللام

وان كان التنوين يحذف

معها انظر الى التعويض

بها عن الحركة أيضاً وقيل

لحقت لدفع توهم الانضافة

في نحو وجاءني خيلان

موسى وعيسى ومررت

ببنين كرام ودفع توهم

الأفراد في نحو جاءني هذان

ومررت بالمهتدين وكسر

مع المثني على الأصل في

التعقبات الساكنة لانه

قيل الجميع نحو خواف

بالحركات في الجمع



طلب الفرق) أي بين نوني المشي والجمع وكلامه هذا يقتضي أن طلب الفرق علة اختلاف الحركة وهو مخالف لما قدمه من جعل الفرق علة للفتح إلا أن يحمل ما مر على تعليل الفتح من جهة عمومته وهو كونه حركة غير كسرة لا من جهة خصوصه وحاصل ما استفيد من كلامه هنا أن تحريك النون فيهما للتخلص من التقاء الساكنين وأن الكسرة في المشي لكونه الأصل في التخلص وأن مخالفة حركة نون الجمع لحركة نون المشي للفرق وأن خصوص فتحها طلب الخفة فافهم (قوله وقدر ذلك) أي من أن علة الفتح طلب الخفة (قوله لتخلفه في نحو المصطفين) فيه كما قال سم أن هذا التخلف لا يضر لحصول الفرق بحذف الألف في الجمع وقلها يا في التشبيه كما مر على أنه لو كان الفرق بحركة النون للتخلف المذكور لورد عليه أن النون الحاصل بحركتها الفرق تسقط في حال إضافة نحو المصطفين ولو قال وانما لم يكتب بحركة ما قبل الياء فارقا مباغاة في الفرق لكان أتم (قوله من الأسماء) بيان لما شوب، بتدريض (قوله ما نابت فيه حركة عن حركة) لم يقل من الأسماء لعدم الاحتياج إلى التقييد به هنا لأن ما نابت فيه حركة عن حركة لا يكون الاسم الأسماء بخلاف ما نابت فيه حرف عن حركة (قوله والاول أكثر) لانه أفراد ثلاثة أنواع هي المشي والجمع على حده والجمع بالألف والتاء وأما الثاني فأفراد نوع واحد هو ما لا ينصرف (قوله وما) أي جمع وقوله قد جمع أي تحققت وحصلت جميعته فاندفع ما قيل يلزم تحصيل الحاصل أن أوقعت ما على جمع وأعراب المفرد في حالة النصب والجر بالكسر مع أن المعرب به الجمع أن أوقعت ما على مفرد (واعلم) أن الجمع بالألف والتاء يطرد في خمسة أنواع ما فيه تاء التأنيث مطلقا وما فيه ألف التأنيث مطلقا ومصرغ مذكور ما لا يقل كدرهم وعلم مؤنث لا علامة فيه كزبيب ووصف مذكور غير عاقل كأيام معدودات ونظمها الشاطبي فقال

وقسه في ذي التاء ونحو ذكرى و درهم مصغر وصحرا

وزينب ووصف غير العاقل و غير ذامسلم للعاقل

فيه تنصير فيما عدا الخمسة على السماع كسموات وأرضات وسجلات وحمامات وريبات ونملالات وأهات ويستثنى من الاول خمسة ألقاظ لا تجمع بالألف والتاء امرأة وأمة وشاة وشفة وفلة زاد الروداني وأمة بالضم والتشديد ومئة وقيل تجمع شفة على شفهاش أو شعوات وأمة على أموات أو أميات ومن الثاني فعلاء أفعلى فعلى فعلا لا غير مقلون إلى العلمية لما لم يجمع مذكورهما بالواد والنون لم يجمع مؤنثهما بالألف والتاء واختلاف في فعلاء الذي لا أنقل له كججاء ورتقاء فقال ابن مالك يجمع بألف وتاء لأن المنع في ججاء تابع لمنع جمع التجميع وهو فقود هنا ومنه غير مؤنثين من الرابع باب حرام في لغة من بناء قاله الروداني وغيره (قوله بتا) بالتثنية لأنه مقصور والضرورة على ما مر والمقصود إذا لم تدخل عليه أل ولم يصف ولم يوقف عليه بنون فاعراه بقدر على الألف المحذوفة لأعلى الههزة المحذوفة لأن حذف الألف له تصريفية والمحذوف له تصريفية كما ثبت بخلاف الههزة فهي أحق من الههزة بجمعها حرف الأعراب ويجوز ترك تنويده للوصول بنية الوقف (قوله بسبب ما لا يسته) أشار بقوله بسبب إلى أن البناء يسهو بقوله ما لا يسته إلى أن في عبارة المصنف تقدير مضاف لأن السبب ليس وجود الألف والتاء ولو من غير ما لا يستهها للكلمة بل السبب ما لا يستهها لها وجه ما لا يستهني عما أطال به الهوى هنا من التعمد ويجعل البناء سببية يستغنى عن تقييد الألف والتاء بالزيادة لأنها أعيايكونا في الجعنة إذا كانتا هزيتين (قوله في الجر) انما ذكره مع أنه جاء على الأصل والكلام في النيابة ولهذا المذكر الرفع للإشارة إلى أن النصب حمل على الجر (قوله ما) منصوب على الحال وهي بمعنى جيعا عند الظلم فلا تصحى انما الوقت فلا اشكال على مذهبه أما عند تعلب واسب خالويه فتقتضي اتحاد الوقت بخلاف جيعا وعلى هذا تكون

طلب الفرق وجعلت فتحة  
طلب الخفة وقدر ذلك  
وانما لم يكتب بحركة ما قبل  
الياء فارقا مباغاة في نحو  
المصطفين ولما فرغ من بيان  
ما نابت فيه حرف عن حركة  
من الأسماء أخذ في بيان  
ما نابت فيه حركة عن حركة  
وهو ثبات ما جمع بألف  
وتاء وما لا ينصرف وبدأ  
بالاول لأن فيه حمل  
النصب على غيره والثاني  
فيه حمل الجر على غيره  
والاول أكثر يقال (وما  
بتا وألف قد جمع) الياء  
منعقدة يجمع أي ما كان  
جعا بسبب ما لا يسته  
لأن التاء والتا أي كان لهما  
مدخل في الدلالة على  
جميعته (يكسر في الجر وفي  
النصب معا) كسر أعراب  
خلاف اللامخفش في زعمه  
أنه مبني في حالة النصب  
وهو فاسد إذ لا موجب  
لبناؤه وانما نصب بالكسرة  
مع تأتي الفتحة







من يمنعه التنوين ويحجره  
وينصبه بالكسرة  
ومنهم من يجعله كارتاة  
على فلا ينونه ويحجره  
وينصبه بالقصة وإذا  
وقف عليه قلب التاء هاء  
وقد روي بالأوجه الثلاثة  
قوله تنويرها من اذرع  
وأهلها ينوب أدنى دارها  
تطرق إلى الوجه الثالث  
ممنوع عند البصريين  
جاء عند الكوفيين  
في تنوينه قد تقدم بيان  
حكم اعراب المثني إذا  
سمى به وأما المجرع  
على حده ففيه حجة أوجه  
الأول كاعرابه قبل التسمية  
به والثاني أن يكون  
كغسلين في لزوم الياء  
والاعراب بالحركات  
الثلاث على النون منونة  
والثالث أن يجري مجرى  
عربون في لزوم الواو  
والاعراب بالحركات على  
النون منونة والرابع أن  
يجري مجرى هرون في  
لزوم الواو والاعراب على  
النون غير مصروف للعلمية  
وشبه الهمزة والظامس أن  
يلزمه الواو وفتح النون  
ذكره السيرافي وهذه  
الأوجه مترتبة كل واحد  
منها دون ما قبله وشرط  
جعل كغسلين وما بعده  
أن لا يتجاوز سبعة أحرف  
فإن تجاوزها كغسلين  
يعين الوجه الأول قاله في  
التسهيل (رجع بالفتحة)  
نيابة عن الكسرة (مالا  
ينصرف)

الصرف (قوله من يمنعه التنوين) أي مراعاة للحالة الراهنة المقتضية منع تنوينه لاجتماع العلمية  
والثابت المعنوي وإن لم يكن تنوينه تنوين صرف بل مقابلة كما مر لأنه مشبه لتنوين الصرف في  
الصورة كما قاله شيخنا وغيره وبه يوجه ترك التنوين في الوجه الثالث وقوله ويحجره وينصبه  
بالكسرة أي مراعاة للحالة الأصلية ففي هذه الأوجه مراعاة الحالتين ومن كون المراعى في جوه  
وينصبه بالكسرة الحالة الأصلية يعلم أن الكسرة في حال النصب نائبة عن الفتحة لافي حال  
الجروان ذكره شيخنا والبعض تبعا للتصريح (قوله ومنهم من يجعله كارتاة) والمراعى في هذه  
الوجه الحالة الراهنة فقط (قوله وإذا وقف عليه قلب التاء هاء) يعني فلا يرد أن المنع اغما هو مع  
هاء التانيث لامع تائه على أن التانيث المعنوي موجود أيضا (قوله تنويرها) أي نظرت بقلبي  
لا يعني إلى نارها الشدة شوق إليها ووجه وأهلها ينوب أدنى دارها الخ وينوب اسم  
لمدينة النبي صلى الله عليه وسلم سميت باسم من نزلها من العدا ليقروا بالحق وقد ورد النهي عن تسميتها  
ببئر لأنه من التثريب وهو الحرج وأما قوله تعالى يا أهل بئر فحكاية عن قوله من المنافقين  
وأدنى دارها مبتدأ وتطرق إلى خبر والكلام على حذف مضاف إماما من المبتدأ أي تطرق أدنى  
دارها أو الخبر أي ذو نظر عالي والمعنى أن تطرأ الأقرب من دارها إلى تطرأ عظيم فكيف بتطرى نفس  
دارها (قوله جازع عند الكوفيين) هو الحق لوجود العلتين فيه وورود السماع به فلا وجه لمنعه (قوله  
قد تقدم) أي في التشرح أي وتقدم حكم اعراب المسمى بما جمع ألف وتاء في المتن وأورد عليه أنه  
تقدم في المتن حكم اعراب المسمى بجمع المذكر السالم حيث قال عليون ومقتضى كلام الشارح  
أنه لم يتقدم والجواب أن مراده أنه لم يتقدم سائر أوجه بل بوجه واحد وهو اعرابه كاعرابه قبل  
التسمية به (قوله كغسلين) هو ما يسيل من جلود أهل النار وشبه بغسلين دون حين لشبه الجمع  
بغسلين في كونه ذا زيادتين الياء والنون (قوله منونة) أي أن لم يكن أعجميا فإن كان أعجميا امتنع  
التنوين وأعراب اعراب مالا ينصرف نحو قنسرين اه تصریح قال شيخنا ومثله يقال فيما بعده  
والهمزة ليست بغير بدل مدار عدم التنوين على أن ينضم إلى العلمية مانع آخر كالهمزة والتانيث  
المعنوي أفاده البعض قد كتب الروداني على قول المصريح فإن كان أعجميا لم مانعه هذا كلام  
ظاهر فإن كان عابدا إلى ما ذهب به من الجمع وما أطلق به وقنسرين وسائر الأعجميات ليس  
واحد منها بل هي أسماء من تجلات لمسياتم فلا بد من زيادة نوع في أنواع المحركات بالجمع تركه  
الموضح وزاده الدماميني في شرح التسهيل وهو كل اسم وافق ألفاظه لفظ الجمع نكرة كان كاسمين أو  
علما كصفين ونهيبين وقنسرين وفلسطين فإنه يعرب اعراب الجمع المشابهة اللفظية كما منعوا  
سراويل من الصرف لتلك المشابهة والأولى جعل عليين من هذا النوع اه ببعض تغيير وهو حسن  
جدا طالما كان يلوح ببالى (قوله وشبه الهمزة) لأن وجود الواو والنون في الأسماء المفردة من  
خواص الأسماء الأعجمية وقد نص بعضهم على أن يحذفون ويحذفون في الصرف والمنع  
للعلمية وشبه الهمزة كافي الشيخ يحيى (قوله أن يلزم الواو وفتح النون) والاعراب بحركات مقدرة  
على الواو لا النون كما يفيد كلام التصريح حيث قاسه على المثني عندما يلزمه الألف ويكسر  
فونه ويقدر اعراب على الألف لا النون ويؤيده أنه لا معنى لتقدير الحركات على النون مع  
سهولة ظهورها عليها وما اعترض به من أنه يلزم تقدير اعراب في وسط الكلمة يمكن دفعه بأن  
النون لما كانت في الأصل أعني في حالة الجمع قبل التسمية موضوعا للتنوين وهو انما يلحق  
الآخر استعجب ذلك بعد التسمية فتكون الواو آخر الكلمة (قوله وجري) يحتمل كونه فعل أمر بأصبا  
مالا ينصرف على المفعولية فيكون مثلث الآخر وكونه ماضيا مجهولا لرافعه بالتأنيب عن  
الفاعل فيكون مفتوح الآخر أيضا الأول لاحقه والثاني سابقه والمراد بالفتحة ما يشمل الظاهرة



وهو ما فيه علتان من حال تسع كاحسن (٨٦) أو واحدة منها تقوم مقامهما كما سجد وصحرا كما سيأتي في باب أنه شابه الفعل

فثقل فلم يدخله التنوين  
لأنه علامة الاختف عليهم  
والأمكن عندهم فامتنع  
الجبر بالكسرة لمنع التنوين  
لأنه خفيهما في اختصاصهما  
بالأسماء ولتعاقبهما على  
معنى واحد في باب راقود  
خلا وراقود دخل فلما منعوه  
الكسرة عوضوه منها  
الفحة نحو غيا ويا حسن  
ومها وهذا (مالم يضاف  
أو يد بعد ال ردق)  
أي تبع فان أضيف  
أو تبع ال نضعف شبه  
الذل فراجع إلى أصله من  
الجبر بالكسرة نحو في أحسن  
تقوم وأنتم عاكفون في  
المساجد ولا فرق في آل بين  
المعرفة كالمثل والموصولة  
نحو كالأعمى والأصم  
وقوله

وما أنت بالبطان ناظره  
إذاه استبين تهواه ذكر  
العوايب بناء على أن  
ال توصل بالصفة المشبهة  
وعيه ما سيأتي والرائدة  
كقوله

وآيت الوائد بن البزيد مبارك  
ومثل آل أم في لغة طي  
كقوله

أن شمت من نجد ريفاً نالها  
تبيت بلبل أم أروم اعتاد  
أولقاءه تنديها في الأول  
ما الأولى موصولة والثانية  
حرفية وهي ظرفية  
مصدرية أي مدة كونه  
غير مضاف ولا تابع لآل

كسجد والمقدرة كوسى وأورد اللقائى على قوله وسر بالفحة الخ أنه منقوض بما سمي به مؤنث من الجمع  
بألف وتاء والمحقق به بناء على أنه معرب بأعراب أصله ويمكن دفعه بأنه علم استثنائه من قوله سابقاً  
والذي اسمها قد جعل الخ فافهم (قوله وهو ما فيه علتان) العلة اصطلاحاً ما يترتب عليه الحكم والحكم  
هنا وهو منع الصرف عما يترتب على اثنتين من التسع أو واحدة منها تقوم مقام اثنتين فالعلة في  
الحقيقة على الأول مجموع ال اثنتين قسمية كل منهما علة من تسمية الجزء باسم الكل أو أراد بالعلة  
ما يشمل العلة الناقصة (قوله لأنه شابه الفعل) أي في اجتماع علتين فرعيتين أحدهما الفظية  
والأخرى معنوية كما سيأتي بسط ذلك وهذا تعليل لقول المصنف وسر الخ ومخطط التعليل قوله فامتنع  
الجبر بالكسرة لمنع التنوين (قوله فامتنع الجبر بالكسرة لمنع التنوين) فإذا نون للضرورة عاد الجبر بالكسرة  
لأنه انما امتنع بعله وقد ما فيه ودود هذا ظاهر على القول بأن تنوين الضرورة تنوين صرف أما على  
القول بأنه تنوين آخر أتى به لمجرد الضرورة وهو الراجح فليل لا يجبر بالكسرة بل بالفتحة مع التنوين  
الضروري وقيل يجبر بالكسرة نظراً إلى أنه صورة تنوين الصرف (قوله ولتعاقبهما) أي تناوبهما  
على معنى واحد هو مطلق التمييز أعني من أن يكون نصاً واحتمالاً وذلك أن إذا قلت عندى راقود  
خلاً كان القصد المنظروف نصاً الآن التمييز المنصوب على معنى من نصاً وإذا قلت عندى راقود دخل  
احتمل أن يكون دخل تمييزاً على معنى من فيكون القصد المنظروف وأن تكون إضافة راقود إليه  
على معنى اللام فيكون القصد المنظروف وجه تعاقبهما ان راقودا ان نون لم يجز دخل بل ينصب  
تمييزاً والآخر بإضافة راقود إليه إضافة التمييز والراقود نون طويل يطل داخله بالقار وهو  
معرب كما في زكريا (قوله نحو غيا ويا حسن منها) تمثيل للجبر بالفحة وقوله سابقاً كاحسن  
وكسجد وصحرا تمثيل لذي العلتين وذى العلة (قوله مالم يضاف الخ) أي مدة عدم الإضافة  
والردف لآل لان التقي مع العطف بأو يفيد في كل نحو مالم تمسوهن أو تفرضوا الهن فريضة قاله  
سم وهو من عموم السلب (قوله ردق) ليس حشواً لان البعدية لا تقتضى الاتصال اه يس  
(قوله فان أضيف) أي إلى طاهر نحو مررت بأفضلكم أو مقدر نحو أبداً من أول في رواية  
الكسر بالتنوين على نية لفظ المضاف إليه سنواني (قوله ضعف شبه الفعل) أي لمصاحبتة  
خاصة الاسم المؤثرة في معناه وهي آل أو الإضافة لاختصاصهما بالأسم وتأثيرهما في معناه  
التعريف أي في الجسمة فلا ز دال الزائدة والإضافة لله فظية وبقولنا المؤثرة في معناه ينسحق  
الاعتراض بأن مقتضى التعايل جرماً لا ينصرف بالكسرة إذا صاحب حرف الجر لأنه من خصائص  
الاسم (قوله وما أنت) في بعض النسخ ما أنت فيكون في البيت الحرم بجاء معجزة فراء وهو حذف  
أول البيت والنظر يطلق كثيراً على أسان العين والمراد به القلب بدليل الشرط (قوله بناء)  
بالنصب مفعول لأجله محذوف أي ومثلها بالأعمى والأصم والبطان لأننا بنا على الخ أو مفعول  
مخاطب محذوف أي والتمثيل به بنى بناء أو الرفع خبر محذوف أي والتمثيل به بناء على الخ أي  
مبنى (قوله أن شمت الخ) يحتمل أن تكون أن مصدرية حذف قبلها لام التعليل وأن تكون  
شرطية أتى بجوام امر فرعاً لان فعل الشرط ماضٍ والاستفهام للتقرير وشمت بكسر الشين المعجمة  
أي نظرت وريقاً صغيراً وتألّق لمع والاولق الجنون وجلة اعتاد اولقاً حال من المضاف إليه  
أو نعت له لأنه نكرة في المعنى كافي كمثل الحمار يحمل أسفاراً كذا قال العين وتبعه غيره في الحالية  
تطر لعدم شرط مجي الحال من المضاف إليه (قوله ظاهر كلامه) انما كان ظاهر كلامه البقاء  
على المنع لان التسمي في يضاف وما بعده يرجع إلى ما لا ينصرف وهو فهو أنه إذا أضيف مالا  
ينصرف أو تبع الجبر بالكسرة ولا شأن أن المحكوم عليه في هذا المفهوم مالا ينصرف (قوله وهو)

أسان ظاهر كلامه أن مالا ينصرف إذا أضيف أو تبع آل يكون باقياً على منعه من الصرف وهو اختبار



اختيار جماعة) هو مبني على أن الصرف هو التنوين فقط وهو مفقود مع آل والاضافة وانما جرح  
بالكسرة لا من دخول التنوين فيه قاله في الهمع وظاهر صنيع الشارح أن هؤلاء يقولون بالمنع  
وان زالت منه علة ولا وجه له الا الاستصحاب (قوله وذهب جماعة الخ) يحتمل أن القائل بهذا  
المذهب يقول الصرف هو التنوين ولم يظهر لوجود آل أو الاضافة ويحتمل أن يقول هو الجرح  
بالكسرة فقول شيخنا واليه انما مبني على أن الصرف هو الجرح بالكسرة ان كان مستنده أن  
الواقع أن هؤلاء يقولون ان الصرف هو الجرح بالكسرة فسلم وان كان استبساطا فلا (قوله مطلقا)  
أي زالت منه علة أو لا (قوله وهو الاقوى) التحقيق تفصيل الناطم (قوله اذا زالت منه علة) أي  
ان كانت إحدى علمية العلية لان العلم لا يضاف ولا تدخل عليه آل حتى ينكر (قوله فنصرف)  
أي ولم يظهر التنوين لوجود آل أو الاضافة (قوله واجعل نحو يفعلان الخ) انما أعربت هذه  
الامثلة بالحرف لمشابهة فعل الاثنين مثني الاسم وفعل الجماعة مجموعها فاجري مجراها في الاعراب  
بالحرف وحمل على الفعلين فعل المخاطبة لمشابهة له ما ولا نهالوا أعربت بالحركات لكانت امام مقدرة  
على الضمائر أو على ما قبلها لاسبيل الى الاول لان الضمائر كلمات في ذاتها ولا يقصد اعراب كلمة  
على كلمة أخرى ولا الى الثاني لان ضمائر الرفع المتصلة شديدة الاتصال بالافعال فكانت ما قبلها  
حشو والاعراب لا يقع حشوا ولم يعربها بحركات مقدرة على ما قبل الضمائر أن يقول ان سلم أن  
ما قبلها كالحشو لا يسلم أن الاعراب لا يكون على ما هو كالحشو بدليل أن البناء الذي هو تطير  
الاعراب يكون على ما هو كالحشو نحو ضربت وضربوا فافهم ولم يكن حرف اعرابها ألف والواو  
والياء الموجودان لانها أسماء والأسماء لا تكون حروف اعراب وأيضا لو كانت اعرابا لآذنها  
الجازم كافي سائر حروف العلة ولا حرف علة آخر لوجوب حذفه لالتقاءه ساكن مع الضمائر  
الساكنة وكان حرف اعرابها النون لمشابهة حروف العلة لانها تدغم في الواو ونحو من وال وفي  
البناء نحو ومن يغنت وتبدل ألفا في الوقف على المنصوب المنون في اللغة المشهورة وفي الوقف  
على المؤكد بنون التوكيد الخفيفة التالبة فتحذف في الوقف على اذن وجاز وفوق علامة الاعراب  
بعد القاء لانه هنا ضمير رفع متصل وهو كالجرح وقد تحذف هذه النون في حالة الرفع وجو باقتدار  
كافي نحو هل تضربان هل تضربن ياريدون هل تضربن ياهند وجواز ابكثرة في الفعل المتصل  
بنون الوقاية نحو تأمرني ببناء على الصحيح من أن المحذوف نون الرفع لان نون الوقاية وادالم تحذف  
جازا فلثوالادغام وبالأوجه الثلاثة قرئ تأمرني وبفلة في غير ذلك نحو

أبيت أمري وتبني بذلكي \* وجهل بالعبر والمسل الذي

وفي الحديث والذي نفس محمد بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا الاصل  
لا تدخلون ولا تؤمنون وقرئ قالوا ساحران يظاهرا أي يتظاهران نادغم التاء في الضاء وحذف  
النون كذا في التصريح وغيره انكر قال الدماميني وشارح الجامع انه شاذ وقال في الهمع لا يماس  
عليه في الاختبار (قوله ألف اثنين) أي شخصين سواء كانا مخاطبين أو مخاطبتين أو غائبين أو غائبتين  
(قوله اسمها) بان كانت ضمير افعلا نحو الزيدان يفعلان وقوله أو حرفا أي دالا على التشبيه نحو  
يفعلان الزيدان على لغة أكلوني البراعيث (قوله الاصل علامة رفع) دفع بتقدير المضاف عدم  
تناسب كلامي المصنف لانه جعل أول النون اعرابا وثانيا الحذف في علامة اعراب والمناسب  
جعلها مع اعرابا أو علامة اعراب وأرجع ما هنا الى ما سباني من قوله وحذفها الخ ولم يمسك  
مع أن في العكس التأويل وقت الحاجة لا قبلها بالبعد الاول في الثاني بحمل الجرح والمصب  
على المعنى المصدرى الذي هو فعل الفاعل لانهما لا يطلقان اصطلاحا بهذا المعنى دون  
التأويل في الاول ولا ينافي التأويل في الال. مذهب المصنف من كون الاعراب لفظيا كما قيل لما

اختيار جماعة وذهب  
جماعة منهم المبرد والسيرافي  
وابن السراج الى أنه  
يكون منصرفا مطلقا وهو  
الاقوى واخيرا الناطم في  
مكنه على مقدمة ابن  
الحاجب أنه اذا زالت منه  
علة فنصرف نحو بأحدكم  
وان يغنت العلتان فلا  
نحو بأحسنكم ولما فرغ  
من وضع التبايد في  
الاسم شرع في وضعها  
في الفعل فقال (واجعل  
نحو يفعلان) أي من كل  
فعل مضارع اتصل به ألف  
اثنين اسمها أو حرفا النونا  
• رفعا الاصل علامه  
رفع فحذف المضاف وأقيم  
المضاف اليه مقامه بدل  
على ذلك ما بيده وانتقد  
اجعل النون علامة الرفع  
نحو يفعلان (و) نحو  
(تدعين) من كل



مضارع اتصل به ياء المخاطبة (وتسألونا) (٨٨) من كل مضارع اتصل به واو الجمع اسمها أو حرفا لا مثله خمسة على اللغتين وهي

يقعلان وتفعلاون ويفعلاون  
وتفعلاون وتفعلاين فهذه  
الأمثلة رفعها بثبات  
النون نيابة عن الضمة  
(وحذفها) أي النون  
(الجزم والنصب سمه)  
أي علامة نيابة عن  
السكون في الأول وعن  
الفتحة في الثاني (كلم  
تكوني لتروى مظلمه)  
الأصل تكونين وترومين  
فحذفت النون للجازم في  
الأول وهولم وللنائب في  
الثاني وهو أن المضمر  
بعد لام الجود في تنبيهان  
الأول قدم الحذف للجزم  
لأنه الأصل والحذف  
لنصب محمول عليه وهذا  
مذهب الجمهور وذهب  
بعضهم إلى أن أعراب  
هذه الأمثلة بحركات  
مقدرة على لام الفعل  
في الثاني انما ثبتت النون  
مع الناصب في قوله تعالى  
الآن يعفون لأنه ليس  
من هذه الأمثلة إذ الواو  
فيه لام الفعل والنون  
ضمير النسوة والفعل معها  
مبني مثل يتر بصن ووزنه  
يفعلن بخلاف الرجال  
يعفون فإنه من هذه  
الأمثلة إذ واوه ضمير  
الفاعل ووزنه علامة الرفع  
فحذف للجازم والناصب  
يحو وأن تعفوا أقرب  
للتقوى ووزنه تفعوا وأصله  
تفعوا ولم يفرغ من بيان  
أعراب الصحيح من القليلين شرع في بيان أعراب المعتل منهما

قدمه الشارح من أنه لا منافاة بين جعل الشيء أعرابا وجعله علامة أعراب لأن جعله أعرابا من حيث عموم كونه أراجلبه عامل وجعله علامة أعراب من حيث خصوصه فاندفع ما أطال به البعض (قوله اتصل به ياء المخاطبة) ترك التعميم هنا لأنها لا تكون إلا اسمها (قوله واو الجمع) المراد الجمع بالمعنى اللغوي وهو الجماعة ليدخل نحو زيد وعمرو وبكر يفعلاون وفي نسخ واو الجماعة وهي ظاهرة (قوله فالأمثلة خمسة) تفريع على ما يفيدته تهميم الشارح في الفعل حيث قال من كل فعل الخ ويشعر به بدء المصنف الفعل تارة بالياء وتارة بالتاء من ثبوت الأمرين لا على نعمه في ألف الاثنين وواو الجماعة بقوله اسمها أو حرفا لأن المعروف أن عددها خمسة باعتبار بدء يفعلاون ويفعلاون تارة بالياء وتارة بالتاء لا باعتبار اسمية الألف والواو وحرفيتهما ويدل على ما ذكرناه قوله وهي يفعلاون وتفعلاون الخ فقوله خمسة على اللغتين أي جارية على كل من اللغتين وإن كان الاختلاف بين اللغتين في غير يفعلاون بالفوقية وفتحين ومرادهم اللغتين لغة من يجرى الفعل المسند إلى اثنين أو جماعة من العلامة ولفظة من يلحقها به وهذه الخمسة بالتفصيل عشرة باعتبار أن ضربان بالفوقية يصلح للمخاطبين والمخاطبتين والغائبين والألف في الواو اسم فقط وفي الثالث تكون اسمها وحرفا وضربان بالفتحة للغائبين فقط اسمها أو حرفا فهذه ستة ويضربون بالفتحة للغائبين اسمها أو حرفا وتضربون بالفوقية للمخاطبين اسمها فقط والعامرة تضربون وان نظرا إلى تغليب المذكر على المؤنث أو الحاضر على الغائب والعكس وإلى كون المؤنث حقيقى التأنيث أو مجازيه زاد العداد وهي يفعلاون وتفعلاون ويفعلاون وتفعلاين أمثلة لأنه ليس المقصود هي بخصوصها بل هي ومماثلها في اتصال الألف أو الواو أو الياء (قوله) إذا قلت هما تفعلاون نعتي امرأتين فهل يفتح الفعل بتاء فوقية جلا للمضمر على المظهر ورضيا للمعنى أو ياء مخفية رعا للفظ فإن هذا اللفظ يكون للمذكرين الأول قول ابن أبي العافية تليذا أعلم وهو الراجح الذي ورد به السماع والثاني قول ابن أبي الباذش قاله الدماميني (قوله بثبات النون) أي بثبوتها أي بالنون الثابتة لكن عبر بذلك لتكون المقابلة بقوله وحذفها الخ أنهم وهذه النون تكسر مع الألف وتفتح مع الواو والياء تشبيها بنون المثني والجمع وقد تفتح مع الألف أيضا قرئ أنعدائى أن أخرج بفتحها وذكر ابن فلاح في المغنى أنها تضم أيضا قرئ شاذ الأيا تيكما طعام رزقانه بضمها قاله الروداني (قوله وحذفها للجزم الخ) وقد تحذف حيث لا ناصب ولا جازم كما مر (قوله مظلمه) بفتح اللام على القياس وكسرها على الكثير (قوله لأنه الأصل) أي الحذف للجزم أصل للحذف للنصب وانما كان أصلا لمناسبة الحذف للسكون الذي هو الأصل الأصل في الجزم ووجه المناسبة كون كل عدم شيء فالسكون عدم الحركة والحذف عدم الحذف تأمل (قوله) والحذف للنصب محمول عليه) كما حمل النصب على الجر في المثني والجمع على حده لأن الجزم نظير الجر في الاختصاص (قوله وهذا) أي أعراب تلك الأمثلة بثبوت النون رفعها وحذفها جزما ونصبا مذهب الجمهور الخ ولوقدمه الشارح على التنبيه لكان أليق (قوله بحركات مقدرة على لام الفعل) منع من ظهورها حركة المناسبة أي وثبوت النون أو حذفها دليل على ذلك المقدر اه دماميني فالحذف عند الجازم فرقا بين صورتى المجزوم والمرفوع لابه والجازم انما حذف الحركة المقدرة وكالجازم الناصب والمراد بالحركات وجود أو عدمها ليدخل السكون (قوله بخلاف الرجال يعفون) أي في الأمور الأربعة المذكورة لكن لم يصرح بكون الفعل في هذا معربا اكتفاء بدلالة قوله علامة الرفع على الأعراب (قوله تعفوا) أي بواو الأولى لام الفعل والثانية ضمير الفاعل استثقات الضمة على الأولى فحذفت ثم الأولى لالتقاء الساكنين وخصت



وبدأ بالاسم فقال (ومع)

معتلا من الأسماء ما أي  
الاسم المعرب الذي حرف  
اعرابه ألف لينة لازمة  
(كالمصطفي) وموسى  
والعصا أدياء لازمة قبلها  
كسرة كالداعي (والمرتقي  
مكارما) (تنبه) إنما  
سمى كل من هذين الاسمين  
معتلا لأن آخره حرف علة  
أولان الأول يسل آخره  
بالقلب اما عن ياء نحو الفتي  
أوعن واو نحو المصطفي  
والثاني يعل آخره بال حذف  
بنا من المعرب نحو متي  
والذي وبذكر الالف في  
الأول المنقوص نحو المرتقي  
وبذكر الالينة المهموز  
نحو الخطا وبذكر اليا في  
الثاني المقصور نحو الفتي  
وبذكر الزوم فيهما نحو  
رأيت أخلد وجاء الزيدان  
في الأول ومررت بأخيل  
وغلاميل وبقيت في الثاني  
وباشتراط الكسرة قبل  
الياء نحو ظبي وكرمي  
(فالاول) وهو ما كان  
كالمصطفي (الاعراب فيه  
قدرا جمعه) على الالف  
لتعذر تحريكها (وهو  
الذي قد قصر) أي سمي  
مقصورا والقصر الخبس  
ومنه حوزة قصورات في  
القيام أي محبوسات على  
يعولن وسمى بذلك لانه  
محبوس عن المسد أو عن  
ظهور الاعراب (والثاني)  
وهو ما كان كالمرتقي  
(منقوص) سمي بذلك

بالحذف لتكونها جزء كلمة بخلاف الثانية فكلمة عمدة (قوله وبدأ بالاسم) لكن في ابتدائه بالاسم  
فصل بين النظائر وهي أبواب النياية ولهذا قدم الموضع الفعل المعتل (قوله معتلا) مفعول ثان  
وما مفعول أول والمعتل عند النحاة ما آخره حرف علة وعند الصرفيين ما فيه حرف علة أولا أو وسطا  
أو آخر كالمعدود وكالبيع وباع وكالفتى والرمى ويغزو ويسمى الأول مثالا لماثلته الصحيح  
في عدم اعلال الماضي واسمى الفاعل والمفعول والثاني أجوف ودالثلاثة لانه في الحكاية عن  
النفوس بالماضي على ثلاثة أحرف كقلت وبعث والثالث ناقصا ومنقوصا لنقص حرفه الأخير وقفا  
وجزما من بعض أفرادها كغزو ولم يغزو ونقص الاعراب كالأربعاء أو بعضا من بعض آخر كالفتى ويغزو وذا  
الأربعة لانه في الحكاية على أربعة كدعوت والمعتل بالفاء والعين ولا يكون في الفعل أو بالعين  
واللام لضيف مقرون أو بالفاء واللام لضيف مفروق ومعتل الثلاثة نادر كالواو والصحيح ان سلم من  
التضخيم والهمزة فسلم والافلا فكل سلم صحيح ولا عكس (قوله الذي حرف اعرابه ألف الخ) دخل  
فيه المثني على لغة من يلزمه الالف (قوله لينة) لم يكتب بكون الالف عند الاطلاق تنصرف  
الى اللينة لان توهم الشمول قائم والمطلوب في التعريف الايضاح (قوله لازمة) أي في الاحوال  
الثلاثة لفظا أو تقدير ك ما في المقصور والمنون واعترض بأنه لا يشمل الالف المنقلبة عن  
الهمزة كالمقرا اسم مفعول من أقرأه الكتاب لعدم لزومها اذ يجوز النطق بدلها بالهمزة أي  
التي هي الأصل وأجيب بأن ابدال الهمزة المتحركة من جنس حركتها قبلها شاذ والشاذ لا يعترض  
به ومثل هذا الاعتراض والجواب يجري في قوله ياء لازمة (قوله كالمصطفي وموسى والعصا) أشار  
بتعداد الامثلة الى أنه لا فرق بين العربي والعجمي ولا بين الماقل وغيره (قوله كالداعي والمرتقي) أشار  
بزيادة الداعي الى أنه لا فرق بين الثلاثي والمزيد أو الى أنه لا فرق بين ما ياءه أصلية كالمرتقي أو منقلبة  
عن واو كالداعي ولم يذكر المصنف في معتل الاسماء ما آخره واو كما ذكره في معتل الافعال لانه  
لا يوجد اسم معرب عربي آخر أصالة واولا لازمة فلا يرد الاسم المبني كذوالطانية والاعجمي قال في  
الهمع كهندو ورأيت بخط ابن هشام الهندو اه وما واره عارضة التطرف وياثومر حم غود  
أو غير لازمة كالاسماء الستة حالة الرفع (قوله مكارما) منصوب على المفعولية أو التمييزا لحوال عن  
الفاعل أو لظرفية المجازية (قوله يعل) أي غير آخره بالقلب أي دائما فلا يرد أن الثاني قد يعل  
آخره بالقلب كافي الداعي فان ياءه منقلبة عن واو كاهم (قوله والثاني يعل آخره بالحذف) أي حذف  
يائه للتشوين وفيه أن الأول يعل آخره بحذف الالف للتشوين أيضا (قوله فخرج بالمعرب) لم يخرج  
من معتل الاسماء بالاسم المفعول والحرف كخشى وعلى ويرى وفي نظرا الى أن شأن الجنس أن لا  
يخرج به وبعضهم أخرجهما به نظرا الى أن الجنس اذا كان بينه وبين فصله عموم وجهي كما قد  
يخرج بكل ما دخل في الآخر وفيه أن الحرف لم يدخل في المعرب كما لم يدخل في الاسم (قوله  
وغلاميل) لا يقرأ بصيغة الجمع للاستغناء به جندت عن بعده ولان الاعلام ليس علما ولا صفة بل  
بصيغة التثنية واعتراض شيخنا والبعض عليه بأن المثني خارج باشتراط الكسرة يرد أن اشتراط  
الكسرة متأخر عن اشتراط الزوم وإنما الانحاج بالسابق (قوله نحو ظبي وكرمي) مما آخره ياء  
قبلها ساكن صحيح أو معتل (قوله جمعه) اما تأكيد للضمير في قدره انه اند الى الاعراب أو نائب  
فاعل قدره أو نائب كيد للاعراب ولا يضر الفصل عما توسط بينهما لكونه معولا للمؤ كد فهو على  
حد ولا يحزن ويرضين بما آتيتن كلهن لكن الفاصل في الآية معمول عامل المؤ كد ويستثنى  
من تقدير الكسرة حال الجر ما لا ينصرف حال الجر فانه إنما يقدر فيه الفتحة خلافا لابن قلاحة عملا  
بأنه لا ثقل مع التقدير كما قاله سم (قوله على الالف) موجودة كالفتى ومقدرة كفتى (قوله  
والقصر) أي في اللغة (قوله لانه محبوس عن المد) أي الفرعي وهو الزائد على المد الطبيعي ووجه



لحذف لامه للتثنية أولانه نقص منه ظهور بعض الحركات (ونصبه ظهر) على الياء خلفه نحو رأيت المرتضى ومن تبعها وأجيب  
 داعي الله وداعيا إلى الله بإذنه (ورفعه ينوي) على الياء ولا يظهر نحو يوم يدعو الداعي لكل قوم هادف سلامة الرفع فمعه مقسود  
 على الياء الموجودة أو المحذوفة (كذا أيضا يجز) بكسر منوي نحو واجب دعوة الداعي وأنهم في كل راد وانما لم يظهر الرفع والجز  
 استغناء لا تعذرا لا مكانهما قال جرير (٩٠) فيوما يوافق الهوى غير ماضى وقال الآخر لعمر ك ما ندرى متى أنت جاني

ولكن أقصى مدة العمر  
 طاجل  
 تنبيه من العرب من  
 سكن الياء في النصب  
 أيضا قال الشاعر  
 ولو أن واش باليمامة داره  
 وذاري بأعلى حضرموت  
 اهتدي ليا  
 قال أبو العباس المبرد وهو  
 من أحسن ضرورات  
 الشعر لانه حل حالة النصب  
 على حالي الرفع والجز  
 (وأي فعل) كان (آخر  
 منه ألف) نحو يحشى  
 (أو واو) نحو يدعو  
 (أو ياء) نحو يرى (فعلا  
 عرف) أي شرط وهو  
 مبتدأ مضاف وفعل  
 مضاف إليه وكان بعده  
 مقدرة وهي اما شانية  
 وآخر منه ألف جملة من  
 مبتدأ وخبر خبرها مفسرة  
 للضمير المستتر فيها  
 أو ناقصة وآخر اسمها  
 وألف خبرها ووقف عليه  
 بالسكون على لغة ربيعة  
 وعرف جواب الشرط  
 وفيه ضمير مستكن نائب  
 عن الفاعل عائد على فعل  
 وخبر المبتدأ جملة الشرط  
 وقبل هي وجلة الجواب

التسمية لا يوجبها فلا يعترض على هذا التعليل بوجوده في نحو يحشى ولا على الثاني بوجوده في نحو  
 غلاي على أنه قد يقال المراد الحبس الذاتي عن ظهور الحركات والحبس عنه في نحو غلاي ليس  
 ذاتيا (قوله لحذف لاو) لا يرد عليه حذف لام المقصور للتثنية ولا على الثاني نحو يدعو ويرى كما  
 مر (قوله ونصبه ظهر على الياء) ما لم تكن الياء آخر الجزء الأول من مركب مزجي أعرب أعراب  
 المتضايقين نحو معديكرب وقال فلا فتسكن ولا تظهر عليها الفتحة قال في هـ مع الهوامع بلا خلاف  
 استعصا بالمكانها حالة البناء وحالة منع الصرف ووجه ذلك الرضى بأن هذه الأضافة ليست حقيقية  
 بل شبيهة بالكلماتان بالمتضايقين من حيث أن أحدهما عقب الأخرى لكن في حواشي شينغا عن  
 سم أن الله مامني نقل عن البسيط وشرح الصفار جواز فتح الياء واسكانها (قوله لحفته) لكونه  
 فتحا غير لازم للياء بخلاف الفتح في نحو يبيع ورمى فانه للزوم الياء لو أبقى استغفل فقلت الياء ألفا  
 فاندفع استشكل الفرق فتأمل (قوله ورفع ينوي) عبر هنا بالنية وسابقا بالتقدير للتفنن (قوله  
 ولا يظهر) فأنه بعد قوله ينوي دفع توهم أن المراد ينوي جوازا (قوله بكسر منوي) أي إذا كان  
 منه صرفا لا قدرت الفتحة حال الجز (قوله غير ماضى) أي وفاء غير نافذ بل مقطوع (قوله ولو أن  
 واش الخ) واش اسم أن منصوب بفتحة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من  
 ظهورها السكون العارض من إجراء المنصوب مجرى المرفوع والمجرور (قوله وهو من أحسن  
 ضرورات الشعر) الأصح جوازه في السعة بدليل قراءة جعفر الصادق من أوسط ما تطعمون  
 أهاليكم بسكون الياء (قوله وأي فعل) أي مضارع ولم يقيد به لان الكلام في المعرب (قوله وكان  
 بعده مقدرة) جواب عما يقال أداة الشرط لا تدخل الأعلى الجملة الاسمية لكن اعترض بأن  
 الفعل لا يحذف بعد أداة الشرط غير أن ولو أن كان مفسرا بفعل بعده كائن عليه ابن هشام في  
 شرح بانفساد الله الآن يكون ذلك في غير الضرورة (قوله اما شانية) أي اما ناقصة شانية  
 أي اسمها ضمير الشأن وقوله أو ناقصة أي غير شانية في عبارته شبه احتياكا فاندفع الاعتراض  
 بأن الشانية من الناقصة على الأصح فلا تحسن مقابلة لها وفي بعض النسخ أو غير شانية والامر  
 عالم اظاهر (قوله جملة من مبتدأ وخبر خبرها) فهي في محل نصب وقولهم الجملة المفسرة لا محل لها في  
 مفسرة العامل لا ضمير الشأن (قوله وألف خبرها) وعلى هذا فقول أو واو أو ياء خبر مبتدأ محذوف  
 أي أو هو أو واو أو ياء فلا اشكال في رفعه (قوله ربحر المبتدأ جملة الشرط) هذا هو الراجح وتوقف الفائدة  
 على الجواب من حيث التعليق لا من حيث الخبرية قاله في المغنى (قوله حال منه) أي من الضمير  
 المستكن في عرف وهذا على المتبادر من عدم بل عرف بمعنى علم فان جعل بمعنى علم فهو مفعوله  
 الثاني وهذا أولى لان القصد علم كونه معتلا لا معرفة ذات مقيدة به (قوله والمعنى الخ) لا يخفى أنه  
 حل معنى لا حل أعراب فلا يقال مقضى حله أن كان غير شانية وأن معتلا مفعول عرف بمعنى سمى  
 (قوله والالف نصب الخ) يجوز رفعه لكنه خلاف المختار كما سيعلم من باب الاشتغال (قوله يفسره)  
 أي معنى لا لفظا والتقدير اقصد الالف أو اعتبر أو لا بس (قوله أبي الله الخ) يعني أن علمه وسيادته

معار قبل جملة الجواب فقط ومعتلا حال منه مقدم على عامله والمعنى أي فعل كان آخره حرفا  
 من الأحرف المذكورة فانه يسمى معتلا (فالالف فوقه غير الجزم) وهو الرفع والنصب نحو زيد يسعى ولن يحشى لتعذر  
 الحركة على الالف والالف نصب بفعل مضمير يفسره الفعل الذي بعده (وأج) أي أظهر (نصب ما) آخره واو (كيدعو) أو ياء  
 نحو (يرى) خلفه النصب وأما قوله • أبي الله أن أسهبام ولا أب • وقوله



ما أقدر الله أن يدني على شحط من داره الحزن من داره صول فضرورة (٩١) (والرفع فيهما) أي الواوي والياوي

(أو) لتقبله عليه - ما  
(واحد في جازما ثلاثين)  
وأبقى الحركة التي قبل  
المحذوف دالة عليه (نقض  
حكما لازما) فحولم بحش  
ولم يغزولم يرم فالرفع  
نصب بالمفعول - عوليه لا نو  
وفيها امتعلق به واحد  
عطف على أو وفي كل  
منهما ضمير مستتر وهو  
فاعل وجازما حال من  
فاعل احذف وثلاثين  
مفعول به اما لا احذف  
والضمير في ثلاثين لا حرف  
العلة الثلاثة ومفعول  
الحال محذوف وهي  
الافعال الثلاثة المعتلة  
والتقدير احذف أحرف  
العلة ثلاثين حال كونك  
جازما لافعال الثلاثة  
المذكورة أو يكون  
معها ولا الحال والضمير  
للالفعال ومفعول الفعل  
محذوف وهو الأحرف  
الثلاثة والتقدير احذف  
أحرف العلة حال كونك  
جازما لافعال ثلاثين  
ونقض مجزوم جواب  
احذف وحكما فمفعول  
به ان كان نقض  
بمعنى تؤد ومفعول مطلق  
ان كان بمعنى تحكم  
(خاتمة) قد ثبت حرف  
العلة مع الجازم في قوله  
وتنخل مني شجرة عيشية  
كان لم تزل قبلي أسيرا بما  
وقوله

من نفسه لا تصافه بالأوصاف الحميدة لأنهم رأته من آياته (قوله ما أقدر الله أن يدني على شحط  
من داره الحزن من داره صول) ما تجيبه وعلى بمعنى مع والشحط بشين معجمة غاء مهملة مفتوحة  
البعء والحزن بفتح المهملة فسكون الزاي موضع ببلاد العرب وصول بضم الصاد المهملة ضبعة من  
ضباع جرجان كذا في شرح الشواهد للعيني والذي في القاموس أنه قرية بصعيد مصر وهذا  
الشاهد ساقط في كثير من النسخ (قوله ثلاثين) من إضافة الصفة إلى الموصوف وانما جاز حذف  
الآخر في الجزم وليس علامة الرفع قال الرضي لأن شأن الجازم عندهم حذف الرفع الذي في الآخر  
والرفع الذي فيه محذوف للاستتقال أو التعذر قبل دخول الجازم فلما دخل لم يجد في الآخر الحرف  
العلة مشابها للحركة فحذفه ومذهب سيبويه أن الجازم حذف الحركة المقصورة وحرف العلة حذف  
عند الجازم لأنه فرقا بين صورة المجزوم والرفوع وكلام المصنف محتمل لهذا المذهب أيضا وانما لم  
يلحق النصب بالجزم في الفعل المعتل كما ألحق به في الأفعال الخمسة لأنه انما ألحق به ثم لتعذر الأعراب  
بالحركة بخلافه هنا فأعوب نصبا بالحركة على الأصل وقولنا بخلافه هذا هو باعتبار الغالب فلا ينافي  
أن ما آخره ألف من المعتل متعذر بالحركة فتأمل وقال بعضهم انما ثبتت ألف نحو يحشى نصبا لاحرما  
لأن الجزم ذهاب الحركات وإذا ذهبت فلا فائدة لثبوت حرفها الذي هو الألف بخلاف النصب فإن  
الحركة فيه موجودة إلا أنها تغيرت من ضمة إلى فتحة فلو حذفت الألف بقيت الحركة التي هي الفتحة  
بالحرف (واعلم) أنه لا يحذف حرف العلة إلا إذا كان متأصلا فان كان بدلا من همزة كيقرا  
ويقرى ويوضو فان كان الأبدال بعد دخول الجازم فهو قياسي لسكون الهمزة ويمتنع الحذف لأن  
العامل أخذ مقتضاه وان كان قبله فهو شاذ ولا كثر حيث نعدم الحذف بناء على عدم الاعتداد  
بالمعارض (قوله أو يكون معمولا للحال) لو قال أو الحال لكان أخصروا نسب بالعطف على قوله  
اما لا احذف (قوله ان كان نقض الخ) والحكم على هذا بمعنى المحكوم به (واعلم) أنه لا ينحصر تقدير  
الأعراب في الاسم المعتل والفعل اذ منه في الاسم ما سكن آخره للدعاء نحو وقتل داود جالوت  
بإدغام الدال في الجيم أو للوقوف أو للتخفيف والمحكي نحو من ربه المن قال ضربت زيدا ومنه ما جعل  
علما من المركب الأسنادي على مختار السبب وسيأتي في العلم والمشتغل آخره بحركة الاتباع  
والمضاف لياء المتكلم لفظا أو تقديرا أو كالياء بدلها نحو يا غلاما ربا أبتا ويا أمنا ومنه في الفعل ما سكن  
للدعاء نحو زيد يضرب بكرا أو للوقوف أو للتخفيف نحو يأمركم بسكون الراء ولا يختص ذلك بالشعر  
بل يجوز في النثر على الصحيح وما حرك لا لتقاء الساكنين كلم يمكن الذين كفروا وما أدغم في آخره  
كلم يشد وما حرك من القوافي نحو رأيتكم أتأمرى القلب يفعل وكما تقدر الحركات تقدر  
الحروف كفي الأسماء الستة أو المثني أو الجمع إذا أضيف إلى كلمة أولها ساكن (قوله قد ثبت  
حرف العلة) أي وجسد وليس المراد خصوص حرف العلة الموجود قبل دخول الجازم الذي هو لام  
الكلمة بل الأعم منه ومن المزيد للاشباع فظهر قول الشارح بعد فليل ضرورة وقيل بل حذف  
الخ أي فليل حرف العلة الموجود هو الأصلي وثبت مع الجازم للضرورة وقيل ليس هو الأصلي بل  
الأصلي حذف ثم أشبعت الفتحة الخ فلا حاجة إلى ما تكافه البعض هذا وفي الهمع أن ثبوت حرف  
العلة مع الجازم لغة فيكون أهل هذه اللغة قد اكتفوا عند دخول الجازم بحذف الحركة المقصورة  
(قوله في قوله وتنخل الخ) وأما قراءة قبيل أنه من يتق ويصبر بإثبات الياء وتسكين الراء فليل من  
موصولة وتسكين يصبر للتخفيف أو الوصل بنية الوقف وقيل شرطية والياء اشباع أو لأجراء المفضل  
مجرى الصحيح فجزم بحذف الحركة المقصورة (قوله شجرة عيشية) أي مجزوم منه به إلى عيشة شمس  
وعينا أصله عيشا حذفت إحدى ياء السبب وعوض عنها الألف (قوله والانباء تنهى) بفتح

الم يأتين والانباء تنهى عما لاقت لبون بني زياد وقوله







نكرة مع عدم المغارة نحو انما الحكم الواحد اهـ ومثال تحالف الحكم الرابع على ما مشى عليه  
 المغنى بسألك أهـ ل الكتاب أن تنزل عليهم كتابا (قوله نكرة قابل آل الخ) أو رد عليه أنه غير جامع  
 لخروج الأسماء المتوعدة في الأبهام كاحد الملازم للنفي وهو ما همزة أصلية ومعنى إنسان لا ما يقع  
 في الإثبات والنفي وهو ما همزة بدل من واو شذوذ أو بمعنى را <sup>مفروق بينهما من جهة الاستعمال</sup>  
 وجهة اللفظ وجهة المعنى وكعريب وديار وغيره وشبهه لاها لا تقبل آل وخروج أسماء الفاعلين  
 والمفعولين لأن آل الداخلة عليها موصولة وخروج الحال والتبزي واسم لا التبزية ومجروور رب وأفعل  
 من لأنها لا تقبل آل وغير مانع لدخول غير الغائب العائد إلى نكرة كجاءني رجل فأكرمته لوقوعه  
 موقع ما يقبل آل وهو رجل ودخول مجوس فانهم ما يقبلان آل مع أنهم معرقتان إذ منعنا  
 الصرف للعلمية والتأنيث والجواب عن الأول يمنع الخروج لأن كلا من المتوعدة وأسماء الفاعلين  
 مفعولين واقع موقع ما يقبل آل كإنسان وكذا ثبت لها الضرب أو وقع عليها الضرب مثلا  
 بال وما بعدها قابلة لآل في حالة الأفراد ولا يضر عدم قبولها آل في تلك التراكيب وعن الثاني  
 يمنع وقوع الضمير المذكور موقع ما يقبل آل لأن معناه الرجل المتقدم ذكره فليس واقعا موقع رجل  
 بل موقع الرجل والرجل لا يقبل آل أفاده مـ ومنع أن مجوس ومجوس يقبلان آل حال كونهما  
 معرقتين بالعلمية على القيسيتين وأما يقبلان آل حال كونهما مجوسين ويحوي مجوس كروم ورومي  
 وهما حيث نكرتان (قوله كرجل وفرس الخ) لا يحق على النبيه حكمة تعداد الامثلة (قوله أر  
 واقع الخ) أول التنويع أي لتنويع مفهوم النكرة إلى نوعين فهي موضوعة لقدر مشترك بين  
 النوعين وهو ما دل على شائع في جلسته كما قاله ابن هشام (قوله كذا معنى صاحب) أو رد عليه أن  
 صاحب الذي يقع موقعه ذوصفة من باب اسم الفاعل وان كان صاحب يستعمل كثير الاستعمال  
 الأسماء الجامدة وآل الداخلة على الصفة التي من باب اسم الفاعل موصولة لمعرفة وأجيب  
 بأن المراد واقع موقع ما يقبل آل ولو في الجملة وصاحب يقبل آل المعرفة باعتبار معناه الاسمي  
 وان لم يكن معناه صدى وقوع ذي موقعه قاله سم أو يقال صاحب الذي هو معنى ذو واقع موقع  
 ذات ثبت لها الصفة فذو واقع موقع ما يقبل آل بواسطة وقال الروداني تحرير هذا الحل أن  
 ذواهم فيه معنى الوصف وضع لأن يوصف به كما يوصف بالصفات المشبهة وهو متحمل للضمير كالصفة  
 وان صاحب لا يشك في أنه يجوز أن يستعمل مراد به الحدوث من محبة فهو صاحب أي مصاحب  
 وعليه يقال مررت برجل صاحب أخوه عمرا وانكار ذلك مكابرة للواقع ويجوز أن يستعمل  
 صفة مشبهة بأن يراد به الثبوت والدوام وهو هذا المعنى مراد في لذوق تكون آل الداخلة عليه  
 معرفة لا موصولة فلا يتجه التزام كون آل في الصاحب الواقع موقعه ذو موصولة والجواب عامر  
 اهـ ملخصا وهو حسن (قوله فامعاه معرقتان) لأن جوابهما معرفة مخوزيد ولقاؤك  
 في جواب من عندك وما دعاك إلى كذا وشرط الجواب مطابقة السؤال ورد يجوز أن يقال  
 في الجواب رجل من بني ديار وأمر مهم كذا في شرح الجامع (قوله ولا يؤثر خلوهما) جواب عن  
 إيراد علي قوله ومن وما يقعان الخ (قوله موصوفتين) أي بفرد كما مثل أو بجملة كمررت بمن قام  
 وسررت بمن رأيت أي بإنسان قام وبشي رأيت وانما مثل بما يوصف بالمفرد لعدم احتمال كونه من  
 رما موصوفتين لأن الصلة لا تكون مفردا (قوله وهو سكونا وانكفاقا) أي التائبين عن أسكب  
 وانكفف أي أسكت سكونا ما انكفف انكفاقا ما يجعل المراد المصدرين التائبين عن الفعلين  
 المراد بهما طلب سكوت ما وانكفف ما كانا دالين على الطلب والتنكير كصه ومه فاندفع اعتراض  
 اللغائي بأنه ان أريد المصدر التائب عن فعله فان التنكير لان أسكت انما يدل على طلب السكوت  
 من حيث هو أو غير التائب فان الطلب على ان قولهم الفعل من قيسل النكرات يقضي دلالة

(نكرة قابل آل مؤثرا)  
 فيه التفسير كرجل  
 وفرس وشمس وقمر (أو  
 واقع موقع ما قد ذكرنا)  
 أي ما يقبل آل وذلك كذا  
 بمعنى صاحب ومن وما في  
 الشرط والاستفهام  
 خلافا لابن كيسان في  
 الاستفهاميتين فانما  
 عنده معرقتان فهذه  
 لا تقبل آل لكنهما تقع  
 موقع ما يقبلها إذا الأولى  
 تقع موقع صاحب ومن وما  
 يقعان موقع إنسان وشي  
 ولا يؤثر خلوهما من تضمن  
 معنى الشرط والاستفهام  
 فان ذلك طارئ على من  
 رما اذ لم يوضع في الأصل  
 له ومن ذلك أيضا من  
 وما نكرتين موصوفتين  
 كما في مررت بمن محب لك  
 وبما محب لك فانهما  
 لا يقبلان آل لكنهما  
 واقعان موقع إنسان وشي  
 وكلاهما يقبل آل وكذلك  
 صه ومه بالتنوين لا يقبلان  
 آل لكنهما يقعان موقع  
 ما يقبلها وهو سكونا  
 وانكفاقا رما أشبه ذلك



ونكرة مبتدأ والمستوخ  
قصده الجنس وقابل آل  
خبر ومؤثرا حال من  
المضاف اليه وهو آل  
وشرط جواز ذلك موجود  
وهو اقتضاء المضاف  
العمل في الحال وصاحبها  
واحتراز بمؤثر أعيايدخله  
آل من الاعلام لضرورة  
أولم يصنف على ما سياتي  
بيانه فانها لا تؤثر في تعريفها  
فليس بنكرة <sup>(تنبيه)</sup>  
قدم النكرة لاسمها الاصل  
اذ لا يوجد معرفة الاولة  
اسم نكرة ويوجد كثير من  
الكلمات لا معرفة له  
واستقل أولى بالامالة  
وايضاف الشيء أول وجوده  
تليزمه الاسماء العامة ثم  
يعرض له بعد ذلك الاسماء  
الخاصة كالآدمي اذا ولد  
فله يسمى انسانا ثم مولودا  
أو موجودا ثم بعد ذلك  
يوضع له الاسم العلم واللقب  
والكنية وأنكر النكرات  
مذكور ثم موجود ثم  
تحدث ثم جوهر ثم جسم ثم  
نام ثم حيوان ثم انسان ثم  
رجل ثم عالم فكل واحد من  
هذه أعم مما تحته وأخص  
مما فوقه فتقول كل عالم  
رجل ولا عكس وهكذا  
كل رجل انسان الى آخره  
(وغیره) أي غير ما يقبل  
آل المذكورة أو يقع  
موقع ما يقبلها (سعرفة)  
اذ لا واسطة واستغنى بعد  
النكرة عن حد المعرفة

استكت على طلب سكوت ما لکن قيل ما ذكره الشارح مبني على ان مدلول اسم الفعل هو المصدر  
والذي عليه الجمهور ان مدلوله الفعل قال الروداني والذي نفهمه أنه يصح كلامه على المذهبين  
فيكون صه واقعا موقع سكو تا بواسطة وقوعه موقع استكت عند الجمهور وبلا واسطة عند غيرهم  
(قوله ونكرة مبتدأ) منع البعض فيما يأتي كون نكرة مبتدأ حتى يحتاج الى مسوغ وعمل ذلك بان  
التعريف غير محمول على المعرف لاجل مواطاة لاجل اشتقاق بل هو تصور ساذج أي لا حكم معه  
كما صرح به الميزانيون وفيه نظر لا يحق اذا التصور الساذج مجرد التعريف لا مجموع القضية  
المركبة من المعرف والتعريف اذ لا تخلو قضية عن الحكم ودعوى ان التعريف غير محمول على  
المعرف أصلا ينبغي جملها على معنى ان المقصود من التعريف تصور ماهية المعرف لاجله عليه وان  
كان حله عليه حل مواطاة لازما قنامل (قوله قصد الجنس) أي في ضمن الافراد اذا الحقيقة المحضة  
لا تنصف بقبول آل ولا الوقوع موقع ما يقبلها وقيل المستوخ الوقوع في معرض التقسيم وقيل غير ذلك  
(قوله وقابل آل خبر) ولا يعترض بتد كبر الخبر وتأنيث المبتدأ لان قابل صفة مخذوف أي اسم قابل  
والاسم يقع على المذكر والمؤنث ويحتمل أن يكون قابل مبتدأ وسرا ونكرة خبرا مقدا وهو أنسب  
بقول المصنف وغيره معرفة لكن يضعفه أن المحدث عنه النكرة فهي الاولى بالابتداء (قوله أولم  
وصف) لو قال أولم أصل لكان أولى ليدخل نحو النعمان فانه في الاصل اسم عين للدم (قوله لانها  
الاصل) أي الغالب والسابق يدل على الغلبة العلة الاولى وعلى السبق العلة الثانية ولا يرد أن  
المعرفة أشرف لان النكات لا تتراحم ولا ان النسب اعتبارا كون السابق في الوجود هو السابق في  
الذكر (قوله الاولة) أي لمدلوله (قوله ويوجد كثير من النكرات) كاحد وعرب وديار وقول البعض  
وحائط وحصير وحصاة برده أن الثلاثة لها معرفة بال (قوله والمستقل الخ) من غمام علة الاصاله  
ومراد به المستقل ما ينفرد في بعض الصور ويلزمه الاكثرية ولو عبر بدله بالاكثر لكان أوضح (قوله  
الاسم العلم واللقب والكنية) العلم عطف بيان على الاسم لدفع توهم أن المراد بالاسم ما قابل  
الفعل والحرف وقوله واللقب والكنية معطوفان على الاسم لكن قد يقال دفع التوهم حاصل  
بعطف الكنية واللقب فكان الاولى تقديم العلم على الاسم ليكون لذكر المتأخر كبر فائدة وليكون  
ما بعد العلم تفصيلا بعد اجمال (قوله مذكور ثم موجود الخ) ليس القصد من هذا التخصيص بل  
التقريب اذ ما شابه هذه الاشياء كهي فكذلك كور أي ما شابه أن يذكر معلوم أي ما شابه أن يعلم  
وكوجود معدوم وتكبيوان شجر وكانسان فرس وكرجل امرأة وكعالم جاهل بنى النظر في الشيتين  
الليدين بينهما العموم والخصوص الوجهي والظاهر أنهما في رتبة واحدة لسقوط عموم كل  
بخصوصه (قوله ثم نام ثم حيوان) كذلك في بعض النسخ وفي بعضها اسقاط ثم نام والاولة أولى  
(قوله ثم عالم) أورد عليه أن عالما يطلق على الله تعالى وعلى الملك والجنى فهو أعم من رجل من هذا  
الوجه وأجيب بأن المراد ثم عالم من بني آدم وفيه ما فيه (قوله وأخص مما فوقه) هذا باعتبار  
غالب ما ذكره اذا الطرف الاعلى ليس فوقه شيء قنامل (قوله وغيره معرفة) في الاخبار قلب كما  
يقصده صانع نظيره السابق وجعلهم المحدث عنه هو المبتدأ ارا نأفرد الضمير مع أن المرجع  
اثان لتأمله بالمذكور وقول البعض لكون العطف بأرسله عن المنصوص عليه من ان افراد  
الضمير انما هو بعد أو التي الشاك ونحوها مما يكون الحكم معها لاحد الامرين أو الامور التي  
التسوية لاسها بمنزلة الواو (قوله اذ لا واسطة) وأثبتها بعضهم في المجرد من آل والتنوين كمن  
وماوتي وأين وكيف (قوله بجسد النكرة) أي تعريفها الصادق بالرسم فاندفع ما يقال ان ما ذكره  
رسم لا حد على أنافه منارده في بحث الكلام وقوله عن حد المعرفة اعترض بأن قوله وغيره معرفة  
في قوة قولنا المعرفة ما لا يقبل آل ولا يقع موقع ما يقبلها فقد ذكر لها حدا وأجيب بأن المراد



عن حدها صرحا به فلا ينافي أنه يفهم من كلامه ضمنا (قوله دون استدراك) أي اعتراض عليه  
 الضمير إلى من أوحده من جملة ما عطل به المصنف أن من الأسماء ما هو معرفة بمعنى نكرة لفظا كما  
 في قولك كان ذلك عاما أول وعكسه كاسامة قال الدماميني وهو كلام ظاهري خال عن التحقيق  
 أي لان الأول في الأصل مبهم وتعيينه عارض من الوصف فهو نكرة لفظا ومعنى بحسب الأصل  
 والثاني مدلوله عند غير الناطق معين وهو الماهية فهو معرفة معنى ولفظا وقد عرفت غير واحد  
 المعرفة بما وضع لشيء بعينه ولا استدراك (قوله والمضاف إلى معرفة) أي إضافة محضصة كما يشير  
 إليه المثال (قوله المنادى المقصود) أي المنكر المقصود ندائه بعينه وانما سكنت عنه هالذ كره له  
 في باب النداء كما سكنت عن اسم الفعل غير المنون وأجمع ونحوه من ألقاظ التوكيد وهو المراد به  
 ضمير يوم بعينه وأمس المراد به يوم بعينه لذكراه الأول في بابيه والثاني في باب التوكيد والمثال والرابع  
 فيما لا ينصرف على أن منهم من يرد الأربعة إلى السنة أما المنكر غير المقصود ندائه بعينه فهو باق  
 على تكبيره وأما المعروف قبل النداء فالعصم بقاؤه على تعريفه وانما زاده النداء وضوحا وقيل  
 تعرف بالنداء بعد زوال تعريف العلمية (قوله واختار الخ) بيان لوجه زيادته وأنه ليس من المعارف  
 الستة (قوله والمواجهة) يظهر أن العطف تفسيرى (قوله بآل) أي الحضورية وناب حرف النداء  
 منها (قوله فات على الناطق) كان عليه حذف على لأن فات يتعدى بنفسه ويمكن أنه ضمته معنى  
 عسر (قوله فأعرفها) فيه صوغ أفعال التفضيل من الراعي المجهول وهو شاذ من وجهين والسلام  
 التعبير بأعلاها أو أرفعها من رفع ككرم رفعه بكسر الراء شرف وعلا قدره كما في القاموس واعلم  
 أنه قد تعرض للمفوق ما يجعله مساويا لفائقه كالموصول والعلم في سلام على من أنزل عليه الكتاب  
 أو فائقا عليه كالعلم والصمير في جواب طارق الباب للقاتل من الباب بنبه عليه الشارح في شرحه  
 على التوضيح (قوله على الأصح) وقيل أعرفها العلم وقبل اسم الإشارة وقيل المحلى والخلاف في  
 غير اسم الله تعالى فهو أعرف المعارف اجماعا قال الشواني ويليه صميره (قوله ثم العلم) وأعرفه علم  
 الممكن ثم علم الآدمي ثم علم غيره من الحيوانات وقيد المصنف في بعض نسخ التمهيل العلم بالخاس  
 قال شارح الجامع ولا بد منه كما قاله أبو حيان ليخرج بذلك نحو أسامة اه يعنى فليس به العلم وقبل  
 اسم الإشارة وانظر ما رتبته فتأمل (قوله ثم اسم الإشارة) وأعرفه ما للقريب ثم ما للبعيد ثم  
 ما للبعيد (قوله ثم الموصول) قبل أعرفه ما كان مختصا ثم ما كان مشتركا ويظهر أن أعرف كل  
 منهم ما كان معهودا معينا ثم ما للجنس المحلى الموصول للثلاثة كآل والأضافة  
 (قوله ثم المحلى) وأعرفه ما لله ثم ما للجنس فان قلت مدار التعريف والتكبير على  
 المعنى وقد شاع أن المعروف بلام الجنس نكرة معنى وان كان معرفة لفظا قلت التحقيق أنه معرفة  
 معنى أيضا كما مر عن الروداني في أول الباب (قوله وقبل هما في مرتبة واحدة) اختاره الناطق وعاله  
 بأن تعريف كل منهما بالعهد وهو يقتضى أن الذي في مرتبة الموصول عنده هو المحلى بالعهدي  
 كما أشار إليه الدماميني (قوله وقيل المحلى أعرف من الموصول) فأنه ابن كيسان واستدل بقوله  
 تعالى قل من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى اذ الصفة لا تكون أعرف من الموصوف وأجاب  
 المصنف بأن الذي يدل أو مقطوع أو الكتاب علم بالغلبة على التوراة عند المقصودين بالخطاب وهم  
 بنو إسرائيل ولك أن تجيب أيضا بأن الآية على تقدير وصية الذي انما تمنع أعرفية الموصول من  
 المحلى لا تساويه الذي ذهب إليه المصنف وحيث فلا تدل الآية على أعرفية المحلى فافهم (قوله  
 في رتبة العلم) أي لا الضمير لانه يقع صفة للعلم في نحو مرتب زيد صاحبك على أن اسم الفاعل للمضى  
 والصفة لا تكون أعرف بل مساوية أو دون كذا قالوا والظاهر عندى أن المضاف دون المضاف  
 إليه مطلقا كما ذهب إليه المبرد لا كنسابه إلى تعريف منه وأن قولهم في عملة استثناء الضمير ان

دون استدراك عليه وأنواع  
 المعرفة على ما ذكره هنا  
 ستة المصير (كهم و) أهم  
 الإشارة نحو (ذو و) العلم  
 نحو (هند و) المضاف إلى  
 معرفة نحو (ابن و) المحلى  
 بآل نحو (الغلام و) الموصول  
 نحو (الذي و) وزاد في شرح  
 الكافية المنادى المقصود  
 كما راجل واختار في التسهيل  
 أن تعريفه بالإشارة إليه  
 والمواجهة ونقله في شرحه  
 عن نص سيدي وذهب  
 قوم إلى أنه معرفة بآل  
 مقدرة وزاد ابن كيسان  
 من وما الاستغها ميتين كما  
 تقدم ولما فات على الناطق  
 ترتيب المعارف في الذكر  
 على حسب ترتيبها في المعرفة  
 لضيق النظم وتبها في  
 التوبيخ صلى ما استراه  
 فأعرفها المصغر على الأصح  
 ثم العلم ثم اسم الإشارة ثم  
 الموصول ثم المحلى وقيل  
 هما في مرتبة واحدة وقيل  
 المحلى أعرف من الموصول  
 وأما المضاف فانه في رتبة  
 ما أضيف إليه مطلقا عند  
 الناطق وعند الأكثر أن  
 المضاف إلى المصغر في  
 رتبة العلم وأعرف الضمائر  
 صيرامة تكلم ثم الخطاب



الصفة لا تكون أعرف ممنوع لأنه إذا كان المقصود من الصفة إيضاح الموصوف فأى مانع من كونها أعرف لا يقال المانع أن التابع لا يفضل على المتبوع لا نقول هذا منقوض بجواز إبدال المعرفة من النكرة وبقوى ذلك المنع أنه يقال جاء الرجل الذى قام أبوه والظاهر أن الموصول فيه نعت ثم رأيت الفارضى في باب النعت نقل عن ابن هشام جواز كون النعت أعرف من المنعوت وذكر أن اشتراط كونه درنه أو مساويه مذهب الأكثر ورأيت الشارح أيضا في باب النعت نقل بجواز ذلك عن الفراء والشلوبين وأن الناظم رجه وجماد كرى علم عدم انجاء رد القول بأن المضاد دون المضاف اليه مطلقا بنحو واعدنا كم جانب الطور لا يعن لان النعت لا يكون أعرف فتأمل منهضا (قوله ثم الغائب السالم عن الابهام) فسر في التصريح السلامة من الابهام بأن يتقدم اسم واحد معرفة أو نكرة فتأمل غير السالم جاء في زيد وعمر وفا كرمته فهذا الضمير ناقص الاختصاص باحتمال عوده للاول والثاني لعدم ما يعين رجوعه الى أحدهما بخصوصه وان كان عوده للثاني راجحا فادفع ما نقله شجنا والبهض عن الدمامينى من النظر ويحتمل تفسيرها بأن يرجع الى معرفة أو معينة بالصفة فتأمل أما الذى لم يسلم منه فقبل مؤخر عن رتبة العلم وقيل في رتبة هذا وقد

في ضمير الغائب العائد الى النكرة فالجمهور على أنه معرفة مطاقا وقيل ان خصصت قبل بجمع نحو جاء في رجل فأكرمه بخلاف ربه رجلا وبالهاقصة ورب رجل وأخيه واختاره الدمامينى وعلاه بأن في الضمير في الاول من التعيين والاشارة الى المرجع ما ليس في المظهر النكرة ألا ترى أمنا اذا أردت تفسير الضمير في جاء في رجل فأكرمه قلت هذا الرجل لا رجلا وقيل ان لم يجب تشكيها بخلاف واجبه كالحال والتعريف وقيل ليس معرفة بالكيفية (قوله وجعل الناظم هذا) أى السالم عن الابهام فغير السالم بالاولى وهذا من جملة مقابل الاصح المتقدم (قوله فموضع) قدرته على الجار والمجرور خالصا لالة المقام عليه وما راقعة على جامد وقوله لذى غيبة أو حضور أى مع اعتبار دلالة على الغيبة أو الحضور فخرج عما التى أوقفناها على جامد لفظ غائب وحاضر ومتكلم ومخاطب ويقوله لذى غيبة أو حضور ضمير الفصل رياء الغيبة لانهم ما عرفان وضع أولها للغيبة أو الحضور لا لذى الغيبة أو ذى الحضور وثانها للغيبة لا لذى الغيبة وكاف الخطاب وتأوه الحرفيان لانهم اوضحا للخطاب لا لذى الخطاب وفون تكلم المتكلم مصاحبا لغيره أو عظما بنفسه لانها وضعت للتكلم لا لذى التكلم وكذا همزة التكلم وبقولنا مع اعتبار دلالة على الغيبة أو الحضور الامم اذا امره المستعملة في غائب أو حاضر هكذا ينبغي تقرير هذا المحل وبه تنفذ الايرادات هذا وكلام المصنف يحتمل جريانه على مذهب السعد والجمهور من أن المضمرات ونحوها كليات وضعا جزئيات استعمالا والمعنى فما وضع لفهوم ذى غيبة أو حضور وعلى مذهب العضد السيد من أنها جزئيات وضعا واستعمالا والمعنى فما وضع لكل فرد ذى غيبة أو حضور على حدته بواسطة استحضار أمر عام لتلك الافراد ثم المراد الغيبة والحضور حقيقة أو تنزيلا (قوله تقدم ذكره الخ) بيان لما يجب لضمير الغائب وتقدم الذ كر لفظا أن يتقدم المرجع صريحا نحو جاء في رجل فأكرمه وضرب زيد اغلامه وتقدمه معنى أن يكون المرجع في قوة المتقدم صريحا لتقدمه رتبة نحو ضرب غلامه زيد أو لتضمن الكلام السابق اياه نحو اعدوا له أو اقرب للتقوى فان الفعل متضمن للمرجع الضمير أو لا استلزام الكلام اياه استلزاما قريبا نحو ولا يوبه لكل واحد منهما السدس أى البيت بقريضة ذكر الاوث أو بعيدا نحو خنى توارت بالجباب أى الشمس على قول بقريضة ذكر العشي وتقدمه كما أن يلحق بالمتقدم لحكم الواضع بتقدم المرجع وان خولف لتكنة الاجمال ثم التفصيل وهذا في المسائل الست التى يعود فيها الضمير على متأخر لفظا ورتبة نحو نعم رجلا زيد كذا في الخطائى وحفيد السعد وخرج بذلك نحو ضربته زيد فان المرجع لم يتقدم فيه لالفاظا ولا معنى

ثم الغائب السالم عن الابهام وجعل الناظم هذا في التسهيل دون العلم (فما) وضع (لذى غيبة) تقدم ذكره لفظا أو معنى أو حكما على ما سياتى في آخر باب الفاعل (أو) لذى (حضور) متكلم أو مخاطب



ولا حكماً أما الأولان فظاهران وأما الثالث فلا أنه لم يلحق بما تقدم فيه المرجع اذ ليس من المسائل الست وبتقرير المقام على هذا الوجه يسقط ما ذكره البعض هنا قد برو تلك المسائل الست ورفع الضمير بنعم وبإبه ورفعه بأول المتنازعين وجره برب وإبدال المفسر منه نحو اللهم صل عليه الرؤف الرحيم وضمير الشأن والأخبار عن الضمير بالمفسر نحو هي النفس تحمل ما حلت وهي العرب تقول ما شاءت وقيل الضمير فيه للقصة وقيل ما بعده بدل مفسره ونحو ان هي الاحياء الدنيا وجوز الزمخشري تفسير الضمير بالتميز بعده في غير ما بي نعم ورب نحو فسواهن سبع سموات فقضاهن سبع سموات يجوز كون سبع تميزا مفسرا للضمير وقولنا وان خولف لسكتة الأجمال ثم التفصيل ايضاحه أنهم إنما خالفوا في المسائل الست وضع الضمير بتأخير مفسره لانهم قصدوا التقديم بذكر الشيء أولا ميم ما ثم تفسيره لتضمن ذلك تشويق النفس الى التفسير فيكون أوقع فيها والذكر مرتين بالأجمال والتفصيل فيكون أكد وفي الجمع أن الضمير قد يرجع الى نظير ما سبق نحو وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره أي عمره معمر آخر

قالت ألا لئلا هذا الجمام لنا \* الى جامتنا أو نصه منه فقد

(كانت) وأنا (وهو)  
ورفعها (مهم) في اطلاق  
البصريين (بالضمير)  
والضمير ومما الكوفيين  
كناية ومكنيا في تنبيهه ورفع  
ايام دخول اسم الإشارة  
في ذي الحضور بالتمثيل  
(وذو اتصال منه ما لا يتدا)  
به ولا يلي الا الاستثنائية  
(اختيارا أبدا) وقد يليها  
اضطرابا كقوله  
وما نبالي اذا ما كنت جارتنا

أي نصف جام آخر بقدره عندى درهم ونصفه أي نصف درهم آخر اه قال الدماميني كذا قال ابن مالك وجاعه قال ابن الصانع وهو خطأ اذ المراد ومثل نصفه والضمير عائدة على نفس ما قبله **فائدة** قال في التسهيل ولا يكون أي مفسر ضمير الغائب غير الاقرب الابدليل اه قال الدماميني وينبغي أن يكون المراد بالاقرب غير المضاف اليه أما اذا كان الاقرب مضافا اليه فلا يكون الضمير له الابدليل ثم قال فان كانت هذا أي ما ذكره المصنف اذ لم يمكن عود الضمير الا الى أحدهما أي الشئ المتقدمين كافي قولك جاءني ريد وعمرروا كرمته وأما اذا أمكن عوده الى أحدهما وعوده اليهما معا كافي قولك جاء الزيدون والعمررون وأكرمهم فهل الحكم كذلك قلت لم أرفه بخصوصه نصا وينبغي أن يجري على مسألة ما اذا تعقب الاستثناء أو الصفة مثلا أشياء معدودة فن قال هناك بالعود الى الأخير يقول هنا كذلك ومن قال هناك بالعود الى الجميع وهو الصحيح يقول هنا الضمير عائدة لكل ما تقدم لا الى الاقرب فقط فتأمله (قوله كانت وهو) ليس من جر الكافي للضمير المنفصل على حاء ما أنا كانت لان المراد هنا اللفظ لا معنى الضمير يس (قوله بالضمير) فيعمل من الضمور وهو الهزل وقوله والضمير مفعول من الاضمار وهو الاخفاء فاطلاق الاول على كثير الحروف كنحن والثاني على البارز بتغليب غيرهما عليهما (قوله رفع ايام الخ) أي رفع قوته وأضعفه والافتعال ليس نصافي الرفع (قوله ما لا يتدا به ولا يلي الا) أي ما لا يؤتى به في افتتاح النطق ولا يقع بعد الا بحسب قانون اللغة العربية وان أمكن ذلك عقلا كما قاله حميد الموضح وانما لم يتدا به ولم يلي الا لان وضعه على أن يلي عاملا نعم كان القياس ان يلي الاعلى انقول انها عاملة لكنه رفض المراد لا يتدا به ولا يلي الا باقيا على حاله التي كان عليها قبل الابتداء وتلوا الا فاندفع ما أورده اللقاني من أن الضمير في ضربته ما وضربتهن متصل ويندا به ويقع بعد الانحواض ما ضربواهم ضربواهم ضربين وما ضرب الاله ما أوهم أوهن لصيرورته مبتدأ أرفاء لا بعد أن كان مفعولا واعمار دلوصح أن يقال هما ضربيت مثلا على أن هما مفعول به لضربت وأما ما أجاب به هو نقله عن الرضي وغيره من أن الضمير حال الاتصال الهاء فقط وحال الانفصال المجموع فلا يأتي على مذهب من يجعله الهاء فقط حال الانفصال أيضا مع أن فيه اعترافا بالانفصال حال الابتداء وتلوا الا (قوله الاستثنائية) قيل هو بيان للواقع وقيل احتراز عن الا الوصفية التي بمعنى غير في نحو مرت برجل الاك أي غيرك لكن في شرح الجامع ما نصه ورعبا اقتضت كلامه أي ابن هشام في متن الجامع أن الا اذا كانت لغیر الاستثناء كالوصوف بها يجوز معها الاتصال وليس



أن لا يجاورنا الاك ديار  
 وذلك (كالياء والكاف  
 من قولك) ابني اكرمك  
 والياء والهامن) قولك  
 (سليه مائه) فالاول  
 وهو الياء ضمير متكلم  
 مجرور والثاني وهو الكاف  
 ضمير مخاطب منصوب  
 والثالث وهو الياء ضمير  
 المخاطبة مرفوع والرابع  
 وهو الهاء ضمير الغائب  
 منصوب وهي ضمائر  
 متصلة لا تأتي البداءة بها  
 ولا تقع بعد الا (وكل مضمير)  
 متصلا كان أو منفصلا  
 (له البناء يجب) باتفاق  
 النحاة واختلف في سبب  
 بنائه فقبل لمشاكلة الحرف  
 في المعنى لان كل مضمير  
 ضمن معنى التكلم  
 أو الخطاب أو الغيبة  
 وهي من معاني الحروف  
 وذكر في التسهيل لبنائها  
 أربعة أسباب (الاول)  
 مشابة الحرف في الوضع  
 لان أكثرها على حرف  
 أو حرفين وحمل الباقي على  
 الاكثر (الثاني)  
 مشابته في الافتقار لان  
 المضمير لا يتم دلالة على  
 معناه الا بضميمة من  
 مشاهدة أو غيرها  
 (والثالث) مشابته له في  
 الجمود فلا يتصرف في  
 لفظه بوجه من الوجوه  
 حتى بالتصغير ولا بأن  
 يوصف أو يوصف به (الرابع)  
 الاستغناء عن الاعراب

مراد ا هـ (قوله الاك) الكاف في محل نصب على الاستثناء لتقدمه على المستثنى منه وهو ديار  
 (قوله كالياء والكاف الخ) إشارة بعداد الامثلة الى أنواع الضمير الثلاثة المتكلم والمخاطب والغائب  
 ومحالها الثلاثة الرفع والنصب والجرو المقصود بكرياء وهاء سليه التمثيل للمرفوع والغائب  
 لا المخاطب والمنصوب لمصولهما بالكاف من اكرمك من المتصل المرفوع تاء تضم للمتكلم وتفتح  
 للمخاطب وتكسر للمخاطبة للفرق وخصوا المتكلم بالضممة لتقدم مرتبة فأعطى أشرف الحركات  
 والمخاطب المذكر بالفتح لان خطابه أكثر من خطاب المؤنث والتخفيف به أولى وأيضاً هو مقدم على  
 المؤنث فأعطى التخفيف فلم يبق للمؤنث الا الكسر وحكى بعضهم أن وصل فتحة تاء الضمير وكافه  
 بألف وكسرهما ياء لغة رديئة لربيعه فيجوز عليها اقتناوراً بآية كواقى ورأيتك وتوصل الى  
 المذكورة مضمومة بهم وألف للمخاطبين والمخاطباتين وانما ضمت التاء اجراء للميم مجرى ا  
 لتقاربهما في المخرج وبهم ساكنة للمخاطبين ويجوز ضم الميم موصولة بواربل هو أكثر من التسعين  
 اذا ولي الميم ضمير متصل ككسر بقوه وشذضمها بلا وصل وهو المسمى اختلاسا وبنون مشددة  
 للمخاطبات دما ميني لمخاضا قال الرضى زيد اللغات فون مشددة لتكون باراء الميم والوارف الذكور  
 واختار والنون لمشاكلة سبب الغنة الميم اهـ ولم تحذف النون الثانية كما تحذف الواو لانها  
 غير مودة (قوله والهاء) تضم هذه الهاء الا ان وليت كسرة أو ياء ساكنة فيكسر هاء غير الجازين  
 أمهم فيضمونها بلفظهم قرأ قص وما أنسا نيه وبعاء هاء عليه الله وحزة لاهله امكثوا وتشبع  
 حركتها بعد تحرك ويختار الاختلاس بعد ساكن مطلقا عند المبرد والناظم وبقيد كونه حرف علة  
 نحو عليه ورهه عند غيرهما والراح الاول وقد تسكن أو تحذف حركتها بعد تحرك عند بني عقيل  
 وبني كلاب اختيارا فيقولون له بالاسكان والاختلاس وعند غيرهم اضطرار ارا ان فصل في الاصل  
 الهاء المتحركة ساكن حذف جرما نحو لا يؤده اليك ونص له جهنم أو بناء نحو فآلقه جازت الاوجه  
 الثلاثة وكسر ميم الجمع بعد الهاء المكسورة باختلاس قبل ساكن نحو بهم الاسباب وباشباع  
 دونه نحو فيهم ا- سان أسهل من ضمها وان كان الضم أقيس لانه حركة واو الجماعة وضمها قبل  
 ساكن واسكانها قبل متحرك أشهر فقد قرأ الاكثر بهم الا- باب بضم الميم وأنعمت عليهم  
 بسكونها دما ميني ملصا (قوله مجرور) أي في محل جرو وكذا يقال في ظايره (قوله وكل مضمير  
 الخ) كان الاولى تقديمه على تقسيم الضمير الى المتصل وغيره بالكسبة أو تأخير عنه بالكسبة  
 ولا يخفى أنه لا يستفاد بقاء الضمائر جميعها من قوله سابقا كالشبهه الوضعية في اسمي جئنا وان  
 زعمه البعض حتى يتمس فائدة له كرهذا بعد قوله كالشبهه الخ اذا المستفاد من قوله كالشبهه به الخ  
 بناء التاء وانما فقط (قوله يجب) أي يلزم فاندفع مانع له البعض عن اليه وتوقى وأقره من أنه لا يلزم  
 من الوجوب الحصول بالفعل وحينئذ لا يستفاد من كلامه أنها بنية بالفعل نظير ما قبل في  
 قوله وكل حرف مستحق للبناء (قوله وهي من معاني الحروف) أي من المعاني النسبية التي حقها أن  
 تؤذى بالحروف قال ابن عازي وقد أدبت بالفعل بأشرف المضارعة وباللواحق في نحو اياي ايانا  
 اياك اياه بناء على أم حروف لا ضمائر ومقتضى هذا أن مثل أشرف المضارعة كلمات اصطلاحية  
 وهو قول الرضى كقدمنا (قوله مشابته في الافتقار) اعترض بأن الافتقار لا يوجب البناء الا  
 اذا كان الى جملة (قوله في الجود) أي عدم التصرف كيدل عليه قوله فلا يتصرف الخ (قوله)  
 فلا يتصرف في لفظه) فلا يشي ولا يجمع وأما ادهم ونحن فأسماء الاثنين والجماعة دما ميني  
 (قوله الاستغناء عن الاعراب) أي مشابة لحرف في الاستغناء الخ قال سم فيه بحث اذ مقتضى  
 كون البناء الاستغناء أن لا يكور لها محل من الاعراب فانه اذا كان مستغنى عنه فلا معنى  
 لإثباته في المحل ولا فائدة لذلك اهـ وقد يجاب بأن إثباته في المحل لطرد أبواب الفاعل والمفعول



والمضاف اليه ونحوها على وتيرة واحدة فتأمل (قوله باختلاف صيغه) الباء سببية متعلقة بالاستغناء واللام في قوله لا اختلاف المعاني لتعليل اختلاف الصيغ قال البعض المراد باختلاف صيغه اختلاف الفاظه أعم من أن يكون اختلاف مادة كباين هو ونحن وبين أنت وإياه أو هيئة كباين تاء المتكلم وتاء المخاطب وتاء المخاطبة والمراد باختلاف المعاني اختلافها حقيقة كما في المتكلم وأنت للمخاطب وهو للغائب أو باختلاف محالها من الأعراب كالمتكلم له في الرفع تاء مضمومة وفي النصب والجر ياء والمخاطب له في الرفع مع التذكير تاء مفتوحة ومع التأنيث تاء مكسورة وفي النصب والجر مع التذكير كاف مفتوحة ومع التأنيث كاف مكسورة فأغنى ذلك عن أعراب الضمير لأن المقصود من الأعراب الامتياز وهو حاصل اهـ بإيضاح ولا يخفى أنه لا دخل لاختلاف بعض المواد كهو ونحن واختلاف الهيئة واختلاف المعاني حقيقة في سبب الاستغناء عن الأعراب فالأنسب حل اختلاف الانفاظ على اختلاف بعض موادها كانت إياها ونحن وإياك وحل المعاني على المعاني التي تقيدها العوازل كالفاعلية والمفعولية لأن ما ذكره هو الذي له دخل في استغناء الضمير عن الأعراب فتأمل هذا ولا يضرك في كون اختلاف الصيغ باختلاف المعاني سبباً في استغناء الضمير عن الأعراب اشتباه صيغ المصوب بصيغ المجرور ولا صلاحية للأحوال الثلاثة كما يضر اشتباه النصب بالجر في جمع المؤنث السالم وما لا ينصرف وغاية ذلك أن يكون اختلاف الصيغ باختلاف المعاني أغلياً (قوله ولعل هذا الخ) قال الشنواني يعارضه قوله السابق كالشبه الوضحي في اسمي جئنا (قوله عقبه بتقسيمها) أي إلى صيغ مختلفة وقوله بحسب الأعراب أي المحلى فلا اعتراض بأن المصير مبني وبأن تقسيمها بحسب الأعراب يقتضي أنها عربية فكيف يتصنع علم البناء نعم يرد على ابن الناطم أنه اغما عقبها بصلاحيه ضمير الجر المتصل للنصب وصلاحية الأحوال الثلاثة وصلاحية الألف والواو والنون للغائب والمخاطب وإيس هذا سبباً للبناء بل ينبغي أن يكون سبباً للأعراب الآن يقال محط التعقب قوله وذو ارتفاع الخ (قوله كما أنه قصد بذلك اظهار علة البناء) لأنه إذا ذكر أن صيغة الضمير الذي يقع في محل رفع غير صيغة الضمير الذي يقع في محل نصب وهكذا علم أنها تتميز باختلاف الصيغ فتستغنى عن الأعراب فتبني (قوله وللفظ ماجر) الإضافة للبيان والمراد بالجر محلاً والنصب محلاً والرفع محلاً فلا يرد أن المضمرات واجبة البناء والجر والنصب والرفع أنواع للأعراب وانما قال وللفظ ماجر كلفظ ما نصب ولم يقل وللفظ ما نصب كلفظ ماجر لينبه من أول ودلة على أن كلامه في المتصل إذا مجرور من خواصه والمعنى وللفظ ماجر من الضمائر المتصلة كلفظ ما نصب منها فاندفع اعتراض ابن هشام بأن مشابهة ضمير الجر لضمير النصب خاصة بالمتصل فكيف يطلق (قوله كلفظ ما نصب) ولوم اختلاف الحركة نحو به وضربته (قوله نحوانه وله) ونحو بي واني (قوله للرفع) متعلق بصلح وقدم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ لجواز تقدمه عند البصريين إذا كان الخبر الفاعل على متصرف كما هنا وإن لم يجز تقدم مأملة الذي هو الخبر الفعلي وقولهم جواز تقدم معمول يؤذن بجواز تقدم العامل أعلي (قوله وجر) عطف السكرة على المعرفة كما عطف المعرفة على السكرة في قوله بعد وألف والواو الخ إشارة إلى جواز ذلك ولقد أحسن المصنف حيث اكتفى بهذه الإشارة عما عن أنه صريح بالمسئلة في باب العطف (قوله أو المعظم نفسه) ظاهر عبارة الشارح وغيره أن استعمال ناوون المضارعة في المعظم نفسه حقيقة وفي الدماميني أن بعضهم قال إنما يستعمل المعظم لنفسه نون المضارعة في نفسه وحدها حيث ينزل نفسه مرة الجماعة مجازاً ومثلها نا (قوله صلح) بفتح اللام وضمة هاء والفتح أو فوق بالقافية لعدم اختلاف ما قبل الروى عليه (قوله كما عرف بنا) أي اعترف بتقدمنا (قوله بالفاعلية) أي بسبب الفاعلية أو الباء بمعنى على ولو قال بالفعل لكان أوضح (قوله وأما الباء وهم

باختلاف صيغه لا اختلاف المعاني قال الشارح ولعل هذا هو المعتبر عند الشيخ في بناء المضمرات ولذلك عقبه بتقسيمها بحسب الأعراب كأنه قصد بذلك اظهار علة البناء فقال (وللفظ ماجر كلفظ ما نصب) فنحوانه وله ورأيتك ومررت بك (لرفع والنصب وجر نا) الدال على المتكلم المشارك أو المعظم نفسه (صلح) مع اتحاد المعنى والاتصال (كما عرف بنا) فأنشأنا المنح) فنأى بنا في موضع جر بالباء وفي فأنشأ في موضع نصب بان وفي أنشأنا في موضع رفع بالفاعلية وأما الباء وهم فأنشأنا يستعملان للرفع والنصب والجر



تسكن لا يشبهان نامن كل وجه فان الباء ( ١٠٠ ) وان استعملت الثلاثة فو كانت ضمير متصل فيها الا انها ليست فيها بمعنى واحد لان  
 في حالة الرفع المخاطبة نحو  
 اضربي و في حالة الجر  
 والنصب للمتكلم نحو  
 واني وهم تستعمل الثلاثة  
 وتكون فيها بمعنى واحد  
 الا انها في حالة الرفع ضمير  
 منفصل وفي الجر والنصب  
 ضمير متصل ( و ألف  
 والواو والتون ) ضمائر  
 رفع بارزة متصلة ( لما  
 • غاب وغيبه ) أي  
 المخاطب فان غاب ( كقاما )  
 وقاموا و ( و ) المخاطب  
 نحو ( اعلموا ) واعلموا واعلم  
 بتنبه به رفع توهم تحول  
 قوله وغيره المتكلم بالثقل  
 ولما كان الضمير المتصل  
 على نوعين بارز وهو له  
 وجود في اللفظ ومستتر  
 وهو ما ليس كذلك وقدم  
 الكلام على الاول ثم عر  
 في بيان الثاني بقوله ( ومن  
 ضمير الرفع ) أي لا النصب  
 ولا الجر ( ما يستتر ) وجوبا  
 أو جوازا فالاول هو الذي  
 لا يتخلفه ظاهر ولا ضمير  
 منفصل وهو المرفوع  
 بأمر الواحد المخاطب  
 ( كفاعل ) يازيد أو مضارع  
 مبدوء بهزة المتكلم مثل  
 ( أرافق ) أو بنون المتكلم  
 المشار أو المعظم نفسه  
 مثل ( اغتبط ) أو بتاء  
 المخاطب نحو ( اذ تشكر )  
 أو بفعل استثناء كـ لا  
 وعدا ولا يكون في نحو  
 قاموا ما خلا زيدا وما عدا  
 هم را ولا يكون بكرا أو

الخ ) جواب عن سؤال تقديره لم يخص المصنف بذكر الصلاحية للاحوال الثلاثة مع أن الباء  
 وهم أيضا صالحان لها ( قوله لكن لا يشبهان نامن كل وجه الخ ) اعترض بان هذا ظاهرا بالنسبة لما  
 مثل به ونحوه لا مطلقا لان الباء تكون بمعنى واحد في الاحوال الثلاثة في نحو أعجبني ~~ككوني~~  
 مسافرا إلى أبي فانها في الجميع للمتكلم ومحلها نصب في الاول ورفع في الثاني وجر في الثالث وهم  
 يكون ضمير متصل في الاحوال الثلاثة في نحو أعجبهم كونهم مسافرين إلى آباءهم فانها ضمير متصل  
 في الجميع ومحلها نصب في الاول ورفع في الثاني وجر في الثالث والجواب أن وقوع الباء وهم فيما ذكر  
 في محل رفع عارض نشأ من كون المضاف كالقفل يطلب مرفوعا والكلام فيما هو مشترك بين  
 الثلاثة بطريق الاصل ( قوله والواو ) ندر حذفها والاستغناء عنها بالصيغة قبلها كقوله  
 فلو أن الأطباء كان - حولى • وكان مع الأطباء الاساء  
 وكفرا، طلحة قد أفلح المؤمنون بضم الحاء والجرى على لغة أكلوني البراغيث كافي الكشف وبهذه  
 القراءة رد على قول أبي حيان أن ذلك ضرورة ومع ذلك مع الأمر أيضا أفاده الدماميني ( قوله  
 ضمائر رفع بارزة ) أي اذا اتصلت بالافعال كافي مثاله فالالف والواو في نحو المضاربان والمضاربون  
 حرفان والفاعل مستتر ( قوله ماله وجود في اللفظ ) أي ولو بالقوة فيدخل الضمير المحذوف فان له  
 وجودا في اللفظ بالقوة لا مكارا لطق به بخلاف المستتر فانه لا وجود له في اللفظ لا بالفعل ولا بالقوة  
 لعدم امكان النطق به بل هو أمر عقلي لفصل الفرق بين المستتر والمحذوف قال اللقاني فان قلت  
 فالمحذوف أحسن حالا من المستتر والأمر بالعكس ولذا اختص المستتر بالعمدة قلت المستتر متصف  
 بدلالة العقل واللفظ والمحذوف زالت عنه دلالتها ولذا احتاج إلى قرينة ودلائلها أضعف من  
 دلالتها اه ومن ثم كان المستتر في حكم الموجود بخلاف المحذوف ولهذا اذا مضى يضرب من  
 زيد يضرب حكى كتحكى الجمل واذا مضى بقائهم من أيهم قائم يحذف صدر الصلة أعرب ولا يحكى  
 اذ ليس جملة كما قاله الوداني ( قوله ومستتر ) تصريح بأن المستتر قسم من المتصل وهو أصح  
 أقوال ثلاثة تاتيهم منفصل ثالثها واسطة ( قوله أي لا النصب ولا الجر ) أخذه من تقديم الخبر  
 وقوله وجوبا أو جوازا أي استتارا أو جوبا أو جوازا ( قوله لا يتخلفه ظاهر ) أي لا يحل محله  
 بأن لا يرتفع بهامله ( قوله بأمر الواحد ) خرج أمر الواحد والاثنيين والجمع فالضمير فيها بارز  
 وقوله المخاطب بيان للواقع وأما منى الواحد المخاطب فهو داخل في الفعل المبدوء بتاء الخطاب  
 وبهذا يعرف ما في كلام البعض ( قوله أو بمضارع ) أي مذكور لانه اذا حذف المضارع برز الضمير  
 منفصلا كاسيأتى ( قوله أو بتاء المخاطب نحو اذ تشكر ) لا يخفى أنه يحتمل أن تكون التاء في مثال  
 المنى لانه ثبت كنه تشكر بل هو أولى ليكون الناطق بمشلاله مستتر جوازا أيضا وخرج باضافة تاء  
 إلى المخاطب اسماء المرفوعة بمضارع مبدوء بتاء المخاطبة والمخاطبين والمخاطبتين والمخاطبين  
 والمخاطبات فانها بارزة ( قوله أو بفعل استثناء ) لانه لكثرة استعماله أسروه مجرى الامثال التي تلزم  
 طريقة واحدة ( قوله أو بفعل التفضيل ) أي في غير مسألة الكمل وبدون ندور فلا يرد أن أفعل  
 التفضيل يرفع الظاهر باطراد في مسألة الكمل وبدون ندور في غيرها نحو مرت برجل أفضل منه أو به  
 ( قوله أو باسم فعل ) زاد بعضهم الصفة الجارية على من هي له فعلا أو غيره لان بروزه يومهم  
 جريتها على غير من هي له وزاد في التصريح المرفوع بالمصدر النائب عن فعله نحو فضرب  
 الرقاب وأما زيادة فاعل نعم وبئس اذا كان ضمير افعير صحيحة كما علم من ضابطى واجب  
 الاستتار وجاؤه ( قوله ليس بمعنى المضى ) أما الذي بعناه فرفوعه جائز الاستتار لانه يحذف الظاهر  
 ويجمع رفعه الظاهر والضمير قولك هيها العقيق هيها على أنه من تأكيد الجمل ( قوله كنزال

بأفعل التعجب نحو ما أحسن الزيد أو بأفعل التفضيل نحوهم أحسن أنا أو بأفعل ليس بمعنى المضى كرا ( ربه )



(وه) فالضمير فيها مستتر وجوباً سواء كان المفرد مذكراً أو غيره نحو زال يازيد و يازيدان  
 و ياريدون و ياهند و ياهندان و ياهندات وكذا كل اسم فعل أمر (قوله بخلة الظاهر) أي يحل  
 محله بأن يرتفع بعامله (قوله بفعل الغائب أو الغائبة) أي غير ما تقدم من فعل الاستثناء والتعجب  
 (قوله المحضة) أي التي لم يغلب عليها الاسمية ومثلها الطرف والجار والمجرور وأما غير المحضة  
 كالأبطح والأجرع فغير متحملة للضمير أصلاً وكان عليه أن يقول أو باسم فعل ماض نحو هيات  
 المعقيق هيات بناء على أنه من تأكيد الجمل كأمرو وأما غثيل المصرح بريد هيات فأنما يصح على  
 القول بأن اسم الفعل يتأثر بالعامل وهو خلاف المشهور وعلى ما قاله الروداني وفيه نظر لأن  
 الاختلاف إنما هو في تأثر اسم الفعل نفسه أما تأثر الجملة المركبة منه ومن فاعله بخلافه فأنما  
 ينعكس فتأمل ولعل الشارح لم يزد له نقصاً عنه عن فعل الغيبة وانصفت المحضة بعدم رفعه الضمير  
 البارز وانظروا المحصور كما نقله شارح الجامع عن ارتشاف أبي حيان (قوله وفيه نظر) قال سم  
 حيث فسر المستتر جواراً بما يحل محله الظاهر أو الضمير المنفصل في الرفع بعامله لم يرد هذا الاعتراض  
 وإنما يرد لو فسر بما يجوز إبرازه على الفاعلية ولا مشاحة في الاصطلاح فمضى وجوب الاستتار  
 وجوازها عندهم وجوب كون المرفوع بالعامل ضميراً مستتراً وعدم وجوب ذلك لا وجوب استتار  
 الضمير المستتر بأن لا يجوز روزه وعدم وجوبه بأن يجوز روزه إذ ليس لما ضمير المستتر يجوز  
 روزه فقول الموضح إذ لا ستار الخ أن أراد وجوب الاستتار بعينه عندهم منع وإن أراد بعينه  
 عنده كان مشاحة في الاصطلاح على أن تقسيم الاستتار بالمعنى الذي بيناه هو عين التقسيم الذي  
 جعله التحقيق لافرق بينهم ما لا باعتبار أن المقسم في تقسيمهم هو الضمير المستتر باعتبار العامل  
 وفي تقسيمه عكسه اه مع بعض تلخيص (قوله فانه لا يقال قام هو على الفاعلية) أي حتى يلزم  
 بروز الضمير المستتر فيكون استتاره جائزاً ويبحث في هذا النبي بأن سيبويه أجاز في قوله تعالى أن  
 عمل هو وقولك مررت برجل مكرم أن هو كون الضمير فاعلاً وكونه تأكيداً وان استشكل بأن  
 القاعدة أن لا فصل مع أمكان الوصل الأفعال استثنى وليس هذا منه فعلى قياس ما ذكره سيبويه  
 يجوز أن يقال قام هو على الفاعلية (قوله فتركيب آخر) فيه أن هذا لا يضرهم أصلاً إذ لم  
 يشترطوا في الخلفية اتحاد التركيب وكلامهم في الضابط لا يدل على اشتراطه أصلاً وتحقيق  
 المقام على هذا الوجه يعلم ما في تأييد البعض النظم من النظر (قوله إلى ما لا يرفع إلا الضمير)  
 أي المستتر كما يؤخذ من المقام أي بطريق الأصل فلا يرد أن أقوم مثلاً يرفع البارز المؤصّل  
 للمستتر بناء على أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع لانه بطريق التبعية للمستتر (قوله  
 إلى ما يرفعهما) أي الضمير والظاهر وعبارة التوضيح وإلى ما يرفعها وغيره ولو أتى بها كان  
 أحسن (قوله يجب ذكره) أي لفظاً أو تقدير أو المراد بذكره اعتباره (قوله والتقدير) قال شيخنا  
 عطف تفسير (قوله ولا داعي إلى تقدير وجودهما) أي عالباً فلا يعترض بأنه قد يكون هنالك  
 داعي إلى تقديرهما كربط الصفة أو الصلة أو الخبر أو الحال بهما (قوله وذوارتفاع) أي محلاً  
 وكذا يقال فيما بعد قال الروداني يدعي تقييد ما ذكره المصنف بكونه على وجه الكثرة والاصالة  
 والاطراد حتى لا ينتقض به وأنا كأنه فانه لا يسل ولا بما أكده المصوب أو المجرور كما يأتي في  
 باب التوكيد فانه بطريق اليأس ولا يتحوى أنت لانه في محل نصب فذلك شاذ لا طرداه (قوله  
 أنا الخ) وقد تنوب الثلاثة عن ضمير الجرح فبذلك نحواً ما كانت وأنت كأنك أنت كهو (قوله  
 هو) قال في التسهيل وتسكينها هو وهي بعد الواو والقاء واللام وثم جائز وقد يمكن بعد  
 همزة الاستفهام وكاف الجرح اضطراباً وقد تحذف الواو والياء اضطراباً وتسكنهما فيس وأسد  
 وتشدد هما هذان اه بزيادة كلمة من اللام مبنية (قوله والفروع عليها) أي المتفرعة عنها (قوله في

ومعه وأف وأؤه والشأن  
 هو الذي يحل محله الظاهر  
 أو الضمير المنفصل وهو  
 المرفوع بفعل الغائب  
 أو الغائبة أو الصفات  
 المحضة قال في التوضيح  
 هذا تقسيم ابن مالك وابن  
 يعيش وغيرهما وفيه نظر  
 إذا استدار في نحو زيد  
 قام واجب فانه لا يقال قام  
 هو على الفاعلية وأما  
 زيد قام أبوه أو ما قام إلا  
 هو فتركيب آخر  
 والتحقيق أن يقال ينقسم  
 العامل إلى ما لا يرفع إلا  
 الضمير كما قوم وإلى ما  
 يرفعهما كقام انتهى  
 في تنبيه على أن خاص ضمير  
 الرفع بالاستتار لانه عمدة  
 يجب ذكره فإن وجد في  
 اللفظ فذلك والاف هو  
 موجود في النية والتقدير  
 بخلاف ضمير النصب  
 والجرح فانه مفضلة ولا  
 داعي إلى تقدير وجودهما  
 إذا عُد ما من اللفظ  
 وذوارتفاع وانفصال  
 أنا للمتسكك (هو)  
 للغائب (أنت) للمخاطب  
 (والفروع) عليها واختمه  
 (لانتبه) عليك وذو  
 انتصاب في



انفصال بعلامہ ایای) و فروعه (۱۰۲) "والثفریع لیس مشکلا) تلخص ان الصیر علی خمسة أنواع من قوع متصل و من قوع

منفصل ومنصوب  
متصل ومنصوب منفصل  
ومجسور ولا يكون  
الاتصلا **بالتيسير**  
مذهب البصريين أن  
ألف أنا زائدة والاسم هو  
الهمزة والنون ومذهب  
الكوفيين واختاره الناطم  
أن الاسم مجموع الحرف  
الثلاثة وفيه خمس لغات  
ذكرها في التسهيل **فحكا** هن  
اثبات ألفه وقفا وحذفها  
وصلا **و** الثانية اثباتها  
وصلا وقفا وهي لغة عجم  
**و** الثالثة هما بإبدال همزته  
هاء **و** الرابعة أن جمدة  
بعد الهمزة قال الناطم من  
قال أن فانه قاب أنا كما قال  
بعض العرب راء في رأى  
**و** الخامسة أن كمن  
حكاها قطرب وأما هو  
فمذهب البصريين أنه  
يبدلته ضمير وكذلك هي  
وأما ما هوهم وهن فكذلك  
عند أبي علي وهو ظاهر  
كلام الناطم هنا وفي  
التسهيل وقيل غير ذلك  
وأما أنت فالضمير عند  
البصريين أن والتاء حرف  
خطاب كالاسم لفظا  
وتصرفا وأما إياي فذهب  
سبويه إلى أن إيا هو الضمير  
ولو أحقه وهي الياء من إياي  
والكاف من إياك وإياها  
من إياه حروف تدل على  
المرااد به من تكلم أو خطاب

انفصال) أى مع انفصال وانظروا أن قوله هنا فى انفصال وقوله قبل وانفصال للتفني (قوله اياى)  
قال انغزى فى شرحه اقتصر النظم هنا على المتكلم فقط ولم يذكر مخاطب وهو اياك والغائب  
وهو اياه كما فعل فى المرفوع أى مع أن الثلاثة أصيل فى الموضوعين لأن جميع المراتب الثلاثة  
هنا اللفظ فيها واحد وانما اختلف بتكلم أو خطاب أو غيبة فى آخره فلهذا قال والتفريع  
أى على اياى ليس مشكلا اه ولا بعد فى جعل الاصلين فرعين لا يابى قال فى الهمع وفى ايا سبع  
لغات قرئ بها تشديد الياء وتخفيفها مع الهمزة وابد الهاهاه مكسورين ومفتوحين فهذه  
ثمانية يسقط منها فتح الهاء مع التشديد وأشهرها كسر الهمزة مع التشديد وهو ما قرأ الجمهور  
(قوله والتفريع) لما ذكرها أصلا واحدا وذكروا فيها قبله أصولا ثلاثة عبر هنا بالتفريع وعبر فيه  
قبله بالتفريع ليكون الواحد مع الواحد والجماعة مع الجماعة (قوله فتلخص) أى من مجموع كلامه  
حيث أشار الى المرفوع المتصل بقوله وألف الخ وقوله ومن ضمير الخ والى المرفوع المنفصل بقوله  
وذو ارتفاع الخ والى المنصوب والمجزور المتصلين بقوله كالياء والكاف الخ وقوله ولفظ ما جر كلفظ  
الخ والى المنصوب المنفصل بقوله وذو انصباب الخ والى المتصل المرفوع والمنصوب والمجزور  
بقوله للرفع والنصب الخ (قوله على خمسة أنواع) تحت النوع الاول الذى هو المرفوع المتصل ستة  
عشر ضمير يتضرب ضمير يتضرب بضمير يتضرب بضمير يتضرب بضمير يتضرب بضمير يتضرب  
أضرب تضرب تضرب تضرب وأما اضرب بضمير يتضرب بضمير يتضرب بضمير يتضرب بضمير يتضرب  
وكذا اضرب بضمير يتضرب بضمير يتضرب بضمير يتضرب بضمير يتضرب بضمير يتضرب  
والاثنا عشر الاول تجرى نظائرها فى الأنواع الأربعة الباقية فجملة الضمائر أربعة وستون وبما  
ذكرنا يعرف ما فى كلام البعض وضمير من القصود (قوله مذهب البصريين الخ) تظهر فائدة  
الخلاص فيما إذا سمينا به فعلى أن الضمير مجموع الحروف يعرب لأن سبب البناء قد ال وعلى أنه أن  
يحكى لكونه مركبا من اسم وحرف نقله يس (قوله هو الهمزة والنون) أى وزيدت الألف وقفا لبيان  
الحركة فهى كهاء السكت (قوله والثالثة هاء) انظر هل يوافق أهل هذه اللغة أهل اللغة الاولى  
فى الألف الأخيرة أو أهل اللغة الثانية لم أر من صرح بذلك والاقرب الاول (قوله فانه قلب أنا) أى  
قلبا مكانيا وهو تقديم الحرف عن مكانه أو تأخير عنه واستشكل الدماميني كونه قلبا بأن الحرف  
وشبهه يرى من الصرف والقاب نوع منه (قوله حكاه) أى اللغة نظامية (قوله وأما هما وهم  
وهى) أى المنفصلات (قوله وقيل غير ذلك) هو ما ذهب اليه الكوفيون من أن الهاء من هو وهى  
الضمير والواو والياء شباع وهو ضعيف وما ذهب اليه جمهور البصريين من أن الميم والألف  
فى هما والميم فى هم والنون فى هن حروف زائدة والضمير الهاء فقط (قوله فالضمير عند البصريين أن  
الخ) وذهب الفراء الى أن الضمير مجموع أن والتاء وذهب ابن كيسان الى أن الضمير التاء فقط  
وكنى بأن همع (قوله والتاء حرف خطاب) أى حرف جعل له الواضع مدخلا فى الدلالة على الخطاب  
بمعنى أنه شرط فى دلالة الضمير على الخطاب لما قاله الشنوائى وبه يندفع ما أورد من أن  
الضمير هو ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب والدال على الخطاب التاء لأن كما يفيد ظاهر كلام  
الشارح ومثله الايراد والجواب المذكورين بجري فى اياى وأجيب أيضا عن الايراد فيها بأن ايا  
مشتركة بين المتكلم والمخاطب والغائب فيحتاج فى فهم المراد منها الى قرينة تعينه وهى اللواحق  
فان متكلم والخطاب والغيبة مدلولات لا يالكن المعين للمراد منها حال استعمالاتها تلك اللواحق وفى  
قول الشارح تدل على المراد به الخ إشارة الى هذا الجواب (قوله كالامم) أى كالتاء الواقعة اسما

أربعية (قوله وأما اضربا وضربتا) أي وكذلك يضربان وتضربان وقوله وكذا اضربوا أي ويضربون وتضربون في قوله واضربن أي ويضربن وتضربن وبني عليه أن يزيد على ما ذكره يضرب مع ضرب وتضرب للعائبة مع ضربت تامل ٥١



في نحو ضربت وقوله رثه مر فأى في الجملة إذ تاء أنت لا تضم ويحتمل أن مراده كاء الخطاب الواقعة  
اسما وجئت لا يحتاج إلى قولنا في الجملة (قوله وذهب الخليل إلخ) وقيل الضمير هو اللواحق  
وايا عماد أي حرف زائد تقدم عليه اللواحق لتمييز الضمير المنفصل من الضمير المتصل وقيل الضمير  
اللواحق وايا اسم ظاهر أضيف إليها (قوله إلى أنها ضمائر) أي وايا مضافة إليها دليل ظهور الإضافة  
في قوله وايا والشواهد إضافة العام للخاص لا إيا مشتركة كما مر وردبانه لوصح ذلك لوجب  
اعرابها لأن المبني إذا لم يزم الإضافة أعرب وما استدله به شاذ والشاذ لا يقوم به حجة (قوله واختاره  
الناظم) وجعل إضافته مع أنه معرفة لزيادة الوضوح كافي • علازيدنا يوم التقارأس يزيدكم •  
(قوله وفي اختبار) مفهومه أنه في حال الضرورة يجيء المنفصل مع إمكان المتصل وهو صحيح على  
قول الجمهور أن الضرورة ما وقع في الشعور أن كان للشاعر عنه مندوحة أما على قول الناظم أنها  
ما ليس للشاعر عنه مندوحة فشكل إلا أن يراد بإمكان الاتصال عدم المانع الصناعي غير الوزن  
أو أنه لا مفهوم لقوله وفي اختبار ويدل على هذا صريح الشارح فإنه لم يأخذ له مفهوما رجع إلى  
الضرورة من أسباب عدم تأتى الاتصال حيث قال لم يأت الاتصال لضرورة نظم الخ (قوله  
لضرورة نظم الخ) ذكر من أسباب عدم تأتى الاتصال خمسة وبني عليه أسباب أخرى كرها في  
التصريح منها أن يرفع الضمير بمصدر مضاف إلى منصوب نحو ضربتكم نحن كتم ظاهرين أو يرفع  
بصفة جارية على غير من هي له مطاقا عند البصريين وبشرط خوف اللبس عند الكوفيين نحو  
زيد عمرو ضاربه هو وأن يكون عامله حرف نفي نحو ما هن أمهاتهم وأن يفصله متبوع نحو يخرجون  
الرسول واياكم وأن يلي واو المصاحبة كقوله

فألبت لأنفلأ أحد وقصيدة • تكور واياها بما مثلا بعدى

وأن يلي أما المكسورة نحو ما أنا وما أنت ومن الأسباب التي عدها في التصريح أن ينصب بمصدر  
مضاف إلى المرفوع نحو عجت من ضرب الأمير بالكر ورتبه الدما مبنى بجواز اتصاله فاسلا بين  
المتضامين كان يقال عجت من ضرب الأمير بجر الأمير (قوله فأذ كرههم) بالنصب جوا باللسنى  
وبالرفع عطفا على أصحاب الضمير يرجع إلى قومه لا إلى القوم الذين صاحبهم وكذا ضمير يزيدهم  
بمخلاف الضمير المنفصل آخر البيت والمعنى وما أصحاب قوم فأذ كرههم قومي الأيزيدون قومي حبا  
إلى أكثر ثنائهم على قومي والشاهد فيهم الأخير الذي هو فاعل يزيد كذا في المغنى واستقرب  
الدما مبنى أن الذكر قلبى بمعنى التذكروا زيارتهم قومه حبا إليه لكونه يراهم منحنين رتبة عن  
قومه وجوز الشئنى أن يكون فاعل يزيد ضمير يرجع إلى الذكر القلى المفهوم من فأذ كرههم  
والضمير المنفصل تأكيد كيد الله متصل لأنه يؤكده ضمير الرفع المفصل كل ضمير متصل ولا شاهد على  
هذا (قوله بالبائع) الباء متعلقة بحافظ في بيت قبله والبائع هو الذي يبعث الاموات ويحييهم  
والوارث هو الذي يرجع إليه الاملاك بعد فناء الملاك والاموات اما مجرور بإضافة البائع  
أو الوارث إليه على حد قوله • بين ذراعى وجهه الأسد • أو منصوب بالوارث على أن الوصفين  
تنازعا وأعمل الثانى وضمنت بمعنى تضمنت أي اشتملت عليهم أو بمعنى تكفأت بأبدانهم والدهارير  
قال في التصريح بمعنى الشدند اه وتبعه شجنا والبعض والذي في القاموس الدهارير أول  
الدهر في الزمن الماضي بلا واحد والسالف ودهور دهارير بمقتضى اه وقال العين وقولهم دهر  
دهارير أى شديد كبله ليلا و يوم أيوم وساعة سوعاء والإضافة فيه مثل جردة طيفة اه والموافق  
اصدر عبارته أن يقول والإضافة فيه مثل مسجد الجامع فافهم (قوله أو كونه محصورا) أى فيه قد  
يقال ما قبله محصور فيه أيضا وأجاب شيخ الاسلام بأن هذا مصطلح علماء المعاني أما الحاجة فأنما  
يكون الحصر عندهم بانما أو مارا لا (قوله أنا الذائد) بالذال المجع أى المانع والحامى من الحماية

وذهب الخليل إلى أنها  
ضمائر واختاره الناظم  
(وفي اختبار لا يجىء)  
الضمير (المنفصل •  
إذا تأتى أن يجىء) الضمير  
(المتصل) لأن الغرض  
من وضع المضمرة أنما  
هو الاختصار والمتصل  
أخصر من المنفصل فلا  
عدول عنه إلا حيث لم  
يتأت الاتصال لضرورة  
نظم كقوله  
وما أصحاب من قوم  
فأذ كرههم  
الأيزيدهم حبا إلى هم

وقوله

بالبائع الوارث الاموات  
قد ضمنت

اياهم الأرض في دهر  
الدهارير

الأصل الأيزيدونهم وقد

ضمنتهم أو تقدم الضمير

على عامله نحو اياك تعبد

أو كونه محصورا بالآو

انما نحو أمر أن لا تعبدوا

الآيا ونحو قوله

أنا الذائد الحامى الدمار

وانما

يدافع عن أحسابهم أنا

أرأى

لأن المعنى لا يدافع إلا أنا

أو كونه العاملى محذورا

أو معنويا نحو



وهي الوقاية والذمار ما لزم الشخص حفظه مما يتعلق به والحسب الفعل الحسن للشخص ولا بآته  
 مأخوذ من الحساب لانهم يحسبون ويدونه عند المفاخرة قال السعد التفتازاني لما كان غرضه  
 أن يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير وأخره اذ لو قال وانما أَدافع عن أحسابهم لصار المعنى  
 انما أَدافع عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم وهو ليس بمقصود (قوله اياك والشر) أصله احذر  
 تلاقيل والشر (قوله وصل أو فصل الخ) استثنى هذه الابواب الثلاثة من القاعدة المتقدمة  
 في قوله وفي اختيار الخ وقوله أو فصل أي أنت بالضمير المنفصل به لها لانها سلبية لا يمكن فصلها  
 لانها لا وجود لها مع الانفصال والهاء الموصولة منه حرف غيبة وقدم الوصل إشارة الى رجحانه مع  
 الفعل الذي صرح به في عبارته (قوله أو له ما أخص) أي أعرف فلو لم يكن أعرف وجب الوصل  
 في نحو ضربونا والفصل في نحو أعطاه اياك أو اياه وأعطاك اياي أو اياك كما ستعرفه (قوله وغير  
 مرفوع) أي فقط فلا يرد نحو جيتك في البيت الآتي لانه وان كان في محل رفع هو في محل جر أيضا  
 بالاضافة فلو كان مرفوعا وجب الوصل ان كان العامل فعلا نحو ضربته أما اذا كان أممولا  
 يكون حيثما الضمير الاول المرفوع الامسترا فيجوز اتصال الثاني وانفصاله نحو انا الضاربك  
 والضارب اياك عند من يرب الضمير مفعولا لامضافا اليه أما عند من يعربه مضافا اليه فتعين  
 الوصل اذ الضمير المنفصل لا يكون مجرورا (قوله أنلزمكموها ان يألزمكموها) الواو فيها ما تولدت  
 من اشباع الضمة اه شنواني (قوله اذيريكهم الله الخ) هذا التمثيل لا يناسب هنا لان الكلام  
 فيما اذا كان العامل في الضمير بن غير ناسخ للابتداء ويرى في الآية حلية وهي من نواسخ  
 الابتداء فكان ينبغي ذكرها في أمثلة باب خلت فيه وأوجب بأن النسخ في الآية انما هو للمفعول  
 الثاني والثالث لا الاول والثاني اذا الاول فاعل في الاصل والنسخ ليس للضميرين معا بل لثانيهما  
 فقط فالآية داخلة فيما نحن فيه لان المراد بالنسخ الثاني في قولنا غير ناسخ للابتداء نسخ المفعولين  
 معا فاعمل وفي الهمع اذا وردت مقاعيل أعلم الثلاثة ضمائر فكم الاول والثاني حكم باب أعطيت  
 وان كان بعضها ظاهرا فان كان المضمرة واحدا وجب اتصاله أو اثنين أول وثان أو ثالث فكا عطيت  
 أو ثان وثالث فكظننت (قوله ان الله ملككم اياهم الخ) ساقه في التصريح حديثا والشاهد في  
 هذه الجملة فقط وضمير الغيبة للارقاء (قوله والانفصال حيثما أريج) لان عمل الاسم لمشابهة  
 الفعل لالذاته فهو نارل الدرجة عنه في اتصال الضمير به (قوله لن كان الخ) لام لن موطئة للقسم  
 كما قاله الاميني والشيخ خالد زاد العيني وتسمى المؤذنة أيضا لانها تؤذن بأن الجواب بعد أداة الشرط  
 التي دخلت عليها مبني على قسم قبلها لا على الشرط اه وبذلك يعلم بطلان ما ذكره البعض في  
 البيت الآتي أعني قول الشاعر ان كان اياه الخ من أن الموطئة هي لام لقد فتنبه ولام لقد جواب  
 القسم كما قاله الشيخ خالد وقول العيني انه جواب الشرط واللام للتأكيد ممدود كما يعلم من صدر  
 عبارته وجواب الشرط محذوف دلالة لجواب القسم عليه والشاهد في الشرط الثاني فقط وقول  
 العيني الشاهد فيه وفي الاول لا يلتفت اليه كناية الشيخ خالد عليه (قوله ومنعكها) مصدر مضاف  
 لقوله كما قاله العيني وغيره لا لمفعوله الاول بعد حذف الفاعل وهما مفعول ثان أي ومنعكها لانه  
 لا يناسب سياق القصة وضمير الغيبة راجع ان فرس تسمى سكاك مذكورة في الايات قبله كان  
 طلبها بعض الملوك من الشاعر فاستعطفه ليرجع عن طلبه اياه والباء اما صلة المنع ويستطاع خبر  
 منع أي منعك اياه ما مبني بأي شيء أردت مستطاع لك هين عليك فلا ينبغي أن توجبه ههنا العلية  
 اليها واما زائدة في خبر منع ويستطاع صفته وصدر البيت \* فلا تطمع أبيت اللعن فيها وأبيت  
 اللعن كانت تحية الملوك في الجاهلية أي أبيت أسباب لعن الناس لك والواو في ومنعكها اللعن من  
 فاعل نظم أو مجرور في لا للعطف لما يلزم عليه من عطف الخبر على الانشاء من شرح شواهد المغني

اياك والشر وانا زيد لعذر  
 الاتصال بالضمير  
 والمعنوي (وصل أو فصل  
 هاء سلبية وماه أشبهه) أي  
 وما أشبه هاء سلبية من  
 كل ثاني ضميرين أو له ما  
 أخص وغير مرفوع  
 والعامل فيهما غير ناسخ  
 للابتداء سواء كان فعلا  
 نحو سلبية وسلي اياه  
 والدرهم أعطيتكم  
 وأعطيته اياه والاتصال  
 حيثما أريج قال تعالى  
 فسيفيكهم الله أنلزمكموها  
 ان يألزمكموها اذيريكهم  
 الله في مناء سلك قليب لا ولو  
 أرادكم كثير او من  
 الفصل ان الله ملككم  
 اياهم ولو شاء لملكهم اياكم  
 أو اسمها نحو الدرهم أنا  
 معطية ومعطية اياه  
 والانفصال حيثما أريج  
 ومن الاتصال قوله  
 لن كان حبل لي كاذبا  
 لقد كان حبل حقا بقينا  
 وقوله  
 ومنعكها بشي يستطاع  
 و(في) هاء



(كنته) وبابه (الخلف) الا في ذكره (انتهى) أي التسمي (كذلك) في هاء (خلفه) وما أشبهه من كل باب ضميرين (وهما) أخص وغير مرفوع والعامل فيهما ناسخ للابتداء (واتصالاً اختار) في البابين لانه الأصل ومن الاتصال في باب كان قوله صلى الله عليه وسلم في ابن صياد ان يكنه فلن تسلط عليه ولا يكنه فلا خير لك في قتله وقول الشاعر (١٠٥) فان لا يكنها أو تكنه فله

أخوها غلته أمه بلياً  
وأما الاتصال في باب خال  
فلشابهة خلفه وظنته  
أسأله وأعطيتكه وهو  
ظاهر ومنه قوله

بلغت صنع امرئ راخاله  
اذ لم تزل لا كتساب الحد  
مبتدرا

وأما (غيري) سيبويه  
والا كسرفانه (اختار

الانفصالاً) فيهما لان  
الضمير في البابين خبر في  
الأصل وحقق الخبر  
الانفصال وكلاهما مسموع  
فن الأول قوله

لئن كان إياه لقد حال بعدنا  
عن العهد والانسان قد يتغير  
ومن الثاني قوله

أخي حسبت إياه وقد ملئت  
أرجاء صدرك بالانفصال  
والا

في تنبيهه على وفاق الناظم في  
التسهيل سيبويه على  
اختيار الانفصال في باب

خلفه قال لانه خبر مبتدأ  
في الأصل وقد حجزه عن  
الفعل منصوب آخر بخلاف

هاء كنهه فانه خبر مبتدأ في  
الأصل ولكنه شبه بهاء  
ضربته في أنه لم يحجزه الا  
ضمير مرفوع والمرفوع  
يجز من الفعل وما اختاره  
الناظم هنا هو مختار الرمانى

للسيوطى وشرح الشواهد العينية وغيرهما (قوله وبابه) أي أخوات كان سواء كان الاسم ضميراً  
كالمثال أم لا نحو الصديق كانه زيد ومحل جواز الوجهين في كان وأخواتها في غير الاستثناء أما فيه  
فيجب الفصل نحو زيد قام القوم ليس إياه ولا يكون إياه فلا يجوز ليسه ولا يكونه كما لا يجوز إياه فكما  
لا يقع المتصل بعد الا لا يقع بعدهما هو بعناها واطاها أن كاد وأخواتها لا تدخل في باب كان لان  
خبرها يجب كونه فعلاً ضارفاً لا في ندور وبزم في شرح التسهيل بأن ذلك خاص بكان وأن الفصل  
متعين في أخواتها وأر قواهم ليسى وليس شاذ (قوله الخلف) أي في الرابع من الوجهين كما يشتر إليه  
قول الشارح الا في ذكره فلا خلاف في جوازهما (قوله قوله صلى الله عليه وسلم) أي لعمر بن  
الخطاب حين أراد قتل ابن صياد ظناً منه أنه الدجال ولعل هذا التردد منه عليه الصلاة والسلام  
قبل أن يعرف تفصيل حال الدجال (قوله فان لا يكنه الخ) قبله

دع الخرب شر بها العواقة فاني \* رأيت أخاهم غنياً بمكانها

يخاطب غلاماً له ينهيه عن الخردون فيبذل ويب وهو المراد بأخيهما واللبان بالكسر اللين والضمير  
المستتر في يكنه يرجع الى أخيهما والبارز إليها وقوله أو تكنه بالعكس والمراد بأمة شجرة الكرم  
(قوله وأما الاتصال الخ) لا موقع لهما هنا ولو قال عطفاً على قوله لانه الأصل ولمشابهة خلفه الخ  
لكان حسناً (قوله وهو ظاهر) أي ما ذكر من المشابهة لان كلاً من الضميرين في البابين منصوب  
وأولهما أخص (قوله بلغت) اظاها أنه بناء المتكلم أي أخبرت بصنع امرئ برفع الباء أي محسن  
أخاك بكسر الهمزة على الألف فصح وفصحها على القياس (قوله لان الضمير الخ) رده الناظم في شرح  
الكافية بأنه يقتضي جواز انفصال الضمير الأول بل رجحانه لانه مبتدأ في الأصل وهو ممتنع  
بالاجماع وأجاب الرضى بأن قرب الأول من الفعل منع من رعاية الأصل (قوله وكلاهما) أي  
البابين أي فصلهما مسموع (قوله لئن كان إياه) انظر مرجع الضمير وقوله حال أي تحول (قوله أخي  
حسبت إياه) اظاها أن أخي مبتدأ وحسبت إياه خبر أو أن الكلام من باب الاشتغال لأن أخي  
منادى حذف منه حرف النداء كما زعمه العيني ثم رأيت الدفوشرى قال ما قلته وقوله وقد ماثت الخ  
جسلة حالية والارضاء جمع رحا بالضم وهو الناحية والاضغان والاحس جمع اضغن واحنه بكسر  
أولهما وهما الحقد (قوله والمرفوع بجزء من الفعل) أي فالفصل به كالفصل (قوله وقد قدم الأخص  
الخ) من فوائد التنصيص على تقييد جوار الأمرين في باب سلبه بتقديم الأخص وأنه اذا قدم غير  
الأخص تميز الانفصال وأما مجرد قوله وما أشبهه فلا يفيد صريحاً لجوار أن لا يتبرق الشبه  
تقديم الاعرف أفاده سم وانما يجب تقديم الأخص في حال الاتصال كراهة تقديم الناقص على  
القوى فيما هو كالسكامة الواحدة وانما قدموه على القوى في خصوص تني لتقوية تنوعه في الجرئية  
بكونه فاعلاً بخلاف ما نحن فيه من الضميرين الذين ليس أولهما مرفوعاً (قوله في الابواب الثلاثة)  
فلا يجب تقديم الأخص في غيرها كصرفونا (قوله وحسب ذلك) كذا في بعض النسخ بياء المتكلم قبل  
الكاف وفي بعضها وحسبته بلاءه تكام بل بكاف بعدها هاء والأول المناسب لقول الشارح بعد  
ولا الكاف على الباء وأما على الثاني فيكون قوله ولا الكاف على الباء أي في مثال آخر غير ما تقدم  
فتأمل (قوله ولا يجوز تقديم الهاء على الكاف الخ) أي الاما ندم من قول عثمان أراه منى الباطل

(١٤ - صبان اول) وابن الطراوة (وقدم الأخص) من الضميرين في الابواب الثلاثة على غير الأخص منهما وجوباً (في حال  
اتصال) فقدم ضمير المتكلم على ضمير المخاطب وضمير الغائب كافي سلبه وأعطيتكه وكنته وظنتكه  
وحسبتني لم لا يجوز تقديم الهاء على الكاف ولا الهاء ولا الكاف على الباء في الاتصال



(وعد من ماضيت) من ماضيت وغير الاخص (في انفصال) نحو سلتى اياه وسله اياى والدهرم اعطيتك اياه واعطيتك  
والصديق كنت اياه وكان اياى وهكذا الى آخره ومنه ان الله ملككم اياهم ولو شاء لملكهم اياكم (تنبيه) حاصل ما ذكره  
الضمير الذى يجوز اتصاله وانفصاله هو ما كان خبر الصك كان أو احدى أخواتها أو ثانى ضميرين أو لهما أخص وغيره من فروع  
فخرج مثل الكاف من نحو أكرمته ودخل (١٠٦) مثل الهاء من نحو قوله • ومنعكها بشئ يستطاع • فان الهاء ثانی

ضميرين أولهما أو هو الكاف  
أخص وغيره من فروع لانه  
يجرور بإضافة المصدر  
اليه (وفي اتحاد الرتبة)  
وهو أن لا يكون فيهما  
أخص بأن يسكونا معا  
ضميرى تكلم أو خطاب  
أو غيبة (الزم فصلا) نحو  
سلتى اياى واعطيتك اياه  
وخلته اياه ولا يجوز سلتى  
ولا اعطيتك ولا خلته  
(وفى يبع الغيب) أى  
كونهما للغيبة (فيه) أى  
فى الاتحاد (وصلا) من  
ذلك ما رواه الكسائى من  
قول بعض العرب سم  
أحسن الناس وجوها  
وأضمر هوها وقوله  
لوجهك فى الاحسان بسط  
ومسجة  
أناله ما قفوا أكرم والد  
وقوله  
وقد جعلت نفسى تطيب  
لضغمة  
ضغمة ما يفرع العظام نابها  
وشرط الناظم لجواز ذلك  
أن يختلف لفظاها كما  
فى هذه الشواهد قال فان  
اتفقا فى الغيبة وفى  
التذكير أو التانيث وفى  
الأفراد أو التثنية أو الجمع

ولم يكن الأول مرفوعا وجب كون الثانى بلفظ الانفصال نحو فأعطاها اياه ولو قال فأعطاها هو بالاتصال لم يجز لما  
فى ذلك من استتقال توالى المثليين مع إيهام كون الثانى تأكيده الأول وكذا لو اتفقا فى الأفراد والتانيث نحو أعطاها اياها أو فى  
التثنية أو الجمع نحو أعطاها اياها أو أعطاها اياهم أو أعطاها اياهن فالأصل فى هذا وأمثاله تمتع هذه عبارة فى بعض كتبه  
ثم قال فان اختلفا وتقاربت الهاء أن نحو أعطاها أو أعطاها ازداد الانفصال حسنا وجودة لان فيه تخلصا من قرب الهاء



من الهاء الذي سينها فصل الابل والواو في نحو اعطاها و بالالف في نحو اعطاها بخلاف انضرموها و انالهها وشبهه  
 في تنبيهه قد اعتذر الشارح عن الناطم في عدم ذكره الشرط المذكور (١٠٧) بأن قوله وصلا بلفظ التكبير على معنى نوع

من الوصل تعريض بأنه  
 لا يستباح الاتصال مع  
 الاتحاد في الغيبة مطلقا  
 بل بقيد وهو الاختلاف  
 في اللفظ (وقبل بالنفس)  
 دون غيرها من المضمرات  
 (مع الفعل) مطلقا (الترم  
 نون وقاية) مكسورة نحو  
 دعاني ويكرمني وأعطني  
 وقام القوم ما خلا في وما  
 عسدي وحاشاني ان  
 قدرتهن أفعالا وما أحسني  
 ان اتقت الله وعليه رجلا  
 لبسني وندري لبي في غير نون  
 كما أشار إليه بقوله (وليس  
 قد نظم) أي في قوله

ان ذهب القوم الكرام  
 ليس ورجوز الكوفيون  
 ما أحسن بناء على  
 ما عندهم من أنه اسم  
 لافعل وأما نحو تأمرني  
 فالصحيح أن المحذوف نون  
 الرفع في تنبيهه في ذهب  
 الجهور أنها اعمام هي  
 نون الوقاية لانها تاتي الفعل  
 الكسر وقال الناطم بل  
 لانها تاتي الفعل اللبس  
 في أكرمني في الامر فلولا  
 النون لالتبس يا المتكلم  
 يا مخاطبة وأمر المذكر  
 بأمر المؤنثة ففعل الامر  
 أحق بها من غيره ثم حمل  
 الماضي والمضارع على  
 الامر (وليتني) بثبوت  
 نون الوقاية (فشا) جلا

الاتحاد حسن ويجد وهو كذلك كما يستفاد من كلام الناطم (قوله على معنى نوع الخ) أي وكل  
 بيان ذلك النوع الى الموقف (قوله مطلقا) أي ماضيا أو مضارعا أو أمر امتصفا أو جامدا كما مثل  
 (قوله نون وقاية) نقل بس عن بعضهم أنه عدها في حروف المعاني وأن المعنى الموضوع له الوقاية  
 واستشكاه الروداني بأن الوقاية ليست مدلول النون بل حاصلة به كما تحصل بأي حرف لو فرض  
 الجزبه وقال الدومري الظاهر أنها حرف مبني وذكر المعنى لها في أوجه النون المفردة بقيد أنها  
 حرف معنى (قوله مكسورة) أي مناسبة ليا المتكلم (قوله ان قدرتهن أفعالا) فان قدرتهن حروفا  
 أسقطت نون الوقاية وفيه أن تقدير الحرف لا يظهر فيما خلا وما عدا الوجود ما المصدرية التي  
 لا توصل الا بالفعل ولا يظهر جعل ما رائدة فقوله ان قدرتهن أفعالا لا يظهر الا في حاشا كذا في بس  
 عن اللقاني ولهذا قال في المعنى وحاشا ان قدرت فعلا ويمكن دفعه بجعل المفهوم بالنسبة لغير حاشا  
 باعتبار غير هذا التركيب مما ليس فيه ما قنأمل (قوله وعليه رجلا ليسني) في المعنى أنه قاله بعضهم  
 وقد بلغه أن اناسا تهده أي يلزم رجلا غيري اه فمدلول اسم الفعل هنا ليس فعلا موضوعا  
 للامر بل فعل مضارع مقرون بلام الامر وهذا اذا لان الفعل والحرف مختلفا بالجنس فيبني أن  
 لا ينوب عنهما الاسم (قوله وندري لبي في غير نون) وانما جار حذف النون فيها لانها لا تصرف  
 فاسم الحروف الا تاتي بيا من كريا (قوله اذهب الخ) صدره ع عددت قومي كعديد الطيس ه  
 بفتح الطاء أي الرمل الكثير وفي قوله ليسني شذوذ آخر من جهة الوصل لما تقدم من وجوب  
 الفصل مع فعل الاستثناء (قوله نحو تأمرني) نون واحدة مخففة (قوله فالصحيح أن  
 المحذوفة الخ) لانها نائبة عن الصه وقد حذفت تخفيفا في قراءة السوسي وما يشعر بكون  
 الراء حذف النائبة عما للتخفيف أولى وللاحتياج الى تبيير حركة النون بالكسر لو كانت الباقية  
 نون الرفع بخلاف ما اذا كانت نون الوقاية وقيل نون الوقاية لانها منشأ الثقل فهي أولى بالحذف  
 ولانها الامر اسحقا في ولاد لالة لها على شئ بخلاف نون الرفع وعليه يستتقي هذا الموضع من وجوب  
 لحاق نون الوقاية بالفعل بتي ما اذا اجتمع نون الوقاية ونون الاناث فالمحذوف نون الوقاية قال في  
 البسيط اجماعا وقال المصنف في شرح التسهيل على الصحيح لان نون الاناث فاعل والفاعل  
 لا يجوز حذفه أفاده الامامي (قوله لانها تاتي الفعل الكسر) أي الذي يدخل مثله في الاسم وهو  
 الكسر بسبب ياء المتكلم أي والكسر أحوالا فخص به الفعل كما صين عن الجراما الكسر الذي  
 ليس بهذه المثابة فذخيرة الى صونه عنه كالكسر قبل ياء المخاطبة والكسر للتخلص من التقاء  
 الساكنين كذا في شرح الجامع قال زكريا والتعليل المذكور ظاهري غير المعتل أما فيه وجودا  
 ورعي فلا فقه كان ينبغي أن يراد وألحق المعتل بغيره طرد الباب اه وكان ينبغي أن يراد أيضا ونبي  
 ما اتصل به غير الفعل من تغير آخره ليشمل التعليل نون الوقاية في غير الفعل (قوله ثم حمل الماضي  
 الخ) قال البعض ظاهره أنه لا لبس مع الماضي وليس كذلك لوجوده في نحو ضربني اذ لولا النون  
 لالتبس الماضي بالاسم فان الضرب نوع من العسل اه وفيه أنه لما يتجه اذا كان مراده  
 مطلق اللبس أما اذا اريد خصوص التباس فعل الأمر الواحد بفعل الأمر الواحد كما يؤخذ من قوله في  
 نحو أكرمني الخ فلا قدبر (قوله لمشايتناله) أي في المعنى والعمل وقوله مع عدم المعارض هو الجرح  
 ونوال الامثال ذل للجنس (قوله وهو ضرورة) يفيد ظاهره أن قول الناطم ندر معناه وقع ضرورة  
 والمناسب جملة على التبادر أنه قليل فيصدق بوقوعه نثرا كما هو أحد قول الناطم وان كان قوله

على الفعل لمشايتناله مع عدم المعارض (وليتني) محذوفها (ندرا) ومنه قوله كنية جابر اذا قال ليتني ه وهو ضرورة وقال الضراء يجوز  
 ليتني وليتني وظاهره الجواز في الاختيار (ومع لعل اعكس) هذا الحكم (قوله تهده) اصواب يهده كما في كتب اللغة اه



لا أكثر من ليني نيه على (١٠٨) ومنه قوله فقلت أعبراني القدر لعلني • أخط بها قبر الأبيض ماجد ومع ذلك

الثاني أنه ضرورة وانما قلنا ظاهره لاحتمال أن يكون الشارح أشار بقوله وهو ضرورة إلى قول آخر  
مقابل لما في المتن ثم أشار إلى ما في المتن مؤيداً له بموافقة القراء فقال وقال الضراء الخ بل هذا  
الاحتمال هو المناسب لتفسير الشارح العكس مع لعل بقوله فالأكثر لعل بالنون والاقول لعل ولو  
جري على ما يوافق ذلك الظاهر لقال والكثير لعل بالنون والضرورة لعلني ويمكن تطبيق قوله  
فالأكثر الخ على ذلك الظاهر بأن يراد بالاقول الضرورة لكن قد يتوقف في كون لعل ضرورة  
ثم رأيت ابن الناطم صرح بأنه ضرورة لكن رده الموضح وغيره قائل (قوله فالأكثر لعل بالنون  
والاقول لعلني) أفعل التفضيل في الموضعين على غير بابيه (قوله فقلت أعبراني الخ) القدر آلة  
النص وأخط أخطت والقبر الغلاف والأبيض السيف والمجايد العظيم (قوله لأنها تستعمل الخ)  
ولتعدد المعارض فيها قوى على المشابهة بخلاف أخواتها إلا - تية فإن المعارض فيها نوال الأمثال  
فقط (قوله وحذفها لكراهة نوال الأمثال) مبني على أن المحذوفة في النون الوقاية لأنها  
الثقل وقيل الأولى المدغمة لأنها ساكنة والسالكين يسرع إليه الأعلال وقيل الوسطى المد  
فيها لأنها في محل اللامات التي يلحقها التغيير وبعض هذا الخلاف يجري في أنا فليل المحذوفة في  
وقيل الثانية ولم يقل أحد يعتد به أنها الثالثة لأنها اسم كذا في الورداني (قوله لست من قيس الخ)  
يجوز في قيس الصرف على إرادة أبي القيلة والمنع على إرادتها نفسها ومنع الثاني أوفق بالقافية  
(قوله لفظ الباء على السكون) إنما حافظوا عليه دون غيره كالبناء على الفتح والضم لأنه الأصل  
ولهذا قال سيبويه يقال في لظ بالضم لذي بغير نون وفي لظ بالسكون لذي بالنون (قوله ومنه قراءة نافع)  
قيل يجوز أن تكون المذكورة نون الوقاية لأن حذف نون لدن لغة وأجيب بأن المحذوفة النون  
المحصركة إلا أنها لا تلحقها نون الوقاية كما مر في كلام سيبويه لأنها إنما تأتي في مثل ذلك لتسقي  
الآن من الحركة والمحذوفة النون الساكنة الآخر التي تلحقها النون للمحافظة على سكون  
البناء الأصلي لا يحتملها ما في الآية أصم دال ما فيسها وأما ما ذكره البهض تبعاً للدمامي من  
الجواب بأن نون لدن إنما تحذف إذا كان المضاف إليه ظاهراً لا ضميراً فإفروده ما مر في كلام سيبويه  
من أنه يقال في لظ بالضم لذي بغير نون لصراحته في أنه يضاف إلى باء المتكلم فتأمل (قوله بمعنى  
حسبي) راجع للامر من قبله احترره عن قد الحرفية وقط الطرفية فإن باء المتكلم لا تتصل بهما  
وعن قد وقط اسمي فعل بمعنى يكنى على ما يأتي فإن نون الوقاية تلزمهما عند اتصال الباء بهما اه  
زكريا قال الورداني والغالب عليهما إذا كانا بمعنى حسب البناء على السكون وقد بينا أن على  
الكسر وقد يعربان (قوله قدني) أي يأتي وأشار بقوله الخ لعله ليس من الضرورات  
على الصحيح (قوله قدني من نصر الحبيبين قدني) قيل أراد بهما عبد الله بن الزبير وأخاه مصعباً  
على التغليب لأن عبد الله كان يكنى أبا خبيب وقيل خبيب بن عبد الله بن الزبير وأباه عبد الله قيل  
على التغليب أيضاً وفيه نظرو يروي الحبيبين بصيغة الجمع على إرادة خبيب بن عبد الله وأبيه  
وعنه مصعب بن الزبير وقيل على إرادة أبي خبيب عبد الله ومن كان على رأيه واعترض  
الاستشهاد على حذف النون بجوار أن الأصل قد بالسكون وحركت بالكسر لاجل الروي فتكون  
الباء للاشباع لا للمتكلم قال الورداني وأن الشاعر جرى فيه على لغة من يبيد على الكسر  
والباء للاشباع اه وقد يقال مشاكاة لاحقاً للسابق ترجح احتمال الإضافة لباء المتكلم  
(قوله وفي الحديث قط قط) في صحيح البخاري مر فوعلاً زال جهنم تقول هل من مزيد حتى يضع  
رب العزة قدمه فيها تقول قط قط وعزتك يروي بعضها إلى بعض (قوله والنون أشهر) راجع

وأكثر من ليني نيه على  
لكن في الكافية وانما  
نعتت لعل عن أخواتها  
لأنها تستعمل جارة نحو  
لعل أبي المغوار منسك  
فسريب  
وفي بعض لغاتها لعل بالنون  
فيجمع ثلاث نونات (وكن  
بخيراني) أخوات ليست واصل  
(الباقيات) على السواء  
فتقول لاني واني وكافي  
لكنني ولكنني ولكنني  
نشوتها لوجود المشابهة  
المذكورة وحذفها  
لكراهة نوال الأمثال  
(واضطراراً خففاً • ممي  
دعني بعض من قد سلفاً)  
من العرب فقل  
أيها السائل عنهم وعني  
لست من قيس ولا قيس  
من  
وهو في غاية الندرة والكثير  
منه وعني بشوت نون  
الوقاية وانما لحقت نون  
الوقاية من وعن لفظ البناء  
على السكون (وفي لدني)  
بالتشديد (لدني) بالتخفيف  
(قل) أي لدني بغير نون  
الوقاية قل في لدني بشوتها  
ومنه قراءة نافع قد  
بلغت من لدني عزيراً  
بتخفيف النون وضم الدال  
وقرأ الجمهور بالتشديد  
(وفي قدني وقطني) بمعنى  
حسبي (الحذف) للنون  
(أبنا قدني) قلباً ومنه  
قوله جامعاً بين اللفظين في قدني • قدني من نصر الحبيبين قدني • وفي الحديث قط قط بعزتك يروي بسكون الطاء إلى  
وبكسرهما مع الباء وروى يروي قطي قناني بسوب الوقاية وقط بالتشوين والواو أشهر منه قوله أمة لاء الخوض وقال قط



مهلا رويدا قداملا تبطني وكون قد نوقط بمعنى حسب في اللغتين هو مذهب (١٠٩) الخليل وسيبويه وذهب الكوفيون

الى أن من جعلها بمعنى حسب قال قدي وقطي بخير نون كما تقول سبي ومن جعلها اسم فعل بمعنى أكتني قال قدي وقطي بالتون كغيرهما من أسماء الأفعال في حاشية وقعت نون الوقاية قبل ياء النفس مع الاسم المعرب في قوله صلى الله عليه وسلم لليهود فهل أنتم صادقون وقول الشاعر وليس بعيني وفي الناس ممتع صديق اذا أعبأ على صديق وقوله

وليس الموافق لي فداخيا فان له أضعاف ما كان أملا للتنبيه على أصل متروك وذلك لان الأصل أن تعب نون الوقاية الاسماء المعربة المضافة الى ياء المتكلم لتقيا خفاء الاعراب فلما نعوها ذلك نهيوا عليه في بعض الاسماء المعربة المشابهة للعمل وما لحقت هذه النون من الاسماء المعربة المشابهة للفعل أو عمل التفصيل في قوله صلى الله عليه وسلم غير الدجال أخوفني عليكم لما شبهه أفعل التفضيل لفعل التعجب نحو ما أحسن أن اتقيت الله والله أعلم

﴿العلم﴾

(اسم يعين المسمى) به (مطلقا عليه) أي علم ذلك

المسمى فاسم يندأر يعين المسمى جملة في موضع رفع صفة له ومطلقا حال من فاعل يعين وهو الضمير المستتر وعلمه خبر ويجوز أن

الى قول المصنف في قدني وقطني الخ (قوله مهلا) اسم مصدر أمهل ورويدا صغر رويدا بمعنى أمهل لا تصغير الترقيم كسبذ كره الشارح في باب أسماء الأفعال والاصوات فهو تأكيده لمهلا لاصفته كإزهاه المعنى وتبعه غيره كشخصا والبعض وملا ت بفتح التاء كقوله شيخنا السيد وشيخنا والضم الذي جوزه البعض يحوج الى تجوز (قوله يعني أكتني) كان الصواب بمعنى يكتني كفي المغني أو كني كافي الجني الداني لابن أم قاسم واستقر به الدماميني لان محي اسم الفعل بمعنى المضارع فيه خلاف وفي كلام الفتازاني محي قط بمعنى أنته فيكون اسم فعل أمر وانما قلنا الصواب ذلك ليكون متعديا (قوله كغيرهما من أسماء الأفعال) أي التي تتصل بها ياء المتكلم وهي المتعديّة تكون مدلولاتها أفعالا متعدية كدرا كني وعليك كني وسمع الفراء مكانك كني أي انتظرنى وانما اتصلت بها نون الوقاية جلالها على مدلولاتها وهي الأفعال المتعديّة وما ذكره الشارح من وجوب لحاق نون الوقاية بأسماء الأفعال هو ما صرح به في التوضيح واقتضاء صنيع التسهيل لكن عبارة سبيل المنظوم تشعر بقلة لحاقها فانه قال وربما لحقت اسم الفعل اختيارا واسم الفاعل اضطرارا اه قال شيخنا صريح كلام الرضي أن لحاقها اسم الفعل جائز لا واجب وفي المغني وشرحه للدماميني أن يجمل يأتي حرفا بمعنى نعم واسم فعل بمعنى يكتني فتلزمه نون الوقاية وهو نادرا واسما مرادف الحسب فلا تلحقه نون الوقاية الا قليلا (قوله وقعت نون الوقاية) أي شذوذا (قوله ليرفد) بالبناء للمجهول أي يعطى (قوله للتنبيه على أصل متروك) اعترض بأنه لو كان للتنبيه لادخلوها على ما لم يشابه الفعل من نحو غلامي فالأول أنه لم يشابه الفعل كدخول نون التوكيد في اسم الفاعل ولك أن تقول الدخول للتنبيه وتخصيص اسم الفاعل ونحو ما شبهه الفعل متأمل (قوله فلما منعوها) أي للزوم الفصل بانون بين المضاف والمضاف اليه (قوله غير الدجال أخوفني عليكم) روي بحذف النون أيضا أي أخوف مخوفاتي عليكم فاندفع ما يقال الحديث يقتضي أن الدجال وغيره خائفان لا مخوف منهما لان حق أفعول التفضيل أن يصاغ من الثلاثي وهو خاف لا أخاف وأن غير الدجال الواقع عليه أخوف بعض النبي صلى الله عليه وسلم لان أفعول التفضيل بعض ما يضاف اليه نعم يبقى صوغ أفعول من المبني للمجهول وهو شاذ عند الجمهور في قاعدة حيث قيل بالجواز والامتناع في أحكام العربية فاعلمنا معنى بالنسبة الى اللغة ولا يلزم من استكمام بما لا يجوز لغة الاسم الشرعي فنحن في غير التنزيل والحديث كان نصب الفاعل ورفع المفعول لانقول انه يأثم الا ان يقصد ايقاع السامع في غلط يؤدي الى نوع صر رفعه حيث ندائم هذا القصد المحرم قاله الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح المختصر

﴿العلم﴾

بطلق على الجبل والراية والعلامة والظاهر أن النقل الى المعنى الاصطلاحي من الثالث بدليل قولهم لانه علامة على مسماه (قوله يعين المسمى) أي خارجا كعلم الشخص المارحي أو ذهنا وكعلم الجنس بناء على التحقيق الآتي أما على مذهب المصنف فعلم الجنس غير داخل في هذا التعريف نظر وجهه بقوله يعين فيكون خاصا بعلم الشخص وكعلم الشخص الذهني أعني الموضوع لمعين ذهنا متوهم وجوده خارجا كالعالم الذي يضعه الوالد لابنه المتوهم وجوده خارجا في المستقبل وكعلم القبيلة فانه موضوع للمجموع أبناء الاب الموجودين حين الوضع وغير الموجودين حينه فان المجموع لا وجود له الا في ذهن الواضع فقوله هم تشخص العلم الشخصي خارجي أغلبي أفاده يس والمراد بقوله يعين المسمى أنه يدل على مسمى معين لا أنه يحصل له التعيين لانه معين في نفسه فيلزم تحصيل الحاصل (قوله حال) أو صفة مفعول مطلق محذوف أي يعين تعيينا مطلقا (قوله ويجوز أن

﴿العلم﴾



يكون الخ) هذا أولى بل متعين لأن المعروف هو الذي يجعل مبتدأ أو التعريف هو الذي يجعل خبراً  
ولأن علمه معرفة ولا يخبر بالمعرفة عن النكرة على ما سيأتي (قوله بضميره) أي ضمير ملابسه كما  
يدل عليه قوله والتقدير علم المسمى الخ (قوله مجرداً عن القرائن الخارجية) أي الخارجية عن ذات  
الاسم كما سيصرح به والمراد غير الوضع إذ لا بد منه وهو من القرائن كافي الورداني (قوله التكررات)  
كوجمل وقرس فانهما لا تعين فيهما أصلاً وكشمس وقرقانهما وان عينا فردين ~~لكن~~ ذلك  
التعيين لا مر عرض بعد الوضع وهو عدم وجود غيرهما من أفراد المسمى وأما بحسب الوضع فلا  
تعيين فيهما. وأدخل نحو زيد مسمى به جماعة فانه باعتبار كل وضع يعين مسماء والشبوع انما جاء  
من تعدد الأوضاع وهو أمر عارض ولا يخرج بقوله طلقاً لانه وإن احتاج في تعيين مسماء الى قرينة  
من وصف أو إضافة أو نحوهما لكن ذلك الاحتياج عارض لا بالنسبة الى أصل الوضع كبقية  
المعارف (قوله كأل) ولولاه هذا الذهني لأن المراد بعد خولها الحقيقة وهي معينة وكونها مرادة  
ضمن فرد مسمى لا يخرجها عن التعيين (قوله كالخضور) أي في ضمير المتكلم والمخاطب و  
والغيبه أي ومرجع الغيبه يعني أن تعين معنى ضمير الغيبه بواسطة مرجعه أما إذا كان المرجع  
معرفة فالعين ظاهر وأما إذا كان نكرة فلان معناه الشيء المتقدم قعين معناه من حيث ان المراد به  
الشيء المتقدم بعينه وان كانت عين ذلك الشيء مبهمة فسقط ما للبعض هنا وكان عليه أن يقول أو  
حسية كالإشارة الحسية في اسم الإشارة لأنها القرينة التي بها تعين مدلول اسم الإشارة لا مجرد  
الخطو وكازعمه البعض مدخلا لقرينة اسم الإشارة في قوله أو الخضور ويمكن أن يقال أراد  
الشارح بالمعنوية مقابل اللفظية فتشمل الحسية فافهم (قوله لرجل) أي مخصوص وكذا يقال فيما  
بعده وهو منقول عن اسم النهر الصغير (قوله وخرنقا) هو منقول عن اسم ولد الأرنب (قوله  
أخت طرفه) بفتح الراء كافي القاموس (قوله وعدن لبلد) أي بساحل اليمن تصریح (قوله ولاحق  
لقرس) أي ما عاينه بن أبي سفيان رضى الله تعالى عنهما تصریح (قوله وشذقم ضبطه بضمهم  
بالذال المجمة وضمهم بالمهله وهو الذي يقتضيه صنيع القاموس وذكر شخنافيه الوجهين وقوله  
لجل أي للذهمان بن المنذر (قوله وراشق لكاب) قال في التصريح ذكر في النظم سبعة أعلام  
وثانها علم الكلب وفي ذلك موازاة لقوله تعالى ويقولون سبعة وثانهم كلبهم (قوله والمراد به هنا)  
أي بخلافه في تعريف العلم فإن المراد به ما قبل الفعل والحرف ويطلق أيضاً الاسم ويراد به ما قبل  
الصفة وقوله مالبس أي علم ليس الخ (قوله وكنية) من كنية أي سترت واعلم أنه قد يقصد بالكنية  
التعظيم والفرق بينها حيث أن اللقب المقصود به التعظيم أن التعظيم في اللقب بضمه وفي الكنية  
لا بضمها بل بعدم التصريح بالاسم لأن بعض النفوس تأنف أن تحاطب باسمها وقد يقصد بها  
التفاضل ككنية الصغير تقاؤلاً بأن يعيش حتى يصير له ولد أفاده الورداني (قوله وهي ماسدر) أي  
علم مركب تركيباً إضافياً صدر فلا انتقاص بنحو أو زيد قائم وأب زيد قائم مسمى بهما لأن المركب  
الإضافي في الأول جزء العلم لا هو والثاني لإضافة نفسه أفاده الشنواني (قوله باب أوأم) أو ابن  
أربنت أو أخ أو أخت أو عم أو عمة أو خال أو خالة كاذ كره سم (قوله وهو ما أشعر) أي بحسب  
وضعه الأصلي لا العلمى اذ بحسب وضعه العلمى لا إشعاره إلا بالذات كذا قال جمع من أبواب الطوائف  
والمجته عندي أنه يشعر بحسبه أيضاً وان كان المقصود بالذات الدلالة على الذات إذا اشعار  
الدلالة الحقيقية وهو لا تنافي كون المقصود بالذات مذكراً ولا مانع من قصد الوضع ذلك تبعاً  
رأيت في التصريح عن ضمهم وفي كلام السيد ما يؤيده وأورد على تعريف اللقب أنه يشمل بعض  
الاسماء بنحو مجد ومرة وبعض الكنى بنحو أبي الخير وأبي جهل وأجيب بأن ما وضع للذات أو لافه  
الاسم أشعر أو لم يشعر صدر أو لم يصدر ثم ما وضع ثانياً وصدر فهو الكنية أشعر أو لم يشعر ثم ما وضع

يكون علمه مبتدأ  
مؤخر أو اسم يعين المسمى  
خبراً مقدماً وهو حيثنما  
تقدم فيه الخبر وجوباً  
لكون المبتدأ ملتبساً  
بضميره والتقدير علم المسمى  
انهم يعين المسمى مطلقاً أي  
مجرداً عن القرائن  
الخارجية فخرج بقوله  
يعين المسمى التكررات  
وبقوله مطلقاً بقية المعارف  
فانه انما تعين مسماءها  
بواسطة قرينة خارجة  
عن ذات الاسم اما لفظية  
كأل والصلة أو معنوية  
كالخضور والغيبه ثم العلم  
على نوعين جنسي وسياتي  
وشخصي ومسماء العقل  
وغيره مما بواب من  
الحيوان وغيره (كخضر)  
لرجل (وخرنقا) لامرأة  
وهي أخت طرفه بن العبد  
لامه (وقرن) لقبيلة ينسب  
إليها أو بن القرني (وعدن)  
لبلد (ولاحق) لقرس  
(وشذقم) لجل (وهيلة)  
لشاة (وراشق) لكاب  
(وامها أي) العلم والمراد  
به هنا ما ليس بكنية ولا  
بلقب (و) أي (كنية)  
وهي ماسدر باب أوأم  
كافي بكر أو أم هاني (و)  
أي (لقباً) وهو ما أشعر  
رفعة



ثالثا وأشعر فهو اللقب فالأشعار وعدمه والتصدير وعدمه غير منظور إليه في الموضوع أولا  
والأشعار وعدمه غير منظور إليه في الموضوع ثانيا كذا نقل عن سم والاقرب عندي من هذا  
وجهان الأول أن الاسم هو الموضوع أولا للذات واللقب الموضوع لا أولا لها مشعرا بالرفع أو  
الضعة فيبينهما التباين وأن الكنية ما صدرت بأب أو أم سواء وضعت أولا أولا أشعرت أولا فتجتمع  
كل منهما أو تنفرد فيما وضع لا أولا ولم يشعروا إنما كان هذا أقرب من ذلك لشمول اللقب عليه ما وضع  
ثانيا وأشعروا شمول الكنية عليه ما وضع ثالثا وصدور عدم شمولها على ذلك ما ذكر في لزوم عليه  
كون ما ذكر واسطة وهو خلاف المقرر ولأن اشتراط كون وضع الكنية ثانيا واللقب ثالثا مع  
كونه لا وجه له بخلاف الكلام المحدثين وغيرهم حيث جعلوا بعض الكنى من الأسماء كافي أم كلثوم  
فقد قالوا اسمها كنيةها الثاني ما قيل أنه يصح اجتماع الثلاثة والفرق بينها بالحشية وإنما كان هذا  
أيضا أقرب من ذلك لما هو في الورداني أن المفهوم من كلام الأقدمين أن الاسم ما وضع أول مرة  
كأنما كان والكنية ما وضع بعد ذلك وصدور بأب أو أم دل على المدح أو الذم أولا واللقب ما وضع  
بعد ذلك أيضا أي بعد الاسم وأشعر بمدح أو ذم ولم يصدر بأب أو أم فهي متباينة اه ورد عليه  
أيضا أنه مخالف لما نقلناه عن المحدثين وغيرهم فتأمل (قوله أوضعه) بفتح الضاد أو كسر هاء أي  
خسته وهاء عوض عن الواو (قوله يعني الاسم) تفسير للسوى وأبقاه كثر على عموم مرجح  
وجوب تأخيرها على الكنية أيضا ويؤيده تعليقه الاتي بقوله لأن اللقب في الأغلب الخ لا قضائه  
وجوب تأخيرها عن الكنية أيضا لجر يانه فيها ولا يدل على التخصيص قول المصنف وإن كانا  
مفردين كما سبأني للشارح لما يأتي عن سم ومحل وجوب تأخير اللقب عن الاسم إذا لم يكن  
اجتماعهما على سبيل إسناد أحدهما إلى الآخر والاخر منهما ما قصد المتكلم الحكيم به (قوله لأن  
اللقب الخ) وقيل لأنه لو قدم ضاعت فائدة الاسم لأنه يفيد فائدة الاسم وزيادة ولأنه يشبه الصفة  
وهي متأخرة عن الموصوف وقوله في الأغلب احتراز عن نحو زين العابدين (قوله فلو قدم لا وهم)  
يؤخذ منه أنه إذا اتفق ذلك الأيهام لاشتغال الاسم باللقب جاز تقديمه وهو كذلك كافي قوله تعالى  
إنما المسيح عيسى بن مريم آفاده يس (قوله أنا ابن الخ) الشاهد في مزيها حيث قدم اللقب على  
الاسم وقصر مزيها للضرورة كما قاله الورداني وإنما لقب به لأنه كان يلبس كل يوم حلتين فإذا أمسى  
مرقهما كراهة أن يلبسهما ثانيا وأن يلبسهما غيره وعمر وهذا من أجداد أوس بن الصامت قاتل  
هذا البيت أخي عبادة بن الصامت وقوله وجدى أي من جهة الأم وإنما لقب منذر بماء السماء  
لحسن وجهه وقيل هو في الأصل لقب أمه ثم استعمل فيه ومرارا الشاعر أنه نسب الطرفين (قوله  
بأن ذا الكلب) أي صاحب الكلب والباء متعلقة بأبلغ في البيت قبله وهو  
أبلغ هذيل وأبلغ من يبلغها • عن حديثنا بعض القول تكذيب  
قالتم ما أخت عمر والمذكور من قصيدة تربيها أولها  
كل امرئ بمحال الدهر مكروب • وكل من غالب الأيام مغلوب  
وقوله بطن شريان بكسر الشين المعجمة وفتحها اسم موضع دفن فيه عمرو والشريان شجر يتخذ منه  
القسي و بطن خمر أن إذا نصب خير على النعنية لعمرو وخبرتان إذا رفع على الخبرية لان (قوله  
وغيرها) أي أسماء أولقبا كما سبذ كره (قوله أقسم بالله أبو حفص عمر الخ) بعده  
• فاعفوله اللهم أن كان فجر • أنشده بعض العرب حين قال لعمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه  
إن ناقتي قد نقتت فاجلني فقال له عمر كذبت وحلف على ذلك واللقب والدبر وقة الخلف وبخر حنت في  
يمينه كذا في التصريح (قوله هالك) أي ميت وسعد أبو عمرو وهو سعد بن معاذ سيد الأوس رضي الله  
تعالى عنه (قوله وكذلك يفعل هاء مع اللقب) ذهب قوم كابن الصانع والمرادى إلى تأخير الألقاب عن

مسماء أوضعه كرين  
العابدين وبطة (وأنون  
ذا) أي آخر اللقب (ان  
سواء) يعني الاسم (صحبا)  
نقول جاء زيد زين العابدين  
ولا يجوز جاء زين  
العابدين زيد لأن اللقب  
في الأغلب منقول من غير  
الأنساب كبطنة الوقدم  
لأولهم إرادة مسماء الأول  
وذلك مأمون بتأخيرها  
وقد ندر تقديمه في قوله  
أنا ابن مزيها عمر  
وجدى  
أبو منذر ماء السماء  
وقوله  
بأن ذا الكلب عمر  
خيرهم حبا  
بطن شريان يعوى حوله  
الذي  
(تنبه) • لترتيب بين  
الكنية وغيرها فن  
تقديمها على الاسم قوله  
أقسم بالله أبو حفص عمر  
مأمون من لقب ولأدبر  
ومن تقديم الاسم عليها  
قوله  
وما اهتز عرش الله من أ  
هالك  
سمعا به إلا لسعد أبي عمرو  
وكذلك يفعل هاء مع اللقب  
اه



وقد رفع توهم دخول الكنية في قوله سواء (١١٢) بقوله (وان يكونا) أي الاسم واللقب (مخرج من الأسماء) إلى

(حتمًا) ان لم يمنع من  
الاضافة مانع على ما سياتي  
بيانه هذا مذهب اليه  
جمهور البصريين  
نحو هذا سعيد كرز  
يتأولون الاول بالمسمى  
والثاني بالاسم وذهب  
الكوفيون الى جواز  
اتباع الثاني للاول على  
أنه بدل منه أو عطف  
بيان نحو هذا سعيد كرز  
يرأيت سعيدا كرز  
ومررت بسعيد كرز  
والقطع الى النصب باضمار  
فعل والى الرفع باضمار  
مبتدا فنحو مررت بسعيد  
كرز أو كرر أي أعني كررا  
وهو كرز (والا) أي وان  
لم يكونا مفردين بأن كانا  
مركبين نحو عبد الله أنف  
الناقصة أو الاسم نحو عبد  
الله بطة أو اللقب نحو زيد  
أنف الناقصة امتنع  
الاضافة للطول وحيث  
(أتبع الذي ردفي) وهو  
اللقب للاسم في الاعراب  
بيانا أو بدلا ولك القطع  
على ما تقدم وكذا ان كانا  
مفردين ومنع من الضافة  
مانع كالنحو الحارث كرز  
(ومنه) أي بعض العلم  
(منقول) عن شيء سبق  
استعماله قبل العملية  
وذلك المنقول عنه مصدر  
(كفضل و) اسم عين  
مثل (أسد) واسم فاعل  
كرت واسم مفعول

الكنية وأبقوا قوله سواء على ظاهره من العموم (قوله وقد رفع الخ) قال سم الرفع ممنوع لصديق قوله  
وان يكونا مفردين مع عموم قوله سواء أي وان يكن اللقب وسواء مفردين كافي الاسم واللقب ولا  
يمنع ذلك كون بعض أفراد سواء لا يكون الامر كما كالكنية (قوله مفردين) المراد بالمفرد هنا ما قابل  
المركب كما أن المراد به في باب الاعراب ما قابل المثني والمجوع والمحقق بهما والاسماء الستة وفي  
باب المبتدأ ما قابل الجملة وفي باب لا والمنادي ما قابل المضاف والمشببه وأما اطلاقه على ما لا يدل  
جزؤه على بجزء معناه فاصطلاح منطقي (قوله فأضف حتمًا) لا يخفى أن الضافة بالتأويل الآتي في  
الشرح تخرج عن اضافة الاسم الى اسم اتحد به في المعنى لانها على التأويل الآتي تكون من اضافة  
المسمى الى الاسم فعني الاسم الاول الذات دون الثاني لان المتصور منه لفظه فعناه اللفظ الواقع  
في التركيب المستعمل في الذات فلا تنافي بين قوله هنا فاضف حتمًا وقوله فيما سياتي ولا يضاف اسم  
لما به اتحد به معني وان ذكره شيخنا والبعض (قوله كرز) هو في الاصل خرج الراعي ويطلق على  
الأنيم والمذاق (قوله يتأولون الاول بالمسمى الخ) أي غالبًا ولا تفقد يعكسون كافي كتبت سعيد

ونحوه من كل تركيب لا يناسب الحكم فيه الا ذلك (قوله وذهب الكوفيون) أي وبعض البصريين  
كما يدل عليه ما قبله وهذا المذهب هو الحق وجرى عليه في التسهيل (قوله على أنه بدل منه) أي  
بدل كل من كل وجوز الدفوع من وجهين ثالثا وهو أن يكون تأكيدًا بالمرادف (قوله والقطع) يفيد أن  
البدل والبيان يقطعان وهو كذلك كما يفيد كلام الشنواني ونقله بس من بعضهم وصرح به  
الروداني وقال بعضهم لا يقطعان الاشدوزا (قوله باضمار فعل) أي جوازًا وكذا قوله باضمار  
مبتدأ فيجوز اظهارهما صريح به في التصريح (قوله والا الخ) ظاهره وصرح بكلام الشارح امتناع  
الاضافة اذا كان الاول مفردا والثاني مركبا والوجه خلافه كما صرح به الرضي لجواز كون  
المضاف اليه مركبا ككلام عبد الله بخلاف المضاف (قوله أتبع الذي ردفي) أي تبع الاتباع  
الاول اصطلاح والثاني لغوي فليس في كلامه طلب تحصيل الحاصل الذي هو عبث وهذا الامر  
كافية عن منع الضافة فلا ينافي ما صرح به الشارح من جواز القطع وأتبع جواب ان الشرطية  
المدغمة في لا وحذف الفاء للضرورة (قوله بيانا) وهذا أنسب بكون اللقب أوضح (قوله كأل)  
وككون اللقب وصفا في الاصل مقرونا بال كهرون الرشيد ومحمد المهدي قاله في التصريح (قوله  
هن شئ) أي معني وضمير سبق استعماله راجع الى بعض العلم وضمير فيه راجع الى شئ فالمنقول  
عنه معني لا لفظ هذا مفاد هذه العبارة وقوله وذلك المنقول عنه مصدر كفضل واسم عين مثل  
أسد الخ يفيد أن المنقول عنه لفظ ويمكن ارجاع عبارته الثانية الى الاولى بتقدير مضاف في الثانية  
أي معنى مصدر الخ والعكس بتقدير مضاف في الاولى أي عن لفظ شئ الخ ولا يرد على هذا اتحاد  
المنقول والمنقول عنه لاختلافهما صفة فان لفظ فضل مثلا منتصف قبل العملية بالمصدرية  
وبعدها بالعلية وهذا الاختلاف كاف في أنه يرد على الشارح أنه خالف ظاهر المتن بلا حاجة حيث  
جعل قوله كفضل الخ تمثيلا للمنقول عنه وظاهر المتن أنه تمثيل للمنقول فتدبر اه (قوله سبق  
استعماله فيه) الاولى سبق وضعه له ليدخل في المنقول ما وضع لشيء ولم يستعمل فيه ثم نقل لغيره فانه  
من المنقول كما يفيد كلام الجامع وصرح به شارحه (قوله قبل العلية) أل للعهد الحضور أي  
قبل النوع الحاضر من العلية فيتناول الحدا ما استعمل قبل نوع العلية الحاضرة في نوع آخر من  
العلية كاسامة علماء النحس فهو من المنقول كما قاله الشنواني وغيره وباعتبارنا النوع دون الشخص  
يندفع ما قاله الروداني من أن جعل أل للعهد الحضور يقتضي أن سعاد مسمى به امرأة غير الاولى  
منقول وهو باطل وفهم (قوله أول حباب) أي جبان على ما قبل ولم أجده في القاموس ولا غيره وفي



انقاموس أنهم هموا بمضمون الطاء ناسا وشيطانا و يطلقونه على الجلبة وهموا بمضمون هاء ومكسورها  
 ناسا و ذكر الثلاثة معاني آخر لا تناسب هنا وسارق الضيف من إضافة الوصف للفاعل و برده ففعل  
 له وقد يقال لا شاهد في البيت لا احتمال أن يكون منقولاً من جملة فعلية فاعلها ضمير مستتر إلا أن  
 يقال النقل من الجملة خلاف الغالب والثاني يحصل على الغالب ما لم يصرفه عنه صارف وكذا يقال  
 في الشاهد بعده (قوله وذوار تجال) من ارتجل الخطبة والشعر أي ابتداءهما من غير تهين أو سحر  
 قبل بمعنى كون العلم من تجال أنه ابتدئ بالتسمية به من غير سبق استعماله غير علم قاله الله مابني (قوله  
 اذلا واسطة الخ) علمه لمقدر أي وزدت لفظ الآخر المفيد للعم مع أن عبارة الناظم لا تؤديه لانه  
 لا واسطة (قوله لا منقول ولا امر تجال) أما الأول فلان النقل يستدعي الوضع للمعنى الثاني ولا وضع  
 فيه له وأما الثاني فلانه سبق له استعمال في غير العلبة والتحقيق أنه منقول بوضع تنزيل لان غلبة  
 استعمال المستعملين بمنزلة الوضع منهم كما ذكره ميم في الآيات البيّنات (قوله كلها منقولة) أي لان  
 الاصل في الاسماء التنكير ولا يضر جهل المعنى الاصلى للاسم الذي يتوهم أنه من تجال (قوله كلها  
 من تجلة) مبني على قوله ان المر تجال ما لم يتحقق عند وضعه قصد نقله من معنى أول وهذا القصد غير  
 متحقق وموافقة بعض الاعلام نكرة أو وصفاً أو غيرهما أمر اتفاق لا بالقصد (قوله ما استعمل  
 من أول الامر علما) أو رد عليه أنه غير جامع لعدم صدقه على ما وضع للذات ابتداء ولم يستعمل فيه  
 مع أنه علم من تجال اذ لا يشترط في العلية الاستعمال كما هو ظاهر قول التفتازاني العلم ما وضع للمسمى  
 بمشخصاته وغير ما نفع لصدقه على علم الشخص المنقول من علم الجلس كاسامة علم الشخص ويمكن  
 دفع هذا بأن المراد العلية الحاضرة كما مر قال البعض فكان الأولى أن يقول ما وضع لشيء لم يسبق  
 وضعه لغيره اه وفيه أنه يخرج عن هذا العلم المرتجل المسمى به شخص بعد تسمية آخر به فيكون  
 هذا أيضا غير جامع فتأمل (قوله وأدد) نوزع بأنه جمع أداة بمعنى المرة من الودفانهمزة بدل من واو  
 كما في أقنت فهو منقول من جمع لا من تجال (قوله ومن المنقول الخ) أشار بذلك لدفع ما يوهمه ظاهر  
 المتن من طغسه على ما قبله المقضي كونه قسما للمنقول والمر تجال وانما تكلم على المنقول من  
 جملة والمنقول من مركب مركبي والمنقول من متضايقين دون المنقول من بقية المركبات كالمركب  
 التقيدي اكونها الممموعة عن العرب دون غيره ما قاله بس (قوله قريها) أي ذوّبناها (قوله على  
 أطرقا باليات الخيام) يحتمل أنه خبر مقدم ومبتدأ مؤخر ويحتمل أن الجار والمجرور متعلق بقوله  
 عرفت الديار في البيت السابق وباليات الخيام منصوب على السطال من الديار وميمت ثلاث المفازة  
 بأطرقا لان السالك فيها يقول لصاحبيه أطرقا أي اسكنا مخافة ومهاينة قاله العيني (قوله نبئت) أي  
 أخبرت يتعدى الى ثلاثة ففاعل الأول التاء التي نابت عن الفاعل الثاني أخوالى وبني يزيد  
 بدل أو بيان لأخوالى الثالث جملة لهم فديداً أي صياح وظلما لمفعول لاجله ناصبه محذوف تقديره  
 يصيحون وعليها متعلق بهذا المحذوف لا بقدير لان صلة المصدر لا تتقدم عليه ولم يقل عليهم لان  
 المتكلم يغلب على غيره في إعادة الصير تقول أنا زيدا فعلنا ولا نقول فعلا كذا في التصريح وأنت  
 خبير بأنه حيث كان العامل في ظلما وعليها محذوف تقديره يصيحون كان هو الجدير بجعله المفعول  
 الثالث فيكون جملة لهم فديداً حالاً مؤكدة والشاهد في يزيد فانه علم منقول عن الجملة بدليل ضمة الدال  
 والمشهور في يزيد في البيت أنه بالياء، التسمية وتصويب اس يعيش أنه بالتاء، الفوقية أبو قبيلة من  
 العرب تنسب اليه البرود التزديدية رده ابن الحاجب كما في زكريا بأن الرواية انما صحت بالتحية وبيان  
 يزيد بالفوقية لم يسمع الا مقرودا لاجلة وتظير يزيد في هذا البيت جلا في قوله  
 أنا ابن جلا وطلاع الثنايا على القول بأنه علم محكي منقول من نحو زيد جلا فيكون من جملة  
 لا من نحو جلا زيد والا كان مفرداً منه صرفاً لان هذا الوزن لا يؤثر منع الصرف عند الجمهور وقيل

وجدى يا حجاج فارس شهرا  
 وفعل مصارع كيثكر  
 قال الشاعر

وبشكر الله لا يشكره وجملة  
 وستأني (و) بعضه الآخر  
 (ذوار تجال) اذلا واسطة  
 على المشهور وذهب  
 بعضهم الى أن الذي علمته  
 بالغلبة لا منقول ولا  
 من تجال وعن سيبويه أن  
 الاعلام كلها منقولة  
 وعن الزجاج كلها من تجلة  
 والمر تجال هو ما استعمل  
 من أول الامر علما  
 (كسعاد) علم امرأة  
 (وأدد) علم رجل (و) من  
 المنقول ما أصله الذي نقل  
 عنه (جملة) فعلية والفاعل  
 ظاهر كبرق بخبره وشاب  
 قرناها أو ضمير بارز  
 كأطرقا علم مغارة قال  
 الشاعر

على أطرقا باليات الخيام  
 أو مستر كيزيد في قوله  
 نبئت أخوالى بني يزيد  
 ظلما عليا لهم فديداً



الموصوف محمد بن أي أن ابن وصل جلا الامور وكشفها كذا في المفتي والدمامي (قوله وعنه اصحت) بهمزة قطع وميم مكسورة ونون وان كان الامر من الصمت بهمزة وصل وميم مضمومة على أنه من صمت بفتح الميم وبهمزة وصل مكسورة وميم مفتوحة على أنه من صمت بكسر الميم لان الاعلام كثيرا ما يغير لفظها عند النقل كافي التصريح (قوله أشلى) أي أغرى الصائد سلوكه أي كلابا سلوكية نسبة الى سلوك قرية بالين والباء في بها بمعنى مع وقوله يوحش صلة أشلى وقوله في اصلاها أود أي عوج جلة في محل نصب مفعلة لسلوكية وعندى وقفه في الاستشهاد بهذا البيت على النقل من جلة فعل الامر وفاعله المستر لان اصحت في البيت مجرور بالفتحة كما هو شأن المنقول من الفعل وحده ولو كان منقولا من الجملة لوجب بقاء سكون الفعل كما يجب بقاء ضمة زيد في البيت السابق وكون التحريك للضرورة بعد ثم رأيت بعضهم نقل عن بعض شراح التسهيل الاستشهاد به على النقل من الفعل وحده ورأيت صاحب التصريح عدا صحت مما نقل من الفعل وحده كشر ويشكر وهو يؤيد ما قلنا فاحفظه (قوله حكم العلم المركب تركيب اسناد) مثله المركب العددي فانه يحكى وكذا المركب من حرفين كأنما أوحى وفعل كقد قام أو حرف واسم كزيد فكل ذلك يحكى ولم ينص الشارح على ما ذكرناه شبيه بالمركب الاسنادي فكانه داخل فيه ويستثنى من المركب من حرف واسم المركب من جار فوق حرف ومجرور فان الوجود فيه اعراب الجار مضافا لمجروره معطى ماله لومعنى به وحده بأن يضعف آخره ان كان لنا كفى ولا يضعف بل يجعل كيدودم ان كان محمدا كمن ويجوز حكاية وقيل يجب الاعراب بالاضافة في ثلاثي أو ثنائي صحيح كرب ومن الحكاية في ثنائي معتل كفى فان كان الجار حرفا أحاديا وجبت الحكاية عند الجمهور وأجاز المبرد والزجاج اعرابها مكملا أولها. ابتضعف حرف لين يحاشر حركته كالومعنى به وحده فيقال في زيد جاءني زيد كذا في الهمع وأما المركب من تابع ومتبوع فكالمفرد كما صرح به شيخ الاسلام فيعرب بحسب العوالم وأما محو قائم أبوه فيعرب قائم بحسب العوالم ويبقى مرفوعة بحاله ومثله ضارب زيدا (قوله أن يحكى أصله) أي ويكون معربا نقديرا كأنقله يس عن السيد واللباب وقيل مبنى لا يحكى وذكر في التسهيل أنه ربما أضيف مصدرى الاسناد الى مجزوءا كان ظاهرا نحو جاء برق بحره واحترز من المضر نحو برقت وخرجت مسمى بهما فلا يجوز فيهما الا الحكاية وأجاز بعضهم اعرابه تقول هذا قت ورايت قتا ومرتت بقت أفاده الدمايني (قوله ولم يرد عن العرب الخ) بيان لمفهوم قوله سابقا وجلة فعلية (قوله ومن العلم) الاولى ومن المنقول (قوله مع مزج) أي مع مزج (قوله منزلا ثانيهما) حل من ضمير جعل الراجع الى اعمين وقوله منزلة ثانيا التانيث مما قبلها أي في فتح ما قبلها وجريان حركات الاعراب عليها واعتراض اللغاني هذا الحسد بأنه لا يشعل نحو معد يكرب ولا نحو سيدويه ونشوه جعل وجه التنزيل فتح ما قبلها وجريان حركات الاعراب غير المحلى عليها ولو جعل وجهه لزوم ما قبلها حالة واحدة في أحوال الاعراب الثلاثة وجريان حركات الاعراب ولو محلا لم يتجه هذا الاعتراض وقد يؤيد ما قلنا التعبير بقاء التانيث التي قد يكون ما قبلها ساكا كافي بنت وأخت دونها، التانيث فتأمل (قوله ومعد يكرب) بكسر الدال شذوذا والقياس فتحها كمرى ومسمى قاله المصريح هنا لكن قال في باب النداء مسمى معد يكرب عداه الكرب أي تجاوزه اه وقضيته أنه اسم مفعول أعل اعلال مرمى فلا شذوذ في كسر الدال لا مفعول فانه خلاف المعنى المذكور قاله الروداني ويعد كونه اسم مفعول تخفيفا يانه اذا القياس تشديدا كما في مرمى (قوله يبنى على الفتح الخ) كان الاولى والاخصر يبقى على ما كان عليه من فتح أو سكون لانهما ليسا الليناء (قوله تشيها بخمسة عشر) أي تشيها بصنف آخر من المزجي وهو المركب العددي فلا يقتضى كلامه أن العددي ليس من المزجي

ومنه اصحت علم فارة قال الشاعر  
أشلى سلوكية بآت ويات بها  
يوحش اصحت في اصلاها  
أود  
تفسيه بحكم العلم المركب  
تركيب اسناد وهو  
المنقول من جلة أن يحكى  
أصله ولم يرد عن العرب  
علم منقول من مستدا  
وخبره كنه مقتضى  
القياس جائزاه (و) من  
العلم (ما مزج ركا) وهو  
كل اسمين جعل اسميا واحدا  
منزلا ثانيهما من الاول  
منزلة ثانيا التانيث مما قبلها  
نحو بعلبك وحضر موت  
ومعد يكرب وسيدويه  
و (ذا) المركب تركيب  
مزج ان (بغيرويه تم) أي  
ختم (أعربا) اعراب  
مالا ينصرف على الجوز  
الثاني والجزء الاول يبنى  
على الفتح مالم يكن آخره  
ياء كعد يكرب فيبنى على  
السكون وقد يبنى ما تم  
بغيرويه على الفتح تشيها  
بخمسة عشر



وقد يضاف صدره الى هجرة

والاول هو الاشهر أما  
المركب المزجي المحترم  
بوجه كسبويه وهو ربه فانه  
مبنى على الكسر لما سلف  
وقد يعرب غير منصرف  
كالختوم بغير ربه (وشاع  
في الاعلام ذوا الاضافة)  
وهو كل اسم من جعل اسما  
واحد امتزلا ثانياهما من  
الاول منزلة التنوين وهو  
على ضربين غير كنية (كعبدة  
شمس و) كنية مثل (أبي  
قحافة) واعرابه اعراب  
غيره من المتضايقين  
(ووضعا لبعض  
الاجناس) التي لا تولف  
غالبا كالسباع والوحوش  
والاحناش (علم عوضا  
عما فاتهما من وضع الاعلام  
لاشخاصها لعدم الداعي  
اليه وهذا هو النوع الثاني  
من نوعي العلم وهو (كعلم  
الاشخاص لفظا) فلا  
يضاف ولا يدخل عليه  
حرف التعريف ولا يثبت  
بالسكرة وينتدأ به وتنصب  
النكرة بعده على الحال  
ويمنع من الصرف مع سبب  
آخر غير العلبة كالتأنيث  
في أسامة ونعالة ووزن  
الفعل في بنات أوبر وابن  
آوى والزيادة في سبحان علم  
التبجيل وكيمان علم على  
القدرو علم مفعول بوضعا  
ووقف عليه بالسكون  
على لغة ربيعة ولفظا تعين  
أي العلم الجنسي كالهلم  
التخصي من حيث اللفظ  
(وهو) من جهة المعنى

كأزعم البعض تبعاً لغيره ولا ينافيه تعريفه السابق لأن المراد بالأعراب فيه ما يشتمل الأعراب  
المحلى كالمركب لكن قال يس إذا كان العددي من المزجي ورد أنه إذا سمى به يحكى كما صرح به  
الثقاني والناظم لم يذكر الحكاية في المزجي اه وهو مدفوع بأنه لا مانع من اختصاص صنف من نوع  
بحكمه وأن المصنف لم يذكر الحكاية في المزجي لأن كلامه في المزجي غير العددي (قوله وقد يضاف  
صدره الى هجرة) فيخفف العجز ويهبط ما يستحقه لو انفرد من صرف وغيره فهو هذا رام هرمز  
ويجوز الأول بوجوه الأعراب إلا أن الفتح لا تطهر في المتصل فتحو مع يد يكره وقد يمنع العجز من  
الصرف مطلقا مع جريان الأول بوجوه الأعراب اه دما ميني بإيضاح وزيادة من الهمع (قوله  
لما سلف) علة لتكون البناء على الكسر لأن مراده بما سلف كون الكسر الأصل في التخاص من  
التقاء الساكنين وأما أصل البناء فلأن ربه اسم صوت وهو مبنى لما سلف في باب في بني سبويه  
تغليب الجانب الصوت لأنه الآخر (قوله وقد يعرب غير منصرف الخ) وقد يبنى على الفتح ككلمة  
عشر قاله في الهمع (قوله وهو على ضربين الخ) به على حكمه تعداد المثال ويحتمل أن تكون  
حكمته الإشارة إلى أنه لا فرق في الجزء الأول بين أن يكون معربا بالحركات أو بالحروف وفي الثاني  
بين أن يكون منصرفا أو غير منصرف (قوله واعرابه اعراب غير من المتضايقين) أي لأنهم أجروا  
على كنيته أحكامها قبل العلم فأعربوا الجزأين وأعطوا جزأه الأخير حكم العلم فنعوا صرف أوبر  
وهريرة في بنات أوبر وأبي هريرة وقالوا جاء أبو بكر بن زيد بترك تنوين بكر مع أن المرصوف  
بأبن مجموع المركب قاله ابن هشام وغيره (قوله ووضعوا) أي العرب واسناد الوضع إليهم مجاز لكونه  
ظهر على ألسنتهم والأقوال واضع على الأصح هو الله تعالى وفي كلامه إشارة إلى أن علم الجنس مما  
فلا يقاس على ما ورد منه (قوله غالبا) وقد يوضع العلم الجنسي بجنس يؤلف كما سبذ كره الشارح في  
الخاتمة (قوله والوحوش) عطف عام لشموله ما لا يعدد وبناءه وقوله والاحناش جاء مهملة ثم شين  
مجهة آخره عطف غاير لأن الجنس كافي القاموس الذباب والحية وكل ما يصطاد من الطير والبهائم  
وحشرات الأرض وهي صغار ودوابها (قوله لعدم الداعي) علة لفوات الداعي هو الالفة (قوله  
وهو كعلم الأشخاص) ظاهره أن كعلم خبر مبتدأ محذوف والاولى أنه نعت له لم (قوله فلا يضاف) أي  
مادامت علميته فإن تكريرات اضافته وكذا يقال فيما بعده في فائدة قد تنووا جمعوا علم الجنس  
أيضا فقالوا الاسامتان والاسامات وينبغي أن يكون ذلك كافي الارتساق بالنظر إلى الشخص  
الخارجي لا السكالي الذهني لاستحالة ذلك فيه اه شرح الجامع وتقدم في بحث جمع المذكر السالم  
أنه لا يجمع منه بالواو أو الباء والنون العلم الشمول التوكيدي كاجمع يقال أجمعون (قوله  
وينتدأ به) أي بلام وسور وكذا يقال فيما بعده (قوله بعده) اعاقبه به لأن تقدم الحال مسوغ  
لجئنا من النكرة (قوله في بنات أوبر) علم على ضرب ردي من الكثرة (قوله وابن آوى) علم على  
حيوان كربه الرائحة فوق الثعلب ودون الكلب فيه شبهة من الذئب وشبهه من الثعلب طويل  
الاطفار يشبه صباحه صباح الصبيان قاله الكمال الدميري اه نصريح (قوله علم التسيج) أي  
عند قطعه عن الانساق كما عليه البصاوى أو مطاقا كما عليه غيره واصله للابيضاح ككأنه  
طبي وفعول موسى فلا تطل العلم لان المبطله لها ما للتعريف أو التخصيص ومنع كثير علميته  
قال الرضى لا دليل على علميته لأن أكثر ما يستعمله ضا فالا يكون علما وإذا قطع فقد جاء منونا  
في الشعر كقوله • سبحانه ثم سبحانانه وذبه • وقد جاء باللام كقوله • سبحانك اللهم ذا سبحان •  
قالوا دليل علميته قوله • سبحان من عاقبة الفاجر • ولا منع من أن يقال حذف المضاف إليه  
ونوى وبني المضاف على حاله مراعاة لأغلب أحواله أعني التجرد عن التنوين كقوله



(عم) وشاع في أمته فلا  
يختص به واحد دون آخر  
ولا كذلك علم الشخص  
لما عرفت وهذا معنى ما  
ذكره الناظم في باب  
النكرة والمعروفة من  
شرح التسهيل من أن  
أسماء ونحوه نكرة معنى  
معرفة لفظا وأنه في الشباع  
كاسدوه ومذهب قوم  
من النحاة لكن تفرقة  
الواضع بين اسم الجنس  
وعلم الجنس في الأحكام  
اللفظية تؤذن بالفرق  
بينهما في المعنى أيضا وفي  
كلام سيبويه الإشارة إلى  
الفرق قال كلامه في هذا  
حاصله

خالط من سلب نياتهم وفاء هذا قول الشارح علم التسميع كذا في بعض النسخ وفي بعضها علم  
على التسميع وهو المناسب لقوله وكيسان علم في القدر ويتعين عليه رفع علم بالخبرية لمحدوف أي  
وهو علم الخ ولا يصح جوع علم في التعية لسبحان لأن المقصود لفظه فيكون معرفة فلا يصح وصفه  
بالنكرة وهكذا قوله علم على العذر (قوله عم) فعل ماض كما أشار إليه الشارح بالعطف لا أفعل تفضيل  
حذفت همزة ضرورة لاقتضائه العموم في المفضل عليه وهو علم الشخص وليس كذلك (قوله في  
أمنه) أي جماعته وأفرادهم (قوله وأنه في الشباع كاسد) أي الذي هو اسم جنس نكرة وهو من ذكر  
اللازم بعد المألوم (قوله بين اسم الجنس) أي الذي هو النكرة كالأسماء دي وابن الحاجب وجماعة  
وكما هو ظاهر من عبارات كثير من النحاة وسيصرح به الشارح نقلا عن بعضهم وأما ما في حواشي  
شيخنا السيد أن النحاة على أن اسم الجنس وضع للأسماء بلا قيد الاستحضار ففيه ما فيه (قوله  
تؤذن بالفرق الخ) إذ لو لم يكن بينهما فرق من جهة المعنى لزم التحكم (قوله الإشارة إلى الفرق) أي  
بين علم الجنس واسم الجنس الذي هو النكرة على ما مر ولما لم يبين سبويه معنى اسم الجنس أنكالا  
على ظهوره عندهم عبر بالإشارة واشتهر عن كثير من العلماء الفرق بين الثلاثة بما حاصله أن علم  
الجنس موضوع للحقيقة المعينة ذهبا باعتبار حضورها فيه بمعنى أن الحضور جزء مفهومه أو  
شرط على القولين والصحيح عندي منهما الثاني وإن اقتصر البعض على الأول لأن التعيين سواء  
كان شخصيا كفي علم الشخص أو ذهنيا كفي علم الجنس أمر اعتباري كما صرحوا به فلو كان  
حرادا خلا في مفهوم العلم لزم أن يكون مدلول العلم شخصا أو جنسيا أمر اعتباري لأن المجموع  
المركب من الوجود والاعتبار اعتباري وأن دلالة لفظه لا يدل على مجرد الذات تصم  
لا مطابقة وكل من اللازمين في غاية البعد أن لم يكن باطلا واسم الجنس موضوع للحقيقة المعينة  
ذهنا لا بهذا الاعتبار والنكرة موضوعة للفرد المنتزعة قال البعض ولي فيه رقة لأن اسم الجنس  
على تقدير كونه موضوعا للحقيقة يلزم أن يكون معرفة لأن الحقيقة من حيث هي متحدة معينة  
ذهنا وعدم اعتبار قيد الحضور معها لا يخرجها عن التعيين وحيث صدق الفرق المذكور من جهة  
المعنى لا يجدي نفع في إجراء أحكام المعارف على علم الجنس دون اسمه ويؤيد ذلك حكمهم على  
مدخول آل الجنسية في قولك لرجل خير من المرأة بأنه معرفة مع أن المراد بمدخولها الحقيقة من  
حيث هي مع أن جعل اسم الجنس قسما للنكرة يناقض عدم الجهو والاسم في المعرفة والنكرة  
ومنهم القائلون بهذا الفرق والذي يختاره العقل ويميل إليه أن اسم الجنس كالنكرة موضوع  
للفرد المنتشر كما سبذكره الشارح هذا كلامه وأنا أقول قال العلامة سم في الآيات البيئات  
عند قول ابن السبكي العلم ما وضع له من الخ مانصه فيه أي في تعريف العلم بما ذكر أن النكرة وضع  
لمعين أيضا إذا الواضع اعما بضع لمعين فقوله أي المحلى خرج النكرة ممنوع ويحجب بأن المراد أنه  
وضع لمعين باعتبار تعيينه فخرج النكرة فانه وإن وضع لمعين لم يعتبر تعيينه اه وقد عرف غير واحد  
من المحققين المعرفة بما وضع لمعين باعتبار تعيينه قسبين أن تعيين الموضوع له حاصل في النكرة أيضا  
وإن الفرق بين النكرة والمعرفة اعتبارا لتعيين في المعرفة وعدم اعتبارها في النكرة فوجود التعيين  
المراد من الحضور في عبارة من عبر به في اسم الجنس من غير اعتبارها لا يقتضي كونه معرفة واستناده  
إلى حكمهم على مدخول آل الجنسية بأنه معرفة مع أن المراد بمدخولها الحقيقة من حيث هي من  
باب الاشتباه لأن المراد بقولهم من حيث هي في كلامهم على مدخول آل الجنسية عدم اعتبار  
الفرد معها بالكيفية لعدم اعتبارا لتعيين لانه معتبر في مدخولها كما صرح به السعد في مطوله  
ومختصره في الكلام على تعريف المسند إليه بأل وكذا سائر المعارف كما علمت ومن ثم فرقوا بين  
علم الجنس ومدخول آل الجنسية بأن دلالة الأول على اعتبارا لتعيين بوجوه والثاني بقرينة آل



والمراد بقولهم من حيث هي في تعريف اسم الجنس عدم اعتبار التعيين فيه وتثنيه بأن جعل اسم الجنس قسما للنكرة ينافي حصر الجهور والاسم في المعرفة والنكرة ومنهم القائلون بهذا الفرق لا ينهض لأن النكرة تطلق إطلاقين خاصا وعاما كما قاله يس وغيره فتطلق تارة ويراد بها ما قابل المعرفة فتعبر اسم الجنس وتطلق تارة ويراد بها ما قابل اسم الجنس فتخص إذا اشترقت في سماء بصيرتك ثمس أنوار هذا التحقيق عرفت انخلال وقفته بهذا فيرها والله ولي التوفيق وكثيرا ما يحظر بيالي فرق آخر بين علم الجنس واسمه قريب من الفرق السابق وهو أن الحقيقة الذهنية لها جهتان جهة تعينها ذهنا وجهة صدقها على كثيرين فعلم الجنس هو ما وضع للحقيقة من حيث تعينها ذهنا بمعنى أن تعينها ذهنا هو الاعتبار المحوظ في وضعه دون الصدق فيكون الصدق حاصلًا غير مقصود في وضعه ولهذا كان معرفة واسم الجنس ما وضع لها من حيث صدقها على كثيرين معنى أن الصدق هو المعنى المحوظ في وضعه دون التعيين فيكون التعيين حاصلًا غير مقصود في وضعه ولهذا كان نكرة عند تجرده من ال والاضافة وهو فرق نفيس وفي ظني أني رأيت ما يؤيده في كلام بعضهم والذي استوجهه الشيخ العنبي وتليذه الشبراملي أن الفرق بين اسم الجنس والنكرة بأن اسم الجنس للحقيقة بلا قيد والنكرة للفرد اعتباري وأن كلام من رجل وأسد يصح أن يكون نكرة واسم جنس بالاعتبارين المذكورين ويمكن مثله في فرقنا أيضا هذا وفي حواشي شيخنا السيد أن المراد بالذهن في هذا المقام ذهن الخطاب لا الاعتباري جميع المعارف تعينها وعهدا في ذهن الخطاب وكان رحمه الله تعالى يقرر ذلك في دروسه ويعكر عليه أن بعض أصحاب الفرق الأول وهو المحقق الحسرو شا هي شيخ القرافي صرح بأنه ذهن الواضع فاعرف ذلك (قوله أن هذه الأسماء) أي أعلام الاجناس (قوله للحقائق المتحدة في الذهن) أي المتحدة فيه وانظر هل يقول سيبويه بأن اسم الجنس للحقيقة المتحدة ذهنا فيكون الفرق بين علم الجنس واسمه عنده اعتبار التعيين في علم الجنس دون اسمه كما هو المشهور وأو بأنه للفرد المنتشر فيكون الفرق عنده ظاهرا وعلا هذا أقرب إلى كلامه (قوله ومثله) أي نظيره وشبهه في اعتبار التعيين فقط فلا يرد أن الممثل ماهية والممثل به فرد والصمير يرجع إلى الحقائق المتحدة في الذهن وذكره للتأول بالمذكور أو مدلول هذه الأسماء أي ونماثلها يقتضي أن ما ثبت لاحدهما يثبت هو أو نظيره لا تنحرف ذلك قال فكما صح أن يعرف ذلك الماهود باللام أي التي هي أحد طرق التعريف فلا يبعد أن يوضع له أي للمذكور من تلك الحقائق علم لأن العملية أحد طرق التعريف أيضا نظير ال (قوله قال بعضهم) هذا تأييد وايضا لما قاله سيبويه في علم الجنس وتصريح بما سكت عنه من بيان اسم الجنس (قوله لا بعينه) أي حالة كون الواحد غير ملتبس بعينه في أصل وضعه (قوله أطلقته على أصل وضعه) أي إطلاقا جاريا على أصل وضعه أو المراد بالوضع الموضوع له والظرف حيث لا يعود معلق بأطلاقته والاضافة على كل للبيان وهذا على ما قدمه من أنه موضوع للواحد لا بعينه وأما على أنه موضوع للحقيقة فإذا أطلق على الفرد المبهم أو المعين من حيث وجود هاهنا وصدقها عليه كان إطلاقا حقيقيا رالا كان مجازا وكذا يقال في علم الجنس إذا أطلق على الفرد المبهم أو المعين كما قاله الفياكهي ومادكر من التفصيل هو الذي قاله السعد في موطوله والذي قاله الكمال بن الأهمام ونقله عن المتقدمين أن إطلاق اسم الحقيقة على أفرادها حقيقة مطلقة (قوله وإذا أطلق اسمها على واحد) أي معين كما في هذا أسامة مقبلا أو مبهما كما في أن رأيت أسامة ففرمسه (قوله فأعما أردت الحقيقة) أي لاحظت حال إطلاقه على المورد ما تضمنه من الحقيقة والذي استعمل فيه المظن وأطلق عليه حقيقة هو الحقيقة الموجودة في الفرد ويرد عليه أنه يجوز أن يريد بأسامة الفرد من غير ملاحظة الحقيقة فإذا ذكره من الحصر ممنوع ويمكن دفعه بأن كلامه في الإطلاق الحقيقي أي وإذا أطلق اسمها

أن هذه الأسماء متنوعة  
للحقائق المتحدة في الذهن  
ومثله بالمعهود بينه  
وبين مخطبه فكما صح  
أن يعرف ذلك المعهود  
باللام فلا يبعد أن يوضع  
له علم قال بعضهم والفرق  
بين أسد وأسامة أن أسدا  
موضوع للواحد من آحاد  
الجنس لا بعينه في أصل  
وضعه وأسامة موضوع  
للحقيقة المتحدة في الذهن  
فإذا أطلقت أسدا على  
واحد أطلقته على أصل  
وضعه وإذا أطلقت أسامة  
على واحد فأعما أردت  
الحقيقة ولزم من إطلاقه  
على الحقيقة



منسككة (من ذلك) الموضوع علم الجنس (أم عريضة) وشبهة (للمعرب وهكذا تعال) وأبو الحسين (الطلب) وأسامة وأبو الحارث للأسد وذو القعدة (الذنب) ومثله (علم) (للمعرب) بمعنى البرزخ (كذا) بخار) بالكسر كذا (علم) للفجر) بمعنى الفجر وهو الميل عن الحق وقد جمعها الشاعر في قوله أنا اقسما خطيتنا بيننا فعملت برة واحتلت بخار ومثله كيسان علم القدر ومنه قوله

إذا ما دعوا كيسان كانت كقولهم إلى القدر أدنى من شبابهم المرد. وكذا أم قشع الموت وأم صبور للامر الشديد فقد عرفت أن العلم الجنسي يكون للذوات والمعاني ويكون اسماء وكنية في خانة قد جاء علم الجنس لما يوافق كقولهم للمجهول العين والنسب هيان بن بيان وللعرس أبو المضاء ولللاحق أبو الدغفا وهو قليل

اسم الإشارة في أهم الإشارة ما وضع لمشار إليه وزل الناظم تعريفه بالحد كقوله بجمع أفراده بالعدد وهي ستة لأنه إما مذكر أو مؤنث وكل منهما إما مفرد أو مثنى أو مجموع

(بدا)

على واحد اطلاقا حقيقة فيتم الحصر (قوله باعتبار الوجود) أي وجودها في ضمن الأفراد المستعمل فيها اللفظ وقوله فجاء التعدد أي تعدد معني أسامة تعدد ابدليها ضمن أي لزوما من الاطلاق والاستعمال اذ يلزم من اطلاقه على الحقيقة التي توجد في ضمن أفراد متعددة التعدد وقوله لا باعتبار أصل الوضع عطف على محذوف أي باعتبار الاطلاق والاستعمال لا باعتبار أصل الوضع فاندفع قول البعض كان المناسب لقوله لا باعتبار أصل الوضع أن يقول فجاء التعدد باعتبار الاستعمال (قوله وهي) أي مسئلة الفرق (قوله للفجر) لم يقل للفجر لان فعال من أعلام المؤنث قوله بمعنى الفجر) أي لا بمعنى المرة من الفجر فالتاء تأنث الحقيقة لا الوحيدة (قوله أنا اقسما) بفتح همزة أنا الوقوعها مفعولا لعلمت في البيت قبله والخطبة بالضم الحصة وأما بالكسر فالارض التي يخط عليها تحارز وتبني (قوله دعوا) بالبناء للمفعول كيسان أي كيسان (قوله يكون للذوات والمعاني) هذا التقسيم على مذهب غير المصنف باعتبار الماصدق لا المفهوم الذي هو دائما الماهية الذهنية وكونه للذوات أكثر من كونه للمعاني (قوله قد جاء علم الجنس لما يوافق) هو ما احتز عنه بقوله فيما مر غالبا (قوله كقولهم للمجهول الخ) وكقولهم للبخل أبو الاثقال وللجمل أبو أيوب وللعمار أبو صابر وللدجاجة أم جعفر وللشاة أم الاشعث وللنخلة أم الاموال (قوله هيان بن بيان) هو من اسماء الأزد ادلان المجهولان مستعصبة خفية لا هينة بينة (قوله وهو قليل) لان الاشياء المألوفة توضع الاعلام لا تحادها الا بجناسها

اسم الإشارة في

أي اسم تعصبه الإشارة الحسية وهي التي بأحد الاعضاء (قوله لمشار إليه) أي إشارة حسية ولم يصرح بذلك لان الإشارة حقيقة في الحسية دون الذهنية والمطلق يحمل على حقيقة فلا يراد ضمير الغائب وال ونحوهما لان الإشارة بذلك ذهنية ولا دور في التعريف لان أخذ جزء المعرّف في التعريف لا يوجب جواز أن يكون معرفة ذلك الجزء ضرورة أو مكتسبة بشئ آخر صريح بجميع ذلك الدمايني وأما الجواب بأن الإشارة في التعريف لغوية وفي المعرّف اصطلاحية فبفه أن المراد بالمعرّف اسم تعصبه الإشارة الحسية والإشارة فيه لغوية كالتعريف وكون الإشارة حسية يستلزم كون المشار إليه محسوسا بالبصر حاضر فاستعماله في غيره مجاز بالاستعارة التصريحية الأصلية أو التبعية على خلاف في ذلك بينا في رسالتنا في الاستعارات وما يقتضيه كلام ابن الناظم من أن استعماله في المنزل منزلة المحسوس الحاضر حقيقة خلاف المعرّف (قوله بجمع أفراده) أي أفراد اسم الإشارة وهي سبعة عشرة ثلاثة للمفرد المذكور وعشرة للمفردة المؤنثة وذان وتان وأولى بالمد والقصير وقوله وهي ستة غير ظاهرا لا أن يقال جعله أفراد اسم الإشارة ستة باعتبار المشار إليه وان كانت في نفسها أكثر من ستة وباعتبار المشار إليه يندفع ما يقال كيف عد اسم الإشارة الجمع المذكور والمؤنث فردين مع اتحاد اللفظ (قوله بهذا) تقديم الجار والمجرور للحصر الإضافي أي بالنسبة إلى الصيغ المذكورة في المتن والمعنى بهذا لا غيره من الصيغ الا تبس فلا ينافي أنه يشار إلى المفرد المذكور بغير ذمها ذكره الخارج وزاد في التسهيل للبعد آتاهمزة ممدودة فلام قال الدمايني ويبي أن يكون كل من الذال والهمزة أصلا ليس أحدهما بدلا من الآخر لتباعد مخارجهما يسل عن هذا في باب النداء عند ذكر آتي حروف نداء البعيد فيقال في أي موضع يكون آسماءه باختصار (واعلم) أن مذهب البصريين أنه ثلاثي الأصل لأناني وأنه زائدة لبيان حركة الدال كما يقوله الكوفيون ولاتاني وأنه أصلية مثل ما كما يقوله السيرافي لغلبة أحكام الثلاثي عليه من الوصفية والموصوفية والتثنية والتصغير ولاتاني من الشانئ كذلك وأصله ذي بال التعريف بدليل الانقلاب أنما حدثت لاه اعتبارا وقلبت عينه ألفا



مقصودا (المفرد مذكور

أشهر) وقد يقال ذاء به مرة  
مكسورة بعد الألف  
وذاته بها مكسورة بعد  
الهمزة و (بذي وذه) و  
بكون الهاء وبكسرهما  
أيضا بأشباع وباختلاس  
فيهما و (ق) و (ن) وذات  
(على الاثنى) المفردة  
(أقصر) فلا يشاء هذه  
العشرة غيرها كما حكاهما  
في التسهيل (وذان)  
و (تان للمثنى المرتفع)  
الاول لمذكوره والثاني  
لمؤنثه (وفي سواء) أي  
سوى المرتفع وهو  
المجرور والمنصب (ذين)  
و (ذين) بالياء (أذكر  
نظم) وأما ان هذان  
لساخران فقول (و بأولى  
أشهر لجمع مطلقا) أي  
مذكرا كان أو مؤنثا  
(والمد أولى) فيه من  
القصر لانه لغة الجاز وبه  
جاء التنزيل قال الله تعالى  
ها أنتم أولاء تحبونهم  
والقصر لغة تميم <sup>في تنبيه</sup>  
استعمال أولاء في غير  
العاقل قليل ومنه قوله  
ذم المنازل بعده نزلة اللوى  
والعيش بعد أولئك الأيام  
وما تقدم هو فيما إذا كان  
المشار إليه قريبا (ولدى  
البعث) وهي المرتبة الثابتة  
من مرتبة المشار إليه  
على رأى الناظم (انطقا)  
مع اسم الإشارة (بالكاف  
حرفا) ألف انطقا بمبدلة

لتحركها وانفتاح ما قبلها وقيل ذوى لان باب ما وبت أكثر من باب حيث وقيل ذى باسكان العينين  
والمحذوف العين والمقلوب ألفا اللام لان حذف الساكن أهون من حذف المتحرك ورد الاول بحكاية  
سيبويه امالة ألفه ولا سبب لها هذا الا انقلابها عن الياء مع كون المحذوف أليق بالاستخفاف لا يقال  
يتمل أن المحذوف الواو والمقلوب الياء والثاني بأن المحذوف أليق بالاستخفاف (قوله لمفرد) قيل اللام  
معنى الى ومقتضاه أن الإشارة لا تعدى باللام وهو ما يفيد منه صنيع القاموس والمراد المفرد  
حقيقة أو حكما كالجمع والفرق قال في من الجامع وقد يستعار لغير المفرد ما له نحو عوان بين ذلك أي  
الفارض والمذكور ذلك أن تقول المرجع ما ذكر فهو مفرد حكما (قوله مذكور) أي حقيقة أو حكما  
نحو فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربى وقيل التذكير لان الله تعالى حكى قول ابراهيم ولا فرق  
في لغته بين المذكر والمؤنث لان الفرق بينهما خاص بالعرب (قوله بعد الهمزة) أي المكسورة أيضا  
وروى ضمهما معا أيضا كما في التصريح (قوله بذي) بقلب ألف ذاء وذه بقلب ياء ذى هاء وتى  
بقلب الذال ياء والألف ياء وعلى هذا قياس البقية نقله الروداني (قوله وذات) بالبناء على الضم  
وهي أغربها واسم الإشارة ذاء والتاء للتأنيث شنواني (قوله على الاثنى) أي حقيقة أو حكما كالمذكور  
المثمل منزلة الاثنى وقوله المفردة أي حقيقة أو حكما كالفرقة والجماعة (قوله فلا يشاء هذه العشرة  
الح) أشار الى أن الياء داخلة على المقصور لا على المقصور عليه وهذا اذا لوحظ كل واحد من  
العشرة على حدته فان لوحظ المجموع جازا الامران (قوله للمثنى المرتفع) اعترض بأنه ان أريد بالمثنى  
اللفظ الذي هو صيغة التثنية ورد عليه أنه نفس ذان وتان وحينئذ يحتمل الكلام وان أريد به المعنى  
الذي هو الاثنان ورد عليه أن الارتفاع وصف الغظ لا المعنى ويحجب باختبار الشق الثاني وتقدير  
مضاف عقب المرتفع أي المرتفع داله أو الاول وتقدير المضاف قبل المثنى أي للمدلول المثنى  
المرتفع وهو الاثنان أو لا تقدير والنسبة المستفادة من اللام من نسبة الجزئى لكليه والمراد المثنى  
صورة المرتفع بخلافه يقال اسم الإشارة مبني ولا يثنى ولا يرفع هذا هو الاصح والظاهر أن الاسمين  
مبنيان على الألف والياء كما في يارجلان ولا رجلين واعلم أنه لا يثنى من أسماء الإشارة الا اذا ونا (قوله  
الاول لمذكوره والثاني لمؤنثه) أورد عليه هذا نكبره فان لان المرجع اليه وانعصا وهما مؤنثان  
وأجيب بأن التذكير لمراعاة الخطر ذكره في المعنى (قوله وفي سواء) أي في حال ارادة سواء (قوله  
فقول) ومن تأويلاته أنه على لغة من يلزم المثنى الألف (قوله مطلقا) حال من جمع وهو نكرة  
بلاء - وخ من المسوغات الاتية في باب الحال فيكون مجيء الحال منه من القليل (قوله والمد أولى  
فيه من القصر) فيه أن المد والقصر من خواص العرب عند النحاة وأولى مبنى والجواب أنه جرى  
على عرف اللغويين والقراء الذين لا يخصوصون ما بالعرب ووزن المد ودفعال وقيل فعل كهدي زيد  
في آخره ألفا فاقبلت الثانية همزة ووزن المقصور قبل انفتاحا وألفها أصل لعدم التمكن وقيل  
منقابة عن ياء لاماتها وتنوين المد ودفعال قال ابن مالك والجيد أن يقال ان صاحب هذه اللغة زاد  
فونا كنون ضيف و بناء آخره على الضم لغة وكذا اشباع الهمزة أوله وابدال أوله هاء مضمومة  
وابدال هاء مفتوحة تليها واو ساكنة كذا في التسهيل وشرحه وتكتب مقصورة وممدودة واول قبل  
اللام ثلاثا لتبس بالياء جازا ومجرورا وتكتب ألف المقصورة ياء (قوله قليل) ومنه في القرآن ان  
السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولا (قوله ذم) بفتح آخره تخفيفا وكسره على الأصل  
وضمه اتباعا وهي على هذا الترتيب في الحسن على ما يظهر من المراد بالعيش المباشرة (قوله قريبا)  
أي حقيقة أو حكما وكذا في البعد (قوله ولدى البعد) أي بعد المشار إليه قليلا أو كثيرا على رأى  
الناظم أن له مرتبتين كما سيأتى (قوله على رأى الناظم) أي تبع بعض النحاة وعزى لسيبويه وهو

من نون التوكيد الخفيفة وحرفا حال من الكاف أي انطقن بالكاف



محكوما عليه بالحرفية  
وهو اتفاق ونسبه عليه  
لثلاثتهم أنه ضمير كما هو  
في نحو غلامك ولحق  
الكاف للدلالة على  
الخطاب وعلى حال المخاطب  
من كونه مذكرا أو مؤنثا  
مفردا أو مشنئ أو مجموعا  
فهذه ستة أحوال تضرب  
في أحوال المشار اليه وهي  
سنة كما تقدم فذلك ستة  
وثلاثون مجزءا هذان  
الجدولان

انظر الجدولين اللذين  
صنعهما الشارح في صحيفة

١٢٣

الرابع لانه سبب أن ترك اللام لغة التعمين والبيان به اللغة الجازية فلو كانت المراتب الثلاثة  
كما عليه الجمهور للزم أن التعمين لا يشيرون إلى البعيد والجازيين لا يشيرون إلى المتوسط (قوله  
محكوما عليه بالحرفية) أشار إلى أن هذه الحال وإن كانت مدة لفظها مشتقة تأويلا (قوله  
للدلالة على الخطاب) أي بالمادة وقوله في حال الخطاب أي بهيئته أو ما يلحقه وأما دلالتها على  
البعد فعارض نشأ من استعمالهم أي ما عند البعد (فائدة) تصل هذه الكاف الحرفية بأرأيت بمعنى  
أخبرني لا بمعنى أعلمت فغيا لحاق علامات الفروع بها عن لحاقها بالتاء والتاء حينئذ اسم مجرد عن  
الخطاب ملتمز فيه الأفراد والتذكير هو الفاعل وعكس الضراء بفعل التام حرف خطاب والكاف  
فاعلا وقال الكسائي التاء فاعل والكاف مفعول والصحيح الأول قال ابن هشام وأرأيت هذه منقولة  
من أرأيت بمعنى أعلمت لا من أرأيت بمعنى أبصرت ألا ترى أنها تنعدي إلى مفعولين وهذا من  
الإنشاء المنقول إلى إنشاء آخر يعني أن هذا الكلام كان أولا لإنشاء هو الاستفهام ثم صار لإنشاء  
هو الأمر إذ هو بمعنى أخبر وقال الرضي أرأيت بمعنى أخبر منقول من أرأيت بمعنى أبصرت أو  
أعرفت ولا يستعمل إلا في الاستخبار عن حالة عجيبة وقد يوثق بعده بالمنصوب الذي كان مفعولا به  
نحو أرأيت زيد أيا صنع وقد يحذف نحو أرأيتكم أن أنا كم عذاب الله الآية وكلم ليس بمفعول بل  
حرف خطاب ولا بد سواء آتيت بذلك المنصوب أولا من استفهام ظاهر أو مقدر بين الحال المستفهم  
عنها فالظاهر نحو أرأيت زيد أيا صنع وأرأيتكم أن أنا كم عذاب الله الآية والمقدر نحو أرأيتك هذا  
الذي كرمك على ثمن آخرتي أي أرأيتك هذا المكرم لم كرمته على وقوله أن آخرتي كلام مستأنف  
ولا محل للجملة الاستفهام لأنها مستأنفة لبيان الحال المستفهم عنها كان الخطاب قال لما قلت أرأيت  
زيد أعني أي شيء من حاله تستخرف قلت ما صنع فهو معنى قولك أخبرني عنه ما صنع وليست الجملة  
المذكورة مفعولا ثانيا لأرأيت كما ظنه بعضهم اهـ يحذف وفيه مخالفة لكلام ابن هشام من  
وجهين أحدهما جعله أرأيت مفعولا من أرأيت بمعنى أبصرت وأعرفت والثاني أنها ليست  
متعدية إلى مفعولين وأما الجملة المذكورة بعد هاء مستأنفة لا مفعول ثان ولم يبين وجه نصب زيد في  
مثل أرأيت زيد أيا صنع فانه لا يصح أن يكون منصوبا على إسقاط الخافض أي أخبرني عن زيد وإن  
كان في كلامه ما يشير إلى هذا الوجه وذلك لأن النصب على إسقاط الخافض ليس بقياس في مثل  
هذا ولا مفعولا به لأرأيت لا معنى الرؤية قد استلخ عن هذا اللفظ ونقل إلى طلب الأخبار والذي  
يظهر لي أنه على حذف مضاف أي خبر زيد اهـ دعما بيني لمصاوق قد يختار ما أشار إليه الرضي  
ويجعل النصب بنزع الخافض هنا من موارد السماع ومفاد ما مر عن ابن هشام أن زيدا مفعول  
به أول وجهه الاستفهام في موضع المفعول الثاني وبه صرح غيره ويشكل عليه الانسلاخ المذكور  
اللهم إلا أن ينظر إلى المنقول عنه قائل (قوله فذلك ستة وثلاثون) هذا العدد ملحوظ فيه المعنى  
للالفظ والآخر ستة المشار إليه حالتان مشتركان في اللفظ وهما الجمع المذكور والجمع المؤنث  
ومن ستة المخاطب حالتان كذلك وهما المشنئ المذكور والمشنئ المؤنث فبالنظر إلى اللفظ يكون  
المضروب خمسة والمضروب فيه خمسة وخمسة وعشرين كما قاله شيخنا ومن هنا يظهر لك ما في كلام  
البعض من السهو (واعلم) أن ما ذكرنا من الستة والثلاثين في مرتبتي القرب والبعد كان الحاصل  
أشبه وسعين وعلى اعتبار المتوسط يكون المجموع مائة وثمانية المتعذر منها ثلاثون لأن إشارات  
القريب إلى هي ستة باعتبار أحوال المشار إليه لا تعدد بحسب أحوال المخاطب إذ لا يلحقها  
كاف الخطاب وبسط ثلاثون والمتعذر منها ثمانية عشر وهي ما اجتمع فيها الكاف واللام والجازي منها  
سب وستون فنجدواها بهم كالثلاثين لم يستوعب أقسامها الجائرة ومن لم يجد ولها كصاحب  
التصريح بل اكتفى بالتصوير العقلي لم يبين المتعذر منها والجازي والممتنع



وهذا جدول كافل بجميع ذلك والصفحة الموضوع في الاسطر الستة علامة على أنه ليس لذلك الاسم علامة تدل على الخطاب بالاشارة وذلك في جميع صور القريب انظره

[illegible]

(قوله مبندنا منها) أى من أحوال المشار اليه (قوله بالمفرد بضميمه) المذكر والمؤنث وعلى هذا يقرأ السطر الاول من الجدول الايمن ثم السطر المقابل له من الجدول الايسر ثم السطر الثانى من الايمن ثم المقابل له من الايسر وهكذا (قوله وابتدى) أى من أحوال المخاطب فترتيب أحواله على خلاف ترتيب أحوال المشار اليه (قوله على اختلاف الخ) أى مع اختلاف واقعها كالاسمية

وطريقة هذين الجدولين  
المشار إليهما أنك تنظر  
لاحوال المخاطب الستة  
فتأخذ كل حال منها مع  
أحوال المشار إليه الستة  
مبيناً ثمانية بالمفرد بقسميه  
ثم بالمشي كذلك ثم بالمجموع  
كذلك وابتدئ بالمخاطب  
المذكور المفرد ثم المشي  
ثم المجموع ثم المخاطبة  
المؤنثة المفردة ثم المشي  
ثم المجموع وانما قضى على  
هذه الكاف بالحرفية  
على اختلاف مواقعها  
لأنها لو كانت اسم المكان  
أمم الإشارة مضافاً  
واللازم باطل



قال في التصريح هذه الكاف وان كانت سرية تصرف تصرف الالف الاسمية في ما قبلها  
فتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة وتلقها علامة التثنية والجمعين ودون هذا أن تفتح في الالف  
وتكسر في التانيث ولا تلقها علامة تثنية ولا جمع ودون هذا أن تفتح مطلقا ولا تلقها علامة تثنية  
ولا جمع (قوله لان اسم الاشارة الخ) ولقولهم ذاك وذالك ولو كان مضافا لحذفت النون (قوله  
لا يقبل التنكير بحال) لانه لمصاحبة الاشارة الحسية لا يقبل شيئا أصلا (قوله وتلق هذه الكاف  
اسم الاشارة) ظاهره مطلقا وفي الدماميني والهمع وغيرهما أنها لا تلحق من اشارات المؤنث  
الاقى وتاوكذا ذى على خلاف قالوا تيسل وتلك وتلك بكسر التاء في الثلاثة وتيسل وتلك بفتح  
التاء فيهما وتالك وتلك وأنكر الاخرة ثعلب وجعلها الجوهرى خطأ ولا يقتضى جواز فتح تيسل  
جواز فتح التاء للقريب اذ لا بعد في اختصاص فتح التاء بالتوسط والبعيد كاختصاص ذلك  
بالبعيد (قوله وهي لغة غيم) فلا يأتون باللام مطلقا لا في مفرد ولا في مثني ولا في جمع كافي التوضيح  
وشرحه للشيخ خالد فقول الشارح ومع أولى مقصودا أى عند غير بني غيم ممن يوافقهم في القصر  
كقيس وأسد وربيعة كافي التصريح فلا يقال القصر لغة بني غيم وهم لا يأتون باللام وفي شرح  
التوضيح للشارح أن بني غيم يأتون باللام مع الجمع مقصودا وهو مخالف لما مر فتدبر (قوله أو معه)  
أول التفسير بالنسبة الى المفرد وأولى المقصود وتنويع اسم الاشارة بالنسبة الى المثني وأولاه  
الممدود مع غيره، وظاهر عبارة الشارح أنها التنويع بخلاف العرب فانهم (قوله بل مع المفرد  
مطلقا) أى ذكر أو مؤنثا على ما علم مما مر وهذه اللام تأكيدها المشار اليه على ما يناسب  
مذهب المصنف وقيل لبعدها المشار اليه وقيل لبعدها المخاطب حكى الثلاثة يس وأسلها السكون  
وكسرت للتخلص من اتقاء الساكنين أو للفرق بينها وبين لام الجوف في نحو ذلك لكن تارة يبقى سكونها  
وتحذف الياء أو الالف قبلها للتخلص من اتقاء الساكنين كافي تلك بكسر التاء وتلك بفتحها وتارة  
تبقى الياء أو الالف قبلها وتحرك هي بالسكسر كما مر في تيسل وتالك وذلك

لان اسم الاشارة لا يقبل  
التنكير بحال وتلق هذه  
الكاف اسم الاشارة  
(دون لام) كما رأيت وهي  
لغة غيم (أو معه) وهي لغة  
الجاز ولا تدخل اللام على  
الكاف مع جميع أسماء  
الاشارة بل مع المفرد مطلقا  
نحو ذلك وتلك ومع أولى  
مقصودا نحو أولاد وأولى  
لك وأما المثني مطلقا وأولى  
الممدود فلا تدخل معها  
اللام



السؤال	أسماء الإشارة	التأنيب	السؤال	أسماء الإشارة	التأنيب
كيف	ذلك	الرجل	كيف	ذلك	الرجل
كيف	ذاتك	الرجلان	كيف	ذاتك	الرجلان
كيف	أولئك	الرجال	كيف	أولئك	الرجال
كيف	ذاك	الرجل	كيف	ذاك	الرجل
كيف	ذاتكما	الرجلان	كيف	ذاتكما	الرجلان
كيف	أولئكما	الرجال	كيف	أولئكما	الرجال
كيف	ذاك	الرجل	كيف	ذاك	الرجل
كيف	ذاتكم	الرجلان	كيف	ذاتكم	الرجلان
كيف	أولئكم	الرجال	كيف	أولئكم	الرجال
كيف	ذلك	الرجل	كيف	ذلك	الرجل
كيف	ذاتك	الرجلان	كيف	ذاتك	الرجلان
كيف	أولئك	الرجال	كيف	أولئك	الرجال
كيف	ذاك	الرجل	كيف	ذاك	الرجل
كيف	ذاتكما	الرجلان	كيف	ذاتكما	الرجلان
كيف	أولئكما	الرجال	كيف	أولئكما	الرجال
كيف	ذاك	الرجل	كيف	ذاك	الرجل
كيف	ذاتكم	الرجلان	كيف	ذاتكم	الرجلان
كيف	أولئكم	الرجال	كيف	أولئكم	الرجال

(واللام ان قدمت ها)  
التنبيه فهي (ممنوعة) عند  
الكل فلا يجوز انفا هذا  
لك ولا هاتك ولا هؤلاء لك  
كراهة كثرة الزوائد  
(تنبيه) أفهم كلامه  
أنها التنبيه تدخل على  
المجرد من الكاف نحو هذا  
وهذه وهذان وهاتان  
وهؤلاء وعلى المصاحب  
لها وحدها نحو هذا لك  
وهاتيك وهاتانك وهاتانك  
وهؤلاء لكن هذا الثاني  
قليل ومنه قول طرفة

(قوله واللام) مبتدأ خبره ممنوعة وجواب الشرط محذوف لدلالة خبر المبتدأ عليه وما أشار إليه  
الشارح تبعاً للمكودي من أن ممنوعة خبر مبتدأ محذوف مع الفاء والجملة جواب الشرط وجملة الشرط  
وجوابه خبر المبتدأ ممنوع كما تقدم بيانه في قول المصنف والامر ان لم يبدل للنون محمل الخ كذا قال  
البعض وهو مبني على ما ذكره هناك من الضابط وقد أسلفنا هناك أن صاحب المعنى يجوز الوجهين  
في قول ابن موطى واللفظ ان يفد هو الكلام وأن ذلك الضابط محمول على السعة فاعرفه (قوله)  
وهذانك وهاتانك وهؤلاءك أي على الاصح عند أبي حيان وغيره وقيل لا يجمع بين الكاف وها  
التنبيه في مثني أو جمع وعليه المصنف في شرح التسهيل والقولان ذكرهما في التمهيد فاستغنى  
استراض البعض كغيره على غثيل الشارح بالأمثلة الثلاثة الأخيرة (قوله لكن هذا الثاني قليل) أي



ولا أهل هذا الطرف الممددة (وبها) المبردة  
منها التنبيه (أوهنا) المسبوق بها (أشرا إلى داني  
المكان) أي قريبه نحو أنا  
لوهنا قاعدون (وبه الكاف  
صاخر في البعد) نحو هناك  
وهنا (أوبتمه) أي  
انتهى في البعد بنم نحو  
أزل لقنا ثم الاخرين (أوهنا)  
ينفع والتشديد (أوبهنا لك)  
أي زيادة اللام مع الكاف  
(انطق) على لغة الحجاز  
كما تقول ذلك نحو هناك  
ابتلى المؤمنون ولا يجوز  
ههنا لك كما لا يجوز ههنا لك  
على اللغتين (أوهنا)  
بالكسر والتشديد قال الشاعر  
هناوها ومن هاهن بها  
ذات الشمال واليمين  
هينوم تروى الأولى بالقض  
والثانية بالكسر والثالثة  
بالضم بتشديد النون في  
الثلاث وكلها بمعنى وهو  
الإشارة إلى المكان لكن  
الأولان للبعد والآخر  
للقرى وربما جاءت  
لزمان ومنه قوله  
حنت نوار ولات هاحنت  
وبدا الذي كانت نوار أجنت  
(خاتمة) بفصل بين  
التنبيه وبين اسم الإشارة  
بضمير المثار إليه نحو هاهنا  
ذاوها نحن ذان وها نحن  
أولا وها أنا ذى وها نحن  
تان وها نحن أولا وها أنت  
ذاوها أنتما ذان وها أنت  
أولا وها أنت ذه وها أنتما  
تان وها أنتن أولا وها هو ذا وها هذان وها هي تان وها هن أولاء وبعيره قليلا

لان الخطاب رجلا لا يهمل المتوسط أو البعيد فلا يصح أن ينبه عليه إذ لا ينبه أحد ليرى ما ليس به  
له ولهذا لا يجامع اللام التي لا قصى البعد قاله في شرح الجامع (قوله بنى غبراء) قيل أراد بهم  
الصوص وقيل الفقراء والصعاليك وقيل الأضياف وقيل أهل الأرض لان الغبراء اسم للأرض  
وأهل عطف على الضمير المرفوع في لا ينكرونني وقد وقع الفصل بالمفعول والطرف بكسر الطاء  
المهمل البيت من الأدم وأراد بأهل الطرف الأغنياء قاله العيني (قوله وبها الخ) تقدم المعمول  
المفيد لمصر الإشارة إلى المكان في هذه الألفاظ انما هو من حيث كونه ظرفا للفعل فانه من هذه  
الحيثية لا يشار إليه إلا بما أفلا ينافي صلاحية أسماء الإشارة المتقدمة لكل مثار إليه ولو مكانا وقع  
غير ظرف أفاده يس (واعلم) أن هنا ملازمة للطرفية أو شبهها لكن شبه الطرفية فيها ليس بخصوص  
الجربن كافي عند ولدن وقيل وبديل الجربن أو إلى كافي أين قاله الدماميني ومثل هنا ثم كافي شرح  
الجامع قال ولذا غلط من زعم أن ثم في قوله تعالى وإذا رأيت ثم رأيت مفعول رأيت بل مفعوله  
محذوف اما اختصارا أي وإذا رأيت ثم الموعود به أو اقتصارا أي وإذا حصلت رؤيتك في ذلك  
المكان (قوله وبه الكاف صلا) ظاهره مساراة هذه الكاف لكاف ذلك في التصريف وليس كذلك بل  
هذه تلزم القح والافراد كما نقله سم عن أبي حيان وابن هشام وغيرهما (قوله أوبتم) وقد تلحقها وقفا  
هاء السكت وقد يجرى الوصل مجرى الوقف وقد تلحقها تاء التأنيث كربت كذا رأيت في غير موضع  
ومقتضى التشبيه بربت جواز فتح التاء واسكانها (قوله وأزل لقنا ثم) أي في المسلك الذي سلكه موسى  
وقومه وهو ما بين المائين وسط البحر الاخرين أي فرعون وقومه أي قريبتهم من بني اسرائيل  
وأدنيا بعضهم من بعض حتى لا يتجوز منهم أحد (قوله أوهنا) هي والمكسورة تعهما هاء الكاف كما  
في ههنا هوامع (قوله ههنا لك ابتلى المؤمنون) أي على أنها في الآية للمكان كما عليه أبو حيان  
وذهب ابن مالك إلى أنها في الآية للزمان المذكور قبل في قوله إذا جاءكم الآية (قوله ههنا وها وها من  
هنا) روى البيت بفتح الشلاثة وبفتح الأول وكسر الثاني وضم الثالث فاستفيد منه لغة الضم مع  
التشديد قاله الروادى والضمير في ههنا وفيها أي في البيت قبله وذات نصب على  
الطرفية بالعامل فيهما المقدروا الشمال جمع شمال على غير قياس واليمين جمع عين واليمينوم  
الصوت الخفي (قوله وربما جاءت) ظاهره رجوع الضمير للآخرة وأرجعه بعضهم إلى الثلاثة وعبارة  
الجامع وقد يستعار غير ثم للزمان (قوله حنت نوار) بكسرة البناء كذا م وضمه الأعراب قاله شيخنا  
وقوله ولات هنا حنت لان ههنا مهمل وها هنا مقدم وحنت مبتدأ مؤخر على تقدير حرف السبب  
كما عند الفارسي أي وليس في هذا الوقت حنين وقوله أجنت بالجيم أي سترت والمراد بالذي أجنته  
محبتها وشوقها (قوله وبين اسم الإشارة) ظاهره مطلقا وفيده في التسهيل بالمجرد من الكاف قال  
الدمايني وإنما امتنع هاهنا لأنه مع أن هاهنا تنبيه تدخل على ذلك لان لماق هاهنا قليل فلم يحتمل  
التوسع اه وأفهم كلام الشارح منع ادخال هاهنا التنبيه على الضمير المفصل الذي ليس خبره اسم  
الإشارة وبه صرح الدمايني فلاح ابن هشام فانه قال في حاشيته على المعنى وقع له صنف ادخالها  
التنبيه على ضمير الرفع المفصل مع أن خبره ليس اسم إشارة كقوله في ديباجة الكتاب وها أنا يا فخر  
بما أسررت وقد صرح المصنف في حاشيته على التسهيل بشذوذ ذلك مشيرا إلى ان قول صاحب  
التسهيل وأكثرا استعمال هاهنا مع ضمير رفع مفصل أو اسم إشارة معترض بأن ظاهره أن الاخبار عن  
الضمير المذكور باسم الإشارة غير شرط وليس كذلك فان تخلفه انما يقع شاذا اه كلام الدمايني  
(قوله فحواها إذا) هاهنا التنبيه وأما مبتدأ وإذا خبر كما هو صريح الدمايني وحاصل ما ذكره الشارح  
ثمانيه عشر مثلا لان ضمير المثار إليه اما ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب وكل امام ذكر أو مؤنث  
وكل امام مفرد أو متنى أو جمع (قوله وبعيره) أي غير الضمير المذكور قليلا ويستثنى من الغير كاف



التشبيه فهو كذا أو اسم الله تعالى في القسم عند حذف الجار نحو هو الله الذي قطع الهمة ووصلها مع اثبات ألف ها وحذفها قاله الدماميني (قوله ها ان ذي عذرة) بكسر العين أي عذرة وأما بالضم فالبكارة وهو صدر شرط بيت من كلام النابغة (قوله نو كيدا) أي لتوكيد التنبيه

### ((الموصل))

أي الاسم يقرينة عدم ذكره الحرفي لا الأعم لتلايلزم الترجمة لشيء والنقص عنه ولأن الكلام في المعارف وآل فيه معرفة لا موصولة لا تسلاخ مدخوها عن الوصفية (قوله موصل الاسماء) مبتدأ والذي مبتدأ ثان حذف خبره تقديره منه والجملة خبر المبتدأ الأول (قوله الى عائد) هو الضمير وخلفه هو الاسم انطاهر على ما سيأتي تفصيله ومن اقصر على العائد أراد مطلق الرابط (قوله أو مؤولة) من باب الحذف والايصال أي مؤول بها غير ها والمراد بنا ويل الغير بها كونه في معناها كما في صلة آل أو تقديرها قبله كافي الطرف والجار والمجرور (قوله فخرج بقيد الاسماء) اعترضه سم وغيره بأنه في حيز المعرف لا التعريف حتى يخرج به فالمناسب اخراج الحرفي بقوله الى عائد أو ما الواقعة على اسم لانها وان كانت جنسا بينها وبين الفصل عموم وجهي فيصح الاخراج بها وأجيب بأن مراده الاسماء التي هي مصدوق ما لا الواقعة في حيز المعرف ومماها قدام أع أنها جنس لانها من حيث الخصوص فصل ولد اصح الاخراج به وهو مع عدم رده عليه أن ما واقعة على اسم كما قدمنا لا على أسماء لان المعهود في التعاريف الافراد لا الجمع ولا بها خبر عن موصل الاسماء الذي هو مفرد فتدر (قوله حيث واذا) أي وضمير الشأن (قوله في رحمة الله) وانقياس في رحمة وان كان يجوز في رحمتك كما سيأتي (قوله مما ورد) أشار الى أن الربط بالطاهر سماعى لا مقبوس (قوله وأراد بالمؤولة الخ) قال البعض اورد عليه أن كلام الثلاثة ليس جملة أولت شيئا آخر والصواب أن يقول وجملة ملفوظها أو مقدرة أو مفرد مؤول بالجملة اه وقد علمت سقوطها عما كتبناه على قوله أو مؤولة فتنبه (قوله نص) أي مختص بمعنى وضع له كان يختص بالمفرد المذكور أو المفردة المؤنثة أو المثنى المذكور ولم يجر (قوله الذي) يكتب الذي والتي بلام واحدة لكثرة كتابتها وان كان الاصل كتابتها بلامين كما هو النقياس في كتابة اللفظ المبدوء بلام المحلى آل كاللن ويكتب الذين جمع بلام واحدة لتلك الكثيرة والفرق بين رسمه ورسم اللذين مثنى في الجرو والذهب لا رفع لمصطل الفرق فيه بالالف في المثنى دون الجمع ولم يعكس لسبق المثنى فيكون أحق بالاصل من اجتماع اللامين فافهم هذا وقيد الغنى في حواشي المطول كتابة الذين جمع بلام واحدة بلغة لزوم الياء مطابقة دون لغة من ينطق به بالواو وفعاء ووجه ذلك بأن لزوم حالة واحدة يوجب الثقل فحذف بحذف إحدى اللامين (قوله للمفرد) أي حقيقة أو حكما كالفرق وقوله المذكور أي حقيقة أو حكما كالفرقة وكذا يقال فيما بعد ولم يقل المصنف الذي للمذكور اكتفاء بعلمه من قوله الاثني التي (قوله عاقلان) الاولى عالم بالاطلاعه عليه تعالى بخلاف العاقل قال الروداني والعجب كيف لا يحاشون عن اعطاء المذكر أيضا وقول بعضهم انهم أرادوا بالمذكر ما ليس بمؤنث لا يدفع البشاعة اللفظية فهو كقول القائل المراد بالعاقل العالم بحجار العلاقة للزوم (قوله لها التي) مقتضاه أن التي مبتدأ ثان خبره محذوف والجملة خبر المبتدأ الاول الذي هو الاثني وهو غير متعين لجواز أن يكون التي خبر الاثني والمعنى الاثني للذي التي أي مؤنث الذي التي فتأمل (قوله وحدها) أي الياء (قوله وشديدها) أي الياء مكسورة كسر ياء ومضمومة صم بقاء وقبل يجوز على لغة التشديد اعرابها بوجوه الاعراب وهو مشكل لقيامه وحب البناء بلام عارض (قوله اذا ما ثنيا) وكذا اذا جمع ولم يدكره لحيثه في قوله جمع الذي الى الذين ولأن سقوط الياء اذا جمع على قياس جمع المنقوص كالنقاضين ولا حاجة ان يدكره قبل كان عليه أن يقول في غير تصغير لانك تقول في التصغير اللذان واللتان بانيات الياء والجواب أنه اعما حكم على لفظ

ما اقتصر أبدا الى عائد أو خلفه وجملة صريحة أو مؤولة كذا حده في التسهيل فخرج بقيد الاسماء الموصل الحرفي وسيأتي ذكره آخر الباب وبقوله أبا التذكير الموصوفة بجملة فانها غما تفقير اليها حال وصفها بها فقط وبقوله الى عائد حيث واذا واقاها نفتقر أبدا الى جملة لكن لا تفقير الى عائد وقوله أو خلفه لا دخال نحو قوله بسعادة التي أضناك بسعادة وقوله وأنت الذي في رحمة الله أطمع مما ورد فيه الربط بالطاهر وأراد بالمؤولة الطرف والمجرور والصيغة الصريحة على ما سيأتي بابه وهذا الموصل على نوعين نص ومثرك فانص ثمانية (الذي) للمفرد المذكور عاقلان أو غيره (الاثنى) المفردة لها (التي) عاقلة كانت أو غيرها وفيهما ست لغات اثبات الياء وحدها مع بقاء الكسرة وحذفها مع اسكان لدال أو التاء وتشديدها مكسورة ومضمومة والسادسة حذف الالف واللام وتخفيف الياء ساكنة (والياء) مهملة اذا ما ثنيا (قوله معرفة) ان كان اسم جنس فظاهر وان كان منقولا مع آل فلا تكون معرفة بل كالجر



لا يثبت بل ما تليه) الياء وهو الدال من الذي والتاء من التي (أوله العلامة) الله الله على التثنية وهي الالف واللام والياء والسين والهمزة  
حالتى الجرو والنصب تقول اللذان (١٢٦) واللذان والمذنب واللتين وكان القياس اللذان واللتين واللتين واللتين

الياء كما يقال الشحيبان  
والشحيبين في تنية الشحي  
وما أشبهه الآن الذى  
والتي لم يكن لياها حظ  
التحريك لبيانها فاجتمعت  
ساكنة مع العلامة فحذفت  
لالتقاء الساكنين  
(والتون) من مثني الذي  
والتي (ان تشدد فلا ملامه)  
على تشدها وهوى  
الرفع منفق على جوازه  
وقد قرئ واللذان بآتيانها  
منكم وأما في النصب فنه  
البدوى وأجازوه الكوفي  
وهو الصحيح فقد قرئ في  
السبع ربنا أربنا اللذين  
أصلانا (والتون من  
ذين ونين) تنية ذاتونا  
(شدها أيضا) مع الالف  
بانفاق ومع الياء على الصحيح  
وقد قرئ قد انذر هانان  
واحدي ابني هانين  
بالتشديد فيهما (وتعويض  
بذلك) التشديد من  
المحذوف وهو الياء من  
الذى والتي والالف من  
ذاتونا (قصدا) على الأصح  
وهذا التشديد المذكور  
لغة تميم وقيس وألف شدة  
وقصد اللانطلاق انتهى حكم  
تثنية الذي والتي وأما  
(جمع الذي) فشيان الأول  
(اللى) مقصودا وقد عُد  
قال الشاعر  
وتبلى اللى يستلمون على  
اللى

الذى والتي المكبرين (قوله لا يثبت) بضم التاء الاولى على أنه مسند لضمير المخاطب ولا ناهية والياء  
مفعول مقدم وهو المناسب لقوله أوله العلامة ولا يلزم عليه تقديم معمول جواب شرط على  
الشرط اذ ليس في كلامه ما يقتضى أن اذا شرطية وأما جعله بشرط التاء على أنه مسند الى ضمير الياء  
والياء مبتدأ ففيه أنه مع عدم مناسبة كان الواجب حينئذ رفع تثبت لتجرده عن التاصب والجازم  
ولا ضرورة خصوصاً عند الناظم اه يس مع زيادة والمراد لا تجزئ ثبوتها فلا يقتضى كلامه امتناع  
حذف الياء في حالة الافراد (قوله بل ما تليه) تصریح بما علم مما قبله وبطلان انتقال الالف لضرب وما  
واقعة على ما قبل الياء وهو الدال والتاء والضمير المستتر في تليه عائد على الياء كما أشار إليه الشارح  
بقوله الياء فهو بدل أو بيان لهذا الضمير لا على ما فالصلة جارية على غير ما هي له ولم يبرز لا من الالف  
وأما الضمير البارز في تليه فعائد على ما (قوله وكان القياس اللذان الخ) ظاهر قول المصنف ثانيا  
وقول الشارح وكان القياس أى قياس التثنية أن اثنية حقيقة واليه ذهب بعضهم غير مشددة  
في التثنية الحقيقية الاعراب وذهب بعضهم الى أنه أصيغتان مستأنفتان للدلالة على اثنين وليس  
وضعها مبتدأ على واحد مما يمكن إجراء كلامهما على هذا بأن يكون معنى قول المصنف اذا ما ثانيا  
اذا أتى بهما على صورة المثني ومعنى قول الشارح وكان القياس أى قياس صورة المثني والأصح  
أنهما مبنيان واظهار أن بناءهما على الالف أو الياء (قوله فحذفت لالتقاء الساكنين) وقصد  
الفرق بين تنية المعرب وتنية المبني سم (قوله والتون ان تشدد فلا ملامه) والتون المزيدة قال  
الفارسي هي الثانية لئلا يلزم الفصل بين ألف التثنية وفونها وقال أبو حيان هي الاولى لئلا يكثر  
العمل باسكان الاولى وادغامها قال في التوضيح وشرحه وبطرحه وبعض ربيعة يحذفون نون اللذان  
واللتان في حالة لرفع تقصير الالف ووصول الطول بالصلة لكونهما كالشيء الواحد قال الفرزدق

أبني كليب ان عمي اللذان • قتلا الملول وفككا الاغلالا

الهمزة للنداء وبني منادى والفعل بالضم حديد يجعل في العنق اه مع حذف ويطرث أصله بنو  
الطرث وبعضهم يستعمله هكذا ثم نحت من الكلمتين كلمة واحدة كما نحت من عبيد القيس عبقسي  
في النسب وشاهد حذف نون اللتان قوله

هـ اللتان ولدت عقيم • لقبل فخر لهم صميم

وفيها لغة رابعة لذان ولتان بحذف ال (قوله وقد قرئ واللذان) هي قراءة سبعة وكذا فذانك  
(قوله وأما في النصب) أى والجز وتركا ذكره لعله بالمقايسة (قوله ربنا أربنا اللذين) ضبطه البعض  
بسكون الراء لان من يشدد النون يسكن واه أربنا وهذا مستحسن لا واجب لان التلخيص من  
قراءتين جائز اذا لم يحتل المعنى والاعراب كلها (قوله وتعويض) مبتدأ خبره قصد اسوق الابداء  
به ما في الجملة من معنى الحصر لان المعنى ما قصد بذلك الا التعويض فهو على حدشي جاء بلى أى ما جاء  
بلى الا شئ وفائدة هذا الحصر الرد على القول بالضعيف قال سم يفتنى على أن التشديد للتعويض أن  
لا يجوز التشديد في المصغر لعدم الحذف منه فلا تعويض اه وانما لم يعوضوا في يدين ودمين لان  
الحذف فيهما ليس للتثنية بخلاف ما نحن فيه فحصل الفرق (قوله على الأصح) من جملة مقابلة أن  
التشديد تأسيد الفرق بين تنية المعرب وتنية المبني (قوله الا لى) يلزمه ال فلا يشبهه بالى الجارة  
ولهذا يكتب بغير واو كما في التصريح عن ابن هشام بخلاف أولى الاشارة فتكتب بواو بعد الهمزة  
لعدم ال فيهما فتشبهه بالى الجارة (قوله وتبلى) الضمير راجع الى المنون في البيت قبله وهو الموت

تراهن يوم الروع كالحمد القبل وقال الآخر أبي الله للشيم الاله كانهم • سيوف أجاد القين يوما صفا لها ويستلمون  
والكثير استعماله في جمع من يعقل ويستعمل في غيره قايلا وقد يستعمل أيضا جمع التي كما في قوله في البيت الاول على اللى تراهن  
وقوله محاسبها حب اللى كن قبلها وانثاني (لذين بالياء) (مطلقا) أى رفعوا ونصبوا وجرأ (وبعضهم) وهم هذا



ويستأنون باسمي اللامعة وهي الذرة وعلى الالهي حال أي حلة كونهم على الجبول الالهي الخ  
والروع بالفتح الفرع والمراد الحرب والحدأ كغيب جمع حدأة كغيبه وهي الطائر المعروف والقبيل  
بضم فسكور جمع قبلاء كهمراء وهي التي في حينها قبل بفتحين أي حول قاله العيني (قوله للشيم) قال  
العيني في محل نصب على المفعولية جمع أسم من الشيم وهو ارتفاع قصبة الانف مع استواء أعلاه  
والقنين الحداد والصفال الجلاء اه وكأنه يشير إلى أن أسم مفعول به دخلت عليه اللام الزائدة  
وحينئذ في الكلام حذف أي أبي الله ضرر النتم الخ ويبحث الروداني في الاستشهاد بالبيت على أن المد  
لغة باحتمال أنه ضرورة وقد ينال الادل عدم الضرورة (قوله أو عقيل) كذا بالشئ في التصريح  
أيضا وعقيل بالتصغير (قوله بالواو رفعاً نطقاً) وهل هو حجة مذموم أم مبني تجي به على صورة  
المعرب قولان الصحيح الثاني أذهب الجمع ليس بقبيل حتى يعارض شبه الحرف لاختصاص الذين  
بالعقلاء وهو موم الذي للعاقل وغيره ولأن الذي ليس علماً ولا صفة ولهذالم تتفق العرب على إجرائه  
محري المعرب بخلاف التثنية ولعل وجه الأول أنه على صورة الجمع الذي هو من خصائص الأسماء  
فيعارض قوله صجوا الصباحا أي صجوههم أي أتوهم في الصباح ودكر الصباح تأكيذاً لانهامه  
من صجوا أو انخيل بالتصغير وضع بالشام والقارة اسم مصدر من الإغارة على الغزو مفعول له أو  
بمعنى مغيرين حال والملاح بكسر الميم التشديد الدائم هذا المخلص ما في التصريح والعيني ويكتب  
اللدون على هذه اللة بلامين لمشايتها المعرب الذي تظهر معه أل كافي بس وقد مررت المسئلة عن  
الفتري بتعادل آخر قريبا (قوله مجاز) أي بالحذف والتقدير اسم جمع الذي أو بالاستعارة لعلاقة  
لمشايتها بالجمع الحقيقي في إفادة كل التعدد ولك أن تجعل الجمع بمعنى الغوى وحينئذ لا تجوز (قوله  
فانه خاص بالعقلاء الخ) كذا في ابن الناطم ورد بأن عموم الذي لا يمنع جري جمعه على سنن الجوع بل  
ان كان للعاقل جمع على الذين وان كان لغيره منع كذا انرا لا وصف من هو قائم ودخل وخارج فاما  
عامية للعاقل وغيره وتجمع ان كانت للعاقل والادلاوي يكون جمعها على سنن الجوع قطعاً والحق أن  
الجمع غير جار على سنن الجوع لكن لا من المبنية التي ذكرها الشارح بل من حيث ان الذي ليس علماً  
ولا صفة والتثنية جارية على ما دعه أن يكون على سنن تنبيه المبنيات فان المبنى لاحظته من الحركة  
فيأوه ساكنة وحقها الحذف لالتقاء الساكنين كما تقدم واثبات الياء حق المعربات لاحق المبنيات  
كذا في الروداني ولك منع الرديان الذي ليس صفة كما عترف به بعد فكيف يقاس على سائر الأوصاف  
فتأمل واعلم انخص الذين بالعقلاء لانه على صورة ما يختص بهم كالزيدين والعمرين والمراد بالعقلاء  
العقلاء حقيقة أو تنزيلاً كما في شرح الجامع ومثل الثاني بقوله تعالى ان الذين يدعون من دون الله  
عباداً أمثالكم لتنزيل المشركين الأصنام منزلة من يعقل (قوله فهم كالعالم والعالمين) أي في اختصاص  
الجمع بالعقلاء وعموم المفرد لهم ولغيرهم أي فيكون الذين اسم جمع كالعالمين وهو مبني على خلاف  
التحقيق كالمربيه (قوله باللات) الباء بمعنى على أو اللآلة (قوله أي التي قد جمع باللاتي) لم يقل  
كالنظم باللات بل بالياء إشارة إلى أن اثبات الياء هو الأصل ويشير إلى ذلك أيضاً تقديمه اثباتها على  
حذفها في قوله بآثبات الخ (قوله على الالهي) أي فسكون الالهي مشترك بين جمع الذي وجمع التي اه  
دماهيني (قوله وتجمع أيضاً على اللواتي) هذا عطف على قوله وقد تقدم الخ قال الروداني والصحيح  
أن اللواتي واللواتي جمعان لللاتي كالهادي والهادي والآلات جمع اللاتي اه ويؤخذ من  
مجموع كلامه وكلام الشارح أنه يقال اللواتي بالمد واثبات الياء واللواتي بالمد وحذف الياء اللواتي  
بالفهم وحذف الياء والآلات بالفتحين بينهما همة (قوله والآلات كالذين) قال شيخنا يحتمل أن يريد  
أن الآلات وقع موقع الذين ويحتمل أن يريد أنه كالذين في أنه يراد فيه الياء والنون فيقال الآلات كما قال  
الشاعر وأنامن الآلات ان قدروا عفووا • وان أنزوا جادوا وان تربوا عفووا

أو عقيل (بالواو رفعاً

نطقاً) قال

نحن اللذون صجوا الصباحا

يوم النخيل غارة ملهاحا

بفتح نبيه من المعلوم أن

اللي اسم جمع لا جمع

فاطلاق الجمع عليه مجاز

وأما الذين فانه خاص

بالعقلاء والذي عام في

العاقل وغيره فهم كالعالم

والعالمين انتهى • (باللات

والآلات) بآثبات الياء

وحذفها فيهما (التي قد جمعاً)

التي مبتدأ وقد جمع خبره

وباللات متعلق بجمع أي

التي قد جمع باللات والآلات

نحو والآلات بآثبات

الفاحشة من سائكم

والآلات نفس من المخلص

وقد تقدم أنها تجمع على

اللي وتجمع أيضاً على

اللواتي بآثبات الياء

وحذفها وعلى اللواتي

مدوداً ومقصوداً وعلى

اللات بالقصر والآلات

ببنياء على الكسر أي

معرباً أعراب أولات

وآثبات هذه يجمع

حقيقية وأسماء

جوع (والآلات كالذين نرا

وذاً للآلات



مبتدأ أو وقع خبره وكالذين  
 متعلق به ونزرا أي قليلا  
 حال من فاعل وقع وهو  
 الضمير المستتر فيه والالف  
 للابتناء والمعنى أن اللفظ  
 وقع جاعلا للذي بعده كرفع  
 الالف جاعلا للتي كما تقدم  
 ومن هذا قوله  
 فما آباؤنا بأمن منه  
 علينا الله قدمه سدوا  
 الجورا  
 والمشتراك ستة من وما  
 وآل وذو وذا وأي على  
 ما سبق في شرحه وقد أشار  
 إليه بقوله (ومن وما وآل  
 تساوي) أي في الموصولية  
 (ما ذكر) من الموصولات  
 (وهكذا ذو عنده) يطبق  
 شهر) هذا فأما من فالأصل  
 استعما لها في العالم  
 وتستعمل في غيره لعرض  
 تشبيهه بكفوله (أعرب  
 القطا هل من يعبر جماعه  
 على إلى من قد هويت  
 أطير وقوله الأعم صباحا  
 أيها الظلل البالي وهل يعمن  
 من كان في العصر الخالي  
 أو تغلبه عليه في اختلاط

وممع اللاؤن رفعا كما سمع اللذون رفعا اه وتبادر الأول جري عليه الشارح (قوله وكالذين  
 متعلق به) ظاهره أنه ظرف لغو متعلق بوقع وهو غير ظاهر وعبارة المغرب متعلق بحال محذوفة من  
 فاعل وقع ونزرا حال أخرى منه اه وهذا هو الظاهر ويمكن أرجاع كلام الشارح إليه ومن هنا  
 يعرف ما في كلام البعض فتأمل (قوله والمعنى أن اللاؤن الخ) قال شيخنا فيكون اللاؤن مشتركا بين جمع  
 الذي والتي كالألف اه وقد يدعى أن استعمال اللاؤن بمعنى الذين مجاز ويتركب بينه وبين استعمال  
 الألف بمعنى اللذان بقلته التي صرح بها المصنف ويؤيده تقديمهم احتمال المجاز على احتمال  
 الاشتراك فتأمل (قوله وقع جمعا) أي اسم جمع وكذا يقال فيما بعد (قوله بأمن منه) أي من هذا  
 الممدوح واللاء الخ صفة لا آباؤنا وفيه الفصل بين الممتنعين والمتنعين ونحوه قول (قوله  
 وآل) نقل عن السعد وغيره أن الخلاف الجاري في آل المعرفة من أنها آل يحميها أو اللام فقط يجري  
 في الموصولة (قوله في الموصولة) لو قال في الاستعمال أي استعمالها في المذكر والمؤنث والمفرد وقسمة  
 لكان أولى إذ ليس الغرض مساواة هذه لما ذكر في مجرد كون كل موصولا لآله لا يفيد الاشتراك الذي  
 هو المقصود (قوله وهكذا الخ) هكذا أي كهذا حال من الضمير في شهر وذو مبتدأ أو شهر خبره أي ذو  
 شهر حالة كونه مكن وما وآل وافراد اسم الإشارة بتأول المذكر (قوله بهذا) أي بالمساواة التي  
 تضمنها تساوي تضمن الفعل حذاه الذي هو معنى مصدره وتذكير اسم الإشارة باعتبار المذكر  
 أو بالتساوي اللازم لتساوي فافهم (قوله وتستعمل في غيره) أي مجازا بالاستعارة وإليه أشار بقوله  
 لعرض تشبيه أو مرسل للاقعة الجزئية وإليه أشار بقوله أو تغلبه عليه لان التغليب مجاز مرسل  
 علاقته الجزئية على ما قاله ابن كمال باشا أو لعلاقة المجاورة وإليه أشار بقوله أو اقترانه الخ هذا ما ظهر  
 لي في تقرير عبارته والضمير في تستعمل حائذ على من لا يفيد كونها موصولة فصيح تشبيهه بقوله أعرب  
 القط الخ مع أن من فيه نكرة لا موصولة (قوله أعرب القطا) الهمزة للنداء والسرب القطيع من  
 كل شيء وهويت بكسر الواو من باب رضى وأما هوى وهوى كرمى فمعنى سقط فسد أو السرب  
 وطاب آداة الجراح منه يقتضى تشبيهه بالعالم (قوله الأعم صباحا) قيل أصل عم انعم من نعم بنعم  
 بكسر العين فبها أي نعم حذفت الهمزة والتون تخفيفا على غير قياس ويصح أن يكون أمرا من  
 وعم نعم كوعد بعد معنى نعم أي نعم وكذا يصح الوجهان في قوله يعمن ويقال عم بفتح العين من نعم  
 بنعم كعلم بهلم أو من وعم نعم كوضع يضع وصباحا منصوب على الظرفية أو التمييز عن الفاعل والظلل  
 ما يخص من آثار الديار والبالي المشرف على العدم والاستفهام انكارى والعصر بضم العين لغة في  
 العصر بفتح فسكون كالعصر بضم فسكون وعم صباحا من تحية الجاهلية دما مبنى ببعض زيادة  
 (قوله في اختلاط) أي في حال اختلاط العاقل بغيره قال في المعنى يغلبون على الشيء غيره لتناسب بينهما  
 كما في الأبوين للاب والام والمشرقين والمغربين إلا أن يراد مشرقا الصيف والشتاء ومغربا هما  
 والخافقين للمشرق والمغرب وأما الخافق المغرب ثم تسميته خافقا مجازا لانه مخفوق فيه أي مغروب  
 فيه والقمرين للشمس والقمر أو لاختلاط كما في تغليب مخاطبين على الغائبين في لعلمكم تتقون بعد  
 قوله اعبدا وربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لان لعلمكم مر تبط بخلقكم لا باعبدا والمذكرين على  
 المؤنث حتى عدت منهم في وكانت من القاتنين بناء على أن من تبعضية والملائكة على إبليس حتى  
 استثنى منهم في فسجدوا لإبليس ولهذا عُد جماعه الاستثناء متصلا والذين آمنوا بشعيب عليه في  
 أو لتعودن في ملتنا بعد قوله تعالى لنخرجنك يا شعيب والذين آمنوا معك من قرية فإفانه عليه الصلاة  
 والسلام لم يكن في ملتهم قط بخلاف الذين آمنوا معه والمخاطبين على الغيب والعقلاء على غيرهم في  
 يذروكم فيه بعد قوله تعالى جعل لكم من أنفسكم أزواجا ومن الأنعام أزواجا لئلا تقولوا يذروكم وآياها



ومعنى يذروكم فيه يشكم ويكثر كم بهذا الجمل اه مع اختصاره بعض زيادة من الدماميني (قوله  
 نحو والله يسجد) أي يخضع فلا اشكال في وصف غير العاقل به وما ذكره الشارح ليس لفظا لآية قلعه  
 لم يرد التلاوة فلا اعتراض عليه قال في التوضيح ونحو من عشي على رجلين فانه يشعل الا دمي والطار  
 اه قال شيخنا ومنه يعلم ان ذكر الشارح له ليس للتمثيل به بل لهظم الآية لانه ليس من الثاني ل  
 من الاول يعني التغليب (قوله أو اقترانه) أي غير العاقل به أي العاقل ولم يعبر بالاختلاط بدل  
 الاقتران تفننا للتعبير المعنى بالاختلاط في هذه الآية الثانية أيضا أو لجملة العموم في صورة التغليب  
 على الكل المجموع وفي هذه الآية على الكل الافرادى فافهم (قوله فصل بمن) أي الجارة هذا هو  
 الاوجه لانها المتقدمة في الذكر والا قرب الى عبارته لانه لو كان مراده الموصولة لقال بها بالاضمار  
 لان الكلام فيها وفي التصريح عن الموصولة (قوله نحو فنفهم من عشي الخ) فيه أنه يحتمل أن تكون  
 من نكرة موصوفة الا أن يقال هذا مثال والمثال لا يضره الاحتمال ويظهر أن من الوسطى  
 للاقتران والتغليب معالشمولها الا أن راطاروا فترانهما في العموم السابق (قوله والا كتر في  
 ضميرها) أي من لا يقيد الموصولة بدليل التمثيل بقوله ثم الى ومن يفت ومحل كون الاكثر مراعاة  
 اللفظ اذ لم يحصل من مراعاته ليس نحو أعط من سألتك لا من سألتك أو فتح نحو من هي جراء أمك  
 فيجب مراعاة المعنى فلا يقال أعط من سألتك ولا من هو جراء أمك لفتح الاخبار بمؤنث عن مذكر  
 كعكسه نحو من هي أجرة أمك ولا من هو أجرة أمك لان الموصول وصلته كشي واحد فكأنك أخبرت  
 عن مذكر مؤنث لكن القبح في الصورتين الأولىين أشد لان تخالف الخبر والخبر عنه فيهما في اصلة  
 وفي الموصول وخبره وفي الصورة اشالة في الموصول وخبره فقط ومالم يعضد المعنى سابق فيختار  
 مراعاته كقوله وان من النسوان من هي روضة فأنت الضمير تقدم ذكر النسوان كذا في  
 التصريح مع زيادة من حاشية الروداني عليه ومن الدماميني وفيه بحث لانه يلزم على مراعاة اللفظ  
 في قوله من هي روضة أيضا الاخبار بمؤنث عن مذكر فقتضى التعليل به لوجوب مراعاة المعنى في  
 قوله من هي جراء أمك وجوب مراعاة المعنى في قوله من هي روضة أيضا اذ لا فرق بين المؤنث بالهاء  
 والمؤنث بالالف كما في الدماميني ولا بين اصفات كحسنة وجرارة والاسماء كروضة وصحراء بدليل  
 ما مر من استقبح من هو جراء أمك فندره (قائدة) يعتبر المعنى بعد اعتبار اللفظ كثيرا نحو ومن  
 الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين وقد يعتبر اللفظ ثم المعنى ثم اللفظ نحو ومن  
 الناس من يشترى لهو الخديث الى قوله واذا اتتلى عليه آياتنا وأما الاختصار على اعتبار المعنى ثم  
 اللفظ فمنوع كأنقله الفارسي عن النحويين وعلاوه بأنه يكون الباء بعد الالف باعتبار  
 اللفظ ثم المعنى فانه يكون تفهيرا وأقره ابن هشام وغيره اه دماميني لمحصله لكن قال في الهمع  
 ويجوز البداءة بالمعنى كقولك من قامت وقعدو ثم طقوم لجوازه وقوع الفصل بين الجملتين نحو من  
 يقومون في غير شيء ويظن في أمرنا قومك اه وفي الرضى ما نصه وأما نقد ديم مراعاة المعنى على  
 مراعاة اللفظ من أول الامر فنقل أبو سعيد عن بعض الكوفيين منعه والاولى الجواز على ضعف  
 الا في اللام الموصولة فانه يمنع ذلك فيهما لا يقال الضارب بقاء لفظه وصوليته اه (قوله تعش)  
 الخطاب لذنب وقوله لا تحونى أي على أن لا تحونى وقيل جواب القسم الذي تصحه عاهدتني اقوته  
 فانها لغير العالم) أي وضوعة تعبير العالم قال في التلويح كور ما تعبر المستقلا قول بعض أغمة اللغة  
 والا كثرون على أم اللعقلا وغيرهم اه قال في شرح الجامع روى ذلك أي كور ما تعبر المستقلا  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم كفي كثير من كتب الأصول وغيرها أن ابن ابي عمير لما سمع قوله  
 تعالى انكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم قال لا حصن محمد ابا اي النبي صلى الله عليه وسلم  
 فقال أليس قد عبدت الملائكة أليس قد عبد المسيح ويكون هؤلاء حصب جهنم فقال له النبي صلى

نحو والله يسجد من في  
 السموات ومن في الارض  
 أو اقترانه به في عموم تعبد  
 عن نحو فنفهم من عشي على  
 بطنه ومنهم من عشي على  
 رجلين ومنهم من عشي على  
 أربع لا اقترانه بالعاقل في  
 كل دابة وتكون باللفظ واحد  
 للمذكر والمؤنث مفردا  
 كان أو مشي أو مجموعا  
 والا كتر في ضميرها اعتبار  
 اللفظ نحو ومنهم من يؤمن  
 به ومن يفت من يمكن  
 ويجوز اعتبار المعنى نحو  
 ومنهم من يستمعون ايةك  
 ومنه قوله  
 تعش فان عاهدتني لا تحونى  
 تكن مثل من ياذنب  
 بصطحبان • وامامانها  
 لغير العالم



فهو ما عندكم ينقد  
 وتستعمل في غيره قليلا اذا  
 اختلط به نحو يسبح لله  
 ما في السموات وما في  
 الارض وتستعمل أيضا  
 في صفات العالم نحو  
 فانكروا ما طاب لكم من  
 الفساد وحكي أبو زيد سجع  
 ما يسبح الرعد بحمده  
 وسبحان ما يخرج كن لنا وقيل  
 بل هي في الذات من يعقل  
 وتستعمل في المبهمة أمره  
 كقوله وقد رأيت شجاعا من  
 بعد انظر الى ما أرى وتكون  
 بلفظ واحد كـ (تبيينه)  
 تقع من وماه وصواتين كما  
 مر واستفهاميتين نحو من  
 عندك وما عندك  
 وشرطيتين نحو من يمجد  
 الله هو الملهدي رماة فعلوا  
 من خير يوف اليكم  
 وتكرارين موصوفتين  
 كقوله  
 أأرب من نعتشه لك ناصح  
 وقوله  
 رب من أنجحت غيظا قلبه  
 قد غنى له موتا لم يطع  
 وقوله  
 لما نافع يبي اللبيب فلا تنكس  
 لشي بعيد نفعه الدهر ساعيا  
 وقوله  
 رب ما تنكره النفوس من الام  
 ر له فرجة كحل العقال  
 ومن ذلك فيهما قولهم مررت  
 بمن مجرب لك وبما مجرب لك  
 وبكونا أيضا انكرتين  
 تامين أمان

الله عليه وسلم ما أجهلك بلفظ قرمت ما لا يعقل اه وهذا ار مع كان نصافي المسئلة (قوله  
 نحو ما عندكم ينقد) قبل أي ما عندكم من متاع الدنيا ومتاع الدنيا يشمل الرقيق وهو ما قل فيكون  
 من الاستعمال في غير العالم للاختلاط (قوله وتستعمل في غيره) الضمير لغير العالم وغير غيره هو  
 العالم واستعمالها فيه اما على طريق الاستعارة أو المجاز لم ير وان لم يشر الشارح الا الى الثاني  
 بقوله اذا اختلط به أي بأغلب غير العالم على العالم (قوله في صفات العالم) أي في ذوات العالم ملحوظا  
 فيها الصفات غير المفهومة من الصلة كالبكارة والثبوتية في المثال الاول لانه لما كان الملحوظا في  
 الصفات وهي من غير العالم كان كما هي مستعملة في غير العالم وانما قلنا أي في ذوات الخ لان ما في  
 الامثلة ليست واقعة على الصفات نفسها اذ النكاح في المثال الاول لا يتعاقب الا بالذات والتزويد في  
 المثالين الاخيرين للذات وانما قلنا غير المفهومة من الصلة لانه لا يرد عليه أن كل موصول يستعمل في  
 العالم نحو جاء في من قام ملحوظ فيه الصفة المفهومة من صلاته لوجوب ملاحظة الصلة وعجابه  
 الكشف في تفسير قوله تعالى فانكروا ما طاب لكم من النساء ما نصه وقيل ما ذهابا الى الصفة ولان  
 الايات من العقلاء يجرى غير العقلاء اه قال السعد في حواشيه عليه التفرقة أي بين من  
 وما اذا أريد الذات أي لا مع ملاحظة الصفة أما اذا أريد الصفة أي لوحظت مع الذات نحو ما زيد  
 أفاضل أم كريم وفي الموصولة نحو أكرم ما شئت من هؤلاء الرجال القائم والقاعد فأكس بحكم الوضع  
 على ما ذكره المصنف أي الزمخشري والسكاكي وغيرهما وادأكره البعض والمعنى ههنا انكروا  
 الموصوفة بأي صفة أردتم من البكر والتيب الى غير ذلك من الاوصاف اه ويوجد في بعض نسخ  
 اشرح بعد فانكروا ما طاب لكم من النساء أي الطيب والمتبادر منه أن المراد الصفة المفهومة  
 من الصلة وليس كذلك كما مر فالجيدة سقوطه كما في غالب النسخ (قوله لذوات من يعقل) أي أعم من أن  
 يلاحظ الصفات معها ولا وكان الاول يعلم بدل يعقل (قوله وتستعمل) أي حقيقة كما في بس وقوله  
 في المبهمة أمره أي الذي لم يدرك أساره أو غير ان قال المصنف وكذا لو علمت انسانيته ولم يدرك  
 أدركه أو أوتى كقوله تعالى اني تدرت لك ما في بطي محررا (قوله وتكون بلفظ واحد كس) أي  
 والاكثر في ضميرها اعتبار اللفظ ويجوز اعتبار المعنى (قوله تقع من وما الخ) ذكره معان تشرك  
 فيها من وما وتنفرد ما عن من معان أخر ككونها تعجبية ونافية وكافة وزائدة ومصدرية ظرفية وغير  
 ظرفية ومهيمية كما في حيثما فار ما هيأت حيث لشرطية أو مغيرة كما في لو ضربت زيدا فان ما ضربت لو  
 من الشرطية الى التخصيص قال المصنف في التسهيل ويوصف بها أي بما على رأي اه قال الاماميني  
 نحو لا مر ما جدح قصير أنه أي لا مر أي أمر وهذه التي يبر عنها بالابهامية وينفرع على الابهام  
 الحقايرة نحو أعطه شيأ ما را النعامه نحو لا مر ما جدح قصير أنه والنوعية نحو اضربه ضربا ما قال  
 المصنف والمشتهر ورأها زائدة منهية على وصف لا تق بالحل وهو أولى لان زيادتها عوضا عن  
 محذوف ثابتة في كلامهم نحو أما أنت منطلقا انطقت فرادوها عوضا عن كان وليس في كلامهم  
 نكرة موصوفها جامدة لا وهي مرفوعة بمثل الموصوف نحو مررت برجل أي رجل وطعمه ناشاة  
 كل شاة فالحكم على ما المذكورة بالاسمية واقتضاء الوصفية حكم بما لا يطير له فوجب اجتنابه اه  
 باختصار (قوله وما تفعلا من خير يوف اليكم) المنجى أن الشارح لم يفصل لفظ التلاوة حتى يرد  
 اعتراض البعض كعبه بأنه لفق من آيتين فكان الصواب أن يقول اما وما تفعلا من خير يوف اليكم  
 واما وما تفعلا من خير يعلمه الله بل قصد ذكر مثال من عنده (قوله رب ما تنكره) يجب فصل رب من  
 ما لان الذي يوصف برب ما الكافة وما هي انكرة موصوفة بالجملة بعدها والرباط ضمير محذوف أي  
 تنكره وقوله فرجة بالفتح أي انفراج وقال العباس الفرجة بالفتح في الامر المعذوي وبالضم فيما يرى  
 من الحائط ونحوه كذا في العيني وفي القاموس أن الفرجة بمعنى الخلو من الهم مثله وان فرجة



فحو الخاطب بالنظم والعقال بالكسر الحبل الذي تشد به الدابة لئلا ينزعها من القيام ووجه الشبه السهولة  
والسرعة قال في المغني ويجوز أن تكون ما كافة والمفعول المحذوف اسم ظاهر أي قد تذكره  
النفوس من الأمر شيئاً أي وصفافيه أو الأصل من الأمور أمر أي هذا الأداة المفردة عن الجمع وفيه  
وفي الأول أمانة الصفة غير المفردة عن الموصوف إذ جعل له فرجة الخ عليها صفة للمحذوف اه  
وقوله أمانة الصفة الخ أي وهي لا يجوز اختيارها إلا إذا كان الموصوف بعض اسم سابق مجرور بمن  
أو في نحو مناظرة ومنافاة وفيما أقام (قوله فعلى رأي أبي علي) متعلق بمحذوف أي  
فتكون نكرة تامة على رأي أبي علي (قوله والفاعل مستتر) أي يعود على التمييز كما سيأتي في قوله  
ويرفعان ضمير يفسره • ميمز كهم قومًا عشره  
وسبأني أنه ما يغتفر عوده على متأخر لفظاً ورتبة (قوله وهو هو المخصوص) أي ونقطة هو هو  
المخصوص فهو ما مبدأ خبره متعلق بالجار والمجرور المحذوف والمعنى هو المدح ومثلاً في سر  
وأعلان أو الجملة قبله والجار والمجرور في محل نصب على الحال وأما خبر مبتدأ المحذوف على ما يأتي  
(قوله خبره هو آخر) أي والجملة صلة الموصول والجار والمجرور متعلق هو المحذوف لما فيه من معنى  
الفعل أي ونعم من هو الموصوف بالفضائل في حالتي سر وأعلان قال ابن هشام ويحتاج إلى تقدير هو  
ثالث يكون مخصوصاً خبره الجملة قبله قال الدماميني ورابع على القول بأن المخصوص مبتدأ محذوف  
خبره اه وفيه أنه لا يتعين تقدير الخبر هو بل هو تقديره المدح ومثلاً في سر وأعلان قبله الجار  
والمجرور خبر هو المذکور وأوجب بأنه لو كان كذلك لكان متعلقاً بكون عام والمراد تعلقه بكون  
خاص هو معنى هو المحذوف إذ المراد ونعم من هو الموصوف بالفضائل في سر وأعلان وفيه أنه يجوز  
تعلقه بخاص لقريضة المدح أي المدح في سر وأعلان كما خبرنا عليه آنفاً (قوله على حد قوله  
شعري شعري) أي على طريقته في التأويل بما يخرجهما عن الاتحاد من كل وجه أن يراد به  
المبتدأ الذات بقطع النظر عن صفتها وبنوع الخبر الذات الموصوفة بالفضائل (قوله إلا الخفش)  
اعترض بأنه لا يعم ذلك بل يجوز كون ما موصولة أو نكرة موصوفة والخبر عليها المحذوف  
وجوباً تقديره شيء عظيم (قوله وفي باب نعم وبئس) عطف على قوله على رأي البصريين الخ وزاد  
بعضهم موضعاً ثالثاً وهو قولهم إذا أرادوا المبالغة في الأخبار عن أحد بالأكثر من فعل الكتابة  
مثلاً أن زيداً ما أن يكتب أي من شيء كتابة فاعني شيء وإن وصلته في تأويل مصدر بدل من ما أو  
عطف بيان والمعنى أنه ملازم للكتابة حتى كأنه خلق منها أو أفاة الدماميني (قوله فما نصب على التمييز)  
اعترض بأر ما مساوية للصغير في الإبهام فكيف تميزه وأوجب بمنع المساواة لأن معناه شيء عظيم  
وبهذا الاعتبار يحصل التمييز اه ثمني ثم الفاعل على هذا صير مستتر في نعم يعود على التمييز  
والمخصوص محذوف تقديره هو وما درج عليه الشارح أحد أقوال في ما هذه ستأتي في باب نعم وبئس  
وقد درج عليه في المغني في موضع ودرج في موضع آخر على قول آخر مهاده هو أمها معرفة تامة فاعل  
ومثل بها له معرفة التامة الخاصة أي المقدرة من لفظ اسم فاعله هي وعامها صفة له في المعنى  
فتقديرها في المثال نعم الفاعل ومثل للتامة العامة أي المقدرة ما شيء وهي مالم يتقدمها ذلك فتحو  
تبدوا الصدقات دما هي أي فعم الشيء هي والأصل دهم أشئ ابدأوها لأن الكلام فيه محذوف  
المضاف وأنيب دما المضاف إليه فافصل وارفع والحاصل أر ما لا سميه كما تكون نكرة بافصه  
وهي الموصوفة وتامة وهي غير الموصوفة تكون معرفة بافصه وهي الموصوفة بكونها كأم (قوله هو  
مذهب الجمهور) محل الخلاف حيث لا عهد أي في الخارج ولا هي حرف تعريف اتفاقاً وتجوواً بحسن  
فأكرم المحسن قاله الرضي (قوله إلى أنها حرف موصول) رد بأنها لو كانت كذلك لآلت مع ما بعدها  
بمصدر (قوله إلى أنها حرف تعريف) رد بأنها لو كانت كذلك لمعت من أعمال اسمي الفاعل والمفعول

فعلى رأي أبي علي زعم أنها  
في قوله ونعم من هو في سر  
وأعلان تمييز والفاعل  
مستتر وهو هو المخصوص  
بالمدح وقال غيره من  
موصول فاعل وقوله هو  
مبتدأ خبره هو آخر محذوف  
على حد قوله شعري شعري  
وأما ما فعل رأي البصريين  
إلا الخفش في نحو ما  
أحسن زيداً إذا المعنى شيء  
حسن زيداً على ما سيأتي  
يساه في باب نعم وبئس  
عند كثير من النحويين  
المتأخرين منهم الزمخشري  
فخوشته غسلاً نعم أي  
نعم شيئاً فما نصب على التمييز  
وأما ألقاعاقل وغيره وما  
ذكره المصنف من أنها اسم  
موصول هو مذهب الجمهور  
ومذهب المازني إلى أنها  
حرف موصول والخفش  
أنها حرف تعريف والدليل  
على اسمية الأشياء الأول



هو الصهير عليها في نحو قد اطلع المتقي ربه وقال المازني ما تدل على موطن في معرفة قوله بان حذف الموصوف مكانه لا يثبت في قوله  
 الا ضرورة وليس هذا منها الثاني استحسان خلوة الصفة معها عن الموصوف نحو جاء الكريم فلولا ان اسم موصول فلا تثبت  
 الصفة عليه كما تعتمد على الموصوف لقم خلوة عن الموصوف الثالث اجمال اسم الفاعل معها بمعنى المضي فلولا انها موصولة واسم  
 الفاعل في تأويل الفعل لكان منع اسم (١٣٢) الفاعل حينئذ معها الحق منه بدونها الرابع دخولها على الفعل في نحو

ما أنت بالحكم الترضى  
 حكومته  
 والمعرفة مختصة بالاسم  
 والتدليل على حرفيتها بأن  
 العامل يخطأها نحو  
 هربت بالضارب فالحجور  
 ضارب ولا موضع لا ولو  
 كانت اسم المكان اها  
 موضع من الاعراب قال  
 الشلوين الدليل على أن  
 الالف واللام حرف قولك  
 جاء القائم فلو كانت اسما  
 لكانت فاعلا واستحق قائم  
 البناء لانه على هذا  
 التقدير مهمل لانه صلة  
 والعلة لا يسلط عليها  
 عامل الموصول وأجاب في  
 شرح التمهيد بأن مقتضى  
 الدليل أن يظهر عمل عامل  
 الموصول في آخر الصلة لان  
 نسبتها منه نسبة عجز  
 المركب منه لكن منع من  
 ذلك كون الصلة جارة  
 والجل لا تتأثر بالعوامل  
 فلما كانت صلة الالف  
 واللام في اللفظ غير جارة  
 جى بها على مقتضى  
 الدليل لعدم المسامحة انتهى  
 ويلزم في ضمير آل اعتبار  
 المعنى نحو الضارب  
 والضاربة والضاربين

بمعنى الحال أو الاستقبال لا بعدا لها لهما عن شبه الفعل كالتصغير ويدخلها على الجملة (قوله عود  
 الصهير عليها) أي والصهير لا يعود الا على الاسماء (قوله بأن حذف الموصوف مظان) أي مواقع  
 وهي ثلاثة كون اللفظ صالحا لمباشرة العامل وكون المنعوت بعض اسم سابق مخفوض عن أوفى  
 نحو أن عمل سابعات أي دروعا ومناظن ومنا أقام أي فريقا وفيما سلم وفيما هلك (قوله الا ضرورة)  
 كقوله ترمى بكفي كان من أرمى البشر أي بكفي رجل (قوله وليس هذا منها) قد يقال هو من الاول  
 لان اللفظ صالح لمباشرة العامل (قوله نحو جاء الكريم) فيه أن كريمة صفة مشبهة وآل المتصلة  
 بها حرف تعريف على الاصح فكان الاولى التمثيل بنحو جاء الضارب (قوله لكان منع اسم الفاعل)  
 أي منع عمل اسم الفاعل بمعنى المضي حينئذ أي حينئذ كانت غير موصولة بل حرف تعريف وقوله  
 أحق منه أي من منع عمل اسم الفاعل بمعنى المضي بدونها أي والواقع أنه يعمل معها ويعتنع عمله  
 بدونها ووجهه لاحقية أن عمله بسبب شبهة الفعل المضارع وهي بعدة له عن شبهة ومقرنة له من  
 الجوامد لانها حينئذ من خصائص الاسماء التي الاصل فيها الجود لان أصل وضعها للذوات والتميز  
 الاخفش كون اسم الفاعل بمعنى المضي لا يعمل معها فلم ينهض عايه هذا الدليل (قوله على حرفيتها)  
 أي في القولين الاخيرين (قوله لكان لها موضع من الاعراب) أي واستحق مدخولها عدم الاعراب  
 لكونها عامل أخذ مقتضاها كما يؤخذ مما بعده (قوله قال الشلوين) تقوية وايضا لما قبله (قوله  
 والتحق قائم البناء) يعني عدم الاعراب بدليل ما بعده (قوله مهمل) أي لا يتسلط عليه عامل (قوله  
 لا يتسلط عليها عامل الموصول) أي لاخذ مقتضاها من العمل في الموصول (قوله وأجاب) أي الناظم  
 وقوله بأن مقتضى الدليل أي القياس على جعل الاعراب على عجز المركب المزجي الشبيه بمجموع  
 الموصول وصاته أخذ مما يأتي قال الروداني واعلم بمجموع ال وصلتها من الصرف مع أنه شبيه  
 بالمزجي لعدم العلية اه وببحث الدماميني في الجواب عما حاصله الفرق بين الموصول والمركب  
 المزجي بأن المقصود الموصول وانما جى بالصلة تشويحه فحق الاعراب أن يدور عليه بخلاف  
 المركب المزجي والدليل على ذلك ظهور الاعراب في أي الموصولة والذين واللاتين على القول  
 بأعرابهما والذين واللاتين على امة وأجاب الرصعي عن الدليل بأن آل لما كانت على صورة الحرف  
 نقل اعرابها الى صلته عارية كما في لا التي بمعنى غير (قوله لان نسبتها منه نسبة عجز المركب منه)  
 ولهذا لا يتبع الموصول ولا يجبر عنه ولا يستثنى منه قبل تمام الصلة (قوله ويلزم في ضمير آل الخ) أي  
 لحفاء موصوليتها وجوز أبو حيان مرعاة اللفظ إذ لم يقع خبرا أو نعتا بنحو جاء الضارب (قوله وذو  
 برصاني) عطف على خليلي وجملة يرمى الخ خبر ثان لذلك وقوله واسمه بكسر اللام وهي الحجر (قوله  
 ساعيا) أي أخذ الصداقات الامرال والمشرقي السيف المنسوب الى مشارف موضع بأرض العرب  
 وانفرائص الزكوات (وله وبعضهم يعربها الخ) استشكل الاعراب بقيام سبب البناء وعدم  
 معارض له (قوله اعراب ذي بمعنى صاحب) أي بلوا ورفعوا بالالف نصبا وبالياء جرا وخص بعضهم  
 الاعراب بحال الحجر قال لانه المجموع كما في التصريح (قوله أطلق بذواته التأنيث) أي بعد قلب الواو

والضاربان وأما ذواتها للماقل وغيره قال الشاعر دال خليلي وذو بواصاي \* يرمى ورائي بامهم ومسله الفا  
 وقال الآخر فقولاً لهذا المرء ذوا جاء ساعيا \* هلم فان المشرقي الفرائض وقال الآخر وأما كرام موسرون لقيتهم \*  
 فحسبي من ذوعندهم ما كفا نيا وقال الآخر فان الماء ماء أي وجدى \* وبئر ذوحفرت وذوطوبت والمشهورة فيها البناء  
 وأن تكون بلفظ واحد كما في الشواهد وبعضهم يعربها اعراب ذي بمعنى صاحب وقدروي بالوجهين قوله \* فحسبي من ذي عندهم  
 ما كفا نيا \* (وكأنني أيضا لديهم) أي عند طي (ذات) أي بعض طي أطلق بذواته التأنيث مع بقاء البناء على الضم حكى الفراه



ألقاومفاد عبارته أن ذات ليست صيغة مستقلة بل أصلها ذو ومفاد عبارة غيره كالعزى أنها صيغة مستقلة فتأمل وقوله مع بقاء البناء على الضم ينبغي حذف لفظ بقاء لاقتضائه أن دو مبنية على الضم مع أنها مبنية على السكون وفي التوضيح وحكى أعراب ذات وذوات أعراب ذات وذوات بمعنى صاحبة وصاحبات أى مع التنوين لعدم الإضافة كفاي التصريح وحكى أعراب ذات أعراب جمع المؤنث السالم كفاي الهمع وشرح ابن عقيل على النظم فيكون في ذات ذات لغات (قوله بالفضل الخ) ليس شعركا توهم أى أسألكم بالفضل وبه الأخيرة بفتح فسكون أصلها نقلت حركة الهاء إلى الياء بعد سلب حركتها فسكنت الهاء وحذفت الالف لالتقاء الساكنين (قوله جمعها) أى النون المتقدمة في البيت قبله والأي يتق جمع ناقة وأصلها ناقة قلبت الواو لأنها تحركها وانفتاح ما قبلها وأصل أينق أنوق قدمت الواو لتسلم من الضم وقلب ياء مبالغته في التخفيف والموارق جمع مارقة أى سراب وقوله ذوات ينهضن بدل أوتعت على مذهب الكوفيين المحذرين بخالف التعت والمنعوت تعريفا وتنكيرافى المدح والذم أو خبر المحذوف أى هن ذوات الخ ويجوز **ك**كون ذوات بمعنى صاحبات أضيف إلى الفعل بمعنى المصدر أى ذوات نهوض كقوله هم ذهب بذى تسلم أى بوقت ذى سلامة وقوله بغير سائق بالهمزة من السوق (قوله إذا أريد) أى على لغة من يقول ذات وذوات وقوله غير معنى التى واللانى أن أريد المفرد المذكر أو المثنى مطلقا أو جمع المذكور أى مع أن مثنى المؤنث يقال له على هذه اللغة ذات لا ذو قال الرضى فى والطائفة أربع لغات أشهرها ما مر أعنى عدم تعريفها أصلا مع بنائها والثانية دول للمفرد المذكر ومشاه ومجموعه فى الأحوال الثلاثة وذات مصهومة للمفرد المؤنث ومثناه ومجموعه والثالثة كالثانية إلا أنه يقال لجمع المؤنث ذوات مصهومة فى الأحوال **ك**كلها والرابعة تصريفها تصريف ذو بمعنى صاحب مع أعراب جميع تصريفاتها جلا على التى بمعنى صاحب وكل هذه لغات طائفة اه والمصنف ذكر الأولى وكذا الثالثة بنوع تأويل بأرى يحمل فى كلامه حذف والتقدير وكاتى والمثني لديهم الخ ولا مكان هذا التقدير قال الشارح ظاهر كلام الماظم الخ فاهم (قوله وأطلق ابن عصفور القول فى تشبيه الخ) المنجى أن الجار والمجرور متعلق بالقول ومعنى إطلاق القول فيه عدم تقييده ببعض طيئ بل أسنده إليهم جملة فعلية مؤاخضة من هذه الجهة أيضا نبيه عابا الشاطبي وغيره لكن الشارح لم يتعرض له بل انما تعرض مؤاخضة المصنف ياه من جهة اثبات غير ذو وذات وذوات وانما لم يتعرض الشارح لتلك الجهة لأن فى نقل هذا الإطلاق عن ابن عصفور ظرا قال ابن عصفور فى المقرب وذو وذات فى لغة طيئ وتشبيها ووجه ما عده بعضهم وقال السبوطى فى المكت لم يذكر ابن مالك فى جميع كتبه تشبيه ذو ووجهه فى أن لا إطلاق فى عبارة ابن عصفور أصريحه بأن ذلك خاص ببعض طيئ وأن ابن مالك انما تازع فى الثبوت كذا فى الرواى وعلى هذا كان ينبغي للشارح أن يقول وحكى ابن عصفور تشبيه الخ (قوله على ذلك) أى على قوله تشبيه ذو وذوات ووجهها (قوله لذلك) أى لكونه قاله قياسا على ما قالوه (قوله ومثل ماذا) لعل التشبيه بما دون من مثالا وازتهاذا وخلفتها باختتامها بالالف قدبر (قوله من أنها الخ) انما تصروجه أشبه على ذلك لار من جملة ما تقدم كور ما لغير العاقل مع أن دانكون للعاقل بعد من وغيره بعد ما كما نقله ابن عارى (قوله من استفهام) فى المثنى حذف من الثانى لدلالة الأول لكن فى منبع الشارح تحريك من مع سكوتها فى المثنى (قوله على الإصح) وقيل بعد ما الاستفهامية فقط ورد بالجماع فى كلامها (قوله لا واحد مستفهامة) أى أومع ما اسما واحدا وصولا أو فكرة موصوفة بصور التركيب الثلاثة ونقله الالغاء الحكى والعاوها الحقيقى جعل دارائدة وما استفهامية على رأى الماظم تبعه كوفيين المجوزين زيادة الاسماء قالوا وذلك المجموع المحمول اسما واحدا مستفهامة به مخصوص يجوز عمل

بالفضل ذو وفضلكم الله به والكرامة ذات أكرمكم الله به (وموضع اللاتى أى ذوات) جمعا لذات قال الراحر جمعها من أبقى موارق ذوات ينهضن بغير سائق تشبيهه بظاهر كلام الماظم أنه إذا أريد غير معنى التى واللانى يقال ذو على الأصل وأطلق ابن عصفور القول فى تشبيه ذو وذوات وجمعها قال الماظم وأطن أن الحامل له على ذلك قولهم ذات وذوات بمعنى التى واللانى فأضربت عنه لذلك لكن نقل الهروى وابن السراج عن العرب ما نقله ابن عصفور (ومثل ما) الموصولة فيما تقدم من أنها تستعمل بمعنى الذى وفروعه بلفظ واحد (ذا) اذا وقعت (بعد ما استفهام) بانفاق (أو) بعد (من) استفهام على الإصح وهذا (اذ لم الخ) ذال فى الكلام والمراد بانفاها أن تجعل مع ما أسمن اسما واحدا مستفهامة ويظهر أن الامرين فى البدل من اسم الاستفهام رقى الجواب بتدريج جعل ذال موصولا ماذا صنعت خيرا أم شر بالرفع على البدلية من ما



أشبه في قضي أم ضلال  
وباطل  
وتقول عند جعلها اسما  
واحد ماذا صنعت أخيرا  
أم شر أو من ذا أكرمت  
أزيدا أم عمرا بالنصب على  
البديلية من ماذا أو من ذا  
لأنه منصوب بالمفعولية  
متقدمة وكذا تفعل في  
الجواب نحو يسألونك  
ماذا ينفقون قل انفقوا  
قرأ أبو عمرو برفع العفو  
على جعل ذا موصولا  
والباقون بالنصب على  
حماها ما غاة كافي قوله تعالى  
ماذا أنزل ربكم قالوا أخيرا  
فإن لم يتقدم على ذا ما من  
الاستفهامين لم يجز أن  
تكون موصولة وأجازه  
الكوفيون كما بقوله  
عند ما ليعاد علينا أماره  
لجوت وهذا تخمين طابق  
ونخرج على أن هذا يطبق  
جمله اسمية وتحملي حال  
أي وهذا يطبق محمولا  
تنبيهه بشرط  
لاستعمال ذا موصولة  
من ما سبق أن لا تكون  
مشاربا نحو ماذا التواني  
وماذا الوقوف وسكت عنه  
لوضوحه (وكاها) أي كل  
الموصولات (يلزم) أن  
تكون (بعده صلة) تعرفه  
ويتم بها معناه أما مفعولة  
موجاه لذي أكرمه أو  
منوية كقوله  
نحن الآن فاجع جو  
عن وجههم لينا  
أي نحن الآن عرفوا بالشاعة بدلالة المقام وأقوله بقوله بعده أنه لا يجوز تقديم الصلة

ما قبله فيه نحو أقول ماذا ذكره الدماميني نقلا عن المصنف وغيره وكذا في الروداني وغيره في ذلك  
البعض من عدم عمل ما قبله فيه توهم منه أنه كبقية أسماء الاستفهام غير صحيح ويظهر أثر الالغاء من  
في نحو سألته عما إذا ثبت الالف مع الجار على تقدير الالغاء الحكمي وتحذف معه على تقدير الحقيقة  
قاله الشيخ يحيى (قوله لأنه مبتدأ وإذا وصلت خبر قال شيئا الظاهر أنه يجوز عكسه بل هو أولى لا إذا  
معرفة حيث قنأمل اهـ وبإجازة الأخبار معرفة عن نكرة لأن هذا التركيب من قبيل كم مالك وقد  
قال الناطم لا يخبر بمعرفة عن نكرة وإن تخصصت الالف نحو كم مالك وخبر منك زيد عند سيبويه وفي  
النسخ نحو فان حبس الله على أن ابن هشام اكتفى في الأخبار عن النكرة بالمعرفة بتخصيصها ثم  
الموافق للصناعة أن الخبر أو المبتدأ الموصول فقط لا مجموع الموصول والصلة كما صنع الشارح فتدبر  
(قوله قال الشاعر الخ) قال الدماميني يجوز في البيت كون ماذا اسما واحدا (يصح أيضا في هذه الحالة  
والرابط محذوف أي يحاوله لجواز مثل هذا في الشعر أو مفعول لمحاول ونحو خبر محذوف أي هو  
نحو (قوله بمحاول) أي يطلب والنصب في الأصل المدة يقال فلان قضى بحبه أي مدة حياته وأراد به  
هنا النذر والمعنى ألا تسألان المرء ماذا يطلبه باجتهاده في أمور الدنيا أنذر أوجهه على نفسه فهو  
يسعى في قضائه أم هو ضلال وباطل (قوله وتقول عند جعلها اسما واحدا) يصح أيضا في هذه الحالة  
تقدير خبره بمنصوب بالفعل وجعل ماذا في موضع رفع مبتدأ خبره الجملة الفعلية والعائد الضمير المقدر  
أوفي موضع نصب محذوف يفسره المدكور ولكن كل هذا تكلف مع أنه يرد على الأول أن حذف  
رابط جملة الخبر مخصوص بالشعر كما يفيد ما مر عن الدماميني وعلى الثاني أن حذف الضمير  
الشاعلي قبيح كما سأتى في باب الاشتغال (قوله وكذا تفعل في الجواب) أي استغناءنا لأن حق الجواب  
أن يطابق السؤال اسمية وفعلية (قوله قل العفو) أي الزائد على قدر الحاجة (قوله وأجازه  
الكوفيون) أي كما أجازوا في بقية أسماء الإشارة أن تكون موصولة كما بقوله تعالى ثم أنتم هؤلاء  
تقتلون وقوله تعالى وما تلك بيمينك أي الذين يقتلون والتميمينك وأجيب يجعل تقتلون ويعينك  
حالا قاله الدماميني (قوله عدم) اسم صوت يزجر به البغل وقد يسمى به البغل والامارة بالكسر  
الحكم وليت من قصيدة هجاءها الشاعر عباد بن زياد بن أبي سفيان وقد كتب هجوه على الحيطان  
فلما ظفربه ألزمه محوه بأظفاره ففسدت أنامله ثم أطال صغته فكلما وافيه معاوية فوجه له يريد  
وأخرجه وقد علمت له بغلة ففرت فقال ذلك عيني باختصار (قوله وتحملي حال) أي من ضمير طابق  
باء على الأصح من جواز تقديم الحال على عاملها الصفة المشبهة كافي شرح الجامع (قوله أن  
لا تكون مشاربا) زاد البعض تبع الشئنا شرطا آخر وهو أن لا يكون بعدها اسم موصول نحو من  
ذا الذي يشفع عنده إلا بذنه ولا حاجة إليه للاستغناء عنه بقوله إذا لم تلغ في الكلام لانها في هذا  
الحالة ماعاة فتكون مع من مبتدأ والذي خبر وفي الدماميني أن الالغاء يترشح في هذه الحالة أيضا ولا  
يتعين لأنه يحتمل أن تكون ذا موصولة والذي نأكيه له أو خبر لمبتدأ محذوف اهـ وفي البياضوي  
أن من مبتدأ وإذا خبر والذي بدل اهـ (قوله وكاها يلزم بعده صلة) قال في التسهيل وقد ترد صلة به  
موصولين أو أكثر مشتركا فيها أو لولا بها على ما حذف اهـ فالاشتراك فيما إذا ناسبت الصلة  
جميع ما قبلها من الموصولات والدلالة فيما إذا لم تناسب الاوحد منها والقسم الأول داخل تحت  
قول الشارح مفعولة والثاني داخل تحت قوله أو منوية (قوله بعده) ويجوز الفصل بينهما ويدها  
بالجملة القسمية والدائية والاعتراضية كما في الهمع والدماميني (قوله تعرفه) اعترض بين  
الموصول لو كان معرفا بهاته اتعرفت النكرة الموصوفة بصفته وأجيب بأن تعين الموصول بصيغته  
وضحي لوضعه معرفة مشاربا إلى المعهود وعوضون صلتهم بين المتكلم والمخاطب فعلى قولك لقيت من  
مريته إذا كانت موصولة بقيت الانسان المعهود بكونه مضر وبالك نهى موضوعه على أن



تكون معرفة بصلتها وأما إذا جعلتها موضوعاً فالمعنى لقبت انساناً فمضروباً بالثابت فالتخصيص  
بمضروبيه المخاطب وإن حصل بقولك انساناً لكنه ليس بتخصيصاً وضعياً بل هو عارض لأن انساناً  
موضوع لأنساناً متباخذاً في الذي ومن مثلاً فانهم اوضحوا المخصوص بضمهم ما والفرق بين المعرفة  
والشكرة المخصصة أن تخصيص المعرفة وضعي وهو المراد بالتعريف عندهم وليس المراد به مطلق  
التخصيص ألا ترى أنك قد تخصصت الشكرة بوصف لا يشاركها فيه شيء آخر مع أنها لا تسمى بذلك  
معرفة لتكون غير وضعي كقولك أعبدوا خلق السموات والأرض اه دماميني ببعض التخصيص  
وسبباني قريباً جواب آخر فتنبيهه (قوله ولا شيء منها) أي ولو طرفاً أو جاراً أو مجروراً (قوله على  
الموصول) وأما تقديم بعض أجزاء الصلة على بعض فجائز بحجاء الذي قائم أبوه قال في التسهيل وقد  
يلي موصول الصلة الموصول أن لم يكن حرفاً أو أل وعال في الشرح المنع مع الحرف وأل بأن امتزاج  
الحرف بصلته أشد من امتزاج الاسم بصلته فتقديمه ولها كإفجاع كلمة بين جزأي مصدر وكونها  
اشتداداً امتزاج أل قال المراد في فصل في الحرف قوم فأجاز وفي غير العامل محو عجت مما زيد انضرب  
ومنعوا في العامل كأن (قوله ففيه متعلق الخ) اختار قوم كإن الحاسب جواز تقديم معمول صلة أل  
إذا كان طرفاً كما في الآية وعليه لا تدرى قال ابن الحاسب والفرق عندنا بين أل وغيرها أن أل  
على صورة الحرف المنزلة جزأ من الكلمة فكانت كغيرها من الأجزاء التي لا تنعج التقديم وخرقنا بينها  
وبين غيرها في ذلك كالفرق بينها وبين غيرها اتفاقاً في جعل صلتها اسم فاعل أو اسم مفعول لتكون  
مع أل كالاسم الواحد واختار السبوطي ما نقله في الهمع من ~~ال~~ وفيه من جواز تقديم الطرف  
المتعلق بصلة الموصول اسمياً كالأحرف (قوله بمحذوف والتقدير وكانوا زاهدين فيه من  
الزاهدين) وعلى هذا يكون من الزاهدين أما صفة مؤكدة شجوعاً من العلماء أو مؤسدة على معنى  
ممن بلغهم الزهد إلى أن يعدوا من الزاهدين أو خبر ثان لكان أفاده الدماميني (قوله دلت عليه صلة  
أل) لا يرد أن ما لا يعمل لا يفسر عاملاً لأن ذلك في باب الاشتغال قاله يس (قوله أن تكون معهودة)  
بأن يعلمها المخاطب ويعلم تعلقها بعين أما صفة الشكرة فالشرط فيها علم المخاطب بها فقط وهذا هو  
الفرق بينهم وبينه يعلم وجه تعرف الموصول بصلته دون الشكرة بصفتها قبل محل اشتراط العهد  
إذا أريد بالموصول معهود فإن أريد به الجنس أو الاستغراق فالشرط كون صلتها كذلك وفي الزوداني  
بعد كلام والتحري أن المراد بكون الصلة معهودة أن تكون معروفة للسامع سواء كان أمر يفهمها  
تعريف العهد الخارجي نحو وإذا تقول للذي أنعم الله عليه أو تعريف الحقيقة أي من حيث هي نحو  
المعطى خير من الآخر أو تعريف الحقيقة في ضمن بعض الأفراد نحو كمثل الذي ينعم أو في ضمن  
جميع الأفراد نحو اقتلوا المشركين بناء على أن أل موصولة أو الذي يشرك أو الذين يشركون أو من  
يشرك أو نحو ذلك فالصلة في الجميع معهودة والعهد الخارجي في الأول وذو في غيره وأما مخوفه شيعهم  
من اليم ما غشيتهم فالظاهر أنه من تعريف الحقيقة في ضمن كل فرد ويحتمل العهد الخارجي أي الذي  
عرف في الخارج أنه غشيتهم فالمعهود خارجاً يجوز أن يكون محملاً كما يكون مفصلاً فظهر أن  
العهد في الجميع وأن استثناء مقام إرادة الجنس أو الاستغراق أو التهويل غير صحيح (قوله أو منزلة  
منزلة المعهود) اجراء لدلائلها قرينة المقام على عظمة موصولها مجرى العهدات عينها موصولها  
بهذا الاعتبار فاندفع قولهم وأقره شجنا واليه قد يقال إن عرفت الصلة مع الأسماء فلا معنى  
لاشتراط العهد مطلقاً على أنه قد يشكل الاكتفاء بالتهويل في حصول التعريف فيستأمل وعبرة  
التوضيح معهودة الألفي مقام التفخيم والتهويل فيحسن إيهامها اه وعلى هذا الإجابة إلى التهويل  
المذكور (قوله في معرض التهويل) أي التخويف والتفخيم أي التعظيم أي المجرى عن التخويف فلا  
يقال من لازم التهويل التفخيم وقوله تخوف غشيتهم الخ مثال للذويف وقوله فأرسل الخ مثال للتفخيم

ولا شيء منها على الموصول  
وأما محو كافوا فيه من  
الزاهدين ففيه متعلق  
بمحذوف لعل عليه صلة  
أل لا بصلتها والتقدير  
وكانوا زاهدين فيه من  
الزاهدين ويشترط في  
الصلة أن تكون معهودة  
أو منزلة منزلة المعهود أو لا  
لم تصلح للتعريف فالمعهود  
نحو جاء الذي قام أبوه  
والمنزلة منزلة المعهود هي  
الواقعة في معرض التهويل  
والتفخيم نحو غشيتهم من  
اليم ما غشيتهم فأرسل إلى  
عبد ما أوحى



الضمير هو العائد على  
الموصول وربما خلفه اسم  
ظاهر كقوله  
سعاد التي أضنا لحب سعاد  
وقوله

وأنتم الذي في رحمة الله  
أطعمكم كما سبقت الإشارة  
إليه وهو شاذ فلا يقاس  
عليه في تنبيه الموصول  
أن مطابق لفظه معناه فلا  
اشكال في العائد وان  
خالف لفظه معناه فلا  
في العائد وجهان مراعاة  
اللفظ وهو الأكثر  
ومراعاة المعنى كما سبقت  
الإشارة إليه وهذا ما لم  
يلزم من مراعاة اللفظ لبس  
فإن لزم لبس فهو أعظم من  
سألتكم لأن من سألك وجبت  
مراعاة المعنى (وجملة  
أوشبها) من ظرف  
ومجرور تامين (الذي وصل  
به) الموصول (كن عندي  
الذي ابنه كفل) فعدي  
ظرف تام صلة من وابنه  
كفل جملة اسمية صلة  
الذي وإنما كان الظرف  
والمجرور التامان شبيهين  
بالجملة لأنهما يعطيان  
معاً محالاً وجوب كونهما  
هنا متعلقين بفعل مستند  
إلى ضمير الموصول تقديره  
الذي استقر عندك والذي  
استقر في الدار وخرج  
عن ذلك ما لا يشبه الجملة  
منهما وهو الظرف  
والمجرور الناقصان نحو  
جاء الذي اليوم والذي بنى

فإنه لا يجوز لعدم الفائدة في تنبيه

(قوله وأن تكون الخ) يلزم على منعه تغيير أعراب قول المصنف مثله (قوله أي مطابق لفظه الخ)  
المراد المطابقة أعظم من أن تكون لفظاً ومعنى كما في الموصولات الخاصة أو لفظاً فقط أو معنى فقط كما  
في المشتركة غير أن على ما مر هذا ويجوز مراعاة المعنى بعدم مراعاة اللفظ كثيراً وعكسه قليلاً بل قيل  
منعه ومراعاة اللفظ ثم المعنى ثم اللفظ كما مر ذلك (قوله وربما خلفه اسم ظاهر) قال شيخنا الظاهر  
أن بقية الروابط الآتية في الابتداء تأتي ههنا لافرق ومن خالف الظاهر قوله تعالى وإذا أخذ الله  
ميثاق النبين لما آتيتكم من كتاب وحكمة ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم لتؤمنن به قال لا إله إلا الله  
للابتداء وما موصول بمعنى الذي مبتدأ رأيتكم صلة عائدها محذوف أي آتيتكم وهو وثم جاءكم  
عطف على آتيتكم عائدها ما معكم لأنه اسم ظاهر خلف عن الضمير ~~معه~~ ولتؤمنن به  
جواب قسم محذوف ومجموع القسم والجواب  
لقال في رجبته نظر إلى المبتدأ أو رجبته

وشرحه للدمامي ولا احتمال الصهير

في العائد) أي في مطابقته لظهور حصول المطابقة لفظاً ومعنى (قوله وهو الخ) - - -  
ما مر (قوله فإن لزم لبس الخ) اعترض بأن اللازم في المثال اجال لبس ولا محذور في الاجال بل قد  
يكون من مقاصد البلغاء ويمكن دفعه بأن المراد باللبس ههنا الاجال في مقام البيان وهو معيب  
وكاللبس قبح الاخبار بمؤنت عن مذكري نحو من هي حراء أمثل على ما تقدم بيانه فتنبه (قوله  
وجملة) خبر مقدم والذي مبتدأ مؤخر لانه المعرفة وتجوز البعض كغيره العكس غير صحيح على ما ذكره  
الناسخ كما مر وفي وصل ضمير يعود إلى كلها ونائب الفاعل وظاهر صنيع الشارح عوده إلى  
الموصول المعلوم من المقام أو المتقدم في قوله موصول الاسماء ومنهم من جعل نائب فاعل وصل  
الضمير المجرور بعده (قوله من ظرف ومجرور تامين) فيه أنه ما هما متعلقان بفعل فتكون الصلة  
حينئذ جملة فلا حاجة لقوله أو شبها إلا أن يقال مراده بالجملة في قوله وجملة الملقوظ بها وبشبهها الجملة  
المقدرة كما في الدمايني والمراد بالتام ما يفهم عند ذكره متعلقه العام وكذا الخاص إذا دل على  
قرينة كقوله الدمايني ومثله بأن يقال اعني كلف زيد في الجامع وعمر في المسجد فتقول بل زيد  
الذي في المسجد وعمر والذي في الجامع وبالاقص ما لا يفهم عند ذكره متعلقه الخاص لعدم القرينة  
عليه وهذا التحقيق يعلم ما في كلام البعض (قوله يعطيان معناها) أي يدلان عليه لأنهما يدلان على  
نفس الجملة ويلزم من ذلك دلالتهم على معانيها (قوله متعلقين بفعل) قال في المغنى قال ابن يعيش وإنما  
لم يجز في الصلة أن يقال إن نحو جاء الذي في الدار بتقدير مستقر على أنه خبر لمحذوف على حدته أما  
على الذي أحسن بالرفع لقلة ذلك وأطراد هذا إلى فيه بحث إذ مقتضى تعليله صحة تقدير مستقر على  
أنه خبر لمبتدأ محذوف إذا طالت الصلة لفظاً ونحو جاء الذي في الدار بنفسه لا تنفاه العلة حينئذ وظاهر  
إطلاقهم بحاققه ولعل هذا وجه عدول الدمايني عن تعليل المنع بما ذكره ابن يعيش إلى تعليله بأن  
شرط الحذف من الصلة أن لا يصلح الباقي للوصل وهو مفقود هنا للاحية الباقي وهو الجار والمجرور  
للولل فليتأمل (قوله خبرية) اعترض بأن شرط الخبرية قصد نهيتها بالذات كما أفاده السيد في شرح  
المفتاح وجملة الصلة ليست كذلك وكذا جملة الصفة والحال والخبر ويمكن أن يجاب بأن تسهيتها خبرية  
باعتبار الأصل قبل جعلها صلة ويجوز عدم موافقة النحاة على هذا الشرط ومن الخبرية الجملة  
القسمية عند من يسميها خبرية نظراً إلى الجواب وأما من يسميها انشائية نظراً إلى القسم فيستثنيها  
من عدم جواز الوصل بالانشائية والشرطية كالقسمية في جواز الوصل بها إذا كان جواباً لخبراً  
والأفلا كذا في الروداني وإنما اشترط كون جملة الصلة خبرية لأنه يجب أن يكون مضمونها معلوم  
الانتساب إلى الموصول للمخاطب قبل الخطاب والجل الانشائية ليست كذلك لأن مضمونها لا يعلم

الا

من شرط الجملة الموصول بها مع ما سبق أن تكون خبرية لفظاً ومعنى فلا يجوز



لعل وان شطت نواها  
ازورها وقوله

وماذا عسى الواشون ان

يتحدوا سوى ان يقولوا

اني لك عاشق فخرج

على اضمار قول في الاول

اي قبل التي اقول فيها

لعل ازورها وان ماذا في

الثاني اسم واحد وليست

ذام و صولة لموافقة عسى

لعل في المعنى وان تكون

غير تجزية فلا يجوز

جاء الذي ما أحسنه وان

كانت عندهم خبرية

وأجازه بعضهم وهو مذهب

ابن خروف قياسا على

جواز الئعت بها وان لا

تستدعي كلاما متقافلا

يجوز جاء الذي لكنه قائم

(وصفة صريحة) أي

خاصة الوصفية (صلة

أل) الموصولة والمراد بها

هنا اسم الفاعل واسم

المفعول وأمثلة المبالغة

وفي الصفة المشبهة بخلاف

وجه المفع أنها لا تؤول بالفعل

لأنها للثبوت ومن ثم كانت

أل الداخلة على اسم

التفضيل ليست موصولة

بالاتفاق ونرج بالصرية

الصفة التي غلبت عليها

الاممية نحو أبطح وأجرع

وصاحب قال في مثلهما

حرف تعريف لا موصولة

والصفة الصريحة مع أل

اسم لفظا فعل معنى ومن

ثم حسن عطف الفعل

الابعد ابراد صيغته ، والدماميني ولم يكتف عن قيد الخبرية بقيد العهد اذ يلزم من كونها معهودة  
كونها خبرية قال الوداني دفعات توهم أنها في مقام التحويل قد تكون غير خبرية (قوله جاء الذي  
اضربه الخ) المثال الاول للانشائية لفظا ومعنى الطليعية صراحة والثاني للانشائية لفظا ومعنى الغير  
الطليعية صراحة والثالث للانشائية معنى لا لفظا (قوله شطت نواها) أي بعد بعدها وان ثبت الفعل  
لاكتساب الفاعل التانيث من المصاف اليه وفسر الدماميني والشمي نواها بوجهة قصد لها من السفر  
وصدق القاموس من معاني النوى الدار والتانيث على هذين الوجهين ظاهر (قوله وان ماذا في  
الثاني الخ) قال بعض المحققين المشهور ان عسى اشاء لم يكن دخول الاستفهام عليها مخوفه بل عسى يتم  
وقوعها خبرا لان نحواني عسى صائما دليل على أنه فعل خبري واذا ثبت كونها خبرا فيبغى أن  
يجوز وقوعها صلة بالخلاف اه (قوله لموافقة عسى) علة لمخذوف تقديره وانما كانت جملة عسى  
انشائية لموافقة الخ (قوله وان كانت عندهم خبرية) أي بحسب الاصل لا بحسب الاستعمال فانها  
بحسب انشائية اتفاقا فثبت عدم استعمالها صلة لانها في الاستعمال انشائية لا خبرية كذا في  
الروداني وقيل لان التجب انما يكون فيما نحن فيه ففيه ايهام منافي لما يقصد بالصلة من التبيين  
(قوله وان لا تستدعي الخ) نفي من الشروط أن لا تكون معلومة لكل أحد نحو جاء الذي حاجباه فوق  
هينيه فانه ليس نقلا عن المصنف ولعل وجهه عدم تعيين مثل هذه الصلة للموصول ثبوتها لكل ذي  
حاجبين وعينين وعلى هذا يتجه جواز هذا المثال اذ قصد الاستغراق فاستفده فانه نفيس (قوله  
وصفة الخ) نقل يس عن الزمخشري في الفصل والسهم في المطول أن الوصف مع مرفوعة الواقع  
صلة أل جملة لا شبه جملة وجعله في التوضيح شبه جملة وهو الظاهر ولعل مراد القائل بأنه جملة أنه جملة  
في المعنى (قوله اسم الفاعل واسم المفعول) أي الاذان أريد ما بالحدوث فان أريد بها الثبوت  
كالؤمن والصابغ كانت أل الداخلة عليهما معرفة لانها ليست بصفة مشبهة اه يس (قوله وجهه  
المنع) أي منع كونها صلة لآل ووجه الجواز شبه الفعل باعتبار رفعها الظاهر باطراد مطلقا بخلاف  
أفعل التفضيل فانه لا يرفع الظاهر باطراد الا في مسألة الكمل (قوله لانها للثبوت) أي والفعل  
للتجدد والحدوث (قوله ومن ثم) أي من أجل أن منع وصل أل بالصفة المشبهة من حيث انها لا تؤول  
بالفعل وفيه أن هذا انما ينتج أصل المنع لا المنع باتفاق الا أن يجعل كلامه من باب ذكر خبره العلة  
وحذف جزئها الثاني وهو عدم رفع أفعل التفضيل الظاهر باطراد الا في مسألة الكمل بخلاف  
الصفة المشبهة فتدبر (قوله التي غلبت عليها الاممية) أي بسبب كثرة استعمالها في الذات بقطع  
النظر عن الصفة (قوله نحو أبطح وأجرع وصاحب) أما أبطح فهو في الاصل وصف لكل مكان منبسط  
أي متسع من الوادي ثم صار اسما للارض المتسعة وأما أجرع فهو في الاصل وصف لكل مكان مستو  
ثم صار اسما للارض المستوية ذات الرمل التي لا تنبت شيئا وأما الصاحب فهو في الاصل وصف  
للفاعل ثم صار اسما لصاحب الملك قال الشاطبي والدايسل على أن هذه الامماء انسلخ عنها معنى  
الوصفية انها لا تجري صفات على موصوف ولا تعمل عمل الصفات ولا تحمل ضميرا (قوله فالمغيرات  
صحا) أي فالتحليل المغيرات في الصبح والفق العبار (قوله فراعوا الحقيقين) أي حق الموصوابة  
فأدخلوها على ما هو في معنى الجملة وحق المشابهة الصورية فأدخلوها على مفرد لفظا (قوله وكوسها)  
مصدر كان الناقصة وهو مبتدأ والضمير المضاف اليه اسمه في محل جريا باعتبار الانضافة ومحمل رفع  
باعتبار اسمية الكون والجار والمجرور خبره من حيث النقصان وقل خبره من حيث الابتداء (قوله  
أي صلة أل) على هذا الحل تكون الباء بمعنى من وصبح عود الضمير على أل فالباء على ظاهرها أي  
وكون أل موصولة بعرب الخ (قوله بعرب الافعال) بحث الدماميني أن أل اذا وصلت بجملة  
مضارعية أو غير مضارعية كان لها محل من الاعراب وكان محلها بحسب ما يقتضيه العامل في



وهو المضارع (قل) من ذلك  
قوله

ما أنت بالحكم النرضي  
حكومته

ولا الاصيل ولا ذى الرأى  
والجلد

وهو مخصوص عند الجمهور  
بالضرورة ومذهب الناطم  
بعوازه اختيارا وفاقا لبعض  
الكوفيين وقد سمع منه  
آيات تنبيهية كـ **شذو**  
أل بالجملة الامة  
كقوله

من القوم الرسول الله  
منهم

لهم دانت رقاب بني معد  
وبالظرف كقوله

من لا يزال شاكر على المنة  
فهو حر بعيشه ذات سمه

و(أى) تستعمل موصولة  
خلاف لا جد بن يحيى في

قوله انها لا تستعمل الا  
شرطا أو استفهاما وتكون

بلفظ واحد في الافراد  
والتذكير وفروعهما

(كما) وقال أبو موسى اذا  
أريد بها المؤنث طلقها التاء

وحكى ابن كيسان أن  
أهل هذه اللغة يثمنونها

ويجمعونها (وأعربت)  
دون أخواتها (مالم تضاف

المفرد الذي يصح حلوله محله من رفع أو نصب أو جر وأن قولهم جملة الصلة لا محل لها من الاعراب  
ليس على إطلاقه ورأيت بخط الشنوائى عازيا لسم مانصه يمكن أن يرد هذا البحث بأن الجملة انما يكون  
لها محل ان صح حلول المفرد محلها اذا كان ذلك المفرد مفردا حقيقة أما اذا كان مفردا صورة جملة  
حقيقة فلا يكون للجملة التي يصح حلوله محلها محل وقديس الرضى ان صلة آل المفرد اسم صورة فعل  
حقيقة اه وكذا قال الثعنى وزاد أو يقال محل ذلك اذا كان اعراب ذلك المفرد بالاصالة واعراب  
الاسم بعد آل عارية منها كـ **كلمر** (قوله الترضى) بأدغام اللام وتركه بخلاف لام آل الحرفية فانها يجب  
ادغامها في التاء ونحوها تحقيقا لكثرة الاستعمال قاله سم (قوله وهو مخصوص عند الجمهور  
بالضرورة) بناء على قولهم انها ما وقع في الشعر مما لا يقع مثله في النثر وما قاله ابن مالك بناء على قوله  
انها ما اضطر اليه الشاعر ولم يجد عنه مندوحة ولهذا قال لتمكنه من أن يقول المرضى لكن ضعف  
مذهبه بأنه ما من ضرورة الا ويمكن ازالته بنظم تركيب آخر ورأيت بخط الشنوائى عازيا لسم  
مانصه قد يقال مراد المصنف بما ليس عنه مندوحة ما هو كذلك بحسب العبارات المتبادرة التي  
يسهل استحضارها في العادة فلا يرد عليه ما رذبه عليه فليتنامل اه وهو جواب حسن كان يحظر  
كثيرا بآل (قوله وفاقا لبعض الكوفيين) في التصريح أن ما عليه المصنف اختيار ثالث في المسئلة  
لان بعض الكوفيين يميزونه اختيارا والجمهور يخصصونه بالضرورة فالقول بالجواز أى اختيارا على  
قلة قول ثالث اه وتبعه على ذلك البعض فحمل قول الشارح وفاقا لبعض الكوفيين على أن المراد  
وفاقا لبعض الكوفيين في الجواز اختيارا لا في القلة لعدم قولهم بها والذي يظهر لي أن بعضهم  
المذكور يقول بالقلة أيضا وان لم يصرح بها اذ يبعد غاية البعد أن يقول بكثرة اختيارا فيكون  
الخلاف على قولين فقط ثم رأيت في كلام الرودانى ما يؤيده (قوله على المنة) أى المكان معه فحيث  
تقدير المتعلق اسمها ما تقدم من أن آل صلتها مفرد في معنى الفعل فيكون مستثنى من إطلاقهم أن  
الظرف اذا وقع صلة وجب تقديره تعلقه فعلا فأفاده الاسقاطى وقوله سرأى حقيق (قوله تستعمل  
موصولة) مع قوله وتكون بلفظ واحد اشارة الى وجه الشبه في قوله كما وأنه ناقص لان ما لغيره اقل  
وأياها ما مأمينة دائمة وأيامينية في حالة فقط فعلم أن قوله وتكون الخ ليس دخولا على قول المصنف  
كما وان زعمه البعض بل قوله كما مرتب بـ **كل** من قوله تستعمل الخ وقوله وتكون الخ فافهم (قوله  
خلاف لا جد بن يحيى) هو ثعالب ورد عليه بقوله • فلم على أيهم أفضل • لان الاستفهامية  
والشرطية لا ينيان على الضم ولا يصلحان هنا اه تصرح بالمعنى وبحث فيه باحتمال أن تكون  
أى في البيت استفهامية هي وخبرها مقول قول محذوف بعد مجرور على محذوف أى على شخص  
مقول فيه أيهم أفضل كما قالوا مثل ذلك في ما هي بنعم الولد ما ليلى بنام صاحبه وسيأتى جوابه قريبا  
فتفطر (قوله الا شرطا أو استفهاما) أى لا موصولة فالخبر اضافى اذ لا يبنى استعمالها اعتنا وحالا  
وصلة لتداء ما قبله آل (قوله يثمنونها ويجمعونها) يقال أياها وأيتان وأيتون وآيات بالاعراب في جميع  
الاحوال اعراب المثني والجمع ولك أن تصرح بالمضاف اليه كان تقول أيتهن وأياهم وأيتاهن وأيوهم  
وأيتهن وعلى هذه اللغة لا تكون أى من المشترك وفي صرف أية وآيات ومنع صرفهما للتأنيث  
والتعريف بنية الاضافة لمعرفة الذى هو شبه العلية خلاف قال الرودانى والجمهور على الصرف أى  
لان التعريف بنية الاضافة ليس من عال منع الصرف عندهم (قوله مالم تضاف) أى مدة انتفاء  
اضافتها المقيدة أخذاسن واو الحال بحذف صدر صلتها بأن يتنقبا معا نحو أى هو قائم أو تنتنى الاضافة  
دون الحذف نحو أى قائم أو تنتنى الحذف دون الاضافة نحو أيهم هو قائم فهذه الصور الثلاث منطوق  
عبارته على قاعدة أن التنى اذا توجه الى مقيد بقيد صدق بانتفاء المقيد والقيد معا وانتفاء المقيد فقط  
وانتفاء القيد فقط أما اذا أضيف وحذف الصدر قتبني وهذه صورة المفهوم والشارح قدم بيان



يراحذف) فإن أضيفت وحذف صدرها بنيت على الضم نحو (١٣٩) ثم لنترعن من كل شعبة أهم أشد التقدير

أهم هو أشد وان لم تضاف أو  
لم يحذف نحو أي قائم وأي  
هو قائم وأهم هو قائم  
أعربت وقد سبق الكلام  
على سبب اعرابها في  
المبنيات (وبعضهم) أي  
بعض النحاة وهو الخليل  
ويونس ومن وافقه سبأ  
(أعرب) أي (مطلقاً) أي  
وان أضيفت وحذف صدر  
صاتها وتأولاً الآية أما  
الخليل فجعلها استفهامية  
بحكمة بقول مقدروا التقدير  
ثم لنترعن من كل شعبة  
الذي يقال فيه أهم أشد  
وأما يونس فجعلها استفهامية  
أيضاً لكنه حكم بتعليق  
الفعل قبلها عن العمل  
لان التعليق عنده غير  
مخصوص بأفعال الغلوب  
واخرج عليهم ما يقوله  
إذا ما نصبت بنى مالك  
سلم على أهم أفضل  
بضم أي لان حروف الجر  
لا يضر بينها وبين معمولها  
قول ولا تعلق وبهذا يبطل  
قول من زعم أن شرط  
بأنها أن لا تكون مجرورة  
بل مرفوعة أو منصوبة  
ذكر هذا الشرط ابن أبي  
وفال نص عليه النقيب في  
الامالي ويحتمل أن يريد  
بقوله وبعضهم إلى آخره أن  
بعض العرب يعربها في  
أصوات الأربع وقد قرئ  
شاذاً أيهم أشد بالنصب  
على هذا اللفظ في تفسيره  
الاول لا تضاف أي لشكرك

المفهوم على بيان المنطوق لقلته ووجه البناء في الأخيرة قيام موجه وهو الشبه الافتقاري مع عدم  
المعارض لتتزيل المضاف إليه منزلة صدر الصلة فكأنه لا إضافة ومن أعرب في هذه الصورة أيضاً لم  
يقبل بهذا التزيل ووجه اعراب الثلاث الاول وجود المعارض من الإضافة اللفظية في الثالثة  
والتقديرية في الأولىين لقيام التنوين فيهما مقام المضاف إليه ولم ينزل التنوين في الثانية منزلة  
الصدر لضعفه عن ذلك ولان قيام التنوين مقام المضاف إليه وهو كافي في كل واحد وحيد بخلاف  
قيامه مقام المبتدأ (قوله وصدر وصلها ضمير) ظاهره التقييد بالضمير ويحتمل أن يقال ان الاسم  
الظاهر كذلك نحو جاء أي جاء أيهم زيد ضاربه في مقام هدفه أو زيد اضرب واحداً من  
الجماعة سم ويؤخذ مما ذكرنا نقل عن أبي حيان أنها اذا وصلت بطرف أو مجرور أو جملته عليه  
أعربت إجماعاً (قوله على الضم) للإشارة به إلى أن لا يكسمة حالة اعراب وأصل  
التعريف لا اتفاق الساكنين (قوله وان لم تضاف) أي سواء ذكر صدر الصلة أو حذف بقريضة تمثيلة  
(قوله وتأولاً الآية الخ) فالمفعول على قول الخليل محذوف وأي مبتدأ فضعته اعراب وأشدد حيز  
والجمله نائب فاعل يقال وأما على قول يونس فسدت جملة أهم أشد مسددة للمفعول ونبي رأي ثالث  
للاختفاء والكسائي وهو جعلها استفهامية والمفعول كل شعبة ومن رائدة بقاء على قولهما أنها تزداد  
في الإيجاب وجملة الاستفهام مستأنفة شرح الجامع (قوله فجعلها استفهامية أيضاً) اعترض عليه  
بأن الاستفهام لا يقع بعد الفعل الا اذا كان من أفعال العلم أو القول على الحكاية فلا يجوز ضربت  
أزيد عندك أم عمرو ونترع ليس منها (قوله الذي يقال فيه) أي الفريق الذي الخ ويلزم على هذا  
الحل حذف الموصول وبعض الصلة وهو ممتنع فلوقال فريفاً يقال فيه الخ لكان أولى (قوله وبين  
معمولها) اعترض بأنه على تقدير القول لا يكون معمولها اسم الاستفهام بل شيئاً آخر واجب بأن  
المراد بالمفعول ما يليق أن يكون معمولاً وهو اسم الاستفهام المذكور ويكون المراد بالمفعول  
ما يليق أن يكون معمولاً للحرف بنفع اعراض آخر وهو أن ما قاله الشارح ينافية تقديرهم القول  
في قولهم ما هي نعم الولد وقولهم على نفس العبر وحاصل الطواب ان ما بعد الحرف هنا يليق ان يكون  
معمولاً لا ضرورة إلى تقدير القول بخلافه فيما ذكر لا ما بعده فعل وعبارة المعنى في توجيه رديت  
الشاعر الاقوال الثلاثة السابقة نصها لانه لا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلتها  
وحرف الجر لا يعاق ولا يستأنف ما بعد الجار اهـ بتقديم وتأخير مراعاة ترتيب الاقوال كما سبق  
(قوله لا تضاف أي) أي الموصولة التي الكلام فيها أما الواقعة نعماً أو حالاً فلا تضاف الا إلى ذكره  
وأما الشرطية والاستفهامية فضافان إلى الذكر وكذا إلى المعرفة الدالة على تعدد نحو أي  
الرجال أفضل أو المفردة المقدره قائلها دال على تعدد نحو أي زيد أحسن أي أي أجراء أحسن وأي  
الدينار دينار أي أي أفراد أو المفردة المعطوف عليها مثلها بالوار كقول الشاعر أي وأين  
فارس الأحزاب وهو ما مع الذكر بمنزلة كل فيراعي في ضمير المضاف إليه ومع المعرفة بمنزلة بعض  
فيراعي المضاف فيقال أي غلامين أي أي غلامين أي أي الغلامين أي أي الغلامين أي أي كقول ذلك  
عند الاتيان بلفظ كل وبعض ان قبل الموصول معرفة بصلته فيلزم اجتماع معرفتين على أي أحجب  
بأن أيالوضعها على الإبهام محتاجة إلى تعريف جاس ما وقعت عليه وإلى تعريف دينه فالاول  
بالمضاف إليه والثاني بالصلة بخلاف غيرهما فإنه محتاج إلى الثاني فقط فأى معرفة بالاشافقة والصلة  
من جهتين كذا قالوا في فيه بحيث لا ياتي فيما اذا كان أي الموصولة للجنس لان مستباحية  
لا تعرف العين ويمكن دفعه بأن المراد بالعين التي أمرها بالآية أي ما يسمي الجنس لا يعرف بالاضافة  
لا يقال تعريف العين بالصلة يستلزم تعريف الجنس لا نأمن ذلك فقد تغير الشيء ببعض صفته  
الجهل بينه هذا وجوز الرضى اجتماع معرفتين مختلفتين وفرق عليه جواراً لافه العلم مع بقاء علمه

خلافاً لابن عصفور



لا يعمل فيها الاستقبال  
 تقدم كافي الآية والبيت  
 وسئل الكافي لم لا يجوز  
 عني أيهم قام فقال أي  
 كذا خلقت الثاني تكون  
 أي موصولة كما عرف  
 وشروطها ما تقدم عوافه  
 الأسماء الحسنى واستفهاما  
 نحو فأى الفريدين أحق  
 بالامن ووصلة لندا ما  
 فيه أل ونعتا لتكررة دالا  
 على الكمال نحو مرت  
 برجل أي رجل وتقع حالا  
 بعد المعرفة نحو هذا زيد  
 أي رجل ومنه قوله  
 فأوميت أعياء خفياء لخير  
 فله عينا حبيتر أعيافتي  
 (وفي هذا الحذف) المذكور  
 في صلة أي وهو حذف  
 العائد إذا كان مبتدأ  
 (أي غير أي) من الموصولات  
 (يقيني) غير أي مبتدأ  
 ويقيني خبره وإيا مفعول  
 مقدم وأصل التركيب  
 خبر أي من الموصولات  
 يقيني أي أي يتبعها في جواز  
 حذف صدر الصلة (أن  
 يستل وصل) نحو ما أنا  
 بالذي قائل لك سوا أي  
 بالذي هو قائل لك ومنه  
 وهو الذي في السماء اله  
 أي هو في السماء اله (وإن  
 لم يستل) الوصل

(قوله نعم) فيه أن المراد  
 والعامل لا بد أن يكون  
 مناسباً للصلة فتم التوجيه  
 فليأمل

وإنما لم يجرزها لأنها إلى التكررة مع أن بيان جنس ما وقعت عليه يحصل بها لأن الموصول هو  
 تعيينه وإضافته إلى التكررة تقتضي إيهامه فيحصل التدافع ظاهراً (قوله ولا يعمل فيها الخ) هذا  
 مذهب الكوفيين وتبعهم الموضح وقال الناطم في التسهيل تبعاً للبصريين ولا يلزم استقبال عامله  
 ولا تقدمة خلاف الكوفيين (قوله والبيت) اعترض بأن أي لم يعمل فيها في البيت فعل فضلا عن كونه  
 مستقبلاً لأن العامل فيها حرف جر واجب بأن الجار والمجرور متعلق بالفعل فهو عامل في المجرور محلاً  
 (قوله وسئل الكافي) أي في حلقه يونس تصریح (قوله أي كذا خلقت) أي وضعت ووجه ابن  
 السراج ذلك كما في التصريح بأن أي أيا وضعت على الإيهام ولو قلت أعجبتني أيهم قام كان على التعيين  
 وإيضاحه أن معنى أعجبتني أيهم قام أعجبتني الشخص الذي وقع منه القيام في الخارج فهو متعين في  
 الخارج بوقوع القيام منه في الماضي بالفعل وإذا قلت أعجبتني أيهم يقوم فعناه يعجبني الشخص الذي  
 يقع منه القيام وهو مبهم لعدم تعيينه بوقوع القيام منه خارجاً ومثله قولك اضرب أنت أيهم يقوم فعلم  
 أن الإيهام في يعجبني أيهم يقوم ليس من جهة صلاحية المضارع للعامل والاستقبال حتى يرد اعتراض  
 شيخنا على التوجيه بأن الأمر يعمل فيها ولا إيهام فيه لأنه للاستقبال فقط نعم يرد أن مفاد التوجيه  
 أن سبب التعيين وعدمه مضي الصلة واستقبالها لا مضي العامل واستقباله فافهم وإنما اشترط  
 التقدم لتمييز الموصولة عن الشرطية والاستفهامية لأنها لا يعمل فيها إلا متأخر (قوله ووصلة  
 لندا ما فيه أل) قال الرضي وذلك لأنهم استكروا اجتماع آلي التعريف فحاولوا أن يفصلوا بينهما  
 باسم مبهم يحتاج إلى ما يزيل إيهامه فيصير المبادي في الظاهر ذلك المبهم وفي الحقيقة ذلك المخصص  
 الذي يزيل الإيهام ويعين الماهية فوجدوا ذلك الاسم أي إذا قطع عن الإضافة واسم الإشارة  
 لوضعها مبهمين مشروطاً بالقاء إيهامهما إلا أن اسم الإشارة قد يزال إيهامه بالإشارة الحسية فلا  
 يحتاج إلى الوصف بخلاف أي فكانت أدخل في الإيهام فلهذا جازى هذا ولم يجزى بأي بل لزم أن  
 يردعه ما يزيل إيهامه اه وبهذا أيضاً كان الفصل بأي أكثر من الفصل باسم الإشارة (قوله دالا  
 على الكمال) أي فيما أضيفت إليه مشتقاً أو جامداً أو الثناء على الموصوف في الأول باعتبار الوصف  
 المدلول عليه بالمضاف إليه وفي الثاني باعتبار كل ما يمدح به الموصوف من أوصاف الكمال فيكون  
 أبلغ كمررت بفارس أي فارس ورجل أي رجل قال الفارسي رجل الثاني غير الأول لأن الأول واحد  
 والثاني جنس لأن أي بعض ما أضاف إليه (قوله لخير) اسم رجل ويلزم في هذين الوجهين أي كونها  
 بعنا وكونها حالا لإضافة إلى مماثل الموصوف لفظاً ومعنى أو معنى فقط نحو مرت برجل أي إنسان  
 بخلاف مرت برجل أي عالم فلا يجوز كافي التسهيل والهمع (قوله حذف العائد إذا كان مبتدأ)  
 أخذ كونه عائداً من قوله ضمير وأخذ كونه مبتدأ من قوله وصدر وصلها (قوله أن يستل) أي بعد  
 طويلاً فالسين والتاء بعد الشيء كذا كما تحسنه أو يطل بالبناء للمجهول أي يطيلها المتكلم فهم ما  
 رائدتان فربادتهما لا تتوقف على بنائه للفاعل كما توهمه البعض ولم يشترط طول الصلة في أي  
 لما رمتها لإضافة لفظاً أو نية فالطول بالاضافة لا يرمي لأي مكان مغنياً عن اشتراط طول الصلة لكن  
 يقع يعجبني أي قائم وإن جار لعدم الطول لفظاً بقوله ابن خروف وغيره عن سيبويه (قوله ومنه وهو  
 الذي في السماء اله) قاله خبر مبتدأ محذوف هو العائد وفي السماء متعلق باله لأنه بمعنى معبود ولا يجوز  
 تقدير اله مبتدأ مخبراً عنه بالطرف أو فاعلاً بالطرف نظراً للصلة حيث تقدم العائد على الموصول  
 ولا يحسن جعل الطرف متعلقاً بفعل هو صلة واله الأول والثاني بدلين من الضمير المستتر فيه وفي  
 الأرض معطوف على في السماء لتفجئة الإبدال مرتين مع اتحاد المبدل منه وهو ضعيف بل قيل  
 بامتداعه ولا يجوز على هذا الوجه أن يكون وفي الأرض اله مبتدأ وخبر التلا يلزم فساد المعنى  
 أن استوفى وخلو الصلة من عائداً عطف كذا في التصريح والروادني عليه والمغني (قوله



(والحذف نزل) لا يفاض عليه وأجازوا الكوفيين منه فراء فيضين من تصريحهما على الذي أحسن وقراءة مالك بن دينار وابن  
 السجك ما بعوضه بالرفع وقوله لا تنو الا الذي خيرة اشقيت • (١٤١) الانفوس الا في الشرنا ونا وقوله

من يعن بالجد لا ينطق بما  
 سفه • ولا يجد عن سبيل  
 الجحد والكرم • (وأبوا  
 أن يحذفوا) العائد  
 المذكور أي يقتطع  
 ويحذف (ان صلح الباقي)  
 بعد حذفه (لوصل مكمل)  
 بأن كان ذلك الباقي بعد  
 حذفه جملة أو شبهها لانه  
 والحالة هذه لا يدري أهناك  
 محذوف أم لا لعدم ما يدل  
 عليه ولا فرق في ذلك بين  
 صلة أي وغيرها فلا يجوز  
 جاء في الذي يضرب أو أبوه  
 قائم أو عندك أو في الدار  
 على أن المراد هو يضرب  
 أو هو أبوه قائم أو هو عندك  
 أو هو في الدار ولا يجزئ  
 أم • يضرب أو أبوه قائم أو  
 عندك أو في الدار كذلك  
 أما إذا كان الباقي غير  
 صالح للوصل بأن كان  
 مفرد أو خاليا عن العائد  
 نحو أيم أشد وهو الذي في  
 السماء له جار كما عرفت  
 للعلم بالمحذوف في تنبيهات  
 الأول ذكر غير الباطن  
 المحذف العائد المبتدأ  
 شروطا آخر أحدها أن  
 لا يكون معلوما فموجاه  
 الذي زيد وهو فاضلان  
 ثانيها أن لا يكون معطوفا  
 عليه فموجاه الذي هو وزه  
 قائمان نقل اشتراط هذا  
 اشتراط عن البصريين

فالـ حذف نزل) الا في لا سيما زيد فانهم يجوزوا اذ ارفع ريد أن تكون ما موصولة وزيد خبر مبتدأ  
 محذوف وجوباً باطراد لتزويلهم لاسيما منزلة الا الاستثنائية وهي لا يصرح بعدها بمجمل فاذ اقبل  
 لا سيما زيد الصالح فلا استثناء لطول الصلة بالنعته كذلك في المغني (قوله وابن السجك) بالكاف  
 على وزن العطار فان صدر باب في اللام كذا نقل عن الفراء (قوله بالرفع) أي في الايتين أما نصب  
 أحسن فالذي اسم موصول حذف عائد أي على العلم الذي أحسنه وجوز الكوفيون كونه موصولا  
 حرفيا فلا يحتاج لعائد أي على احسانه وكونه نكرة موصوفة فلا يحتاج لصلة ويكون أحسن حينئذ  
 اسم تفضيل لافعال ما ضيا وقحتته اعراب لا بنا • وهي علامة الجرح كذا في الورداني وأما نصب  
 بعوضه فبعوضه بدل من مثلا وما حرف زائد للتوكيد وقيل ما نكرة موصوفة وبعوضه صفة لما  
 ويجوز على قراءة الرفع أن تكون ما حرفا زائدا ويظهر المبتدأ تقديره مثلا هو بعوضه كذا في اعراب  
 القرآن لا في البقاء (قوله من يعن) بالباء للمجهول على اللمعة المشمورة أي من يعنيه ويهمه جسد  
 الناس له لرغبته فيه ويحذف بفتح الياء التحتية وكسر الحاء المهملة من حاد إذا مال (قوله العائد  
 المذكور) أي الذي هو صدر الصلة والاكثر فائدة جعل الضمير عائدا على العائد مطافا سواء كان  
 صدر صلة أو لا كما صنع ابن عقيل فلا يجوز حذف الهاء من صرته في قولك جاء الذي ضربته في داره  
 لان الباقي بعد حذفه صالح للوصل (قوله ويحذف) عطف تفسير (قوله مكمل) أي للموصول وهو  
 صفة لازمة (قوله جملة أو شبهها) أي مشتقة على العائد (قوله لانه والحالة هذه الخ) فيه أن غاية ذلك  
 حصول الاجال وهو ليس بعيب ولو قال لان المتبادر حينئذ إلى فهم السامع عدم المحذف لاستقام  
 التعليل (قوله على أن المواد هو يضرب الخ) أما على قطع النظر عن الضمير وجعل الباقي بعد حذفه  
 صلة مستقلة فيجوز (قوله بأن كان مفردا) أي اسما واحدا (قوله نحو أيم أشد الخ) في كلامه لف  
 ونشر مرتب (قوله أن لا يكون معطوفا) اشترط هذا الشرط مع أن الكلام في حذف العائد المبتدأ  
 لان المعطوف على المبتدأ مبتدأ أو اشترطوه لان حذفه وحده يؤدي إلى بقا العاطف بدون  
 المعطوف ومع العاطف فيه صورة الاخبار عن مفرد جمعي (قوله أن لا يكون معطوفا عليه) لانه  
 يؤدي إلى وقوع حرف العطف صدرا أو الاخبار عن مفرد جمعي صورة (قوله أن لا يكون بعد لولا)  
 لوجوب حذف الخبر بعدها بغيره الآتي فلو حذف العائد لآدى إلى الاجفاف وبقى شرطان آخران  
 أن لا يكون بعد حرف نفي فموجاه الذي ما هو قائم وأن لا يكون بعد حصر فموجاه الذي ما في الدار أو لا  
 هو وانما في الدار هو أو اما اشتراط كونه غير منسوخ احتراز عن نحو اللذان كانا قائمين فمعلوم من  
 اطلاق لفظ المبتدأ الآن المنسوخ لا يسمى مبتدأ على الإطلاق (قوله أفهم كلامه) أي حيث أشار إلى  
 حذف الصدر بقوله وفي ذا الحذف (قوله فلا يجوز جاء اللذان قام الخ) لان الفاعل وبأيه لا يحدثان  
 الا في مواضع ليس هذا منها (قوله عندهم) متعلق بكثير وقوله كثير منجلى خبران للمحذف وقوله في  
 عائد متعلق بكثير ومنجلى على سبيل التنازع هذا هو انظاره وفي كلامه من عيوب القافية التضمن  
 وهو تعليلها بما بعده لا أن يخص بكون ما بعدها ركن الاستناد كما قاله بعضهم (قوله متصل) في  
 مفهومه تفصيل فان كان انفصال الضمير بمعنى يفوت بحذفه بأن كان للتقديم أو لكونه بعد أداة  
 الحصر امتنع حذفه وان لم يكن لذلك جار نحو ومارر قماهم ينفقون بقاء على تقدير العائد منقصة الا لانه  
 أرح أي ررقاهم آياه على أنه سيأتي عن الورداني أن المراد بالمتصل هنا ما ليس واجب الاتصال  
 وعابه يخرج القسم الاول ويدخل الثاني (قوله ان اتصبت بفعل اوصفت) فان قلت قد معواى

لكن أجاز الفراء وابن السراج في هذا المثال حذفه ثالثها أن لا يكون بدلا ولا موجاه أدى لولا هولا كرمثا • الثاني أفهم كلامه  
 أن العائد إذا كان مرفوعا غير مبتدأ لا يجوز حذفه فلا يجوز جاء اللذان قام ولا اللذان جن (والحذف عندهم) أي عند النحاة  
 أو العرب (كثير منجلى في عائد متصل ان اتصبت بفعل) تام



جملة والوصف كقوله  
ما الله مولاهما فضل فاحدنه به  
أي الذي غيره نفع ولا ضرر  
أي الذي الله مولاهما فضل  
ونخرج عن ذلك نحو جاء  
الذي إياه أكرم وجاء  
الذي أنه فاضل وجاء الذي  
كانه زيد والضارب زيد  
هنا فلا يجوز حذف  
العائد في هذه الأمثلة  
وشذ قوله ما المستفز  
الهوى محمود عاقبة ولو  
أنج له صفواً لا كدر وقوله  
في المعقب البغي أهل البغي ما  
ينهي أمر أجاز ما أن يسأما  
وقوله أنت مخلص وأنت  
صبور محافظ على الود  
والعهد الذي كان مالك أي  
كانه مالك في تنبيهات في  
عبارته أمورا لأول طاهرها  
أن حذف المنصوب  
لوصف كثير كالمضروب  
بافعل وليس كذلك ولعله  
انغمالم بابه عليه لا علم بالصالة  
الفعل في ذلك وقرعينة  
الوصف فيه مع إرشاده  
إلى ذلك تفديد الفعل  
وتأخير الوصف الثاني  
ظاهرها أيضا النسوية  
بين الوصف الذي هو غير  
صلة آل والذي هو صلاتها  
ومذهب الجمهور أن  
منصوب صلة آل لا يجوز  
حذفه وعبرة التسهيل  
وقد حذف منصوب صلة  
الالف واللام الثالث  
شرط جواز حذف هذا  
العائد أن يكون متعينا

قوله تعالى أين شركائي الذين كنتم تزعمون أنه يجوز أن يكون التقدير تزعمونهم شركائي وهذا  
لا إشكال فيه وأن يكون التقدير تزعمون أنهم شركائي وعلى هذا فقد صح حذف العائد المنصوب  
بغير فعل ولا وصف قلت الذي اعتد بالحذف المعمول المشتل على الضمير ولم يعمد الضمير بالحذف  
وربما يجوز تبعاً لغيره ولا يجوز مستقلاً مثاله حذف الفاعل في نحو زيد اضربته تبعاً للفعل  
وحذف الفاعل في نحو فأما الذين أسودت وجوههم أكفرتم تبعاً للقول اه دمايني (قوله أوصف)  
أي تام أيضاً يخرج نحو جاء الذي أنا كانه (قوله هو غير صلة آل) أما منصوب صلة آل فلا يجوز حذفه  
أي أن عاد إليها لئلا تلهم بذكر الضمير على اسمية الخفية وعند حذفه يفوت الدليل فإن عاد إلى غيرها  
جاء حذفه نحو جاء الذي أنا الضارب أي الضارب به وبذلك يقيد إطلاقه إلا في أيضاً أجازها رجل أنا  
الضارب أي الضارب به فلا حاجة إلى الاحتراز عنه بالتقييد لأن المحذوف غير عائد الموصول والكلام  
في حذف عائد (قوله وما عملت أيدينا) وبحقوقه تعالى وما عملت أيديهم في قراءة الكوفيين إلا  
حذفاً بالحذف أي عمته كافي قراءة الباقي قال الأصمعي شارح اللام لم يأت في القرآن إثبات  
العائد اتفاقاً إلا في ثلاث آيات كالذي يتخبطه الشيطان من المس كالذي استهوته الشياطين وأتلى  
عليهم نبأ الذي آتاه شرح الجامع (قوله أي الذي الله مولاهما) قدر الضمير صلحاً مع أن الراجع  
انفصاله لأن الكلام في المنصل ومنه يعلم أن المراد بالمتصل هنا ما ليس واجب الانفصال قاله  
الروادني (قوله نحو جاء الذي إياه أكرم) أي وجاء الذي لم أكرم إلا إياه فلا يجوز حذف العائد لأنه  
لو حذف في الأول لتبادر إلى ذهن تقديره مؤخر أيقفوت الغرض من تقديره وهو الحصر أم  
الاهتمام ولو حذف في الثاني لتبعه في الحذف الافتتاحي في الفعل عن المذكر والمراد نفيه عن  
غيره قاله ابن هشام في شرح بابت سعاد ويؤخذ من العلة ما قدمناه من أن محل منع حذف المنفصل  
إذا كان انفصاله بسبب التقديم أو الحصر ولو كان لعرض لفظي جاز حذفه نحوفا كهين عما آتاه  
رجم أي آتاهم إياه ولا يقدر اتصالهما من أن انفصال ثاني الضميرين المتضمنين غيبة المتضمن  
في الأفراد والتذكير وفروعهما مع الفصل بينهما بحرف أو حرفين أحسن من اتصالهما فالمناسب حذف  
القرآن عليه وبهذا تعرف ما في كلام البعض فتأمل (قوله ما المستفز) أي المستخف والهوى  
فاعل المستفز والهاء المحذوفة مفعوله أي المستفزه وأتبع بقوية فقتية غناء مهمة أي قدر كذا في  
العيني (قوله في المعقب البغي الخ) أي في الذي الذي يعقبه البغي أهل البغي ما يمنع الرجل الضابط أن  
يسأما من سأل طريق السداد فابغى فاسل وأهل مفعوله الأول ومؤخر الهاء المحذوفة مفعوله الثاني  
مقدم أي المعقب كذا في العيني وأسناد الهاء إلى مدلول الضمير الراجع إلى ما مجاز (قوله كان مالك) أي  
علم للرجل والضمير في كانه إلى الأفع (قوله تنبيهات) وفي نسخ تنبيه وكل منهما غير مناسب أما الأولى  
فلأن المعدود الأمور لا تنبيهات ما عدا الخامس وأما الثانية فلأن الخامس ليس من الأمور  
الواردة على عبارة المصنف والمناسبت تنبيهات بالتنبيه الأول في عبارته أمور ثم يقول بدل قوله  
الخامس الثاني (قوله بالصالة الفعل في ذلك) أي في حذف المعمول الذي هو نوع من التصرف الذي  
الأصل فيه الفعل (قوله وعبرة التسهيل الخ) مقابل لما قبله ويمكن حملها على منصوب صلة آل  
العائد إلى غير ما فلا ينافي كلام الجمهور ولا يعارضه التعبير بقدر لأن التقليل نسبي فاندفع ما للبعض  
(قوله حذف هذا العائد) لو حذف لفظ هذا كان أحسن لأن هذا الشرط عام كما سيأتي قاله سم (قوله  
لم يجوز حذفه الخ) لأن الضمير المحرور يغني عنه في الربط فيتبادر إلى ذهن السامع أن لا حذف وأن  
المحرور هو الرابط مع ملاحظة المتكلم المحذوف رابطاً لأنه لا يدري أم دلل الموصول هو المضروب  
أم غيره في دارة مع أن المقصود إفادة أنه المضروب فلو قطع النظر عن المحذوف ولو حظ المحرور رابط  
ولم يقصد إفادة عين المضروب جاز الحذف (قوله انغمالم يقيد الفعل بكونه تاماً الخ) فيه أن الناظر

لربط قاله ابن عصفور فإن لم يكن متعينا لم يجوز حذفه نحو جاء الذي ضربته في دارة الرابع انغمالم يقيد الفعل بكونه تاماً لا يراه



اكتماء بالتشيل كما هي عادته الخامس اذا حذف العائد المنصوب بشرطه في تركيده والعطف عليه خلاف اجازة الاخفش والكسائي ومنعه ابن السراج واكثر المغاربة وانفقوا على محي الحال منه اذا كانت متأخرة عنه نحو هذه التي عانت مجردة أي عانتها مجردة فان كانت الحال متقدمة نحو هذه التي مجردة عانت فأجازها ثعلب (١٤٣) ومنعه همام وهذا شروع في حكم حذف العائد المحرور وهو

على نوعين محرور بالانافة ومحرور بالحذف وبدأ الاول فقال (كذلك) في مثل حذف العائد المنصوب المدكور في جواره وآثرته (حذف ما وصف) عامل (خفضه) كانت فاض بعد فعل (أمر من قضا) قال تعالى فاض ما أنت قاض أي قاضيه ومنه قوله ما ويصغري عيني تلادي ارائت عيني بأدراك الذي كنت طالبا أي طالبا أما المحرور بالانافة غير وصف نحو جاء الذي وجهه - سس أو باضافة وصف غير عال في نحو جاء الذي أناضار به أمس ولا يجوز له (أيبه) انما لم يقيد بالوصف كونه عاملا اكتماء بآثاره انما له (كنا) يجوز حذف العائد (الذي جر) ليس محذورا لا محصورا (بما الموصول جر) من الحروف مع اتحاد متعلق الطرفين لفظا ومعنى (مكرر بالذي صرحت فهو بر) أي مكررت به ومنه ويشرى ما تملوك أي منه وتوله لا تتركب إلى الأمر الذي ركبت أبناء به صرحين انظرها

لا يراه كما صرح بذلك قاله يس (قوله في تركيده) نحو جاء الذي ضربت نفسه والعطف عليه نحو جاء الذي ضربت وعمر (قوله أجازة الاخفش) تبع في العزول الاخفش الشيخ المرادي والذي لعيره المص عنه كافي المغني والاخفش ثلاثة لكن المراد عند الاطلاق أبو الحسن الاخفش شيخ سيويه قاله الشيخ يحيى (قوله فأجازها ثعلب) هو الراجع (قوله ما وصف عامل) أي ناصب للعائد محلا باعتبار أنه في المعنى مفعوله لاستيفائه شروط عمله وان كان جارا محلا أيضا باعتبار الاضافة والمراد بالوصف هنا خصوص اسم الفاعل فلا يجوز حذف العائد المحفوض باسم المفعول نحو جاء الذي أنت مصروبه قاله في التصریح وظاهره ولو اسم مفعول المتعدي إلى اثنين نحو جاء الذي أنت معطاء والذي قبل اليه نسي جواز حذف مخفوضه لا يقال اذا اشترط في الوصف الخافض كونه ناصبا محلا كان هذا مكررا مع قوله والحذف عندهم الخ لا نأقول المراد بالمنصوب فيما مر المنصوب فقط لا المنصوب بالمحرور باعتبارين (قوله بعد أمر من قضا) أي بعد فعل أمر مشتق من قضا بقصر المدة ضرورة على تقدير المصدرية أو من مادة قضى فعلا مضاعفا على تقدير الفعلية قاله الشيخ خالد (قوله ويصغري عيني تلادي) هو بكسر الفوقية ما ولد عنه ذلك من مالت كالتلاد والتلاد بفتح التاء وضهما والتلاد فتحة السين والتلاد والتلاد قاله في القاموس وبخسه بالذكر لان النفس أضن به اذا انشبت أي انصرفت أي يحقر في عيني أعزأموالي اذا ظفرت بأدراك ما كنت طالبا (قوله فلا يجوز حذفه) لان الحذف انما هو لكون المحرور منصوبا محلا وهو فيما ذكر غير منصوب محلا (قوله يجوز حذف العائد) حل معنى أشار به إلى وجه الشبه لا حل اعراب والافك كذا خبره عدم والذي مبتدأه وخر (قوله ليس عمدة الخ) حاصله أن شروط حذف العائد المحرور بالحرف باطراد سبعة ثلاثة تؤخذ من قول المصنف بما الموصول جر وهو جر الموصول بالحرف وان يكون الجار له موافقا لطار العائد لظاهرة معنى كحل على ذلك كلام الشارح الآتي وراى الشارح أنه يؤخذ من مثال المصنف وهي أن لا يكون العائد عمدة ولا محصورا وان يتحد متعافا الحرفين لفظا ومعنى أما حذفه في نحو ذلك الذي يشرائه عباده أي به فسماعى (قوله انظرا) أي مادة لا هيئة فلو كان أحدهما مائلا والآخر مائلا أو فعلا والآخر اسم فاعل لم يضر (قوله أي منه) لم يضر العائد المنصوب بأي شربونه لان ما كان مشروبا لهم لا يقلب مشروبا غيرهم وتجيده جعل المعنى مما شربونه - نسه نكاف (قوله لي الأمر) أي انصرار من القتال كما قاله يس ويعمر كينصر أبو قبيلة كما قاله العيني (قوله هراء) اسم امرأة حقة بما مهمة مكسورة فاف ساكنة فوحدة أي مدة طوبى وحسبته بعضهم بما سمجة مضمومة ففاء فتحية من خفي اشئ اذا لم يذهر والاول أصح وقوله فصح بضم الموحدة جواب شرط محدود تقديره اذا كان كذلك فصح وقوله لا أصله الا أن نقلت حركة الهرة إلى الساكن قبلها فالتقى ساكن فحذفت الهرة لالتقاءهما اه عني بعض زيادة وحذف (قوله ورغب في الذي رغبت عنه) ظاهره رغبته أن المتعلقين في هذا المثال متحدان لفظا ومعنى لانه سيد كرامته اخلاصهما مع انهما متعلقان به لان معنى الاول المحبة والثاني الرهد وأجاب شيخنا بأنهما متحدان معنى لفظا وان كان من الموحدة وان وفيه بعد وأجاب غيره بأن اختلاف معنى المتعلق في هذا المثال حاصل غير محصور (قوله وسررت بالذي فرحت به) اسنوجه شيخ الاسلام ما ذهب إليه مضمون جوارح حذف ابعاء في هذه المصنوعة وخرج عليه قوله تعالى فاصدع بما تؤمر أي أمر بما تؤمر به وقال الاول الحذف تدريجي فالحذف

بقدر أي ركت اليه وقوله لقد كنت تخفي حب عمرا حقة - فصح لان ما بالذي أنت بائع أي بائع به وخرج عن ذلك نحو جاء الذي سررت به وسررت بالذي سررت باليه ورغب في الذي رغبت عنه - فصح في الذي رغبت به وسررت بالذي سررت به



ورقت على الذي وقعت عليه تعني بأحد الفعلين الوقف والانسار الوقوف فلا يجوز حذف العائد في هذه الامثلة وأما قول حاتم ومن حشد يجور على قومي وآي الدهر ذل لم يحسدوني أي فيه وقول الانحر وان اساني شهدة يشتق بها وهو على من صبه الله علقم أي عليه فشاذان وحكم الموصوف بالموصول في ذلك حكم الموصول كافي قوله لا تركبني الى الامر الذي ركنت البيت وقد أعطى الناطم ما أثرت اليه من القيود بالتشيل والتشيلان في الاول حذف العائد المنصوب هو الاصل وحل المجرور عليه لان كلامه متصلا بفضلة واختلاف في المحذوف من الجار والمجرور او لا فقال الكسائي حذف الجار او لا ثم حذف العائد وقال غيره حذفها مع وجوب زيادته والاختفاء الامرين اه الثاني قد يحذف ما علم من موصول غير آل ومن صلة غير هاء في الاول كقوله آمن بهجور رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء والثاني كقوله نحن الالى فاجمع جو علم ثم وجههم البنا وقد تقدم هذا الثاني في حقه الموصول الحرفي كل حرف اول مع صلتها بمصدر وذلك ستة أن وأن

في الآية عائد منصوب لا مجرور وله أن يقول التقدير تؤمره على لغة تعديته الى الثاني بنفسه كقوله أهر تلك الخير أو ما موصول حرفي كاجوزة غير واحد كاليضاوي واستظهره في المعنى أي اجهر بامر ك (قوله ومن حشد) من تعليلية (قوله شهدة) أي كالشهادة وكذا قوله علقم وهو بتشديد الواو كما هو احدى اللغات السابقة والشاهد في قوله على من صبه الله اذ فيه حذف العائد مع اختلاف متعلق الطرفين اذ متعلق الاول متعلق الكاف الداخلة تقدير اعل على علقم كما مر أو نفس علقم لتأوله بمعنى المشتق أي شاق ومتعلق الثاني صلب فعل ما في كلام البعض من التسهيل (قوله فشاذان) رد بأن محل الشروط المتقدمة ما لم يتعين الحرف المحذوف كافي البين فلا شذوذ (قوله وحكم الموصوف بالموصول الخ) مثل ذلك المضاف للموصول كررت بغلام الذي مررت أي به كما قاله المرادي والدماميني كلاهما في شرح التسميل والمضاف للموصوف بالموصول كررت بغلام الرجل الذي مررت أي به كما بحثه الشنواني وغيره (قوله واختلف في المحذوف الخ) لا يخفى ان الخلاف ليس في المحذوف أو لا لان القول الثاني انما هو بخلافهما معا فلا أولية فيكون الاول أن يقول واختلف في كيفية الحذف (قوله فقال الكسائي الخ) تظهر فائدة الخلاف في نحو ذلك الذي يبشر الله عباده أي به فعلى رأى الكسائي الحذف قياسي لان المحذوف عائد منصوب وعلى رأى غيره سماعي لعدم جر الموصول بل حذف كل عائد مجرور وعلى قول الكسائي من حذف المنصوب بخلافه على قول غيره ويلزم حينئذ ان الكسائي ينكر حذف العائد المجرور ولا يقول به اللهم الا أن يجعل تسميته مجرورا على قوله باعتبار ما قبل الحذف فتأمل (قوله من موصول) أي اسمي لان الكلام فيه أما الحرفي فلا يجوز حذفه الا أن فيجوز حذفها بطراد اجاعا في نحو يريد الله ليبين لكم وعلى خلاف في نحو ومن آياته يريكم البرق وتسرع بالهيدى خبير من أن تراه ويجوز حذف صلة الحرفي ان بنى معها ولها نحو أما أنت منطلقا انطلقت أي لان كنت منطلقا انطلقت فحذفت كان وبقي معها ولها فان لم يبق معها ولها فلا كافي التسهيل (قوله كل حرف الخ) اعترض هذا الضابط بشهولة همزة النسوية وأجيب بأن المؤول بالمصدر ما بعده لا هو معها أو يدعى عدها من الموصولات الحرفية وفي كل من الجوابين نظروا ان أقرهما البعض وغيره أما الاول فلان المؤول بالمصدر في الموصولات الحرفية أيضا ما بعده انتم صريحهم بانهم آله السبيل والمسبول ما بعده او اما الثاني فتداعى بآراء الاقرب أن فيه حذفاً والتقدير كل حرفي مصدرى هذا مقتضى كلامه حرفية الذي المصدرية وهو أيضا مقتضى كلام التوضيح وهو الظاهر ونقل في التصريح عن الرضى أنه قال لا خلاف في أهمية الذي المصدرية على القول بجميعها مصدرية (قوله أول) أي بالقوة والصلاحية وان لم يؤول بالفعل (قوله مع صلاته) أي ما اتصل به فالمراد الصلة اللغوية فلا يقال العلم بالصلة متأخر عن العلم بالموصول في التعريف دور أفاده اللقاني (قوله ستة) الراجع حصة باسقاط الذي وأما وخضتم كالذي خاضوا فأجيب عنه بأنه يحتمل أن الاصل كالذين حذف التنوين على لغة أو أن الاصل كالخوض الذي خاضوه فحذف الموصوف والعائد أو أن الاصل كالجمع الذي خاضوا فحذف أول باعتبار لفظ الجمع وجع ثانيا باعتبار معناه واستشكل اللقاني القول بأنها تكون موصولا حرفيا باقترانها بال لانها بجميع أقسامها من خواص الامم وأقره شيخنا والبعض واصحاب هذا القول دفع الاشكال بمنع أنها بجميع أقسامها من خواص الامم بدليل أن آل الموصولة تدخل على غير الاسم فليكن مثلها آل في الذي فتأمل (قوله أن) أي المشددة وتوصل بمعمولها أو تؤول بمصدر من خبرها مضاف الى اسمها ان كان خبرها مشتقا أو بالكون المضاف الى اسمها ان كان جامدا ومثلها المحففة منها (قوله وأن) أي الناصبة للمضارع وتوصل بفعل متصرف اسمها ماضيا خلافا لابن طاهر في دعواه أن الموصولة بالماضي غير الموصولة بالمضارع مستند لا بأنها لو كانت الناصبة لحكم على موضعه بالنصب كما حكم على موضعه بالجر بعد ان الشرطية ولا فائلا به



وأجاب ابن هشام بأن الحكم على موضع الماضي بالجزم بعد ان الشرطية لانها أثرت في معناه القلب  
الى الاستقبال فأثرت الجزم في محله بخلاف أن المصدرية أو مضارعا أو أمرا على قول سيبويه  
في هذا وصحح واستدل عليه بدخول حرف الجر في قوله -م كتبت اليه- أن قم لان حرف الجر ولو  
زائد لا يدخل الاعلى اسم أو مؤول به وقال أبو حيان لا يقوى عندي وصلها بالامر لا مري  
أحدهما أنها اذا سبكت والفعل مصدر فأت معنى الامر المطلوب والثاني أنه لا يوجد في كلامهم  
يجبني أن قم ولا يجوز ذلك ولو كانت توصيل به لحاز وأجاب ابن هشام عن الثاني بأن عدم الجواز  
انما هو من عدم صحة تعلق الاعجاب ونحوه بالنساء وكان ينبغي له أن لا يسلم مصدرية سكي لانها  
لا تقع فاعلا ولا مفعولا وانما تقع مخفوضة بلام التعليل وعن الاول بأن فوات الامر لا يضر  
كفوات الماضي والاستقبال وبجاء الدمايني في هذا الجواب عن الاول بأن فيه تسليم فوات الامر  
عند السبك وهو قابل للمنع في الكشف ما يفيد أن معناه عند السبك مصدر طلبي حيث قال في  
تفسير قوله تعالى انا ارسلنا نوحا الى قومه أن انذر قومك أي بالامر بالانذار فعلى هذا يقدر في نحو  
كتبت اليه بأن قم ولا تقدر كتبت اليه بالامر بالقيام واللهى عن القعود فلا يفوت معنى الطلب  
وعلى تقدير التسليم فلا نسلم أن فوات الامر كفوات الماضي والاستقبال لان السبك مفقوت الامر  
بالكلية لعدم دلالة اللفظ حينئذ عليه بوجه بخلافه الدلالة المصدرية على مطلق الزمان التزاما  
الجواب عن الثاني بأن ما ذاع لما أن الموصولة بالامر مؤونة مع صلته بمصدر طلبي كما لم يكن مانع من  
تعلق نحو الاعجاب به اذا تقدير أعجبني الامر بالقيام ثم قال ويتجه أن يقال لم يقم دليل لجماعة على  
أن أن الموصولة بالماضي والامر هي الناصبة للمضارع لا سيما وسائر الحروف الناصبة لا تدخل على  
غير المضارع فادعاء خلاف ذلك في أن من بين أدوات المصباح خروج عن الدمار ولا دليل لهم أيضا  
على أن التي يذكر بعدها فعل الامر واللهى موصول حرفي اذ كل موضع تقع فيه كذا محتمل لأن  
تكون تفسيرية أو زائدة فالاول نحو أرسلت اليه أن قم أولا تقم والثاني نحو كتبت اليه بأن قم أولا  
تقم زيدت فيه أن كراهة دخول حرف الجر على الفعل في الظاهر والمعنى كتبت اليه بقم أو بلا تقم  
أي بهذا اللفظ والنساء اعاد خلت في الحقيقة على اسم فاعل في فائدة كذا حاشية السبوطي على المغنى  
عن ابن القيم أن فائدة المدول عن المصدر الصريح إلى أب والفعل ثلاثة أمور لا اتفهما على زمان  
الحدث من مستقبل في نحو يجبني أن تقوم وماض في نحو أعجبني أن قم والدلالة على امكان الفعل  
دون وجوبه واستعاليه والدلالة على تعلق الحكم بنفس الحدث تقول أعجبني أن قدمت أي نفس  
قدومك ولو قلت أعجبني قدومك لاحتمل أن اعجابه لحالة من أحواله كسر عتبه لاندانه ثم نقل عن ابن  
جنى فرقين أن أن والفعل لا يؤكدهما الفعل فلا يقال ضربت أن أضرب ولا يؤسفان فلا يقال  
يجبني أن تضرب الشديد بخلاف المصدر الصريح وجهما اه أقول بقي أمر أن أحدهما استدأن  
والفعل مصدر الاسم والخبر في نحو عسى أن تذكر هو شيئا با على نقصان عسى ومصدر المفعولين في  
نحو أحسب الناس أن يتركوا أنبياءهم صالحة الاخبار به عن الجنة ثلاثا أو بل عديدهم في نحو زيد اما  
ان يقول كذا راما أن سكت لا شتماله على الفعل والفاعل والنسبة يعمها بخلاف المصدر الصريح  
(قوله وما) وتكون رماية أي قدر الزمان قبلا أو غير زمانية وتوصل بالماضي والمضارع  
المتصرفين ولو تصرفا ناقصا بدليل وصلها بدم وبندر وصلها بجمادى وكلا وعدا أو توصلا أيضا على  
الاصح بجملة اسمية لم تصدر بحرف بخلاف المصدرية بنحو ما أن نجما في السماء والتقدير ما ثبت أن  
نجما في السماء قال في المغنى وعدلت عن قول كثير ظرفية الى قولى زمانية لتشمل محو كذا أضاء لهم  
مشوا فيه فان الزمان المقدر هنا مخفوض أى كل رفقت أضاءة لهم والمخفوض لا يعمى طرفه عمل  
الاخفش كافي المغنى ما المصدرية موصولة اسمية واقعة على الحدث مفردا عارضا فغنى أعجبني

(قوله ولا نسلم الخ) فيه أن  
الذي قاس عليه ابن هشام  
فوات خصوص الماضي  
والاستقبال واللازم انما  
هو مطلق زمن أسير (قوله  
خروج) قد يقال هي أم  
الباب (قوله ولا دليل)  
عدم الوجدان لا يقتضى  
عدم الوجود على أن هذا  
سوء ظن بالأمم (قوله  
أوزادة) في التسهيل  
تراد أن جواز بعده لما  
وبين القسم ولو وشذوذا  
بعد كافي الجر قال الدمايني  
وتراد أيضا شذوذا بعد  
(قوله بجملة اسمية) أى  
نص بها فلا يرد ما بعد



وكي ولو والذي نحو أو  
لم يكفهم أنا أزلنا وأن  
تصوموا خير لكم بما سوا  
يوم الحساب لكي لا يكون  
على المؤمنين حرج يوم  
أحدهم لو يعمر وخضتم  
كالذي خاضوا

المعروف بأداة التعريف  
(أل) تسمى نكرة (حرف  
تعريف) كما هو مذهب  
الخليل وسيبويه على ما نقله  
عنه في التمهيد وشرحه  
(أو اللام فقط) كما هو  
مذهب بعض النحاة ونقله  
في شرح الكافية عن  
سيبويه (فقط) عرفت قل  
فيه الهمزة على  
الاول عند الاول همزة  
قطع أصلية وصلت أكثر  
الاستعمال وعند الثاني  
زائدة معتد بها في الوضع  
وعلى الثاني همزة وصل  
زائدة لا تدخلها في  
التعريف وقول الاول  
أقرب لسلامته من دعوى  
الزيادة فيما لا أهلية فيه  
للزيادة وهو الحرف  
والزوم فتح همزة وهمزة  
الوصل مكسورة وان فحت  
فاعارض كهزة ابن الله  
فانما انما فحت لتلا بتفل  
من كسر الى ضم دون حاجز  
حصين وللوقف عليها في  
التذكروا عاداتها بكملها  
حيث اضطر الى ذلك كقوله

ماقت أعجبتني القيام الذي قنه (قوله وكى) أي الناصبة المضارع وتقرن بالام التعليل لفظاً أو تقديرًا  
وتوصل بالمضارع خاصة (قوله ولو) وتوصل بالمضارع المتصرفين قال ابن هشام ولا يحفظ  
وصالها بحملة أهمية قال الدماميني قلت قد جاء في قوله تعالى يود والوأنهم يادون في الاعراب فلو هذه  
مصدرية وقعت بعدها أن وصلت كما وقع ذلك بعد الو الشرطية وقد ذهب كثير الى أن ما بعده هارفع  
بالابتداء والخبر محذوف أي ثابت فقطضي هذا القول جعل ما بعده لو المصدرية كذلك فتكون قد  
وصلت بالجملة الأهمية على هذا الرأي نعم ينبغي أن تقيد الأهمية بهذا النوع ولا تؤخذ على الإطلاق  
فإن أمه اه ملخصا والغالب وقوعها بعد مفهم التثنية كود وأحب ومن خلاف الغالب  
ما كان ضررًا لو منعت وربما من الفتى وهو المغيظ المحقق

### المعروف بأداة التعريف

الاختصار والانصب بنزاجهم بقية المعارف أن يقول ذوالاداة والتعبير بأداة التعريف أولى من  
التعبير بالجر يانه على جميع الاقوال رصده على أم في لغة حير (قوله كما هو مذهب الخ) أي  
كالقول الذي هو مذهب والمعارضة بين المشبه والمشب به بالاعتبار لا اعتبار بالنسبة الى المصنف  
في المشبه والنسبة الى سيبويه في المشبه به وحمل الكاف بمعنى على أي بناء على ما الخ يوقع في اشكال  
آخر وهو اتحاد المبني والمبني عليه فتعمل شيخنا واليهض به لا يجدي (قوله أو اللام) أول تنويع  
الخلاف وتفصيله الى قولين لا للتخير وخبر اللام محذوف أي حرف تعريف (قوله فقط) الغاء قبل  
زائدة لتبين اللفظ فقط بمعنى حسب وسيل في جواب شرط مقدور فقط بمعنى انته فيكون اسم فعل أو  
حسب أي اذا عرفت ذلك فاسته عن طلب غيره أو فهو حسب أي كافيل (قوله فقط عرفت) أي أردت  
تعريفه واعتبرص يانه لا فائدة فيه لانه في الوضوح غاية وأجيب يانه لما كان الباب معقودا للمعرف  
بالاداة فتح أن يدكر الاداة ولا ينعطف على ذكر المعرف بها وبانه قصد الاشارة الى محمل أداة  
التعريف وأنه مخالف لمحل أداة التنكير والنمط يطلق على نوع من البسط وعلى الجماعة الذين  
أمرهم واحد وعلى الطريقة وعلى غير ذلك ونمط مبدا أسوع الابداء به الوصف بالجملة بعده وقوله  
قل فيه النمط خبر والنمط مقول القول وصح نصبه بالقول مع أنه مفرد لان المراد لفظه (قوله على  
الاول) أي كونه ال يجهلتم ارقوله عند الاول أي الخليل وقوله وعند الثاني أي سيبويه زائدة أي  
همزة وصل زائدة معتد بها في الوضع كافي الهمع وعبره راب أرهم صنيع الشارح أنها عند همزة قطع  
ومعنى الاعتداد بهم اوضاء ما أخرجه أداة التعريف وان كانت زائدة في أداته فهي كهزة اخرب  
واللام الاولى في فعل فاندفع اعراض القامى أن الاعتداد بهم اوضعا ياني زيادته او حاصل الدفع أن  
المافي للاعتداد رضاء لزيادة على الاداة لافها أفاده يس (قوله وعلى الثاني) أي من قول المتن وهو  
كون الاداة اللام فقط وتلهم ثمة الخلاف بين هذا والقولين قبله في نحو قام انقوم فعليه لاهمزة  
هنا أصل لعدم الاحتياج اليها وعليها حذف الهمزة لتحرك ما قبلها كذا في الهمع قال شارح  
الجامع وقبل الاداة الهمزة فقط وزيدت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام فالاقوال أربعة  
فولار ثناء ان وقولان أحايان (قوله لا مدخل لها في التعريف) بدليل سقوطها في الدرج وقد  
يقال سقوطها لكثرة الاستعمال (قوله فيما لا أهلية فيه للزيادة) أي لان زيادته لان الزيادة نوع  
من التمهيد والحرف لا يتقبله كباقي في قوله «حرف وشبهه من الصرف يرى» ولا يردلعل فانها  
حرف ولا مهاب الاولى رائدة لاهمزة اخبره عن ان قياس فلا يقاس عليها أفاده سم (قوله والزوم فتح الخ)  
دليل اقوله همزة قطع وما عداها من الادلة دليل لقوله أصلية (قوله وان فحت للمعارض) قد يقال  
فتحتها هنا أيضا للمعارض وهو كثرة الاستعمال اه دماميني (قوله وللوقف عليها) أي ولا يوقف على  
أحادي وقوله في التذكروا أي تذكروا ما بعده والاعراب في الوقف عليها فيه طريقان سيكون آخرها



والحاقه مدة تشعير باسرها في الكلام فيقولون أي وتعاد على كلا الطرفين كأي استفاد من الهمع  
 وشرح التسهيل للمرادى وغيرهما وهذا جمعوا البيتين الاولين من الوقف للضرورة لا للتذكير  
 والبيت بعدهما للتذكير وبهذا يعرف ما في كلام الشارح ولو قال وحيث اضطر الى الوقف لاستثناء  
 كلامه (قوله يا خليلي اربعا) من ربيع ربيع بفتح الموحدة فيهما اذا وقف وانتظروا الدارس المندرس  
 وقوله حلال بكسر الحاء أى حاليين ومثل يا نصب حال من المنزل وقول البعض تبعا لعيني صفة لمنزل  
 لا يصح على القول الصحيح من اشتراط مطابقة النعت للمنعوت تعريفا وتكثير الان مثل لا تتعرف  
 بالاضافة لتوغلها في الابهام وصحوق البرد بفتح السين من اضافة الصفة الى الموصوف أي البرد المصحق  
 أي البالي وعنى بالتشديد أبلي والمغنى بالغين المجهمة انزل من غنى كرضى أى أيام كافي القاموس  
 والضمير فيه للبحر والشمال بفتح الشين ريج نهب من جهة القطب اشمالى وتأويها ترديد هبوبها  
 بسرعة على ما في العيني أو هبوبها النهار كله على ما في انقاموس (قوله ملناه) بكسر اللام من  
 المال وهو السائمة كذا أفاده العيني وغيره ولعل الهاه فيه عائدة على ذاتي قوله دع ذا والا قرب  
 عندي أنه من قولهم مللت اللحم مللا بكسر اللام الاولى أى أدخلته في الملة بفتح الميم وتشديد  
 اللام وهو الرماط الحار والجور والهاه عايه عائدة على النهم كما هو المتبادر وقوله بحمل ضبطه  
 بعضهم بفتح الباء والجيم بمعنى حسب وبعضهم بباء كسورة جارة وخاء هجة وهو الاقرب كما في  
 الشواهد (قوله ودليل الثاني) أي القول الثاني من قول المتن وهو أن المعرف اللام فقط  
 (قوله أن المعرف يمتزج باسكامة) أى ولا يمتزج الا الحرف الاحادى واستدل على هذا الا امتزاج  
 بامر ين ذكرها في قوله ألا ترى الخ الا أنه كان المناسب والاستدلال عليه بما أن يقول ألا ترى  
 أن العامل يتخطاه ولولم يمتزج لما يتخطاه وأن قولك رجل والرجل في قافيتين لا يعد ابطاء ولولم يمتزج  
 لقام بنفسه فيعد ابطاء لكنه أقام كونه ثانيا مقام عدم الامتزاج لاستلزامه عند المستدل عدم  
 الامتزاج فانهم (قوله ولو أنه على حرفين) أى ولو ثبت أنه على حرفين (قوله وأن قولك) عطف على  
 أن العامل (قوله ولو أنه ثنائي) أى ولو ثبت أنه ثنائي لقام بنفسه أى يحصل الا بطلا وفيه أن قيام  
 ال بنفسه لا يقتضى أن ما بعدها سكرة لانه معرفة على كل حال والتسكرة والمعرفة مختلفان معنى  
 فالابطاء مدفوع والاستدلال ممنوع ومعنى قيامه بنفسه كونه كلمة مستقلة بذاتها متمم وحدها  
 (قوله وعلم التنكير) أى علامته (قوله يخطى ها التنبيه) وكذا لا نحو الامال وان لا تفعل (قوله وهو  
 على حرفين) أى فلا يقتضى التخطى الا امتزاج المستلزم للاحاديه كما يقول صاحب القول الثاني  
 (قوله وأيضا) أى ويبطل الثاني من دليل الامتزاج أيضا لانها تنبيه لا يقوم بنفسه ولا يلزم من  
 عدم القيام بنفس الامتزاج المستلزم للاحاديه كما يقول صاحب القول الثاني (قوله ولا اياها) أى  
 أى التي انى الجنس وهذا ابطال للشئ الثاني (قوله أن اسم الجنس) أراد به ما يشمل الدال على  
 الحقيقة والدال على الفرد وصرح كلامه أن أقسام ال أربعة أولها الحقيقة وثلاثة للفرد وهو  
 أحدا احتمالات ثانيا اوردجه السيد الصوفى وصرح به انه افترازان أن ال قسمان كافي التوهم وغيره  
 الاول التي لله والمارجى بأقسامه الثلاثة الذكرى والعلى والحضورى الثاني التي للجنس تحتها اثنا  
 ثلاثة أقسام التي للحقيقة وهي ما قصد به الحقيقة من حيث هي والتي لله والذهنى وهي ما قصد به  
 الحقيقة في ذهن فرد بهم رانى للاستغراق وهي ما قصد به الحقيقة في ذهن جميع الامراد ثالثها  
 ورجحه العلامة القوشى أنها امرية وعلة للحقيقة لا بشرط شئ لكن نقصد بالامرية تارة من  
 حيث هي وتارة من حيث وجودها في ذهن فرد معين وتارة من حيث وجودها في ذهن فرد معين وتارة  
 من حيث وجودها في ذهن جميع الافراد (قوله يشار به) أى بصاحبها من الاداة اشارة علة له  
 أو المراد قد يراد به أفاده بس (قوله مما صدق عليه) الصلة جارية على غير من هي له لم يرد لا من التامس

يا خليلي اربعا واستخدم  
 جنرل الدارس عن سحر حلال  
 مثل سحق البرد عن بعد ذلك ال  
 قطر مغناه وتأويب الشمال  
 وكقوله

دع ذا وبحمل ذا وألقها  
 بذال

الشهم انا قد ملناه بيل  
 ودليل الثاني شيان  
 الاول هو أن المعرف  
 يمتزج باسكامة حتى يصير  
 كاحد اجزائها ألا ترى  
 أن العامل يتخطاه ولو أنه  
 على حرفين لما يتخطاه  
 وأن قولك رجل والرجل  
 في قافيتين لا يعد ابطاء  
 ولو أنه ثنائي لقام بنفسه  
 الثاني أن التعريف عند  
 التنكير وعلم التنكير حرف  
 أحادى وهو التسوين  
 فايكس مقابلة كذلك  
 وهم بما تظرو ذلك لان  
 العامل يخطى ها التنبيه  
 في قولك مررت بهذا وهو  
 على حرفين وأيضا فهو  
 لا يقوم بنفسه ولا يلزم من  
 من علامات التنكير وهي  
 على حرفين نه لا محل للمعرف  
 عليها واعلم أن اسم الجنس  
 الداخل عليه أداة التعريف  
 قد يشار به الى نفس حقيقة  
 الحاضرة في الذهن من غير  
 اعتبار شئ مما صدق عليه  
 من الافراد



نحو الرجل خير من المرأة  
فالاداة في هذا التعريف  
الجنس ومداخلها  
في معنى علم الجنس وقد  
يشار به الى حصه مما صدق  
عليه من الافراد معينة في  
الخارج لتقدم ذكرها في  
اللفظ صريحا او كناية  
نحو وليس الذ ذكر كالانثى  
فالذ كرتقدم ذكره في اللفظ  
مكنا عنه عما في قولها  
نذرت لك ما في بطني محررا  
فان ذلك كان خاصا بالذكور  
والانثى تقدم ذكرها  
صريحا في قولها رب اني  
وضعتها انثى اولخصه  
معناها في علم الخطاب نحو  
اذهم في الغار او حصه نحو  
القرطاس لمن فوق سهمها  
فالاداة لتعريف العهد  
الخارجي ومدخلها في  
معنى علم الشخص وقد يشار  
به الى حصه غير معينة في  
الخارج بل في الذهن نحو  
قولك ادخل السوق حيث  
لا عهد بينك وبين مخاطبك  
في الخارج ومنه وأخاف  
ان يأكله الذئب والاداة  
فيه لتعريف العهد الذهني  
ومدخلها في معنى النكرة  
ولهذا نعت بالجملة في قوله  
ولقد أمر على اللثيم يسبي

(قوله نحو الرجل الخ) أي حقيقة الرجل خير من حقيقة المرأة وهذا لا ينافي بخير به بعض أفراد حقيقة المرأة لمخصوصيات فيه من بعض أفراد حقيقة الرجل ومن هذا القسم آل الداخلة على المعرفات نحو الانسان حيوان ناطق ومنه والله لا تزوج النساء ولا ألبس الثياب فهي هاتين التعريف حقيقة مدخولها وهو هنا جمع وأقله ثلاث فلا بد في الحديث من أقله كما يقول الشافعية بناء على أن معنى الجمع باق مع آل الجنسية وليس مدلولها ومنهم من حثت بواحدة اعتبارا بالجنسية دون الجمعية بناء على زواله معها فليست آل في المثال للاستغراق والالتوقف الحديث على تزوج نساء الدنيا وليس ثابها قال التفتازاني في تلويحه فان نواء الخائف لم يثبت قط ويصدق ديانة وقضاء لانه حقيقة كلامه وقيل ديانة فقط لانه نوى حقيقة لا تثبت الا بالنية فصارك انه نوى المحار (قوله فالاداة في هذا التعريف الجنس) أي نفس الحقيقة من غير نظرا الى ما صدق عليه من الافراد وتسمى لام الحقيقة والماهية والطبيعة شرح الجامع (قوله ومدخلها في معنى الخ) من ظرفية الال في المدلول والفرق أن علم الجنس يدل على الحقيقة بجوهره والمعرف بالواسطة الاداة وكذا الفرق بين علم الشخص والمعهود خارجا ومعنى كونه في معناه أنه يدل على ما يدل عليه لا أنه في مرتبة تعريفه فلا ينافي أن العلم مطلقا أعرف من المحلي بال (قوله الى حصه) أي بعض واحدا أو أكثر وقوله مما صدق عليه ضمير صدق يرجع الى اسم الجنس وصير عليه الى ما قاله الصلة جرت على غير من هي له ولم يبرز لا من الناس ومن الافراد بيان لما وقوله لتقدم علمه معينة (قوله مكنا عنه بما) أي باعتبار تقييدها بمحررا والاعامة للذكر والانثى وهي كناية اصطلاحية على قول صاحب التلخيص ان الكناية ذكر المزموم وارادة اللزوم لار ما باعتبار تقييدها بمحررا لزم للذكر لان المحرر لا يكون الا ذكر ايبكون ذكرها بذلك الاعتبار من ذكر المزموم وارادة اللزوم وهو الذ ذكر قال الفري وهو من الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة بأن تختص صفة من الصفات بموصوف معين فتدكر تلك الصفة ليتوهم الى الموصوف وهو هنا الذ ذكر ولا يتأتى جريان الكناية اصطلاحية على قول السكاكي انها المراد به ملزوم ما وضع له لان التحرير ليس لازما للذكر حتى يقال أطلق ما باعتبار تقييدها بمحررا وأريد المزموم وهو الذ ذكر (قوله محررا) قال في الكشف معتنافا لخدمة بيت المقدس لا يدلي عليه ولا استخدمه ولا أشغله بشئ فكان هذا النوع من النذر مشروعا عندهم اه (قوله فان ذلك) أي التحرير المفهوم من محررا أو النذر المفهوم من نذرت (قوله اولخصه معناها) أي الحصه أي معنى هو الحصه فالإضافة للبيان (قوله في علم الخطاب) أي الناشئ عن غير المشاهدة والذ كركا يؤخذ من المقابلة هذا وجعله آل في الحاضر معناه في علم الخطاب للعهد الخارجي تبع فيه أهل البيان وجعلها النعامة فيه للعهد الذهني قاله يس (قوله او حصه) أي الاحساس به بالبصر أو اللمس أو سماع صوته وقصر البعض كشحنه على الاحساس بالبصر قصور (قوله القرطاس) بالنصب أي أصب القرطاس وقوله لمن فوق سهمها أي رفعه للرعي (قوله وقد يشار به الى حصه غير معينة) جعل غيره آل في نحو ادخل السوق للحقيقة في ضمن فرد مهم وهو اللاتق يجعلهم المعرف بهذه اللام معرفة تعين الحقيقة في نفسها ذهنا وتقييدها بكونها في ضمن فرد مهم لا يخرجها تفهها عن التعيين فيكون جعلهم هذا القسم في معنى النكرة بالنظر الى الفرد المهم الذي اعتبرت الحقيقة في ضمنه فتدبر (قوله بل في الذهن) أي باعتبار ما فيه من الحقيقة والافئس الحصه ليست معهوده لا خارجا ولا ذهنا (قوله والله نعت بالجملة الخ) أي بناء على جعلها نعتا ويصح جعلها حالا أي حالة كونه يسبي وجعلها حالا لا يقتضي تقييد السب بحال المرور كما يوهمه كلام يس الذي ذكره شيخنا والبعض وأقراء بل تقييد المرور بحال السب نعم رجع جماعة جعلها نعتا بأنه يشعر بأن السب دأبه بخلاف جعلها حالا لان الغالب كون الحال مفارقة ورجع ابن يعقوب جعلها حالا بأنه المناسب لقوله ثمت قلت لا يعنيني لان



المتبادر منه لا يعني بالسبب الذي سمعته منه لما رت عليه مع أن الحال إذا جعلت لازمة أفادت  
 الدوام (قوله وقد يشار به إلى جميع الأفراد) وعند عدم قرينة البعضية تحمل الـ على الاستغراق  
 سواء وجدت قرينة الكلية أولا (قوله على سبيل الشمول) تأكيد قوله إلى جميع الأفراد وقوله  
 أما حقيقة الخ راجع لقوله إلى جميع الأفراد (قوله أو مجازا) أي بالاستعارة بأن شبهت جميع  
 الخصائص بجمع الرجال بجامع الشمول في كل واستعمل القبط الموضوع لجميع رجال وهو الرجل  
 بال الاستغراقية في جميع الخصائص ويدل لهذا قوله وفي الثاني لاستغراق خصائصه لكن مقتضاه  
 في المفرد أن معنى أنت الرجل أنت كل خصيصة وحيث أن ذلك الحمل إما على المباغة أو على تقدير مضاف  
 أي جامع كل خصيصة ولو جعل التجوز باستعارة اللفظ الموضوع لجميع الرجال للرجل الواحد  
 لمشابهته جميعهم في استجماع الخصائص لكان أقرب ثم رأيت اللغوي كتب على قول التوضيح فهي  
 لشمول خصائص الجنس ما نصه هذا بيان لحاصل المعنى المراد في قولك أنت الرجل لا المدلول اللفظ  
 إذ مدلوله أنت كل رجل مباغة والمراد منه أنت الجامع لخصائص كل رجل إذ فاحفظه (قوله  
 أنت الرجل علما وأديبا) أي كل رجل من جهة العلم والأدب وفيه أن هذا ليس مستغراق لخصائص  
 الرجال بل للوصفين المذكورين فقط ويجب أن المراد بالخصائص عندا تنقيده بصفة  
 خصائص تلك الصفة أي جميع أحوالها وأصنافها وعند الإطلاق خصائص جميع الأوصاف  
 فهو أبلغ (قوله لاستغراق أفراد الجنس) أي آحاده ولو كان مدخول الجمع على ما حذفه  
 التقطاراني في شرحي التلخيص (قوله وهذا صريح الاستثناء منه) ظاهر فخصيص هذا القسم بصفة  
 الاستثناء أن الثاني ليس كذلك وانظروا به كذلك إذ لا مانع من أن يقال زيد الرجل الألفي الجماعة  
 كما لا يمنع زيد الكامل الألفي ذلك ذكره الدماميني (قوله وقد ترادف) فيه إشارة إلى أن ضمير  
 ترادف راجع إلى لفظة الـ في قول المصنف الـ حرف الخ ومن زعم كالبعض أن هذا استخداما فادسها  
 لأن المراد بألف وضميرها واحد وهو لفظ الـ وعدم اعتبار الـ في الصمير الحكم على المرجع بأنه  
 حرف تعريف لا يقتضي الاستخدام فلا تنفصل والمراد بزيادتها كما قاله المصنف اللغوي ككسر ما غير  
 معرفة لصلاحيتها للسقوط إذا لازم لا يصلح له وهذا يستدفع اعتراض الدماميني على أن قول  
 بزيادة الـ في السمو الـ واليسع بأن العلم مجموع الـ وما بهداه فهو جزء من العلم كالخيم من جعفر ومثل  
 هذا لا يقال بأنه زائد (قوله عرقا بغيرها) كالعلم والموصوف وقوله وباقيها على تنكيره كالتمييز (قوله  
 لازما) حال من ضمير ترادف غير أنه ذكر بعد ما أنت إشارة إلى حوازا لأميرين فاستأنيت باعتبار الكامة  
 أو الأداة والتذكير باعتبار الحرف أو اللفظ وكذا أساسا للحروف وصح جعله صفة لفظه مطلق  
 محذوف أي زيد الإلزام مصدر زائد أو زيادة (قوله لازما وغير لازم) تعميم في المعرف فقط أما  
 المنكير فغير لازم فقط (قوله وضعها) أي للعلمية قد دخل ما قارنت الـ نقله للعلمية كالتصريح وما قارنت  
 الـ ارتجاله كالمسؤول أفاده المصريح (قوله على سفين) وقيل انعزى اسم لنجرة كانت لفظان  
 والقولان حكاهما الخازن (قوله على رجلين) الأول علم شاعر يهودي والثاني عالم نبي قيل هو يوشع  
 ابن نون فني موسى عليها الصلاة والسلام واخفاف فيه فقبل هو أعجمي والـ قارنت ارتجاله وقيل  
 عربي والـ قارنت نفسه من مصارع وسع واستشكل الثاني بأنهم نصوا على أن لا عرب من أسماء  
 الأنبياء إلا شعيبا وهودا وصالحا وشعدا وأجيب بأن المراد العربي لمصر يرب لا العربي هو أو بآن  
 المراد العربي المتفق على عربيته واستشكل الأول بأن الـ كلمة عربية فكيف تقارن الـ مع  
 وأجيب بأن الواضع الله تعالى ولا مانع من أنه تعالى يضم العربي إلى العجمي وأورد عليه أن الأعلام  
 خارجة من محل الخلاف فإن الواضع لها الأنواع اتفاقا فلو أن تقول انما ذلك فيما لا يمكن فيه الوحي  
 أما أسماء أولاد الأنبياء وأصحابهم فيمكن أن يكون واضعها الله تعالى بالوحي إلى ذلك النبي فحوا

وقد يشار به إلى جميع  
 الأفراد على سبيل الشمول  
 أما حقيقة نحو أن الإنسان  
 لـ في خبر أو مجازا نحو  
 أنت الرجل علما وأديبا  
 فالأداة في الأول لاستغراق  
 أفراد الجنس ولهذا صريح  
 الاستثناء منه وفي الثاني  
 لاستغراق خصائصه  
 مباغة ومدخول لأداة  
 في ذلك في معنى تنكير دخل  
 عليها كل (وقد ترادف) الـ  
 كما يراد غيرهما من الحروف  
 فتعصب معرفا بغيرها وباقيها  
 على تنكير وترادف (لازما)  
 وغير لازم فاللازم في ألفاظ  
 محفوظة وهي الأعلام  
 التي قارنت الـ وضعها  
 (كالثلاث) والعزى على  
 سفين والسمو الـ واليسع  
 على رجلين



(و) الإشارة بحسب  
 (الاسم) للزمان الحاضر  
 بناء على أنه معروف بما  
 تعرفت به أسماء الإشارة  
 لتضمنه معناها فانه جعل  
 في التسهيل ذلك علة بنائه  
 وهو قول الزجاج أو أنه  
 متضمن معنى أداة التعريف  
 ولذلك بنى لكسبه رده في  
 شرح التسهيل أما على  
 القول بأن الاداة فيه  
 لتعريف الحضور فلا  
 تكون زائدة (والذين ثم  
 اللاتي) رقيقة الموصولات  
 بما قبله ال بناء على أن  
 الموصول يتعرف بصلته  
 وذهب قوم إلى أن تعريف  
 الموصول بال أن كانت  
 فيه نحو الذي والافنيتهما  
 فهو من وما الا بأفانها  
 تتعرف بالاضافة فعلى  
 هذا لا تكون ال زائدة  
 وغير اللازم على ضربين  
 اضطراري وغيره وقد  
 أشار إلى الاول بقوله  
 (ولا اضطرار) أي في الشعر  
 (كبنات الأوبر) في قوله  
 لقد جنبتك أكوأ وعساؤلاه  
 ولقد جنبتك عن بنات  
 الأوبره أراد بنات أوبر  
 لأنه علم على ضرب من  
 الكناية ردى كناية عليه  
 سيمويه وزعم المبرد أن  
 بنات أوبر ليس بعلم قال  
 عنده غير زائدة بل معرفة  
 و (كذا) من الاضطراري  
 زيادتها في التمييز نحو  
 وطبت النفس بأقيس  
 (السري) في قوله

يحيى وبشرنا بما مضى اسمه المسبح عيسى بن مريم واليسع من هذا التسهيل كذا في الورداني مع بعض  
 زيادة وهو صريح في أن اليسع غير مصر في و به يعرف ما في قول البعض انه مصروف لوجود ال وان  
 كانت زائدة وضعف اسم استشكل الاول بما مر بأنه يتوقف في أن ال ليست في لغة الهم (قوله  
 والإشارة) اعلم أنه اختلف في الآن فالجمهور على أنه علم بحسب الزمان الحاضر ثم اختلفوا في سبب  
 بنائه فقال الزجاج تصمنه معنى الإشارة وأنه بمعنى هذا الوقت وقيل شبه الحرف في ملازمة لفظ واحد  
 لانه لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر بخلاف حين ووقت وزمان ونحوها وقيل غير ذلك وذهب الجمهور على  
 أنه اسم إشارة حقيقة للزمان كما أن هنالك اسم إشارة حقيقة للمكان وعنايه الموضح آفاده الورداني  
 اذا عرفت هذا فقول الشارح والإشارة ان جعل على مذهب الجمهور يجعل المعنى وشبه الإشارة أي  
 شبه اسم الإشارة في الدلالة على الحضور في كل نفاة قوله معرفة بما تعرفت به أسماء الإشارة لان  
 تعريفه على مذهبهم بالعلمية وان جعل على مقابل قولهم يجعل المعنى واسم الإشارة حقيقة نفاة قوله  
 وهو قول الزجاج اذهب من الجمهور والناظرين بأنه علم بحسب الزمان الحاضر وإنما اختلفوا في سبب  
 البناء ويمكن اختيار الثاني وجعل الضمير في قوله وهو قول الزجاج الى جعل تضمن معنى الإشارة علة  
 بنائه فقط وبهذا يعرف ما في كلام البعض (قوله نحو الآن) لوقال وهي الآن مكان مستقيما قوله  
 بما تعرفت به أسماء الإشارة) قيل هو الحضور وفيه أن المعروف أنها تعرفت بالإشارة الحسية (قوله  
 معناها) أي معنى الإشارة والاضافة للبيان (قوله فانه جعل في التسهيل ذلك) أي التضمن المذكور  
 لان الإشارة من المعاني التي حقها أن تؤدي بالحرف كما مر فيكون التضمن المذكور كسبها  
 التعريف والبناء وكذا تضمن معنى أداة التعريف على القول الثاني (قوله متضمن معنى الخ) أي  
 لان ال الموجودة زائدة ولا يحسن ما فيه من العرابية للعلم فيه بتضمن الكلمة معنى حرف موجود فيها  
 لفظه والغاء هذا الحرف الموجود لفظه (قوله أما على القول الخ) هذا هو المختار والكلمة عليه معربة  
 كافي نكت السبوطي (قوله والذين) المناسب لما أسلفه الشارح في نظيره أن يقول والموصولات  
 كالذين الخ وحكمه بلزوم ال في الذين واللاتي ونحوهما مبني على لغة أكثر العرب والافقد قال في  
 التسهيل وقد يقال لدى ولذان ولدين ولاتي ولتان ولاتي اه (قوله والافنيتهما) ظاهره شمول ذلك  
 لال الموصولة فتكون معرفة بية ال المعرفة ولا مانع منه (قوله ولا اضطرار) أي وغير لازم  
 لا اضطرار فخذ في المقابل اكتفا بـ بـ ايله سم (قوله كبنات الأوبر) التسهيل به مبني على أن بنات أوبر  
 علم كافي الشرح لا على أنه جمع ابن أو بركبت عرس جمع ابن عرس أو بنت عرس تفرقة بين جمع  
 العاقل وغيره لانه اذا كان جمعا دللته ال المعرفة لانه حينئذ تذكره فيكم البعض على بنات الأوبر  
 في كلام المصنف بأنه جمع ابن أو بر غير سديد لا أن يكون كلامه باعتبار ما قبل العلمية (قوله ولقد  
 جنبتك) أي جنبيت لك وهو على الخذف والإيصال وحسنه موافقة نهيتك والاكوة جمع كم واحد  
 الكناية فهو على خلاف الغالب من كون التاء في الواحد والعاقل جمع عسقول كعصفور نوع من  
 الكناية وأصل عاقل عاقيل كعصافير فخذت المدة للصورة قاله العيني و زكريا وفي شرح  
 الدماميني للمعنى أن العاقل الكناية النكار الأبيض وأن بنات أوبر كناية صغار من غبسة على لون  
 التراب (قوله لانه علم) أي والعلم لا تدخله ال المعرفة (قوله ليس بعلم) أي بل نكرة وعليه فتنعه من  
 الصرف اذا جرد من ال للوزن والوصفية الأصلية لان أوبر في الأصل وصف بمعنى كثر الوب وطرق  
 الامعية على الوصفية الامعية لا يخرجها عن معناها الصرف كاسود للحيبة وأدهم للقيح دونه  
 على الاول للوزن والعلمية لان جزء العلم في حكمه (قوله كذا) خبر عن قوله وطبت وقول الشارح من  
 الاضطراري الخ حصل معنى بين به وجه الشبه لاجل اعراب والواو في وطبت من المحكي والسري  
 الشريف (قوله من الاضطراري زيادتها في التفسير) ويلحق بذلك ما زيد شذوذ في الاحوال نحو



ادخلوا الاول فالاول جاؤا الجاه الغفير أي ادخلوا واحدا فواحدا و جاؤا جميعا سندوبي (قوله وجوهنا) أي اكبرنا أو ذواتنا و ضمن طبت معنى تسليت فعداه يعن أي طبت عن عمر والمقتول وكان صديق قيس ويحتمل أن عن متعلقة بصددت (قوله أراد طبت نفس الخ) قيل لا يتعين ذلك لجواز أن تكون النفس في البيت مفعول صددت وتتميز طبت محذوف أو لا يتميز له (قوله عليه دخلا) الضمير لا ل و ذ ك باعتبار أنهم اللفظ أو حرف وهذا أحسن من جعل الالف للتثنية مائدة على الالف واللام المفهومين من أل (قوله للمع) أي ملاحظة ما أي المعنى الذي قد كان هو أي ذلك البعض كذا كذا الشارح فالصلة جارية على غير من هو له و ضمير عنه يرجع إلى ما (قوله مما يقبل أل) بيان لما على تقدير مضاف أي مدلول اللفظ الذي يقبل أل فصح ما قاله شيخنا وادفع اعتراض البعض عليه بأن ما وافقة على المعنى والقابل للفظ الدال عليه فلا يصح أن يكون مما يقبل أل بيانا لما مع أنه يمكن إيقاع ما على اللفظ بأن يراد بما نقل عنه العلم أصله قبل العلية من المصدر أو الصفة أو اسم العين ويقدر مضاف في كلام الناطم أي للمع معنى ما كان الخ وعلى هذا يصح أن يكون قوله كالفضل الخ تقييدا لبعض الاعلام وهو المتبادر أو لما وعلى الأول يتعين الأول فافهم وقوله من مصدر بيان لما يقبل أل (قوله والنعمان) أي الذي لم تقارن أل وضعه للعلية أما هذا وهو اسم النعمان بن المنذر لك العرب كفاي الشئ فليس مما للمع وله إذا لم يسمع بدونه أو عليه يحتمل على تقييد المصنف في شرح التسهيل لما فارت أل وضعه بالنعمان وأما قوله

أيما جلي نعمان بالله خليا • نسيم الصبا يخلص إلى نسيمها

فليس مما نحن فيه بالسكينة لأن نعمان فيه بالقبح كفاي عن الشئ وفي القاموس والنعمان وغيرهما ما يؤيده اسم لواء في طريق الطائف يخرج إلى عرفات ويقال له نعمان الأراك وبه يعرف ما في كلام المصنف الذي تبعه شيخنا والبعض من الخلل والصير في نسيمها يرجع إلى محبوبة الشاعر وهو مخنون ليلى أو أي النسيم الأول مراد به الريح وبالنسيم الثاني نفسها الضعيف ويؤيد هذا روايه طريق الصبا إذا الصبر عليها يرجع إلى الصبا بعد هذا البيت

فان الصباريح إذا ما نسجت • على نفس مهوم تجلت همومها

(فائدة) الصباريح مهمل المستوى من مطلع الشمس إذا استوى الليل والمها قال المصنف في الظاهر أنها يختلف مزاجها وتأثيرها باختلاف البقاع التي تمر عليها والفصول لا نأشاهد هابدمشق ومقارمها يابسة المراج تجفف الرطوبات وتتحلل الأجسام وتحرق الثمار والزروع وهي في الديار المصرية أشد منها في الشامية مع أن أشعار العرب حملوا أمة من الاسترواح بها ووصفها باللطيف وتنفيس الكرب فلعلها في الجاز وما أشبه بهذه الصفة وعن الواحد صاحب التفسير أنها استأذنت ربها أن تأتي يعقوب ربيع يوسف عليهم السلام قبل أن يأتيه البشير بالغميص فاذن لها فأتته بذلك فاندلن يتروح بها كل مخزون من شرح نواهد المعنى للسيوطي (قوله على نحو محمد الخ) أي من الاعلام التي لم يسمع دخول أل هايم للمع فاندفع اعتراض شيخنا بما للشارح في شرح الاوضح بان الوجه محذوف نحو (قوله إذا الباب جماعي) أي باب ادخل أل للمع الأصل فما مع من العرب ادخاله عليه كان لك ادخاله عليه ولو في غيره • هما هم وما لا فلا فيمورد متقدمة ليست شروطا لجواز ادخال أل للمع بل بيان لمورد السماع وبهذا يندفع ما قاله • • • حيث كان الباب جماعيا ولا كبير حاجة إلى التقييد بالمنقول مما يقبل أل والاعتراض غيره (قوله رأيت الوليد الخ) لقد كذب الشاعر قال الوليد هذا كان فاسقا متهمسكا مولعا بالشرب والعناء جبارا عنيدا اتفاهل يوما من المعصف فخرج له واستفتحوا وناب كل جبار عنيد ففرق المعصف وأشد

تمدد كل جبار عنيد • فها أنا ذاك جبار عنيد

رأيتك لما أن عرفت  
وجوهنا صددت وطبت  
النفس يا قيس عن عمرو •  
أراد طبت نفسا لان التميز  
واجب التنكير بخلافا  
للكوفيين وأما إلى الثاني  
بقوله (وبعض الاعلام)  
أي المقولة (عليه دخلا  
للمع ما قد كان ذلك لبعض  
(عنه نقلا) مما يقبل أل  
من مصدر (كالفضل و)  
صفة مثل (الحرث و) اسم  
عين مثل (النعمان) وهو  
في الأصل اسم من أسماء  
الدم وأفهم قوله وبعض  
الاعلام أن جميع الاعلام  
لمقولة مما يقبل أل لا يثبت  
له ذلك وهو كذلك فلا تدخل  
على نحو محمد وصالح  
رمعروف إذا الباب جماعي  
ونخرج عن ذلك غير المقول  
كما عاوددد والمنقول  
هما لا يقبل أل كيزيد  
ويشكروا ما قوله  
رأيت الوليد بن يزيد  
مباركا •



فضرورة سهلها تقدم ذكر الوليد (١٥٢) ثم قوله للجمع ان أراد أن يجوز دخول آل في هذه الاعلام مسبب عن لمج الأصل

أي يتقبل النظر من  
العلية الى الأصل  
فدخل آل (فذكر) آل  
(ذا) حينئذ (وحدفه  
سيان) اذ لا فائدة مترتبة  
على ذكره وان أراد أن  
دخول آل سبب للجمع  
الأصل فلا يسا بسين لما  
يترتب على ذكره من الفائدة  
وهو لمج الأصل نعم هما  
سيان من حيث عدم افادة  
التعريف فلهذا كلامه  
عليه قال الخليل دخلت  
آل في الحرث والقاسم  
والعباس والفضال والحس  
والحسين لتجعله الشيء بعينه  
تبيينه في قوله  
بالعمان نظرا له مثل به  
في شرح التسهيل لما فارت  
الأداة فيه نقله وعلى هذا  
فالأداة فيه لازمة والتي  
للجمع الأصل ليست لازمة  
(وقد يصير علما) على بعض  
مسمياته (بالعبه) عليه  
(مضاف) كابن عباس  
وابن عمرو وابن الزبير وابن  
مسعود فانه غلب على  
العبادة حتى صار علما  
عليهم دون من عداهم  
من أخوتهم (أو معسوب  
آل) العهدية (كالعقبه)  
والمدينة والكتاب والصعق  
والنجم لعقبه أي ولي ومدينة  
طيبة وكتاب سيديويه  
وخويلدين نقيض والثريا  
(وحدف آل ذي) الاخيرة  
(أراد) مدخولها (أو  
ضرب أو حب)

إذا ما جئت ربك يوم حشره فقل يا رب مرقني الوليد

فلم يلبث إلا أياما حتى ذبح وعاق رأسه على قصره ثم على سور يلمده نسال الله السلامة من شرور  
أنفسنا (قوله ضرورة) وقبل نكمر يزيد ثم دخلت عليه آل للتعريف قال المصريح وعندى فيه نظر  
لانه وان نكمر لا يقبل آل ظرا الى أصله وهو الفعل والفعل لا يقبل آل بخلاف زيد اذا نكمر (قوله  
سهلها تقدم ذكر الوليد) أي فيكون دخولها للمشاكله وآل في الوليد للجمع (قوله ثم قوله للجمع الخ)  
هذا التردد متفرع على كون اللام للعبة الباعثة أو للعبة الغائبة فالشق الاول مبني على الاول  
والثاني على الثاني واللام على الاول المتكلم وعلى الثاني السامع قال شيخنا وقدم الشق الاول لانه  
الظاهر (قوله فدخل) أي النظر على المحار العقل أو الواضع المفهوم من السياق (قوله اذ لا فائدة  
الخ) اعترض بان ذكر آل دليل للسامع على لمج مدخل آل الأصل وعند مدحها لا دليل على ذلك  
فكيف يكونان سبين (قوله قال الخليل الخ) دليل على أن الدخول سبب للجمع وقوله لتجعله الشيء  
بعينه أي لتجعل المدكور من الاعلام أي لتجعل مسماه الشيء نفسه أي المعنى المقول عنه نفسه في  
ذهن السامع قال في الحرث نجهل مسماه ذاتا يحصل منها حرث وفي العباس ذاتا يحصل منها  
عبوس كثير في وجوه الاعداء وهكذا (قوله وقد يصير الخ) قال ابن هشام ذكره في باب العلم أحسن  
فيقال العلم ضربان علم بالوضع وعلم بالغلبة لأن السمعين المضاف وذا آل يكونان حينئذ مذكورين  
في مر كرهه ما بخلاف ذكر المضاف هنا فانه استطراد (قوله بالغلبة عليه) هي أن يغلب اللفظ على بعض  
أفراد ماضيه له وهي تخيم فيه ان استعمال بالفعل في غير ما غلب عليه والافتقار لديرية (قوله وابن  
مسعود) قيل الصواب أن يذكر بذكره عبد الله بن عمرو بن العاصي لموت ابن مسعود قبل اطلاق اسم  
العبادة على الاربعه وليس بشئ لانه انما يرد لوقال الشارح غلب اسم العبادة على فلان وفلان  
وفلان واس مسعود بعد أن كان جمع عبد الله أي كان وهو انما قال غلبت هذه الاعلام الاربعه  
على العبادة أي الأشخاص الاربعه الذين هم كل منهم بعد الله بحيث صارت لا تطلق الاعيانهم  
دون من عداهم من أخوتهم فابن مسعود مثلا صار علما بالغلبة على عبد الله بن مسعود دون من  
عداه من أخوته فانه الأمر أن اشرح استعمال لفظ العبادة في كلامه بالمعنى الوضعي لا العلي  
ولا محذور فيه (قوله من أخوتهم) الاحسن أن المراد بأخوتهم نظراؤهم في اسم الاب لا خصوص  
الاخوة في النسب (قوله العهدية) أي بحسب الأصل والافهمي الآن رائدة ولا يحسن أن آل  
العهدية تدخل على كل فرد عنده بين المتخاطبين على البدل فمحورهما كل فرد عهد بينهما كذلك مثلا  
لفظ العقبة المعروف بالعهديه وضع في الأصل لأن يستعمل في كل فرد عهد بينهما على البدل  
فحصته العلية بعقبه أيلة فسقط بهما التحقيق ما اعترض به الناصر وسكتوا عليه من أن اللفظ الذي  
يستعمله كل فرد من الافراد بالوضع هو مجرد من آل لا المقرون بها لأن المستحق له الفرد المعهود  
بين المتخاطبين درس من عداه فافهم ذلك والله تعالى الموفق (قوله لعقبه أيلى) بالقصر والذي في  
التصريح واقاموس وغيرهما أيلة بالتاء فلعل ما في الشرح سهو والعقبه في الأصل اسم للطريق  
الصاعد الى الجبل (قوله وخويلدين نقيض) كان رحلا يطعم الناس بتمامة فهبت ريح فسفت في  
حفاه أي أوعبة طعامه التراب وسبها ورمي بصاعقة فسمى الصعق بكسر العين فعل بمعنى مفعول  
والصعق في الأصل اسم لمن رمى بصاعقة (قوله والثريا) تصغير ثروي من الثروة وهي الكثرة لكثرة  
كواكبها لاسم سبعة وقيل أكثر رأسه ثريوى احتمت الواو والياء وسبقت احداها بالسكون  
فقلبت الواو ياء (قوله وحدف آل ذي الخ) اعترض تخصيص حذف آل للنداء والاضافة بهذه  
بان آل لا تجتمع الاضافة وكذا النداء الا ضرورة كما سيذكره المصنف بقوله  
وبما خطر ان يخص جمع يا وآل وأجيب بانه ليس مراده أن آل هذه لا تباشر حرف النداء حتى يرد



أن ال مطلقا لا تباشره بل مراده أن ال هذه لا تثبت مع حرف النداء أصلا حتى لا يتوصل لنداء ما هي فيه بأي أو ذا كما يتوصل لنداء ما ال غيرها فيه بذلك فلا نقول يا أيها النابغة ولا يا ذا النابغة كما نقول يا أيها الرجل ويا ذا الرجل لكن هذا الجواب إنما ينفع بانسبة ال النداء دون الإضافة كما لا يخفى وقد يقال إنما خص هذه لدفع توهم أنها تكون في الحالة الراهنة زائدة تجامع النداء والإضافة (قوله لأن أصلها المعروفة) وصارت الآن زائدة (قوله كما هي في نحو اليسع) المتبادر من سياقه أنه متعلق بالمتنق وهو تنكح لا بالنق وأل في نحو تبتقي مع النداء والإضافة بل قوله كما تقدم أي كون ال في نحو اليسع لازمة قديعين أن مراده ذلك وجزم بهذا شيئا تبعا لما مشى عليه الفارضي من البقاء المذكور واستدل بقوله في الكافية

وقد تقارن الاداء التسمية • فتستدام كاصول الابنية

وتبعه على الجزم به البعض وزاد ان الهمزة تقطع وهو خلاف ما في الهمع والتسهيل وشرحه لابن عقيل وغيره وحاشية الروداني على النصريح قال في الهمع ال فيما غلب بها لازمة ويجب حذفها في النداء والإضافة وقل حذفها في غيرهما وأما ما غلب بالإضافة فلا يفصل منها بحال ولو فارت اللام نقل علم كالنضر والنعمان أو ارتجاله كاليسع والسعوى ال في حكمها حكم ما غلب بها من المازوم الافي الداء والإضافة قال ابن مالك هذا النوع أحق بعدم التجرد لان الاداء فيه مقصودة في التسمية قصده همزة أحد ويا يشكرونا تعلب بحذفها في الاعشى ونحوه فانها مريدة للتعريف ثم عرض بعد زيادتها شهرة وغلبة اغتني بها الا أن الغلبة مسبوقة بوجودها فلم تترع اه مع حذف وقال في التسهيل ومثله ما فارت الاداء نقله أو ارتجاله اه قال ابن عقيل في شرحه عليه أي مثل الذي فيه ال من العلم بالغلبة في زرع ال منه حيث تنزع ال من العلم بالغلبة كالنداء اه وسند ذكر كلام الروداني ومن الحذف للنداء فيما فارت الاداء نقله قول خالد بن الوليد

يا عز كفرانك لا سبحانك • اني رأيت الله قد أهانك

فان عز مرخم عزى نعم قد يقال ال المقارنة لوضع العلم جزء منه كالخيم من جعفر كما مر من الدماميني وهذا يمنع من نحو يرحلونها عند النداء والإضافة الا أن يقال كونها في صورة المعرفة التي لا تجامع الداء والإضافة اقتضى حذفها عندهما فاعرفه ولولا قول الشارح كما تقدم لمعلمنا قوله كما هي في نحو اليسع متعلقا بالنق فتأمل (قوله أحقا) الاستفهام للتوبيخ أي في الحق أي في الامر الثابت أن أخطاكم هجاني (قوله أعشى تغلب) أصله الاعشى فحذفت منه ال وأضيف الى تغلب بفتح الفوقية وسكون الغين المجهمة وكسر اللام اسم قبيلة سميت باسم أبيها وكذا يقال فيما بعده والاعشى في الاصل اسم لكل من لا يبصر لانه غلب على أعشى تغلب (قوله ونابغة ذبيان) ضم الذال المجهمة وكسرها كما في القاموس والنابغة في الاصل اسم لكل من ظهر في الشعر وأجاده والاء فيه للمبالغة ثم غلب على نابغة ذبيان (قوله عيوق) فيعول بمعنى فاعل كعيوم وضع لكل عائق أي حاجز ثم غلب على النجم المعروف لعوقه الدبران عن الثريا لكونه بينهما (قوله يرم اثنين) أصله يوم الاثنين وهو من انضافة المسمى الى الاسم وبحث في التمثيل به بأن اثنين في الاصل اسم لمجموع شيئين لا للفرد المتأخر منهما فقط وحيث تذهبية على اليوم المعين بالنق لا بالغلبة وذلك الروداني أن الصحيح أن أسماء الاسبوع أعلام جنسية منقرلة من الاعداد دخلت عليها ال للجمع المعنى العددي وأن فيها مقارنة للنقل فلا ينبغي التمثيل بها الذي غلبة حذفت منه ال بل لما حذفت منه ال المقارنة للوضع فانه أيضا كذي الغابة يحذف منه ال في النداء والإضافة ويؤا وقد يحذف في غيرهما (قوله ما يدعوا الى ذلك) أي الى زعمه عن الإضافة لانه ينادي ويضاف فيقال يا ابن عباس وهو ابن عباسنا كذا قيل وفيه أن المضاف ان كان تمام العلم ناقض ما تقدم في باب العلم عند قول المصنف وان

لان أصلها المعرفة فلم تكن بمنزلة الحرف الاصل  
اللازم أبدا كما هي في نحو اليسع كما تقدم فتقول يا صديق ويا أخطل وهذه عقبة أيلى ومدينة طيبة ومنه • أحقا أن أخطلكم هجاني • والخطل من بهجروا يفحش وغلب على الشاعر المعروف حتى صار علما عليه دون غيره وتقول أعشى تغلب ونابغة ذبيان (وفي غيرهما) أي في غير النداء والإضافة (قد تحذف) مع هذا عيوق طالعا وهذا يوم اثنين مبارك فيه وتنبه ان الأول المضاف في أعلام الغلبة كان عباس لا ينزع عن الإضافة بنداء ولا غيره اذ لا يعرض في استعماله ما يدعوا الى ذلك • الثاني كما يعرض في العلم بالغلبة الاشتراك فيضاد



طلب التخصيص كما سبق كذلك يحرم في العلم الاصل ومثله قوله **علازيدنا يوم التقا رأس زيد** كم **با** يعني ما في الشترين عني  
 وقوله **بأنه ياطييات القاع قلنا** \* (١٥٤) **لبلاي منكن أم لبلي من البشر** **بأنه** مادة التصوين

أنهم يذكرون هنا تعريف  
 العدد فإذا كان العدد  
 مضافا وأردت تعريفه  
 عرفت الآخر وهو المضاف  
 اليه فيصير الأول مضافا  
 الى معرفة فتقول ثلاثة  
 الاثواب ومائة درهم  
 وألف دينار ومنه قوله  
 ما زال مدعقدت يده  
 ازاره

فهما فأدرك خمسة  
 الاشبار  
 وقوله

وهل يرجع التسليم أو  
 يكشف العا

ثلاث الاثافي والديار  
 البلاقع

وأجار الكوفون الثلاثة  
 الاثواب تشبها بالحسن

الوجه قال الزمخشري وذلك  
 بعزل عند اصحابنا عن

القياس واستعمال الفصحا  
 وإذا كان العدد مركبا

ألحق حرف التعريف  
 بالاول تقول الاثنا عشر

درهما والاثننا عشرة  
 جارية ولم تلحقه بالثاني

لانه بمنزلة بعض الاسم  
 وأجاز ذلك الاخفش

والكوفون فقالوا  
 الاحد عشر درهما

والاثننا عشرة جارية  
 لانهما في الحقيقة اسمان

والعطف من ادفيهما ولذلك  
 بنيا ويدل عليه اجازتهم

ملاطفة العطف اجاز ذلك

يكونا مفردين فأضف الخ من أن العلم الاضافي لا يضاف وان كان المضاف اليه فقط ورد أمران  
 الاول أن المضاف لابد أن يكون كلمة مستقلة وهو هنا جزء كلمة لان العلم مجموع المتضامين فكل  
 منهما كلزي من زيد ويمكن الجواب عن هذا برعاية الاصل الثاني أن المقصد ليس توضيح مسمى  
 المضاف اليه فقط بالاضافة بل توضيح مسمى العلم بتمامه بها ويمكن الجواب عن هذا ايضا بأن  
 اضافة اضاف اليه يحصل بها المنصود من توضيح مسمى العلم فتدبر منصفنا (قوله طلبا للتخصيص)  
 كان المناسب أن يقول للايضاح لان التخصيص في التكررات والايضاح في المعارف (قوله كما  
 سبق) من نحو أعشى تغلب ونابعة ذبيان (قوله خانمة) نظم العلامة الاجهوري حاصلها فقال

وعسدا تريد أن تعرفا \* قال بجزئية صلن ان عطا

وان يكن مركبا فالاول \* وفي مضاف عكس هذا بفعل

وخالف الكوفي في الاخير \* فعرف الجزأين باسميرى

والمراد بالآخر غير الاول فيشمل الثاني والمركب لان الكوفي خالف فيه أيضا كما سيأتي وكان  
 الاحسن أن يقول بدل الاخير

وخالف الكوفي في هذين \* ففيهما قد عرف الجزأين

(قوله عرفت الآخر) بكسر الخاء ولم يقل الثاني ليشمل ما فيه أكثر من اضافة نحو خمسمائة ألف دينار  
 وفي كلام شيخنا أن منهم من لا يضيف بل يعرف الاول فقط فيقول هذه الخمسة اثوابا وخذ المائة  
 درهما ودع الالف دينار (قوله ما زال) اسم زال ضمير مستتر يعود على يزيد في البيت قبله وخبرها  
 يدني في بيت بعده وقوله فسمما بالفاء العاطفة على عقدت وأراد بخمسة الاشبار السيف (قوله وهل  
 يرجع التسليم) بضم ايماء مضارع أرجع أو يفقهها مضارع رجع لمجيئه منه عديا أيضا والاثافي بالمثلثة  
 ثم انفاء فالتحسية التي تشدد في غير هذا البيت وتخفف أجاز يوضع عليها القدر جمع أثنية بضم الهمزة  
 وكسرها وتشديد التحسية وهي أحد تلك الاجاز كافي القاموس وان أوهم كلام البعض أن الاثنية  
 هي نفس تلك الاجاز وقال الاسفاطي بالفوقية ثم النون أصله اثانين حذف تونه الاخيرة ضرورة  
 وهو جمع أثون كنور وقد تخفف أخذ ود الخبز وأقره البعض كشينا وفيه نظر لان جمع أثون  
 المخفف أن كعمود وعمود جمع المشدد اثانين بفوقية ثانية بعد الالف اللينة لا أثون كما هو قياس جمع  
 نون ونحوه وقد ورد الجمعان كما فاده صاحب القاموس فاعمل بالفوقية تحرفت على الجماعة بنون  
 والله تعالى أعلم والبلاقع جمع بلقع وهي الارض المقفورة والمعنى وهل يرد التحية أو يزيل تعب المحبة  
 مواضع طبخ الاحباب وديارهم الخالصة (قوله تشبها بالحسن الوجه) رد بأن الاضافة في ذلك  
 لفظية لا بغير تعريف فبالالف العدد (قوله عند اصحابنا) أي البصريين (قوله عن القياس واستعمال  
 الفصحا) أما الاول فلان ادخال أل في كل من المتضامين انما يكون اذا كان الاول وصفا فنحو  
 الضارب الرجل ولان فائدة أل التعريف وتعريف المضاف حاصل بتعريف المضاف اليه  
 فيكون دخول أل على المضاف ضاع أو أما الثاني فلان المسروع والمشهور ودخول اللام على  
 المضاف اليه دون المضاف (قوله ولذا) أي في غير اثني عشر واثنني عشرة بقرينة ما مر أن  
 اعراب اثني عشر واثنني عشر كاعراب المثنى وان ركبا مع عشر وعشرة وظاهر قوله بنيا أن قصه آخر الجزء  
 الاول بناء وظاهر أن البناء عند البصريين على آخر الجزء الاخير فقط لان محله آخر الكلمة وآخر  
 الجزء الاول صار شوا بالتركيب فنحنه است بناء بل بنية ويمكن أن يقال المراد بنى مجموعهما  
 (قوله وتاء التانيث الخ) في معنى التعليل لقوله ويدل ولو قال لان تاء التانيث الخ ان كان أوضح

(قوله)

بنيا ويدل عليه اجازتهم ثلثة عشر وأربعة عشر وتاء التانيث لا تقع حشوا اولوا



ولا يجوز الاحد عشر  
الدرهم لان التمييز واجب  
التنكير نعم يجوز عند  
الكوفي وقد استعمل  
ذلك بعض الكتاب اذا  
كان معطوفاً عرفت الاسمين  
معاً تقول الاحد  
والعشرون درهما لان  
حرف العطف فصل  
بينهما واعلم ان في تعريف  
المضاف قد يكون  
المعرف الى جانب الاول كما  
تقدم وقد يكون بينهما  
اسم واحد نحو خمسمائة  
الالف وقد يكون بينهما  
اسمان نحو خمسمائة الف  
الدينار وقد يكون بينهما  
ثلاثة اسماء نحو خمسمائة  
الف دينار الرجل وقد  
يكون بينهما أربعة اسماء  
نحو خمسمائة الف دينار  
غلام الرجل وعلى هذا  
ولولت عشرون الف  
رجل امتنع تعريف  
المضاف اليه لان المضاف  
منصوب على التمييز فلا  
عرف المضاف اليه صار  
المضاف معرفة باننا قد  
اليه والتمييز واجب التنكير  
نعم يجوز ذلك عند  
الكوفيين ولولت خمسة  
آلاف دينار تعريف  
المضاف اليه نحو خمسة  
آلاف الدينار وكذلك حكم  
المائة لان مميزها يجوز  
تعريفه كما عرفت ولا تعرف  
الآلاف لانها لا ضاقتها والله  
أعلم

في الابتداء  
المبتدأ هو الاسم العاري

(قوله ولا يجوز الاحد عشر الدرهم) أي ولا الاحد عشر الدرهم ولا أحد عشر الدرهم (قوله عرفت الاسمين معاً) لم يذكر فيه خلافاً في الدماميني أن قوماً أجازوا ترك تعريف المعطوف واختاره الامدي (قوله واعلم أن) اسم أن ضمير الشار (قوله في تعريف المضاف) أي في حالة تعريف العدد المضاف وقوله وقد يكون المعرف بفتح الراء أي المعرف بال أو بكسرهما أي المعرف للمضاف وهو ال وقوله الى جانب الاول أي مضموماً الى جانب الاول وقوله كما تقدم أي في ثلاثة الاثواب ومائة الدرهم وألف الدينار (قوله وعلى هذا) أي قس الفصل بينهما ما بأكثر من أربعة (قوله ولولت عشرون الخ) تقييداً لاطلاقه في أول الخاتمة تعريف المضاف اليه من العدد الاضافي (قوله كما عرفت) أي من التمثيل سابقاً بمائة الدرهم وألف الدينار (قوله لاضاقتها) أي الى ما بعدها سواء أضيفت لمعرفة أو نكرة لان ال لا تدخل على المضاف في مثل ذلك وأما ما وقع في صحيح البخاري في باب الكفالة في القرض والديون ثم قدم الذي كان أسلفه وأتى بالالف دينار فأوله الدماميني بتقدير مضاف مبذل من المعرف أي بالالف ألف دينار قال ولا يقال ان ال زائدة لان ذلك لا ينقص

### في الابتداء

هذا شروع في الاحكام التركيبية والتركيب المفيد اما جملة اسمية ومنها اسم الفعل مع مرفوعه والوصف مع مرفوعه المغنى عن الخبر أو فعلية ومنها الجملة الندائية ولم يقل المبتدأ أو الخبر لان الابتداء يستدعي مبتدأ وهو يستدعي خبراً أو ما يسد مسده غالباً على ما ستعرفه فاطلق الابتداء وأراد ما يلزمه مباشرة أو بواسطة في الترجمة به تأدية للمقصود مع الاختصار والاشارة الى عدم تلازم المبتدأ والخبر فلا يقال ترجم لشيء ولم يبينه وبين شيئاً ولم يترجمه نعم قد يقال هذه النكتة حاصلة لو قال المبتدأ فلم لم يترجم به ويمكن أن يجاب بأنه أثر التعبير بالابتداء على التعبير بالمبتدأ والاشارة في الترجمة الى أنه العامل فتأمل وقدم باب المبتدأ على باب الفاعل لما قيل أنه أصل المرفوعات لانه مبذور به وقيل الفاعل لان عامله لفظي وقيل كل أصل قال الدماميني تظهر فائدة الخلاف في نحو زيد جواباً لما قام فعلى الاول يترجح كونه مبتدأ محذوف الخبر وعلى الثاني يترجح كونه فاعلاً لفعل محذوف وعلى الثالث يستوى الوجهان ثم اعترض بان استحصاء مطابقة الجواب للسؤال في الاسمية والفعالية يقتضي ترجيح كونه مبتدأ محذوف الخبر مطاقاً وأجاب بان جملة من قام اسمية في الصورة فعلية في الحقيقة وبيان ذلك أن قولك من قام أصله أقام زيد أم عمرو أم خالد الى غير ذلك لا يزيد قام أم عمرو أم خالد لان الاستفهام بالفعل أولى لكونه متغيراً فيقع فيه الابهام ولما أريد الاختصار وضعت كلمة من دالة اجالا على تلك الذوات المفصلة وتضمنه معنى الاستفهام وجمداً التضمن وجب تقديمها على الفعل فصارت الجملة اسمية في الصورة لعروض تقدم ما يدل على الذات فعلية في الحقيقة فان أجبت بالفعالية نظراً الى جانب الحقيقة والمطابقة حاصلة معني وان أجبت بالاسمية نظراً الى الصورة فالمطابقة حاصلة لفظاً واذن لا ترجح مجرد المطابقة لوجودها في صورتين فبقى الترجيح باصالة الفاعل أو المبتدأ استلزاماً له وفيه نظر لان مقتضى قولهم همزة الاستفهام بليها المسؤول عنه أن أصل من قام زيد قام أم عمرو أم خالد اذا المسؤول عنه من قام القائل لا القيام فاعرفه (قوله المبتدأ هو الاسم الخ) لم يعرف الابتداء مع أنه المترجم به لقصد تعريفه عند قوله

ورفعوا مبتدأ بالابتداء وكان لم يعكس لعدم قصد الابتداء بالذات من الترجمة بل المقصود بالذات منها المبتدأ أو مرفوعه (قوله العاري الخ) أو ردد على التقييد بأنه يخرج اسم ان ولا تترتبة مع أنه يجوز رفع صفته على المحل فهو مبتدأ أو ليس عارياً واجباً به باعتبار الرفع عارياً لان الحرف كانه مدم باعتباره وانما يعتد به اذا اعتبر التصب كذا نقل شيخنا السؤال والجواب وقره ما رتبته البعض وفي الجواب تسليم أنه مبتدأ والذي يظهر لي منه دليل ما سيأتى في بابي ان ولا من أن رفع الصفة على المحل مبنى



على القول بأنه لا يشترط في مراعاة المحل بقاء المحرز أي الطالب لذلك المحل لعدم المحرز هنا وهو  
الابتداء وإذا عدم الابتداء عدم المبتدأ أو حيث لا يرد الاعتراض من أصله فتأمل (قوله من  
العوامل) أل للجنس وقوله اللفظية نسبة إلى اللفظ نسبة المفعول إلى المصدر أن أريد باللفظ التلظظ  
أو الجزئي إلى السكبي أن أريد الملفوظ والمراد اللفظية تحقيقا أو تقدير التدخل العوامل المقصورة  
وقوله غير الزائدة أي وشبهها كرب ولعل الجارة والقيدان للدخال كما هو شأن قيد القيد (قوله  
مخبر عنه) أي محدثا عنه والأخبار لغوي لا مذكور بعده خبره الاصطلاح للزوم الدور لاخذ الخبر  
حيث تدفن تعريف المبتدأ وأخذ المبتدأ في التعريف لا في الخبر وجعله حالا من الضمير في العاري  
أولى من جعله حالا من الاسم وإن اقتصر عليه شيئا والبعض لثبوت الخلاف في محي الحال من  
الخبر كالمبتدأ (قوله أو وصفا الخ) عطف على مخبر عنه المفعول حالا من الضمير في العاري وفي ذلك  
نصريح باشتراط العروفي الوصف أيضا فيخرج نحو لاهية فلوهم على أنا لا نسلم أنه رافع لمكتني به كما  
قاله الروداني وهو ظاهر والمراد الوصف ولو تأويل لا يدخل لأن ذلك أن تفعل لا أن قول وان كان  
مصدرا بمعنى السؤل إلا أنه ما يعني المفعول أي ليس متساو لك هذا الفعل أي لا ينبغي لك تناوله  
فذلك مبتدأ أو أن تفعل نائب فاعله وقول المصريح ومن تبعه كالبعض أن تفعل فاعله غير صحيح كأن  
الروداني وقال أبو حيان فذلك مبتدأ أو أن تفعل خبره وأورد على التعريف أنه غير جامع إذ لا يشمل  
أقل رجل يقول ذلك فإن أقل مبتدأ وليس مخبر عنه ولا وصفا رافعا ولا غير قائم الزيدان فإن غير  
مبتدأ أو ليس مخبر عنه ولا وصفا رافعا وأجيب عن الأول بأن المعرف المبتدأ لا طرادي وهذا  
سماحي لا يقاس عليه وإنما لم يخبر واعنه لأنه ليس في المعنى مبتدأ إذا لمعنى قل رجل يقول ذلك وقيل  
لأن صفة النكرة بعده أغنت عن الخبر في الإفادة على أن بعضهم أجاز جعل الجملة خبرا عن أقل  
وهن الثاني بأن المبتدأ مضاف للوصف الراجع والمضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد وبأن الوصف  
وإن خفض لفظا في قوة المرفوع بالابتداء وكانه قبل ما قائم الزيدان (قوله والمؤول) قد يدعى به اسم  
حقيقة ولا اعتراض على إرادته في التعريف بلزوم الجمع بين الحقيقة والمجاز فيه أو يقال النواة  
لا يبالون بمثل ذلك أفاده سم (قوله وتسمع الخ) أي لاه على تقدير أن وقيل الفعل إذا أريد به مجرد  
الحدث صح أن يند إليه ويضاف إليه ويكره اسمها حكما كافي سواء عاينهم أو أذنتهم هذا يوم ينفع  
الصادقين صدقهم فيكون المراد بالاسم ما يعي الحقيقة والحكمة أفاده سم (قوله نحو محسبك درهم)  
أي مما يلي محسبك فيه نكرة فإن وإيها معرفة نحو محسبك زيد فاله رفة هي المبتدأ أو محسبك الخبر لانه  
نكرة لا يتعرف بالاسم وان تخصص بها قال الناطم ولا يخبر بمعرفة عن نكرة وان تخصصت إلا  
في نحوكم مالك وخبر محسبك زيد عند سيبويه وفي النسخ نحو فان محسبك الله وأيده سم وغيره واكتفى  
ابن هشام في الأخبار بمعرفة عن المبتدأ النكرة بتخصيصه وجعل حسب مبتدأ سواء وقع بعده  
نكرة أو معرفة لأن الباء لا تزد في الخبر في الإيجاب والذي عليه الجمهور كافي المعنى أنه لا يخبر عن  
النكرة بالمعرفة وان تخصصت مطابقة أهل الجور ومخرف الجرا زائدة أو شبهه مرفوع تقديره أو لا  
محذوف في اجتماعهما رابعا لفظي وتقدير من جهتين مختلفتين أو محذولا لا يخص المحل بالمبنيات  
قولان واعلم أن زيادة الباء في نحو محسبك سماعة بخلاف زيادة من في نحو الالة الالة نسبة  
مقياسية (قوله غير الله) إمامة الخالق لرفعه تقديرا أو محذولا على الخلاف والخبر محذوف أي لكم أو هو  
الخبر ولا يصح أن يكون غير الله فاعلا لخالق أغنى عن الخبر لأن الوصف الذي له فاعل أغنى عن الخبر  
بمعرفة الفعل والفعل لا تدخل عليه من الزائدة فكذلك ما هو بمنزلة كذا في يس والروداني ولا كون  
برزقكم هو الخبر لأن هل لا تدخل على مبتدأ خبره فعل الأشد وذو عند سيبويه (قوله مخرج لا سماء  
الافعال) أي بعد التركيب (قوله ورافعا مستغنى به يشمل الخ) الأولى ومستغنى به يشمل الخ لأن

من العوامل اللفظية غير  
الزائدة مخبر عنه أو وصفا  
رافعا مستغنى به فالاسم  
يشمل المصريح والمؤول  
نحو وان تصوروا خبر لكم  
وتسمع بالمعدي خبر من  
أن تراء والعاري عن  
العوامل اللفظية مخرج  
لنحو الفاعل واسم كان  
وغير الزائدة لا تدخل نحو  
محسبك درهم وهل من  
خالق غير الله ومخبر عنه  
أو وصفا إلى آخره مخرج  
لاسماء الافعال والاسماء  
قبل التركيب ورافعا  
لمستغنى به يشمل الفاعل  
نحو أقام الزيدان ونائبه  
نحو أمضروب العبدان  
ومخرج به نحو أقام من قولك  
قام أبوه زيد فان مرفوعه



الفاعل ونائبه من أفراد المستغنى به لا الرفع (قوله غير مستغنى به) لاحتياج الضمير إلى مفسر بسببه  
فيكون زيد مبتدأ أو قائم خبر مقدم أو أبوه فاعلا أو أبوه مبتدأ أو ثانياً وقائم خبر عنه مقدم ما والجملة خبر  
زيد وجوز بعضهم كون قائم مبتدأ أو ثانياً وأبوه فاعلا أغنى عن الخبر والجملة خبر زيد بناء على أن المراد  
بإستغناء الوصف مرفوعه إستغناؤه عن الخبر لا مطلقاً ويبحث فيه بعدم اعتماد الوصف لأن الاستفهام  
في المثال داخل في الحقيقة على زيد لا عليه وقد عجم قنأمل نعم يظهر لي أن محل المنع إذا لم يعلم المرجع  
أما إذا علم كان جرى ذكر زيد قبيل أقام أبوه فلا منع لأن التركيب حينئذ بمنزلة أقام أبو زيد ويشهر  
بهذا تعليلهم وأعلم أن قولهم الوصف مع مرفوعه ولو أسما ظاهراً من قبيل المقرو يستثنى منه الوصف  
الواقع مبتدأ أو مستغنى مرفوعه عن الخبر وكذا الوصف الواقع صلة لال الموصولة على قول كما مر لأنه في  
قوة الفعل في صورتين (قوله وأول) سوغ الابتداء به قصد التقسيم أو كونه قرينة للثاني لمعرف  
(قوله والثاني فاعل أغنى عن الخبر) قال في التسهيل لشدة شبهه بالفعل ولذا لا يصح ولا يوصف ولا  
يعرف ولا يثنى ولا يجمع إلا على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة (قوله أغنى عن الخبر) أي عن أن يكون  
له خبر فلا اعتراض باقتضاء كلامه أن له خبراً أغنى عنه المرفوع مع أنه لا خبر له أصلاً لأنه بمعنى الفعل  
والفعل لا خبر له (قوله أقاطن) أي مقبهم والطعن الرحيل والعيش المعيشة والحياة (قوله نهج  
عرقوب) أي طريقته وهو رجل يضرب به المثل في اخلاف الوعد (قوله وقس على هذا) أي الوصف  
المذكور في المثال ولو قال على هذين المبتدئين كالفعل المذكور والمرادى لكان أكثر فائدة (قوله  
من كل وصف) لافرق بين أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال أو لا بخلاف عمله النصب كما يأتي ولا بين  
أن يكون مفعولاً أو مقدر المحو أي الدار زيد وأغنى عن أحد احتمال أن يمتثل كون  
المرفوع مبتدأ مؤخر أو فاعلاً لمبتدأ محذوف تقديره كاش مثلاً أغنى هذا الفاعل عن الخبر فالجملة  
اسمية أو فاعلاً لاستعارة محذوف فهي فعلية أو فاعلاً للطرف فهي ظرفية كذا في المعنى (قوله أو  
صفة مشبهة) أو اسم تفضيل أو منسوباً نحو هل أحسن في عين زيد الكحل منه في عين غيره وما  
قرشي الزيدان واطاهر عسدي أن مثل ذلك محو أو مال العيران لأنه في معنى المشتق ثم رأيت  
في كلام الشارح عند قول المصنف وإن يشتق فهو ذو صفة مستكن ما يؤيده (قوله أو كيف أو  
من أو ما) نحو كيف جالس العمران وما راكب البكران ومن ضارب الزيدان وكيف في الأول في محل  
نصب على الحال وما ومن في الأخيرين في محل نصب على المفعولية وكالادوات المذكورة نقيصة  
أدوات الاستفهام كإني ونحوي (قوله أو ضمير منفصل) ولا يستلزم من هذا أن خبر مبتدأ محذوف أي  
أم قاعدة فليس قاعدة مبتدأ أو الضمير المستتر فيه فاعلاً لاسمه من الخبر بل قاعدة خبر مبتدأ محذوف أي  
هو قاعدة وإذا قلت أقام الزيدان وأردت العطف وجب أفراد الوصف المعطوف وإبراز الضمير  
منفصلاً عن قول أم قاعدة هما وحكي أم قاعدان على المطابقة واتصال الضمير وعليه فقال ابن هشام  
قاعدة ان مبتدأ لأنه عطف بأم المتصلة على المبتدأ وليس له خبر ولا فاعل منفصل وإنما جاز ذلك لأنهم  
يتوسعون في الشواهي اه فأشار إلى قاعدة الضمير المستتر وأغناؤه عن الخبر لأنه يستغنى في الشواهي  
ما لا يفتقر في الأوائل ومثله يحرى في المثال الأول وجوز غيره كون قاعدة ان خبر مبتدأ محذوف أي  
أم هما قاعدة ان فتكون أم مقطوعة والعطف من عطف الجمل وهذا قد أسس ما سبق في أقام زيد أم قاعدة  
قنأمل (قوله وكاستفهام النفي) أي ولو معنى نحو أقام الزيدان لأنه في قوة قول ما قائم إلا الزيدان  
كذا في التصريح ومنه يعلم أن النفي المنقوض يكفي في الاعتماد وأدبهم بقبسدهم الاعتماد على  
والاستفهام أن مطلق الاعتماد غير كاف هما فلا يجوز في زيد قائم أبواه كون قائم مبتدأ أو ان اعتماد  
على الخبر عنه كفاي المعنى قال في التصريح وهل تقدم النفي أو الاستفهام شرطاً في العمل أو في  
الاكتفاء بالمرفوع عن الخبر قولان أرجحهما الثاني كفاي المعنى (قوله الصالح الخ) حمل الشارح

ضمير مستغنى به وأوفى  
التعريف للتنويع لا للتزويد  
أي المبتدأ أنواع مبتدأه  
خبر ومبتدأه مرفوع أغنى  
عن الخبر وقد أشار إلى الأول  
بقوله (مبتدأ زيد وعاذر  
خبر) أي له (ان قائم زيد  
عاذر من اعتذار) وإلى  
الثاني بقوله (وأول) أي  
من الجزأين (مبتدأ  
والثاني) منهما (فاعل أغنى)  
عن الخبر (في) نحو (أسار  
ذان) الرجلان ومنه قوله  
أقاطن قوم سلمى أم فوا  
طعننا وقوله  
أمنجراً أنتم وعدا وثقت به  
أم اقتفيتم جيذا نهج  
عرقوب (وقس) على هذا  
بما شبهه من كل وصف اعتماد  
على استفهام ورفع مستغنى  
به ثم لا فرق في الوصف بين  
أن يكون اسم فاعل أو اسم  
مفعول أو صفة مشبهة  
ولأن الاستفهام بين أن  
يكون بالاسم أو بهل أو  
كيف أو من أو ما ولا في  
المرفوع بين أن يكون  
ظاهراً أو ضميراً مفصلاً  
(وكاستفهام) في ذلك  
(النفي) الصالح لمباشرة  
الاسم حرفاً كان وهو ما  
ولا وإن أو اسماً وهو ضمير  
أرفق ولا وهو ليس إلا أن  
الواصف بعد ليس يرتفع



يغنى عن خبرها وكذا ما  
الجارية وبمدح غير مجز  
بالإضافة وغير هي المبتدا  
وقايل الوصف أغنى عن  
الطبري ومن النفي بما قوله  
نحلي ما واف بهدي أنتماء  
أذا لم تكونا لي على من أفاطع  
ومن النفي بغير قوله  
غير لاه عدالك فاطرح الله  
سواء لا تغتر بعارض سلم  
وقوله

خبر ما سوف على زمن  
ينقضى بالهم والحزن  
(وقد يجوز) الابتداء  
بالوصف المذكور من غير  
اعتماد على نفي أو استفهام  
(نحو فإزأولو الرشد) وهو  
قابل جدا لا لا خفش  
والكوفيين ولا جهة في قوله  
خبر بنو لهب فلا تملك ملغيا  
مقالة لهي إذا الطير مرت  
الجواز كون الوصف خبرا  
مقدما على حدود الملائكة  
بعد ذلك ظهير وقوله  
هن صديق للذي لم يشب  
(والثاني مبتدا) مؤخر  
(وذا الوصف) المذكور  
(خبر) عنه مقدم (ان في  
سوى الافراد) وهو التثنية  
والجمع (طبقا مستقر)  
أي استقر الوصف مطابقا  
للمرفوع بعده نحو  
أقامان الزيدان وأقامون  
الزيدون ولا يجوز أن  
يكون الوصف في هذه  
الحالة مبتدا وما بعده  
فاعل أغنى عن الخبر  
الاعلى لغة أكوني  
البراهيت

الاستفهام والنفي في عبارة المصنف على اللفظ المستفهم به واللفظ المنفي به فوصف النفي بالصالح الخ  
وقسمه الى حرف وغيره لان هذا شأن اللفظ لا المعنى المصدرى ولا عيب فيها صنع وان عابه البعض  
تبع الشيخ اولوا بنى الشارح المصدر على ظاهره وقال النفي بلفظ صالح الخ اصح أيضا واحترز بالصالح  
عما لا يصلح مما يختص بالفعل كان ولم ولما (قوله على أنها متعدي) وادخله فيما نحن فيه باعتبار كونه  
مبتدا في الاصل وكذا يقال في اسم ما الجارية وقوله يغنى عن خبرها وادخل الفاعل فيما نحن فيه  
باعتبار كونه مغنيا عن خبر مبتدا في الاصل وكذا يقال في خبر ما الجارية ثم في اغناء الفاعل عن خبر  
ليس أو ما اغناء مرفوع عن منصوب ولا ضرر في ذلك ويظهر أنه لا يقال هذا الفاعل في محل نصب  
باعتبار اغناؤه عن خبر ليس أو ما لانه ليس ليس أو ما في هذه الحالة خبر محل محله الفاعل بل الذي  
تستحقه بعد اسمها فاعل اسمها فتدبر (قوله وبعد غير مجز بالإضافة) وادخله فيما نحن فيه باعتبار أن  
ما أضيف اليه أي الى هذا الوصف مبتدا أو المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد أو باعتبار أنه في قوة  
المرفوع بالابتداء كما مر (قوله فاطرح الله) بتشديد الطاء وكسر الراء والسلم بالكسر والفتح الصلح  
أي بسلم عارض (قوله على زمن) نائب فاعل الوصف أغنى عن خبر غير (قوله وقد يجوز الخ) اعلم  
أن المذاهب ثلاثة كما في الجمع مذهب البصريين وهو منع الابتداء بالوصف المذكور من غير  
اعتماد ومذهب المصنف وهو الجواز بفتح كما صرح به في التسهيل وأشار اليه هنا بقدر لا يقليل  
الجواز كناية عن قصه وأشار اليه الشارح أيضا بقوله وهو قليل جدا ومذهب الكوفيين  
والاخفش وهو الجواز بلا فتح فقول الشارح خلافا لا خفش والكوفيين أي في قولهم بالجواز  
بلا فتح وفي كلامه حذف أي والبصريين في قولهم بالمنع بالكسبية وقوله ولا جهة أي للمصنف  
والاخفش والكوفيين على أصل الجواز في قوله الخ فهو تورك من الشارح على بعض أدلتهم على  
أصل الجواز بعد موافقته إياهم في المستدل عليه فاندفع بتقريرنا عبارة الشارح على هذا الوجه  
ما ادعاه البعض من منافاة العبارة المنقاة فهم (قوله من غير اعتماد الخ) ويكون المسوغ للابتداء به  
مع أنه نكرة محمله في المرفوع بعده لا اعتماد على المستدل عليه وهو المرفوع وأما تعليل المصريح  
وتبعه شيئا والبعض بأن الاخفش أي والكوفيين لا يشترطون في عمله الاعتماد فنقضاه عدم  
لا اعتماد هنا وليس كذلك كما عرفت ولئن سلم فالتعليل بعدم اشتراط الاعتماد لا يأتي على مذهب  
المصنف لانه مع كونه يجوز ابتداء به الوصف من غير اعتماد على نفي أو استفهام بشرط في عمله  
الاعتماد الا مع كسبي يأتي في باب اعمال اسم الفاعل فتأمل (قوله خبر بنو لهب الخ) المعنى أن بني  
لهب عالمون بالزبر والعيافة فلا تلغ مقالة رجل لهي اذا زجروا فاحسن عر عليه الطير وزجر الطير  
بالزاي فالجيم فالراء عيافته وهي كافي القاموس أن تعتبر بأسمائها ومساقطها وأنواعها فتنسعد أو  
تنشأم (قوله على حد الخ) جواب عما يقال كيف أخبر عن الجمع بالمفرد وحاصله أنه على طريقة الآية  
وتوجيهها أن ظهير على وزن المصدر كصهيل ونهيق والمصدر يحجب به عن المفرد والمثنى والجمع فكذا  
ما يوازنه كذا قالوا وفيه أنه يقتضي استواء المذكر والمؤنث في فعل سواء كان بمعنى فاعل أو بمعنى  
مفعول فينافي ما قالوه من أن محل استوائهم فيه اذا كان بمعنى مفعول ويمكن التوفيق بأن هذا  
شرط لقياسية الاستواء فلا ينافي سماعه في فعل بمعنى فاعل لكونه على وزن المصدر فتكون موازنة  
المصدر نكتة السماع لا علامة الجواز باطراد فاحفظه فانه نفيس (قوله والثاني مبتدا) بابدال الهمزة  
ألفا ثم حذفها الالتقاء الساكنين (قوله وهو التثنية والجمع) أي سواء كان جمع تجميع أو جمع تكسير  
وقيل جمع التكسير كالمفرد (قوله مطابقا) أشار به الى أن التطبيق عني المطابق كالمثل والشبه بمعنى  
المماثل والمشابه وأنه حال من فاعل استقر وليس المطبق مصدر بمعنى المطابقة حتى يرد أن حاله  
المصدر سماعية وحتى يقال الاولى جعله تمييزا محولا عن فاعل استقر أي استقر طبقه أي مطابقته



فإذا ذكره البعض تبعاً للمعرب غير صحيح فلا تغفل (قوله فان تطابقا في الافراد) مثل ذلك ما اذا كان الوصف يستوي فيه المفرد وغيره نحو أجنب زيد أو الزيدان أو الزيدون (قوله جاز الامر ان) لكن الارجح الاول وهو كون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل لان الاصل عدم التقديم والتأخير بل يتعين في صورتين لما منع فيهما من اشائي وهما أحاضر القاضى امرأة ونحو أرأغب أنت عن آلهتى يا ابراهيم بناء على ان ظاهر من عدم تقدير متعلق البعاري والمجروور والمنع من الثاني في الصورة الاولى لزوم عدم تطابق المبتدأ والخبر وفي الثانية لزوم الفصل بين العامل والمفعول بأجنبي وهو أنت وقد يتعين الابتداء لما منع من الفاعلية نحو أفي داره زيد اذ يلزم على الفاعلية عود الضمير على متخلفا وظهور رتبة وأما أفي داره قيام زيد فتمنع الكوئيون طائفاً أما على الفاعلية فلما مر وأما على الابتداء فلان الضمير لم يعد على المبتدأ بل على ما أضيف اليه المبتدأ والمستحق للتقديم هو المبتدأ وأجازه البصريون على الابتداء للسمع ولان ما هو من تمام مستحق التقديم مستحق للتقديم ثم جواز الوجهين في نحو أقام أنت مذهب البصريين وأوجب الكوفيون ابتداء ثبوت الضمير ووافقهم ابن الحاجب واحتجوا بأن الضمير المرتفع بالفعل لا ينفصل عنه لا يقال قام أنا ويحجب بأنه انما انفصل مع الوصف لثلاثيجهل معناه لانه يكون معه مستترا بخلافه مع الفعل فانه يكون بارزاً كقمت وقت ولان طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل فاحتمل معه الفصل ولان مرفوع الوصف سدد في اللفظ مسدود واجب الفصل وهو الخبر بخلاف فاعل الفعل كذا في المعنى (واعلم) ان صور المطابقة وعدمها تسع بالفوقية ثلاثة في المطابقة وهي أقام زيد أقامان الزيدان أقامون الزيدون وحكم الاولى جوار الامرين وحكم الاخيرتين تعين كون الوصف خبراً مقدماً وست في عدمها أقام الزيدان أقام الزيدون أقامان زيد أقامون زيد أقامان الزيدون أقامون الزيدان وحكم الاخيرتين من الست تعين كون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل وحكم الرابع الاخيرة الفساد واذا فصات الجمع الى صحيح ومكسر كانت الصور اثنتي عشرة صورة اذا علمت ما تلونها عليه من ظهورك أن قول شيخنا والبعض حاصل الصور سبعة بالوحدة قصور في شيء آخر وهو أنه أورد على تجويز كون الثاني مبتدأ مؤخرًا أن تأخيرها يلبس بالفاعل وقد منعوا تأخيرها في زيد قام لذلك وأجيب بأن اللازم على تأخير المبتدأ في أقام زيد اجمال لا اليأس بخلاف اللازم على التأخير في زيد قام ولئن سلم أنه اليأس فليس فيه كبير ضرر لان الجملة اسمية على كل حال بخلافه في زيد قام فافهم (قوله أي العرب) لو قال أي سيبويه وموافقوه لكان أحسن لعدم حكم العرب بأن رفع المبتدأ بالابتداء ذكره البعض ولك أن تقول ليس في عبارته ما يقتضى أنهم حكموا بأن رفع المبتدأ بالابتداء ذكره البعض ولك أن تقول ليس في عبارته ما يقتضى أنهم حكموا بأن رفع المبتدأ بالابتداء اذا غايته فاعلم أن العرب رفعوا المبتدأ وأب رفعهم اياه حاصل بالابتداء أي بحسب ما فهم سيبويه وموافقوه وتطير عبارته قولك رفع العرب الفاعل بالفعل فافهم (قوله وهو الاهتمام بالاسم) اعلم أن الابتداء في اللغة الاقتراح وفي الاصطلاح قيل كون الاسم معرّياً عن العوامل اللفظية وقيل جعل الاسم أو الخبر عنه فقول الشارح الاهتمام بالاسم من باب ذكر لازم المعنى معه اذ يلزم معنى الابتداء بالاسم في اللغة وفي الاصطلاح الاهتمام به فعلم أن جعل البعض الاهتمام معنى لغوي بالابتداء تحليط ثم قيل ان الاهتمام والجعل من أوصاف الشخص الماهم والجاهل لا الكامة والابتداء وصف لها لان معناه كونها مبتدأ بما ويمكن أن يجاب بان الاهتمام والجعل في كلامه مصدران للجبى للمجهول (قوله ليسند اليه) لا يشمل ابتداء الوصف المستغنى عن مرفوعه عن الخبر لعدم اسناد شيء اليه لانه مسند فلوقال للاسناد لكان أولى (قوله كذا) أي كرفع المبتدأ بالابتداء رفع الخبر بالمبتدأ في الانتساب اليهم فكذلك خبر مقدم ورفع مبتدأ مؤخر بالمبتدأ ظرف لغو متعلق برفع ويحتمل أن كذا حال وما بعده مبتدأ وخبر

فان تطابقا في الافراد جاز الامر ان نحو أقام زيد وماذا هبة هند (ورفعوا) أي العرب (مبتدأ بالابتداء) وهو الاهتمام بالاسم وجعله مقدماً ليسند اليه فهو أمر معنوي (كذلك) رفع خبر بالمبتدأ) وحده قال سيبويه

(قوله غير صحيح) هو خلاف الاولى فقط اه (قوله وفي الثانية) قال الدماميني ويرده وفي انار هم خالدون والتوسع في الظرف مشهور وقوله واعلم ان تطرث لكون الجمع لمذكر أو مؤنث كثر اه (قوله اثنتي عشرة) بل ست عشرة بأمل اه



فأما الذي بني عليه شيء هو  
هو فأن المبني عليه يرتفع  
به كما ارتفع هو بالابتداء  
وقبل رافع الخبرين هو  
الابتداء لانه اقتضاها  
وتظير ذلك أن معنى التشبيه  
في كائن لما اقتضى مثلاً  
ومثلهما كانت عاملة  
فيهما ووضعت أن أقوى  
العوامل لا يعمل رافع  
بدون اتباع فاليس أقوى  
أولى أن لا يعمل ذلك  
وذهب المبرد إلى أن  
الابتداء رافع للمبتدأ  
وهما رافعان للخبر وهو  
قول بما لا نظير له وذهب  
الكوفيون إلى أنهما  
مترافعان وهذا الخلاف  
لفظي (والخبر الجراء الم  
الفائدة) مع مبتدأ غير  
الوصف المذكور

(قوله اعترض الخ)  
لا ورود له بعد تنفس  
أقوى العوامل بالفعل  
نعم لو فسر العامل اللفظي  
ورد اه

والاول أقرب (قوله فاما الذي الخ) أي المبتدأ الذي والضمير المنفصل الاول للشيء والثاني الذي  
وأشار به إلى أن الخبرين المبتدأ في المعنى أي بحسب الماصدق لا المفهوم على ما سبقت تفصيله  
وقوله فأن المبني عليه أي فأن الشيء المبني عليه أي على ذلك الذي بني عليه شيء وقوله كما ارتفع هو أي  
ذلك الذي بني عليه شيء واعتراض القول برفع المبتدأ بالخبرين المبتدأ عن الخبر في المعنى فيسألهم رفع  
الشيء نفسه وبأن المبتدأ أقدر رفع الفاعل نحو القائم أبوه ضاحك فيلزم رفع العامل الواحد معمولين  
بغير اتباع ولا نظير له وبأنه قد يكون جامداً كزيد والعامل إذا كان غير متصرف لا يجوز تقديم  
معه وله عليه والمبتدأ أولو جامداً يجوز تقديم خبره عليه وأجيب عن الاول بأن الخبرين المبتدأ  
في الماصدق فقط أما في المفهوم فمختلفان على أن اختلاف اللفظ يكفي وعن الثاني بأن جهة طلبه  
للفاعل مخالفة لجهة طلبه للخبر وعن الثالث بأن ما ذكره انما هو في العامل المحمول على الفعل  
والمبتدأ ليس عمله في الخبر الجمل على الفعل بل بالإصالة (قوله لانه اقتضاها) أي استلزمها لان  
الابتداء يستلزم مبتدأ والمبتدأ يستلزم خبراً أو ما يسد مسده (قوله وتظير ذلك الخ) في انه نظير نظر  
إذا العامل في النظر لفظ كائن لا التشبيه المقتضى لما ذكره بخلاف ما نحن فيه وأيضا العملان في  
النظير مختلفان وفيما نحن فيه متممات (قوله وضعف الخ) اعترض بأن من العوامل اللفظية ما يعمل  
رفعين بدون اتباع وهو المبتدأ المتعدد الخبر وأجيب بأن الخبر المتعدد في المعنى متحد وهو لا يظهر في  
نحو زيد عالم شجاع إلا أن يقال هو في تأويل زيد متصرف بالعلم والشجاعة (قوله بأن أقوى العوامل)  
وهو الفعل (قوله وهو قول بما لا نظير له) أي من اجتماع عاملين على معمول واحد وأجيب بأن العامل  
عنده مجموع الأمرين لا كل منهما فالعامل واحد قاله الاماميني (قوله مترافعان) أي رفع كل  
منهما الآخر لطلب كل منهما صاحبه قياساً على عمل كل من أهم الشرط والفعل المجزوم به في صاحبه  
نحو أيا مائة عوا وقد يفرق بانحاء العمل في المقيس واختلافه في المقيس عليه (قوله لفظي) أي  
لا يرتب عليه فائدة ومنعه بعضهم بأنك إذا قلت زيد قائم وعمر وجالس وأردت جعله من عطف  
المفردات يكرر محججا على القول بأن العامل في الجزأين الابتداء بخلافه على بقية الأقوال للزوم  
العطف على معمولين عاملين مختلفين (قوله والخبر الخ) لم يكتف بالاشارة بقوله وما ذكر خبراً إلى تعريفه  
كما كتبت بالاشارة في المبتدأ اهتماماً بمحيط الفائدة وقوطته إلى تقسيمه إلى مفرد وجمله سم (قوله المتم  
الفائدة) أي المحصل لها فلا اعتراض باقتضاء كلامه حصولها قبله بالسند والمسند إليه وانما هو متم  
أما أي زيادة فيها لا يصدق الحد إلا بالفضلة والمراد المتم الفائدة ولو بواسطة شيء يتعلق به فدخل نحو  
بل أنتم قوم تجهلون وأورد أن التعريف غير جامع تلويح خبر المبتدأ الثاني في نحو قولك زيد أبوه  
قائم إذ لا يحصل به مع مبتدئه فائدة إذا جملة الواقعة خبراً غير مقصود اسنادها بالذات ولذلك قالوا إن  
النسبة فيها من قبل النسبة التفسيرية لا التامة فمضى زيد أبوه قائم زيد قائم الأب وأيضا لا بد في  
إفادة هذه الجملة من تقدم المرجع وغير مانع لشموله نحو بضرب في قولك زيد يضرب أبوه لمحصل  
الفائدة به مع مبتدئه مع كونه ليس خبراً بل جزء خبر وأجيب عن الاول بأن المراد المتم الفائدة ولو  
بحسب الأصل والجملة الواقعة خبراً خبرها قبل جعلها خبراً كذلك ومن حيث نفس الاساد وتوقف  
الإفادة على المرجع من حيث الضمير وعن الثاني بأن المراد الفائدة المطلوبة والفائدة التي أفادها  
بضرب وحده غير الفائدة المطلوبة التي يفيد بها جملة يضرب أبوه واعلم أنه استشكل وقوع  
الاستدراك خبراً في نحو زيد وإن كثرت له لكنه يميل مع وقوده في كلامهم وخبره بعضهم على أن  
الاستدراك خبر عن المبتدأ مقيداً بالغاية وبعضهم جعل الخبر محذوفاً والاستدراك منه كذا في  
الشهاب على اليساوي (قوله مع مبتدأ) خرج به فاعل القول ونائبه وقوله غير الوصف المذكور  
خرج به فاعل الوصف المذكور ونائبه فقول الشارح بعد فلا يرد الفاعل أي فاعل الفعل وفاعل



الوصف على التوزيع ومآله البعض من أنه لوقيل يدل قولهم خرج الفاعل ونائبه خرج الفعل  
 لكان حسنا لأنه الذي يلتبس بالخبر من جهة كون كل حد يشاعن غيره مدفوع بأن الفاعل يلتبس  
 أيضا بالخبر من جهة كون كل اسم لازم الرفع متأخرا عن صاحبه من مبتدأ أو فعل (قوله بدلالة  
 المقام) راجع لكل من قوله مع مبتدأ وقوله غير الوصف المسد كورأما في الأول فللدلالة قوله مبتدأ  
 زيد الخ على أن الخبر لا يصاحب إلا المبتدأ وأما في الثاني فللدلالة قوله أغنى على أن الوصف لا خبر له  
 (قوله كالتبر) أي محسن والأيادي جمع أي جمع يد معني النعمة مجارا (قوله فلا يرد الفاعل ونحوه)  
 يعني نائب الفاعل (قوله ومفردا) حال من فاعل يأتي (قوله وهو الأصل) أي الغالب أو السابق لأنه  
 جزء الجملة والجزء سابق على الكل (قوله ويأتي جملة) لم يقل وظرفا وحوارا ومجرورا لما سيفيده كلامه  
 من أنهما لا يخرجان عن المفرد والجملة واعلم أن الجملة أعم من الكلام لأنه لا يشترط أن يكون  
 اسنادها مقصودا لذاته بخلاف الكلام وقيل ترادفه (قوله وهي فعل مع فاعله) لوقال كالفعل مع  
 فاعله الخ لكان أحسن ليدخل اسم الفعل مع فاعله نحو العقيق هيأت والفعل مع نائب الفاعل نحو  
 زيد ضرب وكان مع اسمها وخبرها وان كذلك ولا فرق في الجملة بين أن تكون خبرية أو انشائية على  
 الصحيح بخلاف النعت فلا يصح بالانشائية والفرق أن الغرض من النعت تغيير المذموم للأعطاء ولا  
 يميز له إلا بما هو معلوم عنده قبل الخطاب والانشائية ليست كذلك لأن مدلولها لا يحصل إلا بها لكن  
 إذا وقعت الجملة الانشائية خبرا طلبا كانت أو غيره لم تكن خبريتها عن المبتدأ باعتبار نفس معناها  
 لقيامه بالطلب والمنشئ لا بالمبتدأ بل باعتبار تعلق معناها بالمبتدأ فإذا قلت زيد أضربه فطلب الضرب  
 صفة قائمة بالمتكلم وليس حالا من أحوال زيد إلا باعتبار تعلقه به وهذا الاعتبار كان الجملة خبرا  
 عنه فكانه قيل زيد مطلوب ضربه أو مستحق لأن يطلب ضربه وبه أيضا مع احتمال الكلام لأصدق  
 والكذب هذا خلاصة ما نقله الدماميني عن بعض المتأخرين وقال هو في غاية الحسن (قوله زيد قام  
 أبوه) قال الدماميني بعض المحققين على أنه لا اسناد للجملة من حيث هي جملة إلى زيد بل القيام في  
 نفسه مسند إلى الأب ومع تقييده مسند إلى زيد وأما المجموع المركب من الأب والقيام والنسبة  
 الحكمية بينهما فلم يسند إلى زيد ولذلك يؤولون زيد قام أبوه بأنه قائم الأب وقولهم الخبر الجملة بأسرها  
 توسع اه (قوله حاوية معنى الذي الخ) أي مشتملة على ما يدل على معنى المبتدأ (قوله وذلك) أي  
 استواءها على معنى المبتدأ (قوله بأن يكون فيها ضمير) يشمل ضمير الذي عطف هو أو ملابسه على  
 شيء في الجملة بالواو وخاصة لأنها ملحق بالجمع فالأسمان منها أو الأسماء كشئ أو جمع فيضم ضمير نحو زيد  
 قام عمرو وهو أو أبوه والذي في نعت أو بيان شيء فيها نحو زيد ضربت رب لا يحبه أو ضربت عمرا أخاه  
 فإن قدرت أخاه بدلا امتنع المسئلة بناء على المشهور أن عامل البديل ليس عامل المبتدل منه بل  
 مقدر فكان الضمير من جملة أخرى ومن ثم امتنع حسن الجارية الجارية أعجبتني هو لا هو يدل  
 اشتمال على فائدة في قد يكون الضمير الذي في الجملة عبر المبتدأ ويحصل به الربط لقيامه وبما ظهر  
 مضاف لضمير المبتدأ كما في قوله تعالى والذين ينهون منكم وبذرون أزواجا يتر بص بناء على قول  
 الناطم كالكسائي الأصل يتر بص أزواجهم فغي بالتون مكان الأزواج لتقديم ذكرهن فامتنع  
 ذكر الضمير لأن المون لا تضاعف كسائر الصمائر وحصل الربط بالضمير القائم مقام الظاهر المضاف  
 إلى ضمير المبتدأ وقيل يقدر أزواج قبل الذين وقيل يقدر أزواجهم قبل يتر بصن وقيل يقدر بعدهم  
 بعد يتر بصن كذا في المعنى (قوله نحو السمن الخ) وكقراءة ابن عامر في سورة الحديد كل وعد الله  
 الحسنى وهي تشكى على ما نقله الدماميني من منع البصريين حذف الضمير العائد على لفظ كل إذا  
 كان مبتدأ قال ونص ابن عصفور على شذوذ قراءة ابن عامر وسلكه الأدب ابن أبي الربيع فقال جاء  
 في الشعور في قليل من الكلام كقراءة ابن عامر وحكى الصفا عن الكسائي والفراء اجارة ذلك اه

بدلالة المقام والتخيل بقوله  
 (كالتبر) والأيادي  
 شاهده) فلا يرد الفاعل  
 ونحوه (ومفردا يأتي)  
 الخبر وهو الأصل والمراد  
 بالمفرد هنا ما ليس بجملة  
 كبر وشاهدة (ويأتي جملة)  
 وهي فعل مع فاعله نحو زيد  
 قام وزيد قام أبوه أو مبتدأ  
 مع خبره نحو زيد أبوه قائم  
 ويشترط في الجملة أن  
 تكون (حاوية معنى)  
 المبتدأ (الذي سيفت)  
 خبرا (له) ليحصل الربط  
 وذلك بأن يكون فيها ضميره  
 لفظا كما مثل أو نسبة نحو  
 السمن



الضمير والاصل منه من  
أرنب وريحه ريج زرنب  
كذا قاله الكوفيون  
وجامعة من البصريين  
وجعلوا منه وأما من خاف  
مقام ربه ونهى النفس عن  
الهوى فإن الجملة هي  
المأوى أى مأواه والصحیح  
أن الضمير محذوف أى  
المس له أو منه وهى المأوى  
له والالزم جواز محو ريد  
الاب قائم وهو فاسد أو  
كان فيها إشارة إليه نحو  
ولباس التقوى ذلك خير  
أو عادته بلفظه نحو الحاقة  
ما الحاقة قال أبو الحسن أو  
بمعناه محو زيد جاءنى أبو  
عبد الله إذا كان أبو عبد  
الله كنيسته له أو كان فيها  
محموم يشمله نحو زيد نعم  
الرجل وقوله

فأما القتال لا قتال لديكم  
كذا قالوه وفيه نظر لاستلزامه  
جواز زيد مات الناس  
وخال لا رجل في الدار وهو  
غير جائز فالأولى أن يخرج  
المثال على ما قاله أبو الحسن  
بناء على صحته وعلى أن  
آل في فاعل نعم للعهد لا  
للجنس أو وقع بعدها جملة  
مشتبهة على ضميره بشرط  
كونها أمامه مطووعة بالفاء  
نحو زيد مات عمر وفورته  
وقوله

وانسان عيني يحسر الماء  
تارة  
فيها وتارات يحسر فيفرق  
قال هشام أو الواو نحو زيد

قال في المعنى ولم يقرأ ابن عامر برفع كل في سورة النساء بل بنصبه كك الجماعة مناسبة للفعلية قبله  
والفعلية بعده (قوله منوان) تنبيه منا كعصا ميكال أو ميزان وتقلب ألفه ياء أيضا في التنبيه كذا  
في القاموس وهو مبتدأ ثان وسوغ الابتداء به الوصف المقدر أى منوان منه (قوله زوجي الخ) ليس  
بيت شعر كما توهم وكنت بذلك عن لين بشرته وطيب رائحته والزنب نوع من الطيب وقيل نبات  
طيب الرائحة وقيل الزعفران (قوله والالزم جواز نحو زيد الاب قائم) قال سم جواز ذلك لازم على  
الصحیح أيضا لا يقال أهل المذهب الصحیح لا يجوزون مثل هذا التركيب ومحل ما ذهبوا إليه من تقدير  
له أو منه إذا لم يلزم اللبس والالزم التصريح به لا نأقول للكوفيين أيضا أن يقولوا بنظر ذلك  
(قوله وهو فاسد) لا يهاجمه أب الاب نعمت لزيد وأن زيدا القائم مع أنه ابن والقائم أبوه (قوله أو كان فيها  
إشارة الخ) عطف على مدخول أن في قوله بأن يكون فيها ضميره الخ ولو قال أو إشارة إليه الخ لكان  
أنصر وأنسب (قوله ولباس التقوى) أى على قراءة من رفع لباس وأن ذلك مبتدأ أما على قراءة  
النصب عطفًا على لباسا وهى سبعية أيضا أو الرفع على أنه بدل أو عطف بيان أو نعمت كما جوزه  
الفارسي وتبعه أبو البقاء وجماعة بناء على أن النعت قد يكون أعرف من المنعوت فالخبر مفرد  
(قوله أو عادته بلفظه) ولا يختص ذلك بمواقع التفعيم وإن كان فيها أكثر لان وضع الظاهر موضع  
المضمرة قيامى وإن لم يكن باللفظ الأول ذكره البعض (قوله ما الحاقة) ما للاستفهام التفعيلى مبتدأ  
ثان خبره ما بعده وسوغ الابتداء بها عمومها على أهم معرفة عند ابن كيسان كما تقدم (قوله بمعناه)  
أى حال كون الاعادة لتبسة بمعناه لا بلفظه الأول (قوله نحو زيد نعم الرجل) أى بناء على الأصح أن  
آل للجنس المستغرق للعهد ومثله نعم الرجل زيد على القول بأن زيد مبتدأ خبره الجملة قبله وأن  
آل للجنس المستغرق للعهد (قوله وهو غير جائز) قد يقال لا مانع من التزام جوازه أخذًا من هذا  
الكلام اللهم إلا أن يكون فواصر جوابا متساعه أفاده سم (قوله أن يخرج المثال) أى زيد نعم الرجل  
هذا هو الظاهر أى ويخرج البيت على أنه من اعادة المبتدأ بلفظه بناء على ارادة الجنس في المبتدأ  
واسم لا (قوله بناء على صحته) أى صحة ما قاله أبو الحسن وإنما قال ذلك لخالفه الجمهور له (قوله وعلى  
أن آل) أى وبناء على أن آل (قوله لا للجنس) أو للجنس ويراد بالجنس زيد مبالغة (قوله أو وقع  
بعدها الخ) زاد في المعنى عكس ذلك وهو أن عطف على جملة مشتبهة على ضمير المبتدأ جملة أخرى  
خالية منه بالفاء نحو ألم تر أن الله أرسل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة (قوله أمامه مطووعة الخ)  
التحقيق أن الخبر مجموع الجنس المتعاطفة تين بالفاء أو الواو لا المعطوف عليها فقط فالرابط حيثما  
الضمير وواظره هل يقال مثل ذلك في نحو زيد يقوم عمرو وأقام الظاهر نعم (قوله يحسر) ضم السين أى  
يسكتف ويأتى منعدبا أيضا يقال حسره أى كشفه ويحسر يحسر الجيم وكسرهما أى يكثر ويترامى  
(قوله أو الواو) أى بناء على أن الواو للجمع في الجمل أيضا وروى في المعنى يجوز هذا قائم وقاعد دون  
يقوم ويتعد وفي كلام الرضى أو ثم فانه قال الجملة التى يلزمها الضمير كبر المبتدأ والصفة والصفة إذا  
عطف جملة أخرى متعلقة بها معنى يكون مضمونها بعد مضمون الأولى تراخ أو تعقب أو مقارنا جاز  
نحو زيد احدى الجنسين عن الضمير الرابط اكتفاء بما فى أختها التى هى كثرتها سواء كان مضمون  
الأولى سببا لمضمون الثانية كفى مثال الباب أولا كما تقول الذى جاء فعربت الشمس زيد لان المعنى  
الذى يعقب مجيئه غروب الشمس زيد وتقول الذى جاء ثم غربت الشمس زيد لان المعنى الذى تراخى  
عن مجيئه غروب الشمس زيد وتقول الذى تزول الجبال ولا يزول أنا اذ المعنى الذى يقترن عدم زواله  
بزوال الجبال أنا فانه تساوى الواو والفاء وثم من جهة التعلق المعنوى وهو البعدية والاقتران  
المعلوم من قرينة الحال بخلاف قولك لدى قام وقعت هند أنا فانه لا يجوز لعدم التعلق المعنوى  
هو الاقتران اذ لا دليل عليه ولو وجد الدليل لجاز كما تقول الذى قام وقعت هند فى تلك الحال أنا

ماتت هند ورواها ما شربا مدلول على جوابا بالخبر نحو زيد يقوم عمرو وان قام



أه وأقره الدماميني لأنه نظري في قصر التعلق المعنوي في الواو على الاقتران إذ قد تقوم القرينة فيها على التعقيب أو التراخي كما تقول الذي قام وقعدت هندية فبذلك الحال أو تراخ عنها أنا (قوله وان تكن اياه معنى الخ) قال يس قال الناطم في شرح التسهيل الجملة المصدرة بالمبتدأ معنى كل جملة مخبر بها عن مفرد يدل على جملة كحديث وكلام ومنه ضمير الشأن أه وبه سقط الاعتراض المشهور بأنه ان أريد بكون الجملة نفس المبتدأ الاتحاد في المصادق ولو باعتبار قصد المتكلم دون الوصف فكل مبتدأ وخبر كذلك أوفى المفهوم قباطل لأنه يؤدي إلى الغاء الجمل أه وهذا يدل على أن المراد بالشأن القصص والحديث وأن المراد بخبره لفظ الجملة كما في منطوق الله حسبي لا أن المراد بالشأن الحالة والصفة وبخبره مضمون الجملة وان نقله البعض عن اليهودي وأقره ومما يؤيد ذلك قولهم خبر ضمير الشأن لا يكون إلا جملة إذ لو لم يكن المراد بالشأن القصص والحديث بل الحالة والصفة لصح الأخبار عنه بالمفرد بان يقال هو الأحديث مثلاً فتنبه (قوله اكتفى) أي المبتدأ أي المراد المعنى أنه لا ضمير فيها إلا أنه مستغنى عنه مع إمكان الإتيان به (قوله كطقي الله حسبي) الحكم على الخبر في هذا المثال ومحوره بأنه جملة انما هو بحسب الظاهر أما في الحقيقة فمفرد كما قاله المرادى لأن المقصود بالجملة لفظها فالمعنى منطوق هذا اللفظ والمراد بالنطق المنطوق والاشارة في نطق للعهد (قوله وكفى) فاعلمه ضمير مستتر وهو من باب الحذف والإيصال والاصل وكفى به حسبي إلا أن أكثر في قائل كفى أن يحرك بالباء الزائدة أه خالده مع زيادة (قوله وأخرد عواهم) أي دعاهم قال البعض كغيره أن مخففة من التثنية أه وهو غير مناسب لجعل الشارح الآية من الأخبار بجملة هي عين المبتدأ في المعنى لأن الخبر حينئذ مفرد لتأولها مع معمولها بمصدر وجعلها تفسيرية يعمه أن التفسيرية يشترط كونها بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه لأنها هنا بعد مفردة أمل (قوله منه) قدره للإشارة إلى أن الجاهل مبتدأ ثان خبره فارغ والجملة خبر المفرد والرابط محذوف تقديره منه وانما فعل ذلك لئلا يعود الضمير في قوله وان يشتق للموصوف بدون صفته على تقدير جعل الجاهل موصوفاً لأنه خلاف المتبادر وان كان جائراً عند القرينة وهي هنا استعالة كون الجاهل مشتقاً وقبيل أن جعل الجاهل مبتدأ ثانياً بتقدير الرابط خلاف المتبادر أيضاً إلا أن يقال تقدير الرابط كثير بخلاف إرجاع الضمير إلى الموصوف بدون صفته بل جعله الشايطي خطأ مستدلاً بقول سيدي وغيره من النحاة الموصوف والصفة بمنزلة الاسم الواحد وان نوزع في التخطئة (قوله فارغ) أي على الصحيح خلاف الكوفيين في قولهم يتحملة الضمير ومحل الخلاف الجاهل الذي ليس في تأويل المشتق أما هو كاسد بمعنى تجماع فتحملة اتفاقاً والمناطقه يوجبون تأويل الجاهل المحض بالمشتق في نحو هذا زيد لان الجزئي الحقيقي لا يكون محمولاً عندهم أصلاً فلا بد من تأويله بمعنى كلي وان كان في الواقع منحصراً في شخص فيقول زيد في نحو هذا زيد بصاحب هذا الاسم حتى عند من لا يشترط في الخبر أن يكون مشتقاً كما في شرح الجامع وقوله والمناطقه أي جمهورهم والافهم من لا يوجب ذلك لتحويله محل الجزئي الحقيقي (قوله بمعنى يصاغ من المصدر الخ) هذا هو المشتق بالمعنى الخاص وهو المراد هنا أما المشتق بالمعنى العام فهو ما أخذ من المصدر للدلالة على ذات وحدث وهو هذا المعنى يتناول أسماء الزمان والمكان والآلة فلا نصح ارادته هنا لخلو الثلاثة المذكورة من الضمير والمراد بالمصدر ما يشمل المستعمل والمقدر لا يدخل في حوزة من الصفات التي أهملت مصادرهما واستظهر بعضهم أن نحو ربيعة ليس مشتقاً أصلاً بل أجرى مجرى المشتق لكونه بمعنى كما قاله المصنف في نحو شمردل بمعنى طويل (قوله فهو ذو ضمير) أي واحد نعم ان تعدد المشتق وجعل الخبر المجموع نحو الزمان حاوياً مضيقه خلاف قبل أنه واحد تحمله معنى المجموع المجهول خبراً وهو من لأنه لا يجوز زخا والخبر من من الضمير لئلا يتقضى قاعدة المشتق ولا انفراد أحدهما به لأنه ليس أولى من الآخر ولا أن يكون فيهما ضمير واحد لان عاملين لا يعملان

(وان تكن) الجملة الواقعة  
خبراً عن المبتدأ (اياه معنى  
اكتفى بها) عن الرابط  
(كنطقي الله حسبي وكفى)  
فنطقي مبتدأ وجملة الله  
حسبي خبر عنه ولا رابط فيها  
لأنها نفس المبتدأ في المعنى  
والمراد بالنطق المنطوق  
ومنه قوله تعالى وآخر  
دعواهم أن الحمد لله رب  
العالمين وقوله عليه الصلاة  
والسلام أفضل ما قلته أنا  
والنيبون من قبلي لا اله الا  
الله (و) الخبر (المفرد  
الجاهل) منه (فارغ) من  
ضمير المبتدأ الخ لا فاقا  
لكوفيين (وان يشتق)  
المفرد بمعنى يصاغ من  
المصدر لا يدل على  
متصف به كما صرح به في  
شرح التسهيل (فهو ذو  
ضمير



وأما أسماء الآلة والزمان والمكان فليست مشتقة بالمعنى المستعمل من الجواهر والصفات والصفات  
 معنى المشتق ما أول به نحو زيد أسد أي (١٦٤) شجاع وعمر ونجى أي منتسب إلى تميم وبكر وذو مال أي صاحب مال

ففي هذه الأخبار ضمير  
 المبتدأ الثاني يتعين في  
 الضمير المرفوع بالوصف  
 أن يكون مستترا  
 أو منفصلا ولا يجوز أن  
 يكون بارزا متصلا فألف  
 قائمان وواو قائمون من  
 قولك الزيدان قائمان  
 والزيدون قائمون ليستا  
 بضميرين كما هما في بقومان  
 ويقومون بل حرفا تنبيه  
 وجمع وعلامة اعراب  
 (وأبرزته) أي الضمير  
 المذكور (مطلقا) أي  
 وان آمن اللبس (حيث  
 تلا) الخبر (ما) أي مبتدأ  
 (ليس معناه) أي معنى  
 الخبر (له) أي لذلك المبتدأ  
 (محصلا) مثاله عند خوف  
 اللبس أن تقول عند ارادة  
 الاخبار بضاربه زيد  
 ومضروبه عمرو زيد عمرو  
 ضاربه هو فضاربه خبر  
 عن عمرو ومعناه هو  
 الضاربه لزيد وباراز  
 الضمير علم ذلك ولو استتر  
 آذن التركيب بعكس المعنى  
 ومثال ما آمن فيه اللبس  
 زيد هند ضاربها هو وهند  
 زيد ضاربته هي فيجب  
 الابرار أيضا لجرى الخبر  
 على غير من هوله وقال  
 المكوفون لا يجب الابرار  
 في معمول واحد ولا أن يكون فيهما ضميران لأنه يصير التقدير كله حلو وكاه حامض وهو خلاف  
 الغرض وقيل واحد مستتر في الأول لأنه الخبر في الحقيقة والثاني كالصفة والتقدير الزمان حلو فيه  
 حوضه وقال الفارسي واحد مستتر في الثاني لأن الأول بمنزلة الجزء من الثاني والثاني هو تمام الخبر  
 وقال أبو حيان اثنان فحمله ما جزا الخبر ولا يلزم أن يكون كل منهما خبرا على حدته لأن المعنى أنه ذو  
 طعم بين الحلاوة والحوضه الصنفين قال أبو حيان وتظهر ثمرة الخلاف إذا جاء بعدهما اسم ظاهر نحو  
 هذا البستان حلو حامض زمانه فان قلنا لا يحمل إلا أحدهما تعين أن يكون الزمان مرفوعا به وان قلنا  
 يحمل كل كان من باب التنازع كذا في الهمع ومحل كون الخبر المشتق ذا ضمير إذا لم يرفع الظاهر والا  
 كان فارغا لأنه لا يرفع فاعلين نحو زيد قائم أبوه (قوله مستكن) أي وجوبا لا إعراض يقتضي البروز  
 كالحصر في نحو زيد ما قائم الأهو والجرى على غير من هوله في نحو زيد عمرو وضاربه هو ومذهب  
 سيبويه جواز الابرار كما يؤخذ من تجويزه في نحو مرت رجل مكرم أنه هو أن يكون فاعلا وتو كيدا  
 للضمير المستتر (قوله يرجع إلى المبتدأ) الظاهر أن المراد إلى مبتدأ ذلك الخبر وأورد عليه أنه قد يرجع  
 إلى غيره في نحو زيد عمرو وضاربه هو وأجيب بأن كلامه جرى على الغالب وسينه على خلاف الغالب  
 به وله وأبرزته الخ وأجيب شيخنا بأن فرض كلام الساطم في المستكن فلهذا قال الشارح يرجع إلى  
 المبتدأ والضمير في المثال المذكور بارز وهذا جواب وجهه كما لا يخفى على بيته فالبعض الذي شنع  
 عليه هو الحق بالتشديد والاجترار بالوم وانتقريب لا يقال جوابه وان دفع إيراد المثال المذكور  
 لا يدفع إيراد نحو زيد هند ضاربها لأن الضمير في الخبر مستتر مع رجوعه إلى غير مبتدئه لا ناقول  
 المتن جار على مذهب البصريين من وجوب ابراز الضمير إذا جرى الخبر على غير من هوله مطلقا  
 وحيث لا يصح هذا المثال فلا رد أصلا فافهم (قوله في هذه الأخبار ضمير المبتدأ) ويرفع بها الظاهر  
 إذا جرت على غير من هوله كما يرتفع بالمشتقات نحو زيد أسد أبوه قاله الفارسي (قوله وأبرزته) يوهم  
 كلامه أن وجوب الابرار خاص بضمير الخبر المفرد مع أنه يجب في الجملة أيضا نحو زيد عمرو وضاربه هو  
 لوجود المذخور فيها أيضا وكذا ما احتل أن يكون مفردا أو جملة من الطرفين والجار والمجرور ونحو زيد  
 عمرو في داره هو أو عنده هو وهل يجوز وضع الظاهر موضعه عند الإيهام قال أبو حيان نعم وخالفه  
 المرادى (قوله حيث تلا الخبر) مثله الحال والنعمة والصلة كركب عمرو والفرس طارده هو ومرتد  
 برجل ضارب به هو وبكر الفرس الراكبه هو وكذا إذا وقعت اشلاثة جملة فعلية فالفعل كالوصف  
 المفرد في الثلاثة والخبر حكاه خلافا كما في الهمع (قوله مثاله) أي الابرار عند خوف اللبس والضمير في  
 صورة الخوف فاعل عند الكل إلا الرضى فانه قال نأ كيد للضمير المستتر في صورة الأمن فاعل عند  
 البصر بين وجوز الكوفيين كونه فاعلا ركونه نأ كيدا وتظهر فائدة ذلك في التثنية والجمع فيقال  
 على تقدير فاعلية الضمير الهندان الزيدان ضاربتهما هما وعلى تقدير كونه نأ كيدا ضاربتهما هما  
 ومثل ذلك الجمع والمسموع من العرب أفراد الوصف في مثل ذلك الألفي لغة أكلوني البراغيث قاله  
 الدماميني (قوله ومثال ما آمن فيه اللبس) قال اللغوي ينبغي أن يخص بظهوره إذا لم يلبس استناره  
 عموم قوله وفي احتبار لا يخفى المفصل الخ (قوله واستدلوا بذلك الخ) وجه التمسك به أن قومي مبتدأ  
 أول وذري الحمد مبتدأ ثان وبارزها جمع بان من بني يثني خبر الثاني والجملة خبر الأول والهاء عائدة

حيث تدور وافهم الناظم في غير هذا الكتاب واستدلوا بذلك بقوله قومي ذري الحمد بارزها وقد علمت  
 بكنه ذلك عدنان وقطان (تأنيها) الأول من الصور التي يتلو الخبر فيها ما ليس معناه أنه يرفع ظاهرا نحو زيد قائم أبو  
 قالها في أبوه هو الضمير الذي كان مستكفا في قائم ولا ضمير فيه حيث لا امتناع أن يرفع شيئين ظاهرا وضميرا الثاني



على ذرى المجد والعائد على المبتدأ الأول مستتر في بافوها فقد جرى الخبر على ضمير من هو له ولم يبرز  
 الضمير ليكون اللبس مأموئاً للعلم بأن الذرى مبنية لا بانية ولو أُرْزِلَ قِيلَ على اللغة الفصحى بأنهم  
 لأن الوصف كالفعل إذا أسند إلى ظاهر أو ضمير منفصل متى أوجع وجب تجريد من علامتهما  
 وعلى غير الفصحى بافوهاهم وأجاب البصريون باحتمال أن يكون ذرى المجد معدولاً لوصف محذوف  
 يفسره المذكور والاصل بافون ذرى المجد بافوها وفيه أن اسم الفاعل هنا معنى المضي ومجرد من  
 أل فلا عمل له فلا يفسر بما لا واجب بأنه لا مانع من أن يراد بالوصف الدوام والاستمرار فيكون  
 بمنزلة الحال في صحة العمل فيفسر عاملاً كما قاله الناصر في فائدة في تكتيب ذرى بالالف عند البصريين  
 لا انقلاب ألفه عن واو ياء عند الكوفيين اضم أوله (قوله قد عرفت) أي من مفهوم قوله ما ليس  
 معناه له محصلاً (قوله بطرف) أي تام يحصل بالأخبار به فائدة أخذ من تعريف الخبر السابق والمراد  
 بالطرف ما يعم المكاني والزمانى الواقع خبراً عن غير جثة أو عها مع الفائدة وقصره على المكاني كما فعل  
 البعض قصور (قوله مع مجروره) لوقال ومجروره لكان أولى لاقتضاها عبارة أن المجرور قيد للخبر  
 الذي هو حرف الجر كما هو شأن الحال والذمت لا جزم منه هذا وقد سبق الرضى أن المحل أي محل  
 النصب بالمتعلق المحذوف بناء على أنه الخبر أو بالمتعلق المفوض به في نحو زيد جالس في الدار وذهبت  
 زيد أو الرفع بالمبنى للمجهول في نحو مر زيد انما هو للمجرور فقط لأن الجار لتوميل معاني الأفعال  
 وما في حكمها إلى الأسماء كالهزمة والنصب في أذهب زيد وفرحته لكن هذا الذي حققه  
 لا يقتضي أن الأخبار في الظاهر الذي أراد المصنف بالمجرور فقط فتفريع البهوتي على كلام الرضى  
 أن الخبر المجرور فقط وأن المصنف أطلق الجار وأراد المجرور مجاز العلاقة المجاورة غلط وإن نقله  
 البعض وأقره وقال السيد في حوامشي الكشف المحل لمجموع الجار والمجرور في المستقر والمجرور فقط  
 في اللغو ونحو أنعمت عليهم وممر زيد اه ومراده بالمحل الذي للمجموع في الخبر انظر في محل الرفع  
 بناء على أن الجار والمجرور هو الخبر فلا ينافي ما الرضى فتبني والاصل أن محل المجموع في المستقر تارة  
 يكون رفعا إذا كان خبراً وتارة يكون نصيباً إذا كان حالاً وتارة يكون جرّاً إذا كان صفة  
 لموصوف مجرور ومحل المجرور في اللغة وتارة يكون رفعا كما في ممر زيد بالبناء للمجهول وتارة يكون  
 نصيباً كما في ممر زيد ولا يكون جرّاً فاحفظ ذلك (قوله أذهب الخبر حقيقة) وقيل الطرف  
 أو الجار والمجرور وقيل المجموع واختاره الرضى وابن الأهمام والقائل بالاول نظر إلى أن العامل  
 هو الأصل وإن معموله قيد له والقائل بالشأن نظر إلى الظاهر والقائل بالثالث نظر إلى توقف  
 مقصود الخبر على كل منهما قال الروداني حاول بعضهم جعل الخلاف لفظياً ومن تأمله حق التأمل  
 علم أنه حقيق ثم الخلاف في المتعلق بالكون العام أما المتعلق بالكون الخاص فالخبر ذلك الخاص ذكر  
 أو حذف الدليل اتفاقاً واعلم أن كلاماً من الطرف والجار والمجرور في لغو ومستقر يفتح القاف  
 فاللغو ما ذكر عاملاً ولا يكون إلا خاصاً والمستقر ما حذف عاملاً كان ولا يكون إلا واجب  
 الحذف أو خاصاً واجب الحذف نحو يوم الجمعة صمت فيه أو جائزه نحو زيد على الفرس أي راكب  
 وقبل المستقر ما متعلقه عام واللغو ما متعلقه خاص وعليه أقدم الماميني وهو مقتضى قول المعنى  
 لا ينتقل الضمير من المحذوف إذا كان خاصاً إلى الطرف والجار والمجرور اه وسمى اللغو لغو الخلو  
 من الضمير في المتعلق والمستقر مستقراً أي مستقرافيه لاستقرار الضمير فيه (قوله حذف  
 وجوبا) انما قال وجوباً لأن كلام المصنف في المتعلق العام فاندفع اعتراض سم وأقره شيخنا والبعض  
 بأن هذا يقتضي أن المحذوف كون عام إذا كان لا يجب حذفه في هذا المقام مع أن المحذوف  
 قد يكون خاصاً كما أوضحه السيد في بحث الحمد لله من حاشية الكشف هذا وجوز أن يبنى اظهار  
 المتعلق العام (قوله وانتقل الضمير الخ) في كلامه تليق من مذهبي فإن القائلين بالانتقال هم

قد عرفت أنه لا يجب  
 إلا رافى زيد هند ضاربه  
 ولا هند زيد ضاربه ولا  
 زيد عمرو ضاربه زيد  
 الأخبار بضرارية ضمير  
 لجرى ان الخبر على من  
 هو له بل يتعين الاستتار في  
 هذا الخبر لما يلزم على  
 الأبرار من إيهام ضارية  
 زيد (وأخبروا بطرف) نحو  
 زيد عندك (أو بحرف جر)  
 مع مجروره نحو زيد في  
 الدار (أو بين) متعلقهما  
 أذهب الخبر حقيقة حذف  
 وجوباً وانتقل الضمير  
 الذي كان فيه



القائلون بان الخبر الظرف أو الجار والمجرور وهم جهو والبصر بين وأما القائلون بانه المتعلق بالخبر  
 عندهم باق في المتعلق لم يتقل كما يفيد كلام الهمع وغيره وعبارة الهمع بعد ذكره القولين في أن  
 الخبر الظرف أو متعلقه المقدر وأن التحقيق الثاني نصها والوجهان جاريان في عمله الرفع هل هو له  
 حقيقة أولاه قدر وفي تحمله الخبر هل هو فيه حقيقة أو في المقدروا لا أكثر من في المسائل الثلاث  
 على أن الحكم للظرف حقيقة اه ولهذا قال الروداني هذابني قول الشاعر فان يك جثمانى الخ  
 دليل على ضعف أن الخبر المتعلق أو منه ودليل على ترجيح أنه الظرف لان الخبر انما يستكن في  
 الخبر اه فاحفظ ذلك فقد غفل عنه وأرجح الاحتمالات كما قاله ابن قاسم أن الانتقال مع الحذف  
 لا قبله ولا بعده لانه لا يلزم عليه شيء بخلاف الثاني فانه يلزم عليه تفريغ العامل من الخبر وهو  
 ممتنع وان أجيب بمنع امتناعه بدليل أنه بعد الحذف فارغ منه فقد يفرق بأنه بعد الحذف ناب عنه  
 الظرف في تحمل الخبر فلم يضر فراغه منه بخلافه قبل الحذف وبخلاف الثالث فانه يلزم عليه حذف  
 العامل في الخبر المتصل مع بقائه وهو غير ممكن وان أجيب بأن البعدية أمر اعتباري تقديرى فانه  
 لا يحل من ضعف قائل (قوله الى الظرف والجار والمجرور) فيرفع بهما على الفاعلية كارتفاعه  
 بالمتنقل عنه وكذا يرتفع بهما السببي ان جاء بعدهما كريد خلفاً أبوه شرح الجامع (قوله في واحد  
 منهما) أي الظرف والجار والمجرور (قوله وهو مردود بقوله فان يك الخ) وجهه أن أجمع لا يصح  
 كونه تأكيداً لقوادي ولا لدهر لنصيبه ولا للخبر المحذوف مع المتعلق لا متناع حذف المؤكد  
 على الرجوع لمنافاة الحذف للتوكيد ولا لقوادي باعتبار محله قبل دخول السامع لزوال الطالب للمحل  
 بدخوله فتعين كونه تأكيداً للخبر في الظرف ولا يشكل عليه الفصل بالاجنبى وهو الدهر لجوازه  
 ضرورة قوله في التصريح أقول سبق في باب المعرب والمبنى أن التحليل وسببويه يميزان حذف المؤكد  
 وسبباني في باب ان أن مذهب الناطم بعبالة كوفين وبعض البصريين عدم اشتراط بقاء الطالب  
 للمحل وأنه يجوز مراعاة حال المسوخ وان زال الابتداء بدخول السامع وعليه لا ينهض الرد على  
 السيراني وقول الشاعر سواكم على حذف مضاف أي سوى أرضكم قاله السيوطي في شرح شواهد  
 المغنى وهو يفيد أن بأرض سواكم زكيب توميني لا اضافي والالم يحتاج لتقدير المضاف وقوله  
 عندك ضبطه البغدادي بكسر الكاف قال لانه خطاب لامرأة وانما قال سواكم لان المرأة قد  
 تحاطب بخطاب جماعة الذكور مبالغة في سترها (قوله ناوين معنى الخ) أي ناوين كأنها  
 أو استقر أو مافى معناهما لا خصوص هذا اللفظ قاله ميم (قوله مافى معنى كائن) من ظرفية الدال  
 في المدلول والمراد كائن ومافى معناه من كل وصف عام المعنى ولو بمعنى الماضي لان الوصف بمعنى  
 الماضي يعمل في الجار والمجرور وانما قافى الظرف على الاصح وكائن المقدر من كان التحف  
 الدافضة والا كان الظرف أو الجار والمجرور في موضع الخبر لها فيقدوله متعلق آخر وهكذا في  
 نهايته نقله الشننى عن السعد (واعلم) أن الاصل تقدير المتعلق مقدما على الظرف والجار  
 والمجرور كسائر العوامل مع معمولاتها وقد يعرض ما يقتضى تقديره مؤخر انخواس في الدار زيد الان  
 ان لا يلزم امر قومه وانخواس في الدار زيد على تقديره فعلا لان الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدأ  
 على تقديره وصفا فيستوى الوجهان لان رجحان تقديره مؤخر ا بكونه في الحقيقة الخبر والاصل  
 في الخبر أن يتأخر عن المبتدأ يعارضه أن المتعلق عامل والاصل في العامل أن يتقدم على المعمول  
 هذا ما انخط عليه كلام ابن هشام في المغنى (قوله أو الجملة) فيه أن المتعلق المنوى ليس الجملة بل الفعل  
 وحده فكان ينبغي أن يقول والمتعلق المنوى اما من قيل الاسم وهو مافى معنى كائن الخ أو والفعل  
 وهو مافى معنى استقر ويمكن أن يجاب بأن تعبيرة بالجملة للإشارة الى أن الخبر الذى هو ظرف أو جار  
 ومجرور لا يخرج عن أحد القسمين المارين في قوله ومفردا يأتى ويأتى جملة وانما أفرد المصنف

الى الظرف والجار  
 والمجرور زعم السيراني  
 انه حذف معه ولا خبر  
 في واحد منهما وهو  
 مردود بقوله

فان يك جثمانى بأرض  
 سواكم  
 فان قوادي عندك الدهر  
 أجمع

والمتعلق المنوى اما من  
 قيل المفرد وهو مافى  
 (معنى كائن) نحو ثابت  
 ومستقر (أو) الجملة وهو  
 مافى معنى (استقر) وثبت

قوله أي ناوين الخ لا داعي  
 اليه اه



واحد من عندناظم الاقل قال في شرح الكافية وكونه اسم فاعل أولى لوجهين أحدهما ان تقدير اسم الفاعل لا يخرج الى تقدير آخر لانه موافق لما يحتاج اليه المحل من تقدير خبر مرفوع وتقدير الفعل يخرج الى تقدير اسم فاعل اذ لا بد من الحكم بالرفع على محل الفعل اذا ظهر في موضع الخبر والرفع المحكوم عليه لا يظهر الا في اسم الفاعل (١٦٧) • الثاني ان كل موضع كان فيه

الطرف خبر او قدر تعلقه  
بفعل أمكن تعلقه باسم  
الفاعل وبهـ اما اذا  
الجبائية يتعين التعلق باسم  
الفاعل نحو اما عند ذلك  
فزيد ونخرجت فاذا في الباب  
زيد لان اما اذا الفجائية  
لا يلزم ما فعل طاهر  
ولا مقدر واذا تعين تقدير  
اسم الفاعل في بعض  
المواضع ولم يتعين تقدير  
الفعل في بعض المواضع  
وجب رد المحتمل الى مالا  
احتمال فيه ليحري الباب  
على سنن واحد ثم قال  
وهذا الذي دلت على  
اوليته هو مذهب سيديويه  
والآخر مذهب الاخفش  
هذا كلامه ولك ان تقول  
ما ذكره من الوجهين  
لادلالة به لان ما ذكره  
في الاول معارض بأن  
أسل العمل للفعل واما  
الثاني فوجوب كون  
المتعلق اسم فاعل بعد اما  
واذا انما هو مخصوص  
المحل كما ان وجوب كونه  
فعلا في نحو جاء الذي في  
الدار وكل رجل في الدار فله  
درهم كذلك لوجوب كون  
الصفة وصفة التكررة  
الواقعة مبتدأ في خبرها  
الفاء جملة على ان ابن جني  
سأل ابا المنخ الزعفراني

نظر الى ان ظاهر اولى انه لا يتعين فيه واحد فافهم (قوله والمختار عندناظم الاقل) ولهذا قدمه  
هنا واختار بعضهم الثاني وذهب ابن هشام الى تساويهما لم يقتض المقام أحدهما واذا كان المعنى  
على الحال قدر الاسم او المضارع أو على الاستقبال قدر المصارع أو على الماضي قدر الماضي قال فان  
جهلت المعنى فقد ر الوصف لانه صالح للآزمنة كلها وان كان حقيقة في الحال اه قال الدماميني  
كيف يقدر مع الجمل ما هو ظاهر في الحال فالخروج من العهدة ان لا يقدم على تقدير شيء معين بل  
يردد الامر ويقال ان أريد الماضي قدر كذا وان أريد الحال قدر كذا وان أريد المستقبل قدر كذا  
(قوله الى تقدير آخر) بالتموين وبالاضافة أي تقدير اسم فاعل آخر (قوله وتقدير الفعل بخروج الخ)  
بحث فيه الدماميني بأن كون الجملة ذات محل من الأعراب لا يقتضي كونها مقدرة بمفرد مأخوذة بها  
بل يكفي في ذلك وقوعها موقع مفرد ما (قوله الى تقدير اسم فاعل) أي الى تقدير الفعل باسم فاعل  
(قوله اذا ظهر) أي الفعل (قوله والرفع المحكوم عليه به) أي على محل الفعل بالرفع وقوله لا يظهر الا في  
اسم الفاعل أي فلا بد من تقدير الفعل به ثانيا ليطهر الرفع وفيه أن هذا يقتضي أن كل ما لم يظهر فيه  
الأعراب ولو غرد الا بد من تقديره بما يظهر فيه ولم يذهب أحد الى ذلك ولا فارق فالحق أن تقدير  
الفعل لا يخرج الى تقدير شيء آخر كما تقدم (قوله وبعد اما الخ) في قوة التعليل لمقدر أي ولا عكس لانه  
بعد اما الخ (قوله واذا الفجائية) في بعض النسخ واذا الفجائية باضافة الدال الى المدلول (قوله يتعين  
التعلق باسم الفاعل) أما في أمافلا انها مقدرة بأداة الشرط وفعله أعني مهما يكن والجواب ما بعد  
الفاء فتعذرا لاؤها الفعل لان أداة الشرط لا يليها من الأفعال الا فعل الشرط ثم جوابه وأما في اذا  
فلا نها لا يليها الا الامم على الاصح فرقا بينها وبين اذا الشرطية (قوله ولم يتعين تقدير الفعل في بعض  
المواضع) أي مواضع الخبر كجانبه عليه سابقا بقوله كان الطرف فيه خبرا ولا ترد الصلة وصفة التكررة  
الواقعة مبتدأ وفي خبرها الفاء (قوله وجب رد المحتمل) أي رجع لان الخلاف انما هو في الراجع (قوله  
لادلالة) أي معمولا بها لا يرد أن المعارضة تمنع العمل بالمعارض بفتح الراء لا الدلالة (قوله معارض  
بأن الخ) قد يقال بتقوى الاول بأن الاصل في الخبر الا مراد (قوله انما هو لخصوص المحل) أي لعارض  
اقتضاء خصوص المحل لا لوقوع الطرف أو الجار والمجرور وخبر او قد يقال ما تعين تقديره في بعض  
مواضع الخبر لخصوص المحل أو رجع مما لم يتعين في بعضها لخصوص المحل (قوله كما أن الخ) نظير  
في كون التعيين لا مر عارض وقوله كذلك أي لخصوص المحل فليس قصده الشارح مع ما اقتضاه  
كلام المصنف في شرح الكافية من اختصاص التعيين باسم الفاعل حتى يعترض على الشارح بان  
كلام المصنف في الخبر لا في الصلة والصفة لانه لو كان قصده ذلك لقال وأما الثاني فهو نوع لوجوب  
تقدير الفعل في نحو جاء الذي الخ (قوله في نحو جاء الذي في الدار) قال ابن يعيش انما يحجز في الصلة  
تقدير المفرد على أنه خبر مخذوف على حذفه فافهم عما على الذي أحسن بالرفع لقلة ذلك واطراد  
هذا اه معنى ولنا فيه بحث أسلفناه في الموصول (قوله وصفة التكررة الخ) فاما قوله

كل أمر مباعد أو مداني • فنوط بحكمة المتعالي

فنادر اه معنى (قوله الواقعة مبتدأ) أي أو مضافا اليها المبتدأ كما في المثال (قوله على أن ابن جني  
الخ) هذا رد لقول المصنف في دليله الثاني وبعد اما اذا الفجائية الخ أو رده بعد تسليم امتناع تقدير  
الفعل بعد اما اذا الفجائية واللائق العكس كما هو مقرر في آداب البحث (قوله لا يلزم ذلك) أي لزومه

هل يجوز اذا زيد اضربه فقال نعم فقال ابن جني يلزمك ابلاء اذا الفجائية الفعل ولا يلزم الا لامها فقال لا يلزم ذلك لان الفعل  
ملتزم الخذف ويقال مثله في أمافلا مخذوف وظهور الفعل بعد هما لا تقديره بعد هما لانهم يقتفرون في المقدرات ما لا يقتفرون في  
الماضيات سلبا أنه لا يلزمها الفعل ظاهرا ولا مقدرا لكن لا نسلم أنه يلزمها فيما نحن فيه



الذي يجوز تقديره بعد المبتدأ  
 فيكون التقدير أما في  
 الدار فزيد استقر  
 وخرجت فإذا في الباب زيد  
 حصل لا يقال ان الفعل  
 وان قدر متأخرا فهو في  
 نية التقدير اذ نية  
 العامل قبل المعمول لانا  
 نقول هذا المعمول ليس  
 في مركزه لكونه خبرا  
 مقدما وكون المتعلق فعلا  
 هو مذهب أكثر البصريين  
 ونسب لسيبويه أيضا  
 (تنبيه) إنما يجب  
 حذف المتعلق المذكور  
 حيث كان استقرارا عاما  
 كما تقدم فان كان استقرارا  
 خاصا يجوزيد جالس عند  
 أو نائم في الدار وجب ذكره  
 لعدم دلالة ما عليه عند  
 الحذف حيثئذ (ولا يكون  
 اسم زمان خبرا عن جثة)  
 فلا يقال زيد اليوم لعدم  
 الفائدة (وان يفسد) ذلك  
 بواسطة تقدير مضاف هو  
 معنى (فاخبرا) كافي قولهم  
 الهلال الليلة والرطب  
 شهرى ربيع واليوم خير  
 وغدا أمر وقوله  
 أكل عام نعم تحورونه  
 أي طالع الهلال ووجود  
 الرطب وشرب خروا حراز  
 نعم فالأخبار حيثئذ باسم  
 الزمان إنما هو عن معنى  
 لا جثة هذا مذهب جمهور  
 البصريين وذهب قوم منهم  
 الناطم في تسهيله إلى عدم

مضرا ولا يقتدر الفعل بعد إذا في مثاله لا بد منه (قوله اذ يجوز تقديره بعد المبتدأ) كان ينبغي أن  
 يقول اذ يجب لماسيا في أنه يجب تأخير الخبر إذا كان فعلا ظاهرا أو مقدرا عن المبتدأ فان قلت علة  
 امتناع تقديم الخبر الفعلي على المبتدأ خوف التباس الجملة الاسمية بالفعلية وهذا إنما يكون في  
 الملفوظ لا المقدر قات أعطوا المقدر حكم الملفوظ وان كانت العلة لا توجد في المقدر اجراء الباب على  
 سنن واحد قاله الشنقي (قوله ليس في مركزه) أي محله الاصل بل مقدم فتعلقه الذي هو ذلك العامل  
 كذلك فالوإلى لا مافي الحقيقة والرتبة هو المبتدأ (قوله لكونه خبرا) أي بحسب الظاهر أو على أحد  
 الأقوال الثلاثة (قوله وكون الخ) يظهر أنه وجه آخر لضعف ما ذهب إليه المصنف (قوله إنما يجب  
 حذف المتعلق المذكور) أي في قول المصنف نادرين معنى كائن أو استقراره لكن لا بقيد عموم  
 المفهوم من هذه العبارة ليكون لقول الشارح حيث كان عاما فائدة واعتراض البعض بعبارة شيخنا  
 على الحصر بأنه قد يجب حذف المتعلق الخاص بخو يوم الجمعة صحت فيه والامثال نحو الكلاب على  
 البقر أي أرسل وهو سهو عن كون موضوع الكلام متعلق الخبر الظرف أو الجار والمجرور كما يصرح به  
 قوله المذكور (قوله وجب ذكره) أي ان لم يدل عليه دليل كما يؤخذ من التعليق فان دل عليه دليل جاز  
 حذفه نحو زيد على الفرس أي راكب ومن لي بفلان أي من يتكفل لي به لكن لا يتقل الضمير من  
 الخاص إلى الظرف ولا يسمى معه الظرف خبرا ولا يكون محله رفعا ذكره الدماميني (قوله ولا يكون  
 اسم زمان خبرا عن جثة) أي ذات والتقدير باسم الزمان والجملة نظر الغالب من أن اسم الزمان إنما  
 يفيد الأخبار به عن المعنى لا عن الجثة وأن ظرف المكان يفيد الأخبار به عن كليهما فان لم يفد  
 الأخبار بالزمان عن المعنى نحو القتال زمانا أو حينا وبالمكان عن الجثة أو المعنى نحو زيد أو القتال  
 مكانا امتنع هذا محصل ما ذكره الشاطبي قال سم وهو حسن جدا ومن المعنى الزمان نحو الجمعة  
 اليوم ومثل الظاهر الحال والصفة والصفة وما ذكره المصنف مبني كما استظهره سم على مذهب من  
 يشترط تجدد الفائدة أما على مذهب من لا يشترط تجدد هافيوز (واعلم) أن الزمان اذا أخبر به عن  
 المعنى يرفع غالبا ان استغرق المعنى جميع الزمان أو أكثره وكان الزمان نكرة نحو الصوم يوم والسير  
 شهر أي زمن الصوم يوم الخ وقد ينصب ويجزئني فان لم يستغرق الجميع أو الاكثر أو كان الزمان  
 معرفة نصب أو جزئني غالبا نحو الخروج يوما وفي يوم والصوم اليوم أو في اليوم وقد يرفع ومنه الخ  
 أشهر معلومات وأن ظرف المكان المتصرف اذا أخبر به عن اسم عين ترجع رفعه على نصبه ان كان  
 المكان نكرة نحو المسلمون جانب والمشركون جانب ويجوز جانبان كان معرفة ترجع نصبه على  
 رفعه يجوزيد أمامك وداري خلف دارك بالنصب ويجوز الرفع ولا يختص رفع المعرفة بكونها بعد اسم  
 مكان كما علمت من التمثيل خلافا للكوفيين ويجب نصب غير المتصرف كفقير ثم اعلم انه يجوز رفع  
 اليوم ونصبه اذا أخبر به عن اسم زمان تضمن عملا كالصوم الجمعة أو السبت أو العيد لتضمنها معنى  
 الجمع والقطع والعود ومنه اليوم يومك لتضمنه معنى شأنك الذي تذكر به ويتعين الرفع اذا لم يتضمن  
 كالأحد إلى الخميس وأجاز الفراء وهشام النصب ويتعين رفع أسماء الشهور في نحو أول السنة المحرم  
 والوقت الطيب المحرم أفاده في الهمع وقوله وأن ظرف المكان المتصرف اذا أخبر به عن اسم عين الخ  
 الظاهر ان اسم المعنى كاسم العين في ذلك قد بر (قوله بواسطة تقدير مضاف) اعلم أن الفائدة تحصل  
 بأحد أمور ثلاثة الأول أن يتنصص الزمان بوصف أو إضافة مع جوه بني كنحن في يوم طيب أو شهر  
 كذا الثاني أن تكون الذات مشبهة للمعنى في تجدد ها وقتا فحقا نحو الرطب شهرى ربيع الثالث  
 تقدير مضاف هو معنى نحو اليوم خرا اذا علمت ذلك ظهر لك أن اقتصار الشارح على الثالث ليس  
 في محله وأن نحو الرطب شهرى ربيع لا يحتاج إلى تقدير المضاف لمشايمته للمعنى فيما ذكر كما قاله  
 الناطم في تسهيله لكن يدفع عنه الاعتراض قوله هذا مذهب جمهور البصريين (قوله وغدا أمر) من



تتمه المثال ولا شاهد فيه لان الاخبار فيه عن معنى وهذا الكلام قاله امرؤ القيس حين أخبر بقتل والده (قوله هذا مذهب جمهور البصريين) الاشارة الى تقدير المضاف الذي به حصلت الفائدة بدليل المقابلة بقوله وذهب قوم الخ (قوله نظرا الى ان هذه الاشياء تشبه المعنى الخ) الشبه المذكور غير ظاهر بالنسبة لقواهم اليوم خرج وقوله اكل عام الخ والتقصير من الشارح لان المصنف لم ينظر الى ذلك في هذه الاشياء كلها كما يعلم بالوقوف على التسهيل (قوله ولا يجوز الابتداء بالنكرة) لان معناها غير معين والاخبار عن غير المعين لا يفيد ما لم يقارنه بما يحصل به نوع فائدة كالمسوغات الا تية ولا يرد مجيى الفاعل نكرة مع انه مخبر عنه في المعنى لتخصيصه قبل ذكره بالحكم المتقدم عليه كذا قالوا ومقتضاه جواز الابتداء بالنكرة اذا تقدم خبرها أى خبر كان نحو قائم رجل ولم يقولوا بذلك مع انه مبحوث فيه بأن اختصاص الفاعل بالحكم أثر الحكم فيكون الحكم على غير محتص ولذا اختار الرضى أن الفاعل كالمبتدأ قائل والكلام في النكرة المخبر عنها كما يرشد اليه التعليل السابق لا التي لها فاعل أغنى عن الخبر لخصه الابتداء بها وان كانت نكرة محضة كما سبأني عن الدماميني ثم ما ذكره مبنى على اشتراط تجدد الفائدة أماما لا يشترطها فيجوز عنده الابتداء بها مطلقا ويمكن أن يقال منعه هنا من الابتداء بالنكرة وسابقا من الاخبار باسم الذات عن الجثة باعتبار الكلام المعتد به عند البلغاء لا مطلق الكلام فيكون كلامه جاريا على القوانين (قوله كما هو) أى عدم الافادة والاحسن أن السكاف بمعنى لام التعليل لمقدور أى وتخصيص النكرة بالذكرة مع أن الافادة شرط في الكلام مطلقا لان الغالب عدم افادة الابتداء بالنكرة (قوله ولم يشترط سيبويه المتقدمون الخ) يعنى أنهم لم يعتنوا بتعدد الاماكن التي يسوع الابتداء فيها بالنكرة وانما ذكرنا هنا كليا وهو أنه متى حصلت الفائدة جازا الاخبار عن النكرة دما مبنى (قوله الاصول الفائدة) أى عدم حصولها اذ نفس الحصول متأخر عن الابتداء والشرط مقارن قاله الناصر وهو انما يظهر اذا أريد الحصول بالفعل لا الحصول بالشأن فانهم وفي بس لنا نكرة لا تحتاج الى مسوغ مذكور منذ (قوله فن مقل محل) فيه أوجه من أظهرها أن من تبع ضربة والجار والمجرور خبر مبتدأ محذوف والمجرور صفة لمحذوف والتقدير فبعضهم من فريق مقل محل (قوله المحصار مذكور ما ذكره الخ) قد يتوقف في اندراج بعض ما ذكره فيما سبذ كرككون النكرة محصورة باعما في نحو انما رجل قائم افاده الدماميني (قوله أن يكون الخبر مختصا) المراد بالاختصاص هنا أن يكون المجرور في الخبر الجار والمجرور والمضاف اليه في الطرف والمسند اليه في الجملة صالحا للاخبار عنه قاله الشافعي (قوله كعند زيد غره) هي اسم لبردة من صوف تلبسها الاعراب غزى (قوله قبل ولا دخل الخ) قائلة ان هشام في المعنى ووجه غرض هذا القول أن المبتدأ يتخصص بتقديم الخبر كما قيل بذلك في الفاعل لانه اذا قيل في الدار علم أن ما يذكر بعده هو رجل مثلا موصوف بالاستقرار في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة كما في الجاهلي وأقره شيخنا والبعض وقد يقال كان ينبغي حينئذ الاكتفاء بتقديم في التوسيع وان لم يكن الخبر ظرفا أو جارا أو مجرورا أو جلة مع أنه يرد عليه أن اختصاص المبتدأ المؤخر بالحكم أثر الحكم فيكون الحكم على غير محتص كما مر نظيره في الفرق بين المبتدأ والفاعل ولذا قال غير واحد الحق ما قاله ابن هشام قدبر (قوله فان فات الاختصاص الخ) لم يمثل لقوات الاختصاص في الجملة فيوهم كلامه انها لا تكون الاختصاص مع انها قد تكون غير مختصة كما في ولله ولد رجل كذا ينبغي ان يمثل وأما تمثيل البهوتى بمات في يوم رجل فغير صحيح وان أقره البعض لفساده على تقدير اختصاصه أيضا لان فيه تقديم الخبر الفعلي الراجع لضمير المبتدأ على المبتدأ (قوله وما تفعل أفعل) التمثيل به مبنى على أن ما مبتدأ أو العائد محذوف أى ما تفعله أفعله لا على أن ما مفعول مقدم لفعل (قوله في سياق استفهام) اعترض بأن الكلام في العموم الشهولي والنكرة في سياق الاستفهام انما يكون عمومها شهولي اذا



بأنه قد أتى بآية كافية التي مثل بها الشارح لأنه في معنى النفي لا إذا كان غير انكارى كافي مثال  
المصنف نعم قد تكون في غير النفي وما في معناه والتي للعموم الشهولي مجازا فينزل عليه مثال المصنف  
على أنه لا مانع من جعل الاستغناء في مثاله أيضا انكاريا فلا يكون ثم اشكال فتدبر (قوله وما أحد أخير  
من الله) الأنسب بالمقام جعل ما عني لان الكلام في المبتدأ في الحال (قوله أن تخصص بوصف)  
مقتضاه جواز حيوان ناطق في الدار وامتناع انصار في الدار لوصف المبتدأ في الاول وعدمه في  
الثاني مع أن المعنى متحد فيهما ويمكن الفرق بأن في الاول نكتة الاجال ثم التفصيل بخلاف الثاني  
ثم رأيت من نقل بها مشي الامامي عن شيخه السيد الصفوي مانعه تحقيق المقام أن العرب  
اعتبروا التخصص لنكتة توجد في بعض المواضع وحكموا بإيراد الحكم لتلك النكتة وان لم يظهر  
أثرها في بعض المواضع وعلى هذا الدفع الايراد لان الحكم بعدم صحة انسان ناطق وصحة حيوان ناطق  
لا امر معنوي فيها بل لقاعدة حكموا بها لنكتة يظهر أثرها في موضع آخر طردا للباب فافهمه ينفعك  
في مواضع اه (قوله نحو ولعبد مؤمن) وقيل المسوغ معنى العموم وقيل لام الابتداء (قوله وطائفة  
قد اتهمهم أنفسهم) الاول للحال فهي مسوغ آخر وقوله من غيركم المراد بالغير المنافقون (قوله شر  
أهزأ ناب) أي جعل الكاب هازا أي مصوتا مثل يضرب عند ظهور أمارات الشر (قوله أو معنى)  
الفرق بين الموصوف تقدير او الموصوف معنى أن استفادة الوصف في الاول من مقدر وفي الثاني  
من السكره المذكورة بقرينة لفظيه كاه التصغير أو حالية كافي التعجب وقد يصح في المعنوي  
التصريح بالوصف كافي صورة التصغير فإذ كرهه شيوخنا والبعض هنا من الفرق بأن الاول يصح  
التصريح معه بالوصف بخلاف الثاني فيه نظر (قوله نحو قائم الزيدان اذا جوزناه) أي حكما  
يجوز به على رأي من لا يشترط اعتداد الوصف على نفي أو استفهام رتبه عقبه الامامي بأن الكلام  
في المبتدأ المخبر عنه أما الوصف الرفع لمض عن الخبر فشرطه التشكيك كانه صوابا في مكان الصواب  
التمثيل بنحو ضرب الزيدان حسن ويؤيد تعقبه أن تعليمهم امتناع الابتداء بالسكره لانها مجهولة  
والحكم على المجهول لا يقيد لا يجري فيه لان المبتدأ هاهنا محكوم به لا محكوم عليه (قوله خمس  
صلوات) مبتدأ أو جلة كنهن الله أي أوجهن نعمت وقوله في اليوم والليلة خبر أو جلة كنهن خبر وقوله  
في اليوم والليلة خبر بعد خبر ولا يظهر جعله ظرفا للقوا متعلقا بكتب لاستلزامه كون الكتب في كل يوم  
وليلة مع أن الكتب في ليلة الامراء اظهرا في الازل قضاء (قوله ومثلك لا يبخل وغيرك لا يجود)  
لا يقال المبتدأ أيهما معرفة لا صافته الى الضمير لتوغل مثل وغير في الابهام فلا تفيدهما الاضافة  
تعريف بقوله العطف بشرط الخ) انما كان العطف بهذا الشرط مسوقا لان حرف العطف مشترك  
فهو يصير المتعاطفين كالشيء الواحد فالمسوغ في أحدهما مسوغ في الآخر (قوله يجوز الابتداء به)  
أن تكون معرفة أو سكرة مسوغة فتحسنه أربع صور لكن الشارح اقتصر في التمثيل على صورتين  
التشكيك لعلم صورتين التعريف بالاولى (قوله طاعة وقول معروف) مثال من غير القرآن أما طاعة  
وقول معروف الذي في قوله تعالى فأولى لهم طاعة وقول معروف فليس خبره مقدرا بل مذكور قبله  
وهو أولى أو هو خبر وأولى مبتدأ (قوله أن يراد بها الحقيقة) أي الماهية من حيث هي وقال في شرح  
الجامع باعتبار وجودها في فرد غيره عين فتم حيثما جميع الافراد اذ ليس بعض أولى بالجل عليه من  
بعض آخر ولهذا عبر ابن مالك عن هذا المسوغ بأن يراد بالسكره العموم اه وأراد بقوله فتم  
حيثما الخ العموم الشهولي لانه المسوغ وفي تفرعه على ارادة الحقيقة في ضمن فرد ما نظر علمهما  
أسافناه وأما تعبير ابن مالك عن هذا المسوغ بأن يراد بالسكره العموم فينبغي حمله على ارادة  
الحقيقة في ضمن كل فرد وكأنه قيل كل رجل خير من كل امرأه أي باعتبار حقيقة فلا ينافي أن بعض  
أفراد المرأة خبر باعتبار ما اشتمل عليه من الخصوصيات (قوله لما يراد بها الدعاء) أي لشخص أو عليه

بأنه قد أتى بآية كافية التي مثل بها الشارح لأنه في معنى النفي لا إذا كان غير انكارى كافي مثال  
المصنف نعم قد تكون في غير النفي وما في معناه والتي للعموم الشهولي مجازا فينزل عليه مثال المصنف  
على أنه لا مانع من جعل الاستغناء في مثاله أيضا انكاريا فلا يكون ثم اشكال فتدبر (قوله وما أحد أخير  
من الله) الأنسب بالمقام جعل ما عني لان الكلام في المبتدأ في الحال (قوله أن تخصص بوصف)  
مقتضاه جواز حيوان ناطق في الدار وامتناع انصار في الدار لوصف المبتدأ في الاول وعدمه في  
الثاني مع أن المعنى متحد فيهما ويمكن الفرق بأن في الاول نكتة الاجال ثم التفصيل بخلاف الثاني  
ثم رأيت من نقل بها مشي الامامي عن شيخه السيد الصفوي مانعه تحقيق المقام أن العرب  
اعتبروا التخصص لنكتة توجد في بعض المواضع وحكموا بإيراد الحكم لتلك النكتة وان لم يظهر  
أثرها في بعض المواضع وعلى هذا الدفع الايراد لان الحكم بعدم صحة انسان ناطق وصحة حيوان ناطق  
لا امر معنوي فيها بل لقاعدة حكموا بها لنكتة يظهر أثرها في موضع آخر طردا للباب فافهمه ينفعك  
في مواضع اه (قوله نحو ولعبد مؤمن) وقيل المسوغ معنى العموم وقيل لام الابتداء (قوله وطائفة  
قد اتهمهم أنفسهم) الاول للحال فهي مسوغ آخر وقوله من غيركم المراد بالغير المنافقون (قوله شر  
أهزأ ناب) أي جعل الكاب هازا أي مصوتا مثل يضرب عند ظهور أمارات الشر (قوله أو معنى)  
الفرق بين الموصوف تقدير او الموصوف معنى أن استفادة الوصف في الاول من مقدر وفي الثاني  
من السكره المذكورة بقرينة لفظيه كاه التصغير أو حالية كافي التعجب وقد يصح في المعنوي  
التصريح بالوصف كافي صورة التصغير فإذ كرهه شيوخنا والبعض هنا من الفرق بأن الاول يصح  
التصريح معه بالوصف بخلاف الثاني فيه نظر (قوله نحو قائم الزيدان اذا جوزناه) أي حكما  
يجوز به على رأي من لا يشترط اعتداد الوصف على نفي أو استفهام رتبه عقبه الامامي بأن الكلام  
في المبتدأ المخبر عنه أما الوصف الرفع لمض عن الخبر فشرطه التشكيك كانه صوابا في مكان الصواب  
التمثيل بنحو ضرب الزيدان حسن ويؤيد تعقبه أن تعليمهم امتناع الابتداء بالسكره لانها مجهولة  
والحكم على المجهول لا يقيد لا يجري فيه لان المبتدأ هاهنا محكوم به لا محكوم عليه (قوله خمس  
صلوات) مبتدأ أو جلة كنهن الله أي أوجهن نعمت وقوله في اليوم والليلة خبر أو جلة كنهن خبر وقوله  
في اليوم والليلة خبر بعد خبر ولا يظهر جعله ظرفا للقوا متعلقا بكتب لاستلزامه كون الكتب في كل يوم  
وليلة مع أن الكتب في ليلة الامراء اظهرا في الازل قضاء (قوله ومثلك لا يبخل وغيرك لا يجود)  
لا يقال المبتدأ أيهما معرفة لا صافته الى الضمير لتوغل مثل وغير في الابهام فلا تفيدهما الاضافة  
تعريف بقوله العطف بشرط الخ) انما كان العطف بهذا الشرط مسوقا لان حرف العطف مشترك  
فهو يصير المتعاطفين كالشيء الواحد فالمسوغ في أحدهما مسوغ في الآخر (قوله يجوز الابتداء به)  
أن تكون معرفة أو سكرة مسوغة فتحسنه أربع صور لكن الشارح اقتصر في التمثيل على صورتين  
التشكيك لعلم صورتين التعريف بالاولى (قوله طاعة وقول معروف) مثال من غير القرآن أما طاعة  
وقول معروف الذي في قوله تعالى فأولى لهم طاعة وقول معروف فليس خبره مقدرا بل مذكور قبله  
وهو أولى أو هو خبر وأولى مبتدأ (قوله أن يراد بها الحقيقة) أي الماهية من حيث هي وقال في شرح  
الجامع باعتبار وجودها في فرد غيره عين فتم حيثما جميع الافراد اذ ليس بعض أولى بالجل عليه من  
بعض آخر ولهذا عبر ابن مالك عن هذا المسوغ بأن يراد بالسكره العموم اه وأراد بقوله فتم  
حيثما الخ العموم الشهولي لانه المسوغ وفي تفرعه على ارادة الحقيقة في ضمن فرد ما نظر علمهما  
أسافناه وأما تعبير ابن مالك عن هذا المسوغ بأن يراد بالسكره العموم فينبغي حمله على ارادة  
الحقيقة في ضمن كل فرد وكأنه قيل كل رجل خير من كل امرأه أي باعتبار حقيقة فلا ينافي أن بعض  
أفراد المرأة خبر باعتبار ما اشتمل عليه من الخصوصيات (قوله لما يراد بها الدعاء) أي لشخص أو عليه



فيكون فيه مسوعان كما  
في نحو عندنا كتاب حفيظ  
فقد بان أن منعه عند  
الجمهور ليس لعدم المسوع  
بل لعدم شرط الاستغناء  
بمرفوعه وهو الاعتماد  
• الثامن أن يكون  
وقوع ذلك للذكر من  
خوارق العادة فمعرفة  
نكلمت التاسع أن تقع  
في أول الجملة الحالية سواء  
ذات الواو وذات الضمير  
كقوله

سرينا وبجم قد أضاء  
فنداء  
محياك أنفي صوته كل  
شارق وكقوله  
الذئب بطرقها في الدهر  
واحدة وكل يوم تراني  
مدية لدى العاشرا  
تقع بعد إذا المفاجأة نحو  
خرجت فإذا أسد بالباب  
وقوله • حبتك في الوعي  
بردي سروب • إذا خور  
لديك وفات سحقا بناء  
على أن زانوف كما يقول  
الناظم نبعنا للأنف  
لا طرف مكان كما يقول ابن  
عصفور نبعنا للمبرد ولا  
زمان كما يقول الزمخشري  
نبعنا للزجاج • الحادي عشر  
أن تقع بعد لولا كقوله  
• لولا اصطبار لا ودي كل  
ذي مقه • الثاني عشر أن  
تقع بعد لام الابتداء نحو  
لرجل قائم • الثالث عشر  
أن تقع جوابا لنحو رجل  
في جواب من عندك

(قوله هب) مبتدأ الخبر وقضية بالنصب على الحال أو تعيين المفرد والجر على البدلية من تلك  
والرفع على الخبرية المحذوف قبل الوجه نصب عجبا بالفعل المحذوف وجوبا كفا في جذا وشكر العدم  
اطراد الرفع في مثل ذلك على ما يقتضيه كلام سيبويه وهو لا يرد على البيت لأن الرفع فيه مسوع  
بل على المثال (قوله فيكون فيه مسوعان) هما كونه في معنى الفعل وعمله الرفع فيما بعده وقوله كفا  
نحو الخ أي كالمسوعين في نحو الخ وهما الوصف وكون الخبر مجرورا بمختصا مقدما (قوله أن منعه)  
أي قائم الزيدان (قوله وقوع ذلك أي معنى الخبر كالمستكلم في المثال) (قوله في أول الجملة الحالية) أي  
الحصول الفائدة يجعل نسبة هذه الجملة قيد الما قبلها وعمل في المعنى فائدة الابتداء بالسكرة في أول  
الجملة الحالية وبعد إذا الفعلية بأن الإعادة لا توجب مقارنة معنى العامل لمعنى الجملة الحالية ولا  
مفاجأة الأسد مثلا عند الخروج وبه يتضح التعليل الأول (قوله محياك) أي وجهك وقوله كل شارق  
أي كل كوكب طالع من شرق يشرق شرقا كطلع طلع طلوعا له ظا ومعنى (قوله الذئب بطرقها الخ)  
قبله تركت ضائي فوالذئب راعيا • وأنها لا تراني آخر الأبد

والشاهد في قوله مدية يدي فإنها جملة حالية من ياء المتكلم مبتدأ وهانكرة والرابطة الضمير في يدي  
وروي نصب مدية على أنه مفعول لحال محذوف أي ممسكا كفا في المعنى أو على أنه بدل اشتمال من  
الياء كما ارتضاء الدماميني وناقشه الشامي بأن بدل الاشتمال ما اشتمل المبدل منه عليه من حيث  
اشعاره به أجمالا وتقاضيه له بوجه ما وليست المدية مع ضمير المتكلم كذلك والطروق والطرق المحي  
ليلا وضمير بطرقها بضم الراء كفا في المصباح وغيره للصان وقوله واحدة أي مرة واحدة والمدية  
المسكين وتفرقة الشاعر بينه وبين الذئب عما ذكره بقوله الذئب بطرقها الخ غير ظاهرة ونأمل (قوله  
حبتك في الوعي الخ) الوعي الحرب ووردي تنبيه بردي على ما قاله البعض وضبطه شيخنا السيد بفتح  
على وزن جري قال وهو البحر وجبل بالحجاز والخور بفتح الخاء المجهمة والواو بالين وهو مبتدأ خبره  
الطرف بعده وصحفا بضم السين كفا في القاموس أي بعدا (قوله لا طرف مكان) وعلى هذين القولين  
تكون هي الخبر والمسوع وصفه في المثال بقوله بالباب وفي البيت بقوله لديك كذا قيل وهو ظاهر  
في البيت على القولين لكون المبتدأ فيه اسم معنى وأما في المثال فلا يظهر على القول بأنه ظرف زمان  
لكون المبتدأ فيه اسم عين إلا أن يقدر مضاف هو معنى أي رؤية أسد أو وجود أسد (قوله أن تقع  
بعد لولا) إنما كان هذا مسوقا للحصول الفائدة بتعليق الجواب على الجملة المبتدأ فيها بالسكرة (قوله  
لا ودي كل ذي مقه) بكسر الميم أي هلك كل ذي محبة والهاء عوض من الواو يقال ومقه بمقه بالكسر  
فيه ما أي أحبه فهو واما (قوله أن تقع بعد لام الابتداء) أي لتخصيص مدخولها بالتأ كيدما (قوله  
التقدير رجل عندي) وليس التقدير عندي رجل الأعلى ضعف لأن الجواب بذلك به سبيل السؤال  
قاله المصنف في شرح التمهيد قال سم هذا الدليل يقتضي أنه لا فرق بين المعرفة والسكرة في السؤال  
بالجواب سبيل السؤال ويؤيده كلام غيره (قوله كقوله كم عمه الخ) أي بناء على أن كم خبرية أو  
للاستفهام التكمي في محل نصب على الطرفية أو المصدرية مبرزها محذوف أي كم رقت أو كم حلية  
بحر التمييزان كانت خبرية ونصبه إن كانت استفهامية ونصبها حلية وعمه مرفوع بالابتداء ولك  
صفة عمه وفدعاء صفة حالة والخبر قد حلت فيكون فيه مسوعان أما على أن كم استفهامية وعمه  
بالنصب تمثيلها أو خبرية وعمه بالخبر تمثيلها فلا شاهد في البيت لأن كم نفسها على هذين الوجهين  
هي المبتدأ في محل رفع خبرها قد حلت لا أن المبتدأ ما بعدكم والفداء بقاء ودال وعين • هاتين  
المرأة التي اعوجت أصابعها من كثرة الحلب ولم يقل فدعاوين قد سالتا له حذق مع كل من اوصودين  
ما أثبتته للدكتور حذق خبر أحدهما دلالة خبر لا آخر والعشرا جمع عشرا كالقاسم جمع قاسم  
والعشراء التي أتى عليها من زمن حملها عشرة أشهر وأشار به على أنه كان مكرها على أن يحلب

التقدير بر رجل عندي • الرابع عشر أن تقع بعدكم الخبرية كقوله كم عمه لك يا بحر بروحالة • فدعاء قد حلت على • شاري



• الخامس عشر ان  
 تكون مبهمه كقوله  
 مر سعة بين ارساغه  
 به صم يتغنى ارنبا  
 (وليقتس) على ما قيل (مالم  
 يقل) والضابط حصول  
 الفائدة (والاصل في  
 الاخبار ان تؤخر) عن  
 المبتدآت لان الخبر يشبه  
 الصفة من حيث انه موافق  
 في الاعراب لما هو له دال  
 على الحقيقة أو على شيء  
 من سببيه ولما لم يبلغ درجته  
 في وجوب التأخير توسعوا  
 فيه (وجوزوا التقديم اذا لا  
 ضررا) في ذلك نحو تيمى أنا  
 ومشنوه من يشنوك فان  
 حصل في التقديم ضرر  
 فعارض كما ستعرفه اذا  
 تقرر ذلك (فامنع) أى  
 تقديم الخبر (حين يستوى  
 الجزآن) يعنى المبتدأ والخبر  
 (عرفا ~~وكرا~~) أى في  
 التعريف والتسكير

(قوله لم يحوالخ) أى بل  
 يحوى الامرين اللذين  
 ذكرهما الشارح اه

عشره أمثال صفة خبر وخالته لانها عنده أدنى من ذلك (قوله ان تكون مبهمه) أى مقصودا  
 ايمها لان البليغ قد يقصده فلا يرد أن ايهام التكررة هو المانع من صحة الابتداء بها فكيف يكون  
 مسوغا (قوله مر سعة) بالسين والعين المهمتين على زنة اسم المفعول فحجة تعلق على الرسخ مخافة البلاه  
 والموت وفي القاموس رسع الصبي كنع شد في يده أو رجله خرز الدفع العين اه وهو مبتدأ وبين ارساغه  
 خبره وهو جمع رسع عظم بين الكوع والكرسوع وفي قوله ارساغه تغليب الرسخ على غيره والعسم  
 يفتح العين والسين المهمتين ييس في مفصل الرسخ تعرج منه اليد ويتغنى أى يطلب والارنب حيوان  
 معروف وفي الكلام حذف مضاف أى كعب ارنب لانهم كانوا يعلقون كعب الارنب حفظا من العين  
 والسكر لان الجحش تغطى الثعالب والظباء والقافذ وتجنّب الارانب لطبعتها وجمع هذه الضمائر  
 في بيت قبله عني مع زيادة وحذف (قوله وليقتس) أى على ما أشير اليه سابقا من الامور المسوغة  
 مالم يقل من بقية المسوغات والاشارة بالكاف في قوله كعند زيد غرة الى بقية أمثلة تلك الامور فلا  
 تكرار افاده صم (قوله والاصل في الاخبار ان تؤخر) اعلم ان للخبر في نفسه حالتين التقديم والتأخر  
 والاصل منهما التأخر بقطع النظر عن كونه واجبا أو جارا وله ما نلناه أحكام وجوب التأخر امتناع  
 التقديم والعكس وجواز التأخر والتقدم وهذا هو الاصل من الثلاثة اذا لاصل عدم الوجوب  
 والمانع قاله اللغاني (قوله من حيث انه اخ) حيثية تعليل أو تقييد وقوله لما أى للمبتدأ الذي هو أى  
 الخبر له أى خبر له وقوله دال خبر بعد خبر وقوله على الحقيقة أى الذات أى ذات المبتدأ كزيد قائم  
 فقائم يدل على ذات هي ذات زيد وقوله أر على شيء من سببيه أى على ذات من الذات التي تتعلق  
 بزيد كزيد قائم أبوه ومبنية داره فكل من قائم ومبنية يدل على ذات تتعلق بزيد وهي ذات أبيه في  
 الاول وذات داره في الثاني والمراد بالذات ما يشمل الصفة فيما اذا كان السبب سفة كزيد غزير  
 علمه وبهذا التحقيق يعلم انه لا حاجة الى ما نكلفه شيخنا والبعض في تقرير عبارة الشارح (قوله ولما لم  
 يبلغ درجته في وجوب) أى حالتها المتسببية في وجوب الخ أى التي هي سبب في وجوب تأخير الصفة  
 وتلك الدرجة والحالة هي ما حوته الصفة من وجوب مطابقة الموصوف تعريفا وتسكيرا ومتابعته في  
 اعرابه المتجسّد أيضا هي تابعة للموصوف من كل وجه فلما لم يحوالخ خبر هذه الدرجة توسعوا فيه  
 وجوزوا تقديمه ويتقرر عبارة الشارح على هذا الوجه سقط قول البعض كان الصواب حذف  
 قوله في وجوب التأخير لا قنضائه أن كلامهما واجب التأخير لكن درجة الخبر في ذلك أحط وأنزل  
 وذلك غير صحيح في نفسه وغير ملائم لما بعده (قوله وجوزوا التقديم) أى لم يمنعه وليس المراد بالجواز  
 استواء الطرفين لما علمت من أن التأخير هو الاصل الرابع وهذا ذكر الاول أحوال الخبر الثلاثة  
 جواز التقديم والتأخير ومنع التقديم وجوبه وسبب بيان وبتأبأ الاول لانه الاصل من الثلاثة كما مر  
 عن اللغاني ثم بالثاني لانه على الاصل من جهة التأخير ومخالفته له من جهة الوجوب ثم بالثالث  
 لمخالفته الاصل من كل وجه (قوله اذا ضررا) الاحسن والانسب بقول المصنف فامنع حين الخ أن  
 اذ ظرفية لاتعليلية (قوله ومشنوه) أى مبغوض (قوله فان حصل في التقديم ضرر فعارض) هذا  
 الكلام منه مبني على أن اذ تعليلية وهو خلاف ما رجحاه والملائق على كونها ظرفية أن يقول فان  
 حصل في التقديم ضرر امتنع (قوله فامنع حين يستوى الجزآن الخ) أى على مذهب الجمهور فقد  
 نقل الاماميني عن قوم منهم ابن السيد أنهم أجروا في خصوص يد بقى زيد كون زيد مبتدأ أو كونه خبرا  
 ولم يبالوا بحصول اللبس نظرا الى حصول المعنى فعلم أن في تقديم الخبر على المبتدأ هنا خلافا  
 كتقديم المفعول على الفاعل في نحو ضرب موسى عيسى فحصل الجواب عما ذكره شيخنا والبعض  
 من التوقف في ذلك فاحفظه (قوله أى في التعريف والتسكير) أشار الى أنهما اسماء صديرين  
 للتعريف والتسكير وأنهما منصوبان بزرع الخافض لان المعنى عليه وان كان مقصورا على



السماح أوضح من جعلهما تمييزين محولين عن فاعل يستوي والمراد الاستواء في جنس التعريف بان يكون كل منهما معرفة وان كان أحدهما أعرف من الآخر قيل هذا ما عليه النحاة وذهب أهل المعاني إلى تعيين الأعراف للابتداء ولعل المراد بالهاتين جهوورهم لما مر قريبا عن الدماميني ولقول المغني يجب الحكم بابتدائية المتقدم من معروقتين متساويتين أو متفاوتتين هذا هو المشهور وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبرامطابقا وقيل المشتق خبر وان تقدم والتحقيق أن المبتدأ هو الأعراف عند علم المخاطب بهما أو جهله لهما أو لغير الأعراف فقط والمعلوم له غير الأعراف عند جهله بالأعراف والمعلوم له عند تساويهما تعريفا اهـ بياضاح من الشئني ثم قال المغني فان علمهما وجهل النسبة يعني واستويا تعريفا والمقدم المبتدأ يعني وتقدم أي ما شئت ثم قال ويستثنى من المتفاوتتين اسم الإشارة المقرون بالتثنية مع معرفة أخرى فتعين للابتداء إمكان التثنية إلا مع الضمير فان الإفصح جعله المبتدأ أو ادخال التثنية عليه فنقول ها أنا ذا وسمع قايلا هذا أنا وما حكاه من أن المشتق خبر وان تقدم هو رأي الفخر الرازي قال لا به الدال على المعنى المسند إلى الذات والذات هي المسند اليها فيكون الدال عليها هو المبتدأ أو اذا قلت زيد المطلق أو المطلق زيد فزيد مبتدأ أو المنطلق خبره فيهما قال صاحب التلخيص ورد أن المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب الاسم فالصفة جماعت دالة على الذات ومسند اليها والاسم جعل دالا على أمر نسبي ومسند أقول بهاء الدين السبكي وقد يقال الدال على الوصفية إنما هو منطلق أما المنطلق فالصفة موصولة بمعنى الذي فهو في الجود والدلالة على الذات كزيد اهـ وقد يعكز على النقل السابق عن أهل المعاني قول المطول والمختصر الذي يقدم ويجعل مبتدأ هو ما يعلم المخاطب انصاف الذات به والذي يؤثر ويجعل خبرا هو ما يجعل المخاطب انصاف الذات به فاذا عرف المخاطب زيد بعينه واسمه وجهل انصافه بانه أخو زيد قلت زيد أخي واذا عرف أن لك أخا وجهل عينه واسمه قلت أنت أخي زيد قال ويضع هذا في قولنا رأيت أسودا غابا الرماح ولا يصح رماحها الغاب اهـ أي لان الأسود لا بد لها من الغاب فيكون معلوما فأعرف ذلك والاستواء في نوع التكبير بان يكون كل منهما نكرة محضة أو نكرة مسوغة وان اختلف المسوغ فلا يؤثر الاستواء في جنس التكبير مع كون أحدهما فقط نكرة مسوغة فذا ما بدل عليه كلام المشرح وقيل المراد الاستواء في جنس التكبير كالتعريف فتجوز رجل صالح حاضر خارج بقوله عادي بيان لان الصفة قرينة لفظية معينة وهذا أحسن (قوله عادي بيان) حال من فاعل يستوي والبيان بمعنى المبين بدليل قول المشرح أي قرينة الخ (قوله نحو صديق زيد) فالجهول للسامع هو الذي يجعل خبرا في مثل ذلك على سائر (قوله أفضل من أفضل مني) أي لكوني دونك أو مساو لك (قوله لاجل خوف اللبس) عامة لا منعه (قوله العلم بحجربة المقدم) أما في نحو حاضر رجل صالح فلتعين المبتدأ والخبر من عدم الاستواء وأما في نحو أبو حنيفة أبو يوسف فلتقرينة المعنوية الدالة على تشبيه أبي يوسف بابي حنيفة لا العكس وكونه من التشبيه المقالوب نادر فلا التفات إلى احتماله قال في المغني اللهم إلا أن يقتضي المتام المبالغة (قوله اذا ما الفعل) قال الروداني مثله اسم الفعل فلا يتقدم في نحو زيد هيأت اهـ قيل ومثله الوصف المسبوق بنفي أو استفهام نحو ما زيد قائم وأريد قائم لوجود النباش المبتدأ بافعال لوقدم الخبر وقيل لا يمنع والفرق أن ضرر اللبس في الفعل أشد لانه يخرج الجملة من الاسمية إلى الفعلية لو دام بخلاف الوصف وعدم الامتناع هو ما يدل عليه قول المشرح سابقا فان تطابقا في الأفراد جازا الأمر ان نحو قائم زيد وما ذاهبه هند (قوله من حيث الصورة المحسوسة) دفع به ما يقال الواقع خبرا هو الجملة من الفعل والفاعل لا الفعل وحده (قوله لا يهام تقديمه والحالة هذه) أي كون الخبر فعلا في الصورة فاعنية المبتدأ أي فيضوت غرضان تفيدهما الجملة الاسمية الدوام وتقوى الحكم بتكرار الاستناد لكن

(عادي بيان) أي قرينة  
تبين المراد فنحو صديق زيد  
وأفضل من أفضل مني  
لاجل خوف اللبس فان لم  
يستوي يا نحو رجل صالح  
حاضر أو استوي يا راجدي  
بيان أي قرينة تبين المراد  
نحو أبو يوسف أبو حنيفة  
جازا لتقديم فتقول حاضر  
رجل صالح وأبو حنيفة  
أبو يوسف للعلم بخبرية  
المقدم ومعه قوله  
بنو نابو وأبناء وبناتنا  
بنوهن أبناء الرجال الأباة  
أي بنو أبناءنا مثل أبناء  
ر (كذا) يمنع التقديم (إذا  
ما الفعل) من حيث الصورة  
المحسوسة وهو الذي دأله  
ليس محسوسا بل مستقرا  
(كان الخبرا) لا يهام  
تقديمه والحالة هذه

(قوله أوجه الخ) هذا  
لا يصلح أن يكون مثابا  
(قوله والمعلوم) شامل  
لصورتيين (قوله فان  
جهلهما) أي عليه صورة  
وهو جهلهما والمطلوب إلى  
الصورة العقلية ثمانية اهـ







بذلك قوله ثم عطف على قوله لا بد من تقديم خبره على خبره في الاستفهام والشرط على الضيف اليهما نحو غلام  
 ابن عندك وغلام من نعم الله عليه من مسائل يفتي فيها تقديم الخبر (١٧٥) الخبر بقرينة يجب أيضا تأخير

الخبر المقرون بالقاء نحو  
 الذي يأتي في قوله درهم قاله  
 في شرح الكافية وهذا  
 شروع في المسائل التي  
 يجب فيها تقديم الخبر  
 (ونحو عندى درهم ولى  
 وطري) وقصد غلامه  
 رجل (ملتزم فيه تقديم  
 الخبر) وقعا ليهام كونه  
 نعتا في مقام الاحتمال  
 اذ لو قلت درهم عندى  
 ووطري ورجل قصدك  
 غلامه احتمل أن يكون  
 التابع خبرا للمبتدأ وان  
 يكون نعتا لانه نكرة  
 محضة وحاجة النكرة الى  
 التخصيص ليفيد الاخبار  
 عنها فائدة يعتد بها أكد  
 من حاجتها الى الخبر ولهذا  
 لو كانت النكرة مختصة  
 بجازة قد عفا نحو وأجل  
 مسمى عنده و (كذا)  
 يلتزم تقديم الخبر (اذا عا  
 عليه مضمرة) أى من  
 المبتدأ الذى (به) أى بالخبر  
 (عنه) أى عن ذلك  
 المبتدأ (مبيناً بخبر)  
 والمعنى أنه يجب تقديم  
 الخبر اذا عا عليه ضمير من  
 المبتدأ نحو على التمرة  
 مثلاً زيدا وقوله  
 أهابل أجلا لا وما لك قدرة  
 على ولكن ملء عين  
 حبيها  
 فلا يجوز مثلاً زيدا على  
 التمرة ولا حبيها ملء عين

ضميرت فخير السامع فيها بعد زيدا أو همرا مثلاً قلت أجاب ابن المطالع في أحاليه بوجود منها أن  
 هذا لا يمكن أن يكون إلا كذلك لانه لا بد من تقديم خبره على خبره ما قدم أحد الجزأين احتمل  
 الاسترخاء ما يصلح ومنها أن هذا التباس في آحاد أجزاء الكلام وذلك التباس في أنواع الكلام  
 فكان أهم (قوله ومنه قوله كم عمة الخ) أى على رواية بمرجعة على أن خبره لانه على رواية  
 التصيب تكون كم استفهامية وعلى رواية الرفع تكون خبرية أو استفهامية في محل نصب على  
 الطريقة أو المصدرية فلا يكون مما نحن فيه (قوله ما أضيف اليهما) أى لانه استحق التصدير  
 لا كتناسبه الاستفهام والشرط بالاضافة الى اسم الاستفهام واسم الشرط فالشرط والجواب جيتن  
 للمضاف لا للمضاف اليه كما قاله الناصر وعليه فن مجردة في هذه الحالة عن الاستفهام والشرط  
 فلهذا ذلك على المضاف وظاهره أن الجازم المضاف لا من لكن قال الورداني الظاهر أن الجزم بمن  
 لا بلام اه ومثل ما أضيف اليهما ما أضيف الى كم الخبرية نحو مال كم رجل عندك كافي التوضيح  
 (قوله يجب أيضا تأخير الخبر المقرون بالقاء) أى لأن القاء اعتمادا دخلت في الخبر المذكر كوراشمه  
 بالجزء والجزء لا يتقدم على الشرط وبقيت أشياء منها ما اذا كان الخبر جملة طلبية أو مقرونا باباء  
 الزائدة نحو ما زيد بقائه على لغة الاهمال أو كان المبتدأ أمداً أو منذ نحو ما رأيت مذ أو منذ يومان  
 ههنا من أعربهم ما مبتدأ من (قوله وهذا شروع في المسائل الخ) أى للجنس فانه لم يستوفها كما ستعرفه  
 (قوله ونحو عندى درهم) اعترض بأن هذا معلوم من قوله سابقا كعند زيد درهم وأجيب بأن ذكره  
 هناك من حيث توقف الابتداء بالنكرة عليه وهما من حيث توقف دفع اللبس عليه (قوله ولى  
 وطري) أى حاجة (قوله في مقام الاحتمال) أى احتمال كونه نعتا أى احتمالاً لا راجحاً لان الاحتمال  
 على الاستواء اجمال ولا محذور في الاجال (قوله لانه نكرة محضة) علة لحدوث أى وكونه نعتاً أقرب  
 لانه الخ (قوله ليفيد الاخبار) علة طاعة لانها بمعنى احتياج (قوله ولهذا) أى لتكون وجوب  
 التقديم لدفع إيهام الصفة التي تحتاج النكرة اليها (قوله كذا) أى مثل التزام تقديم الخبر فيما مر  
 يلتزم تقدمه اذا عا عليه مضمرة من المبتدأ الذى بذلك الخبر بخبر عنه حال كون الخبر مبنياً أى مفسراً  
 للضمير العائد اليه من المبتدأ فيينا حال من الضمير في به لبيان الواقع فصل بينها وبين صاحبها  
 بأجنبي للضرورة قال ابن فازى هذا البيت مع ما فيه من التعقيد كان يغنى عنه وما بعده أن يقول  
 كذا اذا عا عليه مضمرة • من مبتدأ وما به يصدر

(قوله زيدا) تمييز مفرد أو حال ويجوز رفعه بدلاً أو بياناً أو مبتدأ أو فاعلاً بالطرف عند من لا يشترط  
 الاعتماد على النفي أو الاستفهام وعلى هذين فتل منصوب على الحال من النكرة المؤنخة وقصته  
 اهراب أو بناء وبحث الدمايين في تثليلهم بقوله هم على التمرة مثلاً زيدا بان الخبر الكون المطلق  
 المحذوف وهو يصح تقديره مؤخر على الأصل كما ذكره مؤخر الوكان كونا خاصا مثل على الله عبده  
 متوكل ويمكن أن يجاب بأن التمثيل بذلك مبنى على أن الطرف هو الخبر قدسبر (قوله أهابل) بكسر  
 السكاف (قوله لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة) أى وهو غير جائز هنا اتفاقاً بخلافه في نحو  
 ضرب غلامه زيدا فان فيه خلافاً والفرق أن ما عا عليه الضمير وما اتصل به الضمير اشتركا في العامل  
 في الثانى دون الأول (قوله وقد عرفت) أى من التمثيل (قوله هو على حذف مضاف) أى عا على  
 ملائسه يستثنى من ذلك ما اذا أمكن تقديم المفسر وحده على المبتدأ فان أمكن مع تأخير الخبر نحو ازا  
 نحو صراعه نافع أو وجوباً نحو صراعه نفع عند البصريين وبعض الكوفيين ومنع أكثرهم تقديم  
 المفسر وحده في الصورتين كافي التسهيل والهمع وأما قول البعض الأولى ابقاء المتن على ظاهره

لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة وقد عرفت أن قوله عا عليه هو على حذف مضاف أى عا على ملائسه و (كذا)  
 يلتزم تقديم الخبر (اذا



يُسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَ  
 بِأَن يَكُونَ اسْمٌ اسْتِفْهَامٌ  
 أَوْ مضافاً اليه (كأين  
 من علمه نصيراً) وصبيحة  
 أي يوم سفرك (وخبر)  
 المبتدأ (المحضور) فيه  
 بالاً أو باناً (قدم أبداً)  
 على المبتدأ (كأنا إلا  
 اتباع أجسداً) وانما  
 عدل زيد لما سلف  
 في تبيينه كذلك يجب  
 تقديم الخبر إذا كان المبتدأ  
 أن وصلها نحو عددي  
 أنت فاضل إذ لو قدم المبتدأ  
 لالتبس أن المفتوحة  
 بالمكسورة وأن المؤكدة  
 بالتي هي لغة في لعل ولهذا  
 يجوز بعداً ما كقوله  
 عددي اصطباراً وأما أني  
 جزم يوم النوى فلو جاز  
 كاد يبرني لأن أن  
 المكسورة ولعل لا يدخلان  
 هنا (وحذف ما يعلم)  
 من الجزأين بالقرينة  
 (جاء كما تقول زيد) من  
 غير ذكر الخبر (بعد) ما يقال  
 لأن (من عندك) والتقدير  
 زيد عندما وان شئت  
 صرحته ولو كان الجواب  
 به نكرة فنحو رجل قدس  
 الخبر أيضاً بعده قال في  
 شرح المنهبل ولا يجوز  
 أن يكون التقدير عندي  
 رجل الأعلى ضعف (في  
 جواب كيف زيد قل  
 دنف) بخبر ذكر المبتدأ  
 (زيد) المبتدأ (استغنى  
 عنه) لفظاً (أن) قد (عرف)  
 بقرينة السؤال والتقدير

إلى آخر ما قال فغير مستقيم قنأمله (قوله يستوجب) أي يستحق التصدير أي في جملة فلا بد من خبره  
 أين مسكنه (قوله صبيحة أي يوم سفرك) أي ابتداء سفرك لأنه المنطوق في الصبيحة ولا ريب أنه  
 لا يفرق الصبيحة ولا أكثرها فيكون صبيحة بالنصب ويقبل فيها الرفع كما علم مما أسلفناه وبهذا  
 يعرف ما في كلام البعض من الخلل (قوله وخبر المحصور) أي المحصور فيه كما صرح به الشارح فهو  
 على الحذف والإيصال (قوله لما سلف) الذي سلف هو تعميل امتناع تقديم الخبر بأنه لو قدم لا انعكس  
 المعنى المقصود والمطلوب هنا تعميل وجوب تقديمه بأنه لو أخر لا انعكس المعنى المقصود فلا بد من  
 تقدير مضاف أي لتطير ما سلف (قوله كذلك يجب تقديم الخبر الخ) ومن مواضع وجوب التقديم  
 ما لو قرئ المبتدأ بقاء الجزاء نحو أما عندك فزيد أو كان تأخير به يحل بفهم المقصود فنحو ذلك فانه  
 لو أخر لم يفهم منه التعجب أو كان الخبر اسم إشارة مكان نحو ثم أوهنا زيد (قوله لا تبست) أي خطأ  
 فقط في التباس أن المفتوحة بالمكسورة ولفظاً وخطاً في التباسها بأن التي هي لغة في لعل (قوله ولهذا)  
 أي لكون علمه وجوب التقديم خوف الالتباس المذكور (قوله كاد يبرني) بفتح ياء المضارعة من  
 برئت القلم أي تخننه (قوله لا يدخلان هنا) لأن أما لا يفصل بينهما وبين الفاء بجملة وإن المكسورة  
 مع معموليها جلة وكذا أن بمعنى لعل (قوله ما يعلم) أي بعينه فلا يكفي علمه اجاباً بأن يعلم أن في  
 الكلام حذفاً (قوله من الجزأين) أي المبتدأ والخبر كما هو موضوع المقام أما المبتدأ الرفع لم يستغنى به  
 فلا يحذف هو ولا مرفوعه كما نقله يس عن الشاطبي وخرج أيضاً فاعل الفعل ونائب الفاعل فلا  
 يجوز أن وان علماً واختلاف فيما إذا دار الأمر بين جعل المحذوف المبتدأ أو الخبر فيقبل الأحسن حذف  
 الخبر لأن المحذوف تصرف وتوسع والحق بذلك الخبر فانه يقع مفرداً مثلاً فتقار جملته أهمية  
 وفعلية وظرفية ولأن المحذوف أليق بالاعجاز وقيل الأحسن حذف المبتدأ لأن الخبر محط الفائدة  
 (قوله جائز) أي غير ممنوع في صدق وجوب حذف المبتدأ وحذف الخبر كما سيأتي تفصيله (قوله كما تقول  
 الخ) لم يقل تقولان ليوافق عندك لا احتمال أن المحييب أحد المسؤولين فقط (قوله لك) كان ينبغي لك  
 لأن مخاطب اثنين وان كان المحييب واحداً (قوله قدر الخبر أيضاً بعده) والمسوغ وقوعه في الجواب  
 سم (قوله ولا يجوز) أي جواز مستوى الطرفين بل هو خلاف الأولى لأنه يلزم عليه عدم مطابقة  
 الجواب للسؤال في ترتيب أجزاء الجملة فقوله الأعلى ضعف أي خلاف الأولى كما أفاده سم والابجعي  
 لكن (قوله قل دنف) أي مريض من العشق أو غيره مرضاً ملازماً كما في القاموس وهو مبني على  
 أن كيف اسم خبر ظرفي وأنها في محل رفع أما على قول سيدي به أنها ظرفي كائناً وأن المعنى في أي حال  
 ويكون الجواب في صحة متلافاً له يس وعبارة الدمامي أعلم أن في كيف ثلاث عبارات أحدها أنها  
 ظرف يستفهم به عن الأحوال فعنها في أي حال على أن الظرفية مجازية كما في زيد في حالة حسنة  
 وهذه عبارة سيدي بوضعها عنده نصب دائماً الثانية أنها اسم يستفهم به عن الأحوال فعنها على  
 أي حال وهذه عبارة السيرافي والآنخس فوضعها عنده ما رفع مع المبتدأ ونصب مع غيره الثالثة  
 أنها سؤال عن وصف ما يذكر بعدها فعنها ما نعت زيد وهذه عبارة ابن المصنف والمراد بالوصف  
 عليها اللفظ الدال على ذات باعتبار معنى هو المقصود لا هذا المعنى والآنخذ هذا بالقول الثاني ثم  
 اعترض القول الأول والثاني بأمور ثم قال وأما القول الثالث فلا إشكال عليه البتة ثم ذكر أن كيف  
 قد نسلب معنى الاستفهام وتخلص بمعنى الحال كما في قول به ضهم انظر إلى كيف يصنع زيد أي إلى  
 الحال التي يصنعها ولو لا ذلك لم يعمل فيها ما قبلها اه ملخصاً (قوله هو دنف) قدره ضميراً تبعاً للنحاة  
 لئلا يتوهم المعبرة وظاهر قول المصنف فزيد الخ أنه بقدر اسمها ظاهراً وهو صحيح (قوله إذا حل محل  
 مفرد) ليس بقيد بليل صحة قولك نعم لم قال أزيد قائم كذا في يس عن ابن هشام وهو لا يظهر إلا  
 على القول بأن الجملة مقدرة بعد نعم لا على القول بأنها مفهومة من نعم بلا تقديرها ولعل كلام



الشارح مبني على هذا اقتضاه (قوله كقوله تعالى واللاتي لم يحضن) انما لم يجعل اللاتي معطوفا على اللاتي قبله وما بينهما خبر الاقتران الخبر بالفاء وتقدم ان الخبر المقرون بها يجب تأخيرها لتنزله من المبتدأ منزلة الجواب من الشرط واما الجواز ذلك لاستدعي جواز زيد قائمان وعمرو مع انه لا يجوز للقيح اللفظي بخلاف زيد في الدار وعمرو ونقله يس عن ابن هشام وفي استدعاء جواز ذلك جواز زيد قائمان وعمرو ونظر الفرق بحصول المطابقة بين المعطوف عليه والخبر في الالية دون المثال المذكور فليس فيها قيح لفظي بخلافه على أن الذي في المعنى صحة عدم تقدير شيء في الالية بالجعل السابق ولا يرد عندى اقتران الخبر بالفاء لان المتقدم عليه تابع المبتدأ ويعتبر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع ثم ما درج عليه الشارح من تقدير الخبر فعدتهن ثلاثة أشهر قول الفارسي ومن تبعه ليكون المقدر من لفظ الخبر المذكور قال في المعنى والاولى أن يكون الاصل واللاتي لم يحضن كذلك لانه ينبغي تقليل المحذوف ما أمكن ولان أصل الخبر الافراد ولانه لو صرح بالخبر لم يحسن اعادة ذلك المتقدم تقليدا للتكرار (قوله لالة الجمل الخ) علة حذفه بعد تعليله بالعلة الاولى فانه دفع الاعتراض بلزوم تعلق حرفي جرم محذوف والمعنى بعامل واحد لا اختلاف العامل بالاطلاق والتقييد على ما قبل في نظائره (قوله وبعده لولا) تعلق بمحذوف أو حتم وتقدم معقول المصدر عليه اذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا جاز على ما قال التفتازاني انه الحق وقال ابن هشام في شرح بان سعاد ان كان المصدر يفعل بان والفعل امتنع مطلقا والجاز (قوله الامتناعية) خرج التخصيصية اذ لا يقع بعدها المبتدأ كما صرح به الناظم في قوله وأوليتها الفعلا (قوله أي في غالب أحوالها وهو الخ) أشار بذلك الى دفع الاستشكال بان الوجوب ينافي اعادة وحاصله أن الوجوب منصب على الحذف والعلة منصبة على بعض معين من أحوال لولا وهو كون الامتناع معلقا بها على وجود المبتدأ الوجود المطلق ويتعين محل العلة بتعيين محل الوجوب (قوله اللهم به) علة لاصل الحذف وقوله وسد الخ علة لوجوبه وكذا يقال فيما يأتي ويكون العلم بالمحذوف علة لاصل الحذف لالوجوبه لا يرد ما قبل ان العلة التي هي العلم موجودة اذا كان الخبر وجودا مقيدا ودلت القرينة الخارجية عليه مع أن الحذف حينئذ خبر واجب حتى يحتاج الى الجواب عنه بان المراد علم ذلك بمقتضى لولا اذ هي دالة على امتناع الجواب لوجود المبتدأ بالقرينة خارجية لانهم لا اعتنائهم بالخبر لكونه ركن الاسناد ومحط الفائدة لا يكتفون في وجوب حذفه بالقرينة الخارجية وان شئ على وروده والجواب عنه به من هذا البعض مع أن في الجواب بحال انه ان أراد الخارجية عن كلام لولا وورد عليه أن القرينة مع المقيد قد تكون من نفس الكلام ان كانت غير نفس لولا كما في لولا أنصار زيد حو ما سلم ولولا الغد يمسكك لاسا لالة الانصار على الحماية والحمد على الامساك وان أراد الخارجية عن لولا وان كانت من الكلام وهذا هو المتبادر من عبارته وورد عليه أن اعتبار دالة لولا في وجوب الحذف دون دالة غيرها من أجزاء الكلام تحكم ولهذا قال سم في الجواب مانصة كانهم اعتبروا في وجوب الحذف أن يكون الخبر مدلولاً عليه من الكلام لان قرينة خارجية من الكلام اعتناء بالخبر اه وان ورد عليه ما ذكرناه في الشق الاول فتدبر نعم قد يقال سد الجواب سد الخبر المحذوف اذا كان وجودا مقيدا ايضا مع أن حذفه غير واجب اللهم الا أن يمنع السد حيث اقتضاه (قوله وسد جوابها مسده) أي فهو عوض عنه ولا يجمع بين العوض والمعوض ولا فرق في ذلك بين الجواب المذكور والمقدر بمحذوف لولا رجال مؤمنون أي لاذن لكم في القح وان لزم في الثاني حذف العوض والمعوض لان القرينة تجعله في قوة المذكور والمراد سد الجواب مسده قيامه مقامه وحلوله محله كما يؤخذ من التصريح (قوله على الوجود المقيد) أي بقيد زائد على أصل الوجود كالمسألة (قوله لولا قومك حديثه عهد) أي قريش وزمن والخطاب لعائشة ومن روى هذه الرواية البخاري في كتاب العلم من صحيحه فأنقل عن

كقوله تعالى واللاتي لم يحضن أي فعدتهن ثلاثة أشهر فحذفت هذه الجملة لوقوعها موقع مفرد وهو كذلك لدلالة الجملة التي قبلها وهي فعدتهن ثلاثة أشهر عليها . واعلم أن حذف المبتدأ والخبر منه ما سببه الجواز كما سلف ومنه ما سببه الوجوب وهذا شروع في بيانه (وبعد لولا) الامتناعية (عابا) أي في غالب أحوالها وهو كون الامتناع معلقا بها على وجود المبتدأ الوجود المطلق (حذف الخبر حتم) فهو لولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض أي ولولا دفع الله الناس موجود حذفت موجود وجوب العلم به وسد جوابها مسده أما اذا كان الامتناع معلقا على الوجود المقيد وهو خبر الغالب عليه فان لم يدل على المقيد دليل وجب ذكره فهو لولا زيد سالما سلم وجعل منه قوله عليه الصلاة والسلام لولا قومك حديثه عهد كقريبتك الكعبة على قواعد إبراهيم



وان دل عليه دليل جاز  
اثباته وحذفه نحو لولا  
انصار زيد حموه ماسلم  
وجعل منه قول المعري  
يذيب الرعب منه كل غضب  
فولولا الغمد بمسكه لسا لا  
واعلم ان ما ذكره الناظم  
هو مذهب الرماضي وابن  
الشجري والشيخين  
وذهب الجمهور الى ان الخبر  
يجوز لولا واجب الحذف  
مطلقا بناء على انه لا يكون  
الا كونا مطلقا اذا اريد  
الكون المقيد جعل مبتدأ  
فتقول لولا مساله زيد ايانا  
ماسلم أي موجودة  
واما الحديث فمروي بالمعنى  
ولحنوا المعري (وفي نص  
بين ذاك) الحكم وهو حذف  
الخبر وجوبا (استقر) نحو  
لعمرك لا فعلن وأعين الله  
لا قوم من أي لعمرك  
قسمي وأعين الله يعني حذف  
الخبر وجوبا لعلم به وسد  
جواب القسم مسدود فان  
كان المبتدأ غير نص في  
اليمين جاز اثبات الخبر  
وحذفه نحو عهد الله لا فعلن  
وعهد الله على لا فعلن  
وتنبيه في اقتصر في شرح  
الكافية على المثال الاول  
وزاد ولده المثال الثاني  
وتبعه عليه في التوضيح

ابن أبي الربيع من أنه لم يقف على ورودها من طريق صحيح فيه ما فيه (قوله وان دل عليه دليل) أي  
سواء كان من أجزاء كلام لولا كما مثل أو من غيرها كقولك في جواب هل زيد محسن اليك لولا زيد  
أي محسن اليك (قوله لولا انصار الخ) الدليل قوله انصار لان شأن الناصر الحامية (قوله وجعل  
منه قول المعري الخ) لان شأن العمد امسالك السيف (قوله كل غضب) هو السيف القاطع والغمد  
غلاف السيف فان قلت عجز البيت يناقض صدره اذا عجز يقتضي عدم السيلان لان جواب لولا  
منتف والصدر يقتضي وجوده لان الاذابة الاساقفة هي ايجاد السيلان وانما عبر بالمضارع  
لاستحضار الصورة الجيبية أو لفصد الاستمرار قلت المراد لولا امسالك الغمد له لسا له منه فالمعنى  
سيلان خاص قاله الدماميني (قوله هو مذهب الرماضي الخ) هذا هو الحق (قوله مطلقا) أي في كل  
تركيب (قوله فتقول لولا مساله الخ) أي وأما نحو لولا زيد مسالنا مسلم فتركيب فاسد (قوله فمروي  
بالمعنى) والمشهور في الروايات لولا حدثان قومك لولا حدثا قومك لولا ان قومك حديثو عهد  
بانه يؤدي الى رفع الوثوق عن جميع الاحاديث أو عابها على انه اغمايتم لولم تكن رواية الحديث عربا أما  
اذا كانوا عربا وهو الظاهر فلا قيام الحجة بلسانهم اهـ مع وفي حاشية المعنى للدماميني أسقط  
أبو حيان الاستدلال على الاحكام النحوية بالا حاديث النبوية باحتمال رواية من لا يوثق بعربيته  
اياها بالمعنى وكثيرا ما يعترض بذلك على الامام ابن مالك في استدلاله بها ورده شيخنا ابن خلدون بانها  
على تسليم أنها لا تفيد القطع بالاحكام النحوية تفيد غلبة الظن بها لان الاصل عدم التبديل لاسيما  
والتشديد في ضبط ألفاظه أو التحري في نقلها باعيانها مما شاع بين الرواة والقائلون منهم بجواز الرواية  
بالمعنى معترفون بانها خلاف الاولى وغلبة الظن كافية في مثل تلك الاحكام بل في الاحكام الشرعية  
فلا يؤثر فيها الاحتمال المخالف للظاهر وبأن الخلاف في جواز النقل بالمعنى في غير ما لم يدون في كتب أما  
ما دون فلا يجرى وتبديل ألفاظه بخلاف كما قاله ابن الصلاح وتذويع الاحاديث وقع في المصدر  
الاول قبل فساد اللغة العربية وحين كان كلام أولئك المبدلين على تقدير تبديلهم يسوغ الاحتجاج  
به وقايت به بومئذ تبديل لفظي صحيح به باتسار كذلك ثم دون ذلك البديل ومنع من تغييره ونقله بالمعنى فيبقى  
حجة في بابه صحيحة ولا يضر توهم ذلك الاحتمال السابق في استدلالهم المتأخر اهـ باختصار (قوله  
ولحنوا المعري) أي خطؤه ورد تخمينه بورد مثله في الشعر الموثوق به كقول الشاعر لولا زهير جفاني  
كنت معسذرا وكان يغني الجمهور عن تخمينه جعل بمسكه بدل اشتغال من الغمد على أن الاصل  
أر بمسكه فحذفت أن وارتفع حينئذ الفعل كما أفاده الدماميني (قوله وفي نص بين) من اضافة الصفة  
الى الموصوف (قوله استقر) اظهاره الكون العام ضرورة أو مراده بالاستقرار الثبات وعدم التزلزل  
فيكون خاصا على حد ما قيل في قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده (قوله لعمرك) أي حياتك التزموا فصح  
عنه في القسم تخفيفا لكثرة استعماله فيه وان صح في غيره الفتح والضم أفاده الدماميني (قوله وأعين  
الله) أي بركته (قوله لعلم به) أي من كون ما ذكر نصافي اليمين (قوله نحو عهد الله) اغمايتم يكس نصا  
في اليمين لعدم ملازمته له فقد يستعمل في غيره نحو عهد الله يحب الوفاء به ولا يفهم منه القسم الا بذكر  
المقسم عليه قاله المصريح وأقره شيخنا والبعض وفيه أن قولهم لعمرك كذلك نحو لعمرك طويل  
أو مبارك فيه والا قرب عندي أن المراد بالاص الظاهر لغلبة استعمال لعمرك في اليمين بخلاف عهد  
الله ويجعل اثبات أهل العربية صراحة العمر في القسم على ظهوره فيه وتني الفقهاء صراحة صرح  
الله وعهده على تني كونه عيسا عند ابنه ثم راعى الاطلاق يجمع بين كلام أهل العربية وقول الفقهاء  
عمر الله وعهد الله كل منهما كناية لا ينعقد به اليمين الا اذا نوى بالعمر البقاء أو الحياة وبالعهد  
استحقاقه لا يحجب ما أوجبه عاينا بخلاف ما اذا أطلق أو نوى به ما تعبد نابه لانها يطلقان  
على هذا كما رأيت بخط الشنواني نقلا عن سم (قوله على المثال الاول) يعني لعمرك لا فعلن وقوله



والثاني يعني أين الله لا قوم من (قوله وفيه نظرا لا يتعين الخ) أجابهم بأنهم لم يدعوا التعيين  
والمثال يكفيه الاحتمال (قوله هو المحذوف) قال هم ولعل الحذف حينئذ أي حين إذا كان المحذوف  
المبتدأ غير واجب إذ لم يستدل الجواب مسدده اه أي لعدم حيلولة محل المبتدأ لكن قال الروداني  
لا يتوقف وجوب حذف المبتدأ على أن يستثنى مسدده بخلاف الخبر والفرق أن الخبر يحط بالقاعدة  
فاعتني بشأنه فشرط في وجوب حذفه ذلك (قوله لمكان لام الابتداء) أي كونها أي وجودها فكان  
مصدر ميمي من كان التامة واعتراض بأنه يجوز كون اللام داخلة على مبتدأة مدركة قبل في قوله  
خالي لا تت فوجودها لا يناق كونه مدخولها في اللفظ خبرا واجيب بأن دخول اللام على شيء واحد  
لفظا وتقديرًا أولى من دخولها لفظا على شيء وتقديرًا على آخر فالجمل على الأول أرجح مع أن حذف  
المبتدأ ينافيه لام الابتداء كما مر مع ما فيه ثم رأيت صاحب المغني نقل عن ابن عصفور بجواب الوجهين  
في المثالين وعن غيره الجزم بأنهما من حذف الخبر (قوله عرفت مفهوم مع) أي كانت ظاهرة فيه إذ  
الواو فيها ذكره لتحتمل غير المعية كان يقال كل صانع وما صنع مخلوقان أفاده هم (قوله وما  
صنع) الاظهر أن ما مصدرية لأن الصنعة هي الملازمة للصانع لا المصنوع (قوله وضيعة) أي  
حرقته ومهيت ضيعة لأن صاحبها يضييع تركها أو لأنها تضييع تركها فان قلت الضمير في ضيعة  
لا يصح عوده إلى كل إذا المعنى عليه كل رجل وضيعة كل رجل مقترنان وهو فاسد ولا إلى رجل إذا المعنى  
عليه كل رجل وضيعة رجل مقترنان وهو أيضا فاسد قلت لما كانت كل نائية عن أسماء كثيرة كان  
ضميرها أو ضمير مدخولها أيضا كذلك وقابلة للجمع بالجمع تقتضي الصيغة أحاد فكذا قبل زيد  
وضيعة مقترنان وهو وضيعته مقترنان وهكذا (قوله وسد العطف) اعترض بأن تقدير الخبر  
مقترنان فهو مثنى فهو خبر عن مجموع المتعاطفين فجعله بعد المعطوف فكيف يسد المعطوف مسدده  
ولهذا قال الرضي الظاهر أن المحذوف غالب لا واجب وأجاب هم بأن الخبر من حيث هو خبر  
المعطوف عليه محله قبل المعطوف فسد المعطوف مسددا للخبر من حيث هو خبر المعطوف عليه  
فوجب حذفه من هذه الجهة وإن لم يسد مسدده من حيث هو خبره إذ لا يشترط لوجوب الحذف سد  
الشيء مسددا المحذوف من كل وجه (قوله فان لم تكن الواو للمصاحبة نصا) أي ظهورا بأن لم تكن  
للمصاحبة بالكسبة بل مجرد التثنية في المحكم فزيد وهو متباعدان أو للمصاحبة لا نصا أي  
ظهورا كافي بيت الشارح ومثاله لأن ظهور المعية فيهما انما جاء من مادة الخبر وأما الواو فتحتمل  
التثنية والمعية بدون ظهور المعية لأن الظاهرة فيها يصح الاكتفاء بها في قاعدة المعية كما قاله  
الشنواني قال ولو قيل كل امرئ والموت أي معه لم يكن كافيا بذلك التحقيق يعلم ما في كلام البعض  
فأفهم (قوله لم يجب الحذف) بل يجوز أن دل دليل عليه (قوله يشعب) كيد ذهب أي يفرق (قوله  
مستغن عن تقدير خبر الخ) رد بأن كون الواو معنى مع لا يستلزم كونها بمنزلة الخ مع طرف يصلح  
للاخبار به بخلاف الواو كريا (قوله وقبل حال) أي مفردة أو جملة أو ظرف مثال الثالث صربي  
زيدا مع عصيانه على جعله حالا من ضمير زيد (قوله لا يصلح خبرا) أي بحسب ذاتها كالمثال الأول أو  
قصدا المتكلم كالمثال الثاني ولهذا قال الشارح إذا جعل منوطا جازيا إلى الحق لا على المبتدأ فاندفع  
الاعتراض بأن المثال الثاني يصلح الحال فيه للخبرية واعتراض الرابع المثال الأول بأنه يصلح الاخبار  
عن الضرب بكونه مسيا على وجه المجاز وأجيب بأن المراد لا يصلح على وجه الحقيقة وقد يقال لا مجر  
في المجاز حتى يجب إضمار الخبر ويتنع رفع الحال على الخبرية المجازية إلا أن يقال لا يصلح على وجه  
المجاز بحسب قصد المتكلم والمأصل أن المثال الأول لا يصلح الحال فيه للخبرية حقيقة بحسب ذاتها  
ولا مجازا بحسب قصد المتكلم فاعرف ذلك (قوله من الذي خبره فدأخروا) أي وإن صلحت أن  
تكون خبرا عن غيره فليس الشرط أن لا تصلح للخبرية أصلا فهذا قال عن الذي الخ فانه قصد منه

رقبه نظرا لا يتعين كون  
المحذوف فيه الخبر لجواز  
كون المبتدأ هو المحذوف  
والتقدير قسمي أين الله  
بخلاف المثال الأول لمكان  
لام الابتداء (و) كذا  
يجب حذف الخبر الواقع  
(بعد) مدخول (واو  
عرفت مفهوم مع) وهي  
الواو المسماة بواو المصاحبة  
(كامل) قولك (كل صانع  
وما صنع) وكل رجل  
وضيعة تقديره مقترنان  
الأنه لا يذ كر العلم به وسد  
العطف مسدده فان لم تكن  
الواو للمصاحبة نصا كافي  
في مورد وعمر ومجتمعا  
لم يجب الحذف قال الشارح  
تشر إلى الموت الذي يشعب  
الفتى وكل امرئ  
والموت بالتقيا و زعم  
الكوفيون والاختصاص أن  
لحو كل رجل وضيعته  
مستغن عن تقدير خبر لان  
معناه مع ضيعة فكأنه لو  
جئت مع موضع الواو لم  
تخرج إلى مزيد عليها وعلى  
ما يليها في حصول الفائدة  
كذلك لا تحتاج إليه مع  
الواو ومعها (وقبل  
حال لا يكون خبرا) أي  
ويجب حذف الخبر إذا  
وقع قبل حال لا يصلح خبرا  
(ع) المبتدأ الذي خبره  
قدأخروا وذلك فيما إذا  
كان المبتدأ



مضافا الى المصدر المذكور  
أولى مؤؤل به فالأول  
(كضرب العبد مبيد)  
الثاني مثل (أتم تبييني  
اللق منوطا بالحكم) اذا  
جعل منوطا جاريا على  
اللق لا على المبتدأ  
والثالث نحو أنخطب ما  
يكون الامير قائما والتقدير  
اذ كان أو اذا كان مبيدا  
ومنوطا وقائما فسيبا  
ومنوطا وقائما نصب على  
الحال من الضمير في كان  
وحذفت جملة كان التي  
هي الخبر للعالم بها وسد  
الحال مسددا وقد عرفت  
أن هذه الحال لا تصلح خبرا  
لمبايتها المبتدأ اذا ضرب  
مثلا لا يصح أن يخبر عنه  
بالإساءة فالقات جعل  
هذا المنصوب حالا مبنى  
على أن كان نامة فلم  
لا جعلت ناقصة والمنصوب  
خبرها لان حذف الناقصة  
أكثر الجواب أنه منع من  
ذلك أمران أحدهما أنالم  
ن العرب استعملت في هذا  
الموضع الأسماء منكورة  
مشتقة من المصادر  
فحكمت بأنها أحوال اذلو  
كانت أخبارا لكان  
المضمرة بل ازان تكون  
معارف ونكرات ومشتقة  
وغير مشتقة الثاني وقوع  
الجملة الاسمية مقرونة  
بالواو موقفة كقوله عليه  
الصلاة والسلام أقرب  
ما يكون العبد من ربه وهو

الإشارة الى ما ذكر لا الى كون الخبر مضمرا لانه معلوم من قوله وقبل حال لان المعنى ويصدق الخبر  
ويجوز قبل حال وقوله قد أظهر أي قدر (قوله مصدرا) أي صريحا لا مؤولا عند جمهور البصريين  
ومذهب قوم أنه لا فرق نحو أن ضربت زيد اقاما (قوله في اسم) أي ظاهر كالعبد والحق في المثالين  
أو مضمرا كإياه في قولك العبد ضربني إياه مبيدا وظاهر عبارته عدم اشتراط اضافة المصدر نحو ضرب  
عمر اقاما وظاهر كلام الرضي اشتراطها حيث قال ويكون المصدر مضافا للفاعل أو له فعول أولهما  
الأن يقال قصده التعميم في الاضافة لا اشتراطها وقوله أولهما أي كافي تضاربا أو مضاربتنا  
ففي بعض حواشي الجاهلي أن نافي محل رفع ونصب باعتبار الفاعل والمفعول وفي محل جرب باعتبار  
الاضافة والجمهور على أنه لا يجوز اتباع المصدر المذكور فلا يقال ضربني زيد الشديدا قائما ولا  
مربي السويق كله ملتوتا لعلبة معنى الفعل عليه مع عدم السماع وأجازه الكسائي ووافقه  
المصنف في تسهيله اتباعا للقياس (قوله لضمير) بالنون وهو الضمير في اذ كان أو اذا كان ويصح  
ترد التنوين على أن الاضافة للبيان أن أريد ذوالحال الاصطلاحي الذي هو لفظ الضمير أو حقيقة  
أن أريد ذوالحال المعنوي الذي هو مدلول الضمير (قوله بعده) نعت لحال أي بعد الضمير أو المفسر  
(قوله اذ جعل منوطا جاريا على الحق) أي جعل حالا من ضميره وقيد بذلك ليكون المثال مما نحن  
فيه لانه لو جعل جاريا على المبتدأ بان قصدا لبقائه على معنى المبتدأ وأرجع الضمير في الخبر المقدر الى  
المبتدأ وجعل منوطا حالا من ذلك الضمير لم يكن مما نحن فيه لعدم اضافة اسم التفضيل الى مصدر  
عامل في اسم مفسر لضمير ذي حال اذ ليس المفسر حينئذ مع مفعول المصدر بل يكون مما يصلح فيه  
الحال للخبرية بحسب الدات وقصد المتكلم فيجب رفعه على الخبرية (قوله أخطب ما يكون) أي  
أخطب كون بمعنى أكون ومن أول بالجمع ابتداء فقد تسجح وأخطب من الخطب وهو الشدة أي  
أشد أحواله قاله بعضهم (قوله والتقدير) أي تقدير ما زاد على متعلق الظرف من المحذوف من هذه  
المثل ولم يتعرض لتقدير المتعلق الذي هو حاصل أو حصل مثلا لوضوحه (قوله اذ كان) أي عند  
ارادة المضي أو اذا كان أي عند ارادة الاستقبال قاله الدماميني والسيوطي وغيرهما وفي الرضي  
أن اذ هنا للاستمرار كقوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض وقال الروداني بقى أنه قد يراد  
الحال أو الاستمرار ولو قال بقدر وقت كان أو حين كان لكان أشمل لسائر الأزمنة بلفظ واحد اه  
ورأيت بخط السنواني أنه اذا أريد الاستمرار يؤتى باذا لانها تأتي للاستمرار (قوله وحذفت جملة  
كان) أي مع الظرف المضاف اليها وقوله التي هي الخبرية مسامحة اذ الخبر اما متعلق الظرف كما  
هو الاصح أو نفس الظرف المضاف الى تلك الجملة (قوله لا علم بها) أي مع الظرف أي من كون المراد  
الاخبار عن المصدر أو ما أضيف اليه بالكون مقيدا بحال من أحوال من تعلق به المصدر أو ما  
أضيف اليه وقوله وسد الحال مسددا أي مع الظرف والحاصل أن الحال قامت مقام اذ كان لان في  
الحال معنى الظرفية اذ معنى لقيت زيدا كما لقيته في وقت الركوب واذا كان سد مسددا متعلق  
الذي هو الخبر في الحقيقة كسد ادبقيه الظروف مسددا متعلقا بالعامية فالحال سدت مسددا الخبر  
في الظاهر مباينة والخبر في الحقيقة بواسطة (قوله لمبايتها) أي بالذات أو باعتبار قصد المتكلم  
(قوله الأسماء منكورة مشتقة) الحصر اضافي أي لا معارف ولا جوامد فلا ينافي بجي الحال جملة  
كاسياتي (قوله الجاز) أي جواز وقوعها أن تكون معارف الخ وكون مجيها منكورة مشتقة  
أمر اتفاقا لا لكون المنصوب حالا بعيد لان الظاهر أن التزامهم التذكير والاشتقاق لا يكون الا  
لنكتة وأن النكتة كونها أحوالا (قوله مقرونة بالواو) ويجوز أيضا وقوع الاسمية موقفة بلا  
واو على ما قاله الكسائي وارتضاء المصنف ونقل عن البصريين أيضا فيجوز ضربني زيد اهو قائم (قوله  
موقفة) أي موقع المنصوب (قوله حليف رضا) أي اذ كنت أو اذا وجدت حليف رضا قاله العيني



وشره عندى فتنة وهو

غضبان

فان قلت فما المخرج الى  
اضمار كان لتكون عاملة  
في الحال وما المانع ان  
يعمل فيها المصدر فالجواب  
انه لو كان العامل في الحال  
هو المصدر لكانت من  
صلته فلا تسد مسد خبره  
فيفتقر الامر الى تقدير  
خبر يصح عمل المصدر في  
الحال فيكون التقدير  
ضربى العبد مسياً موبوء  
وهو رأى كوفى وذهب  
الاخفش الى ان الخبر  
المحذوف مصدر مضاف  
الى ضمير ذى الحال  
والتقدير ضربى العبد ضربه  
مسياً واختاره في التسهيل  
وقد منع القراء وقوع  
هذه الحال فعلا مضارفاً  
وأجازه سيبويه ومنه قوله  
ورأى عيني الفتى أباكا  
يعطى الجزيل فعليه ذاكا  
أما إذا صلح الحال لان يكون  
خبر العدم بما ينه لا مبتدأ  
فانه يتعين رفعه خبراً فلا  
يجوز ضربى زيداً شديداً  
وشذ قولهم حكمت مسجماً  
أي حكمت لك مثبناً كما شذ  
زيد قائماً وخرجت فاذا زيد  
جالساً فمما حكاه الاخفش  
أي ثبت قائماً جالساً ولا  
يجوز أن يحكون الخبر  
المحذوف اذا كان أو اذا  
كان لما عرفت من أنه  
لا يجوز الاخبار بالزمان  
عن الجثة في تنبيهه لم  
يتعرض هنا لموضع وجوب  
حذف المبتدأ وعداها في غير هذا الكتاب أربعة

اليه يعرف أنه لا يتعين لفظ كان بل مثلها ما في معناها وأن الضمير الذي يفسره معمول المصدر قد  
يكون بارزاً عند تقدير الخبر وأن معمول المصدر صادق بما أضيف اليه المصدر ولو ضمير أو بالزوم  
عليه كون المفسر والمفسر ضميرين لكن الظاهر عندى أنه يصح أن يكون التقدير اذا كان حليف  
رضاً أي مصاحباً للرضاء بل هذا أنسب بقوله وهو غضبان لتعلق كل من الحالين حينئذ بالمولى فافهم  
وحليف الرضا المخالف المعاقدة على الرضا (قوله وهو غضبان) هذا هو الشاهد (قوله أن يعمل فيها  
المصدر) وذلك بأن تجعل حالاً من منصوب المصدر لان العامل في صاحب الحال عامل فيها (قوله  
لكانت من صلاته) أي متعلقاته فحذف الخبر فلا تسد مسد ما علمت من أن الشيء لا يسد مسد  
غيره الا اذا كان في محله أفاده سم (قوله الى تقدير خبر) أي بعد الحال اذ لو قدر قبله لم يصح عمل  
المصدر فيها للفصل بين المصدر ومعه وله حينئذ كذا قبل وفيه أن الفصل ليس بأجنبي لان الخبر  
معمول للمبتدأ الا أن يجعل كالأجنبي للخلاف في كونه معموله والمراد تقديره مع عدم ما يسد  
مسده والافتح الخبر مقدر على كل حال (قوله وهو رأى كوفى) أي أعمال المصدر في الحال وتقدير الخبر  
بعده رأى كوفى أي وهو معرض بوجه أفاده فمضربى العبد مسياً للعصر مشابهة المصدر بإضافته المعرف  
كونه حال الاساءة واعل وجه أفاده فمضربى العبد مسياً للعصر مشابهة المصدر بإضافته المعرف  
بلام الجنس والمعرف بلام الجنس منحصراً في الخبر فكذا ما شابه وعلى كلامهم يكون المحذوف جازراً  
لا واجباله عدم سد شيء مسده (قوله الى ضمير ذى الحال) الاضافة لبيان ان أريد ذى الحال الاصطلاحى  
الذى هو لفظ الضمير لان صاحب الحال هنا اصطلاحاً للضمير وحقيقة ان أريد ذى الحال المعنوى الذى  
هو مدلول الضمير (قوله ضرب به مسياً) بالحال حصل التباين بين المبتدأ والخبر (قوله واختاره في  
التسهيل) وكذا ابن هشام في المعنى لقلة المقدر عليه لان المقدر عليه شيان والمقدر على الاول خمسة  
أشياء ولان التقدير من اللفظ مع صحة المعنى أولى ولان تقدير اذ مع الجملة المضاف اليها لم يثبت في غير  
هذا الموضع نعم يلزم عليه حذف المصدر وابقاء معموله والجمهور على منعه (قوله ورأى عيني الفتى الخ)  
رأى مصدر مضاف لفاعله والفتى مفعوله وأباله بدل أو بيان وقوله يعطى الجزيل حال سد مسد خبر  
رأى وقوله فعليه ذاكا كأي الزم الاعطاء الذى كان عليه أبولك (قوله فانه يتعين رفعه) أي عند عدم  
قصد المتكلم جعله حالاً من ضمير معمول المصدر المستتر في الخبر فان قصد ذلك وجب النصب وذ كر  
الخبر بان يقال ضربى زيد اذا كان شديداً أو ضرب به شديداً كما نقله شيخنا (قوله فلا يجوز ضربى زيداً  
شديداً) بل يجب الرفع عند قصد الخبرية والنصب وذ كر الخبر عند قصد الحالبة كما مر اذ لم يذكر  
الخبر بل بما وقف على المنصوب بالسكون على لغة ربيعة فيسويهم الخبرية والقصد الحالبة كذا قبل  
وفيه أن هذه العلة تأتي في نحو أتم تبييني الخ مع أنهم لم يوجبوا فيه ذ كر الخبر فتأمل (قوله وشذ قولهم)  
أي لم يعمل حكموه عليهم وشذوه من وجهين النصب مع صلاحية الحال للعبودية وكون الحال ليست  
من ضمير معمول المصدر بل من ضمير المصدر المستتر في الخبر قاله المصريح (قوله مسجماً) بضم الميم  
الاولى وفتح السين المهملة وتشديد الميم الثانية مفتوحة (قوله مثبناً) يعني نافذاً (قوله أي ثبت قائماً  
وجالسا) التقدير في فاذا زيد جالساً على غير القول بأن اذا الفجائية ظرف مكان أماعليه فلا  
حذف بل هي الخبر (قوله أن يكون الخبر المحذوف) أي في زيد قائماً وخرجت فاذا زيد جالساً (قوله  
أربعة) بقيت أشياء في الهمع وغيره منها المبتدأ المخبر عنه بامم واقع بعد لا سيما في لا سيما زيد برفع زيد  
ومنها المبتدأ المخبر عنه بجار ومجرور وبين لفاعل أو مفعول المصدر قبله البديل عن الفعل نحر  
سقبالك ورعيالك فالت خبر مبتدأ محذوف وجوباً باليلى الفاعل أو المفعول في المعنى المصدر كما كان  
يلي الفعل أي وهذا الدماء لك نقل هذا الثاني الذي مرى عن الرضى وعندى أنه انما يحتاج اليه اذا  
كان المجرور ضمير المخاطب كما في التمثيل لعدم صحة الجمع بين الخطاب بفعل أمر أو بدله لشخص



الاول ما أخبر عنه بنعت مقطوع الرفع (١٨٢) في معرض مدح أو ترحيم أو ثناء ما أخبر عنه بنعت مقطوع الرفع

والخطاب بغيره لشخص آخر في جملة واحدة أما نحو سقيا زيدا ورعا لعمرو وانظروا أن اللام لتقوية العامل ومدحها معمول له مصدر فاحفظ هذا التحقيق (قوله ما أخبر عنه بنعت مقطوع الرفع) قال أبو علي إنما التزموا في النعت المقطوع في المدح والذم والترحم حذف الفعل أو المبتدأ في المصدر أو الرفع للتبعية على شدة الاتصال بالمنعوت وقيل للشماع بانشاء المدح أو الذم أو الترحيم كما فعلوا في النسب ما ميسرني يتصرف وتسمية المقطوع نعتا باعتبار ما كان (قوله في معرض مدح الخ) خرج بذلك ما إذا كان النعت للتخصيص أو للايضاح فإنه يجوز ذكر المبتدأ وحذفه كما في التصريح وغيره (قوله ما أخبر عنه بنعت مقطوع الخ) إنما وجب حذفه لصيرورة الكلام لانشاء المدح أو الذم بغير مجرى مجرى الجملة الواحدة (قوله المؤخر) بيان للواقع إذا لا يكون المخصوص خبرا إلا إذا أخر (قوله من قولهم في ذمتي الخ) لدلالة الجواب عليه وسد مسدده وحاوله محله لان المبتدأ هنا واجب التأخير (قوله في ذمتي عهد) أي متعلق عهد أو ميثاق وهو مضمون الجواب لانه الذي يستقر في الذمة فهو شري (قوله بدلا من اللفظ بفعله) أي بواسطة لان الأصل أسمع سمعا وأطيع طاعة حذف الفعل اكتفاء بدلالة مصدره عليه ثم عدل الى الرفع لفائدة الدوام وأوجب حذف المبتدأ اعطاء للحالة القرعية حكم الحالة الأصلية التي هي حالة النصب اذ يجب فيها حذف الفعل أفاده زكريا (قوله وقالت حنان) أي رجة وأكثر النسخ باسقاط الواو فيكون فيه التلم وقوله أذن نسب الخ أي ذوق رابة هاجت لهم أم لك معرفة بالحق وإنما قالت ذلك خوفا عليه من انكار الحق إياه قاله العيني فلقنته الجملة موهمة أنها لا تعرفه (قوله وأخبروا بانين أو بأكثر) أي مع كون كل مفردا أو جملة أو شبه جملة أو مع الاختلاف وفي المعنى زعم الفارسي أن الخبر لا يتعدد مختلفا بالافراد والجملة فيتعين عنده في نحو زيد عالم بفعل الخير كون الجملة الفعلية صفة للخبر ومثله عنده وعند غيره فنحو زيد رجل صالح أو بفعل الخير لعدم أفادة الاخبار بالاول وحده ويجوز عنده وعند غيره في نحو زيد كاتب شاعر كون شاعر خبرا ثانيا وكونه صفة لكاتب اه يتصرف ثم قال وأوجب الفارسي في كونوا قرودة خاسئين كون خاسئين خبرا ثانيا لان جمع المذكر السالم لا يكون صفة لما لا يعقل اه وأما نحو زيد يقرأ كتب فن تعدد الخبر لا غير (قوله لان الخبر حكم) أي محكوم به (قوله في اللفظ والمعنى) علامة ذلك بصحة الاقتصار على كل من الخبرين أو الاخبار كما في الدماميني (قوله سره) بفتح السين وقد تضم أصلها سرية جمع سرى على غير قياس اذ قياس جمع فعيل الممثل اللام أفعلاء كقبي وأنبياء ونبي وأنبياء وزكي وأزكياء وأما قول شيخنا وسخنا السد والبعض كغيرهم لان قياس جمع فعيل ففعلاء كشرىف وشرفاء فغير مستقيم لان ما قالوه في فعيل الصحيح اللام وما نحن بصدد من فعيل معتلها وقيل هو اسم جمع (قوله من يثا ذابت) البت الكساة الخياط المربع ومن شرطية لا موصولة وان زعمها البعض نعتا المصدر كلام العيني المتناقض بدليل يك والمعنى من يثا ذابت فاما مثله لان هذا البت بتي فحذف السبب وأقام السبب مقامه وقوله مقيظ الخ أي كاف لي فظا وصفا وشتاء والقيظ شدة الحر (قوله بنام الخ) الضمير للذئب والذي وقع في السارح يقطن نائم لكن المروي الذي يدل عليه بقية اقوال من القصيدة يقطن هاجع أي نائم والشاهد في قوله فهو يقطن نائم فان الخبر فيه تعدد لفظا ومعنى على ما قاله السارح وغيره وهو مبني على أن المراد يقطنان من وجه نائم من وجه ولك أن يجعله مما تعدد فيه الخبر لفظا فقط بناء على أن المراد بين اليقظان والنائم أي جامع بين طرف من اليقظة وطرف من النوم (قوله يجوز فيه العطف) أي بالواو وغيره بالجملة النوع الثالث فالعطف فيه لا يكون الا بالواو أو أفاده شيخنا السيد (قوله وضابطه الخ) هذا صادق بنحو هذا أبيض أسود للابلق مع أن الرصي صرح بجواز العطف فيه إلا أن يراد عن المبتدأ كالأو بعضا فيخرج بنحو هذا المثال (قوله أن لا يصدق الاخبار الخ) ولهذا قال بعضهم اطلاق الخبر على كل واحد مجاز من اطلاق ماله كل

نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو إذا قدر المخصوص خبرا فان كان مقدما فنحو زيد نعم الرجل فهو مبتدأ لا غير وقد ذكر الناطق هذين في موضعها من هذا الكتاب الثالث ما حكاه الفارسي من قولهم في ذمتي لا فعلن التقدير في ذمتي عهد أو ميثاق الرابع ما أخبر عنه بمصدر مرفوع جي به بدلا من اللفظ بفعله نحو جمع وطاعة أي أمرى جمع وطاعة ومنه قوله وقالت حنان ما أتى بك ههنا أذن نسب أم أنت بالحق عارف أي أمرى حنان أي رجة وقول الرازي شكالي جلي طول السرى صبر جليل فكل ما مبتدأ أي أمر ناصبر جليل (وأخبروا بانين أو بأكثر - عن) مبتدأ (واحد) لان الخبر حكم ويجوز أن يحكم على الشيء الواحد بمحكمين فأكثر ثم تعدد الخبر على ضربين الاول تعدد في اللفظ والمعنى (كهم امرأة شعرا) ونحو هو العفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد وقوله من يثا ذابت فهذا بتي مقيظ مصيغ مشي وقوله بنام باحدى مقلتيه ويتق به بأخرى الاعادي فهو يقطن نائم وهذا الضرب يجوز فيه العطف وتركه وان شئت تعدد في اللفظ دون المعنى وضابطه أن لا يصدق الاخبار بيهضه عن المبتدأ فنحو هذا جاحض على

يجوز فيه العطف وتركه وان شئت تعدد في اللفظ دون المعنى وضابطه أن لا يصدق الاخبار بيهضه عن المبتدأ فنحو هذا جاحض على



أي من هذا أصغر أي أضبط وهذا الضرب لا يجوز فيه العطف خلافاً لابي علي فكذلك اقتصر الناطم على هذين النوعين في شرح الكافية وزاد ولده في شرحه نوعاً ثالثاً يجب فيه العطف وهو أن يتعدد الخبر لتعدد ما هو له إما حقيقة فهو بنوك كاتب وصانع وفقيه وقوله يدل على خبر هاريجي . وأخرى لا عدائها غائظة وإما حكماً كقوله تعالى اعلموا أن الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر في الأموال والأولاد واعترضه في التوضيح فنع أن (١٨٣) يكون النوع الثاني والثالث من

باب تعدد الخبر بما حمله  
أن قواهم - الواسع في  
معنى الخبر الواحد بدليل  
استماع العطف وأن يتوسط

بينهما مبتدأ وأن نحو  
قوله يدل على خبر هاريجي  
وأخرى لا عدائها غائظة  
في قوة مبتدأين لكل  
منهما خبر وأن نحو  
الحياة الدنيا لعب ولهو  
الثاني تابع لا خبر قلت  
وفي هذا الاعتراض نظر  
أما مقاله في الأول فليس  
بشيء أذ لم يصادم كلام  
المشارح بل هو حجة لأنه  
اتجاهه متعدد في اللفظ  
دون المعنى وذكر له  
مثالاً بأن لا يصدق  
الأخبار بعضها عن  
المبتدأ كما قدمته فكيف  
يتجه الاعتراض عليه بما  
ذكر وأما الثاني فهو أن  
كون ما لا يتوسط في قوة  
مبتدأين لا ينافي كونه  
بحسب اللفظ مبتدأ واحداً  
إذا نظر إلى كون المبتدأ  
واحداً أو تعدد الأغراض  
إلى لفظه لا إلى معناه وهو  
واضح لا خفاء فيه وأما  
قوله في الثالث أن الثاني  
يكون تابعاً لا خبراً وإنما  
نقول لا ما أفاده أيضاً بين

على الجزء (قوله أي من) يعني أن الموجود في لسان هو المزاوة وهي كيفية توسطة بين الخلاوة  
والجوزة الصفتين وليس فيه طعم الخلاوة وطعم الجوزة إذ هما ضدان لا يجتمعان فليس المعنى هنا  
كالمعنى في زيد كاتب شاعر من أنه جامع للصفتين إذ كل من الصفتين الصفتين موجودة في زيد قاله  
الناصر الثاني (قوله أي أضبط) أي في العمل لكونه يعمل بكتابيه وكان عربن الخطاب كذلك  
ولا يقال أصغر أي كافي الصحاح (قوله لا يجوز فيه العطف) أي نظر المعنى لأن الخبرين في المعنى  
شيء واحد والعطف يقتضي خلاف ذلك (قوله خلافاً لابي علي) فإنه أجاز العطف نظراً إلى تعاريف اللفظ  
(قوله وزاد ولده) أي على ما في شرح الكافية فلا ينافي أنه تابع في هذه الزيادة لا يسه في شرح  
التسميل (قوله تعدد ما هو له) بهذا التعليل حصل الفرق بين هذا النوع ونحوهم مرة شعراً لأن  
تعدد الخبر فيه ليس لتعدد المبتدأ لأن كلام من أفراد المبتدأ فيه متصف بأنه مسمى شاعر بخلاف نحو  
بنوك الخ فإنه لم يتصف كل من البنين بالأوصاف الثلاثة بل احتص كل بوصف فتعدد الخبر لتعدد  
المبتدأ (قوله يدل على الخ) يدل على خبر المبتدأ أو أخرى معطوف عليه وما عد كل صفة له (قوله وإما حكماً الخ)  
أنما كان التعدد حكماً في الآية لكون المبتدأ المفرد ذات أقسام فجعل في حكم الجمع الدال على  
الأفراد (قوله أنما الحياة) أي حالها (قوله واعترضه) أي ما ذكر من النوعين الثاني والثالث  
والمفهوم من اعتراض الموضع قصر تعدد الخبر على تعدده لفظاً ومعنى مع اتحاد المبتدأ الفاعل ومعنى  
وإن الناطم لا يقصره على ذلك (قوله وأن يتوسط بينهما مبتدأ) كما يمنع توسط المبتدأ بينهما ما يمنع  
تأخر المبتدأ عنهما ولا يجوز حلول ما مضى الزمان نقله صاحب البديع عن الأكثر كافي الله مع فقول  
البعض بعد عروءه إلى بعضهم ولا وجه له لا يسمع (قوله في قوة مبتدأين الخ) أنما ذكر بهذا معاً كان الرد  
بأن الثاني تابع كما فعل في الآية لأن هذا الذي ذكره يرفع تعدد الخبر معنى واسطلاحاً بخلاف  
كونه تابعاً فإنه يرفع التعدد اصطلاحاً فقط أفاده الناصر (قوله الثاني تابع) أي الثاني منه تابع  
فالرابط محذوف وأنما لم يرد بكون المبتدأ في قوة مبتدأت لعددهما حكماً كما فعل فيما قبله مع أنه أقوى  
في رفع تعدد الخبر كما مر لأن تعدد المبتدأ في الآية ينبغي لكونه حكماً فلم يعرج عليه في الرد لذلك  
فأفهم (قوله وفي هذا الاعتراض) أي الاعتراض المذكور على النوعين (قوله وأما الثاني) أي دفع  
مقاله في الثاني (فائدة) في الصراح المحيط للزكريا قال بعض الفضلاء الصفات المبتدأ كورة في  
الحدود لا يجوز أن تعرب أخباراً أو أني بل يتعين أعربها صفة ما يلزم على الأول من استتلال كل  
جزء بالحدود من هنا منع جماعة أن يكون حلولها من خبرين وأرجب الانهش أن يكون حاه غير حقة  
والجمهور القائلون أن كلاماً منها خبر لا يلزمهم القول بمشله في نحو والانسان حيوان باطن لأن حلول  
حاضر ضدان فاعقل يصرف عن توهم قصد كل منهما استقلالاً لا بخلاف الانسان حيوان راطق اه  
ولم يعترض الشارح كالناظم لتعدد المبتدأ أو هو قسمان أحدهما أن يجرد كل من المبتدأت عن  
إضافته لضمير ما قبله ويؤتى بعد خبر المبتدأ الأخير بالروابط نحو زيد عمرو وهذا ضاربه في دارة من  
أجله والمعنى هذا ضاربة عمرو في دارة من أجل زيد الثاني أن يضاف كل من المبتدأت غير الأول  
لضمير ما قبله نحو زيد عمه خاله أخوه فأنتم والمعنى أخوخال عم زيد فأنتم (قوله لأن نسبته) أي الخبر من  
المبتدأ أي إلى المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل أي كنسبة الفعل إلى الفاعل يعني أن الخبر بما نسبته

كونه تابعاً وكونه خبراً إذ هو تابع من حيث توسط الحرف بينه وبين منبوعه خبر من حيث عطفه على خبر إذا عطف على الخبر خبر  
كما أن المعطوف على الصلة صلة والمعطوف على المبتدأ مبتدأ وغير ذلك وهو أيضاً ظاهر في خاتمة بحث خبر المبتدأ أن لا تدخل عليه  
فإن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل ونسبة الصفة من الموصوف إلا أن بعض المبتدأ



الى المبتدأ كالفعل بالنسبة الى الفاعل ووجه الشبه كون كل منهما محكوما به وبسبب هذه المشابهة منع الخبر من القاء كما منع منها الفعل المقتض كإفادة التسبب في نحو قام زيد فدخل عمر وفانفع الاعراض بأن الفعل يقترب بالقاء كافي هذا المثال هذا ملخص ما قاله البعض والاقرب عندي في تقرير عبارة الشارح ودفع الاعتراض عنها أن يبقى كلام الشارح على ظاهره من أن التشبيه بين النسبتين لا بين الخبر والفعل وان يجعل المعنى أن نسبة الخبر الى المبتدأ كنسبة الفعل الى الفاعل في أن كلا نسبة محكوم به الى محكوم عليه فكما لا يفصل بين الفعل وفاعله بالقاء لا يفصل بين الخبر ومبتدئه بالقاء فان قلت هذا التقرير يؤدي الى جواز فقام زيد لعدم الفصل بين المبتدأ والخبر فقلت رتبة المبتدأ التقديم والفصل حاصل تقدير افاة فهمه فانه نفيس (قوله يشبه أدوات الشرط) أي أسماءه أي في العموم (قوله يقترب خبره بالقاء) أي ان ما عر عن المبتدأ فان سبقه نحو له درهم الذي يأتي ويحب ترك القاء لان الجواب انما يقترب بالقاء اذا تأخر (قوله اما وجوباً وذلك بعدد أمانا) كان ينبغي اسقاط هذا القسم لان اقتران الخبر فيه بالقاء لاجل اما المتضمنة معنى الشرط لاشبه المبتدأ بأداة الشرط (قوله وذلك) أي المبتدأ الذي يقترب خبره بالقاء جواز اما موصول الخ رجلة صورة خمس عشرة صورة موصول بفعل لا حرف شرط معه موصول بظرف موصول بجار ومجرور موصوف بأحد هذه الثلاثة فهذه ست صور مضاف الى الموصول أو الموصوف المذكورين وتحت ست صور موصوف بالموصول المذكور وتحت ثلاث صور وقد تدخل القاء على خبر كل مضاف الى غير موصوف نحو كل نعمة فمن الله أو موصوف بغير ما ذكره

كل أمر مباعد أو مداني \* فنوط بحكمة المتعالي

قيل ومنه حديث كل أمر ذي بال الخ وفيه بحث أبيه في رسالتي الكبرى في البهية (قوله لا حرف شرط معه) فلو كان معه حرف شرط نحو الذي ان يأتي أكرم مكرم امتنع القاء لانها انما دخلت في الخبر ليشبه المبتدأ بالشرط وهو هنا منقطع اذا لا يدخل شرط على شرط وأجاز بعضهم دخولها في هذا أيضا وخرج بقوله بفعل أو ظرف الموصول بغيرهما فلا يجوز الذي أبوه محسن فكرم خلافا لابن السراج ولا القاسم فزيد أو فاضر به خلافا للباطم في تسهيله فانه صرح فيه بجوازه ومثله في شرحه بقوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما رجل الجهور والخبر محذوف أي مما يتلى عليكم حكم السارق وكان على الشارح أن يزيد وأن لا يكون صدره بعلم استقبال ولا بقدر ولا بما لا يقبل أو يصول موصول بفعل صالح الشرطية كما في التسهيل ليفيد اشتراط ما ذكر (قوله أو بظرف) المراد به ما يشمل الجار والمجرور كما يدل عليه غثيله بالجار والمجرور (قوله واما موصوف) أي اسم منكر موصوف وقوله به أي بواحد من الفعل والظرف (قوله أو مضاف الى أحدهما) أي الموصول والموصوف المذكورين بأقسامهما واعلم أن المضاف الى الموصول بما ذكر لا يشترط أن يكون لفظ كل وما معناها كبيع فيجوز غلام الذي عندك فلا درهم معه واما المضاف الى النكرة الموصوفة بما ذكر فيشترط أن يكون لفظ كل وما معناها فقول الشارح وكل الذي تفعل الخ ذ كر كل فيه ليس قيدا وقوله وكل رجل يتق الله الخ ذ كر كل فيه قيدا معتبرا له شيئا السبب (قوله بشرط قصد العموم) قيد في جميع ما قبله ولو حذف لفظ قصد كما في قوله فلو عدم العموم وكافي قول التسهيل عام لكان أنصر لعدم الحاجة لذكره بل لا حاجة كما قاله الدماميني الى اشتراط العموم من أصله بعد كون موضوع المسئلة المبتدأ المشبه لاسم الشرط في العموم (قوله واستقبال معنى الصلة) يفهم أنه لا يشترط استقبال لفظها وهو كذلك فمثل نحو وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ويدل على أن ما موصولة سقوط القاء في قراءة نافع وابن عامر مع (قوله فلو عدم العموم) وعدمه اما بتقييد الصلة أو الصفة كالسعي الذي تساءل في الخبر مستلقا وكل رجل يأتي في المسجد كذا واما بتقييد

يشبه أدوات الشرط  
قبة تترن خبره بالقاء اما  
وجوبا وذلك بعد أمانا  
وأما ثمود فهديناهم وأما  
قوله أما القتال لا قتال  
لديكم فضرورة واما جوازا  
وذلك اما موصول بفعل  
لا حرف شرط معه أو  
بظرف واما موصوف  
بهم أو مضاف الى أحدهما  
واما موصوف بالموصول  
المذكور شرط  
قصد العموم واستقبال  
معنى الصلة أو الصفة نحو  
الذي يأتي أي في الدار فله  
درهم ورجل يسألني أي في  
المسجد فله بر وكل الذي  
تفعل فلك أو عليك وكل رجل  
يتق الله فسعيد والسعي  
الذي تساءل فستلقاه فلو  
عدم العموم لم تدخل القاء  
لانقاء شبه الشرط



وكذا لو عدم الاستقبال أو وجد مع العلة أو العلة سرف شرط وإذا دخل شيء من فواضع الابتداء على المبتدأ الذي اقترن خبره بالقاء  
أزال القاء أن لم يكن أن أراد أن لا يمكن بإجماع المحققين فإن كان الناسخ أن (١٨٥) ولكن بقاء القاء نص على ذلك في أن

الموصوف نحو كل رجل كريم يأتي له كذا هذا ما قالوه وفيه بحث لأن ما ذكر من الامثلة لم يعد فيه  
العموم بل قل فإن قيل المراد بعدم العموم قلته لا عدمه وأساقط لا وجه لا رادة ذلك لأن قلة  
العموم لا تخرج المبتدأ عن شبه اسم الشرط لأنها توجد فيه نحو من يقم في المسجد فله درهم فتأمل  
(قوله وكذا لو عدم الاستقبال) نحو الذي زارنا أمس له كذا وأجاز بعضهم دخول القاء هنا أيضا  
تمسكا بقوله تعالى وما أصابكم يوم اتقى الجمع ان قبض الله وأول على معنى وما يقين أصابته أياكم قاله  
الداميني (قوله الذي اقترن خبره بالقاء) أي الذي يجوز اقتران خبره بالقاء وقوله أزال القاء أي  
أزال جواز دخوله وليس المراد أن النواضع دخلت على تركيب فيه القاء فأزالها كما به عليه  
الداميني لكن هذا التأويل مع كونه غير ضروري بآباء قول الشارح بعد جواز بقاء القاء وكون المراد  
جواز بقاء جواز القاء لا يحق ما فيه وإنما أزال الناسخ جواز القاء لزال شبه المبتدأ بالشرط بدخول  
الناسخ لأن اسم الشرط لازم التصدير فلا يعمل فيه ما قبله وهنا تقدم على المبتدأ الناسخ وعمل فيه  
(قوله جاز بقاء القاء) أي لأنها ضعيفة العمل إذ لم يتغير بدخولها المعنى الذي كان مع الابتداء ولهذا  
جاز العطف معها بالرفع على الاسم مراعاة لحل الابتداء بخلاف بقية أخواته فإنها قوية في العمل  
لتغيرها المعنى (قوله قل ان الموت الخ) كان الأنسب تقديمه على ما قبله لتتصل أمثلة ان المكسورة  
بعضها ببعض وقد يوجه تأخيرها به من الموصوف بالموصول وهو آخر الأقسام في كلامه سابقا  
(قوله من فرق) أي خوف وباه فرح (قوله فوجود القاء في الخبر) أي خبر المبتدأ المشبه باسم الشرط  
وقوله أحسن وأسهل لعل الأحسن من جهة المعنى والأسهل من جهة اللفظ والله تعالى أعلم  
(كان وأخواتها) •

أي نظائرهما في العمل ففيه استعارة مصرحة أصلية وأورد كان بالذكرة إشارة إلى أمها أم الباب ولذا  
اختصت بزيادة أحكام وإنما كانت أم الباب لأن الكون يعبر جميع مدلولات أخواتها وزنها ول  
بفتح العين لا بضمها لحي الوصف على فاعل لا فاعل ولا بفتحها لحي المضارع على يفعل بالضم  
لا الفتح (قوله ترفع كان المبتدأ) أي تجدد له رفعا غير الأول الذي فاعله معنوي وهو الابتداء وتسميته  
مبتدأ باعتبار حاله قبل دخول الناسخ وأل في المبتدأ الجنس فإن منه ما لا تدخل عليه كالأمر التصدير  
الأخبر الشأن ولازم الحذف كالخبر عنه بنعت مقطوع وما لا يتصرف بأن يلزم الابتداء كطوبى  
للمؤمن كذا في الجمع والتصریح وغيرهما (قوله ويسمى اسمها لها) تسمية المرفوع اسمها والمنصوب  
خبرها تسمية اصطلاحية خالية عن المناسبة لأن زيد في كان زيد قائما أم الذات لا لكان والأفعال  
لا يخبر عنها إلا أن يقال الإضافة لا في ملائمة والمعنى اسم مدلول مدخولها وخبرها أي الخبر عنه  
وقد يسمى المرفوع فاعلا والمنصوب مفعولا مجازا (قوله وقال الكوفيون) أي ما عدا الفقهاء فإنه  
موافق للصريين ورد مذهبهم بأنه يلزم عليه أن الفعل ناصب غير رافع ولا تظيره وأما الرد عليهم  
بأن العامل اللفظي أقوى من المعنوي فلا ينهض عنهم وإن أقره اليهض واقتصر عليه لأن  
العامل في المبتدأ عندهم ليس معنويا بل هو لفظي وهو الخبر وتظهر عمدة الخلاف في كان زيد قائما  
وعمر وجالس فعلى مذهب الكوفيين لا يجوز لزوم العطف على معنوي عاملين مختلفين وعلى مذهب  
البصريين يجوز لأن العامل واحد هكذا ظهر لي فاحفظه (قوله باق على رفعه الأول) فهو مرفوع بما  
كان مرفوعا به قبل دخولها (قوله والخبر تنصبه) أي فيه أيضا للجنس فإن منه ما لا تدخل عليه كالخبر  
الطبي فلا يقال كان زيد اضربه ولا يقال كان عبدی بعتك على قصد الانشاء لأن هذه

وأن سيدويه وهو الصحيح  
الذي ورد نص القرآن  
المجيد به كقوله تعالى ان  
الذين قالوا ربنا الله ثم  
استقاموا فلا خوف عليهم  
ولا هم يحزنون ان الذين  
كفروا وما تواؤمهم كفار  
من يقبل من أحدهم مله  
الأرض ذهبان الذين  
يكفرون بآيات الله  
ويقتلون النبيين بغير حق  
ويقتلون الذين يأمرون  
بالعقـط من الناس  
ينشرهم بعذاب أليم واعلموا  
أنما غفتم من شيء فإن الله  
غفور رحيم قل ان الموت الذي  
تقرون منه فانه ملائكم  
ومثال ذلك مع لكن قول  
الشاعر

بكل داهية أتى العدا رقد  
أظن أي في مكري بهم فزع  
كلا ولكن ما أبدية من  
فرق  
فكفي يغروا فيغريهم في  
الطمع  
وقول الأسخر  
والله ما فارقتكم قال الكم  
ولكن ما يقضي وسوف  
يكون

وروي عن الاخفش أنه  
مع دخول القاء بعد ان  
وهذا عجيب لأن زيادة  
القاء في الخبر على رأيه  
جائرة وإن لم يكن ابتدأ  
بشبه أداة الشرط نحو

(٢٤ - صبان اول) زيد فقام فاذا دخلت ان على اسم يشبه أداة الشرط فوجود القاء في الخبر أحسن وأسهل من وجودها في  
خبر زيد وشبهه وثبوت هذا عن الاخفش مستبعد والله أعلم (كان وأخواتها) (ترفع كان المبتدأ) إذا دخلت عليه ويسمى  
(اسما) لها وقال الكوفيون هو باق على رفعه الأول (والخبر تنصبه)



الأفعال ان كانت خبرية فهي صفات تصاد وأخبارها في الحقيقة اذ معنى كان زيد قائما ان زيد قيام له  
 حصول في الزمن الماضي ومعنى أصبح زيد قائما ان زيد قيام له حصول في الزمن الماضي وقت الصبح  
 وقس على هذا سائرهما وكون الخبر طلبيا أو اثباتيا ينافي حصوله في الماضي فيناقض آخر الكلام  
 أوله وان كانت خبرية فان توافق طلبها وطلب أخبارها اكتفى بطلبها من طلب أخبارها اذ الطلب  
 فيها مالمب في أخبارها تقول كن قائما أي قم وهل تكون قائما أي هل تقوم ولا تقول كن قم ولا هل  
 تكون هل تقوم وإنما قوله وكوني بالمكرم ذكريني قد كررني فيه بمعنى تذكروني وان اختلف  
 الطالبان كان يكون أحدهما أمرا والاخر استفهاما نحو كوني هل ضربت اجتمع طلبان مختلفان  
 على مصدر الخبر في حالة واحدة وهو محال أفاده الرضى والخبر الفعلي الماضي في صار وما معناها  
 ودام ورال وأخواتها دلالة لتمامها على اتصال الخبر بزمن الاخبار والماضي على انقطاعه فيتفان  
 وهذا متفق عليه والخبر المفرد المضمن معنى الاستفهام في دام وليس والمنفي بما على الاصح فلا  
 يقال لا أكلت كيف مادام زيد ولا آيس مازال زيد ولا آين ما يكون زيد ولا آين ليس زيد وجوزه  
 الكوفيون بخلاف المدني بغير ما وغير المنفي نحو آيس لا يزال زيد وآين كان زيد كذا في الجمع وغيره  
 قال الدماميني تقلا عن غيره بقبي أن تكون ان كذلك لان لها المصدر بدل ايسل أنها تعلق نحو  
 وتظنون ان ليتم الا قليلا ثم ذكر ان لا في جواب القسم كذلك وسيأتي ايضاحه في باب ظن وأخواتها  
 وعلة المنع كافي الدماميني ازدحام اثنين على طلب المصدرية في المدني بما ولزوم تأخير ماله المصدر  
 أو تقدم معمول الصلة في دام ولزوم تقديم خبر ليس عليها في ليس والصحيح منه قال الدماميني  
 ويوافق نقل الجواز عن الكوفيين نقل المصنف عنهم أن ما التافهة لا تلزم المصدر (قوله باتفاق)  
 أي وان اختلفوا في نفس المصدر فقال القراءه رشيده بالحال وبقيته الكوفيين حال حقيقة  
 وعلى مذهبهم آين خبر المرفوع وهل يقال سدت الحال مسددة والبصريون شيه بالمفعول وهو  
 الصحيح لو روده باطراد معرفة وجامدا وأما اعتراض الكوفيين عليهم بأنه لو كان مشبها  
 بالمفعول لم يقع جملة ولا ظرفا ولا جارا ومحرور فأجيب عنه بان المفعول قد يكون جملة وذلك بعد  
 القول وفي التعليق وأما الظرف وشبهه فليس الخبر على الاصح انما الخبر متعلقها المحدثون  
 وهو اسم مفرد قاله الدماميني (قوله وكما كان في ذلك) أي في العمل المذكور لا في المعنى ومعنى كان  
 اتصاف الخبر عنه بخبرها أي بدلول خبرها التضمني وهو الحدث في زمان صيغتها (قوله ومعناها) أي  
 مع معموليها لان معناها وحدها مطلق حدث في زمان ما غن نهارى وقوله بالخبر أي بدلوله التضمني  
 وقوله هار أي ماضيا ومثل ذلك كله يقال فيما بعده (قوله ومعناها التحويل الخ) أي نهى موضوعه  
 له وأما استفادة التحويل من غيرها دلالة الفعل على التبدل والحدوث فيطريق اللزوم لموضعها  
 فحصل الفرق أفاده هم (قوله وليس) أصلا عند الجمهور وليس بكسر العين تخفيف بالسكون لثقل  
 الكسرة على الياء ولم تقلب الياء ألفا لانه جامد فكم هو فيه العلب دون التخفيف لانه أسهل من  
 القلب ولو كانت بالفتح لم تكن لطفه الفتح بل كان يلزم القاب ولو كانت بالضم لثقل فيها لست بضم  
 اللام وعلى ما حكاه أبو حيان من قولهم لست بضم اللام تكون قد جاءت من البابين وحكى القراء  
 لست بكسر اللام كذا في الجمع مع زيادة من الدماميني في فائدة ذكر في التسهيل أن ليس تختص  
 بجواز الاقتصار على اسمها وحذف خبرها قال الدماميني حكى سيبويه ليس أحد أي هنا اه وقد  
 بسط المسئلة صاحب الجمع فقال قال أبو حيان نص أصحابنا على أنه لا يجوز حذف اسم كان وأخواتها  
 ولا حذف خبرها لا اختصارا ولا اقتصارا أما الاسم فلانه يشبه الفاعل وأما الخبر فكان قياسه  
 جواز الحذف لانه ان روى أصله وهو خبر مبتدأ جاز حذفه أو ما آل اليه من شبهه بالمفعول  
 فكذلك لكنه صار عندهم عوضا من المصدر لانه في معناه اذ القيام مثلا كون من أكون زيد

باتفاق ويسمى خبرها  
 (ككان - بداعر) خبر  
 اسم كان وسيد خبرها  
 و (ككان) في ذلك (ظل)  
 ومعناها اتصاف الخبر عنه  
 بالخبرها أو (نات) ومعناها  
 اتصافه به ليل أو (أضنى)  
 ومعناها اتصافه به في  
 الضمى و (أصبها) ومعناها  
 اتصافه به في الضمى  
 و (أمسى) ومعناها اتصافه  
 به في المساء (وصار) ومعناها  
 التحويل من صفة الى صفة  
 و (ليس) ومعناها النفي



وهي عند الإطلاق تنفي الحال وهذا التقييد يزمن بحسبه و(زال) ماضى يرآل (١٨٧) و(رحا) و(قضى وانقضى) ومعنى الاربعة

والا حواض لا يجوز حذفها قالوا وقد يحذف في الضرورة ومن التوحيين من أجاز حذفه بقريضة  
اختيارا وفصل ابن مالك فنعته في الجميع الا ليس فأجاز حذف خبرها اختيارا ولو بلا قريضة اذا كان  
اسمها تذكرا عامة تشبها بلا والى هذا ذهب الفراء أيضا اهـ وكتب عم على قوله ولا حذف خبرها  
انظر هل هذا يخالف ما يأتي في نحو ان خبر خبر من أن خبر الاول اسم كان المحذوفة مع خبرها فقد  
جوزوا حذف الخبر هناك أو هذا مخصوص بذلك أو يحذف الخبر وحده فليحذر اهـ (قوله وهي  
عند الإطلاق) خرج نحو ليس خلق الله مثله فهي في هذا الماضى واسمها خبر الشأن ونحو اليوم  
يأتيهم ليس مصروفا عنهم فهي في هذا للمستقبل (قوله تنفي الحال) أي لاتقاء الحدث في الحال  
وبرد عليه أنه فعل ماض وزمن الفعل الماضى ماض ويمكن أن يحجب بان محالقتها لاسائر الافعال في  
الدلالة على المضى عارض نشأ من شبهها الحرف في الجود في المضى (قوله ماضى يرآل) احتراز عن  
زال ماضى يرآل بفتح أوله فانه تام متعدي بمعنى ماز وعن زال ماضى يرآل فانه تام قاصر بمعنى انتقل  
وذهب ومصدرا الاول الزيل ومصدرا الثاني الزوال ولا مصدر للناقصة وورن الناقصة فعل بكسر  
العين ووزن غير هاء فعل بفتحها كافي التصريح وغيره (قوله وقضى) بتثبات التاء وأقتام مع (قوله  
ومعنى الاربعة) أي مع النفي (قوله على ما يقتضيه الحال) أي ملازمة جارية على ما يقتضيه الحال  
من الملازمة مدة قبول الخبر عنه لأخبر سواء دام بدوامه نحو ما زال زيد أرق العينين ما زال الله  
محسنا أولا نحو ما زال زيد ضاحكا (قوله وهذى الاربعة) أي موادها فاندفع ما قيل ان هذه الاربعة  
أفعال ماضية والهي لا يدخل على الماضى (قوله الا بشرط الخ) لان المقصود من الجملة الاثبات  
والاربعة متضمنة للنفي ونفي النفي اثبات (قوله والمراد به انتهى والدعاء) طاهر اطلاقه الدعاء عدم  
تقييده بلا وهو المتجه عندي وان نقل المصريح من الارتشاف تقييده بلا فيدخل صدر قول الشاعر  
لن زالوا كذلك ثم لازمت لكم خالدا خلود الجبال

بناء على ورودان للدعاء كافي البيت ووجه التشبه عدم تحقق حصول الفعل في كل قيل ومثلها  
الاستفهام الانكاري (قوله ليس ينقل الخ) ليس امامه ملة وامامه ملة امه اضمير الشأن وجملة  
ينقل الخ خبرها وكل اسم ينقل وذاعى خبرها مقدما كما قاله زكريا وغيره ولا يصح أن يكون كل اسم  
ليس مؤنرا لان الكلام عليه من باب سلب العموم والقصد صوم السلب فتأمل (قوله عين الله)  
خبر لمبتدأ محذوف أي قسمي أو هو المبتدأ والمحذوف الخبر والواصل جمع وصل وهو العضو (قوله  
معها) أي مع الافعال الاربعة (قوله الا في القسم) أي بشرط كون الفعل مضارعا والنا في لا كما  
في التصريح وغيره (قوله من طقا مجيدا) أي صاحب نطاق وجواد وهما خبران لا يرجح بناء على  
الراجح من جواز تعدد الخبر في هذا الباب أو الثاني نعمت الاول بناء على مقابله (قوله هي) قال في  
التصريح هو اسم امرأة وليس ترخيم مية كما قد يتوهم اهـ وكأنه قصد الدلالة على العبي في قوله وهي  
ترخيم مية اهـ ومن تنبغ كلام ذي الرمة نظموا ونثر اوجده نهي محبوسه بها وقوله على الي أي  
منه وهو بكسر الباء من بلى الثوب كرضى اذا صار خفقا والجرعاء أرض ذات رمل مسنوية لا تنبت  
شيئا والقطر المطر والمهل المنسكب والمراد الا لال الغير المصر بقريضة الدعاء لها فلا اعتراض  
(قوله دام) أي الناقصة أما التامة كافي مادامت السموات والارض فلا تعمل العمل المذكور  
(قوله الظرفية) أمالوكات مصدرية فقط فلا تعمل العمل المذكور نحو يهيني مادمت صحيفا أي  
دوامك صحيفا دام تامة بمعنى بقي وصحيفا حال ولا توجب الظرفية بدون المصدرية (قوله كاعط الخ)  
أي كاعط المحتاج درهما مادامت مصيبيته في الكلام تقديم وتأخير وحذف (قوله مادامت) أصله  
دومت بضم الواو لبقوله من باب تعمل المفتوح العين الى مضمومها عند ارادة اتصال خبر الرفع  
المحذوف به فنقلت ضمة الواو الى الدال بعد سلب حركتها وحذفت الواو لالتقاء الساكنين (قوله مثل

ملازمة الخبر المحذوفه على ما يقتضيه الحال نحو ما زال زيد ضاحكا وما برح صرير أزرق العينين وكل هذه الافعال ماعدا الاربعة الاخيرة تعمل بلا شرط (وهذى الاربعة) الاخيرة لا تعمل الا بشرط كونها (لشبه نفي) والمراد به النهي والدعاء (أولتي متبعه) سواء كان النسبي لفظا نحو ما زال زيد قائما ولا يزالون مختلفين لن نبرح عليه عاكفين وقوله ليس ينقل ذاعى واعتزاز سئل ذى عفة قبل فنوع أو تقديره نحو تالله تقتو تذكري يوسف وقوله فقلت عين الله أبرح فاعدا ولو طعنا رأسي لدبلة وأوب الى ولا يحذف النافي معها قياسا الا في القسم كما رأيت وشذ قوله وأبرح ما أدام الله قومي بحمد الله من طقا مجيدا أي لا أبرح ومثال التهي قوله صاح شمر ولا تزال ذا كرامات فنياسيه ضلال مبين ومثال الدعاء قوله أيا اسلمى ياداري على البلى ولا زال منهلا بحرمانك القطر (ومثل كان) في العمل المذكور (دام مسبقا) المصدرية الظرفية

(كاعط مادامت مصيبي درهما) أي مدة دوام مصيبيته في مثله



سار في العمل بما ارتفعه في المعنى من الأفعال بذلك عشرة وهي **أَمْضَى** و**وَجَعَلَ** و**عَادَ** و**اسْتَعَالَ** و**رَجَعَ** و**بَعَثَ** و**أَرْسَلَ** و**رَفَعَ** و**سَفَرَهُ** و**بَالَغَ** حتى أضجداً عظيماً • إذا قام ساوي فأزب الفضل فازبه • وفي الحديث لا ترجعوا بعدي قطاراً رفوة وكان مضى من هديت برشده • فلهذا عو عاد بالرشد أمراً وفي الحديث فاستخالت غربا ومن كلام العرب أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة وقال بعضهم (١٨٨) وبالمرة الاكثه اب وضوته • يحورر ماد ابعدا اذ هو ساطع

وقال الله تعالى ألقاه على  
وجهه فارتد بصيرا وقال  
أمرؤ القيس

وبدلت قرحا اميا به دكة  
فيا لك من نعمي فحولن  
أيوسا

وفي الحديث ليرزقكم كما يرزق  
الطيور تغدو خفاصا وتروح  
بطانا وحكي سئلوا عنه

بعضهم ما جاءت حاجتنا  
بالنصب والرفع بمعنى  
ما صارت بالنصب على أن

ما استغفارية مبتدأ وفي  
جاءت ضمير يعود الى ما  
وأدخل التانيث على ما

لأنها هي الحاجة وذلك  
القميص هو أهم جات  
وحادث خدر والتقدير آية

حاجة صارت حاجتك وعلى  
الرفع حاجتك اسم حاجات  
وما خرجها وقد استعمل كان

وظل وأضحى وأصبح وأمسى  
بمعنى سار كثير المحو وفتت  
السماء فكانت أمواتا

وسيرت الجبال فكانت  
سرايا وقوله  
نابها فقر والمطى كانها

قطا الحزن فدكانت قراخا  
بيوضها  
ولحوظل وحدهه مودا

وهو كظيم وقوله  
ثم أضفوا كأنهم ورق جف  
فقالوت به الصا والد نور

صار في العمل) أي على خلاف في ذلك (قوله وبالخص) أي ورينته أي ذلك البعير بالخص وهو  
بالمجتبين الذين الخالص والجمع يطلق على معان منها الكريم والنجس وكثير الوبر والغليظ كافي  
القاموس وأنسبها هنا الأخيران فعلم ما في قول البعض الجسد الكريم كافي القاموس والمراد به في  
البيت الغليظ اه من المؤاخذات والغنط بالعين المهمة المفتوحة والنون المفتوحة  
والطاء من المهمة كافي القاموس الطويل والغارب بالعين المجبة والراء الكاهل (قوله غربا) أي  
دلو عظيمة (قوله أرهف شفرته) بفتح الشين المجبة أي سن سكينه وذكر ابن الحاجب أنه لا يطرود  
عمل فعد هذا العمل إلا إذا كان الخبر مصدرا بكأن واستحسنه الرضي فلا يقال فعد زيد كاتباً  
بمعنى صار وطرده كثير مطلقاً وجعلوا منه فعد لا يسأل حاجة الإقضاء وجعل منه الزمخشري قوله  
تعالى فعد مدموماً مخذولاً (قوله وبدلت) بالبناء للجهول فرحاً بفتح الفاق وخضها أي سرحاً دأماً  
أي سائل الدم والنعمة مثل النعمة وهي بضم النون مع القصر وبتفتحها مع المد وجمع النعمة نعم  
كغيب وأنعم كافلس وجمع النعماء أنعم أيضاً مثل البأساء والأبوس كذا في المصباح ومثله في  
القاموس وزاد جمع النعماء بالفتح والمد وهو أنعم ونعمات بكسرتين وقد تفتح العين إذا تقرر ذلك  
عرفت أن النعمة في البيت بالضم لا مافية بالقصر ودعوى أن القصر للضرورة غير مسبوقة  
وعرفت أن النعمة بوجهها مفردة لا جمع فعود ضمير الجماعة عليها في قوله تحولن أبوساً باعتبار الخبر  
أربعاً باعتبار أن هذه النعمة التي هي النعمة بعلة نعم عديدة لأنها أم النعم فقول البعض النعمة بفتح  
النون جمع نعمة فاسد والأبوس كافلس جمع بأس قاله البعض كشيئنا وقد استفيد مما مر من  
المصباح أنه يصح أن يكون جمع بأساء (قوله تغدو خفاصاً الخ) في التمثيل به نظر لأن الظاهر أن  
الفعلين تامان بمعنى تذهب في الغدوة وترجع في الرواح أي المساء فانه صاب ما بعدهما على الحال  
(قوله وحكى سيبويه) غير الأسلوب لأنه نادراً كافي التسهيل (قوله ما جاءت حاجتك) ذكر الدماميني  
أن الأندلسي قال جاء لا تستعمل بمعنى صار إلا في خصوص هذا التركيب فلا يقال جاء زيد قائماً بمعنى  
صار وأن ابن الحاجب طرده في غيره وجعل منه جاء البرق فبين ونقل هذا السيبوطي في الجمع عن  
قوم (قوله وأدخل التأنيت على ما) أي أوقعه على ضمير ما أي أنت ضمير ما والمراد أدخل علامة  
التأنيت على الفعل المسند إلى ضمير ما (قوله بتيها) أي أرض يتيه فيها السائرة فقرأى خالية والمطى  
الوال للحال وهو اسم جنس جمعي للطيبة مهميت مطبقة لأنهم انططو في سيرها أي تسرع كأنها أي في  
سرعة السيرة قطا الحزن أي القطا في الحزن بفتح الحاء ما غلط وصعب من الأرض وفائدة هذه  
الإضافة أن الحزن لا تأفقه القطا لأن الغالب عليه قلة الماء والعشب فتكون أسرع سيراً فيه وجملة  
قد كانت الخ حال من قطا الحزن وفائدتها التنبيه على شدة سرعة سيرها لأن امرأها إلى فراخها  
غالباً أشد من امرأها إلى البيض (قوله فألوت) أي طارت والصباء والديور ويحان متقابلتان  
(قوله فأصبحو الخ) في الاستشهاد به نظر لما تقدم من اشتراط أن لا يكون خبر صار وما معناها ما ضياً  
(قوله أمست خلاه) الشاهد في هذا فقط لا في الثاني لكون الخبر فيه ما ضياً وصار وما معناها لا يكون  
خبره ما ما ضياً كما مر وأخني عليها أهله كما هو ليد كعب (٢) نسرع وطويلاً (قوله وهو المضارع الخ)

فَقَالَتْ بِهِ الصَّبَا وَالْدُبُورُ وَقَوْلُهُ فَاصْبِرْ وَأَقْدَأْ عَادَ اللَّهُ مَعَهُمْ • أَذْهَمَ قَرِيشٌ وَأَدْمَأَمَتُهُمْ بِشَرِّ  
 وَقَوْلُهُ أَمْسَتْ خِلَاءُ وَأَمْسَى أَهْلُهَا احْتَمَلُوا • أَخَى عَلَيْهَا الَّذِي أَخَى عَلَى لَبْدٍ قَالَ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ وَزَعَمَ الزَّمْخَشَرِيُّ أَنَّ  
 بَاتَ تَرْدٌ أَيْضًا مَعْنَى صَارَ وَلَا بَحْجَةً لَهُ عَلَى ذَلِكَ وَلَا أَمَانَ وَافَقَهُ (وغير ما ض) وهو المضارع والامر واسم الفاعل والمصدر  
 (٢) سواء به كصرد كما في القاموس والمصاح ١٥



بشعر بأنه لا يجرى منها اسم مفعول وهو كذلك على الصحيح وأما قول سيدويه مكنون فيه فقال في شرح اللوحة أن أبا الفتح سأل أبا علي عنه فقال ما كل داء يعالج به الطبيب (قوله مثله) حال من فاعل عمل مقسمة على عاملة تصرفه أو نعت لمفعول مطلق محذوف أي عمل مثل عمل الماضي ويشكل على كل منهما ما ذكره بعضهم من منع تقديم معمول الفعل المقرون بقده عليه فاعله غير متفق عليه (قوله وهي) أي هذه الأفعال في ذلك أي التصرف ثبوتها مع التمام أو النقصان وانتفاء (قوله ودام على الصحيح) مقابلة ما قاله الأقدمون وقيل من المتأخرين أن إياها مضارعاً وهو يدوم فهي منصرفة عندهم تصرفاً ناقصاً ذكره في التوضيح وشرحه قالوا لا يرد على القول الصحيح يدوم ودام ودائم ودوام لأنهم من تصرفات دامت التامة ولي بالأقدمين ومن وافقهم أسوة لعدم ظهور الفرق بين قولك لا أكلمك مادمت عاصياً وقولك لا أكلمك مادوم عاصياً بل الصحيح عندى أن لها مصدراً أيضاً بدليل أنهم شرطوا سبق المصدرية الطرفية عليها ومن المعلوم أن المصدرية تؤول مع ما بعدها بمصدر وان هذا المصدر مصدراً وقد وقع هذا المصدر في عبارات كثيرين كالشارح عند قول المصنف كاعط الخ فلا يقال إنها مع ما بعدها في تأويل مصدر مقدر لا موجود والحكم عليهم بأن ذلك منهم اختراع لم يرد عن العرب يجوز وسوء ظن فاذا قلت أحبك مدة ودوامك صالحاً كان دوام مصدر الناقصة وصالحاً خبره مثل أحبك ما مدت صالحاً والفرق تحكم محض قدبر (قوله تصرفاتاً) المراد التمام النسبي إذ لم يجر لها اسم مفعول (قوله ولم أك بنياً) أصل أك أكون حذفت ضمته للجازم ووارده لا لتقاء الساكنين ونونه للتخفيف فلم يبق من أصول الكلمة إلا فاءها وأصل بنياً بنوياً اجتمعت الواو والياء وسبقت أحدهما بالسكون فابت الواو ياء وكسرت الهمزة لمناستها وأدغمت الياء في الياء كذا في التصريح ولعل وجه جعله من باب فاعول لأن باب فاعول أن فاعلاً لا يستوي فيه المذكر والمؤنث باطراد إلا إذا كان بمعنى مفعول وانظروا أن بنياً هنا بمعنى فاعل وأما فاعول فيستوي فيه المذكر والمؤنث باطراد إذا كان بمعنى فاعل (قوله قل كوفوا بحجارة أو حديد) أصل كوفوا قبل اتصال الواو والجماعة به كوف حذفت الواو لتقاء الساكنين فصار كن فلما اتصل به وار الجماعة حركت النون بالضم لمناسبة الواو فخرجت الواو المحذوفة لزوال التقاء الساكنين قاله في التصريح قال الروداني إن قيل لم لم ترجع الواو لزوال التقاء الساكنين في نحو ولم أك بنياً بحذف النون فلما كان مقتضى حذف النون ليس واجبا بل هو أمر جائز وهو مجزئ للتخفيف صارت كأنها غير محذوفة بل هي ثابتة في التقدير فوجب حذف الواو من التقاء الساكنين قائم بينهما بخلافه هنا فإنه لما وجب تحريك النون لاجل الواو والجماعة زال سكون اللفظ وتقديره زال موجب حذف الواو لفظاً وتقديراً فزال سكون اللفظ بقاؤه (قوله والمصدر) المصدر كان الكون والكينونة مصدر أذهى وأصبح وأمسى والاضمحاض والامساء ومصدر صار الصير والصيرورة ومصدر بات البيات والبيتوتة ومصدر طال الطاول (قوله وكونك أياه) أي الفتى المذكور ونحو الكون من حيث التقصص أياه ومن حيث الابتداء يسير (قوله إذا لم تفسه) أي تجده وأعلم أنه إذا قيل ما منفك صمراً قائماً كان منفكاً مبتدأً أناساً متعدياً على نفي فيحتاج إلى اسم وخبر من حيث النقصان وهما عمرو وقائما والى مرفوع يستدعي خبره من حيث الابتداء فهل هو مجموع الاسم والمصدر أو الاسم فقط أو المصدر فقط ويرد على الأول أن فيه إقامة مرفوع ومنصوب مقام مرفوع وعلى الثاني أن المبتدأ لا يكتفى به هذا المرفوع لعدم حصول الفائدة بدون الخبر وعلى الثالث أن المفتى عن الخبر هو المرفوع والخبر منصوب واختار الحلبي على شرح الأهرية أنه الخبر فيكون قائماً في المثال مع كونه خبر منفك من حيث النقصان ستمسك خبر منفك من حيث الابتداء لأن به تمام الفائدة قال ولا يضر كونه منصوباً لأنه ليس خبراً حقيقياً وإنما هو سادس مسند وربما

(مثله) أي مثل الماضي  
(قد عملاً) العمل المذكور  
(ان كان غير الماضي منه)  
استعمل (يعنى أن  
ما تصرف من هذه  
الأفعال يعمل غير الماضي  
منه عمل الماضي  
وهي في ذلك على ثلاثة  
أقسام قسم لا يتصرف  
بجمال وهو ليس بانفاق  
ودام على الصحيح وقسم  
يتصرف تصرفاً ناقصاً وهو  
زال وأخيراً قائم  
لا يستعمل منها الأمر ولا  
المصدر وقسم يتصرف  
تصرفاً تاماً وهو باقياً  
فالمضارع نحو ولم أك بنياً  
والأمر نحو  
قل كوفوا بحجارة أو حديد  
والمصدر كقوله  
يبدل وحلم ساد في قومه الفتى  
وكونك أياه عليك يسير  
واسم الفاعل كقوله  
وما كل من يبدى البشاشة  
كأننا  
أحال إذا لم تفسه لك منجداً



وقوله قضى الله يا أسماء أن لست زائلا • أحبك حتى يعض الجفن معش (وفي جميعها) أي جميع هذا الأفعال حتى ليس وما دام (توسط الخبر) بينهما وبين الاسم (أبخر) اجماعا نحو وكان حقا علينا نصر المؤمنين وقراءة حمزة وحفص ليس البر أن تولوا

بنصب البر وقوله سلى أن جهات الناس عاود عنهم (١٩٠) فليس سواهم وجهول وقوله لا طيب للعيش مادامت متغصنة لدائه بادكار الموت والنوم  
تقديم ابن معطى الأول منع  
ابن معطى توسط خبر مادام  
وهو وهم اذ لم يقل به غيره  
ونقل صاحب الارشاد خلافا  
في جواز توسط خبر ليس  
والصواب ما ذكره  
الثاني محل جواز توسط  
الخبر ما لم يعرض ما يوجب  
ذلك أو يمنع من الموجب  
أن يكون الاسم مضافا إلى  
خبر يعود على شيء في الخبر  
نحو كان غلام هند بعلمها  
وليس في تلك الديار أهلها  
عرفت ومن المانع خوف  
الابن نحو كان صاحب  
عدوى واقتران الخبر بالآ  
نحو وما كان صلاتهم عند  
البيت الامكاه وأن يكون  
في الخبر خبر يعود على شيء  
في الاسم نحو كان غلام  
هند مبعضا لها عرفت  
أيضا (وكل) أي كل العرب  
أو القاعة (سبقة) أي سبق  
الخبر (دام خطر) أي منع  
سبق مصدر نصب يحظر  
مضاف إلى فاعله ودام في  
موضع النصب بالمفعولية  
والمراد أنهم أجمعوا على  
منع تقديم خبر دام  
عليها وهذا فتحه سورتان  
الأولى أن يتقدم على ما  
ودعوى الاجماع على منعها  
مسألة رالاخرى أن يتقدم

ينازع فيه قولهم ويغنى عن الخبر مرفوع وصف الا أن يقال أنه أغلبي والا قرب عنسدي أنه الاسم  
لأنه مرفوع الوصف ولا يرد عدم الاكتفاء به لأن ذلك لعارض نقصان المبتدأ فافهم (قوله أن لست)  
أن مخففة من الثقيلة اسمها ضمير الشأن وجلة لست زائلا أحبك خبرها وزا لا خبر ليس واعم  
زائلا ضمير مستتر فيها وأحبك خبرها (قوله أبخر اجما) لم يكثر بالخالف في دام وليس لغظة في هذه  
الخالفه كما سيذكره الشارح فلهذا حكى الاجماع والشارح أبقى الجواز في كلام المصنف على ظاهره  
من استواء الطرفين لقوله بعد محل جواز توسط الخبر ما لم يعرض ما يوجب ذلك أو يمنع ويصح أن  
يراد به ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب كما في ليس في تلك الدار صاحبها (قوله لا طيب للعيش) أي  
الحياة وبخت شيخ الاسلام في الاستشهاد بالبيت باحتمال أنه من التنازع وأعمل الثاني وهو منغصة  
وأضمر في الاول وهو دامت بل يلزم على الاعراب الاول الفصل بين العامل وهو منغصة والمعمول  
وهو بادكار بأجنبي وهولذاته (قوله منع ابن معطى الخ) لعلمه برى وجوب ترتيب أجزاء صلة الحرف  
المصدرى (قوله والصواب ما ذكرته) ان كان المراد من نفي الخلاف كما قد يتبادر ورد أن المثبت  
مقدم على الثاني الا أن يقال المخالفة الشاذة وجودها كعدم فلا ينبغي اعتبارها (قوله نحو كان  
غلام هند بعلمها) في هذا المثال الا أن نظر لعدم وجوب توسط الخبر فيه لجواز تقديم خبر غير دام  
وليس على التامض فالصواب التخييل نحو ويجبني أن يكون في الدار صاحبها فان الحرف المصدرى  
مانع من التقديم والضمير مانع من التأخير فوجب التوسط وأجاب مم بأن مراد الشارح بوجوب  
التوسط امتناع التأخير (قوله لما عرفت) أي في شرح قول الناظم كذا اذا عاد عليه مضمرا من  
لزوم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة لو أخر الخبر (قوله واقتران الخبر بالآ) يأتي هنا سؤال الشارح  
وجوابه اللذان ذكرهما في شرح قوله أو قصد استعماله مضمرا (قوله الامكاه) أي صغيرا  
والتصديقه التصديق (قوله وأن يكون في الخبر الخ) الصواب الجواز في مثل هذا العود الضمير على  
متقدم رتبة وان تأخر لفظا والحاصل أن الخبر أحوالاسته وجوب التأخير نحو ما كان زيد الا قائما  
وكان صاحب عدوى وجوب التوسط نحو ويجبني أن يكون في الدار صاحبها وجوب التقديم على  
الفعل نحو أين كان زيد وجوب التأخير أو التوسط نحو هل كان زيد قائما وجوب التوسط أو التقديم  
نحو كان غلام هند بعلمها ونحو ما كان قائما الا زيد لجواز تقديم الخبر على ما كان مؤخر عن ما كما قاله  
مم جواز الثلاثة نحو كان زيد قائما (قوله أي سبق الخبر) وأما الاسم فقال ابن هشام في الحواشي  
ان مرفوع هذه الافعال مشبهة بالفاعل وهو لا يتقدم على الفعل فكذلك ما أشبهه (قوله وهذا)  
أي تقديم خبر دام عليها كما يفيد ما بعده (قوله مسألة) للزوم تقدم بعض الصلة على الموصول  
الحرفي وهو ممنوع ولزوم عمل ما بعد الحرف المصدرى فيما قبله وهو أيضا ممنوع (قوله وفي دعوى  
الاجماع الخ) ما اعترض به على دعوى الاجماع لا يبطئها الا أنه قدح في علة المنع بأنها لا تفيد الاتفاق  
عليه ولا يلزم من ذلك عدم الاتفاق لجواز أن يكونوا أجمعوا على هذا الحكم ولو كانت العلة قاصرة  
فكان الاولى القدح بنقل الخلاف وقد نقل الخلاف ابن قادم الغزالي في شرحه ويمكن الجواب عن  
منع دعوى الاجماع فيها بثبوت الخلاف بحمل الاجماع فيما عدا على اجماع البصريين كما في بصري وعن قدح  
الشارح في التعليل بأن علة المنع مجموع الامرين لا كل واحد على حدته (قوله بدليل اختلافهم في  
ليس) أي في امتناع تقديم خبرها عليها قال مم قد يقال اختلافهم في ليس مع الاجماع على عدم

تصرفها  
على دام وحدها ويتأخر عن ما في دعوى الاجماع على مسعها نظرا لان المنع معطل بعلمين احدهما عدم  
تصرفها وهذا بعد تسليمه لا ينهض مانعا باتفاق بدليل اختلافهم في ليس مع الاجماع على عدم تصرفها والاخرى أن ما موصول  
حرف ولا يفصل بينه وبين صلته وهذا أيضا مختلف فيه



وقد أجاز كثير الفضل بين الموصول والخبر في مسئلته إذا كان غير عامل كما المصدرية لكن الصورة الأولى أقرب إلى كلامه أشعر بذلك قوله (كذلك سبق خبر ما النافية) أي كما منعوا أن يسبق الخبر ما المصدرية كذلك منعوا أن يسبق ما النافية (فجئ بها متلوقة لاتاليه) أي متبوعة لا تابعة لان لها المصدر ولا فرق في ذلك بين أن يكون ما دخلت عليه بشرط في عمله تقدم النفي كزال أو لا ككان فلا تقول فاقما ما كان زيد ولا فاعدا ما زال عمرو قال في شرح الكافية وكلاهما (١٩١) جائز عند الكوفيين لان ما عندهم

لا يلزم تصديرها ووافق ابن كيسان البصريين في ما كان ونحوه وخالفهم في ما زال ونحوه لان فيها إيجاب (فجئ بها) أي الأولى أفهم كلامه أنه إذا كان النفي بخبر ما يجوز التقديم نحو فاقما لم يزل زيد فاعدا لم يكن عمرو قال في شرح الكافية عند الجميع واستدل به بقول الشاعر  
ورج الفنى للغير ما  
رأته

على السن خبر الأيزال زيد أراد الأيزال زيد على السن خبر أقدم معمول الخبر وهو خبرا على الخبر وهو زيد مع النفي بلا وتقديم المعمول يؤذن يجوز تقديم العامل عابا لكنه حكى في التمهيد الخلاف عن الفراء قلت ومن شواهد الصريح

قوله  
مه عاذلى وهما غالى أبرما  
بمثل أو أحسن من شمس  
الضوى

الثاني أنهم أيضا جواز توسط الخبر بين ما والنفي بها نحو فاقما كان زيد

نصرفها لا ينافي الاتفاق في دام لمدرك يحصها قال البعض إذا كان هناك مدرك يحصها يكون هو صلة المنع لا ما ذكر من عدم التصرف والكلام فيه على أن ما ذكر لا يتم الا ببيان المدرك والا كان شاهد زور لا لك ولا عليك اه وهو كلام حسن (قوله وقد أجاز) الأولى الفاء (قوله إذا كان غير عامل) بخلاف العامل كأن والفرق أن العامل أشد اتصالا بصلته من غير العامل لطلبه إياها من جهة العمل والموصولة بخلاف غير العامل لان طلبه إياها من جهة الموصولة فقط (قوله لكن الصورة الأولى) استدراك على قوله وهذا تحت صورتان وقوله أقرب إلى كلامه أي باعتبار قوله كذلك سبق الخ ولهذا أوضح الأقرب بقوله أشعر بذلك قوله الخ والا فاقما أقرب إلى قوله دام قطع النظر عن قوله كذلك الخ الصورة الثانية ولعل وجه الاستعار كما يشير إليه كلامه بعد حصول التناسب بين المشبه والمشبّه به من حيث أن المسبوق في كل منهما ما (قوله ما النافية) مثلها همزة الاستفهام وكذلك النافية عند الرضى وجعل السبوطى ان كذا (قوله كذلك) تأكيذا لقوله كما منعوا (قوله فجئ بها الخ) هذا الشطر تو كيد لما قبله (قوله ولا فرق في ذلك) أي في امتناع تقديم الخبر على ما النافية (قوله لان نفيها إيجاب) أي الكلام بدخولها صار إيجابا لان مدخولها للنفي وهي للنفي ونفي النفي إيجاب فكانه لم يكن هناك ما النافية المستحقة للتصدير وأجاب ابن هشام عن دليل ابن كيسان بأن نحو ما زال زيد فاقما ثاني باعتبار اللفظ إيجاب باعتبار المعنى فعوا التقديم نظرا إلى اللفظ والاستثناء المفرغ نظرا إلى المعنى ولما كان التقديم أمر أراجعا إلى اللفظ نظريه إلى اللفظ والاستثناء أمر أراجعا إلى المعنى لانه انخارج من معنى الأول نظريه إلى المعنى (قوله روح الفنى) أي الشاب الخبير أي لفعل الخبر وما زائدة على السن أي على زيادته أي كلما اراد عمرو (قوله وهو خيرا) اقتصر عليه مع أن قوله على السن معموله أيضا لانه ظرف متوسع فيه فلا يهض دليله (قوله على الخبر الخ) كذا في بعض النسخ وفي بعضها على النفي بلا وهو أخصر وأولى لان الكلام في التقديم على النفي لا في التقديم على الخبر (قوله غالبا) احتراز به عن نحو ما زال في الدار زيد أجالس وزيد النضرب أو لم أضرب وعن نحو عمر زيد ضرب على رأى البصريين المميزين تقديم المعمول فيه على المستدأ عن نحو فاقما الينم فلا تهر (قوله لكه الخ) استدراك على قول المصنف في شرح الكافية عند الجميع (قوله الخلاف عن الفراء) أي أنه يمنع التقديم في جميع حروف النفي (قوله ومن شواهد) أي جواز التقديم على النفي بغير ما (قوله بمثل أو أحسن) أي بمثل شمس الضوى فحذف من الأول دلالة الثاني والأحسن أن أوجعنى بل (قوله بين ما والنفي بها) سبعرج الشارح في الخاتمة بأنه إذا دخل على غير زال وأخواتها من أفعال هذا الباب نافي كان المنفى هو الخبر وحيث لا تستقيم عبارته فكان الأولى أن يقول بين ما والفعل وقد إيجاب بأن المنفى في الظاهر الفاعل فهو مراد الشارح بالمنفى (قوله وانما أراد الخ) أي وليس هذا مراده وانما أراد الخ (قوله لما عرفت من الخلاف) من قوله سابقا وكلاهما جائز عند الكوفيين (قوله ومنع سبق خبر الخ) الخلاف في غير ليس الاستثنائية إذ لا يتقدم عليها الخبر إجماعا واثباتا لا يكون في الاستثناء وأفهم كلام المصنف جواز

وما فاعدا زال عمرو ومنعه بعضهم والعص الجواز الثالث قوله كذلك يؤهم أن هذا المنع مجمع عليه لانه شبهه بالجمع عليه وانما أراد التشبيه في أصل المنع دون وصفه لما عرفت من الخلاف (ومع سبق خبر ليس اصطنع) منع مصدر رفع بالا ابتداء مضاف إلى مفعوله وهو سبق والفاعل محذوف وسبق مصدر جر بالاضافة مضاف إلى فاعله وهو خبر وليس في محل نصب بالمفعولية واصطنع جملة في موضع رفع خبر المبتدأ والتقدير منع من منع أن يسبق الخبر ليس اصطنع أي اختير وهو رأى الكوفيين والمبرد والسيوطي والزجاج وابن السراج والجرجاني وأبي على



تقدم الخبر على غير دام وليس والمنى بما وهو كذلك فتقول قائما كان زيد ثم ان وقع الخبر انما  
 ظاهر ان هو كان زيدا كرميا ابوه امتنع تقديمه بدون مر فوجه ثلاثا يلزم الفصل بينه وبين معموله  
 بأجنبي كافي الفارضى وغيره فان قدم مع مر فوجه فالظاهر الجواز قال الرضى فان كان معمول الخبر  
 منصوبا وقدم الخبر دون منصوبه جاز على قبح نحو ضاربا كان زيد عمرا لان منصوبه ليس بجزئيه وان  
 كان ظرفا أو جارا أو مجرورا جاز بلا قبح نحو ضاربا كان زيد اليوم أو في الدار اذا الظروف يتوسع فيها اه  
 ثم رأيت المسئلة بتفاصيلها الثلاثة في التسهيل و وقع الخلاف اذا كان الخبر جملة اسمية نحو كان  
 زيد أبوه فاضل أو فعلية نحو كان زيد يقوم أبوه والأصح جواز تقدمه كافي التسهيل (قوله في  
 الحليات) هي مسائل أملاها بحلب (قوله لضعفها بعدم التصرف) هذه العلة من طرف جميع  
 المانعين وقوله وشبهها بما التافية من طرف المانعين من غير الكوفيين لما تقدم من تجويز  
 الكوفيين تقدم الخبر على ما التافية منهم وجوب تصديرها (قوله ألا يوم بأنهم) أي العذاب (قوله  
 من أن تقدم المعمول الخ) أي غلبا فلا يرد نحو زيد الن أضرب وانما امتنع تقديم أضرب لضعف  
 عامله بخلاف زيد اقله زكريا (قوله وأجيب الخ) أجيب أيضا بأن يوم بأنهم معمول محذوف أي  
 ألا يعرفون يوم بأنهم وجملة ليس مصر وفاعلهم حال مؤسفة وان زعم البعض كشحننا أنها مؤكدة  
 وبأن يوم في محل رفع بالابتداء وقتضته بناء لضافته الى الجملة وليس مصر وفاعلهم خبره وخبر ليس  
 على هذا اليوم وبأن يوم متعلق بليس بناء على الصحيح من جواز تعلق الطرف والجار والمجرور  
 بكان وأخواتها لا لانتها على الاحداث كما يأتي (قوله بأن معمول الخبر هنا ظرف الخ) قال الروداني فيه  
 أنه يلزم الجمهور حيثما القول بجواز تقدم خبر ليس اذا كان ظرفا أو عديله وليس كذلك لاطلاقهم  
 المنع اه وقد يقال لازوم لان معمول المعمول للناسخ دون المعمول للناسخ ولا يلزم من تجويز انتقال  
 الضعيف عن رتبة انتقال القوى عن رتبة فافهم (قوله وأيضافان عسى الخ) ليس جوابا ثانيا كما  
 يوهبه ظاهر العبارة بل هو تعليل ثالث لا متناع تقدم خبر ليس عليها فكان الاولى تقديمه على قوله  
 وجه الخ ويمكن أن يقال هو معارضة لدليلهم بعد ابطاله (قوله مع عدم الاختلاف في فعليتها) يرد  
 ما تقدم في شرح قوله بتأفعلت من أن بعض الكوفيين زعم حرفي عسى ودفعه شحنا السيد بان المراد  
 بالاختلاف المعلوم في عسى والاختلاف الموجود في ليس باختلاف البصريين لانفاقهم على فعلية  
 عسى وقول بعضهم كالفارسي بحرفية ليس (قوله كما عرفت) أي من قوله وليس في محل نصب  
 بالمفعولية اذ لو كان خبر مضافا الى ليس لقال في محل حربا لاضافة (قوله وذلك ممنوع) أي في الشعر  
 (قوله وذو غمام الخ) فيه اشارة الى أن التمام الاكتفاء بالمرفوع والنقصان الافتقار الى المنصوب  
 أيضا قسمية هذه الافعال ناقصة لنفسانها عن بقية الافعال بالافتقار الى شيئين وقيل لنفسانها  
 عنها بتجربتها من الحدث قال المحققون كالرشي أي من الحدث المقيد لان الدال عليه هو الخبر أما  
 هي فتدل على حدث مطلق يفسده الخبر حتى ليس وحدثها الانتفاء فاذا قلت كان زيد قائما أو ليس  
 زيد قائما فكانت قلت في الاول حصل شيء لزيد حصل القيام وفي الثاني انتفى شيء عن زيد انتفى القيام  
 فيكون في الكلام اجمال ثم تفصيل وعليه فتعمل في الطرف وقيل لا تدل على الحدث أصلا بل هي  
 لنفسه الحدث الدال عليه خبرها الى مر فوجهها وزمانه ومن قال به المحقق الشريف وهو الموافق لقول  
 كثير من علماء المعاني المستند في باب كان هو الخبر وكان قبده ولقول المنطقيين ان كان رابطة يربط  
 بها المحمول بالموضوع فلا تعمل في الطرف وهو مشكل عندي فيما له مصدر اذ لا معنى للمصدر الا  
 الحدث اللهم الا أن يكون أصحاب هذا القول ينكرون محي مصدر لشي منها ثم رأيت مسطورا  
 لكن يرد الانكار • وكونك اياه عليك يسير • الا أن يدعي أنه مصدر التامة وأن التقدير وكونك  
 تفعله أي المذكور قبل من البدل والحلم على أن الجملة حال فلما حذف الفعل انفصل الضمير وشمل

في الحليات وأكثرت  
 المتأخرين لضعفها بعدم  
 التصرف وشبهها بما  
 التافية وجهه من أجاز  
 قوله تعالى ألا يوم بأنهم  
 ليس مصر وفاعلهم لماعلم  
 من أن تقدم المعمول  
 يؤذن بجواز تقدم العامل  
 وأجيب بأن معمول  
 الخبر هنا ظرف والطرف  
 يتوسع فيها وإيضافان عسى  
 لا يتقدم خبرها اجمالا  
 لعدم تصرفها مع عدم  
 الاختلاف في فعليتها فليس  
 أولى بذلك مساواتها في  
 عدم التصرف مع  
 الاختلاف في فعليتها  
 بتدبيره خبر في كلامه  
 منون ليس مضافا الى ليس  
 كما عرفت والاتواي خمس  
 حركات وذلك ممنوع  
 (وذو غمام) من أفعال هذا  
 الباب أي التام منها  
 (ما رفع بكفى) أي يستغنى



بجرفه من شجره كذا كذا في الاصل وهذا المرفوع فاعل عرج (وماسواه) أي ماسوي المكتفي بجرفه (ناقص)  
 لأفتأوه إلى المنسوب (والنقص في فتي) و (ليس) و (زال) ماضي يراد التي هي من أفعال الباب (وذا غافق) فلا تستعمل هذه  
 الثلاثة تامة بحال وماسواها من أفعال الباب يستعمل ناقصا وتاماً نحو ما شاء الله (١٩٣) كان أي حدث وإن كان ذو عسرة  
 أي حضر وتأتي كان بمعنى

كفعل ومعنى غزل يقال  
 كان فلان الصبي إذا  
 كفله وكان الصوف إذا  
 غزله وفخرفه سبحانه الله  
 حين عسرون وحين تصبحون  
 أي حين تدخلون في المساء  
 وحين تدخلون في  
 الصباح خالدين فيها  
 مادامت السموات والارض

أي ما بقيت وكفوله  
 وبات وبات له ليلة  
 كليلة ذي العار والارء  
 وقالوا بات بالقوم أي نزل  
 بهم ليلاً ونحو طل اليوم  
 أي دام ظله وأضربنا أي  
 دخلنا في الضحى ومنه قوله  
 إذا الليلة الشهباء أضحت  
 جليداً

أي نقي جليدها حتى أضحت  
 أي دخل في الضحى  
 ويقال صار فلان الشيء  
 بمعنى ضعه إليه وصرت إلى  
 زيد فتحوأت إليه وقالوا برح  
 انطفأ وانطفأ الشيء بمعنى  
 انقصل وبمعنى خاص  
 في تنبيهه الأول إنما  
 قيدت زال بماضي يراد  
 للاحتراز عن ماضي يزيل  
 فإنه فعل تام متقدم معناه  
 ماز يقولون زل ضاًك  
 عن معرك أي مزبعضها  
 من يهن ومصدره الزيل

تعريفه التام كان بمعنى كفعل أو غزل لعدم توقف الفعل المتعدي على المفعول واعلم أن أقرب ما  
 قيل في لاضرته كأنما كان أن ما ذكره خبر كذا وأسمها الضمير المستتر فيها وكان تامة صفة  
 لما أي لاضرته حالة كونه كأنشياً كان أي كأنشاً أي شيئ وجد (قوله بجرفه) فيه إشارة إلى أن  
 الرفع بمعنى المرفوع كاهو الأقرب (قوله في فتي) أي لا يفتح التاء أمام فتوحها فيجوز تاماً بمعنى كسر  
 وأطفاً يقال فتأته عن الأمر كسرتة والتأفتأتها أطفاً أحكام المصنف في شرح التمهيد عن الفراء  
 وذكره صاحب القاموس ثم قال عن ابن مالك في كتابه جمع اللغات المشكلة وعراء للفراء وهو صحيح  
 وغلط أبو حيان وغيره في تعليله اه (قوله بحال) أي في حال (قوله أي حدث) تفسير كان في المثال  
 الأول بحدث وفي الثاني بمحضر من تفسير الشيء بجزئات معناه مراعاة للاسمية والاضحية فلا  
 يتنافى أن كان التامة التي ليست بمعنى كفعل أو غزل معناها ثبت هذا وقال الراغب كان في الآية  
 ناقصة أي وإن كان ذو عسرة غير عا لكم فحذف الخبر لالة السباق عليه واعلم أن الكون مصدر  
 لكان مطلقاً إلا التي بمعنى كفعل فصدره الحياة كالحراسة قاله الدماميني (قوله أي ما بقيت)  
 وتأتي دام التامة بمعنى سكن ومنه الحديث لا يبولن أحدكم في الماء الدائم أي الساكن (قوله وبات  
 وبات الخ) الشاهد في بات الأولى لأنها التامة أما الثانية فناقصة بمعنى سارا سمها ليلة وخبر حاله بناء  
 على مذهب الرمحشري أن بات تأتي بمعنى صار والعائر بالعين المهملة والراء ميم جامد يطلق على القنذي  
 الذي تدمع له العين وعلى الرمدر على يثر في الجفن الأسفل وعلى كل ما أعل العين كافي القاموس  
 فالأروء على الثاني صفة لذى العائر مؤكدة وعلى ما عداه مؤسفة وليس العائر في البيت اسم فاعل  
 من العور يسكون الأوولان معناه كافي القاموس وغيره الأخذ والذهاب والذهاب والاتلاف  
 ولا يناسب هنا شيء من هذه المعاني إذا فهمت ما ذكرناه في البيت علمت ما في كلام غير واحد كالبعض  
 من الوهم فلا تكن أسير التقليد (قوله بات بالقوم) وكذا يقال بات القوم معدياً بنفسه أي أناهم  
 ليلاً (قوله ظل اليوم أي دام ظله) في التسهيل أر ظل التامة بمعنى دام وجمعني طال ومثل الدماميني  
 الأول بنحو لو ظل انظم ذلك الناس والثاني بنحو ظل الليل وظل الليل (قوله إذا الليلة الشهباء) أي  
 التي لا غيم فيها والجليد البرد الشديد وصدر البيت ومن فعلا في أنني حسن الفري (قوله بمعنى  
 ضعه إليه) أي أوقفه كافي أنه هيل قال شارحه الدماميني نقلاً عن المصنف يقال صار  
 يصبره ويصوره أي ضعه أوقفه اه ومنه معنى الضم فصرهن اليك وفي الجمع أنها تأتي بمعنى  
 رجع أيضاً ومنه ألا إلى الله تصير الأمور (قوله برح الخفاء) أي ذهب وتأتي بمعنى ظهر أيضاً وقوله  
 بمعنى انفصل وجمعني خلص معيان لا تفك كافي شرح الجامع والجمع مستقاربان (قوله للاحتراز  
 من ماضي يزيل) مبنى على المشهور أن يزيل لم يرد مضارعاً زال الناقصة أما على ما حكاه الكسائي  
 والقراء من ورود مضارعهالها وانهم يقولون لا أزيل أفعل كذا فينبغي أن يقال زال لا معنى  
 ماز ولا بمعنى انتقل قاله الدماميني (قوله وجب أن تكون ناقصة) أي ما لم تكن بمعنى كفعل (قوله  
 ولا يلى العامل الخ) للفصل بين العامل ومعموله بمعمول غيره قاله في التمهيد قال ميم وبفهم منه  
 جواز نحو زيد كان طعامك أكلاً وبه صرح الدماميني لأن الاسم مستر وهو سابق على معمول الخبر  
 فلا فصل اه واعلم أن مثل هذا التقديم ممنوع في غيره ذال الباب كنعته فيه فلو قيل جاء عمر يضرب

(٢٥ - صبا أول) ومن ماضي يزيل فإنه فعل تام قاصر معناه الاتعقال ومنه قوله تعالى ان الله يريك السموات والارض  
 أن تزولا ومصدره الزوال الثاني إذا قلت كان زيد قائماً جاز أن تكون كان ناقصة فعائماً خيراً وأن تكون تامة فيكون حالاً من  
 فاعلها وإذا قلت كان زيد أخالاً وجب أن تكون ناقصة لامتناع وقوع الحال معرفة (ولا يلى العامل) أي كان وأخواتها (معمول  
 الخبر) مطلقاً عند جمهور البصريين



الاسم نحو كان طعامك  
أكلا زيد خلا فالان  
السراج والفارسى وابن  
هشام فوراً لم يتقدم نحو  
كان طعامك زيد أكلا  
وأجاز الكوفيون مطلقاً  
تمسك بقوله

فما قد هذا جرح حول  
يؤخره

بما كان إياهم عطية عوداً  
ونخرج على زيادة كان أو  
أضماراً مراد به الشأن أو  
راجع إلى ما وعليه من عطية  
مبتدأ أو قيل ضرورة وهذا  
التأويل متعين في قوله  
بات فتؤادى ذات الحال  
سالية

فالعيش ان حملى عيش من  
الجب  
وقوله

لئن كان سلمى الشيب بالصد  
مغرباً

لقد هون السلوان عنها  
الضم

لظهور نصب الخبر وأصل  
تركيب النظم ولا يلي

معمول الخبر العامل فقدم  
المفعول وهو العامل وأخر

الفاعل وهو معمول  
الخبر لمراعاة النظم وليعود

الضمير إلى أقرب مذكور  
من قوله (الأذاظرفا

أنى) أى معمول الخبر  
(أو حرف جر) مع مجروره

فانه حينئذ يلى العامل  
اتفاقاً نحو كان عندك أوفى

الدار زيد جالساً أو جالساً  
زيداً للتوسيع في الطرف

والجور (وهو خبر الشأن اسماً) في العامل (ان وقع) شئ من كلامهم (موهم) جواز (ما استبان) لك (أه امنتع) الزمختري

زيد لم يجوز لأن سبب المنع إيلاء الفعل معمول ضمير ولا يجهل بفعل دون فعل نقله يسر  
المصنف وزيد في مثاله فاعل جاء وفاعل يضرب ضمير مستتر فيه يرجع إلى زيد (قوله سواء تقدم الخبر  
على الاسم) أى وتقدم المعمول أيضاً على الخبر كما مثل أما إذا تقدم الخبر عليه فانه يجوز اجتماعاً نحو  
كان أكلا طعامك زيد وكذا يجوز تقدمه على العامل نحو وأنفسهم كانوا يظنون (واعلم) أن ضمير  
كان زيد أكلا طعامك يتصل فيه أربع وعشرون صورة حاصلة من ضرب ستة في أربعة لأن  
التركيب مشتمل على أربعة ألقاظ وفي تقدم كل واحد منها ستة أوجه حاصلة من التخالف  
في الألقاظ الثلاثة بعده مثلاً إذا قدمت كان فان ذكر بعده زيد فاما ان يتقدم الخبر أو معموله وان  
ذكر بعده أكلا فاما ان يتقدم الاسم أو المعمول وان ذكر بعده طعامك فاما ان يتقدم الاسم أو  
الخبر وقس على ذلك وكذا جازة عند البصريين الا كان طعامك زيد أكلا وكان طعامك أكلا زيد  
وأكلا كان طعامك زيد كذا يؤخذ من كلام الناطم (قوله فافذاخ) قاله الفرزدق بهجور مطبوع  
بالفجور والخيانة وشبههم بالقنافذ في شبههم لاسلاف قوله فنافذ تشبيهه بليغ أو استعارة مصرحة وهو  
جمع قنفذ بقاف مضمومة ثم فاء مضمومة أو مفتوحة فذال مجمة كفاي التصريح والهداجون من  
الهدجان وهو منسبة الشيخ والباء في جماسية وعطية قبل هو أو جرح والشاهد في إيلائه كان  
معمول عود الذي هو خبرها ومار من أن هذا البيت من كلام الفرزدق هو ما في التصريح  
وشواهد العيني فقول البعض هو من كلام جرير غير صحيح (قوله أو اضماراً) أى لكان وقوله  
مراد به الشأن أى وحينئذ فعائد الموصول محذوف أى عودهم به ولا يحتاج جملة الخبر إلى رابط لأن  
الاسم ضمير الشأن (قوله أو راجع إلى ما) وعليه فعائد الموصول الضمير المستتر في كان وربط جملة  
الخبر بالمبتدأ المنسوخ محذوف أى عودهم به (قوله فوطية مبتدأ) ولا يضر تقدم معمول الخبر  
الفعل على المبتدأ لظهوره عند البصريين كفاي سم عن الشيخ خالد (قوله وهذا التأويل) أى جعله  
ضرورة متعين أى بالنسبة لبقية التأويل المذكورة فلا ينافي احتمال فتؤادى في البيت الأول  
وسلى في الثاني للنداء ومعمول سالية ومغرباً محذوف أى لك ولا يعارضه في الثاني قوله فيه عنها  
حيث لم يقل عمل لاحتفال الالتفات فاندفع الاعتراض على الشارح في دعواه التعمين (قوله ان  
حم) بالباء للمجهول أى قدر (قوله التحلم) أى تكلف الحلم والصبر عنها أو المراد رؤيتها في الحلم  
بالضم أى المنام والاول أحسن (قوله لظهور نصب الخبر) أى فلا يمكن زيادة كان وبات ولا اضماراً  
ضمير الشأن (قوله إلى أقرب مذكور من قوله الخ) فيه أن أقرب مذكور من قوله الا اذا الخ الخبر  
وليس الضمير فائدة إليه الا أن يقال المراد مذكور مقصود بالدات والمضاف إليه مذكور لتقييد  
المضاف فافهم (قوله أو حرف جر) أو مانعة خلو فتجوز الجمع اذ يجوز أن يقال كان عندك في الدار زيد  
جالساً أو جالساً زيد (قوله ومعه الشأن) مفعول مقدم لأنو وهو من إضافة الدال إلى المدلول وقوله  
اسم حال من مضمراً أى حاله كونه محكوماً باسميته لكان فيفسد أن كان الثانية ناقصة وهو الاصح  
لانه لم يثبت في كلامهم ضمير الشأن المبتدأ في الحال أو في الاصل نحو قل هو الله أحد ومحو أشهد  
أن لا اله الا الله وقبل تامه فاعاها الضمير والجملة مفسرة له وقيل واسطة فائدة في قال في المغنى ضمير  
الشأن مخالف للقياس من خمسة أوجه أحدها عوده على ما بعده لوما فلا يجوز تقدم الجملة المفسرة له  
ولا شئ منها عليه ثانياً أن مفسره لا يكون الا جملة صرحاً بجزائها عند جمهور البصريين ثالثاً  
أنه لا يقع بتابع فلا يؤكده ولا يطف عليه ولا يبدل منه رابعاً أنه لا يعمل فيه الا ابتداء أو  
أحد فواضحه خامساً أنه ملازم للأفراد فلا يثنى ولا يجمع وان مفسره يثنى أو أحاديث ويذكر  
باعتبار الشأن مثلاً ويؤنث باعتبار القصة ان كان في مفسره مؤنث مفعلة وتأنثه حينئذ أولى  
ولخالفه القياس من الأوجه الخمسة لا يحسن الجمل عليه اذا أمكن غيره ومن ثم ضعف قول

والجور (وهو خبر الشأن اسماً) في العامل (ان وقع) شئ من كلامهم (موهم) جواز (ما استبان) لك (أه امنتع) الزمختري



الزحيم في انه يراكم ان اسم ان ضمير الشأن فالاولى كونه ضمير الشيطان ويؤيده قراءة وقيله  
بالنصب اذ ضمير الشأن لا يعطف عليه واحتمال كونه مفعولا معه مرجوح هـ افلا ينبغي تخريج  
التنزيل عليه وضعف قول كثير من الناة ان اسم ان المفتوحة المحققة ضمير الشأن فالاولى ان  
يعاد على غيره اذا أمكن ويؤيده قول سيدي في ان يا ابراهيم ان تقديره اياك وفي كتيب اليه ان  
لا تفعل انه يجزم على السهوى وينصب على معنى لئلا ويرفع على اياك اهـ بتلخيص وبعض زيادة  
وان على الجزم تفسيرية وعلى النصب مصدرية وعلى الرفع محققة (قوله كما تقدم بيانه) أي كونهم  
الجواز الذي تقدم بيانه وهو قوله في البيت بما كان اياهم الخ (قوله وقوله) عطف على ما أي وكالموهم  
في قوله (قوله معرسمهم) على صيغة المفعول وهو محل الدور آخر الليل لكن المراد به محل زولهم لئلا  
(قوله في رواية تلقى بالناء المشناة من فوق) قيد بذلك لانه لا يكون موها لجواز ما اسباب امتداعه  
وجه بحسب الظاهر لجواز ملاء العمل معمول الخبر عند تقدم الخبر على الاسم الاعلى هذه الرواية  
ليصح كون المساكين اسم ليس وتلقى خبرها لانه على رواية باقية بالتصية وهو الاصح بتميز ان يكون  
المساكين فاعل تلقى والاقال يلصقون لطابق المساكين في الجمعية وأما على رواية الفوقية فيغني  
عن المطابقة في الجمعية ما لا يثبت بتأويل المساكين بالجملة أو الجماعة وقصد الشاعر وصفهم بكثرة  
الاكل من التمر الذي قدمه لهم حين زلوا به وكان أحد العلماء المشهورين (قوله ليس هو أي الشأن)  
فاسمها ضمير الشأن وكل النوى مفعول تلقى والمساكين فاعل تلقى والجملة خبر ليس (قوله وقد عرفت)  
أي من قوله وهذا التأويل متعين الخ والقصد من هذا الكلام تقييد قول المصنف بضمير الشأن  
الخ (قوله حيث أمكن تقديره) بان كان مفسر ضمير الشأن جملة مصرحاً بجرها الجمعية أو فعلية (قوله  
اذامت الخ) لا يقال يحتمل انه جاء على لغة من يلزم المثني الالف لانا نقول بمنعه قول شامت ومن  
بالرفع وتقدير مبتدأ خلاف الظاهر (قوله وقد زاد كان) أي لانه على الرفع والنصب بل لا تعمل  
شيئاً أصلاً كما هو مذهب الفارسي والمحققين ونسب الى الجمهور وهو الاصح وذهب جماعة الى انها  
تعمل الرفع فقط ومرفوعها ضمير يرجع الى مصدرها وهو الدكون ان لم يكن ظاهراً أو ضميراً بارزاً  
ومعنى زيادتها على هذا عدم اختلاف المعنى بسقوطها فكان الزائدة على المذهب الاول لانامة ولا  
ناقصة وعلى الثاني تامة فقول المصنف وقد زاد كان أي لا بقصد التمام أو النقصان فاعرفه ثم هي  
باقية على دلالتها على الزمان الماضي على المشهور وهذا أكثر زيادتها بين ما التجمعية وفعل التعجب  
لكونه سلب الدلالة على الماضي وقال الرضى لا بل هي تخص التأكيذ بالدلالة على الزمن الماضي كافي  
فحوما كان أحسن زيدا كالزائدة لازائدة حقيقة وتبعه حفيد الموضع ونبي على ذلك أن الحكم  
بزيادتها بين ما وفعل التعجب فيه تجوز في كلام شيخنا السيد أم أفتراد مجردة عن الزمان  
تخص التأكيذ وقد ترادد الدلالة على الزمان الماضي كما كان أصح الخ ولا تدل على الحدث انما فاعلى  
ما أفاده البعض وهو صدى مشكل لان مقتضى القول السابق ان لها مرفوعاً بل صريحه دلالتها  
على الحدث اذ لا يند في الحقيقة من الافعال الا الاحداث فالوجه ان عدم دلالتها على الحدث  
عند من يقول بانها لا فاعل لها فقط فلا تكن من العاقلين واعلم ان زيادة كان كثيرة في نفسها  
فالتقليل المستفاد من قول الاظام وقد تراد بالنسبة الى عدم زيادتها أفاده يس عفاة في قال في  
المغنى يجوز في كان من نحو ان في ذلك لذكري لم كان له قلب نقصانها وتتمامها وزيادتها وهي  
أضعفها والظرف متعلق بها على التمام واستقراره مذوق مرفوع على الزيادة وهو منصوب على  
النقصان الا ان قدرت الناقصة شانية فالاستقرار مرفوع لانه خبر المبتدأ وكان في التأكيذ كيف كان  
عاقبة مكرهم فتحتمل الاوجه الثلاثة لكانتها على النقصان لا مكرهم شانية لاجل الاستفهام وتقدم  
الخبر لان خبر ضمير الشأن لا يكون الا جملة خبرية متأخرة بجميع أجزائها وكيف حال على التمام

كما تقدم بيانه في قوله  
فأفذهذاجون البيت  
وقوله  
فاسجوا والسوى على  
معرسمهم  
وليس كل النوى تلقى  
المساكين  
في رواية تلقى بالناء  
المشناة من فوق وبه اخبر  
من أجاز ذلك مع تقدم  
الخبر وقال الجمهور انه تقدير  
ليس هو أي شأن وقد  
عرفت انه انما بقدر ضمير  
الشأن حيث أمكن تقديره  
ومن الدليل على صحة تقدير  
ضمير الشأن في كان قوله  
اذامت كان الناس من كان  
شامت

وأحرش بالذي كنت أصنع  
(وقد زاد كان في حشو)  
أي بين شيئين رأتهما  
يكون ذلك بين ما وفعل  
التعجب (كما كان أصح  
علم من تقدما) وما كان  
أحسن زيدا وريدت ان  
الصفة والموصوف في قوله



في حرف الياء التي وجبت . لهم هناك شيء كان شكوك وجعل منه شيئاً بقول الضرر في فكيف اذا امرت بدار قوم  
 . ويجيران لنا كانوا كرام (١٩٦) ورد ذلك عليه لكونها رافعة للضمير وليس ذلك مانعاً من زيادتها كالم منع عن الظاهر

عند توسطها أو آخرها  
 اسنادها الى الفاعل وبين  
 العاطف والمفعول عليه  
 كقوله

في لجة غمرت أبالبحورها  
 في الجاهلية كان والاسلام  
 وبين نعم وفاعلها كقوله  
 ولعلست سر بال الشباب  
 أذكرها

ولنعم كان شبيهة الخيال  
 ومن زيادتها سر جزأى  
 الجمل قول بعض العرب  
 ولدت فاطمة بنت الخرشب  
 الكلمة من بني عيسلم  
 يوجد كان مثلهم نعم شذت  
 زيادتها بين الجار والمجرور  
 كقوله

مراة بنى أبي بكر ناسى  
 على كان المسومة العرب

وتنبيهات في الاول أفهم  
 كلامه أما لا تراد بلفظ  
 المضارع وهو كذلك الا  
 ما ذكر من قول أم عقيل  
 أنت تكون ما جديبل  
 اذا تمب شمال بلبل

والثاني أفهم قوله في حشو  
 أنها لا تراد في غيره وهو  
 كذلك خلافاً للفراء في اجارته  
 زيادتها آخر . الثالث

أفهم أيضاً تحصيل الحكم  
 به أن غيرها من أخواتها  
 لا يراد هو كذلك الا ما شذ  
 من قولهم ما أصبح أبردها  
 وما أمسى أدفأها روى

وخبر لكان على القصص والمبتدأ على الزيادة اه مع زيادة من الشئ (قوله العليا) بضم العين  
 مع القصر وأما بفتحها فمع المد فلا يناسب البيت لوجوب القصر فيه وجعل القصر فيه للضرورة  
 لا ضرورة اليه والظاهر أنه صفة للغرف (قوله وجعل منه مديويه الخ) المتجه في البيت ما ذكره  
 الدماميني وفاقاً لله بردو كثير أنها ناقصة والضمير اسمها ولنا خبرها فليست زائدة وعلى أن زائدة فعلى  
 أعمالها هي تامة والضمير فاعلها وعلى أنها ما قبل الاصل هم لانهم قدم الخبر ووصل الضمير بكان  
 الزائدة أصلاً للفظ لا يقع الضمير المرفوع المتصل بجانب الفعل وقيل الضمير توكيد للمستتر في  
 لما على أن لاصفة لجيران ثم وصل لما ذكره فتحصل في كان في البيت أربعة أقوال أفاده المصريح  
 وعلى القولين الأخيرين يكون هذا الضمير مستثنى من قاعدة ان الضمير لا يتصل إلا بعامله (قوله  
 ورد ذلك الخ) الراد مبنى على أن معنى زيادتها أنها لا تعمل أصلاً (قوله وليس ذلك) أي رفع كان للضمير  
 وهذا رد للرد وهو مبنى على أن معنى زيادتها صحة سمعها وان حملت عند ذكرها وقد يمنع قياسه  
 بأن الالفاء ليس كالزيادة فتأمل (قوله في لجة) أي شدة ففيه استعارة بصريحية وغمرت بحورها  
 ترشح (قوله ولعلست سر بال الشباب) أي تلبست بالاحول الدالة على الشباب ففيه استعارة  
 نصريحية تبعية في لبست أو أصلية في سر بال والنسبية الشباب (قوله بنت الخرشب) بجاء مجعنة  
 مضمومة فراء ساكنة مشير بمجعة مضمومة فوحدة والكلمة جمع كامل قال الزمخشري في المستصفي  
 فاطمة بنت الخرشب الاغاربة ولدت لرياد العيسى الكلمة ربعا الكامل وقيل الحافظ وهما  
 الوهاب وأنس القوارس وقيل لها أي بنيت أفضل فقالت ربيع بل عمارة بل قيس بل أنس فكلمتهم  
 ان كنت اعلم أيهم أفضل والله انهم كالمقدمة المفرغة لا يدري أين طرفاها (قوله نعم شذت الخ)  
 استدراك على اطلاق قوله في حشوفاته يومهم انها تراد قياساً حتى بين الجار والمجرور واستفاد منه أن  
 زيادتها قياساً سبق قياسية وهو الذي أيده سم وفي شرح ابن عقيل على النظم أنها اسماء في ماعدا  
 التهج وهو المفهوم من قول الدماميني وزيادتها بعد ما التبعية في قياس اه وهذا علم أن نقل  
 شيخنا السيد والبعض عن الدماميني قياساً بينهما سبق فيه نظر بالنسبة الى ماعدا التهج اللهم الا  
 ان يكون له قولان (قوله سراة) بفتح السين المهملة جمع مري أي سيد على غير قياس تسامى أي  
 تسامى والمسومة الخيل المجهول عليها سومة بضم السين أي علامة لتترك في المري والعرب  
 العربية ويروي المطهمة الصلاب والمطهمة المتناسقة الاعضاء والصلاب الشداد (قوله من قول  
 أم عقيل) أي وهي تلاعب ولدها عقيل بن أبي طالب (قوله نبيل) من النبيل بالضم أو النبالة وهما  
 الفضل وشمال كمعركاهو أحد اغنامه ربح ثوب من ناحية القطب الشمالي ثانياً شامل كمعركاه  
 مدلوب شمال ثالثاً شمال كسحاب رابعاً شامل بسكون الميم خامساً شامل بتصويكهاو بلبل بمعنى  
 فاعلة أو مفعولة أي بالة أو مبالغة لما فيها من الندى والمراد أنها رطبة وكنت بقواها اذا تمب الخ  
 من الدوام (قوله لا تراد في غيره) أي الاول والاخر للاعتناء به (قوله أبردها الخ) الضمير ان للدينا  
 كما قاله زكريا (قوله وشانيتها) أي باغصهما (٣) والقصد بقوله مشغول بمشغول الدعاء عليه بعشق  
 شخص مشغول منه بعشق غيره أو المراد مشغول بمشغول به لان الحب لا يرضى الشريك في حبيبته  
 (قوله أغاذل الخ) الهبرة للسدا وما ذل مادي مرخم وأقوى من التأويب وهو الترجيع وكثيراً  
 مفعول ثان لا رى (قوله أي كان) أي هذه المائدة لا يقيد الزيادة ولا يبدل الصيغة الماضية لما

ذلك الكوفيون وأجاز أبو على زيادة أصبح وأمسى في قوله مدو عينيك وشانيتها . أصبح مشغول بمشغول  
 وقوله أغاذل قولي ما هو بيت فاؤبي . كثيراً أرى أمسى لا يلدن قولي وأجاز بعضهم زيادة سائر أفعال الباب اذا لم ينقص  
 المعنى (ويجوز قولهم) أي كان

(٣) قوله باغصهما الاول مبعضهما من أبغض لان أبغض تعديته رديئة كافي كتب اللغة اه



أما وحدها أو مع الآخر (ويبقى الخبر) على خاله (وبعدان ولو) (١٩٧) الشرطين (كثيرا إذا) الحكم (اشهر)

من ذلك المرء مجزى بعمله  
ان خبرا خبرا وان شرا شرا  
وقوله  
قد قيل ما قيل ان سدا  
وان كذا وقوله  
حدثت على بطون ضبة كلها  
ان ظالمهم وان مظلوما  
وفي الحديث القس ولو  
ناتقا من حديد وقال  
الشاعر  
لا يأمن الدهر ذوبى ولو ملكا  
جنوده ضاق عنها السهل  
والجبل  
في تبيينه الاول قد  
تحذف كان مع خبرها ويبنى  
الامم من ذلك ان المرء  
مجزى بعمله ان خير فخير  
وان شر فشر رفعها ما أى  
ان كان في عمله خير فزاد  
غير وان كان في عمله شر  
فزاد شر وفي هذه المسئلة  
اربعة اوجه مشهورة  
هذان والثالث نصبهما  
على تقدير ان كان عمله  
خييرا فهو مجزى خيرا  
والرابع عكس الاول أى  
رفع الاول ونصب الثاني  
وهذا الرابع أضعفها  
والاول ارجحها وما بينهما  
توسطان ومنه مع لو ألا  
طعام ولو عمر جوفه سيويه  
رفع عمر على تقدير ولو يكون  
عندنا ثمرة الثاني قل حذف  
كان مع غير ان ولو كثره  
من لشولا لا فالى ان لا  
قدرة سيويه من لدان  
كانت شولا (وبعدان)  
المصدرية (تعويض ما  
هنا) أى عن مكان

سبأنى من سيويه ولو عمر من تقدير يكون (قوله اما وحدها) فالأقتصار على الخبر في قوله ويبقى  
الخبر لبقائه على الحالتين فلا ينافى هذا الاقتصار قول الشارح اما وحدها وان أوردته سم وأقره  
شيخنا والبعض (قوله وهو الاكثر) أى لان الفعل ومفعوله كالشئ الواحد (قوله وبعدان) انظر في  
متعلق باشهر وكثيرا الا حسن أنه حال من فاعل اشهر ولا تكرار في الجمع بين الكثرة والشهرة لانه  
لا يلزم من احدهما الاخرى قال في التصريح والغالبي ان هذه ان تكون تعويضا (قوله ولو) أى  
المندرج ما بعده فاعيا قبلها فلا يجوز ألا حذف ولو تراوفا أكثر حذفها بعدهما لان أم أدوات  
الشرط العاملة ولو أم غير العاملة كما أن كان أم بابها وهم يتوسعون في الامهات ما لم يتوسعوا في  
غيرها قاله في التصريح (قوله المرء الخ) قال شيخنا والبعض لفظ الحديث البان مجزىون بأعمالهم الخ  
هـ وقال شيخنا السيد المرء مجزى بعمله ليس حديثا وان صح معناه قاله القليوبي ولذلك حكاه  
الحافظ في الهمع بلفظ قيل وكذا غيره هـ وهذا قد يفيد أنه لم يرد مطلقا ويؤيده تفسير صاحب  
التوضيح بقوله وقولهم الناس مجزىون بأعمالهم الخ وكذا في همع السبوطي فيما رأيته من نسخة  
وعلى تسليم ورود الناس مجزىون بأعمالهم الخ يكون الشارح رواه بالمعنى (قوله بعده) أى يجنس  
عمله لان العمل ليس مجزيا بل عليه قاله الناصر أو الباء بمعنى على (قوله حدثت الخ) حدثت بجهاء  
ودال مهماتين كرفع طغف ورق وضبة بفتح الضاد المجهمة وتشديد الموحدة ويروي بكسر الضاد  
وتشديد النون ومدلولوا العلمين متغايران (قوله ان كان في عمله خير) لم يقدر كان التامة مع  
الاستغناء معها عن تقدير المصوب لتوافق حالة النصب ولان الناقصة أكثر استعمالا من التامة  
(قوله اربعة اوجه مشهورة) نص في التسهيل على أنه رعايا المقرون بان أو ان لا اذا عدا مع كان الى  
مجزى ويرى قال الدماميني نحو المرء يقتول ما قتل به ان سيف سيف أى ان كان قتل بسيف فقتله  
أيضا بسيف وحكي يونس مرت بربل صالح ان لا صالح فطالخ أى ان لا يكن المرور به الخ والمرور  
بطالخ وذلك لقوة الدلالة على الجارية تقدم ذكره لكن هذا مما يسهل الحذف لا مما يوجب الاطراد  
فلا يقال منه الا ما سمع هذا مذهب سيويه ونص المصنف على اطراده هـ ببعض حذف (قوله  
وهذا الرابع أضعفها) أفعال التفصيل ليس على باب بالنسبة الى الاول كما أن قوله أرفعها ليس على  
باب بالنسبة الى الرابع وانما كان أضعف لان فيه حذف كان وخبرها وحذف فعل ناصب بعدها  
الجزاء وكلاهما نادرو من هذا يعلم أن ارجحية الاول لسلاسه منهما واشتماله على شيئين مطردين  
وهما اصهار كان واحدها بعدان واحدها المبند بعدفاء الجزاء وان توسط الثاني والثالث لسلاسه  
كل من أحدهما واشتماله على أحد المطردين ومقتضى هذا أنهما مساويان وبه قال المشاويين وقال  
ابن عصفور رفعهما أحسن من نصبهما ووجه بان الحذف في الرفع أقل منه في النصب وقال  
الدماميني الرفع ضعيف من جهة المعنى لان معنى ان كان في عملهم خير غير مضمود لان مراد  
المستكلم ان كان نفس عملهم خيرا لان كان لهم أعمال منها خير وقد دفع بابه على التجربة مثل  
لهم فيم ادار الخ لانه سم (قوله على تقدير ولو يكون عندنا) المناسب عندكم الا أن يكون  
استفهام المستكلم من أهل بيته واستفهام منه أن الحذف ليس خاصا بلفظ الماضي بخلاف الزيادة  
(قوله من لشولا) بفتح الشين وسكون الواو مع التنوين جمع نائلة على غير قياس اذ قياس جمعها  
شوائل والشائلة الناقصة التي خفت لبنها وارتفع ضرعها وأتى عليها من نتاجها سعة أشهر أو ثمانية  
والشائل بلاها الناقصة التي تشول بذنبها للقاح أى ترضع لاجله ولا ابنها أسلا وجهها شول بضم  
الشين وتشديد الواو كراكم وركم والقاء زائدة والاتلاء بالكسر مصدر أثلت الناقة اذا تلاحا ولها  
أى تبعها أى من زمن كونها شولا الى زمن تبعية أولادها لها كذا في التصريح وغيره (قوله قدره  
سيويه من لدان كانت شولا) أتى في التقدير بان لفظة اضافته ان الى الجمل واعتراض بابه يارمه



وبما عرض من كان وانته  
اسمها وبرأ خبرها والاصل  
لان كنت براخذت لام  
التعليل لان حذفها مع  
أن مطرد ثم حذف كان  
فان فصل المضمير المتصل  
بها ثم عوض عنها ما وادغمت  
فيها النون ومنه قوله  
أباخراشة أما أنت ذاتنفر  
فان قوي لم نأكلهم الضبع  
تنبه حذف كان  
مع معموليها بعد ان في  
قولهم اقل هذا ام لا أي  
ان كنت لا تفعل غيره  
فما عوض عن كان ولا  
نافية للخبر ومنه قوله  
أمرعت الأرض لو ان مالا  
لو ان نوقالك أوجالا  
أوثة من غم امالا  
التقدير ان كنت لا تجدين  
خبرها (ومن مضارع  
لكان) ناقصة كانت  
أو تامة (منجزم) بالسكون  
لم يتصل به ضمير نصب وقد  
وابه منصرك (تحذف فون)  
هي لام الفعل فتخفيفا  
(وهو حذف) جائز (ما  
الترم) فحذوا ان تلك حسنة  
في القراءتين بخلاف نحو  
من تكون له عاقبة الدار  
وتكون لكما الكبرياء  
وتكونوا من بعده قوما  
صالحين ان يكنه فلن تسلط  
عليه لم يكن الله يخفر لهم  
وخالف في هذا الاخير  
يونس فاجاز الحذف حينئذ  
نمسا بقوله

حذف الموصول الحرفي وصلته وابقاه معمولها وهو ممنوع وان جاز حذف أن وحدها فلا يلزم  
كلام البعض وأجيب بأنه حل معني لاجل اعراب وحل الاعراب من لد كانت وان كانت إضافة  
لن الى الجملة قليلة وقدره بعضهم من لد شالت شولا فجعل شولا مصدرا لاجعاه وهو أقل كلفة من  
تقدير سيبويه (قوله اوتك) يومهم خروجه عن القياس وليس كذلك لانهم عوضوا الحرف عن الجملة  
في نحو يومئذ قيا سافهنا أولى (قوله فحذف كان) أي وحدها اذ لا يجوز حذف الاسم معها كما صرح  
به الفارسي (قوله وجوبا) أي عند الجمهور ورواها المبرد أما كنت منطلقا انطلقت ولم يسمع هذا العمل  
الا في ضمير الخطاب وارجاز سيبويه أما زيد ذاهبا ذهبت (قوله اذ لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض)  
كما لا يجوز حذفهما معا فلا يقال أن أنت براقاله الفارسي (قوله فاقرب) الفاعل زائدة دخلت تشبيها  
بقاء الجواب لان الاول سبب والثاني مسبب (قوله فان مصدريه) أي عند البصريين وذهب  
الكوفيون الى أنها شرطية بدليل القاء لانهم يجزئون فتح هبة ان الشرطية ونقل البعض في بعض  
نسخ حاشيته الاول عن غير البصريين والثاني عن البصريين سبق قلم قال الفارسي وان المصدرية  
حينئذ في محل نصب أوجر على الخلاف في محلها بعد حذف حرف الجر معها اه (قوله وأنت اسمها)  
أي اسم كان وقيل العامل نفس ما ليسا بمتاع كان فالامم والخبر لها (قوله والاصل لان كنت  
را) أي الاصل الثاني والاصل الاول اقرب لان كنت برا قدمت العلة على المعلول ثم حذف اللام  
الخ ما قال الشارح وزيدت القاء لما مر (قوله ثم حذف كان) أي وصلة الموصول الحرفي قد تحذف  
بحوم ما ان سرام مكاه أي مائت أفاده يس (قوله أباخراشة) بضم الخاء المهيبة صحابي وهو منادى  
حذف منه حرف النداء وقوله أما أنت الخ حذف معلول العلتين لدلالة المقام والاصل لان  
كنت ذاتنفر اقترنت على لا تفقر على فان قوي الخ والضبع حيوان معروف شبه به السنة  
المجربة على طريق الاستعارة التصريحية والاصل كل رشيع وقيل الضبع حقيقة فيها أيضا  
ويحتمل أن المراد به الحيوان المعروف فيكون الكلام كناية عن عدم ضعف قومه لان القوم  
اذا ضعفوا عاثت فيهم الضباع قاله السيموطي في شرح شواهد المنى (قوله حذف كان) أي وجوبا  
وقوله مع معموليها جعله المصنف من حذفها مع اسمها فقط لان لا من الخبر فكأنه لم يحذف بقاء  
بعضه (قوله بعد ان في قولهم الخ) نقل في التصريح عن الكوفيين جواز حذف الثلاثة بلا عوض  
فاذا قيل لك لا تأت الامير فانه جائز ان تقول أما آتية وان ومنه قالت وان (قوله فاعوض عن  
كان) قضيته أن البست عوضا عن اسمها وخبرها أيضا فيكونان حذفان بلا عوض (قوله ولا نافية  
للخبر) الظاهر أن لاجز من الخبر أي وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه هذا وجعل اللقاني  
ما زائدة لتأكيد كيد ان الشرطية من غير تقدير لكان كافي فاما ترين ولاداخله على فعل الشرط  
واستحسن هذا غير واحد لانه أقل تكلفة وضعفه الروداني بان ما لا تزداد قبل الشرط المنفي بلاويان  
الجواب لا يحذف الا ان كان الشرط ماضيا لفظا أو معي والشرط على زعمه مستقبل وجواب الشرط  
على كل محذوف لدلالة اعمل قبله عليه والتقدير فافعل هذا (قوله أمرعت) أي أخصبت  
والسلة بضم المثناة وقد تفتح القطعة من الشيء والظاهر أن لوني الموضوعين للتمني كافي لو أن لداكره  
وخبر أن في الموضوع الاول محذوف تقديره لك (قوله ومن مضارع الخ) متعلق بتحذف والحاصل  
أن فون مضارع كان تحذف بخمسة شروط ذكر المصنف والشارح منها أربعة والخامس أن يكون  
وصلا لا وقفا (قوله تحذف فون) أي لكثرة الاستعمال وشمها بحرروف العلة (قوله في القراءتين)  
أي قراءة الرفع على القام والنصب على النقصان (قوله بخلاف محوم من تكون الخ) خرج هو وما  
بعده بالجزم وقوله وتكونوا الخ بالسكون وقوله ان يكنه الخ بقوله لم يتصل الخ وقوله لم يكن الخ بقوله  
وقد وليه منصرك (قوله فان لم تلك المرأة الخ) كانه نظروا وجهه فلم يره حسنة فسلمى بانه يشبه وجهه المضيف



اذلا ضرورة لا مكان أن

يقال

فإن تكن المرأة أخفت وسامة

وقد قرئ شاذ المثل الذين

كفروا بجماعة كذا إذا دخل

على غير ذال وأخواتها

من أفعال هذا الباب ناف

فالمعنى هو الخبر نحو ما كان

زيد عالما فإن قصد

الاجباب قرن الخبر بالا

نحو ما كان زيد الا عالما

فإن كان الخبر من الكلمات

اللامعة للمعنى نحو يعرج

لم يحزن أن يقتل بالالة لا

يقال في ما كان زيدا يعرج

بالدواما كان زيدا لا يعرج

وهو معنى يعرج يتفجع وحكم

ليس حكم ما كان في كل

مأذ كروا ما زال وأخواتها

ففيها اجباب فلا يقتل

خبرها بالا كما لا يقتل بها

خبرها كان الحالية من نفي

لتساويهما في اقتضاء

ثبوت الخبر وما أوهم خلاف

ذلك فقول كقوله

سراج مع ما تفعل الآء اخذ

على الحذف أو زجر بها بالاء

قفرأ أي ما تنفصل عن

الاجباب الا في حال اناختها

على الحذف الى أن زجر

بها لداقرا فتفعل هاءا

تامة ويجوز أن تكون

ناقصة وخبرها على الحذف

ومناخه منصوب على

الحال أي لا تفعل على

الحذف الا في حال اناختها

والله أعلم

وهو الاسد من الضم وهو العن (قوله اذلا ضرورة الخ) مبنى على مذهبه في الضرورة وقدم  
ما فيه وقوله لا مكان أن يقال فإن تكن المرأة أخفت وسامة فيه أن هذا أخص من كلام الشاعر  
لأن الشرط على هذا اخفاء الوسامة المقتضى ثبوتها في نفسها والشرط على كلام الشاعر عدم ابداء  
الوسامة الصادق بانقائها في نفسها فأمل (قوله نحو يعرج) أي التي بمعنى يتفجع كما سيدكره الشارح  
أما عايج التي بمعنى أقام أو وقف أو رجع أو أمل فلا يختص بالنفي ونحو يعرج أحمد وديار وعريب فلا  
يقال ما كان مثلك الا أحدا (قوله في كل مأذ كر) أي في أن المعنى هو الخبر وفي أنه إذا قصد الاجباب  
قرن الخبر بالا وفي أنه إذا كان الخبر ملازما للنفي لم يحزن أن يقتل بالا بئ أن ليس وما كان يشتر كان  
في شيء آخر به عليه في التسهيل وعبارته مع زيادة من الدما مبنى عليه وتحتص ليس بجواز اقتران  
خبرها بواو إن كان جملة موجبة بالا كقوله

ليس شيء الا وفيه اذا ما • قابلته عين البصير اعتبار

ومنع بعضهم ذلك وتناول البيت اما على حذف الخبر والجملة حال أو على زيادة الواو ويشاركها في  
ذلك كان بعد نفي كقوله

ما كان من بشر الا ومينته • محبومه لكن الاجال تختص

وربما شئت الجملة المخبر بها في هذا الباب بالحالية قوليت الواو مطلقا كقوله

وكانوا أناسا ينفخون فاصبحروا • وأكثرا ما يعطونك النظر الشرر

وقوله فقط او ومنهم سابق دمه له • وآخر يثني دمه العين بالهل

وهذا انما أجازة الاخفش دون غيره من البصريين ولا حجة في البيتين لاحتمال أصح وظل فيهما  
للتمام وجعل الجملة حالية أو يقال هما ناقصان والخبر محذوف اه وقال في التسهيل ورفع ما به والالا  
في نحو ليس الطيب الا المسك لعله تقيم اه أي حلالها عند انتفاض نفيها على ما في الاله مال كافي  
المعنى قال الدما مبنى على ذلك عنهم أبو عمرو بن العلاء ثم نقل في رد نحو هذا التركيب الى اللمعة  
المشهوره تأويلات منها أن الطيب اسمها والالمسك نعت للاسم لان تعريفه تعريف الجنس  
والخبر محذوف أي ليس طيب غير المسك موجود أو ورد عليه أن فيه التزام حذف الخبر بلا ساد  
مسده ثم قال قال ابن هشام ومات قدم من نقل أبي عمرو أن ذلك لغة تميم رد هذه التأويلات  
اه وقوله موجودا عبارة المعنى طيبا (قوله فنفيا اجباب) أي باعتبار ما ل المعنى لما من  
أنها للنفي ونفي النفي اجباب (قوله فلا يقتل خبرها بالا) أي لان الاستثناء المفرع لا يكون  
في الموجب الا في الفضلات على قلة وانما ليس فضلة فلا يجوز ما زال زيد الا انما الاستثناء استمرار  
زيد على جميع الصفات الا التمام (قوله فقول) أي بوجهين أولهما أحسنهما للاعتراض على ثانيهما  
بأن عامل الحال ان جعل تفعل ففيه أن ما قبل الا لا يعمل فيما به المستثنى الا في تابعه أو في المستثنى  
منه وعلى الحذف ليس واحدا منهما وان جعل الطرف لزم تقدم المستثنى في الاستثناء المفرع  
على عامله وقد منه البصريون وتقدم الحال على عاملها الطرف وهو نادروا بان الاستثناء المفرع  
في الفضلات قليل في الاجباب ونرج ابن جني البيت على أن تفعل ناقصة والازائدة كجوز  
الواحد في قوله تعالى كمثل الذي يعنى بما لا يسمع الادعاء ونداء (قوله سراج مع) جمع سراج معاء  
مهمة فراء فميمين بينهما واو كه صفوروهى الباقية السمينة أو الشديدة أو الضامرة والمراد بالحذف  
حذفها عن المريعى يعنى أنها تسمع مودة للسير فلا ترسل من أجل ذلك الى المريعى وأرجع الى أن كما صرح  
الشارح تبع للمرادى فتسكين الياء للضرورة على رواية رعى بالنون قال الدما مبنى وأحسن منه  
جعلها عاطفة على مناخه وتائب فاعل رعى على روايته بالتحسية قوله بها (قوله الا في حال اناختها الخ)  
أي فهي تنتقل من مشقة الى مشقة وقوله على الحذف أي على وجه الحذف



فصل في ما لا ولاوات المشبهات بليس  
وان المشبهات بليس  
انما شبهت هذه بليس في  
العمل لمشايتها اياها في  
المعنى وانما اقردت عن  
باب كان لانها حروف وتلك  
أفعال (العمل ليس أعملت  
ما) الثانية فحوما هذا بشرا  
وما هن أمهاتهم وهذه  
لغة الخازين وأهلها بنو  
قيم وهو القياس لعدم  
اختصاصها بالامعاء  
ولا عملها عند الخازين  
شروط أشار اليها بقوله  
(دون ان) مع بقا النفي  
وترتيب زكن) أي علم فان  
فقد شرط من هذه الشروط  
بطل عملها فحوما ان زيد  
قام فحرف نفي مهمل وان  
زائدة وزيد مبتدأ وقام  
خبره ومنه قوله  
بنى غداة ما ان أنتم ذهب  
ولا صرف ولكن أنتم  
الحرف  
وأما رواية يعقوب بن  
السكيت ذهب باب نصب  
فخرجة على أن ان نافية  
مؤكدة لما لا زائدة وكذا  
إذا انتقض النفي بالانحو  
وما محمد الا رسول فاقوله  
وما الدهر الا منجنونا بآله  
هو ما صاحب الحاجات الا  
معذبا

فصل في ما لا ولاوات المشبهات بليس  
أي في العمل كما أشار اليه الشارح (قوله لمشايتها اياها في المعنى) وهو النفي والمثبت لا عملها  
عمل ليس هو الاستقراء وتلك المشابهة على أعمال العرب اياها عمل ليس لأن المثبت قياسنا اياها  
على ليس وتلك المشابهة جامع القياس اذ لا قياس مع المصنوع فالا عراض بأن هذا قياس في اللغة  
وهو متسع ما قط جدا نعم قال سم انما يظهر التعليل بمشايتها ليس في المعنى لو كان عمل ليس لمافيها  
من النفي وليس كذلك بدليل عملها مع انتقاض نفيها (قوله لانها حروف) ان قلت الفعل أقوى من  
الحرف فهو لا قدم عليها أفعال المقاربة قلت لانها أظهر شسبابا كان من حيث ظهور عملها الرفع  
والنصب أكثر المكثرة محي خبرها مفردا بخلاف أفعال المقاربة ومن حيث موافقتها لبعض باب كان  
معنى ومما لا يخلاف أفعال المقاربة (قوله أعملت ما) أي عند البصريين وجعل الكوفيين المرفوع  
مبتدأ أو المنصوب خبره على نزاع الخافض وهي وان عند الاطلاق لشي الحال كليس كافي الهمع (قوله  
وأهلها بنو عجم) بلغهم قرأ ابن مسعود ما هذا بشرا بالرفع ونقل عن حاصم ما هن أمهاتهم بالرفع (قوله  
شروط) أي أربعة ذكر الناظم منها ثلاثة صراحة وواحدة ضمنيا في قوله وسبق حرف جراح فانه  
تضمن أن شرط عملها أن لا يتقدم معمول خبرها وهو غير ظرف على اسمها وزاد قوم شرطين آخرين  
أن لا تتكرر ما فحوما ما زيد قائم وأن لا يبدل من خبرها موجب بالانحو ما زيد شيء الاثنى لا يعاب به  
وركها المصنف لان الاول ان كان المراد منه ان لا تتكرر على أن الثانية نافية مؤسسة فهو  
داخل في شرط بقاء النفي لان نفي النفي ازالة للنفي وان كان المراد منه أن لا تتكرر على أن الثانية  
نافية مؤكدة فهو ضعيف كما سنعرفه والثاني داخل في شرط بقاء النفي لان ايجاب البديل ايجاب  
للمبدل منه مع أن ابن عقيل رجع في شرحه على النظم أن ابدال موجب من خبرها لا يبطل عملها  
وعليه مشي الشارح في الاستثناء جاعلا رفع البديل على محل الخبر وعبارة المعنى اذ اقلب ليس زيد  
شيئا الانسيا لا يعاب به جاز كون النصب على الاستثناء أو البديل فان ثبت بما كان ليس بطلت  
المبدلية لان ما لا تعمل في الموجب اه قال الشاطبي لا تعمل ما لا بهذه الشروط بخلاف ليس  
فانها تعمل دون شرط منها وأورد عليه سم أن ان لا تلي ليس كما اعترف به بعد ذلك يعني ومقتضى  
عموم قوله دون شرط منها أن ليس تعمل وان وليها ان مع أنها لا تلي ليس أصلا هذا مراد سم ولم  
يفهم البعض مراده فقال ما قال (قوله دون ان) أي المزيدة لا النافية المؤكدة كما استفاد من  
قول الشارح فخرجة على أن ان نافية الخ وبالاولى تأكيدها النافية بما نفيه أخرى فلا يبطل عملها  
كما يصرح به كلام المصنف في شرح التسهيل واعتمده الدماميني والمرادى وان خالف في ذلك بعضهم  
كأمر وقد يتبادر من هذا الكلام أن تعقيب ما النافية بما أخرى زائدة لا نافية مبطل للعمل فليست  
واعمال تعمل مع ان لبعدها عن شبه ليس وقوع ان بعدها وقبل لضعفها عن تخطي ان وكذا يقال  
في زيادة ما بعدها ان قلنا يابطاها العمل (قوله مع بقا النفي) أي نفي الخبر فلا يضر انتقاض نفي  
معمول خبرها فحوما ما زيد ضار بالاعمر سم (قوله أي علم) أي من باب المبتدأ والخبر فانه علم منه  
أن حق المبتدأ المتقدم والخبر التأخر (قوله بنى غداة) بضم العين المججمة والصريف الفضة والحرف  
الفخار (قوله لا زائدة) أي كما هي على رواية الهمال قالتا كسديان على أنها نافية لغنى لانه  
عنزلة تكرير ما على أنها زائدة معنوية كالتأكيدي بسائر الحروف الزائدة كذا في حاشية السيوطي  
على المعنى (قوله وكذا) أي كوجود ان اذا انتقض الخ وهذه الجملة معطوفة على محذوف قبل قوله  
فحوما ان زيد قائم تقديره فيبطل عملها اذا وجدت ان فحوالح والمعطوف والمعطوف عليه تفصيل  
لقوله فان فقد شرط الخ فانتظمت عبارة الشارح (قوله بالا) خرج الانتقاض بغير فلا يبطل العمل  
عند البصريين فحوما ما زيد غير قائم (قوله وما الدهر) قال الماصر المراد به نفس الفلك مجازا لحرركه



فشاذ مؤول وكذا يبطل عملها اذا تقدم خبرها على اسمها نحو ما تأخر يدومته قوله (٣٠١) وما خذل قومي فأخضع للعدا

ولكن اذا ادعروهم فهمهم  
وأما قول الفرزدق

فأبجوا قد أعاد الله نعمتهم  
أذهبهم قريش وأدام مثلهم

بشر  
فشاذ وقيل غلط سببه أنه

نعمي وأراد أن يتكلم اللغة  
البحاز ولم يدرك من شرط

النصب عندهم بقاء  
التي بين الاسم والخبر

وقيل مؤول (تنبهان) في  
الاول قال في التسهيل وقد

تعمل متوسطا خبرها  
وموجبا بالاول فالسبب

في الاول وليس في الثاني  
الثاني اقتضى اطلاقه

مع العمل عند توسط الخبر  
ولو كان طرفا أو مجرورا

قال في شرح السكاكية من  
التحويين من يرى عمل ما

اذا تقدم خبرها وكان طرفا  
أو مجرورا وهو اختيار أبي

الحسن بن عصفور (سابق  
عرف جر) مع مجروره (اد

طرف) مدخولي ما مع بقاء  
العمل (كله أنت معنبا)

وما عندك زيد قائما (أجاز  
العلماء) سبق مع در صوب

بالمفعولية لا جاز صافي  
الى فاعله والمراد أنه يجوز

تقديم معمول خبر ما على  
اسمها اذا كان طرفا أو

مجرورا كما مثل وسنه قوله  
أهبة حزم لذوان كنت أما

فما كل حين من ترالي مواليا  
فان كان غير ظرف أو مجرور

بطل العمل نحو ما طعمنا  
وما كل من ترالي مواليا

فان كان غير ظرف أو مجرور  
بطل العمل نحو ما طعمنا

وما كل من ترالي مواليا  
فان كان غير ظرف أو مجرور

بطل العمل نحو ما طعمنا  
وما كل من ترالي مواليا

فيكون اسم عين فصيح أنه من باب ما زيد الاسير او المتجنون الدواب الذي يسبق عليه الماء وضم داله  
أكثر من فتحها (قوله أو مؤول) يجعله من باب ما زيد الاسير او الاصل وما الدهر الايد وردوران  
متجنون وما صاحب الحاجات الا يعذب معذبا أي تعذيبا دهما منصوبا على المفعولية المطلقة  
لضعلين محذوفين محتافين بتقدير مضاف في الاول وجعل معذبا صدر امييا بمعنى تعذبا أو مؤول  
بجعله مفعولين لفعلين محذوفين متحدين أي يشبهه منجوبا ويشبهه معذبا وهذا أقل كلفة  
(قوله نحو ما قائم زيد) أي على جعل قائم خبرا أما على جعله مبتدأ رافعا للمكتفي به عن الخبر فلا اشكال  
في بقاء العمل لبقاء التركيب والمرفوع بالمبتدأ في هذه الحالة فاعل بالوصف أغنى عن خبر ما على  
ما تقدم قاله شيخنا السيد (قوله وقيل غلط) أي لحس وقبه أن المعروف أن العربي لا يدر أن  
يكن كما أنه لا يدر أن ينطق بغير لغة كذا في الروايات ثم قال والذي ينبغي أن لا يشك فيه أن ذلك  
اذا ترك العربي وسليقته أما لو أراد اللفظ بالطلاء أو بلغة غير فلا يشك في أنه لا يجر عن ذلك  
وقد تكلمت العرب بلغة الحبش والفرس واللغة العبرانية وغيرها وأبو الاسود عري وقد حكى  
قول بشة لا مير المؤمنين على ما أشد الطرب بالرفع فقول سيبويه في قصته مع الكسائي في مسألة كنت  
أظن أن العقب أشد اسعة من الزبور فاذا هو هي مرهم يا أمير المؤمنين أن ينطقه وابدلك لا بد من  
تأويله كان يقال المراد من لم يجمع متعالة الكسائي ولم يدرك القصة أو نحو ذلك مما يقتضي نطفهم  
على سليقتهم الذي هو المعيار اه وهو كلام في غاية البقاسة طالمحري في نقي (قوله وقيل  
مؤول) أي بأن فتحه بناء لضافته الى معنى فهو في محل رفع بالابتداء أو بان الخبر محذوف أي  
موجود ومثلهم حال من الضمير في الخبر وانما قدرنا الخبر مر فوالماء علم من أن الشاعر نغمي (قوله  
وفاقا سيبويه في الاول) رد بان المنصوص عن سيبويه المنع والمجوز انما هو الجرمي والقراء (قوله  
اقتضى اطلاقه) لا يقال قوله وسبق الخ بقوله هذا الاطلاق لشعوره نفس الخبر ووجه قوله والتشيل  
بالمعمول في قوله كأي الخ لا يخصص والقاعدة محل المطلق على المقيد لا نافي قول عاذنه اعطاء الحكم  
بالمثال مع أن التعميم مني على مذهب ابن عصفور والخالف للجمهور ومنهم المصنف (قوله وهو  
اختيار أبي الحسن بن عصفور) وتأويله بعباسه على معمول الخبر يمنع بالفرق ما يتوسع في النضلة  
ما لا يتوسع في العمدة فان قيل قد اغتفروا تقدم خبرا وأخواتها على اسمها اذا كان طرفا أو جارا  
ومجرورا أجيب بان هذه الحروف ضعيفة لانها فرع الفرع لانها محمولة على ليس وليس محمولة على  
كان على ما قيل بخلاف ان وأخواتها (قوله وسبق الخ) أشار به كما تقدم الى شرط رابع وهو أن  
لا يتقدم معمول خبرها على اسمها اذا كان غير ظرف أو جار ومجرور لان هذه الاحرف ضعيفة المل  
فلا تقوى على أن تصرف معها ويؤخذ من العلة منع تقديم معمول الخبر على الخبر نفسه ومنع  
تقديم معمول الاسم عليه فلا يقال ما زيد طعمنا كذا ولا ما زيد اضارب قائما لزوم الفصل بينها  
وبين معمولها باجنبي وان تردد بينهما سم كذا في يس واستظهر البعض عدم بطلان العمل بتقديم  
معمول الخبر على الخبر والنفس ميل اليه لان الفصل فيه ليس بين ما و هو ليس بما بخلاف تقدم  
معمول الاسم عليه وانظر هل يجوز تقدم معمول الاسم عليه اذا كان طرفا أو جارا ومجرورا والتوسع  
فيهما أولا (قوله أو ظرف) لا يبعد أن أو مانعة خلو مجوز الجمع (قوله مدخولي ما) مفعول سبق  
دفع به فوهم أن المراد سبق ذلك على ما لا مناعه لان ما لها الصدارة (قوله والمراد الخ) عبر بالمراد  
لايهام العبارة شمول نفس الخبر أيضا (قوله بأهبة حزم) الأهبة كأي القاموس العدة بالصم (قوله  
وان كنت آمنا) عطف على محذوف أي ان لم تكن آمنا وان كنت آمنا أو الوال للعال وان وصلية  
فيكون خلاف هذه الحالة مفهوما بالاول والشاهد في تقدم كل حين لان كل بحسب ما بعدها وما بعدها  
ظرف فتكون هي ظرفا (قوله تعرفها المنازل) أي اطلب معرفتها في المنازل والشاهد في قوله وما كل

(٣٦ - صبا اول) زيد آكل ومنه قوله رقاوات عررها المنازل من مى • وما كل من وان منى أنا عارف وأجاز ابن



علي رفع مصدر نصب  
بالفعولية لازم مضاف الى  
مفعوله والفاعل محذوف  
والنقد بالزم رفعه معطوف  
بلكن أو يسل الى آخره  
واغما وجب الرفع لكونه  
خبر مبتدأ مقدر ولا يجوز  
نصبه عطفا على خبره لانه  
موجب وهي لا تعمل في  
الموجب نقول ما زيد قائما  
بل قاعدا وما عموما  
لكن كريم أي بل هو قاعد  
ولكن هو كريم فان كان  
العطف بحرف لا يوجب  
كالواو والفاء جار الرفع  
والنصب نحو ما زيد قائما  
ولا قاعدا ولا قاعدا والارج  
النصب تنبيه قد  
عرفت أن تسمية ما بعد بل  
ولكن معطوف محاذ ليس  
بمعطوف وانما هو خبر مبتدأ  
مقدر وبل ولكن حرفا  
ابتداء (وبعد ما) النافية  
(وليس جارا) الزائدة  
(الخبر) كثير المحو ومارك  
بظلام ليس الله بكاف عبده  
(وبعد لا) النافية (ونفي  
كان) وبقيّة النواضع (قد  
يجز) قلبا من ذلك قوله  
فكن لي شفعيا يوم لا ذو  
شفاعة  
بمعن فتبلا عن سواد بن  
قارب  
وقوله  
وان مدت الايدي الى  
الزاد لم أكن  
بأجلهم اذا جشع القوم  
أجمل

الخ حيث أهمل ما عند تقدم معمول خبرها الذي ليس ظرفا ولا مجرورا هذا على رواية نصب كل أما  
على رواية رفعه فكل اسمها وجلة أنا عارف في محل نصب خبرها والعائد محذوف أي عارفه ولا شاهد  
فيه حيثنذ (قوله من بعد منصوب) أي أو مجرور بالباء الزائدة ولا يجوز جره سم (قوله ولا يجوز  
نصبه) أي على رأي الجمهور أما على رأي يونس المتقدم من عدم اشتراط بقاء النفي فالنصب جائز  
(قوله لا به موجب) أي على مذهب الجمهور وأجاز المبرد كونه بل ناقلة النفي الى ما بعد هافعليه يجوز  
ما زيد قائما بل قاعدا بالنصب أي بل ما هو قاعدا أقاده اللقاني وفيه اشكال لان نقل النفي الى ما بعد  
العاطف صير ما قبله غير منفي فواجه نصبه وجوابه أن النفي انما انتقل بعد تمام العمل فالنصب  
متجه (قوله جار الرفع) أي على اصهار مبتدأ أو اتباعا لمحل الخبر قبل دخول الساخ بناء على مذهب  
من لا يشترط بقاء المحرز أي وجود الطالب للمحل (قوله ولا قاعدا) لازائدة للتأكيد (قوله قد  
عرفت) أي من قوله لكونه خبر مبتدأ مقدر (قوله مجاز) أي بالاستعارة التصريحية لعلاقة  
المشابهة الصورية (قوله وبعد ما) أي عاملة أو مهملة ما لم يكن اهمالا لا شقاض النفي فان كان له لم  
تدخل الباء لان الكلام حيثنذ ايجاب (قوله وليس) أي غير الاستثنائية لانها بمعنى الا ومعتوب  
الا لا يفتقرن بالباء كداني التصريح وسيأتي عن ابن هشام ما يوافق (قوله جارا بالخبر) بشرط عدم  
نقض نفيه بالاك كما تقدم فلا يجوز ما زيد الا بقاءه وقوله لا يوجب فلا يجوز ما مثلك بأحد وأن  
لا يكون في الاستثناء فلا يجوز ما قام القوم ليس يزيد أو لا يكون يزيد نقله يس عن ابن هشام وكان  
الاسم اذا وقع في موضع الخبر على قلة كقراءة بعضهم ليس البر بأن تولوا وجوهكم نصب البر وهذه  
الباء لتأكيد النفي على مذهب الكوفيين وهو الصحيح وقال البصريون لدفع توهم الاثبات لان  
السامع قد لا يسمع أول الكلام فيسل انما زيد الحرف سواء كان الباء أو غيرها لا تساع دائرة  
الكلام اذ ربما لا يتمكن المتكلم من نظمه أو مجعده الا بزيادة الحرف ومحل المجرور بها نصب على  
الاعمال وعليه يحمل ما ورد في القرآن لان خبر ما لم يقع في القرآن مجرد امن الباء الا منصوبا ورفع  
على الاهمال (فائدة) قال في التسهيل وقد يجز المعطوف على الخبر الصالح للباء مع سقوطها قال  
الداميني وهذا هو المعروف عندهم بالعطف على التوهم والذي عليه جمهور النحاة أنه غير مقيد  
ثم قال في التسهيل ويندر ذلك أي جزم المعطوف على الخبر المذكور في غير ليس وما ثم قال وان ولي  
العاطف بعد خبر ليس أو ما وصف به سببه نحو ليس أو ما زيد قائما ولا اذا هب أخوه أعطى  
الوصف ماله مفردا في نصب أو يجز على التوهم ورفع به السبب وهو أخوه في المثال أو جعل مبتدأ  
وخبر فقره هما ويتطابق الوصف حيثنذ والمبتدأ فتقول ولا اذا هب ان أخواه ولا اذا هبون أخوته  
ولك أن تحصل الوصف مبتدأ أو السبب فاعلا يداغنى عن الخبر لا عماده على النفي وان تسلاه  
أجبي عطف بعد ليس على اسمها والوصف على خبرها فتقول ليس زيد قائما ولا اذا هب أخوه وان جزم  
بالباء حاز على الاصح جزم الوصف المذكور وليس ذلك من العطف على معمولي عاملين مختلفين لان  
جزم المعطوف بباء مقدرة مدلول عليها بالمتقدمة ويتعين رفع الوصف المعطوف مع ما سواء نصبت  
خبرها أو جزمته بالباء لان خبرها لا يتقدم على اسمها فكذلك خبر ما عطف على اسمها فيرجع العطف  
حيثنذ الى عطف الجمل اه مع زيادة من شرحه للداميني (قوله وبعد لا) أي عاملة عمل ان أو عمل  
ليس (قوله ونفي كان) أي وكان المسقية أي غير الاستثنائية كما مر (قوله وبقيّة النواضع) عطف  
على كان فني مسلط عليها والمراد النواضع غير ان وأخواتها وغير كاد وأخواتها (قوله قليلا) أي به  
دفع التوهم أو قد ليست للتقليل (قوله فكن) الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم والفتيل الخطيب  
الذي في شق النواة وهو منسوب على البياضة عن المفعول المطلق أي اغما ما وقوله عن سواد بن  
قارب من وضع الظاهر موضع المضمهر (قوله اذا جشع) من الجشع وهو شدة الحرص على الاكل



وقوله لا يخلو من الخليل في قوله لا يخلو من الخليل (٢٠٣) ووجبا أجزا والاستفهام مجرى الذي لشبهه آياه كقوله  
يقول إذا أقول عليها

وأجل معنى جعل كافي التصريح ولا يبقاء أجل على ظاهره وجه (قوله والخليل) يعني الفرسان  
والقعد بضم القاف فسكون المهملة فضم الدال وفتحها الضعيف المتأخر قاله العيني (قوله أحروا  
الاستفهام) ظاهره ولو غير باطل وفي التصريح أن هل في البيت للجدد (قوله لشبهه آياه) أي في  
عدم تحقق مدخول كل (قوله يقول الخ) هو هجوم من الفرزدق لجرب بأن قومه كليباً أنون الآن  
فالضمير في يقول إلى الكابي إذا أقول أي ارتفع على الاتان وأقردت الاتان بالقاف أي لصقت  
بالأرض وسكنت الأهل الخ مقول القول واعتراض البعض الاستشهاد بهذا ما يخرج عما نحن  
فيه إذا الكلام في زيادة الباء بعد النامخ وهو مدفوع بآراء قول المشرح ووجبا أجزا والاستفهام غير  
مقيد بأن يكون الاستفهام داخلاً على نامخ وإن أوهنته عبارته بل هو أعم والمعنى رجما أحروا  
الاستفهام الموجود في الكلام مجرى النفي الداخل على النامخ فالاستفهام ادباً ليل في محله (قوله  
وندر) أي قل جداً (قوله تكبران الخ) وكما حال في ما جاء في زيد براكب (قوله فاباً) أي تبعه  
أي من أم جندب المذكورة في قوله أول القصيدة

خليلي من أبي علي أم جندب • لنقض حاجات الفوائد المذهب

حقبة أي مدة لا تلافها بدل من تنال عدم الملافة هو البأي كما قاله زكريا (قوله لو فعت) معترض  
بين اسم لكن وخبرها وجواب لو محذوف أي لو فعلته لأصبب أو هي للتمني (قوله وانما دلت الخ)  
جواب عما يرد على قوله وندر وحاصله كيف تدعي ندور ما ذكر مع وقوعه في القرآن المزمع عن وقوع  
النادر واستعماله لا حاصل الجواب أن دخولها في الآية لا مدخولها يؤل بحسب المعنى إلى خبر  
ليس (قوله لأنه في معنى الخ) بدليل التصريح به في قوله تعالى أوليس الذي خلق السموات والأرض  
بقادر أو يقال لأن ان ومعموليه اسد امدم مفعول يروا العلمية وهي من النوامخ فمدخولها جزء  
من معمولي النامخ فكأنه معموله وقد أجاز الزجاج الهياض على ما في الآية أجازها ظنفت أن أحدا  
بقائم (قوله في خبر ما) الإضافة لادني ملايسة بالنسبة للتميمية لأنها لا خبر لها أي الخبر الواقع في خبرها  
(قوله وتبعه على ذلك الرمنشري) بناء منهما على أن المقنضي لزيادة الباء نصب الخبر وليس كذلك  
فإن المقنضي نفسه اه دما ميني أي بدليل دخولها في فحول أكن بقائم وامتساعها في كفت قائما  
(قوله في أشعارهم) كقول الفرزدق لعمر ك ما معن بتارك حقه (قوله بدخول ان) أي أو عدم  
الترتيب لا بانتقاض النفي بالألف المفهوم فيه تفصيل فلا اعتراض (قوله لا خير بخير) بحث فيه باحتمال  
كون الباء ظرفية لارائدة والخبر الجار والمجرور وأجاب غير واحد كالبعض بأن هذا الاحتمال  
خلاف الظاهر وإن ادعى الدما ميني ظهوره وأنا أقول لا بد من التزام هذا الاحتمال أو التزام كون  
الكلام على زيادة الباء فلو بالان المعنى المقصود من هذا الكلام نفي كيمونة الخير في الخبر الذي  
بعده النار أي نفي وجود شيء من الخير في الخير الذي بعده النار وهذا المعنى يفيد الكلام إذا جعلت  
الباء ظرفية أو نفي الخير به من الخير الذي بعده النار وهذا المعنى يفيد الكلام إذا جعلت  
والاصل لا خير بعد النار خير وليس المقصود نفي الخيرية التي بعدها النار عن الخير كإيفاء جعل  
الباء زائدة من غير التزام القلب لأن معنى كون لا نفي الجنس أنها نفي الخير عن الجنس فإن قلت  
يعني عن التزام القلب جعل بعده النار سفة لاسم لا قات يلزم حينئذ الفصل بين الصفة والموصوف  
بأجنبي وهو خير حيث كانت دعوى الزيادة محوجة إلى ارتكاب القلب الذي هو خلاف الأصل  
كان احتمال الظرفية هو الظاهر وفاقا للدما ميني فتدبره فاه في غاية الحسن والمثانة (قوله في  
السكران) إنما اختص عمل لا بالنكرات لأنها عند الإطلاق لني الجنس برحان والوحدة  
مخرج وجبة وكلاهما بالنكرات أنس اه سم أما لني لني الجنس تصاقفة ملة عمل ان راورد

وأقردت  
الأهل أخو عيش لذيقها ثم  
وندر في غير ذلك تكبران  
وأكن رليت في قوله  
فان تنأعها حقبة لا تلافها  
فانن مما أحدثت بالهجر  
وقوله  
ولكن أجزا لو فعلت بهن  
وهل يسكر المعروف في  
اللاس والاجر  
وقوله

ألا ليت ذا العيش اللذيذ  
بدانم

على إحدى الروايتين  
وإنما دخلت في خبر أن في  
قوله أولم يريا أن الله الذي  
خلق السموات والأرض  
ولم يخلقهن بقادر لأنه  
في معنى أوليس الله بقادر  
في تنبيهات لا فرق  
في دخول الباء في خبر ما بين  
أن تكون جارية أو تميمية  
كما اقتضاه إطلاقه وصرح  
به في غير هذا الكتاب  
وزعم أبو علي أن دخول  
الباء مخصوص بالحجازية  
وأنه على ذلك الرمنشري  
وهو مردود فقد نقل  
سببوه بذلك من تميم وهو  
موجود في أشعارهم ولا  
الفتات إلى من منع ذلك  
• الثاني فنقض إطلاقه  
أيضا أنه لا فرق في ذلك بين  
العاملة والتي بطل عملها  
بدخول ان وقد صرح بذلك  
في غير هذا الكتاب ومنه

قوله لعمر ك ما ان أبو مالك • بواه ولا بضعيف قواه • الثالث اقتضى إطلاقه أيضا أنه لا فرق في لا بين العاملة عمل ليس كما  
تقدم والعاملة عمل ان فهو قولهم لا خير بخير بعده النار أي لا خير خير (في النكرات أعلت



كليس لا) الناقبة بشرط بقاء (٢٠٤) النقي والترتيب قبل ما هو وهو أيضا الخامس بالغة الجواز في قسم ومنه قوله

على تخصيص عمل لا بالنكرات أنه وقع في أمثلة سيديو به ما زيد أهاب ولا أخوة قاعد أو واجب بأنه  
لا عمل إلا بل هي زائدة والاسمان تابعان لمعمولي ما قاله المصريح (قوله كليس) حال من لا أو مفعول  
مطلق على معنى عملا كعمل ليس (قوله بشرط بقاء النقي والترتيب) أي بين اسمها وخبرها ولم يقل  
وعدم الاقتران بأن لانها لا تفرق بها أصلا فلا يحتاج إلى اشتراطه وبقي شرطان عدم تقدم معمول  
خبرها على اسمها وهو غير طرف أو جار ومجرور وأن لا تكون النقي الجنس نصا ولا يرد البيت إلا في  
أعني تعز الخ لان التخصيص على نقي الجنس فيه من القرينة الخارجية لا من نفس لا (قوله على  
ما هو) أي من البيان قبل ومن الخلاف (قوله تعز) أي نصبر ونسل والوزر المجلأ والشاهد في  
الشرطين وقيل لا شاهد في الشرط الأول لاحتمال أن باقيا حال من التعمير في على الأرض وعلى  
الأرض خبر فيكون محتملا لرفع والنصب وفيه أنا لوسدا أن على الأرض خبر لكان نصب الخبر في  
الشرط الثاني قرينة على نصبه في الأول والا كان تليقا بين لغتين فيكون الاستشهاد بالشرطين  
غاية الأمر أنه في الأول بقرينة الثاني (قوله سواد القلب) أي حينه السوداء وبأغياط البيا (قوله  
مرفوع فعل) أي على أنه نائب فاعل (قوله لا أرى) أي لا أبصر إذ لو كانت عليه لكان المنصوب  
مفعولا تابعا للاحال أو لعله لم يجعلها علية والمنصوب مفعولا مع أنه أنسب بالمعنى لان حذف غير القلي  
أكثر من حذف القلي (قوله والفعل المقدربعد) انما قد رتب دما من وجوب تأخير الخبر  
الفعل الراجع للخبر المبتدأ (قوله هذا) أي الوجه الثاني من باب الاستغناء بالمعمول الخ أي من باب  
سد الحال سد الخبر لعله أمل فيها كما يؤخذ مما بعده أي قوله ونظيره الخ فلا اعتراض بأن الوجه الأول  
فيه أيضا الاستغناء بالمعمول وهو أعم من العامل وهو فعله المحذوف قاله شيخنا والبعض ولك أن  
ترجع أهم الإشارة إلى التأويل بوجهيه ويكون التنظير على وجهه الأول فهو حكيم مسطاني  
الاستغناء بطلق معمول عن مطلق عامل وان لم يكن المعمول حالا والعامل خبرا وحيد فلا اعتراض  
والجواب (قوله حكيم مسطاني) تقدم أن هذا أشاذ فلا يناسب التنظير به (قوله اقتضى كلامه)  
حيث شبهه لا بليس ثم قال وقد نفي لا ب فإذ أن أعمال لا كليس كثير ولعل مراد المصنف بالقتضاء  
كلام المصنف المساواة في الكثرة اقتضائه المساواة في أصل الكثرة فلا يمنع كلام المصنف بأن  
الغالب ضعف المشبه عن المشبه به (قوله دليل) بل قبله في شرح القطر بالشعر وجعله ابن المطايع  
معاملا وتبعه الجاهل وعلات القلة بنقصان شبهها بليس لان المسمى مطلقا وليس لنفي الحال وما اقتضاه  
كلامه هنا مخرج به في نفسه حيث قال ويلحق بها ان الناقبة قليلة لا كثيرا اه قال السبوطي  
قال ابن مالك عمل لا أكثر من عمل ان وقال أبو حيان الصواب عكسه لان ان قد عملت نظما ونثرا  
ولا أعمالها قليل جدا بل لم يرد منه صريح سوى البيت السابق اه (قوله عن نيرانها) أي الحرب  
وقوله فأما ابن قيس الخ غلة الجواب المحذوف أي فأما الأسد لاني ابن قيس والناقية مطابقة لا مقيدة  
بدليل نفسه القوي فلا يقال بحال أن لا عاملة عمل ان لان ظهورها انضم مع هذا الاحتمال قاله  
الرواداني (قوله وقد نفي) من ولي الشيء يليه ولاية اذا قولاه وبشرط لا عمل لان وان عمل ليس  
ما اشترط في ما لا الشرط الأول لان ان لا زاد بعد ما فلا معنى لاشتراط عدم زيادتها بعد ما  
ويظهر قياسا على ما سبق في ما أن تأكد ان الناقبة بان نافية أخرى لا يبطل عملها وتزيدات  
بأشراط أن يكون معمول لاها ما هي زمان وقد للتحقيق بالنسبة لللات والتقليل النسبي بالنسبة لان  
بناء على جواز استعمال المشترك في معييه فلا ينافي قول صاحب التوضيح وعملها أي لات اجاع من  
العرب وعلى تسليم ان قد التقليل بالنسبة الى لات أيضا يقال الاجاع على الجواز فلا ينافي قلة الوقوع  
وان قلت اذا اجعت العرب على أعمالها فكيف منعه بعض النحاة كالاخفش قلت معنى اجاع العرب

تعز فلا تسمى على الأرض بأقيا  
ولا ورر مما قضى الله واقيا  
وتنبيهات في الأول ذكر  
ابن الشجري أنها أعلمت  
في معرنة وأنشد لنا بصفة  
الجهدى  
وحلت سواد القلب لا أنا  
بأغيا  
سوادها ولا عن سوادها  
وتردد رأي الناظم في هذا  
البيت فأجاز في شرح  
التسهيل القياس عليه  
وتأوله في شرح الكافية  
فقال يمكن عندى أن  
يصح أن امر فوع فسل  
مضمون نصب بأغيا على  
الحال تقديره لا أرى بأغيا  
فلا أضمر الفعل برز الضمير  
وان فصل ويجوز أن يجعل  
أما مبتدأ والفعل المقدربعد  
بعده خبرا تابعا بأغيا على  
الحال ويكون هذا من  
باب الاستغناء بالمعمول  
عن العامل لدلالته عليه  
وتظايره كثيرة منها قولهم  
حكيم مسطاني حكيم  
لأن مسطاني أي مثبنا بفعل  
مسطاني وهو حال مغيا عن  
عامله مع كونه غير فاعل  
فأى يعمل بأغيا بذلك  
وعامله فعل الحق وأولى  
هذا اللفظ الثاني اقتضى  
كلامه مساواة لليس في  
كثرة العمل وليس كذلك  
بل عملها عمل ليس قليل  
حتى منعه القراء ومن  
واقفه وقد نبه عليه في غير



في العمل المذموم أمالات ثابتة سيويه والجهور وعلما ونقل منعه عن الانفس وأما أن أجاز أعمالها الكسبية وأما  
الكوفين وطائفة من البصريين ومنعه جهور البصريين واختلف النقل عن سيويه والمبرد والصحيح الأعمال فقد سمع ثرا  
وتظان في التثنية قولهم أن أحد خير من أسد إلا بالعافية وجعل عنه ابن جني (٢٠٥) قراءة سعيد بن جبيران الذين تدعون

من دون الله عبادا أمثالكم  
على أن أن نأبىه رفعت  
الذين ونصبت عبادا  
أمثالكم خبرا وعتا والمعنى  
ليس الأصنام الذين  
تدعون من دون الله عبادا  
أمثالكم في الانصاف  
بالعقل فلو كانوا أمثالكم  
وعبدتموهم لكنتم بذلك  
مخطئين خالين فكيف  
حالكم في عبادة من هو  
دونكم بكم بعدم الطاعة  
والادراك ومن النظم قوله  
أن هو مستولى على أحد  
الاعلى أسعف المجانين  
وقوله

إن المرء ميتا باقضاء حياته  
وليسكن بأن يبنى عليه  
فيحذلا

وقد عرفت أنه لا يشترط  
في معصويتها أن يكونا  
فكرتين (ومالات في  
سوى) اسم (حين) أي  
زمان (عمل) بل لا تعمل  
إلا في أمعاء الأسيان نحو  
حين وماعة وأوان قال  
تعالى ولات حين مناص  
وقال الشاعر  
ندم البعثة ولات ساعة  
مدام

وقال الآخر  
ملاوا ملنا ولات أوان  
فأجبنا أن ليس حين بقاء

أي وليس الأوان أو أن صلح خذ المضاف إليه أوان منوى الثبوت وبني كمال قبل وبعد الآن أو أنا لشبهه بزال وزمان  
على الكس مرون اضطرارا أو ما قوله لهني علبك للهفة من خائف يعني جوارك حين لات مجير فارتفاع مجير على  
الابتداء أو الفاعلية

على أعمالها كما في الورداني أنه وجد في لغة الخازيين والتصيين بعد هافر فوع وحده ومنصوب  
وحده فهذا امراده بالعمل المجمع عليه وهذا لا ينافي اختلاف النواة في ذلك الموجود هل هو معمول  
لها أولا (قوله ذا العمل) اسم الإشارة راجع إلى عمل ليس في قوله أعمال ليس لا إلى عمل لا في قوله  
في التكرات الخ كما طنه مع لكونه أقرب فاعترض به البعض بأشعار كلامه باشتراط التذكير  
مع لات وان وهو غير مسلم في أن لانتها عمل في المعارف والتكرات بل قيل باشتراط المعرفة (قوله  
ونقل منعه عن الانفس) وعليه فالرفوع الذي يليها مبتدأ حذف خبره والمنصوب الذي يليها  
مفعول لفعل محذوف تقديره أرى مثلاً أفاده في التصريح (قوله ومنعه جهور البصريين) ومما  
يخرج عليه قول بعضهم أن قائم بتشديد النون أصله أن أقام حذف هوة أبا اعتباطا وأدعت  
النون في النون وحذفت ألفها للوصل ومثل هذا في لكاهو الله ربى فأصله لكن أبا فعل فيه مامر  
وسمع أن قائما على الامل أفاده في المعنى قال الدماميني قرأ ابن جابر الكابيات ألف أبا وصلا  
ووقفات تعوضا بالالف عن الهمزة المحذوفة وغيره بآبائهم أو فاقط على الأصل اه وانظر لم ترسم  
أن قائم بالالف عقب النون مع أنه القياس لثبوتها ووقاؤه لدفع التباس أن خطا بالآ التي هي صير رفع  
منفصل وأعراب لكاهو الله ربى لكن حرف استدراك أنا مبتدأ أول خبره الجملة بعده ورابطها يا  
المتكلم وهو ضمير الشأن مبتدأ ثار خبره الجملة بعده ولا يحتاج لرباط لانها عين المبتدأ والله مبتدأ  
ثالث خبره ربى وهذه الآية مما اجتمع فيه الجملة الكبرى فقط والصغرى فقط والكبرى والصغرى  
باعتبارين (قوله قراءة سعيد الخ) خرجها بعضهم على أن محققة من الثقيلة ماصية للجزاين  
اتتوافق القراءتان اثباتا وهو يخرج على شاذ لان نصهما بطرايس شاذ (قوله خبرا ونصا) على  
الف والشر المرتب (قوله والمعنى الخ) أشار به إلى دفع التماسي بين القراءة المشهورة المثبتة  
للمثلية وقابلها الدامية لها وحاصل الدفع أن النقي والاثبات لم يتوارد على مثلية واحدة والمثلية  
المماثلة في العبودية والمثلية المماثلة في الانسانية وأحوالها كالعقل (قوله الاعلى أضعف المجانين)  
يعلم منه أن انتفاض النقي بالنسبة إلى معمول الظاهر لا يطل عمل أن كما (قوله وقد عرفت) أي من  
الأمثلة (قوله في سوى اسم حين) قد راسم لدفع توهم أن المراد لفظ حين فقط كما قيل بذلك (قوله  
مناص) أي فرار (قوله ولات ساعة مندم) الواو والهمال والمندم الدامة (قوله أن ليس) أن  
تفسيرية واسم ليس ضمير مستتر عائذ إلى الأوان وقوله حين بقاء أي بقا للصالح (قوله أي وليس الخ)  
تفسير لقوله ولات أوان (قوله منوى الشوت) أي معنى لبصع البناء (قوله وبني) أي هذا الجهور  
وذهب القراء إلى أنهم أقدي مجرم الزمان كما في البيت وقراءة بعضهم ولات حين مناص بلجر واجب  
بأن الجرفي الآية على تقدير من الاستعراقية ويجوز ذلك في البيت أيضا (قوله لشبهه بزال الخ)  
قد يستفاد منه جواز بناء أمام في الحالة المذكورة على الكسر لشبهها بزال فتأمل (قوله بني على  
الكسر) قال البعض ويحتمل أن يكون مبنيا على السكون وكسر على أصل التقاء الساكنين  
ونون للصورة اه وهو فاسد لان التقاء الساكنين يمنع الباء على السكون (قوله لهني) بفتح  
الهاء من باب فوح كافي القاموس أي حوى مبتدأ خبره عليك أولهفة أي لأجل للهفة أي أتخبر  
عليك لأجل فحزن الخائف الذي يطلب جوارك أي أعانتك (قوله فارتفاع مجير على الابتداء)  
والمسوخ له وقومه بعد النقي أو تقدم الخبر إلى هذا أشار بقوله أو لات له مجير (قوله أو الفاعلية)







اثنتين كقائل أفاده سم وتبعه البعض وغيره والله أن تجعلها على بابها القرب كل من معنى الاسم  
ومعنى الخبر من الآخر وان كانت دلالتها على قرب الخبر بالوضع وعلى قرب الاسم بالمرور وهل حين  
كاديا أو أوقولان واستدل لكونها أو أوجها كناية سيويه كادت بضم الكاف أ كاد وكان قياس  
مضارع هذه اللغة أ كود لكنهم شذوا فقالوا أ كاد وجهه ابن مالك من تدخل اللغتين فاستغنوا  
بمضارع كدت المسكورة الكاف عن مضارع مفعومها (قوله وضعت للدلالة الخ) اللام تعليلية  
لأصله الوضع فلا ينافي أن الموضوع له نفس قرب الخبر لا الدلالة عليه وكذا يقال فيما بعد (قوله على  
قرب الخبر) أي قرب معناه من معنى الاسم وقربه منه لا يستلزم وقوعه بل قد يستحيل مادة كافي  
يكاد زيتها يضيء (قوله على رجاء الخبر) يعني الطمع في الخبر محبوبا بالاشفاق أي الخوف منه مكررها  
في كلامه إطلاق الرجاء على الطمع والاشفاق وهو تغليب كما قاله بس وقد اجتمع في قوله تعالى  
وحسي أن تذكر هو أشيا الآية كفي المغنى قال الدماميني فالأولى للترجي والتانية للاشفاق بحسب ما في  
نفس الأمر أي ما كرهتموه من العزوب يعني أن يتركه لأنه خير لأن فيه اما الطفر والغنى أو الشهادة  
والجنة وما أحبتهموه من القعود عن العزوب يعني أن يتركه لأن فيه الدل وحرمان العنية والاجر وقال  
الشمي الأولى لا شفاق مخاطبين نظرا إلى ما عندهم من الكراهة والتانية لترجيهم نظرا إلى  
ما عندهم من المحبة (قوله على الشروع) أي التلبس بأول أجزاء الفعل (قوله من باب التغليب)  
أي تغليب بعض أنواع الباب لشهرة غالبه وكثرة وقوعه في الكلام على بقية الأنواع فلا ترد شهرة  
عسى لأنها المشهورة فقط من نوعها وهو أفعال الرجاء وما قاله الشارح أولى من قول صاحب التوبع  
من باب تسمية الكل باسم جزئه لقول الأماصير اللغوي تسمية الكل باسم جزئه عبارة عن إطلاق اسم  
الجزء على ما تركب منه ومن غيره كقوله المركب كلمة وأما تسمية الأشياء المجتمعة من غير تركيب  
منها فتغليب كالأمرين والقهرين هذا وقد قيل إن في أفعال الرجاء وأفعال الشروع أيضا مقاربة  
ومما أفاد ذلك السبيل حيث قال المقاربة تختلف فتارة تكون لمقاربة الفعل من الرجاء كعسى لأن  
رجاء الفعل دون ما يربطه ونارة تكون للاسند فيه لأن الشروع في الفعل يلزمه القرب منه اه  
وعلى هذا التغليب أيضا لأن الكل عايه أفعال مقاربة ولو بطريق الاستلزام أفاده الروداني (قوله  
في العمل) أي لا في كل أحكامها فإن الخبر لا يتقدم هذا ويجوز حذقه أن علم بخلافه في باب كان في  
المسئلتين على كلام في التانية مر وسند كره وأما توسط الخبر فجائز باتفاق إذا لم يقترب بأن وعلى  
أحد القولين إذا اقترب بأن وصححه ابن عصفور كذلك في الهمع والدمايني ولما كانت عبارة المصنف  
نوعهم عمل كاد في كل ما تعمل فيه كان دفع ذلك بالاستدراك (قوله كاد وعسى) أي وأخواتهما التانية  
(قوله لكن ندر الخ) قال الدماميني نقل عن المصنف وقع الخبر في هذا الباب غير مضارع يبيها على  
أصل متروك وذلك أن سائر أفعال هذا الباب مثل كان في الدخول على مبتدأ وخبر فالأصل أن يكون  
خبرها تكبر كان في وقوعه مفردا وجملة اسميه وفعلية وظرفا فترك الأصل والتزم كون الخبر مضارعا ثم  
نبه على الأصل شذوذا في مواضع (قوله غير جملة الخ) قدر جملة لأن الخبر ليس الفعل فقط لكن يرد  
أن خبرها إذا اقترب بأن خرج من باب الجملة إلى باب المفرد لأن يراد الجملة ولو بحسب الصورة  
التظاهرة (قوله وأخواتها) زاده دفعا لما يقال غير المضارع يصدق بالجملة الاممية والماضوية  
وهما لم يخبر بهما عن كاد وعسى بالكيفية وظاهر النظم يوهم ورودها خبرا عنهما وحاصل الدفع أن  
في المتن حذف الواو مع ما عطف أي لهذين وأخواتهما والمعنى على التوزيع ويجاب أيضا بأن غير  
نكرة في سياق الإثبات فلا عموم لها (قوله فلذلك افترا) أي لاختصاص خبرها بما ذكر وهذا أيضا  
حكمه تأخيرها عما حمل على ليس مع أنها حروف وهذه أفعال (قوله فابت) أي رجعت إلى فهم قيسية  
(قوله لا تكثرن) أي من العدل (قوله أي عصى) قيل فيه حذف عامل المصدر المؤكد وهو

وضعت للدلالة على قرب  
الخبر وأفعال الرجاء وهي  
أيضا ثلاثة عسى وحسى  
واخواتي وضعت للدلالة  
على رجاء الخبر وبقية  
أفعال الباب للدلالة على  
الشروع في الخبر وهي أنشأ  
وطفق وأخذ وجعل وعاق  
فتسمية الكل أفعال  
مقاربة من باب التغليب  
(ككان) في العمل (كاد  
وعسى لكن بدره غير) جملة  
فعل (مضارع لهذين)  
وأخواتها من أفعال  
الباب (نبر) فلذلك افترا  
بما بين وغير جملة المضارع  
المسرد كقوله  
فابت إلى فهم وما كدت آيها  
وقوله  
لا تكثرن أي عصى صاغما  
وأما فطق مسحا بالسوق  
فأخبر محذوف أي عصى  
مسحا وإزالة الاممية  
كقوله



ممنوع عند الناظم وأجيب بأنه ليس بممنوع كدليل فوجب له ما بعده وهو بالسؤال في الخبر  
السيف مجازا كأننا بسوق الخيل وأصنافها (قوله وقد جعلت الخ) القلوص الناقه الشابه والا كوا  
جميع كور بفتح الكاف وهو الرجل أى المنزل والمرجع المرجى ومن الا كوار متعلق بقريب والمضى  
طفقت تقرب مر تعها من الا كوار لما من الاصباء (قوله بفعل الرجل الخ) الاستشهاد به مبنى  
على أن اذا ظرف لا رسل غير شرط فان جعلت شرطية فغير جعل الجملة الشرطية وجهلة أرسل  
جواب الشرط ولا شاهد فيه حيث هذا ما قاله البعض تبعاً للشيخ وفى التصريح ما يردده ويصح  
الاستشهاد به على أن اذا شرطية حيث قال بعد ذلك كرام ابن عباس ما نصه فإرسل خبر جعل وهو  
فعل ماض قال الموضح فى شرح الشواهد وهذا المأمور بحسن تقريره ووجهه أن اذا منصوبه بجوابها  
على الصحيح والمعول مؤخر فى التقدير عن عامله فأول الجملة فى الحقيقة أرسل فافهموه اه (قوله  
بعد عسى نزر) لان المترجى مستقبل فناسبه أن وقيل فجردها من أن خاص بالشعر وانما ساغ  
الاخبار بان يقوم مثلاً مع أنه فى تأويل مصدر ولا يخبر عن الذات بالمعنى لانه على تقدير مضاف أى  
عسى حال زيد أن يقوم أو عسى زيد أن يقوم أو على سبيل المبالغة وقيل المصدر المؤول قد يصح  
جملة على الاسم من غير تأويل وقيل بقدر أن الاخبار انما وقع أولاً بالفعل ثم جىء بان لتؤذن  
بالتراخي لا المصدر السبيل وهذا الجواب الأخير يندفع الاعتراض المتقدم على تقدير الشارح جملة  
وقيل المقرون بأن فمفعول به على تصحيح الفعل معنى قارب أو على اسقاط الخافض على ضمينه معنى  
قرب وقيل بدل اشتمال من الماعل على تصحيحه معنى قرب وعسى على هذين القولين تامة وقيل  
بدل اشتمال من المرفوع وسد هذا البديل مسد الجرايى كما سد مسد المفعولين فى قراءة حمزة ولا  
تحسن الذين كفروا انما على اهم خير لا نفسهم بالناء الفوقية ورفع السين ولا محذور فى لزوم البديل لانه  
المقصود بالحكم ولا ينافيه كونه تابعاً بقرب تابع مجرور رب الظاهر عند الاكثر ولم يجعل  
المبديل منه اسم عسى وأول مفعولى تحسب لان المبديل منه فى حكم المطروح وعسى على هذا القول  
ناضحة كقول الجمهور كذا فى المعنى وحواشيه ولأن أن مفعول نص الزمخشري وغيره على انه ليس معنى  
كون المبديل منه فى حكم المطروح أنه مهذول أن البديل من فعل بنفسه لا تتم لتبوعه كالتعت  
واليان وحيث لا مانع من جعل المبديل منه اسم عسى وأول مفعولى تحسب كما أن الفاعل فى نحو  
نفعنى زيد علمه هو المبديل منه لا بدل الاشتمال فتأمل فى فائدة الخ قال الشيخ اللقاني عسى موضوعة  
للمضى الماضى ولم تستعمل فيه فلا تكون حقيقة فهى فى كلام الخلق للرجاء المجرى عن الزمان وفى  
كلامه تعالى للعلم المجرى فهما معنيان مجازيان بدون معنى حقيقى فقول العلامة المحلى لم يثبت مثل هذا  
فى كلامهم ممنوع وأجاب سم بأن مراده لم يعلم بثبونه وما ذكره فى عسى غير معلوم اذ كونها موضوعة  
للزمان غير معلوم وان كان جائزاً اذ المفهوم كما قاله السيد الصفوى من شرح المفصل للشيخ ابن  
الحاجب عدم وضع عسى للزمان لكن المار جدها خواص الفعل قدر ذلك ادراجها فى نظم أخواتها  
ومنه يتحقق أن المراد الوضع الحقيقى أو التقديرى اه ومن المعلوم أن الوضع التقديرى لا يكفى فى  
كون اللفظ مجازاً وكونها فى كلامه تعالى للعلم المجرى أمر غير ثابت وان قاله جماعة لاحتمال كونها فى  
كلامه تعالى للرجاء باعتبار مخاطبين كما هو نص سيبويه فى لعل وقال الرضى انه الحق كذا فى بس وقول  
اللقاني عسى موضوعة للزمان الماضى أى للرجاء مع الزمن الماضى وقول الصفوى ومنه يتحقق أن  
المراد أى بالوضع فى قولهم الفعل الماضى مودة وع للزمان الماضى (قوله الذى أمسيت فيه) روى بفتح  
السا ووضعها وقوله يكون الخ قال الدمامين ينبغى أن يجعل فرج مبتدأ خبره وراه والجملة فى محل نصب  
خبر يكون واهها ضمير فيها يعود الى الكرب لما يلزم على جعل فرج اسم يكون وراه خبرها من رفع  
الفعل من الخبر أجنبياً عن الاسم وهو ممنوع كما يأتى (قوله عكسا) دلالة كاد على قرب الخبر فكأنه

وقد جعلت قلوص بني زياد  
من الا كوار مر تعها قريب  
وجهلة الماضى كقول ابن  
هباش رضى الله عنهما  
لجعل الرجل اذا لم يستطع  
أن يخرج أرسل رسولاً  
(وكونه) أى كون المضارع  
الواقع خبراً (بدون أن)  
المصدرية (بعد عسى  
نزر) أى قليل ومنه قوله  
عسى الكرب الذى أمسيت  
فيه ويكون وراه فرج  
قريب (وكاد الامر فيه  
عكسا) فاقترابه بأن بعدها  
قليل كقوله

(قوله على تقدير الخ) قال  
الدمامين وفى هذا العذر  
تسكف اذ لم يظهر المضاف  
الذى قدره يومان الدهر  
لا فى الاء ولا فى الخبر اه  
(قوله المبالغة) بعيدا  
لا يقصد دائماً (قوله ذلك)  
مبنى على ان عامل البديل  
المذكور



كذلك النفس أن تفيض عليه وقوله أيتم قبول السلم من كذا ثم هـ إلى الحرب أن تغزو السيوف من السبل وأنشد سيويه فلم أر مثلاً خبائصة وأجدهن نهته نفسي بعدما كذت أفعله وقال أراد به لما كذت أن أفعله فحذف أن وأبقى عمله وأفيه اشعار باطراد اقتران خبر كاذب لأن العامل لا يصدق ويبقى عمله إلا إذا اطراد ثبوته (وكعسى) في العمل والدلالة على الرجا (حري ولكن جعلها خبرها حتماً بـ أن متصلاً) نحو حري زيد أن يقوم ولا يجوز حري زيد يقوم (٢٠٩) (والزموا الخلق أن مثل حري) فقالوا

أخولقت السماء أن تظمر  
ولم يقولوا أخولقت تظمر  
(وبعد أو شئت انتفاً أن  
زرا) أي قل والكثير  
الاقتران بها كقوله  
ولو سئل الناس السراب  
لا وشكرا

إذا قيل هاتوا أن عجلوا  
وعجوا ومن التبسود  
قوله يوشك من فرمن  
منته في بعض غرائه  
بوافقها (ومثل كاذب في  
الأصح كزبا) بفتح الزا  
ونقل كسرهما أيضاً يعني أن  
ثبات أن بعده أقليل ومنه  
قوله قد برت أو كبرت أن  
تجورا لما رأيت يهسا  
مشجورا وقوله

سقاها ذورا لأحلام سجالا  
على الظما وقد كبرت  
أعناقها أن تقطعا

والكثير التجرد ولم يذكر  
سيويه غيره ومنه قوله  
كرب القلب من جواه  
يذوب

حين قال الوشاة هند  
غضوب

أترك أن مع ذى الشروع  
وجا لما بينهما من  
المنافاة لأن أفعال الشروع  
للمعال وأن الاستقبال  
(كأنشأ السائق يحدو

في الحال (قوله أن تفيض عليه) بالقام المضاد المجهة أي تخرج (قوله فلم أر مثلاً) أي مثل تلك  
الاموال من الأبل والغنم وغيرهما التي كان أرادهم وأقوله خبائصة بضم الخاء المجهة أي مغم  
ونهنهت زجرت وكذت بكسر الكاف وضعها (قوله أراد بعدما كذت أن أفعله) وقيل الأصل بعد  
ما كذت أفعله أي تلك الفعلة تفعل به ما فعل بقولهم والكرامة ذات أكرمكم الله به بفتح الباء ورجعه  
في المعنى يكون الخبر عليه من الكثير (قوله وفيه اشعار باطراد الخ) دفع لما قد يقال بحتمل أن  
اثبات أن في البتين السابقين شاذ لا قليل فقط (قوله والزموا الخلق أن مثل حري) لا اشعار بأنها  
للرجاء ولما كانت عسى شهيرة فيه لم تلزمها أن وان اشتركت الثلاثة في الرجا المختص بالمستقبل  
(قوله وبعد أو شئت انتفاً أن زرا) قال اللقاني لأن القرب المرجح للتجرد من أن أمر عارض فيها دون  
أختيها كاد وكرب لا هما موضوعا للأمر المقتضى إلى القرب بخلاف كاد وكرب فللقرب فلهذا  
اختصت عنهما بغلبة الاقتران بأن وضبط شيخنا السيد نقلا عن البهوتي أو شئت في قوله وبعد أو شئت  
بسكون الكاف لا لا يقتغل من الرجز إلى الكامل وهو ظاهر لأن هذا انما هو في أو شئت في قوله بعد  
عسى أخولق أو شئت (قوله غرائه) بكسر الغين أي غفلاته (قوله ومثل كاذب الخ) أي في أنها للمقاربة  
وفي أن الكثير تجردا من أن وان اقتضى كلام الشارح أن التثنية في الثاني فقط (قوله في الأصح)  
مقابله شيئا من مقتضى كلام سيويه حيث لم يد كرفيم إلا التجرد ومذهب ابن الحاجب حيث جعلها  
من أفعال الشروع وسيد كذا الشارح الأول واقتصر شيخنا والبعض على كونه أثار بقوله في الأصح  
إلى خلاف ابن الحاجب قصور (قوله قد برت) بضم الموحدة أي هلكت ويهس اسم رجل والمشهور  
المالك (قوله سقاها) الضمير إلى العروق المتقدمة في قوله مدحت عروقا للتندى مصت الثرى  
قبل المقصود بالعروق جاعة أراد الشاعر هجوهم بأنهم عديشون في الغنى والعطاء وأن أصابهم  
الفاقة وعدم العطاء قاله العيني في شواهد الكبرى وهو يفيد أن العروق بضم العين جمع عروق ويؤيده  
الجمع في قوله أعناقها فتفسير البعض العروق في البيت بالفرس الخفيفة لحم اللجين بانيا ذلك على أنها  
بفتح العين ليس في محله والأحلام العروق والسجل بالفتح قال في القاموس الدلو العظيمة تملؤة اه  
ونقل شيخنا عن الشارح في شرحه للتوضيح أنه الدلو التي فيها ماء قل أو جل وتقطعا أصله تنقطع (قوله  
من جواه) أي شدة وجده (قوله وترك أن الخ) تحصل من كلام المصنف أن خبر أفعال هذا الباب  
بالنسبة إلى اقترانه بأن وتجرده منها أربعة أقسام ما يجب اقترانه وهو حري وأخولق وما يجب  
تجرده وهو أفعال الشروع وما يغلب اقترانه وهو عسى وأوشك وما يغلب تجرده وهو كاد وكرب  
(قوله وطبق بالباء) أي المكسورة كافي التصريح (قوله هب وقام) أقول يجب أن يعد منها شرع في  
نحو شرع زيد يأكل (قوله بنشد) اما ضارع الثلاثي نشد الضلالة ينشدها من باب نهى أو مضارع  
الرابعي أنشد الشعر (قوله على خبر هذا الباب) أي بخلاف باب كان فقد قال السيوطي في الهمع قال  
أبو حيان نص أصحابنا على أنه لا يجوز حذف اسم كان وأحوالها وحذف خبرها لا اختصارا ولا  
اقتصارا اه قال سم وليت نظر ذلك مع ما ذكره في نحو أن خير نعيم من أن خير الأول اسم كان  
المذكوفة مع خبرها اللهم إلا أن يخص المنع بغير ذلك اه ثم نقل في الهمع قولين آخرين في حذف خبر

(٢٧ - صبا أول) وطفق زيد بعد وبكسر الفاء وقصها وطبق بالباء أيضا (كذا جعلت) أمكلم (وأخذت) أقرأ (وخلق)  
زيد يسمع ومنه قوله أراثة علق نطلم من آخرناه ونطلم الجاراذلال المجير في تسيهات في الأول عدا اطم في غير هذا الكتاب من  
أفعال الشروع هب وقام نحو هب زيد يفعل وقام بكر ينشد الثاني إذا دل دليل على خبر هذا الباب جار حذفه ومنه الحديث من  
تأني أصاب أو كاد ومن عجل أخطأ أو كاد الثالث يجب في المصارع الواحد خبر الأفعال عدا الأفعال غير



أن يكون رافعا للضمير الاسم والماقوله واسميته حتى كاد مما أبته وتكلمني أحجاره وملائحته وقوله وقد جئت الدنيا ما كنت أظنني  
 وثوبني فأنتم من نفس الشارب الثقل (٢١٠) فأحجاره وثوبني بدلان من اسمي كاد وجعل وأما عسى فانه يجوز في المضارع بعدها

خاصة أن يرفع السببي كقوله  
 وماذا عسى الحاج يبلغ  
 جهده إذا نحن جاوزنا حفير  
 زياد روي بنصب جهده  
 ورفعه ولا يجوز أن يرفع  
 ظاهرا غير سببي وأما قوله  
 عسى الكرب الذي  
 أمست فيه يكون وراءه  
 فخرج قريب فان في يكون  
 ضمير الاسم والجملة بعده  
 خبر كان (واستعملوا  
 مضارعا لاوشكا) كما رأيت  
 وهو أكثر استعمالا من  
 ما فيها (وكاد لا غير) أي  
 دون غيرهما من أفعال  
 الباب فإنه ملازم لصيغة  
 الماضي (وزادوا موشكا)  
 اسم فاعل من أوشك معلا  
 جملة كقوله  
 فموشكة أرضنا أن تعود  
 خلافاً لانيس وحوشا  
 يبابا وقوله  
 فأنك موشك أن لا تراها  
 وتعدو دون غاضرة  
 العوادي وهو نادر  
 في تنبيهان في الاول أثبت  
 جماعة اسم الفاعل من  
 كاد وكرب وأنشدوا على  
 الاول قوله  
 أموت أمي يوم الرجام  
 وأني يقيناً لهن بالذي  
 أنا كائد وعلى الثاني  
 قوله أبنى أن أباك كرب  
 يومه فأناد عيت الى  
 المكارم فأجمل والصواب  
 أن الذي في البيت الاول  
 كاد بالباء الموحدة كما

كان وأخواته أو قد مر في بابها (قوله أن يكون رافعا للضمير الاسم) لوضعهما على ارتباط الفعل المقرب  
 أو المربح أو المشرع فيه بنفس من فوعها وجوز في التسهيل رفعه السببي على قلة ومثل له الدماميني  
 بقول الشاعر وقد جعلت إذا الخ (قوله وأما قوله الخ) مثله قوله تعالى من بعد ما كاد ترين قلوب فريق  
 منهم فيؤول بأن قلوب بدل من الضمير في كاد الرابع إلى القوم وفاعل ترين ضمير راجع إلى القلوب  
 لتقدمها رتبة وسيقتض ذلك لكن هذا انما يتأتى على قراءة من قرأ ترين بالتاء الفوقية أما على قراءة  
 من قرأ ياء الغيبة فلا لوجوب تأنيث الفعل إذا استدل بالضمير المؤنث وكذا لا يتأتى أن يكون  
 في الكلام تنازع لما ذكرنا وانما هو على ضمير الشأن كذا قال الدماميني وفي كونه على ضمير  
 ضمير الشأن نظر ظاهر وإذا أرجع الضمير في ترين ياء الغيبة إلى القلوب باعتبار الجمع كان ضمير مذكر  
 (قوله واسميته) أي ربع مية بدمي وشكواي مما أبته أظهره وما وصل اسمي وملائحته واضع  
 اللعب (قوله الثقل) أي السكران (قوله بدلان من اسمي كاد وجعل) أي الاول بدل بعض ان كانت  
 الاحجار والملاعب من أجزاء الربع وهو الظاهر والاقبل احتمال كالتاني أي لا فاعلان يستغني  
 وتكلمني والتقدير يجعل ثوبني يشقني وكادت أحجاره تكلمني فعاد الضمير على البدل لانه المقصود  
 بالحكم مع تقدمه رتبة وصار يشقني وتكلمني خبرين لعامل البديل المقدر فأغنى ذلك عن صود  
 الضمير إلى المبدل منه وعن خبري عامل المبدل منه فلم يرفع الخبر إلا ضمير الاسم لا خبرين لكاد وجعل  
 المذكورين لأن الفعل حينئذ لغير رافع ضمير الاسم فلا يتم الواو أب قاله الناصر (قوله أن يرفع  
 السببي) أي الاسم الظاهر المتصل بضمير يعود إلى الاسم (قوله وماذا) ما مبتدأ وإذا ملغاة أو اسم  
 موصول وعسى الخ على ضمير القول صلة لأن الانشاء لا يقع صلة أي ما الذي يقال فيه عسى الخ  
 والمعنى ما الذي يرجي للعجاج أن يناله مني أحسب أم قتلى أي لا يرجي له شيء من ذلك والجهد بالضم  
 الوسع والطاقة والبيت من كلام الفرزدق حين نوحده الحاج الشقي فهرب من العراق وحفير زياد  
 موضع بين الشام والعراق وزياد هو أخوه حاوية بن أبي سفيان كان أميراً بالعراق نيابة عن معاوية  
 نصريح (قوله روي بنصب جهده) أي على المفعولية ليلغ ولا شاهد فيه حيث دل رفعه ضمير الاسم  
 وما أن الموصول محذوف أي يبلغ به وقوله ورفعه أي على الفاعلية والمفعول ضمير محذوف في يبلغ  
 يعود على الموصول هو العائد (قوله خبر كان) أي مضارع كان ولو قال خبر يكون لكان أحسن (قوله  
 كما رأيت) أي من قول يوشك من فرالخ (قوله فموشكة أرضنا الخ) موشكة خبر مقدم وأرضنا مبتدأ  
 مؤخر وفي موشكة ضمير هو اسمها وأن تعود خبرها خلافاً لانيس أي بعد الانيس كقوله تعالى فرح  
 الخلفون بعمه مدهم خلافاً لرسول الله وحوشا بفتح الواو أي متوحشة وبضمها أي ذات وحوش يبابا  
 أي حرا بخبر تعود بمعنى تصير (قوله ونعدو دون غاضرة) بالغين والضماد المجتمعتين أي تعوق دون هذه  
 الجارية العواتق وهو من وضع الظاهر موضع المضمير (قوله قوله) أي قول كبير الباء الموحدة  
 والتكبير ابن عبد الرحمن كافي التصريح ولا ينافي قول الشارح بعد في شرح ديوان كثير أبي المثلثة  
 والمصغير لاحتمال أن تكلمه على هذا البيت استطراداً لا لكونه في الديوان لكن نقل شيعنا عن  
 شرح التوضيح للشارح أنه قول كثير عزة وكان كثير بالمثلثة والتصغير رافضياً سيئ الاعتقاد وكان  
 عمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه يقول اني لا أعرف صالح بن هاشم بغضه لكثير وفاسد هم  
 بحبه له (قوله أموت أمي) أي حرزوا الرجام بكسر الراء وبالجم اسم موضع وقعت به وقعة لهن  
 أي مرهون بالذي أنا كائد أي كائد أبته فالخبر محذوف (قوله كارب يومه) أي كارب في يومه  
 عوت فالخبر محذوف (قوله اسم فاعل من كرب التامة) وأصله كارب يومه برفع يوم أي قريب يوم

بحزم به ابن السكيت في شرح ديوان كثير اسم فاعل من المكابدة غير جار على فعله إذا القيا من مكابدة قال ابن سيده كابدته وفاته  
 كارب التامة نحو قولهم كرب



الاستاء أي ضرب كجرم بالجلود والري وشبهه الثاني على الألف طفق كضرب يضرب وطقق يطقق كعلم يعلم ومع أيضا ان  
 البعير ليهم حتى يجعل اذا شرب الماء مجله (بعده عسى) و (اخلوق) و (أوشك) تقديره غنى بأن يفعل أي يستغنى بأن والمضارع  
 (عن ثان) من معموليها (فقد) وتسمى حيث تدأمة بحرو عسى أن تكرر هو شيئا واخلوق أن يأتي وأرسل أن يفعل فإن والمضارع  
 في تأويل اسم مرفوع بالفاعلية مستغنى به عن المنصوب الذي هو الخبر وهذا اذا لم يكن بعد أن والمضارع اسم ظاهر فإن كان نحو  
 عسى أن يقوم زيد فذهب الشاويين إلى أنه يجب أن يكون الاسم الظاهر مرفوعا يقوم وأن (٢١١) ويقوم فاعل عسى وهي

تامة لا خبر لها وذهب المبرد  
 والسيرافي والفارسي إلى  
 تجويز ذلك وتجويز وجه  
 آخر وهو أن يكون الاسم  
 الظاهر مرفوعا بعسى اسما  
 لها وأن والمضارع في  
 موضع نصب خبر لها متقدما  
 على الاسم وفاعل المضارع  
 ضمير يعود على الاسم  
 الظاهر وجاز عوده عليه  
 متأخر التقدمة في النية  
 وتظهر فائدة الخلاف في  
 التثنية والجمع والتأنيث  
 فتقول على رأيه عسى أن  
 يقوم الزيدان وعسى أن  
 يقوم الزيدون وعسى أن  
 تقوم الهندات وعسى أن  
 تطلع الشمس بتأنيث تطلع  
 وتذكيره وعلى رأيهم  
 يجوز ذلك ويجوز عسى  
 أن يقوم الزيدان وعسى  
 أن يقوم الزيدون وعسى  
 أن يقوم الهندات وعسى  
 أن تطلع الشمس بتأنيث  
 تطلع فقط وهكذا وأوشك  
 واخلوق في تنبيهه في تبيين  
 الوجه الأول في مجموع عسى  
 أن يضرب زيد عمرافلا  
 يجوز أن يكون زيدا اسم  
 عسى فلا يلزم الفصل

وفاته (قوله كضرب وقوله كعلم) الاحسن بكس وكفرح ليفيد زنة المصدر أيضا فان مصدر  
 المفتوح طفق بكلموس ومصدر المكس وطقق كفرح قاله الناصر (قوله حتى يجعل) بالرفع لا  
 حتى ابتدائية وفي هذا الموضع ما تقدم في قول ابن عباس فجعل الرجل الخ (قوله بعده عسى الخ)  
 أي لا بعده غير هذه الثلاثة وكانت لعدم السماع (قوله غنى بأن يفعل الخ) اعلم أن مذهب الجمهور  
 أنها في هذه الحالة أعمال تامة وأن يفعل فاعلها ولا خبر لها ومذهب الناطم أنها ناقصة وأن يفعل  
 سد مسد معموليها كما سد مسد المفعولين في نحو وأحسب الناس أن يتركوا كلام الناطم محتمل  
 لهما ومعناه على مذهب الجمهور غنى بأن يفعل عن أن يكون لها ثان لتامها وعلى مذهبه غنى  
 بأن يفعل عن أول وثان لكن لم يذكر الأول لظهور اغناء أن يفعل عنه لوقوعه في محله بخلاف  
 الثاني والشارح رحمه الله تعالى حل كلامه على غير مذهبه والمناسب خلافه ويلزم على مذهب  
 الناطم أن أن يفعل في محل رفع ونصب ولا مانع منه لوجود محالين مختلفين لشي واحد باعتبار  
 في نحو أعجبني كونه مافرا (قوله مستغنى به عن المنصوب) أي عن أن يكون له منصوب فاندفع  
 الاعتراض بأن الشارح ما ش على مذهب الجمهور ولا منصوب لها عندهم حتى يقال ان أن  
 والفعل اغنى عنه (قوله وتجويز وجه آخر) أورد على هذا المذهب لزوم التباس اسم عسى المبتدا  
 في الأصل بفاعل الفعل بعدها وقد منعوا في باب المبتدا تقديم الخبر الفعلي الرفع لضمير المبتدا خوفا  
 من التباس المبتدا بالفاعل وقد يجاب بأن هذا التباس لا محذور فيه هالاه لا يخرج الجملة عن كونها  
 فعلية لا بدائها بفعل أبدا وهو عسى بخلافه هناك فإنه يخرج الجملة من الاسمية إلى الفعلية وقد يدفع  
 هذا الجواب تجويز تقدير الاسم الظاهر مبتدا مؤخر كما ذكره الشارح في شرحه على التوضيح  
 أفاده مع وانما منع الشاويين هذا الوجه لضعف هذه الأفعال عن توسط الخبر بينها وبين الاسم كافي  
 الأوضح (قوله أن يكون الاسم الظاهر مرفوعا بعسى) قال مع هل يجوز ذلك الوجه اذا لم يقرن  
 الفعل بأن نحو عسى يقوم زيد اه قال البعض الظاهر جوازه اذا قرئ تأمل اه وأقول بل يجب  
 إذا لم يجعل الفعل على تقدير أن لعدم ما يصلح لمرفوعة عسى غيره (قوله بتأنيث تطلع وتذكيره) أي  
 لجوازهما في المسند إلى ظاهر مجازي التأنيث (قوله بتأنيث تطلع فقط) لوجوب تأنيث المسند إلى ضمير  
 المؤنث ولو كان مجازي التأنيث (قوله ونظيره قوله تعالى عسى أن يبعثن ربك مقاما محمودا) أي ان  
 جعل نصب مقاما بالفعل المذكور على أنه ظرف أو غير ذلك فان جعل نصبه محذوف على المصدرية  
 أي فتقوم مقاما جاز أن تكون عسى تامة وأن تكون ناقصة على التقديم والتأخير قاله الفارسي  
 (قوله اذا اسم قبلها قد ذكرنا) أي لفظا كما مثل أورنية كافي عسى أن يقوم زيد على جعل زيد  
 مبتدا مؤخر فيجوز حيث تد في عسى الوجهان رفعها المضمرة وتجريد هامن قاله الشارح في شرح  
 التوضيح قال مع ويشكل على تجويزه جعل زيد مبتدا مؤخر أنه يلزم التباس المبتدا بالفاعل وقد  
 نحرزوا منه كما مر في المبتدا (قوله لغة الجاز) وعليها قوله تعالى لا يستخرقوم من قوم الآية (قوله

بين صلة أن ومعموليها وهو عمرابا جنبي وهو زيد ونظيره قوله تعالى عسى أن يبعثن ربك مقما محمودا (وجردن عسى) واختيارها  
 اخلوق وأوشك من الضمير واجعلها مسندة إلى أن يفعل كما مر (أورفع ضميرها) يكون اسمها وان يفعل خبرها (اذا اسم قبلها  
 قد ذكرنا) ويظهر أثر ذلك في التثنية والجمع والتأنيث فتقول على الأول الزيدان عسى أن يقوموا والزيدون عسى أن يقوموا وهند  
 عسى أن تقوم والهندان عسى أن يقوموا والهندات عسى أن يقوموا وهكذا اخلوق وأوشك هذه لغة الجاز وتقول على الثاني  
 الزيدان عسا والزيدون عسا وهند همت والهندان عمتا والهندات عمتن وهكذا اخلوق وأوشك وهذه لغة تميم في تنبيهات



الاول ما سوى عسى واخلاق واوشاك من افعال الباب يجب فيه الاضمار تقول الزيد ان اخذ ايتيمان وخالف فيهما فان الثاني (٢١٢) اخلف فيهما متصل به عسى من الكافي واخواتها نحو وصاك وصاء فذهب

سبويه الى انه في موضع نصب جلا على لعل كما جلت لعل على عسى في اقتران خبرها بان كافي الحديث فلعن بعضهم ان يكون ألحن بحجته من بعض وذهب المبرد والفارسي الى ان عسى على ما كانت عليه من رفع الاسم ونصب الخبر لكن الذي كان اصح جعل خبرا والذي كان خبرا جعل اسما وذهب الاخفش الى ان عسى على ما كانت عليه الا ان ضمير النصب تاب عن ضمير الرفع كما تاب عنه في قوله

يا ابن الزبير طالمنا عصيكا وطالمنا عيتنا اليكا وكما تاب ضمير الرفع عن ضمير النصب وضمير الجر في التوكيد نحو رأيتك أنت ومرويت بك أنت وهذا ما اختاره الناظم قال ولو كان الضمير المشار اليه في موضع نصب كما يقول سبويه والمبرد لم يقتصر عليه في مثل يا ابتاعك أو صا كما لانه بمنزلة المفعول والجره الثاني بمنزلة الفاعل والفاعل لا يحدف وكذا ما أشبهه انتهى وفيه نظر (والفتح والكسر اجز في السنين من) عسى اذا اتصل بها تاء الضمير أو فوناء كافي (نحو عسيت) وعسينا وعسين (واسق الفع ركن)

يجب فيه الاضمار) اما فيما لا يقترب خبره بان فلعنم جوازا اسنادا للفعل الى الفعل واما فيما يقترب بان كثرى فلعنم السماع (قوله واخواتها) كالها والياء التحتية في صاء وعسائي (قوله في موضع نصب) أي اسمائها فذهب ابقاء طرفي الاسناد بها لهما والمكس انما هو العمل ويدل له فقلت صاها نار كائن وعلمها برفع نار (قوله جلا على لعل) أي في العمل بجامع الترتيب أو الاشفاق في كل قال في التوضيح وشرحه التصريح مانصه وهي حينئذ أي حين ان نصبت الاسم ورفعت الخبر حرف كلعن لئلا يلزم حل الفعل على الحرف وفاقا للسير في ونقله أي نقل السيرة في القول بحرفيته عن سبويه وخلاف اللجه وور في اطلاق القول بفعليته ولابن السراج والمب في اطلاق القول بحرفيته فالخامس في عسى ثلاثة أقوال فعل مطلقا حرف مطلقا التفصيل ان عمل عمل لعل حرف والافعل وعمل الخلاف في عسى الجامدة اما عسى المتصرفه فانها فعل باتفاق ومعناها اشتد اهب بعض حذف (قوله ألحن) أي أفصح (قوله ليكن الذي كان اسما) أي كان حقه أن يجعل اسما لعسى لكونه الخبر عنه وهو المبند في الأصل وهو الضمير جعل خبرا أي مقدا والذي كان خبرا أي كان حقه أن يجعل خبرا لها وهو خبر المبند في الأصل جعل اسما أي مؤخر اذهب المبرد اقرار العمل والمكس انما هو طرفا الاسناد ويلزم عليه جعل خبر عسى اسما صريحا وهو نادرا كما تقدم (قوله وذهب الاخفش الى ان عسى على ما كانت عليه) أي من رفع الاسم ونصب الخبر مع بقاء طرفي الاسناد بها لهما فاللزم على مذهبه انما هو التجوز في الضمير يجعل ضمير النصب مكار ضمير الرفع (قوله وهذا ما اختاره الناظم) رد بامر بن الاول ان اناية ضمير عن ضمير انما ثبتت في المنفصل نحو ما أنا كانت وأما ابن الزبير طالمنا عصيكا والكاف بدل من التاء بدلا تصريفا لا من باب اناية ضمير عن ضمير الثاني ظهور الخبر مر فوما في قوله فقلت صاها نار كس وعلمها قاله الدماميني (قوله كما يقول سبويه والمبرد) لانهم اتفقا على أنه في محل نصب وان افرقا في أن سبويه يقول هو اسم والمبرد يقول هو خبر مقدم (قوله لم يقتصر عليه الخ) قد يقال ان ملك في البيت الذي أنشده قد اقتصر فيه على ما هو في موضع نصب فلو كان الاقتصار في صا على الكافي يمنع كونه في موضع نصب لمنع الاقتصار في علك على الكافي كونه في موضع نصب ولا فائده للاتفاق على أنه في موضع نصب اسم على ويدفع بان عسى فعل وجنس الفاعل يرفع الفاعل وينصب المفعول ولعل حرف وجنس الحرف لا يرفع الفاعل ولا ينصب المفعول فالذي يشبهه الفاعل والذي يشبهه المفعول هو مرفوع عسى ومنصوبها الامر فوع لعل ومنصوبها (قوله والجره الثاني) أي من معمولي عسى وهو الخبر قوله وفيه نظر) لانه لا يلزم من كون شيء بمنزلة شيء أن يعطى اثر أحكامه على أنه ورد حذف المرفوع في قولهم ان مالا وان ولد ابل عهد حذف الفاعل في مواضع يمكن قياس ما هنا عليها (قوله والكسر) لان كسر سين عسى بوزن رضى لغة فاحفظه (قوله أرتوناه) فيه تغليب نون الانات على نا (قوله لانه الاصل) أي الغالب (قوله فهل عسيت) استدلل به بعضهم على أن عسى خبر لان الاستفهام لا يدخل على الانشاء والجواب أنه محمول على المعنى كما قال الزمخشري والمعنى هل قاربتم أن تفسدوا في الارض بمعنى أتوقع افسادكم فادخل هل مستفهما عما هو متوقع عنده والاستفهام للتقرير واثبات أن المتوقع كائن وأنه صائب في توقعه كذا في يس وحاصله أن المراد من عسى مجرد المقاربة فهي في معنى الخبر (قوله بان كاد اثباتها في الخ) اعلم أن ظاهر هذا المشهور أن كاد اثباتها في لها نفسها وانفيها اثبات لها نفسها والرد الا في مبنى على حله على هذا الظاهر وحمله كثير على أن كاد اثباتها في الخبر ونفيها اثبات الخبر ورد على هذا الجمل بان الخبر بمقتضى كاد منفي على كل حال فالشق الاول مسلم والثاني غير مسلم (قوله أمحوى

اتفا بالفاظ مصدر انتق الشيء أي اختاره وز كن علم أي اختيار الفتح علم لانه الاصل وعليه أكثر القراء في قوله تعالى فهل هذا عسيتم وقرا نافع بالكسر في جماعة كما قال في شرح الكافية قد اشتهر القول بان كاد اثباتها في ونفيها اثبات حتى جعل هذا المعنى لغزاه أنعم



القول كاد ومن زعم هذا فليس يصيب بل حكم كاد حكم سائر الأفعال وأن (٢١٣) معناها متى إذا عجبها حرف نفي

هذا العصر الخ) قائله المدعى وجرهم وقد قيلتان من العرب وأراد باللسان اللغة وقد أجابه الشهاب الخازني بقوله

لقد كاد هذا اللغز يصدي فكري • وما كدت منه أشقي نورود

فهذا جواب يرتضيه أولوالهوى • وممتنع عن فهم كل بليد

(قوله ونفس البكاء الخ) أي لأن القرب من الفعل يستلزم انتفاءه اذ لو حصل لكان الموصوف متلبسا به لا قريبا منه كذا قيل وقد منع الاستلزام وعبارة المغنى لأن الاخبار بقرب الشيء يقتضي عرفا عدم حصوله والا كان الاخبار حينئذ بمحصوله لا بمقاربه اذ لا يحسن عرفا أن يقال لمن سلى قارب الصلاة وإن كان ماصلي حتى قارب الصلاة اه ويمكن حل الأول على هذا (قوله قول ذي الرمة) بضم الراء وتشديد الميم قطعة الحبل البالية واسمه غيلان قيل لقب ذا الرمة لأنه أتى بمبة صاحبه وعلى كتفه قطعة حبل بالية فاستسماها فقال له اشرب يا ذا الرمة فلقب به وقيل غير ذلك (قوله الثاني) أي البعد والريس يطلق على أول الشيء وعلى الشيء الثابت كافي القاء ومن ومن بيان ريس الهوى أولهوى ويشير إلى الأول قول الشارح لم يقارب حبي ولو جرى على الثاني لقال لم يقارب ريس حبي ويرجى يذهب (قوله وأما قوله تعالى الخ) جواب عما يقال لو كان خبر كاد المنفية منفيًا بالاولى لكان قوله تعالى فذبحوها الآية متناقضا يوضح جوابه قول الرضي قد يكون مع كاد المنفية قرينة تدل على ثبوت مضمون الخبر بعد انتفائه وانتفاء قوله فتكون تلك القرينة هي الدالة على ثبوت مضمونه في وقت بعد وقت انتفائه وانتفاء قوله كاد ولا تنافي بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر وذلك كافي فذبحوها وما كادوا يفعله (قوله فذبحوها ما كادوا يفعلون) ضمير يفعله ما تدل عليه كادوا كما هو القاعدة من رجوع ضمير من الخبر إلى الاسم فالريس ولا مانع من كون مرجع الضمير مبرا (قوله فكلام الخ) انما جعله كلاما واحدا لأن قوله وما كادوا يفعلون حال من فاعل فذبحوها فيكون المجموع جملة واحدة (قوله كل واحد منهما الخ) أي ولا تناقض بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر

في أن وأخواتها

(قوله فتعصب المبتدأ) أي في المبتدأ والخبر للجنس فإن من المبتدأ ما لا تنصبه كالأزمت التصدير إلا ضمير الشأن وكما يجب الابتداء نحو طوبى للمؤمن ومن الخبر ما لا ترفع كالطلب والاشائي قال الدماميني ومن هنا يعلم أن جلتي نعم وبئس خبريتان لا انشائيتان لقوله تعالى إن الله نعماء يعظكم به ولقوله تعالى إنهم ساء ما كانوا يعملون وسبأني في ذلك كلام في باب نعم وبئس إن شاء الله تعالى اه أشار بقوله وسبأني الخ إلى ما ذكره هذا وسند كرهه إن شاء الله تعالى من قول جماعة كابن الحبيب إن نعم وبئس لا إنشاء المدح والذم واعترض الدماميني عليه بما هو متجه ولم يجعله إلا إنشاء تأويل الآيتين باضمار القول كما قيل به في قول الشاعر

إن الدين قتلتم أمس سيدهم • لا تحسبوا إليهم عن ليلكم ناما

أو جعلهما أو اردن على الاستعمال الثاني في نعم وبئس وشبههما وهو استعمالهما أخبارا كما سبأني في باب نعم وبئس قال في المغنى ينبغي أن يستثنى من منع الاخبار هنا بالطلب خبر أن المفتوحة المخففة فإنه يجوز أن يكون جملة دعائية كافي قوله تعالى وإلهامه أن غضب الله عليها على اه تراها تعقيب التثنية بعد جملة فعلية وقواهم أما أن تجر الخ لغيره على فتح الهمزة اه وسند أحدهما قرينة جاز على قلة إلا الاسم الذي هو ضمير الشأن فإن حذفه كثير وعليه خرج المصنف حديثان من أشد

وثابت إذا لم يصحها فإذا قال قائل كاد زيد يسكي فعناء قارب زيد البكاء فقاربة البكاء ثابتة ونفس البكاء منتف وزاد قال لم يكدي يسكي فعناء لم يقارب البكاء فقاربة البكاء منتفية ونفس البكاء منتف انتفاء أبعد من انتفاء عند ثبوت المقاربة وهذا كان قول ذي الرمة إذا عجب النأي الحيز لم يكده ريس الهوى من حبه مية يبرح • صحبا بلغا لان معناه إذا تهرحبت كل محب لم يقارب حبي الفير وإذا لم يقاربه فهو بعيد منه فهذا أبلغ من أن يقول لم يبرح لأنه قد يكون غير بارح وهو قريب من البراح بخلاف الخبر عنه بسن مقاربة البراح وكذا قوله تعالى إذا أخرج يده لم يكد يراها هو أبلغ في نفي الرؤية من أن يقال لم يرها لأن من لم يرق يقارب الرؤية بخلاف من لم يقارب وأما قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون وكلام تضمن كلامين مضمون كل واحد منهما في وقت غير وقت الآخر والتقدير فذبحوها بعد أن كانوا بعداء من ذبحها غير مقاربين له وهذا واضح والله أعلم

في أن وأخواتها

(لأن) و(أن) و(ليت) و(ليكن) و(اعل) و(كان عكس ما لكان) الدافعة (من عمل) فتعصب المبتدأ اسمها لها وترفع الخبر خبرا لها (كان زيد أعل يأتى كفاء ولكن ابنه ذوضفن) أي حقد ونفس الباقي هذه اللغة المشهورة



الناس هذا يوم القيامة المصورون والتميز حذف الخبر في البيت شعري مر دفا باستفهام المحو لبيت شعري هل قام زيد أي لبيت شعري جواب أو يجواب هذا الاستفهام حاصل وقيل جملة الاستفهام هي الخبر على تقدير مضاف أي لبيت شعري جواب هذا الاستفهام وتخص لبيت أيضا بجواز اتصال أن ومعمولها بها سادة مستعمولها بنحو لبيت أن ثل قائم وقيل الخبر محذوف تقديره حاصل مثلا وقاس الاخفش لعزل على لبيت فيوزل أن زيد قائم (قوله وسكنى قوم الخ) ظاهره أن ذلك لغة وبه صرح بعضهم ومنع الجمهور ذلك وأولوا ما ثبت منه بأن الجزء الثاني حال والخبر محذوف والتقدير في أن حراسنا أسدا اتلهاهم أسدا وفي البيت الخ أف لبت رواجعا وفي كأن أذنيه الخ يحكيان قادمة بل التأويل في الثالث متعين لتلا يلزم الاخبار بالمفرد عن المثني (قوله جنح الليل) بالضم والكسر طائفة منه والخطا بالكسر والمذكور قصره الشاعر للوزن جمع خطوة بالفتح كركوة وركاء كفا في الصحاح وهي نقل القدم وجعلها بالضم جمع خطوة بالضم ما بين القدمين كما زعمه الشنخي فتبعه شيخنا والبعض غير مناسب في البيت (قوله كأن أذنيه) أي الحمار والتشوف التطلع والعامل في إذا معنى التشبيه في كأن والقادمة واحدة فوادم الطير وهي مقدم ريشه وهي عشر في كل جناح اه شنخي (قوله نظرا إلى كونها الخ) وانما ذكر كأن مع أن أصلها أن المكسورة أدخلت عليها الكاف التشبيمية ففتحت الهمزة لا تنسخ هذا الأصل بادخال الكاف وجعل المجموع كلمة واحدة بدليل عدم احتياج الكاف إلى متعلق وعدم كون مدخولها في موضع جر عند الجهور ومخلاف أن المفتوحة فلا يس أصلها منسوخا بدليل جواز الرفع بعدها على معنى الابتداء كما يعطف بعد المكسورة قاله في الهمع (قوله في لزوم المبتدأ والخبر) بيان لوجه الشبه واحتراز بالروم عن ألا وأما الاستفهامين لمدخولها على الجملتين وقوله والاستغناء بهما الخ احتراز عن لولا الامتناعية لاحتياجها معهما إلى جواب وإذا الفجائية لاحتياجها معهما إلى سبق كلام (قوله معكوسا) ليس من جملة المفعول إذا المشابهة لا تنسخ العكس ولذلك احتاج إلى تعليله بقوله ليكون الخ فينبغي جعله معمولا محذوف أي وعملت عملا معكوسا ليكون الخ (قوله تنبها على الفرعية) أي باعطائها الفرع الذي هو تقدم شبه المفعول وتأخر شبه الفاعل ولم يحتج لذلك في ما وأخواتها المحولة على ليس لعدم احتياج فرعيتها إلى تنبيه لعدم اتفاق العرب على أعمالها واشتراط شروطها في عملها يبطل بفقدان واحد منها (قوله ولان معانيها في الاخبار) قال ميم قديقال وكان وأخواتها كذلك اه قال الاسقاطي هو كذلك لكن هذا الوجه عارضه في كان وأخواتها أصالتها فاعطيت الأصل وهو تقديم المرفوع على المصوب بخلافه في ان وأخواتها اه بقي أن الدماميني اعترض على العائنين بجريانهم في ما عجزا به وأخواتها مع أن منصوبها لم يندم على مرفوعها وقد أسلفنا قريبا دفعه عن العلة الأولى فأمثل (قوله فاعطيا) أي الاخبار والاسماء وقوله اعرايها أي العمد والفصلات وفي الكلام توزيع (قوله التوكيد) أي تقوية النسبة وتقريرها في ذهن السامع إيجابية أو سلبية على الصحيح وتوكيد النسبة تارة يكون لدفع الشك فيها وتارة يكون لدفع انكارها وتارة يكون لا ولا فالأول مستحسن والثاني واجب والثالث لا ولا قاله في التصريح فالثالث عربي إلا أنه غير بليغ ولذا لم يذكره أهل المعاني قاله الروداني قال سم ولا ينافي كون المفتوحة للتوكيد أنها بمعنى المصدر وهو لا يفيد التوكيد لان كون الشيء بمعنى شيء لا يلزم أن يساويه في كل ما يفيد فاندفع ما لا يبيحان (قوله الاستدراك) هو تعقيب الكلام بنفي ما يتوهم منه ثبوت أو إثبات ما يتوهم منه نفيه هذا هو المعريف السالم من التكلف المحتاج إليه في تصحيح تعريفه بقوله تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوت أو نفيه وهو جعل نفيه بالجر عطف على ضمير ثبوتيه هذا وذكر شيخنا السيد عن الدماميني ويس أن رفع التوهم ليس لازما لكن بل هو أغلبي فقط لأنها قد لا تكون لرفع التوهم فنحو زيد قائم لكنه ضاحك فالتعريفان المذكوران مبنيان على الغالب

وحكى قوم منهم ابن سيده أن قوما من العرب تنصب بها الجزأين معا من ذلك قوله • إذا اسود جنح الليل فلتأت وتكن • خطا خفا ان حراسنا أسدا وقوله • يالبت أيام الصبار واجعا • وقوله كأن أذنيه إذا تشوفا فادمة أو قلما محترفا تنبيهات في الأول لم يذكر الناظم في نسجه أنه المفتوحة نظرا إلى كونها فرع المكسورة وهو صنيع سيئ ويحيث قال هذا باب الحروف الخمسة • الثاني أشار بقوله عكس ما كان إلى ما لهذه الحرف من الشبه بكان في لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما وعملت عملها معكوسا أي كعملهم كفعل قدم وفاعل آخر تنبها على الفرعية ولان معانيها في الاخبار فكانت كالعهد والاسماء كالفصلات فاعطيا اعرايها • الثالث معني ان وأن التوكيد ولكن الاستدراك



ففسر بعضهم الاستدراك كافي الزود في جملة ما يحكم ما بعد لكن حكم ما قبلها مع اتوهم أولا وهذا  
 أهم (قوله والتوكيد) أي على قلبه فحولوا زيادة كرمته لكنه لم يجزئ اذ عدم المحي به معلوم من  
 لو (قوله لكن أن) بفتح الهمزة كافي الهمع ومع (قوله وفون لكن للساكنين الخ) أنشد البيت ليدفع  
 بمبادل عليه من عهد حذف فون لكن للساكنين ما يقال هلا كان المحذوف التون الاولى من أن  
 لأن الضرر حصل بها ويدفع أيضا لزوم الاجفاف جنة لتوافهم (قوله ولست بآتيه الخ) هذا حكاية  
 لكلام ذئب دعاه المخاطب ليرافقه ويؤاخي به فقوله ولست بآتيه أي ملاحوتي اليه والفضل  
 الزيادة (قوله من لا وان) أي المكسورة الهمزة كما هو صريح كلام يس وشيخنا السيد (قوله  
 والكاف الزائدة) أي المفتوحة أصالة لكن كسرت اتباعا للهمزة كما قاله يس وقال شيخنا السيد  
 كسرتها كسرة نقل من الهمزة (قوله لا التشبيهية) لأن المعنى على الاستدراك لا التشبيه (قوله  
 وحذفت الهمزة) أي بعد نقل حركاتها إلى الكاف على ما قاله شيخنا السيد وقدم (قوله وليت) ويقال  
 ليت بابدال الياء تاء وادغامها في التاء هبع (قوله في الممكن) أي غير المتوقع أي المنتظر وقوعه بخلاف  
 الممكن في التبرجى فمنتظر وقوعه (قوله وهو الاكثر) أي التني في المستقبل (قوله والاشفاق) هو  
 توقع المخوف (قوله فلعلك تارك الخ) أو رد أن ترك بعض ما يوحى اليه غير ممكن لعصمته وأجيب بأن  
 المراد بالممكن في قوله ونختص لعل بالممكن الممكن عقلا وأن احتمال عادة أو شرعا كذا في حاشية  
 البعض وفيه نظر لأن ترك النبي بعض ما يوحى اليه مستقبل عقلا لأن دليل استحالة عقلي كما قرر  
 في فن الكلام (قوله لعله يركى) أي أبرز كى أي ما يدربك جواب هذا السؤال (قوله ونختص لعل الخ)  
 لا يرد قول فرعون لعل اطلع إلى اله مرمى لأنه في رعه الباطل يمكن هذا وقد اختلف في لعل الواقعة  
 في كلامه تعالى لاستحالة ترقب غير الموثوق به صوله في حقه تعالى فقبيل أنها باعتبار حال المخاطبين  
 فالرجاء والاشفاق متعلق بهم كما أن الشك في أو كذلك في شرح المناوى على الجامع الصغير أن لعل  
 في كلام الله تعالى وكلام رسوله للوقوع اه وفيه نظر ظاهر وكلمة عسى ويؤخذ من التصريح كما  
 قال الروداني أن معنى وعسى ولعل في القرآن أمر بالتبرجى أو الاشفاق وفي حاشية الكشاف  
 للتفتازاني لعل موضوعة لتوقع محبوب وهو التبرجى أو مكرره وهو الاشفاق والتوقع بوجهيه  
 قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيره ما كما تشهد به موارد الاستعمال  
 وقد وردت في القرآن للاطماع مع تحقق حصول المطمع فيه لكن عدل عن طريق التحقيق إلى  
 طريق الاطماع دلالة على أنه لا يخلف في اطماع الكريم وأنه يكزمه بالحصول ولما كان ما بعد لعل  
 الاطماعية محقق الحصول وصالحا لكونه غرضا مما يقابها زعم ابن الانباري وجماعة أن لعل قد  
 تكون بمعنى كى ورده المصنف بمعنى الزمخشري بأن عدم صلاحها لمجرد معنى العلية يأباه ألا تراها  
 تقول دخلت على المريض كى أعوده ولا يصح لعل وقد لا تصلح لعل لشي من هذه المعاني كافي قوله  
 تعالى لعلكم تنقون أما كونها ليست للاشفاق فظاهر أو لتبرجى الله فلا سخااته أو لتبرجى المخوفين  
 فلا نهم لم يكونوا حال الخلق عاين بالتقوى حتى يرجوها أولا لا طماع فلا به انما يكون فيما يتوقعه  
 المخاطب ويرغب فيه من جهة المتكلم والتقوى ليست كذلك بل هي مستعارة لحالة شبيهة بالتبرجى  
 لتردد حال العباد بين التقوى وعدمها كتردد المترجى بين حصول المرجو وعدمه أو محاز في الطلب  
 نعم ان قلنا بان لعل قد تأتي للتعليل صح حملها في الآية عليه عند من لا يجمع تعليل فعله تعالى بالغرض  
 العائد إلى العباد فان منعه بعيد جدا مخالفة كثير من المصوص اه باختصار (قوله وفيها عشر  
 لغات) قال في التسهيل وقد يقال في لعل عمل وأعن وعن ولان وأق ورعن ورغن ولغن أي بغين  
 معجمة في هذين ولعلت قال شيخنا وزاد بعضهم لغتين رعل وغل بالمعجمة فيهما وفي الهمع زيادة لوت ولعا  
 ورعل بمهملة ونقل البعض زيادة عمل وأل بفتح اللام في هذين فان أراد فتح اللام مشددة لزمه

والتوكيد وليست مركبة  
 على الاصح وقال النشراء  
 أصلها لكن أن فطرحت  
 الهمزة للتخفيف وفون لكن  
 للساكنين كقوله  
 ولست بآتيه ولا أستطيعه  
 ولا استغنى ان كان ماؤك  
 ذا فضل  
 وقال الكوفيون مركبة  
 من لا وان والكاف الزائدة  
 لا التشبيهية وحذفت الهمزة  
 تخفيفا ومعنى ليت التني  
 في الممكن والمستقبل لا في  
 الواجب فلا يقال ليت  
 غدا يجي وما قوله تعالى  
 فتمنوا الموت مع أنه واجب  
 فالمراد غيبه قبل وقته وهو  
 الاكثر ولعل التبرجى في  
 المحسوب نحو لعل الله  
 يحدث بعد ذلك أمرا  
 والاشفاق في المكروه نحو  
 فلعلك تارك بعض ما يوحى  
 اليك وقد اقتصر على هذين  
 في شرح السكامة وزاد في  
 التسهيل أنها تكون  
 للتعليل والاستفهام  
 والتعليل نحو لعله يتذكر  
 والاستفهام نحو وما  
 يدريك لعله يزكى وتابع في  
 الاول الاخفش وفي الثاني  
 الكوفيون ونختص لعل  
 بالممكن وليست مركبة  
 على الاصح وفيها عشر  
 لغات مشهورة



التكرار لتقدم على المشددة اللام في كلامه وان أراد فقها مخففة ورد عليه قول الشارح في آخر  
الباب (خاتمة) لا يجوز تخفيف لعل على اختلاف لغاتها اه فان هذا الكلام وان قاله الشارح في مقام  
تخفيف عروف الباب بالسكون يفيد ظاهره ثبوت التشديد في جميع لغات لعل وبالجمله فزيادة  
هذين محتاجة الى تحرير ونقل صريح ولم أقف عليه ومجموع اللغات بهما سبع عشرة (قوله وكان  
التشبيه) أي المؤكد وقيد البطلان مسمى كونها التشبيه بما اذا كان خبرها اسما أرفع من اسمها  
أو أحط وليس صفة من صفاته نحو كان زيد املاك وكان زيد احار فان كان خبرها فعلا أو ظرفا أو  
جارا أو مجرورا أو صفة من صفات اسمها كانت للظن نحو كان زيد اقام أو قائم أو عندك أو في الدار  
لان زيد انفس القائم ونفس المستقر والشئ لا يشبه بنفسه <sup>فائدة</sup> قال الرضي أول ما قيل في  
كانت بالديالم تكن وبالاستخرا لم تزل أن التقدير كانك تبصر بالديلم أي تشاهد بها كافي قوله تعالى  
فبصرت به عن جيب الجبل بعد الحجر وربا لبا حال بدليل رواية ولم تكن ولم تزل وقولهم كانني  
بالليل وقد أقبل وكانني بزيد وهو ملث وأما قولهم كانك بالاشياء مقبل وكانك بالفرج آت فالأولى فيه  
أن ما بعد المجرور وهو الخبر والمجرور متعلق به (قوله لدخول الجار) أو تخفيفه حاله قبل الكلمة بالتركيب  
(قوله وراع ذا الترتيب) أي المعلوم من الأمثلة السابقة لضعف العمل بالحرفية (قوله الافي الذي  
الخ) ان قلت حيث توسع في الظرف والمجرور فها لا جارة تقدم خبرها عليها نفسها اذا كان ظرفا  
أو مجرورا قلت لم يجز لان لها المصدر كافي الحاحية قالوا ليعلم من أول الامر احتمال الكلام على  
التأكيد أو التنبه أو الاستدراك أو التثني أو الترتيب سوى أن المفتوحة فليس لها المصدر فان قلت  
حينئذ لم يجز تقدم خبرها عليها قلت بوجه بالحل على المكسورة فاهما فرعها فان قلت لم امتنع  
تقدم خبرها بالحجازية على اسمها وان كان ظرفا أو مجرورا كما تقدم قلت بوجه بأن هذه أقوى لأنها  
تشبه الأفعال لفظا من حيث كونهما على ثلاثة أحرف فصاعدا ومبنية على الفتح ومعنى لانها هي  
أكدت وشهدت وتثبت الخ ولاها مشبهة بفعل متصرف وهو كان وما مشبهة بفعل جامد وهو  
ليس والفعل المتصرف أقوى سم باختصار ووجه استثناء أن المفتوحة من لزوم المصدر أنها  
تستدعي سبق بعض كلامها فلا ترد لكن لانها تستدعي سبق كلام تام فلا ينافي صدارتها في كلامها  
فأعرفه (قوله غير البدي) أي فاحش اللسان (قوله بعد الاسم) هذا يؤدي إلى أن المتقدم على الاسم  
معمول الخبر لا الخبر بناء على أن الخبر هو العامل مع أن كلامه في تقديم الخبر إلا أن يقال جعل  
المثالين من تقديم الخبر باعتبار الظاهر وقطع النظر عن المتعلق المحذوف (قوله وهو غير ظرف)  
كافي قولهم ان مالا وارولدا (قوله فلا يجوز تقديمه) أي على الاسم ويجوز تقديمه مطلقا على  
الخبر كما يأتي في قوله ونحب الواسط معمول الخبر وبقرى بأن في تقديمه على الاسم فصلا لها  
من معموليها معا (قوله فلا تلحقني) أي تلحقني جم كثير بلا بله وسارسه وهمومه (قوله ومنعه بعضهم)  
الوجه خلافه لانه يجوز تقديمه في ما وهذه أقوى بدليل جواز تقديم الخبر اذا كان ظرفا أو جارا  
ومجرورا هاهنا امتناعه هاهنا أفاده سم وماعمل به المسح من أن تقديم المعمول يؤذن بجواز  
تقديم العامل والعامل هاهنا لا يتقدم نظريه شينابانه أغلبي كمر لا كلي (قوله محل جواز تقديم الخبر  
الخ) اذا حل الجوار على مقال الامتناع صدق بالوجوب ولا يحتاج الى التقييد (قوله في غير نحو الخ)  
أي من كل تركيب لا بس فيه الاسم صمير ايعود على شئ في الخبر فيجب التقديم مرارا من عود الضمير  
على متأخر لفظا ورتبة وقد يمنع نحو ان زيد الذي الدار لا امتناع تقديم الخبر المحبوب باللام وأما  
التثنية لامتناع التقديم بنحو ان صاحب الدار هاهنا فرش بان امتناع التقديم فيه مذهب الكوفيين  
وأما البصريون فأجازوه لان الاسم وان تأخر لفظا متقدم رتبة فكذلك ما أخيف هو اليه (قوله  
وجوبا) أبقى الشارح الامر هاهنا على ظاهره لان التأويل في الثاني أعني قوله وفي سوى ذلك اكسر

وكان التشبيه وهي  
مركبة على الصحيح وقيل  
باجماع من كاف التشبيه  
وان فأصل كان زيدا  
أسد ان زيدا كاسد  
فقدم حرف التشبيه  
اهتماما به ففخت همزة  
ان لدخول الجار (وراع  
ذا الترتيب) وهو تقديم  
اسمها وتأخير خبرها وجوبا  
(الافي) الموضع (الذي)  
يكون الخبر فيه ظرفا أو  
مجرورا (كأيت فيها أوها  
غير البدي) للتوسع في  
الظروف والمجرورات قال  
في العمدة ويجب أن يقدر  
العامل في الظرف بعد  
الاسم كما يقدر الخبر وهو غير  
ظرف في تنبيهان الأول  
حكم معمول خبرها حكم  
خبرها فلا يجوز تقديمه إلا  
اذا كان ظرفا أو جارا  
ومجرورا نحو ان عددا زيدا  
مقيم وان فيل عمر اراغب  
ومنه قوله

فلا تلحقني فيها فان مجها  
أخاك مصاب القلب جم  
بلا بله

وقد صرح به في غيره هذا  
الكتاب ومنعه بعضهم  
الثاني محل جواز تقديم  
الخبر اذا كان ظرفا أو  
مجرورا في غير نحو ان عند  
زيد أخاه وليت في الدار  
صاحب الماشية (وهو مران  
افتح) وجوبا



يجوز شاملا للكسر الواجب والحقا على طريق استعمال صيغة الامر في حقيقتها ومجازها أولى من  
 التأويل هنا وبقا الثاني على ظاهره (قوله لصد مصدر) هو مصدر خبرها ان كان مشتقا والكون  
 ان كان جامدا (قوله لزوما) متعلق بصد (قوله في محل فاعل) أي ولولفعل مقدر نحو ولو أنهم صبروا  
 أي ثبت أنهم صبروا على قول الكوفيين ان المرفوع بعد لولا فاعل ثبت مقدر او اختاره المحققون  
 وقال أكثر البصريين هي مبتدأ محذوف الخبر وجوبا ونحو اجلس ما أن زيد اجلس أي ما ثبت بناء  
 على أن ما المصدرية لا توصل بالجملة الاسمية وهو الاصح فقول البعض ان ما المصدرية لا تدخل  
 الا على الفعل اجاءا فأن ومعه ولاه بعدها فاعل بمقدرا جاعا غير صحيح (قوله مفعول) أي به أوله  
 نحو جئت أي اجلك أو معه نحو يعني جلوسك وأن لم يحدثنا وتقع مفعول في نحو يعني أمورك الا  
 أنك تشتم الناس لا مفعولا به ولا مفعولا مطلقا ولا حال ولا تمييزا كذا في الدماميني وغيره (قوله غير  
 محكي) أي بالقول وكان عليه أن يزيد وغيره في الاصل يخرج نحو ظنت زيدا انه قائم الا أن يقال  
 تركه لاستفادته من التثنية الا في قريبا (قوله أو مبتدأ) أي في المال كما في الآية أدنى الاصل نحو  
 كان عندي أنك فاضل (قوله نحو ومن آياته الخ) هذا مذهب الخليل ونقل المطرري عن سيده أنه  
 اسم الحدث المرفوع بعد الطرف فاعل له وان لم يعتمد الطرف على شيء قالوه ومن آياته أنك ترى  
 الارض أفاده في التصريح (قوله أو خبر عن اسم معنى الخ) حاصله أن الخبر عنه اذا كان اسم معنى  
 فلما أن يكون قولاً أو غيره وعلى كل ما أن يكون خبرا صادقا على اسم المعنى أي يصح حمله عليه أولا  
 وتكام الشارح على ثلاثة وسكت عما اذا كان قولاً وخبراً صادقا عليه نحو قولنا انه حق اذ لم وجوب  
 كسرها بالاولى لانها اذا كانت تكسر مع واحد من كون اسم المعنى قولاً وصدق خبراً علمه فعهما  
 أولى نعم في صورة كون اسم المعنى قولاً اذا كان خبراً قولاً ونحو قائل القولين جار الفتح والكسر  
 نحو قولنا في أحد الله كما سيأتي فان اختلف القائل وجب الكسر نحو قولنا زيد ايمحمد الله (قوله  
 عليه خبرها) أي على المعنى خبراً (قوله اعتقادي أنك فاضل) أي معتقدي فضلك ولم يحرك الكسر  
 على أن تكون مع معموال اجلة مخبراً بها عن المبتدأ العدم الرابط (قوله واعتقاد زيداه حق) لم يصح  
 الفتح على معنى اعتقاد زيد كون اعتقاده حقا لاختلاف الصهير وموجبه لان الاعتقاد الالوانع عليه  
 الضمير في قولنا اعتقاد زيد انه حق غير الاعتقاد المفعول مبتدأ الراجع اليه الصهير بحسب الظاهر  
 لان هذا هو المنعاق يكون ذلك حقا فاعتقده (قوله ذلك بأن الله هو الحق) أي متلئس بحقيقة الله (قوله  
 أو الاضافه) أي ان كان المضاف اليها مما لا يضاف الا الى المفرد بدليل ما سيأتي فاندفع اعتراض  
 سم وغيره بان الفتح لا يجب عند كل اضافة لوجوب الكسر اذا كان المضاف الى ان مما لا يضاف  
 الا الى الجملة كجئت وجوار الفتح والكسر اذا كان مما يضاف الى المفرد والجملة (قوله مثل ما أنكم) لم يصح  
 ما زائدة (قوله وأنى فضلكم) عطف خاص على عام (قوله أم الكم) أي استقرارها الكم وهو يدل  
 اشتغال من إحدى الطائفتين (قوله نحو ظنت زيدا انه قائم) فأن فيه واجبة الكسر لعدم صد المصدر  
 مسدها اذ لا يصح ظنت زيدا قيامه (قوله اكسر) أي أدم الكسر (قوله في الابتداء) أي ابتداء  
 جملتها اما حقيقة بان لا يسهل هاشي له تعلق تلك الجملة أو حكما بان يسبقها ذلك ومن القسم الاول  
 الواقعة بعد كلاً على قول الجمهور احرار ردع وزجر لا غير حتى أجازوا أندا الوقف عليها  
 والابتداء بما بعدها وحتى قال جماعة هم متى سمعت كلاً في سورة فاحكم باسم مكبة لان أكثر  
 ما نزل التهنيد والوعيد بمكة لان أكثر التوكان بها وقال أبو حاتم تكون بمعنى ألا الاستفهام  
 ووافقه على ذلك الزجاج وغيره وعليه تكون من القسم الثاني وقال النضر بن شميل تكون معنى  
 تصديق كأي وقال الكسائي تكون بمعنى تقاوضه فبانه لم يسمع فتح ان بعدها وهو واجب بعد حقا  
 وما بعده قال مكى وهي حيثما سمع كرادها وليسويها في قرأه بعضهم كلاً سيكفرون به مادتهم

(لصد مصدر مسدها)  
 مع معموالها لزوماً  
 وقعت في محل فاعل في نحو  
 أو لم يكنهم أنا أنزنا أو  
 مفعول غير محكي بالقول  
 نحو ولا تخافون أنكم  
 أنكرتم أو بان عن التمام  
 نحو قل أرحم إلى أنه استمع  
 أو من أمحو ومن آياته  
 أن ترى الارض حاشية  
 أو خبر عن اسم معنى غير  
 قول ولا صدق عليه خبرها  
 نحو اعتقادي أنك فاضل  
 بحذف قولنا المثل وال  
 واعتقاد زيداه حق أو  
 محروور بالحرف هو ذلك بان  
 الله هو الحق أو الاضافة نحو  
 مثل ما أنكم تطفون أو  
 معطوف على شيء من ذلك  
 نحو اذ كروا عندي التي  
 أنهت عايكم وأي فضلكم  
 أو بدل منه نحو واذا بعدكم  
 الله إحدى الطائفتين أنها  
 لكم نبيها ما غاذا لصد  
 مصدر ولم يزل لصد فرد  
 لانه قد صد المفرد مسدها  
 ويجوز الكسر فخر طمات  
 زيدا انه قائم وفي سوي ذلك  
 اكسر على الاصل  
 (فاكسر في الابتداء) اما  
 حقيقة نحو ما ففتحنا لك أو  
 حتماً كالواقعة



أبعد لا الاستفتاحية نحو  
 ألا ان أولياء الله والواقعة  
 بعد حيث نحو واجلس  
 حيث ان زيدا جالس  
 والواقعة خبرا عن اسم  
 الذات نحو زيد انه قائم  
 والواقعة بعد ان نحو  
 جئت ان زيدا غائب  
 (وفي بدء صلة) نحو ما ان  
 مفتاحه لتنوء بخلاف  
 حشو الصلة نحو جاء الذي  
 هندي أنه فاضل ولا أفعله  
 ما أن في السماء نجما اذا التقدير  
 ما ثبت أن في السماء نجما  
 (وحيث ان لم يكن مكمله)  
 يعني وقعت جوابا له سواء  
 مع اللام أو دونها نحو  
 والصران الانسان لن  
 خسرحم والكتاب المبين  
 انا أنزلناه (أو حكيت  
 بالقول) نحو قال اني عبد  
 الله فان لم تحل بل أجرى  
 القول مجرى الظن وجب  
 الفتح ومن ثم روي بالوجهين  
 قوله: أتقول انك بالحياة تمت  
 (أو حلت محل) حال) اما  
 مع الواو (كزرتني واني ذو  
 أمل) كما أنزجت ربك من  
 بينك بالحق وان فسريقا  
 من المؤمنين لكارهون  
 وقوله  
 ما أعطيني رلا سألتهم  
 الا واني لحاجي كرمي  
 أو بدونه نحو الا انهم  
 ليأكلون الطعام  
 (وكسروا) أيضا (من بعد  
 فعل) قلبي

وقال غيره اشتراك اللفظ بين الاسمية والحرفية قليل مخالف للاصل ومحوج لتكافؤ صلة بمتابها  
 وخرج التنوين في الآية على أنه بدل من حرف الاطلاق المزيدي في رؤس الا تي ثم وصل بنية الوقف  
 فاده في الهمع (قوله بعد لا الاستفتاحية) أي التي يستفتح بها الكلام لتبنيه المحاطب على ذلك  
 الكلام لا كدفعه منه عند المتكلم اه دما ميني وفي المعنى ألا تكون للتنبيه فتبدل على تحقيق ما  
 بعدها ويقول المعربون فيه احرف استفتاح فيدينون مكانها ويح لونها معناها اه ويقال فيها اه لا  
 يا بدل الهمزة هاء اه همع وهل هي بسيطة أو مركبة من همزة الاستفهام ولا النافية قولان (قوله  
 والواقعة بعد حيث) أي: قب حيث نخرج نحو جلست حيث اعتقاد زيد أنه مكان حسن فان هذه  
 واجبة الفتح كما علم عامر هـ اذ االصيح جواز الفتح عقب حيث أما على القول بجواز اضافتها الى  
 المفرد فظاهر وأما على المشهور من وجوب اضافتها الى الجملة فلا نه بقدر تمام الجملة من خبر أو فعل  
 وقيل يكفي بانضافتها الى صورة الجملة واذ مثل حيث في جواز الفتح فيما يظهر (قوله والواقعة خبرا عن  
 اسم الذات) لم يصح الفتح لتأول المفتوحة بمصدر ولا يخبر به عن اسم الذات الابتأويل وهو ممتنع  
 مع أن على ما ذكره المصريح وان كان للبحث فيه مجال وما نقل عن السيد من جواز الاخبار بالمصدر  
 المؤول عن اسم الذات من غير تأويل الظاهر أنه مفروض في بعض التراكمب نحو عسى زيد  
 أن يقوم وعمر واما أنه قائم أوقاعد فقول البعض الظاهر على كلام السيد جواز الفتح غير ظاهر  
 فتأمل (قوله وفي بدء صلة) أي لموصول اسمي أو حرفي وفده مثل الشارح لهما ومثل الصلة الصفة  
 نحو مرت برجل انه فاضل (قوله ما ار مفتاحه تنوء) أي تشقل والاستشهاد مبني على أن ما موصولة  
 ويصح كونها نكرة موصوفة (قوله بخلاف حشو الصلة) أي بحسب اللفظ فلا ينافي كونها في الصدر  
 باعتبار الرتبة في جاء الذي هندي أنه فاضل والمراد باللفظ ما يشمل المقدول يدخل في الحشو لا أفعله ما  
 أن في السماء نجما (قوله سواء مع اللام) أي ولا فرق معهما بين وجود فعل القسم أو لا وقوله أو دونها  
 أي مع حذف فعل القسم فلا يعارض هذا ما يأتي من جواز الوجهين عند عدم اللام وذك كر فعل القسم  
 على أن من فتح في هذه الصورة الآية لم يجعلها جواب القسم كما سيذكره الشارح وكلامنا هنا  
 فيما اذا كانت جوابا فبان لك أن كلام المصنف والشارح شامل لثلاث صور وان لم يشمل الشارح  
 الا صورتين وأن قول البعض الكلام هنا في قسم لم يصرح به فله بقريته قول الشارح فيما يأتي  
 أو فعل قسم ظاهر غير ظاهر لانه يلزم عليه عدم تعرض المصنف او فيما يأتي لحكم صورة ذكر فعل  
 القسم مع ذكر اللام وما استدل به من القرينة لا يشهد له كما لا يخفى ولا يشهد له أيضا قول الشارح  
 فيما يأتي وانقسم الخ لما استعرفه هذا في التصريح ابن كيسان حكى عن الكوفيين جواز الوجهين  
 اذ اسقط الفعل وان ذكر اللام نحو والله ان زيدا قائم وأنهم يفضلون الفتح في هذا المثال على الكسر  
 وأن أبا عبد الله الطوال منهم يوجب له ولم يثبت لهم سماع بذلك اه وفي شرح الجامع أن القول  
 بجواز الفتح في نحو هذا المثال لم يؤيده سماع وليس له وجه بل هو غلط وأطال في بيان ذلك كما نقله  
 شيخنا واهم سماع التخصيص حكى في التوضيح اجماع العرب على تعين الكسر في الصور الثلاث (قوله أو  
 حكيت بالقول) الباء للآلة (قوله فان لم تحل بل أجرى القول مجرى الظن) أي بالفعل بان عمل عمله  
 وجعل بمعناه بالفعل فلا منافاة بين ايجاب الشارح الفتح في هذه الحالة وبين تجوير المرادى الفتح  
 والكسر عند صلاحية القول للحكاية به ولا جرائه مجرى الظن قبل اختيار أحدهما وارتكابه بالفعل  
 قال لان الحكاية بالقول مع استيفائه شروط اجرائه مجرى الظن جائزة (قوله أو حلت محل حال) لم تفتح  
 حينئذ لان وقوع المصدر حالا وان أكثر معام على أن السماع انما ورد في المصدر الصريح لا المؤول  
 ولان المصدر المنسلب من أن المفتوحة الباصبة لمعرفة معرفة والحال نكرة ولا بد من كون ان في  
 ابتداء الحال ليخرج نحو خرج زيد وهندي أنه فاضل (قوله كما خرجت) ما مصدرية (قوله الا انهم) أي



(١) منها (باللام كما علم أنه ملحق) والله يعلم أن الرسول وأئمة الدين عليه السلام ليسوا بالعبودية بل العبودية لهم على سبيل  
 (بعد إذا جاء أو فعل) (قسم) ظاهر (اللام بعده بوجهين غي) أي نسب ظن الموجب كل منهما لصاحبه المقام لهما على سبيل  
 البدل من الأول قوله وكنت أرى زيدا كاتبا لسيده إذا له عبد القفار والهازم (٢١٩) يروي بالكسر على معنى فإذا

هو عبد القفار بالفتح على  
 معنى فإذا العبودية أي  
 حاصلة كما تقول خرجت فإذا  
 الأسد قال الناطم والكسر  
 أولى لأنه لا يجوز أن  
 تقدير أكن ذهب يوم إلى  
 أن إذا هي الخبر والتقدير  
 فإذا العبودية أي فسن  
 الحفرة العبودية وعلى  
 هذا فلا تفرق في الفتح  
 أيضا فيستوي الوجهان  
 ومن الثاني قوله

أو تحلفي بربك العلي  
 أني أبو ذياتك المصبي  
 يروي بالكسر على جعلها  
 جواب القسم وبالفتح على  
 جعلها مفعولا واسطة  
 نزع الخافض أي على أني  
 والتقدير بكون القسم  
 بعل ظاهر لا حذر ازها  
 مرفر ييا في المكسورة  
 وبقوله لا لام بعده عما  
 بعده اللام من ذلك حيث  
 يتعين فيه الكسر فهو  
 ويحذفون بالله أنهم لمنكم  
 وأهؤلاء الذين أفهموا بالله  
 جهل أيمانهم أنهم لمعكم  
 وقد أتبع لك أن من  
 فتح أن لم يجعلها بجواب  
 القسم لأن الفتح متوقف  
 على كونه المحل لرفيقه  
 المصداق عن أن وصلتها  
 وجواب القسم لا يكون  
 كذلك فإنه لا يكون إلا جلة  
 ويجوز الوجهان أيضا (مع)

المرسلين ولكسر ان في الآية سبب آخر وهو وقوع اللام في خبرها (قوله عاتقها باللام) أي لام  
 الابتداء واحترز عن غير اللام من المعلقات الآتية (قوله ليلة) ظرف انفسرى وقوله سناهما أي  
 ضوؤهما (قوله بعد إذا) حال من الضمير في غي الرجوع إلى هـ زان (قوله ظاهرا) أي حقيقة أو حكما بان  
 كان مقدرا جازا له كريان كان حرف القسم الباء الموحدة دون الواو والياء الغوية (قوله غي) أي  
 همزان بقطع النظر عن كونه مفتوحا أو مكسورا (قوله نظرا الموجب كل منهما) موجب الكسر  
 مع إذا اعتبارا من معموليها جلة بلا احتياج إلى تقدير خبر ومع فعل القسم اعتبارا من جلة جواب  
 القسم وموجب الفتح مع إذا اعتبارا من ذلك مفردا مبتدأ مع تقدير الخبر ومع فعل القسم اعتبارا من تقدير  
 الخافض كما سيبينه الشارح وقوله لصاحبه جلة لنظر أو ضمير لهما إلى الموجهين (قوله وكنت أرى)  
 بضم الهمزة بمعنى أظن لغلبة استعماله بالضم في معنى أظن كما قاله يس وان جاز في الذي بمعنى أظن  
 الفتح أيضا وتعدى إلى مفعولين سواء فتحت أو ضمت فزيدا مفعوله الأول وسببا مفعولا الثاني  
 كما قاله المصريح والعيني ووجه تعدية المضموم إلى مفعولين مع أنه مضارع أرى المتعدي إلى ذاته  
 استعماله بمعنى أظن المتعدي إلى اثنين من باب الاستعمال في اللازم كما قاله الغزالي إذ معنى أرا في ريد  
 همرا فاضلا جعلني زيدا ظاهرا فاضلا ويلزم هذا المعنى ظن المتكلم همرا فاضلا لكن في شرح المتن  
 للمرادى أن من الأفعال المتعدية إلى ثلاثة أرى بالبناء للمفعول مضارع أريت بمعنى أظنت  
 كذلك وكذا في شرحه للتسهيل وزاد فيه عن سيدي وغيره أن أريت بمعنى أظنت لم ينطق به بدني  
 للفاعل كما ينطق بأظنت التي أريت بمعناها قال ولا يكون المفعول الأول لأريت هذه ومضارعها  
 الا ضمير متكلم كآريت وأرى ونرى وقد يكون ضمير مخاطب كقراءة من قرأ ورى الناس كآري  
 بضم الهمزة ونصب الناس أه يس والقفا مؤخر العلق والهازم جمع لهزمة بالكسر طرف الماقوم  
 وخصه ما بالذكر لأن القفا موضع الصغر والهازم موضع الذكر وقوله كما قيل أي ظاهرا موافقا لما  
 يقوله الناس من أنه سيد (قوله لكن ذهب قوم الخ) يحتمل أنه من كلام الناطم وأنه من كلام  
 الشارح وعلى كل ليس المقصود به منازعة قول الناطم والكسر أولى الخ حتى يرد عليه اعتراض غير  
 واحد كالبعض بانه لا يمتص على المصنف لأن مذهبه أن إذا حرف بل دفع ما يتوهم من أن أولوية  
 الكسر متفق عليها (قوله هي الخبر) أي لكونها ظرف مكان بقرينة قوله أي في الحفرة العبودية  
 وان ذهب بعضهم إلى أنها ظرف زمان وأنها خبر أي في الوقت العبودية (قوله أو تحلفي) أو بمعنى  
 إلى أو لا وذا لك تصغير ذلك على غير قياس (قوله على جعلها مفعولا الخ) أي سادسا للجواب  
 (قوله لا حذر ازها) أي بعض مامر وهو الصورتان اللتان مثل لهما مفعول المصنف وحيث  
 ان لم يكن مكمله وهما صورة عدم ذكر فعل القسم مع عدم ذكر اللام وصورة عدم ذكر فعل القسم  
 مع ذكر اللام لجواب الكسر حينئذ (قوله عما بعده اللام) أي عن فعل القسم الظاهر الذي بعده  
 اللام وقوله من ذلك أي مما مر أي حاله كونه بعض مامر من الصور الثلاث الداخلة تحت قول  
 المصنف سابقا وحيث ان لم يكن مكمله كما قدمناه (قوله وقد أتبع لك) أي من قوله يروي بالكسر الخ  
 (قوله لم يجعلها بجواب القسم) أي بل مفعولا كما تقدم ولا يضر عدم الجواب لأن الجار والمجرور  
 يقوم مقامه ويؤدي مؤداه (قوله ويجوز الوجهان أيضا) أشار بذلك إلى أن انظر في هـ طرف  
 على بعد إذا يحذف حرف العطف (قوله مع تلوفا الجزا) مثل فاء الجزاء ما يشبهها كافي قوله واعلموا  
 أنما غفتم من شيء فإن لله خسه (قوله هو خبر مبتدأ محذوف) هو أولى مما بعده لأن نظاره أكثر

تلوفا الجزا) نحو فاه غفور رحيم جراب من عمل منكم سوا بجهالة فري بالكسر على جعل ما بعده الماهجلة تامة أي فهو غفور رحيم  
 وبالفتح على تقديرها مصدره وخبر مبتدأ محذوف أي بفرارته الغفران أو بتداعيه من ذوق أي فاقه من جزائه والكسر



أحسن في القياس قال  
 الناظم ولذلك لم يجز الفتح  
 في القرآن إلا مسبوqa  
 بان المفتوحة (وذا)  
 الحكم أيضا (طررد •  
 في كل موضع وقعت ان  
 فيه خبر قول وكان خبرها  
 قولاً والقاتل واحد كافي  
 (مخو خبر القول اني أحد)  
 الله فالفتح على معنى خبر  
 القول حمد الله والكسر  
 على الاخبار بالجملة لقصد  
 الحكاية كأنك قلت خبر  
 القول هذا اللفظ أما إذا  
 اتنى القول الاول فالفتح  
 متعين نحو عملى اني أحد  
 الله أو القول الثاني أول  
 يتعد القائل فالكسر نحو  
 قولى اني مؤمن وقولى ان  
 زيد بحمد الله (تنبيه •  
 سكنت الناظم عن مواضع  
 يجوز فيها الوجهان الأول  
 أن تقع بعد واو مسبوقة  
 بمفرد صالح للعطف عليه  
 نحو وان لا تجوع فيها  
 ولا تعرى وانك لا تطمأ  
 فيها ولا تضحى قرأ نافع  
 وأبو بكر بالكسر اما على  
 الاستئناف أو العطف على  
 جملة ان الاولى والباقيون  
 بالفتح عطفاً على أن لا تجوع  
 • الثاني أن تقع بعد حتى  
 فتكسر بعد الابتدائية  
 نحو مرض زيد حتى انهم  
 لا يرجونه وتفتح بعد الجارة  
 والعاطفة نحو عرفت أمور  
 حتى أنك فاضل • الثالث  
 أن تقع بعد أما نحو أما أنت

وأن منه الشرفيوس أى فهو يؤس (قوله أحسن في القياس) لعدم أحواجه الى تهذيب (قوله أما لا  
 مسبوqa بان المفتوحة) أى كقوله ألم يعلموا أنه من يحادد الله ورسوله فإن له نار جهنم وقوله كتب عليه  
 أنه من تولاه فإنه يضله بحلاف ما لم تسبق بأن المفتوحة فواجبة الكسر نحو وات به مجرم  
 فإن له جهنم أبداً من يتق ويصبر فإن الله لا يضيع أجر المحسنين ولذلك لم يفتح فانه غفور رحيم إلا من فتح  
 أنه من عمل منكم سوء أجهته ونافع من فتح أنه من عمل وكسر فانه غفور رحيم كذا في البيضاوى (قوله  
 وذا الحكم) أى جواز الوجهين (قوله خبر قول) أى ما معنى القول سواء كان من مادة القول  
 أو الكلام أو نحوهما وكذا يقال في قوله وكان خبرها قولاً (قوله خبر القول) إنما كان الخبر عنه هنا  
 قولاً لا أن أفعل التفضيل بعض ما يضاف اليه (قوله فالفتح) إذا فتحت فالقول على حقيقته من  
 المصدرية وإذا كسرت فهو بمعنى القول قاله في التصريح ولا بد في كل حال من جعل ال لله سد أى  
 قولى أو القول معنى لئلا يلزم الاخبار بخاص عن عام (قوله حمد الله) أى اللعوى بأى عبارة كانت  
 (قوله على الاخبار بالجملة) ولم تفتح الى رابط لامعين المبتدا قال الشارح في شرح التوضيح ومثل  
 سيبويه هذه المسئلة بقوله أول ما أقول اني أحد الله وخرج الكسر على أنه من باب الاخبار بالجملة  
 وعليه جرى أكثر النحويين وقيل الكسر على أن الجملة مقول القول محكمة به والخبر محذوف كأنك  
 قلت أول قولى هذا اللفظ ثابت وليس بمرضى ثم أطال في بيان ذلك وعال في شرح الجامع رده بأن  
 مفهوم الكلام عليه أن غير أول القول من بعبته غير ثابت وليس مراداً اللهم إلا أن يدعى زيادة  
 أول والبصريون لا يجزونها (قوله لقصد الحكاية) أى حكاية لفظ الجملة أى الاتيان بها بلاء ظها  
 وليس المراد أنها قول القول كما انضح مما نقلناه عن شرح التوضيح للشارح وان زعم شارح  
 الجامع أنها مقول القول (قوله نحو عملى اني أحد الله) محل وجوب الفتح في هذا المثال اذا لم يرد  
 بالعمل المعهول اللسانى وهو المدطوق وتجعل الاضافة لله فان كان كذلك جاز الكسر وكان هذا  
 التركيب مثل قولى اني أحد الله في جواز الوجهين وفاقا لحفيد الموضح وابن قاسم الغزى وقال في  
 شرح الجامع مؤيداً وجوب الفتح ان البصر بين بمنحون حكاية الجمل بما يرادف القول كالكلام فما  
 لا يرادفه مما أريد به معناه كفى هذا المثال على الوجه المذكور أولى بالمنع فعلى قواعدهم يجب الفتح  
 في المثال حيث أنه وأقره شخباء والبعض وفيه نظر اذ ليس الكلام على الكسر من حكاية الجمل  
 حتى يتجه ما ذكر بل من الاخبار بالجملة فاعرفه (قوله سكنت الناظم) أى لم يصح بذلك والافهى  
 داخله في كلامه (قوله بعد واو) ليست الواو قيداً (قوله صالح للعطف عليه) احتراز عن نحو وان  
 ما لا ران عماراً فاضل فما لا غير صالح لعطف ان الثانية عليه لصيرورة المعنى ان الى ما لا وفضل عمرو  
 (قوله فتكسر بعد الابتدائية) أى التى تبدأ بها الجمل ونستأنف وهى بمعنى فاء السببية وبحث  
 البعض فى عدمه من مواضع جواز الوجهين بان المراد جوازهما فى تركيب واحد والتركيب هنا  
 مختلف وهو بحث قوى وان كان يمكن دفعه بان اتحاد ما قبل ان فى التركيبين هنا كاف هذا وما  
 ذكره الشارح من وجوب الكسر عند الابتدائية قال شيخنا السيد مخاف لما لا ب الحاحب حيث  
 قال اذا وقعت ان بعد حتى الابتدائية فان قلما لا يجوز فى المبتدا الواقع بعدها أن يحذف خبره وجب  
 كسرها وان قلما يجوز حذفه وثباته جاز الكسر والفتح (قوله حتى انك فاضل) الاظهر أنها فيه  
 عاطفة ومثال الجارة أصاحبك حتى انك تعصى (قوله فتكسر) قدم الكسر لانه الكثير (قوله أما  
 استفتاحية) أى حرف استفتاح على عام قريباً الى الأيسر وقيل مركب من همزة الاستفهام  
 وما الدابة فى الهمع أن همزتها بدل هاء وعيا وأن أنفها تحذف الى الاحوال الثلاثة وأن همزتها  
 تحذف مع ثبوت الالف اه قال الدمامينى وأجاز المصنف الفتح على أن المصدر المؤول مبتداً  
 خبره محذوف كأنه قيل أمام معلوم أنك فاضل اه وهو يستلزم جوار الفتح بعد الأ الاستفتاحية

فاضل فتكسر ان كانت أما استفتاحية بمنزلة ألا وتفتح ان كانت



ثقل من بعضهم (قوله بمعنى حقا) الذي صوبه في المغني أنها بمعنى أحقا وأنها كتمان همزة  
لاستفهام وما التامة بمعنى شيء وذلك الشيء هو الحق وهو وضع ما على هذا نصب على الظرفية  
لاعتبارية كما نصب حقا عليها في البيت الاتي على قول سيديويه وقال المبرد حقا مصدر ملحق بمحذوف  
بأن وصلتها فاعل وقال ابن خروف أما هذه حرف بسيط وهي مع ان وهو معموليها كلام تركب من  
حرف واسم كما قال الفارسي في يازيد كذا في شرح التوضيح للشارح وفي المغني عن بعضهم أنها اسم  
بأنها عند هذا البعض وابن خروف بمعنى حقا (قوله استقلوا) أي نهضوا ثم تحلين (قوله ولا صلة)  
الذي في الدماميني عن سيديويه أن لا نافية ردة على الكفرة ثم رأيت الوجهين في المعنى (قوله من أن  
بعضهم) أي العرب (قوله فيقول لا يجرم لا تينك) مأجبت باللام كما يجاب بها القسم قال شيخنا وهو  
صريح في أن لا تينك جواب لا يجرم وهو أظهر من جعل البعض لا تينك جواب قسم محذوف قام  
مقامه لا يجرم وانظر ما اعرابهم على ما حكاه الفراء هل هو كما يقول سيديويه ويكون الجواب معنيان عن  
الفاء هل أو كما يقول الفراء فيكون الجواب معنيان عن خبر لا الأقرب الثاني لكون الحاكس هو الفراء  
وزاد في الاوضح في مواضع جواز الوجهين أن تقع في موضع التعليل فحوانا كما من قبل ندعوه انه هو  
البر الرحيم فرمى بالفق على تقدير لام العلة وبالكسر على أنه تعليل مسنأف مثل وسئل عليهم ان  
بسلامتكم سكن لهم (قوله وبعد ذات الكسر) انظر في متعلق بحسب قدم لا فائدة الحصر أي لا بعد  
ذات الفتح ولا غيرها من أخوات المكسورة ونحوهن فالصراحتي ولا ينافي أنها تعجب المبتدأ  
وكذا خبره المقدم نحو لقائم زيد على الاصح قيل والفعل نحو لبقوم زيد لبس ما كانوا يعملون لقد  
جاءكم رسول من أنفسكم والمشهور أنهم في ذلك لام القسم وأما لا تدخل على الجملة انعلية الا في باب  
ان قاله في المغني (قوله تعجب الخبر لا ابتداء) شروط أربعة تأخره من الامم ركوبه: بناوغير  
ماض متصرف وغير جملة شرطية بأن كان مفردا أو مضارعا ولو قرأ ما بحرف تنفيس خلافا  
للكوفيين أو ماضيا غير متصرف أو ظرفا أو جارا أو مجرورا أو جملة اسمية وأول جزأها أولى باللام  
فقولك ان زيد الوجهه حسن أولى من ان زيد الوجهه لحسن بل في البسط أنا شاذ لا عدم تقدم  
معمول الخبر عليه خلافا لابن الناطم بدليل ان ربهم بهم من مئذتين وسيميت لام الابتداء لا تدخلها  
على المبتدأ أو على غيره بعد ان المكسورة العاملة هيما أصله المبتدأ (قوله وكان حق هذه اللام الخ)  
أي كما أن حق ان وأخواتها ذلك لانها أيضا الصدارة الا أن هذا الميكس ما من تقدم لام الابتداء  
بحسب الاصل بل واز أن يكون تقدمها كتقدم حرف العطف وألا الاستفتاحية لا يفوت صدارة  
ما بعدها فاندفع اعتراض البعض على قوله لان لها الصدر بأنه قد يعارض بأن ان وأخواتها أيضا  
الصدر (قوله بين حرفين بمعنى واحد) أورد عليه أمر ان الاول هالاجع بينهما على طريق التأكيد  
اللفظي وأجابهم بأن التأكيد اللفظي إعادة للفظ بعينه أو مرادفه وذلك مفقود هنا وفيه  
نظروا ان أفرد شيئا والبعض وغيره الوجود انترادف لاتحاد المعنى كما صرح به الشارح وقد عدوا  
من التوكيد اللفظي بالمرادف في الحروف قول الشاعر

وقل على الفردوس أول مشرب • نعم جيران كانت أبيعت دعائره

وسبق في هذا الشارح في باب التوكيد فاهم • الثاني أنهم جمعوا بينهما في لهنك قائم بإبدال الهمزة هاء  
سواء قبل ان اللام لا قسم أو لا ابتداء لان كلامهم التأكيد النسبة كان رهن وأيضاً اجتمع حرفا  
التأكيد في لهنك قائم زيد فان قد اتفق النسبة وهو التأكيد وحرفا تانييه في ألا بالبتل تنوم وتزيد  
اراد لهنك بان الاجتماع سهله زوال صورة ماله الصدر بإبدال همزته هاء • كما في الروداني (قوله  
فرحوا باللام) بانفاق والفاء أي آخروا ولم يحاصروا لانهم أقويت بالعمل وحق العامل التمسك  
وانما ادعى أن الاصل في ان زيد القائم لان زيد قائم ولم يدع أن الاصل ان زيد قائم لثلاث فصل بين

بمعنى حقا كما نقول حقا  
انك ذاهب ومنه قوله  
أحقا أن جبرتنا استقلوا  
أي في حق هذا الامر  
الرابع أن تقع بعد لا يجرم  
نحو لا يجرم أن الله يعلم فالفتح  
عن سيديويه على أن يجرم  
فعل وأن وصلتها فاعل أي  
وجب أن الله يعلم ولا صلة  
وعند الفراء على أن لا يجرم  
بمثلة لا رجل ومعهناه لا بد  
ومن بعدها قد صدره  
والكسر على ما حكاه  
الفراء من أن بعضهم  
ينزلها مبرلة البين فيقول  
لا يجرم لا تينك (وبعد  
ذات الكسر تعجب الخبر)  
جوازا (لام ابتداء  
شروا في لوزر) أي لمجا  
وكان حق هذه اللام أن  
تدخل على أول الكلام  
لانها الصدر انكس لما  
كانت لا تأكيد وان  
التأكيد هو الجمع بين  
حرفين بمعنى واحد فاقوا  
اللام الى الخبر في تانييه



خبر غير ان المكسورة وهو  
كذلك وما ورد من ذلك  
يحكم فيه بزيادتها فن ذلك  
قراءة بعض السلف الا  
أنهم لم يأتوا كالون الطعام  
بفتح الهمزة وأجازوه المبرد  
وما حكاه الكوفيون من  
قوله

ولكنني من حم العبد  
ومنه قوله  
أم الحليس لهجوز شهر به  
رضي من الله يعظم الرقة  
وقوله

فقال من سئلوا أمسى  
لمجهودا  
وقوله

وما زلت من ليلى لدن أن  
عرفتها

اكتابها ثم المقصى بكل  
مراد وقوله

أمسى أبان ذليل لا بعد عزه  
وما أبان من أعلاج سودا  
(ولا يلي ذى اللام ما قد  
نقيا) ذى إشارة واللام  
نصب بالمفعولية وما من  
قوله ما قد نقيا في موضع  
رفع بالفاعلية أي لا تدخل  
هذه اللام على منى الا  
ما در من قوله

وأعلم ان تسليما وزكا  
للا متشابهان ولا سواء  
(ولا) يابها أيضا (من)  
الافعال ما كرضيا) ماض  
منصرف غير مقرون  
بتمدد فلا يقال ان زيدا  
لرضي وأجازوه الكسائي  
وهشام فان كان الفعل  
مضارع

ان ومعمولها معاملة صدر الكلام ولطقتهم باللام مقدمة على ان في قولهم لهلك ولان صدرها  
بالنسبة لما قبل ان دون ما بعده دليل الاول أنها تمنع من تسلط فعل القلب على ان ومعمولها ولهذا  
كسرت في نحو والله يعلم انك لرسوله ودليل الثاني ان عمل ان يتخطاها تقول ان في الدار لزيدا وان  
زيد القاتم وان عمل العامل بعدها يتخطاها تقول ان زيدا طعاما لا سكل كذا في المغنى (قوله اقتضى  
كلامه) لتقديمه الطرف (قوله لا تعجب خبر غير ان المكسورة) انما لم تدخل اللام على خبر غيرها  
لام تدخل على الجملة ولا تغير معناها ولا حكمها بخلاف أخواتها فليت تحدث في الخبر التمني ولعل  
الترجي وكان انتبيه ولكن تصير الجملة لا تستعمل الا بعد كلام وأن المفتوحة تصير الجملة في  
تاويل المصدر قاله يس (قوله بزيادتها) أي مع كونها مفيدة للتأكييد والمنسج عنها كونها لام  
الابتداء فقط (قوله بفتح الهمزة) أي شذوذ فلا يشكل بما تقدم من وجوب كسر ان في صدر الحال  
(قوله لعبد) من عمده العشق بكسر الميم أي هذه (قوله ومنه قوله) أعاد من لاختلاف النوع ولدفع  
نوعهم أنه مما حكاه الكوفيون وقيل ان اللام داخل على مبتدأ مقدر أي لهي يجوز فلا تكون من  
الداخل على خبر غير ان المكسورة (قوله شهريه) أي فانية ومن تبعيضه ان قدر مضاف أي بلهم  
عظم الرقة وجمعي بدل ان لم يقدر (قوله فقال من سئلوا) بالبناء للفاعل والعائد محذوف أي من  
سألوه أوله فعول وهذا أقرب لما عده الرسم لان الهمزة مكسوبة بصورة الياء ولو كان مبني  
للفاعل لكتبت بصورة الالف ولعدم احواجه الى تقدير وان كان في الاول مراعاة لفظ من وهو  
أكثر من مراعاة معناه فاذا جاء البعض أولوية الاول غير مسلم وصدر البيت

مر واجتالي فقالوا كيف سيدكم (قوله من ليلى) أي من أجل حبها والهاشم الذاهب لا يدور  
أين يتوجه والمقصى بضم الميم وفتح الصاد المهملة المبعد والمراد بفتح الميم المذهب (قوله أبان  
بالصرف نظرا الى ان وزنه فعال وجمعه نظر الى ان وزنه أفعول مقول من أبان ما هي بين وهو الاصل  
والاعلاج جمع ملح بكسر العين الرجل الغليظ من كفار الجهم وسودا جمع أسود وذهب الكوفيون  
كفاي شرح الجامع الى أن اللام بمعنى الافلا شاهد فيه وهذا المعنى هو المناسب هنا لان المقام  
وللبصر بين أن يجعروا التنوين في سودا والتعظيم والذني منصبا على الفيدني اسب الذم (قوله  
يلي) ليس المراد بالولي التبعية من غير فاصل والاقضى جواز البعية مع الفصل بين اللام وما في  
بأداء النفي مع أنه ممنوع واعمالها لان غالب أدواء النفي مبتدأ باللام ولوليتها لزم نوالى لا مين ونها  
مكروه وحمل الباقي والتسائي بين اللام التي هي لتأكييد الاثبات وبين حرف النفي (قوله ذى إشارة  
الخط) كان الاولى بل الصواب أن يقول ذى اسم إشارة في محل نصب على المفعولية واللام بدل أن  
عطفت بيان أوصفة (قوله وأعلم ان) بالكسر تسليما أي على الناس وقيل المراد تسليم الامر ونفي  
أي للتسليم لا متسايم ان أي متقاربان ولا سواء أي لا متساويان وكان معناه أن يقول لا  
ولا متشابهان لكنه اضطر فقدم وأخروا اسم مصدر بمعنى الاسنواء فلذلك صح وقوعه خبر  
عن اثنين فقول البعض سوا في الاصل مصدر فيه مسامحة قال في التصريح وتبعه غير واحد وفيما  
أي في البيت شذوذ من وجوب دخول اللام على الخبر المنفي وتعليق الفعل عن العمل حيث كسرت  
ان وكان القياس أن لا يعاق لان الخبر المنفي ليس صالحا للام وسوغ ذلك كما قبل أنه شبه لا بغير  
فأدخل عليها اللام اه وقد يقال كيف يحكم بشذوذات تعليق وكسر ان مع وجود موجبها  
وهو لام الابتداء وان كان وجوده هنا شاذا الا أن يقال جعل ذلك شاذ من حيث ترتبه على الشاذ  
(قوله من الافعال) بيان لما تقدم عليه مشوب ببعض وقوله ماض الخ بدل أو عطفت بيان لقوله  
ما كرضيا وأشار به الى وجه الشبه (قوله فلا يقال ان زيد الرضى) أي على ان اللام لا ابتداء فيقال  
على انها القسم (قوله وأحاره الكسائي وهشام) أي على أنها قد كالتنفي وسبأت في الشرح



دخلت عليه متصرفا كان فهو ان زيد الرضي أو غير متصرف فهو ان زيد البذر الشرط ظاهر كلامه بجواز دخول اللام على الماضي  
إذا كان غير متصرف نحو ان زيد التمر الرجل أو لسي أن يقوم وهو مذهب الأخفش (٢٢٣) والقرا لان الفعل الجاهل كاللام

والحقول عن سبويه أنه لا يجزئ ذلك فان تقرر الماضي المتصرف بقصد جاز دخول اللام عليه كما أشار إليه بقوله (قد رويها مع ذلك) فذا، لقد هما على (لا) مستحوذا) لان قد تصرف الماضي من الحال فانه شبه حديثه ان المضارع وليس جواز ذلك مخصوصا بتقدير اللام القسم خلافا لصاحب الترجيح ان قد ان لام لا تدخل على الماضي المقرون بقدره في عدم التوقف فالتقدير في ان زيد التمر قد قام (قوله وقد تقدم ان الكسائي الخ) قيل هو رد لكلام صاحب الترجيح وحاصله ان الكسائي وهو ما ذهبنا اليه ان قد انضمة مجوزة لدخول لام الابتداء بعد الظاهرة بالاولى وانت خبير بان هذا معارضة مذهب يذهب وهي لا تلحق بها اولى جواز كبرها بمخالفتها صاحب الترجيح (قوله واللام عندهما) جملة حالية وقوله اما قد قدرت مقابله قوله واللام عندهما الخ وقوله لا شرط أي لا شرط اضمار قد لا لام لا تدخل على الماضي (قوله والحالة هذه) أي تقدير اللام للقسم وقوله فقت مع هذه اللام أي لما من ان كسبه ان انما يكون بعد الفعل المعلق باللام الابتداء لا يغيرها من بقية العلاقات كلام القسم (قوله الواسط) أي المتوسط من وسط الشيء كونه أي توسطه وقوله بين امم ان وخبرها جرى على ظاهر المتي ولو جعل الواسط على المتوسط بين اللفاظ الواقعة بعد ان لكان أولى بل دخل نحو ان عندك في الدار زيد ابليس مما وقع فيه المعمول المقرون باللام بعد معمول آخر قبل الاسم وانما بقره معمول الخبر بدل أو عطف بيان أو حال والمراد به قول الخبر عند المصنف ما يشمل المفعول والمفعول المطابق لحوار زيد الضرب والضارب والمفعول له نحو ان زيد الاجل لا قدم رنازع أبو حيان في التفسير (قوله بشرط الخ) الشروط أربعة واحدة في المتن وهو التوسط وذكر الشارح شرطين يمكن أن يكونا من المتن يجعل أول في الخبر للهدى أي الخبر الذي سبق أنه يصح اقتراحه باللام والشرط الرابع أن لا تدخل اللام على الخبر فلا يجوز ان زيد الضارب وأجازه بعضهم قاله الشارح على الارض ان ذكره فيقال البهض وظاهره ان الرابع لم يذكره الشارح وليس كذلك بل صرح به بقوله فانه اذا دخل اللام الخ اه وهو غفلة عجيبة فان الشارح لم يتعرض والتنبيه المذكور لانه ادخل اللام على الخبر ومعموله مع أصلا كما ستعرفه (قوله لم يجز دخولها على معموله الخ) يجوز الانشراح والمراد بتعجبين بان المسامح قام بالخبر كونه فعلا مضاربا والمعمول ليس كذلك ووجه الموضع قاله ايضا ابيارة البصريين تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ مع حكمهم بامتناع تقديم نفس الخبر لان المبادر من تقديمه الالباس وذلك لا يوجد في المعمول (قوله فرع دخولها على الخبر) أي وهي لا تدخل عليه فكذلك معموله (قوله حالا) مثله التمييز والفرق بينهما وبين المفعول أنه يذوب عن الفاسل فيصير عمدة وإذا قدم صار مبتدأ أو اللام تدخل عليه بخلافه ما أفاده المصريح ومم (قوله لا تحب المارة) ول المأمر (أي لان المعمول من تمام الخبر فاذا دخلت عليه مع تقدمه كان كدخولها على الخبر لكونه في مودعه بخلافه مع التأخر وكالاتا حرا المتقدم على الاسم فلا يقال ان عندك زيد اجالس (قوله وتعبه الفاعل) قيل هو حرف لا يحل له من الاعراب وعابه أكثر النحاة كفي (رواني) فسميته فمما اجاز علاقه

الواضح بدل الكسائي الاخفش ويمكن الجمع (قوله دخلت عليه) أي انبتهه بالاسم كما تقدم (قوله أو غير متصرف) أي تصرفا تاما والافتقار لذكر امر نحو فذره الآية (قوله اذا كان غير متصرف) دخل في ظاهره وهو ليس مع انه يتبع دخول اللام عليها قال الشاطبي وله لم يحترز عنها انما لا على صلة امتناع دخول اللام على أدوات النفي وقال ابن أنزى وتبعه البعض بل على أنه داخل في قوله ما قد نفيًا وفيه نظر ظاهر إذ ليست ليس بما قد نفي لانها النفي (قوله كالاسم) أي الجاهل في عدم التصرف (قوله مستحوذا) أي غلبا (قوله فاشبهه بمتد المضارع) أي المشبه بالاسم ومثبه المشبه به (قوله وليس جواز ذلك) أي دخول اللام على قد بقطع النظر عن كون اللام الابتداء لا يعارضه قوله بتقدير اللام للقسم (قوله خلافا لصاحب الترجيح) خطاب بن يوسف الماردى حيث ذهب ان ان لام الابتداء لا تدخل على الماضي المقرون بقدره وإذا سمع دخول اللام عليه قدرته لام جواب القسم فالتقدير في ان زيد التمر قد قام (قوله وقد تقدم ان الكسائي الخ) قيل هو رد لكلام صاحب الترجيح وحاصله ان الكسائي وهو ما ذهبنا اليه ان قد انضمة مجوزة لدخول لام الابتداء بعد الظاهرة بالاولى وانت خبير بان هذا معارضة مذهب يذهب وهي لا تلحق بها اولى جواز كبرها بمخالفتها صاحب الترجيح (قوله واللام عندهما) جملة حالية وقوله اما قد قدرت مقابله قوله واللام عندهما الخ وقوله لا شرط أي لا شرط اضمار قد لا لام لا تدخل على الماضي (قوله والحالة هذه) أي تقدير اللام للقسم وقوله فقت مع هذه اللام أي لما من ان كسبه ان انما يكون بعد الفعل المعلق باللام الابتداء لا يغيرها من بقية العلاقات كلام القسم (قوله الواسط) أي المتوسط من وسط الشيء كونه أي توسطه وقوله بين امم ان وخبرها جرى على ظاهر المتي ولو جعل الواسط على المتوسط بين اللفاظ الواقعة بعد ان لكان أولى بل دخل نحو ان عندك في الدار زيد ابليس مما وقع فيه المعمول المقرون باللام بعد معمول آخر قبل الاسم وانما بقره معمول الخبر بدل أو عطف بيان أو حال والمراد به قول الخبر عند المصنف ما يشمل المفعول والمفعول المطابق لحوار زيد الضرب والضارب والمفعول له نحو ان زيد الاجل لا قدم رنازع أبو حيان في التفسير (قوله بشرط الخ) الشروط أربعة واحدة في المتن وهو التوسط وذكر الشارح شرطين يمكن أن يكونا من المتن يجعل أول في الخبر للهدى أي الخبر الذي سبق أنه يصح اقتراحه باللام والشرط الرابع أن لا تدخل اللام على الخبر فلا يجوز ان زيد الضارب وأجازه بعضهم قاله الشارح على الارض ان ذكره فيقال البهض وظاهره ان الرابع لم يذكره الشارح وليس كذلك بل صرح به بقوله فانه اذا دخل اللام الخ اه وهو غفلة عجيبة فان الشارح لم يتعرض والتنبيه المذكور لانه ادخل اللام على الخبر ومعموله مع أصلا كما ستعرفه (قوله لم يجز دخولها على معموله الخ) يجوز الانشراح والمراد بتعجبين بان المسامح قام بالخبر كونه فعلا مضاربا والمعمول ليس كذلك ووجه الموضع قاله ايضا ابيارة البصريين تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ مع حكمهم بامتناع تقديم نفس الخبر لان المبادر من تقديمه الالباس وذلك لا يوجد في المعمول (قوله فرع دخولها على الخبر) أي وهي لا تدخل عليه فكذلك معموله (قوله حالا) مثله التمييز والفرق بينهما وبين المفعول أنه يذوب عن الفاسل فيصير عمدة وإذا قدم صار مبتدأ أو اللام تدخل عليه بخلافه ما أفاده المصريح ومم (قوله لا تحب المارة) ول المأمر (أي لان المعمول من تمام الخبر فاذا دخلت عليه مع تقدمه كان كدخولها على الخبر لكونه في مودعه بخلافه مع التأخر وكالاتا حرا المتقدم على الاسم فلا يقال ان عندك زيد اجالس (قوله وتعبه الفاعل) قيل هو حرف لا يحل له من الاعراب وعابه أكثر النحاة كفي (رواني) فسميته فمما اجاز علاقه

المعمول حالا فان كان حال لم يجز دخولها عليه وهو يجوز ان زيد الرضا كانه طلق وانتهى كلامه - لا تحب المعمول المتأخر فلا يجوز ان زيد الضارب لعمرا (و) تحب أيضا (الفصل) وهو الفاعل المسمى عمدا بغير ان هذا هو الحق



المشابهة في الصورة وهي ضمير الفصل لفصله بين الخبر والصفة في نحو زيد هو القائم وهو اذ الاعتقاد  
المتكلم عليه في رفع الاشتباه بين الخبر والصفة وقيل هو اسم لا محل له من الاعراب كما أن اسم الفعل  
كذلك وقيل محل محله رفع على أولهما ونصب على ثانيهما وفي نحو زيد هو القائم محله رفع باتفاق القولين الأخيرين  
وفي نحو كان زيد هو القائم محله رفع على أولهما ونصب على ثانيهما وفي نحو ان زيد هو القائم بالعكس  
وانما يكون على صيغة ضمير الرفع مطابقة لما قبله غيبة وحضورا وغيرهما بين مبتدأ وخبر في المثال أو  
في الاصل معرفتين أو ثانيهما كما معرفة في عدم قبول ال كفاعل من وفي بعض هذه الشروط خلاف  
بسطه في المعنى وفائدة الاعلام من أول الامر بان ما بعده خبر لا صفة وتأكيد الحكم لما فيه من  
زيادة الربط وقصر المسند على المسند اليه قال التفتازاني في حاشية الكشف وهذا انما يتأتى فيما  
الخبر فيه نكرة والافتعريف الخبر بلام الجنس يفيد قصره على المبتدأ وان لم يكن معه ضمير فصل  
مثل زيد الامير وعمر والشجاع وتعريف المبتدأ بلام الجنس يفيد قصره على الخبر وان كان معه ضمير  
الفصل نحو الكرم هو التقوى وقال في المطول التحقيق أنه قد يكون للتخصيص أى قصر المسند على  
المسند اليه نحو زيد هو افضل من عمرو وزيد هو يقاوم الاسد وقد يكون مجرد التأكيد كذا اذا كان في  
الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق أى لا رزاق الا هو أو قصر المسند  
اليه على المسند نحو الكرم هو التقوى أى لا كرم الا التقوى اه قال الناطم وحاز دخول  
لام الابتداء عليه لانه مقول للخبر لرفع فوهم السامع كون الخبر بانه منزل منزلة الجزء الاول من الخبر  
أى اذا كان الخبر جملة اسمية (قوله اذالم يعرب هو مبتدأ) فان أعرب مبتدأ كان حراما من الخبر  
فتكون داخلة عليه وكان غير ضمير فصل كفى التصریح (قوله حل قبله الخبر) في هذا البيت ابطاء  
ليكن في بعض النسخ تكبير خبر الثاني وهو دافع للابطاء على الاصح (قوله في معنى تقدم الخبر تقدم  
معموله) مثله تقدم معمول الاسم نحو ان في الدار لساكنا رجل (قوله أو على الاسم المتأخر) أى عن  
الخبر أو عن معموله كما يفيد التمثيل (قوله ووصل ما الزائدة) فخرجت الموصولة والموصوفة  
والصدورية نحو ان ما عندك حسن وان ما فعلت حسن وتكتب موصولة من أن بحال ما الزائدة  
(واعلم) أن انما وأما يفيدان الحصر وقد اجتماع في قوله تعالى قل انما يوحى الى انما الهكم اله واحد أى  
ما يوحى الى الا قصر الاله على الواحد فالحصر الاول من قصر الصفة على الموصوف قصر قلب نزل  
المخاطبون المشركون منزله من اعتقاد احياء الاشرار الى نبيا صلى الله عليه وسلم حيث أصر وعابه  
والثاني من قصر الموصوف على الصفة قصر قاب أيضا والاثبات به بما لغة في الرد والا فجرد ثبوت  
الوحدة نافي للتعدد والاعتراض على افادة انما الحصر بقواته عند التأويل بالمصدر مدفوع بان  
الحصر من اللفظ المصرح به ولا يضر قوته بالتأويل ككفوات التأكيد لانه أمر تقديرى ثم  
قيل الحصر من اجتماع ان وهى للاثبات وما وهى للنفي قصر في الاثبات للمذكور والنفي  
لغيره وقيل لا اجتماع مؤكدين ان وما الزائدة واعتراض هذا بان اجتماع مؤكدين لا يستلزم  
الحصر والالوجد في ان زيد القائم مثلا والاول بانه ينافي ما قدمنا من أن ما الملحقة بان وأن زائدة  
وقد يجاب عن اعتراض الثاني بان اجتماع مؤكدين على وجه تركهم ما أقوى لشدة التلاصق فيه وعن  
اعتراض الاول بان ما هذه نافية أصالة لكن انسخ عنها النفي بعد التركيب فصارت زائدة بدليل  
عدم ذكر منقضا هذا ما ظهر لي فاعرفه واعتراض في المعنى الاول أيضا بان ان ليست للاثبات بل  
لتوكيد الكلام اثباتا نحو ان زيد قائم أو نفيًا نحو ان زيد ليس بقائم قال الشافعي في حاشية لا ان  
لتوكيد النسبة التي بين اسمها وخبرها وهى لا تكون الاثبات وان كان نفس خبرها نفيًا (قوله مبطل  
اعمالها) أى وجوب اعمالها فلا ترد ليت (قوله تزيل اختصاصها بالامعاء) أى ما عدا البيت كما سيأتى  
(قوله فوجب اعمالها) أى ما عدا البيت وجوب الاهمال هو مذهب سيبويه والجمهور كما يؤخذ مما يأتى

اذالم يعرب هو مبتدأ (و)  
تخصب (اسما) لان (حل)  
قبله الخبر (نحو ان عندك)  
لبر وان لك لاجر وفي معنى  
تقدم الخبر تقدم معموله  
نحو ان في الدار زيد قائم  
تنبية (اذا دخلت اللام  
على الفصل أو على الاسم  
المتأخر لم تدخل على الخبر  
فلا يجوز ان زيد الهو  
لقائم ولان في الدار زيد  
ولان في الدار زيد الجالس  
(ووصل ما الزائدة) بنى  
الحروف مبطل اعمالها  
لانها تزيل اختصاصها  
بالاسماء وتبنيها للدخول  
على الفعل فوجب اعمالها  
لذلك نحو انما زيد قائم  
وكانما خالد أسد وليكن  
عمرو جبان ولعلما بكر  
عالم



الى حامتنا أو نصفه وقد  
يرى بصب الجاهل على  
الاهمال ورفعته على  
الاهمال وأما البواق  
فذهب الزجاج وابن  
المراج الى حوازه تقياسا  
ورافقهم السائس ولذلك  
أطلق في قوله وقد يبنى  
العمل ومذهب سيبويه  
المع المسبى من أن ما  
أزال اختصاصها  
بالاسماء وهما المدخول  
على الفعل فقولنا  
يبنى الى أنما الحكم واحد  
كأنما يساقون الى الموت  
وقوله فوالله ما فارقتكم  
قالوا لكم وانكم بقضى  
فسوى يكون وقوله  
أعد نظرا عديس لعلنا  
أنشأت لك النار الخار  
المقيدة بخلاف ليست  
فانما ياتيه على اختصاصها  
بالاسماء ولذلك ذهب بعض  
التحويين الى وجوب  
الاهمال في ليقا وهو يشك  
على قوله في شرح التسهيل  
يسور اسمها واهمها  
باجاع (وجائر) بالاجاع  
(رفع) معطوفا على  
منصرف (ان) المكسورة  
(بعد أن تستكمل) خبرها  
بحول زيدا آكل طعامك  
وعمر ومنه فن يلم  
ينجب أبوه وأمه فان لنا  
الام النجاسة والاب  
وليس معطوفا على  
محل الام مثل ما جاء في

في الشرح وقوله ذلك يعني جهة التفرغ (قوله وقد يبنى العمل) قد التعليل بالنسبة لغير ليت  
وللتحقيق بالنسبة لليت لان اعمالها كثير بل أوجه بعضهم كإسائي في كلامه استعمال المشترك في  
معنييه (قوله ملغاة) أي عن الكف (قوله قالت) أي زرقاء اليمامة ولفظ مقولها ليت الجاهل به الى  
حامتيه أو نصفه قد به تم الجاهل به وقصتها أنها كانت لها قطاعة وعرجا سرب من القمل  
جولين فقالت ماذا كرت ان القطا وقع في شبكة صياد فعدتها هوسنة وستون فاذا ضم إليها نصفها مع  
قطاتها كانت مائة (قوله أو نصفه) أو بمعنى الواو (قوله قياسا) قال الدماميني ظاهر كلام الزجاج في  
الجل أنه مسجوع من العرب وذلك أنه قال في باب صرف الابتداء ومن العرب من يقول اغمازدا  
قائم ولعلنا بكرافا فباني ما وينصب بان وكذلك أخواتها هذا كلامه اه (قوله ومذهب سيبويه) أي  
والجمهور وصححه ابن الحاجب كافي النكت (قوله لما سبق الخ) لأنه صنف ومن وادقه أن يقول يكفي  
في صحة الاعمال الاختصاص بحسب الأصل ولا يضر عرض ذواله ولذلك نظائر كثيرة كوازا مال  
ان المحقق من الثقبلة على قلة مع تعليلهم اهمالها بكثرة بزوال اختصاصها بالاسماء كان وان كانت  
لكبيرة أفادهم (قوله وانكم بقضى الخ) الصواب التثنية بله بقول امرئ القيس، ولست بها  
أسى لمجد مؤئل لان ما في البيت الذي ذكره موصول اسمي بدليل عود الضمير في بقضى عاها (قوله  
أعد الخ) غرض الشاعر هجو عبد قيس بأنه يفعل بالجار الفاحشة وأخا، قد يستعمل متعديا كما  
في البيت (قوله ولذلك) أي لبقائها على اختصاصها بالاسماء (قوله وهو يشك الخ) قد يقال لم ينظر  
المصنف الى هذا الخلاف لكونه واحدا فحكى الاجماع (قوله معطوفا على منصوب ان) ظاهره أن  
المعطوف عليه هو اسم ان فيكون الرفع باعتبار محله قبل ان بناء على القول بعدم اشتراط وجود  
الطالب للعمل ونسب الى الكوفيين وبعض البصريين وهو الاقرب الى عبارة المصنف وسيأتي تقيده  
الاوجه ولوقال رفعت تالي فاطف لكان جاريا على سائر الالوجه الا تيسره في السهيل ان الدت  
والتوكيد وعطف البيان كعطف النسق عند الجري والزجاج والفراء يقول ان زيدا قائم الفاضل أو  
أبو عبد الله أو نفسه بالنصب والرفع قال من فيما كتبه بهامش شرح التسهيل للدماميني هو  
ظاهر ان قلنا ان الرفع على العطف على محل اسم ان فاما ان قلنا على الابتداء وانه من عطف الجمل  
فالقيام امتناع ما هذا النسق فاستأمل وقاس الرضى البديل ومثل له بقوله ان الردين قد  
استحسنتم ما شئتم ما بالرفع والرفع مخصوص بعطف النسق قال في الهمع وهو الاصح قال في  
شرح الجامع ولم يقيد العطف بالواو لان لا كذلك تقول ان زيدا قائم لا عمر أو لا عمر واه والطاهر ان  
الفاء وثم وأور حتى كذلك (قوله بعد أن تستكمل) متعلق برفع أو معطوفا لا يجازي خلافا لما كودي  
لمابقه من الفصل بالابتداء وهو اجنبي من الخبر (قوله لم ينجب) أي يلد ولدا ناجيا وقوله التبيسة من  
وضع فعيل موضع مفعول أي المنجبة أو الأصل النجبة أبنائها الخندق المضاف واتصل الضمير (قوله  
وليس معطوفا على الخ) أي كما هو ظاهر كلام المصنف ويمكن أن تسميته معطوفا عليه مجازا لاقته  
المشابهة للصورية (قوله مثل ما جاء في الخ) ظاهره أن رجلا اعرابه محلي وهو القول الاصح لعدم  
لزوم اجتماع حركتي اعراب وقيل تقديرى ويلزم عليه ما ذكر لكس مرفي أول الابتداء دفعه (قوله وقد  
زال بدخول الخ) لم يشترط بعض البصريين بقاء الطالب لذلك المحل ونسب الى الكوفيين أيضا كما  
مرو عليه لا اشكال في العطف على محل اسم ان الامن جهة لزوم الفصل بين التابع والمتبوع بأجنبي  
وهو الخبر وذلك ممنوح كافي الروداني (قوله ابتداءية) أي استتافية (قوله على محل ما قبلها من  
الابتداء) من بيان لما على تصدير مضاف أي ذان الابتداء أي الجملة الابتدائية أي المستأنفة وفي  
عبارة أمر ان الاول كان ينبغي حذف محل لان الابتدائية لا محل لها الثاني المقصور اعدم ثمولها

(٢٩ - بيان اول) من رجل ولا امرأه بالرفع لان الرابع في مسئلتنا الابتداء وقد زال بدخول الدامني بل امامته أخبره  
مخدوف والجملة ابتدائية عطف على محل ما قبلها من الابتداء أو مفرد معطوف على الفاء في الخبر ان كان فاصل كافي المثال



البيت لان الجملة فيه جواب الشرط الجازم فهي في محل جزم لا ابتداءية وكذا ما عطف عليها (قوله  
 تعين الوجه الاول) أي كونه من عطف الخ ل أي عند الجمهور والافضلهم يحيز العطف على الضمير  
 المستتر بلافصل بقوله فعليه يجوز الوجه الثاني (قوله تعين النصب) أي لما يلزم على الرفع من العطف  
 قبل تمام المعطوف عليه ان جعل من عطف الخ ومن تقدم المعطوف على المعطوف عليه ان  
 عطف المرفوع على الضمير في الخبر فالسم لم لا يجوز الرفع قبل الاستكمال على أنه مبتدأ حذف خبره  
 ويكون من قبيل الاعتراض بين اسم ان وخبرها لا العطف وأقول مقتضى التعليل بما ذكره جواز  
 الرفع بالعطف على محل اسم ان بناء على عدم اشتراط بقاء طالب المحل وقال الرعي انما منع وارتفاع  
 المعطوف قبل الاستكمال لان العامل في خبر المبتدأ هو المبتدأ وفي خبر ان هو ان فيكون قائمان من  
 قولك ان زيدا وعمر وقائمان خبرا عن ان وعمر ومعاقب عمل عاملان مستقلان في معمول واحد  
 ولا يجوز ذلك اه ومقتضى هذا التعليل تخصيص المنع بما اذا كان الخبر للاسمين معا وبه صرح  
 ابن هشام في شرح باب سعاد كما سيأتي قريبا ومقتضى اطلاق الموضع وغيره والتعليل السابق  
 ويبحث سم فيه شمول المنع لغير ذلك نحو ان زيدا وعمر وقائم وهو الذي حققه الروداني وصنيع الشارح  
 فيما يأتي أقرب الى هذا ما بر (قوله وأجاز الكسائي الخ) موضع الخلاف حيث يتعين جعل الخبر  
 للاسمين جميعا نحو ان زيدا وعمر وقائم فان لم يتعين ذلك فنحو ان زيدا وعمر وفي الدارجا اتفاقا  
 قاله الموضع في شرح باب سعاد وهو مخالف لما أطلعه هنا كذا في التصريح ومثل ان زيدا وعمر  
 في الدارجا ان زيدا وعمر وقائم وقد رد الامتثال الروداني كلام الموضع في شرح نانت سعاد وحقق أن  
 نحو ان زيدا وعمر وفي الدارجا قائم من محل الخلاف فانه (قوله مطلقا) أي سواء قبل الاستكمال  
 وبعده وسواء ظهر اعراب المعطوف عليه أو خفي فالاطلاق في مقابلة التقييد السابق والتقييد  
 اللاحق وان جعله البعض في مقابلة اللاحق فقط (قوله رحله) أي منزله وقياد اسم فرس الشاعر وقيل  
 اسم جل وقوله فاني الخ دليل الجواب اي فانا لا يسمى فيها رحلى لاني الخ (قوله على التقديم والتأخير)  
 أي تقديم المعطوف وتأخير الخبر والقصد العكس والتقدير ان الذين آمنوا والذين هادوا من آمن  
 الخ والصابئون والنصارى كذلك ومن آمن في محل رفع بالاسماء وخبره فلا خوف الخ والخلة خبر  
 ان وخبر الصابئون محذوف أي كذلك كما علم ويجوز أن يكون من آمن الخ خبر الصابئون وخبر ان  
 محذوف لدلالة خبر الصابئون عليه والحذف على هذا من الاول لدلالة الثاني وعلى الاول من الثاني  
 لدلالة الاول وهو الكثير كافي المعنى والمائدة على كل محذوف أي من آمن منهم وأورد بعضهم على  
 التخرج على التقديم والتأخير أنه يستلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه وبمجرد ملاحظة التقديم  
 والتأخير لا يدفع ذلك وقد يقال بل يدفعه تقدم المعطوف عليه بتمامه حذف في النية هذا وقال  
 الروداني اعتبار التقديم والتأخير وأمثلة انما يرجع اليه في تخرج المسموع ولا يجوز لاحد اليوم  
 أن يتكلم مثل ذلك ويدعي أنه قوي التقديم والتأخير (قوله هل طب) مثلث الطاء كافي القاموس  
 (قوله ويتعين الاول الخ) نظرقه سم يجوز أن نفد واللام داخله على مبتدأ محذوف أي له وغريب  
 وقد يقال الاصل واظهار عدم التقدير وكلام السارح مبني عليه (قوله الا ان قدرت للعظيم)  
 بحث فيه بأنه لم سمع أنا قائمون على العظيم بل لابد من المطابقة اللفظية على مدوا نالتس فجي ونبت  
 ومن الوادون كافي المعنى (قوله فيما خفي) أي في تركيب خفي الخ أي لكونه مبني أو مقصورا مثلا  
 قال سم انظر لو خفي اعراب المعطوف دون المعطوف عليه ويحتمل أنه عنده كذلك وقال الروداني  
 قضية التعليل بالاحتمال من تنافر اللفظ أن خفاء اعراب المعطوف كذلك فيجوز عنده العطف  
 بالرفع في ان زيدا والفى ذاهبان اه (قوله وأعلم) به مرة المتكلم والقصد بدق ما ذكر الردي  
 على القراء والكسائي ولا يخفى أنه من باب رد دعوى بدعوى وقوله يعاطون من باب فرح واعتراض

خيل لي هل طب فاني وأتمناه  
 وان لم نبوحا بالهوى دنفا  
 ويتعين الاول في قوله  
 فاني وقياد بها لغريب  
 لاجل اللام في الخبر  
 والثاني في وملائكته  
 لاجل الواو في يصلون  
 الا ان قدرت للعظيم مثلها  
 في رب ارجسون ووافق  
 القراء الكسائي فيما  
 خفي فيه اعراب المعطوف  
 عليه نحو انك وزيدا ذاهبان  
 وان هذا وعمر وعالمان  
 تمسكا ببعض ما سبق قال  
 سيبويه وأعلم أن ناسا من  
 العرب يغلطون فيقولون  
 انهم أجعون ذاهبون  
 وانك وزيد ذاهبان  
 (والحفت بان) المكسورة

فما تقدم من جوارها بل بالرفع بعد الاستكمال (ليكن)



بأنه كيف يستند الغلط إلى العرب وأجيب بأنه لا مانع من ذلك لما سبق من أن الحق قدوة العربي على  
الخطأ إذا قصد الخروج من لغته والنطق بالخطأ وقيل مراد سيبويه بالغلط مجرد توهم أن ليس في  
الكلام أن وهذا هو ما يدل عليه بقية كلامه كما بسطه في المعنى ويحتمل أن مراده بالغلط شدة  
الشدوذ (قوله باتفاق) ولهذا أقدم المصنف لكن على أن (قوله في النسي) أي العلو والعرادة في  
النسب خوزلة أي ولا عجمومة بدليل ما بعده قال العيني هي امام صدر أو جمع حال كالعجمومة وفيه  
ما فيه (قوله وأن المفتوحة على الصحيح) اختلف فيه دون أن ولكن لعدم نقلها إلى الجملية لي باب المفرد  
فأشبه الحروف الزائدة للتأكيدها (قوله إذا كان موضعها موضع اجلة) لاهاجيد بنجلة  
المكسورة وذلك بأن وقعت في محل الجملة بحسب الأصل اسدها ومعمولها بعد العلم بسدها فتعوليه  
وهما أصلها المبتدأ والخبر ونخرج بذلك نحو أعجبتني أن زيد أقام وعمرا ميتعن النصب لأنها ليست  
في موضع الجملة ولذا جاز دخول لام الابتداء وكسر ان في نحو علمت أن زيد القام وإن منع ذلك في خبر  
أعجبتني أن زيد أقام كما قاله الاماميني نقل عن ابن الحاجب (قوله أو معناه) أي دال معناه كاداب في  
الآية الشريفة أي اعلام (قوله ورسوله) أي بالرفع وقرئ شاذا ورسوله بالنصب عطفًا على لند  
امم أن كافي الفارضي (قوله لزوال معنى الابتداء) أي معنى الجملة ذات الابتداء لأن الكلام بـ  
هذه الثلاثة لاخبار عن المسند إليه بالمسند وبعدها التي المسند للمسند إليه أو زججه له أو تشبيهه  
به وقيل لأن هذه الثلاثة تغير معنى الجملة بنقلها من الخبر إلى الأشاء فيلزم عايشه عطف الخبر على  
الأشاء لكن هذا التعديل لا يتم على القول بجواز عطف الخبر على الأشاء ولا على أن العطف على  
الضمير في خبر ان وهذا قال في من الجامع يرفع طلقا نالي العاطف ان نق على ضمير الخبر بعد ان  
وان ولكن ان قدر مبتدأ الخ وكذا لا يتم على أن العطف على محمل الاسم هذا وقد لم مما تقرران  
الكلام مع كان انشاء لا خبر وقد يتوقف فيه فتأمل ثم رأيت صاحب المعنى صرح بأن كان لاخبار  
ورأيت الاماميني نقل قول آخر من بعضهم أنها لا انشاء التشبيه (قوله بشرطه السابق) راجع إلى  
قوله متقدم ما فقط كما هو صريح قول الهمع وأجازه أي الرفع الضراء في ليت واختيارها بعد ان خبرها  
وقبله بشرطه المدكور عنه (قوله ونخفف ان) أي بشرط أن لا يكون اسمها ضميرا وان يكون  
خبرها صاها دخول اللام ويستثنى الخبر المنفي لانه وان لم تدخل عليه اللام لا يتوهم معه أن ان  
نافية نقله بس من ابن هشام (قوله فقل العمل) انما قل هذا وبطل فيما اذا كفت جماعلي مذهب  
سبويه مع أن العلة في الموضوعين زوال الاختصاص بالاسماء لان المزيل هناك أقوى لانه لفظ آسي  
زيد وهو ما بخلافه هنا فانه قصصان بعض الكلمة ومحل ما ذكر ان وليها اسم وان وليه افعال كافي الامثلة  
الآتية وجب الاهمال ولا يدعى الاعمال وأن اسمها ضمير الشأن والجملة انفعلية خبرها قاله زكريا  
(قوله وان كل لما الخ) أي على قراءة تخفيف الميم أما على قراءة التشديد فلا شاهد فيه لان ان عليها  
نافية ولما يعني الاراعرابه على التخفيف كل مبتدأ أو اللام لام الابتداء وما رائدة وجميع خبر ومحصرون  
نعتة وجمع على المعنى ولد ينامة عاق به أو جميع مبتدأ ثان ومحصرون خبره والجملة خبر الاول وهذا  
اولى لما يلزم على الاول من دخول لام الابتداء على خبر المبتدأ أو المسوق للاشياء بجميع العموم  
أو الاضافة تقدير او الرابطة على جعل جميع مبتدأ ثاننا إعادة المبتدأ بعبارة لانه على هذا معنى كل  
وعلى الاول بمعنى مجموع (قوله وان كالا لما الخ) أي على قراءة تخفيف الميم أما على قراءة التشديد فلا  
شاهد فيه لما مر ولعل نصب كالا حينئذ محذوف تقديره أرى ثم رأيت في المعنى واعرابه من  
التخفيف كلاس اسم ان واللام الاولى لام الابتداء وما رائدة الفصل بين الملا بين أرم ومموله خبر ان  
وليوفينهم جواب قسم محذوف وجلة المسم وجوابه صانهما والتقدير وان كالا الذين والله وحينهم  
قال في المعنى لكن الصلة في المعنى جملة الجواب فقط وانما جملة القسم مسوقة لمجرد التأكيد فلا يقال

باتفاق كقوله

وما قصرت بي في النسي  
خوزلة وانك نعي الطيب  
الاسم والخال (وان)  
المفتوحة على الصحيح اذا  
كانت وصية ونوع الجملة  
بأن تقدمها علم أو معناه  
نحو وادان من الله ورسوله  
إلى الناس يوم الملح الأكبر  
أن الله يرى من المتركين  
ورسوله (من دون لبس  
ولعل وكان) حيث  
لا يجوز في المعطوف مع  
هذه الثلاث إلا النصب  
تقدم المعطوف أو تأخر  
لزوال معنى الابتداء معها  
وأجاز الضراء الرفع معها  
أيضا متقدما ومتأخرا  
بشرطه السابق وهو خفاء  
الاعراب (ونخفف ان)  
المكسورة (فقل العمل)  
يركز الاهمال لزوال  
اختصاصها بمبتدأ محصور  
وان كل لما بجميع اربنا  
محصورون وجاز اعمالها  
استصحابا لاسل محصوران  
كلاهما ليعقبهم



وتلزم اللام اذ ماتهم (ل) تنسرق بينها وبين ان النافية ولهذا تسمى اللام الفارقة وقد عرفت أنها لا تلزم عند الاعمال لعدم اللبس (تنبيه) مذهب سيبويه أن هذه اللام هي لام الابتداء وذهب الفارسي الى أنها غيرها اجتلبت للفرق ويظهر أثر الخلاف في نحو قوله عليه الصلاة والسلام قد علمنا ان كنت قد فعلت على الاول يجب كمران وعلى الثاني يجب فتحها (وربما استغنى عنها) أي عن اللام (ان بدا) أي ظهر (ماناطق أرادته معقدا) على قرينة اما لفظية كقوله ان الحق لا يحقني على ذي بصيرة ما هو عبودية كقوله نأين أباة الضيم من آل مالك هو ان مالك كانت كرام المعادن (والفعل ان لم يك نامنا) للابتداء وهو كان وكاد وظن وأخواتها (فلا تنبيه) أي لا تجده (غالبا بان ذي) الخفيفة من الثقيلة (موصلا) وان كان ماصلا وجده موصلا بها كثيرا نحو وان يكاد الذين كفروا ليرتلونن بأبصارهم وان نظنن الكاذبين

جمله القسم انشائية والصلة لا تكون الا خبرية اه وقيل ما تكره موصوفة بقول مقدر حذفوا عنهم معموله وهو جملة القسم مقامه أي وان كذا الخلق مقول فيهم والله ليسوفينهم ولا حاجة لتقدير القول كما علم مما مر عن المغني وكذا الاعراب على التخفيف مع تشديد النون وأما على تشديد النون والميم مع حذف ابن الحاجب أحسن ما قيل فيه أن لما هي الجازمة حذف فعلها تقديره لما هم ملوا واعترضه في المغني بان لما تفيد توقع منفيها وإهمال الكفار غير متوقع وأجاب الدماميني بان توقع منفيها غالب لا لازم ولو سلم فالكفار يتوقعون الإهمال ولا يشترط في التوقع أن يكون من المتكلم ثم قال في المغني والاولى عندي ان يقدر لما بقوا أعمالهم لئلا يلو فينهم الخ عليه وتوقع التوفيقية (قوله وتلزم اللام) أي عند عدم القرينة على المراد بليس ما يأتي فلا تنافي بين قوله وتلزم اللام وقوله وربما استغنى الخ ويذهب كما يحتمل الروداني أن محل لزوم اللام اذ قصد البيان وأنه اذ قصد الاجمال لم تلزم لان الاجمال من مقاصد البلاء (قوله اذ ماتهم) أي أو تعمل مع حصول اللبس بأن كان اعراب الامم خفيا نحو ان هذا أو الفنى لقائم كما يؤيد من قول السارح لعدم اللبس وصرح به الدماميني (قوله وذهب الفارسي الخ) قال الدماميني يحتمل دخوله على الماضي المتصرف نحو ان زيد لقام وعلى منصوب الفعل المؤخر عن ناسبه نحو وان وجدنا أكثرهم لغاصقة وكلاهما لا يجوز مع المشددة اه وقد يجاب بان الخفيفة ضعفت بالتخفيف فتوسع معها ما لم يتوسع مع غيرها فتأمل (قوله يجب فتحها) أي لطالب العامر ل ولا معلق لان اللام الفارقة على الثاني ليست من المعلقات وظاهر هذا الكلام دخول اللام الفارقة على خبر ان المفتوحة الخفيفة مع أنها لا تلبس بان النافية حتى يحتاج للفرق وقد يقال انما دخلت بعد ان المكسورة للفرق فلما دخل الفاعل ففتت الهوزة وأبقيت اللام فالكسرة وقصد الفرق اثنان على دخول الطالب لفتح الهوزة أو يقال لام الفرق قد تدخل مع عدم الاحتياج الى الفرق كما تدخل بعد المكسورة عند قيام القرينة والاستغناء عن اللام (قوله وربما استغنى عنها) ليس المراد بالاستغناء عدم الاحتياج الى اللام حتى يعترض بان التعبير ربما يقتضي أن اللام قد لا يستغنى عنها مع القرينة بل المراد به ترك اللام ولا شأن له مع القرينة يجوز ترك اللام وذكرها (قوله ان الحق الخ) القرينة اللفظية فيه لفظ لا فانه يبعد معها أن يراد بان النبي اذ لو أراد ما ذكر بلى بالاثبات بدلا عن نفي النفي الصائر الى الاثبات وفيه أيضا قرينة معنوية وهي أنه لو أراد بيان النفي ونفي النفي لكان المسمى الحق يحقني على ذي بصيرة وفساده ظاهر وينبغي أن تكون القرينة المعتمدة عليها هذه القرينة المعنوية لان لا مبعدة للنفي لا مانعة منه فتأمل (قوله أنا بن آباء الخ) القرينة هناك لاله مقام الملاح على ان الكلام اثبات فلا جله لم يقل كانت لكرام وأما عدم قوله لكاتب كرام فلما مر من امتناع أن يلي اللام فعل متصرف خال من قد وما قيل من أن هذا الامساع مخصوص بان العاملة دون المهمة يردده ثم يرجع أبي حيان في انشافه باستوائهما في ذلك وبان اللام لو دخلت في هذا البيت لدخلت على كرام فاعرف ذلك والآية جمع آب كفضاة وقاض من أبي اذا امتنع والضم الظلم ومالك اسم وبسلة ولهذا قال كانت وصرفها مراعاة للحق فانه المصريح (قوله غالبا) ظرف زمان أو مكان معلق بالنفي والمعنى انني في غالب الايام في أو في غالب التراكيب وجود الفعل موصلا بان اذ لم يكن ماصلا ومفهوم ذلك أن وجود الفعل الماصح موصلا بان لم ينف في الغالب فيصدق بالكثرة ولوجعل متعلقا بالنفي لكان المفهوم أن وجود الفعل الماصح موصلا بان غالبي مع أن القوم انما ذكروا الكثرة لا العلة أفاده سم (قوله موصلا) اسم مفعول من أوصل الرباعي المتعدي وثلاثه اللام وصل معنى اتصل ران كان رسل يستعمل متعديا أيضا فقول البعض تبعا لما نقله شيخنا عن الغري اسم مفعول من أوصل بمعنى اصب على فاسد (قوله وجده موصلا الخ) بشرط كونه غير نافي لخرج ليس وغيره مني يخرج زال وأخواتها ونحوه



ليخرج دلم ودخول اللام مع الفعل التاسع على ما كان خيرا في الاصل نحو وان كانت لكبيرة وان  
وجدنا أكثرهم لفاسقين ومع غير التاسع على معموله فاعلا كان أو مفعولا ظاهرا أو ضميرا منفصلا  
فالفاعل يشبهه نحو ان يزيل لنفسك وان يشينك لهيه والمفعول ان ظاهر نحو ان قتلت مسلما وأما  
المفعول الضمير فكما لو صطف على قولك ان قتلت مسلما قولك وان أهنت لايام لكن انما تدخل  
على المفعول دون الفاعل اذا كان الفاعل ضميرا متصلا كما رأيت أو مستترا نحو زيد ان ضرب  
لعمر (قوله أو أكثر منه) أي من كون مدخولها مضارعا المفهوم من الامثلة أو من نحو وان يكاد  
الخ والحاصل أن الاقسام أربعة كثير وأكثرو يقاس عليهم اتفاقا ونادرو في القياس عليه خلاف  
واندرو لا يقاس عليه اتفاقا وسبب ذلك أن المشددة مختصة بالابتداء والخبر لما نهفت بالتخفيف  
وزال اختصاصها به ما عوضوها كثرة الدخول على فعل يختص بهما وهو التاسع من اعاد مطلقها  
الاصلي في الجملة وكان الماضي أكثر شبيها به بعض الماضي كقبيل في عدد الحروف والهيئة والبناء  
على الفتح ولما اتنى في الثالث اختصاص مدخولها بالابتداء والخبر كان نادرا ولما اتنى الاختصاص  
والشبه في الأخير كان أندر (قوله شلت) بفتح الشين من باب فرح والضم لغة رديئة (قوله خلافا  
للانخفش والكوفيين) تسع في هذا العزو والتوضيح والتسهيل والذي في الجمع والمغنى أن الكوفيين  
لا يجيزون تخفيف ان المكسورة ويؤولون ما ورد مما يوهوم ذلك بان ان نافية واللام انجاسية بمعنى  
الاولئك رد عليهم بقوله تعالى وان كالا ما ليوفينهم في قراءة من خفف ان ولما وان أجيب عنهم بان  
لهم ان يجعلوا نصب كالا بأري محذوف واللام بمعنى الا كما هو رأيهم في مثاهوم امر يده لاله لير  
اللامسين أو موصولة أو نكرة كما هو ويمكن الاعتذار بأن ذكر الكوفيين مع الاخفش نظر الى  
موافقتهم له صورة لقياسهم أيضا على ان قتلت مسلما وان كان قياسهم عليه على وجه أن ان نافية  
واللام بمعنى الا وقياس الاخفش عليه على وجه أن ان مخففة واللام لام الاداء فإراد الشارح  
خلافا لمن ذكر في مطلق القياس على ان قتلت مسلما (قوله الذي هو ضمير الشأن) أي فقط عند ابن  
الحاجب وهو أو غيره عند المصنف والجوهر فكان المناسب حذف التمسيد لندري في حمل كلام  
المصنف على مذهبه مما ينبغي فيه تقدير ضمير الشأن قول الشاعر

في قية كسيوف الهند قد علموا أن هالك كل من يحني وقته

قال ابن الحاجب في شرح المصنف ولولا ان ضمير الشأن مقدر لم يستقيم تقديم الخبر هنا والذي سوغ  
التقديم كون الجملة واقعة خبرا لا كون أن بطل عملها فصار ما بعده مبتدأ وخبر الاسم من ضمير مع  
المصنف ما يعتبرونه مع التشديد من امتناع تقديم خبرها اه باختصار (قوله وأما بروز الخ) وارد  
على قوله فامهها الذي هو ضمير الشأن استكن وحاصل الايراد أنه وجد في كلامهم اسم ان المخففة  
غير ضمير الشأن وغير مستكن (قوله فلوانك الخ) بصف هذا الشاعر نفسه بكثرة الجود حتى لو سألته  
الحبيب الفراق لاجابه كراهة رد السائل ونحو يوم الرخاء بالذكر لاسر رعا يفارق الاحباب  
في الشدة وجلة وأنت صديق حاله قديم الا ان الانسان لا يعز عليه فراق عدوه وصديقه نعل بمضى  
اسم المفعول أي مصادقة بفتح الدال أو من اجراء فعل بمعنى فاعل مجرى فاعل بمعنى مفعول ربي  
المصباح يقال امرأة صديق وصديقه (قوله مريع) بفتح الميم أي كثير الغضب من مرع الوادي  
بتثنية الراء أي أكثره شبه كأمير ع فوصف الغيث به من وصف الحال بوصف المحل وسميها من أراع  
الشيء أي غما وكثر كراع ربيع ريعا فاده في القاء وس والتمال بكسر المثلثة الغيات (قوله فخر رن)  
أي من وجهين عند ابن الحاجب كون اسمها غير ضمير الشأن وكونه مذكورا ومن الوجه الثاني فقط  
عند الناطم (قوله والخبر اجل جملة) أي ان حذف الاسم سواء كان ضميرا أو لا في المذهب  
المصنف فان ذكر الاسم جاز كون الخبر جملة وكونه مفردا وذا جمعا في قوله بانك ربيع الخ (قوله

وأكثر منه كونه ماضيا  
نحو وان كانت لكبيرة  
ان كدت لتردين وان  
وجدنا أكثرهم لفاسقين  
ومن النادر قوله شلت  
بفتح الشين ان قتلت مسلما  
ولا يقاس عليه نحو وان قام  
لانا وان قد عدل يد خلافا  
للانخفش والكوفيين وأندر  
فيه كونه لا ماضيا ولا  
ماثيا كمولهم ان يزيل  
لنفسك وان يشينك لهيه  
(وان خفف ان) المفتوحة  
(فامهها) الذي هو ضمير  
الشأن (استمكن) بمعنى  
حذف من التثنية وجوبا  
رئوى وجوده لا أمراته  
لأنها حرف رأي صانعه و  
ضمير نصب وضمير ترا نصب  
لا تستمكن وأما بروز اسمها  
وهو غير ضمير الشأن في  
قوله

فلوانك في يوم الرخاء سائلني  
بالاقتل أجل وأنت صديق  
وقوله بالشريع وغيت  
مريع وانه هالك  
تكرر الالاء ضرورة  
(انا راجع لجملة



من بعد أن) نحو علمت أن زيد قائم فان تخفة من الثقل واسمها ضمير الشأن محذوف وزيد قائم جملة في موضع رفع خبرها (تنبيه) أن المفتوحة أشبه بالفعل من المكسورة لأن لفظها كلفظ عض مقصودا به الماضي أو الأمر والمكسورة لا تشبه إلا الأمر بكاد قل ذلك أو ثرت أن المفتوحة المخففة ببقاء عملها على وجه يبين فيه الضعف وذلك بأن جعل اسمها محذوفاً لتكون بذلك عاملة كالأمر عاملة ومما يوجب مزيتها على المكسورة (٢٣٠) أن طلبها لتعمل فيه من جهة الاختصاص ومن جهة وصلتها بمعمولها

ولا تطلب المكسورة ما تعمل فيه إلا من جهة الاختصاص فضعفت بالتخفيف وبطل عملها بخلاف المفتوحة (وان يكن) مدرجة في الرواية خبر أن المفتوحة المخففة (فعلا ولم يكن) ذلك الفعل (دعا) ولم يكن نصريفاً ممنوعاً (فالأحسن) حينئذ (الفصل) بين أن وبينه (يقدر) نحو ونعلم أن قد دققنا وقوله شهدت بان قد خط ما هو كائن وانك تحومانسا وتثبت (أونقي) بلا أولان أولم نحو وحسبوا أن لا تكون فتاة أحسب أن لن يقدر عليه أحد أحسب أن لم يره أحد (أو) حرف (نفي) نحو علم أن سيكون وقوله واعلم فإلم المرء ينفعه أن سوف يأتي كل ما قدرا (أولو) نحو وان لو استقاموا على الطريقة (وقيل) في كتب النحاة (ذ كر) وان كان كتب في لسان العرب وأشار بقوله فالأحسن الفصل إلى أنه قد برد والمالة هذه بدون فاقبل كقوله علموا أن

من بعد أن) من وضع الظاهر موضع الضمير للضرورة (قوله تنبيه أن المفتوحة الخ) هذا جواب عما قيل لما إذا عملوا ان المفتوحة وأعمال المكسورة غالباً وكان اللائق التسوية أو العكس أم لا يلزم من زيادة الفرع على الأصل وحاصل الجواب أن الفرع قد يميز على الأصل لمعنى فيه لا يوجب على الأصل (قوله لا تشبه إلا الأمر) قد يقال بل تشبه نحو قيل ويبع أيضاً إلا أن يقال صيغة الجهول محمولة عن صيغة المعلوم لا أصلية (قوله فلذلك) أي لكونها أشبه بالفعل الخ أو ثرت أي خصت وقوله على وجه الخ ليس من جملة التفريع إذ لا يتجه ما قبل التفريع فهو متعلق بمحذوف دل عليه السباق أي وعلمت على وجه الخ أي لا يظهر بالكافية نزيهة الفرع على أصله وبه يحجب عما قيل لم أعمال المفتوحة في محذوف غالباً والمكسورة في مذكور وأجاب بعضهم بأن ذلك إعطاء للأصل على الأصل والفرع الفرع وبهذا أيضاً يحجب عما قيل لم أعمال المفتوحة في ضمير والمكسورة في ظاهر (قوله من جهة الاختصاص) أي بالأسماء وقوله وصلتها أي كونها حرفاً موصولاً بجمع ولها (قوله وبالعمل عملها) أي في الغالب كما سبق (قوله مدرجة الخ) إشارة إلى أن الضمير في يكن إلى الخبر بتقدير مضاف أي صدر الخبر ولو عبر بالسارح بذلك لكان أحسن وان كان المائل واحداً أو دفع بذلك ما يورده ظاهر عبارته أن الخبر نفس الفعل فان قلت الظاهر أن الحرف الفاصل بين أن والفعل جزء من الخبر فهو المصدر لا الفعل قلت المراد صدر ما بعده الحرف من التركيب الاسنادي (قوله دعا) أي إذا دعا أي قصد به الدماء (قوله فالأحسن حينئذ الفصل) أي للفرق بين المخففة والمصدرية التي تنصب المضارع ولما كانت المصدرية لا تقع قبل الأسماء ولا الفعلية التي فعلها جامد أو دعاء لم يخرج لفاصل معها رَأْفَعُ التفضيل ليس على باب كإيدل عليه تعبير الموضع بالوجوب فعدم الفصل قبح لكن ينبغي أن يكون محل فجه إذا لم يكن هناك فارق بين المخففة والمصدرية غير الفصل كوقوع أن بعد العلم واللام يقع كافي الروداني ويظهر أن ترك الفصل عند وجود فارق آخر خلاف الأولى وان من الآثار غير الفصل ظهور رفع المضارع كافي أن تهبطين (قوله وبينه) أي الفعل (قوله بلا) أي مع المساق والمضارع وكذلك لو استشكل الفصل بالإبانه لا فائدة فيه لأن أن المخففة لا تحتاج بعد العلم إلى تمييزها عن المصدرية لأن المصدرية لا تقع بعد العلم وأما بعد الظن فيقعان لكن لا تميز لابينهما لوقوعها بعد كل منهما فلا يتم تعديل الفصل بالفرق بين المخففة والمصدرية وكذلك استشكل الفصل بعد العلم بخير لا كقد والسبب بانه لا فائدة فيه لعدم وقوع المصدرية بعد العلم والجواب أن كون الفصل لانه فرقة المذكورة باعتبار الغالب وفي شرح الجامع أن الفصل بالمد كورات أم لا تلبس بالمصدرية أوليكون كالعوض من تخفيفها ولا اشكال عليه (قوله أن لا تكون) أي على قراءه تكون بالرفع على أن أن مخففة (قوله زعيم) أي كليل والزاح يضم الراء وكسر هاء الهزال والمردن الموت وإضافة عرض اليه من إضافة الصفة للموصوف أي المنون العرض أي العارض والاطلاح بالكسر جمع طلبة بالفتح شجرة من شجر العضي (قوله فلا تحتاج إلى فاصل) أي لما علمت من أن هذه الجملة لا تقع بعد أن الناصبة للمضارع (قوله أن غضب الله) أي في قراءة نافع أن يسكون النون وغضب بصيغة الماضي مقصودا به الدعاء فهي قراءة سبعية ومافي التصريح بها

يؤمنون بخادواهم قبل أن يسألوا بأعظم سؤال وقوله اني زعيم يا نوحية ان أنت من الرزاح يحذف رنجوت من عرض المنون من العشي إلى الصباح أن تهبطين بلاد قوم يرتعون من الطلاح اما اذا كانت جملة خبر اسمية أو فعلية فعلا جامداً أو دعاء فلا تحتاج إلى فاصل كما هو مفهوم الشرط من كلامه نحو وآخرو دعواهم أن الحمد لله رب العالمين وأن ليس للانسان إلا ما سعى والطاوعة أن غضب الله عليهم (وخففت كان أيضاً) جملة على أن المفتوحة



يخالف ذلك سبق قلم (قوله فتوى منصوب الخ) أي حذف وعلم من ذلك أنها واجبة الإعمال لأنه  
 أثبت لها منصوبا منوياً تارة وثابتاً أخرى قاله يس لكن يجوز الدماميني في قوله كان طيبة الخ  
 على رواية رفع طيبة أن يكون الرفع لاهمال كان بتخفيفها (قوله كثيراً) راجع لكل من قوله فتوى  
 وقوله وهو ضمير الشأن فيفيد أن منصوبها قد ثبت وذكر هذا المصنف بقوله وثابتاً الخ وأنه قد  
 ينوي وهو ضمير الشأن وسجل له الشارح بالشاهد الثاني هذا هو المناسب لما عليه المصنف من  
 أن اسم كان المحذوف كاسم ان المحذوف قد يكون ضمير الشأن وقد يكون غيره ولما  
 سيذكره الشارح أن الخبر في الشاهد الثاني مفرد اذ لو وجب كون الاسم المحذوف ضمير الشأن لم  
 يجوز أن يكون الخبر عند حذف الاسم مفرداً لأن ضمير الشأن لا يخبر عنه بمفرد بحال فلو أجمع  
 كثير القول فتوى فقط فإن مفاد كلام الشارح على هذا أن اسمها المنوي لا يكون الا ضمير الشأن  
 وهذا خلاف مذهب المصنف ومناف لقول الشارح بعد أن يكون مفرداً كافي الثاني فافهم (قوله  
 قليلاً) راجع لقوله وثابتاً الخ (قوله كنصوب أن) التشبيه في إطلاق الثبوت والذكر فلا ينافي أن  
 ثبوت منصوب أن ضرورة كمر بخلاف ثبوت منصوب كان فإنه ليس بضرورة (قوله فن الأول)  
 أي المحذوف لا يفيد كونه ضمير الشأن بدليل الشاهد الثاني فإن المحذوف فيه ضمير الشأن كما  
 سيصرح به بل ضمير المرأة على أن الدماميني قال لا يظهر لي تعين كون الاسم في الشاهد الأول ضمير  
 الشأن اذ يجوز أن يكون ضمير عائداً الى الماتقدم الذي كراى كان النحر ثدياه حقان (قوله شرق  
 النحر) أي مضى العنق ثدياه أي الصدر أي الثديان فيه حقان أي في الاستدارة ويجوز أن يكون  
 ثدياه اسم كان على لغة من يلزم المثنى الالف وحقان خبرها ولا شاهد فيه حيث ذكر (قوله نوايينا) أي  
 تقابلنا والمقسم الحسن من القسم وهو الحسن تعطوا أي تأخذ وعداءه بالي وان كان يتعدى بنفسه  
 لتضمنه معنى المبل وقال الدماميني أي تتناول الى الشجر لتتناول منه كذا في القاموس اهـ والجملة  
 صفة طيبة الى وارق السلم أي مورق هذا الشجر يقال ورق يرق وأورق يورق أي صار ذا ورق (قوله  
 هـ من الثاني) وعليه فالخبر في البيت الثاني محذوف أي هذه المرأة على عكس التشبيه للمبالغة  
 ويروي طيبة بالجر أيضاً على أن الأصل كطيبة وزيدت أن بين المكاف ومجوردها (قوله وقد عرفت  
 أي من التمثيل بالبيت الثاني وقوله كافي أن راجع للمثنى لا للنفي (قوله وان يكون مفرداً كافي  
 الثاني) لكون الاسم فيه ضمير الشأن اذ التقدير كأنها أي المرأة طيبة وبعدها اقرء ما لك يسدق  
 ما أورد هنا مما هو ناشئ عن عدم التأمل في أطراف كلام الشارح (قوله وان كانت نعلية) أي  
 فعلها غير جامد وغير دائم قياساً على ما مر (قوله فصلت بقداولم) لا فرق بين كان المحذوفة وأن  
 الناصبة للضارع الداخلة عليها كاف الجر (قوله لا يهولن) أي لا يفرح عكس والمثني التارفعي اما  
 استعارة لمشقات الحرب أراضاقتها الى الحرب من إضافة المشبه به للمشبه  
 واصطلاء النار التدف في بها فهو رسيخ للاستعارة أو التشبيه والمراد  
 بانه طلاء الحرب نعاطيهما والذابس بها ومجذورها هو الموت  
 كأن قد ألما أي نزل أي الموت لا بد منه (قوله  
 قهمل وجوبا) لزوال اختصاصها  
 بالاسماء لدخول المحذوفة  
 على الجملتين

( )

تم الجزء الاول ويليه الجزء الثاني أوله لا التي لني الجنس

(فتوى منصوبها) وهو  
 ضمير الشأن كثيراً (وثابتاً  
 أيضاً روي) وهو غير ضمير  
 الشأن قليلاً كنصوب  
 ان فن الأول قوله  
 وسد مشرق النحر  
 كأن ثدياه حقان

وقوله

ويوما نوايينا بوجهه قسم  
 كان طيبة تعطوا الى وارق  
 السلم  
 على رواية من رفع فيها  
 وعلى رواية النص هـ  
 من الثاني وقد عرفت أنه  
 لا يلزم في خبرها عند حذف  
 الاسم أن يكون جملة كافي  
 أن بل يجوز أن يكون جملة  
 كما في البيت الاول وأن  
 يكون مفرداً كافي الثاني  
 (قوله نوايينا) إذا كان خبر  
 كان المحذوفة جملة اسمية  
 لم يخرج الى فاصل كافي  
 البيت الاول وان كانت  
 فهاية فصلت بقداولم خبر  
 كان لم تنف بالامس وكقوله  
 لا يهولن اصطلاء لظي الحر  
 ب يهذورها كأن قد ألما  
 (قوله خاتمة) لا يجوز تخفيف  
 لعل على اختلاف لغاتها  
 وأما لكن فتخفف فتهمل  
 ويسو باحور أكن الله قتلهم  
 وأجاز يونس والاختفش  
 اجماعاً لها سبعة ذنابا  
 وحكي عن يونس أنه حكاه  
 عن العرب



فهرست الجزء الاول من حاشية الصبيان على الاشهرى

صفحة	
١٩	الكلام وما يتألف منه
٤٤	المعرب والمبني
٩٢	النكرة والمعرفة
١٠٩	العلم
١١٨	أسم الإشارة
١٢٥	الموصول
١٤٦	المعرف بإداة التعريف
١٥٥	الابتداء
١٨٥	كان وأخواتها
٢٠٠	فصل في ما اولوات وان المشبهات بليس
٢٠٦	أفعال المقاربة
٢١٣	ان وأخواتها

﴿تت﴾







فهرست الجزء الثاني من حاشية العلامة الصبان على شرح العلامة الأشموني

صفحة	
٢	لا التي لتني الجنس
١٣	ظن وأخواتها
٣٦	أعلم وأرى
٣٨	الفاعل
٤١	النائب عن الفاعل
٤٩	اشتغال العامل عن المفعول
٦٣	تعدي الفعل ولزومه
٧١	التنازع في العمل
٧٩	المفعول المطلق
٨٩	المفعول له
٩١	المفعول فيه وهو المسمى ظرفا
٩٩	المفعول معه
١٠٤	الاستثناء
١٢٦	الحال
١٤٤	التمييز
١٥١	حروف الجر
١٧٣	الإضافة
٢٠٣	المضاف إلى يا المتكلم
٢٠٤	أعمال المصدر
٢١٠	أعمال اسم الفاعل
٢١٨	أبنية المصادر
٢٢٥	أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشتهات بها

تمت



الجزء الثاني من حاشية العلامة الصبان  
على شرح العلامة الاثفونى على  
ألفية الامام ابن مالك فى  
التصونفنا الله بهم  
والمسلمين  
آمين

---

✽ و بامشه بعض تقريرات للعالم العلامة الشيخ أحمد الرفاعى المالكى حفظه الله ✽

✽ الطبعة الاولى ✽  
(بالمطبعة الخيرية المنشأة بحوش عطى بجمالية)  
(مصر المحمية سنة ١٣٠٥)  
✽ هجرية ✽



ولا التي لتني الجنس  
اعلم انه اذا قصد بالاتي  
الجنس على سبيل  
الاستغراق اختصت  
بالاسم لان قصد  
الاستغراق على سبيل  
التنصيص يستلزم وجود  
من افظا أو معنى ولا يليق  
ذلك الا بالاسماء التكررات

قول الشارح اختصت الخ  
قال السيد أقول ظاهر  
العبارة ان قصدني الجنس  
على جهة الاستغراق انما  
يستلزم الاختصاص  
بالاسم بواسطة كونه  
مستلزما لمن مع ان  
استغراق افراد الجنس  
كافي في الاختصاص في  
الاسم وتضمن من انما هو  
علة لاستغراق النفي الا  
ان يريد بقوله ولا يليق  
ذلك الا بالاسماء أي النفي  
على الوجه المذكور من  
قصد استغراق الافراد  
ومن تضمن ~~سبيل~~ ليكون  
نصا ثم رأيت ا  
قال ما نصه بيا بالهذه  
العبارة كان الحاصل انهم  
وضعوا نتي الجنس نصا  
على سبيل الاستغراق لفظا  
لامتضمنة معنى من البيانية  
فلزم من ذلك أنهم اذا  
قصروا النفي المذكور  
اختصت بالاسم فليتنا مل  
اه وسبأتني عن الورداني  
مافي قوله انهم الخ

بسم الله الرحمن الرحيم

ولا التي لتني الجنس

أي لتني الخبر عن الجنس الواقع بعدها نصا ونفيه عن الجنس يستلزم نفيه عن جميع أفراد  
وتسمى لا التبرئة بإضافته الدال الى المدلول لتبرئته المتكلم وتنزيهه الجنس عن الخبر والمراد بكونها  
لتي الجنس نصا كونها في الجملة لان لا العاملة عمل ان انما تكون نصا في نتي الجنس اذا كان  
اسمها مفردا فان كان مشنئ فحولاً رجلاين أو جمعا نحو لرجال كانت محتملة لتي الجنس ولتي قصد  
الاثنيتية أو الجمعية كما أرضه السعد في مطوله وأما لا العاملة عمل ليس فانها عند افراد اسمها لتي  
الجنس ظهور العموم التكررة مطلقا في سياق النفي ولتي وحدة مدخولها المفرد بمرجوحه فتحتاج  
الى قرينة ولهذا يجوز بعدها أن تقول بل رجلا ان أو رجال فان نتي اسمها أوجع فكانت في  
الاحتمال مثل لا العاملة عمل ان اذا نتي اسمها أوجع فالاختلاف بين العاملة عمل ان والعاملة  
عمل ليس انما هو عند افراد الاسم فاحفظ هذا التحقيق ولا تلتفت الى ما وقع في كلام البعض  
وغيره مما يخالفه والمهمة كالعامة عمل ليس ولا يرد على كون العاملة عمل ليس ليست لتي  
الجنس نصا عند افراد اسمها ان الجنس مني نصا • تعز فلا شيء على الأرض باقيا • مع عملها  
عمل ليس لان التنصيص فيه قرينة خارجية (قوله على سبيل الاستغراق) أي نصا وقوله  
اختصت بالاسم أي التكررة ليس قوله ولا يليق ذلك الخ (قوله لان قصد الاستغراق على سبيل  
التنصيص يستلزم وجود من) وذلك لان الموضوع لتي الجنس نصا على سبيل الاستغراق لفظا  
لامتضمنة معنى من قاله سم (قوله وجود من) أي الاستغراقية كما في التصريح وهو الموافق لقول  
الشارح ولا يليق ذلك الخ ويعبر عنها بالزائدة وفي سم أنها البيانية قال شيخنا وهذا ان صح فوجهه  
ان أصل لارجل لا شيء من رجل (قوله ولا يليق ذلك) أي وجود من لفظا أو معنى وقوله الا بالاسماء

التكررات



ان مراده بالنبوة قوة  
الاستعداد لا بما يشترع  
لانفس الايجاد ولا ينافي ما  
مر حديث كنت نبيا وادم  
من الروح والجسد (و)  
رواية) وان آدم لم يخلو في  
طائفة أي ملق على الجدة  
أي الرحم لان الاخبار  
عن رسول النبوة في وقت  
متأخر لا ينافي ما سويها في  
وقت سابق عليه اي ساوانه  
اول من اخذ عليه المشاق  
يوم الستين بكم وازل من  
قال لي واول من يشق عنه  
النهر واول شافع واول مشفع  
وازل من يكس في الموقف  
من حال الجنة اي بعد كسوة  
ابراهيم الخليل كما في حديث  
في مسند احمد وانما قدم جزاء  
لما فعله غرود حين صراة  
ليافية في النار قاله الشهاب  
واحمد بن يونس في الاستبصار  
واول من ينظر الى الرب  
واول من يمر على الصراط  
واول من يدخل الجنة ومعه  
فقراء المسلمين وانه اكرم  
المخلق على الله وان دار هجرة  
التي هي المدينة آخر الدنيا  
خرابا وان جميع ما في السكون  
خلق لا جله وان الله مكتوب  
على العرش وعلى كل سما  
وما فيها وعلى الجنان وما فيها  
وعلى بعض الاجرار وبعض  
أوراق الشجر وبعض

يدفن الى جنب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال اذا انامت فقبوا بي على اب  
يعني باب البيت الذي فيه قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فادفنه فان فتح لكم  
فادفوني قال جابر فان طائفة فادفنا هذا الباب وقامنا هذا أبو بكر الصديق قد استسقى أن  
يدفن عند النبي صلى الله عليه وسلم لم يفتح الباب ولا تدرى من فتح لنا وقال لما دخلوا  
ادفنوه كرامة ولا ترى شخصا ولا شيا كذا في الصفة وفي رواية معصية واصوتها يقول  
هو الحبيب الى الحبيب (وصلى عليه) عمر بن الخطاب في مسجده رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عليه وسلم بين القبر والمنبر وحمل على السرير الذي حمل عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وسلم وهو صريح عائشة رضي الله تعالى عنهما وركن من خشبة من ساجا منسوجا باللف  
وبيع في ميراث عائشة رضي الله تعالى عنهما بأربعة آلاف درهم فاشترى بها دوي  
لما روية وجهه للمسلمين ويقال انه المدينة (وتزل) في قبره عمر بن عثمان وطهارة وابنه  
عبد الرحمن بن أبي بكر ودفن لبلال في يد عائشة مع النبي صلى الله عليه وسلم لم يدخل  
رأسه عند كتم في رسول الله صلى الله عليه وسلم (وأما أولاده) فستة ثلاثة بنين وثلاث  
بنات أما الذكور فعبد الله وهو أكبر أولاده المذكور وأمه فتيمة يقال قتلة يذون  
تصغير من بني عامر بن لؤي شهد عبد الله فتح مكة وحديثا والطائفة مع النبي صلى الله عليه وسلم  
عليه وسلم لم يخرج بالطائف رماه أبو محمد النقي بسهم فاندل جرحه في خلافة أبيه  
ومات في خلافة في شوال سنة إحدى عشرة ودفن بعد الظهور وصلى عليه أبو بكر  
في قبره أخوه عبد الرحمن وعمر وطهارة بن عبيد الله أخوه أبو ذؤيب وابن منته وأبو عمر  
كدا في أسد الغابة (وعبد الرحمن) وكفى أبا عبد الله رقبلي أبا محمد وقيل غير ذلك أنه  
أم رومان بنت الحرث من بني فرام بن عثم بن كنانة أسلمت وهاجرت وكان عبد الرحمن  
شقيق عائشة رضي الله تعالى عنهما ماشها بدرا وأحد امم المشركين وكان من الشجعان  
وكان راميا حسن الرمي له واقفة في الجاهلية والاسلام مشهورة ما الى البراز يوم بدر  
فقام اليه أبو بكر رضي الله تعالى عنه ليمارزه فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بمسلم فتعني نفسك ثم بنى الله عليه وأسلم في داره الخديوية وكان اسمه عبد الله  
فسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم شهد اليمامة مع خالد بن الوليد  
فقتل سبعة من أكابرهم وشبهه ورقة الجبل مع أخيه عائشة ومات بمكة قبل أن يتم  
البيعة ليزيد بخاتمة ثلاث وخمسين (ومرواته) ثلث كتب الأحاديث ثمانية وله  
عقب نقله بعضهم (ومحمد) وكفى أبا القاسم أمه أسماء بنت عميس الخدمية وهي من  
المهاجرات الأولى وكانت تحت جعفر بن أبي طالب وهاجرت معه الى الحبشة ولما  
استشهد جعفر بعثة من أرض الشام تزوجها بعدة أبو بكر فولدت له محمد ابني الخليفة  
لخمس ليال بقين من ذي القعدة سنة عشر من الهجرة وهي شاختة الى الحج في حجة  
الوداع مع النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم لم ان  
تغسل وترحل ثم تم بالحج وتضع ما يصنع الحاج الا ما لا يطوف بالبيت فكانت  
سببا لحكم شرعي الى قيام الساعة رضي الله تعالى عنها رافق في أبو بكر رضي الله



الحبيب وانان وانه أعطى  
من كثرت تحت العرش أم  
الكتاب وآية الكرسي  
وخواتيم سورة البقرة  
وسورة الكوثر ولم يعط منه  
غيره والأصح ان المراد  
بالكوثر في السورة نهر في  
الجنة أعطيه صلى الله عليه  
وسلم أحلى من العسل  
وأبيض من الثلج طينه  
مثل وحصاه در وياقوت  
يسبح على وجه الارض بلا  
أخذ ود كبقية أنهار الجنة  
يصب منه ميزان في حوضه  
عليه الصلاة والسلام الذي  
هو خارج الجنة وانه يحرم  
نسكاح أزواجه وان لم يدخل  
منهن على المعتمد وسراريه  
على غيره ومثله في ذلك بقية  
الأنبياء كما قاله جماعة  
ورؤية أم المؤمنين في  
الأزوسوالهن من غير  
حجاب وان الله تعالى  
أخذ الميثاق على سائر النبيين  
ان يؤمنوا به وينصروا  
أدركوه وان بأخذ العهد  
على أنهم بذلك وانه يحشر  
على الجراف وأما بقية  
الأنبياء فعلى الدواب وانه  
شفق صدره المرات العديدة  
وأما غيره من الأنبياء فلم يقع  
له ذلك رأسا على قول ووقع  
بسلامة كرار على قول آخر  
وان خاتم النبوة يظهر بإزاء

تعالى عنه تزوجها علي بن ابي طالب  
 وكان يوم الجملة شهيداً  
 سبباً لا يستشهد به وولاه ايضاً ما رضى الله تعالى عنه مصر فكان قيس بن سعد يهاجروا  
 ومعه من صفين وفي تاريخ ابن السكبان وغيره ان علي بن ابي طالب وولي نعمته بن ابي  
 بكر الصديق بمصر قد اتاهما سنة سبع مائة وثلاثين من الهجيرة فاقام بهما الى ان بعث  
 معاوية بن ابي سفيان عمر بن العاص في جيوش اهل الشام ومعهم معاوية بن  
 حديج بجيش عظيم فمضوا وقد امدواهم بالمال والمعدة فمضوا بالجيوش في آخره هكذا ضبطه بعضهم  
 فاقاموا واخرجهم من مكة الى ابي بكر واقتفى في بيت مجنونة فراح صاحب معاوية بن حديج  
 بيت المجنونة وهي قاهرة الى الطريق وكان لها اخ في الجيش فقالت تريدون قتل  
 اخي قالوا لا قالت راى محمد بن ابي بكر داخل بيتي فامر معاوية اصحابه فدخلوا اليه  
 ودر بطوه بالحبال الى الارض واقتلوه الى معاوية فقال له محمد اذ فظني لا ي  
 بكر فقال له قاتلوه  
 فقتله في مصر  
 عمر بن الخطاب  
 وضعه حيا  
 هو يوم الجملة  
 رسول الله اخرجوه  
 الموضع الذي قتل به فاما  
 الرأس فأخرجوه منه في المسحوق تحت المنارة وقيل القبة (وأما البنات) فماتت  
 أم المؤمنين رضي الله عنهما شقيقة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وكانت أحب الناس اليه وورد قيل من أحب الناس اليك يا رسول الله قال عائشة  
 فقيل ومن الرب قال أبوها وقد ندم الكلام على ما يتعلق بها في الكلام على  
 أثره صلى الله عليه وسلم  
 وتدهى ذات النخلين لانهما  
 وكان من بيت أبي بكر (قالت) عائشة في حديث الهجر من مكة الى الحبشة  
 ورضعنا الحماة في جراب فذبحنا في مكة قطعة من نطاقها فربطت به  
 على فم الجراب ذكر أن علي بن ابي بكر قال يا اخي علي ما أمر رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم أن تأتي فردس فريش فيهم ابو جهل فقال أين أبوك فقالت والله  
 لا ادري فلفظ خديجة لثمة حتى خرمها فخرطى ولما لم تدر أين توجهت صوته حتى  
 ولم تر شخصه يشد ألباسا فقال

جزء القرب الناصر خير جزء • رفيق في خلاصتي أم عبد  
الآخر الأبيات فلما دعا له علماء الأثر وجه النبي صلى الله عليه وسلم تزوج أمه  
سنة ثمانين من المؤمنين وعكة وإنه • لا بد كور واناث (وأما الكور)



فوجب للاعتقاد ذلك القصد عمل فيما يليه وذلك العمل (٣) وأما جزمه فممكن جزمه لا يعتد

بمن المتوية قانها في حد  
الموجودة لظهورها في به

الاحيان كقوله

فقام يذرد الناس عنها به

وقال ألا لا من سبيل الى

ولم يكن رفعا لا يعتد

بالابتداء فتعين انه

ولان في ذلك الحاقا للام

لشامتها اياها في التوك

فان لا تأكيد النقي و

لتأكيد الاثبات و

لا مساو لفظان اذا خفة

في تضمن متصرف به

ساكن فلما تاسبتا حا

عليها في العمل وقد ان

الى عملها على وجه يؤ

بذلك فقال (عمل لاج

للا في نكرهه مفردة جاء

نحو لا غلام رجلة

(أو مكرره) نحو لاح

ولا قوة الا بالله وهو

المفردة على سبيل الوجود

ومع المكررة على سيد

الجواز كما ستره في تنبيه

شروط اعمال لا العه

المذكور على ما أفهم

كلامه تصريحاً وتلويحاً

سبعة أن تكون ناف

وأن يكون منفيها الجنة

وأن يكون نفيه نساوا

لا يدخل عليها جازوا

يكون اسمها نكرة وأ

يتصل بها وأن يسكو

خبرها أيضا نكرة فاد

كانت غير نافية لم تعه

وشذا اعمال الزائدة في قو

لوم تكن غطفان لا ذوق

لم اذن اللام ذورا حسابها عمرا وان كانت لتي الوحد

الانكرات أي لانها التي تدخل عليها من المذكورة (قوله فوجب الخ) تفريع على قوله اختصت  
بالاسم وانما وجب ذلك لان حق المختص يقتضي أن يعمل فيه (قوله فمن المتوية) أي تضمننا لا تقديرا  
كما يفهم من الدماميني وقد كره يس (قوله لظهورها في بعض الاحيان) أي ضرورة كما في حاشية  
شيخنا السيد (قوله يذود) أي يطرد (قوله لا لا يعتد به بالابتداء) يرد عليه أنه يخشى من هذا  
الاعتقاد في العاملة عمل ليس أيضا ولم يراعوه الا أن يقال اعتنا وهم بالامثلة عمل ليس أقل من  
اعتنائهم بالعاملة عمل ان لان العاملة عمل ان أقوى عملا من العاملة عمل ليس للاجماع على  
اصحها دون افعال العاملة عمل ليس (قوله ولان في ذلك الخ) عطف على مقدم مفهوم مما سبق  
والتقدير فتعين النصب لدفع الاعتقادين المذكورين ولان الخ أو سلامته مما ذكره ولان الخ  
(قوله لتأكيد النقي) يعني لتي المؤكد بمعنى أنها تفيد نفي تأكيد اقربا وهذا لا يقتضي وجود  
النقي أو لا بغيرها فلا اعتراض عليه (قوله وان لتأكيد الاثبات) أي اثبات المنسوب للمنسوب  
اليه ولو كان المنسوب نفي كما في القضية المعدولة المحمول نحو ان زيدا ليس في الدار فاندفع  
الاعتراض بانها تؤكد النسبة مطلقا اثباتا أو نفي (قوله حملت عليها في العمل) ولذلك كانت مخصصة  
عنها فلم تعمل الا بالشروط الا تية ولم يجوز تقديم خبرها على اسمها ظرفا أو مجرورا (قوله يؤذن  
بذلك) أي بالحل (قوله شروط اعمال لا الخ) شمل الاعمال في عبارته اعمال النصب في المضاف  
والشبه به وحيث تعدد من الشروط كون النقي للجنس وكونه ناصرا صحيح في أن لا تلي الجنس  
نصا سواء بنى اسمها أو نصب وهو كذلك خلافا للتاج السبكي حيث خص افادتها ذلك بما اذا بنى  
اسمها ولا بنى الهمام حيث ذهب الى أن المبنية أيضا ليست نصا في العموم وأنه يجوز لرجل بل  
رجلان كما جاز ذلك في رافعة الاسم وكما جاز لرجال بل رجلا ان اتفاقا فان قيل تقدم عن سم أن  
الموضوع لتي الجنس نصا على سبيل الاستغراق لا المضمضة معني من وتضمنها مفقود عند عملها  
في المضاف وشبهه والا لينا قلت لا نسلم فقد كما صرح به غير واحد كالوداني وانما أعرب بالامراض  
الاضافة أو شبهها شبهه الخرف (قوله سبعة) الثلاثة الاول فهمت من الترجمة أما الاولان ففهمهما  
منها ظاهر وأما الثالث فلانه متى أطلق نقي الجنس انصرف الى نفيه نصا قاله سم وعدم دخول  
جار عليها من قوله عمل ان اجعل للالان عملها عمل ان انما هو مع عدم دخول الجار لما هو معلوم أن  
الجار انما يتعلق بالاسماء فاذا دخل على لا لم يكن متعلقا بها بل بالاسم بعدها فيكون الاسم بعدها  
معمو لا الجار لا لها فلا عمل لها حيث تد وتكبر الاسم والخبر من قوله في نكره والاتصال من قوله  
الاتي به بذلك الخبر اذ كرا فادته عدم جواز الفصل

جوازه بغيره قاله بعضهم ويبحث فيه بانه انما يفيد قوله وبعد ذلك  
الاسم وهذا لا يستلزم امتناع الفصل بينها وبين الاسم لجواز أن يكون امتناع تقدم الخبر على  
يجوب الترتيب لا لامتناع الفصل (قوله وأن ذكر نفيه نصا) أي أن يقصد المتكلم نفيه  
نصا ولا شئ في سبق هذا القصد على المشروط الذي هو عملها عمل ان فلا يرد أن كون النقي نصا  
فرع عن العمل المذكور لان السامع انما يفهمه من هذا العمل فلا يكون شرطا للسبق الشرط  
على المشروط (قوله وشذا اعمال الزائدة) أي لعدم اختصاصها بغيرها الاعمال (قوله لوم تكن الخ)  
وجه كونها زائدة أن معنى البيت لوم يكن لغطفان ذنوب للاموا عمرا أي امتنع لومهم عمرا من هيرة  
الفراري الذي كان به جوق قبيلة غطفان ثبوت الذنوب لها المستفاد من النسي المأخوذ من لو  
المسلط على النقي المأخوذ من لم لان نقي النقي اثبات فلم يستفد من لاني أصلا فتعين أن تكون  
زائدة وانما أفاد البيت امتناع لومهم لان لوم يدل على امتناع جواها كشرطها على ما هو المشهور  
وقال الوداني الصواب جعلها نافية والمعنى لو كان لغطفان



ذئوب بالنسبة الى ذئوبه فبالك بانهم يلومونه حين لم يذنبوا يعني أنهم يلومونه على كل حال كان لها  
 ذئوب أو لا مثل لو لم يحف الله لم يحف به وما ذكره محقق لا متعين بالتصويب في غير محله (قوله  
 أولني الجنس) أي مطلقا عن قيد الوحدة والافالتي لني الوحدة لني الجنس أيضا لكن في ضمن  
 الفرد المقيد بالوحدة على ما أفاده البعض ولك أن تقول أنها لني الفرد بقيد الوحدة فتدبر (قوله  
 عملت عمل ليس) أي أو أهملت وكررت (قوله خفض النكرة) أي ولا ملغاة معترضة بين الجار  
 ومجروره وعن الكوفيين أن لا يجتذ اسم بمعنى غير مجرور بالحرف وما بعده مجرور بإضافة لا إليه  
 (قوله بلا شيء بالفتح) وجهه بان الجار دخل بعد التركيب فاجرى المركب مجرى الاسم الواحد فحله  
 جر بالياء ولا خبر لا حيث لا خبر وردها فضلة قاله في التصريح (قوله وان كان الاسم معرفة) سكت عن  
 محترز تنكير الخبر لعله من محترز تنكير الاسم بالمقايضة (قوله ووجب تكرارها) أي عند الجمهور  
 أما في المعرفة فبحر المسافاتها من نقي الجنس وأما في الانفصال فتنبهها بالتكرير على كونها لني  
 الجنس لان نقي الجنس تكرار للنقي في الحقيقة أفاده الدماميني ومنه يعلم أن الغاءها لا يخرجها عن  
 كونها لني الجنس في التكررات وأجاز المبرد وابن كيسان عدم التكرار في الموضعين (قوله قضية  
 ولا أباحسن لها) أي هذه قضية ولا أباحسن قاض لها وهو نثر من كلام صهر في حق علي رضي الله  
 تعالى عنهما كافي مخرج الجامع لا شطربيت ولهذا الميز كرهه العيني في شواهد وصار مثالا يضرب  
 عند الأمر العسير فقول البعض هو من كلام علي وهو من الكامل ودخله الوقف في جزئيه الأول  
 والثاني خبط فاحش (قوله ولا هيتم) كلام آخر لقائل آخر والواو عاطفة من كلام الشارح وهيتم  
 بالمثلثة اسم سارق أو راع أو حاد أقوال وهذا شطربيت من الرجز (قوله فقول) أي بأنه على تقدير  
 مضاف لا يتعرف بالاضافة كلفظ مثل أو يجعله اسم جنس لكل من اتصف بالمعنى المشهور به اسم  
 مسمى ذلك العلم والمعنى قضية ولا تفصيل لها كما قالوا الكل فرعون موسى بتثوين العليين على معنى  
 لكل جبار قهار قاله الرضي والثاني أولى من الأول لانه معترض بأن العرب التزمت تجرّد الاسم  
 المستعمل هذا الاستعمال من آل فلم يقولوا ولا أباحسن مثلا ولو كانت اضافة مثل منوية يخرج  
 الى ذلك الالتزام لعدم منافاة آل حيث تنكير اسم لاني الحقيقة وبان العرب أخبروا عن الاسم  
 المذكور بمثل كافي قوله • يكي على زيد ولا زيد مثله • ولو كانت اضافة مثل منوية لكان  
 التقدير ولا مثل زيد مثله وهو فاسد وان كان يجاب عن الأول بأن آل في أبي الحسن وان كانت  
 للجمع إلا أن الأصل فيها أن تكون علامة للتعريف وتعريف العلية وان كان أقوى منها  
 إلا أنه معنوي فلو وجدت آل مع علامة التنكير وهي لا للزم القبح ظاهرا وعن الثاني بأن الفساد  
 في موضع مقتض لا يستلزم الفساد في موضع ليس فيه ذلك المقضي نعم ذلك يستلزم عدم الاطراد  
 فتأمل وأما التأويل بإرادة مسمى هذا الاسم فغير مناسب إذ ليس كل مسمى بهذا الاسم بتلك المزية  
 لأنها ليست للاسم حتى تلزم مسماه (قوله حتى لا أزال) الاظهر أن حتى ابتدائية بمعنى فاء السببية  
 والفعل بعدها مرفوع وان اقتصر شيخنا والبعض تبعا للتصريح على كونها ثابتة بمعنى الى والفعل  
 بعدها منصوب وقوله شاني أي باغضا خبر لا أزال وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ولما  
 متعلق به وما موصولة أو موصوفة والرابط محذوف أي شانيته ومن شانيته متعلق بشانية على ما في  
 الشواهد الكبرى والظاهر أنه حال من ما أوصفه (قوله ومثبه بالمضاف) من حيث ان كلا منهما  
 اتصل به شيء من تمام معناه (قوله وهو ما بعده شيء من تمام معناه) أي بعمل غير الجرا أو عطف فلا  
 اعتراض بشموله المضاف والمنعوت مع أنه قسم من المفرد على أن سم نقل عن الرضي في النداء أب  
 الموصوف بالجملة من الشبه بالمضاف بل صرح صاحب الهمع في النداء بان الموصوف بمفرد أو جملة  
 أو ظرف من شبه المضاف والمراد بالتمام المقم (قوله فانصب بها مضافا) قال سم انما لم ينسأ

أولني الجنس لا على سبيل  
 التنصيص عملت عمل ليس  
 كاهم وان دخل عليها جار  
 خفض النكرة فجوحت  
 بلا زاد وغضبت من لا شيء  
 وشذجت بلا شيء بالفتح  
 وان كان الاسم معرفة أو  
 منفصلا أهملت ووجب  
 تكرارها نحو لا زيد في  
 الدار ولا عمرو ولا في الدار  
 رجل لا امرأه وأما نحو  
 قضية ولا أباحسن لها  
 ولا هيتم البلية لله على وقوله  
 يكذب ولا أمية في البلاد  
 فقول وعدم التكرار في  
 قوله

شاء ما شئت حتى لا أزال  
 لا أنت شانية من شانتا شاني  
 ضرورة اه واعلم أن  
 اسم لا على ثلاثة أضرب  
 مضاف ومثبه بالمضاف  
 وهو ما بعده شيء من  
 تمام معناه ويسمى مطولا  
 ومطسولا أي ممدودا  
 ومفرد وهو ما سواه  
 (فانصب بها مضافا) نحو  
 لا صاحب بر ممقوت



التركيب فيما فوق اثنين وانما بنى طريق في لارجل طريق لان الصفة له وصرفها واحد في  
المعنى اه وهذا ظاهر على القول بان بناء اسمها المفرد لتركيبه معها اما على القول بانه لتضعفه  
معنى من قاعراب المضاف لمعارضه الاضافة التي هي من خصائص الاسماء شبه الحرف وجعل  
المشبه به عليه ودخل في المضاف ما فصل باللام الزائدة من المضاف اليه نحو لا بالآ ولا آخال ولا  
غلامي لك ولا يدى لك بناء على مذهب سيبويه والجمهور وان مدخول لا مضاف حقيقة الى المجرور  
باللام الزائدة لئلا يدخل لا على ما ظاهره التعريف والخبر محذوف والاضافة غير محضة فهي مثل  
مثلك لانهم يقصدون اب معين مثلاً بل هو دعاء بعدم الاب وكل من يشبهه أى لا ناصر لك والاضافة  
غير المحضة ليست محصورة في اضافة الوصف العامل الى معموله فلم تعمل لا في معرفة ولو سلم ان  
الاسم معرفة فهو نكرة صورة وتؤيد مذهبهم وروده بصرح الاضافة عن العرب شذوذاً وأوله  
جماعة كالفارسي وابن الطراوة واختاره السيوطي بان مدخول لا مفرد لكن جاء أبالك وآخال  
على لغة القصر وحذف تنوينه للبناء وحذف تون غلامي ويدي للتخفيف شذوذاً واللام  
ومجرورها خبر وفيه أن المنصوص عليه أن الجار هنا لا يكون غير اللام وعلى القصر لابد من التزام  
جواز كونه غير اللام اذ لا وجه لمنع لا أبانها أو علمها على لغة القصر ومنهم من جعل اللام  
ومجرورها صفة وجعل الاسم شديداً بالمضاف لان الصفة من تمام الموصوف وجعل حذف التنوين  
والنون للشبه به (قوله أو مضارعه) جواز البغداديون ترك تنوينه جلاله في هذا على المضاف  
كما جعل عليه في الاعراب وخرج ابن هشام على قولهم حديث لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما  
منعت قال الدماميني ويمكن تخريجه على مذهب البصريين الموجبين تنوينه أيضاً يجعل مانع  
اسم لا مفرداً مبنيًا والخبر محذوف أى لا مانع مانع لما أعطيت واللام التقوية وكذا القول في ولا  
معطى لما منعت (قوله وأما الرفع له) معادله محذوف أى أما الرفع فلا خلاف فيه وأما الرفع الخ  
(قوله لا خلاف) أى بين البصريين اذ الكوفيون لا يقولون برفع ان الخبر فلا أولى بذلك أفاده  
الدماميني (قوله فذهب الاخفش الخ) دليله أن ما استصفت به العمل باق والتركيب لا يبطله  
(قوله ومذهب سيبويه أنه مرفوع الخ) مقتضاه أنه مرفوع بالمبتدأ قبل دخول التامخ وهو الاسم  
بعد دخول التامخ وفي التصريح أن العامل فيه الرفع لا مع اسمها لان موضعها رفع بالابتداء عند  
سيبويه والذي يجب كما أشار اليه ابن قاسم حل عبارة التصريح ونحوها على التامخ وأن العامل في  
الحقيقة هو النكرة فقط التي هي المبتدأ قبل دخول التامخ لكن لما كانت لا بجزء منها نسبوا  
ذلك الى المجموع تسميها وبه يندفع الاستشكال بانه لو كانت لا مع اسمها في محل رفع مبتدأ لزم أن  
الخبر عنه بالخبر مجموعهما فلا يكون للنفي تسلط على الخبر فيكون معنى لارجل قائم غير الرجل قائم  
وليس مراداً وورد أن المبتدأ لا يكون مجموع اسم وحرف غير ما بل فان قلت كون النكرة مبتدأ  
زال بدخول التامخ فهي الا ان ايست مبتدأ فلا ترفع الخبر قلت يجب بما ذكره المصنف في شرح  
تسهيله وشرح كافيه أن لا عامل ضيف فلم تنسخ عمل الابتداء لفظاً وتقديراً بل هو باق تقديرًا  
قال ولهذا أتبعنا اسمها رفعاً باعتبار محله ولم نفعل ذلك في اسم ان لقوتها وسميها عمل الابتداء لفظاً  
ومحلاً فلتخص ان ما في الشارح هو التحقيق وأن ما يخالفه ينبغي ارجاعه اليه بالتأويل وهذا وقد  
وجه سيبويه عدم عمل لا في الخبر بضعف شبهها بان حالة التركيب لانها صارت بجزء كلمة وانما عملت في  
الاسم لقربه وقال في المعنى الذي عندي أن سيبويه يرى أن المركبة لا تعمل في الاسم أيضاً لان جزء  
الشيء لا يعمل وأما لارجل طريقاً بالنصب فانه عنده مثل ياريد الفاضل بالرفع اه أى أن النصب  
بالتبعية على اللفظ كما أن الرفع في الفاضل كذلك قال في شرح الجامع ويظهر أثر الخلاف بين  
الاخفش وسيبويه في نحو لارجل ولا امرأة قائمان فعلي قول الاخفش يمنع لما فيه من افعال

(أو مضارعه) أى مشابهه  
نحو لا طالعاً جبلاً ظاهراً  
(وبعد ذلك) المنصوب  
(الخبر اذكر) حال كونك  
(رافعه) حتماً وأما الرفع  
له فقال الثوريين لا خلاف  
في أن لا هي الرافعة له عند  
عدم تركيبها فان ركبته  
مع الاسم المفرد فذهب  
الاخفش أنها أيضاً هي  
الرافعة له وقال في التسهيل  
أنه الأصح ومذهب سيبويه  
أنه مرفوع بما كان مرفوعاً  
به قبل دخولها ولم يعمل الا  
في الاسم تنبيههم أفهم  
قوله وبعد ذلك الخبر اذكر  
أنه لا يجوز



تقديم خبرها على اسمها  
وهو ظاهر (وركب)  
الاسم (المفرد) وهو ما  
ليس مضافا ولا مشبها به  
مع لاز كيب خمسة عشر  
(فانها) له من غير تنوين  
وهذه الفتحة قصة بناء على  
الصحيح وانما بنى والحالة  
هذه لتضمنه حرف الجر  
لان قولنا لارجل في الدار  
مبنى على جواب سؤال  
سائل محقق او مقدر سال  
فقال هل من رجل في الدار  
وكان من الواجب ان  
يقال لا من رجل في الدار  
ليكون الجواب مطابقا  
للسؤال الا انه لما جرى  
ذلك من في السؤال  
استغنى عنه في الجواب  
فحذف فقبل لارجل في  
الدار فتضمن من في ذلك  
وبنى على الحركة ايذانا  
بمعروض البناء وعلى  
الفتح لخصته هذا اذا كان  
المفرد بالمعنى المذكور غير  
مثنى او مجموع جمع  
سلامة وهو المفرد (كلام  
حول ولا قوة) الابانة  
وجمع للتكسير مثل  
لا غلمان لك اما المثنى  
والمجموع جمع سلامة  
لمذكر فيبنيان على ما  
ينصبان به وهو الياء كقوله  
تعرف فلا الفين بالعيش متعا  
ولكن لوراد المنون تنابع  
وقوله  
بحشر الناس لابنين ولا  
باء الا وقد هنتهم شون

٦  
فاملين لا الاولى ولا الثانية في معمول واحد وعلى قول سيبويه يجوز لان العامل واحد اه بايضاح  
وسياتي عند كلامنا على قول الناطم او مر كما مرده (قوله تقديم خبرها) ولو ظرفا او جارا ويجوز را  
وكذا معمول خبرها وهل يتقدم معمول الخبر على نفس الخبر الا قرب منى نعم ويرشحه قوله تعز  
فلا الفين بالعيش متعا (قوله فانه) فمما ظاهرا او مقذرا كافي المبني ولو على الفتح قبل دخول  
لا نحو لا خمسة عشر عندنا وفي قوله فانه قصور وسيشير الشارح اليه لعدم شهوة المثنى والمجموع على  
حده لانهما يبنيان على الياء وجمع المؤنث السالم لانه يبنى على الكسر كالفتح ويمكن ان يكون  
اقتضاه على الفتح لكونه الاصل او مراعاة المذهب المبرد الا في قريبا في المثنى والجمع على حسنة  
ومذهب ابن عصفور الا في قريبا في جمع المؤنث السالم (قوله على الصحيح) وقبل فتحة اعراب  
وحذف التنوين تخفيفا (قوله لتضمنه حرف الجر) اعترض بان المتضمن ذلك انما هو لا نفسها ورده  
الرواداني بأنه دعوى بلا دليل ولا نظير اذ ليس في العربية حرف دال على معناه متضمن معنى حرف  
آخروا تضمن انما هو في الاسماء فالصواب ان المتضمن معنى من انما هو النكرة وهو وجيه فينبغي  
حمل من قال بتضمن لا معنى من على التسحيح فانهم (قوله مبنى) أي مرتب على جواب سؤال وكان  
الصواب اسقاط جواب لان لارجل الخ مرتب على السؤال لا الجواب لانه نفس الجواب كذا قال  
البعض ويمكن دفعه بأن المراد موضوع ومذكور لاجل اجابة لسؤال الخ (قوله او مقذر) أي مقروض  
وانما فرض لان الكلام بعد السؤال اوقع في النفس (قوله من الواجب) أي المستحسن (قوله فتضمن  
من في ذلك) كلامه يوهم ان تضمن معنى من مختص بالمبنى وليس كذلك كما أسلفناه وحينئذ فاعراب  
المضاف وشبهه لمعارضة الاضافة وشبهها شبه الحرف كاهم وقول البعض كلامه كالصريح في أن  
تضمن معنى من ليس مختصا بالمبنى غير مسلم واعترض على تعليل البناء بذلك بأن تضمن معنى الحرف  
هنا عارض بتحول لا والتضمن المقضي للبناء يشترط فيه أن يكون بأصل الوضع ولهذا علل سيبويه  
وكثير البناء بتركيب الاسم مع لاز كيب خمسة عشر وأشار اليه الناطم بقوله وركب الخ وان تعل  
بس عن ابن هشام أن التركيب أيضا لا يصلح حلة لأصل البناء بل للفتح لاقتضائه التخفيف وبأن  
هذا التضمن أشبه بالتضمن الذي لا يقتضي البناء كتضمن الحال معنى في والتمييز معنى من بدليل  
ورود الصريح في قوله فقام يذود الناس الخ ويجاب عن الاول بان اشتراط كون التضمن بأصل  
الوضع انما هو في البناء الاصل لا العارض والحاصل أن البناء على ثلاثة أنواع أصلي وهو المشروط  
فيه ذلك وهو الذي حصر ابن مالك سببه في شبه الحرف وعارض واجب ومن أسبابه التضمن العارض  
والتركيب وتوارد أسباب مواع الصرف وعارض جائز ومن أسبابه اضافة المهيم الى المبني وضافة  
الظرف الى الجملة المصدرية بماض فاحفظ هذا التحقيق ينفعك في مواطن كثيرة وعن الثاني بان  
الصريح عن ضرورة كاهم فلا يعتبر فليس هذا التضمن كتضمن الحال معنى في والتمييز معنى من (قوله  
لخصته) ولانه اعراب هذا النوع نصبا (قوله وهو المفرد) أي في باب الاعراب والضمير الغير (قوله  
فيبنيان الخ) لم يعارض التثنية والجمع هنا سبب البناء مع معارضتهما اياه في اللذين والذين على  
القول باعرابهما لان سبب البناء واردة هنا على التثنية والجمع والوارد له قوة وهناك بالعكس ولا  
يحتج أن القائل باعراب اللذين والذين يقول بأن تثنية اللذين وجمع اللذين حقيقيان فقول البعض  
انهم ما غير حقيقيين انما يأتي على مذهب القائلين ببناء ما وليس الكلام فيه (قوله تعز) أي تسهل  
وتصبر (قوله وقد هنتهم) أي أهنتهم والشون جمع شأن وهو الخطب قال في التصريح والجملة أي  
جملة وقد هنتهم شون في موضع رفع خبر لا ولا يضر اقترانه بالواو لان خبر الناصح يجوز اقترانه بالواو  
كقول الحامسي فأمسى وهو عريان وقوله ما أحد الاولة نفس أمانة وليست عالا خلافا للعيني  
لان واو الحال لا تدخل على الماضي التالي الا كقوله الموضح في باب الحال اه قال الرواداني قوله



لان خبر التامخ الخ فيه ان هذا خبر مسلم على اطلاقه وحاصل ما في التسهيل والجمع ان الخبر ان  
 كان جملة بعد الام يقترب بالواو والابداس وكان المنقبة دون غيرهما من التوامخ وبغير الا يقترب  
 بالواو بعد كان وجميع آخراتها لا بعد جميع التوامخ هذا عند الاخفش وابن مالك وغيرهما لا يجوز  
 اقتران الخبر بالواو اسلا وجلا وما ورد من ذلك على انه حال والفعل تام لا ناقص او محذوف الخبر  
 ضرورة فظهر ان جملة وقد عنتهم شؤن لا يصح ان تكون خبرا ولا وايضا هذه الجملة بعد الا لا يحوي  
 وسيأتي في باب الاستثناء ان لا التافيه للجنس لا يعمل في موجب وصرح في المعنى بان من شرط  
 عملها ان لا يبطل نفيها كما الجازية فالصواب ان الجملة حال كما قال المعنى وقد نقل الشارح في باب  
 الحال جواز اقتران الماضي التالي بالواو وخبر لا محذوف قبل الا لم يبطل نفيها الا بعد استيفاء  
 عملها نحو ما زيد قائما الا في الدار اه **وكتب** على قوله وقوله هم ما أحد الخ ما نصه فيه ان  
 ما لا بطل نفيها بالاليست تامخا ولو سلم انه جاء على مذهب يونس الذي لا يشترط عدم ابطاله بالخبر  
 هذا التامخ لا يقترب بالواو ولما تقدم فاحد مبتدأ محذوف الخبر والجملة بعد الا حال لا انه اسم ما  
 وخبرها محذوف قبل الا كما مر في لابسين لان خبرها لا يجوز حذفه اه وقال الشارح في شرحه على  
 التوضيح الجملة صفة للنكرة عند الزمخشري قال في قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب  
 معلوم فان ولها الخ جملة وقعت صفة للنكرة وتوسط الواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف وتابعه  
 على ذلك أبو البقاء وهو عند غيره ما حال (قوله وذهب المبرد الى انهما معريان) بعدهما باستنبه  
 والجمع من مشابهة الحرف ولو صح هذا لا عرب يازيدان ويا زيدون ولا فائس به قاله الشارح في  
 شرحه على التوضيح ومثله في التصريح وتظهر ثمة الخلاف في نحو لابسين كما اهلككم فعنده لا يجوز  
 بناء الصفة على الفتح وعند الجمهور ويجوز (قوله وهو الكسر) أي بلا تنوين لان تنوينه وان كان  
 للمقابلة لا يمكن مشبه تنوين التمكن وجوز بعضهم تنوينه قياسا لاسماء انظر الى ان التنوين  
 للمقابلة وهو منقوض بنحو يا مسلمات بلا تنوين قاله الرضي (قوله وقد روى بالوجهين) ثبوتهم ما ص  
 العرب يبطل تعيين أحدهما (قوله للشيب) بفتح الشين على ما ينبادر من صنيع العيني فهو على  
 حذف مضاف أي الذي الشيب وضبطه الشارح على الاوضع بالكسر جمع أشيب وهو أنسب ببقية  
 القوافي (قوله لاسباغات) أي دروعا سباغات أي واسعة والجأوا كهماء فاؤها جيم وعينها همزة  
 الجماعة التي يعلوها الجأ وأي السواد لكثرة الدروع وبأسلة نعت بلا وأمن البسالة وهي الشجاعة  
 (قوله والثاني) مفعول أول لا جعل لكن سكن الياء ضرورة وحذفها المساكين (قوله أو منصوبا)  
 هذا أضعف الوجه بل قبل ضرورة كافي التوضيح (قوله اليوم) خبر لا الأولى وخبر الثانية محذوف  
 لدلالة خبر الأولى أي ولا خلة اليوم وتعامه قبل • أنسح الخرق على الراقع • وقيل أنسح الفتق على  
 الراقع • وعلى هذا القائل وابن الوردى وغيرهما بل قبل هو الصواب لان القافية قافية (قوله  
 أو مر **كبا**) يجوز على هذا عند سيبويه أن يقدر بعدهما خبر واحد لهما مع أي لا حول ولا قوة  
 موجودان لانا لان لا حول عنده في موضع رفع مبتدأ ولا قوة في محل رفع معطوف على المبتدأ والمقدر  
 خبر عن مجموعهما فحوز يدوع وفاقمان فيكون الكلام جملة واحدة ويجوز ان يقدر لكل خبر على  
 حذو أي لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام جملتين وكذا يجوز عند غيره ان  
 يقدر لهما معا خبر واحد فوع بلا الأولى والثانية لانها وان كانتا جملتين الا انهما متماثلتان  
 فيجوز ان يعمل في اسم واحد عملا واحدا كافي ان زيد او ان عمرا فاقمان وان يقدر لكل خبر على حذو  
 كذا في التصريح والدمامين وكتب عليه سم قوله والمقدر خبر عن مجموعهما ظاهرا أنه خبر عن  
 مجموع المبتدأين اللذين كل منهما مجموع لا واسمها وفيه ان الاخبار عن مجموع لا واسمها يستلزم عدم  
 تسلط النفي على الخبر وذلك مناف لكون لا تنفي الجنس بمعنى نفي الخبر عن جنس الاسم فلا بد من

وذهب المبرد الى انهما  
 معريان وأما جمع السلامة  
 لمؤنث فينبى على ما ينصب  
 به وهو الكسر ويجوز  
 أيضا فتحه وأوجه ابن  
 عصفور وقال الماظم  
 الفتح أولى وقد روى  
 بالوجهين قوله  
 ان الشيب الذي محمد  
 عواقبه  
 فيه نلذولا لذات الشيب  
 وقوله  
 لاسباغات ولا جأوا بأسلة  
 نقي المنون لدى استيفاء  
 آجال  
 (والثاني) وهو المعطوف  
 مع نكز لا كقوة من  
 لا حول ولا قوة الا بالله  
 (اجعل امر فوطا) كقوله  
 لا أم لي ان كان ذا ذولا  
 أب (أو منصوبا) كقوله  
 لا نسب اليوم ولا خلة (أو  
 مر **كبا**) كالاول نحو لا يسع  
 فيه ولا خلة ولا شفاعه في  
 قراءة أبي عمرو وابن كثير  
 (قوله وخبر الثانية) فيه  
 نظر لانها لا خبر لها كما يأتي  
 (قوله موجودان انا) لم  
 يجعل الخبر الا بالله بل قدره  
 لا شراط نفي خبرها كما مر  
 اذ لا يهل هذا بالنسبة  
 للامور الوجودية دون  
 الاعتبارية كما هنا لاسجا  
 وهناك من يقول يجتمع  
 معرفان على حرف واحد



فاما الرفع فانه على أحد  
ثلاثة أوجه العطف على  
محل لامع اسمها فان  
محلها رفع بالابتداء عند  
سببويه حيث لا تكون  
للاثنية زائدة بين  
العطف والمعطوف  
لتأكيد التثنية أو بالابتداء  
وليس للأعمال فيه أو أن  
للاثنية عامله عمل ليس  
وأما النصب فبالعطف

(قوله والعطف عليه) أي  
فتكون الأولى بمسألة  
على ما بعد الثانية فإن قلت  
كون لا الثانية لتأكيد  
التثنية يقتضي محسنة  
الاستغناء في إفادة المقصود  
وهو نفي كل من الأمرين  
وليس كذلك لأن الكلام  
يدور بها يحتمل نفي المجموع  
كما يحتمل نفي كل واحد فلت  
كونها لتأكيد التثنية  
لا ينافي أن تأكيدها  
يدفع احتمال نفي المجموع  
وبين نفي كل واحد سم اه  
من خط الشرواني

تأويل هذا الكلام كان يراد أن الخبر للاسمين المتصلين باللامع لا اه ببعض تصرف وكتب  
الرواداني قوله متماثلان أي لفظا ومعنى فلا يراد أن زيد من جلس وقعد زيد ليس فاعلا بل  
بأحدهما لعدم تماثل الفعلين لفظا وهذا الحق المتجه أن وقع الخبر في ذلك وفي نحو ان زيد وان عمرا  
فأما انما هو مجموع الحرفين لا بكل اذ لا يعقل معمول لعاملين لا متماثلين ولا مختلفين لاستحالة أثر  
بين مؤثرين مطلقا ولأن قائما لكونه مثنى لا يخبر به عن كل من الاسمين لكونه مفردا بل عن  
مجموعهما قلزم كونه معمول للمجموع الحرفين وكذا يجوز زيد وزيد أو عمرو وقائمان فالرفع للخبر بمجموع  
الاسمين مثل الزيدان قائمان ولا فرق إلا ان التثنية في الأول بحرف العطف وفي الثاني بالصيغة ولا  
أثر اه واقصر في المعنى على تقدير خبرين عند سببويه (قوله فاما الرفع) أي رفع الثاني مع فتح  
الأول (قوله على محل لامع اسمها الخ) فالعطف من عطف المفردات والخبر المحذوف مثنى خبر عنهما  
معارفي عبارة الشارح هنا وفيما يأتي التسميع المتقدم بيانه والمحل في الحقيقة للاسم فقط باعتبار  
قبل دخول لا فلا تعقل (قوله فان محلها الخ) نقل سم عن الدماميني أن الأمر كذلك عند سببويه  
مع المضاف وشبهه وهذا أيضا فيه التسميع المتقدم وفيه بعد عندى نظرا لأنه يلزم عليه عدم عمل  
هذا المبتدأ في شيء عند سببويه لأن رفع الخبر بلا عنده كغيره إذا كان اسمها مضافا أو شبهه كما مر  
الآن يقال الثاني والمتن كالشئ الواحد فعمل أحدهما كانه عمل الآخر وتظهره عبر قائم الزيدان  
فتأمل (قوله رائدة بين الخ) فيه أن لا على هذا الوجه من جملة المعطوف عليه فلا تسلط لها على  
المعطوف وكيف تكون لا الاثنية زائدة والجواب أن في الكلام تسمعا كما مر أيضا وحاله والمحل  
للاسم فقط باعتبار قبل دخول لا والعطف عليه فقط بهذا الاعتبار ومن أحاط بما قد مرنا لم يشك  
عليه هذا الجواب وإن أشكل على البعض قال الرواداني والفرق بين لا الزائدة ولا المفعلة أن  
الزائدة هي التي لا عمل لها أصالة والمفعلة هي التي لها عمل أصالة لكن أهملت اه وظاهره ان  
الزائدة باقية على كونها للتثنية وبنافيه قولهم الحرف الزائد هو الذي لا معنى له ولا يحتمل الكلام  
بمسقوطه إلا أن يكون أغليا أو الوجه الفرق بأن الزائدة يستغنى الكلام عنها بخلاف المفعلة  
فتأمل (قوله أو بالابتداء وليس للأعمال فيه) أي بل هي ملغاة عن العمل في الاسم وإن كانت نافية  
للجنس لوجود شرط جواز الغائها وهو تكرير لاقاله الدماميني وظاهر صنيع الشارح حيث جعل  
على هذا الوجه بالابتداء دون العطف كافي الوجه الذي قبله أن يكون المرفوع مبتدأ  
معطوفا على مبتدأ تقدم فيكون العطف من عطف الجمل ويجب على هذا أن يقدر لكل  
يلزم توارد عاملين وهما لا والمبتدأ عند غير سببويه والمبتدأ الأول والمبتدأ الثاني المستقل عند  
سببويه على معمول واحد هو الخبر هذا ما ظهر لي (قوله أو أن لا الثانية الخ) وعليه يقدر لكل  
من لا الأولى ولا الثانية خبر والعطف من عطف الجمل ولا يصح أن يكون المقدر واحد أخبرا عنهما  
لامتناع توارد عاملين على معمول واحد ولزوم كون الخبر مرفوعا منصوبا (قوله وأما النصب  
وبالعطف الخ) وعلى هذا يجب عند سببويه أن يقدر لكل خبر على حدته فيكون الكلام جملتين  
ويمتنع عنده أن يقدر لهما خبر واحد لأن الخبر بعد لا الأولى مرفوع عنده بما كان مرفوعا به قبل  
دخول لا والخبر بعد الثانية مرفوع بلا الأولى لأن الأولى ناصبة لما بعد لا الثانية ولا الناصبة  
عامله في الخبر عنده كغيره فيلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين وهو لا يجوز وأما عنده فيقدر  
لها خبر واحد لأن العامل واحد وهو لا الأولى كذا في شرح الجامع بإيضاح ومثله في التصريح  
وفيه عندى نظر أما أولان مقتضى جعل النصب بالعطف على محل الاسم ولا الثانية زائدة أن  
العطف من عطف المفردات والكلام جملة واحدة والمقدر خبر واحد مرفوع بما كان مرفوعا به  
قبل لا عند سببويه وبلا الأولى عند غيره وأما ثانيا فلا يبعد دفع ما بعد الثانية بالأولى مع عدم



رفعها ما بعدها وتعليل ذلك بان لا الاولى ناصبة للاسم بعد الثانية أي لفظا فتكون عاملة في الخبر بعد  
 الثانية برفعها ناطقة عمل لا في الخبر وعدمه بالتركيب وعدمه كفا في عبارة الشارح السابقة وعبارة  
 اللهم وغيرهما ولا في مجتسام كبة فلا عمل لها في الخبر عند سيبويه مطلقا مع أن المتبادر من الناصبة  
 الناصبة لا اسمها بان كان مضافا أو شبهه لا مطلق الناصبة ولو للمعطوف على اسمها فاعرف ذلك وزاد  
 في التصريح انه يجوز أن يقدر لكل خبر عند سيبويه وفي هذه الزيادة من النظر ما فهم فتأمل  
 (قوله على محمل اسم لا) أي أو على لفظه وان كان مبنيا للمشابهة حركته حركة الاعراب في العروض  
 ومثل ذلك جائز مطلقا عند سيبويه وفي الضرورة عند الاخفش كفا في شرح التوضيح للشارح لكن  
 الحركة على هذا التبعية والاعراب مقدر رفعا أو نصبا فتدبر (قوله امارفعه) وعليه فالخبر واحد  
 ان قدرت لا الثانية زائدة وما بعدها معطوفان سواء جعلت لا الاولى مهمة أو عاملة عمل ليس ويجب  
 خبر ان قدرت لا الاولى مهمة والثانية عاملة عمل ليس أو بالعكس ولا يصح على هذا تصحيحه أن  
 أن يكون الخبر واحد الثلاث يلزم كون الخبر الواحد هو فوعا ومنصوبا أو تواردا ملين على معمول واحد  
 فان جعلتهما معا عاملتين عمل ليس جاز لك تقدير خبرين وكذا تقدير خبر واحد ولا ضرر على ما مر في حالة  
 بناءهما معا على الفتح فتنبه واقتصر في المعنى على تقدير خبرين عند جعلهما عاملتين عمل ليس (قوله  
 واما بناؤه على الفتح) وعلى هذا يتعين خبر ان عند الجميع ان جعلت الاولى عاملة عمل ليس لثلاث  
 يلزم الحدوث ان السابقان ~~وكذا~~ ان جعلت مهمة عند سيبويه بل ذلك واما عند سيبويه فيجوز  
 خبر ان وكذا يجوز خبر واحد عن مجموع المبتدأين ان كان سيبويه لا يوجب كون لامع اسمها مبتدأ  
 مستقلا غير معطوف على مبتدأ قبله فان كان يوجب ذلك وجب خبر ان هكذا اظهر لي ثم رأيت في  
 كلام الدماميني ما طاهره وجوب خبرين مطلقا حيث قال الخامس لاحول ولا قوة برفع الاول على  
 الناء لا أو اعمالها عمل ليس وفتح الثاني للتركيب والكلام جملتان اه (قوله فلا اموالخ) اللغو  
 القول الباطل والتأنيم قولك لا آخر ائت والضمير للجنة (قوله في نحو لاحول الخ) أي من كل تركيب  
 تكررت فيه لا وسبق الثانية عطف وكان كل من الاسمين مفردا صالحا لعمل لا فان لم تتكرر ولا  
 فسيأتي حكمه في قول المصنف والعطف ان لم تتكرر ولا الخ أول يسبق الثانية عطف فالكلام جملتان  
 مستقلتان أو كان أحدهما من غير مفرد وان كان الاول ففيه أيضا خمسة أوجه بابل فتح الاول  
 بنصبه نحو لا غلام رجل ولا امرأه فيا وهذا ما في التذية الاول وان كان الثاني تعين رفعه أو نصبه  
 نحو لا امرأه ولا غلام رجل فيها وان كان غير صالح لعمل لا تعين الرفع وهذا ما في التذية الثاني  
 (قوله خمسة أوجه) أي اجمالا ثلاثة عشر تفصيلا لان ما بعد الاول اماميني على الفتح أو مرفوع  
 بالابتداء أو على اعمال لا عمل ليس وما بعد الثانية كذلك أو مرفوع بالعطف على محمل لامع اسمها  
 فهذه اثنا عشر والثالث عشر بناء ما بعد الاول على الفتح ونصب ما بعد الثانية وهي بالقسمه العقلية  
 عشرون حاصلة من ضرب أربعة ما بعد الاول الفتح والنصب والرفع بوجهيه في خمسة ما بعد الثانية  
 هذه الاربعة والرفع بالعطف على محمل لامع اسمها يسقط منها نصب ما بعد الاول مضمربا في خمسة  
 ما بعد الثانية ورفع ما بعد الاول بوجهيه مع نصب ما بعد الثانية اذا سمعت ما تلوناه عليك عرفت أن  
 قول شيخنا والبعض تبعا للتصريح واثنا عشر تفصيلا لم يوافق القسمه الواقعية ولا العقلية (قوله  
 أفهم كلامه) يعني قوله وان رفعت أو لا لا تنصبا لانه علق منع النصب على رفع الاول فأفهم انه اذا  
 كان مفتوحا أو منصوبا بان كان مضافا أو شبهه جاز فيه الاربعة الثلاثة (قوله صالحا لعمل لا)  
 بان كان نكرة (قوله تعين رفعه) أي بالابتداء أو بالعطف على محمل لامع اسمها لا اعمال لا عمل ليس  
 لان العامة عمل ليس تختص أيضا بالنكرات (قوله ومفردا) مفعول مقدم لا فتح لان فاء زائدة  
 للتبيين فلا تنع من عمل ما بعدها فاقبلها فقوله أجزيه الخ محل معنى لا حل اعراب ونعتا عطف

على محمل اسم لا وتكون  
 لا الثانية زائدة بين  
 العاطف والمعطوف كما  
 مر (وان رفعت أو لا) اما  
 بالابتداء أو على اعمال  
 لا عمل ليس فالثاني وهو  
 المعطوف (لا تنصبا) لان  
 نصبه انما يكون بالعطف  
 على منصوب لفظا أو محلا  
 وهو حينئذ مفقود بل يتعين  
 امارفعه كقوله  
 فما هجر تلك حتى قلت معلنة  
 لا ناقة لي في هذا ولا جمل  
 واما بناؤه على الفتح كقوله  
 فلا لغو ولا تأنيب فيها  
 وما فاهوا به أبدأ مقبم  
 فحاصل ما يجوز في نحو  
 لاحول ولا قوة الا بالله  
 خمسة أوجه ففهم ما وقع  
 الاول مع نصب الثاني  
 وفتح الاول مع رفع الثاني  
 ورفعهما ورفع الاول مع  
 فتح الثاني (تنبيهان) الاول  
 أفهم كلامه انه اذا كان  
 الاول منصوبا جاز في  
 المعطوف أيضا الاربعة  
 الثلاثة الفتح والنصب  
 والرفع نحو لا غلام رجل  
 ولا امرأه ولا امرأه ولا  
 امرأه الثاني محل جواز  
 الاربعة الثلاثة في المعطوف  
 اذا كان صالحا للعمل لا فان  
 لم يكن صالحا تعين رفعه نحو  
 لا امرأه فيها ولا زيد ولا  
 غلام رجل فيها ولا عمرو  
 (ومفردا نعتا لمبني يلى)  
 منعونه أجزيه الاربعة  
 الثلاثة



لا يجوز أن يكون الموصوف  
 بل دخول لامثل خمسة  
 فشر نحو لارجل ظرف  
 فيها (أو انصب) مراعاة  
 لمحل اسم لا نحو لارجل  
 لمراعاة فيها (أو ارفع تعدل)  
 مراعاة لمحل لامع المنعوت  
 نحو لارجل ظرف فيها  
 (وغير مايلي) منعوته  
 (وغير المفرد) وهو المضاف  
 والمشبّه به (لا تبن) تعذر  
 بموجب البناء بالطول  
 (وانصبه) نحو لارجل فيها  
 ظرفها ولا رجل صاحب بر  
 فيها ولا رجل طالعا جبلا  
 ظاهر (أو ارفع اقصده)  
 نحو لارجل ميا ظرف  
 ولا رجل صاحب بر فيها ولا  
 رجل طالع جبلا ظاهرا وكذا  
 يمنع البناء ويجوز الأمران  
 إلا أن كان إذا كان  
 المنعوت غير مفرد نحو لا  
 غلام سفر ماهر أو ماهر  
 فيها وقد يتناوله قوله وغير  
 المفرد (والعطف ان لم  
 تنكر ولا) معه (احكامه)  
 بما للنعته ذي الفصل  
 انتهى (من جواز النصب  
 والرفع دون البناء) كقوله  
 قلابا وابتا مثل مروان  
 وابنه بنصب ابن ويجوز  
 رفعه ويمنع بناؤه على الفتح  
 وأما احكامه الانقش من  
 نحو لارجل وامرأة بالفتح  
 فتشاذم ما ذكره في معطوف  
 يصلح لعمل لا فان لم يصلح  
 فعين رفعه نحو لارجل وهند  
 فيها (تنبيه) حكم البديل  
 الصالح لعمل لا حكم النعت

يتيان أو بدل ولم يبق صفة تعار على صفة ثانية هذا ومن النعت المند كقولهم لا ماء في  
 عندنا ماء الثاني نعت للاول فيوز فيه الارجح الثلاثة لانه يوصف بالاسم الجامدا اذا وصف به شئ  
 نحو مرت رجل رجل صالح ويسمى نعتا موطئا ولا بد من تنوين باردا لان العرب لا تتركب أربعة  
 أشياء ولا يصح أن يكون ما الثاني في كيد القظيا ولا بد لانه مقيد بالوصف والاول مطلق فليس  
 من ادق حتى يكون في كيد او لا مساويا حتى يكون بدلا كما في التوضيح وشرحه قاله شيخنا وقبل هو  
 تأكيد لفظي وقد جوزوا التوكيد مع الوصف كقوله تعالى ناصية كاذبة خاطئة وقال في النكت  
 يجوز كونه عطفا بيان أو بدلا لجواز كونها أرضح من المتبوع ووجه الورد في جواز كونه  
 توكيدا أو بدلا لانه لا مانع من اعتبار كون وصف الثاني طارئا بعد التوكيد أو الابدال أو يكون  
 وصف الاول محذورا لانه وصف الثاني عليه وفيه بحث لان ما ذكره من الوجهين انما يصلح توجيها  
 للتوكيد لا الابدال لان حاصل الوجه الاول اتحاد اللفظين اطلاقا وحاصل الثاني اتحادهما بتقييدا  
 ومثل جاء في رجل رجل أو رجل عاقل رجل عاقل انما هو من التوكيد اللفظي لان الابدال (قوله  
 فاقطع) جرى على الغالب والافتقار يكون مبنيا على غير الفتح كالياء في النعت المشي أو المجموع على  
 حده وهل يقال عند بناء النعت ان مجموع النعت والمنعوت في محل نصب أو يحكم بالحمل على كل  
 اختار يس على التصريح الثاني واستظهره بعضهم وفارقت صفة لاصفة المندى المبني حيث لم  
 تبن لان الصفة هنا هي المنفية في المعنى بخلاف صفة المندى فانها ليست المندى في المعنى كما قاله  
 سم (قوله على نية) أي انية تركيب الصفة مع الموصوف فيه أن هذا خلاف ما مشي عليه سابقا  
 من أن بناء الاسم تضمنه معنى من إلا أن يقال ما تقدم في أصل البناء وما هنا في كونه على الفتح فلا  
 مخالفة لكن يمنع من هذا قوله بعد لتعذر موجب البناء لان المراد به التركيب فالاولى أن يقال مشي  
 في كل من الموضعين على قول من القولين في حلة البناء اشارة الى الخلاف فيها هذا وجوز بعضهم أن  
 تكون قصة الصفة اعرابية باعتبار الحمل لكن حذف تنوينها للتشاكل وعلى قياس ما في وما يأتي  
 يجوز أن تكون ابتداءية (قوله قبل دخول لا) أي لا يلزم تركيب ثلاثة أشياء (قوله أو انصب)  
 مفعوله محذوف وكذا ارفع ولا تنازع لان الناظم لا يرى التنازع في المتقدم (قوله مراعاة لمحل اسم  
 لا) أو ابتداء بالحركة البناءية (قوله وغير المفرد الخ) وفارق صفة المندى المضافة حيث يتعين فيها  
 النصب لتعينه لو باشرتها يا وعدم تعيينه لو باشرت النعت هنا لا لجواز رفعه عند التكرار (قوله  
 لتعذر موجب البناء) أي مقتضيه وهو التركيب وقوله بالطول غير ظاهر بالنسبة الى غير مايلي لان  
 الفاصل لا يحل في البناء حتى يكون المانع لبناء المجموع الذي هو منه الطول لانه خبر والخبر لا يبنى  
 في هذا الباب وكان ينبغي أن يزيد أو بالفصل أفاده سم (قوله وكذا يمنع البناء الخ) هذا مفهوم  
 قول المصنف لم يبنى (قوله أو ماهر فيها) بالرفع على القطع قيل أو بالعطف على محل لامع اسمها لان  
 موضعها رفع بالابتداء عند سيدي وفي غير البناء أيضا كما تقدم وقد أسلفنا ما فيه فتنبه (قوله وقد  
 يتناوله (قوله وغير المفرد) أي بأن يراد وغير المفرد من نعت أو منعوت وفيه أنه يمنع قوله أو ارفع  
 اقصدا إلا أن يراد برفع المنعوت غير المفرد رفعه على أعمال لا عمل ليس أو الفاعل (قوله دون البناء)  
 أي لوجود الفصل بحرف العطف (قوله مثل مروان) اما صفة والخبر محذوف فمثل مرفوع أو  
 منصوب أو خبر فهو مرفوع فقط (قوله بالفتح) أي فتح البناء (قوله فتشاذ) وخبره بعضهم على أن  
 الاصل ولا امرأة فحذفت لا وأبقى البناء بحاله على نية لا (قوله حكم البديل الخ) مثله عطفا البيان  
 وأما التوكيد فقال الرضي ان كان لفظيا فالاولى كونه على لفظ المؤكد مجردا عن التنوين وجاز  
 الرفع والنصب اه أي وأما المعنوي فلا يجوز تأكيد المثنى المبني به أي لانه تكرة والفاظ التوكيد  
 المعنوي معارف وفي تأكيد التكرة بالمعرفة قولان وعلى الجواز يتعين الرفع اذا لم يعمل لاني معرفة



لا يخلو من الاستفهام كما لا يخلو من الاستفهام لان المقدر انكره فلو كان المقدر انكره فلو كان المقدر انكره فلو كان المقدر انكره  
 اقرب اذ لم يفصل عن المتن المبني لانه لا يقصر عن النعت الذي ينفي جواز ابل يركو عليه من حيث  
 كونه المقصود وتعليل امتناع بناءه على نية تكرار العامل فهناك فاصل مقدور يقتضي جوازه  
 لا امتناعه لان العامل المقدر هو لا وهي تقتضي الفتح (قوله رجلا) أي منه أي من الاحد فوجد  
 الضمير المشترك في بدل البعض والنصب اما اتباع للمحل أو للقط (قوله رجل) بالرفع بدل من محل  
 لامع اسمها (قوله تعين الرفع) أي على الابدال من محل لامع اسمها فالعامل فيه الابتداء (قوله فحوالا  
 أحذ زيد) منه بدلا البعض والاشتغال المضافان الى ضمير المبدل منه فان لم يضافا الى ضميره بل جر  
 ضميره بعدهما بالحرف كانا من الصالح (قوله هذه) الاولى حذقه لشمول الاعطاء للعامة عمل ليس  
 أيضا (قوله مع همزة استفهام) هذا باعتبار ما كان وهي الآن همزة توبيخ وانكار كذا في الشيخ  
 يحيى والرواداني وكلامهما بالنسبة لغير صورة الاستفهام عن النفي واستعمال الهمزة في غير  
 الاستفهام الحقيقي مجاز كما سنوضحه في باب العطف (قوله من الاحكام) كالأعمال عمل ان وجواز  
 الانهاء اذا تكررت وجواز رفع المعطوف ونصبه بلان تكرار لا وجواز تثبت النعت والمعطوف بعد  
 لا الثانية بالشروط السابقة (قوله وأكثر ما يكون ذلك) أي الاعطاء المذكور (قوله التوبيخ) أي  
 على الفعل الماضي والانكار أي على الحال ويصح جعل كليهما على كليهما والمراد بالانكار هذه  
 منكرات قبلا لا جلد والنفي (قوله الألعان) أي موجودوا الأفرسان أي موجودون على رواية من  
 نصب عادية تعال الأفرسان أما على رواية من رفعها فهي خبر لا الثانية والأفرسان بضم الفاء جمع فارس  
 وعادية بروي بالعين المهملة من العدو وهو اسراع السير أو العدو وان وهو الظلم كناية عن القوة  
 والشجاعة وبالمجبة من الغدو ضد الروح وقوله لا تجشؤ كم أي النامشي من كثرة الاكل والاستثناء  
 منقطع والتشور ما يخبر فيه من شرح شواهد المغني للسيوطي مع زيادة (قوله الألعان) أي  
 انكشاف والشيبية الشيباب وهو لغة حدثة السن وعند الأطباء كون الحيوان في زمان تكون  
 حرارته الغريزية قوية قالوا وهو سن الوقوف ويكون من نحو ثلاثين الى نحو خمس وثلاثين أو أربعين  
 سنة والمشيب قبل الشيب وقبل دخول الرجل في حد الشيب والشيب بياض الشعر والهرم كبر السن  
 شئني مع زيادة قال الدماميني وأذنت ان كان حالا على تقدير قد فلا اشكال أو عطف على الصلة  
 فارتباط الصلة المعطوفة بعود الضمير منها على الشيبية المضافة الى ضمير الموصول مع انه يمكن جعل  
 الصلة بمجموع الجملتين فيمكن ضمير شيبته في الربط لان مجموعهما جند بكلمة واحدة اه باختصار  
 (قوله ويقل ذلك) أي الاعطاء المذكور وقوله عن النفي متعلق باستفهام وتجرده خلوه من التوبيخ  
 والانكار وقرر البعض العبارة بما لا ينبغي فاحذره (قوله لسلي) هي زوجته وقوله الذي لاقاه أمثالي  
 يعني الموت وأم تحتمل الاتصال فيكون المطلوب بها وبالهمزة التعيين والانقطاع فتكون اضرايا  
 عن الاستفهام عن عدم الصبر الى الاستفهام عن الصبر دماميني (قوله أما اذا قصد بالاستفهام) أي  
 مع لا اذا المجموع هو الدال على التثني على المذهبين الاتيين وقوله بالاستفهام أي بالهمزة التي  
 للاستفهام باعتبار ما كان والافالان قد انسخ عنها الاستفهام كما انسخ النفي من لا أفاده الرواداني  
 (قوله فیرأب) أي يصلح منصوب في جواب التثني أذات أخرت (قوله بمنزلة آتني فلا خبر لها) أي  
 لا لفظا ولا تقديرا كما قاله الدماميني كما أن آتني كذلك اذا لا خبر للفعل وبحث فيه الرواداني بأن كونها  
 بمنزلة آتني ان أوجب أن لا يكون لها خبر أوجب أيضا أن لا يكون لها اسم فان آتني كما لا خبر له لا اسم  
 له وذلك باطل قال والحق انهما ان أراد ابانه لا خبرا لها انه يحذف ولا يترك قسما والاقساط التثني على  
 مجرد الاسم دون معنى فيه لا يعقل والمعقول انما هو معنى المعنى في الاسم فيلزم كون ذلك المعنى خبرا  
 اه وقد يقال كما حصلت الفائدة المطلوبة بقولك آتني ما حصلت بما هو بمنزلة آتني فلم يخرج الى خبر فلا

رجلا وامرأة فيها ولا أحد  
 رجل وامرأة فيها فان لم يصلح  
 له نهين الرفع فحوالا أحذ زيد  
 وعمر وفيها (وأعط لا) هذه  
 (مع همزة استفهام ما  
 تستحق) من الاحكام (دون  
 الاستفهام) على ما سبق  
 بيانه وأكثر ما يكون ذلك  
 اذا قصد بالاستفهام معها  
 التوبيخ والانكار كقوله  
 الألعان الأفرسان عادية  
 لا تجشؤ كم حول التناهي  
 وقوله  
 الألعان لمن ولت شيبته  
 وأذنت بعبث بعد هزم  
 ويقل ذلك اذا كان مجرد  
 استفهام عن النفي حتى  
 توهم الشاويين انه غير واقع  
 كقوله  
 ألا صطبار لسلي أم لها  
 جلد  
 اذا ألقى الذي لاقاه أمثالي  
 أما اذا قصد بالاستفهام  
 التثني وهو كثير كقوله  
 ألا عمر ولي مستطاع  
 رجوعه  
 فیرأب ما أثارت بد الغفلات  
 فعند الخليل وسيبويه ان  
 ألا هذه بمنزلة آتني فلا خبر  
 لها وبمنزلة ليت فلا يجوز  
 مراعاة محالها مع اسمها ولا  
 الغاؤها اذا تكررت



وخالفهما المازني والمبرد ولا  
 جهة لهما في البيت اذ لا  
 يتعين كون مستطاع خبرا أو  
 صفة ورجوعه فاعلا بل  
 يجوز كون مستطاع خبرا  
 مقدما ورجوعه مبتدأ  
 مؤخر أو الجملة صفة ثانية  
 ولا خبر هناك تنبيه على نفي  
 ألا مجرد التنبيه وهي  
 الاستفهامية قد دخل على  
 الجملتين فهو إلا ان أولياء  
 الله لا خوف عليهم اليوم  
 يأتيهم ليس مصر وفاقهم  
 والعرض والتعريض  
 فقتضى بالفعلية نحو ألا  
 تعجبون أن يغفر الله لكم  
 الاتقانون قوما نكثوا  
 أيمانهم وقوله  
 ألا رجال جزاء الله خيرا  
 يدل على محصلة تبييت

(قوله بجمعة) هذا من خارج  
 (قوله هذه صفته الخ) أي  
 بجملة جزاء الخ خبرية حينئذ  
 ويحتمل أنها معترضة

برده قوله والافتشيط الخ والخاصل أن الأمانة كلام تام لا على معناه وهو أتمى ماء قوله الله ما عيسى  
 والاسم هنا بمنزلة المفعول به وأتمى له مفعول به فلا يرد قوله أن أوجب كونها بمنزلة أتمى الخ (قوله  
 وخالفهما المازني والمبرد) فجعلها كالمجردة من الهمزة واستدل بالبيت لأن مستطاع إما خبر  
 للأوصاف لا معها ورفع مرادة لمل لأمع اسمها والخبر على هذا محذوف أي راجع وعلى صكل  
 فرجوعه نائب فاعل مستطاع وأيا كان يبطل المذهب الأول قال في الهمع والفرق بين المذهبين  
 من جهة المعنى أن التثني واقع على الاسم على الأول وعلى الخبر على الثاني (قوله ولا جهة لهما)  
 أي للمازني والمبرد (قوله خبرا) أي حتى يمنع قول الخليل وسيديويه لا خبر لها وقوله أو صفة أي  
 حتى يمنع قوله - ما لا يجوز مرادة محلها مع اسمها في كلامه لف ونشر مرتب (قوله ورجوعه)  
 أي على الوجهين فاعلا أي نائب فاعل (قوله والجملة صفة ثانية) أي في محل نصب ابتداء لمل اسم  
 لا المفرد أو لفظه مشابهة حركته البنائية حركة الأعراب في عروضها بعروض لا وزوالها  
 بزوالها فكان عاملة لها قاله الشنقي وما ذكر من كون الجملة صفة ثانية بشكل عليه ما صرح به  
 الرضي في المنادى من أن الموصوف بالجملة من الشيء بالمضاف وحيد فلو كان من الموصوف  
 بالجملة لوجب نصبه إلا أن يخرج على ما أجاز المصنف من ترك تنوين الشيء بالمضاف مع اعرابه  
 اهـ م أو يقال هو من وصف المنسب لا من نفي الموصوف فيكون الوصف متأخرا عن البناء  
 كما يقال في صورة النداء من وصف المنادى لا من نداء الموصوف وهذا الاشكال وارد على  
 على كلام المازني والمبرد أيضا لا جملة ولي صفة لعمر كآية عليه الشارح بقوله صفة ثانية وسبأ في  
 في باب النداء جواز جعل نحو يا حليما لا يحل من المفرد وجهه من الشيء بالمضاف هذا والبحث  
 الروداني في كون مستطاع رجوعه صفة ثانية بأنه ككسرة مقتضى العقل اذ لا يشك عاقل تأمل في  
 أن المتثني إنما هو استطاعة رجوعه صرولي فيكون مستطاع خبرا ولا يعقل أن المتثني هو العنصر المدبر  
 المستطاع ورجوعه (قوله مجرد التنبيه) أي فتدل على تحقق ما بعدهما وتقويه لتركيبها في الأصل من  
 همزة الانكار الإبطال ولا النافية ونفي النفي يستلزم الثبوت فهو كدعوى الشيء بينة كذا في  
 المغني والدمامي عليه قال الشنقي قال التقاضي في لكن بعد التركيب صارت كلمة تنبيه تدخل على  
 ما لا تدخل عليه لا مثل إلا ان زيد أقام وكذا الكلام في أما والاكثر على أنها محرفان موضوعان  
 لا تركيب فيهما اهـ (قوله اليوم يأتيهم) مثال لدخولها على الفعلية لأن الأداة في الحقيقة على  
 ليس (قوله وللعرض) أي الطلب رفق والتعريض أي الطلب بازاج وقد مثل لهما على ألف  
 والنشر المرتب (قوله فقتضى بالفعلية) أي ولتقدير اكافي البيت ويشترط في الجملة أن تكون  
 خبرية فعلها مضارع أو مؤول به كسبأ في (قوله الرجال الخ) بعده

رجل لمتى وتقيم بيتي • وأعطيها الأناوة ان رضيت

قال الأزهري هما الأعرابي أراد أن يتزوج امرأه بجمعة ورجلا منصوب بمحذوف أي الأتروني  
 رجلا أو هو منصوب بما يفسره جزاء قاله البعض تبعاً لغيره وفيه أن نصبه بما يفسره جزاء يخرج ألا  
 عن كونها للعرض أو التعريض لكون الفعل انشائيا فلا يطلب ويصيرها استفهامية فلا يكون  
 البيت شاهداً للمدعى الشارح ثم رأيت في الدماميني على المغني ثم رأيت صاحب المغني اعترض أيضا  
 جعله من الاشتغال بأن طلب رجل هذه صفته أهم من الدعاء له فالجمل عليه أولى وبأن شرط منصوب  
 الاشتغال أن يقبل الرفق بالابتداء ورجلا نكرة وأجيب بأن النكرة هنا موصوفة بقوله يدل على  
 محصلة تبييت وبإستلزامه الفصل بين الموصوف وصفته بالجملة المفسرة وأجيب بأن ذلك جائز كقوله  
 تعالى ان امرؤ هالك ليس له ولد وبني وجه ثالث وهو قول يونس اللثمي ونون الاسم ضرورة ويروي  
 بالجر على تقدير من وبالرفق على الابتداء والمحصلة المرأة التي تحصل تراب المعدن واختارها



ولم يستألف في كنهه على

الظاهر وفي الأخيرين

خلاف وكلامه في الكافية

يشعر بالتركيب (وشاع في

هذا الباب اسقاط الخبر)

جوازا عند الجواز بين

ولزوما عند التمهيد

والطائين (إذا المراد مع

سقوطه ظهري) بقرينة نحو

ولو ترى أذفر عواذلا فوث

قالوا لضربان حتى المراد

وجب ذكره عند الجميع ولا

فرق بين الطرفين وغيره قال

حاتم

ورد جازرهم حرقا صرمة

ولا كريم من الولدان مصبوح

تنبيه في ندر في هذا الباب

حذف الاسم وإبقاء الخبر

من ذلك قولهم لا عليك

يريدون لا بأس عليك اه

خاتمة في إذا اتصل بلا

خبر أو نعت أو حال وجب

تكرارها نحو لا فيها غول

ولا هم عنها يزفون وقد

من شجرة مباركة يزفون لا

شرقية ولا غربية وجامز

لا خافا ولا آسفا وأما قوله

وأنت امرؤ منا خلقت لغيرنا

حياتك لا نفع وموتك فاجع

وقوله بكت جزا واسترجعت

ثم آذنت ركاتنا أن لا

البنار جوعها وقوله

فهرت العدا المستعينا

بعبية

ولكن بأنواع الخدائع والمكر

فضرورة والله أعلم

في ظن وأخواتها

هذه الأفعال تدخل بعد

استيفاء فاعلها على المبتدأ

والخبر فتصميم ما مفعولين

ليكون عنوانه على استقراج المذهب من تراب معدته وقوله نبيت بفتح التاء من يات يضل كما إذا  
فعله لئلا واسمه الضمير الذي فيه وخبره قوله في البيت الثاني ترجل متى الخ وقبل بضم التاء من آيات  
أي نيتني عندها وقيل معناه تكون لي بيتا أي امرأه بشكاح وقوله ترجل متى أي تسرح شعروا سي  
واللمسة بكسر اللام هي في الأصل الشعر الذي يحاو زهمة الأذن فإذا بلغ المنسكين فهو حجة بضم  
الجيم وقوله وتقم بيتي بضم القاف أي تكنسه والناوة بكسر الهمزة وبالفوقية الخراج كما قاله العيني  
ولعل المراد به هنا المهر (قوله وليست الأولى) أي الاستفناحية مركبة أي من همزة الاستفهام  
ولا التانيئة (قوله على الظاهر) أي من الخلاف بدليل تعبير التصريح بالأصح فأيوههه قوله وفي  
الأخيرين خلاف من أنه لا خلاف في تركيب الأولى غير مراد ولعل وجه صنيعة أنه لم يظهر له ترجيح  
في الأخيرين بخلاف الأولى لكن في التصريح أن الأصح البساطة في الثلاث (قوله يشعر بالتركيب)  
الأنهما السطحا من المعنى الأصلي (قوله اسقاط الخبر) ومنه لا سما ولا إله إلا الله فلفظ الجلالة بدل  
من الضمير المستكن في الخبر المحذوف وهو موجود لا خبر لا لوجوب تنكيره ولأن خبرها خبر في الأصل  
لامها ولا يصح أن يكون لفظ الجلالة خبرا له لتعريفه وتنكيره ولما قال ابن الخاجب من أن  
المستثنى من مذكور لا يكون خبرا عن المستثنى منه لأنه لم يذكر الالبيان ما قصد بالمستثنى منه  
واحتز بقوله من مذكور من نحو وما محمد إلا رسول وقيل بدل من محل لامع اسمها وقيل من محل  
اسمها قبل دخولها وستنكم على القوانين في الاستثناء فإن قلت البديل هو المقصود بالنسبة وهي  
بالنظر إلى البديل منه سلبية فيفيد التركيب ضد المطالب قلت النسبة انما وقعت للبديل بعد نقض  
النفي بالاقبال بدل هو المقصود بالنفي المعتبر في البديل منه لكن بعد نقضه ونفي النفي أثبات أفاده  
الداميني (قوله إذا المراد) بأذا الشرطية أو إذا التعليقية والشرط أولى لا يهاجم التعديل ظهور المراد  
في كل تركيب وقعت فيه لا وليس كذلك (قوله فلا فوث) أي لهم بدليل وأخذوا من مكان قريب  
قالوا لا ضير أي علينا بدليل وأنا إلى ربنا المنقلبون (قوله قال حاتم) توزع في نسبه إلى حاتم والحرف  
النافع المهزولة وقبل المسنة والمصرمة بفتح الراء المشددة التي يعالج ضرعها بالينقطع لبنها ليكون  
أقوى لها والولدان جمع وليد من صبي وعبد والمصبوح اسم مفعول من صبغته أي سقىته المصبوح  
وهو الشراب صبا حاد وقد لفق الشارح عجز بيت إلى صدر بيت آخر كما ينسب العيني (قوله ندر في هذا  
الباب الخ) كما ندر حذفهما معاني قولك لا في جواب القائل أعلى بأص (قوله إذا اتصل بالخبر الخ)  
وتكون حيث تذهب (قوله وجب تكرارها) ما لم يكن الخبر أو النعت أو الحال جملة فعلية نحو زيد  
لا يقوم ومررت برجل لا يكرم أخاه وجاء زيد لا يركب فرسا (قوله لا نفع) أي لا نفعة ويحتمل أنها  
عاملة عمل ليس والخبر محذوف أي لا نفع فيها فلا شاهد فيه

في ظن وأخواتها

مادخلت عليه كان تدخل عليه هذه الأفعال وما لا فلا إلا المبتدأ الذي هو اسم استفهام أو مضاف  
إليه فإن هذه الأفعال تدخل عليه ويقدم عليها نحو أيهم ظننت أفضل ولا تدخل عليه كان لأن اسمها  
لا يقدم عليها وأما الخبر فيجوز أن يكون اسم استفهام أو مضافا إليه في البابين إذا لم مانع من تقديمه  
فيهما نحو أين كنت وأين ظننت عمرأقاله سم (قوله تدخل بعد استيفاء فاعلها) جرى على الغالب  
فلا يرد أن الفاعل قد يتأخر ويتقدم المبتدأ والخبر على الفاعل بل قد يتقدمان على العامل قاله يس  
(قوله على المبتدأ والخبر) بشكل عليه حسب أن زيد أقام وأن يقوم زيد كلاهما على مذهب  
سبويه أنه لا حذف في الكلام لا على مذهب المبرد أن الخبر محذوف أي ثابتا أو مستقرا وحسب  
زيد أمرا وأفعال التصيير كصبرت الطين خروا أجيب عن الجميع بأنه ليس في العبارة أن هذه  
الأفعال لا تدخل إلا على المبتدأ والخبر وعن الأخيرين بأن أصل المفعولين فيهما المبتدأ والخبر لكن



وهي على فوهين أفعال  
 قلوب سميت بذلك لقيام  
 معانيها بالقلب وأفعال  
 تصيير وقد أشار إلى الأول  
 بقوله (أنصب بفعل القلب  
 جزأى ابتداء) يعني المبتدأ  
 والخبر (أعني) بفعل  
 القلب (رأى) بمعنى علم  
 وهو الكثير كقوله  
 رأيت الله أكبر كل شيء  
 بمحاولة وأكثرهم جنودا  
 وبمعنى ظن وهو قليل وقد  
 اجتمع في قوله تعالى أنهم  
 يرونه بعيدا ونراه قريبا  
 أي يظنونونه ونعلمه فإن  
 كانت بصرية أو من الرأي  
 أو بمعنى أصاب رثته تعدت  
 إلى واحد وأما الحلية  
 فستأني و(خال) بمعنى  
 ظن كقوله

(قوله أي التضمينية) أي  
 في الجملة فلا يردزهم على  
 بعض الأقوال (قوله نقله)  
 قال الشيخ المدايني في باب  
 التسايع قلبي يقلى كرى  
 ويقل كبرى

الاختبار في تأنيها باعتبار الأول وفي أولهما باعتبار اعتقاد أن المصنفين بالاعتقاد أن المرئي له  
 البعض وفيه أن القائل ظننت زيد أعمار بما اعتقد التغير كما هو الواقع ولكن اعتقد أن المرئي له  
 عمرو وهو في الواقع زيد فينبغي التعبير بما يصدق باعتقاد الاتحاد واعتقاد التغير كما يقال  
 باعتبار اعتقاد أن زيد هو عمرو أي أنهما متحدان أو أن المرئي الذي هو زيد في الواقع عمرو (قوله وهي  
 على فوهين) جعل الاختصاص من هذا الباب مع المتعلقة بعين الخبر بعد ما فعل دال على صوت فهو  
 سمعت زيدا يتكلم بخلاف المتعلقة بمسحوع فهو سمعت كلاما وواقفه على ذلك الفارسي وابن بابشاذ  
 وابن عصفور وابن الصانع وابن أبي الريس وابن مالك واحتجوا بأنهم لما دخلت على غير مسحوع أي  
 بمفعول ثان يدل على المسحوع كما أن ظن لما دخلت على غير مظنون أي بعد ذلك بمفعول ثان يدل  
 على المظنون والجمهور أنكروا ذلك وقالوا لا تعدى سمعت إلا إلى مفعول واحد فإن كان مما يسمع  
 فهو ذلك وإن كان حينها فهو المفعول والفعل بعده في موضع نصب على الحال وهو على حذف مضاف  
 أي سمعت صوت زيد في حال كونه يتكلم وهذه الحال مبينة واحتج ابن السيد لقولهم بأنهم من أفعال  
 الحواس وأفعال الحواس كلها تعدى إلى مفعول واحد وبأنها لو تعدت إلى اثنين لكانت اما من باب  
 أعطى أو من باب ظن ويبطل الأول كون الثاني فعلا والمفعول لا يكون في موضع الثاني من باب أعطى  
 ويبطل الثاني أنها لا يجوز الفاؤها وباب ظن يجوز فيسه اللغة اه جمع وللاختصاص ومن واقفه  
 اختيار الثاني ودفع هذا الإبطال بأن من باب ظن ما لا يجوز الفاؤه كهب وتعلم وأفعال التصيير كما يأتي  
 فلتكن مع مثل ما ذكر قد بر (قوله لقيام معانيها) أي التضمينية (قوله جزأى ابتداء) أي جزأى جملة  
 ذات ابتداء وعبارته توهم جواز كون المفعول الثاني جملة انشائية وليس كذلك ولهذا قال في تسهيله  
 ولهما أي المفعولين من التقديم والتأخير ما لا محذورين أي عن هذه الأفعال ولثانيهما من الأقسام  
 والأحوال ما لم يكن كان اه قال الدماميني في الأحوال أنه لا يكون جملة طلبية ولهذا قال ما لم يكن  
 كان ولم يقل ما لم يكن المبتدأ أو ما قول أبي الدرداء وجدت الناس أخبر نقله فعلى أفعال القول أي  
 وجدت الناس مقولا في حق كل واحد منهم أخبر نقله كما أول قول الشاعر وكوفي بالمكارم ذكريني  
 بأنه خبر معنى أي تذكريني (قوله رأي بمعنى علم الخ) يستثنى منه أرى المبني للمفعول فإنه استعمال  
 بمعنى أظن ولم يستعمل بمعنى أعلم وإن استعمل في الأكثر أريت بمعنى أعلمت نقله اللقاني عن الرضي  
 (قوله يرونه) أي يظنون البعث متمعا وعلمه واقعا لان العرب تستعمل البعد في الاتفاقات والقرب في  
 الحصول قال الشيخ يحيى لا ينبغي أنهم جازمون بالبعد فحمله على الظن مشكل إلا أن يحمل الظن  
 على ما يشمل الاعتقاد الجازم المخالف للواقع (قوله أو من الرأي) بمعنى الاعتقاد الناقص عن اجتهاد  
 يقال رأي أبو حنيفة حل كذا أي اعتقد حله فيتعدي إلى واحد ولا يرد رأي أبو حنيفة كذا حلالا  
 لجواز أن يكون بمعنى ظن أو علم لكن صرح بعضهم كافي الدماميني بأن رأي الاعتقادية متعدي إلى  
 اثنين وقال الرضي لا دلالة في قولك رأي أبو حنيفة حل كذا على أن رأي التي من الرأي متعدي إلى  
 واحد وإنما لجواز أن تعدى تارة إلى مفعولين كراي أبو حنيفة كذا حلالا وتارة إلى واحد هو  
 مصدر ثاني هذين المفعولين مضافا إلى أولهما كراي أبو حنيفة حل كذا كما قد تستعمل علم المتعدي  
 لاثنين هذا الاستعمال اه وهذا صريح في جواز استعمال أفعال هذا الباب متعدي إلى واحد  
 هو مصدر ثاني الجزأين مضافا إلى أولهما من غير تقدير مفعول ثان لأن هذا المصدر هو المفعول به  
 في الحقيقة كما صرح به الرضي غير مرة فليجز الأقسام عليه في العبارة وفي الدماميني ما يخالف ذلك  
 وعلمه بأن المضاف إليه غير مقصود لذاته بل لغيره وهذه الأفعال مستندة في المعنى لشئين ينعتق  
 منهما المعنى المراد فشرطوا استقلال كل منهما بنفسه فلا يكون أحدهما كالتقيد للآخر وهو قابل  
 للبحث وما قدمناه عن الرضي أوجه فتأمل (قوله أصاب رثته) بالهمزة عضو ذو شعبتين في القلب



بأنه لا يثبت في غير موضع من الكلام من جهة واحدة بل هو قول على القولين وهو قول من رخص في  
 كونه فلا أدعى به وهو أوله فان كان كونه بمعنى تكبر أو ظلم فهو لازمة (قلت) يعني ثبتت كقوله علمك البازل المعروف  
 فأنه شئنا البازل واجبات الشرق والامل وقوله علمك منا فاقست باكمل . هذا ولو ظمنا من غرضنا طاريا وبمعنى ظننت  
 وهو قليل نحو فان علمتموهن مؤمنات فان كانت من قولهم علم الرجل اذا انشئت (١٥) شقته العليا فهو أعلم فهي لازمة وأما

التي بمعنى حرف فستأني  
 و(وجدا) بمعنى علم نحو  
 وان وجدا أكثرهم  
 لقاسقين ومصدرها  
 الوجود فان كانت بمعنى  
 أصاب تعدت الى واحد  
 ومصدرها الوجدان وان  
 كانت بمعنى استغنى أو حزن  
 أو حقد فهي لازمة  
 و(ظن) بمعنى الرجحان  
 كقوله . ظننت ان شئت  
 لظي الحرب صالبا فعدت  
 فيمن كان عنها معروفا  
 وبمعنى اليقين وهو قليل  
 نحو وظنوا أنهم ملاقوا  
 ربههم وأما التي بمعنى اتهم  
 فستأني و(حسبت) بمعنى  
 ظننت كقوله تعالى  
 يحسبهم الجاهل أغنياء  
 من التعفف وتحسبهم  
 أبقاظا وهم رقود وبمعنى  
 ثبتت وهو قليل كقوله  
 حسبت النقي والجلود خير  
 تجارة رباحا اذا ما المرء  
 أصبح ناقلا وفي مضارعها  
 لغتان فتح السين وهو  
 القياس وكسرها وهو  
 الأكثر في الاستعمال  
 ومصدرها الحسبان بكسر  
 الحاء والمهسية والمهسية  
 فان كانت بمعنى صار أحسب

(قوله انا لك) بكسر الهمزة على غير قياس وقد تنقح وذا هو مفعوله الثاني تفضض الطرف أي  
 تنكفه يسومك أي يكلفك والضمير المستتر للهوى (قوله دطاني) أي سماني الغواني جمع ثانية وهي  
 المرأة المستغنية بجمالها من الحلي والحلل وخلصني الياء مفعول أول وجهته الى اسم مفعوله الثاني  
 وقوله فلا أدعى يظهر انه على تقدير همزة الاستفهام الانكار أي أفلا أدعى به وهو أول اسم لي وجهته  
 وهو أول حال وقد عمل حال هنا في ضميرين شئ واحد وهو خاص بأفعال القلوب فلا يقال ضربتني  
 كما سببته (قوله أو ظلم) من باب نفع كافي المصباح أي هرج (قوله المعروف) بالنصب مفعول  
 البازل أو الجرب باضافة البازل اليه فانبعث أي انطلقت واجبات الشوق أي دواعيه وأسبابه (قوله  
 منانا) أي معدد النعم والسدى الجود والفرحان بفتح المجهة فسكون الراء بعدها ثاء مثلثة الجائع  
 (قوله علم الرجل) بالفتح والكسر وأما علمه بفتحتين فتعد الى واحد بمعنى شق شقته العليا كذا في  
 القاموس (قوله شقته العليا) أمامشقوق السفلى فأفصح (قوله ومصدرها الوجود) وقيل الوجدان  
 (قوله ومصدرها الوجدان) بكسر الواو كافي القاموس فيسل والوجود أيضا (قوله فهي لازمة)  
 ومصدرها الأولى وجد بتثنية الواو ومصدرها الثانية وجد بفتحها ومصدرها الثالثة موجدة اه اسم أي  
 بفتح الميم وكسر الجيم (قوله ان شئت) بفتح السين وضمها كافي القاموس أي اتعدت صالبا هو اسم  
 فاعل من صلى النار كرضي قاضي حرمها فعدت بالدين المهمة فالراء المشددة أي انهزمت (قوله وظنوا  
 أنهم ملاقور بهم) التلاوة الذين يظنون أنهم ملاقور بهم ولعله لم يرد نظم القرآن (قوله ثاقلا) أي  
 ميتا (قوله وفي مضارعها لغتان) بخلاف التي بمعنى عدت فهي بفتح السين ومضارعها بالضم ومصدرها  
 حسب بالفتح وحسبان بالضم والكسر وحساب وحسبة وحسابة بكسر هن كذا في القاموس فقول  
 البعض ومصدرها الحسبان فيه قصور (قوله والمهسية والمهسية) أي بفتح السين وكسرها (قوله مع  
 هد) حال من مفعول أعني (قوله يدب) بكسر الهمزة والياء أي يمشي متعلا (قوله ومصدرها الزعم)  
 بتثنية الزاي كافي القاموس (قوله قال السيرا في الخ) ساق كلام السيرا في دليلا لقوله للرجحان  
 لكن قد يقال الاعتقاد هو الحكم الجازم والدليل منافي للمدلول الا أن يجاب بان المراد بالاعتقاد  
 الظن كهو في قول المصنف وجعل اللذ كما اعتقد أو بالرجحان ماعدا اليقين فيشمل الجزم لانه دليل  
 المسعى اعتقادا وساق كلام الجرجاني وكلام ابن الانباري ليقابل بكل منهما القول الاول أما  
 مقابلته بكلام الجرجاني فلا اشتراط الجرجاني في الزعم العلم المستلزم للحجة والجزم والدليل وأما  
 مقابلته بكلام ابن الانباري فلا اشتراط ابن الانباري عدم الحجة واطلاقه القول عن قيد اقترانه  
 بالاعتقاد فعلم أن بين القول الاول وقول الجرجاني التباين بناء على أن المراد بالاعتقاد في الاول  
 الظن أو بالرجحان ما قابل اليقين كما مر وأن بين الاول وقول ابن الانباري العموم والخصوص من  
 وجه نعم ان حل كلام ابن الانباري على أن الزعم يستعمل في القول من غير حجة عاليا كافي كلام  
 كثير فلا ينافي أنه قد يستعمل في القول الصحيح كافي قول أبي طالب يحاطبه صلى الله عليه وسلم  
 ودعوتني وزعمت أنك ناصح . ولقد صدقت وكنت ثم أمينا  
 كان بينه وبين كلام السيرا في العموم والخصوص المطلق وأما بين قول الجرجاني وقول ابن الانباري

أي اذا شقرة أو حرة وياض كالبرص فهي لازمة (وزعمت مع عد) بمعنى الرجحان فالاول كقوله  
 زعمتني شيئا وليست بشيخ . انما الشيخ من يدب ديبا . ومصدرها الزعم قال السيرا في هو قول مفروق باعتقاد صح أم لا  
 وقال الجرجاني هو قول مع علم وقال ابن الانباري انه يستعمل في القول من غير حجة ويقوى هذا قولهم زعمهم مطية الكذب  
 أي هذه اللفظة من كذب الكذب



فقلت أجزأ أبا خالد • والا فهني أمر أهالك أي اعتقدني و (تعلم) بمعنى أعلم كقوله تعلم شفاء النفس فهرعدوها فهي  
• فبالغ بلطف في التحيل والمكره والكثير المشهور واستعمالها في أن وصلتها كقوله فقلت أعلم أن للصيغ غرة • والاضحية  
فأنك فأنه وقوله تعلم رسول الله أنك مدركي وفي حديث الدجال تعلموا أن ربكم ليس بأعور أي أعلم وأن كانت بمعنى تعلم الحساب  
ويحويه تعدت لواحد فمقدبان لك أن أفعال القلوب المذكورة على أربعة أنواع • الأول ما يفيد

و (جاء) بمعنى ظن كقوله  
قد كنت أجوأ بأعمرو وأخا  
ثقة • حتى ألت بنا يوما  
ملات • إن كانت بمعنى غلب  
في الحاجة أو قصد أو رد  
تعدت إلى واحد وإن كانت  
بمعنى أقام أو بخل فهي  
لازمة و (درى) بمعنى علم  
كقوله

دريت الوفي العهد يا عرو  
فاغبط • فإن اغبطا  
بالوفاء جدد • والا كثر فيه  
أن يتعدى إلى واحد  
بالباء تقول دريت بكذا فإن  
دخلت عليه همزة النقل  
تعدى إلى واحد بنفسه  
والى آخر بالباء نحو قل لو  
شاء الله ما تلونه عليكم ولا  
أدراككم به وتكون بمعنى  
ختل أي خدع فتعدى  
لواحد نحو دريت الصيد  
أي ختلته (وجعل اللذ  
كاعتقد) في المعنى نحو  
وجعلوا الملائكة الذين  
هم عباد الرحمن أناثا فإن  
كانت بمعنى أوجد أو أوجب  
تعدت إلى واحد نحو وجعل  
الظلمات والنور وتقول  
جعلت للعامل كذا والتي  
بمعنى أنشأ قدمضى الكلام  
عليها في بابها وأما التي بمعنى  
صبر فستأتي (وهب) باللفظ  
الامر بمعنى ظن كقوله

فالتباين لاشتراط الصحة في أولهما لأن المعلوم لا بد أن يكون صحيحا كما عرفت واشتراط عدتها في  
ثانيهما على ما مر والمراد الصحة وعدمها في الواقع وإن خالفه الاعتقاد ونقرر البعض كلام الشارح  
على غير هذا الوجه ناشئ عن عدم التأمل (قوله فإن كانت بمعنى تكفل الخ) عبارة الهمع فإن كانت  
بمعنى كفل تعدت إلى واحد والمصدر الزعامة أو بمعنى رأس تعدت تارة إلى واحد وأخرى بحرف الجيم  
أه وفي القاموس الزعيم الكفيل وقد زعم به زعماء زامة ثم قال والزعامة الشرف والرئاسة (قوله  
وتأوة بالحرف) أي الباء في الأولى وعلى في الثانية (قوله هزل) هو بمعنى أصابه الهزال مما لزم البناء  
للمجهول وأما هزل المبني للفاعل فمضد الجدل كافي الصحاح (قوله إلى أن) أي المشددة والمخففة منها  
بدليل الامثلة وكثر عني أكثرية التعدى إلى أن وصلتها تعلم كما سبذ كره الشارح وبكسهما هب فإن  
تعدى إلى أن وصلتها قليل حتى منعه الجوهري والحريري كذا في المغني والدمامي (قوله والثاني)  
أي عدت (قوله المولى) أي صاحب مفعول ثان وشريكك مفعول أول أي مخالطك في حال الغنى  
والعدم كقفل الفقر (قوله بمعنى حسب) أي بفتح السين (قوله ثقة) بالنصب صفة أخا فمعنى  
ثقة موثوقا به أو الخفض بإضافته إليه بمعنى ثقة وثوق والمهمات الحوادث النازلة بالشخص (قوله  
في الحاجة) في القاموس حاجيته بحاجة وحجاء لحجونه فاطنته فقلته (قوله أورد) أي أوساق  
أو حفظ أو كنتم كافي التسهيل (قوله دريت) التاء المفتوحة كافي شرح التوضيح للشارح نائب فاعل  
وهو المفعول الأول والو في مفعول ثان مضاف للعهد أو ناصبه أو رافع له والنصب أرجحها  
والرفع أضعفها وعرو ومنادى مرخم عروفة فاغبط أي دم على الاغبط وهو معني مثل حال المغبوط  
من غير أن يراد عنه (قوله والا كثر فيه الخ) عطف على مقدر أي هذا الاستعمال قليل  
والا كثر الخ أي الكثير إذا لا كثرة في الاستعمال الأول (قوله فإن دخلت عليه همزة النقل الخ)  
محله إذا لم يدخل على الفعل استفهام فإن دخل عليه تعدى إلى ثلاثة مفاعيل فتعديله تعالى  
وما أدراك ما القارعة والكاف مفعول أول والجملة بعد هاستدت مسد المفعولين قاله شيخ الاسلام  
ولا يبعد عندي منع التقييد وجعل الجملة سادة مسد الثاني المتعدي اليه بالحرف لما في الهمع  
والمغني أنها تسد مسد المفعول المتعدي اليه بالحرف فتكون في محل نصب باسقاط الجار كافي  
فكرت أهذا صحيح أم لا (قوله كاعتقد) أي ظن كما يدل عليه عد الشارح وغيره له مما يدل على  
الرجحان كما سبأني إلا أن يراد بالرجحان ما عدا اليقين فيشمل الجرم لأن دليل كقوله يراد بالظن ذلك  
كافي الاطول ثم قضية المتن أن اعتقد يتعدى إلى اثنين وقد نقل في الهمع عن السكاكي زيادة  
أفعال منها اعتقد وتوهم (قوله وجعلوا الملائكة) قال الناظم في شرح الكافية أي اعتقدوا  
وقال ابن الناظم أي ظنوا وقال الزمخشري أي صبروا كذا في شرح الغري فالتشيل بالآية مبني على  
غير ما ذكره الزمخشري (قوله تعدت إلى واحد) أي بنفسها فلا ينافي أن جعل بمعنى أوجب يتعدى إلى  
ثان بحرف الجر كافي المثال (قوله بمعنى ظن) احتراز عن هب أمر من الهبة وهب أمر من الهبة  
(قوله أي اعتقدني) بمعنى ظنني كما عبر به في الهمع أو أراد بالظن في قوله سابقا بمعنى ظن ما قابل اليقين  
فلا منافاة في كلامه (قوله غرة) أي غفلة وقوله والا تضيعها أي هذه الوصية فأنك فأنه أي مدركة  
ومصيبة (قوله بمعنى تعلم الحساب) أي حصل علمه في المستقبل به طوى أسبابه بخلاف التي بمعنى اعلم

فقلت أجزأ أبا خالد • والا فهني أمر أهالك أي اعتقدني و (تعلم) بمعنى أعلم كقوله تعلم شفاء النفس فهرعدوها فهي  
• فبالغ بلطف في التحيل والمكره والكثير المشهور واستعمالها في أن وصلتها كقوله فقلت أعلم أن للصيغ غرة • والاضحية  
فأنك فأنه وقوله تعلم رسول الله أنك مدركي وفي حديث الدجال تعلموا أن ربكم ليس بأعور أي أعلم وأن كانت بمعنى تعلم الحساب  
ويحويه تعدت لواحد فمقدبان لك أن أفعال القلوب المذكورة على أربعة أنواع • الأول ما يفيد



ما يرد في المصنفين والغالب  
كونه اليقين وهو اثنان  
رأى وعلم والرابع ما يرد  
لهما والغالب كونه للرجحان  
وهو ثلاثة ظن وخال  
وحسب وتنبه وانما قال  
أعني رأى الى آخره ايدانا  
بأن أفعال القلوب ليست  
كلها تنصب معنولين اذ  
منها مالا ينصب الا  
مفعولا واحدا نحو عرف  
وفهم ومنها لازم نحو جن  
وحزن وهذا شروع في  
النوع الثاني من أفعال  
الباب وهي أفعال التصيير  
(والتي كصيرا) من الافعال  
في الدلالة على التحويل  
نحو جعل واخذ وتخذ  
وهب وترك ورد (أيضا  
بها انصب) بعد أن تستوفي  
فاعلها (مبتدأ وخبر) نحو  
• قصير ومثل كعصف  
ما كول • ونحو فجعلناه  
هباء منشورا ونحو واتخذ  
الله ابراهيم خليلا وكقوله  
تخذت غرارا ثم دليلاه  
وما حكاه ابن الاعرابي من  
قولهم وهبني الله فداءك  
ونحو وتر كتابهم يومئذ  
يعوج في بعض وقوله  
وربته حتى اذا مات ركنه  
أخا القوم واستغنى عن  
المسح شارب • ونحو ولو  
يردونكم من بعد ايمانكم  
كفارا وقوله  
فرد شعورهن السود بيضاء  
ورد وجوههن البيض  
سودا (وخص بالتعليق)  
وهو ابطال العمل لفظا

لا في أمر تصيير العلم في الحال بجاء كثر من المتعلق بالالتفات الى مخرج التذكير فيجوز  
واندفع الاعتراض بأن معنى العلم موجود في نحو تعلم الحساب لانه أمر بالعلم فاي قرى أفاده سم (قوله  
في الخبر) أي في ثبوته لا من خبر عنه سم (قوله كصيرا) تضعيف صار أخت كان وربما أتى بالهمزة بدل  
التضعيف فقبل أصار كافي التشيل وأما صير بمعنى نقل تضعيف صار اللازم بمعنى انتقل فليست من  
أفعال هذا الباب (قوله نحو جعل الخ) انما قال نحو لا دخل ما راده كثير من حذاق النحاة كافي الغزى  
وهو ضرب العامل في المثل نحو ضرب الله مثلا قرية واضرب لهم مثلا أصحاب القرية لكن الذي  
اختاره المصنف في تسهيله عدم عده من أفعال هذا الباب وعليه فهو بمعنى ذكر متعدي لواحد  
والمنصوب الاستحريان أو بدل وما راده بعضهم من بسند في نحو نبذ قريش من الذين أوتوا الكتاب  
كتاب الله وراه ظهورهم فكأن الله مفعول أول ووراء مفعول ثان ولا يصح أن يكون طرفا لنبدالان  
الطرف لا بد أن يكون حاريا لفاعل العامل فيه وذلك متعذر هنا كذا نقله غير واحد كالبعض عن  
ابن هشام وأقره وهو يقتضي أن ما كان بمعنى نبذ كرمي وطرح مثلها في ذلك وأن الطرفية للعامل  
لا تصح في نحو خلفت زيدا ورائي وأجلست عمرا وأما هي وهو بعيد جدا ثم رأيت الفاضل الروداني قال  
ينبغي أن لا يشك في بطلان هذه الدعوى اذ لا شك في صحة أصبحت الهلال في السماء وبين السحاب  
مع عدم احتواء الطرف على الفاعل فالحق أن الطرف تارة يحوي الفاعل كدعوت الله في المسجد  
وتارة يحوي المفعول كالذي مر وتارة يحوي ماعا كضربت زيدا في السوق فلا نسلم الحق في بسند  
بأفعال التصيير (قوله ووهب) وهو بهذا المعنى لازم الماضي (قوله قصير ومثل كعصف ما كول)  
هو مجزئيت من السريع الموقوف فلام ما كول ساكنة وكاف كعصف قبل زائدة ومثل مضاف الى  
عصف وفيه قطع الجار عن العمل بلا كاف فالأولى أنها اسم بمعنى مثل تأكيد لمثل الأولى أو مضافة  
الى عصف ومضاف اليها مثل وأجيب كافي الروداني بأنه نظير لا أبالك حيث جر الضمير بالمضاف  
وزيدت اللام عند الجمهور والعصف زرع أكل حبه وبقى تبنة وقيل ورق الزرع (قوله غراز) بضم  
الغين المجمة وفتح الراء ثم زاي اسم وادومنع من الصرف لقصد البقعة أثرهم أي عقب رحيلهم  
ودليلا بالاله المهملة (قوله فداءك) بالمد والقصر وقد يفصح المقصور كذا في القاموس (قوله فرد)  
الضمير يرجع الى الحد ثان في البيت قبله وهو قوله

رى الحد ثان نسوة آل حرب • بمقدار معدن له مهودا

والحد ثان بالكسر كافي القاموس وحد ثان الامر ابتداء وحد ثان الدهر كما هنا تجرد مصائبه وفي  
العيني ما يقتضي أنه محرك مثني لانه فسر بالليل والنهار وعليه فالضمير في فرد للمعدن وسعدن بنفخ  
الميم كما يستفاد من القاموس أي حزن وقال العيني بالبناء للمفعول ثم قال والسامد الساكت  
والخزين الخاشع اه في كلامه تناف لان فاعلا انما يصاغ من المبني للفاعل (قوله وخص بالتعليق الخ)  
المناسب لما قبله من قوله والتي كصيرا أيضا بها انصب مبتدأ وخبر أن يكون خص فعل أمر ولما بعده  
من قوله والامر هب قد ألزما أن يكون خص ماضيا مبنيًا للجهول ويرجع الاول قوله اجعل كل ماله  
زكن وقوله وافوضمير الشأن وقوله وجوزا الالغاء وقوله والترم التعليق بناء على أن الرواية في هذين  
بصيغة الامر كما هو المشهور ثم التخصيص اضافي أي بالنسبة اليه وبما بعده فلا يردجريان التعليق في  
نحو فكروا أو التخصيص بالنظر الى مجموع الالغاء والتعليق والباء داخلة على المقصور ومما  
خص به الأفعال القلبية المتصرفه أيضا جواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متعديين بمعنى  
نحو أن رآه استغنى وظننتني داخلا وظننتك داخلا وهو يجوز وضع نفس مكان الضمير الثاني نحو  
ظننت نفسي فالما قال ابن كيسان نعم والا كثرون لا وألحق بها في ذلك رأى البصرية والحلية بكثرة  
وعدم وفقد وجد بقوله ولا يجوز ذلك في بقية الافعال فلا يجوز ضرب يتي مثلا بالاتفاق وعلاه سيبويه



لا يؤثر فيها دخل عليه  
تأثير الفعل في المفعول  
لان متناولها في الحقيقة  
ليس هو الاشخاص وانما  
متناولها الاحداث  
التي تدل عليها اسامي  
الفاعلين والمفعولين فهي  
ضعيفة العمل بخلاف  
أفعال التصيير وانما  
يدخل التعليق والالغاء  
ههنا وتعلم وان كانا في  
الضعف شبيههما بافعال  
القلوب من حيث خفاء  
لزم صيغة الامر كما اشار  
اليه بقوله

(والامر ههنا قد الزمناه  
كذا تعلم) الزمنا ما مضى مجهول  
فيه ضمير مستتر يعود على  
ههنا نائب عن الفاعل  
والالف للطلاق والامر  
نصب بالمفعولية والجملة  
خبر المبتدأ وهو ههنا (ولغير  
الماضي) وهو المضارع  
والامر واسم الفاعل  
واسم المفعول والمصدر  
(من سواهما) أي سوى  
ههنا وتعلم من أفعال الباب  
(اجعل كل ماله) أي  
للماضي (زكن) أي علم  
من الاحكام من نصب  
مفعولين ههنا في الاصل  
مبتدأ وخبر نحو اظن زيدا  
قامما ويا هذا ظن زيدا قامما  
وانا ظان زيدا قامما  
ومررت برجل مظنون  
أبوه قامما وأعجبني ظنك  
زيدا قامما ومن جواز  
الالغاء في القلي وتعليقه

بالاستثناء عنه بالنفس نحو قال رب اني ظلمت نفسي وقبل لئلا يكون الفاعل مفعولا وقيل لئلا  
يجتمع ضميران أحدهما مفعول والاخر منصوب وهما الشيء واحد وقيل لان الغالب في غير أفعال  
القلوب تغير الفاعل والمفعول فلو قالوا ضربتني مثلا لم يجز بما سبق الى الفهم ما هو الغالب من التغير  
ولم تقو حركة المضمر على دفع ذلك وأما أفعال القلوب فمفعولها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل  
مصدر الثاني مضافا الى الاول بخلاف ذلك وأيضا ليس الغالب فيها المتغيرة لان علم الانسان بصفات  
نفسه وظنه اياها أكثر فان كان أحد الضميرين مفصلا لجاز في كل فعل نحو ما ضربت الا بالاء ويمتنع  
الاتحاد في هذا الباب وفي غيره ان أضمر الفاعل متصلا مستترا مفسرا بالمفعول فلا يجوز زيد اظن  
قامما ولا زيد اضرب زيد ظن نفسه وضرب نفسه أمامع الانفصال والبروز بخلاف نحو ما ظن زيدا  
قامما الا هو وما ضرب عمرو الا هو هذا حاصل ما في الجمع مع زيادة من الدما ميني وفي المقي وغيره أنه  
يجب فيها أوهم كون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين متحدتين معنى تقدير نفس نحو وهزي اليك  
بجذع النخلة واضعم اليك جناحتك من الرهب أمسك عليك زوجك أي الى نفسك وقص (قوله وذلك)  
أي تخصيص ما ذكر من قبل ههنا بالتعليق والالغاء ثابت لان الخ (قوله تأثير الفعل) أي تأثير  
كثاثير الفعل غيرها في المفعول وذلك لانك اذا قلت ضربت زيدا كان متعلق الضرب الذات  
لا الحدث بخلاف أفعال هذا الباب فان متعلقها الاحداث كقيام زيد في قولك علمت زيدا قامما  
فراده بمتناولها متعلقها وقيل وجه التخصيص ان أفعال القلوب ضعيفة من حيث خفاء معانيها لكونها  
باطنية (قوله التي تدل) أي دلالة تضمنية (قوله أسامي) أي الواقعة مفاعيل ثمانية غالبا (قوله بخلاف  
أفعال التصيير) فان متناولها الذات فهي قوية في العمل (قوله لضعف شبيههما بافعال القلوب) أي  
غيرهما أي فلا يضم اليه والى ضعفهما الحاصل لغيرهما أيضا من أفعال القلوب وهو ما ذكره الشارح  
أنفا ضعف آخر وهو دخول الالغاء والتعليق لئلا يجتمع على الكلمة ثلاث مضعفات فلا يقال ان  
نعيل الشارح يقتضي ثبوت التعليق والالغاء فيها بالاولى (قوله كذا تعلم) قال الدما ميني هذا مذهب  
الاعلم وذهب غيره الى أنها تصرف وهو الصحيح حكى ابن السكيت تعلمت أن فلانا خارج قال صم  
وقياس تصرفها أن يدخلها الالغاء والتعليق (قوله الزمنا ما مضى مجهول الخ) يلزم على هذا الاعراب  
تقديم مفعول الخبر الفعلي وفيه خلاف والبصريون يجيزونه ولورفع الامر على انه مبتدأ أول وههنا  
مبتدأ ثان وقد ألزمنا خبر المبتدأ الثاني والرائط محذوف تقديره ألزمه لسلم من ذلك (قوله ولغير  
الماضي) مفعول ثان لا جعل ومن سواهما حال لازمة من غير أن يبين الواقع أي اجعل كل  
الاحكام التي علمت للماضي ثابتة لغير الماضي حالة صكونه جائيا من سوى ههنا وتعلم (قوله وهو  
المضارع الخ) نبه بالحصر على أن دخول الصفة المشبهة وأفعال التفضيل وفعل التعجب غير مراد  
لان الاولى لا تصاغ الا من لازم والاخيرين لا ينصبان مفعولين وما نقله البعض عن المهورتي وأقره  
من التعليل بأنهما لا يصاحان من فعل قلي لا يحق بطلانه اذا لا يمنع أحد زيد أعلم من عمرو وما أعلم  
زيدا (قوله ومن جواز الالغاء) أي في غير المصدر اتمامه فيجب الالغاء اذا تقدم عليه مفعولا أو  
أصدا ههنا الان مفعول المصدر لا يتقدم عليه كما سيأتي أو المراد بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق  
بالوجوب (قوله في القلي) قيده به لاجراج أفعال التصيير الداخلة في قوله سابقا من أفعال الباب (قوله  
وتعليقه) ان عطف على جوار فلا اشكال أو على الالغاء فالمراد بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق  
بالوجوب فلا ينافي في ما سيأتي من أن التعليق لازم عند وجود المعلق لا جائزا والمراد بجوازه جواز  
الاثبات بسببه وهو المعلق (قوله بل في حال توسطه أو تأخره) لكن يقع الالغاء اذا أكد الفعل بمصدر  
لناواة تأكيده لالغائه ويقال اذا أكد باسم اشارة أو ضمير عائد الى المصدر المفهوم منه نحو زيد  
ظننت ذلك أي الظن منطلق وزيد ظننته أي الظن منطلق ورأيت بحط الشنواي على هامش شرح



للتسهيل للذم ما ينبغي نقلا عن سم ما منه ذكر المرادى أن جواز الالغاء هنا يقتضي أنهما المصنف  
أحدهما أن لا تدخل لام الابتداء على الاسم فإن دخلت فحوز يد قائم ظننت رجب الالغاء الثاني أن  
لا ينشئ المفعول فان نشئ امتنع فمتنع فحوز يد قائم لم أظن لبناء الكلام على المني ولم يتعرض المصنف ولا  
غيره من أتباعه لهذا الذي ذكره المرادى وهو محل نظر وقد يدفع الأول بأنه لا حاجة لاستدراكه  
لأنه من باب التعليق إذا ظاهر أن تأخير الفعل مع وجود المعلق لا يمنع من التعليق ويدفع الثاني بمنعه  
وقد يؤيد اهـ أى يؤيد منعه بعدم منافاة بناء الكلام على التني للالغاء وبقول الشاعر وما حال  
لدينا من ثلث تنو بل على ما فيه وما نقله المرادى نقله السيوطى في نكتته عن أى حيان شيخ المرادى  
قال ميم وينبغي أن يكون كلام غيرهما من المعلقات اهـ وقد تصرف البعض في عبارة السيوطى  
بلا فهم صحيح فوقع في الخل حيث قال عقب الشرط الأول فلا يجوز أن يدق قائم ظننت ولا يزيد ظننت قائم  
(قوله وصدق ذلك) أى قول المصنف لا في الابتداء لأن المراد بالابتداء أن لا يسبق على الفعل شئ كما  
هو صريح صنيع الشارح بعد (قوله سواء) أى لأن العامل اللفظى لما ضيف بالتوسط قاومه العامل  
المعنوى الذى هو الابتداء وقيل الأعمال أقوى لأن اللفظى أقوى وإن توسط ورجحه في التوضيح  
وكل من التعليق لا يجرى في نحو قول الشاعر شجاع الخ على تقرير الشارح الآتى اذ ليس فيه على  
تقديره عامل معنوى كما ستعرفه وإنما يجريان في نحو زيد ظننت قائم (قوله شجاع) أى أحرز ربع  
الطاغين أى منزل الراجلين (قوله يروى برفع ربع الخ) مفاد كلام الشارح تعيين الالغاء على رفع  
ربع وتعين الأعمال على نصبه وأن جوازها عند عدم التزام واحد بعينه من الرفع والنصب وهو  
كلام صحيح لا ينبغي أن يقع فيه خلاف بين بصرى وكوفى وأما قول المصنف في تسهيله والغاء ما بين  
الفعل ورفعه جائزا واجبا خلافا للكوفيين والظاهر عندى أن مراده برفع الفعل ما يصلح  
مر فوالة لا المرفوع له بالفعل وكيف يدعى أحد جواز الالغاء مع فرض ما قبل العامل فعلا وما بعده  
مر فوالة على الفاعلية وبما ذكرناه يعلم ما فى كلام البعض فافهم ولا تعقل (قوله وأظن لغو) فهو مع  
فاعله جملة معترضة كفى المغنى والجملة المعترضة تقع بين الفعل وفاعله والمبتدأ وخبره فاعترض  
البعض بأنه يلزم على الالغاء المذكور الفصل بين الفعل ورفعه باجتناب مدقوع (قوله وشجاع  
المفعول الثانى) أى جملة فى محل نصب مفعول ثان وجعل الذم ما بينى وغيره مجازا فى البيت امما مضافا  
الى النكاف لافعل ما ضياء أو الشجاع الحزن والمعنى أن سبب حزنك ربع الاحبة الطاعنين أى المرتحلين  
باعتبار ما تشيره عندك رؤيته خاليا منهم من لوعة الفراق وتذكر أرفاق الانس الفاتسة (قوله أن  
يتأخر عنهما) وجملته حينئذ استثنائية كفى المغنى (قوله فلا يربكم) بفتح الياء والهاء أو بضم الياء  
وكسر الهاء أى يخففكم اضطرام أى اشتعال (قوله بل يتقدم عليه شئ) أى سواء صلح لا أن يكون  
معمول الخبر كفى فى المثال أو لم يصلح كفى فى البيت الآتى كما يدل عليه قول الشارح الآتى ثم  
يجوز الخ وإنما جاز تقدم ذلك الالغاء لتزيله منزلة تقدم معمول الفعل وفى كلام شيخنا وغيره تقييد  
الشئ المتقدم بأن لا يكون معمولاً للفعل فإن كان معمولاً له كفى فى المثال ان جعل معمولاً للفعل  
لا أخبر امتنع الالغاء عند البصريين لأن المتقدم على ظن حينئذ معمول لها ففى فى الحقيقة فى  
الابتداء بخلاف معمول الخبر لأنه أجنبى من الفعل اذ معمول معمول ليس بمعمول (قوله وقيل  
واجب) لأن العبرة فى الابتداء بالفعل بوقوعه قبل المفعولين وإن سبقه شئ غيرهما (قوله ولا يجوز  
الغاء المتقدم) هذا بيان لمفهوم قوله لا فى الابتداء ودخول على المتن والمراد المتقدم على المفعولين  
وغيرهما بأن لا يتقدم عليه شئ كما يدل عليه كلامه قبل لكن يافيه غيبه به الملوهم الغاء المتقدم  
باليتين الآتين لأن الفعل فيهما مسبوق بشئ وإنما يكون هذا التحيل مناسباً لوجه تقدم الفعل  
على تقدمه على المفعولين وإن سبق بشئ غيرهما مما يتفق بالجملة ويمكن أن يعمم فى قول المصنف

وصدق ذلك بثلاث صور  
الأولى أن يتوسط الفعل  
بين المفعولين والالغاء  
والاعمال حيث سد سواء  
كقوله شجاع أظن ربع  
الطاغين يروى برفع ربع  
على أنه فاعل شجاع أى  
أحرز وأظن لغو ونصبه  
على أنه مفعول أول لا ظن  
وشجاع المفعول الثانى  
مقدم الثانية أن يتأخر  
عنهما والالغاء حينئذ  
أرجح كقوله  
أت الموت تعلمون فلا يرب  
هـ بكم من لظى الحروب  
اضطرام  
الثالثة أن يتقدم  
عليهما ولا يتسدا به بل  
يتقدم عليه شئ محومنى  
ظننت زيدا قائما والأعمال  
حينئذ أرجح وقيل واجب  
ولا يجوز الغاء المتقدم  
خلافاً للكوفيين والاختش  
(وأوضحه الشان) لكون  
هو المفعول الأول  
والجران جملة فى موضع  
المفعول الثانى (أو) أو  
(لام ابتداء) لتكون  
المسئلة من باب التعليق  
(فى موهم الغاء ما تقدم)  
كقوله



أدنى وأمل أن تدفوعها

من الخيال فينا منك تنويل

وقوله

ذلك أدبت حتى صار من

الشيء أني رأيت ملاك

الشجرة الأدب على الأول

التقدير أخاله ورأيت أي

إنسان وعلى الثاني ملاك

وللدب ما للفعل عامل على

التقديرين نعم يجوز أن

يكون ما في البيت من باب

الالغاء لتقدم ما في الأول

واني في الثاني على الفعل

لكن الأرجح خلافه كما

عرفت فالجمل على ما سبق

أولى (والترجم التعليق) من

العمل في اللفظ إذا وقع

الفعل قبل شيء له الصدر كما

إذا وقع (قبل نبي ما) النافية

لنحو لقد علم ما هؤلاء

ينطقون (وان ولا)

النافيتين في جواب قسم

ملفوظ أو مقدر نحو

علمت والله أن زيد قائم

وعلمت أن زيد قائم وعلمت

والله لا زيد في الدار ولا عمرو

وعلمت لا زيد في الدار ولا

عمرو (لام ابتداء أو) لام

جواب (قسم كذا) نحو لقد

صلوا لمن اشتراه وكقوله

ولقد علمت لتأني متبني

أن المنايا لا تطيش مهامها

(والاستفهام ذا) الحكم

(له الختم) سواء كان

بالحرف نحو وان أدري

أقرب أم بعيد ما فوعدون

أم بالاسم سواء كان الاسم

مبتدأ نحو لعلم أي الحزين

أصغر ولتعلم أي أشد

هذا أم خير نحو علمت متى

السفر أم مضافا إليه المبتدأ نحو علمت

وأقول الخ بان يراد أفوجو بذلك إذا لم يسبق الفعل بشئ وباعتبار هذا القسم اتجه الدخول على المن  
بقوله ولا يجوز الخ أو استعسا نأو فلا إذا سبق بشئ غير مفعوليه وان اقتصر الشارح في التمثيل على  
القسم الثاني وقد يؤيد هذا قوله نعم يجوز الخ قائل (قوله وأمل) من عطف المرادف ولا يكون إلا  
بالوار كما قاله زكريا وغيره (قوله تنويل) أي أعطاه (قوله كذا) أي مثل الأدب المذكور وقوله  
ملاك الشجرة بكسر الميم وقحها ما يقوم به والشجرة بالكسر الخلق (قوله فالفعل عامل على التقديرين)  
لكسه على تقدير ضمير الشأن عامل في محل كل من المفعولين على حدته أي ضمير الشأن المقدر  
والجمله بعده وعلى تقدير لام الابتداء عامل في محل الجملة السادة مسد المفعولين (قوله نعم يجوز الخ)  
استدراك على ما يوهبه التمثيل بالبيتين من أنه لا يصح أن يكون من باب الالغاء (قوله كما عرفت) أي  
من قوله والاعمال حيث أخرج وقبل واجب (قوله فالجمل على ما سبق) أي جمل البيتين على نية ضمير  
الشأن أو لام الابتداء (قوله نبي ما) أي ما النافية ولا حاجة لقول الشارح النافية (قوله لقد علمت  
ما هؤلاء ينطقون) جمله هؤلاء ينطقون لفظها واحد قبل التعليق وبعده وانما الفرق بينهما أن الجمل  
للجملة السادة مسد المفعولين بعد التعليق ولكل من جزأها قبله قاله بس (قوله وان) أي سواء كانت  
عاملة أو هاملة وان لم يمثل الشارح الاله هاملة (قوله ولا) أي سواء كانت عاملة عمل أو عمل ليس أو  
هاملة وان اقتصر الشارح في التمثيل على المهمة وتوقيد هاشارح الباب بالنافية للجنس (قوله في جواب  
قسم) قيل الصحيح أنه ليس بفيد لكن في المغنى ما يظهر به وجه التقييد حيث نقل فيه أن الذي اعتمده  
سيبويه أن لا الدافعية عما يكون لها الصدارة حيث وقعت في صدر جواب القسم وقال في محل آخر لا  
النافية في جواب القسم لها الصدر بل هو لها محل ذوات الصدر كلام الابتداء وما النافية اه وان كلاً  
(قوله علمت والله أن زيد قائم) جواب القسم مع الفعل المقدر وهو أقسم في محل نصب سد مسد  
المفعولين وقولهم جواب القسم لا محل له إذا لم يضم إلى غيره كما هنا ولا يصح وقوع المعاق بالكسر في غير  
صدر الجملة المتعلقة أما على القول بعدم اشتراط ذلك فظاهر وأما على الاشتراط فلا المقصود بالقسم  
تأكيد الجواب فهو معه كالشئ الواحد فالمتقدم عليه كالمتقدم على القسم هذا ما قالوه ولقاتل أن  
يقول العلم انما يتعلق بمضمون جملة الجواب فقط فهي التي في محل نصب سد مسد المفعولين ولا يرد  
أن جملة الجواب لا محل لها الجوار أن يكون لها محل باعتبار التعليق ولا يكون لها باعتبار الجواب كما  
جوز المصريح في قول الناظم في باب اعراب الفعل وستره حتم نصب أن الجملة حالية معترضة ولها محل  
من حيث أنها حالية ولا محل لها من حيث أنها معترضة ولا مافاة أو يخصص قولهم جملة الجواب لا محل  
لها بما إذا لم ينسلط عليها عامل فاعرفه (قوله لام ابتداء) مبتدأ خبره كذا أي كنى ما وان ولا (قوله نحو  
ولقد علموا الخ) اللام الأولى لام القسم ولا شاهد فيها والثانية لام الابتداء وفيها الشاهد ومن مبتدأ  
أول وخلاف مبتدأ ثان مجرور بمن الزائدة وله خبره والجملة خبر من وجملة من اشتراه الخ في محل نصب  
سد مسد المفعولين (قوله ولقد علمت لتأني الخ) اللام الأولى للتأني كيد والثانية لام جواب القسم  
كما قاله العيني وجملة القسم المقدرة وجوابه في محل نصب سد مسد المفعولين على ما قبل وفيه ما مر  
ولك جعل اللام الأولى لام جواب قسم آخر بان يكون أقسم على العلم وأقسم على الاتيان (قوله  
والاستفهام) أي ولو قيل على الصحيح كما بسطه الاماميني (قوله ذا الحكم) أي التعليق لا التزامه  
بقوله الختم (قوله وان أدري الخ) أي ما أدري جواب هذا السؤال وما توقع دون مبتدأ خبره ما قبله  
أو عامل بقرب لا عقاده على استفهام أو بعيد على التنارع والجملة على كل في محل نصب بادري  
(قوله أحصى) فعل ماض وقيل اسم تفضيل على غير قياس لأنه من ربا عي ورده في المغنى بان الامد  
ليس محصيا بل محصي وشرط التمييز المنصوب بعد أفعل كونه فاعلا في المعنى كزيد أكثر ما لا واللام  
على الأول زائدة وعلى الثاني للتعدي (قوله أم مضافا إليه المبتدأ) أي أو الخبر نحو علمت صبيحة



أبو من زيد أم فقهة نحو وسبعم الذين ظهروا أي منقلب ينقلبون فأي نصب (٢١) على المصدر بما بعده أي ينقلبون

منقلب أي انقلاب وليس منصوباً بما قبله لأن الاستفهام له المصدر فلا يعمل فيه ما قبله (تدريعات) الأول إذا كان الواقع بين المعلق والمعلق غير مضاف نحو علمت زيداً من هو جاز نصبه وهو الأجود لكونه غير مستفهم به ولا مضاف إلى مستفهم به وجاز أيضاً رفعه لأنه المستفهم عنه في المعنى وهذا شبه بقولهم ان أحداً لا يقول ذلك فاحداً هذا لا يستعمل إلا بعد نفي وهما قد وقع قبل النفي لأنه والضمير في لا يقول شيء واحد في المعنى الثاني من المعلقات أيضاً هل يجوز أن أدري لعلمه فتنة لكم ذكر ذلك أبو علي في التذكرة ولوا شرطية كقوله

وقد علم الأقوام لو أن حاتمًا أراد ثراء المال كان له وفور وإن التي في خبرها اللام نحو علمت أن زيداً قائم ذكر ذلك جماعة من المغاربة واطاهر أن المعلق انما هو اللام لأن الآن ابن الجبار حكى في بعض كتبه أنه يجوز علمت أن زيداً قائم بالكسر مع عدم اللام وأن ذلك مذهب سيده ويه فعلى هذا المعلق أن الثالث قد عرفت أن الإلغاء سبيله عند وجود سببه الجواز والتعليق سبيله الوجوب وإن الملقى لا عمل له البتة

أي يوم سفره (قوله أبو من) أبو اسم استفهام مبتدأ مضاف إلى من فقول المشرح أو مضافاً إليه المبتدأ هو بالنظر لاداء والاقامم الاستفهام بعد الإضافة هو أو كما لا يقال ماله الصدر لا يعمل فيه ما قبله فكيف عمل أبو من لا نأقول محل ذلك إذا لم يكن العامل جازاً (قوله فأي نصب على المصدر الخ) عبارة الفارسي فأي اسم استفهام مفعول مطلق منصوب بيقبلون وهو مقدم من تأخير لأن الأصل يقبلون أي منقلب يعني أي انقلاب فقدم لأن له صدر الكلام (قوله منقلباً أي انقلاب) يوهم أن أيا صفة مصدر محذوف وهو ينافي ما أسلفه من كونها استفهامية لأن الاستفهامية لا تكون صفة كما أن الصفة لا تكون استفهامية كما نص عليه الشهي (قوله فلا يعمل فيه ما قبله) مالم يكن حرف جر نحو من أخذت وجم جئت وعم تسال وعلى أي حال أنيت أو مضافاً نحو غلام من أنت (قوله جاز نصبه) أي على أنه مفعول أول والجملة بعده مفعول ثان وهذه الصورة مستثناة من كون التعليق واجباً وليس من ذلك رأيت زيداً أبو من هو بمعنى أخبرني عن زيد لأن زيداً منصوب بنزع الخافض وجوبا والجملة بعده مستأنفة ولا تعاقب فإن وقع بعد التاء كاف فهي حرف خطاب قال الشهاب في حواشي البيضاوي استعمال رأيت بمعنى أخبرني مجاز ووجه المجاز أنه لما كان العلم بالشئ وإبصاره سبباً للأخبار عنه استعمل رأي التي بمعنى علم أو أبصر في الأخبار والهمزة التي للاستفهام عن الرؤية في طلب الأخبار لا اشتراكهما في مطلق الطلب ففیه مجازان اه باختصار (قوله وهو الأجود) وعليه فالتعليق ليس إلا عن المفعول الثاني وقد نقل الدماميني عن صاحب الانتصاف أنه قال التعليق عن أحد المفعولين فيه خلاف ومن صاحب التقريب أنه استشكل وقوع الجملة الاستفهامية مفعولاً ثانياً بانه لا معنى لقولك علمت زيداً اجواب هذا الاستفهام ويمكن دفعه بتقدير متعلق بدل جواب (قوله أيضاً) لعل أيضاً مقدمة من تأخير ويختص تعليقه بأدري فلا تعلق غيره كفي الجامع وشرحه ومنها كم الخبرية أيضاً كما قاله الزمخشري وأيده صاحب المعنى في الجملة السادسة من الباب الخامس بل قال الدماميني انما سكنت عنها النحويون استغناء بتصريحهم بأن لها الصدر كالأستفهامية إذ كل ماله الصدر يعلق نعم لا تعلق على ما حكاه الاخفش عن بعض العرب من عدم التزام صدارتها وقال انه لغة رديئة (قوله لو أن حاتمًا) أن ومعمولاً لها فاعل ثبت محذوف واثراء المال بالنفع والمذكورة الوفرة الكثير (قوله في خبرها) أي أو اسمها المتأخر نحو علمت أن في ذلك لعبارة أو معمول خبرها نحو علمت أن زيداً أني الدارقاني (قوله والظاهر أن المعلق انما هو اللام) يفيد أن المعلق لا يشترط أن يكون في صدر الجملة المعلق عنها وقد يقال ان اللام حقها في الأصل صدر الجملة لكن زحمت عنه كراهة نواله حرفي فوكيد كما مر فهي مصدرية حكما نقله شخبار (قوله فعلى هذا المعلق أن) أي ولا يحتاج إلى ما سبق من اشتراط وجود اللام في خبرها لأن أن أيضاً لها الصدارة قال سم لعل التعليق هنا جاز لا واجب فيثنى من وجوب التعليق ونقل من غيره أنه واجب فلا استثناء ولك أن تقول معنى يجوز سم التعليق هنا أنه لا يتعين كسران وتعليق الفعل بهما بل يجوز القفع وبعمل الفعل غير معلق ومعنى ايجاب غيره التعليق أنه يتعين مادام كسران فلا خلاف في الحقيقة (قوله الجواز) أي في غير المصدر أما إذا كان الملقى مصدرًا متوسطاً أو متأخرًا فالغائه واجب لأن المصدر لا يعمل في متقدم نحو زيد قائم طئي غالب وزيد طئي غالب قائم وفي غير اقتران المفعول الأول المقدم على عامه بلام الابتداء فالإلغاء جائز واجب على ما مر (قوله والمعلق عامل في المحل) أي في محل الجملة بعد أن كان عاملاً في لفظ كل من الجزأين أو في محله (قوله حتى يجوز الخ) حتى ابتداء تفرعية فالفعل بعدها واجب الرفع ويستفاد من جواز العطف بالنصب على المحل أن المعلق انما يمنع العمل بالنسبة للجملة التي اتصل بها لا بالنسبة لتوابعها وإن العطف على المحل جاز لا واجب (قوله كقوله وما كنت الخ) قال الدماميني ليس يقاطع لاحتمال

والمعلق عامل في المحل حتى يجوز العطف بالنصب على المحل كقوله وما كنت أدري قبل عزه ما لي بها



ولا موجعات القلب حتى  
 قلت يروي بنصيب  
 موجعات بالكسر عطفاً  
 على محل قوله ما بالكرا وجه  
 تسميته تعليقا أن العامل  
 ملحق في اللفظ عامل في المحل  
 فهو عامل لا عامل فسمى  
 معلقاً أخذاً من المرأة  
 المعلقة التي لا مروجة ولا  
 مطلقة ولهذا قال ابن  
 الخشاب لقد أجاد أهل هذه  
 الصناعة في هذا اللقب  
 لهذا المعنى الرابع قد أطلق  
 بأفعال القلوب في التعليق  
 أفعال غيرها نحو فليمنظروا  
 أزسى طعاماً فستبصر  
 ويصرون بآبكم المضنون  
 أولم يتفكروا ما يصاحبهم  
 من جنة يسألون أيان يوم  
 الدين ويستنبئونك أحق  
 هو ومنه ما حكاه سيدي  
 من قولهم أماري أي برق  
 ههنا (اعلم عرفان وطن  
 تهمه • تعدياً لواحد  
 ملتزمه) نحو والله أخرجهكم  
 من بطون أمهاتكم لا تعلمون  
 شيئاً أي لا تعرفون وتقول  
 سرق مالي وظننت زيدا أي  
 اتهمته

أن تكون ما زائدة والباء مفعول به أو أن الأصل ولا أدري موجعات القلب فيكون من عطف الجمل  
 اه ولا يحق كفاية الظواهر في أمثال هذه المقامات (قوله ولا موجعات) عطف على محل ما بالكرا ولا  
 بد من تقدير ما هي بعد موجعات القلب أو اعتبار أن موجعات القلب في معنى الجملة أي ولا موجعات  
 لقلبي والالزم عمل أدري في مفعول واحد وهو لا يجوز على ما مر فيشترط على المشهور في المعطوف  
 على المحل أن يكون جملة في الأصل لفظاً نحو علمت زيدا قائم وبكراً قاعداً أو تقدير نحو الذي مر على  
 الوجه الأول فيه أو معنى نحو علمت زيدا قائم وغير ذلك من أموره لأنه بمعنى وزيداً متصفاً بغير ذلك  
 ونحو الذي مر على الوجه الثاني فيه فلا يجوز علمت زيدا قائم وعمر ابداً وتقدير وجه هذا التحقيق يعلم  
 ما في كلام البعض (قوله من المرأة المعلقة) أي المفقود وزوجها فقوله لا مروجة أي بحسب الصورة  
 (قوله ولهذا) أي لشيء المعلق بالمرأة المذكورة (قوله بأفعال القلوب) أي الناصبة للمفعولين وقوله  
 أفعال غيرها أي غير أفعال القلوب الناصبة لهما بأن كان فعلاً غير قلبي كما في الأمثلة غير أولم  
 يتفكروا الخ أو فعلاً قلبياً غير ناصب لهما بل لواحد فقط كذسي وعرف ولم يشل له الشارح أو لا شيء  
 أصلاً كما في أولم يتفكروا وبخص التعليق في القسم الأول أعني غير القلبي بالاستفهام بخلاف  
 القلبي هذا هو المناسب لتمثيل الشارح والمغنى بقوله تعالى أولم يتفكروا ما يصاحبهم من جنة بناء على  
 الظاهر كما قاله الشنقي أن ما نافية لكن في التسهيل والهمع تخصيص تعليق هذه الأفعال المعلقة  
 بالاستفهام وعليه يكون الوقف على قوله أولم يتفكروا وما بعده استئناف قال الشنقي وقيل ما  
 استفهامية بمعنى التي أي شيء يصاحبكم من الجنون أي ليس بشيء منه اه وعليه لا مخالفة  
 فتأمل في فائدة الجملة بعد المعلق سادة المفعولين أن كان يتعدى إليهم أولم ينصب الأول فإن  
 نصبه سدت مسد الثاني نحو علمت زيدا أبوم هو وان لم يتعد إليهم ما فان كان يتعدى بحرف الجر  
 فهي في موضع نصب باسقاط الجار نحو فكرت أهذا صحيح أم لا وان كان يتعدى إلى واحد سدت  
 مسدته نحو عرفت أيهم زيدا فان كان فعلاً مذكوراً نحو عرفت زيدا أبوم هو فقال جماعة  
 الجملة حال ورد بان الجملة الانشائية لا تكون حالاً وقال آخرون بدل فقبل بدل كل بتقدير  
 مضاف أي عرفت شأن زيد وقيل بدل اشتمال ولا حاجة إلى تقدير وقال الفارسي مفعول ثان  
 لعرفت بتضمينه معنى علمت واختاره أبو حيان كذا في الهمع ومثله في المعنى وزاد أن القول  
 الأخير ورد بان التضمن لا ينقص وهذا التركيب مقيس ورجح في محل آخر القول بالبدلية قال وعلى  
 تضمين عرف معنى علم هل يقال الفعل معلق أم لا قال جماعة من المغاربة إذا قلت علمت زيدا الأبوه  
 قائم أو ما أبوه قائم فالعامل معلق عن الجملة عامل في محلها النصب على أنه مفعول ثان وخالف بعضهم  
 لأن حكم الجملة في مثل هذا أن تكون في موضع نصب وأن لا يؤثر العامل في لفظها وإن لم يوجد معلق  
 نحو علمت زيدا أبوه قائم (قوله أولم يتفكروا الخ) ما نافية على ما مر والجملة الجنون وتفكر لازم علق  
 بما عن الجور إذا الأصل أولم يتفكروا فبما ذكر (قوله اعلم عرفان) من إضافة الدال للمدلول أي  
 لهذه المادة الدالة على العرفان بأي صيغة كانت وكذا يقال فيما بعده والجار والمجرور خبر تعدي  
 وملتزمة نعت تعدياً أو ملتزمة الخبر والجار والمجرور متعلق به (قوله تعدياً لواحد ملتزمه) للفرق  
 في المعنى بين علم العرفانية وعلم المتعدية إلى اثنين بأن الأولى تتعلق بنفس الشيء وذاته كعلمت زيدا  
 أي عرفت ذاته والثانية باتصاف الشيء بصفة كعلمت زيدا قائماً أي عرفت اتصاف زيدا بالقيام  
 كالفرق بين عرف وعلم فعلى علمت أن زيدا قائم علمت اتصاف زيدا بالقيام لا علمت حقيقة القيام  
 المضاف إلى زيد في نفسه ومعنى عرفت أن زيدا قائم عرفت القيام في نفسه لا اتصاف زيدا به وبين  
 المعنيين فرق ظاهر هذا ما ذهب إليه ابن الحاجب وغيره وقال الرضي لا فرق بينهما في المعنى والفرق  
 في العمل انما هو باختيار العرب ولا مانع من تخصيصهم أحد المتساويين معنى بحكم لفظي (قوله



وامم المفعول منه مظنون وطنين قال الله تعالى وما هو على القريب بظنين أي بجهلهم (٣٣) وقد ثبت على استعمال بقية أفعال

القلوب في غير ما يتعدى فيه إلى مفعولين كجاءت وانما خص هو علم وطن بالتنبيه لانها الأصل اذ غيرهما لا ينصب المفعولين الا اذا كانا عندهما وأيضا فغيرهما عند علم نصب المفعولين يخرج عن القلبية غالبا بخلافهما (ولأي) التي مصدرها (الرؤيا) وهي العلمية (انم) أي انصب (ما) العلم طالب مفعولين من قبل انتهى أي انتصب ما موصول صلتها انتهى في موضع نصب مفعول لانم وطالب حال من علم ولأي متعلق بانم ولعلم متعلق بانتهى وكذلك من قبل والتقدير انصب رأي التي مصدرها الرؤيا الذي انتصب لعلم متعديا إلى مفعولين من الاحكام وذلك لانها مثلها من حيث الادراك بالحس الباطن قال الشاعر

أبو حنيس يورقني وطلق وعما رواه آونة أنا أراهم رفقتي حتى اذا ما تجاني الليل وانخلت انخلالا اذا أنا كالذي يجري لورد الى آل فلم يدرك بالالا فهم من أراهم مفعول أول ورفقتي مفعول ثان وانما قيد بقوله طالب مفعولين من قبل لتلا يعنفد أنه أحال على علم العرفانية فان قلت ليس في قوله الرؤيا

وامم المفعول منه) أما اسم المفعول من ظن التي للرحمان فظنون فقط وأراد اسم المفعول في المعنى فلا يرد أن ظنينا ليس على وزن اسم المفعول (قوله في غير ما) أي التركيب أو ما واقعة على المعنى وفي فيه سببية (قوله بالتنبيه) أي على استعمالهما في غير ما يتعديان فيه إلى المفعولين (قوله غالبا) احتراز من نحو وجود بمعنى حزن وحقد وجا بمعنى بخل (قوله بخلافهما) أي عند نصبهما مفعولا واحدا الذي نبه عليه المتن وان عم ظاهر الشرح لزومهما أيضا فلا يرد علم اذا انشفت شفته العليا فانه لازم (قوله التي مصدرها الرؤيا) حل معنى لاجل اعراب وما يلزمه من تغيير اعراب المتن مختلف لانه غير ظاهر (قوله وهي العلمية) بضم الحاء نسبة إلى العلم بضم فسكون وبضمين كافي انقاموس مصدر حل بفتح اللام أي رأى في منامه (قوله من قبل) أي قبل ذكر علم العرفانية وهو ظرف لغو متعلق بانتهى كاسيد كره الشارح أني به ليجرد الايضاح ويصح كونه مستقرا حالا من علم (قوله من الاحكام) أي الا التعليق والالغاء خلافا للشايطي كافي التصريح وغيره (قوله أبو حنيس يورقني الخ) أبو حنيس وطلق وعما رواه آونة أنا لاهم رفقتي في غير النداء للضرورة يورقني أي يسهو رني وآونة جميع أو ان وهو الحين أي الزمن كذا في القاموس وقول البعض وأوان جمع آن مخالف للمنصوص مع كونه برده أن فعلا ليس من صيغ الجوع وهو منصوب على الطرفية فصل به بين العاطف والمطوف أعني أنا لا واذا الأولى ظرفية شرطية والثانية بخافية والليل الزمن المعروف ويجوز أن يكون أراد به النوم ومعنى تجاني زال وكذا معنى انخلت واللام في لورد تعليلية والورد بالكسر الممحل أي الماء الذي يورد والال بالمد قال في المصباح هو الذي يشبه السراب اه والسراب كافي القاموس ما تراه نصف النهار كأنه ماء وقال في القاموس الال السراب أو خاص بما في أول النهار اه والبالل بالكسر ما يبل به الخلق من ماء وغيره وأراد به هنا الماء وبحث الدماميني في الاستشهاد بذلك بان القصد أنه رأى ذواتهم لا كونهم رفقة لانه محقق ليس الكلام فيه وجعل رفقتي حالا وصف بان رفقتي معرفة والحال لا يكون معرفة وأجيب بان الرفقة بمعنى المرافقين فهو بمعنى اسم الفاعل واضافته غير محضة ولك أن تقول المحقق كونهم رفقة في البقطة لا كونهم رفقة في المنام الذي كلام الشاعر فيه فلا يرد البحث (قوله وانما قيد بقوله الخ) ظاهر صيغته أن من قبل ظرف مستقر حال وهو مخالف لما قدمه من أنه لغو متعلق بانتهى (قوله أرى بقطبية) في تعبيره بالبقطة دون البصرية اشعار بأن الرؤيا قد تكون مصدر الرأى العلمية والبصرية هذا ومذهب الحريري والمصنف أن الرؤيا لا تكون الا مصدر العلمية وعليه الاشكال (قوله الغالب الخ) أي وأما الرؤيا بالغالب كونها مصدر رأى البصرية ورأى العلمية قال في القاموس الرؤيا النظر بالعين وبانقلب (قوله في هذا الباب) لانهام الفائدة بانعدامهما أو اعدام أحدهما أما في الثاني فظاهر وأما في الأول فلان الشخص لا يحلوه من ظن أو علم بخلاف المفعول في غيره فيجوز حذفه بدل ليل وبلا دليل لحصول الفائدة مطلقا وينبغي أن محل امتناع الحذف اذا أريد الاخبار بحصول مطلق ظن أو علم أما اذا أريد ظنن ظاهري أو عظميا أو نحو ذلك أو أريد اعلام السامع بتجدد الظن أو العلم أو ابهام المظنون أو المعلوم لتسكت فينبغي الجواز أفاده الروداني ومما يجوز الحذف أيضا نقيض الفعل بظرف أو جار ومجرور ونحو ظننت في الدار أو ظننت لك لحصول الفائدة حيث نذ نص عليه في التسهيل (قوله ويسمى اقتصارا) أي يسمى الحذف بلا دليل اقتصارا للاقتصار على نسبة الفعل إلى الفاعل بتسريه منزلة اللازم في صورة حذف المفعولين وعلى أحد المفعولين لتزيله منزلة المتعدي إلى واحد في صورة حذف أحدهما فعلم أن الاقتصار للتزيل المذكور ولا ينافي ذلك نص البيهقيين على أن المنزل منزلة اللازم لا مفعول له لان نظره إلى المعاني

نص على المراد اذا الرؤيا استعمال مصدر الرأى مطلقا علمية كانت أرى بقطبية قلت الغالب والمشهور كونها مصدر العلمية (ولا تجز هنا) في هذا الباب (بلا دليل) سقوط مفعولين أو مفعول ويسمى اقتصارا



أما الثاني فبالاجتماع وفي

الاول وهو حذفهما معا  
اقتصارا لخلاف فعن سيبويه  
والاخش المنع مطلقا كما  
هو ظاهر اطلاق النظم  
ومن الاكثرين الجواز  
مطلقا كما ينحو عنه  
علم الغيب فهو يرى أي يعلم  
وظننتم ظن السوء وقولهم  
من يسمع يحل وعن الاعلم  
الجواز في أفعال الظن دون  
أفعال العلم أما حذفهما  
للدليل ويسمى اختصارا  
بخلاف اجاعا نحو أين شركائي  
الذين كنتم تزعمون وقوله  
بأي كتاب أم بأية سنة  
ترى جميع ما راعى وتجب  
وفي حذف أحدهما  
اختصارا لخلاف فتنه ابن  
ملكون وأجازه الجمهور من  
ذلك المحذوف الاول قوله  
تعالى ولا يحسبن الذين  
يخلصون بما آتاهم الله من  
فضله هو خير لهم في قراءة  
يحسبن بالياء آخر الحروف  
أي ولا يحسبن الذين يخلصون  
ما يخلصون به هو خيرا ومنه  
والمحذوف الثاني قوله  
ولقد نزلت فلا تطي غيره  
منى بمنزلة الحب المكرم  
أي فلا تطي غيره واقعا  
منى (وكتظن) عملا ومعنى  
(اجعل) جوازا (تقول)  
مضارع قال المبدوء بباء  
الخطاب فانصب به مفعولين  
(ان ولي) مستفهما به (من  
سرف أو اعم) (ولم ينفصل)  
ضنه (بغير ظرف أو كظرف)  
وهو الجار والمجرور (أو  
حل) أي مفعول

الخاصة في الحال ونظر التماس الى الالفاظ بحسب الوضع تعديا ولزوما ووافق في المعنى البيانين  
ويحتمل أن الاقتصار لا للتنزيل بل مع ملاحظة المفعولين من غير إقامة دليل عليهم أو المتعصب  
عندى ضعف القول بالمنع على احتمال التنزيل وضعف القول بالجواز على احتمال الملاحظة وأن  
الاولى الجمع بين القولين بتوزيعهما على الاحتمالين فاحفظه (قوله أما الثاني فبالاجتماع) انما  
أجمع ها واختلاف فيما بعده لان المفعول حقيقة مضمون المفعولين كقيام زيد في ظننت زيد اقاعا  
حذف أحدهما كحذف جزء الكلمة وحذف الكلمة بتمامها كثير بخلاف حذف جزئها ومثله يقال  
في الحذف لدليل وانما أجمع على منع حذف أحدهما اقتصارا واختلاف في حذف أحدهما اختصارا  
لان المحذوف لدليل كالمذكور ولهذا أجمع على جواز حذفهما اختصارا واختلاف في حذفهما  
اقتصارا (قوله مطلقا) أي في أفعال العلم وأفعال الظن فهو في مقابلة تفصيل العلم الاتي (قوله  
فهو يرى) أي ما به تنقده حقار قد يقال كما في الروداني ان قوله تعالى أعنده علم الغيب يشعر  
بالمفعولين حذفهما للدليل (قوله وظننتم ظن السوء) أي ظننتم انقلاب الرسول والمؤمنين الى أهليهم  
منتفيا أبا وظن السوء مفعول مطلق روي في كون المحذف ها لغير دليل نظر لان قوله تعالى بل ظننتم  
أن لن يقلب الرسول والمؤمنون الى أهليهم أبدا وزين ذلك في قلوبكم يسعير بالمفعولين أو بما سدد  
مسددهما وهو أن لن يقلب الخ (قوله من يسمع يحل) أي مسهوه حقا وجعله جماعة كالرضى من  
الحذف لدليل قال الروداني وينبغي أن لا يختلف في أنه الحق لظهور أن يسمع دليل على المفعول  
الاول وحال الخطاب دليل على الثاني وما قيل لادلالة فيه على الثاني قطعا مكاراة لمقتضى الذوق  
السليم اه ومنهم من تحصل عن ذلك بحمل جعله من المحذف لغير دليل على أن المعنى من يسمع  
خبر يحصل له خيلة أي ظن تنزيهه منزلة اللازم (قوله وعن الاعلم الجوار في أفعال الظن) لكثرة  
السماع فيها اه تصریح (قوله تزعمون) التقدير تزعمونهم شركائي أو تزعمون أهم شركائي حريا  
على الأكثر من تعدى زعم الى أن وصلتها ولا يرد أن الكلام في حذف المفعولين لافي حذف ما يسد  
مسددهما لان ما يسد مسددهما بمنزلة ما (قوله وتجب) جعل الواو بمعنى أو أبلغ في المعنى قاله الروداني  
(قوله ابن ملكون) ضبطه بعضهم بضم الميم فخره (قوله هو خيرا) هو ضمير فصل والمفعول الاول  
محذوف قدره الشارح فيما يأتي ما يخلصون به ويصح تقديره بخلصهم (قوله بالياء آخر الحروف) أما على  
قراءة الفوقية فالفعل استوفى مفعوليه مع تقدير مضاف أي ولا تحسبن بخل الذين يخلصون الخ  
(قوله ولقد نزلت الخ) كون البيت منه مبني على أن منى متعلق بزلت وهو الظاهر أما على أنه  
مفعول ثان لنظن أي فلا تطي غيره كأنما منى فليس منه فقول الشارح أي لا تطي غيره واقعا منى  
موهم خلاف المراد والباء مكسورة كافي التصريح ولعل ضمير غيره للنزول المفهوم من نزلت والحب  
المكرم بوزن اسم المفعول فيهما كافي التصريح (قوله وكتظن) مفعول ثان لاجعل ومفعوله  
الاول تقول (قوله عملا ومعنى) أي عند الجمهور وقيل عملا فقط وتظهر غرض الخلاف كما يحسنه صاحب  
التصريح في الالقاء والتعليق فيجربان فيه على الاول دون الثاني (قوله جوازا) فلذا تجوز الحكاية  
مع استيفاء الشروط الاتية لكن اذا حكى به كان بمعنى التلظظ كما في الروداني (قوله مضارع قال)  
والحق به السير في قلت بالخطاب والكوفيون قل بالامر كما في التصريح (قوله بباء الخطاب) أي  
لا بقيد الافراد والتذكير دما منى (قوله مستفهما به) أي عن الفعل أو عن غيره مما يتعلق به كما  
في الدما منى وغيره وان اقتضى كلام بعضهم كالمصرح اشتراط كون الاستفهام عن الفعل فالثاني  
نحو علام تقول البيت فان الاستفهام عن سبب القول لا عن القول ونحو

متى تقول القاص الروامها البيت فان متى ظرف ليدنين (قوله أي معمول) المراد به ما به  
المفعولين معا نحو أزيد اقاعا تقول ومعمول معمول نحو أزيد اقاعا تقول زيدا ضاربا والمعمول غير



(وان ببعض ذي)

المذكورات (فصلت

بمحمل) فن ذلك حيث

لا فصل قوله

علام تقول الرج يتقل عاتق

اذا أنا لم أظن اذا الخيل

كرت

وقوله

منى تقول القاص الرواميا

يدنين أم فاسم وقامها

ومنه مع الفصل بالظرف

قوله

أبعد بعد تقول الدار جامعة

شعلى بهم أم تقول البعد

محموما

ومنه مع الفصل بالمعمول

قوله

اجها لا تقول نى لوى

لعمري أيل أم قبا هلبنا

فان فقد شرط من هذه

الارعة تعين رفع الجزأين

على الحكاية نحو قال زيد

عمرو منطلق ويقول زيد

عمرو منطلق وأنت تقول

زيد منطلق وأنت تقول

زيد منطلق وتذنيه يزداد

السهيلى شرطاً آخر وهو

أن لا يتعدى باللام نحو

أقول لزيد عمرو منطلق

وزاد في التسهيل أن يكون

حاضراً وفي شرحه أن

يكون مقصوداً به الحال

هذا كله في غير لغة سليم

(وأخرى القول كطن

مطابقاً) أى ولو مع فقد

الشروط المذكورة (عند

سليم نحو قيل ذام شققا)

وقوله

قالت وكنت رجلاً فطينا

هذا العمر الله اسرايينا

المفعول كالحال نحو أراك تقول زيداً آتياً أفاده سم (قوله وان ببعض ذي) أى منفرداً أو مجتمعاً مع أحد أخويه أو معهما فالفصل بكها كالقفل ببعضها على ما يحتمل سم قال لان الأصل في ضم الجائر الى الجائر الجواز قال يس والاقرب أنه احتراز عن الفصل بكها قال ويشهد له النهى عن تتبع الرخص في الشرحيات وعلى هذا يندفع أن قوله وان ببعض ذي الخ حشواً له لم يقدر زيادة على ما قبله (قوله علام تقول الخ) ما استنفهامية حدثت ألفها لدخول الجار عليها وأظن بضم العين وفتحها يدل عليه قول القاموس طعنه بالرجح كعبه ونصره طعناً بغيره وخرجه اه قيل والطعن في السن من باب منع رفي المصباح طعنه بالرجح ضربه وطعن في المفاضة ذهب وفي السن كبير وفي الأمر أخذه ودخل وطعن فيه بالقول وعليه طعنا وطعنا ناقده وعاب وباب الكل نصر وجاء الخبر من باب منع في لغة وأجاز القراء فتح عين المضارع في الكل لمكان حرف الخلق اه بالمعنى واذا الأولى ظرف ليشغل والثانية ظرف للام أظن والمعنى بأى جهة أحمل السلاح اذالم أقاتل عند كرا الخيل (قوله القاص) بضمعين جمع فلولص الناقة الشابة الرواسم جمع راءمة من الرسم وهو التأثير في الأرض لشدة الوطء كذا في القاموس (قوله أبعده الخ) هذا مثال الفصل بالظرف الزمانى ومثال الفصل بالظرف المكانى أعندى تقول زيد اجالساً (قوله شعلى) مصدر شعلهم الأمر كفرح ونصر شعلا وشعلا وشعلا ولا اذا هم كفى القاموس وفي شواهد العيني هو الاجتماع وفي المصباح جمع الله شعلهم أى ما تفرق من أمرهم وفرق شعلهم أى ما اجتمع من أمرهم (قوله وأنت تقول زيد منطلق) انما يتعين فيه الرفع اذا جعل الضمير مبتدأ فان جعل فاعل فعل محذوف بفسره المذكور جاز العمل اتفاقاً لتوفر الشروط كذا في التوضيح واستشكله في التصريح بما نقله من الموضح في الحواشى من أن الحكم انما هو للمذكور وأما المصنف فلا عمل له الا في الاسم المستعمل عنه خاصة والعمل فيما عداه لهذا الظاهر وهو لم يتصل بالاستفهام لكن هذا غير متفق عليه فقد صرح بعضهم بأن الحكم للمضمر وذ كرا الظاهر لمجرد التفسير (قوله باللام) لانها تبعده من الظن (قوله أن يكون حاضراً) وعليه فيشترط في الاستفهام أن لا يكون بهل لاهما يخص المصارع بالاستقبال والذي عليه الأكثر عدم اشتراط الحضور والاستفهام على اطلاقه واستدل لما عليه الأكثر بنحو قوله متى تقول الدار تجمعنا بنصب الدار على أنه المفعول الاول وتجمعنا في موضع الثاني فقد عمل تقول مع استقباله لان متى ظرف مستقبل متعلق به ويبحث فيه الموضع واللامينى وغيرهما بالانسان تعاق متى تقول بل هي متعلقة بتجمعنا والمستقبل هو الجمع وأما الظن فحال وكون الاستفهام عن القول غير شرط كما مر حتى يتوجه نظر الشيخ خالد بان الفعل على هذا البحث ليس هو المسؤول عنه قال اللامينى فان قيل المسؤول عنه هو ما يلى أداة الاستفهام فالجواب أن ذلك في الهمزة وأم وهل على ما فيه لانها أحرف لا موضع لها من الأعراب فاما الأسماء فاما ترتبط بعواملها أو معجولاتها فذلك هو المسؤول عنه (قوله وفي شرحه أن يكون الخ) ظاهر العبارة أن هذا شرط آخر غير ما ذكره في التسهيل وليس كذلك بل هو تفسير له فيقول كلام الشارح بأن المعنى وفسره في شرحه بأن يكون الخ (قوله وأجرى القول كطن مطلقاً عند سليم) وهل يعملونه باقياً على معناه أو لا يعملونه حتى يضمنوه معنى الظن قولان اختار ثانيهما ابن جنى وعلى الاول العلم وابن حروف وصاحب البسيط واستدلوا بقوله قالت وكنت الخ اه سم ووجه الاستدلال أنه ليس المعنى على الظن لان هذه المرأة رأت عنده هذا الشاعر ضياءاً قالت هذا اسرائيل لانها تعتقد في الضباب أنها من مسخ بنى اسرايل قال ابن عصفور ولا حجة فيه لاحتمال أن يكون هذا مبتدأ واسرائيل على تقدير مضاف أى مسخ بنى اسرائيل فحذف المضاف الذى هو الخبر وبقى المضاف اليه على حره بالفتحة لانه غير منصرف للعلمية والجملة لانه لغة في اسرايل اه تصریح (قوله هذا) إشارة الى ضرب صاده الاعرابى



نفسه على هذه اللغة

تفتح أن بعد قلت وشبهه  
ومنه قوله

إذا قلت أي آيب أهل بلدة  
وضعت بها عنه الولية بالهجر  
أه خاتمة قد عرفت  
أن القول إنما ينصب  
المفعولين حيث تضمن  
معنى الظن والافهـو  
وفروعه مما يهـدى إلى  
واحد ومفعوله أما مفرد  
وهو على نوعين مفرد في  
معنى الجملة نحو قلت شعرا  
ونخطبة وحديثا ومفرد  
يراد به مجرد اللفظ نحو يقال  
له أراهم أي يطلق عليه  
هذا الاسم ولو كان مبنيا  
للفاعل لنصب إبراهيم  
خلاف لمن منع هذا النوع  
ومن أجاز ابن خروف  
والنحشري وأما جملة فتعكى  
به فتكون في موضع مفعوله  
والله أعلم

أعلم وأرى

(إلى ثلاثة) من المفاعيل  
(رأى وعلم) المنعدين إلى  
مفعولين (عدوا إذا)  
دخلت عليهما همزة القل  
(صارا أرى وأعلم) لأن  
هذه الهمزة تدخل على  
الفعل الثلاثي فتعدي  
بها إلى مفعول كان فاعلا  
قبل فيصير متعديا إن كان  
لازما نحو وجلس زيد  
وأجلس زيدا ويزاد  
مفعولا إن كان متعديا نحو  
لبس زيد جبة وألبس زيدا  
جبة ورأيت الحق غالبا  
وأراني الله الحق غالبا

قائل هذا البيت والضمير في قلت إلى امرأته إسرائيلنا أي من مسوخ بني إسرائيل لغة في إسرائيل  
ومعناه عبد الله (قوله على هذه اللغة) مقتضاه عدم الفتح على غير لغة سليم وإن أجرى القول مجرى  
الظن وهو المنقول عن الكوفيين لقوة إعرائه مجرى الظن عند سليم دون غيرهم والمنقول عن  
البصريين الفتح إذا أجرى مجرى الظن على لغة سليم وغيرها (قوله تفتح أن) أي جواز الأمر أن  
الحكاية جائزة حتى مع استيفاء الشروط وقوله وشبهه أي من بقية تصرفات القول (قوله آيب أهل  
بلدة) أي إلى أهل بلدة اسم فاعل من آيب إلى بني فلان أيهم ليلا كذا في شواهد العيني وفي  
القاموس أنه بمعنى رجع وضمير عنه يعود إلى الجمل والولية بفتح الواو وكسر اللام وتشديد التحتية  
البرذعة والهجر بفتح الهاء وسكون الجيم ضرورة والأصل فتحها نصف النهار عند اشتداد الحر كافي  
النصريح وغيره (قوله حيث تضمن معنى الظن) المناسب لقوله سابقا وكتظن عـ لا ومعنى أن يقول  
حيث كان بمعنى الظن لا يهام عبارته أن القول في هذه الحالة مستعمل في معناه الأصلي أيضا (قوله  
وهو على نوعين) بقى ثالث وهو المفرد الذي مدلوله لفظ نحو قلت كلمة إذا كنت تلفظت بلفظة زيد  
مثلا صرح به الرضى (قوله لمن منع هذا النوع) وجعل إبراهيم في الآية منادى أو خبرا مبتدأ محذوف  
(قوله وأما جملة) أي ملفوظ بجميع أجزائه أولا كافي قالوا سلاما قال سلام أي سلمنا سلاما وعليكم  
سلام (قوله فتعكى به) يقتضى اعتبار كونها متلفظا بما قبل هذا الكلام واللام يكن القول حكاية  
لها وهو كذلك وأما الحكاية بعلم يتلفظ به قبل كقول المصنف قال محمد الخ فعلى طريق المجاز كما مر  
واعلم أن الأصل في الحكاية بالقول أن يحكى لفظ الجملة كما سمع وتجاوز على المعنى باجماع فإذا قال زيد  
عمر ومنطق فلان أن تقول قال زيد عمرو ومنطق أرا المنطق عمرو وكذا في الهمع وقال الرضى فلان أن  
تقول حكاية عمر قال زيد قائم قال فلان قام زيد وإذا قال زيد أنا قائم وقلت له مرو أنت بخيل فلان أن  
تقول قال زيد أنا قائم وقلت له عمرو أنت بخيل رعاية للفظ المحكى وأن تقول قال زيد هو قائم وقلت  
لعمر وهو بخيل بالمعنى اعتبارا بحال الحكاية فان زيد أراهم خائبان أه وصريح صدر عبارته  
جواز تغيير الأسماء بالفعلية وهو ما رأيت بخط الشنواني والظاهر أن العكس كذلك قال في الهمع  
وتحكى الجملة المخونة بالمعنى فتقول في قول زيد عمرو وقائم بالجر قال زيد عمرو وقائم بالرفع وهل تجوز  
حكاية الله لفظ قولان صحيح ابن عصفور المنع قال لأنهم إذا جاوزوا المعنى في المعربة فينبغي أن يلتزموا  
في المخونة أه والوجه عدى الجواز إذا كان قصدا لحكاية المعنى (قوله في موضع مفعوله)  
أي المفعول به عند الجمهور والمفعول المطلق الدوى عند غيرهم

أعلم وأرى

كذا في نسخ وفي نسخ أخرى أرى وأعلم ووجهت هذه بأن فيها موافقة الترجمة لما بعد هـ في الترتيب  
ووجهت الأولى بأن المخالفة ليست عادل كل من أرى وأعلم إذا لم يبه لاحداهما على الأخرى فليست  
احداهما تابعة في العمل للأخرى فليست إحدى الشخصتين أحسن كما زعم يس وتبعه البعض وأصل  
أرى أراى قلت الياء ألفا تحركها واغتناع ما قبلها ثم حذف الهمزة بعد نقل حركتها إلى الساكن  
قبلها (قوله أراى) ولو حلية نحو أذير يكهم الله في سامك قليلا ولو أراهم كثيرا (قوله على الفعل  
الثلاثي) فيد بذلك أن غير الثلاثي لا تدخل عليه همزة النقل (قوله إن كان متعديا) أي لو أحد أو  
أثنين بقربته التمثيل (قوله وما حقق) قدر المتعلق حقق دون كان أو استقر مثلا لأنه الذي يشعر به  
قول المصنف للثان والثالث أيضا حقا (قوله مطلقا) حال من ضمير حقق متعلق قوله لمفعولى أو حقا  
متعلق قوله للثان والثالث أو صفة لمفعول مطلق أي تحقيقا مطلقا أي عن التقييد بحكم بخصوصه  
من الأحكام المتقدمة ويحتمل على جعله مرتباً بحققا متعلق قوله للثان والثالث أن الإطلاق  
عن التقييد ببعض الأحوال كبناء أعلم ونحوه للمجهول وداعلى من اشتراطه لجواز الإلغاء

وعلمت الصديق نافعاً وأعلمى الله الصديق نافعاً (وما) حقق (لمفعولى علمت) ورأيت من الأحكام (مطلقاً) والله عليم



الثاني والثالث) من مفاعيل أحمر رأيت (أيضا حقا) فيجوز حذفهما معا اختصارا إجمالا في حذف أحدهما اختصارا ماسبق ويمنع حذف أحدهما اختصارا إجمالا في حذفهما معا اختصارا الخلف السابق (٢٧) ويجوز الغاء العامل بالنسبة اليهما فحذف

أعلنت زيدا قائم ومنه  
البركة أعلمنا الله مع الأكار  
وقوله • وأنت أراي الله  
أمنع فاصم • وأراي  
مستكني وأسمع وأهب  
• وكذلك يعلق الفعل  
عنهما فحذفوا أعلنت زيدا  
لعمرو قائم وأريت خالدا  
ليكرم منطلق وأما المفعول  
الاول فلا يجوز تعليق  
الفعل عنه ولا الغاؤه  
ويجوز حذفه اختصارا  
واقصارا (وان تعديا)  
أي رأيت وعلم (لواحد  
بلاهمز) بان كانت رأيت  
بصرية وعلم عرفتانية  
(فلاثنين به) أي باللهمز  
(توصلا) لما عرفت فنقول  
أريت زيدا الله لال  
وأعلمنا الخبر (والثاني  
منهما) أي من هذين  
المفعولين (كثاني اثنين)  
مفعولي (كسا) وبابه من  
كل فعل يتعدى الى مفعولين  
ليس أصاهما المبتدأ  
والخبر فحذفوا زيدا  
جاءه وأعطيتهم درهما  
(فهو) أي الثاني من  
هذين المفعولين (به) أي  
بالثاني من مفعولي باب  
كسا (في كل حكم ذو  
انتسا) أي ذواتا  
فيمتنع أن يجبر به عن الاول  
ويجوز الاقتصار عليه  
وعلى الاول ويمتنع الالغاء

والتعليق في هذا الباب ليكون بمنزلة ظننت لفظا في طلب مفعولين (قوله للثاني والثالث) أي لا  
أصاهما المبتدأ والخبر كفعولي علمت ورأيت (قوله فيجوز حذفهما معا) أي مع ذكر الاول أو حذفه  
بل يجوز حذف الثلاثة ولو اقتصارا في التصريح أما حذف الثلاثة فالصواب كما قال الناطم جوازه  
مطلقا لحصول الفائدة إذا لا سلام فديحلو عنه الشخص فلا يكون كحذف مفعولي ظننت وحينئذ  
فالمتن مخصوص بغير الحذف (قوله وفي حذف أحدهما اختصارا ماسبق) أي من الخلاف ووجه  
القول بالمنع ما في حذف أحدهما من الاقتصار على ما هو كثر الكلمة كما أوضحت في الباب السابق  
(قوله وفي حذفهما معا الخ) قال سم قضيت أنه المانع هناك مانع هنا وغير لازم لحصول الفائدة  
هنا بذكر الاول بخلافه هناك على أن الفائدة تحصل بدون ذكر الاول أيضا كما علمت مما مر عن  
ابن مالك (قوله وأنت أراي الله الخ) الاصل أراي الله أياك أسمع عامم فلما قدم المفعول الثاني أبدل  
بضمير الرفع وجعل مبتدأ والعاصم الحافظ (قوله مستكني) بفتح الغاء كما في العيني أي مطلوباً منه  
الكفاية (قوله ويجوز حذفه) أي مع حذفهما أو ذكرهما وكذا مع حذف أحدهما فقط اختصارا  
على الخلاف (قوله فلاثنين به توصلا) اعترض بان المجموع تعدية علم بمعنى صرف الى اثنين  
بالتضمين فحذف علم آدم الاسماء كلها لا بالهمزة وأجيب بان في كلام الشاطبي دلالة على سماع  
تعديتها بالهمزة الى اثنين ولو سلم عدم السماع فالقياس على نحو أليست تريد اجبة جاز وتوصلا اما  
ماض مبني للمجهول أو فعل أمر مؤكدا بالنون الخفيفة المتقلبة ألفا للوقف ويرجح هذا وجود الغاء  
بدون احتياج الى تقدير قد عقبها بحذف الاول (قوله لما صرفت) أي في أول الباب (قوله أي  
مفعولي) الاضافة بيانية (قوله فهو به الخ) أي به ذواتا قد يتوهم من أن التشبيه في بعض الاحكام  
فقط لكن لو قال بدل هذا الشرط ومن يعلق ههنا قاسا ساء لكان أحسن كما ستعرفه (قوله في كل  
حكم ذواتا) منه عدم صحة كونه جملة كالشبه به وكان هذا حكمه اقتصارا لاطم على الثاني لانه  
لوشبه المفعولين بمفعولي كساتوهم أنه من تشبيه المجموع بالمجموع وأنه في غير امتناع كون الثاني  
جملة بدليل أن الاول لا يكون جملة قاله سم (قوله ويجوز الاقتصار عليه وعلى الاول) ويجوز  
حذفهما معا كما في التصريح وغيره (قوله ويمتنع الالغاء) تقول زيدا الله لال أريت وزيدا الكتابة  
أعلنت بالاعمال وجوبا كما تقول زيد ادركهما أعطيت وانما امتنع الالغاء لامتناع الاخبار بالثاني عن  
الاول (قوله ومن تعليق أرى عن الثاني) أي بناء على أن الرؤية بها بصرية وهو الظاهر وقيل عليه  
فلا شاهد فيها لما نحن بصدد وفي التمثيل بالآية لتعلق الفعل ببحث لاحتمال أن تكون كيف بمعنى  
الكيفية لأن كيف تستعمل اسماء مجردة عن الاستفهام بمعنى كيفية كما قيل به في قوله تعالى  
ألم تتركب فعل ربك ويكون مضافا الى الفعل بعده بتأويله بالمصدر كما في يوم ينفع فالمعنى أرى كيفية  
احيائك الموتى فظهر أن أرى كيفية احيائك تفسير لكيفية رديقه لا تأويله بالمصدر وأما سبيل جملة  
تحيي باحياء لكونها مضافا اليها أفاده الروداني وتقرير المصدر ونحوه غير واحد كالبعض البحث بان  
جملة كيف يحيي الموتى يحتمل كونها في تأويل مصدر مفعول أرى أي أرى كيفية احيائك الموتى كما  
قال الكوفيون وابن مالك في قوله تعالى وتبين لكم كيف فعلنا بهم ان التقدير كيفية فعلنا بهم فليست  
الآية من باب التعليق رد عليه أن الكيفية ليست مصدرا (قوله نبأ وأخبار الخ) قال شيخ الاسلام  
اعلم أن نبأ وأخبارا وحديثا وأخبارا خبر لم تقع نعتها الى ثلاثة مفاعيل في كلام العرب الا وهي بنية  
للمفعول اه وقد وقع في القرآن تعديه نبأ مبنية للفاعل اليها واحد صريح واثنين سده سدها

فهم يستثنى من اطلاقه التعليق فان أعلم وأرى هذين يعلقان على الثاني لان أعلم قلبية وأرى وان كانت بصرية فهي ملحقه بالقلبية  
في ذلك ومن تعليق أرى عن الثاني قوله تعالى رب أرى كيف يحيي الموتى (وكارى السابق) المتعدى الى ثلاثة مفاعيل فيما عرفت  
من الاحكام (نبأ) و (أخبارا) و (حدث) و (أنبا) و (كذلك أخبارا) لتضمنها معناه كقوله



وكانت هذه الآية في باب الأفعال وكقوله وما عليه إذا أنشئت في باب الأفعال وكقوله (٢٨) حدثت قوله عليه الولاء وكقوله وأبقت في سائر أبيه كقوله وأبقت في سائر أبيه

وتجرت سوداء الغيم مريضة  
 فاقبلت من أهلي عصر  
 أعودها في نفيه دخول  
 همزة النقل وصوغ الفعل  
 للمفعول متقابلا بالنسبة  
 إلى ما يشأ عنها فدخل  
 الهمزة على الفعل يجعله  
 متعديا إلى مفعول لم يكن  
 متعديا إليه بدونها وصوغه  
 للمفعول يجعله قاصرا عن  
 مفعول كان متعديا إليه  
 قبل الصوغ والذي  
 لا يتعدى أن دخلته همزة  
 النقل تعدى إلى واحد  
 والمتعدى إلى ثلاثة إذا  
 صغته للمفعول صار متعديا  
 إلى اثنين وذو اثنين يصير  
 متعديا إلى واحد وذو  
 الواحد يصير غير متعد فان  
 كان المصوغ للمفعول  
 من باب أعلم طي باب ظن  
 وإن كان من باب ظن طي  
 بباب كان وكالمصوغ  
 للمفعول في ذلك المطاوع  
 اه في خاتمة آجازه لا يخفى  
 أن يعامل غير علم ورأى  
 من أخواتهما القلبية  
 الشائبة معاملة ما في النقل  
 إلى ثلاثة بالهمزة فيقال  
 على مذهبه أظننت زيدا  
 عمرا فاضلا وكذلك  
 أحسبت وأخلت وأزججت  
 ومذهبه في ذلك ضعيف  
 لأن المتعدى بالهمزة فرع  
 المتعدى بالتجرد وليس في

أن المكسورة المعاقبة باللام ومعمولاها في قوله تعالى ينبئكم إذا قرئتم الآية الآن يقال مراد شيخ  
 الإسلام ثلاثة مفاعيل صريحة وفي الدماميني من الحق هذه الأفعال بألم ليس قائلان الهمزة  
 والتضعيف فيها للنقل اذ لم يثبت في لسانهم ما ينقل عنه ماذ كروا عما هو من باب التضمين أي  
 تضمينها معنى أعلم وفي قول الشارح لتضمنها معناه إشارة إلى ذلك وفي التصريح عن الناظم أن أولى  
 من اعتبار التضمين حل الثاني منها على ترع الخافض والثالث على الحال وعمدى فيه نظرا إذا لم  
 قيد في عاملها على معنى في يكون التقدير أخبر زيدا به مروري حال كونه قائما فيعطى الكلام تقييد  
 الأخبار بحال قيام عمرو ولا يعطى ما الخبر به من أحوال عمرو مع أن هذا هو المطلوب دون ذلك وانظر  
 ما المانع من كون الهمزة والتضعيف للنقل عن فعل مقدروا له نظائر كثيرة فاعرفه (قوله يثبت  
 زرعة الخ) التاء نائب فاعل وهي المفعول الأول وزرعة مفعول ثان وجهلة يهدي إلى الخ مفعول  
 ثالث وجهلة والسفاهة كاهها أي قبضة اعتراضية عرض الشاعر فيها بذكر زرعة الذي كان يسهفه  
 عليه في أشعاره (قوله وما عليك الخ) ما للاستفهام الانكاري أي أي شيء عليك وقوله أن تعودني  
 أي في أن تعودني متعلق بما تعالى به عليك وقول البعض أن تعودني مفعول بعليك فاسد (قوله  
 ما تسئلون) بالبناء للمجهول كقوله سبيحا (قوله ولم أبله) أي أجربه كما زعموا أي بلوا كالبوا الذي  
 زعموه (قوله سوداء الغيم) سوداء أقبح أمر آة كانت تنزل بموضع من بلاد غطفان يسمى الغيم يفتح  
 العين المجهمة واسمها بلي وقوله بمصر صفة لاهلي أي الكائنين بمصر وجهلة أعودها حال من تاء فاقبلت  
 (قوله والذي لا يتعدى الخ) فربيع على قوله فدخل الهمزة الخ ولم يقل والذي يتعدى إلى واحد ان  
 دخلته همزة النقل تعدى إلى اثنين والذي يتعدى إلى اثنين ان دخلته همزة النقل تعدى إلى ثلاثة  
 لتقدم ذلك أول الباب وانما ذكر القسم الأول مع تقدمه ههنا أيضا نوطائه لقوله والمتعدى إلى ثلاثة  
 الخ (قوله طي باب ظن) أي في التعدى إلى اثنين لاني سائر الأحكام كما هو ظاهر فلا يقال المفعولان  
 في باب ظن لا يجوز حذفهما اقتصارا لعدم الفائدة كما تقدم بخلافه هنا (قوله المطاوع) هو الدال على  
 أثر فاعل فعل آخر ككسره فاكسره فطاع المتعدى إلى ثلاثة متعد إلى اثنين كاهلته الصدق فاعله  
 فعله فاعله ومطاع المتعدى إلى اثنين متعد إلى واحد كاهلته الحساب فتعلمه ومطاع المتعدى إلى  
 واحد لازم ككسره فاكسره (قوله الشائبة) أي المتعدية إلى اثنين أما غير الشائبة من القلبية  
 كفهم وحزن ولا يعامل بمعاملة علم ورأى في النقل إلى ثلاثة بالهمزة اتفاقا وإن كان منه ما ينقل بها  
 إلى اثنين كفهم وإلى واحد كحزن (قوله بالتجرد) أي من الهمزة والتضعيف (قوله فيحمل) أي يقاس  
 بالنصب في جواب الذي (قوله ووجب أن لا يقاس عليهما) لأن الخارج عن القياس لا يقاس عليه  
 (قوله لجاز أن يقال ألبست الخ) فيه أن نحو ما ذكر لا يجوز ولو جازنا القياس على أعلم وأرى لأن  
 ليس متعد لواحد فالهمزة إنما تعدى إلى الثاني فقط فكان الأولى أن يقول لجاز أن يقال أكون  
 زيدا عمرا جبة

في الفاعل

(قوله في عرف النعاة) وأما في اللغة فمن أوجد الفعل (قوله أسند إليه فعل) أي على وجه الإثبات أو  
 النفي أو التعايق أو الانشاء فدخل الفاعل في لم يصرب زيد وان ضرب زيد وهل قام زيد والمتبادر  
 من الاسناد الاسناد أصالة تخرج من السوابع البدل والمعطوف بالحرف لأن الاسناد فيهم ما تبعي قال  
 يس على أن لا تسلم الاسناد في البدل بناء على أن عامله مقدر من جنس الأول قال شيخنا أي فالذكر  
 لم يسند إليه أصلا وكلامنا فيه لا في المقدر اه وأما بقية التوابع فلا اسناد فيها والمراد الاسناد

الأفعال متعد بالتجرد إلى ثلاثة فيحمل عليه متعد بالهمزة وكان مقتضى هذا أن لا يقل علم ورأى إلى ثلاثة لكن ولو  
 ورد السماع بنقلها فقبل ووجب أن لا يقاس عليهما ولا يستعمل استهما لهما إلا ما سمع ولو ساغ القياس على أعلم وأرى لجاز أن  
 يقال ألبست زيدا عمرا فاعله لا يجوز إجماعا والله أعلم في الفاعل في (الفاعل) في عرف النعاة هو الاسم (الذي) أسند إليه فعل



نام أصل الصيغة أو مؤول  
به (كفروعي) الفعل  
والصفة من قولك (أتى  
زيد منبراً وجهه نعم الفتى)  
فكل من زيد والفتى فاعل  
لأنه أسند إليه فعل تام  
أصل الصيغة الآن الأول  
متصرف والثاني جامد  
وجهه فاعل لأنه أسند إليه  
مؤول بالفعل المذكور  
وهو منبراً الذي أسند  
إليه فعل يشمل الاسم  
الصريح كمثل والمؤول به  
نحو أو لم يكفهم أبا أزلنا  
والنقيض بالفعل يخرج  
المبتدأ أو باتام نحو اسم  
كان وأصل الصيغة  
النائب عن الفاعل وذكر  
أو مؤول به لادخال الفاعل  
المسند إليه صفة كمثل أو  
مصدر أو اسم فعل أو ظرف  
أو شبهه (تنبيه) للفاعل  
أحكام أعطى الماظم منها  
بالتشثيل البعض وسيدكر  
الباقى الأول الرفع وقد  
يجر لفظه

(قوله عذ الخ) أظهر منه ان  
قوله نعم الخ لم يقصد به  
التشثيل للفاعل بل قصد به  
التعميم في العامل (قوله  
كوحده) لان الاثر  
الواحد لا ينشأ الا من واحد  
(قوله فالفاعل الخ) فيه ان  
الثاني تابع كالمرفوع  
معنى الفعل على شئ آخر  
لا يجمع التبعية

ولو غير تام فيدخل فاعل المصدر وفاعل اسم الفاعل (قوله تام) قال الشارح في شرحه على التوضيح  
لا حاجة الى هذا القيد لان المخرج به وهو اسم كان خرج بقيد أسند إليه فعل لان اسم كان لم يسند  
إليه كان لان معناه ليس منسوباً إليه وانما هو منسوب الى مضمون الجملة اه وفيه نظريه لم يما  
قد مناه في باب كان وأخواتها (قوله أصل الصيغة) المراد باصاتها عدم تحويرها الى صيغة ما لم يسم  
تعالى لا عدم التصرف فيها مطلقاً حتى يعترض بخروج فاعل نعم وفاعل شهد بفتح فسكون أو  
بضمين لان الفعل فيهما ليس أصل الصيغة لان الصيغة الأصلية بفتح فكسر ثم لو قال على طريقة  
فعل لكان أوضح والصيغة كما قال اللغوي كيفية تعرض لحروف الكلمة باعتبار حركاتها ومكانها  
لعدم بعضها على بعض (قوله أو مؤول به) أى الفعل كما مشى عليه الشارح فيما يأتى ومعنى كونه  
مؤولاً بالفعل كونه معناه وحالاً محله فدخل اسم الفعل (قوله كفروعي أتى) عدواً على أتى ونعم واحداً  
كما أشار إليه الشارح لان الرفع في كل فعل (قوله الصريح) المراد به ما قبل المؤول بقريته المقابلة  
فدخل فيه الضمير في نحو قاما وقم (قوله والمؤول به) أى لوجود سابق ولو تقديره هو هنا أن المفتوحة  
وأن الناصبة للفعل وما دون كي ولو فلا يؤول الفاعل بالاسم من غير سابق عند البصريين وانما  
يقدر منه أن الساكنة السون لعدم ثبوت تقدير غيرها كذا في التصريح واستثنى الدماميني باب  
التسوية ان جعلها سواء في قوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم خبراً وما بعده فاعلاً وظاهراً كلام  
الشارح أن الفاعل لا يكون جملة وهو كذلك على مذهب البصريين المختار وقيل تقع فاعلاً مطلقاً  
نحو يحبني يقوم زيد وظهر لي أقام زيد بدليل ثم بدالهم من بعد ما رأوا الآيات ليسبحنه وتبين لكم  
كيف فعلنا بهم ولا تحجة فيهما أما الأول فلا احتمال أن يكون فاعل بدالهم استراية راجعاً الى  
المصدر المفهوم منه والتقدير ثم بدالهم بدال كما جاء مصرحاً به في قوله بدال من تلك القلوص بدال  
وجله ليسبحنه جواب قسم محذوف ومجموع القسم وجوابه مفسر لذلك البداء ولا يجمع من هذا كون  
القسم انشاء لان المفسر هنا في الحقيقة المعنى المتحصل من الجواب الذي هو خبر وهذا المعنى هو  
محبته عليه الصلاة والسلام فهذا هو البداء الذي بدالهم كذا في المعنى وأما الثاني فلما يأتى وقيل تقع  
ان علق منها فعل لقلبي علق وقال الدماميني تبعاً للمعنى تقع ان كان التعليق بالاستفهام كالمثال  
الثاني والآية الثانية لان الاسناد حينئذ في الحقيقة الى مضاف محذوف لا الى الجملة اد المعنى ظهر  
لي جواب أقام زيد وهذا التقدير لا بد منه دفعا للتناقض اذ ظهور الشئ مضاف للاستفهام عنه اه  
فالأقوال أربعة ومصرح بعضهم بان اسناد الفعل الى الجملة عند من جوزها وانما هو باعتبار مضمونها  
(قوله يخرج المبتدأ) أو رد عليه أنه يدخل في قوله أو مؤول به فان زيد من زيد قائم أسند إليه مؤول  
بالفعل وأجاب سم بان المتبادر من قوله أسند إليه فعل أو مؤول به ما يكون المسند فيه ماذكر  
فقط ولا كذلك زيد قائم فان المسند اسم الفاعل مع الصير المستتر (قوله وبأصل الصيغة النائب عن  
الفاعل) ومن شبهه فاعلاً محذوف هذا القيد كما أن من يسمى اسم كان فاعلاً محذوف قيد التمام وكلام  
الشارح مبني على الصحيح أن صيغة المجهول فرع صيغة المعلوم أما على القول بانها صيغة أصلية  
فيحتاج الى ابدال قولنا أصل الصيغة بقوله على طريقة فعل (قوله صفة) المراد بها ما يشمل اسم  
الفاعل واسم التفضيل وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة ومن الصفة الجامدة المؤول بالمشتق كاد  
بمعنى شجاع (قوله أو مصدر) لعله أراد به ما يشمل اسم المصدر والمصدر نحو أجهني صرب زيد الأمير  
واسمه نحو أجهني عطاء المال عمرو واسم الفعل نحو هيأت نجدوا الطرف نحو أو عدل زيد وشبهه هو  
الجار والمجرور نحو أفي الله شئنا وهذا من بحسب الظاهر والافنى الحقيقة العاهل في الفاعل متعلق  
الطرف وشبهه (قوله أحكام) أى سبعة بحسب ماذكره المصنف والشارح لكس من أحكامه ما لم  
يذكره كوحده ولا يتعدى الفاعل في نحو اختصم زيد وعمرو والمجموع اذ هو المسند إليه فلا تعدد



الافى اجزائه لكن لما يقبل المجموع من حيث هو مجموع الاعراب جعل في اجزائه واما قوله  
 وقلقهها رجل رجل فالاصل قلقةها الناس رجلا رجلا أى متناوبين فحذف الفاعل وأقيم السال  
 مقامه (قوله باضافة المصدر) أى بالمصدر المضاف أو الباء سببية ليجرى كلامه على الاصح من أن  
 العامل المضاف وما ذكره الشارح من تسمية المجرور بالمصدر أو الحرف الزائد فاعلا هو المشهور  
 وذهب بعضهم الى أن المجرور بالمصدر والحرف الزائد أو شبهه لا يسمى فاعلا اصطلاحا (قوله بمن أو  
 الباء الزائدين) مثلهما اللام الزائدة نحو هيأت هيأت لثوب صدوق (قوله بما لاقت) فالباء زائدة  
 وما فاعل بآتيك وجهلة والاباء نهى أى تشبّع حالية (قوله على محله) جرى على أحد القولين مبنى  
 على عدم اختصاص المحلى بالمبنيات والجل وأيد بعدم لزوم اجتماع حركتى اعراب فى آخر الكلمة  
 وهذا قول الأكثر والثانى أنه تقديرى لا محلى بناء على اختصاص المحلى بهما وأيد بقول الرضى معنى  
 كون الكلمة معربة بكذا محلا أنها فى موضع لو كان فيه اسم معرب كان اعرابه كذا لاقتضائه أن  
 المحلى لا يكون فى المعرب كما هنا وفرقهم بين المحلى والتقديرى بأن المانع فى المحلى قائم بجملة الكلمة  
 وفى التقديرى بالحرف الأخير منها لقيام المانع هنا بالحرف الأخير ويمكن إجراء كلام الشارح على هذا  
 القول بأن يراد بالمحلى ما قابل اللفظى (قوله حتى يجوز) حتى ابتدائية فالفعل مرفوع بعدها لكن  
 جواز رفع التابع مخصوص بالفاعل المجرور بالحرف الزائد دون المجرور بالمصدر قاله البعض ثم فرق  
 بفرق أحسن منه أن يقال الفرق ضعف الجار فى الأول لكونه مرفوعا زائدا وقوته فى الثانى لا يمكن  
 فى حاشية شيخنا أن ما أضيف اليه المصدر أو اسمه يجوز فى تابعه الرفع والجرو لو كان معرفة اه وهذا  
 هو الذى سيصرح به المصنف فى باب المصدر بقوله

وجر ما يتبع ما جرو من • راعى فى الاتباع المحل لحسن

فاتن من أين أتى للبعض ما قاله (قوله فان كان المعطوف) أى على المجرور بمن وكذا اذا كان المعطوف  
 نكرة والعطف بـل أول لكن لانهما بعد النقي والنهي لا يثبت الحكم لما بعدهما نعم ان قصد بـل  
 نقل النقي لما بعدهما كما جوزه المبردوعبد الوارث جازا لغيره ما يظهر (قوله جازا لغيره) (قوله جازا لغيره)  
 بخلاف الباء واللام الزائدين (قوله كونه عمدة لا يجوز حذفه) عد الشارح هنا كونه عمدة وكونه  
 لا يجوز حذفه حكما واحدا وعدهما فى باب النائب عن الفاعل حكيم وهو ظاهر ولعل وجهه  
 ما هنا أن العمدة لازمة لعدم جواز الحذف غالبا فامل (قوله لا يجوز حذفه) أى بدون رافعه  
 أمامه فيجوز الدليل كفى التسهيل ويسئى من عدم جواز حذفه خمسة أبواب بناء الفعل  
 للمجهول نحو ضرب عمسرو والمصدر نحو ضرب بازيد أو اطعام فى يوم بناء على ما ذكره من عدم  
 تحمله الضمير لجوده وذهب السبوطى الى أنه فى مثل ذلك يصح لان الجاهل اذا أول بمشتق  
 تحمّل وضربا زيدا فى معنى اضرب واطعام فى معنى أن يطعم وهذا تأويل بمشتق والفعل المؤكد  
 بالنون فى نحو لا يصعدك وكون الفاعل فيه محذوف فاعلة فهو كالتأنيث لا يمنع كونه محذوفاً بل يقرره  
 فلامعنى لا اعتراض البعض بذلك والتعجب نحو أسمعهم وأبصرأى بهم فحذف فاعل الثانى  
 والاستثناء المفرع نحو ما قام الأزيد الاصل ما قام أحد الازيد وفى استثناء هذين نظرا ما التعجب  
 فلاحتمال أن الفاعل ضمير استترحين حذف الباء لا محذوف ولو سلم أنه محذوف فهو فضلة لفظا  
 فكان المحذوف غير فاعل ثم رأيت شيخنا السيد نقل فى باب التنازع عن الدمامين ما نصه على  
 مذهب سيبويه والبصريين يجوز أحسن وأجل بزيد على أن يكون الاصل أحسن به ثم حذف  
 الباء دلالة الثانية عليها ثم اتصل الضمير واستتر كما استتر الثانى فى قوله تعالى أسمعهم وأبصر اه  
 وهو نص فيما قلناه أولا فله الحمد وأما الاستثناء المفرع فلان الفاعل اصطلاحا هو ما بعده الا وهو  
 مذکور وكون الاصل ما قام أحد الازيد هو بالنظر الى المعنى وتطرق النحاة الى اللفظ قال بس

باضافة المصدر نحو ولولا  
 دفع الله الناس بعضهم أو  
 اسمه نحو من قبله الرجل  
 امر أنه الوضوء أو بمن أو الباء  
 الزائدين نحو أن تقولوا  
 ما جاء نامن بشير ولا نذير  
 ونحو وكفى بالله شهيدا  
 وقوله ألم يأتينك والاباء نهى  
 بما لاقت لبون بن زياد  
 ويقضى حينئذ بالرفع على  
 محله حتى يجوز فى تابعه  
 الجرحلا على اللفظ  
 والرفع جملا على المحل نحو  
 ما جاءنى من رجل كريم  
 وكريم وما جاءنى من رجل ولا  
 أمر أه ولا امرأة فان كان  
 المعطوف معرفة تعين رفعه  
 نحو ما جاءنى من عبد ولا  
 زيد لان شرط جاز الفاعل  
 بمن أن يكون نكرة بعد  
 نقي أو شبهه الثانى كونه  
 عمدة لا يجوز حذفه

(قوله حذف الفاعل) فيه  
 ان الاعتبار الظاهر فيكون  
 الثانى تابعا بالسماع  
 العاطف ولو كان من باب  
 الحذف لذكر فى المواضع  
 الاستية



لان الفعل وفاعله كجزأى

كلمة لا يستغنى بأحدهما

عن الآخر وأجاز الكسائي

حذفه عن كائن قوله

فان كان لا يرضيك حتى

تردنى

الى فطرى لا اخلك رافيا

وأوله الجمهور على أن

التقدير فان كان هو أى

ما نحن عليه من السلامة

الثالث وجوب تأخيره

عن رافعه فان وجدما

ظاهرة تقدم الفاعل

وجب تقدير الفاعل ضميرا

مستترا وكون المقدم اما

مبتدأ كفى نحو زيد قام

واما فاعلا محذوف الفعل

كفى نحو وان أحد من

المشركين استجارك ويجوز

الامران فى نحو أبشر

يهدوننا وآآتم تخلقونه

والارجح الفاعلية لما

سيأتى فى باب الاشتغال

والى هذا الثالث الاشارة

بقوله (وبعد فعل) أى

وشبهه (فاعل) فاعل

مبتدأ خبره فى التطرف

فيله أى يجب أن يكون

الفاعل بعد الفعل (فان

ظهر) فى اللفظ نحو قام زيد

والزيدان قاما (فهو) ذاك

(والا) أى وان لم يظهر فى

اللفظ (ضمير) أى فهو

ضمير (استتر) نحو قام

وزيد قام وهذا قائم لما

مر من أن الفعل وفاعله

كجزأى كلمة ولا يجوز تقديم

جزء الكلمة على صدرها

وأجاز الكوفيون تقدم

الفاعل مع بقاء فاعله

وبقى سادس وهو مقام وقع الازيد لانه من الحذف لامن التنارع لان الاضمار فى أحدهما  
يقتضى المعنى لاقتضائه نفي الفعل عنه وانما هو متفق عن غيره مثبت له اه وقد يقال يضر فى  
أحدهما مع الايمان بالآخرى فلا يرد ما قاله فتأمل (قوله لان الفعل وفاعله الخ) مقتضاه أنه لا يجوز  
حذف الفعل مع أنه يجوز لقريته فالاول أن يعلل بأن مدلول الفعل عرض قائم مدلول الفاعل فلو  
حذف لم يشبه قيام العرض بنفسه هكذا ينبغي تقرير هذا التعليل لا كما قرر بعض (قوله عن كسائي  
نحو قوله فان كان الخ) أى حيث حذف اسم كان وهو فاعل مجاز وفاعل يرضيك أيضا وان لم يتعرض  
له الشارح فى التأويل اكتفاء بالتعرض لاسم كان وحتى للغاية بمعنى الى كفى العيسى وقطرى بفتح  
القاف والطاء رجل خارجى (قوله على أن التقدير فان كان هو) أى فافعال ضمير مستتر عائدا على  
معلوم من المقام لا محذور (قوله وجوب تأخيره) أى عند البصريين دون الكوفيين ولهذا  
يجوزون فاعلية زيد فى زيد قام كما سيذكره الشارح (قوله كفى نحو وان أحد الخ) أى على الأصح  
من أن جملة الشرط لا تكون الا فعلية وجوز الكوفيون كونها اسمية فأجازوا كون أحد مبتدأ  
مخبرا عنه بالفعل بعده وسوغ الابتداء به وقوعه بعد الشرط ونعته بالخار والمجرور بعده (قوله لما  
سيأتى) من أن الأصل فى الاستفهام أن يكون عما يتجدد والمفيد لذلك اصاله الفعل فالغالب دخول  
الاستفهام على الجملة الفعلية واعتراض ترجيح الفاعلية فى الآية الثانية بأن مرجح الفعلية فيها  
وهو الاستفهام عارضة مرجح الاسمية وهو عطف أم نحن الخالقون لاقتضائه اسمية المعطوف  
عليه ليتناسب المتعاطفان فتساقطا ودفعه الرودانى بأن مرجح الفعلية أقوى لانه أمر معنوى كما  
عرفت بخلاف مرجح الاسمية فانما مجرد مناسبة لفظية فلا تعارض لانه لا يكون الا بين متساويين  
(قوله وبعد فعل فاعل) أى بعد كل فعل فاعل فالتكررة للعموم كفى علمت نفس ويستثنى الفعل  
المكفوف عما كلفا وكثر ما طالم كذا قالوا قال الشاطبى وهو غير متعين فى قلما لانها تستعمل للنفي  
المحض فيمكن أن تكون حرفا نافية كما لا تطلب فاعلا وقوله تستعمل للنفي المحض أى فالباقى قد  
تستعمل لاثبات الشئ القليل كما قاله الرضى وعندى أن ما مصدرية هى وما به لهما فى تأويل مصدر  
فاعل ثم رأيت فى المعنى من بعضهم وقد كرهه أن الفعل المكفوف بما لا يليه الا جملة فعلية صرح  
بفعلها وأن ايلا هافعلام قد رايفسر المذكور فى قول الشاعر

صددت فأطولت الصدود وقلما • وصال على طول الصدود ويدوم

ضرورة وقيل هو من تقديم الفاعل على فعله للضرورة ويستثنى أيضا الفعل المؤكد كفى أناك أناك  
اللاحقون وكان الزائدة على الصحيح قاله ابن هشام (قوله أى وشبهه) وانما خص الفعل بالذكر لانه  
الأصل ويحتمل أن المراد الفعل اللعربى أى وبعد مفعول الخ فلا اقتصار فى كلامه (قوله فاعل  
مبتدأ) والمسوغ لا ابتداء بالنكرة وقوع الخبر طرفا محتصا اذا المراد باختصاصه كما مر فى محله عن  
الشعنى أن يكون ما أضيف اليه الطرف صالحا لان مبتدأ به وهو هنا كذلك لان المراد كما أسلفناه  
وبعد كل فعل وكل فعل صالح لان مبتدأ به فهو محتص بالمعنى المذكور وان كان عاما فلا تغفل (قوله  
فان ظهر) أى الفاعل فى المعنى أى داله والمراد بالفاعل فى المعنى المحكوم عليه بالفعل فهو ذاك أى  
الفاعل فى الاصطلاح فلا اتحاد بين الشرط والجزاء معنى كذا قال المرادى وفيه أن مرجع الضمير  
الفاعل فى قوله وبعد فعل فاعل والمراد به الاصطلاحى اذ هو المشكك عليه هنا ولانه الواجب التأخير  
عن الفعل اللهم الا أن يرتكب الاستخدام ثم التقسيم الى ظاهر وضمير فمما عدا مواضع حذف  
الفاعل فلا اعتراض على قوله والا فضمير استتر بأنه لا يلزم من عدم ظهوره استتاره بل وانه محذوف  
فاخره فانه أحسن مما ارتكبه غير واحد هنا (قوله لما مر الخ) حاشا لقوله أى يجب أن يكون الفاعل  
الخ (قوله وأجاز الكوفيون تقدم الفاعل الخ) فلا يضر عندهم عدم تغير المبتدأ من الفاعل فى نحو



في قوله (٣٢) أبعد لا يحل أن يحذف أوله البصريون على أن يحذف أوله البصريون

والثقة مشبهاً يكون أو  
يوجد ويدأوقيل ضرورة  
وقد روى مثلاً الرفع على  
مأذ كرنا والنصب على  
المصدر أي غشي مشيها  
والنقص بدل اشتغال من  
الجمال (وجرد الفعل) من  
علامة التنبيه والجمع  
(إذا ما أسنداء لاثنين)  
كفاز الشهيدان وبغور  
الشهيدان (أو جمع كفاز  
الشهيدان) وبغور الشهداء  
وفازت الهندات وتفوز  
الهندات هذه اللغة  
المشهورة (وقد يقال) على  
لغة قليلة (سعدا) الزيدان  
ويسعدان الزيدان (وسعدوا)  
العمرور ويسعدون  
العمرور وسعدن الهندات  
ويسعدن الهندات ومن  
ذلك قوله  
تولى قتال المارقين بنفسه  
وقد أسلماه مبعود حيم  
وقوله نسيحاً ثم وأوس  
لأن فاهضت عطايك يا ابن  
عبد العزيز وقوله  
نصروك قومي فاعترزت  
بنصرهم ولوانهم خذلوك  
كنت ذليلاً وقوله  
بالوموتى في اشتراء النخبة  
لي قومي فكلمهم بهذا  
وقوله رأين الغواني الشيب  
لاح يعارضى فاعرض  
عني بالحدود التواضر  
ويعبر عن هذه اللغة بلغة  
أكلوني البراغيث وعليها  
حمل الناظم قوله عليه  
الصلاة والسلام يتعاقبون  
فيكم ملائكة بالليل وملائكة  
النهار أحرجه مالك في الموطأ ثم قال ليكني أقول في حديث مالك أن الوارفة علامة أضيهار لانه حديث مختصر

زيد قام وتظهر غيرة الخلفاء في التنبيه والجمع فقام الزيدان قام والزيدون قام جائز عند الكوفيين  
ممتنع عند البصريين وفي كلام الدماميني ما يفيد أن من المانع للتقدم من يخص منعه بالاختيار  
حيث قال نص العلم وابن عصفور في قول الشاعر  
صدت فأطوت الصدود قلما • وصال على طول الصدود يدوم  
على رفع وصال يدوم وقدم الضرورة وهو ظاهر كلام سيويه فقد تحقق تقديم الفاعل على رافعه في  
الجملة اه وكذا في التصريح (قوله نسكا بقول الزباء) ملكة الجزيرة حيث رفع مشيها فاعلا للجمال  
أعني ويدأ ولا يجوز كونه مبتدأ لعدم وجود خبره وما للجمال مبتدأ وخبره والوئيد صفة مشبهة من  
التؤدة وهي التافي والجدل المحروا غمالم يجعل مشيها فاعلا للجار والمجرو ولا عتماده على الاستفهام  
لأن الجار والمجرو روعي هذا التدوير رافع للاسم الظاهر فلا ضمير فيه يرجع إلى ما فتحو الجملة الخبرية  
عن رابط والتقدير تكلف (قوله محذوف الخبر) أي وجوب السد الحال مسده وأورد عليه في المغني  
أنه يخرج على شاذ لعدم استكمال شروط حذف الخبر وسد الحال مسده لأن هذه الحال تصلح خبراً  
عن المبتدأ (قوله وقيل ضرورة) قائل ذلك وهو بعض البصريين لا يطلق منع تقدم الفاعل بل  
يخصه بالسعة كما لا يقال هذا القول لا يظهر لأن البصريين يمنعون مطلقاً والكوفيين يجوزون  
مطلقاً (قوله على ما ذكرنا) أي من الوجهين (قوله وحرد الفعل) هذا هو الحكم الرابع ومثل الفعل  
الوصف كما قاله ابن هشام في قوله الفعل ما تقدم في قوله وبعد فعل (قوله لاثنين) أي لثال اثنين أو جمع  
أي دال جمع ولو بطريق العطف فيهما على الصحيح نحو فقاما زيد وعمر ووقاما زيد وعمر ووكروا منع  
أبو حيان أن يقال على هذه اللغة جازي من جاءك لأنهم تسمع في ذلك وضعفه في المغني بأنه إذا كان  
سبب لحاق الواو ببيان جمعة الفاعل كان لحاقها هنا أولى لظفاء الجمعية قال وقد جوز الزمخشري في  
لا يملك كون الشفاعة إلا من اتحد عند الرحمن وهذا كون من فاعلا والواو علامة (قوله على لغة  
قليلة) في الدماميني ينبغي على هذه اللغة ترك العلامة جوازاً في قولك قام اليوم أخوالك وجواباً في  
قولك ما قام الأخوال كما يضل في علامة التانيث أي على أحد القولين في الفصل بالا كما يأتي وأنه  
إذا قيل قاما وقعدا أخوالاً فإنه يتصل بكل من الفعلين ألفاً لأنهما في المهيمل ضمير وفي المعمل علامة  
وجوز في المغني في قوله تعالى ثم عمرا ووصهما كثير منهم تذازع العاملين في الظاهر وجعل الواو فيهما  
علامة وتقدير ضمير مستتر في المهمل قال وهذا أعني وجوب انتار الضمير في فعل الغائبين من  
غرائب العربية اه قيل مما جاء على هذه اللغة قوله عليه الصلاة والسلام أو مخرجي هم والماسب  
أن يكون هم مبتدأ مؤخر ومخرجي خبر مقدم فيكون على اللغة الفصحى التي هي لغته صلى الله  
عليه وسلم وقد قال الناظم سابقاً

والثان مبتدأ وذا الوصف خبر • ان في سوى الافرد طبقاً استقر  
(قوله تولى) أي مصعب بن الزبير المارقين الخارجين أسلماه أي خذلاه وأسلماه إلى عدوه والمباعد  
قال في التصريح اسم مفعول من الأبعاد والمراد به الإخني من النسب اه والظاهر أنه يصح كونه  
اسم فاعل من أبعدهم أي تباعدوا عنه غير المصاحب والجمع القريب كما في التصريح أو المصاحب  
الذي يهتم بصاحبه كما في غيره والبيت رثاء فيه بعد موته (قوله أكلوني البراغيث) عبراً كما روي مع  
أن حقها ككتني أو أكتني لأن الواو والعقل سواء كانت ضميراً أو علامة جمع تشبيهاً لها من  
حيث فعلها فعلهم من الجور والتعدي المعبر عنه بالاكل مجازاً كما في شرح الجامع والمغني (قوله  
يتعاقبون) أي تأتي طائفة عقب طائفة (قوله ثم قال ليكني أقول الخ) ينبع فيه المرادى قال الش  
يحيى هذا كلام السهيلي وأما الناظم فاستدل به على تلك اللغة والشارح خط الكلامين (قوله لانه  
حديث مختصر) أي من الراوي يعني أن الراوي اختصر اللفظ النبوي الذي هو الحديث المطول  
بجذف



وَأَمَّا الْبَرَارُ مَطُولًا بِحُرْدِ الْفَقَالِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَكْفُرُ بِكُمْ وَبَعْضُ الْكُفُورِ بَيْنَ أَهْلِ الْغَيْبِ وَبَعْضُهُمْ أَهْلُ الْغَيْبِ أَرْدَشْنُوهُ (وَالْفَعْلُ)  
 عَلَى هَذِهِ الْغَيْبِ لَيْسَ مَسْنَدُ هَذِهِ الْأَحْرَفِ بَلْ هُوَ (لِلظَّاهِرِ بَعْدَ مَسْنَدِ) وَهَذِهِ أَحْرَفُ دَالَّةٌ عَلَى تَنْبِيهِ الْفَاعِلِ وَجِهَةٌ كَمَا دَلَّتِ النَّاسُ فِي  
 نَامَتِ هُنْدٌ عَلَى تَأْنِيثِ الْفَاعِلِ وَمِنْ الْكُفُورِ بَيْنَ مَنْ يَحْمِلُ مَا وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ خَيْرٌ مُقَدَّمٌ وَمَسْنَدُ أَمُورٍ وَمِنْهُمْ مَنْ يَحْمِلُهُ عَلَى إِبْدَالِ  
 لُظَاهِرٍ مِنَ الْمَضْمُونِ وَكَذَا الْخَلَاءُ غَيْرُ مَمْنُوعٍ فِيمَا سَمِعَ مِنْ غَيْرِ أَصْحَابِ هَذِهِ الْغَيْبِ وَلَا يَجُوزُ (٣٣) جَلَّ جَمِيعُ مَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ

عَلَى الْإِبْدَالِ أَوْ التَّقْدِيمِ  
 وَاتَّخِذُوا لَنَا الْأَعْمَةَ  
 الْمَأْخُودَ عَنْهُمْ هَذَا الشَّانَ  
 اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ قَوْمًا مِنَ  
 الْعَرَبِ يَجْعَلُونَ هَذِهِ  
 الْأَحْرَفَ عِلَامَاتٍ لِلتَّنْبِيهِ  
 وَالْجَمْعِ وَذَلِكَ بِنَاءٍ مِنْهُمْ  
 عَلَى أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ  
 يَلْتَزِمُ مَعَ تَأْخِيرِ الْأَسْمِ  
 الظَّاهِرِ الْأَلِفَ فِي فِعْلِ  
 الْأَتْنِ وَالْوَاوِ فِي فِعْلِ جَمْعِ  
 الْمَذْكَرِ وَالسُّونِ فِي فِعْلِ  
 جَمْعِ الْمُؤنَّثِ فَوْجِبَ أَنْ  
 تَكُونَ عِنْدَ هَؤُلَاءِ حُرُوفًا  
 وَقَدْ لَزِمَتْ لِلدَّلَالَةِ عَلَى  
 التَّنْبِيهِ وَالْجَمْعِ كَمَا لَزِمَتْ  
 النَّاسُ لِلدَّلَالَةِ عَلَى التَّنْبِيهِ  
 لِأَهْلِهَا كَانَتْ أَسْمَاءً لِلزَّمْرِ  
 أَمَّا وَجُوبُ الْإِبْدَالِ أَوْ  
 التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ أَمَّا  
 اسْتِنَادُ الْفَعْلِ مَرَّتَيْنِ وَاللَّزِمُ  
 بَاطِلٌ أَغْنَاكَ (وَبَرَعَ الْفَاعِلُ  
 فَعَلَ أَصْهَرًا) أَيَّ حَذْفٍ مِنَ  
 الْأَلْفِظِ مَا جَوَازًا كَمَا إِذَا أَجِيبَ  
 بِهِ اسْتِفْهَامٌ مُحَقَّقٌ (كَثَلُ زَيْدٍ  
 فِي جَوَابِ مَسْأَلَةٍ) إِذَا  
 جَعَلَ التَّقْدِيرَ قَرَأَ زَيْدٌ وَمِنْهُ  
 وَلَيْتَ سَأَلْتَهُمْ مِنْ خَلْقِ  
 السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَيَقُولَنَّ  
 اللَّهُ أَيُّ خَلْقٍ هُنَّ اللَّهُ أَوْ تَقْدَرُ  
 كَقِرَاءَةِ ابْنِ عَامِرٍ وَشُعْبَةَ  
 يَسْمَعُ لَهُ فِيهَا بِالْغَيْبِ دَقِ

بِحَذْفِ صَدْرِهِ وَاللَّفْظُ النُّبُوِيُّ أَنَّ اللَّهَ لَا تَكُنْ يَتَعَاقِبُونَ فَيَكُنْ مَلَأْنِيكَ بِاللَّيْلِ وَمَلَأْنِيكَ بِالْهَارِ وَالْوَاوِ  
 فِي يَتَعَاقِبُونَ ضَمِيرٌ يَرْجِعُ إِلَى مَلَأْنِيكَ السَّابِقِ وَقَوْلُهُ مَلَأْنِيكَ بِاللَّيْلِ الْخَبَرُ بَيَانٌ لِمَا أَجْلَسَ فِي مَلَأْنِيكَ  
 السَّابِقِ وَهَكَذَا الْحَالُ بَعْدَ الْإِخْتِصَارِ فَالْوَاوِ فِي الْحَقِّ صِرَاعًا ثَلَاثَةً عَلَى مَلَأْنِيكَ الْأُولَى الْمَحْذُوفَةُ قَالَهُ  
 الْبَهَوِيُّ دَفْعًا بِهَذَا بَحْثٌ سَمَّيْتُ بَانَ اللَّفْظِ الْمُخْتَصِرِ يَتَّبِعُ كَوْنُ الْوَاوِ فِيهِ حَرْفًا لِسَنَادِ الْفَعْلِ إِلَى الظَّاهِرِ  
 أَيْ فَلَا يَتَّبِعُ الْجَوَابَ بِالْإِخْتِصَارِ وَلَا يَحْتَجُّ بِمَا فِي كَلَامِ الْبَهَوِيِّ مِنَ الْبَعْدِ قَامِلٍ (قَوْلُهُ رَوَاهُ الْبَزَارُ) وَمِثْلُ  
 مَا رَوَاهُ الْبَزَارُ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (قَوْلُهُ مَجْرَدًا) أَيْ مِنْ عِلَامَةِ الْجَمْعِ الْمَوْجُودَةِ مَعَ الْأَسْمِ الظَّاهِرِ لَمْ يَدْمِ  
 اسْتِنَادُهُ إِلَى الظَّاهِرِ بَلْ إِلَى الضَّمِيرِ (قَوْلُهُ يُقَالُ إِنَّ اللَّهَ مَلَأْنِيكَ الْخَبَرُ) لَمْ يَذْكُرْ أَمَّا الْحَدِيثُ لِأَخْذِهِ مِمَّا  
 سَبَقَ (قَوْلُهُ أَرْدَشْنُوهُ) حَتَّى مِنْ الْيَمِينِ وَيُقَالُ أَيْضًا أَسْدَشْنُوهُ بِالسَّيْنِ الْمَهْمَلَةِ بَدَلِ الزَّايِ وَقَدْ  
 وَجَدْتُ كَذَلِكَ فِي بَعْضِ نَسَخِ الشَّارِحِ (قَوْلُهُ لِلظَّاهِرِ) أَوْ الضَّمِيرِ الْمَنْفَصِلِ فِي غَيْرِ مَا قَامَا الْإِهْمَا وَاتَّخِذُوا  
 قَامَا هُمَا (قَوْلُهُ جَمِيعُ مَا جَاءَ الْخَبَرُ) أَيَّ مَا سَمِعَ مِنْ أَصْحَابِ هَذِهِ الْغَيْبِ وَمَا سَمِعَ مِنْ غَيْرِهِمْ (قَوْلُهُ كَمَا  
 لَزِمَتْ النَّاسُ الْخَبَرُ) الْفَرْقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ عِلَامَةِ التَّنْبِيهِ وَالْجَمْعِ عَلَى مَذْهَبِ جَهْدِ الْعَرَبِ أَنَّهُمَا قَدِيمَتُهُمْ  
 قَاعِلَتُهُمَا لَوْجُودُ الْفَاعِلِ عَلَى صَوْرَتِهِمَا بِخِلَافِهَا أَيْضًا الْإِحْتِيَاجُ إِلَى تَأْنِيثِ الْفَاعِلِ لِأَنَّ الْفَاعِلَ  
 قَدْ لَا يَعْلَمُ مِنْهُ التَّنْبِيثُ إِذَا اللَّفْظُ قَدِيمٌ يَكُونُ بِصُورَةِ الْمَذْكَرِ وَالْمُرَادُ مِنْهُ مُؤنَّثٌ وَبِالْعَكْسِ مُخْلَافٌ لَفْظُ  
 التَّنْبِيهِ وَالْجَمْعِ فَانْهَ لَا إِحْتِمَالُ فِيهِ وَلَا إِيْهَامٌ قَالَهُ سَمَّيْتُ (قَوْلُهُ لِلزَّمْرِ) أَيَّ عِنْدَ هَؤُلَاءِ الْأَقْوَامِ الْخُصُوصِ  
 (قَوْلُهُ وَأَمَّا اسْتِنَادُ الْفَعْلِ مَرَّتَيْنِ) أَيَّ أَنْ يَجْعَلَ كُلَّ مِنَ الضَّمِيرِ وَالظَّاهِرِ فَاعِلًا (قَوْلُهُ وَاللَّزِمُ بِالْطَّلِ  
 أَنْفَا) لِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ لَا نَسْلَمُ هَذِهِ الدَّعْوَى وَأَيُّ مَانِعٍ مِنْ أَنْ يَقُولَ بِأَحَدِهِمَا الْوَاوِ عِنْدَ أَصْحَابِ هَذِهِ  
 الْغَيْبِ فَلَوْ قَالُوا هُوَ بَعِيدٌ كَمَا كَانَ أَوَّلَى قَالَتْ كَيْفَ يَتَصَوَّرُ اسْتِنَادُ الْفَعْلِ الْوَاحِدِ إِلَى فَاعِلَيْنِ قُلْتُ لَا مَانِعَ  
 مِنْ ذَلِكَ عَقْلًا إِذَا تَحَدَّى الْفَاعِلَانِ فِي الْمَعْنَى كَمَا هَذَا الْأَنْ مَدْلُولُ الضَّمِيرِ وَالْأَسْمِ الظَّاهِرِ وَاحِدٌ (قَوْلُهُ وَبَرَعَ  
 الْفَاعِلُ فَعَلَ) هَذَا هُوَ الْحُكْمُ الْخَامِسُ (قَوْلُهُ اسْتِفْهَامٌ مُحَقَّقٌ) أَيَّ مَا فُوطَ بِدَالِهِ وَأَنْ كَانَ فِي حَيْزِ شَرْطٍ  
 لَمْ يَوْجَدْ مَدْلُولُهُ فِي الْخَارِجِ كَمَا فِي وَلَيْتَ سَأَلْتَهُمْ مِنْ خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَقَوْلُهُ أَوْ تَقْدَرُ أَيْ غَيْرِ  
 مَلْفُوظٍ بِدَالِهِ (قَوْلُهُ يَسْمَعُ لَهُ فِيهَا الْخَبَرُ) لَهُ نَائِبُ فَاعِلٍ وَالْإِصَالُ جَمْعُ أَصْلٍ بَضْعَتَيْنِ جَمْعُ أَصْبَلٍ وَهُوَ الْمَسَاءُ  
 وَيَجْمَعُ أَصَالَ عَلَى أَصَائِلٍ (قَوْلُهُ وَقِرَاءَةُ بَعْضِهِمْ) هَذِهِ الْقِرَاءَةُ شَاذَةٌ بِخِلَافِ مَا قَبِلَهَا وَلِذَلِكَ أَمَرْتُ  
 الْقَارِئَ (قَوْلُهُ ضَارِعٌ) أَيَّ مَسْكُونٍ لِمَصْرُومَةٍ عَلَيْهِ لَانْفِعَالِ الْمَحْذُوفِ وَخِجَابُ أَيَّ حَتَّاجٍ وَمَا مَصْدَرِيَّةٌ أَيْ  
 مِنْ أَجْلِ اطِّحَاةِ الْأَشْيَاءِ الْمُطْبِيعَةِ أَيَّ الْمَهْلِكَةِ وَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يَقُولَ الْمُطْبِيعَاتُ لِكَيْهَ وَضَعُ فَاعِلٍ  
 مَوْضِعَ مَفْعَلٍ اضْطَرَّارًا (قَوْلُهُ لِأَفْعَالٍ مَحْذُوفَةٍ) أَيَّ قِيَاسًا عَلَى الْأَصَحِّ إِذَا تَوَهَّمُ كَوْنُ الْمَذْكَورِ  
 نَائِبَ فَاعِلٍ فَلَا يَجُوزُ يَوْعُظُ فِي الْمَسْجِدِ رَجُلٌ عَلَى أَنَّ رَجُلًا فَاعِلٌ مَحْذُوفٌ (قَوْلُهُ لَا عِتْضَادَ التَّقْدِيرِ  
 الْأُولَى) لَا يَقَالُ عَارِضٌ هَذَا كَوْنُ جِلَّةِ اسْتِفْهَامٍ أَمِيَّةٍ لَا قَضَاءَ ذَلِكَ كَوْنُ الْجَوَابِ كَذَلِكَ  
 لِلتَّنَاسُبِ لِأَنَّا نَقُولُ قَالَ السَّيِّدُ جِلَّةُ السُّؤَالِ فَعِلِيَّةٌ حَقِيقَةٌ وَأَنْ كَانَتْ أَمِيَّةً صُورَةً لَا أَنْ قَوْلُكَ مَنْ قَامَ  
 أَصْلُهُ أَقَامَ زَيْدٌ أَمْ عَمْرُوهُ أَمْ بَكَرُ الْخَبَرُ لَا أَزِيدُ قَائِمٌ أَمْ عَمْرُوهُ أَمْ بَكَرُ الْخَبَرُ لَا أَنْ اسْتِفْهَامُ الْفَعْلِ أَوَّلَى فَانْتَصَرَ  
 وَأَتَى بِلَفْظٍ مِنَ الدَّلَالَةِ أَجْمَالًا عَلَى تِلْكَ الذُّرُوفِ الْمَفْصَلَةِ وَانْتَضَمَتْهَا مَعْنَى اسْتِفْهَامٍ وَجِبَ تَقْدِيمُهَا  
 عَلَى الْفَعْلِ فَصَارَتْ الْجُمْلَةُ أَمِيَّةً فِي الدُّورَةِ فَنَبِهَ بِإِيرَادِ الْجَوَابِ جِلَّةً مَعْلُومَةً عَلَى أَصْلِ السُّؤَالِ

(٥ - صَبَانِ ثَانِي) وَالْإِصَالُ رِجَالٌ وَقِرَاءَةُ ابْنِ كَثِيرٍ كَذَلِكَ يُوْحِي إِلَيْنَا إِلَى الَّذِينَ مِنْ قِبَلِ اللَّهِ وَقِرَاءَةُ بَعْضِهِمْ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ  
 الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ وَقَوْلُهُ لِيَبْلُغَ زَيْدٌ ضَارِعٌ لِمَصْرُومَةٍ وَخِجَابُ بِمَا تَطْبِيعُ الطَّوَائِفِ بِنَاءً الْأَفْعَالِ لِلْمَفْعُولِ وَالْأَسْمَاءِ  
 لِلْمَذْكَورَةِ رَفَعَ بِالْفَاعِلِ عَلَيْهِ لِأَفْعَالٍ مَحْذُوفَةٍ كَأَنَّهُ قِيلَ مِنْ سَمِعَ وَمَنْ يُوْحِي وَمَنْ رَيْنَهُ وَمَنْ يَكْبَهُ فَقَبِلَ بِسَمْعِ رِجَالٍ وَبُوْحَى اللَّهُ وَزَيْنُهُ  
 رَكَوْهُمْ وَيَكْبَهُ ضَارِعٌ وَهَذَا أَوَّلَى مِنْ تَقْدِيرِ هَذِهِ الْمَرْفُوعَاتِ أَخْبَارُ مَبْدَأَاتٍ مَحْذُوفَاتٍ لَا عِتْضَادَ التَّقْدِيرِ الْأُولَى بِمَارِجِهِ أَمَّا الْآيَةُ



الاولى فليثبتوه فيما يشبهها وهو ان سألهم (٣٤) من خلق السموات والارض يقولون خلقهن العزيز العليم وفيما هو على طريق يقراها

وهو قال من يحيى العظام  
وهي وميم قل يحيى الذي  
انشأها اول مرة قالت من  
انباؤه هذا قال نبأ في العليم  
الخبير وأما البواقى  
فبالرواية الاخرى وهي  
رواية البناء للفاعل نعم في  
غير ما ذكر يكون الجمل  
على الثانى اولى لان  
المبتدأ عين الخبر فالجذوف  
عين الثابت فيكون الحذف  
كلا حذف بخلاف الفعل  
فانه غير الفاعل أو أوجب  
به نفي كقوله  
تجلدت حتى قيل لم يعرفه  
من الوجود شئ قلت بل  
أعظم الوجود  
أى بل عراه أعظم الوجود  
أو استلزمه فعل قبله  
كقوله

أسقى الاله عدوات الوادى  
وجوفه كل ملت عادى  
كل أجش حاله السواد  
أى سقاها كل أجش وأما  
وجوبا كما اذا فسر بما  
بعد الفاعل من فعل  
مسند الى ضميره أو  
ملا به نحو وان أسد من  
المشركين استجارك وهلا  
زيد قام أبوه أى وان  
استجارك أحد استجارك  
وهلا لا بس زيدا قام أبوه  
الا أنه لا يتكلم به لان  
الفعل الظاهر كالبدل من  
اللفظ بالفعل المصغر فلا  
يجمع بينهما (وتاء تانيث  
نلى الماضى اذا كان  
لانى) لتدل على تانيث

فالمطابقة حاصلة باعتبار الحقيقة ولم يترك هذا التثنية الا لما منع هدامه كفى آية قل من يحيىكم من  
ظلمات البر والبحر فان قصد الاختصاص هنا أوجب تقديم المسند اليه اه وفيه كمال الروداني  
تبع الحفيد السعد ان المسؤول عنه بالهمزة ما يليه اذنى أخلق الله المشكوك فيه انما هو صدور الخلق  
من خالقه أو ان الفعل المحقق صدوره من الله هل هو خلق أو غيره فعلى الاول يقال أخلق الله أم لم  
يخلق وعلى الثانى أخلق الله أم أرسل ويقول أقام زيد أم لم يقم وأقام زيد أم ضرب ويقال اذا سأل  
عن الفاعل الله خالق أم غيره وأزيد فأنم أم عمرو فلا نسلم أن من خلق بمعنى أخلق لانهم لا يشكون في  
صدور الخلق ولا في أن الفعل الصادر هو الخلق لا غيره وانما السؤال عن الخالق أهو الله أم غيره فمن  
خلق حيث نفي معنى الله خلق أم غيره فهو جلة اسمية لفظا ومعنى قال في الاطول ونسكتة ترك  
المطابقة على هذا أن في رعايتها ايراد الجواب جلة اسمية ايها م قصد التقوية وهو لا يليق بالمقام اه  
أى لان التقوية شأن ما يشك فيه أو ينكر واعتبار ذلك اه اغبر مناسبا للمقام (قوله فليثبتوه فيما  
يشبهها) وجه الشبه أن كلا سؤال عن خلق السموات والارض فان قلت هذا عارض بالمثلى فيقال  
الدليل على انه مبتدأ وقوعه كذلك كقوله تعالى قل من يحيىكم من ظلمات البر والبحر الى قوله قل الله  
يحيىكم منها قلت وقوعه فاعلا أكثر والقليل لا يعارض الكثير (قوله وفيما هو على طريق يقراها) مر  
حيث ان كلا سؤال عن شئ ولكون التناسب بين الآية الاولى والآية التى شبهها بها أتم منه بين  
الاولى وآية قال من يحيى العظام عبر في الاول بالشبه دون الثانى (قوله وأما البواقى) أى وأما  
اعتضاد التقدير الاول في البواقى الخ (قوله فبالرواية الاخرى) أى بالجل عليها (قوله نعم في غير  
ما ذكر) أى في غير ما أوجب به استفهام محقق أو مقدر وقد عطف تقدير كونه فاعلا مرجع وغير ما ذكر  
كزيد في جواب من القائم فجعله خبرا اولى من جعله فاعلا وأما تمثيل البعض بدنف في جواب كيف  
ريد فغير طاهر لتعين كونه خبرا لا رجحانه فقط (قوله أو أوجب به نفي) عطف على قوله أوجب به  
استفهام والظاهر ان المراد النفي بالجملة الفعلية كفى الشاهد فان كان بالجملة الاسمية فلا يترجع  
كون المرفوع فاعلا كما لو قيل

تجاءت حتى قيل لا يوجد عنده فقالت بحجب القول بل أعظم الوجود  
فالارجح أن التقدير عندى أعظم الوجود هذا ما ظهر لى (قوله أسقى الاله الخ) العدوات بضمعين جمع  
عدوة نضم العين وكسر هاء مع سكون الدال فيهما جانب الوادى والمثلث بالمثلثة من ألت المطر دام أياما  
والعادى الآتى في العداء رالاجش بالجيم والشين المعجمة السحاب الذى معه رعد شديد وحالك  
السواد شديد والساهم فى قوله كل أجش فانه فاعل فعل محذوف استلزمه أسقى تقديره سقى  
ما ذكر كل الخ على الاسناد المجارى لان اسقاء الله عدوات الوادى وجوفه الماء يستلزم سقى الماء  
عدوات الوادى وجوفه ولا يقدح في ذلك استعمال أسقى بمعنى سقى أيضا هكذا ينبغي تقرير هذا المثل  
لا كتقرير البعض له بما لا يناسب (قوله وأما وجوبا) عطف على قوله اما جوازا (قوله أو ملا بسه)  
أى الصمير عطف على قوله صميره وقد مثل للامر من على اللف والنشر المرتب (قوله وتاء تانيث الخ)  
هذا هو الحكم السادس والاضافة من اضافة الدال للمدلول (قوله نلى الماضى) أى وجوبا أو جوازا  
على التفصيل الآتى وكالماضى الوصف نحو أقامته هند وقوله لانى أى مسند لانى والمراد بالانى  
المؤنث حقيقة أو مجازا أو تأويلا كالكتاب مراد به الحقيقة أو حكما كالمضاف الى المؤنث (قوله  
لتدل على تانيث الفاعل) أى من أول الامر فلا يقال الدلالة حاصلة بتاء التانيث التى في الفاعل  
على انه قد يحلوا فاعل المؤنث من التاء كهند وقد تلحق المذكورة كطلمة وأيضافى عدم الاكتفاء  
بتاء الاسم اجراء الباب على وتيرة واحدة (قوله تانيث الفاعل) لوقال تانيث مرفوع الفعل ليدخل  
في ذلك نائب الفاعل وامم كان لكان أحسن الآن يقال قيد بالفاعل لكون الكلام فيه (قوله)

الفاعل وكان حقها أن لا تلحقه لان معناها في الفاعل الآن الفاعل



لما كان يجوز من الفعل جاز أن يدل ما اتصل بالفعل على معنى في الفاعل كما جاز أن (٣٥) ينصل بالفاعل علامة رفع الفعل في

الافعال الخمسة وسواء في ذلك التانيث الحقيقي (كأبت هند الأذى) والمجازي كطلعت الشمس (وانما نلزم) هذه التاء من الافعال (فعل) فاعل (مضمر متصل) سواء ما اتصل مؤنث حقيقي كهند قامت والهندان قامتا أم مجازي كالشمس طلعت والعينان نظرتا (أو) فعل فاعل ظاهر متصل (مفهم ذات حر) أي فخرج وهو المؤنث الحقيقي كقامت هند وقامت الهندان وقامت الهندات فمتنع هند قام والهندان قاما والشمس طلعت والعينان نظرتا وقامت هند وقامت الهندان وقامت الهندات وقد أفهم أن التاء لا تلزم في غير هذين الموضعين فلا تلزم في المضمر المنفصل نحو هند مقام الأهي ومقام الأنت ولا في الظاهر المجازي التانيث نحو طلعت الشمس ولا في الجمع غير ما ذكر على ما سيأتي بيانه في تنبيهان الأول بضعف اثبات التاء مع المضمر المنفصل الثاني تساوي هذه التاء في اللزوم وعدمه تاء مصارع الغائبة والغائبتين (وقد يبيح الفصل) بين الفعل وفاعله الظاهر الحقيقي التانيث (ترك التاء) كما في نحو أتي القاضي

لما كان يجوز الخ) فان قلت يلزم طاق التاء لما هو كشوا الكلمة قهلا ألحقه بالفاعل لانه لا تخرقت لما كان بعض افراد الفاعل تانيثه لفظي كفاطمة طقت التاء الفعل لتلا يلزم اجتماع علامتي تانيث في كلمة واحدة ولم يكن في هذا البعض تاء لما ذكرناه قريبا (قوله وسواء في ذلك) أي في تلونا التانيث الماضي (قوله التانيث الحقيقي) معنى حقيقة التانيث حقيقة إطلاق المؤنث على الشيء ومعنى مجازي به مجازية إطلاق المؤنث عليه (قوله فعل مضمر) أي فعل فاعل مضمر مستترا كان أو بارزا كما يؤخذ من تمثيل الشارح ويستثنى من كلامه نحوقت وقن فان تاء التانيث لا تلحق فهما ذكر فضلا من لزومها لعدم الحاجة اليها ونحو نعمت امرأته دلان الفاعل وان كان ضمير مؤنث متصلا يعود على التمييز كافي الدما ميني وغيره لكن لا يلزم التانيث في فعله بل يجوز لما استعرفه من قول المصنف والحذف في نعم الفتاة الخ وانما لم يمت مع المضمر لظفاء حاله ثم هذا اللزوم باق اذا حطفت عليه مذ كرى هند قامت هي وزيد كما يلزم في نحو قامت هند وزيد وكما يلزم التسديد كبرى في عكسه نحو قام زيد وهند وقولهم يغلب المذ كرى على المؤنث عند الاجتماع خاص بنحو هند وزيد قائمان (قوله أو فعل فاعل ظاهر الخ) يستثنى منه كفي المحرور فاعله بالباء نحو كفي بهند لانه في صورة الفضيلة وهي لا يؤنث لها الفعل (قوله ظاهر متصل) أي بفعله فيكون المصنف حذفت قبل الاتصال من الثاني دلالة الاول عليه (قوله سر) بكسر الحاء أصله سرح بدليل تصغيره على سرح وجمعه على أحرار حذفت لانه اعتباطا وجعل كيد ودم وقد يعوض منها راء ويدغم فيها عين الكلمة (قوله أي فخرج) المراد به كافي بس الحل الممد للوط فيه ولودرافة كافي الذي يوجب عن اراد أن الخرج خاص بخرج المرأة مع أن الحكم عام لذات الفرج مطلقا نعم قال في السكت برده عليه اسم الجنس الذي واحد بالتاء كشاة وبقرة وحمامة فان التاء تليق المسند اليه لزومها سواء كان ذكرا أو أنثى بلا اختلاف قال ابن عصفور وهذا بخلاف الاخبار عنه فانه بحسب ما اراد من المعنى اه (قوله وهو المؤنث الحقيقي) أي تانيثا معنويا فقط كزبيب أو معنويا ولفظيا كفاطمة ويستثنى من ذلك مجرد من التاء الذي لا يتميز مذ كره عن مؤنثه كبرغوث فانه لا يؤنث وان أريد به مؤنث كما أن للمؤنث بالتاء الذي لا يتميز مذ كره عن مؤنثه كمنلة يؤنث وان أريد به مذ كره فانه أبو حيان والحاصل أنه راعى اللفظ لعدم معرفة حال المعنى في الواقع (قوله فلا تلزم في المضمر المنفصل) أي بل يجوز مع ضعف كما سيذكره المصنف والشارح وهذا محترز قوله مضمر متصل أما محترز الاتصال مع الظاهر ذكره المصنف بقوله وقد يبيح الفصل الخ وقول الشارح ولا في الظاهر المجازي التانيث أي بل يجوز مع رجحان محترز قوله مفهم ذات حر (قوله ولا في الجمع غير ما ذكر) نحو قام الهند وذكرك هذا في حيز التفريق يدل على أن هو فلا تلزم في المضمر الخ تفريق على كلام المصنف وعلى اقتضار الشارح في التمثيل على جمع المؤنث السالم لا تفريق على كلام المصنف وحده ولا تفصيل لقوله وقد أفهم أن التاء لا تلزم في غير هذين الموضعين لأن عبارة المصنف لا تفهم عدم اللزوم في غير الجمع المذكور (قوله تنبيهان الأول الخ) قيل لا حاجة إلى ذكر هذا الأول لعله من قول المصنف والحذف مع فصل بالافضل وهو ممنوع لأن من افراد الضمير المنفصل ما لم يعلم ضعف طاق التاء لفعله من قول المصنف والحذف الخ نحو انما قام أنت وانما قام هي (قوله في اللزوم) أي أحد السببين المتقدمين وقوله وعدمه أي بسبب أحد الامور الاتية في استفادة كلامه مساراة تاء المضارع لتاء التانيث فيما سيأتي أيضا فلا تصور فيه كما توهمه الهوتق وتبعه البعض (قوله الغائبة والغائبتين) لا الخطابية والمخاطبتين لان تاء هـ الخطاب لا للتانيث والظاهر أن تاء الغائبات كفاء الغائبة والغائبتين فكان عليه أن يزيد ذلك (قوله وقد يبيح الفصل) أي بغير الابدليل ما يأتي وفي التعبير بقدر الإباحة اشعار بان الاثبات أجود (قوله كافي نحو) أي كالفصل الذي

بنت الواقف وقوله لقد ولد الاخيطل أم سوء وقوله ان امرأ غرهم منك



في نحو أو كالتزل الذي في نحو وإنما أتى الشارح بقوله كما دفعنا توهم كون انظر في قيسدا (قوله  
والاجود الاثبات) بل قبل واجب وفرض ككلامه فيما اذا كان المسند اليه حقيقي التأنيث  
وهل الحكم كذلك اذا كان المسند اليه مجازي التأنيث أو الاجود المذوق نقل الدماميني  
عنهم الشافعي قال اطهارا الفضل الحقيقي على غيره ثم قال والذي يظهر لي خلاف ذلك فان الكتاب  
العزيز قد كثرت فيه الاثبات بالعلامة عند الاسناد الى ظاهري حقيقي كثرة فاشية فقد وقع فيه  
من ذلك ما ينبغي على مائتي موضع ووقع فيه مما تركت فيه العلامة في الصورة المذكرة نحو  
خمس مائة موضعاً وكثرت فيه الاسناد الى دليل أرجح منه فينبغي أن اثبات العلامة أحسن  
ونارعه مما يان كثرة الاثبات في القرآن يحتمل أن تكون لاقتضاء المقام ايها (قوله مع فصل  
بالافضل) وقيل واجب ومثل الاسرى وغيره وان كان مذكراً لاكتسابه التأنيث من المضاف اليه  
ويدل على انه مماثل الاقوله اذ معناه الملقاه ميم (قوله اذ معناه ما كآخذ) أي فالمسند اليه بالنظر  
الى المعنى الذي هو أولى من النظر الى اللفظ مذكر (قوله الجراشم) كقنا قد جمع برشح كقنذ أعم  
الضلوع المستفحة الفليضة فتكون نافية قد ذهبت والجمع في هذا البيت وفي آية قاصص والآثر  
الامساكنهم وان كان للنكسير الا أرجو ان الاثبات معه فيجوزاه مع واجب الاثبات عند  
عدم الفصل بالاولى فاندفع ما عترض به البعض (قوله وقد قرئ الخ) القراءتان المذكورتان في  
الآيتين ليستا سبعين (قوله مع الظاهر الحقيقي التأنيث) لعله لم يقل ومع غيره لانه لم يسمع (قوله بانه  
فصل) أي لا بالاول ولا بغيرها (قوله ذي التأنيث المجازي التأنيث بمعنى اطلاق لفظ المؤنث فالمعنى ومع  
ضمير القاعل ذي الاطلاق المجازي الذي يطلق عليه المؤنث مجازاً ولا يحق أن الاطلاق بوصف  
بالمجاز حقيقة فلما تقر في محله من أن المجاز يطلق بالاشتراك على اللفظ المخصوص وعلى اطلاقه فقوله  
البعض التأنيث لا يورف بالمجاز المجاز كما هو ظاهر فلوقال ومع ضمير المؤنث ذي المجاز لكان أولى  
ممنوع (قوله فام تري) ان شرطية ادغمت في ما الزائدة وجبة ولي لمه حالية واللمة بكسر اللام شعرة  
الرأس دون الجمة أودى بها أي أهلكها ولم يقل أودت بها لاجل التأسيس وهو ألف قبل الروي  
بحرف متحرك كافي عالم لوجوب توافق القوافي في التأسيس كذا قال العيني وتبعه غيره وهو انما يتم  
لو كان الروي هاء الضمير وهم يأتون كونه روي كما قرر في محله فينبغي أن يقال لاجل الردف وهو حرف  
لين يتلوه الروي وهو هنا الباء لوجوب توافق القوافي في الردف أيضاً (قوله فلامرنة) هي الصحابة  
البيضاء ودقت ودقها أي أطرت كما طارها وابل ابقالها أي أثبت البقل كانياتهم وقبل التذكير  
في اقبل على اعتبار المكان والتأنيث في ابقالها على اعتبار البقعة ولا مانع من إعادة ضمير بن على  
جاء التذكير واتأنيث أحدهما باعتبار تذكيره والاخر باعتبار أنثته ومن نص على أن البيت  
من هذا القليل الهاء السبكي في عروس الافراح فقوله التصريح التذكير في اقبل باعتبار المكان  
يأباه الهاء في ابقالها غير مسلم ونص الدماميني في حاشية المعنى على أنه لا يجوز تذكير ضمير حقيقي  
التأنيث باعتبار التذكير بل وأنه لا يقال هنا قام مثلاً على تأويل هذا بشخص (قوله والتاء مع جمع)  
أشار به الى أن اللزوم السابق مختص بغير الجمع المذكور والمراد بالجمع ما دل على جماعة قد دخل اسم  
الجمع كالنساء واعم البنات الجعي كالبقر فان حكمها كذلك والله ميم قال ابن جني اذا أثبت الجمع  
أعدت الضمير اليه مؤثراً ان ذكرته أعدت الضمير مذكراً فتقول ذهبت الرجال الى اخوتها وذهب  
الرجال الى اخوتهم كذا في يس وانظرا أن هذا على سبيل الاولوية لا الوجوب كما يعلم مما مر في  
القبولة السابقة (قوله سوى السالم الخ) قال شيخنا قال الشاطبي ما حاصله ان الجمع السالم اذا لزم فيه  
تغير الواحد أو غلب أو جاء على شكل السالم وليس فيه شروطه كإرضين جاز فيه الوجهان وكذلك  
ما جاء من هذا النوع بالالف والتاء فتحويلات حكم التاء معه التعبير اه وفي كلام الشارح في التنية

والاجود الاثبات  
(والحذف مع فصل  
بالافضل) على الاثبات  
(كمزكالافناء ابن العلا)  
اذ معناه ما كآخذ الافناء  
ابن العلا يجوز ما تركت  
نظرا الى اللفظ وخصه  
الجمهور بالشعر كقوله  
ما برأت من ربية ودم  
في حربنا الا بان الهم  
وقوله فباقيت الا الضلوع  
الجراشم قال الساطم  
والصحيح جوازه في الشعر  
أيضا وقد قرئ قاصصوا  
لا ترى الامساكنهم ان  
كانت الاصبحة واحدة  
(والحذف قدياً) مع  
الظاهر الحقيقي التأنيث  
(بالفصل) شذوذاً حكى  
سيبويه قال فلانة (ومع  
ضمير ذي) التأنيث (المجاز)  
الحذف (في شعروقه)  
أيضا كقوله  
فام تري ولي لمه  
فان الحوادث أودى بها  
وقوله  
فلامرنة ودقت ودقها  
ولا أرض اقبل ابقالها  
(والتاء مع جمع سوى  
السالم من مذكر)



والسالم من مؤنث كاهن (مكتوبة) المؤنث المجازي وهو ما ليس به فرج حقيقي (٣٧) مثل (احدى البنين) أهني لبنه فكانت قول

سقطت اللبنة وسقط  
اللبنة تقول قامت الرجال  
وقام الرجال وقامت  
الهنود وقام الهنود وقامت  
الطلحات وقام الطلحات  
فأثبت التاء لتأوله بالجماعة  
وحذفها لتأوله بالجمع  
وكذا تفعل باسم الجمع  
كنسوة ومنه وقال نسوة  
في المدينة في تنبيهه بحق  
كل جمع أن يحذف وز فيه  
الوجهان إلا أن سلامة  
نظم الواحد في جمعي  
التجمع أوجبت التذكير  
في نحو قام الزيدون والتأنيث  
في نحو قامت الهندات  
وخالف الكوفيون  
فجوزوا فيها الوجهين  
ووافقهم في الثاني أبو علي  
الفارسي واحتجوا بقوله  
أمنت به بنو إسرائيل إذا  
جاءك المؤمنات وقوله  
فبكي بناتي شجوهن  
وزوجتي وانظروا عنون  
إلى ثم تصدعوا وأجيب بأن  
البنين والبنات لم يسم فيهما  
نظم الواحد وبأن التذكير  
في جاءك لفصل أولان  
الأصل النساء المؤمنات  
أولان أل مقدرة باللاتي  
وهو اسم جمع (والخلف  
في نعم الفتاة) وليس الفتاة  
(استحسنوا) أي رأيه  
حسنا (لأن فصد الجنس  
فيه بين) فالمسند إليه  
الجنس وأل في الفتاة  
جنسية خلاف المنزعم أنها

الآتى ما يؤيده (قوله والسالم من مؤنث) أي من جمع مؤنث حقيقي التأنيث فرج نحو طلحات  
وتمرات فيجوز الوجهان في نحوهما كما قاله المصنف في تسهيله في الأول والشاطبي في الثاني (قوله  
حقيقي) لا حاجة إليه إذا فرج لا ينقسم إلى حقيقي ومجازي (قوله تقول قامت الرجال الخ) لكن  
حذف التاء أجود فيما ذكر من جمع استكبر مطلقا والجمع بالالف والتاء لمذكروا اسم الجمع واسم  
الجنس الجمعي على ما للدمامي والذى للسيوطي استواء الأمرين في الأربعة وتقدم رجحان الإثبات  
في المجازي وحديثه فقول الناظم كأنه مع إحدى البنين أي في أصل الجوارف لا يرد اختلافه في  
الرجحان (قوله وقام الهنود) انما لم يعتبر التأنيث الحقيقي الذي كان في المفرد لأن المجازي الطارئ  
أزال الحقيقي كما أزال التذكير الحقيقي في رجال قاله الدمايني (قوله لتأوله بالجماعة) أي وهي  
مؤنث مجازي قال في شرح الشذور وليس لأنه أن تقول التأنيث في نحو النساء والهنود حقيقي لأن  
الحقيقي الذي له فرج والفرج لا يحاد الجمع لا للجمع وإنما أسندت الفعل إلى الجمع لا إلى الواحد  
أه وفيه عندي نظر لما تقر من أن الحكم على الجمع من باب الكلية وحديثه والفعل مسند في  
الحقيقة إلى أحاد الجمع إلا أن يكون كلامه باعتبار الظاهر فاصرفه (قوله وكذا تفعل باسم الجمع)  
قيدته في التصريح بالمعرب وقال إن المبني نحو الذين لا يقال فيه قلت الذين وإن قيل أنه جمع الذي أه  
أي اسم جمع الذي وكاسم الجمع اسم الجنس الجمعي كبقرو فحل كاهن (قوله أن يحذف فيه الوجهان)  
أي لتأنيث التأويلين المتقدمين فيه (قوله أوجبت التذكير الخ) أي لأن الواحد كالمذكور حيث  
وصد الاسناد إلى الواحد يجب ما ذكر (قوله وخالف الكوفيون) وعليه يحمل قول بعضهم وقيل  
أنه الرمح شري

ان قوي فجمعوا . وبقتلى فحدثوا لا بألى بجمعهم . كل جمع مؤنث

أي وجوبا أو جوازا (قوله شجوهن) أي لشجوهن أي حزين ونصدعوا تفرقوا (قوله لم يسم فيهما  
نظم الواحد) أي لأنه تغير شكله وحذف لامه واعترض على هذا الجواب بأن قصيدته جواز التذكير  
في نحو جاءت الحلييات ودفع بظهور أن التغير المشروط في التكسير هو الاعتباطي كما في باب  
لا التصريح بأنه لكونه عن صلة كالتفسير (قوله وبأن التذكير في جاءك الخ) اعترض على  
الجوبة الثلاثة عن التذكير في جاءك أما الأول فلما تقدم من أن الراجع في الفصل بغير الإثبات  
أوجبت السبعة على الحذف فيلزم إجماع السبعة على مرجوح وأما الثاني فلما يلزم عليه من  
سند الفاعل وهو غير جائز عند البهري وأما الثالث فلأن ال في نحو المؤمن والكافر معترفة لكون  
الوصف للثبات والدوام لا للتجدد فهو صفة مشبهة ويمكن دفعه عن الأول بأنه مشترك الإلزام إذ  
الظاهر أن الكوفيين يضاربون الإثبات على أن بعضهم ألزم أن السبعة قد تجمع على الوجه  
المرجوح وعن الثاني قيام الصفة مقام الموصوف وعن الثالث بأن الصفة مما لا يبعد أن يراد بها  
التجدد كما يشعر به قصة الآية (قوله في نعم الفتاة) قال السيوطي مثله نعم فتاة همد (قوله لأن فصل  
الخ) مقتضاه جواز الوجهين في نحو صارت المرأة خيرا من الرجل لما ذكر وهو كذلك وليس من  
ذلك ما قامت امرأة لأن المرأة هنا لم يرد به الجنس بل المراد واحدة والعهدوم لا أفراد الجنس أعما  
جاء من من الساقى علاف ما قامت من امرأة فبالخيار لأن دخول من أفاد معنى الجنس قاله الشاطبي  
ونقل ابن هشام أن الأكثر في المؤنث المعروف عن الزائدة أن لا تلحقه علامة التأنيث كذا في  
يس (قوله والأصل) أي العالب والراجع هذا شروع في الحكم السابع (قوله والأصل في المفعول  
أن ينفصلا) تصریح بماعلم من الجملة الأولى وقال سم هذا لا يعني عنه ما قبله لاحتمال أن  
يكون الأصل في كل منهما الاتصال كما قل عن الانخس أه ونوقش بأنه لا يتأني اتصالهما

عهدية ومع كون الحذف حسا لا ثبت أحسن منه (والأصل في الفاعل أن ينصلا) بالفعل لأنه كجزء منه ألا ترى أن علامة  
الرفع متأخر عنه في الأفعال الخمسة (والأصل في المفعول أن ينفصلا) عنه بالفاعل لأنه فضلة



(وقد يضاف بخلاف الأصل) فيقال (٣٨) المفعول على الفاعل أما جواز أو ما وجوباً وقد يمنع ذلك كما سيأتي (وقد يصح المفعول قبل

الفعل) وفاعله وهو أيضاً على ثلاثة أوجه جازاً نحو فريفا هدى وواجب نحو من أكرمت ومنع ومنعه ما أوجب تأخره أو توسطه على ما سيأتي بيانه (وآخر المفعول) عن الفاعل وجوباً (ان لبس حذر) بسبب خفاء الأعراب وعدم القرينة إذ لا يعلم الفاعل من المفعول والحالة هذه الإلزامية كما في نحو ضرب موسى عيسى وأكرم ابن أخى فأن أمن اللبس لوجود قرينة جازية لتقديم نحو ضربت موسى على وأضمت سعدى الحمى تنبيهه ماذ كره الناظم هو ما ذهب إليه ابن السراج وغيره وتطافر عليه نصوص المتأخرين ونازع في ذلك ابن الحاج في نقده على ابن عسكرو فاجاز تقديم المفعول والحالة هذه محتجاً بأن العرب تجوز تصغير عمرو وعمرو على عمرو وضرب أحدهما الآخر وبأن تأخير البيان إلى وقت الحاجة جائز فلا وشراً وبأنه قد نقل الزجاج أنه لا اختلاف في أنه يجوز في نحو فازالت تلك دعواهم أن تكون تلك اسم زال ودعواهم الخبر والعكس قلت وما قاله ابن الحاج ضعيف لأنه لو قدم المفعول وأخر الفاعل والحالة هذه لقضى اللفظ بحسب الظاهر بفاعلية المفعول ومفعولية الفاعل فيعظم الضرر ويشتد الخطر بخلاف ما خرج به فان الأمر فيه يتبادر

حتى يكون الأصل في كل منهما الاتصال ويمكن دفعه بأن معنى كون الأصل في كل منهما الاتصال أن الأصل اتصال أحدهما أي كان منهما لا اتصال الفاعل بعينه واتصال المفعول بعينه فتدبر والمراد بالمفعول المفعول به أو مطلق المفعول ولا يقدح في ذلك امتناع محيى المفعول معه بخلاف الأصل لأن الأصل قد يلزم وقوله وقد يجازى بخلاف الأصل لا يفيد أن المحيى بخلاف الأصل في كلاهما (قوله وقد يجازى الخ) أفاد بقدر أمرين أن ذلك قليل وأنه قد لا يجيى المفعول قبل الفاعل وعدم مجيئه قبله أما اللاقة صاعداً على أحد الجانبين أو لا يكونه ممتنعاً كما في أكرمتك فقول الشارح وقد يمنع ذلك أي تقدم المفعول على الفاعل ليس من زيادته على المتن والحاصل أن ارتكاب الأصل قد يكون واجباً نحو أكرمتك وقد يكون جازاً نحو ضرب زيد عمراً وقد يكون ممتنعاً نحو ضربتني زيداً ومخالفة الأصل في الأول ممتنع وفي الثاني جائزة وفي الثالث واجبة (قوله وقد يجيى) قصره على لغة من يقول حاجي وشايشى بالقصر (قوله وواجب) في مستثنين أن يكون المفعول محالاً الصدر نحو من أكرمت أيا ما تدعوا وغللام من أكرمت وغللام أي رجل تضرب أضرب وأن يضع عامله بعد الفاء وليس له منصوب غيره مقدم عليها نحو وربك فكبر فاما الشيم فلا تقهر بخلاف نحو أما اليوم فأضرب زيداً كذا في التوضيح (قوله ما أوجب تأخره) كالخبر فيه نحو وأضرب زيداً و التباسه فنحو ضرب موسى عيسى أو توسطه ككونه ضميراً متصلاً والفاعل اسم ظاهر فنحو ضربتني زيداً ومنع أيضاً تقدم المفعول على العامل كون المفعول أن المسددة ومعمولها إلا أن يسبقها أما نحو أما أنا ففاضل فعرفت وكونه أن المخففة ومعمولها وكونه معمول فعل تجيى أو واقع صلة حرف مصدرى ناصب بخلاف غير الناصب فيجوز مجيئ عمراً زيداً تضرب ومنهم من أطلق في المنع ولم يقيد بالناصب أو مجزوم إلا إذا قدم على الجازم أيضاً فيمتنع لم زيداً تضرب ويجوز زيداً لم تضرب وكذا المنصوب بلن أما المنصوب بأن أو كى فن الواقع صلة حرف مصدرى ناصب وهو لا يجوز تقدم معموله عليه مطلقاً وأما المنصوب باذن فالراجح منع تقدم معموله عليه وحده وأما تقدمه عليه وعلى اذن معاً فقال أبو حيان لا أحفظ فيه نصاً للبصريين ومقتضى قواعدهم المنع ويجوز الكسائي أو مقرون بالام ابتداء غير مسبوقه بأن بخلاف المسبوقه بها فيمتنع عمرو اليرضى زيداً ويجوز أن زيداً عمرو اليرضى أو لام قسم أو قد أو سوف أو قلماً أو رعباً أو فون تؤكد هذا ما في الهمع مع زيادة من الدماميني (قوله ان لبس حذر) أي ان خيف لبس المفعول بالفاعل (قوله بسبب خفاء الأعراب) بأن كان تقديره أو محلياً وتحت كل منهما أقسام كثيرة (قوله وعدم القرينة) عطف عام (قوله لوجود قرينه) أي لفظية كالمثال الأول أو معنوية كالمثال الثاني (قوله وتطافر) كذا اشتبه بالظاء المشالة والصواب تضافراً تضاداً المجمة يقال تضافراً القوم أي تماؤفوا كما في كتب اللغة (قوله محتجاً بأن العرب الخ) لو قال محتجاً بأن العرب تجوز الإجمال وتقصده كتصغير عمرو وعمرو على عمرو ونحو ضرب أحدهما الآخر لكان أحسن وأخصر (قوله وبأن الإجمال الخ) مبنى على أن لا فرق بين اللبس والإجمال والحق الفرق وأن الأول تبادر فهم غير المراد والثاني احتمال اللفظ للمراد وغيره من غير تبادر ولا أحدهما وأن الأول مضر دون الثاني وتصغير عمرو وعمرو على عمرو وضرب أحدهما الآخر من الثاني (قوله وبأن تأخير البيان الخ) هذا في الجملة لا في الملبس (قوله يجوز في نحو فازالت الخ) أي فلم يبالوا باللباس الاسم بالخبر فكذلك التباس الفاعل بالمفعول (قوله قلت الخ) حاصله يا أنسبة لغير الوجه الأخير أن ما استدلل به ابن الحاج من باب الإجمال وما نحن فيه من باب الإلباس والثاني ضار تبادر غير المراد فيه دون الأول لعدم تبادر شيء فيه قال م قال ليس وهذا الجواب لا يجدي الدائم فاعلم ما سيأتي له في باب التعميد والضرورة من أن الحدائق مع أن وأن يطرد مع أمن اللبس وأحترز بأمن اللبس من نحو رغبت في أن تفعل أو عن أن تفعل فلا يحدق الجار للالتباس فصحى ما لا

بحسب الظاهر بفاعلية المفعول ومفعولية الفاعل فيعظم الضرر ويشتد الخطر بخلاف ما خرج به فان الأمر فيه يتبادر



لا يؤدي الى مثل ذلك وهو ظاهر (أو أضره الفاعل) أي وأضره المفعول عن الفاعل أيضا وجوابا عن وقع الفاعل ضميرا (غير منحصرا)  
 نحو أكرمته وأهنته زيد (وما بالآ أو بما المنحصر) من فاعل أو مفعول (٣٩) ظاهرا كان أو مضمرا (آخر) عن

غير المنصور ومنهما فالفاعل  
 المنصور نحو ما ضرب عمرا  
 لا زيد أو أنا أو ما ضرب  
 عمرا زيد أو أنا والمفعول  
 المنصور نحو ما ضرب زيد  
 الأعمرا وما ضربت الأعمرا  
 وإنما ضرب زيد عمرا وإنما  
 ضربت عمرا (وقد سبق)  
 المنصور فاعلا كان أو  
 مفعولا غير المنصور (ان  
 قصد ظهور) بان كان المنصور  
 بالآ وتقدمت مع المنصور  
 بها نحو ما ضرب الأزيد عمرا  
 وما ضرب الأعمرا زيد ومن  
 الأول قوله فلم يدرك إلا الله  
 ماهيت لنا عشيبة أنا -  
 الديار وشامها وقوله  
 ما عاب إلا شيم فعل ذي كرم  
 ولا يحفظ الا جبا بطلا  
 ومن الثاني قوله  
 ترويت من ليلى يتكلم  
 ساعة  
 فما زاد الا ضعف ما  
 كلامها  
 وقوله  
 ولما آبي الاجاح فواده  
 ولم يسئل عن ليلى جمال  
 ولا أهل  
 فان لم يظهر القصد بان كان  
 المنصور يا عمرا أو بالآ ولم تقدم  
 مع المنصور امتنع تقديمه  
 لا تكلم المعنى حينئذ  
 وذلك واضح تنبيه  
 الذي أجاز تقديم المنصور  
 بالآ مطلقا هو الكسائي  
 محتجا بما سبق وذهب بعض

يبدأ منه شيء التباسا اه وقد يقال لا يلزم من مفعول اليأس للاجبال عند المصنف في بعض  
 الأبواب شهول له عنده في بقية الأبواب لكن ينظر ما الفارق ثم قال سم وأما بالنسبة للوجه الأخير  
 فهو أنه لا يلزم من إيراد الزجاج الوجهين في الآية جواز مثل ذلك في نحو ضرب موسى عيسى لأن  
 التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم زال بخبرها اه وكان وجهه أن الاسم والخبر أصلهما  
 المبتدأ والخبر والمبتدأ عين الخبر في المعنى بخلاف الفاعل والمفعول ورد شيئا ذلك بان الناطق  
 لا يفرق بين الاسم والخبر وبين الفاعل والمفعول قال ويظهر أن المصنف لا يسل للزجاج ما نقله  
 ويؤيد منه أن الخويعين منعوا تقديم الخبر على المبتدأ في غير النسخ إذا خيف الالتباس أي نلتكن  
 حالة النسخ كحالة عدم النسخ (قوله لا يؤدي الى مثل ذلك) أي لأن اللازم عليه اما الاجال وهو  
 لا يضرب أو الالتباس الغير النصار (قوله أي وأضره المفعول الخ) المراد بوجوب تأخير عن الفاعل عدم  
 جواز توسطه بينه وبين الفعل فيصدق بوجوب تأخره عنهما كالمثال الأول وجواز تقدمه عليهما  
 كالمثال الثاني وهذا حكمه تعدد المثال فالوجوب اضافي بالنسبة الى التوسط (قوله ان وقع الفاعل  
 ضميرا) أي متصلا اذ لو أخر لم أن لا يكون متصلا والقرض أنه متصل (قوله غير منحصر) على  
 صيغة اسم الفاعل أي منصرف فيه غيره كيدل عليه قوله المنصرف (قوله المنصرف) أي فيه وقوله عن  
 غير المنصور أي فيه وكذا يقال فيما بعده ذكر من قصر الصفة على الموصوف إلا أنه إذا كان  
 المنصور فيه الفاعل فالصفة المقصورة ضرورية للمفعول وإذا كان المفعول فالصفة المقصورة  
 ضاربية الفاعل فقوله ما ضرب عمرا لا يزيد لقصر ضرورية عمرو على زيد أي أنه لم يخصها بالعمرو  
 لا زيد وقوله ما ضرب زيد الأعمرا لقصر ضاربية زيد على عمرو أي أنه لم يتعد أثرها الى عمرو  
 (قوله وما ضربت الأعمرا) كان الأولى بل الصواب أن يقول وما ضرب زيد الأياك لأن العموم  
 السابق في قوله ظاهرا كان أو مضمرا في المنصور فيه وكذا يقال في إنما ضربت عمرا وفي نسخ اسقاط  
 قوله وما ضربت الأعمرا (قوله وقد سبق الخ) قد يقال لم أجيز هنا تقديم المنصور فيه مع الاوتمنع في  
 باب المبتدأ والخبر حتى حكموا بشذوذ قوله وهل الأعليل المعول وأجاب شيخنا السيد بان الفرق أن  
 الفعل أقوى في العمل فاحتمل معه تقديم المنصور وبأن اللازم فيه تقديم أحد المفعولين على  
 الآخر لا تقدم المفعول على العامل ولا كذلك المبتدأ والخبر (قوله عشيبة الخ) منصوب على  
 الظرفية والآناء كالإبعاد وزنا ومعنى والوشام بكسر الواو جمع وشمة وهي الكلام الشمر والعدارة  
 ووشامها فاعل هيبت (قوله جبا) بضم الجيم وتشديد الموحدة والهجرة الجبان (قوله ولما آبي الاجاحا)  
 أي امرأه وجواب لما في بيت بعده (قوله الذي أجاز) أي قبل المصنف وعبارته توهم أنه تقدمت  
 إشارة الى أن هناك قائلا بالجرأزه طلقا غير المصنف والقصد الآن تبيينه مع أنه لم يتقدم إشارة الى  
 ذلك فكان الظاهر اسقاط لفظ الذي ويكون التنبيه بمعنى الغوى (قوله مطلقا) أي فاعلا كان  
 أم مفعولا (قوله وذهب بعض البصريين الخ) قال الفاكهي هو الأصح اه وعليه فما تقدم من  
 الآيات شاذ أو مؤول بتقديم عامل للمنصوب والمرفوع غير المنصور كان يقدر قبل ما هيبت  
 دري وقبل كلامها زاد وقوله الى منع تقديم المنصور أي بالامطلقا أي فاعلا كان أو مفعولا ووجه  
 الدمايني هذا المذهب بأنه إذا قدم المنصور فيه بالآ كان قبل ما ضرب الأزيد عمرا فان أريد أن زيدا  
 وعمرا مستثنيان معا والتقدير ما ضرب أحد الأزيد عمرا أفاد أن الضرب إنما وقع من زيد  
 لعمرو ولم يحصل من غيره لغيره وهذا غير ما يفيد تأخير المنصور فيه لأن مفاده أن ضرب عمرو  
 محصور في زيد وهذا لا ينافي أن الضرب حصل من غير زيد لغير عمرو ولزم محذورا آخر وهو استثناء

البصريين الى منع تقديم المنصور مطلقا واختاره الجزولي والشاويين جلالا على أنما ذهب الجمهور من البصريين والقراء وابن  
 الأنباري الى منع تقديم الفاعل المحصور وأجازوا تقديم المفعول المحصور لانه



في نية الضمير (والتأخير) في لسان العرب المفعول المتبس بضمير الفاعل عليه (مخوفاً بغيره) وقوله  
 جده الخلافه أو كانت له قدراً . كما أتى ربه موسى على قدر . لان الضمير فيه وان عاد على متأخر في اللفظ الا أنه متقدم في  
 الرتبة (وشد) في كلامهم تقديم الفاعل المتبس بضمير المفعول عليه (مخوفاً بغيره المتجر) لما فيه من عود الضمير على متأخر  
 لفظاً ورتبة قال الناطم والتوحيون الا أبا الفتح يحكمون منع هذا والصحيح جوازه واستدل على ذلك بالسمع وأشد على ذلك آياتنا  
 منها قوله ولو أن مجداً أخذ الدهر واحداه من الناس أتى مجده الدهر مطعماً وقوله وما خفت أعماه المره راجعاً جزءاً عليها  
 من سوى من له الامر وقوله (٤٠) جزى بنوه أبا الغيلان عن كبره وحسن فعل كما يجزى سفاره وقوله كما ساحله ذا الحلم أثواب

سودده ورقى نداه ذا  
 التدى في ذرى المجد وقوله  
 جزى ربه عني هدى بن حاتم  
 جزء الكلاب العاريات  
 وقد فعل . وذكر  
 لجوازه وجهان من القياس  
 ومن أجاز ذلك قبله وقبل  
 أبي الفتح الاخفش من  
 البصريين والطوال من  
 الكوفيين وتأول المانعون  
 بعض هذه الايات بما  
 هو خلاف ظاهرها وقد  
 أجاز بعض الصحابة ذلك في  
 الشعر دون التثنية وهو  
 الحق والانصاف لان ذلك  
 انما ورد في التثنية  
 تنبيهات في الاول لو كان  
 الضمير المتصل بالفاعل  
 المتقدم عائد على ما اتصل  
 بالمفعول المتأخر لم يحصر  
 أبوها غلام هند امتنع  
 المسئلة اجماعاً كما يمنع  
 صاحبها في الدار قبل فيه  
 خلاف واختلاف في نحو  
 ضرب أبوها غلام هند فنع  
 قوم وأجازة آخرون وهو  
 الصحيح لانه لما عاد الضمير  
 على ما اتصل بمارتبته

شئين باداة واحدة بغير عطف وهو ممنوع مطلقاً كما ستعرفه في باب الاستثناء وان أريد أن عمراً  
 مندم معنى وليس مستثنى لم يلزم المذوران المذكوران لكن يلزم عمل ما قبل الا فيما بعد ما لم  
 يذكر واجوازه عمل ما قبل الا فيه في قولهم لا يعمل ما قبل الا فيما بعدها الا ان كان مستثنى نحو ما قام  
 الازيد أو مستثنى منه نحو ما قام الازيد أو تابعاً له نحو ما قام أحد الازيد افاضل اه وللکسائي  
 اختيار الشق الثاني وزيادة المحصور المقابل للمحضور فيه فيما جاوزوا عمل ما قبل الا فيه فتدبر (قوله  
 في نية التأخير) أي فتدبره كالتقديم (قوله جاء الخلافه) الضمير يرجع الى المدحوح وهو عمرو بن  
 عبد العزيز وقوله أو كانت يروى باربعين الوارد واذ وقوله قدر أي مقدرة (قوله وشد) أي  
 مذهب الحنابلة ولا على مذهبهم لما سئل (قوله والصحيح جوازه) أي تظماً ونثراً (قوله أبا الغيلان)  
 بكسر الغين المجهة وعن معنى بعد وقوله كما يجزى أي جزى وسماه بكسر السين والنون وتشديد الميم  
 اسم لرجل رومي بنى قصراً عظيماً بطهران الكوفة للعمان بن ابري القيس ملك الحيرة فلما فرغ من  
 بنائه ألقاه من أعلاه ثلاثين لغيره مشبهه فصر به العرب المشل في سوء المجازاة (قوله جزا  
 الكلاب العاريات) قيل هو الضرب والرمي بالحجارة وقبل هو دها عليه بالابنة لان الكلاب انما  
 تعاوى عند طلب السفاد وعدي بن حاتم الطائي صحابي فلا يليق به هذا الهجو (قوله وجهان من  
 القياس) يعني انه قاسه على المواضع التي يجوز فيها عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ومتأني قريباً  
 وأجيب بانها مخالفة للقياس فلا يقاس عليها أفاده في التصريح ونقل شيئاً عن الجمع أن هذا الوجه  
 هو أن المفعول كثر تقدمه على الفاعل فجعل لكثرة كالأصل وعبارة الشارح على التوضيح اكتفاء  
 بتقديم المفعول في الشعر ولان في الفعل المتعدي اشعاراً به فعاد الضمير على متقدم شعوراً ومن في  
 كلام الشارح على الحل الاول بيانه والقياس عليه معناه المعروف وأما على الوجهين الآخرين  
 فن تبيينه والقياس على انظر أي من أوجه النظر والرأي (قوله ومن أجاز ذلك الخ)  
 اختار هذا المذهب أيضاً الرضى (قوله والطوال) بضم الطاء وتخفيف الواو (قوله وتأول  
 المانعون بعض الخ) قالوا في قوله جزى الخ الضمير عائد الى الجراء المفهوم من جزى أو لشخص غير  
 عدي (قوله في الشعر) أي للصروية (قوله امتنع المسئلة اجماعاً) أجمع هنا واختلف في مخوفاً  
 نوره الشجر لا اختلاف العامل هنا في مرجع الضمير وملايه واتحاده في زان نوره الشجر فهو طالب  
 للمرجع أيضاً كما تقدم رتبة وقوله كما امتنع الخ أي لما من اختلاف العامل (قوله في نحو  
 ضرب أبوها غلام هند) أي من كل ما اتصل فيه المفعول المتقدم بضمير يعود على ما اتصل بالفاعل  
 المتأخر (قوله ناء على ان المختص بالخ) أما على انه يندأ خبره الجملة قبله فهو مما عايناه الضمير  
 على متقدم رتبة (قوله على ما سياتي في باب) أي من الخلاف فالبصريون يجيزونه والكوفيون

التقديم كان كعوده على ما رتبته التقديم الثاني كما يعود الضمير على متقدم رتبة دون لفظ ويسمى  
 متقدماً محكماً كذلك يعود على متقدم معنى دون لفظ وهو العائد على المصدر المفهوم من الفعل نحو أدب ولدك في الصخر ينفعه  
 في الكبر أي التأديب ومنه اعدوا هو أقرب للتقوى أي العدل الثالث يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة سوى ما تقدم في ستة  
 مواضع أحدها الضمير المرفوع بنعم وبئس نحو نعم رجل لا زيد وبئس رجل لا عمرو بناء على أن المخصوص مبتدأ الخبر محذوف أو خبر  
 لمبتدأ محذوف الثاني أن يكون مرفوعاً بآول المتأخر عن المعمل تأتيه ما كقوله جفوني ولم أجف الاخلاء انني لا غير جـ بـ ل من  
 خالي . هـ هـ ل على ما سياتي في باب الثالث



أن يكون مخبراً عنه فيفسره خبره نحو أن هي الحياة الدنيا الرابع ضمير الشأن والقصة نحو قول هو الله أحد فاذا هي شائعة  
أبصار الذين كفروا الخامس أن يجرب وبوحكمه حكم ضمير نعم وليس في وجوب كون مفسره (٤١) تميز أو كونه مفرداً كقوله ربه

ففيه دعوت إلى ما به يورث  
المحددات بما جازوا ولكنه  
يلزم أيضاً التذكير يقال  
ربه امرأة لأرجها ويقال  
نعمت امرأة هند  
السادس أن يكون مفرداً  
منه الظاهر المفسر له  
كضميرته زيدا قال ابن  
عصفور أجازة الاختصاف  
ومنه سيبويه وقال ابن  
كيسان هو جازي باجماع  
انتهى بخاتمة قد يشبه  
الفاعل بالمفعول وأكثر  
ما يكون ذلك إذا كان  
أحدهما اسماً ناقصاً  
والآخر اسماً تاماً وطريق  
معرفة ذلك أن تجعل في  
موضع التام أن كان  
مرفوعاً ضمير المتكلم  
المرفوع وإن كان منصوباً  
ضميره المنصوب وتبدل  
من الناقص اسماً تاماً في  
العقل وعدمه فإن جئت  
المسئلة بعد ذلك فهي  
صحيحة قبله والافهسي  
قاسدة فلا يجوز بحسب زيد  
ما كرهه مروان أوقعت  
ماعلى ما لا يعقل لانه  
لا يجوز أعجبت الثوب  
ويجوز نصب زيد لانه  
يجوز أعجبت الثوب فإن  
أوقعت ماعلى أنواع من  
يعقل جاز رفعه لانه يجوز  
أعجبت النساء وتقول  
أمكن المسافر السفر بنصب  
المسافر لأنك تقول أمكنني

بمعونه (قوله أن يكون مخبراً عنه فيفسره خبره) كان الأولى أن يقول مخبراً عنه بخبر يفسره والمراد  
غير ضمير الشأن لئلا يتكرر مع ما بعده والأصح أن الضمير في الآية عائد على معلوم من السياق  
لا على الحياة الدنيا المخبر بها ولا كان التقدير أن حياتنا الدنيا الأحياء الدنيا وهو ممنوع إلا أن  
يجاب بأن الضمير راجع إلى الموصوف بقطع النظر عن صفته (قوله ضمير الشأن والقصة) المراد  
بالشأن والقصة الحديث كما تقدم في باب المبتدأ وهو ضمير غيبية يفسره جملة خبرية بعده موضح  
بجزأيا ويؤتى به للدلالة على قصد المتكلم استعظام السامع حديثه ويذكر باعتبار الشأن ويؤتى  
باعتبار القصة وانما يؤتى إذا كان في الجملة بعده مؤنث عمدة وتأنيثه حيث شد أولى نحو انما هند  
حسنه انما قرجا ريت فانما لا تسمى الابصار ولا يفسر بجملة فعلية الا اذا دخل عليه نامخ وبقيت  
الكلام عليه سلفت في باب كان وأخواتها (قوله ركونه مفرداً الخ) أجاز الكوفيون مطابقة للتمييز  
في التانيث والتثنية والجمع وليس بمسحوق مغنى (قوله دائماً) أى دائماً (قوله ولكنه يلزم أيضاً  
التذكير) أى فيخالف ضمير نعم من هذه الجهة (قوله قد يشبه الفاعل) أى في الواقع بالمفعول أى في  
الواقع (قوله وأكثر ما يكون ذلك) أى الاشتباه (قوله اسماً ناقصاً) أراد به الاسم الموصول لعدم  
دلالة على معناه الا بصلته وما أشبه مما لا يتضح معناه الا بضميمة كما الموصوفة وبالتام ما عداها  
وقيل أراد بالناقص خفي الأعراب وبالتام ظاهره (قوله وطريق معرفة ذلك) أى الفاعل الصواب  
والمفعول الصواب (قوله ان كان مرفوعاً) أى في عبارة المتكلم أعم من أن يكون رفعه صواباً أو  
خطأ (قوله اسماً تاماً) أى الناقص وقوله في العقل اما أن تكون في معنى من بيان الله معنى أو متعلقة  
بمحذوف صفة تانية للاسم مفسرة للصفة الأولى أى مماثلة له في العقل وعدمه وانما ذكره دفعاً  
لثوهم أن المراد بكونه بمعناه ترادفهما (قوله ويجوز نصب زيد) المراد بالحوال ما قابل الامة تناع  
فيصدق بالوجوب فلا اعتراض بان نصب زيد واجب وقوله جاز رفعه أى ونصبه (قوله على أنواع من  
يعقل) أراد بالأنواع ما يشمل الأفراد (قوله وتقول أمكن الخ) هذا من غير الاكثر لان الفاعل  
والمفعول اسمان تامان

النائب عن الفاعل

هذه العبارة أولى وأخصر من قول كثير المفعول الذي لم يسم فاعله لصدقه على دينار من أعطى  
زيد ديناراً وعدم صدقه على الطرف وغيره مما ينوب عن الفاعل وإن أوجب بان المفعول الذي  
لم يسم فاعله صار كالعالم بالغلبة على ما ينوب مناب الفاعل من مفعول وغيره (قوله لغرض)  
المراد بالغرض هنا السبب الباعث لا الفائدة المترتبة على الفعل المقصودة منه لانه لا يظهر في  
جميع ما ذكره من الأغراض (قوله كالعالم به) نحو وخلق الانسان ضعيفاً وقوله والجهل ظرف فيه ابن  
هشام بان الجهل انما يقتضى أن لا يصح باسمه الخاص به لا أن يحذف بالكسبة ألا ترى أنك  
تقول سأل سائلاً وسام سائماً وقد يقال لا يشترط في الغرض من الشيء أن لا يحصل من غيره  
فاعرفه قال شيخنا وتبعه البعض جعل الشارح الجهل من الغرض المعنوي تبع فيه الناظم وهو غير  
ظاهر والظاهر ما في التوضيح من جعله مقابلاً للغرض اللفظي والمعنوي اهـ وعندى أن الظاهر  
ما مشى عليه الناظم والشارح قنامل وقوله والايهام أى على السامع كقول مخفى صدقته تصدق  
اليوم على مسكين ويأتى فيه تنظير ابن هشام وقوله والتعظيم أى تعظيم الفاعل بصون اسمه عن  
لسانك أو من مقارنة المفعول نحو خلق الخنزير وقوله والتحقيق أى تحقيق الفاعل نحو طعن عمرو وقتل  
الحسين ومن المعنوى كراهة السامع سماع لفظ الفاعل قال ابن هشام وهذا من تطفل التخوين على  
صناعة البيان اهـ وأراد بالبيان ما يشمل علم المعاني لان ما ذكر من تعلقات علم المعاني (قوله

(٦ - صيان ثاني) السفر ولا تقول أمكنت السفر والله أعلم (النائب عن الفاعل) (ينوب مفعول به عن فاعل) حذف  
لغرض اما لفظي كالايجاز وتعميم النظم أو معنوي كالعالم به والجهل والايهام الأعظم والحقير والخطأ منه أهـ عليه



وحيثما أتى أن ينوب الخ  
 الفاعل أشياء غير المفعول  
 به لكن هو الأصل في النيابة  
 عنه (فيماله) من الأحكام  
 كالرفع والعمدية ووجوب  
 التأخير وغير ذلك (كنيل  
 خير نائل) نخب نائب عن  
 الفاعل المحذوف اد  
 الأصل نال زيد خير نائل  
 نعم النيابة مشروطة بأن  
 يغير الفعل عن صيغته  
 الأصلية إلى صيغة تؤذن  
 بالنيابة (فأول الفعل)  
 الذي تبنيه للمفعول  
 (أصح من) مطلقا (و)  
 الحرف (المتصل  
 بالآخر) منه (أكسرى  
 مضى كوصل) ودرج  
 (واجعله) أي المتصل  
 بالآخر (من مضارع  
 منقضا كينتهي المفعول  
 فيه) عند البناء للمفعول  
 (ينتهي و) الحرف (الثاني  
 التالي للمطاوعة) وشمها  
 من كل تاء مزيدة (كالاول  
 اجعله بلامنازعة) تقول  
 تدرج الشيء وتعوفل عن  
 الامر باتباع الثاني للاول  
 في الضم (وثالث) الفعل  
 (الذي) بدئ (بمزاوصل  
 كالاول اجعله كاستحلي)  
 الشراب واستخرج المال  
 فتتبع الثالث أيضا للاول  
 في الضم (واكسر أو اضمهم  
 فا) فعل (ثلاثي أعل عينا)  
 واويا كان أو يائبا فقد  
 قرئ وقيل بأرض ابلح  
 ما لا يسماء أفعلى وغيض  
 الماء بهما

وسبق أن ينوب الخ) إشارة إلى سؤال وجواب منشور ما اقتضاه المصنف هنا على المفعول به  
 (قوله فيماله من الأحكام) لا يعترض بان من جعلها أنه إذا قدم أعرب مبتدأ أو النائب إذا كان ظرفا  
 أو مجرورا وقدم لا يعرب مبتدأ وأنه يؤنث الفعل له والنائب إذا كان أحدهما لا يؤنث الفعل  
 له لأن كلامه هنا في النائب المفعول به لا مطلق النائب (قوله كالرفع الخ) وصح وجوب ذكره  
 واستحقاقه الاتصال بالعامل وكونه كالجزء منه وتأنيث الفعل لتأنيثه على التفصيل السابق  
 وأغنيته عن الخبر في نحو أمضروب العبدان وتجريد العامل من علامة التثنية والجمع على اللغة  
 الفصحى (قوله ووجوب التأخير) صرح بالوجوب هنا فقط للخلاف فيه دون الأولين وقول البعض  
 للخلاف في الأولين سبق قلم (قوله نائل) اسم مصدر بمعنى التوال أي العطاء (قوله نعم النيابة الخ)  
 استدراك على قوله ينوب مفعول به عن فاعل فيماله دفع به توهم نيابته عنه من غير تغيير لصيغته مع  
 أن نائب الفاعل لا يرتفع إلا بالفعل المغير أو اسم المفعول وفي ارتفاعه بالمصدر المؤول بأن والفعل  
 المبني للمجهول خلاف قليل بالمنع مطلقا لا ما يرجع الفاعل من فعل أو وصف لا يكون على صيغة  
 ما يرفع المفعول والمصادر لا تختلف صيغها فلا تصلح لذلك ولأنه قد يلبس بالمصدر الراجع للفاعل وقيل  
 بالجواز مطلقا والأصح الجواز حيث لا لبس كجئت من أكل الطعام بتدوين أكل ورفع الطعام بخلاف  
 اللبس كجئت من ضرب عمرو وعلى جواز ذلك يجوز أيضا إضافة المصدر لنائب فاعله فيكون في محل  
 رفع كما يجوز جعل ما أضيف إليه المصدر في محل نصب على المفعولية والفاعل حذف من غير نيابة  
 شيء عنه وعلى المنع بتعين إضافة المصدر ما بعده على أنه في محل نصب على المفعولية أفاده في شرح  
 الجامع (قوله عن صيغته الأصلية) هذا كالمخرج في أن المبني للمفعول فرع المبني للفاعل وهو  
 مذهب الجمهور وقيل كل أصل (قوله أصح من) أي ولو تقديرا كنيل وقوله مطلقا أي ماضيا أو مضاربا  
 (قوله اكسر) أي ولو تقديرا كره وطلب كسره ظاهرا إذا لم يكن مكسورا في الأصل فإن كان  
 مكسورا في الأصل فاما أن يقال يقدر أن المكسر الأصلي ذهب وأتى بكسره به أو يقال المراد اكسر  
 إذا لم يكن مكسورا في الأصل وكذلك يقال في قوله واجعله من مضارع منقضا والكسر هو الكثير  
 في لسان العرب ومنهم من يسكه ومنهم من يفتح في المعتل اللام ويقلب الياء ألفا فيقول في رؤى  
 زيد رأي بفتح الهمزة وقلب الياء ألفا فيحصل في الماضي المعتل اللام ثلاث لغات قاله المصريح  
 (قوله فتما) أي ولو تقديرا كيقال (قوله كستحي) من الالتواء وهو الاعتماد وقيل الاعتراض  
 والمصول بالجرمعت له أو بالضم على الاستثاء (قوله والثاني) أي به ليفيد أنه هذا في الماضي لأن  
 تالي تاء المطاوعة لا يكون تابيا في المضارع بل ثالثا فيه لزيادة حرف المضارعة قبلها فالتالي تاء  
 المطاوعة في المضارع باق على ما كان عايشه في المبني للفاعل وسماها تاء المطاوعة مع أن التاء  
 للمطاوعة هي البنية بنفسها لا اختصاص تلك التاء بهذه البنية فسميت باسمها كذا في الشاطبي  
 والمطاوعة حصول الأثر من الأول الثاني نحو علمته فتعلم وكسرتة فتكسر (قوله من كل تاء مزيدة)  
 أي زيادة متادة لتخرج التاء من قولهم ترسم الشيء بمعنى رسمه أي دفعه فلا يضم ثاني الفعل معها  
 إذا بني للمجهول كما في التصريح وإنما كانت غير معتادة لأن الأصل في التوصل إلى الساكن  
 المصدرية الكامة أن يكون بالهمزة (قوله تدرج الشيء وتعوفل عن الامر) فيه مع قوله تاء المطاوعة  
 وسماها ألف ونسب مرتب وفي التمثيل بالاول نظر لأنه لا يبي للمفعول به إلا المتعدي (قوله وثالث  
 الفعل) أي الماضي الزائد على أربعة أحرف لأن همزة الوصل لا تلحق المضارع والماضي الثلاثي  
 والرابعي (قوله كالاول) أي كالحرف الاول (قوله فتتبع) بالنصب في جواب الامر (قوله أو اضمهم)  
 بنقل حركة الهمزة إلى الواو (قوله أعل عينا) أي غيرت عينه فخرج المعتل الذي لم يغير عينه نحو  
 عور وصيد واعتور فانه إذا بني للمفعول سلك به مسلك الصحيح وقوله واويا كان أي كقبل أو يائبا أي



والاشتمام والالتفات على الفاعل بحركة بين الضم والكسر وقد يسمى روماً (وضم ج) في بعض اللغات (كجوع) وحولاً (فاحتمل) كقولهم ليت وهل ينفع شيئاً ليت • ليت شباباً يوجع فاشترى • وكقوله (٤٣) حوكت على نيرين اذ حال

لحسب الشول ولا تشاك  
 (تنبيه) أشار بقوله  
 فاحتمل الى ضعف هذه  
 اللغة بالنسبة للغتين  
 الاوليين وتعزى لبني  
 فقمس وبني دبير (وان  
 بشكل) من هذه الاشكال  
 (خفيف لبس يجنب) ذلك  
 الشكل ويعدل الى شكل  
 آخر لا لبس فيه فاذا اسند  
 الفعل الثلاثي المعتل العين  
 بعد بنائه للمفعول الى  
 ضمير متكلم أو مخاطب  
 فان كان يائماً كجاء من  
 البيع اجنب كسره وعدل  
 الى الصم أو الاشتمام لئلا  
 يلبس بفعل الفاعل نحو  
 بعث العبد فانه بالكسر  
 ليس الاوان كان واوياً  
 كسام من السوم اجنب  
 ضمه وعدل الى الكسر  
 أو الاشتمام لئلا يلبس  
 بفعل الفاعل فحوسمت  
 العبد فانه بالضم ليس الا  
 (تنبيه) ما ذكره من  
 وجوب اجتناب الشكل  
 الملبس على ما هو ظاهر  
 كلامه هنا وصرح به في  
 شرح الكافية لم يتعرض له  
 سيدويه بل ظاهر كلامه  
 جواز الوجه الثلاثة  
 مطلقاً ولم يفت لللباس  
 لخصوله في نحو مختار وتضاد  
 نعم الاجتناب أولى وأرجح  
 (ومالباع) ونحوه من  
 جواز الضم والكسر

كغض واصل قبل قول نقلت كسرة الواو لاستقلالها عليها الى القاف بعد سلب حركتها فانقلبت  
 الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها كافي ميزان وأصل غيض غيض نقلت كسرة الياء كذلك (قوله  
 والاشتمام) أي هنا يطلق عند القراء على الإشارة بالشفتين الى الرفع أو الضم عند الوقف على نحو  
 نستعين ومن قبل وعلى الانحاء بالكسر نحو الضمة فتقبل الياء الساكنة نحو الواو وعلى خلط الصاد  
 بالزاي في الصراط وأصدق وقوله بين الضم والكسر بأن يؤتى بجزء من الضمة قبل سابق وجزء من  
 الكسرة كثير لاحق ومن ثم تحضت الياء قاله العاوي فاليسنية على وجهه الافراز لا الشبوع وفي  
 الاشياء والنظار للسهولة من صاحب البسيط وغيره أن الحركات الست الثلاث المشهورة وحركات بين  
 الفتحة والكسرة وهي التي قبل الالف المائلة وحركة بين الفتحة والضمة وهي التي قبل الالف  
 المفتحة في قراءة ورش نحو الصلاة والزكاة والحياء وحركة بين الكسرة والضمة وهي حركة الاشتمام  
 في نحو قبل وغيض على قراءة الكسائي (قوله وضم) سوغ الابتداء به وقوعه في معرض التفصيل  
 (قوله ليت الخ) ليت الثانية مراد بها لفظها فاعل ينفع وليت الثالثة تأكيده للاولى الى لها الاسم  
 والخبر وشياً مفعول مطلق لا مفعول به وفاقاله وضع وخلافاً للعيني (قوله حوكت على نيرين) أي  
 نسجت على طاقين لتقوى والضمير للرداء وهو يذكروا يؤثت وقوله اذ حال أي اذ حيك (قوله  
 وبني دبير) بالتصغير (قوله من هذه الاشكال) ظاهره ان الاشتمام شكل ولا مانع منه وان نعه  
 البعض لان المراد بالشكل الكيفية الحاصلة للفظ لكن الاشتمام لا يحاف به لبس فكان الاحسن  
 أن يقول من شكلى الضم والكسر (قوله خفيف لبس) أي بين الفعل المبني للفاعل والفعل المبني  
 للمفعول (قوله يجنب) أي حيث لا قرينة على المراد كما هو معلوم من قطارته فلا اعتراض على  
 اطلاقه على أن اللبس انما يتحقق عند عدم القرينة (قوله أو مخاطب) أو نون الايات كافي تريح  
 الجامع (قوله فان كان يائماً) ينبغي أن يكون مثله الواوي الذي مضارعه بفتح العين نحو خفت فيضم  
 أو يشم عند ارادته بنائه للمفعول لئلا يلبس بالمبني للفاعل فانه بالكسر ليس الاثم رأيت في سم  
 ما يؤيده (قوله نحو بعث العبد) مثال لفعل الفاعل وكذا قوله به فحوسمت العبد (قوله فانه) أي  
 فعل الفاعل بالكسر الخ (قوله وان كان واوياً) أي مضارعه على غير فعل بفتح العين كما علم مما مر  
 (قوله على ما هو ظاهر كلامه) انما قال ظاهر لاحتقال أن يراد بجنب جوازاً أو استحساناً (قوله  
 لخصوله في نحو مختار وتضاد) أي في الاسم والفعل اذا الاول يحتمل اسم الفاعل فتكون ألفه  
 منقلبة عن ياء مكسورة واسم المفعول فتكون منقلبة عن ياء مفتوحة والثاني يحتمل البناء للفاعل  
 فتكون الراء الاولى قبل الادغام مكسورة والبناء للمفعول فتكون مفتوحة ورتبانهما من باب  
 الاجمال لامن باب اللبس الذي كلامنا فيه (قوله ومالباع الخ) قال سم وتبعه غيره هذا شامل  
 لمسألة اللبس المتقدمة فيجنب الشكل الملبس في المضاعف كالضم في رد لا لباسه بالامر فيعدل الى  
 الكسر أو الاشتمام وانما لم يعدل الى أحدهما في قوله تعالى ولوردوا العادوا لان وقوعه بعد لوقرينة  
 تدفع اللبس بالامر لانه لا يقع بعد أداة الشرط اه ولا يخفى ما في كون المترتب على الضم في رد لا لباسا  
 لانه اجمال فافهم بني أن ظاهر كلامه يوهم أن الذي يكسر هناك يكسر هناك وكذلك الاشتمام والضم  
 وليس كذلك الا في الاشتمام فن يكسر هناك يضم هناك يكسر هناك ومن ثم كان الضم  
 هنا أفصح اللغات فالاشتمام والكسر وكان الامر في باع بالعكس أفاده الشاطبي (قوله لما العين تلي)  
 أي للعرف الذي تليه العين (قوله على وزن اقعل أو انقل) ولو مضاعفين كاشتد وانخل فان اللغات

والاشتمام (قد يرى لغو حجب) ورد من كل فعل ثلاثي مضاعف مدغم لكن الافصح هو الضم حتى قال بعضهم لا يجوز غيره والصحيح  
 الجواز فقد قرأه قسمة ردت الينا ولوردوا (ومالباع) ونحوه من جواز الوجه الثلاثة ثابت (لما العين تلي • في) كل فعل على  
 وزن اقعل أو انقل نحو (اختاروا نقاد وشبهه ينجلي) فتقول اختوروا نقودوا خنير وانقيد بضم الباء والقاف وكسرهما والاشتمام



وتحرك الهمزة بحركتهما  
(وقابل) للنسابة (من  
طرف أو من مصدر أو)  
بحرور (حرف جر نيابة  
جرى) أى حقيق ومالا  
فلا فالقابل للنسابة من  
الظروف والمصادر هو  
المتصرف المختص بخصوص  
رمضان وجلس أمام الأمير  
فاذا نفخ في الصور نفخة  
واحدة بخلاف اللازم  
منهما نحو عند وإذا  
وسبحان ومعاذ لا متناع  
الرفع وأجاز الاخفش جلس  
هكذا وبخلاف المبهم نحو  
صيم زمان وجلس مكان  
وسير سير لعدم الفائدة  
فامتناع سير على افعال  
السير أى خلاف المن أجازه  
فأما قوله  
وقالت متى يضل عليك  
ويعتل  
يسؤل وان يكشف  
فراكل تدرب  
فغناه ويعتل هو أى  
الاعتلال المعهود أو  
اعتلال عليك فغنى عليك  
لدلالة عليك الأول عليه  
كما هو شأن الصفات  
المختصة وبذلك يوجه  
وحيل بينهم وقوله

الثلاث تجري في ذلك أيضا كما قاله الشاطبي وان أوهم كلام المصنف بخلافه حيث اقتصر على  
التشيل بالعتل (قوله وتحرك الهمزة بحركتهما) أى من ضم أو كسر أو اشهام وان أوهم كلام  
المصنف لزوم الضم مطلقا لانه أطلق أولا أن الفعل يضم أوله واقتصر هنا على جريان الواجهة  
الثلاثة فيما قبل العين قاله الشاطبي (قوله وقابل من طرف الخ) استناد الفعل عند نيابة المفعول به  
حقيقه وعند نيابة غيره من الطرف والمجرور والمصدر مجاز على كما عليه الدماميني وغيره ونازع  
فيه السيد الصفوى وكذا الرودانى فانه حقق أن الاسناد في الثلاثة أيضا حقيقة (قوله أو من  
مصدر) مراده به ما يشمل اهم المصدر كما يؤخذ من تشيل الشارح فيما يأتي بسبحان (قوله أو بمجرور  
حرف جر) أجرى المتن على مذهب البصريين من ان نائب الفاعل المجرور فقط مع أن مذهب  
المصنف على مقتضى ظاهر كلامه في الكافية والتسهيل أنه مجموع الجار والمجرور ونقل ترجمته عن  
ابن هشام فكان الانسب اجراء كلامه هنا عليه لكن في الرودانى مانصه وقول التسهيل أوجار  
ومجرور منتقدا بأنه لم يذهب أحد الى ان الجار والمجرور معا هو النائب اه وكذا في الهمع عن أبي  
حيان (قوله هو المتصرف المختص) المتصرف من الظروف ما يفارق النصب على الظرفية والجر من  
ومن المصادر ما يفارق النصب على المصدرية والمختص من الظروف ما يخص شئ من أنواع  
الاختصاص كالإضافة والصفة والعلمية ومن المصادر ما يكون لغير مجرد التوكيد (قوله لا متناع  
الرفع) تعليل لقوله بخلاف اللازم منهما (قوله جلس عندك) أى بالنصب على الظرفية ويكون  
حينئذ في محل رفع فليست الدال مضمومة كما توهم اذا اخفش لا يقول بخروجه عن ملازمة الظرفية  
وانما الخسلاف في نيابته عن الفاعل وعدمها فالأخفش يجوز نيابة الظرف غير المتصرف مع بقاء  
على النصب صرح به الدماميني (قوله لعدم الفائدة) لدلالة الفعل على المبهم من المصدر والزمان  
وضعا وعلى المبهم من المكان التزاما (قوله فامتناع سير) أى بالبناء للمجهول على اضممار السير أى  
اضمار ضمير يعود على السير المبهم المفهوم من سير أى بالتمنع من سير سير لان الضمير أكثر اهما  
من الظاهر أما على اضممار ضمير يعود على سير مخصوص مفهوم من غير العامل بخلاف كافي بلى سير لمن  
قال ما سير سير شديد كافي الهمع ويدل عليه كلام الشارح بعد (قوله خلافا لمن أجازه) يفنى ابن  
درستويه ومن معه كما يأتي (قوله ويعتل) أى يعتذر أو يتجنى لحيء الاعتلال بالمعنيين وقوله وان  
يكشف غرامك أى حرارة غرامك بالوصل تدرب من باب فرح أى تعتد أى بصرك ذلك عادة والمراد  
أنها لا تقطع وصالة دائما فبهملة ذلك على البأس والسلو ولا تصله دائما فيتعود ذلك ويطلبه كل حين  
كذا قال العيني ومقتضاه أن تدرب بالدال المهملة وضبطه الدماميني والشعنى بالدال المهملة أى يحدد  
لسانك (قوله أى الاعتلال المعهود) أى بين المتكلم والمخاطب لا المفهوم من الفعل لعدم إفادة  
النائب حيث لا مالم يفده الفعل كذا قال الشعنى أى فالضمير الذى هو نائب فاعل فائد الى مصدر مختص  
بالعهدية مفهوم جنسه من الفعل لا مبهم وقوله أو اعتلال عليك أى فالضمير الذى هو نائب  
فاعل فائد الى مصدر مختص بصفة محذوفة دلالة ما قبل مفهوم جنسه من الفعل لا مبهم فالموصوف  
مرجع الضمير لا الضمير حتى يرد ما قبل ان الضمير لا يوصف فلا يتم قوله كما هو شأن الصفات المخصصة  
(قوله كما هو) أى الخلق جواز الدليل شأن الصفات المخصصة كافي قوله تعالى فلا تقم لهم يوم  
القيامة وزنا أى نافعاً بدليل وأما من خفت موازينه فأولئك الذين خسروا أنفسهم (قوله وبذلك)  
أى يكون الضمير فائد على مختص بالعهد أو الصفة فيكون التقدير وجبيل هو أى الحول المعهود  
أو حول بينهم إلا أن الصفة هنا مذكورة ومثل ذلك يقال في قول الشاعر جيل دونهم أفلا يكون فيهما  
دليل لمن أجاز نيابة ضمير المصدر المبهم المفهوم من الفعل لكن يحتاج الى جعل المرجع الموصوف  
مقدما على الضمير وان تأخرت الصفة أوجهه المصدر المفهوم من الفعل لا تقيد كونه مبهما بقريته



صفتيه أو جعل تقدم مفهم نفسه وهو الفعل كتحمله وانما احتيج الى ذلك لئلا يلزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبه فتأمل ولا يصح كون الطرف نائباً لان بين و دون خير متصرفين كافي التصريح نعم  
 بوجه أن يكون بينهم ودونها نائب فاعل بناء على قول الاخفش يجوز انا بة غير المتصرف (قوله فيالك  
 من ذي حاجة) بالنداء واللام للاستغاثه ومن ذي حاجة متعلق بمحذوف أى استغيثك من أجل  
 ذي حاجة وجعل العيني اللام للاستغاثه وباللتنبيه للنداء لا يخفى ما فيه (قوله كذا ومنذ الخ) مثال  
 للمنى فذو ومنذ مختصان بجزر الزمان ورب بالنكرات وحروف القسم بالمقسم به وحروف الاستثناء  
 بالمستثنى (قوله ونحو ذلك) كحتى المختصة بالظاهر الذى هو غاية لما قبلها (قوله ولادل على تعليل)  
 لانه مبنى على سؤال مقدر فكأنه من جملة أخرى وهذا يعلل منع نيابة المفعول لاجله والحال والتمييز  
 وأما عمله منع نيابة المفعول معه والمستثنى فوجود الفاصل بينهما وبين الفعل وفى المقام بحث وهو أن  
 كون المفعول له والحال مبنيين على سؤال مقدر دون المفعول به لم يتضح وجهه وان شاع عندهم  
 لانه كما يجوز أن يقدر كيف جئت ولم جئت فى قولك جئت را كما محبة يجوز أن يقدر من ضربت فى  
 قولك ضربت زيداً ثم هو اعتبار ضعيف لا ينبغي جعله سبباً لمنع نحو قيام لاجلال زيد ويترتب اشتياقه  
 مما هو كلام مفيدة تأمل (قوله اذا جات) أى الثلاثة للتعليل فان لم تجئ له بأن كانت لغیره لم  
 يمنع انا بة مجرورها (قوله بغضى حياء) الضمير يرجع الى زين العابدين على بن الحسين رضى  
 الله تعالى عنهما والاضضاء ادناء الحفون بعضها من بعض واستقرب الودانى جعل النائب ضميراً  
 عائداً على الطرف المفهوم التزاماً من بغضى لان الاضضاء خاص بالطرف (قوله كذلك) أى  
 كالمذكور من الآية والبيتين وقوله على ما مر أى على الوجه الذى مر فى ريعنال لكن الصفة هنا  
 مذكورة (قوله لا تقوم) على حذف مضاف أى لا يقوم مدخولها وقوله كما أن الاصل يعنى الحال  
 التى تعاقبت بها الباء (قوله اذا كان معه من) مقتضاه أنه اذا لم يكن معه من يقوم مقام الفاعل وهو  
 قول والصحيح خلافه فليجعل التقييد لكون الكلام فى المجرور بالحرف (قوله وفى هذا الثانى) أى فى  
 مثاله لان ما فشتته اغماهى فى المثال أما الحكم وهو عدم نيابة التمييز المجرور وعن عن الفاعل فقد  
 سلمه (قوله فقد نص ابن عصفور الخ) بل سيأتى فى قول الناظم  
 واجر من ان شئت ضمير ذى العدد . والفاعل المعنى كطب نفساً فقد  
 وغيرهما هو تمييز المفرد كقفيز بر ورطل زيت (قوله المنتصب عن تمام الكلام) أراد تمام الكلام  
 مقممه الذى يحصل به فائدته وهو الفاعل وعن متعلقة بمحذوف أى المحول عن تمام الكلام أى  
 الفاعل فاندفع قول شيخنا والبهض ان كل تمييز ينتصب عن تمام الكلام أى بعده فكان الظاهر ان  
 يقول المحول عن الفاعل (قوله ذهب ابن درستويه الخ) اعلم أنه لا خلاف فى انا بة المجرور بحرف جر  
 زائد وأنه فى محل رفع كفى ماضرب من أحد فان جري غير زائد فقيه أقوال أربعة أحدها وعليه الجمهور  
 أن المجرور هو النائب فى محل رفع ثانياً وعليه ابن هشام أن النائب ضمير مبهم مستتر فى الفعل وجعل  
 مبهم المحتمل ما يدل عليه الفعل من مصدر أو زمان أو مكان اذ لا دليل على تعيين أحدها ثالثها  
 وعليه الفراء أن النائب حرف الجر وحده فى محل رفع كما يقول بأنه وحده بعد الفعل المبني للفاعل  
 فى محل نصب نحو مرت بزيد رابعها وعليه ابن درستويه والسهيلي والرندي أن النائب ضمير عائداً  
 على المصدر المفهوم من الفعل ويتفرع على هذا الخلاف جواز تقديم الجار والمجرور على الفعل  
 وامتناعه فعلى الاول والثالث يمتنع وعلى الثانى والرابع يجوز اه جمع باحتصار ولا يبعد عندى  
 جواز تقديمه حتى على الاول والثالث لان عملة المنع الباس الجملة الفعلية بالاعمية وهى مفقودة هنا  
 وكالمجرور الطرف فاعرفه (قوله الرندي) بضم الراء وسكون التون نسبة الى رندة قرية من قرى  
 الاندلس (قوله ضمير المصدر) أى الضمير الراجع الى المصدر المفهوم من الفعل المستتر فيه كذا

فيالك من ذي حاجة حيل  
 دونها  
 وما كل ما يهوى امرؤ هو  
 ناله  
 والقابل للنيابة من  
 المجرورات هو الذى لم يلزم  
 الجار له طريقة واحدة فى  
 الاستعمال كذا ومنذ ورب  
 وحروف القسم والاستثناء  
 ونحو ذلك ولادل على تعليل  
 كاللام والباء ومن اذا  
 جاءت للتعليل فأما قوله  
 بغضى حياء ويغضى من  
 مهايته  
 فلا يكلم الا حين يبتسم  
 فالنائب فيه ضمير المصدر  
 كذلك على ما مر لا قوله من  
 مهايته تنبيه ان كالأول  
 ذكر ابن ابازان الباء  
 الحالية فى نحو خرج زيد  
 بيا به لا تقوم مقام الفاعل  
 كما أن الاصل الذى تنوب  
 عنه كذلك وكذلك المميز اذا  
 كان معه من كقولك طببت  
 من نفس فانه لا يقوم مقام  
 الفاعل أيضاً وفى هذا  
 الثانى نظر فقد نص ابن  
 عصفور على أنه لا يجوز  
 أن تدخل من على المميز  
 المنتصب عن تمام الكلام  
 الثانى ذهب ابن درستويه  
 والسهيلي وتليده الرندي  
 الى أن النائب فى نحو مرت  
 بزيد ضمير المصدر لا المجرور  
 لانه



لا يتبع على الخلل بالرفع ولا به يتقدم نحو كان منه مسؤولا ولانه اذا تقدم لم يكن مبتدأ وكل شيء ينوب عن الفاعل فانه اذا تقدم كان مبتدأ ولان الفعل لا يفتتحه في نحو من يندوناسير يزيد سيراو انه انما راعى محل يظهر في الفصح نحو است بقائم ولا قاعدا بالنصب بخلاف مررت زيد الفاضل بالنصب وهو (٤٦) يزيد الفاضل بالرفع لانه تقول است قائما ولا تقول في الفصح مررت زيدا

في التصريح قنائب الفاعل عند ابن درستويه ومن معه ضمير مصدر مبهم لانه المفهوم من الفعل ويؤيده الرد عليهم بسير يزيد سيرا فهو لا هم المراد بمن في قول الشارح سابقا فامتناع سير على اضمار السيرا حق خلافا لمن اجازوه وبهم يدان عرف ما في كلام البعض هنا من الخلل (قوله لانه لا يتبع الخ) فلا يقال مر يزيد الظريف ولا ذهب الى زيد وعمرو برقع التابع فيهما مراعاة لمحل النائب كافي تابع الفاعل المحرور بحرف الجر الزائد او بالمصدر المضاف (قوله ولانه يتقدم) أي على عامله ولو كان نائب فاعل لم يتقدم عليه كما أن أصله وهو الفاعل لا يتقدم على عامله وفيه أنهم ان أرادوا أنه يتقدم مع كونه نائب فاعل منع وان أرادوا الامع كونه نائب فاعل لم يفد لان الفاعل نفسه يتقدم لامع كونه فاعلا ونائبه غير المحرور يتقدم لامع كونه نائبه فكان الاولى أن يتركوا هذا التعليل فتأمل فانه وجبه (قوله ولنا) أي المقوى لنا عشر الجهور وقوله سير يزيد سيرا رادوا هو اعم من أصلها لان العرب لم تنب المصدر الظاهر مع وجود المحرور وقبل الاولى عدم انابة ضميره وقوله وانه انما راعى الخ رد أول الدليل الاول وقوله على أن ابن بني ردتان له وقوله يظهر في الفصح احتراز من نحو عمرون الديار وقوله والنائب في الآية رد للدليل الثاني وقوله ضمير الخ أي لانه بل المحرور في محل نصب على المفعولية وقوله وهو المكلف أي المعلوم من السياق أي لا كل كاهوم بني كلام الثلاثة وقوله وامتناع الابتداء لعدم التجرد أي من العوامل اللفظية الاصلية رد أول الدليل الثالث وقوله وقد اجازوا أي هؤلاء ردتان له وانما اجازوا ذلك لان من زائدة وهم انما يمنعون نيابة المحرور بأصلي لكن هذا الرد لا يتبعه عليهم لانهم لم يدعوا أن كل نائب فاعل يصح تقديمه على أنه مبتدأ بل قالوا اذا تقدم أي صح أن يقدم يكون مبتدأ ويمكن جعله تنظيرا في عدم جواز التقدم على الابتداء لاردان انما حتى رد ما ذكره وقوله مع امتناع من أحد أي لان من لا تزداد الابدالت لا لوقوع أحد في الاثبات لان في ضميره مسوغ كقوله اذا أحدم بعنه شأن طارق نص عليه ابن مالك كافي التصريح وقوله وقالوا كفي بالله رد للدليل الرابع وانما امتنع ككفت بهند ومرت بهند لكون المسند اليه في صورة الفضلة وانما قيل وما سقط من ورقة وما تحمل من أنثى لان جرا الفاعل بمن كثير فضعف كونه في صورة الفضلة قاله سم (قوله لا الحرف) أي خلافا للفراء ومذهبه في غاية الغرابة اذا الحرف لا حظه في الاعراب أصلا (قوله ان وجد في اللفظ) احتراز عما لو وجد في المعنى بأن كان الفعل يطلب المفعول به لكن لم يذكر في اللفظ فلا يمنع انابة غيره سم (قوله مفعول به) ولو منصوبا باسقاط الجار فيمنع انابة غيره مع وجوده فلو اجتمع منصوب بنفس الفعل ومنصوب باسقاط الجار نحو اخترت زيدا الرجال امتنع انابة الثاني عند الجهور وجوزها الفراء ووافقه في التسهيل (قوله مطلقا) أي تقدم النائب على المفعول به أو تأخر (قوله وقد يرد) أي ورد ضرورة أو شدوذا (قوله المنيب) من الانابة وهي الرجوع الى الله تعالى بفعل الطاعات وترك المعاصي (قوله كافي البينين) ويؤول هو والجهور الآية السابقة بأن النائب فيها ضمير مستتر يعود الى الغفران المفهوم من يغفروا وفيه انابة المفعول الثاني وهو جاز ويحمل الجهور والبينين على الضرورة قال في شرح الجامع والحق أنه ان كان الغير أهم في الكلام كان أولى بالنيابة من المفعول به مثلا اذا كان المقصود الاصل وقوع الضرب أمام الامير أقيم طرف المكان مقام الفاعل مع وجود المفعول به كما أفاده السيد (قوله وقبل المصدر أولى) لانه أمرف برأي مدلول العامل وقوله وقبل المحرور أي

ولا مرز يد على أن ابن جني اجاز أن يتبع على محله بالرفع والنائب في الآية ضمير راجع الى ما رجع اليه اسم كان وهو المكلف وامتناع الابتداء لعدم التجرد وقد اجازوا النيابة في نحو لم يضرب من أحد مع امتناع من أحد لم يضرب وقالوا كفي بالله شهيدا ان المحرور فاعل مع امتناع كفت بهند الثالث مذهب البصريين أن النائب انما هو المحرور ولا الحرف ولا المجموع فكلام الناظم على حذف مضاف لكن ظاهر كلامه في الكافية والتسهيل ان النائب المجموع (ولا ينوب بعض هذي) المذكورات أعني الظرف والمصدر والمحرور (ان وجد في اللفظ مفعول به) بل يتعين انابته هذا مذهب سيبويه ومن تابعه وذهب الكوفيون الى جواز انابة غيره مع وجوده مطلقا (وقد يرد) ذلك كقراءة أبي جعفر ليجزى قوما بها كانوا يكسبون وقوله لم يعن بالعلباء الاسيدا ولا شئ ذا الغنى الا ذو هدى وقوله

وانما يرضى المنيب ربه • مادام معنيابذ كركليه ووافقهم الاخفش لكن بشرط تقدم النائب كافي لانه البينين تنبيهه اذا فقد المفعول به جازت نيابة كل واحد من هذه الاشياء قبل ولا أولوية لواحد منها وقيل المصدر أولى وقبل المحرور وقال أبو حبان طرف مكان (وباتفاق قد ينوب) المفعول (الثان



من باب كسافها التباسه أمن) نحو كسب زيد اجبة واعطى عمرو درهم بخلاف ما لم يؤمن التباسه نحو اعطيت زيدا عمرا فلا يجوز اتفاقا أن يقال فيه اعطى زيد عمرو بل يتعين فيه اناية الاول لان كلاهما (٤٧) يصلح لان يكون آنذا (٤٨) تنبيه فيما ذكره من الاتفاق نظر فقد

لانه مفعول به بواسطة الجار وقوله وقال أبو حيان الخ أى لان فى اناية المحرور خلافا ودلالة الفعل على المكان لا بالوضع بل بالالتزام كدلالته على المفعول به فهو أشبه بالمفعول به من المصدر وظرف الزمان لدلالة الفعل وضعه على الحدث والزمان كذا فى الهمع وبجئت فيه مما بأن شرط اناية المصدر وظرف الزمان اختصاصهما والفعل لا يدل على الحدث والزمان المحتصين لكن هذا البحث لا يمنع أولوية ظرف المكان لان غايته عدم دلالة الفعل أصلا على الحدث والزمان المحتصين ودلالته التزاما على المكان فلم يخرج عن كونه أشبه بالمفعول به منهما (قوله من باب كسا) هو كل فعل نصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ولم ينصب أحدهما باسقاط الجار فبالاول خرج باب ظن وبالثانى خرج نحو اخترت الرجال زيدا (قوله فيما التباسه أمن) أى فى تركيب أمن فيه الالتباس قال سم وقد يتوهم أنه لو كان المفعول الثانى مؤنثا وأنيب مناب الفاعل وأنت الفعل لذلك أن اللبس يندفع وليس كذلك لان غايته ما يدل عليه تأنيث الفعل أن المؤنث هو النائب ولا يلزم من كونه النائب أنه المفعول الثانى لجوار أنه الاول (قوله فلا يجوز اتفاقا) ان قيل هلا جاز ذلك ومنع من تقديمه ويكون ذلك دافعا لللباس كما قيل بئله فى ضرب موسى عيسى وصديقى صديقى فأنهم اخترزوا من اللبس بالرتبة أجيب بأنه هنا يمكن الاحتراز بالكلمة باقامة غير الثانى بخلاف الموضوعين المذكورين فإنه لا طريق الى دفع اللبس الا بمحفظ الرتبة قاله سم وأقوى من جوابه أن يقال لما كانت اناية الثانى توهم فاعليته معنى لكن الأصل اناية ما هو فاعل معنى كان ذلك معارضا تأخره لزوما فضعفت دلالة على كون المتأخر هو المأخوذ بخلاف الموضوعين المذكورين لعدم المعارض فيهما (قوله فقد قيل بالمنع اذا كان الخ) وجهه أن النائب عن الفاعل مسند اليه كالفاعل والمعرفة أحق بالاسناد اليها من النكرة لكن هذا انما يقتضى أولوية اناية المعرفة لا وجوبها (قوله وقيل بالمنع مطلقا) أى سواء كان الاول معرفة أو نكرة طرد الباب (قوله لما سلف) أى لتظير ما سلف لان السالف هو قوله لان كلاهما يصلح لان يكون آنذا فيقال هنا لان كلاهما يصلح لان يكون منظونا أنه الآخر فى باب ظن ولان يكون معهما ومعلما به فى باب أرى (قوله بشرط اناية المفعول الثانى) أى لظن لانه الذى يتصور وقوعه جملة بخلاف ثانى كسا وأرى لعدم تصور ذلك فيه وكباب ظن فى امتناع اناية الجملة غيره على الصحيح الا اذا كانت محكية بالقول لانها تكون المقصود لفظها فى حكم المفرد نحو واذا قيل لهم لا تفسدوا فى الارض أو مؤولة بالمفرد فهو فهم كيف قام زيد وفى اناية المفعول الثانى اذا كان ظرفا أو محرورا مع وجود المفعول الاول المذهب الثلاثة فى اناية غير المفعول مع وجوده وعلى الجواز فالنائب المحرور دون متعلقه بل لا يتصور له متعلق حيث شذ على ما ارتضاه سم قال وفى كلام الشاطبى ما يؤيده اه وفيه نظروا الظاهر أن له متعلقا وأن هذا المتعلق هو النائب فى الحقيقة كما أنه المفعول الثانى فى الحقيقة على الأصح قدبر (قوله مع ما ذكره) أى من أمن اللبس (قوله أفهم كلامه) قيل وجه الافهام أنه سبى خلافا فى اناية الثانى فى بابى ظن وأرى والاتفاق على انايته فى باب كسا وسكت عن الاول فى الثلاثة فبعلم أنه لا خلاف فى انايته وفيه أنه سكت عن الثالث فى باب أرى أيضا مع أنه لا اتفاق على انايته الا أن يقال لم يسكت عنه لانه ثانى مفعولى ظن وقد ذكر حكمه (قوله وهو مقتضى كلام التسهيل) ظاهر كلامه أن المصنف أهمله هنا وهو ما قاله الموضح ورده المصريح بأنه ثانى مفعولى ظن وقد ذكر حكمه (قوله احتج من منع الخ) لا ينهض هذا الاحتجاج على المصنف لشرطه عدم اللبس قاله سم وقوله مطلقا أى من غير قيد ومن غير شرط وقوله فيما

قبل بالمنع اذا كان نكرة والاول معرفة سبى ذلك عن الكوفيين وقيل بالمنع مطلقا وقوله قد ينسب الاشارة بقدر الى أن ذلك قليل بالنسبة الى اناية الاول أو أنها التصديق اه (فى باب ظن و) باب (أرى المنع) من اقامة المفعول الثانى (اشهر) عن التهمة وان أمن اللبس فلا يجوز عندهم ظن زيدا قائما ولا أعلم زيد افرسك مسرجا (ولا أرى منعا) من ذلك (اذا القصد ظهور) كفى المثالين وفاقا لابن طلحة وابن عصفورى الاول ولقوم فى الثانى فان لم يظهر القصد تعينت اناية الاول اتفاقا فيقال فى ظنت زيدا عمرا وأعلمت بكر أخاله منطلقا ظن زيد عمرا وأعلم بكر أخاله منطلقا ولا يجوز ظن زيدا عمرو ولا أعلم بكر أخاله منطلقا لما سلف تنبيهات الاول بشرط اناية المفعول الثانى مع ما ذكره أن لا يكون جملة فان كان جملة امتنع انايته اتفاقا الثانى أفهم كلامه أنه لا خلاف فى جواز اناية المفعول الاول فى الابواب الثلاثة وقد صرح به فى شرح الكافية وأما

الثالث فى باب أرى فنقل ابن أبى الربيع وابن هشام الخضر اوى وابن الناطم الاتفاق على منع انايته والحق أن الخلاف موجود فقد أجاز بعضهم حيث لا لبس وهو مقتضى كلام التسهيل نحو أعلم زيد افرسك مسرج الثالث احتج من منع اناية الثانى فى باب ظن مطلقا باللباس فيما اذا كانا نكرتين أو معرفتين



ويؤيد الضمير على متبوعه لفظاً ورتبة إن كان الثاني نكرة لمخوّل قائم زيد إلا أن الغالب كونه مشتقاً واحتج من منع أنابته مطلقاً في باب أعلم وهم قوم منهم الضمير أي والابدي (٤٨) وابن عصفور بيان الأول مفعول صريح والآخران مبتدأ وخبر شبه مفعول

أعطى وبأن السماع إنما جاء بآية الأول كقوله ونبت عبد الله بالجوا أصبحت كراماً موالها لخاصة صميمها الرابع حكى ابن السراج أن قوماً يجيزون أنابة خبر كان المفرد وهو فاسد لعدم الفائدة ولا استلزامه أخباراً عن غير مذكور ولا مقدراً وأجاز الكسائي نيابة التمييز فأجاز في أمثلة الدار رجالاً امتلئ رجال وإلى ذلك أشار في الكافية بقوله

وقول قوم قد ينوب الخبر بباب كان مفرداً لا ينصرف وناب تمييز لذي الكسائي شاهد من القياس نائي هو أعلم أنه لا يرفع رافع الفاعل إلا فاعلاً واحداً كذلك لا يرفع رافع النائب عنه إلا نائباً واحداً (وما سوى ذلك) (النائب مما علق بالرفع) له (النصب له محققاً) أما لفظاً لم يكن جاراً ومجروراً أو محلاً أن يكنه تنبيهه قال في الكافية ورفع مفعول به لا يلتبس مع نصب فاعل وروافد لا نقس أي قد حملهم ظهور المعنى على أعراب كل من الفاعل والمفعول به بأعراب الآخر كقولهم نرق الثوب المسهار وقوله مثل الفنا قد هذا جون قد بلغت نجران أو بلغت

إذا كانا نكرتين أو معرفتين مثال الأول ظننت أفضل منك أفضل من زيد ومثال الثاني ظننت صديقك زيداً (قوله وبعود الضمير الخ) وذلك لأن رتبة نائب الفاعل التقدم والاتصال بالفعل فإذا قلت ظن قائم زيد الزم عود الضمير في قائم على زيد المتأخر لفظاً وهو ظاهر ورتبة لأنه وإن كان مفعولاً أولاً ورتبة التقديم لكن لما أنيب الثاني صار رتبة الأول التأخيراً وقد يقال هذه العلة تنقضي عند تأخير النائب وتقديم المفعول الأول فهلا قال بالمنع عند تقديم النائب والجواز عند تأخيره مع أنه قد يقال المفعول الأول من حيث كونه مفعولاً أولاً ورتبة التقديم وهذا كافٍ في جواز عود الضمير عليه مع تأخره لفظاً وسكت عن القسم الرابع وهو ما إذا كان الثاني معرفة والأول نكرة لعدمه (قوله بأن الأول مفعول صريح) أي ليس أصله مبتدأ ولا خبر بل هو مفعول به حقيقة واقع عليه الإعلام وفي بعض النسخ صحيح وهو بمعنى صريح وقوله والآخران مبتدأ وخبر أي في الأصل شبه أي في نصبهما بمفعول أعطى أي فإطلاق المفعولية عليهما مجازاً قاله في التصريح ورد سم هذه الجهة بأنها لا تقتضي المنع بل أولوية أنابة الأول وهذه الجهة والتي بعدها يفيد أن امتناع أنابة الثالث أيضاً قال الإسقاطي ولا تجرى هذه الجهة في باب ظن كما توهم لعدم المفعول الصريح (قوله ونبت عبد الله) اسم قبيلة وقوله بالجوا متعلق بمحذوف صفة لعبد الله أي الكائنة بالجوا والجوا أرض اليمامة وجملته أصبحت مفعول ثالث وموالها فاعل كراماً والموالى العيسد والصميم الخالص والمراد رؤساء القبيلة وأعيانها كذا في التصريح (قوله أنابة خبر كان المفرد) نحو كين قائم وظاهر التقييد بالمفرد أن خبرها الجملة متفق على عدم أنابته وليس كذلك لثبوت الخلاف عن الفراء والكسائي كما في الجمع (قوله لعدم الفائدة) اذ معنى كين قائم حصل كون لقائم ومعلوم أن الدنيا لا تخلو من حصول كون لقائم (قوله ولا استلزامه) عطف سبب على مسبب وقوله عن غير مذكور هو الاسم وقد يمنع الاستلزام بان الخبر لما ناب عن الاسم انسخ عن كونه خبراً وصار محذوفاً عنه بالفعل المجهول كما انسخ عمرو في ضرب عمرو عن كونه مفعولاً وصار محذوفاً عنه بالفعل المجهول فتدبر (قوله وما سوى النائب) أي وتابعه مما علق بالرفع أي تعلق به من حيث كونه معمولاً له وقوله بالرفع له أي لذلك النائب وقوله النصب له أي لما سوى النائب مبتدأ وخبر ونصبه برفع النائب على الصحيح فيكون متجداً وقيل برفع الفاعل المحذوف فيكون مستعجباً وقيل بفعل مقدر تقديره في أعطى زيد درهما قبل أو أخذ (قوله إن لم يكن جاراً ومجروراً الخ) اعترض عليه غير واحد كالبعض بأنه كان الأولى أن يقول لفظاً إن كان مما ينظر أعرابه ومحو لا أو تقديره إن لم يكن كذلك ليدخل المبني والمقدر وأجاب الروداني بأن المراد باللفظ أن يتوصل إليه العامل بنفسه وبالخطي أن يتوصل إليه بواسطة حرف الجر كما قالوا بمثل ذلك في قول الناظم في باب الاشتغال بنصب لفظه أو المحل فدخل ما ذكره مقابلة لفظاً بمحذوف ظاهرة في إرادة ذلك فافهم (قوله ورفع مفعول به الخ) مقتضاه أن المنصوب فاعل والمرفوع مفعول فيكون فيه نقض للقاعدة وجعل الشاطبي المرفوع فاعلاً والمنصوب مفعولاً اصطلاحاً وإن كان المعنى على خلافه هذا ومن العرب من يرفعهم ما معاً ومنهم من ينصبهم ما معاً عند ظهور المراد (قوله تعين رفع عشرين على النيابة) أي عند الجهور المانعين أنابة غير المفعول مع وجوده (قوله جاز رفع العشرين) أي على النيابة والرباط للخبر بالمبتدأ الضمير المحرور وقوله ونصبه أي على المفعولية بالفعل ونائب الفاعل ضمير يعود على المبتدأ هو الرابطة (قوله فيبرز في الثانية والجمع) فيقال العمران زيداً في رزقهما عشرين والعمران زيداً في رزقهم عشرين

سواء هم هجر ولا يقاس على ذلك اه خاتمة إذا قلت زيد في رزق عشرين ديناراً تعين رفع عشرين على النيابة وإن كان قد تمت عمراف قلت عمرو زيد في رزقه عشرين جاز رفع العشرين ونصبه وعلى الرفع فالفعل خال من الضمير فيجب توحيد مع المثنى والجمع ويجب ذكر الجار والمجرور لاجل الضمير بالراجع إلى المبتدأ وعلى النصب فالفعل متعطل للضمير فيبرز في الثانية والجمع ولا



وان شئت حذف المجرور

## اشتغال العامل عن المفعول

المقصود بالذكر هو الاشتغال عنه ووسطا ذكره بين المرفوعات والمنصوبات لان بعضه من المرفوعات وبعضه من المنصوبات وأركان الاشتغال ثلاثة مشغول وهو العامل نصبا أو رفعاً ويشترط فيه أن يصلح للعمل فيما قبله فيشمل الفعل المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول دون الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل والحرف والفعل غير المتصرف كفعل التعجب لانه لا يفسر في هذا الباب الا ما يصلح للعمل فيما قبله نعم يجوز الاشتغال مع المصدر واسم الفعل على القول بجواز تقدم معمولهما عليهما مع ليس على القول بجواز تقدم خبرها عليها كما سيأتي وأن لا يفصل بينه وبين الاسم السابق كما سيأتي ومشغول عنه وهو الاسم السابق الذي شأنه أن يعمل فيه العامل أو مناسبة الرفع أو النصب لوسط عليه ويشترط فيه أن يكون متقدما فليس من الاشتغال نحو ضربته زيداً بل الاسم ان نصب كان بدلاً من الضمير أو رفع كان مبتدأ خبره الجلة قبله وأن يكون قابلاً للاضمار فلا يصح الاشتغال عن حال وتييز ومصدر مؤكد ومجرور ما لا يجزى المظهر عني وأن يكون مفتقراً لما بعده فليس من الاشتغال نحو في الدار زيداً كرمه وأن يكون مختصاً لا نكرة محضة ليصح رفعه بالابتداء وان تعين نصبه لعارض كصورت وجوب النصب فليس من الاشتغال قوله تعالى ورهبانية ابتدعوها بل المنصوب معطوف على ما قبله بتقدير مضاف أي وحب رهبانية وابتدعوها صفة كفا في المعنى وأن يكون واحداً لا متعدداً على ما فيه من الخلاف الآتي قريباً قيل قد يكون الاسم المشغول عنه ضميراً منفصلاً كقوله تعالى وإياي فارهبون وإياي فاعبدون وإياي فاتقون ونحوه لان الفعل اشتغل بعمله في البناء المحذوفة بعد فون الوقاية تخفيفاً والتقدير وإياي ارهبوا فارهبون ونقل عن السعد في حواشي الكشف أنه ليس منه لكأن الفاء بل إياي منصوب بفعل مضمير يدل عليه فارهبون فهو من باب مطلق التفسير الذي هو أعم من الاشتغال وفي كلام الروداني تضعيف الاحتجاج بوجود الفاء حيث قال إضافة مضمير إلى اسم لا في ملابسة أي مضمير يلاقي اسماً متقدماً في ذات واحد فيدخل ما إذا كان الشاغل والمشغول عنه ضميرين لذات واحد نحو وإياي فارهبون فان تقديره ان كنتم ترهبون أحداً فإياي ارهبوا ارهبون فالقاء الشرطية من حلقة عن المصدر فقط ما قبل ان ما بعد الفاء الشرطية لا يعمل فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر طاملاً اه أي لان الفاء انما تنفع اذا كانت في محلها ومشغول به ويشترط أن يكون ضمير معمولاً لا مشغولاً أو من تمة معموله كزيداً ضربته أو مرت به أو ضربت غلامه أو مرتت بغلامه ويجوز حذف الضمير الشاغل بفتح ما فيه من القطع بعد التهيئة (قوله ان مضمراً اسم) المتبادر من الاسم الواحد لانه نكرة في سياق الاثبات ففيه تنبيه على أن شرط المشغول عنه أن يكون اسماً واحداً فلا يجوز أن يقال زيداً درهماً أعطيته إياه لانه لم يسمع وأجازه الانقش إذا جاز أن يعمل الفعل المقدر في أكثر من واحد كما في المثال وعن الرضي أنه يجوز أن ينو إلى إيهان أو أكثر لعاملين مقدرين أو عوامل كزيداً أخاه غلامه ضربته أي لا يستزيد أهنت أخاه ضربت غلامه ويرد على من اشترط كون الاسم واحداً أن من الاشتغال اتفاقاً زيداً ومـ راو بكر اضربتهم الا أن يقال المعطوف تابع والاسم المنبوع واحد فاعرفه وقوله فعلاً مثله اسم الفاعل واسم المفعول كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله عاملاً وسكت المصنف عنهما هذا لذكرهما بعد بقوله وسوفي هذا الباب الخ وقوله شغل أي ذلك المضمير والمراد بشغل المضمير الفعل ما هو أعم من شغله إياه بنفسه أو بملاسه كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله أو ملاسه أي ملابس ضمير الاسم وقوله بنصب ظاهره وظاهر قول الشارح لنصبه أن العامل اذا اشتغل برفع ذلك المضمير نحو ان زيداً قام بكرم لا يكون من باب الاشتغال وكلام الشارح في الخاتمة كالتوضيح

يجب ذكر الجار والمجرور  
اشتغال العامل  
عن المفعول

(ان مضمراً اسم سابق فعلاً  
شغل عنه بنصب لفظه  
أو المحل) أي حقيقة باب  
الاشتغال أن يسبق اسم  
عاملاً مشغلاً عنه بضميره  
أو ملاسه

(قوله ويشترط) لا يظهر  
في الرفع ودعوى انه ان  
تأخر الاسم المرفوع عمل  
فيه الرفع خلاف مرادهم  
على انه لا معسنى لمنع  
الاشتغال في المصدر وما  
عه حينئذ

(قوله وان لا يفصل) أي  
بالنسبة للفعل دون الوصف  
(قوله لعارض) فيه ان  
ما امتنع كونه مضمراً انما  
هو للعارض والظاهر أن  
الاسم مرفوع ضابطاً آخر  
وتأمل في المقام



يقضي نه منه وهو المنقول عن شرح التسهيل للمصنف وأبي حيان وبؤيده ما في شرح الجامع وهو المتجه وحيدة التقى الضابط قصور فزيد في المثال مرفوع بفعل محذوف يفسره المذكور وإن كان لا يعمل قام في زيد لو فرضناه فارغاً من الضمير لا يعدم عمله فيه لعارض تقدمه المانع من رفع الفعل المتأخر عنه له على القاعلية لا لذاته دليل أنه لو تأخر عن الفعل لعمل فيه فلا يقال ما لا

لا يفسر عاملاً فافهم والجمهور على اشتراط اتحاد جهة نصب المشغول به والمشغول عنه  
الاحفش عن العرب أن زيد اجلست عنده وهو يقتضي عدم الاشتراط لأن زيداً مفعول به وعند  
مفعول فيه وصححه الدماميني (قوله لو تفرغ له هو أو مناسبه) ظاهره يقتضي أن المناسب أيضاً  
مشتغل وليس كذلك إلا أن يقال المراد بالتفرغ التسليط (قوله لنصبه) أي يصلح في حد ذاته لنصبه  
وإن لم يصلح باعتبار العارض فيشمل قسم وجوب الرفع لأن الراجح أنه من باب الاشتغال كما سيأتي  
فقول المصنف بنصب لفظه أو المحل يعني به النصب باعتبار حاله الذاتية وإن منع منه مانع عرض  
ويخرج ما امتنع عمله فيما قبله لذاته كفعل التعجب واسم التفضيل والصيغة المشبهة واسم الفعل  
لا يقال يرد عليه قول المصنف الآتي في الوصف أن لم يمتنع حصوله وما لو المانع بوقوع الوصف  
صلة مع امتناع عمل الصلة فيما قبلها لذاتها لا نأقول اشتراط المصنف عدم المانع للنصب بما  
يفسره الوصف لا أعده من الاشتغال كما يعلم ما يأتي فأوده سم (قوله والباء في نصب الخ) ويحتمل  
أن تكون سببية متعاقبة بشغل وصير لفظه للمضمر والمراد بنصب لفظ الضمير تعدى الفعل إليه  
بلا واسطة حرف الجر كزيد اضربه ونصب محله تعديه إليه بواسطة كزيد امرت به ولا يرد على  
هذا أنه يلزم التكرار في قوله الآتي وفصله مشغول بحرف جر لأن ما يأتي أهم مما هنا لأنه يشمل  
ما لو كان حرف الجر داخلاً على ضمير الاسم السابق وهو ما هنا وما لو كان داخلاً على مضاف إلى  
الضمير ولو بواسطة ولا تكرر مع ذكر الاسم قاله سم (قوله بأعادة العامل) أي بعينه لا بلفظه  
(قوله بدل من الضمير) أي على مذهب الكوفيين وإن اختار المصنف خلافه (قوله أما وجوب الخ)  
أشار بهذا التفصيل إلى أن الأمر في كلام الناظم للإباحة المقابلة للنجس الصادقة بالإيجاب (قوله  
ما يمنع النصب) كوقوع الاسم بعد إذا الفعائية وليتأ (قوله أو هو حال) عطف على مقدر متصيد  
من الكلام السابق تقديره هو وصف المحذوف أو هو حال أي حال سببي أي محتوماً صمارة لكن فيه  
حذف مرفوع السببي وهو غير جائز ولعل هذا مراد سم بقوله قوله أي محتوماً فيه شيء لا يخفى  
(قوله كالبدل) أي الموضع المراد بالبدل اللغوي فلا اعتراض وقوله من اللفظ أي التللفظ (قوله فلا  
يجمع بينهما) أي لأن الجمع يناهض العوضية وأما قوله تعالى إن رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر  
رأيتهم لي ساجدين فليس من باب الاشتغال بل رأيت الثاني تأكيد للاول أو المفعول الثاني رأيت  
الاول محذوف لدلالة ما بعده عليه والتقدير رأيت أحد عشر كوكبا ساجدين لي والشمس والقمر  
مفعول المحذوف بفسره المذكور بعد واجمع على هذا في رأيهم وساجدين للتعظيم (قوله لما قد  
أظهرا) ولا محل للجملة الظاهر على الجميع لأنها مفسرة لكن كون المفسر جملة ظاهري في اشتغال  
المنصوب الذي كلامنا الآن فيه رأيت في اشتغال المرفوع فلا لأن المفسر الفعل وحده لا الجملة  
بدليل أن المفسر المحذوف فعل لا جملة يليكن مفسره كذلك وقال الشلوبيين جملة التفسير بحسب  
ما تفسره هي في محو زيد اضربه لا محل لها في نحو وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم  
معفرة وأبعر عظيم في محل نصب إذ لو صرح بالمعودة به المفسر بجملة لهم الخ لكان منصوباً في نحو أنا  
كل شيء خلفناه بقدر و محو زيد الخبز يأكله بنصب الخبز في محل رفع ولهذا يظهر الرفع إذا قلت آكله  
وقال فمن ثمن تؤمنه بيت وهو آمن، يجوز ثمنه موافقة للفعل المحذوف وضعف الاحتجاج بالبيت  
بأنه من تفسير الفعل بالعدل وكلامنا في تفسير الجملة بالجملة قال ابن هشام وكان الجملة المفسرة

لو تفرغ له هو أو مناسبه  
لنصبه لفظاً أو محلاً  
في ضمير للاسم السابق  
عند نصبه عامل مناسب  
للعامل الظاهر مفسر به  
على ما سيأتي بيانه فالضمير  
في عنه وفي لفظه للاسم  
السابق والباء في نصب  
جمعي عن وهو يدل اشتغال  
من ضمير عنه بأعادة العامل  
والالف واللام في المحل  
بدل من الضمير والتقدير  
أن شغل مضمر اسم سابق  
فعلا عن نصب لفظ ذلك  
الاسم السابق أي محو زيد  
ضربه أو محله نحو هذا  
ضربه (فالسابق انصبه)  
أما وجوباً أو ما جوازاً راجحاً  
أو مرجوحاً أو مستويلاً  
أن يعرض ما يمنع النصب  
على ما سيأتي بيانه (بفعل  
أضمره حتماً) أي أضمره  
حتماً أي واجباً أو هو حال  
من الضمير في أضمره أي  
محتوماً وذلك لأن الفعل  
الظاهر كالبدل من اللفظ  
به فلا يجمع بينهما (موافق)  
ذلك الفعل المضمر (لما قد  
أظهرا) أما لفظاً ومعنى كما  
في محو زيد اضربه أنه  
تقديره ضربت زيداً اضربه



عنده عطف بيان أو بدل ولم يثبت الجمهور وقوع البيان أو البدل جلة ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف البيان واختلاف في المبدل منه وقال أبو علي الفعل المذكر والفعل المحذوف في نحو قوله لا تجرعي ان منفسا أهلكته مجزومان محلا وجزم الثاني ليس على البدلية اذ لم يثبت حذف المبدل منه بل على تكرير ان أي ان أهلكت منفسا ان أهلكته وساغ اضمهارة وان لم يسغ اضمهارة لام الامر الا في ضرورة انفساءهم فيها والقوة الدالة عليها بتقديم مثالها واستغنى بجواب ان الاولى عن جواب الثانية كما استغنى في نحو أزيد اطلقته قائما بثاني مفعولي ظننت المذكورة عن ثاني مفعولي ظننت المقصورة انظر المعنى وفي حاشية الدماميني عليه أنه لا يتعين كون قائما ثاني مفعولي ظننت المذكورة بل يجوز كونه ثاني مفعولي المقصورة بل هو الاولى لان المقصورة هي المقصورة بالذات والثانية انما أتت في الضرورة التفسير (قوله وامامعني) أي وامامواقفة له في المعنى قال ميموني أن لا يوافق لفظا ولا معنى لكن يكون لازما للمذكور كزيد اضربت أمه فان ضرب أخى زيدة لزوم أي عرفا لاهانة زيد اه ويمكن أن يراد بالموافقة في المعنى أن يدل المأخوذ به مفعولا أوليا وما عرفيا على معنى المقدر فالاول كافي زيد امرت به قائما قد جاوزت والجائزة والمرور المتعدي بالباء بمعنى واحد بخلاف المتعدي على فاته بمعنى المأذاة والثاني كافي زيد اضربت أمه أي أهنت وزيد اضربت صدوقه أي أكرمت وكافي زيد امرت به لأمه أي لست (قوله في الفعل) أي دون الوصف وقوله أن لا يفصل أي بغير اطراف لما سبى ذكره الشارح من أن الفصل بالطرفي كلا فصل وأنه لا يضر فصل الوصف (قوله لم يجز) أي في تعيين الرفع وأجاز الكسائي النصب مع الفصل قبالة على الوصف وسيأتي الفرق (قوله يختص بالفعل) الباء داخلة على المقصور عليه (قوله وأدوات الاستفهام غير الهمزة) فجميعها الا الهمزة يختص بالفعل اذا رأت في حيزها وانما خصوصها بذكر ذلك لان الاستفهام أصل تضمني في وضع غيرها وطارئ عليها بالتطفل على الهمزة أما الهمزة فتدخل على الاسم وان كان الفعل في حيزها لكن الغالب دخولها على الفعل راعا لم تختص كاخواتها الا انها أم الباب وهم يتوسعون في الامهات ولكونها أم الباب اختصت بجواز الحذف والدخول على الساقى ووالعطف وفائه وثم والشرط وان كافي الجمع وأنا لا أرى بأسا بدخول هل أيضا على الشرط وانما كانت أما لان دلالتها على الاستفهام بذاتها ودلالة غيرها عليه بالتضمنين أو التطفل ولا انها أعم مورد الانها ترد لطلب التصديق نحو أقام زيد وطلب التصور نحو أزيد قائم أم عمرو ونحو أقام زيد أم قاصد وهل لا تكون الا لطلب التصديق وبقية الادوات لا تكون الا لطلب التصور فان قلت المسند اليه في نحو أزيد قائم أم عمرو والمسند في نحو أقام زيد أم قاصد متصوران للمتكلم قبل استفهامه فكيف يطلب تصوره وانما المطلوب في الاول التصديق بنسبة القيام الى أحد الشخصين على التعيين وفي الثاني التصديق بنسبة أحد الوصفين على التعيين الى زيد لان هذين التصديقين غير حاصلين عند المتكلم اذا حاصل عنده في الاول التصديق بنسبة القيام الى أحد الشخصين لا بعينه وفي الثاني التصديق بنسبة أحد الوصفين لا بعينه الى زيد فالتما كان الاختلاف بين التصديقين الاولين والاخيرين باعتبار تعيين المسند اليه أو المسند في الاولين وعدم التعيين في الاخيرين وكان أصل التصديق حاصل لا توسعوا الحكم وان التصديق حاصل وأن المطلوب تصورا المسند اليه أو المسند أو قد من قبوده انقله الدماميني على المعنى واستحسنه رذكر في محل آخر ان هل أنت لطلب التصور تدور كافي قوله عليه الصلاة والسلام بطار بن عبد الله هل زوجت بكرا أم ثيبا ثم أورد على قولهم بقية الادوات لطلب التصور أم المنقطعة المقصورة بيل والهمزة أو الهمزة فقط فانما لطلب التصديق ومن عداهم من أدوات الاستفهام الكاسية في المقام وأبو حيان وغيره من النحاة ثم قال لكنني أستشكل عداهم أم مها أما المصيبة فلان مدخولها معطوف

وامامعني دون لفظ كافي  
نحو زيد امرت به اذ تقديره  
جاوزت زيدا امرت به  
تنبيهه بشرط في الفعل  
المفسر أن لا يفصل بينه  
وبين الاسم السابق فلو  
قلت زيدا أنت لم تضربه لم يجز  
للفصل بآنت (والنصب  
حتم ان تلا) أي نبع الاسم  
(السابق ما) أي شيئا  
(يختص بالفعل) وذلك  
كادوات الشرط (كان  
وحيثما) وأدوات النخصيص  
وأدوات الاستفهام غير  
الهمزة نحو ان زيد القيت  
فأكرمه

(قوله وطارئ) أي فرعا  
يتوهم عدم الاختصاص  
(قوله وان المطلوب) لا يقال  
التصور حاصل أيضا لانا  
نقول لما كان الجواب  
بالمفرد أو زات التصور ولك  
ان نقول ان المطلوب  
تصور المعين من حيث  
أفراده تدور



وحيثما همراة فاهته  
وهذا بكذا فاهته وابن  
زيدا وجاهته ولا يجوز رفع  
الاسم السابق على أنه  
مبتدأ لأنه لو رفع والحالة  
هذه لم يربطت هذه الأدوات  
بما وضعت له من الاختصاص  
بافعل نعم قد يجوز رفعه  
بالفاعلية لفعل ضمير  
مطامير لا ظاهر كقوله  
لا تجزعي ان منفس أهلكته  
في رواية منفس بالرفع  
وقوله فان أنت لم تنفعك  
هلك فانتسب لهلك تمدين  
القرون الاوائل بالتقدير  
ان هلك منفس أهلكته  
وان لم تنفع بهلك لم ينفعك  
هلك (تنبيه) لا يقع  
الاشتغال بعد أدوات  
الشرط والاستفهام الا  
في الشعر وأما في الكلام  
فلا يليهما الا صريح الفعل  
الا اذا كانت أداة الشرط  
اذا مطلقا

(قوله فرق) لا يخفى أن  
المطلوب بالهمزة في مثاله  
التصور كما مر (قوله  
تقييده) وان كان الكلام  
في المنصوب تدبر (قوله  
بان يقال الخ) لا يوافق  
عامر (قوله حسنا) سبق  
ان الابداء لفظا واجب  
على خلاف

على مدخول الهمزة فشاركته في كونه مستفهما عنه بقضية العطف ألا ترى أنك اذا أبدلت أم  
بأو كان ما بعد أو مستفهما عنه كما كان مع أم وان كان المطلوب مع أم التعيين دون أو كما بسطه في  
المغنى في بحث أم ولم يقل أحد بان أو من أدوات الاستفهام وأما المنقطعة فلا نسلم أن الاستفهام جزء  
معناها أو أحد معانيها اه ببعض ايضاح قال الشنقي اعلمهم انما عدوا أم من أدوات الاستفهام لا  
المتصلة ملازمة للاستفهام الحقيقي أو المجازي سابقا عليها والمنقطعة مصاحبة في الغالبه متأخر  
عنها ولم يريدوا أنها موضوعه للاستفهام اه ولم يعد لها منها الزمخشري في المفصل وابن الحاجب  
وشراح كلامهما ثم قال الدماميني فان قيل السائل بقوله من جاءك مثلاً قد حصل التصديق بان  
أحد جاء المخاطب وهذا التصديق غير التصديق بان زيدا مثلاً جاء فهو يسؤاله يطلب التصديق  
الثاني فتكون من لطلب التصديق على قياس ما سبق في نحو أزيد قائم أم عمرو قلت فرق بينهما لان  
السائل بمن جاءك لم يتصور خصوص زيد أو غيره بمذ السؤال فاذا أجيب زيد مثلاً أفاده تصور  
خصوصه واختلاف بحسبه التصديق أيضاً بخلاف نحو أزيد قائم أم عمرو واذ لا يفيد جوابه تصورا  
لتصور السائل الشخصين قبله بل مجرد تصديق اه ببعض ايضاح وسنايل بقية مباحث الاستفهام  
في باب العطف (قوله وحيثما همراة الخ) التمثيل بهذه الامثلة مجازاة لما يقتضيه ظاهر اطلاق المتن  
من جواز دخول ما يختص بالفعل كالأدوات المذكورة على الاسم المنصوب المقدر قبله فعل في المنث  
والنظم وسيجي أنه لا يليها في المنث الا الفعل الصريح ما لم تكن أداة الشرط اذا مطلقاً أو ان والفعل  
ماض (قوله ولا يجوز رفع) كان الاولى فاء التفرع لفرعه على قول المصنف والنصب حتم الخ  
(قوله على أنه مبتدأ) ينبغي جواز الرفع بالابتداء عند من أجاز وقوع المبتدأ بعد أدوات الشرط  
والتخصيص والاستفهام (قوله والحالة هذه) أي كونه مبتدأ (قوله نعم قد يجوز الخ) استدرالك على  
قول المصنف والنصب حتم الخ أفاده تقييده بما اذا لم يقدر فعل يرفع الاسم ولو قال فيجوز الخ ففريعا  
على قوله ولا يجوز رفع الاسم السابق على أنه مبتدأ لكان أقرب قال سم يمكن أن يستفاد ذلك أي  
جواز الرفع بالفاعلية من كلام المصنف بان يقال المراد بحتم النصب امتناع الرفع على الابتداء  
أخذا من قوله ما يختص بالفعل اذ يفهم منه أن وجوب النصب ليس بالتخصيل للفعل فلو حصل مع  
الرفع كفي لوجود المقصود اه (قوله مطامير) قيد به لان كلامه فيما اذا كان العامل الظاهر ناصبا  
لضمير الاسم السابق (قوله لا تجزعي) أي لا تخافي الفقران منفس بضم الميم وكسر الفاء أي مل  
نفيس يصف الشاعر نفسه بالكرم ولما لامته امر أنه على انلاف ماله جزا من الفقر قال لها لا  
تجزعي الخ عيني (قوله فان أنت الخ) أي ان لم تنفع بهلك يموت صاحبك فانتسب الى أجدادك  
لتجدهم ما نوا جميعا فتقيس نفسك عليهم فتعطف فاعل تعليلية أفاده السبوطي في شرح شواهد المغنى  
(قوله وان لم تنفع بهلك) أي فلما حذف الفعل برز الضمير وانفصل (قوله لا يقع الاشتغال الخ) قال  
الرواداني أي لا يقع وقوعا حسنا لانه يقع بعدهما في المنث أيضا لكنه فيج (قوله والاستفهام) أي خبر  
الهمزة بقريضة ما تقدم اذا الاشتغال بعدها جار نظاما ونثرا وسكت الشارح عن أدوات التخصيص  
مع أنها كادوات الشرط والاستفهام لا تدخل في المنث الا على الفعل الصريح فكان الاولى ذكرها  
(قوله وأما في الكلام) أي المنث وقوله فلا يليها الا صريح الفعل أي في باب الاشتغال كما فرضه  
الشارح فلا ينافي صحة ابدالها الاسم اتفاقا اذا لم تر الفعل في حيزها نحو أين زيد ويستثنى من كلامه  
أما فان الاسم يليها ولو كان في حيزها فعل نحو أزيد قائم أم عمرو فلهذا ينصب ثمود على الاشتغال بمقدور  
بعده أي وأما ثمود فلهذا ينصبها فيهم أو هو جار على القول بانها ليست أداة شرط كما نقل عن أبي حيان  
أفاده ميم ويس (قوله الا اذا كانت أداة الشرط اذا) أي لا تخالفت لا تجزم قال الرواداني مثل اذا في ذلك  
كل شرط لا يجزم كما في قول لو ذات سوار لطمتي لو غيرك قالها يا أبا عبيدة (قوله مطلقا) أي سواء كان



الفعل ماضيا أو مضارعا (قوله أوان) لأنها أم أدوات الشرط وهم يتوسعون في الامهات (قوله  
والفعل ماض) أي لفظا نحو ان زيد القيتة فأكرمه أو معني نحو ان زيد الم تلقه فانتظره والفرق أنها  
لما عرفت المضارع لفظا أقوى طلبها فلا يلزم غيره بخلاف الماضي فانه المجزوم لفظا ما لكونه  
ما ضيا عرفا أو مضارعا مجزوما بغيرها فضعف طلبها فلا يلزم غيره ظاهرا قاله المدمرج (قوله قسوية  
الناظم الخ) أجيب بأن النسوية بينهما في وجوب النصب وفي مطلق الاختصاص بالفعل وان كان  
أحدهما أقوى من الآخر عبارة الناظم لا تقتضي غير ذلك (قوله ما بالابتداء) أي بدى الابتداء  
(قوله فالرفع التزمه أبدا) أي على الصحيح وللرد على المقابل أكذب قوله أبدا (قوله وتخرج المسئلة  
عن هذا الباب الخ) أي لانه يعتبر في الاشتغال أن يكون الاسم المتقدم بحيث لو تفرغ له العامل أو  
مناسبه لنصبه وما يجب رفعه ليس بهذه الحقيقة وقد تبع الشارح في ذلك التوضيح والمتمجه ما اقتضاه  
اطلاق كلام الناظم من عدمه منه لان العامل صالح للعمل في الاسم السابق لداته والمنع من عمله  
لعارض كما تقدم عن سم (قوله وليتبا بشر زرتة) فلا يجوز نصب بشر على الاشتغال لا متاع تقدير  
الفعل الناصب بناء على عدم ازالة ما اختصاص لبت بالجلال الاسمية وجوز ابن أبي الريح بناء على  
الارالة قال في المغني والصواب أن انتصابه بليت لانه لم يسمع ليقام زيد مثلا (قوله اذا المفاجأة)  
من اضافة الدال للمدلول ولا يصح النصب على الوصفية الا بتكاف (قوله لا يلزم ما فعل) أي ظاهر  
ولا معمول فعل أي مقدر فالمراد أنه لا يلزم ما فعل ظاهرا ولا مقدر (قوله ومما يختص بالابتداء) فصله  
عما قبله لان اختصاصه بالابتداء ليس في جميع الاحوال بل في حالة كون الواقع بعد  
الاسم مضارعا مثبتا (قوله في نحو خرجت الخ) أي من كل فعل مضارع مثبت بعد اسم معصوب أو  
اطال وقوله فلا يجوز الخ أي لما يأتي في الحال من أن الجملة المضارعية المثبتة الواقعة حالا تمتنع فيها  
الربط بالواو ومما يختص بالابتداء لام الابتداء أيضا اذا كان بعد الاسم مدخولها فعل ماض  
متصرف لم يقترن بقدر نحو اني زيد ضربته (قوله ما لم يرد الخ) أي شيئا لم يرد ما قبله معمول لا ما وجد  
بعده (قوله كأدوات الشرط الخ) أي وكأدوات الاستثناء نحو ما زيد الا يضربه عمرو برفع زيد لا غير  
كافي التسهيل وشروحه وكالا النافية في جواب القسم ولهذا قال سيديويه في قول الشاعر  
وأليت حب العراق الدهر أطعمه ان نصب حب باق على لا بالاشتغال وان كان مقيس ادون  
استقاط الخافض لان أطعمه بتقدير لا أطعمه بخلاف سرف التنفيس على الراجح فيجوز النصب في  
نحو زيد سأضربه أو سوف أضربه كافي الجمع (قوله والتخفيض) مثله العرض (قوله وكما الخبرية)  
فيد بالخبرية لدخول الاستفهامية في قوله والاستفهام (فائدة) كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل  
كم آتيناهم من آية استفهامية فان جعلت كناية عن جماعة مثلا وحذف غير ما فهم المعنى ومن  
زائدة وآية مفعول لا ثانيا فكم مبتدأ أو مفعول لا ثانيا مقدرا بعده لان الاستفهام له الصدارة  
على طريقة الاشتغال وان جعلت كم كناية عن آية ومن بيانية لم يجوز واحد من الوجهين لعدم  
الراجع جئت الى كم وتعين كونها مفعولا ثانيا مقدرا ما وجوز الزمخشري كونها خبرية والجملة  
بيان لكثرة الآيات المسؤل عنها المخدوفة والاصل سل بني اسرائيل عن الآيات التي آتيناهم  
لخصته من المعنى والدما ميني (قوله وهكذا الى آخرها) نحو زيد لا تضارب زيد ما ضربته زيد كم ضربته  
زيداني ضربته زيد الذي ضربته زيد رجل ضربته (قوله ولا يجوز النصب) أي على وجه الاشتغال  
وقوله لا يعمل ما بعده ما قبلها لان لها الصدر ولو عمل ما بعده ما قبلها لزم رفعها حشا وبقوله  
فلا يفسر ما لافيه أي على الوجه المعترف في هذا الباب وهو كون المشغول عوضا عن العامل المنذر  
فلو نصبت مقدر وقصدت الدلالة عليه بالمفوظ فقط دون النعوتين جاز ولم تكن المسئلة من باب  
الاشتغال فالجمل لا دليل ادون نعوتين لا يلزم ملاحيته للعمل فيما قبله ولهذا صرح المصنف

أولن والفعل ماض فبقع  
في الكلام قسوية  
الناظم بين ان وحيثما  
مردودة (وان تدا)  
الاسم السابق ما بالابتداء  
يختص) كذا الفجائية  
وليتبا (الرفع التزمه أبدا)  
على الابتداء وتخرج  
المسئلة عن هذا الباب الى  
باب المبتدأ والخبر نحو  
خرجت فاذا زيد يضربه  
عمرو وليتبا بشر زرتة فلو  
نصبت زيدا وبشر الم يجوز  
لان اذا المفاجأة وليت  
المقرونة بما لا يلزمها فعل  
ولا معمول فعل ومما يختص  
بالابتداء أيضا واو الحال  
في نحو خرجت وزيد يضربه  
عمرو فلا يجوز وزيدا  
بضمير به عمرو بنصب زيد  
و (كذا) التزم رفع الاسم  
السابق (اذا الفعل)  
المشتغل منه (تلا) أي  
تبع (ما) أي شيئا لم يرد وما  
قبل معمول لا ما بعد وجد  
كأدوات الشرط والاستفهام  
والتخفيض ولا م الابتداء  
وما النافية وكما الخبرية  
والحروف الناصبة  
والموصول والموصوف  
تقول زيد ان زرتة بكرمك  
وهل رأيتة وهلا كلمته  
وهكذا الى آخرها بالرفع ولا  
يجوز النصب لان هذه  
الاشياء لا يعمل ما بعدها  
فيما قبلها فلا يفسر ما ملا



بان دلوي في • يا أيها المانع دلوي دونك • مفعول لفعل محذوف يفسره دونك مع أن اسم  
الفعل لا يعمل فيما قبله ويرتب على ذلك جواز إظهار المحذوف بخلاف الاشتغال سم بإيضاح  
وزيادة (قوله لأنه بدل من اللفظ به) أي لأن ما بعده من العامل المذکور بدل من اللفظ بالعامل  
المحذوف أي وشأن البدل موافقة المبدل منه فلا بد من جواز عمل المذکور فيما قبله كالمحذوف  
(قوله ذي طلب) أي بنفس الفعل أو بواسطة حرف طلب فعل كان أو طلب ترك باللفظ والمعنى كان  
الطلب أو بالمعنى فقط بدليل أمثلة الشارح ولا إشكال في الاشتغال في نحو زيد التضرع به أو لا تضرع به  
لما في الورداني عن شرح المقرب أن لام الأمر ولا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما فيفسر العامل ولا  
يلزم من عدم تقديم الفعل عليهما كونهما يلزم المصدر كما يلزم ذلك في نحو لم ولما ولن فما يفيده  
كلام التصريح ومن تبعه كالبعض مما يخالف ذلك غير سديد وإنما اختير النصب لأن وقوع هذه  
الاشياء أخبارا لا مبتدأ قليل بل قيل بمنعها (قوله وإنما وجب الرفع الخ) مقتضاها أن أحسن في  
التجيب دال على الطلب حتى احتج إلى الجواب عنه مع أن الصحيح أنه ماض جى به على صورة الأمر  
ولادلالة له على الطلب وقد يقال الاحتياج إلى الجواب عنه باعتبار كونه على صورة الأمر وإنما  
أجاب الشارح بما ذكره لا يمنع دلالة على الطلب لاستلزام ما ذكره منع دلالة على الطلب ومن  
قال كالرخصي أنه أمر حقيقة وفيه ضمير مخاطب والباء للتعدي فامتناع نصب زيد عنده لما  
ذكره الشارح بل لأن فعل التجيب لجوده لا يعمل فيما قبله فلا يفسر ماضا (قوله لأن الضمير) أي  
المجرور وبالياء في محل رفع أي وإنما ينصب الاسم السابق إذا لم يكن ضميره في محل رفع (قوله وإنما اتفق  
السبعة الخ) دفع للاعتراض بلزوم إجماع السبعة على الوجه المرجوح وحاصل الدفع أن هذا ليس  
بما نحن فيه بل الاسم المرفوع عند سيديويه مبتدأ خبره محذوف والجمله بعده مستأنفة والكلام  
جملتان وعند المبرد مبتدأ خبره الجمله بعده ودخلت الفاء لما في المبتدأ من معنى الشرط فلهذا لم يحجز  
نصب الاسم إذ لا يعمل الجواب في الشرط فكذا ما أشبهه وما لا يعمل لا يفسر عاملا وقال ابن السكيت  
وابن بابشاذ مما نحن فيه والرفع يختار في العموم كالأية قال البعض وذكر السعد أنه لا يمتنع إجماع  
السبعة على المرجوح كقوله تعالى وجع الشمس والقمر لأن المختار جعلت لتكون الفاعل مؤنثا ضمير  
حقيقي بلا فاصل اه أي ولا يمنع من اختيار التأنيث عطف مذكر على الفاعل كما تقدم (قوله ثم  
استؤنف) فيه إشارة إلى أن الفاء استئنافية لا عاطفية لأنها يلزم عطف الانشاء على الخبر (قوله لا  
تدخل عنده) وأجاز الأخفش وجاعة زيادته في الخبر بطلقا وقيدا اقراء وجاعة الجواز يكون  
الخبر أمر أو نهيًا نصريح (قوله في نحو هذا) أي من كل تركيب لم يكن المبتدأ فيه موصولا بفعل أو  
ظرف أو موصوفا بإحدهما على ما تقدم (قوله وقائلة) أي ورب قائلة وخولان بفتح الخاء المحجمة قبيلة  
باليمن والغناء الشابة (قوله معنى الشرط) أي لما في المبتدأ من معنى الشرط وهو التعليق أو العموم  
فالمعنى مرزنت ومن زنى فاجلدوا الخ (قوله ولا يعمل الجواب في الشرط) فهم الجماعة أن المراد في  
اسم الشرط ولهذا قال اللقاني لعسل الجمهور لا يوافقونه على ذلك لأن إذا من أسماء الشرط وهي  
منصوبة عندهم بجوابهم ولم يفرقوا بين كونه بالفاء وعدمه اه ومثل إذا بقية أدوات الشرط التي  
هي ظروف فلا وجه لتخصيص الأيراد إذا ويحتمل عندي أن المراد في فعل الشرط يعني أن الاسم  
المرفوع قام مقام كل من أداة الشرط وفعله فلم يحجز أن يعمل فيه ما بعد الفاء المشبهة بجواب الشرط  
لأن الجواب لا يعمل في فعل الشرط فكذا لا يعمل مثله الجواب فيما قام مقام فعل الشرط قنأ ماله  
فانه وجبه وحاصل كلام الشارح أن المانع من الاشتغال عند سيديويه كونهما من جملتين وعند المبرد  
كون الاسم السابق في معنى الشرط وما بعده في معنى الجواب (قوله ابن السكيت) بكسر السين  
وسكون الباء وبابشاذ كلمة أعجمية مركبة يتضمن معناها القرع والسرور قاله في التصريح (قوله في

فيه لأنه بدل من اللفظ به  
(واختير نصب) أي رجح  
على الرفع في ثلاثة أحوال  
الاول أن يقع اسم  
الاشتغال قبل فعل ذي  
طلب وهو الأمر والنهي  
والدعاء نحو زيدا اضربه  
أو ليضربه عمرو أو لا تنه  
واللهم عبدك ارحمه أو  
لا تؤاخذ به وبكر اغفر الله  
له وإنما وجب الرفع في نحو  
زيد أحسن به لأن الضمير  
في محل رفع وإنما اتفق  
السبعة عليه في نحو الزانية  
والزاني فاجلدوا لأن تقديره  
هذه سيديويه مما يتلى عليكم  
حكم الزانية والزاني ثم  
استؤنف الحكم وذلك لأن  
الفاء لا تدخل عنده في  
الخبر في نحو هذا ولذا قال  
في قوله

وقائلة خولان فانكح فئاتهم  
ان التقدير هذه خولان  
وقال المبرد الفاء المعنى  
الشرط ولا يعمل الجواب  
في الشرط فكذلك ما أشبهه  
وقال ابن السكيت وابن بابشاذ  
يختار الرفع في



## العموم كالآية والنصب

في الخصوص كزيد الضربه  
(و) الثاني أن يقع (بعدهما  
أيلاؤه الفعل غلب) أي  
بعدهما الغالب عليه أن يليه  
فعل فأيلاؤه مصدر مضاف  
إلى المفعول الثاني والفعل  
مفعول أول لأنه الفاعل  
في المعنى والذي يليه  
الفعل غالباً أشياء منها  
همزة الاستفهام نحو أشرأ  
منا واحد أتبعه فإن فصلت  
الهمزة فاختار الرفع نحو  
أأنت زيد تضربه أي لا نحو  
أكل يوم زيد تضربه لأن  
الفصل بالطرف كلا فصل  
وقال ابن الطراوة إن كان  
الاستفهام عن الاسم  
فالرفع نحو أزيد ضربته أم  
عمرو وحكم بشذوذ النصب  
في قوله

أنه ليه الفوارس أم رياحا  
عدت بهم طهية والخشبا  
ومنها النفي بما أولاً وان  
نحو ما زيدا رأيت ولا عمرا  
كلمته وإن بكراً ضربته  
وقيل ظاهر كلام سيدويه  
اختيار الرفع وقال ابن  
الباذش وابن خروف  
يسنويان ومنها حيث  
المجردة من ما نحو اجلس  
حيث زيدا ضربته (و)  
الثالث أن يقع (بعدهما طف  
بلا فصل على م معمول  
فعل مستقر أولاً) سواء  
كان ذلك الم معمول منصوباً  
نحو لقيت زيدا وعمراً  
كلمته أو مرفوعاً نحو قام  
زيد وعمراً أكرمته وإنما

ويجوز النصب

العموم أي ذى العموم لشبهه بالشرط (قوله أن يليه فعل) فيه إشارة إلى أن في عبارة المصنف  
تأخير المفعول الذي هو فاعل في المعنى وتقديم المفعول الذي بخلافه ولهذا فرغ عليه قوله فأيلاؤه  
الخ (قوله لأنه الفاعل في المعنى) أي لأنه الذي يلي الأشياء الآتية (قوله منها همزة الاستفهام)  
بجملته بقية أدوات الاستفهام فيجب النصب معها كما تقدم سم (قوله فإن فصلت الخ) أي هذا  
إن اتصلت بالاسم المشتغل عنه فإن فصلت الخ وقوله فاختار الرفع أي لأن الاستفهام حينئذ عن  
الضمير رفعت ما بعده أو نصبت فيترجم الرفع لأنه لا يجوز أن يتقدم هذا أن لم يجعل الضمير فاعل  
فعل مقدر برزوا انفصل حين حذف بل جعلته مبتدأ أو الواجب النصب بالمفعول المقدر كما صرح به  
الدمايني ونقله شيخنا السيد عن سم لأن الاستفهام حينئذ عن الفعل الواقع على ما بعد الضمير  
والرفع يفيد أنه عن مجرد الفعل فقول النصب وقرأه شيخنا والبعض المختار النصب إذا جعل فاعل  
فعل مقدر برزوا انفصل فيه نظروا لا رد صورة الفصل على الناظم لأن البعدية ظاهرة في الاتصال  
(قوله أي نحو الخ) أي مما فصل فيه بطرف أو جار ومجرور (قوله فالرفع) أي واجب بدليل قوله  
وحكم بشذوذ الخ وإنما وجب لأن الاستفهام عن تعيين المفعول أما الفعل فمحقق فلا تعلق للهمزة به  
والحق عدم الوجوب لأن السؤال عن الاسم إنما يوجب دخول الهمزة عايه فقط لا مع رفعه مبتدأ  
بدليل أن السؤال في نحو أزيد اضربت أم عمراً بلا ضمير إنما هو عن الاسم مع أنه واجب النصب  
اجتما (قوله أن عليه الخ) ثعلبة ورياح وطهية والخشبا قبائل ومراة مدح الأولين وذم الآخرين  
وثعلبة منصوب بفعل مقدر من معنى العامل المذكور تقديره أحقرت ثعلبة الخ والفوارس صفة  
لثعلبة ورياحا بالياء التثنية وطهية بضم الطاء المهملة منصوب على المفعولية إن كان عدلت بمعنى  
ساويت وبرزع الخافض والياء بدلية أن كان بمعنى ملئت أي ملئت بداهم إلى طهية والخشبا بجاء  
مجهة مكسورة وشين مجهزة وباء موحدة (قوله النفي بما الخ) قيد بالثلاثة لأن لم ولما ولن لا يليها الاسم  
الضرورة ويجب نصبه عند ذلك لاختصاصها بالفعل (قوله ولا عمراً كلمته) مقتطع من كلام أي  
لا زيدا رأيت ولا عمراً كلمته لأن لا الداخلة على الماضي غير الدعائية يجب تكرارها كذا نقله شيخنا  
عن الدوشري وأقره هو والبعض وعسدي أنه يقوم مقام تكرار لا الاتيان بدل لا الأولى بما  
النافية كافي المثال لاهامتها في الدلالة على النفي وفي الصورة إذ كل منهما لفظ ثنائي آخره ألف  
لينة فافهم (قوله اختيار الرفع) لعله لأن مرجح عدم التقدير أقوى عنده من مرجح غلبة  
الدخول على الفعل وأما ما مل به البعض هنا من أن المذكورات تدخل على الأسماء والأفعال  
على السواء فيرجع إلى مرجح عدم الاضمار فغير صحيح لأنه يصادم جعل الشارح وغيره  
المذكورات مما يلزم دخولها على الفعل (قوله إن الباذش) بكسر الميم المجهة تصریح (قوله  
يستويان) لأن لكل مرجحاً مساوياً عنده مرجح الآخر (قوله وبعد عاطف) أي ولو غير الواو كما  
في الشاطبي وقوله بلا فصل أي بينه وبين اسم الاشتغال صفة لعاطف (قوله نحو قام زيد وعمراً  
أكرمته) الفرق بينه وبين عكسه وهو عمراً أكرمته وقام زيد حيث ترجع الرفع مع أن طلب  
التناسب بين المتعاطفين يقتضي ترجيح النصب فيه أيضاً أن النصب فيه يأتي على صورة النصب  
الضعيف في زيد اضربه إذ الم يأت بعده شيء لعدم تقدم مرجحه فتأتي الفعلية بعد استقرار الضعف  
في الصورة ولا كذلك قام زيد وعمراً أكرمته لأن تقديم الفعلية تقديم لما يستدعي النصب  
وبهذا هذا ما أفاد البعض أن ابن هشام استقراره عليه بعد أن كان يقول باستقرار الصورةين  
في ترجيح النصب واقتصر الوداني على ما يخالفه فقال كما يرجع النصب لما كانه جملة سابقة  
بترجع لما كانه جملة لاحقة نحو زيد اضربه وأكرمته عمراً اه وكذا في شرح الجامع عن ابن  
هشام وهو الذي رأيت في مغيته ولو قيل بتساوي الرفع والنصب في هذه الصورة لكان له وجه قدبر



فإنه لا يمكن أن يكون العطف على فعلية ومن رفع فقد عطف أهمية على فعلية وتناسبت المتعاطفين  
 من حيث كونهما رافعا لقوله (٥٦) بلا فصل من نحو قام زيد وأما عروفا كرمته فإن الرفع فيه أجود لأن الكلام بعد أم

مستأنف مقطوع عما  
 قبله وبقوله فعل مستقر  
 أولا من العطف على جملة  
 ذات وجهين وستأتي  
 تنبيهان في الأول تجوز  
 الناظم في قوله على معمول  
 فعل إذا عطف حقيقة  
 انما هو على الجملة الفعلية  
 كما عرفت الثاني ترجيح  
 النصب أسباب آخر  
 نذكرها هنا أحدها أن  
 يقع اسم الاشتغال بعد  
 شبهه بالعاطف على الجملة  
 الفعلية نحو أكرمتم  
 القوم حتى زيداً أكرمتم  
 ومقام بكر أكن عـ را  
 ضربته فحتى ولكن  
 حرفا ابتداء أشبهما  
 العاطفين فلو قلت أكرمتم  
 خالد حتى زيداً كرمته  
 وقام بكر لكن عمر وضربته  
 تعين الرفع لعدم المشابهة  
 إذ لا تقع حتى العاطفة إلا  
 بين كل وبعض ولا تقع  
 لكن العاطفة إلا بعد نفي  
 وشبهه ثانياً أن يجاب  
 به استفهام منصوب  
 كزيد اضربته جواباً لمن  
 قال أيهم ضربت أو من  
 ضربت ومثل المنصوب  
 المضاف إليه نحو غلام  
 زيد ضربته جواباً لمن قال  
 غلام أيهم ضربته ثالثها  
 أن يكون رفعه يومهم  
 وصفاً مختلاً بالمقصود  
 ويكون نصيبه نصافي

(قوله طلبا للمناسبة الخ) ولم يعارضه أن الأصل عدم التقدير لضعفه بكثرة الحذف في العربية  
 وقلة تخالف المتعاطفين جداً بل نقل في المعنى عن الإمام الرازي أن التخالف فيجب فاندفع ما قيل  
 أن في الرفع تخلصاً من تقدير العامل فلكل مرجح فينبغي التساوي ووجهه اندفاعه أن اعتبار  
 التخصيص من التخالف أقوى من اعتبار التخصيص من التقدير لأن التقدير خطبه سهل والتخالف قليل  
 فيجب لكن محل ذلك ما لم يقتض الحال تخالفهما كقصد إفادة التجدد في الفعلية والثبوت في الأهمية  
 كقوله تعالى سوا عليكم أذعوتهم أم أنتم صامتون (قوله فإن الرفع فيه أجود) ما لم يرجع النصب  
 مرجح كوقوع الاسم قبل فعل ذي طلب كأكرم زيداً وأما عروفا فانه قال الرضي ما بعد الفاء لا يعمل  
 فيما قبلها إلا مع أمال كونهما في غير محالها وإذا كانت زائدة قال الدماميني ويمتنع أن يتقدم الفعل قبل  
 الفاء لأنه لا يفصل بينهما وبين أماً أكثر من جزو واحد (قوله مستأنف الخ) يقال هذا حينئذ خارج  
 بقوله بعد عاطف لأن الواو حينئذ ليست عاطفة ولا حاجة لقوله بلا فصل ويمكن دفعه بأنه أتى به دفعا  
 لتوهم أن المراد عاطف ولو صورة فيكون الشارح انما أخرج هذا بقوله بلا فصل لأنه أصرح في  
 إخراج (قوله تجوز الناظم) أي بتقدير المضاف أي على جملة معمول فعل (قوله بعد شبهه بالعاطف)  
 إعطاء شبهه بالعاطف على الجملة الفعلية حكم العاطف عليها من ترجيح النصب بعده طلبا للمناسبة  
 بين المتعاطفين قال الشارح في شرح التوضيح وانما لم تكن حتى ولكن في المثالين الاتيين عاطفتين  
 لدخولهما على الجمل والعاطف منهما انما يدخل على المفردات ووجه الشبه بالعاطف في حتى أن  
 ما بعدها بعض مما قبلها وفي لكن وقوعها بعد النفي ومثل لكن بل (قوله حتى زيداً أكرمتم) محل  
 كون زيداً منصوباً بفعل مقدراً إذ لم يجعل معطوفاً على القوم وأكرمتم تأكيدي لا كرمتم زيداً  
 الذي تضمنه أكرمتم القوم لثبوتهم زيداً إلا أكرمتم القوم وإن أكرمهم كلام بعضهم لا خلافاً لهما  
 مفعولاً (قوله تعين الرفع) الحق أنه لا يتعين بل يرجح كما يفيد قول المصنف الاتي والرفع في غير  
 الذي مرجح إذ لا وجه لتعينه غاية أنه حينئذ مثل زيد ضربته أفاده سم (قوله استفهام منصوب)  
 أي استفهام به أذهو الموصوف بالنصب وانما ترجح النصب لطابق الجواب السؤال ولهذا الورد  
 اسم الاستفهام كالمقيل أيهم ضربته برفع أي ترجع الرفع في الجواب أفاده يس (قوله ومثل  
 المنصوب المضاف إليه) أي إلى المنصوب ونسبته منصوباً باعتبار ما كان والافهوب بعد الإضافة  
 مجرور (قوله إذا النصب نص الخ) اعترضه الرضي بأن المعنى على الوصف بالخلق رفعت أو نصبت  
 جعلت على الرفع خلقاً صفة أو خبراً إذ لا يصح أن يراد كل ما وقع عليه الشيء لأنه تعالى لم يخلق جميع  
 الممكنات الغير المتناهية لأن الخلق لا يحد وغير المتناهية لا يدخل تحت الوجود فلا بد على كل حال  
 من تقييد الشيء بكونه مخلوقاً فالمعنى على النصب وعلى الرفع مع كون خلقناه خبراً كل شيء مخلوق  
 خلقناه بقدره وعلى الرفع مع كون خلقناه صفة كل شيء خلقناه كائن بقدره والمعنيان متحدان وأجاب  
 السعد بأن الشيء اسم للموجود أو مقيد به فلا يرد أنه لم يخلق ما لا يتناهى مع وقوع لفظ الشيء عليه  
 على أنه لو سلم التقييد بالمخلوق فلا نسلم اتحاد المعنيين لظهور الفرق بأن المعنى الأول يفيد أن كل شيء  
 مخلوق مخلوق له تعالى بخلاف الثاني فإن مفاده أن كل شيء مخلوق له تعالى كائن بقدره والمحكوم عليه في  
 الأول أهم منه في الثاني فهو ما بل وصداق عند المعتزلة كذا في شرح الجامع ببعض زيادة وحينئذ  
 لجعل الجملة صفة غير مقصود لا يهاهم ما ذكره الشارح (قوله وفي الرفع إيهام كون الفعل الخ) انما  
 قال إيهام لأن الكلام عند رفع كل كما يحتمل كون الفعل وصفاً بقدره خبراً يحتمل كون الفعل خبراً  
 وبقدره حالاً من الهاء كما سيذكره الشارح (قوله لكونه غير مخلوق) أي له تعالى وهذا مذهب المعتزلة

المقصود كافي أنا كل شيء خلقناه بقدره إذا النصب نص في عموم خلق الأشياء خبرها وشرها بقدره وهو المقصود في  
 في الرفع إيهام كون الفعل وصفاً بقدره خبراً وإيهام المقصود لا يهاهم وجود شيء لا يقدر لكونه غير مخلوق



ولم يعتبر سبويه مثل هذا الإيهام من باب النصب (أي  
 هذا الإيهام من باب النصب  
 وقال النصب في الآية  
 مثله في زيداً ضربته قال  
 وهو صري كسبر وقد  
 قرئ بالرفع لكن على أن  
 خلقناه في موضع الخبر  
 للمبتدأ والجملة خبران  
 ويصدر حال وإنما كان  
 النصب نصاً في المقصود  
 لأنه لا يمكن حينئذ جعل  
 الفعل وصفاً لأن الوصف  
 لا يعمل فيما قبله فلا يفسر  
 عاملاً فيه ومن ثم وجب  
 الرفع في قوله تعالى وكل  
 شيء فعلوه في الزبر (وان  
 نال المعطوف) جملة ذات  
 وجهين غير تهجيية بأن نال  
 (فعل مخبراً به) مع معوله  
 (عن اسم) غير ما التهجيية  
 (فاعطف مخبراً) في اسم  
 الاشتغال بين الرفع  
 والنصب على السواء  
 بشرط أن يكون في الثانية  
 ضمير الاسم الأول أو  
 عطف بالناء نحو زيد  
 قام وعمر وأكرمته في  
 داره أو فاعلاً كرمته  
 رفع عمرو ونصبه فالرفع  
 مراعاة للكبرى والنصب  
 مراعاة للصغرى ولا ترجع  
 لأن في كل منهما مشاكلة  
 بخلاف ما أحسن زيداً  
 وعمر وأكرمته عنده  
 فانه لا أثر للعطف فيه فإن  
 لم يكن في الثانية ضمير  
 الاسم الأول ولم تعطف  
 بالفاء فلا خفش والسبب في  
 منع النصب والفارسي  
 وجاعة منهم الناظم  
 يجهزونه

في أفعال العباد الاختيارية والشرعية (قوله ولم يعتبر سبويه مثل هذا الإيهام من باب النصب) أي  
 لأنه يدفعه المقام فلا ينتظر إليه ويلزم عليه من وجوبه قراءة الاكتمال الوجه اعتباراً من جوار أو  
 الزوداني أن إيهام الوصفية حاصل مع النصب أيضاً لأنه يجوز كون خلقناه صفة وكل شيء منصوب  
 بخلقناه مقدراً لأن باب الاشتغال والأصل خلقنا كل شيء خلقناه مثل وفعلت فعلت التي فعلت ثم  
 حذف العامل جواز الدلالة المتأخر عليه وحينئذ لا مرجع للنصب وقد يدفع بأن احتمال الوصفية  
 على النصب ضعيف من احتمالها على الرفع (قوله ومن ثم) أي من أجل أن الصفة لا تعمل فيما  
 قبلها فلا تفسر عاملاً وقوله وجب الرفع أي لتأتي الوصفية التي بها استقامة المعنى إذا نصب يقتضي  
 أنهم فعلوا في الزبر أي صحف الأعمال كل شيء مع أنهم لم يفعلوا فيها شيئاً أذ لم يوافقوا فعل الابل الكرام  
 الكتابون أو فاعلها الكتابة فإن قلت يستقيم المعنى على النصب إذا جعل الطرف نعتاً لكل شيء  
 لأن المعنى حينئذ فعلوا كل شيء مثبت في صحائف أعمالهم وهو معنى مستقيم قلت هو وإن كان  
 مستقيماً خلاف المعنى المقصود حالة الرفع إذا المراد فيه أن كل ما فعله له مثبت في صحائف أعمالهم  
 بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة كافي آية وكل صغير وكبير مستطير (قوله وإن نال المعطوف) أي غير  
 المفصول بأمراً المفصول بها نحو زيد قام وأما عمرو فأكرمته فالتحذير من أنه مرجع النصب مرجع  
 كوقوع الاسم قبل الطلب تطير ما مر قاله شارح الجامع (قوله جملة ذات وجهين) يعني اسمية المصدر  
 فعلية المجرى كافي التسهيل لكن هذا خلاف المعنى المشهور لذات الوجهين وهو ما كانت صغرى  
 باعتبار وكبرى باعتبار نحو أبوه غلامه منطلق في قولنا زيد أبوه غلامه منطلق (قوله بشرط أن  
 يكون في الثانية الخ) هذا الشرط لجواز نصب الاسم المشغول عنه لأن جلته حينئذ تكون  
 معطوفة على الخبر فلا بد فيها من رابط كالتحيز والتشيل بما ذكر مبني على عود الضمير الثاني إلى الاسم  
 الأول ولا يضر احتمال عوده إلى الثاني لأن المثال يكفي فيه الاحتمال فسقط ما للبهض كغيره هاهنا من  
 المقال (قوله أو عطف بالفاء) في هذا العطف حرازة ولو قال أو عطف بالفاء أو قال أو تكون الثانية  
 معطوفة بالفاء لكان مستقيماً وإنما قامت الفاء مقام الضمير لأنها أفادت السببية تربط إحدى الجملتين  
 بالآخرى كالضمير (قوله لأن في كل منهما مشاكلة) ولأن سلامة الرفع من الحذف والتقدير عارضها  
 ترتب النصب على أقرب المشاكلة في شرح الجامع (قوله مشاكلة) أي للمعطوف عليه (قوله عنده)  
 لا حاجة إليه أن يرجع الضمير لزيد لأنه ليس بمبتدأ بل هو مفعول ولا معنى له أن يرجع الضمير للمبتدأ  
 أعني ما والحاصل له على ذكره مراعاة قوله سابقاً بشرط أن يكون في الثانية ضمير الاسم الأول الخ  
 (قوله فانه لا أثر للعطف فيه) أي على الجملة الصغرى يعني أنه لا يصح العطف علم لأنه يلزم عليه تسلط  
 ما التهجيية على الجملة المعطوفة وهو لا يصح لعدم قصد النصب بها فالراجح الرفع على العطف على  
 مجموع الجملة الاسمية بناء على خبريتها أو جواز عطف الخبر على الانشاء وجوز النصب على  
 العطف المذكور وإن لم يكن فيه تناسب المتعاطفين (قوله بمنع النصب) أي بناء على أن العطف  
 على الصغرى لعدم رابط كافي التصريح فلا ينافي عرو المصنف في تسهيله إلى الاخفش ومن  
 وافقه ترجيح الرفع لاجوبه لأنه مبني على أن العطف على الكبرى لفوات التناسب في النصب  
 حينئذ فاعرفه (قوله يجهزونه) أي مع كون العطف على الصغرى كما صرح به الدماميني ومم قال  
 الإسقاطي فيكون مستثنى مما يحتاج إلى الرابط كما يدل عليه قول المصريح به ذكره أن هذا  
 المذهب الثاني ظاهر كلام سبويه ما نصه ونقل ابن عصفور أن سبويه وغيره لم يشترطوا في  
 واستدل لذلك بإجماع القراء على نصب والهاء رفعها وهي معطوفة على يسجدان من والتجيم  
 والشجر يسجدان وليس فيها ضمير يعود على التجم والشجر اهـ ووجه الاستثناء أنهم يفتفرون في  
 الثواني ما لا يفتفرون في الأوائل اهـ كلام الإسقاطي وأقره شمساً وغيره فعلم أن الخلاف معنوي



لا لفظي وأن بناء البعض الجواز في القول الثاني على أن العطف على الكبرى وإن فات التناسب  
 فيكون الخلف لفظيا مصادم للمنقول وعزوه إلى التوضيح أن الخلف لفظي تقول باطل بل قول  
 الموضح عقب مذهب الأخفش والسيرافي وهو المختار يدل على أنه معنوي وظاهر أن قوله تفرعا  
 على ما ذكره مما مر مانعه فلا حاجة إلى استثناء مثل ذلك من اشتراط وجود الرابط ولا إلى بيان وجه  
 استثناءه خلافاً لاسم باطل مبني على باطل نعوذ بالله من التساهل (قوله وقال هشام) هذا القول  
 أخص من قول الفارسي ومن معه لشمول قولهم العطف بغير الفاء والواو كنم (قوله الواو كالفاء) رد  
 بان الواو انما يكون للجمع في المفردات ولذا لم يجوزوا هذا ان يقوم ويقعد لكس ستعلم في باب  
 العطف أن كونها للجمع في المفردات فقط أحد قولين (قوله وهو ما يقتضيه كلام الناظم) أي حيث  
 أطلق في المعطوف بل إطلاقه يقتضي أن ثم مثلاً كالفاء (قوله شبه العاطف) وهو حتى ولكن ويل  
 الابتدائيات (قوله في هذا) أي في جواز الأمرين على السواء إذا سبقه جملة ذات وجهين ولا يأتي  
 لعمدة النصب هنا شرط الضمير أو الفاء إذ لا عطف هنا حتى يحتاج إلى الرابط (قوله أيضاً) أي كافي  
 الموضع الثالث من مواضع اختيار النصب (قوله وشبه الفعل) أي الوصف الماصب للمفعول  
 بخلاف ما لم ينصبه فالرفع أرجح فقولك مثلاً هذا قائم الأب وعمرو بكرمه هو أرجح من قولك هذا قائم  
 الأب وعمرو بكرمه لأن مسابقة هذا الوصف للفعل غير قامة (قوله برفع عمرو ونصبه الخ) في تساوي  
 الرفع والنصب في المثال الثاني بحث لأنه إذا نصب عمرو أفاد الكلام أن عمرو مفعول به الأكرام  
 وإذا رفع أفاد أنه فاعل الأكرام إلا إذا برز الضمير لبيان الخبر على غير من هوله وقيل هذا ضارب  
 زيد وعمرو بكرمه هو فعند عدم الإبراز كافي عبارة الشارح لا يتقدم معنى الرفع والنصب حتى  
 يخبّر المتكلم بينهما بل يتعين عليه الوجه الذي يفيد مقوده وجهه لا يكون الوصف في مثال  
 الشارح كالفعل الذي خير المصنف فيه المتكلم بين الرفع والنصب لاتحاد المعنى ووجود التناسب  
 على كل ولو نبه الشارح على الإبراز مع الرفع أو مثل نحو هذا ضارب زيد وعمرو أكرمته في دأره  
 لكان أولى (قوله في غير) متعلق برجع على ما قاله الشيخ خالده الظاهر (قوله فارساً ما عادروه) أي  
 تركوه وما زادوا لهم إلا طاء المهملات المفتوحة أي غشبه الحرب فلم يجد له محلاً غير زميل بضم  
 الزاي وتشديد الميم أي غير جبان ولا نمكس بكسر التون وسكون الكاف أي ضعيف وكل بفتح الواو  
 وكسر الكاف من وكل أمره إلى غيره لجزءه ويحتمل أنه بفتح الكاف فعل فإن قلت شرط الاسم المشتغل  
 عنه أن يكون مختصاً كأمير وفارساً كره محضة أوجب بأن ما وان كانت زائدة هي قائمة مقام الوصف  
 أي فارساً أي فارس (قوله فما أبيع الخ) فائدة دفع توهم أن ما خالف المختار من الوجوه السابقة  
 لا يقام عليه بل يقتصر فيه على السماع نقله سم عن الشاطبي (قوله فيما يرد الخ) حال من  
 ما التي هي مفعول مقدم لأفعل وقول البعض حال من ما على رأي سيبويه أو من ضميره في الخبر على  
 رأي غيره بني على زعم أن ما مبتدأ وهو حروج عن الظاهر المستقيم إلى التعسف السقيم وقوله أن  
 رده إليه نائب فاعل أبيع كما أشار إليه شيخنا وصرح به البعض لكن يلزم عليه حذف المتن نائب فاعل  
 أبيع وهو لا يجوز فالذي ينبغي جعله بدل اشتمال من الضمير في أبيع وضمير رده وتخرجه إلى ما أبيع  
 وإليه وعليه إلى ما أوردناه من القواعد والمعنى فاعل الحكم من رفع ونصب الذي أبيع لك رده إلى  
 ما أوردناه عليك من القواعد وتخرجه عليه حالة كون ذلك الحكم كأنما يرد على لسانك من  
 الكلام ولو قال الشارح فما أبيع لك بمقتضى تلك القواعد فاعل ودع ما لم يبع بمقتضاها لكان أخص  
 وأوضح وأولى (قوله وفصل مشغول) أي عامل مشغول وقوله من ضمير متعلق بفصل وقوله مطلقاً  
 أي غير مفيد بحرف مخصوصه وقوله أو بإضافة أي بمضاف أو ذي إضافة وقوله أو به ما عاقبه  
 إشارة إلى أن أوفي كلام المصنف مانعة خلق فتجوز الجمع واعتراض الشاطبي كلام المصنف بأن

وهو ما يقتضيه كلام  
 الناظم (قوله شبه  
 العاطف في هذا أيضاً  
 كالعاطف وشبه الفعل  
 كالفعل فالأول نحو وأنا  
 ضربت القوم حتى عمرا  
 ضربته والثاني نحو هذا  
 ضارب زيد وعمرو بكرمه  
 برفع عمرو ونصبه على  
 السواء فيهما (والرفع في  
 غير الذي مر) أنه يجب معه  
 النصب أو يمتنع أو يكون  
 راجحاً أو مساوياً (رجح)  
 على النصب لسلامة الرفع  
 من الإضمار الذي هو  
 خلاف الأصل فرفع زيد  
 بالابتداء في قولك زيد  
 ضربته أرجح من نصبه  
 بإضمار فعل ونصبه عربي  
 جيد خلافاً لمنعه  
 وأنشد ابن الجبيري على  
 جوازه قوله فارساً ما عادروه  
 ملماً غير زميل ولا نمكس  
 وكل ومنه قراءة بعضهم  
 جنات عدن يدخلونها  
 بنصب جنات ثم إذا عرفت  
 ما أوردناه من القواعد  
 (فما أبيع) لك فيما يرد  
 عليك من الكلام أن  
 رده إليه وتخرجه عليه  
 (أفعل ودع ما لم يبع)  
 لك فيه ذلك (وفصل  
 مشغول) من ضمير الاسم  
 السابق (بحرف جر) مطلقاً  
 (أو بإضافة) وإن تابعت  
 أو به ما معاً (كوصل  
 بجري)



في جميع ما تقدم فالاحكام الخمسة الجارية مع اتصال التضمير بالمشغول تجري مع (٥٩) انفصاله منه بما ذكر فيجب التضمين في نحو

الفصل لا يتصيد بما ذكر في يجوز زيد اضربت راغباً فيه وزيدا اكرمت من اكرمه اه وحيث ان  
فليت او مانعة جمع ولا مانعة خلق (قوله في جميع ما تقدم) أي من الاحكام الخمسة فلا يرد أن  
المقدر في الوصل مقدر من لفظ المذكور وفي الفصل من معناه أو لازمه كحرف والمراد التشبيه في  
مطلق ثبوت الاحكام الخمسة فلا يرد أن التضمين في الوصل أحسن منه في الفصل كما سيذكره (قوله  
أوجبست عليه الخ) أي بهذا الإشارة إلى أنه لا فرق في حرف الجر بين الباء وغيره فهو مراعاة لقوله  
السابق بحرف جر مطلقاً (قوله بقبية الامثلة) الأولى بقبية الاحكام إلا أن يكون اسم الإشارة راجعاً  
إلى ما ذكر من أمثلة الحكماء بين والمراد بقبية أمثلة الاحكام أي ويختار التضمين في نحو زيد قام وعمر  
بغلامه أو أكرم أخاه أو غلام أخيه كما يختار في زيد اضربه ويستوي الأمران في نحو زيد قام وعمر  
مررت به في داره كما يستويان في زيد قام وعمر وأكرمته في داره ويستخرج الرفع في زيد مررت به كما  
يخرج في زيد ضربته (قوله أحسن منه في نحو زيد اضربت أخاه) لأن المقدر في الأول من لفظ  
المذكور ومعناه وفي الثاني من لازم معناه فقط ولعدم الفصل فيه بين العامل وتضمير الاسم المشغول  
عنه بخلاف الثاني وقول البعض بين العامل وشاغله سهو ولم يقل وأحسن منه في نحو زيد امررت  
بأخيه لأن فهمه بالاولى كما ستعرفه (قوله وفي نحو زيد اضربت أخاه أحسن الخ) لأن الفصل فيه أقل  
من الفصل في الثاني ولم يتعرض لزيد امررت به مع زيد اضربت أخاه والمفعول عن أبي حيان أن  
النصب في الأول أحسن منه في الثاني لا اتحاد الفعلين المذكور والمقدر في المعنى واتحاد متعلقهما  
وهما الظاهر والتضمين في المعنى في الأول دون الثاني لا اختلاف الفعلين معنى واختلاف متعلقهما  
معنى فيه (قوله وسوفي ذا الباب وصفاً) أي في الجملة إذا لبت في وجوب النصب لأنه لا يكون إلا إذا وقع  
الاسم بعد ما يختص بالفعل وإلى هذا الإشارة بقول الشارح في جواز الخ ويرشد إليه كما قاله سم قول  
المصنف السابق والنصب حتم الخ إذا اختص بالفعل لا يتصور في الاسم ولا فرق في الوصف بين المفرد  
والمتنوع والمجموع كزيداً أنت صار به أو أنت صار به أو أنت صار به وكذا جمع التكسير  
عند بعضهم كزيداً أنت صار به أو أنت صار به (قوله ذا عمل) أي فيما قبله سم فتخرج الصفة  
المشبهة (قوله وهو اسم الفاعل) أراد به ما يشمل مثال المبالغة (قوله نحو أزيداً أنت صار به) قال سم  
ينبغي أن يكون خبر المبتدأ الوصف المحذوف وحيث قد فرغ المذكور كما يكون مفسراً للمحذوف  
المرفوع وقائماً مقامه اه وقال الدماميني أجاز صاحب البسيط في المثال أن يكون نصب زيد  
بأخيه فاعل وأن يكون بتقدير اسم الفاعل لجهة اعتماده وهو مبتدأ وأنت مرتفع به أو اسم الفاعل  
المقدر خبر لانت مقدم وضار به على هذا التقدير خبر مبتدأ آخر اه يعنى بتقدير اسم الفاعل توجيهه  
ولاجل أولهما جيء بالاستفهام (قوله أو محسوس عليه) نائب الفاعل ضمير مستتر تقديره هو وان نظر  
إلى الموصوف المحذوف أي شخص محسوس أي مقصور وأنت ان نظر إلى المبتدأ الذي هو أنت وليس  
نائب الفاعل الضمير المحرور بعلى واللام يكرر في محل نصب (قوله خلاف أنت صار به) أي بخلاف  
زيد أنت صار به بدون استفهام هذا هو المتبادر من عبارته وحيث لا يرد على قوله لاحتياج الوصف  
إلى ما يعتمد عليه قول سم قد يقال يكفي الاعتماد على الاستفهام اه وايضاح وجده عدم ورود ان  
مراد الشارح توجيه منع زيد أنت تضربه وجواز زيد أنت صار به بلا استفهام فيها بقرينة قوله  
وانما امتنع زيداً أنت تضربه تم هذه المخالفة كما قاله سم لاتنافي قوله سولان المعنى ان الوصف  
العامل كالفعل العامل من غير نظر لمادة مخصوصة بقي شيء آخر وهو أن الوصف لا يفصل من مموله  
باجنبي كما صرحوا به في الكلام على قوله تعالى أرأيت أن أعبد آلهم وحيث لا يثبت فعل الوصف  
بالضمير وسلط على الاسم المتقدم لم ينصبه للفصل فلم يصدق ضابط الاشتغال على ما نحن فيه ويحجب  
بأن المراد كما مر أنه لو سلط عليه لصلح لذاته لأن يعمل وان عرض ما يجمع العمل والفصل عارض أو يقال

أحسن وانما يكون الوصف العامل كالفعل في التفسير



(ان لم يكن مانع حـصل)  
 عنه من ذلك كوقوعه  
 صلة لال امتناع عمل  
 الصلة فيما قبلها ومالا  
 يعمل لا يفسر عاملا ومن  
 ثم امتنع تفسير الصفة  
 المشبهة فلا يجوز زيدا انا  
 الضار به ولا وجه الـاب  
 زيد حسنه بتبيينه بتعين  
 الرفع في زيد عليك وزيد  
 ضربا لايه لانها غير صفة  
 نعم يجوز النصب عند من  
 يجوز تقديم معمول اسم  
 الفعل وهو الكسائي  
 ومعمول المصدر الذي  
 لا ينحل بحرف مصدرى  
 وهو المبرد والسيرافي

(قوله وقدمر) عبارة  
 الشارح تفيد أنه شرط  
 للتفسير الا ان يقال لتفسير  
 الناصب له (قوله النائب  
 الخ) فيه ان اسم الفعل  
 مدلوله لفظ الفعل الدال  
 على معناه فلا ياباة اللهم  
 الاصلى بهض الاقوال  
 (قوله رد الخ) سبق أن  
 مدقيا لك يتعين فيه أنها  
 للتبيين ويترد الباب فما  
 للمعنى متجه

أخذ من كلامهم هذا وكلامهم على قوله تعالى أراغب أنت عن آلهي الفصل المنوع وقوع  
 الاجنبى بعد العامل مع تأخر المعمول عنهما كما في الآية بخلاف وقوعه قبل العامل مع تقدم  
 المعمول عليهم ما يكفي أزيد أنت ضارب لأن المعمول وان تقدم لفظا متأخر رتبة فكانه لا فصل  
 قد بر (قوله ان لم يكن مانع - صل) قد يقال هذا الشرط معلوم من تسوية المصنف الوصف بالفعل اذ  
 الفـعل لا يكون مفسر الناصب الا مع السابق الا اذا فقد المانع وأجيب بأنه انما صرح به اهتماما  
 بجانب الاسم لأنه أضعف من الفعل في العمل ولئلا يتوهم من السكوت عنه مع تقييد الوصف  
 بكونه ذا عمل أنه ليس بشرط وقدمر عن سم أن قول المصنف ان لم يكن مانع حصل شرط لنصب  
 الاسم السابق بما يفسره الوصف لانه من الاشتغال حتى يقال قد تقدم أن مدار الاشتغال على  
 صلاحية العامل في ذاته لان ينصب الاسم السابق لو سطر عليه وان عرض مانع من ذلك وصلة آل  
 عاملة لذاتها وعدم عملها عارض ووقوعها صلة فلا موقع لهذا الشرط فلم يسقط استشكل البعض  
 بذلك وعدم الاحتياج الى ما تكافئه من الجواب بان الصلة متممة للموصول فهي كالجزء منه فكان  
 منع العمل لذات (قوله ومن ثم) أى من أجل أن ما لا يعمل فيما قبله لا يفسر عاملا (قوله امتنع  
 تفسير الصفة المشبهة) ظاهره ولو مع الطرف وان جاز عملها فيه مع تقدمه ولا مانع من استثنائه ولا  
 يرد على اخرجها من قول المصنف وصفا ذا عمل لان الكلام في الاشتغال على العموم أو بالظن  
 للمفعول به الذي هو الاصل في الباب اه سم (قوله بتعين الرفع في نحو زيد عليك) أى على ان زيد  
 مبتدأ خبره الفعل النائب عنه اسم الفعل والمصدر قاله في التصريح قال شيخنا علم من قوله خبره  
 الفعل النائب الخ سقوط استشكل بعضهم رفع الاسم بأنه لا يصلح أن يكون اسم الفعل أو المصدر  
 خبره لان اسم الفعل لا محل له على الراجح والمصدر منصوب اه وهو ظاهر بالنسبة الى المصدر أما  
 بالنسبة الى اسم الفعل فان ظاهر أنه هو ومعه موله خبر ولا يرد عليه ما ذكره من أن اسم الفعل لا محل  
 له لان المحل على ما قلنا المجموع اسم الفعل ومعه موله والمبنى محليسة اسم الفعل وحده فاعرفه ومعه اده  
 بتعين الرفع امتناع النصب بمحذوف يفسره المذكور على طريق الاشتغال فلا ينافي جواز نصبه  
 بمحذوف مدلول عليه بالمذكور لا على طريق الاشتغال اما فعل كالزم واخبر اذ لا يشترط توافق  
 المفسر والمفسر اسمية وفعلية على ما قبل ويؤيده ما مر عن صاحب البسيط واما اسم فعل ومصدر  
 على مذهب من يجوز عمل اسم الفعل والمصدر محذوفين (قوله نعم يجوز النصب) أى على الاشتغال  
 بفعل محذوف أو اسم فعل ومصدر محذوفين على ما مر ومحل جواز النصب اذ لم يمنع منه مانع كما هو  
 ظاهر فيتعين في قوله تعالى والذين كفروا فتعسا لهم كون الذين مبتدأ أو تعسا مصدر لفعل محذوف هو  
 الخبر أى تسعهم الله تعسا وندخت الفاء في الخبر مع أن فعل الصلة ماض بل جواز ذلك على قلة نحو ان  
 الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولا يصح نصبه على الاشتغال بمحذوف  
 يفسره تعسا لوجود المانع وهو الفاء لان ما بعدها لا يعمل فيما قبلها فلا يفسر في باب الاشتغال عاملا  
 الدما مبنى وتعليقه بوجود الفاء أولى من تعليل المعنى بان اللام متعلقة بمحذوف استؤنف للتبيين  
 قاله لا بالمصدر لانه لا يتعدى باللام وليست لام التقوية لانها لازمة ولا التقوية غير لازمة تعنى  
 فالضمير من جملة أخرى غير جملة التفسير فقد رد الدما مبنى دعوى لزومها بقول ابن الحاجب في  
 شرح المفصل انما تسقط فيقال سفيان زيدا ورعا ياء فعلى كونها لام التقوية يجوز الاشتغال  
 في نحو زيد اسقيها كما عليه جماعة منهم أبو حنيفة وان خالفهم في المعنى بناء على تعليقه السابق  
 وكاسم الفعل والمصدر على هذا المذهب ليس على القول بجواز تقدم خبرها فيصح الاشتغال  
 معها عليه نحو زيد السفت مثله أى بايقت زيدا (قوله الذي لا ينحل الخ) هو الواقع بدلا من اللفظ  
 بفعله كضربا في المثال واحترز ما ينحل فانه لا يجوز عمله فيما قبله انفا لان الصلة لا تعمل فيما



(وهلقة) بين العامل الظاهر والاسم السابق (حاصلة بتابع) يعني له (٦١) جار على متبوع أخشى منه وهو الشاغل

نعتا أو عطف نسق بالوار  
أو عطف بيان (كعلقة  
بنفس الاسم) السببي  
(الواقع) شاذلا فكما تقول  
زيدا أكرمت أخاه أو  
محبه فتكون العلة بين  
زيد وأكرمت عمله في سببه  
كذلك تقول زيد أكرمت  
رجلا محبه أو أكرمت  
عمرا وأخاه أو عمرا أخاه  
فتكون العلة عمله في  
متبوع سببيه المذكور  
ويجوز أن يكون المراد  
بالعلقة الضمير الراجع إلى  
الاسم السابق فتكون  
البايع معنى في أي أن وجود  
الضمير في تابع الشاغل  
كاف في الربط كما يكفي  
وجوده في نفس الشاغل  
وان كان الأصل أن  
يكون متصلا بالعامل أو  
منفصلا عنه بحرف جر  
ونحوه في تنبيهه بالوجهات  
أخاه من قولك زيد  
أكرمت عمرا أخاه بدلا  
امتنت المسئلة نصبت  
أورفعت لان البدل في  
نم تكرر العامل فتلوا  
الاولى عن الربط نعم يجوز  
ذلك ان قلنا ان العامل في  
البدل هو العامل في المبدل  
منه وكذا تمتع اذا كان  
العطف بغير الواو لافادة  
الواو معنى الجمع بخلاف  
غيرها من حروف العطف  
بحاجة إذا رفع فعل  
ضمير اسم سابق نحو أزيد  
قام أو غضب عليه أو  
ملا بالضمير نحو أزيد قام  
أبوه فقد يكون ذلك الاسم السابق واجب الرفع بالابتداء كخرجت فاذا زيد قام وليتأخر وقوعه اذا قدرت ما كافه أو بالفاعلية نحو

قبل الموصول فلا تفسر ما لا قاله الشارح على التوضيح (قوله وهلقة بين العامل الظاهر الخ) يعني  
أن الارتباط بينهما الذي لا بد منه في الاشتغال ليكون العامل متوجها للاسم السابق في المعنى  
كما يحصل بسبب نفس الشاغل للعامل لكونه ضمير الاسم السابق أو مضافا للضمير يحصل بتابع  
الشاغل الاجنبي لاشتغال ذلك التابع على ضمير الاسم السابق فالعلقة بمعنى الارتباط والباء  
في قوله بتابع وبالاسم سببية لان كلام من التابع والاسم سبب باعتبار عمل العامل فيه أو في متبوعه  
في حصول الارتباط بين العامل والاسم السابق وسيد كرا الشارح وجه آخر (قوله سببي له) أي  
للاسم السابق (قوله نعتا) أي لذلك المتبوع وهو اده تقسيم التابع وبقي البدل وسيد كرا الشارح أنه  
لا يصح مجيئه هنا والتوكيد وهو أيضا لا يصح مجيئه هنا لان الضمير المتصل به عائد على المؤكد أبدأ  
ولا يكون رابطا للعامل بالاسم السابق والتوكيد بالمرادف لا ضمير فيه أصلا نعم يرد عليه أن العلة  
تكون في غير ما ذكره كصلة الشاغل نحو هذا ضربت الذي يفضيه أو يفضيها وصلة المعطوف على  
الشاغل نحو زيد الضيت عمرا والذي يحبه أي يحب زيد أو صفة المعطوف على الشاغل نحو زيد  
لضيت عمرا أو رجلا يحبه وبيان المعطوف على الشاغل نحو زيد اضرب رجلا وعمرا أخاه وجبت  
فالتقسيم غير مستوف ولو حمل التابع على التابع اللغوي لدخل ما ذكر (قوله أو عطف نسق بالوار)  
أي بشرط أن لا يعاد معه العامل كافي التسهيل والالم يحصل به الربط لخروجه عن تبعية الشاغل  
بكونه من جملة أخرى (قوله بنفس الاسم السببي) كان الاحسن حذف السببي ليشمل الضمير في نحو  
زيد اضربه كافي سم (قوله فتكون العلة بين زيد وأكرمت عمله) أي مسبب عمله وفي كلامه  
إشارة إلى أن في كلام المصنف حذف أي بالعمل في متبوع تابع سببي وبالعامل في نفس الاسم ولا  
حاجة إلى ذلك كما يعلم مما قدمناه في قوله وهلقة بين العامل الظاهر الخ (قوله فتكون الباء بمعنى في)  
لوقال بمعنى مع لكان أولى (قوله ونحوه) أي كالمضاف (قوله في نية تكرير العامل) يعني أن عامل  
البدل فعل مقدر فهو مع البدل جملة أخرى في الحقيقة وان كانوا يسمون الكلام المنخل على المبدل  
منه والبدل جملة واحدة اعتبارا بظاهر اللفظ وقال الروداني عامل البدل وان كان مقدر لكنه غير  
مقصود بالاسناد حتى يكون جملة وتظهره قمت في تأكيده الضمير فقط فان الفعل غير مقصود  
بالاسناد وعزا الدماميني القول بان البدل على نية تكرار العامل إلى الاخفش والرقماني والفسارسي  
وأكثر المتأخرين وعزا القول بان عامله العامل في متبوعه إلى سيبويه والمبرد والسيدي  
والزنجشيري وابن الحاجب ومال إليه (قوله فتلوا الاولى عن الربط) فلا يصح أن تكون خبرا ار  
وفعت ادم الربط بين المبتدأ والخبر ولا مفسرة لتأنيب الاسم السابق ان نصبت لعدم الربط بين  
الاسم السابق والعامل (قوله معنى الجمع) أي معنى مطلق الجمع فالامهات أو الاسماء مع بعضها بمنزلة اسم  
مثنى أو مجموع فيه ضمير أنه دما ميني (قوله اذا رفع فعل ضمير اسم) أي على الفاعلية أو النيبا عن  
الفاعل ولذا مثل بمثلين وقوله نحو أزيد قام أبوه كان عليه أن يزيد أو ضرب أبوه (قوله فقد يكون  
الخ) كالصريح في أن ما ذكر من باب الاشتغال وبه صرح في التسهيل ويصرح به قول صاحب الهمع  
أيضا الاشتغال في الرفع كالنصب فيجب كون الرفع باضمار فعل في نحو ان زيد قام ويترجم في نحو  
أزيد قام ويجب العامل كونه بالابتداء الخ اه يتصرف لا يقال ضابط الاشتغال لا يصدق على ما ذكر  
لان العامل لو فرغ عن الضمير لا يعمل في الاسم المتقدم لان الفاعل ونائبه لا يجوز تقديمهما الا اذا  
نقول المنع من العمل لعارض أن الفاعل ونائبه لا يتقدمان لآلات العامل (قوله اذا قدرت  
ما كافه) أما اذا قدرت ما زائدة غير كافه كان الرفع جائزا لا واجبا بل وازال الأعمال والالقاء حيث  
وكاللكافة في وجوب الرفع المصدريه لكن الرفع بعد المصدريه بالفاعلية لفعل محذوف يفسره  
المذكور لانه يجب أن يليها فعل ظاهرا أو مقدر على المشهور (قوله أو بالفاعلية) لوقال أو بفعل  
أبوه فقد يكون ذلك الاسم السابق واجب الرفع بالابتداء كخرجت فاذا زيد قام وليتأخر وقوعه اذا قدرت ما كافه أو بالفاعلية نحو



وكان زيد قد قام وقد بقيت راجعاً إلى الفاعلية نحو زيد قام زيد

يوجب ابتدائية لعدم تقدم طلب الفعل وقد يكون راجع الفاعلية على الابتدائية نحو زيد يقم ونحو قام زيد وعمرو قد ونحو أبشروا أنتم تحلقونه وقد يستويان نحو زيد قام وعمرو قد عنده والله أعلم

يعدى الفعل لزومه (علامة الفعل المعدي) إلى مفعول به فاكثروا يسمي أيضاً وافعا لوقوعه على المفعول به ومجاورة المجاوزة الفاعل إلى المفعول به أمران الأول صحة (أن تصلها) ضمير راجع إلى (غير مصدرية) والثاني أن يصاغ منه اسم مفعول تام وذلك (نحو عمل) فأن تقول منه الخير عمله زيد فهو مفعول بحلاف نحو خرج فانه لا يقال منه زيد خرج وهو لا يخرج بل يخرج به أو إليه فلا يتم إلا بالحرف والاحتراز بها ضمير المصدر من هاء المصدر فانها اتصل باللام والمتمم في نحو الخروج نخرجه زيد والضرب ضربه عمرو (تنبيه) هذه الهاء اتصل بها وأخواتها والمعروف أنها واسطة أي لا منعديه ولا لازمة ولعله جعلها من المتعدي نظراً إلى شبهها به وبما أطلق على خبرها المفعول (فانصب به مفعوله

لكن أحسن إذا الفاعلية ليست رافعة إلا أن تحمل البناء على السببية وأعم ليدخل نائب الفاعل في نحو ان زيد ضرب بالبناء للمفعول (قوله وان أحد من المشركين استجارك) أورد عليه اللغوي أن أداة الشرط إنما تطلب فعلاً رافعاً أن نصباً وكون استجارك تفسيرا لا يتعين لجواز أن يكون تعنا والتقدير ان وجدت أحد أو أجاب يس بان مراد الشارح بتعين الرفع على الفاعلية امتناع الرفع بالابتداء لا امتناع النصب بعامل مقدر وأجاب الروداني بأنه لا يمنع أحد مثل ذلك في غير الآية إذا لم يرد به الاشتغال وأما ما نحن فيه من الآية ومن ارادة معنى الاشتغال في غيرها فيمنع لان التلاوة رفع أحد وفي غير القرآن لا يكون نصب أحد بوجدت من الاشتغال (قوله على الفاعلية) أي بفعل مقدر بفسره المذكور (قوله عند المبرد ومتابعيه) ينسخي أن يراد الكوفيون فانهم قائلون بجواز تقدم الفاعل على رافعه فيكون جواز الاشتغال في ذلك عندهم أقيس من جوازه عند من قال لا يتقدم قاله الدماميني (قوله وغيرهم) وهم جمهور البصريين (قوله لعدم تقدم طلب الفعل) أي من نفي أو استنهمام (قوله نحو زيد يقم) اعترض تحت الفاعلية فيه فراراً من الاخبار بالجملة الطليعية المختلف فيها وفيه كما قال المصريح أن ذلك يستدعي حذف الفعل المقرون بالام الأمر وهو شاذ فكيف يكون راجعاً في نحو قام زيد وعمرو وقد ترحمت الفاعلية طلباً للباسب بين المتعاطفين وفي نحو أبشروا ونحو لا ان الغالب أن همزة الاستفهام يليها الفعل وكذا في أنتم تحلقونه لكن فيه كلام تقدم في باب الفاعل (قوله نحو زيد قام وعمرو قد عنده) انما استوى الأمران فيه لان في كل منهما مشاكاة المعطوف عليه فالرفع على الابتدائية مراعاة للكبرى وعلى الفاعلية مراعاة للصغرى والشرط المتقدم موجود وهو احتمال الثانية على ضمير الاسم السابق

يعدى الفعل لزومه

من اضافة الصفة إلى الموصوف أي الفعل المتعدي أي بنفسه بحسب الوضع لانه المراد عند الإطلاق لا المتعدي بحرف الجر ولا المتعدي بنفسه بواسطة اسقاط الخافض والفعل اللازم وانما جعلنا الاضافة من اضافة الصفة إلى الموصوف لان الذي سيذكره صراحة المتعدي واللازم وفي هذا الباب ذكر المفعول به (قوله إلى مفعول به) أما بقية المفاعيل فيعمل فيها المتعدي واللازم (قوله أمران الأول الخ) فيه ضمير اعراب المتن إلا أن يقال هو حل معنى لا حل اعراب لكن لا ينبغي ما في تحميل الشارح كلام المصنف الأمر الثاني من التكلف الذي لا حاجة اليه ولا دليل عليه (قوله ان تصل) أي ولو بحسب الأصل فلا يرد على عكس التعريف الأفعال اللازمة للبناء للمفعول لانها صالحة لذلك بحسب الأصل فهي متعدية واستعمالها لازمة للبناء للمفعول عارض بهما الوضع قاله الروداني والمراد أن تصل من غير توسع بمذوق الجار كما هو المتبادر فلا يرد على طرد التعريف بالدلالة قتها والنهار صحتها والدار دخلتها وأما إيراد المصنف كنهه فيذكر الشارح جوابه وأورد لزوم الدور لتوقف معرفة المتعدي على معرفة الصحة المذكورة والعكس وأجيب بأن الصحة المذكورة تعرف بقبول النفس وصل الهاء اذ لا تقبل النفس قته باعادة الضمير إلى غير المصدر كما تقبل ضميرته كذلك ولا تتوقف معرفة الصحة على معرفة المتعدي أفاده سم (قوله هاهنا ضمير الخ) الاضافة بيانية ونخرج بها هاء السكت فانها اتصل بالقسمين (قوله أن يصاغ منه) أي صحة أن يصاغ من مصدره ليوافق مذهب البصريين (قوله تام) أي مستغن عن حرف الجر زائد في التسهيل باطراد لا خراج نحو عمرون الذي ارفاهه يصح أن يصاغ منه اسم مفعول فيقال الدار ممرورة لا باطراد (قوله هذه الهاء) أي هاء غير المصدر (قوله والمعروف انها) أي في حال نقصانها أما في حال تمامها فهي من قسم اللازم تارة والمتعدي تارة أخرى (قوله إلى شبهها) أي في عمل الرفع والنصب والتظاهر أن موضوع كلام المصنف الفعل التام بقرينه قوله فانصب به مفعوله والاقال



مفعوله أو خبره وتقدم الكلام على الأفعال الناقصة فتكون آل في الفعل في عبارة المصنف للعهد  
 فتدبر (قوله مفعوله) أي المفعول به المسمى (قوله ان لم ينب عن فاعل) أي ولم يضمن معنى فعل لازم  
 والا كان لازماً أو في حكم اللازم كإسباق في الخاتمة وكان الأولى التفتية على هذا لأن ما ذكره من  
 عدم نصب المفعول إذا تاب عن الفاعل علم من باب النائب عن الفاعل واعتراض اللغائي كلام  
 المصنف بأن مقتضاه ان فعل المجهول متعد وفيه نظر لأن التعدى إلى شيء نصبه إياه ومرفوعه  
 ليس منصوباً بالفظا ولا محلاً وهو مدفوع بأنه متعد بحسب الأصل ومرفوعه منصوب بحسب الأصل  
 بناء على الأصح أن صيغة المجهول فرع صيغة المعلوم (قوله إذا لا واسطة) أي على ما يستفاد من  
 كلامه هنا حيث قدم الخبر والافعال المجهول على أن كان وأخواتها واسطة كما تقدم والمصنف في  
 التسهيل على أن ما يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر مع شيوع كل من اللغتين كشكرته  
 وشكرت له ونحته ونحته له واسطة وهو الأصح من مذاهب ثلاثة فيه ثانياً متعد والحرف زائد  
 ثالثاً لازم وحذف الحرف توسع ولا يرد ما تعدى ولزم مع اختلاف المعنى كغفران بمعنى فحبه وفرفوه  
 بمعنى انفتح وكذا ونقص لأنه لا يخرج عن القسمين (قوله لذلك) أي لللازم ذلك اذ عدم الوقوع على  
 المفعول به وعدم المجاوزة إليه لازماً للقصور المذكور (قوله لازم له) أي غالباً أو بشرط عدم  
 المانع فلا يرد أن كثرة الأكل والحسن يزولان عند المرض أفاده مع (قوله إذا كثراً كاه) أي كان  
 كثرة الأكل مجيبة له فلا يرد ما قاله ابن هشام كثرة الأكل عرض لا مجيبة لكن فسر الجوهري وابن  
 سيده النهم بأشداد الشهوة للأكل وفي القاموس النهم محركة وكسحابة افراط الشهوة في الطعام  
 وإن لا تغلظ عين الأكل ولا يشبع نهم كفتح وعنى فهو نهم ونهم ومهم اه فاعمل قول الشارح  
 أي كثراً كاه قول آخر أو تفسير بالآدم وفي التمثيل لأفعال السجاياء نهم المكسور والعين ما يفيد أن  
 أفعال السجاياء لا يلزم أن تكون مضمومة العين وفي التصريح بخلافه بقى أن اللازم لا يصاغ منه اسم  
 مفعول كما مر فكيف قبل منهوم اللهم إلا أن يقال هذا شاذ (قوله وطال) أصله طول بضم الواو كما  
 نقله شيخنا عن الشارح (قوله واشماز) نقل الورداني أنه جاء متعد بالواو اشماز الشيء أي كرهه (قوله  
 وما ألحق به) أي وكذا ما وزن ما ألحق بالفاعل في الزنة والاطلاق جعل مثال أنقص من آخر موازنا  
 له ليصير مسارياله في عدد الحروف والحركات المعينة والمساكن وفي التكسير والتصغير وغيرهما  
 من الاسكام وربما اختلف المعنى بالزيادة للاطلاق كافي حوقل وكوثر فأنهما مختلفان لمعنى حقل وكثر  
 وقد لا يكون لأصل الملحق معنى في كلامهم كافي كوكبوزينب فانه لا معنى لككب وزنب وإنما  
 كان افعل ملحقاً بالفاعل لزيادة حرف فيه غير الألف وهو الواو بخلاف افعل (قوله وهو افعل) لو قال  
 لو قال كافعل لكان شاملاً لهما بضمض (قوله اكوهذ) أصله كهذ أي أسرع اه فارص (قوله  
 إذا ارتعد) يعني لأمه لترقه (قوله افعلل) أي أصلى اللامين وقوله وما ألحق به عطف على افعلل  
 فيكون المشبه به افعلل أصلى اللامين وافعلل زائد احدهما وهل الزائد الثانية أو الأولى قولان  
 وافعلل والمشبّه الأفعال المشبهة لهذه الصيغة في الوزن نحو احرنجم واقعفسس واحرنبي فاعتراض  
 البعض بأن ظاهر الشارح أنه مخطوف على افعلل فيكون من المشبه به وحيث أن المشبه فكان  
 الظاهر أن يقول بدل قوله وما ألحق به والذي شابه افعلل وزمان أو يحذف قوله وهو وتكون الجملة  
 مستأنفة معقودة من مبتدأ وخبر لبيان المشبه والمضاهي في غاية السهولة اذ لا داعي إلى جعل  
 المشبه والمضاهي بكسر الهاء ما ألحق بافعلل أصلى اللامين من الوزنين الأخيرين بل تمثيل السارح  
 المضاهي افعلل بنحو احرنجم والمضاهي افعلل زائد احدي اللامين بنحو واقعفسس والمضاهي  
 فعلى بنحو احرنبي صريح فيما قلنا من أن المشبه والمضاهي بكسر الهاء الأفعال المشبهة للصيغة  
 الثلاث في الوزن وإلا أن تنوهم أن كلام الشارح في التفتية بأباه فإن كلامه انما هو بالظن لبعض

ان لم ينب ذلك المفعول  
 (عن فاعل نحو تدبر  
 الكتب) فان تاب عنه  
 رفعه به كاسلف (ولازم  
 غير المعدي) غير المعدي  
 مبتدأ أو لازم خبره أي  
 ما سوى المعدي هو  
 اللازم إذا لا واسطة ويسمى  
 قاصراً أيضاً لقصوره على  
 الفاعل وغير واقع وغير  
 محاوز لذلك (وحتم) لزوم  
 أفعال السجاياء وهي  
 الطباع والمسرادات أفعال  
 السجاياء ما دل على معنى  
 قائم بالفاعل لازم له (كنهم)  
 بكسر الهاء الرجل إذا كثرت  
 أكله وشبع وجبن وحسن  
 وقبح وطال وقصر وما أشبه  
 ذلك و(كذا) ما وارن  
 (افعلل) نحو اقشعر واشماز  
 واطه أن وما ألحق به وهو  
 افعلل بنحو كوهذا الفرخ  
 إذا ارتعد (و) كذا  
 (المضاهي) أي المشابهة في  
 الوزن افعلل بنحو احرنجم  
 يقال احرنجت الابل أي  
 اجتمعت وما ألحق به وهو



في زمان افعلل بزيادة احدى  
 اللامين نحو (افعلسا)  
 يقال افعلس البعير اذا  
 امتنع من الانقياد وافعلل  
 نحو احرني الديك اذا  
 انتفش للقتال واسلنى  
 الرجل اذا نام على ظهره  
 وقد جاء منه المتعدى نحو  
 امرئى واغرئى أى  
 صلا وركب في قول الراجز  
 قد جعل النعاس يسرئى  
 أدفعه هنى ويغرئى  
 في نبيه يجوز في افعلس  
 أن يكون مفعولا للمضاهى  
 والاولى أن يكون فاعلا له  
 والمفعول محذوف أى  
 والمضاهية افعلس لما  
 عرفت أنه ملحق بأخرجه  
 (و) كذا حتم أيضا لزوم  
 (ما اقتضى) من الافعال  
 (تظافة أو دنسا) نحو تظف  
 وظهر ووضوودنس ونجس  
 وقذر (أو عرضا) وهو  
 ما ليس حركة جسم من معنى  
 قائم بالفاعل غير ثابت فيه  
 كعرض وكسل ونشط وفرح  
 وحزن وهم اذا شبع (أو  
 طالع المعدي لواحد كده  
 فامتدا) ودحرجت الشئ  
 فتسدحرج أما مطاوع  
 المتعدى لا أكثر من واحد  
 فإنه متعد كاهر (وعدا لازما  
 بحرف جر) نحو ذهبت بزيد  
 بمعنى أذهبتة وعجبت منه  
 وغضبت عليه (وان  
 حذفت) حرف الجر

تلك الافعال مع بعض لا بالنظر لهما مع تلك الصيغ فاحفظ ما أولناه عليك (قوله وهو وزان افعلل)  
 لوقال كافعلل لكان شاملا لخواصه (قوله وقد جاء منه المتعدى) أى شذوذ أو لا يرد على المتن  
 أفاده المصريح (قوله واغرئى) بالغين المجهمة مرادف امرئى كفاى المعنى فقول الشارح أى علا  
 وركب راجعان لكل منهما (قوله أن يكون مفعولا للمضاهى) أى على طريق عكس التشبيه (قوله  
 والمفعول محذوف أى على رأى المصنف من جواز حذف عائذال الموصولة (قوله ما اقتضى) أى  
 أفاد (قوله نحو تظف الخ) أى يضم العين فيما عدا دنس فانه بكسر هاء لا غير وورد فتح العين أيضا في  
 طهر وكسر هاء فتحها أيضا في نجس وقدر هذا مجموع ما في القاموس والمصباح ومختار الصحاح وبه يعلم  
 ما وقع للبعض من القصور والدعوى التي تحتاج الى بيانه (قوله أو عرضا) زاد في المعنى أولونا كاحتر  
 واخضر وأدم واحار واسواد أو حلبة كدعج وكحل وشنب وسمن وهزل وزاد أيضا كون الفعل  
 على فعل بالفتح أو فعل بالكسر ووصفهما ليس الا على فعل كذل وفوى وكونه على أفعل بمعنى صار  
 ذا كذا كما غذا البعير أى صار ذا غنة وكونه على استفعل كذلك كاستعجر الطين أى صار عجرا (قوله  
 ما ليس حركة جسم) أما ما هو حركته فنه لارم كشي ومتعد كدوبدخل في التعريف فهم وعلم مع أهمها  
 متعديان وان أخرجهما منه يجهلها ثابتين أو منزلين منزلة الثابت أشكلا على تعريف أفعال  
 السجايأ أفاده الدفوشرى أى لدنوا لهما فيها حينئذ مع أنهم متعديان وذ كرما اقتضى عرضا بعد  
 ذ كرما اقتضى نظافة أو دنسا من ذكر العام بعد الخاص لان التظافة والدنس من العرض وأفاد  
 الشارح بتعريف العرض بما ذكره أنه ليس المراد بالعرض هنا العرض بالمعنى العام المقابل للجوهر  
 حتى يرد أن الفعل من حيث هو عرض ولم يذكر في تعريف السجاية السابق هذا القيد أعنى ليس  
 حركة جسم لظهوره ثم أفاده سم (قوله غير ثابت فيه) أى غير دائم فيه وبه هذا القيد فارت هذه  
 الافعال أفعال السجايأ (قوله كعرض وكسل الخ) وكها بكسر العين قاله الشارح (قوله أو طواع الخ)  
 المطاوعة قبول فاعل فعل أثر فاعل فعل آخر بلاقيه اشتقاقا وان شئت قلت حصول الأثر من الاول  
 للثاني مع التلاقي اشتقاقا والقيد الاخير لاخراج نحو ضربته فتألم وقد يحذف معنى الثاني عن معنى  
 الاول لتوقفه على شئ من جانب فاعل الثاني لم يحصل كعلمته فيجوز أن يقال فاعلم بخلاف نحو  
 كسرتة فلا يجوز أن يقال فاعلم كسرتة لعدم توقفه على شئ من جانب المنكسر كذا قالوا وهو مبنى على  
 ما زعموه من كون علمته موضوعا لما هو من جانب المعلم فقط وفيه بحث لا به يلزم عليه أن لا يكون تعلم  
 من فاعله علمته فاعلم مطاوع علم لا به حينئذ مثل أصبحته فاعلم مما يفضى فيه كثيرا الاول الى الثاني  
 بلا مطاوعة وكذا علمته فاعلم يلزم أن يكون مثل أصبحته فاعلم لان الحقيقة المنفية ليست حينئذ  
 لازمة للمثبتة ولا مستلزما لها والاجاع على أن تعلم مطاوع علم اثباتا ونفيافا الوجه أن علم لما هو  
 من جانب المعلم والمتعلم معا ولا يلزم المناقض في علمته فاعلم لاحتمال التجوز بعلمته في عالجت تعليمه  
 وانه يجوز أن يقال كسرتة فاعلم كسر على هذا التجوز ولا وجه لمنعه فلا فرق حينئذ بين علمته  
 وكسرتة في صحة المعنى المجارى في النفي دون المعنى الحقيقي فاحفظه وقضيه كلام المصنف أن الفعل  
 ومطاوعة لا يجوز أن يكونا لازمين معا ومتعديين معا الى مفعول أو مفعولين وعليه الجمهور وزعم  
 أبو على أنهما جازا لازمين سمع في شعرهم منهوى ومنهوى من هوى وغوى وهما لازمان وردتا بهما  
 ضرورة وقيل مطاوعان لا هويته وأغويته ونسبفان انفعلا لا فعلا شاذ وزعم ابن رى أنهم  
 يقعان متعديين الى اثنين نحو استعطينه درهما فأعطاني درهما الى واحد نحو استعطينه فنحنى  
 وردبان هذا ليس من باب المطاوعة بل من باب المطلب والاجابة كفاى المعنى (قوله وعدا لازما) المراد  
 باللازم ولو بالنسبة الى ما يتعدى اليه بحرف الجر فيدخل المتعدى الى المفعول الثاني بحرف الجر  
 (قوله بمعنى أذهبتة) فيه إشارة الى أن الباء والهمزة على حد سواء وهو الراجح وقبل الباء تفيد مع



التعديدية المصاحبة بخلاف الهمزة واعترض بنحو ذهب الله بنورهم وأجيب بأن المراد تفيد  
 المصاحبة ما لم يمنع مانع منها كإتيان الهمزة فإستحالة الذهاب عليه تعالى منع من المصاحبة ثم هذه  
 التعديدية التي تعاقب عليها الباء الهمزة وبها يصير الفاعل مفعولا هي التعديدية الخاصة بالباء أما  
 التعديدية العامة التي هي اتصال في الفعل إلى الأسم فيشتد في جميع حروف الجر فيتمثل  
 الشارح إشارة إلى أن المراد بالتعديدية في المتن ما يشمل الخاصة والعامة (قوله فالتصيب لله بنجر)  
 وناسبه عند البصريين الفعل وعند الكوفيين اسقاط الجاريس (قوله وشذا بقاؤه الخ) ويطرد  
 في رب نحو وليل كوج البحر (قوله أشارت الخ) صدره إذا قبل أي الناس مرقبلة أشارت  
 الخ والاصل أشارت إلى كليب الألف بالاصابع ودخله الحذف والقلب وقيل الباء بمعنى مع فتكون  
 الإشارة بالمجموع وروى كليب بالرفع على أنه خبر المحذوف أي هي كليب فيكون جمع بين العبارة  
 والإشارة وكليب قبيلة حرير والبيت للفرزدق من قصيدة بهجوها جريرا (قوله فأنما يحذف نقلا)  
 جعل الشارح نقلا منه لتمام المحذوف من مادة حذف فيكون في المعنى راجعا لقوله حذف لا للتصيب  
 ولا إلهام معا والمتجه عندي ما صنعه الشارح وإن قال شيخ الإسلام الوجه رجوعه إليهما بما قرينة  
 قوله رفي أن وإن يطرد الخ ولأن المحذف هو اللاتق بأن يوصف بكونه معا عبا لأنه متبوع  
 النصيب ولحمته ما يفيد هذا الوصف من أن نقيض الحذف وهو عدم الحذف قياسا بخلاف  
 الذهب فانه تابع للحذف ولا يصح ما يفيد وصفه بكونه معا عبا من أن نقيض النصيب عند  
 الحذف وهو الجرح قياسا فانهم (قوله مطردا) صفة لازمة (قوله الأول وارد في السعة) ظاهر غثله  
 أن المراد الورد مع الفصاحة وعدم الندرة وحيث يتيق عليه نوعا الوارد في السعة مع الفصاحة  
 والندرة كقوله تعالى لا تعدن لهم صراطك المستقيم أي على صراطك والوارد في السعة مع الضعف  
 والندرة مع مرت زيدا (قوله نحو شكرته ونحنته) مبني على القول بأنهما لازمات قال حفيد  
 الموضح جعل المحذف مع أن وأن قياسا دون نصح وشكر غير ظاهر لأن المراد بقياسية المحذف  
 معهما جواز حذف حرف الحذف من أي تركيب سمع شخصه أولم يسمع وهذا بعينه في نصح  
 وشكر (قوله وذهبت الشام) المحذف مع ذهب خاس بالشام فإن ذكر غير الشام لم يحذف حرف  
 الجرح اختيارا فلا يقال ذهبت المسجد أو الدار مثلا بخلاف دخل ومثل ذهبت الشام توجهت مكة  
 ومطردا السهل والجبل وضربت فلانا الظهر والبطن قاله في شرح التسهيل وكلام الشارح يفيد أن  
 الشام مفعول به وقيل أنه منصوب على التلويح شذوذ لأن اطراد الطريقة المكابية في المكان  
 المبهم وكذا الخلاف في المنصوب بدخلت (قوله مخصوص بالضرورة) فلا يجوز لتساوئ استعماله نورا  
 ولو في منصوبه المسموع قاله الرداني (قوله آليت) بفتح التاء أي أقسمت خطابا لملك هجاء الشاعر  
 خلف أن لا يأكل الشاعر حب العراق كناية عن عدم سكناه وقوله أطعمه بفتح الهمزة والعين وحذف  
 لا النافية أي لا آكله (قوله كما عمل) بالاهمال والفتحات أي اضطرب ربه والبيت  
 لأن هذا الكف يعمل منه فيه كما عمل يصف رجلا بأنه لا يأكل الباء في مزية ربه وقوله  
 يعمل منه أي يضطرب ويهتز صرده وقوله فيه أي مع هزال الكف (قوله وحذوه في أن وأن) أي  
 معهما وظاهره اختصاص اطراد المحذف بما ذكر وليس كذلك إذ منه كافي التسهيل فهو دخلت  
 المسجد ونحو اعتكفت يوم الجمعة ونحو جئتكم أكراما ونحو لم يزل يمشي طعما ما وليت شعري هل  
 قام زيد مما علق فيسه العامل عن الجملة والتقدير لم ينتظر في جواب أي أذكر كي الخ وليت شعري  
 يجواب هل الخ حاصل وفي كلام شيخنا البعض أن المحذف في القسم الأخير واجب ونقدم فيه  
 أعراب آخر ومنه أيضا كما سنبه عليه الشارح نحو جئتكم كي تكلمني على جعل كي مصدرية  
 وقد راقبها لام التعديل لا لتعليق مقدر بعدها أن وفي الاماميني عن ابن عصفور أن الانخفش

(فالتصيب للمنجر) وجوبا  
 وشذا بقاؤه على جرحه في  
 قوله  
 أشارت كليب بالألف  
 الاصابع  
 أي إلى كليب وحيث حذف  
 الجار غير أن وأن فأنما  
 يحذف (نقلا) لقياسا  
 مطردا وذلك على نوعين  
 الأول وارد في السعة نحو  
 شكرته ونحنته وذهبت  
 الشام والثاني مخصوص  
 بالضرورة كقوله  
 آليت حب العراق الدهر  
 أطعمه  
 وقوله  
 كما عمل الطريق الثعلب  
 أي على حب العراق وفي  
 الطريق (و) حذفه (في أن  
 وأن يطرد) قياسا (مع  
 أس ليس كجئت أن يدوا)  
 أو جئت أن جاء كم ذكره  
 ربكم شهد الله أنه لا اله  
 الا هو أي من أن يدوا أي  
 يعطوا الدية ومن أن  
 جاء كم وبانه فان خيف  
 اللبس امتنع المحذف كافي  
 وغبت في أن تفعل أو عن  
 أن تفعل



لاشكال المراد بعد الحذف وأما قوله تعالى وزغبون أن تنكحوهن فيجوز أن يكون الحذف فيه لقريئة كانت أو أن الحذف لأجل الإبهام ليرتدع من يرغب فيهن لجمالهن ومن يرغب عنهن لدماستن وفقرهن وقد أجاب بعض المفسرين بالتقديرين **تنبيهان** الأول أنهما طرد حذف حرف الجر مع أن وأن لطولهما بالصلة الثاني اختلفوا في محاهما بعد الحذف فذهب الخليل والكسائي إلى أن محلهما جر كما بقوله وما زرت ليلي أن تكون حبيبة إلى ولادين بها أنا طالبه يجردين وذهب سيديويه والفراء إلى أنهم في موضع نصب وهو الأقيس ومثل أن رأت في حذف حرف الجر قياسا على المصدرية نحو جئت لكي تقوم أي لكي تقوم (والاصل في ترتيب مفعولي الفعل المتعدي إلى اثنين ليس أصلهما المبتدأ والخبر (سبق فاعل) أي أن يسبق الفاعل (معنى) منهما المفعول معنى (كن

الأصغر وابن الطراوة ذهب في الفعل المتعدي إلى اثنين أحدهما بنفسه والآخر بالجار أنه يجوز حذف الجاران تعين الجار وتعين موضعه لطول الفعل بالمفعولين فيجوز عند هاريت القلم السكين وقبضت الدراهم زيد أو منه واختاره موسى قومه سبعين رجلا قال ابن عصفور ويحتمل أن قومه مفعول وسبعين بدل والمجروح حذف أي من بني إسرائيل ويكون المراد بقومه نخبة قومه والذي في التسهيل عن الأخفش المذكور جواز حذف الجار متى تعين من غير اشتراط تعدي الفعل إلى مفعولين (قوله لا شكل المراد بعد الحذف) أي عدم فهمه فيكون أجلا فله ومبني على مذهب المصنف من شمول اللبس للأجبال وأنه مانع كاللبس وكذا إيراد الآية الثانية مبني على هذا أيضا لأنها من الأجبال وقدم غير مرة أن الحق أن بينهما فرقا وأن الأجبال ليس معيها ما يمكن المقصود التبيين ويمكن حمل مذهب المصنف على صورة قصده فتنبه (قوله فيجوز الخ) حاصل الجواب الأول أنه لا اجبال في الآية لأن قرينة سبب النزول تدل على الحذف المحذوف ولا يرد عليه اختلاف العلماء في المصدر هل هو في أرضه لأنه لا اختلاف في سبب النزول والخلاف في الحقيقة في القرينة قاله في المغني وحاصل الثاني أن الأجبال مقصود في الآية لعدم الفائدة وانما يمنع الأجبال إذا لم يقصد لتسكتة (قوله لقريئة كانت) أي حين النزول يفهم منها المراد وهو في عند القائلين أن سبب النزول يدل على معنى في فقط وعن عند القائلين أنه يدل على معنى عن فقط وقيل إن المقول في شأنهم كانوا فرقتين فرقة ترغب فيهن لجمالهن وفرقة ترغب عنهن لدماستن وهذا لا يناقض وجود القرينة إذ لا مانع من قيام قرينة في حق كل تناسبه (قوله لأجل الإبهام) أي لأجل قصد المتكلم الإبهام على السامع والبلغاء تقصد الإبهام إذا تناسب المقام (قوله لدماستن) بالمهمة أي فجهن ومنه ما رواه الخليلي الدميم إلا الخلق الذميم (قوله وقد أجاب بعض المفسرين بالتقديرين) أي تقدير في وتقدير عن فكان المناسب أن يقول كافي المرادى وقد أجاب بعض المفسرين التقديرين إذ ليس هذا الجواب عن إيراد الآية كذا قال البعض ويمكن أن يكون مراد الشارح بالتقديرين الجوابين فلا إشكال في تغييره بإجاب فافهم (قوله لطولهما بالصلة) أورد أن الموصول الأسمي طويل بالصلة ولا يحذف معه الجار وأجيب بأن العلة التحويلية غير مطردة وبأنهم فروا في الموصول الحرفي من دخول الحرف على حرف في الظاهر بخلاف الأسمي (قوله فذهب الخليل الخ) كذا في البسيط والتسهيل لكن قال شيخنا وغيره الصواب ذكر سيديويه مكان الخليل والخليل مكان سيديويه كافي المغني والتصريح ٥٥ وعبارة المغني بعد نقل النصيب عن سيديويه وأكثر الحويين وجوز سيديويه أن يكون المحل جوا فقال بعد ما حكى قول الخليل ولو قال أساس أنه جرح كان قولاً قويا ٥٦ فليس في كلام سيديويه تعيين الجرح كما يؤولهم جعله مذهبا له فافهم (قوله تمسك بقوله الخ) أي حيث جرح المعطوف على أن تكون ومعنى البيت وما زرت ليلي لأن تكون حبيبة لي ولالدين أنا طالبا به وانما زرتها لضرورة تزلت بي في العبارة قلب ويحتمل أن الباء بمعنى على نحو من أن تأمنه بقضار أي دين عاينها قاله الدماميني ويحتمل أن الباء بمعنى من متعلقة بطالب (قوله وهو الأقيس) أي الأقوى قياسا لأن قائله قاس على ما إذا كان المجروح غير أن وأن فانه ينتصب لضمه فحرف الجر عن أن يعمل محذوف فاقابل القول الأول قاس على مجروح رب مع أن من التمام من يجعل الجرح عند حذف رب هو ورب لأرب فأقول التفضيل على بابه ولعل القائل بالنصب يجيب عن البيت بأن جردين بالعطف على توهم اللام (قوله كي المصدر به) فيحذف معها ما يدخل عاينها من حروف الجر وهو اللام فقط كافي المغني (قوله سبق فاعل معنى) أي وسبق ما لا يجرح على ما قد يجرح واخترت زيدا الرجال فالأصل قصد زيدا لأن الفعل يتعدي إليه بنفسه بخلاف الرجال فإن الفعل قد يصل إليه بالحرف فتقول اخترت زيدا من الرجال قال المصنف في الشرح يعني ابن مالك في شرح التسهيل ولذا يقال اخترت قومه عمر أو لا يقال اخترت أحدهم القوم الأعلى



(من) قولك (ألبس من زارك نسج العن) فان من هو الابس فهو الفاعل في المعنى (٦٧) ونسج العن هو الملبوس فهو المفعول في

المعنى ويجوز العندول  
عن هذا الأصل فيشقدم  
ما هو مفعول في المعنى على  
هو فاعل في المعنى فيقال  
ألبس نسج العن من زارك  
(و) قد (يلزم الأصل)  
المذكور (الموجب عوا  
أي وجد وذلك تخوف  
اللبس نحو أعطيت زيدا  
عمر أو كون الثاني محصورا  
كما أعطيت زيدا الدرهما  
أو ظاهرا والأول ضمير  
متصل نحو أنا أعطيتنا  
السكر (وترك ذلك  
الأصل) لما وجد (حقا  
قد يرى) أي قد يرى  
واجبا وذلك كما إذا كان  
الذي هو الفاعل في المعنى  
محصورا نحو ما أعطيت  
الدرهم الأزيد أو ظاهرا  
والثاني ضميرا متصلا نحو  
الدرهم أعطيته زيدا  
أو متلبسا بضمير الثاني نحو  
أسكنت الدار بانيها فلو كان  
الثاني متلبسا بضمير الأول  
كافي نحو أعطيت زيدا ماله  
جاء وجاز على ما عرف في  
باب الفاعل (وتنبه)  
حكم المبتدأ مع خبره إذا  
وقعا مفعولين كحكم  
الفاعل في المعنى مع  
المفعول في المعنى في هذه  
الأمور الثلاثة بخلاف  
تقديمه في نحو ظننت زيدا  
فإنما وجوبه في نحو ظننت  
زيدا عمارا امتناعه في نحو  
ظننت في الدار صاحبها  
(وحذف فضلة) وهي  
المفعول من غير باب ظن

قول من أجاز ضرب علامة زيد أداميني (قوله من ألبس) بضم السين أمر الجماعة ليطابق  
من زارك ويجوز فتحها على أن الميم للتعظيم أو أن المأمور باللباس واحد من الجماعة المزورين  
ونسج بمعنى منسوج (قوله وقد يلزم الأصل) التقليل بالنسبة إلى عدم اللزوم (قوله نحو أعطيت زيدا  
عمر) توقف سم في جواز تقديمهما مابين على الفعل وفي جواز تقديم الثاني على الفعل واستظهر  
البعض الجواز وعلة عدم اللبس أي والحاصل في الصورة الثانية أجال لابس وحيث أن المراد  
يلزم الأصل امتناع تقديم الثاني على الأول متأخرين معان الفعل أو متقدمين معان عليه قائل  
(قوله محصورا) أي فيه (قوله أو ظاهرا والأول ضمير) اعترضه حفيد الموضح بأنه يجوز تقديم الثاني  
على الفعل وأجيب بأن لزوم الأصل إضافي بالنسبة إلى امتناع تقديم الثاني على الأول لامع الفعل  
(قوله أي قد يرى واجبا) إشارة إلى أن حتما مفعول ثان ليري مقدم ويحتمل أن يكون إشارة إلى أنه  
حال من ضمير يرى مقدما ويجوز أيضا أن يكون صفة مصدر محذوف أي تركا حقا أو حالا من ترك  
على مذهب سيبويه ويرى على هذه الثلاثة بمعنى يعتقد كما في رأى الشافعي حل كذا بناء على القول  
بأن رأى بمعنى اعتقد متعديا إلى واحد كما مر في محله (قوله كما إذا كان الذي هو الفاعل في المعنى  
محصورا) أي فيه قال سم ما لم يخصه انظر إذا تعارض خوف اللبس وكون الفاعل في المعنى محصورا  
فيه نحو ما أعطيت عمرا الأزيد إذا كان زيدا هو الفاعل في المعنى فإنه ان قدم لخوف اللبس انعكس  
الحصر وان قدم عمر ولاجل الحصر في زيد حصل اللبس ويمكن أن يقال يراعى الحصر مع القرينة  
الدافعة للبس اه أي كأن يقال ما أعطيت عمرا عهدي الأزيد أو يظهر أن من مراعاة الحصر مع  
دفع اللبس تقديم الاعم المحصور فيه كأن يقال ما أعطيت الأزيد عمارا بقي ما إذا تعارض خوف  
اللبس وعود الضمير إلى متأخر لفظا ورتبة كأن أعطيت المرأة زوجها إذا كان زوجها هو الفاعل في  
المعنى والظاهر فيه أيضا مراعاة الضمير مع القرينة الدافعة للبس كأن يقال أعطيت المرأة الرقيقة  
زوجها وهذا أولى من قول الروداني الظاهر أنه يعدل عن التركيب المؤدى إلى ذلك فيقال في هذا  
زوج الجارية أعطيته أياها وفيما قبله عمر وما أعطيته الأزيد أو نحو ذلك مما يؤدي المراد بلا محذور  
(قوله جاز وجاز) أي جاز تقديم الثاني وجاز تأخيره لأنه عند تقديمه يعود الضمير على متقدم رتبة  
(قوله كحكم الفاعل الخ) ولم يتعرض لهما الناظم لعلم حكمهما من باب المبتدأ والخبر (قوله وهي  
المفعول من غير باب ظن) لوقال وهي ما عدا مفعولي باب ظن مما ليس بعدمة لكان أعم وكان  
التخصيص بالمفعول لكون الكلام فيه أما مفعول ظن فيجوز حذفه اختصارا لا اقتصارا كما تقدم  
في قوله ولا تجزئنا بلا دليل الخ (قوله أجز) مراده بالجواز عدم الامتناع فيصدق بالوجوب نحو  
ضربت وضربت زيد سم (قوله أو اقتصارا) لا يقال هذا لا يأتي في المفعول به لأن الفعل المتعدي يدل  
عليه أجالا فلا يكون حذفه الدليل لا نأقول المراد دليل يدل على خصوصه لا ما يدل عليه أجالا  
وبهذا يعلم ما في كلام الشاطبي هنا فافهم ومن الحذف اقتصارا حذف مفعول الفعل المنزل منزلة اللزوم  
على رأى النجاة ورأى البيانين ووافقهم في المعنى أنه لا مفعول له أصلا وعبرة المعنى بعد ذكر رأى  
النجاة والتحقيق أن يقال أنه تارة يتعلق الغرض بالأعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه  
أو من أوقع عليه فيجاء بمصدره مستندا إليه فعل كونه عام فيقال حصل حريق أو نهب وتارة يتعلق  
بالأعلام بإيقاع الفاعل للفعل فيقتصر عليهم سوا ولا يذكر المفعول ولا بنوي إذا المنوي كالتأنيث ولا  
يسمى محذوف لأن الفعل ينزل لهذا القصد منزلة مالا مفعول له ومنه رب الذي يحيي ويميت وتارة  
يقصد اسناد الفعل إلى فاعله وتليقه بمفعوله فيذكران وهذا النوع الذي إذا لم يذكر مفعوله قيل  
محذوف نحو ما ورد عند ربك وما قل أهدا الذي بعث الله رسولا اه باختصار (قوله لغرض) أي  
حكمة فلا يشك في جانب الله تعالى إسقاطي (قوله كتاسب الفواصل) جمع فاصلة وهي رأس

(أجز) اختصارا أو اقتصارا (ان لم يضر) حذفها كما هو الأصل ويكون ذلك لغرض اما القطن كتاسب الفواصل فهو ما ودع



في قوله من يحشي وكالا يجازي  
 نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا  
 واما معنوي كاحتقاره في  
 نحو كتب الله لا غلب أي  
 الكافرين أو استهجانه  
 كقول عائشة رضي الله  
 عنها ما رأيت منه ولا رأي  
 مني أي العورة فان ذكر  
 المحذف امتنع وذلك  
 (محذف ما سبق جوابا)  
 لسؤال سائل كضربت  
 زيد المن قال من ضربت  
 (أو حصرت) نحو ما ضربت  
 الأزيد أو انما ضربت زيدا  
 أو حذف عامله نحو اياك  
 والاسد تنبيهه قوله  
 يضمر هو بكسر الضاد  
 مضارع ضار يضمر ضيرا  
 بمعنى ضار يضمر ضرا قال  
 الله تعالى لا يضركم كيدهم  
 شيئا أي لم يضركم (ويحذف  
 الناصب) أي ناصب  
 الفضيلة (ان علما)  
 بالقرينة وإذا حذف فقد  
 يكون حذفه جائزا نحو قالوا  
 خيرا (وقد يكون حذفه  
 ملزما) كافي باب الاشتغال  
 والنداء والتخدير والاعراء  
 بشرطه وما كان مثالا نحو  
 الكلاب على البقر أي  
 أرسل الكلاب أو أجرى  
 مجرى المثل نحو انتها  
 خبركم بخاتمة بصير  
 المتعدي لازما أو في حكم  
 اللازم بخمسة أشياء  
 الأول التضمين

الآية تصرح (قوله لمن يحشي) الاصل يحشاه أي القرآن ويحتمل أن لا حذف وأن المفعول  
 تنزلا (قوله وكالا يجازي) أي وكما يصح النظم وهو كثير (قوله فان لم تفعلوا ولن تفعلوا) أي الا تيان  
 بسورة من مثله ودعاء شهدائكم بدليل ما قبل (قوله أو استهجانه) أي استقباح التصريح به أي  
 وكاله لم به أو الجهل به أو تعظيمه أو الخوف منه وبالجملة يحذف المفعول لما يحذف له الفاعل من  
 الاغراض اللفظية والمعنوية (قوله كحذف ما سبق) أي مفعول سبق مع الفعل والفاعل لكن لما  
 كان محط الجواب للمفعول اقتصر عليه أي وكحذف المفعول في الاشتغال نحو زيد اضربه وفي  
 التنازع نحو ضربني وضربه زيد وكحذف مفعول أكرمه في نحو جاء الذي أكرمته في داره لان  
 حذفه يوهم أن العائدا الضمير في داره (قوله هو بكسر الضاد الخ) قال يس ثقل عن ابن هشام ويجوز  
 ضمها على أن الفعل أجوف واوى أو على أنه مضعف وقف عليه في القافية بالتخفيف لكن الكسر  
 أنسب اه (قوله أي لم يضركم) المناسب أي لا يضركم (قوله ويحذف الناصب) وإذا حذف فالأصل  
 تقديره في مكانه الأصلي المانع أو مقتض فالاول نحو أيهم رأته اذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله  
 ونحو وأما عود فهديناهم فيمن نصب اذ لا يلي أما فعل ونحو في الدار زيد فيجب تأخير متعلق الطرف  
 عن زيد ان قدرته فعلا لان الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدأ في مثل هذا ونحو ان خلفك زيد افيجب  
 تأخير المتعلق قدرته اسما وفعلا لان مرفوع ان لا يسبق منصوبها بخلاف كان خلفك زيد فيجوز  
 تقديم المتعلق ولو قدرته فعلا لان خبر كان يجوز تقديمه مع كونه فعلا اذ لا تنبسط الجملة الاسمية  
 بالفعلية والثاني كما خير متعلق باء البسالة الشريفة لا فائدة لخصر كذا في المعنى وناقش الدماميني  
 التعليل بعدم الالتباس بأنك اذا قلت كان يقوم زيد فالالتباس حاصل فيما دخل عليه الناصب  
 لاحتمال كون زيد فاعل يقوم والجملة خبر ضمير الشأن دخلت عليه كان فاستتر فيها وكونه مبتدأ  
 مؤخر اخبره يقوم واقتراى الجملة بين بنقوى الحكم وعدمه قبل دخول الناصب لا يزيله دخوله  
 فالالتباس حاصل بعده أيضا على أن ابن عصفور يرجع منع التقديم في نحو كان زيد يقوم قال لان  
 الذي استقر في باب كان انك اذا حذفته اعادة اسمها وخبرها الى المبتدأ والخبر ولو أسقطتها في المثال لم  
 يرجع الى ذلك وأجاب الذهبي بأن احتمال كون اسم كان ضمير الشأن بعيد وقد قال ابن هشام لا ينبغي  
 الحمل على ضمير الشأن متى أمكن غيره ولا يحسن ما في قوله وكونه مبتدأ مؤخر اخبره يقوم فتأمل (قوله  
 ان علما) اشترط في حذف الناصب علمه دون حذف الفضلة لانه أحد ركني الاسناد وعهدت به فلا  
 يستغنى الاسناد عنه حتى يحذف بلا دليل بخلاف الفضلة (قوله قالوا خيرا) أي أنزل خيرا بدليل  
 ماذا أنزل (قوله كافي باب الاشتغال والنداء) اذ لا يجمع بين العوض والمعووض (قوله بشرطه) أي  
 بشرط كل من التخدير والاعراء فشرط التخدير أن يكون بياك نحو اياك والاسد أو بالعطف نحو  
 رأسك والسيف أو بالتكرار نحو الاسد الاسد وشرط الاعراء العطف نحو المروءة والنجدة أو  
 التكرار نحو أخاك أخاك (قوله الكلاب على البقر) أي بقرا الوحش كافي التصريح والمراد دخل  
 الناس جميعا خيبرهم وشرهم واسلث طريق السلامة وقيل المراد اذا أمكنتك الفرصة فاعتنقها (قوله  
 أو أجرى مجرى المثل) الفرق بينه وبين المثل كما أفاده الدفوشي أن المثل مستعمل في غير ما وضع له  
 للمشابهة بين ما وضع له وغيره على طريق الاستعارة التمثيلية وما أجرى مجرا مستعمل فيما وضع  
 له لكن أشبه المثل في كثرة الاستعمال وحسن الاختصار فاعطى حكمه في عدم التغير (قوله انتهوا  
 خير لكم) أي انتهوا عن التلبس والتواخير لكم (قوله لازما) بأن ينسلخ عن التعدي بالكلية  
 بحسب الظاهر وبحسب الحقيقة كافي الثاني والثالث وقوله أو في حكم اللازم بأن يكون بحسب  
 الظاهر لازما وأما باعتبار المعنى أو بعض المعنى فتعبد كافي الاول والرابع والخامس فان المضمين  
 باعتبار دلالة على معنى الفعل المتعدي متعبد والضعيف عن العمل متعبد في المعنى للمفعول وطالب



له وكذلك في الضرورة هذا ما ظهر (قوله معنى لازم) بالاضافة أي معنى فعل لازم (قوله معنى لفظ  
 آخر) ظاهره وجوب تغاير المعنيين وهو غير ظاهر في نحو قوله تعالى أحسن بي إذا أخرجني من السجن  
 فإن تعديته أحسن بالباء لتضمينه معنى لطف والاحسان هو اللطف فالأولى أن يقال التضمين الحاق  
 مادة بأخرى في التعدي أو اللزوم لتناسب بينهما في المعنى أو اتحاد كذا قيل (قوله لتصير الكلمة  
 الخ) فيكون اللفظ مستعملا في مجموع المعنيين مرتباً أحدهما بالآخر فيكون مجازاً لا في كل منهما  
 على حدته حتى يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز المختلف فيهما نقله البعض عن ابن كمال باشا وانظر  
 ما علاقه المجاز على هذا لا يقال العلاقة الجزئية لا نأقول نقل الناصر اللقاني في حواشيه على المحلى  
 عن السعد التفتازاني أنه لا بد في اعتبار الجزئية من كون تركيب الكل من الأجزاء حقيقياً  
 لا اعتباراً بآكامها والاقرب عندي أنه مستعمل في كل من المعنيين على حدته وإن لم يلزم عليه الجمع  
 المذكور فتختلف العلاقة باختلاف المعنيين فتكون نارة المشابهة بينهما ما ونارة تكون غيرها  
 ويؤيده ما نقل عن ابن عبد السلام وجزم به الدماميني وغيره أنه مستعمل في حقيقته ومجازه وهذا  
 هو التضمين النحوي وفي كونه قياساً خلاف ونقل أبو حيان في ارتشافه عن الأكثرين أنه ينقسم  
 وأما البياني فهو تقدير حال يناسب المعمل قبلها لكونها تعدي إليه على الوجه الذي وقع عليه  
 ذلك المعمل ولا تناسب العامل قبلها لكونه لا يتعدى إلى ذلك المعمل على الوجه المذكور وهو  
 قياسي اتفاقاً لكونه من حذف العامل لدليل هذا ما درج عليه السعد ومثابه وقال ابن كمال باشا  
 الحق أن التضمين البياني هو التضمين النحوي وانما جاء الوهم للسعد من عبارة الكشف حيث قدر  
 خارجين عن أمرهم فتوهم أنه تقدير لعامل آخر وليس كذلك بل هو تفسير للفعل المضمن (قوله أي  
 يخرجون) اقتصار على بيان المعنى الطارئ لأنه المحتاج للبيان وكذلك ما بعده الاقوله أي صرفه  
 بالقتل فهو بيان للمعنيين (قوله أي تنب) أي تبعد (قوله وأصلح لي في ذريتي أي بارك) جعله ابن  
 الحاجب من باب فلان يعطي ويمنع ويصل ويقطع أي من تنزيل التعدي منزلة اللازم كأنه قيل  
 بفعل الاعطاء والمنع والوصل والقطع وإذا قصد هذا المعنى ثم قصد ذكر خصوص متعلقه أي به  
 مجروراً بي كأنه محمل له فالمعنى في الآية أوقع الصلاح في ذريتي دماميني (قوله ومنه) أي من  
 التضمين من حيث هو لا بقصد كون المضمن فعلاً متعدياً صار بالتضمين لازماً ولهذا فصله عن فائدته  
 ما قاله شيخنا وأقره البعض أن البيت ليس مما نحن فيه لأن الفعل فيه متعد إلى واحد صار بالتضمين  
 متعدياً إلى ثان بحرف الجر (قوله كيف تراني قال بالجحني) بكسر الميم وفتح الجيم أي في أي حالة تراني  
 بأغضاض رمي ثم أجاب بقوله قد قتل الله الخ أي ذلك في حال قتل الله زباد أعني لأمني حينئذ وقيل  
 المراد بالجحني المحل فالمعنى في أي حالة تراني بأغضاض محلي لست قاله لان الله قتل زباد أعني فالاستفهام  
 على هذا انكارى وأراد بزيادة زباد بن أبيه الذي استلحقه معاوية بن أبي سفيان بنسبه واعرف  
 بأنه أخوه لآبيه (قوله ومنه قول الآخر) فصله عن مع أنه مما نحن فيه ليناسب ما قبله في الفصل  
 عن (قوله لقصد المبالغة والتعجب) خرج به التحويل إلى فعل بالضم لا لهذا القصد بل لتقليل  
 العين إلى الفاء في نحو قلته وطائسه على قول سيدي به أن الأصل فعل يفتح العين فلما سكن آخره  
 للضمير ولزم حذف عينه حول إلى فعل بالضم لتقليل ضمته إلى فائه فيعلم أن عينه وأو كما حولوا نحو باع  
 إلى فعل بالكسر ليدل على أن عينه باء فإن هذا التحويل لا يقضى بالضرورة أما على قول ابن الحاجب  
 أن الصحيح أن الضم لبيان بنات الواو لا للقل فالقيد لبيان الواقع (قوله الضعف عن العمل الخ)  
 فالعامل فيه ما يذكر متعدياً في المعنى إلى ما بعد اللام الزائدة لكنه بحسب الظاهر لازم فهو مما في حكم  
 اللازم كما قدمناه فزيادة اللام لا تنافي كون الفعل لازماً بحسب الظاهر مع أن لام التقوية ليست  
 زائدة محضة ولا معدية محضة كافي المعنى فسقط اعتراض البعض (قوله نبئت) بالفوقية والموحدة

لمعنى لازم والتضمين  
 اشتراب اللفظ معنى لفظ  
 آخر واعطاه حكمه لتصير  
 الكلمة تؤدي تؤدي  
 كلمتين نحو فليصد الذين  
 يحالفون عن أمره أي  
 يخرجون ولا تعد عينه  
 منهم أي تنب إذا عوا  
 به أي تحدثوا وأصلح  
 لي في ذريتي أي بارك لي  
 ومنه قول الفرزدق  
 كيف تراني قال بالجحني  
 قد قتل الله زباد أعني  
 أي صرفه بالقتل  
 وقول الآخر  
 ضمنت برزق عيالنا أرماعنا  
 أي تكلفت وهو كذا بوجدنا  
 والثاني التحويل إلى فعل  
 بالضم لقصد المبالغة  
 والتعجب نحو ضرب الرجل  
 وفهم بمعنى ما أضربه وأفهمه  
 الثالث مطاوعته  
 المتعدي لواحد كما مر الرابع  
 الضعف عن العمل أما  
 بالتأخير نحو أن كنتم للرؤيا  
 تعبرون الذين هم لهم  
 يهربون أو بكونه قرعاً في  
 العمل نحو مصدق الما بين  
 يديه فعال لما يريد الخامس  
 الضرورة كقوله



تيسر في المأثم خريده (٧٠) نسق الضميمة ببارد بسم وبصير اللزوم متعديا بسبعة أشياء • الاول همزة

النقل كما أسلفته • الثاني  
تضعيف العين مخوف فرح  
زيد وفرحت زيدا وقد  
اجتمع في قوله تعالى نزل  
عليك الكتاب بالحق مصداقا  
لما بين يديه وأنزل التوراة  
والإنجيل • الثالث المفاعلة  
تقول في جلس زيد ومشى  
وسار جالست زيدا وما شئت  
وسايرته • الرابع استفعل  
للاطلب أو النسبة للشيء  
كما استخرجت المال  
واستخسنت زيد أو استعجبت  
الظلم وقد ينقل ذا المفعول  
الواحد الى اثنين نحو  
استكثته الكتاب  
واستغفرت الله الذنب ومنه  
قوله  
استغفر الله ذنبا لست  
أحسبه  
وانما جاز استغفرت الله من  
الذنب لتضمنه معنى  
استثبت أي طابت التوبة  
• الخامس صوغ الفعل  
على فعلت بالفتح أفعل بالضم  
لإفادة الغلبة تقول كرمت  
زيدا أكرمه أي غلبته في  
الكرم • السادس التضمين  
نحو ولا تعزموا عقدة  
النكاح أي لا تنووا لأن  
عزم لا يتعدى الأفعلي  
تقول عزمتم على كذا لا  
عزمت كذا ومنه رجبتكم  
الطاعة وطلع بشر الين  
أي وسعتكم وبلغ الين  
• السابع اسقاط الجار  
نوعا نحو أعجلمت أمر ربكم  
أي من أمره واقعدوا لهم  
أمر صدى أي عليه وقوله

أي أصابت ويقال أتبل بالهمزة والخريدة المرأة الحسناء والضميمة بمعنى المضاجع ببارد أي  
يريق بارد بسم أي بسم محله والشاهد في قوله ببارد فان الفعل يتعدى اليه بنفسه فجعله الشاعر  
لازما بالنسبة اليه للضرورة ويحتمل عندي أنه ضمنه معنى تشي فعداء بالباء وجوز الدماميني أن  
يكون المراد نسق الضميمة ريقها بضم بارد ريقه فيكون المفعول محذوفا والباء للاستعانة (قوله  
وبصير اللزوم متعديا) كان عليه أن يقول أو في حكم المتعدى لأن السادس والسابع يصيران في  
حكم المتعدى لا متعديا (قوله همزة النقل) قال في المغني الحق أن دخولها قياسا في اللزوم دون  
المتعدى وقيل قياسا فيه وفي المتعدى الى واحد وقيل النقل بالهمزة كله سماعي اه (قوله كما  
أسلفته) أي في باب أعلم وأرى ويحتمل أن المراد كهذا اللفظ (قوله تضعيف العين) ما لم تكن همزة  
نحو نأى فيجتمع تضعيفها الثلاث يؤدي الى ادغام الهمزة أو الادغام فيها وقل في غيرها من باقي حروف  
الخلق كدهنه وبعده كذا في التسهيل وشرحه قال في المغني التضعيف سماعي في اللزوم وفي المتعدى  
لواحد ولم يسمع في المتعدى لاثنتين وقيل قياسا في الاولين اه (قوله فائدة) قال الزمخشري والتسهيل  
وغيرهما التضعيف يقتضي التكرار والتهيل بخلاف الهمزة وقيل لا يقتضي ذلك بل هو كالهمزة  
بدليل لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة والظاهر الاول وأن محله حيث لا قرينة وجملة واحدة  
قرينة فهو محل وفاق ثم رأيت في الكشف ما يصرح به حيث قال في تفسيره هذه الآية نزل ههنا  
بمعنى أنزل لا غير تكبر بمعنى أخبر والا كان متداخعا (قوله الثالث المفاعلة) أي ألف المفاعلة كما عبر  
به في المغني أو دلالة على المفاعلة أو اشتقاقه من المفاعلة وقول البعض أي المشتق منها سهو عن  
كون المعدود الأشياء التي يصير بها اللزوم متعديا لا الأفعال المتعدية (قوله الرابع استفعل) أي  
كون الفعل على استفعل أو صوغه على استفعل كما عبر به في المغني والشارح في الخامس (قوله  
للاطلب أو النسبة) احتراز عن استفعل للضرورة فإنه لازم كاستعجر الطين (قوله كاستخرجت المال)  
مثال للاطلب وما بعده مثالان للنسبة أي نسبة الحسن ونسبة القبح فاصل استخسنت زيدوا استعجبت  
الظلم حسن زيد وفتح الظلم وكلاهما لازم فصارا بنقلهما الى استفعل متعديين (قوله وقد ينقل)  
استفعل ذا المفعول الواحد أي الفعل صاحب المفعول الواحد أي وقد لا ينقل كاستفهمت الظير  
أي طلبت فهمه ومثل استفعل التضعيف قد ينقل كافي علم وقد لا ينقل كافي كسر وأما همزة  
النقل فتنقل كل ما دخلت عليه ولا يرد توافق نحو رجع الباب وأرجعه أي أغلقه لأن الهمزة ليست  
للتنقل (قوله نحو استكثته الخ) الأصل كتبت الكتاب وغفرت الله الذنب فنقلتهما صيغة استفعل الى  
التعدى لاثنتين (قوله ومنه قوله استغفر الله ذنبا) قال ميم انظر هذا مع قولهم في باب لا ان هذا  
على معنى من اه وقد يقال يجوز أن تكون السين والتاء ناقلات للفعل من التعدى الى الواحد الى  
التعدى الى اثنين ويجوز أن لا تكونا اذ لا يلزم من وجودهما نقله اليه كما أشار اليه الشارح بقوله  
هنا مبني على الاول وجعل استغفر الله ذنبا بمعنى أطلب غفرا لله وما في باب لا مبني على الثاني وجعل  
استغفر الله بمعنى استتيب كما يشير اليه قول الشارح وانما جاز الخ فلا تنافي فتأمل ونقل الدماميني  
عن ابن الحاجب وغيره أن استغفر يتعدى للثاني تارة بنفسه وتارة بمن (قوله السادس التضمين)  
قال في المغني ويختص التضمين من بقیة المعديات بأنه قد ينقل الفعل الى أكثر من درجة ولذلك عدى  
آلوت بقصر الهمزة بمعنى قصرت الى مفعولين بعدما كان قاصرا وذلك في نحو قولهم لا أولئك نعمنا  
لما تضمن معنى لا آمنعلو وعدى أخبر وخبر وحدث وأنبا وأنبا الى ثلاثة لما تضمنت معنى أعلم وأرى  
بعدما كانت متعدية الى واحد بنفسها والى آخر الجار نحو أنبهم باسمائهم فلما أنبا هم باسمائهم  
نبؤني بعلم اه (قوله ورجبتكم الطاعة وطلع بشر الين) بضم العين فيهما قال في المغني ولا ثالث لهما  
أي ليس ثم فعل مضموم العين عدى بالتضمين الى المفعول غير هذين (قوله كما عسل الطريق الثعلب)

كما عسل الطريق الثعلب أي في الطريق وليس انتصاهما على الظرفية خلافا للفاوس في الاول وابن الطراوة قال



قال الفارسي في اسناد العسلان الى الثعلب تجوز لاختصاصه بالذئب نص عليه السيوطي في المزهري (قوله لعدم الابهام) أي الذي هو شرط في نصب اسم المكان على الطريقة كما سبأني وانما كان الابهام معدوما لان المرصد يختص بالمكان الذي يرصد فيه والطريق اسم المكان المستطرق قاله في المعنى

في التنازع في العمل

التنازع لغة التجاذب واصطلاحاً أن يتقدم عاملان على معمول كل منهما طالب له من جهة المعنى نحوي (قوله ان عاملان) أي مذكوران كما صرح به في التصريح فلا تنازع بين محذوفين نحو زيداني جواب من ضربت وأكرمت ووجه الورداني كون زيداني المثال ليس من التنازع بان الجواب على سنن السؤال وضربت وأكرمت لم يتنازعا من تقدمها بل عمل فيها الاول وعمل الثاني في ضميرها محذوفاً فهو مثل ضربت زيداً وأكرمت زيداً ولا تنازع في ذلك حيث ينبغي ان يكون الجواب كالسؤال التقدير ضربت زيداً وأكرمت زيداً فذكر مفعول أحد العاملين المقدرين وحذف مفعول الآخر من باب دلالة الاوائل على الاواخر والعكس لا من باب التنازع فاعرفه ولا بين محذوف ومذكور كقولك في جواب هذا السؤال أكرمت زيداً ولا بد أن يكون بين العاملين ارتباط بالعاطف مطلقاً قال في المعنى أو عمل أولهما في ثانيهما نحو أنهم ظنوا كما ظنتم أن لن بيعث الله أحداً اه وفيه تسميع لا يخفى أو يكون ثانيهما جوا بالاول جواب السؤال أو الشرط نحو يستفتونك قل الله يفتيك في الكمال آتوني أفرغ عليه قطراً أو نحو ذلك من أوجه الارتباط كما في المعنى فلا يجوز قام فعد أخوك (قوله اقتضيا) أي وجوباً على ما ذهب اليه جماعة من أنه يشترط في التنازع وجوب توجه العاملين فلا تنازع في نحو أنه كان يقول سفينة على الله شططا لا احتمال عمل كان في ضمير الشأن فلا تكون متوجهة الى سفينة ولم يشترط ذلك آخرون فجوزوا التنازع في المثال على تقدير عدم عملها في ضمير الشأن وهذا هو الاظهر وان استظهر الدماميني الاول نعم لا تنازع في قام أظن زيداً لا على الاول لعدم وجوب التوجه لاحتمال أن تكون أظن ملغاة فلا توجه لها الى زيد ولا على الثاني لأنها اذا لم تقدر ملغاة وقدرت متوجهة اليه تعين أعمالها في ضميره وليس هناك ضمير أفاده الدماميني (قوله في اسم) أي ظاهراً أو ضميراً منفصلاً من فروع أو منصوب أو متصل بحرر ونحو زيد انما قام وقعد هو ونحو ما ضربت وأكرمت الاياك ونحو وثقت وتقويت بل على خلاف في الأخير وفي اسم متعلق بعمل قدم عليه مع أنه مصدر للضرورة هذا ما قال الشيخ خالد انه الظاهر خلاف القول المكودي متعلق باقتضيا (قوله اتفاقاً) أي من لا يجوز عمل العاملين معاً فلا يرد عليه أن القراء يقول بعملهما معاً اذا اتفقا في طلب المرفوع كما سبأني (قوله أناك أناك الاحقون) بفتح الكاف بقرينة تمام الشطوط وهو احبس احبس لان كتابتهما بلاياء نص في أنهما خطاب للذكر فيكون ما قبلهما كذلك ومفعول احبس محذوف أي احبس نفسك كما قاله العيني (قوله اذا الثاني توكيد) أي فهو بمنزلة حرف زيد للتوكيد فلا فاعل له أصلاً قال المرادي في شرح التسهيل ويحتمل قوله أناك أناك أن يكون من التنازع ويكون قد أضرهم فرداً كما حكى سيدي به ضربت وضربت قومك بالنصب أي ضربتني ن ثمت وقد أجاز أبو علي التنازع في قوله

فهيها هيها العتيق وأهله قال ارتفع العتيق بهيها الثانية وأضرمت في الاولى أو بالاولى وأضرمت في الثانية وأجاز ابن أبي الربيع في نحو قام قام زيد أن يكون زيداً فاعلاً بالثاني وأضرمت في الاول وأن يكون فاعلاً بالاول والثاني توكيداً لفاعل له وأجاز المصنف فيه أن ينصب العمل لهما لكونهما شيئاً واحداً في اللفظ والمعنى فكأن العامل واحد مع زيادة من الدماميني (قوله والافسد اللفظ) أي من جهة الصناعة العنوية (قوله والافسد المعنى) أي المعنى المراد اذا المعنى المراد كفا في الخ ومعنى فساد افادة الكلام خلافة فانه نفع ما قبل تعلله لا ينتج مداه من فساد المعنى وعلى

في الثاني لعدم الابهام

والله أعلم

في التنازع في العمل

(ان عاملان) فاكتر

(اقتضيا) أي طلباً في

اسم عمل متفقاً أو مختلفاً

(قبل) أي حال كونهما قبل

ذلك الاسم (فالواحد

منهما العمل) فبسه

اتفاقاً والاختلاف بكونهما

مقتضيين للعمل من نحو

أناك أناك الاحقون

اذا الثاني توكيد والافسد

اللفظ اذ حقه حيث أن

يقول أناك أناك أو آتوني

أناك ومن نحو

(قوله التجاذب) أي بالكلام

وقوله أن يتقدم بل هو مطلب

عالمين الخ (قوله بأن الخ)

أي لطابقة الفرع لاصله

الاداع ولاداعى هذا يقال

اذا لم يكن في الجواب كقولك

زيداً منكراً أو متجباً بعد

قوله ضربت وأكرمت زيداً

وفيه تنازع ولعله يطرد

الباب (قوله مطلقاً) نقل

في النكت أن شرطه ان

لا يكون أحدهما مقروناً

بلا أو بل



كفاية ولم يطلب قليل من

المثال

فإن الثاني لم يطلب قليل والا

فقد المعنى إذا المراد كفاية

قليل من المثال ولم يطلب

المثال، وكونه ما قبل من

مخوذين قام وقعد لأن كل

واحد منهما أخذ مطلوبه

أعني ضمير الاسم السابق

فلا تنازع هكذا مثل الماظم

وغیره وعلو أو في كل من

المثال والتعاضل نظرا ما

المثال فظاهر وأما التعليل

فلقصور العلة لأن ذلك

يقضي أن لا يمنع تقديم

مطلوب ما إذا طلبا نصبا

وعاملا في كلامه رفع

بفعل مظهر يقصره اقتصيا

وعميل مفعول به وقت

عليه بالسكون على أدلة

ربيعه (تنبهات) الأول

مراده بالعامين فملا

متصرفان أو اسمان

يشبهان أو اسم وفعل

كذلك فالأول نحو آتوني

أفرغ عليه فطرا والثاني

كقوله عهدت مغيثا غيا

من أجرته والثالث نحو

هاؤم أقرؤا كتابه وقوله

لقيت ولم أكل عن اضرب

معها ولا تنازع بين

حرفين ولا بين حرف وغيره

ولا بين جامدين ولا جامد

(قوله الوار الحال وحينئذ

تكون مؤكدة ولكن

لا يفيد البيت على هذا

معناه طالب المثال

بعضهم الفساد بلزوم التناقض لأنه على التنازع يكون ولم يطلب معطوفا على كفاية ليحصل الربط  
المعتبر هنا فيلزم كونه مثبتا لطلب القليل لوقوع النفي في حيز الوافقة امتناع جوابها وما عطف عليه  
لا امتناع شرطها ونفي النفي إثباتا لحال أنه نفاء أو لا بقوله ولو أن ما أسعى لا أدنى معيشة لا اقتضاء  
لأن النفي كما عرف والسعي لا أدنى معيشة هو نفس طلب القليل أو مستلزم له فعلم من ذلك أن تجويز  
بعض الدالة كون البيت من التنازع إذا جعلت الواو استثنائية غير مسلم لغوات الربط المتعبر هنا  
إذا جعلت الواو استثنائية أفاده انقراضه وصاحب المعنى وقال الكوفيون والقارمي أن البيت من  
التنازع وأعمال الأول وجهه جماعة منهم ابن الحاجب بأنه على تقدير الواو للحال وعليه الارتباط  
حاصل لا تناقض فأنك وقتا لودعوته أجابني غير متران أفادت لو انتفاء الدعاء والاجابة دون انتفاء  
عدم التواني حتى يلزم إثبات التواني ونظر فيه في المعنى بما فوقه فيه نعم يرد أن النفي إذا دخل على  
كلام مقيد توجه أن تعبيده الآن يقال هذا أغلبي وأعل الشارح لا يحظر ما ذكره فعل عدم التنازع  
بمخالفة المراد دون التناقض (قوله ولم يطلب المثال) يدل على هذا المحذوف قوله

ولكنما أسى لمجد مؤثر • وقد يدرك الجهد المؤثر أمثالي

هذا ولا يحق أن ما ذكره الشارح في توجيه البيت انما يخرج عن فساد المعنى وأما فساد اللفظ فباق  
لما فيه من العطف قبل استكمال الماطوف عليه إلا أن يجوز ذلك في الشعر قاله يس (قوله أما المثال  
فتأمر) لأن كلام من القعابين لم يطلب الاسم لأن يعمل فيه لأن الفعل لا يطلب الاسم المتقدم عليه  
بل ضميره فالمثال خارج بقوله اقتضيا في اسم عمل (قوله فلقصور العلة) أي أفهامها ما لا يصح وقوله  
أن لا يمنع تقديم مطلوب ما أي على سبيل التنازع إذا طلبا نصبا كفاية زيدا ضربت وأكرمت أي  
أدوم أخذ كل منهما مطلوبه يعني والحال أنه يمنع على وجه التنازع لا أخذ الأول المعمول بمجرد  
وقوعه عقبه فلا يكون الثاني طالبا كما قاله بعضهم أولانه يلزم عليه تقديم ما في حيز حرف العطف عليه  
وهو ممنوع في غير الهزرة من نحو أفلم يسيرا كما قاله اللدما ميني فيخرج المثال على أن زيدا انما طلبه  
أول العاملين وأما الثاني فطالب لضميره لكن حذف لكونه فضلا يجوز ذكره وحذفه وذهب جماعة  
بأنهم الرضى كما خرج عن عارنه لا ظاهرها وان زعمه البعض إلى جواز التنازع في المتقدم المنصوب  
وأجازه الفارسي في المتوسط فزعم من زيدا وأكرمت ودعوى البعض أن ثم قولاً بجواز التنازع  
في المتقدم ولو لم يوافق مع كونهما في غاية البعد فتحتاج إلى سند فان كان سنده فيها عبارة التوضيح  
لا يهاهما ما ذكره قلنا من تأمل كلام سارحه علم أن الخلاف في المنصوب والله أعلم (قوله وعمل  
منهول به) أي للفعل المقدر (قوله يشبهانها) أي في العمل لا في التصرف بدليل القليل بهاؤم  
أقرؤا كتابه بقول الشاعر ولقيت ولم أكل عن اضرب معناه وفي شرح التوضيح للشارح المراد  
بالأسم المشبهة للفعل اسم الفاعل واسم المفعول واسم الفعل والمصدر اه ويظهر أن اسم المصدر  
المصدر (قوله أو اسم وفعل كذلك) أي اسم يشبه الفعل وفعل متصرف (قوله نحو آتوني أفرغ عليه  
فطرا) وأعمل الثاني ونوى الصير في الأول وانما حذفه لكونه فضلا يجب حذفه عند إعمال الأول  
كما سيأتي (قوله عهدت بالبناء للمجهول وتاء الخطاب) (قوله هاؤم أقرؤا كتابه) ها اسم فعل بمعنى خذ  
والميم علامة الجمع والاسم هاكم أبدلت الكاف واوا ثم الواو هزرة وفي أعراب القرآن للسهمين زعم  
الفتي أن الهزرة بدل من الكاف لأن معنى أنها محل محلها فصح وان عني البدل الصنع أي فليس  
صح اه (قوله ولم أكل) أي أنجز وبابه دخل وطرب معناه بكسر الميم الأولى اسم رجل (قوله  
ولا تنازع بين حرفين) لضعف الحرف ولقد شرط صحة الأضمار في المتنازعين إذا الحروف لا يضم  
فيها أو عندئذ فيه نظر لأن المراد بالأضمار في هذا الباب ما شمل اعتبار الصير ولو مع حذفه كفاية  
صرت وضرب شريد وهذا يتأتى في الحروف كفاية علم أن سيكون منكم مرضى وقد نقل اللدما ميني



عن شرح المفصل لابن الخطيب ما نصه وقالوا في لعل وعسى زيد أن يخرج أنه على أعمال الثاني  
لعمري عسى زيد أن يخرج وذلك يستلزم حذف معمول لعل للقرينة وقالوا أو أعمل الأول لتقبل لعل  
وعسى زيد أن يخرج وليس بواضح إذ لا يقال عسى زيد خارجاً وهذا أيضاً يستلزم حذف منصوب عسى  
أهـ قال الدماميني وانظر من الذي قال هذا من النحاة فإن المعروف من كلامهم كون العاملين من  
الفعل وشبهه وكيف يجب إذا أعمل الأول أن يقال خارج مع أن خبر لعل يقتضي أن يكون كثيراً  
وانظر أيضاً أي محذور يلزم في حذف منصوب عسى وقد قال الشاعر

يا ابتاعك أو عسا كما وقد وقع في المسائل الدمشقيات الدائرة بين أبي علي الفارسي وأبي الفتح بن  
بني ما قد شهد لالتنازع قد يقع في الحروف اهـ قال يس وأما ما لم تفعلوا فالعامل لم ولم والفعل في  
محل جزم بأن (قوله ولا بين جامدين) أي فعلين جامدين وقوله ولا جامداً أي فعل جامداً فلا يرد هاتوم  
أقرؤا كتابه ولا البيت قال الروداني ينبغي تقييده بما إذا تقدم الجامد لأنه حينئذ يلزم الفصل بين  
الجامد ومعموله أما لو تأخر فلا مانع إذ لا فصل سواء أعملت الأول أو الثاني نحو أعجبني ولست مثل  
زيد (قوله وعن المبرد إجازته في فعل التجب) أي سواء أعملت الثاني أو الأول ويغفر الفصل بين  
فعل التجب ومعموله لا نزاع الجاهلين بحرف الهمزة واقتضاهما يقتضي العاملان ورح هذا القول  
الرضي هم (قوله نحو ما أحسن الخ) هذا في أعمال الثاني وتقول على أعمال الأول ما أحسن وأجله  
زيد وأحسن وأجل به به روي عن أبي علي على أعمال الثاني مع الأول المهمل بالضمير المحرور بالباء بناء  
على الصحيح أنه عمدة لأنه فاعل ويجب تركه عند القائلين أنه فضلة (قوله واختاره في التسهيل) شرط  
في مخرجه للجواز أعمال الثاني تخلصاً من الفصل المذكور دماميني (قوله من ذلك) أي مما تعدد فيه  
المتنازع وهي الأفعال الثلاثة والمتنازع فيه وهو الطرف أعني دبر والمفعول المطلق أعني ثلاثاً  
وثلاثين وأعمل الأخير إذ لو أعمل الأول لأضرع عقب الثاني والثالث فيه إياها ولو أعمل الثاني لأضرع  
ذلك عقب الثالث وقد يدعى أنه أعمل غير الأخير بناء على جواز حذف الفضلة مطلقاً كما اختاره  
في التسهيل قاله هم (قوله طلبت الخ) المتنازع طلبت وأدرك وأبلغ والمتنازع فيه الندى وعند  
(قوله أن يكون غير سببي مرفوع) أي لزوم إسناد أحدهما إلى السببي والآخر إلى ضميره فيلزم خلو  
رافع ضمير السببي من رابطته بالمبتدأ واعتراض بانه يكفي في الربط رفعه لضمير السببي المضاف إلى ضمير  
المبتدأ كما اكتفى المصنف تبعاً للاختصاص والكسائي بضمير الأزواج المرتبطات بالمبتدأ في قوله تعالى  
والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن أي أزواجهم وبأن الفساد المتقدم حاصل في نحو  
قولك زيد ضربت وأهنت أخاه مع أن المتنازع فيه سببي منصوب ولا فساد في نحو قولك زيد  
أكرمه وأحسن إليه أخوه مع أن المتنازع فيه سببي مرفوع فلا معنى لتقييد المفعول بالمرفوع والجواز  
بالمنصوب بل مدار الجواز على وجود ضمير المبتدأ مع كل من العاملين سواء كان السببي مرفوعاً أو  
منصوباً ومدار المنع على عدم وجوده مع كل منهما مرفوعاً كان السببي أو منصوباً أو كوجود ضمير  
المبتدأ مع كل العطف بالفاء نحو زيد يقوم فيقعده أخوه (قوله مبتدأ) أي ثان وقوله والعاملان أي  
مع ضميريهما لأن الظاهر المجموع لا العامل وحده أي والجملة في المثال خبر المبتدأ الأول ويلزم على  
هذا الأعراب بالنسبة إلى المثال أي زيد الخ تقدم الظاهر الفعلي على المبتدأ والجمهور على منعه وقول  
البعض يلزم عليه تقديم معمول الظاهر الفعلي وهو (قوله أو غير ذلك) عطف على أن السببي ومن  
الغير كون مخطول خبراً ومعنى حال من غريمها وغيرهما نائب فاعل مخطول (قوله بخلاف السببي  
المنصوب) نحو زيد ضربت وأكرمت أخاه ومنع الشاطبي التنازع فيه وعلاه بأن إذا أعملت الأول  
فلا بد من ضمير يعود على السببي وضمير السببي لا يتقدم عندهم عليه وهذا قال في التصريح بالوجه  
امتناع التنازع في السببي مطلقاً (قوله كما) كان الأولى حذفه لأنه لم يتقدم له غنيل السببي

وغیره وعن المبرد إجازته  
في فعل التجب نحو ما  
أحسن وأجل زيداً  
وأحسن به وأجل به روي  
واختاره في التسهيل الثاني  
قد يكون التنازع بين  
أكثر من عاملين وقد  
تعدد المتنازع فيه من  
ذلك قوله عليه الصلاة  
والسلام تسبحون وتحمدون  
وتكبرون دبر كل صلاة  
ثلاثاً وثلاثين وقول الشاعر  
طلبت فلم أدرك بوجهي  
فليتني قد عدت ولم أبغ  
الندى عند سائب الثالث  
اشترط في التسهيل في  
المتنازع فيه أن يكون غير  
سببي مرفوع فهو زيد  
قائم وقعد أخوه وقوله  
وعرة مخطول معنى غريمها  
محمول على أن السببي  
مبتدأ والعاملان قبله  
خبران عنه أو غير ذلك  
مما يمكن بخلاف السببي  
المنصوب كما مر ولم يذكر  
هذا الشرط أكثر النحويين  
وأجاز بعضهم في البيت  
التنازع



المصوب (قوله والثاني من المتنازحين أولى بالعمل من الاول عند أهل البصرة لقوية) قال يس  
ولو كان أضعف من الاول في العمل اه ثم عمل بما قبله أولى من سابقه كما قاله سم للعلامة المذكورة  
وعلمت أيضا أولوية الثاني بسلامته من العطف قبل تمام المعطوف عليه ومن الفصل بين العامل  
والمعمول باجنبي وان اعترف ذلك هنا للضرورة (قوله وهو أن الاول أولى لسبقه) ثم كل بما يليه أولى  
من لاحقه للعلامة المذكورة وهذا قول ثالث هما سواء ومحل الخلاف ما لم يوجد مرجح لاحدهما  
ففي بل محض صيرت بل أكثر مما يجب أعمال الثاني وبالعكس في لا محذور بيت لا أكثر من زيد  
نقله في التكملة عن صاحب البيضاوي تحسنته وعلمت أيضا أولوية الاول بسلامته من عود الضمير  
على متأخره وظاورية ان أعمال الثاني وأخبر في الاول ضمير الرفع كما هو رأي البصريين أو حذف  
الصير من الاول ان أعمال الثاني وحذف من الاول ضمير الرفع كما هو رأي الكسائي أو حمل العاملين في  
معمول واحدات اتفق العاملان في طلب المرفوع وتأخير ضمير الاول ان اختلفا كما هو رأي القراء  
كسباني في الشرح (قوله ذا امره) ضبطه الشيخ خالد بفتح الهمزة وفسره الغزي بالجماعة القوية  
لكس في انقاموس الاسرة بانضم الدرع الحصينة ومن الرجل الرهط الادنون (قوله على جواز أعمال  
كل منهما) أي اذ لم يستلزم أعمال الثاني أن يصير في الاول ضمير رفع فان الكوفيين يعمونه كما سيأتي  
ولا مساواة بين ما هما وبين ما يأت ولا تعقل (قوله ومن أعمال الاول) أي بدليل الاضمار في الثاني  
والثالث (قوله ومن أعمال الثالث) أي بدليل تعدية الثالث بالحرف وحذف الصير من الاولين ولم  
يتمثل لأعمال الثاني لا لم يحذف أعماله في كلام العرب كما قاله المرادي (قوله في ذلك) أي في حال أعمال  
المهمل في الضمير (قوله من مطابقة الضمير للظاهر) في التسهيل أن هذه المطابقة أغلبية لا جازة  
في يويه من وصرحت بقوله بالنصب أي ضربني من ذكر وسيد ذكره الشارح لكن صرح  
الذي يمينه لا غير يويه نفسه فيكون المراد التزام ذلك في الفصح ومحل المطابقة ما لم يستوفيه  
الذكر الملتزم والاولاد من ممد دامت كرا لا غير نحو أخرج وقتيل هذا أو الزيدان أو الزيدون (قوله  
كسباني) الم لا من تنازع الفعلين ومن تنازع الوصفين قولك أقامتهما وذهبا والزيدان  
وقامتهما وذهبا والزيدان وأقامتهما وذهبا وأقامتهما وذهبا وأقامتهما وذهبا وأقامتهما وذهبا  
الاحمر من مراد ما في المهمل أتما الثاني فاعل الاول المعمل وبعبارة المثال قبله كذا يؤخذ من  
الاسم يمين على (قوله وهذا المثال الثاني متفق على جوازه) قال شيخنا هذا ينافي ما سيأتي من  
التزام من أعمال السامية في اشعاره اذا فاقها في طلب المرفوع اه ويجاب بما قدمناه من أن المراد  
أن يمين لا يجوز عمل انما يمين معا تسدر (قوله والاول معه الكوفيين) أي من حيث اشتماله على  
اشتماله في الرفع من الاول بل ان كان لا من حيث اشتماله على أعمال الثاني بدليل كلامه بعد فلا  
يأتي من سائر ما تابع باقي الضميرين على جوار أعمال كل منهما (قوله قبل الذكر) أي لفظا  
أوردته (قوله من المطابقة الضمير للظاهر) نصيل لمذوق أي واختلفوا في كيفية أعمال الثاني مع طلب  
الاول في ما يتبع به مع ما سدره لان حذف الفاعل أشيع من الاضمار قبل الذكر وهذا  
هو المأثور في رسمه في شرح الأسماء ما حكى عن الكسائي من أنه يحذف الفاعل في نحو ضربني  
ومضرت لربيعه اسلم بل مرء له مستحق في الفعل مشرد في الاحوال كما قاله يس (قوله تمسكا  
بأمر قوله) أي لا يجره ان شية فبدت بتشديد الدال المبهمة أي غلبت والنبل  
اسم وام وكاتبه ج كانه في جمع عدد ووجه التمسك به أنه لم يصير في واحد من تعفق وأراد فلم يقل  
تعتقوا على أعمال الثاني لأرادوا على أعمال الاول وانما قال بظاهر لا مكان تأويله بما سيأتي في  
الشرح قوله في طلب المرفوع والظاهر أن قوله اتفقا ما في طلب المصوب ويرشد إليه عبارة الهمع  
قوله اتفق الاولين رأاه

المصوب (قوله والثاني من المتنازحين أولى بالعمل من الاول عند أهل البصرة لقوية) قال يس  
ولو كان أضعف من الاول في العمل اه ثم عمل بما قبله أولى من سابقه كما قاله سم للعلامة المذكورة  
وعلمت أيضا أولوية الثاني بسلامته من العطف قبل تمام المعطوف عليه ومن الفصل بين العامل  
والمعمول باجنبي وان اعترف ذلك هنا للضرورة (قوله وهو أن الاول أولى لسبقه) ثم كل بما يليه أولى  
من لاحقه للعلامة المذكورة وهذا قول ثالث هما سواء ومحل الخلاف ما لم يوجد مرجح لاحدهما  
ففي بل محض صيرت بل أكثر مما يجب أعمال الثاني وبالعكس في لا محذور بيت لا أكثر من زيد  
نقله في التكملة عن صاحب البيضاوي تحسنته وعلمت أيضا أولوية الاول بسلامته من عود الضمير  
على متأخره وظاورية ان أعمال الثاني وأخبر في الاول ضمير الرفع كما هو رأي البصريين أو حذف  
الصير من الاول ان أعمال الثاني وحذف من الاول ضمير الرفع كما هو رأي الكسائي أو حمل العاملين في  
معمول واحدات اتفق العاملان في طلب المرفوع وتأخير ضمير الاول ان اختلفا كما هو رأي القراء  
كسباني في الشرح (قوله ذا امره) ضبطه الشيخ خالد بفتح الهمزة وفسره الغزي بالجماعة القوية  
لكس في انقاموس الاسرة بانضم الدرع الحصينة ومن الرجل الرهط الادنون (قوله على جواز أعمال  
كل منهما) أي اذ لم يستلزم أعمال الثاني أن يصير في الاول ضمير رفع فان الكوفيين يعمونه كما سيأتي  
ولا مساواة بين ما هما وبين ما يأت ولا تعقل (قوله ومن أعمال الاول) أي بدليل الاضمار في الثاني  
والثالث (قوله ومن أعمال الثالث) أي بدليل تعدية الثالث بالحرف وحذف الصير من الاولين ولم  
يتمثل لأعمال الثاني لا لم يحذف أعماله في كلام العرب كما قاله المرادي (قوله في ذلك) أي في حال أعمال  
المهمل في الضمير (قوله من مطابقة الضمير للظاهر) في التسهيل أن هذه المطابقة أغلبية لا جازة  
في يويه من وصرحت بقوله بالنصب أي ضربني من ذكر وسيد ذكره الشارح لكن صرح  
الذي يمينه لا غير يويه نفسه فيكون المراد التزام ذلك في الفصح ومحل المطابقة ما لم يستوفيه  
الذكر الملتزم والاولاد من ممد دامت كرا لا غير نحو أخرج وقتيل هذا أو الزيدان أو الزيدون (قوله  
كسباني) الم لا من تنازع الفعلين ومن تنازع الوصفين قولك أقامتهما وذهبا والزيدان  
وقامتهما وذهبا والزيدان وأقامتهما وذهبا وأقامتهما وذهبا وأقامتهما وذهبا وأقامتهما وذهبا  
الاحمر من مراد ما في المهمل أتما الثاني فاعل الاول المعمل وبعبارة المثال قبله كذا يؤخذ من  
الاسم يمين على (قوله وهذا المثال الثاني متفق على جوازه) قال شيخنا هذا ينافي ما سيأتي من  
التزام من أعمال السامية في اشعاره اذا فاقها في طلب المرفوع اه ويجاب بما قدمناه من أن المراد  
أن يمين لا يجوز عمل انما يمين معا تسدر (قوله والاول معه الكوفيين) أي من حيث اشتماله على  
اشتماله في الرفع من الاول بل ان كان لا من حيث اشتماله على أعمال الثاني بدليل كلامه بعد فلا  
يأتي من سائر ما تابع باقي الضميرين على جوار أعمال كل منهما (قوله قبل الذكر) أي لفظا  
أوردته (قوله من المطابقة الضمير للظاهر) نصيل لمذوق أي واختلفوا في كيفية أعمال الثاني مع طلب  
الاول في ما يتبع به مع ما سدره لان حذف الفاعل أشيع من الاضمار قبل الذكر وهذا  
هو المأثور في رسمه في شرح الأسماء ما حكى عن الكسائي من أنه يحذف الفاعل في نحو ضربني  
ومضرت لربيعه اسلم بل مرء له مستحق في الفعل مشرد في الاحوال كما قاله يس (قوله تمسكا  
بأمر قوله) أي لا يجره ان شية فبدت بتشديد الدال المبهمة أي غلبت والنبل  
اسم وام وكاتبه ج كانه في جمع عدد ووجه التمسك به أنه لم يصير في واحد من تعفق وأراد فلم يقل  
تعتقوا على أعمال الثاني لأرادوا على أعمال الاول وانما قال بظاهر لا مكان تأويله بما سيأتي في  
الشرح قوله في طلب المرفوع والظاهر أن قوله اتفقا ما في طلب المصوب ويرشد إليه عبارة الهمع  
قوله اتفق الاولين رأاه



وانصها وقال الفراء كلاهما يعاملان فيه ان اتفقا في الاله اب المطالب (قوله فانه مل لهما) آورد عليه أن العوامل كالمؤثرات فلا يجوز اجتماع عاملين على معسول واحد الا أن يريد أن العمل لمجموعهما كافي زيد وعمر وقائمان وفيه نظر للفرق بأن كلا من الفعلين يستقل برفع زيد وكل من الاعمين لا يستقل برفع هذا الخبر فليتنا مل (قوله ولا اضمار) أي على أحد تعلين هذه ونقل عنه أنه يجوز الاضمار مؤخر في حال ملهما المرفوع أيضا فتقول قام ورفع اخوانهما (قوله اخبرته مؤخر) أي ان كان الاول هو الطالب للمرفوع كافي المثال على ما هو قضية كلام التسهيل والتصريح فان كان الاول هو الطالب للمنصوب فان أعملته فرفع الثاني ضمير فيه وان أهملته فلا اضمار فيه وما نقله الشارح عن الفراء اذا اختلفا هو ما نقله المصنف عنه والذي نسله الجمهور عنه وجوب افعال الاول حينئذ كافي الهمع (قوله لمخوضه بن وضرت يداها) هو فاعل صر بنى لا تو كيد المستر في الفعل لانه يمنع أن فيه ضمير مستترا كما مر (قوله والمعتمد ما عليه البصريون) أي من وجوب اخمار ضمير الرفع في الاول عند افعال الثاني (قوله لان العمدية يسمع - ذهبا) اعترض اللغوي هذا الدليل بأنه لا يفيد وجوب الاضمار بخصوصه بل هو أو الاظهار ويمكن أن يحجب بانه يقتصر على جزء العلة لكفايته في الرد على مجوز الحذف وهو الكسائي والجزء الثاني لزوم التكرار عند الاظهار وقد يقال التكرار لا يقتضي منع الاظهار بل ضعفه فقط على أنه عهد حذف الفاعل في موانع معروفة تقدم بيانها فافهم (قوله ولان الاضمار) بهذا يرده على جمع الكوفيين بخلاف الدليل الذي قبله فيرده على الكسائي ومن يقول بقوله فقط (قوله قد جاء في غير هذا الباب) أي ميماس عليه هذا الباب وقد يعارض هذا الدليل بالمثل فيقال جاء حذف الفاعل في غير هذا الباب فيقاس عليه هذا الباب ويثبت فيه اللغوي أيضا بان جواز الاضمار قبل الذكر في غير هذا الباب لغرض ايراد الشيء مجعلا ثم معصدا لا يكون أوقع في النفس لا يفيد جوازه مطلقا ولا دفعه بانه لا مانع من كون المعرض هنا أيضا الاجال ثم التفصيل فتأمل (قوله وقد سمع) ترق من قياس الاضمار قبل الذكر في هذا الباب على الاضمار قبل الذكر في غيره الى سماعه في هذا الباب فكأنه قال على أنه قد سمع الخ أي سمع كبارنا ما نثرنا ذلك علامة الايراد فاندفع ما قيل للكسائي أن يقول سمع حذف الفاعل هنا أيضا كافي قوله تعفق الخ على أن ما استدلل به على حذف الفاعل هنا غير صريح كما ستعرفه أفاده يس (قوله وكنا) أي ترى خلا كتاب جمع أكت من الكمته وهي حرة تصرب الى سواد مائة أي شديدة الحرة مثل الدم متونها ظهورها استشرت لون مذهب أي جعلته شعارا واباسا لها والمذهب بضم الميم المادوه بالمذهب ووجه الاستشهاد أنه أعمل الثاني وأخبر في الاول ضميره قبل الذكر لكن هذا البيت لا يوجب به على الكسائي لان الضمير في الاول وهو حري غير بارز فله أن يدعي خالوه منه ويصح به على الفراء لاختلاف العاملين وعدم ذكر الضمير مؤخر (قوله لاحتمال ايراد ضمير الجمع) أي على تأوله بمن ذكر كما يشير اليه أو تأوله بالجمع واعتراض بان الأفراد جميع كما مر عن الدمايسى فكيف بنى الحجة ويمكن أن يقال احتمال البيت أمر اجازي أو لمع فبح بنى حقيقته على ثبوت أمر آخر فتأمل وقد روى كما في العيني تعفق ضم القاف على أنه مضارع حذف منه إحدى التاءين مستندا الى ضمير الرجال لانهم في معنى الجماعة ولا شاهد فيه للكسائي حينئذ وقول العيني ومن تبعه كالعض الصمير على هذه الرواية راجع الى البقرة لا يلائم قوله لها الا سكلف (قوله وقد أجاز ذلك) أي الأفراد لا يفيد تعاقبه بضمير الجمع لقوله في الاحوال كلها أي استناد الفعل الى الواحد والاثنين والجماعة لكن الأفراد في الاثنين والجماعة قبيح كما مر (قوله لهظا أو محلا) مراده بالمنصوب لفظا ما يصل اليه العامل بنفسه وبالممنصوب محلا ما يصل اليه بواسطة الحرف كافي التصريح ولا يرد أن اعراب المصحات محلي دائما لبنا ثم (قوله أو هلا) يقال أهلا الله للخير بتسديد الهاء وأوهلا أي جعلك أهلا له (قوله

فالعامل لهما ولا اضمار نحو يحسن ويسى ابنا كوان اختلافا أخبرته مؤخر المخوضه بن وضرت يداها هو والمعتمد ما عليه البصريون وهو ما سبق لان العمدية يسمع حذفها ولان الاضمار قبل الذكر قد جاء في غير هذا الباب فحور به رجلا ودم رجلا وقد سمع أيضا في هذا الباب من ذلك ما حكاه سيويه من قول بعضهم ضربوني وضرت قومك ومنه قوله جفوني ولم أجف الا خلاه أنى لغير جبل من خيلتي مهملة وقوله هو بنى وهويت العانيات الى أن شئت فاصرفت عنهن آملى وقوله وكنا مائة كان متونها جرى فوقها واستشعرت لون مذهب ولا حجة فيما تسلكه المانع لاحتمال افسراد ضمير الجمع وقد أجاز ذلك البصريون في الاحوال كلها تقول ضربني وضرت الزيد بن كائن قلت ضربني من على ما لا يحق (ولا تحي مع أول ذر أهملاه بضمير له برفع) وهو النصب لفظا أو محلا (أو هلا) أي جعل أهلا (بل حذفه الزم



بما لا يخلو من الحاجة الى اضمارها قبل ذلك كقولهم ضربت وضربني زيد وهو وضربني عمرو في ضربوا  
 وضربني زيد ولا ضربت (٧٦) به وهو في ضربوا واما قوله اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحبك فضرورة (واخره ان

يكن هو الجواب) لانه منصوب  
 فلا يضر قبل الذكر وجملة  
 في الاصل فلا يحدف فتقول  
 كنت وكان زيد قائما اياه  
 وطني وظننت زيدا عالما  
 اياه اما امتناع الاضمار  
 مقسدا فادى الشارح  
 الاتفاق عليه وفي دعواه  
 تطرفه حتى ابرعصفور  
 ثلاثة مذاهب أحدها  
 جواز كالمرفوع في كلام  
 والده في الكافية وشرحها  
 ميل الى جوار اضمار  
 المنصوب مطافا مقسدا  
 واحتج له وهو ايضا ظاهر  
 كلام التسهيل واما الخذف  
 فعه البصريون وأجازوه  
 الكوفيون لانه مدلول  
 عليه بالمفسر وهو أقوى  
 المذاهب سلاسته من  
 الاضمار قبل الذكر ومن  
 الفصل في تبيين كمال  
 اقتضى كلامه - انه ان جاء  
 بضمير انقضت مع الثاني  
 المهمل المحذوف من  
 وضربته زيد ومررت  
 ومررت بهما أخذاً  
 لدخوله تحت قوله وأعمل  
 المهمل في خبر ما نازعا  
 ولم يخرج منه قوله  
 اذا هي لم تستل بعد آراء  
 تحصل فاستأكت به عود  
 اسهل

بل - حذفه الزم) أي على ما اختاره المصنف ها وكذا قولها وأخره الخ كما يستصح (قوله ان يكن غير  
 خبر) حذف في الموضوعين جواب ان التي فعلها مضارع وهو ضرورة قاله الشاطبي (قوله فلا حاجة  
 الى ضمها) أي لفظا فلا ينافي أم منوية وعود الضمير على متاخر لفظا ورتبة انما لم يرب منه اذا  
 كان الضمير ملغوظا به (قوله وأخره) أي اذ كره مؤخر افكلامه متضمن لشئين ولهذا علل الشارح  
 الامرين على اللبس والنشر المشوش (قوله وجملة في الاصل فلا يحدف) يرد عليه ان خبر كان  
 ومعه ولي ظن يجوز حذفها للدليل وهذا كان مذهب الكوفيين الا في أقوى (قوله ثلاثة مذاهب)  
 هي في منصوب كان وطن وأخواتها كما يدل عليه كلام التوضيح لاني الاضمار مقسدا كما قد يتوهم من  
 عبارة الشارح وزاد في التوسيع رابعا وهو الاظهار (قوله أحدها جوازه) أي الاضمار للمنصوب  
 مقسدا كالمرفوع ثانيا وجوب تأخير وهو ما في النظم ثالثا جوازه حذفه وعليه الكوفيون (قوله  
 ميل الى جوار الخ) وقضيه تجوز اضماره مؤخرا بالاولى سم (قوله مطلقا) أي جملة كان في  
 الاصل أو فضلة (قوله واحتج له) أي شواهد من لسان العرب (قوله وأجازوه الكوفيون) نقل  
 المصرح عن أبي حيان أن شرطه عدمهم أن يكون المحذوف مثل المذهب أفرادا وتذكيرا وفروعا هما  
 والالم يجر حذفه بحو علمي وعلمت الزيد بن فائمين فلا بد أن يقول اياه متقدما أو متأخرا ولا ينافي هذا  
 ما سببان من وجوب الاظهار اذا لم يطابق الضمير المفسر وان زعمه سم لان ما سببان من مذهب  
 البصريين والكلام في مذهب الكوفيين وهم لا يقولون بوجوب الاظهار حينئذ (قوله لانه مدلول  
 عليه بالمفسر) أي وحذف المفعول للدليل جائز حتى في باب كارد وظن (قوله اسلاسته من  
 الله كرم) أي اذا اضمرو مقسدا كمال اليه في شرح الكافية ومن الفصل أي بين العامل الاول المهمل  
 ومعه قوله اذا اضمرو مؤخرا كما قال به هنا (قوله ادا هي) أي المرأة والا لا كواحدة الا ان تكل  
 بالبناء للمجهول والهاء المهمل على ما ذكره شيخنا السيد أي اخبر لكن التحل بالمجته هو المفسر  
 في القاموس وغيره بالاختيار وهو جواب اذا والاسهل بكسر الهمزة فسكون السين المهمل ففتح  
 الهمزة المهمل شمر دقيق الاغصان يشبه الاثني يتخذ منه أيضا والوال كذا في العيني والذي في  
 القاموس والاصح الاسهل بالكسر شجر يستاك به وضبطت الهمزة بالقلم في نسخ القاموس الصحبة  
 بالكسر وهو الا درج الى قوله بالهمزة كسر والشاهد في تحل واساكت حيث تارعا عود اسهل فاعمل  
 الاول وأضمر في الثاني ضمير عود اسهل وذكره (قوله بعكاط) سوق كانت في الجاهلية تجتمع فيها  
 قبائل العرب فيباعدون ربا ما كظون أي يتفاخرون ويتشادون الشعر قال في الصحاح بناحية  
 مكة شهرا وقال في القاموس بضمراء بين نخلة والطائف وكان قيامها هلال ذي القعدة وتستمر  
 عشرين يوما والبا في بعكاط طريقة وقوله بعشى بالعين المهمل كيه طي أي يسيء أبصارهم من  
 الغشا بالمصر وهو سوء البصر بالليل وقيل بالمجته كيرضى واضمير في شعاعه السلاح والشاهد في  
 بعشى رخوا حيث تارعا شعاعه فاعمل الاول وأضمر في الثاني ضميره وحذفه (قوله وخص بعضهم  
 حذفه بأسرونة) مقتضى التوسيع ترجيح هذا وأنه مذهب الجمهور فانه قال وبعضهم يحذف  
 غير الموقوف لانه صلة كقوله بعكاط الخ ولما أن في حذفه شبهة العامل للعمل وقطعه عنه والبيت  
 ضمير اده (قوله شبهة العامل) يعني نحو العمل أي في الاسم الظاهر وقوله اغيير معارض دفع لما  
 يقال في شبهة العامل الثاني مع الخلف أيضا والمعارض عليه لزوم الاضمار قبل  
 الذكر ومن جعل شبهة عبارة عن ايلاء العامل ما هو معمول له معنى استغنى عن قوله لغير معارض

لم يلتزم ذكره لانه فضلة ومنه قوله بعكاط بعشى الناظر يستل اذا هم نحو اشعاعه • وخص  
 بعضهم حذفه بالضرورة كالبيت لان في حذفه شبهة العامل للعمل وقطعه عنه لغير معارض • الثاني كلامه هنا مخالف للتسهيل  
 من وجهين الاول يزعمه حذف الفضلة من الاول المهمل والثاني يزعمه بتأخير الخبر ولم يجزم بهما في التسهيل



بل أجاز التقديم ، الثالث يشترط حذف الفصلة من الاول المهمل أمن اللبس فان خيف اللبس وجب التأخير نحو استعنت واستعان  
على زيده لانه مع الحذف لا يعلم هل المحذوف مستعان به أو عليه ، الرابع قوله غير خبر ( ٧٧ ) يوهم أن ضمير المتنازع فيه اذا كان

المفعول الاول في باب ظن  
يجب حذفه وليس كذلك  
بل لا فرق بين المفعولين  
في امتناع الحذف ولزوم  
التأخير فحوظت منطلقة  
وظنتي منطلقا ههنا  
اياها فاياها مفعول اول  
لظنت ولا يجوز تقديمه  
وفي حذفه ما سبق ولذلك  
قال الشارح لو قال بدله  
واحذفه ان لم يكن مفعول  
حسب ، وان يكن ذلك  
فانخره تصب تلخص من  
ذلك التوهيم لكن قال  
المرادى قوله مفعول  
حسب يوهم أن غير مفعول  
حسب يجب حذفه وان  
كان خبرا وليس كذلك  
لان خبر كان لا يحذف  
أيضا بل يؤخر كفعول  
حسب نحو زيد كان وكنت  
قائما اياه وهذا مندرج  
تحت قول المصنف غير  
خبر ولو قال بل حذفه ان  
كان فصلة ختم وغيرها  
تأخيره فدانتم ، لا جاد  
قلت وعلى هذا أيضا من  
المواخذة ما على بيت  
الاصل من عدم اشتراطه  
أمن اللبس كما أسلفه  
فكان الاحسن أن يقول  
راحذفه لا ان خيف اللبس  
أوري  
لعمدة فخي به مؤخر  
الخامس قاس المازني  
وجاعة التعدى الى

الفصل العامل الاول من المفعول بالعامل الثاني في حال افعال الثاني مع الحذف قال ميم وكانهم  
أي الجوزين اختيارا حذفه عند افعال الاول لا بعدون التهيئة والقطع ما بها أو يقال افعال العامل  
الاسترخى المذكور دافع لهية هذا فانه حسن ( قوله بل أجاز التقديم ) أي ذكر الضمير مقدما  
عمدة في الاصل أو فصلة فليس الاضرب راجعا لقوله والثاني جزمه بتأخير الخبر فقط حتى يكون في  
كلامه قصور كما توهمه البعض ( قوله حذف الفصلة من الاول المهمل ) وكذا يشترط لجواز حذفها من  
الثاني المهمل على ما يظهر فلما لم يحذفه نحو استعان واستعنت به على زيد ( قوله أمن اللبس )  
ولم يذكره الناظم لعله بطريق المقابلة على الابواب السابقة ومن قوله سابقا وحذف فصلة أجزان  
لم يصح ( قوله وجب التأخير ) على ما قدمه عن التسهيل والكافية وشروها يجوز التقديم ( قوله نحو  
استعنت واستعان على زيده ) وجه اللبس أن المتبادر أن المحذوف بعد استعنت عليه بقرينة  
معه ول الفعل الثاني مع أن المراد استعنت بزيد أما اذا أريد استعنت على زيد فالحذف جائز لعدم  
اللبس لان المتبادر هو المراد أفاده ميم ( قوله لانه مع الحذف لا يعلم الخ ) لوعله بما أسلفناه لكان  
مناسبا لان تعليله انما يتجوز الاجمال لا اللبس لكن مر أنهم قد يطلعون اللبس على ما يعم الاجمال  
وان كان الصواب الفرق بينهما معنى وحكما كما تقدم بيانه وقوله هل المحذوف الخ أي هل مدلول  
الضمير المحذوف المجزور بالحرف مخصص مستعان به فيكون اللفظ المحذوف لفظ به أو شخص مستعان  
عليه فيكون اللفظ المحذوف لفظ عليه وليس المراد هل اللفظ المحذوف كما توهمه البعض فاعترض بأن  
الاولى حذف مستعان اذ هو ليس من المحذوف ( قوله يوهم الخ ) لان من الغير المفعول الاول لانه  
مبتدأ في الاصل ( قوله بل لا فرق بين المفعولين الخ ) لان كلامه عمدة في الاصل ويجوز الجواب  
عن المصنف بانه غير بالمرزوم وهو الخبر وأراد الا لازم وهو العمدة وان المبتدأ كما قال بعضهم مفهوم  
بالاولى لا شرفيته والاتفاق على عمديته فهو أولى بالذكور ( قوله وفي حذفه ما سبق ) أي من المنع عند  
البصريين والجواز عند الكوفيين وكان عليه أن يحذف قوله ولا يجوز تقديمه ويقول وفي حذفه  
واضماره مقدما ما سبق لان صنيعة يشعر بانه لا خلاف في عدم جواز اضماره مقدما وليس كذلك  
لوجود الخلاف في اضماره مقدما أيضا ( قوله ولذلك ) أي لكونه لا فرق بين المفعولين ( قوله لكن قال  
المرادى ) استدراك على قوله تلخص من ذلك التوهيم دفع به توهم أن هذه العبارة لا يردها لمباشرة  
أصلا ( قوله أو يرى لعمدة ) بكسر اللام أي منتهى بالعمدة أو بفصلها على أنها زائدة للضرورة وفي  
نسخ بالكاف ( قوله قاس المازني الخ ) أي في أنه اذا أعمل الاول أضر في الثاني ضمير المفعولين الثاني  
والثالث بجانبه لعودهما على متقدم في الرتبة واذا أعمل الثاني أضر في الاول ضميرهما مؤخرهما  
تقدم وأما المفعول الاول فهو فصلة محضة فلا يجاء بضميره مع الاول المهمل بل يجب حذفه ويجوز  
ذكره وحذفه مع الثاني المهمل كما سبق ( قوله ويختار افعال الثاني ) أي عبد البصريين لقربه كما مر  
( قوله وأعلمت وأعلمني زيد عمر ) قائما اياه وأعلمت وأعلمني زيد عمر قائما اياه ( قوله والثاني  
ضمير المفعول الثالث ولم يذكر ضمير زيد الذي هو المفعول الاول لما تقدم ( قوله وأظهر ) أي ضمير  
المتنازع فيه أي أنت به اسما ظاهرا وقوله لغير ما يطابق المفسر أي لمبتدأ في الاصل غير مطابق  
للمفسر كالياء في بطناني في المثال المذكور ( قوله بعدم المطابقة ) أي للمخبر عنه ان أتى به مطابقا  
للمفسر وللمفسر ان أتى به مطابقا للمخبر عنه وبخرج المسئلة من هذا الباب حيث تد بالقسمة الى  
المفعول الثاني لا بالنسبة الى المفعول الاول لتنازعهما فيه فاعلم اني مثال الاول وأضر في الثاني

ثلاثة على المتعدى الى اثنين وعليه مشى في التسهيل فتقول على هذا عمدا افعال الاول أعلمت وأعلمت اياه زيد عمر قائما ويختار  
افعال الثاني نحو أعلمني وأعلمت زيد عمر قائما اياه وأعلمت وأعلمني زيد عمر قائما اياه ( وأظهر ان يكن ضمير خبرا ) أي  
في الاصل ( لغير ما يطابق المفسر ) أي في الافراد والتذكير وفروعهما ان عذر الحذف بكونه عمدة والاضمار به عدم المطابقة فتعين



وأما الثاني فمفعول في ظناني  
 وجه به مظهر التعذر  
 أصحاره لأنه لو أخبر قاضيا  
 أن ضميره قد ردا امرأته  
 لا مذهب عنه في الأصل وهو  
 الباء من يظناني فيخالف  
 مفسره وهو أخوين في  
 التثنية وأما أن يأتي مراعاة  
 للمفسر فيخالف المخبر عنه  
 وكلاهما متنع عند  
 البصريين وكذا الحكم  
 لو أعلمت الثاني بحسب  
 يظناني رأتني الزيد بن  
 أنس بن أخا وأجار  
 المكوفون الأصحار على  
 وفق المخبر عنه نحو أنظن  
 ويظناني بابه الزيد بن  
 أخوين عند إعمال الأول  
 وإعمال الثاني وأجازوا  
 أيضا الحذف وهو أنظن  
 ويظناني زيد بن أخوين  
 في يذهب وجه كون هذه  
 المسألة من الباب هو  
 أن الأصل أظن ويظنني  
 الزيد بن أنس بن أخا  
 العاء لأن الزيد بن الأول  
 يظنه مفعولا والثاني  
 بطلبه فاعلا فاعلها الأول  
 فذهب إليه الأصمعي وأخبرنا  
 في الثاني ضمير الزيد بن وهو  
 الالف وبقي علينا المفعول  
 الثاني يحتاج إلى إحصائه  
 مرأته متعذرا لما مر  
 بعد ما به إلى الأظهار وقد  
 أنا فوائق المخبر عنه ولم  
 نسمه مخالفتة لأخوين  
 لأنه اسم ظاهر لا يحتاج  
 إلى ما نسمه في جملة  
 يظناني التنازع في التمييز

ضميره وهو الالف في يظناني (قوله وكذا الحكم لو أعلمت الثاني نحو الخ) صوره في عكس المثال مع  
 أنه يمكن فيه وهو باق على حاله بان يقال أظن ويظنني زيد بن أخا بابهما أخوين لأن ما ذكره  
 أشبه في العمل بمثال المتن وأقصر مسافة (قوله على وفق المخبر عنه) أي وإن خالف المفسر ويؤيده أن  
 الرضي كما نقله الاستقاضي لم يوجب المطابقة بين الضمير ومفعوله إذا أمن اللبس واستدل به بقوله  
 تعالى فإن كن نساء ثم قال وإن كانت واحدة مع أن الضمير فيها للولد لا لظاهر المقصود (قوله عند  
 أعمال الأول وإعمال الثاني) فإن أعلمت الثاني وأهملت الأول قلت على ما يظهر أظن ويظنني  
 الزيد بن أخا بابهما إياهما (قوله وأجازوا أيضا الحذف) يعكس عليه ما تقدم نقله عن أبي حبان (قوله  
 وجه كون هذه المسألة من هذا الباب هو أن الأصل الخ) ظاهره أن كونها من هذا الباب إنما هو  
 بالنسبة إلى المفعول الأول لا الثاني وبه صرح الموضع واستظهر سم وغيره أنها منه بالنسبة إلى  
 الثاني أيضا باعتبار كونه ملوبا بالكل من العاملين على أنه مفعول ثان بقطع النظر عن كونه مشنئ أو  
 مفرد أو أطال في إيضاح ذلك (قوله فعندنا) أي الإحصاء أي عنه (قوله لا يثنائي التنازع الخ) لأن  
 كلام من الحال والتمييز لا يضر ولو جوب تكبيره وقوله خلافا لابن معطي حيث أجاز في الحال قال  
 الفارسي نحو زرتني أزرك راغبيا على إعمال الثاني وزرتني في هذه الحالة راغبيا على إعمال  
 الأول اه وفيه أن هذا مثل إعادة لفظ الحال ولا تنازع فيه (قوله وكذا نحو ما قام الخ) لأنه إن  
 أضمر في الفعل المهمل بدون الالف انعكس المعنى المراد من الإثبات على وجه الحصر إلى  
 الحق وإن أضمر به مع الالف بأن يقال ما قام الأهو وما قعد الأزيد كما نقل عن ابن هشام فإن أراد مع  
 حذف الأهو ورد أن البصري لا يجوز حذف الفاعل هنا وهذا التركيب جائز عنده وإن أراد مع عدم  
 حذفه فهو خلاف المسدوع رصرح الرضي وغيره بأن هذا المنع خاص بالمرفوع أما المنصوب فلا يمنع  
 وقوع التنازع فيه نحو ما ضربت وأكرمت الأزيدا وقرئ بأن المنصوب فضيلة لا تتوقف صحة  
 الكلام على تقدير ضميره بخلاف المرفوع ولا يحتمل أنه فرق غير نافع مع انعكاس المراد أن أضمر في  
 الفعل المهمل بدون الأول ولم حذف الفضيلة المحصورة فيها أن أضمر مع الأول وصرحوا بأن المحصور  
 فيه لا يحذف ولو فصله وأنه يقتضي الامتناع إذا كان المنصوب عمدة في الأصل نحو ما علمت  
 وطأت الأزيدا قائما ولو سري بين المرفوع والمنصوب في الامتناع أو الجواز لكان أحسن ثم رأيت  
 الرواية تجمع فخرج التركيب على السارح وسوى في جواز التنازع بين المرفوع والمنصوب وبين  
 الحصر بالأول والحصر باغما يقال الذي فهمه المتأمل أن يخرج ذلك إنما هو على التثنية  
 أن القياس يقتضي أن يزال ما قام وقعد الأزيد هو لأن العام لين قرأ ما بعد الالف على أنه  
 في الظاهر والآخر في ضميره المفصل لكن لما أمكن اتصال هذا الضمير بعامله المثنى مع ظهور  
 معنى الحصر لوجود دليله حال اتصال الضمير بعين ذلك فأتصل بعامله ثم بسبب عوده إلى ما بعده لفظا  
 ورتبة يلزم أن يكون هو مفردا لفظا مؤخر رتبة لأن رتبة الضمير وأصله أن يتأخر عن مرجعه  
 ويلزم من كونه مؤخر رتبة كونه موجبا محصورا بالآلة التي قبله بحسب رتبته وأصله قنأ خير الأصل  
 دليل على إيجابه وحصره وعروض تقديمه لأجل إصلاح اللفظ لا يعتد به ما نعلم بالاصل من  
 الحصر وقولهم إذا قصد الحصر وجب انفصال الضمير عما هو في الضمير الذي جاء على أصله وهو  
 المتأخر لفظا ورتبة ولم أقف على أحدي شكل التنازع بعد ما علمنا التي يجب انفصال الضمير بعدها  
 أيضا لإفادة الحصر مع أنها مثل القياس التنازع فيها أن يقال إنما قام وقعد زيد وهو والاستعمال  
 على خلافه وجوابه كما تقدم أن الحصر مدلول التأخير الأصلي ولا يقوت بعروض اتصال الضمير  
 بعامله اه باختصار (قوله وما ورد الخ) كقوله

ما صاب قلبي وأضناه رتبه • الاكواعب من ذهل بن شيانا

يثنائي التنازع في التمييز وكذا نحو ما قام وقعد الأزيد وما ورد مما ظاهره جواز ذلك مؤول فيؤول



ويجوز فيها هذا ذلك من  
المعمولات والله تعالى أعلم

في المفعول المطلق

زاد في شرح الكافية في  
الترجمة وهو المصدر وذلك  
تفسير الشيء بما هو أهم منه  
مطلقا كقوله لا إنسان  
بأنه الحيوان إذا المصدر  
أعم مطلقا من المفعول

المطلق لأن المصدر يكون  
مفعولا مطلقا وفاعلا  
ومفعولا به وغير ذلك  
والمفعول المطلق لا يكون  
الاصدرا نظرا إلى أن ما  
يقوم مقامه مما يدل عليه  
خلف عنه في ذلك وأنه

الاصل (واعلم) أن المناهض

خسة مفعول به وقد تقدم

في باب تعدى الفعل ولزومه

ومفعول مطلق ومفعول به

ومفعول فيه ومفعول معه

وهذا أول الكلام على

هذه الأربعة فالمفعول

المطلق ما ليس خبرا من

مصدر مفيد فكيداه له

أوربان فوعه أو عدده ثنا

ليس خبرا مخرج نحو

المصدر المبين للنوع في

قوله ضربك ضرب أليم

ومن مصدر مخرج نحو

الحال المؤكدة نحو

مدبر أو مفيد فكيداه له

الخ مخرج نحو المصدر

المؤكدة في قولك أمرك

سير سيرا ولا مخرج مع ماسله

لغير المعاني الثلاثة فخرج

عرفت قبائل ومدن

لأنواع المفعول المطلق

ما كان منها منصوبا لكونه

فيقول بأنه من المطلق لئلا يكون يلزم عليه حذف الفاعل وأجيب بأنه سوغ ذلك وجوده معنى  
باعتبار المذكور وفيه ما فيه فتأمل (قوله ويجوز فيها هذا ذلك من المعمولات) استثنى منها  
المفعول له قال بعضهم وقياس جواز في المفعول فيه جوازه في المفعول له فكما يقدر الضمير في  
المفعول فيه مقترنا بفي يقدر في المفعول له مقترنا باللام وقرق الروداني توسعهم في الظروف دون  
غيرها ألا ترى أنه لو لم يقدر في وقيل صحت وسرت اليوم على أن التقدير صحت لصح هذا التقدير  
لأن توسع بخلاف المفعول له فلا يقال قت وسرت خوفا إذا لا يجوز قتته أي الخوف لعدم التوسع فيسه  
والنفس إلى جواز التنازع فيه أميل فتنبه

في المفعول المطلق

(قوله زاد في شرح الكافية الخ) يحتمل أن مراده التورك على الناظم بأنه كان ينبغي أن يزيد هنا  
ذلك لتظهر مطابقة الترجمة للترجمة له لأنه لا يصح فيه ما سبب ذكره بأن المفعول المطلق أي شيء  
هو وإن كان يؤخذ ذلك من قوله المصدر الخ بمعنى ذكره بعد الترجمة المشعر بأن المفعول المطلق ما  
ذكر وكونه منصوبا بمفيد التوكيد أو مبينا لأنواع أو العدد يؤخذ من قوله بمثله الخ وقوله توكيدا  
الخ ويحتمل أن مراده استحسان اقتصار المصنف هنا على قوله المفعول المطلق وتوركه على زيادته  
في شرح الكافية وهذا هو الظاهر وإن جزم البعض بالاحتمال الأول (قوله وذلك تفسير لشيء الخ)  
جوزته المتقدمون بناء على أن المقصود التمييز في الجملة (قوله لا يكون) أي أصالة دليل ما بعده  
(قوله نظر إلى أن ما يقوم مقامه) أي المصدر أي يحل محله ويوضع في مكانه مما يدل عليه كلفظ كل  
وبعض المضافين إلى المصدر وكالعد دخل خلف عنه في ذلك أي في المفعولية المطلقة وأنه أي المصدر  
الاصل أي والاعتبار ليس بالاصل أما إذا نظرنا إلى أن القائم مقامه يعطى حكمه ويعتبر باعتباره  
كان بينهما العموم والخصوص الوجه (قوله ما) أي اسم وقوله من مصدر بيان لما والمراد  
المصدر الصريح فلا يقع المؤول مفعولا مطلقا ولم يقل منصوب نظرا إلى أنه قد يرفع نائباً عن  
الفاعل كما سبب ذكره وفيه ما سبب أي وانما خص النبي بالخبر دون غيره كالمبتدأ والفاعل لأنه الذي  
قد يجرى مبينا لنوع عام له كافي ضربك ضرب أليم أو عدده كافي ضربك ضرب ثنان (قوله مفيد الخ) ما  
خرج به كراهي في قولك كرهت كراهي على أن كراهي مفعول به لكراهت اذ هو حينئذ لا يؤكده  
ولا يبين نوع عام له ولا عدده فالاعتراض بأن التعريف صادق عليه غير متوجه (قوله توكيد عام له)  
أي مصدر عام له الذي تضمنه ليتحد المؤكدة والمؤكدة كذلك شرط في التأكد اللفظي الذي هذا  
منه فعني قولك ضربت ضربا أحده ضربا ضربا هذا ما أفاده الدماميني والرضي وجه فيه بأنه رفع  
التجوز كالنفس والعين ورد بأن التأكد اللفظي قد يكون لرفع التجوز في المختصر والمطول وأقره  
السيد أن نحو قطع اللص الأمير الأمير لرفع نوعهم التجوز فاعرفه والمراد إفادته التوكيد من غير بيان  
نوع أو عدده أو التأكد لا يلزم له فعل المطلق مطلقا وإن كان قد لا يفيد وأور في قوله أوربان فوعه  
أو عدده لمنع التلواكن تجوزها الجمع بالنظر إلى السمين الأخيرين كافي ضربت ضربتني الأمير  
لأن النظر إلى القسم الأول لتقييده بعدم بيان النوع والعدد فلا يجتمع مع واحد من القسمين الأخيرين  
وبهذا يعلم ما في كلام البعض (قوله فليس خبرا) لو قال فليس خبر السكان أسسن اذ لا دخل لما في  
إخراج ما ذكر ولا شأن بالنس أن لا يخرج به وقوله نحو المصدر الخ أي من كل ما هو خبر ولو غير  
مصدر (قوله نحو الحال المؤكدة) يتبادر من نحو أن ثم شيئا آخر غير الحال المؤكدة لم يخرج  
الابقولنا من مصدر ولم نعتزله به فلهذا أشار نحو إلى شيء آخر يخرج بقولنا من مصدر وإن خرج  
مبا بعده أيضا كالجملية المحكية بالقول بناء على الصحيح أنها مفعول به فاعرفه (قوله المصدر المؤكدة)  
هو المصدر الثاني المؤكدة للخبر ووجه خروجه أنه لم يؤكده عام له بل مثله ولا يبين نوعه لأن الذي

فضله نحو ضربت ضربا أرضيا شديدا أو ضربت



أو هو فاعل كونه نائبا عن  
 الفاعل نحو غضب غضب  
 شديد وانما هي مفعولا  
 مطلقا لان حمل المفعول  
 عليه لا يجوز الى صلة لانه  
 مفعول الفاعل حقيقة  
 يختلف سائر المفعولات  
 فانها ليست بمفعول الفاعل  
 وتسببه كل منها مفعولا  
 انما هو باعتبار الصاق الفعل  
 به أو وقوعه لاجله أو فيه  
 أو معه فلذلك احتاجت في  
 حمل المفعول عليها الى  
 التقييد بحرف الجر بخلافه  
 وهذا استحق أن يقدم  
 عليها في الوضع وتقديم  
 المفعول به لم يكن على سبيل  
 القصد بل على سبيل  
 الاستطراد والتبعية ولما  
 كان المفعول المطلق هو  
 المصدر مع شبيهة شيء آخر  
 كما عرفت بدأ بتعريف  
 المصدر لان معرفة المركب  
 موقوفة على معرفة أجزائه  
 فقال (المصدر اسم ما  
 سوى الزمان من مدلولي  
 الفعل) أي اسم الحدث  
 لان الفعل يدل على الحدث  
 والزمان فاسوى الزمان  
 من المدلولين هو الحدث  
 (كامن من) مدلولي (أمن)  
 وضرب من مدلولي ضرب

بين نوع عامه هو المصدر الاول (قوله أو هو فاعل الخ) فيه أنه بعد رقبته لا يسمى اصطلاحاً عاملاً مفعولاً  
 مطلقاً بل نائب فاعل (قوله لان حمل المفعول عليه) أي اطلاق لفظ المفعول على جزيئاته أو المراد  
 الاخبار بالمفعول من جزيئاته (قوله لا يجوز الى صلة) أي بالحرف أو الطرف أو المراد لا يجوز الى  
 ذلك لغة ولا ينافي أنه مقيد صد التهمة بالاطلاق واللهذا قال في المعنى المفعول اذا أطلق في اصطلاح  
 النحاة انما ينصرف الى المفعول به لانه أكثر دورا في الكلام ولا يصدق على المصدر المذكور  
 الا مقيدا بتقييد الاطلاق (قوله لانه مفعول الفاعل حقيقة) أي الفعل الذي يصح اسناده اليه  
 وليس المراد أنه موجود له حتى يرد مات موتاً والمراد بالاسناد ما يعم ما على جهة الايجاب أو السلب  
 فلا يرد لم يضرب زيد ضرباً (قوله فانها ليست بمفعول الفاعل) أو رده عليه المفعول لاجله وبعض  
 أفراد المفعول به نحو كرهت قيامي ولك أن تقول المراد مفعول الفاعل من حيث انه فاعل لذلك  
 الفعل المذكور فيخرج ما ذكرناه من (قوله باعتبار الصاق الفعل به) وان لم يكن موجوداً قبل ذلك  
 الفعل نحو خلق الله السموات والسموات مفعول به وان كان وجودها بذلك الفعل لا قبله ومن جعلها  
 مفعولاً مطلقاً كالشيخ عبد القاهر بناء على ما التزمه من أن المفعول به ما كان موجوداً فأوجد  
 الفاعل فيه شيئاً آخر وغيرهم لا يلتزمون ذلك (قوله الى التقييد بحرف الجر) أي أو الطرف كافي  
 المفعول به أي أراد بحرف الجر عاملاً مطلقاً (قوله والتبعية) أي لبيان تعدى الفعل وزومه  
 وبعضهم قدمه على سبيل القصد لكثرته والعطف قال شيخنا عطف سبب أو تفسير مراد (قوله مع  
 شبيهة شيء آخر) أي كونه غير خبره فبدأنا بكيد عاملاً أو بيان نوعه أو عده كما أشار الى ذلك  
 المصنف بقوله نو كيد الخ (قوله المصدر الخ) لا يقال يدخل في هذا التعريف اسم المصدر لاننا نقول  
 اسم المصدر ليس مدلوله الحدث بل لفظ المصدر كما صرح به الشيخ خالد ونقله الدماميني عن ابن  
 عيسى وغيره وأقره أفاده سم وقيل مدلوله الحدث كالمصدر ولكن دلالة عليه بطريق النيابة عن  
 المصدر وعلى هذا يخرج اسم المصدر من تعريف المصدر بان تقييد الدلالة على الحدث في تعريفه  
 بالابالة (قوله اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل) صرح السيد والرضي بان المفعول المطلق هو  
 الاثر الناشئ عن تأثير فاعل الفعل المذكور أي ايقاعه الذي معناه أمر اعتباري وهو ملق القدرة  
 بالمقدور وذلك الاثر نفس الحركات والسكنات كما صرح به التفتازاني في شرح المعقائد و يطلق المصدر  
 على كل منهما وأنت خبير بأن ما قالاه لا يظهر في نحو الحرس والقيح والموت مما ليس فيه تأثير فاعل  
 الفعل المذكور وأنه يقتضي أن المصدر المستعمل في التأثير كالأثر تأثيراً أو وقعت ايقاعاً لا يسمى  
 مفعولاً مطلقاً والوجه خلافه والحاصل ان المصدر يطلق بالاشتراك وقيل بالحقيقة والجار على ثلاثة  
 على التأثير وهو متعلق بالفاعل وعلى الاثر الحاصل عنه وهو متعلق بالفاعل باعتبار المصدر ومنه  
 وبالمفعول باعتبار الوقوع عليه وعلى نحو الضارية والمضروبة أي الكون ضارباً والكون  
 مضروباً ويسمى نحو الضارية بالمصدر المبني للفاعل ونحو المضروبة بالمصدر المبني للمفعول  
 والثاني أعني الاثر هو المختلف في كونه مخلوقاً للعباد أو لا يمتنا وبين المعتزلة كافي شرح العقائد  
 للتفتازاني وهو المكلف به على ما صرح به ابن أبي شريف في حواشي المحلى وابن قاسم في آياته ولى  
 فيه بحث رهو أن الثاني يتوقف حصوله على الاول فيكون أيضاً مكلفاً به لان ما لا يستم المكلف به  
 الا به فهو مكلف به ويمكن دفعه بأن مراده أن المكلف به أولاً وبالذات الفعل بالمعنى الحاصل  
 بالمصدر فلا ينافي التكليف بالفعل بالمعنى المصدرى ثانياً بالتبع وكونه أمر اعتباري لا وجود له  
 خارجاً لا مع التكليف به تبعاً قائل (قوله من مدلولي الفعل) أو رداً بوجوب أن من المصادر ما لا  
 فعل له وبالعكس وأجيب بان ما لم يوضع يقدر يس (قوله اسم الحدث) المراد بالحدث المعنى القائم  
 بالغير (قوله لان الفعل يدل على الحدث والزمان) أي على مجموعهما مطابقة بناء على مذهب



(بمثله) ولو معنى دون لفظ  
(أو فعل أو وصف نصب)  
فهو فان جهنم جزاؤكم  
جزاء مسوفورا ويهينني  
أيمانك تصديقاً وكلام الله  
موسى تكليماً والذاريات  
ذروا (وكونه) أي المصدر  
(أصلاً) في الاشتقاق  
(لهذين) أي للفعل  
والوصف (انتخب) أي  
اختير وهو مذهب  
البصريين وخالف به منهم  
بجعل الوصف مشتقاً من  
الفعل فهو فرع الفرع  
وذهب الكوفيون إلى أن  
الفعل أصل لهما وزعم  
ابن طه أن كلام المصدر  
والفعل أصل برأسه ليس  
أحدهما مشتقاً من الآخر  
والصحيح مذهب البصريين  
لأن من شأن الفرع أن  
يكون فيه ما في الأصل  
وزيادة والفعل والوصف  
مع المصدر بهذه المثابة إذ  
المصدر إنما يدل على مجرد  
الحادث وكل منهما يدل  
على الحادث وزيادة (توكيداً  
أو فوا

(قوله تختار الخ) لك أن  
تقول اللفظ اسم للمجموع  
المادة والصفة فنسبة  
دلالة المجموع على كل نسبة  
واحدة هي الدلالة على  
الجزء

الجمهور من عدم دخول النسبة في مفهوم الفعل بل الدال عليها جملة الكلام ويدل على أحدهما  
نصنا وعلى الفاعل والمسكان التزاماً وأما على مذهب آخرين كالسيد من أن النسبة إلى الفاعل  
المعين جزء مفهوم الفعل فدلالته على مجموع الحادث والزمان تضمن وفي المقام بحث أبداء الشاطبي  
فقال دلالة الفعل على الحادث بالمادة وعلى الزمان بالصفة فتكون دلالاته على أحدهما خارجة  
عن الدلالات الثلاث أما خروجها عن المطابقة فلأن مجموع الحروف والصفة لم يوضع لواحد من  
المعنيين وأما خروجها عن التضمن فلأن دلالة اللفظ على جزء مسماه مشروطة بأن تكون نسبة  
ذلك اللفظ إلى جميع أجزاء المعنى نسبة واحدة كلفظ العشرة بالنسبة إلى كل من العشرة وليس  
ما تضمن فيه كذلك لأن دلالاته على الزمان ليست من الجهة التي يدل بها على الحادث لما علمت من أن  
دلالاته على الأول بالصفة وعلى الثاني بالمادة وأما خروجها عن الالتزام فلأن دلالة الالتزام هي  
الدلالة على الخارج والزمان والحادث لم يخرج عنه اهـ وأنا أقول تختار أنها من دلالة التضمن وتغني  
أشراط ما ذكره في دلالة التضمن وسند المنع نحو الرجل فان دلالاته على الذات وتعيينها ليست من  
جهة واحدة فتفطن واعترض قولهم الفعل يدل بمادته على الحادث أو مادة الفعل تدل على الحادث  
بأننا لا نسلم أن مادته تدل على الحادث بقطع النظر عن صيغته والالزام دلالة ضرب بكسر الضاد أو  
ضمها مع فتح الراء أو ريش أو ريش مثلاً على الحادث بخصوص ولا قائل به والجواب أن المراد أنها  
تدل بشرط الصيغة مع أن صيغة الفعل ليست بخصوصها شرطاً بل الشرط صيغته أو صيغة المصدر  
أو الوصف فاعرفه (قوله بمثله) أي المفعول المطلق أي بمصدر مثله في اللفظ والمعنى أو في المعنى فقط  
وقوله نصب أي المفعول المطلق أو ضمير بمثله للمصدر من حيث هو وضمير نصب للمصدر بغير  
كونه مفعولاً مطلقاً ففيه على هذا استخدام قال زكريا بشرط نصب مثل المصدر له إرادة الحادث  
كما يأتي (قوله ولو معنى دون لفظ) أي على الأصح عند المصنف لأن ما ذهب إليه الجمهور من أن  
العامل في المماثل معنى فقط عامل مقدر من لفظ المصدر لا يطرد في محو لغت يمتنا وكان على  
المصنف أن يشرح أن ينبه على اشتراط المماثلة في جانب الفعل والوصف أيضاً ولعله ترك ذلك للمقابلة  
هذا وقال شيخ الإسلام التحقيق إبقاء المماثلة على المماثلة في اللفظ والمعنى وأما نحو يعجبني إيمانك  
تصديقاً في باب النيابة وسأقي في قوله وقد ينوب عنه الخ (قوله أو فعل) أي متصرف فخرج فعل  
التعجب وغير ناقص فخرج كان وأخواته وغير ما في عن العمل فلا يقال زيد قائم ظنفت ظا (قوله  
أو وصف) أي متصرف اسم فاعل أو اسم مفعول أو بناء مبالغة لا اسم التفضيل ولا الصفة  
المشبهة وألحق ابن هشام الصفة المشبهة باسم الفاعل (قوله فان جهنم الخ) بحث في التثنية بالآية  
بأن الجزاء بمعنى الجزى به يدل على جهنم فليس العامل مصدراً في الحقيقة ولك أن تقول  
لا يتعين ذلك بل يصح إبقاء الجزاء على مصدره بتقدير مضاف أي محمل جزائكم أو لا تقدير  
قصداً بالغة (قوله أصلاً في الاشتقاق) معنى كونه أصلاً فيه أن يكون هو المشتق منه  
والاشتقاق رد لفظ إلى آخره بالنسبة بينهما في المعنى والحروف (قوله إلى أن الفعل) أي المضارع  
على الأصح بناء على ما هو التحقيق من أسبقيته زماناً لأن الماضي كان قبل وجوده مستقبلاً وحين  
وجوده حالاً وبعد وجوده ومضيه ماضياً وقيل الماضي لسبق زمانه على زمان المضارع بمضيه  
وهذا التسائل فرض زمني الفعلين في شيئين بخلاف الأول فإنه فرض الزمنية في شيء واحد فهو أولى  
بالترجيح وأما الأمر فمقتطع عندهم من المضارع ويظهر على قول الكوفيين أن غير الأصل من  
المضارع والماضي مشتق من الأصل منهما (قوله ان كلاً الخ) انظر على هذا المذهب ما أصل  
الوصف (قوله لأن من شأن الفرع أن يكون فيه ما في الأصل وزيادة) كالمفرد والمثنى والجمع  
والزيادة في الفعل دلالاته على الزمن وفي الوصف دلالاته على الذات لا يقال يلزم من زيادة الفرع



من الثلاثة وأكثر كذا  
 (كسرت) سيرا ويسمى  
 القبح ومبين العدد ويسمى  
 المعدود كسرت (سرتين)  
 ود كذا كذا واحدة ومبين  
 النوع كسرت (سيردي  
 وش) أو سير أشد أو  
 السير الذي تعرفه ويسمى  
 المختص هكذا فسر به بعضهم  
 وأما ظاهر أن المعدود من  
 قبل المختص كما فعل في  
 التسهيل والمفعول المطلق  
 على قسمين مبهم ومختص  
 والمختص على قسمين معدود  
 وغير معدود (وقد ينوب  
 عنه) أي عن المصدر في  
 الاتصاف على المفعول  
 المطلق (ما عليه) أي  
 ما على المصدر (دل) وذلك  
 ستة عشر شيئا وبه عن  
 المصدر المبين ثلاثة عشر  
 شيئا والاول كايته (كد  
 كل الجدل) ومنه ولا يغفلوا  
 كل الميل وقرله  
 فظان كل الظن أن لا تلاقيا  
 الثاني بعينه نحو سرتته  
 بعض الضرب • الثالث  
 نوعه نحو رجع الفقهري  
 وقعد القرفصا • الرابع  
 صفته هو سرت أحسن  
 السير رأي سير الخامس  
 هيئته هو سرت الكافر  
 ميتة سوء • السادس  
 مرادفه نحو وقت الوفوف  
 (وأخرج الجدل) ومنه قوله  
 بجبه السجود والبرود  
 والترجى باله مزيد  
 السابع ضميره نحو عبد الله  
 أظه جالسا ومنه أعدبه

على أصله وهي ممنوعة لا نأخذ قول الفرع الممنوع منيته على أصله هو ما كان أصله أهلي منه  
 رتبة كجمع المؤنث بالنسبة لجمع المذكر وما هنا ليس كذلك أفاده الفقهري هذا وقد ناقش سم  
 قولهم أن من شأن الفرع الزيادة على الأصل بأنه لا برهان يقتضي ذلك وأطال فراجع (قوله يبين  
 المصدر المسمى الخ) أشار إلى رجوع ضمير يبين إلى المصدر بقيد كونه مفعولا مطلقا ويصح ما عاده  
 للمفعول المطلق في الترجمة (قوله أي لا يخرج الخ) أخذ هذا الحصر من تقديم المفعول (قوله  
 كسرت سيردي رشد الخ) ذهب بعضهم كالدمايني إلى أن المضاف من النيابة أذ يستحيل أن يفعل  
 الإنسان فعل غيره وأما يفعل مثاله فالأصل سير مثل سيردي رشد فحذف الموصوف ثم المضاف  
 وهو حقيق بالثبوت وإن رده البعض بما لا يسمع غير أن هذا لا يرد على المصنف لأن مراده التثنية  
 لا مصدر الواقع مفعولا مطلقا مينا للوع سواء كان أصليا أو نائبا والظاهر أن المعارف بأل العهدية  
 كالمضاف في ذلك (قوله أن المعدود من قبيل المختص) لتخصه بتعديده بالأعداد المخصوص (قوله  
 وقد ينوب عنه الخ) ظاهر كلامه أن المراد من منصوب بالفعل المذكر وهو مذهب المازني وعند  
 الجمهور تأسيبه فعل مقدر من أفضله تصريح والاصح الأول لما مر (قوله أي عن المصدر) أي  
 المتأمل في المفعولية المطلقة وهو ما كان من لفظ مأملة لا مطلق المصدر حتى يرد أن المفعول المطلق  
 في أفرح الجدل مصدر (قوله ثلاثة عشر) يظهر في زيادة ملاقيه في الاشتقاق نحو وأنبتها نباتا  
 حسنا واسم المصدر غير العلم نحو نواصوه العلماء (قوله كايته) أي دال كايته كلفظ كل وجميع  
 وعامة وكذا قوله أو بعينه أي دال بعينه كبعض ونصف وشطر (قوله بكيد) أمر من جديجد  
 بكسر الحيم وضمها أي اجتهد كذا في القاموس وبه يعلم أن الأمر أيضا بكسر الحيم وضمها (قوله  
 القرفصا) بضم القاف والقاف بمدود أو بكسرهما ٢ مقصورا أن يجلس على أليته ويلصق فخذه  
 بطنه ويحتجى بيديه أو يجلس على ركبته منكبا ويلصق فخذه بطنه ويتأبط كفيه وعد الفقهري  
 والقرفصا من النائب عن المصدر مع أنهم ما مصدران لفظة روفرص لكونهما من غير لفظ العامل  
 قاله سم ويصح الروداني أنهم ما انما يكونان مصدرين إذا جريا على فعلهما نحو فقهري فقهري وقرفص  
 قرفصا أما بعد نحو رجع وقعد فهما اسمان لنوع مخصوص من الرجوع ونوع مخصوص من القعود  
 (قوله هو سرت أحسن السير) أي سرت السير وسرت سير أي سير ومن نيابة  
 العسفة كقوله الدمايني ضربت ضرب الأمير وسرت سيردي رشد على ما مر بيانه ومنه سرت  
 بلو بلا ماء على أن التقدير سيرا طويلا ويحتمل الظرفية أي زمانا طويلا والحالية أي سرتته أي  
 السير حال كونه طويلا ومثلا وأرلفت الجلبة للمتقين غير بعيد أي أزلا فغير بعيد أو زمانا غير بعيد  
 أو أزمنة الجلبة أي الأرواف مال كونه أي الأرواف غير بعيدا لأن هذه الحال مؤكدة وقيل حال  
 مؤكدة من الجلبة والذ كبر باعتبار تأويل الجلبة بالإنسان أو غير ذلك كذا في المعنى (قوله هيئته)  
 أي دال هيئته كنعلة (قوله ومنه) أي من المراد أي مقارب المرادف لأن الحب ليس مرادفا  
 للآداب بل لازم له ولهذا صرحه ٤ ما قبله (قوله يحجه السجون) ما مضى من المرق والبرود ما برده منه  
 والسين والما من متيخات (قوله عبد الله أظه جالسا) الصير للظن المفهوم من أظن وعبد الله  
 مفعول أول جالسا مفعول ثان فإرجع إلى عبد الله منصوبا على الاشتغال أو مفعولا على  
 الاستدعاء لم يكن ٥ ما مضى به قال الروداني وكان الأولى التثنية برفعهما على الغاء العامل المتوسط  
 اتعين مصدرية الصير على رفعهما ٦ خلاف نصيبها كما مر ٧ ويصارضه ما مر من اشتراط عدم  
 الغاء نائب المفعول المطلق تأمل ويرد على الشارح أن كلامه إلا أن في النائب عن المصدر  
 المبين للنوع وهذه الهاء ليست منه لأن مرجعها وهو المصدر المفهوم من الفعل مجرد عن الوصف  
 وآل العهدية بالإنشاعة فلا تكون نائبه عن مبين النوع ولهذا اختار ابن هشام أنها نائبه عن



المصدر المؤكد نعم ان أوجع الضمير الى مابين للتوحي كطني أو التطن المعه وقد لالة المقام صح كون  
 الهاء نائبة عن مابين النوع وعد لنا الى قولنا دلالة المقام عن قول البعض تبعاً لغيره لان الضمير  
 معرفة فلا يقوم مقام النكرة لما يرد عليه من أن قيامه مقام المعرفة لا يقتضي كونه مابين النوع ألا  
 ترى أنه يقوم مقام المعرف بال الجانسية ولا يبان فيه للنوع قنامل (قوله لا أعذبه) الضمير للعذاب  
 بمعنى التعذيب فصح كونه ضمير المصدر والمراد عذاباً عظيماً فصح كون الهاء نائبة عن مابين النوع  
 فسقط ما قبل هنا بتي ثني آخر وهو أنه لا بد في الآية من تقدير والاصل لا أعذب تعذيباً مثل  
 التعذيب المذكور لان نفس التعذيب الواقع على مرجع ضمير أعذبه الاول يستحيل وقوعه على  
 أحد من العالمين سواء حتى ينفي والذي يمكن وقوعه على سواء انما هو مثله وحيث قد فهمنا الضمير في  
 الحقيقة ليس نائبا عن المصدر الذي هو المفعول المطلق أصالة بل عن المصدر النائب عن صفة  
 المصدر الذي هو المفعول المطلق أصالة فتنبه (قوله المشار به) أي وان لم يكن متبوعاً بالمصدر عند  
 الجهور خصوصاً شبه ذلك وذهب الناظم الى أن الاتباع شرط وانما يكون اسم الإشارة نائبا عن  
 المصدر الذي هو المفعول المطلق أصالة في مثل ما اذا قيل ضرب اللص فنقول ضربت ذلك الضرب  
 أما لو قيل ضرب زيد اللص فقلت ضربت ذلك الضرب فالإشارة غير نائبة عن المصدر المذكور لان  
 فعل زيد لا تفعله أنت بل عن المصدر النائب عن صفة المصدر المذكور والاصل ضربت ضرباً مثل  
 ذلك الضرب (قوله الا أنه قليل) أي ما نحن فيه من انابة الطرف عن المصدر أماعكسه فكثير كما يأتي  
 (قوله نحو ما تضرب زيدا) أي أي تضرب تضربه وقوله نحو ما شئت فاجلس أي أي تجلس شئته  
 فاجلس (قوله آله) أي اسم آله وقوله تضربه سوطاً أي ضربة سوط (قوله في آله الفعل) أي  
 المعهود قله (قوله اسم المصدر العلم) يظهر لي أن الفرق بين اسم المصدر العلم وغير العلم أن الاول  
 موضوع للفظ المصدر باعتبار تعيينه وهذا والثاني للفظ لا باعتبار التعيين ان قلنا مدلول اسم المصدر  
 لفظ المصدر أو الاول حقيقة الحدث باعتبار تعيينه وهذا والثاني لها لا باعتبار التعيين ان قلنا مدلول  
 اسم المصدر الحدث كالمصدر وانما الفرق بين المصدر واسمه اشتغال المصدر على حروف فعله  
 ونقصان اسمه عن حروف فعله فتدبر (قوله نحو بريرة وبخريخار) بشكل على التمثيل فرقه مابين  
 المصدر واسمه بان الاول ما جمع حروف الفعل والثاني ما لم يجمعها لمجمع كل من رة وبخار حروف فعله  
 الا أن يدعي أن ذلك أغلبي أو أن مراد الشارح اسم المصدر ولو تغير الفعل المذكور كابره وأخوه  
 أي صيره باراً وصيره فاجر الكن كان ينبغي على هذا أن يقول الشارح نحو بريرة وأخريخار فتأمل  
 (قوله ان اسم المصدر) أي العلم كافي التصريح لا مطلقاً لصدقه في التسهيل على أن اسم المصدر غير  
 العلم يقوم مقام المؤكد بل الظاهر أنه يقوم مقام المبين أيضاً كما مر وقوله لا يستعمل الخ لا يرد عليه  
 سبحانه لان مذهب المصنف عدم علميته (قوله ثلاثة أشياء) راد الروداني الضمير واسم الإشارة  
 (قوله شئته بغضا) في القاموس شئته كعه وسمعه شأ وثلاث وسنة ومنشأ ومنشأة ومنشأة  
 وشئنا نأبغضه (قوله ملاقيه في الاشتقاق) أي المجتمع منه في الاشتقاق أي في أصول مادة  
 الاشتقاق وهي الباء والتاء واللام أو النون والباء والتاء وقد دفع اعتراض شيخ الاسلام بان الاولى  
 مشاركة في المادة لان المصدر ليس مشتقاً على المشهور كما توهمه عبارته (قوله نباتاً) فيه أنه اسم  
 مصدر غير علم لا نبات مثل عطاء لا عطى فهذا ذكره بعد في اسم المصدر وغير العلم وقد يقال بوجه من  
 الملاق في الاشتقاق إشارة الى كفاية ملاحظة الملافة المذكورة في النيباه أو نظراً الى ما قاله الموضح  
 من أنه اسم عين للنبات نأب عن المصدر وأفاده سم لكن نص غير واحد على أن النبات مصدر من  
 به التاب كما هي بالنبت (قوله غير علم) فلا يستعمل اسم المصدر العلم مؤكداً لان معنى العلم زائد  
 على معنى العامل قال المصنف ولأنه كاسم الفعل فلا يجمع بينه وبين الفعل وما يسي (قوله نحو نوضاً

لا أعذبه أحداً من العالمين  
 الثامن المشار به اليه نحو  
 ضربته ذلك الضرب  
 التاسع وقته كقوله  
 ألم تعقض عينك ليلة أرمد  
 أي اغتماض عينك أرمد  
 وهو عكس فعلته طلوع  
 الشمس الا أنه قبل العاشر  
 ما الاستفهامية نحو  
 ما تضرب زيدا الحادي  
 عشر ما الشرطية نحو  
 ما شئت فاجلس • الثاني  
 عشر آله نحو ضربته  
 سوطاً وهو يطر في آلة  
 الفعل دون غيرها فلا يجوز  
 ضربته خشبة • الثالث  
 عشر عدده نحو فاجلدوهم  
 ثمانين جلدة واد بعض  
 المتأخرين اسم المصدر  
 العلم نحو بريرة وبخريخار  
 وفي شرح التسهيل أن  
 اسم المصدر لا يستعمل  
 مؤكداً ولا مبيناً وينوب  
 عن المصدر المؤكد ثلاثة  
 أشياء • الاول مرادفه  
 نحو شئته بغضا وأحبته  
 مقه وفرحت جداً • الثاني  
 ملاقيه في الاشتقاق نحو  
 والله أبئسكم من الارض  
 نباتاً وتبئل اليه بتبئلاً  
 والاصل نباتاً وتبئلاً  
 • الثالث اسم مصدر غير  
 علم نحو نوضاً



وضو الخ قال اللقاني لقائل أن يقول ان كان مراده باسم المصدر ما ليس جاريا على الفعل العامل فيه وان كان جاريا على فعل آخر كافي وتقبل اليه تبتيلا فكان ينبغي أن يدخل فيه تبتيلا وان كان مراده ما ليس جاريا على فعل أصلا فمماثل به ليس كذلك لجرى ان الغسل مثلا على غسل الأذن يجب بأن مراده بما ليس جاريا على فعله ما تنصرف فيه بهض حروف فعله اه وأجاب بعضهم أيضا بأن المراد الأول لكن مع كونه صيغ غير الثلاثي بوزن الثلاثي كما عرفوه بذلك وهو معنى جواب اللقاني وما أجيب به انما يقع في عدم ادخال تبتيلا في اسم المصدر غير العلم لافي عدم ادخال نباتا من قوله تعالى والله أنبتكم من الأرض نباتا للصدق اسم المصدر قنبه (قوله لانه بمنزلة تكرير الفعل) كان الأولى الاعتذار عن عدم ذكره في أمثلة اسم المصدر قنبه (قوله لانه بمنزلة تكرير الفعل) كان الأولى أن يقول لان المقصود به الجنس من حيث هو كما أن المؤكد هو المصدر الذي تضمنه الفعل كذلك وهو يصدق بالقليل والكثير لما تقدم من أنه مؤكد المصدر عامله الذي تضمنه للعامل بتمامه فلا يكون بمنزلة تكرير الفعل (قوله غيره) تنازعه العاملان قبله وأعمل الثاني وحذف فاعول أفرد لدلالة ما قبله (قوله وأوردنا) دفع به ما يشوهم من ظاهر الأمر في قوله وثن الخ ولا يفتى عنه مفهوم فوجد أنه الصدقة يكون الـ لب كليا أي لا يوجد غيره دائما ويؤيد هذا الاحتمال ظاهر الأمر المذكور اه سم فلا اعتراض بان جواز الافراد ظاهر لانه الأصل (قوله لصلاحيته) أي المبين لذلك أي المذكور من التنبية راجع لان الجنس الواحد يتعدد بتعدد أنواعه واحاده (قوله فالشهور والجواز) ودليله قوله تعالى وقطنوا بالله الظنونا والالف زائدة تشبها للفراسل بالقوافي تصریح (قوله وحذف عامل المؤكد امتنع) وكذا امتنع تأخيره عن مؤكده بخلاف عامل النوعي والعددي فلا يمتنع تأخيره عنه ما قاله الروداني (قوله لتقوية عامله) أي تثبيت معناه في النفس لتكريره وقوله وتقرير معناه أي رفع توهم المجاز عنه لان المجاز لا يؤكده قوله الزركشي في البحر المحيط في الأصول ونقض بقوله تعالى ومكرنا مكرنا وقول الشاعر وبعثت بجبان جذام المطارف وأجيب بانه يرفع المجاز فيما يحتمل الحقيقة والمجاز كقتلت قتلا لا فيما هو مجاز لا غير كذا في القسطلاني على البصري والمتعين للمجاز يؤكده كافي الآية والبيت فقوله هم المجاز لا يؤكده ليس على اطلاقه (قوله ونارح في ذلك الشارح) أي بما حاصله أن المؤكد قد لا يكون للتقوية والتقرير معا بل قد يكون للتقوية فقط فلا ينافي الحذف لانه اذا جاز أن يقرر معنى العامل المذكور جاز أن يقرر معنى المحذوف بالأولى وان الـ هاء ورد بحذف عامل المؤكد جواز انحاء أنت سيرا ووجوب بالخصوص قيا ورعا وانت سيرا سيرا وورد بان الحذف منافي للتوكيد مطلقا لان التوكيد يقتضي الاعتناء بالمؤكده والحذف ينافي ذلك فدعوا بالاولوية مردودة وما ذكره وان كان من أمثلة المؤكد مستثنى من عموم قوله وحذف عامل المؤكد امتنع لسكات تأتي كإيدل على ذلك قوله بعد والحذف حتم الخ وفيه أن نحو أنت سيرا الأدليل على استثنائه لعدم تختم حذف عامله والجواب بالنسبة اليه لا ينهض مع أن التحليل وسيدو به يجب ان الجمع بين الحذف والتأكيدي كما مر ورد ابن عقيل المنازعة بأن جميع الأمثلة التي ذكرها ليست من المؤكد بل المصدر فيها نائب عن الفعل عوض منه دال على ما يدل عليه ويدل على ذلك أنه يمنع الجمع بينهما ولا شيء من المؤكده كدات يمنع الجمع بينه وبين المؤكد وانه لا خلاف في عدم عمل المصدر المؤكد كدوا خافوا في عمل المصدر الواقع موقع الفعل والصحيح أنه يعمل ولا يخفى أن دأبه الأول لا يأتي في نحو أنت سيرا وانه يلزم على كلامه زيادة أقسام المصدر على الثلاثة المذكورة في قوله تو كيد الخ الا ان يكون مراده أن تلك الأمثلة ليست من المؤكد كد الاسن وان كانت منه بحسب الأصل فتأمل (قوله منسح) أي اتساع مبتدأ خبره الجار والمجرور قبله هذا هو المناسب لحمل الشارح ويحتمل أن المعنى والحذف في سواء متسع فيكون بمعنى متسع فيه وانما جاز

وضو واغتسل غسلا  
وأعطى عطاء (وما) سبق  
من المصادر (لتوكيد  
فوحده أبدا) لانه بمنزلة  
تكرير الفعل والفعل  
لا يثنى ولا يجمع (وثن  
واجمع غيره) أي غير  
المؤكد وهو المبين  
(وأفردا) لصلاحيته  
لذلك أما الردى في اتفاق  
فحوضه ضربة وضربة  
وضربات واختلاف في الدعوى  
فالمشهور والجواز نظرا إلى  
أنواعه فحوسرت سبرى  
زيد الحسن والقيح وظاهر  
مسند هب ميبويه المنع  
واختاره الشلوبين (وحذف  
عامل) المصدر (المؤكد  
امتنع) لانه انما جى به  
لتقوية عامله وتقرير معناه  
والحذف ينافي ذلك ونارح  
في ذلك الشارح (وفى) حذف  
عامل (سواء لدليل متسع)  
عند الجميع كان يقال



حذف العامل فيما ذكره لالة المصدر على معنى زائد على معنى العامل فأشبهه المفعول به بخاز حذف  
 عامله (قوله ماضيت) ما نافية لا استفهامية بدليل الجواب وبلى لاثبات المنقضي قبلها (قوله جها  
 مبرورا) بقدر في الأول تنج وفي الثاني جيت (قوله والحذف حتم الخ) في قوة الاستثناء من قوله  
 وحذف عامل المؤكد امتنع (قوله بدلا من فعله) أي موحا من اللفظ بقوله ولو المقدر في المصدر  
 الذي لم يستعمل له فعل كويج ويول قال الدماميني والعامل المحذوف في هذا المصدر ما فعل مرادف  
 لفعله المهمل على حذف قمت جالس عند الجمهور وما فعله المهمل وان لم يصح النطق به اذ لا يلزم من  
 كونه عاملا محذوفا صحة النطق به وعلى الأول اقتصر الشارح في الخاتمة (قوله وواقع في الخبر) المراد  
 بالخبر ما قابل الطلب في شمل الانشاء الذي ليس من الطالب كعمدا وشكرا لا كفر او صبرا الاجزاء وعجا  
 وطاعة وسمعا نقله الدفوشي عن اللقاني وفي الهمع عن الشلوبين وابن مالك ان عجا وحدا وشكرا  
 لا كفر انشاء وعن ابن عصفور انها اخبار لفظا ومعنى (قوله فالاول هو الواقع) أي المصدر الواقع  
 وان لم يكن منعديا على ما يؤخذ من الامثلة الاتية ومن غنيل السيوطي في الهمع بحجة خلافها  
 وقع في كلام الشاطبي ونسبه اليه وهذا النوع الاول مقيس على الصحيح بشرط أن يكون له فعل  
 من لفظه وأن يكون مفردا مذكرا بخلاف النوع الثاني الاتي فسماع على الصحيح الا ما سيذكره  
 المصنف من الواقع تفصيلا ومكررا وذا حصره وكذا الله له وذات شبيهه بقياسي وكذا من السماعي  
 ما كان من الاول لا فعل له من لفظه كويجعه وويله أو لم يكن مفردا منكرا (قوله والاصل اندل  
 يازريق) يقتضي أن زريقا اسم رجل وفي الهمع انه اسم قبيلة وعليه فالاصل اندل أو اندلواو يعكس  
 جعل صايح الشارح على تأويل القبيلة بالجمع أو الحزب مثلا والجمع بأن الرجل أبو القبيلة وأما  
 سميت باسم أبيها (قوله وتقول الخ) لوقال وكقواهم قياما لا قعودا المكان أنسب (قوله أي قم ولا تقعد)  
 فيه ان حذف مجزوم لا الناهية ممنوع فالاولى أن يجعل قياما منصوبا بفعل محذوف ولا قعودا  
 معطوف عليه أي افعلى قياما لا قعودا ولا يجنى أن التخصيص ههنا من المحذورات السابق اقرب من  
 تخلص أبي حبان منه بأن لا نافية للجنس وقعودا اسمها ونون شذوذ ما مع أنه يحتاج معه كما قال  
 الدماميني الى أن يقال انه خبر بمعنى النهي (قوله بالتكرار) ليغوم التكرار مقام العامل (قوله أو  
 دعاء) عطف على أمر أي دعائه أو عليه وقدمه مثل لهما (قوله نحو سقيا ورصيا الخ) اعلم أن من هذه  
 المصادر ونحوها ما جمع مضافا ونحو ويحك وويلك وبعده وسحق والنصب واجب عند الاضافة  
 ولا يجوز الرفع لانه حينئذ يكون مبتدأ لا خبر له ويجوز عند الافراد النصب والرفع على الابتداء  
 كذا في الهمع وأطلق في التسهيل جوار الرفع ولم يفسده بعدم الاضافة وهو الاقرب ولا نسلم أنه  
 حينئذ يكون مبتدأ لا خبر له اذ لا مانع من تقديره وصيغة التسهيل مع زيادة من الدماميني وقد يرفع  
 مبتدأ أو خبر المفيد طلبا كقوله سرجيل فكلنا مبتلى أي سرجيل أجل أو أمرى صبر  
 بجيل وخبر المذكر نحو سرجيل والمصور نحو ما زيد الاسير والمؤكدة نفسه نحو قوله على ألف اعتراف  
 أي هذا اعتراف والمؤكدة لغيره نحو زيد قائم حق والمفيد خبر انشائيا كقوله عجب لتلك فضية وقيل  
 لبعض العرب كيف أصبحت قال جد الله وثنا عليه أي أمرى عجب وشأنى جد الله وثنا عليه وقيل  
 عجب مبتدأ أو تلك خبر والمفيد خبرا غير انشائيا أي أي نحو افعلى ذلك وكرامة أي ولك كرامة وانظروا  
 أن ما تفصيل العاقبة كذلك ثم قال الدماميني وظاهر كلام سيويه أن الرفع غير مطرد لا يقال  
 وقد جاء بعض هذه ربما اه وفيه نظر لان جافى كلامه بمعنى ردد وسماع اليه لا ينافي قياس  
 غيره عليه فالوجه الاطراد كما يفيد كلام ابن عصفور قال في الهمع ورفع المعرف بأل أحسن من  
 نصبه نحو الويل له والخيبة لكن ادخال أل ليس مطردا في جميعها وانما هو سماع نص عليه سيويه ولا  
 يقال السني لك والري وقال الفراء والجري بقياسه اه ويقواهما أقول والمحذور بعد نحو سقيا ورصيا

ماضيت فنقول بلى خبريا  
 مؤلما أو بلى خبرتين  
 وكقولك لمن قدم من سفر  
 قد وما مباركا ولمن أراد  
 الحج أو فرغ منه جها مبرورا  
 حذف العامل في هذه  
 الامثلة وما أشبهها جائز  
 دلالة القرينة عليه وليس  
 واجب (والحذف حتم)  
 أي واجب (مع) مصدر  
 (آت بدلا من فعله) لانه  
 لا يجوز الجمع بين البدل  
 والمبدل منه وهو على  
 نوعين واقع في الطلب وواقع  
 في الخبر فالاول هو الواقع  
 أمرا أو نهيا (كسدا لا  
 اللذ كاندلا) وقوله  
 على حين ألهى الناس بل  
 أمورهم  
 فنسب لازريق المال ندل  
 الثعالب  
 فنسب لاندل من اللفظ باندل  
 والاصل اندل يازريق  
 المال أي اختطفه يقال  
 ندل الشيء اذا اختطفه  
 ومنه فضرب الرقاب أي  
 فاضربوا الرقاب وتقول  
 قياما لا قعودا أي قم ولا  
 تقعد كذا أطلق الناظم  
 وخص ابن عصفور  
 الوجوب بالتكرار كقوله  
 نصبراني مجال الموت سبرا  
 أو دعاء نحو سقيا ورصيا



في الاستفهام (٢٩) نحو انما ابوا قد جردوا قوله والو ما لا ابال انما ابوا هو الثاني ما دل على عامله

معمول المحذوف مسوق للتبيين أي لك أعني أول زيد أعني أو الجار والمجرور وخبر المحذوف تقديره إرادتي  
أو دعائي وعلى كل فالكلام جتان كذا قالوا وهو منجبه إذا كان المجرور مخاطبا نحو سقيا لك أما إذا لم  
يكن مخاطبا نحو سقيا لزيد والمتجبه عندي أن يجعل معمولا للمصدر واللام التقوية للكلام جملة  
واحدة كما نقل عن الكوفيين إذ لا يلزم حينئذ المحذور من اجتماع خطابين لشخصين في جملة واحدة  
على أن المحذور انما يلزم في سقيا لك أن يجعل سقيا نائبا عن اسق فان جعل نائبا عن سق على أن  
الخبر بمعنى الطلب فلا (قوله وجدها) بالبدال المهمة يستعمل في قطع الأنف في قطع الأذن كقافي  
يس (قوله أو مقرونا باستفهام توبيخي) في كلام غيره الاكتفاء في وجوب الحذف بالتوبيخ ولو  
يجرد عن الاستفهام رفوفش في جعل هذا الاستفهام من أقسام الطلب بأن الاستفهام مجازي لانه  
خبر في المعنى وأجيب بأنه منها بحسب الصورة أو باعتبار استلزامه الطلب (قوله الو ما لا) بضم اللام  
وسكون الهمزة أي أنلوم لوما وتغترب اغتربا وقوله لا أبالك جملة قصديها الدعاء على المخاطب وقد  
تقدم اشباع الكلام فيها والاعتراض بالبعد عن الاوطان (قوله والثاني) أي الواقع في الخبر بالمعنى  
المتقدم وذلك خمسة أقسام كافي الموضح الأول ما أشار إليه الشارح بقوله ما دل الخ والأربعة ستأتي  
في المتن (قوله جدا وشكرا لا كفرا) وجوب الحذف خاص باجتماع الثلاثة لجريان هذا التركيب  
بجري الأمثال فلا اتجاه للاعتراض بأنه يقال حدث الله جدا وشكرته شكرا مع أن الكلام بذكر  
الفعل يكون خبرا لا اشاء وكلامنا عند قصد الانشاء وعنده يكون المصدر والفعل متعاقبين إذا  
ذكر أحدهما ترك الآخر كذا قال الدماميني نقلا عن الشلوبين (قوله وما سبق الخ) المتبادر أن ما  
مبتدأ أو محذوف الخ (٣) خبره فيهم أن هذا القسم للآتي بدلا من فعله مع أنه قسم منه فان الآتي  
لا بد من فعله اما واقع في الطلب كدلا واما واقع في الخبر وهذا الثاني اما مسدود ولم يتعرض له واما  
مقيس وهو الواقع تفصيلا لعاقبة جملة تقدمت أو كرر الخ فالأولى جعل قوله وما تفصيل الخ عطفها  
على بدلا فيكون مثالا ثانيا وعليه نقوله عامله محذوف تأكيديا استغناء عن التمثيل به للآتي بدلا  
انتم حذف عامله أفاده يس عن ابن هشام (قوله تفصيل عاقبة ما قبله) أي تفصيل المترتب على  
مضمون ما قبله وقد ابن الحاجب ما قبله بكونه جملة فلا يجب الحذف فيما تفصيل عاقبة مفرد نحو  
لريد سفر داما يصح صفة أو يعتم اعتنا ما (قوله والتقدير فاما تمون الخ) وفي بعض النسخ فاما تمون الخ  
بجانب فون الرفع لغير نائب وجازم على لغة قبلية (قوله كذا) أي مثل ما سبق الخ (قوله فالتكرار  
عوض من الله تعالى بالفعل) فيه أن العوض نفس المصدر لا تكراره بدليل جعلهم المكرر من أفراد  
المصدر والآتي بدلا من فعله كما مر إلا أن يقال لما كانت بدلية المصدر المكرر من فعله مشروطة  
بتكراره جعل التكرار بدلا لتسميها (قوله جاز الأسماء الخ) هذا ظاهر بالنسبة إلى المصدر المبين دون  
المؤكد لا امتناع ادعاء عامله عند الناظم كما قال قبل وحذف عامل المؤكد امتنع وبهذا يعلم ما في  
تمثيل الشارح إلا أن يكون جرى على رأي ابن الناظم (قوله والظاهر) أي أن لم يكن مستفهما عنه  
ولا معلوما عليه والاعتين الأصهار اقيام الاستفهام أو العطف مقام التكرار نحو أنت سير أو أنت  
أكلا وشعرا قاله المنسرح (قوله والاعتراض باسم العين الخ) الذي يقبه عندي أن هذا القيد لبيان  
الواقع لا للاحتراز إذا المصدر في أمر لسير سير ليس نائب فعل استند إلى اسم معنى بل المصدر نفسه  
استند إلى اسم المعنى فهو خارج بقوله نائب فعل (قوله فصب أن يرفع الخ) هذا بيان مراد وان لم يفهم  
من النظم اذ مفهومة أنه لا يحذف عامله وجوبا وهذا صادق بجوار الحذف وجوب الذكر فوطان  
جعل العامل المبند أو منصوبا أن جعل فعلا (قوله بخلافه) أي المصدر بعد اسم العين فانه يحتاج إلى  
اضمار محل لعدم صحة الخبرية وقوله لانه يؤمن معه الخ علة المحذوف أي وانما جاز حذف العامل بعد

بشيء ولا يستعمله  
لقولهم عندئذ كرا التبعة  
جدا وشكرا لا كفرا  
وعندئذ كرا الشدة سيرا  
لا جوارا وعند ظهور موجب  
مجهيا وعند الامتثال سعا  
وطاعة وعند خطاب  
مرفى عنه افضل ذلك  
وكرامة ومصرة وعند  
خطاب مضروب عليه  
لا افضل ذلك ولا كبريا  
ولاهما ولاعت ذلك  
ورغما وهوانا (وما) سبق  
من المصادر (لتفصيل)  
أي لتفصيل عاقبة ما قبله  
(كأماننا) من قوله تعالى  
فشدوا الوثاق فاماننا  
به دوا ما فداء (عامله  
يحذف حيث عننا) أي  
حيث عرض لما ذكر من  
أنه يدل من التفظ عامله  
والتقدير فاما تمون واما  
تفادون (كذا مكرر وذو  
حضور) كل منها نائب  
فعل لا هم عين استند نحو  
أنت سير اسير أو أمت  
سير أو أمت الاسير  
فالتكرار عوض من  
اللفظ بالفعل والخصر  
ينوب عن التكرار ولو  
لم يكن مكررا ولا محصورا  
جازا لأصهار والظاهر  
نحو أنت سير أو أمت سير  
سير أو الاحتراز باسم العين  
عن اسم المعنى نحو أمر  
سير سير فيجب أن يرفع على  
الخبرية هنا لعدم الاحتياج

الاضمار فعل هاجم لانه يؤمن معه اعتقاد الخبرية إذا المعنى لا يجبر به عن العين  
(٣) قوله ويحذف الخ خبره هكذا في الأصل الذي يبدى ولعل صوابه وعامله يحذف الخ خبره تأمل اه



اسم العين لانه يؤمن الخ قال يس ومقتضى التعليل أن مثل اسم العين اسم المعنى الذي لا يصح وقوع المصدر خبرا عنه فهو أمك سيرا سيرا حينئذ في مفهوم قوله لا سم عين تفصيل (قوله الالباز) مقتضى قوله أي ذات اقبال وادبار أنه مجاز بالحذف ولا يتعين بل يجوز أن يكون مجازا من سلا علاقه التعلق (قوله ومنه ما يدعونه مؤكدا) لا يشكل على قوله سابقا وحذف عامل المؤكدا منع لان الامتناع عنده في غير الصور المشار اليها بقوله والحذف حتم الخ التي منها مؤكدا الجملة لقيام الجملة مقام العامل فكانه مذكور (قوله هو الواقع بعد جملة) الاصح كافي التسهيل منع تقديمه كالذي بعده على الجملة ومنع التوسط بين جزأها قال الدماميني لانها دليل العامل فيه فلا يفهم منها الا بعد تمامها (قوله هي نص في معناه) أن أراد لا تتحمل غيره حقيقة فبا بعده وهو المؤكدا لغيره كذلك وان أراد ولو مجازا فمنوع سم أي لا احتمال أن تكون للنمكم مجازا وبجواب باختيار الشق الثاني على معنى أنها لا تتحمل غيره ولو مجازا احتمالا اقربا (قوله فكانه نفسها) الانسب بالنسبة أن يقول فكانها نفسه لكنه راعى قوله لانه بمنزلة إعادة الجملة ولو جمع لكان أحسن (قوله ألا ترى أن له على ألف هو نفس الاعتراف) فيه تسهيل والمراد أن التكلم بهذه العبارة نفس الاعتراف ولو قال ألا ترى أن له على ألف نص في الاعتراف لكان أسلم وأوفق بما قبل (قوله لانه أثر في الجملة) أي برفع احتمال الغير (قوله كإني أنت حقا) الذي يظهر لي أن حقاها بمعنى حقيقة ليكون رافعا لاحتمال الجار ما إذا كان حقا بمعنى ضد الباطل فهو غير رافع لعمدة الاثبات به مع ارادة المجاز كان يريد بنوة العلم لكن اغماضه على ما درج عليه الشارح من أن قولنا حقا رفع احتمال المجاز والذي في الرضى والدمايني أنه رفع احتمال بطلان القضية أي عدم تحققها في الواقع قال الرضى المؤكدا لغيره في الحقيقة مؤكدا لنفسه والأفليس بمؤكدا لأن معنى التوكيد تقوية الثابت بأن تكرره وإذا لم يكن الشيء ثابتا فكيف يقوى وإذا كان ثابتا فكيف اغماض مؤكدا نفسه ثم قال معنى هذا المصدر يدل عليه الجملة السابقة نصا بحيث لا احتمال فيها لغيره من حيث مدلول اللفظ وجميع الاخبار من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق وأما الكذب فليس بمدلول اللفظ بل هو نقيض مدلوله وأما قولهم الخبر يحصل الصدق والكذب فليس مرادهم أن الكذب بمدلول اللفظ الخبر كالصدق بل المعنى أنه يحصل الكذب من حيث العقل أي لا يمنع أن لا يكون مدلول اللفظ ثابتا قال ويقوى ذلك أنه لا يجوز لك أن تقول زيد قائم غير حق أو هو عبد الله قولنا بالاطلالان اللفظ السابق لا يدل عليه قال وانما قبل لمثل هذا المصدر مؤكدا لغيره مع أن اللفظ السابق دال عليه نصا لانه اغماض مؤكدا بمثل هذا التوكيد إذا فهم مخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة في نفس الامر وغلب في ذهنه كذب مدلولها فكانت أكدت باللفظ النص محتملا لذلك المعنى ولقيضه فلذلك قبل مؤكدا لغيره وأما المؤكدا لنفسه فلا بد كرائل هذا الغرض فسمى مؤكدا لنفسه اه وقال الدماميني بعد تعبيله للمؤكدا لغيره فهو زيد قائم حقا مانعه فالجملة المذكورة قبل دخول المصدر كانت محتملة لان يكون مضمونها ثابتا في الواقع فيكون حقا ولا يكون مضمونها غير ثابت في الواقع فيكون غير حق فلما جاء المصدر المؤكدا سارت به نصا في الواقع وسمى مؤكدا لغيره لان الجملة غير هذا المصدر لفظا ومعنى اه فعلى ما قاله المراد بالحق ضد الباطل فأعوفه ومثل أنت ابني حقا لا أفعله البتة أو أفعله البتة مصدر حذف عامله وجوبا أي أبت البتة والتاء للوحدة والبت القطع أي أقطع بذلك القطعة الواحدة أي لا أرد بعد الجزم ثم أجزم مرة أخرى فيحصل قطعتان أو أكثر وكان اللام للعهد أي القطعة المملوكة مني التي لا أتردد معها فقولك لا أفعله محتمل لاستمرار التني وانقطاعه ولفظ البتة محقق لاستمراره وأل في البتة لازمة الذكرو قبل يجوز حذفه ولم يسع فيها الا قطع الهمزة والقياس وصلها قاله في التصريح (قوله صرفا) أي خالصا نعت لهما (قوله مما يلزم الخ) بيان لوجه الشبه ويجوز رفعه بدلا مما قبله

الالبازا كقوله فانما هي اقبال وادبار أي ذات اقبال وادبار (ومنه) أي ومن الواجب حذف عامله (ما يدعونه مؤكدا) وهو امام مؤكدا (لنفسه أو غيره فالبتة) من النوعين وهو المؤكدا لنفسه هو الواقع بعد جملة هي نص في معناه ومعنى بذلك لانه بمنزلة إعادة الجملة فكانت نفسها (نحوه على ألف صرفا) أي اهترافا ألا ترى أن له على ألف هو نفس الاعتراف (والثاني) وهو المؤكدا لغيره هو الواقع بعد جملة تتحمل غيره فتصير به نصا وسمى بذلك لانه أثر في الجملة فكانت غير هالان المؤثر غير المؤثر فيه (كإني أنت حقا صرفا) الخ فارفع ما احتمله أنت ابني من ارادة الجار (كذلك) مما يلتزم اغماضا بانه المصدر

(قوله أمك) مثال يس نصا نقصا ومثال الحنفي لا يتجه تأمل (قوله لا بشكل) فيه أنه مؤكدا للجملة ومما مؤكدا للعامل الا أن يقال هو مؤكدا للعامل أيضا



للمشعر بالحدوث (فوالنثية بعد جله) (٨٨) حاوية معناه وفاعله غير صالح ما شئت عليه العمل فيه (كلى بكاء ذات عضلة)

أوصفه له على تقدير مثل وهل النصب أربع من الرفع أو هما مستويان قولان (قوله المشعر بالحدوث) أي التجدد أي الدال على أمر يتجدد لا على أمر راسخ ثابت دما بيني (قوله وفاعله) أي فاعل معنى المصدر كالياء في مثال المصنف راجع الضمير إلى معنى المصدر بالحدوث منه الذي هو الثاني يرد عليه في مثال المصنف ومثالي الشارح لم تشمل الجملة فيها على فاعل معنى المصدر الثاني لأن فاعل البكاء الثاني والضرب الثاني والصوت الثاني ذات العضلة والمألوك والجار ولم تشمل الجملة على شيء من الثلاثة ويحجب بأن معنى بكاء ذات عضلة بكاء مثل بكاء ذات عضلة وفاعل هذا البكاء المثل قد اشتملت عليه الجملة وكذا يقال في مثالي الشارح أفاده سم (قوله كلى بكاء ذات عضلة) قصر بكاء الأول بصروية فلا بد أن البكاء باقية صراصة الدموع وبالمدرج الصوت فلم تشمل الجملة على معنى المصدر وينبغي أن يكون قوله كلى الخ صفة جملة أي بعد جملة كالجمل في هذا الكلام ليكون إشارة إلى بقية الشروط أفاده يس عن الشاطبي (قوله وله صوت صوت جار) هو مصدر صات بصوت إذا صاح فهو بمعنى التصويت لا اسم مصدر نائب المصدر كإزعمه البعض (قوله لعدم الأشعار بالحدوث) لأنه من قول الملكات قال في الهمع لم ينصب ذكاه الحكماء في له ذكاه الحكماء لأن نصب صوت وشبهه إنما كان ليكون ما قبله بمنزلة فعل مل مسددا إلى فاعل التقدير في له صوت هو بصوت واستقام نصب ما بعده لا ستمامة تقدير الفعل في موضعه وذلك لا يمكن في له ذكاه فدر استقام النصب (قوله لعدم احتوائها على صاحب) أي لأن ضمير عليه للمنوح عليه لا للناجح فلم يكن في الجملة فاعل معنى المصدر بخلاف مثل المصنف والفرق بينهما في غاية الظهور فقد صوى البعض أن هذا المثال كمثل المصنف وأن الفرق بينهما في غاية العجب (قوله فيجب رفعه في هذه الأمثلة ونحوها) الذي يتجه إلى صحة النصب في نحو لزيد يد أسد أو علم علم الحكماء أو ضرب صوت جار على الحال من الضمير المستتر في الخبر بتقدير مضاف أي مثل يد أسد الخ أو على المفعولية أقول محذوف أي تعالى يد أسد الخ فتأمل (قوله لكن على الحال) أي بتقدير مثل فلا يرد أن نوح الخ لم معرفة ذلك يكون حالا وهو حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور وفي النكت والدما بيني جوار نصبه على المصدرية على نعت (قوله حيث يتعين) حيثية تعليل (قوله لأن شرط الخ) ذهب الناطق في تسهيله لي أنه لا يشترط ذلك في عمله بل هو غالب فقط فعلية يصح أن يكون النصب بالمصدر المذكور بالجملة بل قال انما بيني بعد ذكره أن كون المصدر كالمذكور نحو لزيد يد أسد المقدره ذهب إلا أكثر ما نصه قال الرضي وظاهر كلام سيديوه أن المصدر في قوله له صوت جار منصوب بصوت لا بفعل وقد قالوا إنما نصب لا لثمرت بد في حال صوت ومه اه وهه يؤخذ ما مر أن المراد بالثمرت انصويت أي أحداث ما يسمع وأخرجه لا نفس ما به راجع المراد في شرح التسهيل وجعله الداعي للجهه هو راني تقدير المناسب وعدم جعله منصوب بصوت لأنه معنى ما يسمع ليس متقدرا بالحرف المصدرى والفعل ولا بد لا من فعله بخلافه بمعنى التصويت منه ارده الدما بيني قالوا في راجع ما لم يكن متقدرا بالحرف المصدرى لوقوعه مبتدأ والاصل فيه الاسم انصريت وذلك لأن الحرف المصدرى وانفعل به اه وفيه نظر لاقتصائه منع عمل كل مصدر وقع به أو هو مجموع بمقتضى ما مر من المراد في شرح التسهيل في له صوت صوت جار أي يتدرج بالحرف المصدرى وانفعل (قوله ما ان يسمع الخ) مانافية وان زائدة وحرف الساق معطوف على كبر الخمل بكسر الميم الأولى وقع الألفية علاقة السيف والمعنى أن هذا الفرس مدح خلق كطى الخمل تخاف كعب في الخمل وأنه بلغ في الصمور إلى أن لا يصل بطنه إلى الأرض إذا انتطحع وانما يسمع الأرض منكمه وسرف ساقه والكلام مسوق للمدح فطى منصوب بمحذوف

أي مجموعة من الشكاح ولزيد ضرب ضرب المألوك وله صوت صوت جار فالمنصوب في هذه الأمثلة قد استوفى الشروط السبعة بخلاف ما في نحو لزيد يد أسد لعدم كونه مصدرا ونحو له علم علم الحكماء لعدم الأشعار بالحدوث ونحو له صوت صوت حسن لعدم التثنية ونحو صوت زيد صوت جار لعدم تقدم جملة ونحو له ضرب صوت جار لعدم احتواء الجملة قبله على معناه ونحو عايه نوح نوح الخمام لعدم احتوائها على صاحب فيجب رفعه في هذه الأمثلة ونحوها وقد بينا نصب في هذا الأخير لكن على الحال وبخلاف ما في نحو أبا أبي بكاء ذات عضلة ويريد يضرب ضرب المألوك حيث يتعين كون نصبه باعمال المذكور في الجملة قبله لا بمحذوف لصلاحية المذكور للعمل فيه وإنما لم يصلح المصدر المستتمه عليه الجملة في نحو بكاء ولزيد ضرب للعمل لأن شرط أعمال المصدر أن يكون بدلا من الفعل أو مقدرا بالحرف المصدرى والفعل وهذا ليس واحدا منهما في تبيينه كمثل له صوت صوت جار قوله ما ان يسمع الأرض الا

بكاء منه وحرف الساق طى الخمل لا ما قبله بجملة طى فأنسب ويه في حقه المصدر الاتي وجوبا  
الامر بالمط بفعله على قرين في الال ما له والى وعى ما مر والثاني ما لا يعمل له أي لا كيه إذا لا عمل ما اذا كقول



هذا الجاهل صاحبها ما  
 بله الا كف كانه لم يخلق  
 في رواية خفض الا كف  
 قبله حيث منصوب نصب  
 ضرب الرقاب والعامل فيه  
 فعل من معناه وهو ترك  
 لان بله الشيء بمعنى ترك  
 الشيء فهو على حد النصب  
 في نحو ثمة بفضاوا حيث  
 مفعول ويجوز ان ينصب ما  
 بعد بله فيكون اسم فعل  
 بمعنى ترك وهي احدى  
 الروايتين في البيت وسبأني  
 في بابه ومثل بله المضاف  
 ويله ويوحه ويسسه  
 وويسه وهي كايات عن  
 الويل ويول كلمة يقال  
 صد الشتم والتوبيخ ثم  
 كثرت حتى صارت كالتهجيب  
 يقولها لا انسان لمن يحب  
 ولمن يبغض ونصبها بتقدير  
 الزم الله وهو قليل ولذلك  
 لم يتعرض له هنا  
 في المفعول له  
 ويسمى المفعول لاجله  
 ومن اجله وقده على  
 المفعول فيه لانه ادخل  
 منه في المفعولية واقرب  
 الى المفعول المطلق يكونه  
 مصدرا كما اشار الى ذلك  
 بقوله (ينصب مفعولا له  
 المصدر) أي القلي (ان  
 ابا نعليل) أي أنهم كونه  
 علة للحدث ويشترط كونه  
 من غير لفظ الفعل (كجد  
 شكرا) أي لاجل الشكر  
 فلو كان من لفظ الفعل  
 كجل محيلا كان انتصابه  
 على المصدرية (ودن)  
 طاعة (وهو) أي المفعول له

وجوابا على حمله صوتا وشعارا لكون الجلة بمنزلة له على كذا في التصريح وغيره (قوله تذر) أي  
 السيوف والجاهل جمع جمجمة بضم الجيمين عظم الرأس المشتمل على الدماغ وتطلق على الانسان  
 بتمامه مجازا وهو البق بقوله عاماتهما اذهى جمع هامة وهي الرأس ونساجيا من فها بضم واذا برز عن  
 محله بله الا كف مصدر بمعنى ترك لفعل مهمل أقيم هو مقامه مضافا الى المفعول على أحد الأوجه  
 الأولى تبة في بله كانه لم يخلق متعلق بضاخيار الضمير للهامات والمعنى أن هذه السيوف تترك القوم  
 بارزة رؤسهم عن محالها منفصلة كانه لم يخلق على الأبدان فترك كذا كرا لا كف لانها سهلة القطع  
 بالنسبة الى الرأس (قوله فيكون اسم فعل الخ) وعلى هذا افتتحته بنائية وبقيت رواية ثالثة وهو  
 رفع ما بعدها على الابتداء خبره بله بمعنى كيف لام تستعمل اسم استفهام بمعنى كيف وفتحته على  
 هذا أيضا بنائية والمعنى عليه كيف لا تترك صاحبه عن الأيدي مع أنها أسهل من الرأس  
 فعلى هذا بله في البيت للاستفهام التهجيب (قوله ومثل بله الخ) أي في وجوب حذف الناصب وكون  
 ناصبه ليس من لفظه لافي النصب على المفعولية المطلقة لما سبذ كره الشارح من أن تقدير عاملها  
 الزم الله فتكون مفعولا به وفي كلام غيره أن نصبها بالمفعولية المطلقة وأن تقدير العامل آخر  
 (قوله وهي كايات عن الويل) أي عند بعض اللغويين وذ كرا جر هري أن ويح كلمة رجمة وويل كلمة  
 عذاب وذ كرا شيئا أن ويس كويح وويل وويل ومراد الشارح أنها كايات عن الويل بالنظر  
 لأصل الوضع فلا ينافي ما سبذ كره الشارح من أنها صارت كالتهجيب بقولها لا انسان لمن يحب ولمن  
 يبغض (قوله يقال عند الشتم والتوبيخ) أي عند ارادتهما (قوله وهو قليل) أي هذا النوع الذي  
 لا فعل له من لفظه

في موصولة دليل هو الضمير اليها مانع موصولة ال يرجع الضمير الى الموصوف المحذوف قال  
 المرادى في شرح التسهيل ولا يجوز تعدده منصوبا أو مجرورا لا بابدال أو عطف قال في الجمع  
 وإذا امتنع في قوله تعالى ولا تأمكوهن ضرارا تعتدوا تعلق الجار بالفعل ان جعل ضرارا مفعولا له  
 وانما يتعلق به ان جعل لا (قوله لانه أدخل منه الخ) أي لكونه مفعول الفاعل حقيقه كما أسلفناه  
 فقولنا وأقرب الخ عطف علة على مفعول ومن قدم المفعول فيه علة بأن احتياج الفعل الى الزمان  
 والمكان أشد من احتياجه الى العلة (قوله وأقرب الى المفعول المطلق) بل قال الزجاج والكوفيون  
 انه مفعول مطلق تصريح (قوله كما أشار الى ذلك) أي الى أقربيه بكونه مصدرا (قوله ينصب  
 مفعولا له المصدر) أي بالفعل قبله على تقدير حرف العلة عند جمهور البصريين فعليه هو من المفعول  
 به المنصوب بعد زرع الخافض وقال الزجاج ناصبه فعله قدر من لفظه والتقدير جئتكم أكرما كراما  
 وعليه فهو مفعول مطلق وقال الكوفيون ناصبه الفعل المقدم عليه لانه ملاق له في المعنى مثل  
 فعدت جالسا وعليه أيضا فهو مفعول مطلق ولذلك قال في التصريح قال الزجاج والكوفيون انه أي  
 المفعول له مفعول مطلق اه (قوله ان ابا نعليل) ظاهر كلامه وكلام الشارح حيث قال فما  
 يأتي أي يشترط لنصب المفعول له الخ أن هذه الشروط شروط لانتصابه وأنه عند الجمهور يسمى مفعولا له  
 والجمهور على أنه حيث لم يفعول به وعايه هذه الشروط لتحقيق ما هيبة المفعول له ومعنى قوله ابا ن  
 نعليل أظهر علة الشيء أي الباعث على الفعل سواء كان غرضنا نحو جئتكم بغير الخاطرك أولا  
 كقعدت عن الحرب جينا (قوله ويشترط كونه من غير لفظ الفعل) أي وغير معناه ويعنى عن هذا  
 الشرط قول المصنف ان ابا نعليل (قوله أي لاجل الشكر) أي لاجل أن تكون شاكرا مم  
 (قوله كجيل محيلا) بفتح الميم وكسر الخاء وسكون اليا مصدر مهي (قوله طاعة) أشار به الى أن  
 دن مثال ثان بمعنى انضغ حذف مفعوله قال البعض دلالة الاول عليه وفيه الظاهر ولو جعل  
 الشارح مفعوله المحذوف شكرا آخر لكان الخلق لا يدل ثم كلام الشارح يقتضي أن المفعول له



(بما يصل فيه مقعد  
وقتا وفعالا) الجلة الحالية  
ووقتا وفعالا نصب بنزع  
الطافض أي بشرط ان نصب  
المفعول له مع كونه مصدرا  
قليلا يسبق للتعليل أن يتعد  
مع عامله في الوقت وفي  
الفاعل فالشروط حينئذ  
خمس كونه مصدرا فلا  
يجوز جثثك السمن  
والعسل قاله الجهمور  
وأجاز يونس أما العبيد  
فدفع عبيد معنى مهمما يذكر  
شخص لأجل العبيد  
فالمذكور ذو عبيد وأما كره  
سيديويه وكونه قليلا فلا  
يجوز جثثك قراءة للعلم ولا  
قتلا الكافرو وأجاز الفارسي  
جثثك ضرب زيد أي  
لضرب زيدا وكونه علة  
فلا يجوز أحسنت اليك  
أحسانا اليك لان الشيء  
لا يعمل بنفسه وكونه مقدا  
مع العمل به في الوقت فلا  
يجوز جثثك أمس طامعا  
غدا في معروف ولا يشترط  
تعيين الوقت في اللفظ بل  
يكفي عدم ظهور الموافقة  
وفي الفاعل فلا يجوز  
جثثك محبتك أي أي خلافا  
لأبن خروف في تنبيهه قد  
يكون الاتحاد في الفاعل  
تقديرا كما كتبه تعالى يريكم  
البرق خوفا وطمعا لان  
معنى يريكم يجعلكم  
ترون اه (وان شرط)  
من الشرط المذكورة

يجوز صدقه وهو ظاهر إذا دل عليه دليل (قوله بما يصل) الباء بمعنى مع متعلقة بمقتضى قوله  
نصب بنزع الطافض كذا في بعض النسخ وفيه أن النصب به مما يحى على الرجوع وفي بعض النسخ  
نصب على التمييز أي المفعول من الفاعل وهي أولى (قوله أن يتعد مع عامله في الوقت) بان يقع  
حدث الفعل في بعض زمان المصدر ويكتسب طمعا أو يكون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر  
كما يستلزم خوفا من فرار أو باعكس يستلزم أصلا حاله قاله الرضي (قوله والشروط حينئذ  
خمس) بل ستة سادسها ما ذكره الشارح سابقا بقوله ويشترط كونه من غير لفظ الفعل (قوله وأجاز  
يونس أما العبيد فذو عبيد) كان المناسب أن يقول وأجاز يونس كونه غير مصدر تمسكا بقولهم  
أما العبيد فذو عبيد لان هذا المثال ليس من عنديات يونس بل من كلام العرب وقد يقال مراده  
وأجاز يونس كون أما العبيد الخ من المفعول لأجله القياسي وجعله بعض النسخة مفعولا به لحدوث  
أي مهمما ذكر العبيد ولم يلتزم هذا البعض كيونس تقديرهما كيهما أي كن من شيء بل قدره في كل  
مكان بما يليق به وجعله الزجاج مفعولا به بتقدير مضاف أي مهمما ذكره لأجل تلك العبيد (قوله  
وأما كره سيديويه) أي أنكرا بقياس عليه قائلا ان رواية النصب خبيثة رديئة فلا يجوز التخرج  
عليها (قوله وكونه قليلا) قال في التصريح لان العلة هي الحاملة على إيجاد الفعل والحامل على  
الشيء متقدم عليه وأفعال الجوارح ليست كذلك اه وعزا هذا الشرط السيموطي في الجمع الى  
بعض المتأخرين وعزا الرضي الى بعضهم معلا بما مر ثم رده فقال ان أراد وجوب تقدم الحامل  
وجودا فنوع وان أراد وجوب تقدمه اما وجودا أو تصورا فسلم ولا ينفعه ويتنقض ما قاله يجوز  
جثثك أصلا حال امره وضررته تأديا اتفاقا فان قال هو بتقدير مضاف أي ارادة أصلا و ارادة  
تأديب قلنا يجوز أيضا جثثك اكرامك لي وجثثك اليوم اكرامك لك غدا بل يجوز جثثك سمنا ولسنا فظهر  
أن المفعول له هو الظاهر لا مضاف مقدروا أن المفعول له على ضربين ما يتقدم وجوده على مضمون  
عامله فحوقه حدث جثثك يكون من أفعال القلوب وما يتقدم على الفعل تصورا أي يكون غرضا ولا  
يلزم كونه فعل القلوب نحو ضربته قويا وجثته أصلا اه (قوله وأجاز الفارسي جثثك ضرب  
زيد) أي مع أن المصدر ليس قليلا واعله لا يقول باشتراط اتحاده مع العامل فاعلا أيضا حتى يجيز  
هذا المثال لعدم هذا الشرط أيضا في نفسه وربما يفهم ذلك قول الهمع شرط العلم والمتأخرون  
شاركته لفعله في الوقت والفاعل نحو ضربت ابني تأديبا ثم قال ولم يشترط ذلك سيديويه ولا أحد من  
المتقدمين بنحو زوا اختلافا في الوقت واختلافا في الفاعل اه وتقدم عن الرضي رد اشتراط  
كونه قليلا بقى أن التأديب هو الضرب كما صرح به الرضي فلا يصح أن يكون علة للضرب لان الشيء  
لا يكون علة لنفسه لا يقال يدفع هذا بتقدير ارادة لا نأقول يصير المعنى جثثك أدبت ابني لارادة  
التأديب أو ضربته لارادة الضرب وفيه رككة لا تحق لان الباعث على الشيء ليس مجرد ارادته  
والحائز عندي لمادة الاعتراض مع قرب المسافة أن يجعل التأديب على التأديب الذي هو أثر  
التأديب ساء على عدم اشتراط الاتحاد وفعالا أو على ارادة التأديب الذي هو هذا الأثر بناء  
على الاشتراط واحفظه (قوله وكونه علة) أي كونه مفهما العلة وما قبل من أن العلة محل الشروط  
فكيف تكون شروطا لنوع كما ذكره بس بل محل الشروط ماهية المفعول له أو نصبه على مامر  
(قوله فلا ولا بن خروف) واه لم يشترط الاتحاد في الفاعل تمسكا بقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا  
وسيد كرا شارح جوابه وجوز ابن الفنايع بمهمة ثم مهملة تعدد الوقت بل قدمنا عن الهمع أن  
سيديويه المتقدمين لم يشترطوا الاتحاد وفعالا (قوله تقدير يا) أي باعتبار التقدير  
والمعنى (قوله يجعلكم ترون) أي فاعل الرؤية التي تصنها يريكم وفاعل الطمع والخوف واحد  
وهو مخاطبون وفيه أن هذا تنازع الظاهر وانما العمل الذي تتعلق به الاحكام الصورية هو يريكم



ما عدا قصد التعليل (فقد تكرر به بالحرف) أنه الال على التعليل وهو اللام أو ما يقوم مقامها وفي بعض النسخ باللام أو ما يقوم مقامها فقد الأول وهو كونه مصدرا للحروف والأرض وضعها للام والثاني وهو كونه قلبيا نحو ولا تقسوا أولادكم من اطلاق بخلاف خشية اطلاق والثالث وهو الاتحاد في الوقت نحو قوله **هجتت** وقد نصت لنوم ثيابه (٩١) والرابع وهو الاتحاد في

الفاعل نحو

وإني لتعصروني لذكرالك

هزة

وقد اتفقت الاتحادان في

أقم الصلاة لدلوك الشمس

(وليس يمنع) جزمه باللام

أو ما يقوم مقامها (مع)

وجسود (الشروط)

المذكورة (كأنه قد اذعن

وقل أن يصحبها) أي اللام

(المجرد) من ال والاضافة

كأنه المثال حتى قال

الجزولي أنه ممنوع والحق

جوازه ومنه قوله

من أمكم لرغبة فيكم جبر

(والعكس في منصوب ال)

وهو أن جزمه باللام كثير

ونصبه قليل (وأندوا)

شاهد الجوازه قول الرازي

(لا أقعد الجبن عن الهجاء

ولو تواتر زمر الاهداء)

وتنبيهان في الأول أفهم

كلامه أن المضاف يجوز

فيه الأمران على السواء

فجوزت انتفاء الخبر

ولاتبقاء الخبر الثاني أفهم

أيضا جواز تقديم المفعول

له على عامله منصوبا كان

أو مجرورا كأنه إذا فزع

وزنه إذا فزع في خاتمة إذا

دخلت ال على المفعول

له أو أضيف إلى معروفة

نعرف بال أو بالاضافة

تلا قاله يابني والجرحي

لا ترون وأنه لا يظهر كون الحروف والطمع صفة للرؤية لأنهم لا يرون لأجل الحروف والطمع بل يرون الله لأجل أن يحافوا ويطمعوا فاستدلال من حروف قوي على أن كان ولا بد من التأويل فالأقرب أن يؤخذ الحروف والطمع بالاضافة والاطماع أو يجمع لاجل من مخاطبين على اضمار ذوي أو على التأويل باسمي فاعل (قوله ما عدا قصد التعليل) أي ما عدا كونه علة فأطلق السبب وأراد السبب فلا يقال قصد التعليل ليس أحد الشروط المارة وإنما استثناء لأنه عند فقد التعليل لا يصلح للجبر بحرف التعليل أيضا إذ لا تعليل (قوله أو ما يقوم مقامها) هو الاء وفي ومن زاد المناطبي الكاف نحو واذكروه كما هذاكم وفي شرح الأمانة لابن هشام أن حروف السبب سبعة هذه الخمسة وحتى نحو أسلم حتى تدخل الجنة وكى فحوجتكم كى تكرمنى وإن الكاف وحتى كى لا تدخل على المفعول لأنها لا تكون للتعليل إلا مع الفعل المقرون بالحرف المصدرى اه وبني زيادة على نحو وتكبروا الله على ما هذاكم (قوله وفي بعض النسخ باللام) واقتصر عليها لأنها الأصل (قوله وقد نصت) بتضيق الضاد أي خلعت (قوله أقم الصلاة لدلوك الشمس) ففاعل الإقامة المخاطب وقاعدا دلوك أي المبسل من وسط السماء الشمس وزمها مختلف فزمن الإقامة متأخر عن زمن

نم آخره وكون المصدر ليس قلبيا وفي المعنى أن اللام في دلوك بمعنى بعد وعليه فلا

يكون اللام لام التعليل (قوله كأنه قد اذعن) فيه تقديم مفعول الخبر الفعلي وهو

بهرر بامر (قوله أي اللام) فيه أن النسخة التي شرح عليها بالحرف وجئت مذفكان

المناسب أن يقول أي الحرف وتأنيث الضمير حيث تدب اعتبار الكلمة (قوله أفهم كلامه أن المضاف

الخ) وجهه أنه لا يذكر فيه قلة ولا كثرة كما فعل في قسيمة فدل على استواء الأمرين فيه (قوله

منصوبا كان أو مجرورا) أما أفهامه جواز تقديم الجور وقظا هو وأما أفهامه جواز تقديم المنصوب

فعله بطريق المقابلة

في المفعول فيه وهو المسمى طرفا في

أي عند البصريين واعتز بهم الكوفيون بأن الطرف الوعاء المتناهي الاقطار وليس اسم الزمان

والمكان كذلك أفاده المصريح وأجيب بأنهم يجوزون في ذلك واسطحا وعليه ولا مشاحة في الاصطلاح

قال المصريح ومعناه انقضاء محلا وانكسائي وأجابه صفة اه ولعله باعتبار الكينونة فيه (قوله بكونه)

أي المفعول المطلق أي معناه مستلزما له أي الطرف أي معناه في الواقع أي في نفس الأمر وإن لم

يستلزم نفس المفعول المطلق نفس الطرف في الاصطلاح (قوله لا بواسطة حرف منقوطة) أي ولا قدر

بل بواسطة تزج الخافض والتقييد بالمقنونة أفهم من مقابلة به بالمفعول معه أن الفعل يتعدى إلى

المفعول معه بواسطة حرف منقوطة إذ لو استقطب التقييد لصديق قوله بخلافه بأن الفعل يتعدى إلى

المفعول معه بواسطة حرف منقوطة هذا وقال الرضي لم يصل إليه بنفسه بل بواسطة حرف مقدرا أي كما

يصل إلى المفعول معه بواسطة حرف منقوطة (قوله بخلافه) فإنه يصل إليه العامل بواسطة الواو

(قوله وقت) أي ولو من قبل كما في أمس قبل اليوم فإن التقدير رأس في زمان قبل اليوم ومعالم أن

الزمان ليس في زمان فكأن أمس في زمان مجرد تخيل وكفى الله قبل العالم فإن من العالم الزمان فوجود

الله تعالى في زمان قبل العالم الذي منه الزمان مجرد تخيل فآل (قوله أي اسم وقت أو اسم مكان)

قد رذل لأن المفعول فيه من صفات الالفاظ والمراد لفظ يدل على أسده ما ولو بالتأويل فيدخل

والمجرد في قولهم أنه لا يكون إلا نكرة وإن ال فيه زائدة ووضافته غير محذوفة في المفعول فيه وهو المسمى طرفا في وتقديمه على المفعول معه لقربه من المفعول المطلق بكونه مستلزما له في الواقع إذ لا يحلوا الحدث عن زمان ومكان ولا أن العامل يصل إليه بنفسه لا بواسطة حرف منقوطة بخلافه (الطرفي) لغة الوعاء واصطلاحا (وقت أو مكان) أي اسم وقت أو اسم مكان



(ضمنا) معنى (في) دون لفظها (باطراد) (٤٢) ~~هنا~~ اسكت (زمننا) ~~هنا~~ اسم مكان وازمناسم زمان وهما ~~هنا~~ مضمنان معنى في

لانهم مامد كوران للواقع  
فيهما وهو المصكت  
والا حترار بقيد ضمنا في  
من نحو محققون يوموا وضو  
الله أصلم حيث يجعل  
وسالاته فانهم ليسا على  
معنى في فانتصاهم سما على  
المقصود ليس هو ناسب حيث  
يصلح محذوقا لان اسم  
التفضيل لا ينصب المفعول  
به اجاعا رجعى في دون  
لفظها من نحو ممرت في  
يوم الجمعة وجلست في  
مكانك فانه لا يسمي ظرفا  
في الاصطلاح على الأرجح  
وباطراد من نحو دخلت  
البيت وسكنت الدارهما  
انتهى بالواقع فيه وهو  
اسم مكان مختص فانه غير  
ظرف اذ لا يطرده نصبه  
مع سائر الافعال فلا  
يقال غت البيت ولا قرأت  
الدار فانتصاه على المفعول  
به بعد التوسع باسقاط  
الخاص هذا مذهب  
الفارسي والناظم ونسبه  
اليبويه وقبل منصوب  
على المفعول به حقيقة  
وان نحو دخل متعديا  
وهو مذهب الاخفش  
وقيل على الظرفية تشبها  
له بالمهم ونسبه الشلوبين  
الى الجمهور وعلى هذين  
لا يحتاج الى قيد باطراد  
وعلى الاول يحتاج اليه  
خلافا للشارح ~~في تنبيهات~~  
الاول تضمن الاسم معنى  
الحرف على توهمين الاول

ما عرضت دلالة على أحد هما أو جرى مجراه فالاول نحو ممرت عشرين يوما ثلاثين فرسخا والثاني  
نحو أقمنا لنذهب كافي التوضيح ودخل في التعريف ما استعمل تارة زمانا وتارة مكانا فنحو أى وكل  
فانهم ما بحسب ما يضاف اليه لان المعنى أن الظرف لا يخرج عنهما الا أنه اما للزمان دائما واما للمكان  
دائما. اقاله يس ونخرج ماضين معنى في باطراد وليس واحدا منهما نحو وترغبون أن تنكحوه من أى  
في أن تنكحوه من على أحد التقديرين فان السكاح ليس اسم زمان ولا مكان أهاده الشيخ خالد قال  
اليهوتى وأقره الاسقاطى وشيخنا والبعض وقد يقال حيث ضمن هذا معنى في باطراد ينبغي أن يجعل  
ظرفا لانه مكان اعتبارى وأنا أقول معنى كونه باطراد كإقاله شيخنا والبعض وغيرهما وسيأتى أن  
يتعدى اليه سائر الافعال والاطراد في نحو وترغبون أن تنكحوه من ليس بهذا المعنى وحينئذ يكون  
خارجا بقيد الاطراد جمعاه المدكور فلا يتم كلام الشيخ خالد ولا كلام اليهوتى فتدبر (قوله ضمنا معنى  
في) هو الظرفية ومعنى تضمنه معناها اشارته اليه لتعريفه في قوة تقديرها وان لم يصرح بالتصريح بها في  
الظروف التي لا تصرف كعند (قوله باطراد) بان يتعدى اليه سائر الافعال وأورد عليه أنه يخرج  
لاسماء المعدادير فانها اعمابها أفعال السير وما يصنع من الفعل فانه انما ينصبه ما اجتمع معه في مادته كما  
بأتى وأجيب بانهم ما مستقيمان من شرط الاطراد بدليل ما سيأتى (قوله لانهم مامد كوران للواقع) أى  
حالة كورهما ظرفين للواقع بهما (قوله من نحو محققون يوما) اذ المراد أنهم يحافون  
الخوف واقع فيه (قوله ونحو الله أعلم الخ) اذ المراد أنه تعالى يعلم المكان المستحق له  
لا أن العلم واقع فيه (قوله فانتصاهم سما على المفعول به) أورد عليه أن في جعله  
من التصرف وفي التسهيل أن تصرفها نادروحين فلا ينبغي حل التبريل عليه ولذا قال الدماميني  
لوقيل ان المعنى يعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة لم يعد ولم يكن فيه اخراج حيث عن الظرفية  
(قوله وما صلب حيث) أى محلا (قوله لا ينصب المفعول به) لا يقال ما لا يعمل لا يفسر عاملا لانا نقول  
دالخاص بباب الاشتعال كامر (قوله اجاعا) نوقش بوجود القول بعمل اسم التفضيل في المفعول به  
وقد قال المصريح قال الموضح في الحواشي قال محمد بن مسعود في كتابه البديع غلط من قال ان اسم  
التفضيل لا يعمل في المفعول به لورود السجاع بذلك كقوله تعالى وهو أهدي سبيلا وليس تمييزا لانه  
يس فاعلا كما هو في ريد أحسن وجها وقول العباس بن مرداس وأضرب منابا ليوف القواسم  
اه وقال أبو جيان في الارشاد قال محمد بن مسعود أفعال التفضيل ينصب المفعول به قال الله  
تعالى ان ربك هو أعلم من يفضل عن سبيله اه وأجيب بانه لم يلتفت اليه لشدة ضعفه وفيه نظر  
(قوله من نحو ممرت في يوم الجمعة) فان هذا التركيب مضمّن لفظ في بمعنى أنه مشتمل على لفظها  
ومصرح بلفظها فيه هذا هو المتبادر من تضمن لفظها وعليه جرى الشارح الا شهوتى فرد على ابن  
الناظم كما سيأتى ايضا (قوله فلا يقال غت البيت) قال ابن قاسم كالا يقال ذلك لا يقال غت فرمها  
ولا قرأت مكانا فالفرق اه ويظهر في الفرق أن الافعال الداخلة على نحو الفرسخ والمكان  
كثيره فربل أكثرها نزلة الاطراد بخلاف الافعال الداخلة على نحو البيت والمجد فانها قليلة تدخل  
وسكن وزل كما قاله الرضى (قوله بعد التوسع الخ) أى فهو مفعول به مجازا كافي غروق الديار (قوله وأن  
محدودا متعديا نفسه) أى يتعدى بنفسه من غير توسع باسقاط الجار لانه يتعدى كذلك مرة  
وبالحرف أخرى وكثرة الامر من فيه يدل على أن التما (قوله وعلى هذين لا يحتاج الى قيد باطراد) بل  
لا يصح على رأى الشلوبين لانه داخل في الظرف حقيقة فانه لا امر أنه من المهم تنزيلا وانما لم يحتاج  
اليه على رأى الاخفش لخروج نحو دخلت البيت بقولنا ضمن معنى في (قوله وعلى الاول) أى كونه  
منعولا به بعد التوسع يحتاج اليه لانه مع كونه غير ظرف مضمّن معنى في بمعنى أنه مشير الى معنى في  
الكونه في قوة تقديرها كما مر خلافا للشارح ابن الناظم في دعواه عدم الاحتياج اليه على الاول أيضا



مطروحة بقوله فمنا معنى في لانه عليه مضمون لفظ في بناء منه على أن المراد بالتضمن اللفظي ما هو  
أعم من أن يكون لفظها في التركيب أو ملاصقا فيه بان كان موجودا ثم حذف وقد علمت أن  
المبادر من التضمن اللفظي كون التركيب مشتقاً على لفظها كما درج عليه الشارح الأشموني  
فبعد ما طرأ محتاج إليه على القول الأول فرد البعض تبعاً لغيره على الشارح وجعله الحق مع ابن  
الناظم ناشئ عن عدم التدبر (قوله أن يخلف الاسم الحرف على معناه) أي حالة كونه ذا الأعلى  
معناه بان بصير الاسم مؤدياً بمعنى الحرف بجهوده وقوله غير منظور إليه أي غير ملاحظ في نظم  
الكلام (قوله وهو أن يكون الحرف منظوراً إليه) أي ملاحظ في نظم الكلام أي فلم يؤد الاسم  
معنى الحرف بل يشير إليه فقط ومعناه باق فيه يؤديه هو محذوف (قوله بناء على أن أو على بابها الخ)  
فيه إفادته من ثمر تب وفيه أن أراد أن كانت على بابها فهي للتنويع لا للتشديد فيجب فيها المطابقة  
فالالف للتثنية مطلقاً (قوله وهو الاظهر) أي المتبادر إلى الذهن لأن الأصل بقاء أو على حالها  
(قوله بالواقع فيه) أي في جميعه أو استغرقه الواقع فيه أو في بعضه ان لم يستغرقه فالاول مخصوصت  
يوم الجمعة والثاني مخصوصت رمضان وفي عبارة المصنف تسجع سينه عليه الشارح في فائدة كما قال  
الدمايبي الزمان أربعة أقسام مختص معدود كرمضان والحرم والصيف والشتاء فيقع جواباً لكم  
لا يختص فلا يقع جواباً لواحد منهما كحين ووقت ومعدود غير مختص فيقع جواباً  
لثلاثة أيام وأسبوع وشهر وحول ومختص غير معدود فيقع جواباً للمتي فقط نحو  
المصنف إلى أحد أسماء الشهور كشهر رمضان وشهر ربيع الأول فالذي يصلح  
جواباً لكم فقط أولها ولتي معرفة كان أو نكرة يستغرقه الحدث الذي تضمنه ناصبه ان لم يكن  
الحدث مختصاً ببعض أحرار ذلك الزمان فاذا قيل كم مرت فقلت شهراً وجب أن يقع السير في جميع  
الشهر ليلة ونهاره إلا أن يقصد المبالغة والتجاوز وكذا إذا قلت في جوابه المحرم: لا فإن كان حدث  
الناصب مختصاً ببعض أجزاء الزمان استغرق جميع ذلك البعض كما إذا قلت شهراً في جواب كم صمت  
أو كم سريت فالاول يتم جميع أيامه دون لياليه والثاني بالعكس وكذا الأبد والدهر والليل والنهار  
مفروقة بال وأما أبدأ فلا يستغرق ما يستقبل لا لا استغرق جميع الأزمنة تقول: أبدأ من زيد الأبد  
فيشمل كل زمن من أزمنة عمره القابلة للصوم إلى حين وفاته ولا تقول: صام أبدأ وتقول لا صوم من  
أبدأ وما سوى ذلك جائز فيه التعميم والتبعض كالיום والليلة وأسماء أيام الأسبوع وأسماء الشهور  
مضافاً إليها لفظ شهر كشهر رمضان بخلاف صورة عدم إضافته إليها كما مر ووجه ذلك كما قاله الصنفار  
أن أسماء الشهور كالحرم وصفر من المعدود في كل منها اسم للثلاثين يوماً فمضى مرت المحرم مرت  
ثلاثين يوماً فيصلح جواباً لكم وكذا لفظ شهر بدون إضافته إلى اسم شهر من الشهور وأما شهر المحرم  
فمعناه وقت المحرم فخرج لفظ شهر بإضافته عن كونه معدوداً اسماً للثلاثين يوماً لأن الشيء لا يضاف  
إلى نفسه وصار شهر المحرم بمنزلة يوم الجمعة ولم يخالف في ذلك إلا الزجاج فذهب إلى أن المحرم كشمس  
المحرم فجوز ككون الحدث في جميعه وفي بعضه ومقتضى ما ذكره جواز إسناده لفظ شهر إلى جميع  
أسماء الشهور وهو قول أكثر التحويين وقيل يختص ذلك ببيع الأول وبيع الثاني ورمضان  
أه باختصار وفي الجمع أن ما صلح جواباً لكم أو متى يكون الفعل في جميعه تعميماً أو تقسيماً وإذا قلت  
مرت يوماً فالسير واقع في كل منهما من أوله إلى آخره وقد يكون في بعض كل ولا يجوز أن يكون في  
أحدهما فقط وكذا يحتمل الأمرين قولك: مرت المحرم ثم نقل من ابن السراج أنه أنكروا ورود  
جواب كم معرفة (قوله من فعل وشبهه) من صدر أو صفة ولوناً وبلاضواً يابذ عند الشدائد وأما  
عمر يوم القتال فمعدود منصوب بزيد ويوم منصوب بعمر ولا هم في أويل المشهور والمعروف قاله  
أبو حيان (قوله مظهراً كان) أي أن كان مظهراً خذ حرف الشرط لدلالة المقابلة والجواب لدلالة

أن يخلف الاسم الحرف  
على معناه ويطرح غير  
منظور إليه كما سبق في  
تضمن متى معنى الهمزة  
وإن الشرطية والثاني  
لا يقتضي البناء وهو أن  
يكون الحرف منظوراً  
إليه لكون الأصل في  
الوضع ظهوره وهذا  
الباب من هذا الثاني  
الثاني الالف في ضمنا  
يجوز أن تكون للإطلاق  
وأن تكون ضميراً لتثنية  
بناء على أن أو على بابها  
وهو الاظهر أو بمعنى الواو  
وهو الأحسن لأن كل  
واحد منهما ظرف  
لأحدهما انتهى (فانصبه  
بالواقع فيه) من فعل وشبهه  
(مظهراً كان) الواقع فيه  
نحو وجلست يوم الجمعة  
أمامك وأنا ساغر غدا خلت  
الركب (والا) أي وإن لم  
يسكن ظاهراً بل كان  
محذوفاً من اللفظ جوازا  
أو وجوباً (فأنوه



يوم الجمعة من غير أن يثبت في وقتها أو في مكانها أو في جهة من الجهات أو في وقتها أو في مكانها أو في جهة من الجهات  
 ان هلال بين السحاب أو صفة نحو رأيت طائرا فوق غصن أو مشتغلا عنه

(٩٤)

يوم الجمعة من غير أن يثبت في وقتها أو في مكانها أو في جهة من الجهات أو في وقتها أو في مكانها أو في جهة من الجهات  
 أو مستورا بالحدق لا غير  
 كقولهم حيثذا الآن أي  
 كان ذلك حيثذا واسمع  
 الآن في تنبيهان في الأول  
 العامل المقدر في هذه  
 المواضع سوى الصلة  
 استقر أو مستقر وأما  
 الصلة فتعين فيها تقدير  
 استقر لأن الصلة لا تكون  
 إلا جلة كما عرفت في الثاني  
 الضعيف في نصبه للطرف  
 وهو اسم الزمان أو المكان  
 وفي فيه مدلوله وهو نفس  
 الزمان أو المكان وأراد  
 بالواقع دليله من فعل  
 وشبهه لأن الواقع هو نفس  
 الحدث وليس هو الناصب  
 والأصل فأنصبه بدليل  
 الواقع في مدلوله فوسع  
 يحدف المضاف من الأول  
 والثاني لو ضوح المقام  
 انتهى (وكل اسم وقت  
 قابل ذلك) النصب على  
 الظرفية مبهما كان أو  
 مختصا والمراد بالمبهم مادل  
 على زمن غير مقدر كمن  
 ومدة ووقت تقول  
 صرت جينا ومدة وقتنا  
 وبالمختص مادل على قدر  
 معلوما كان وهو المعروف  
 بالعلمية كصمت رمضان  
 واعتكفت يوم الجمعة أو  
 بال كسرت اليوم وأقت  
 العام أو بال إضافة بحيث

قوله فأنصبه عليه ويحتمل أن كان زائدة ومظهر حال والاول أن نصب بقوله والاخ (قوله مقدرا)  
 حال مؤكدة (قوله نحو يوم الجمعة لمن قال معنى الخ) الفرق بين متى ومتى يطلب بها تعيين الزمان  
 خاصة ومتى يطلب بها تعيين المدة وزمانا أو مكانا أو غيرهما فهي أهم منها وقوما (قوله فيما إذا وقع خبرا  
 الخ) قال في التصريح لا يقع الظرف المقطوع عن الإضافة المبنى على الضم صفة ولا صلة ولا حالا  
 ولا خبرا لا يقال مررت برجل أعلم ولا حال الذي أمام ولا رأيت الهلال أمام ولا زيد أمام لا يجتمع  
 عليها ثلاثة أشياء القطع والبناء والوقوع موقع شيء آخر اه قال يس محل المنع إذا لم يعلم المضاف  
 إليه لعدم القاعدة حيثذا (قوله نحو يوم الجمعة من غير أن يثبت في وقتها أو في مكانها أو في جهة من الجهات) لم يقل مررت لأن خبر الطرف لا ينصب  
 على الظرفية بل يجب بوجهه بنى قوله المصريح وسيأتي عن الشاطبي أنه قد ينصب على التوسع (قوله  
 كقولهم حيثذا الآن) هذا مثل يذكر لمن ذكر أمر اتقادهم هذه أي كان ما تقوله واقعا حين إذ كان  
 كذا واسمع الآن ما أقول لك فهما من جملتين والمقصود نهي المتكلم عن ذكر ما يقوله وأمره بسماع  
 ما يقال له (قوله الثاني الضعيف الخ) أشار به إلى أن الكلام على حذف مضافين كما سيصرح به الشارح  
 آخر الألى أن فيه استخداما كإزعمه البعض اخترازا بظاهر أول عبارة الشارح وغفلة عن آخر كلامه  
 نعم كلام المتن في حذفه محتمل له بان يكون أعاد الضمير أولا على الطرف بمعنى اللفظ وثانسا على  
 الطرف بمعنى مدلول اللفظ (قوله وفي فيه مدلوله) أي للطرف بتقدير مدلوله ليوافق  
 (قوله وأراد بالواقع دليله) بوجه أن المجازة تروى لا بحذف المضاف فيناقى ما بعد إلا  
 أراد بقوله الواقع الخ (قوله وكل اسم وقت) أي اسم ظاهر فلا يرد أنه يصدق على  
 لا ينصب على الظرفية بل على التوسع كما قاله الشاطبي وشمل كلامه ما صيغ على مفعول من أدا به  
 الزمان من فعله المناسب له نحو قدمت مقعد زيد مر أدا به زمان القعود فإنه ينصب ظرف زمان كما  
 ينصب ظرف مكان إذا أريد به المكان (قوله تقول صرت جينا ومدة) جينا ومدة تأكيد معنى  
 الزمن الفعل لأنه لا يزيد على مادل عليه الفعل ومثله أسرى بعبد ليلا لأن الأمراء لا يكون إلا ليلا  
 والطرف يكون مؤكدا كالمفعول المطلق إلا أن تأكيد الطرف لزمن عامله وتأكيد المفعول المطلق  
 لحدث عامله (قوله مادل على مقدر) منه المعداد كسرت يومين كما سيذكره الشارح (قوله واعتكفت  
 يوم الجمعة) يقتضى أن أعلم بمجموع يوم الجمعة والذي في كلام غيره أن العلم الجمعة فالإضافة من إضافة  
 المسمى إلى الاسم (قوله أو بال إضافة) لم تضاف العرب لفظ شهر إلا إلى رمضان وإلى يمين مع جواز  
 ترك الإضافة أيضا لها والراجح جواز الإضافة إلى غير الثلاثة قياسا عليها (قوله أو وقطا طويلا) فيه  
 أنه جعل المختص مادل على مقدر وهذا ليس كذلك فينبغي جعله من المبهم (قوله وما يقبله المكان إلا  
 مبهما) روجه ابن الساجب في أماليه عدم نصب المختص من الأمكنة على الظرفية كما انتصب المبهم  
 منه وظرف الزمان مطلقا بما ورد منها أنه لو فعل ذلك قيد لادى إلى الإلباس بالمفعول به كثيرا ألا ترى  
 أنما تقول اشترى بيت يوم الجمعة وبعث يوم الجمعة وما أشبه ذلك ولا يلبس ولو استعملت الدار ونحوها  
 هذا الاستعمال لا يلبس بالمفعول به ومنها أن ظرف الزمان المبهم والمختص ككثير في الاستعمال  
 فحسن فيه الحدف لكثرة وظرف المكان أغما كثر منه في الاستعمال المبهم دون المختص فاجرى  
 المبهم لكثرة معرى ظرف الزمان وبقي ما لم يكثر في الاستعمال على أصله (قوله هـ) أي في ظرف  
 المكان بخلافه في ظرف الزمان كما مر (قوله ماله صورة) أي هيئة وشكل يدرك باللسان الظاهر  
 وحدود أي هياكل من جده ماله صورة أي مضبوطة (قوله نحو الجهات الست) أي أسماؤها وأغما

زمن الشتاء ويوم قدوم زيد أو غير ذلك من غير أن يثبت في وقتها أو في مكانها أو في جهة من الجهات أو في وقتها أو في مكانها أو في جهة من الجهات  
 ما يقبله المكان (ال) في حالتين الأولى أن يكون (مبهما) والمختص والمراد بها بالمختص ماله صورة وحدود ماله صورة ونحو الدار والمبهم  
 والبلد بالمبهم ما ليس كذلك (نحو الجهات الست) وهي أمام وراة ويمين وشمال وفوق وتحت



كانت مبهمة لعدم لزومها معنى بخصوصه لأنها أمور اعتبارية أي باعتبار الكائن في المكان  
فقد يكون خلقاً أماماً لغيره وقد يتحول فيعكس الأمر ولأنه ليس لها أصل معلوم فخلقاً مثلاً اسم  
لما وراء ظهره إلى آخر الدنيا كذا في التصريح (قوله وما أشبهها في الشياخ كاحية الخ) صامتاً  
وكاحية خبر والجملة مستأنفة لبيان نحو الجهات وما أفاده كلامه من صحة نصب كاحية ومكان  
وجانب ونحوها كحية ووجه هو ما يفيد كلام الهمع ونقل الحفيد عن الرضى أنه قال يستثنى من  
المبهم جانب وما يجناه من جهة ووجه وكنف وخارج الدار ودخلها وجوف البيت فلا يقتضب شيئاً  
منها على الظرفية بل يجب التصريح معه بالخرف اه قال الحفيد ومنه ظاهر وباطن وإذا لم يكن  
من يقول ظاهر باب الفتوح اه والذي في الدماميني نقلاً عن المصنف عدم صحة نصب نحو داخل  
وخارج وظاهر وباطن وجوف قال لان فيها اختصاصاً ما إذا نصح لكل بقعة اه وهو يؤيد كلام  
الشارح فتدبر (قوله ونحو المقادير) جعلها من المبهم أحد مذاهب النحاة والثاني أنها من المختص  
لان الميل مثلاً مقدار معلوم من المسافة وكذا الباقي والثالث وصحة أوجهان أنها شائعة بالمبهم من  
حيث أنها ليست شيئاً معيناً في الواقع فان الميل مثلاً يختلف ابتداءً وانتهاءً ووجهته بالاعتبار فهي  
مبهمة حكما ويحتمل أن المصنف جرى على هذا وأراد بالمبهم ما يشمل المبهم حكماً وسبب ذكر الشارح  
هذه المذاهب الثلاثة على ما في بعض النسخ وظاهر عادة الشارح لفظ نحو قبل المقادير أن لها نحواً  
غير الجهات وما أشبهها وما يصح من الفعل العامل فيه فليست ظاهراً وكلام المصنف يكفي في صدقه  
وجود نحو بعض الأشياء التي ذكرها (قوله كفر صرخ الخ) الفرسخ ثلاثة أميال والبريد أربعة فراسخ  
والغلاة بفتح الغين المجهه مائة باع والميل قدر مد البصر وهو عشر غلوات فهو ألف باع نقله شيخنا  
عن الشارح وفسر جماعة الغلاة بمقدار رمية السهم (قوله والثانية ما يصح) أي أن يكون اسم  
المكان ظرفاً يصح فتناسب الحالتان وجرى الشارح في حل النظم على خلاف ما يتبادر منه من كون  
ما يصح معطوفاً على الجهات فيكون من المبهم لان الظاهر من كلامه في شرح الكافية وأنص عليه  
غيره أنه من المختص كما سيأتي وعليه فما يصح معطوف على مبهم أو التقدير الافي حال كونه مبهماً  
أراده صوغاً من الفعل (قوله من مادة الفعل) أي حورفه قال سمحاً يدل على أن المراد من مادة  
الفعل لا من نفسه قوله إلا في لما في أصله مع اجتماع اه وإنما قدرنا فقط مادة دون مصدر كما قدره  
غيره ليجري على القولين فيما اشترك منه غير الفعل والمصدر هل هو الفعل أو المصدر (قوله الفعل  
العامل فيه) جعل الشارح آل في الفعل للمعهود والمعهود الفعل العامل فيه ويلزم على ذلك ضياع  
الشرط الذي ذكره المصنف بعد أن يلزم من صوغه من مادة الفعل العامل فيه اجتماعه معه في  
المادة ثم الفعل ليس بقيد إذا العامل فيه قد يكون وصفاً نحو أنا جالس مجلس زيد أو مصدراً نحو  
أعجبني جلوسك مجلس زيد (قوله تقول ريميت الخ) قال شيخنا والبعض عدداً لا مثلاً إشارة إلى أنه لا  
فرق في المصوغ المذكر بين الصحيح والممثل والمفرد والجمع وهو لا ينهض - كمة تعداده مثال  
المفرد الصحيح (قوله ظرفاً) هذا إذا تدعى المقصود اشتراطه وهو الاجتماع في المادة وإنما أتى به  
ليعلق به قوله لما في أصله الخ وإنما كان زائداً لان الظرفية مفهومة من اسم الإشارة الراجع إلى  
ما يصح الواقع على الطرف المصوغ فربته المقام وبهذا يعلم ما في كلام البعض (قوله في أصل مادته)  
الإضافة للبيان فالأصل في المتن معنى المادة لا المصدر حتى يرد عليه نحو سرتي جلوسك مجلس زيد  
لأنه ظرف لأصله لا لما اجتمع به في أصله وإنما لم يكتب في نصب هذا النوع على الظرفية بالتوافق  
المعنوي كما اكتفى به في المفرد المطلق فحققت جلوساً يكون نصبه على الظرفية مخالفاً للقياس  
لأنه مختصاً فلم يتم وزبه الدماح بخلاف نحو قد عدت جلوساً قال في المعنى (قوله هو منى من جبر الكلب  
ومناط الثريا) جعل الدماميني من متعلقة بمنافى فتعذر في تقديره في هذين المثالين به - لده منى وفي

وما أشبهها في الشياخ  
كاحية ومكان وجانب  
(و) نحو (المقادير)  
كفر صرخ وبريد وغلاة تقول  
جلست أمامك وكاحية  
المسجد وسرت فرسخاً (و)  
الثانية (ما يصح من)  
مادة (الفعل) العامل فيه  
(كمرى من) مادة (مرى)  
تقول ريميت مرى زيد  
وذهبت مسدود عمرو  
وقعدت مقعد بكر ومنه  
وأنا كانه قد منها مقاعد  
للسمع (وشرط كون ذا)  
المصوغ من مادة الفعل  
(مقيداً أن يقع ظرفاً لما  
في أصله مع اجتماع) أي لما  
اجتمع معه في أصل مادته كما  
مثال وأما قواهم هو منى  
من جبر الكلب ومناط الثريا







الدار الاثنى عشرية انتهى فالأثنى عشرية آخره حين انتهى وتصرف الثاني كقول الشاعر  
 • لدى حيث ألفت رحلها أم قشيم • وتصرف الثالث كقوله  
 ألم تر يا أبا جيت حقيبي • وباءت حد الموت والموت دونها  
 برفع دون وتصرف الرابع كقوله  
 وسطه كالبراع أو سرج المجدل • طورا يخبر وطورا يذير  
 برفع وسط على الابتداء وروى بالنصب على الظرفية خبرا مقادما والكاف مبتدأ أما وسط بتحريك  
 السين فطرف كثير التصرف ولهذا إذا صرح بني قحط السين كأنقله العنار عن العرب وقال النضر  
 إذا حدثت في موضع بين كان طرفا نحو فحدثت وسط القوم وإن لم يحسن كانا فحوا خجيم وسط  
 رأسه ويجوز في كل منهما التذكير والتعريف لكن السكون أحسن في الظرف والتعريف أحسن في  
 الأسماء وقال ثعلب يقال وسط بالسكون في متفرق الأجزاء نحو وسط القوم ووسط بالتعريف في تسمية  
 متفرقها نحو وسط الرأس وقال جماعة الساكن طرف والمتحرك اسم لا تحرف تقول جئت وسط  
 الدار أي في داخلها وضربت وسطه أي منتصفه كذا في الهجاء مع والدما ميني (قوله في الأول) أي  
 المقول الأول المشتمل على مثالي الزمان والمكان وكذا يقال فيما بعده قاله سم (قوله وكذا ما أشبهها)  
 أي الأمثلة السابقة وفي نسخ بعض النسخ أي اليوم والمكان (قوله أو تشبهها) معطوف على محذوف  
 كما يشير إليه الشارح أي أولزم ظرفية أو تشبهها ولا يجوز عطفه على ظرفية في النظم لاقتضائه أن  
 بعض الظروف يلزم شبه الظرفية أو جعل أو تشبهها أو أن غير المتصرف هو ما يلزم أحد الأمرين  
 الدائر فلا يكون فيه تعرض لما يلزم الظرفية بينهما أن جعلت أو لا أحد الدائر والروم منصبا على  
 الأحاد الدائر (قوله وهو الم لازم للظرفية) أي الحقيقة والمجازية بدليل تسميته إلى النوعين بعده  
 (قوله كقط) ظرف يستغرق ما مضى من الزمان وعوض ظرف يستغرق ما يستقبل منه ولا  
 يستعملان إلا بعد تنوين أو تشبهه والأفصح في قطع القاف وتشديد الطاء مفعومة والتشديد من  
 قططته أي قطته فعلى ما فعلته قط ما قطعها فمضى من عمرى وبنيت لفهمها معنى من  
 وإلى إذا معنى من يوم خلقت إلى الآن وعلى حركة اللام التي ما كان وكانت خذمت تشبها بالغايات  
 وقد يكسر على أصل التقاء الساكنين وقد تابع قاده طاء في الضم وقد تخفف مع ضمها أو أكانها  
 وعوض معرب أن أضيف فحولا أفعله عوض العاضين مبي أن لم يضاف على الضم أو الكسر أو الفتح  
 وحس الزمان عوضه لأنه كذا مضى منه بجزء جاء عونه آخر أفاضه في المعنى (قوله وهو الجرب بالحرف)  
 أي من فقط لكثرة زيادته في الظروف فلم يمتد بدخولها على ما لا يتصرف بجزء حتى يأتي وحس الزمان  
 بالي مع عدم تصرفها ما إذا قبل (قوله نحو قبل وبعد الخ) أي الكلام على قبل وبعد تشبهها  
 ولكن وعند وادى وحيث وإذا وأول وما ومع في باب الانفاضة وعلى مدرسة منى من الحروف الجرو على  
 صرف في باب ما لا يتصرف (قوله مع أن من تدخل عين) قال الرضي ومن الداخلة على الظرف غير  
 المتصرفه أكثرها بمعنى في نحو حثت من قبلك ومن بعدك ومن يتناولها بحجاب وأما جئت من  
 عندك وهب لي من لندك فلا ابتداء الغاية اه وفي التصريح عن الماطم أن من الداخلة على قبل  
 وبعد وأخواتهم أزائدة (قوله لأن الظرف والجار والمجرور الخ) لا يحق أن التعليل نفع أعم من  
 المدعى الذي هو جعل شبه الظرفية الجار من خاصة فكان الأولى التعليل بما قلناه آنفا (قوله ثم  
 الظرف المتصرف منه منصرف الخ) أي ومنه مبني على السكون كذا عند إضافة اسم رصا إليها  
 نحو بعدا هديتنا أو على غيره كأمس عند الجارين (قوله وهو غدوة وبكرة) الأول من النوع  
 الشجر إلى طلوع الشمس والثانية من طلوع الشمس إلى الغروب (قوله علمين لهدى اللونين) أي  
 علمين جنبين بمعنى أن الواضع وضعهما علمين بتسميتهما للذين الوقتين أعم من أن يكونا من يوم بيوم

(قوله البراع) ذباب يرى  
 بالأيلى كأنه مار وسرج  
 جمع سراج والمجدل القوس  
 يتجسس من خبث السار  
 طافقت



أولا وهذا معنى قوله قصد بهم التعيين أو لم يقصد كوضع فقط أسامة على الحقيقة الأسدية أعم من أن يقصد به واحد بعينه أو لا فالتعيين المنقضي قصد هو التعيين الشخصي لا النوعي اذ هو لا بد منه فلا اعتراض بأن عدم قصد التعيين يصيرهم المذكورين منصرفين ويزيد ما ذكرناه قول الدماميني كما يقال قصد التعميم أسامة شر السباع وعند التعيين هذا أسامة فاحذره يقال عند قصد التعميم عدوه أو بكرة رقت نشاطا وعدا قصد التعيين لاسيران الليلة إلى غدوة أو بكرة قال وقد يخلو أن من العلية في صرفان ومدة وإسم وزعم فيها بكرة وعشيا وحكي الخليل جئتكم اليوم غدوة وجئتني أسير بكرة رقتني في هذا لا يتفق العلية حتى يجمع المصنف لأن التعيين أعم من العلية فلا يلزم من أسامة ما لهما في يوم معين أن يكونا عظيمين لو أراد أن يشار بهما إلى معين مع بقائهما على كونهما من أمعاء الأب- أس السكران بحسب الوضع كناية ل رأيته لا وأنت تريد شخصا معينا يدل على ما أردته من المعنى ولا يكونا أسامة بعض اختصار وقال في الهمع ذكر بعضهم أن غدوة في الآخرة ما يورثها في الآخرة (قوله التعريف) أي بالعلية الجنسية (قوله والطرف غير المتصرف منه) صرف وغيره صرف أي ومدة مبنى على السكون كذا ذكرنا أو على غيره كما ذكرنا مركب من أسماء الزمان أو المكان كصباح وباح وبوم وبوم وبصباح مساء فان فقد التركيب رتبته أحدتها إلى الآخر أو عطف عليه أعرب وأصرف والمعنى مع التركيب والاضافة والعطف راجعا في الجمع عند الجمهور وأي كل صباح وكل يوم وكل صباح ومساء وخالف الحريري في صباح ومساء ففرق بينهما بأن المسمى مع اللاحقة أنه يأتي في الصباح وحده كما يختص الضرب في قولك ضربت غلاما زيد بالعلام وحده وبما يضافه مع التركيب والعطف وكذا بين بين فان فقد التركيب أعرب وأصرف ومنه مودة يديكم لقد تقطع بينكم ومن قرأه منصوبا مرفوع المحل فحمله على أغلب أحواله وهو كونه مرفوعا منصوبا كما قيل ذلك في ومنادون ذلك وقيل غير ذلك ومن غير المتصرف بالتاء عند غير ختم ذرات- صافين إلى زمان قبلتروا نصهم على الظرفية نحو واقبته ذات صباح وذات مساء وذات يوم بذات ليلة أي وقبذا ذات صباح ووقبذا ذات مساء ومدة ذات يوم ومدة ذات ليلة أي وقبنا أحب هذا الاسم ومدة صاحبة هذا الاسم وأما ختم فيخرجونها عن الظرفية كما سكاها عنهم سيدي وبيولون سيرة ذويرم وذات يوم بالرفع وانما منع غيرهم تصرفهما لقله اضافة المسمى إلى الاسم راجع إلى كل العرب أدروا صحت الأزمان القائمة مقام موصوفاتهم اذا

والتهذيب واختلفوا  
غير المنصرف منه منصرف  
وغير منصرف  
قاله صرف نحو شعر وليل  
وماء وشمس وحقه وماء  
وعشبة غير مقصود بها  
كلها التعيين وغير المنصرف  
نحو شعر مقصود به التعيين  
ومن العرب من لا يصرف  
عشبة في التعيين (وقد  
ينوب عن) سلف (مكان  
١٥٥)

(قولت: أوة في الآية  
سواءه بكرة اه

[illegible]



فيتنصب انتصابه فهو  
 جاست قسرب زيد أي  
 مكان قربه ولا يقاس على  
 ذلك لقته فلا يقال آتيتك  
 جالوس زيد تريد مكان  
 جالوسه (وذلك في ظرف  
 الزمان يكثر) فيقاس عليه  
 وشرطه افهام تعيين وقت  
 أو مقدار نحو كان ذلك  
 خفوق النجم وطالع الشمس  
 وانتظرته نجر جزور وحلب  
 ناقة والا صل وقت خفوق  
 النجم ووقت طلوع الشمس  
 ومقدار نجر جزور ومقدار  
 حلب ناقة فحذف المضاف  
 وأقيم المضاف إليه مقامه  
 في تنبيهه في حذف أيضا  
 المصدر الذي كان الزمان  
 مضافا إليه بنوب ما كان  
 هذا المصدر مضافا إليه  
 من اسم عين نحو لا أكلمه  
 السارطين ولا آتيسه  
 الفرق بين والاصل مذهب  
 غيبة القارطين ومدة بقاء  
 الفرق ليس اتوى في حقيقته  
 مما ينوب عن انظر  
 أيضا صفة وعدده ركيبته  
 أو حيزه بحسب جاست  
 طويلا من الدهر شرقي  
 مكان وسرت عشرين يوما  
 ثلاثين بريدا وشيت جميع  
 اليوم جميع البريد أو كل  
 اليوم كل البريد ونصف  
 اليوم نصف البريد أو  
 بعض اليوم بعض البريد  
 في المفعول مع  
 (ينصب) الاسم الفصلة  
 (تالي الواو) التي بمعنى مع  
 التالية لجملة

تسكبرهما وصرفهما قصد أزمنة معينة منهما لما تقدم من أن التبيين أهم من العمية وقوله ومن  
 العرب الخ إشارة إلى مثال آخر لغير المنصرف من غير المنصرف وفصله عما قبله لضعفه عنه كما عرفت  
 وقوله عشية أي وعمة فيكونان كقدوة وبكرة السابقين إذا فرقا وفي بعض النسخ ومنهم من  
 يصرف بحذف لا فيكون إشارة إلى اختلاف العرب في بعض مفهومات قوله غير مفصود بها كلها  
 كالتعيين فافهم (قوله فيتنصب انتصابه) فهو مفعول فيه بطريق النيبية (قوله ولا يقاس على ذلك  
 لقته) قال سم لك أن تقول هذا من حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه وذلك مقيس عند  
 الناظم إذا كان المضاف إليه غير قابل لتسوية اليك الله كما هنا إذا لا يتصور كون الجالوس في القرب  
 بالمعنى المصدرى فلم يحكم على هذا بأنه غير مقيس (قوله يكثر) أي لقوله دلالة الفعل على الزمن كما مر  
 (قوله أو مقدار) أي من الزمن وإن لم يكن معينا (قوله خفوق النجم) أي غروب النجم وقوله وحلب  
 ناقة بسكون اللام وتحرك استخراج ما في الضرع من اللبن مصدر وحلب يحلب بضم لام المضارع  
 وكسر هاء الحلب بالتحريك اللبن المطلوب كذا في القاموس (قوله لا أكلمه القارطين) همارجلا نرجا  
 يجنيان القرظ فلم يرجعافصارا مثلا (قوله صفته وعدده الخ) أي دوال هذه المذكورات في فائدة  
 هل يجوز عطف الزمان على المكان وعكسه قال في المغنى أحاز الفارسي في قوله تعالى وأتبعوا  
 في هذه الدنيا لنعنة ويوم القيامة أن يكون يوم القيامة عطف على محل هذه اه قال الاماميني ان  
 أريد بالدنيا الأزمنة السابقة ليوم القيامة ولا اشكال في عطفه على المكان كذا منه زمان وان أريد  
 به هذه الدار من حيث هي مكان ففيه عطف زمان على مكان وفي الكشف ما يقتضي منعه وإليه لما  
 تكلم في تفسير قوله تعالى لقد نصركم الله في مواطن كثيرة ويوم حسين قالوا ولت كيف عطف  
 الزمان على المكان وهو يوم حسين على المواطن فأت معناه وموطن يوم حسين أوق أيام مواطن  
 كثيرة ويجوز أن يراد بالمواطن الوقت كقتل الحسين اه ووجهه بعض الأفاضل بأن الفعل مقتض  
 لظرف الزمان اقتضاه لظرف المكان فلا يجوز جعل أحدهما بايما لا لا شرفا لا يعطف عليه كما  
 لا يعطف المفعول فيه على المفعول به ولا المفعول على الفاعل ولا المصدر على شيء من ذلك وبأن  
 ظرف الزمان ينتصب على الظرفية مطاوعا بخلاف ظرف المكان عليه بشرطه والاهام فلما اختلفا  
 ما عطف أحدهما على الآخر وبعدم مجامع عطف أحدهما على الآخر لكن  
 كما في الظرفية تقول ضربت زيد يوم الجمعة ونال الحمد أوفى المساء يوم  
 أي ابن المنبر في الانتصاب . اقتضاه صاحب الكشف اه بالانصاف

في المفعول مع

(قوله الاسم الفصلة) قدر المرصوف معرفة وان تارة تارة الزاوية فاعلم غنايا الهمزة والواو  
 فيسده الاضافة تعريفا ولا تحجبها شيئا باني لان المراد من اسم الفاعل بالبيت لا بدوت  
 فتفيدة الاضافة تعريفا لعدم عمله عند تشكيلها . ووجه أو الا حرار انتم للزمنة  
 الثلاثة فتفيدة الاضافة تعريفا باعتبار دلالة على الخفى لعدم عمله بهذا الاعتبار كما قرر واستدل ذلك  
 في قوله تعالى مالم يوم الدين ذكره يس في حواشي المختصر (قوله تالي الواو) فيه إشارة إلى عدم  
 جوار الفصل بين الواو والمفعول معه ولو بانظر وان جارا فصل به بين الواو والماطنة ومعطوقها  
 لتنزل الواو هاء المفعول مع نزلة الجار والمحرر وذكره يس ويحب ذكر هذه الواو اذ لم ثبت في  
 العربية حذف واو المفعول معه كما في المعنى (قوله التي بمعنى مع) أي التي بمعنى مع  
 ما بسدها المعول العامل السابق أي مقاربه له في الزمان وما اشركا في اسمكم بين ما يزيد أو لا  
 كما تنوى الماء والخشب وبذلك فارقوا العطف فاما انتم في المذكر فيكم ولا يقتضي المقاربة  
 في الزمان وان وجدت في نحو كل وجعل وصيغته ذكره شارح الجامع فيكون انتم في النصب بها على



نصب ما قبل الواو في مثل هذا مفعول به لا مفعول معه لان المعية في مثله مستفادة مما قبل الواو  
 لا منها فانها مجرد اللفظ فتدبر (قوله ذات فعل) هذا مفعول من قوله الاتي بجماس الفعل الخ سم  
 (قوله اواسم يشبهه) أي في العمل ومنه اسم الفعل بدل ليل تشبه به فيما يأتي واستثنوا الصفة المشبهة  
 وأفعال التفضيل فليست وجهه ثم رأيت في المعنى ما يؤخذ منه وجهه حيث قال وقد أجزى في حسابك  
 وزيد درهم كون زيد مفعولا معه وكونه مفعولا به باخمار يحسب وهو الصحيح لانه لا يعمل في  
 المفعول معه الا ما كان من جنس ما يعمل في المفعول به (قوله مما فيه معنى الفعل وحروفه) يشكل  
 عليه غيبه فيما يأتي بقدر في قتال وقد أشار المصنف الى هذه الشروط بالمثال (قوله كافي نحو) أي  
 كاد الى الواو في نحو الخ فزاد الشارح لفظه كاد فالتوهم تقييد تالي الواو بالطريق وان الاشارة بنحو  
 الى غير سيري من شبه العوامل وغفل البعض عن هذه الدقيقة وعن بقاء اعطاء القيود بالمثال مع  
 زيادة كما قال كان الاظهر عدم زياده كما يكون الطرف وهو قوله في نحو قيد انصب بناء على  
 طريقه المصنف من اعطائه القيود بالمثال يكون مشيرا الى بقية القيود التي ذكرها الشارح (قوله  
 سيري والطريق) يفيد انه لا يشترط في نصب الاسم على انه مفعول به جواز عطفه من حيث المعنى  
 على صاحبه وهو كذلك خلافا لابن جني اه سم ومما لا يصح فيه العطف استوى الماء والخشب  
 ان كان استوى بمعنى ارتفاع فان كان معنى تساوى أي تساوى الماء والخشب في العلو فهو مما يصح  
 فيه العطف (قوله نصب بالمفعول معه) أي بسبب كونه مفعولا معه ولم يقل نصب ان لان المصدر يحبره  
 عن الواحد وغيره (قوله وتشرب انابن) أي به نصب تشرب كما يفيد بذلك ابن هشام وعليه فالمراد  
 بالاسم في التعريف الاسم الصريح وقال حفيد الموضع ينبغي ان يكون ذلك في غير نصب تشرب  
 والا فهو اسم تأويل فينبغي ان يكون مفعولا معه وبه صرح بعضهم اه والاول ظاهر صنيع  
 الشارح لان ظاهره ان الواو في المثال بمعنى مع وهي انما تكون بمعنى مع على النصب كما قال شيخنا  
 (قوله فان تالي الواو في الاول فعل الخ) فيه ان تالي الواو في الاول جلة أيضا وقد يقال لما كان أحد  
 ركني الجلة في الاول غير ظاهر بل ضمير مستتر كان التالى بحسب الظاهر الفعل فقط وباعتبار  
 الظاهر يندفع أيضا ما يقال ان مقدرة قبل الفعل فتالي الواو اسم في  
 في التعريف الاسم الصريح كما مر (قوله وفي الثاني جلة) أي وان كانت ال  
 (قوله نحو جاء زيد ومهر وقيله أو بعده) قال البعض تبعا للصريح هذا خارج بقوله فصله واذا كان  
 رأيت لكان أولى اه ويرد بان المراد بالفضلة كما هو أحد معنيها ما يتم الكلام بدونه ولو مر فوطا  
 كلمة طوف في المثال بدليل أنه لو أريد بالفضلة غير المرفوع لدخل في التعريف نحو اشتراك زيد وعمر  
 بالنصب مع أن المقصود دخوله لفساده فتدبر (قوله نحو كل رجل وضعته) أي اذا قدر الخبر مشى  
 كان قيل كل رجل وضعته مقترنان أما اذا قدر مفردا معطوفا على ضمير ما بعد الواو كان قيل كل  
 رجل موجود وضعته لم يخرج لعمدة كون ما بعد الواو حيثئذ مفعولا معه (قوله فلا يجوز فيه  
 النصب) أي في هذا المثال الأخير (قوله للصمري) يفتح الميم وضمها (قوله فلا يتكلم به) أي افساده  
 بتعين أن يقال هذا لا لا يملك على رأى الجمهور ويجوز أن يملك على مذهب المصنف كما سيأتي في  
 محله (قوله خلافا لابن جني) فانه أجاز مثل ذلك بناء على مذهبه من الاكتفاء بما فيه معنى الفعل  
 كالنسيه والاشارة وانظروا ولهذا أجاز في قوله هذا ردي مطويا ومر بالا ان مر بالا نصب على  
 المعية بهذا والجمهور على انه نصب بطويا لا غير كما سيأتي (قوله فسيأتي بيانه) أي في قوله وبعد  
 ما استفهام الخ (قوله ان النصب رفع بالابتداء) فيه مسامحة اذا المرفوع بالابتداء اذا النصب بدل

المصاحبة لنصب ما قبل الواو صحة تسلط العامل على ما بعدها كافي ضمير زيد وعمر كانا العطف  
 اتفاقا كما قاله الدماميني ومما خرج بالتى بمعنى مع بالمعنى السابق نحو أثمرت زيدا وعمر او خلطت البر  
 والشعر فابعد الواو في مثل هذا مفعول به لا مفعول معه لان المعية في مثله مستفادة مما قبل الواو  
 لا منها فانها مجرد اللفظ فتدبر (قوله ذات فعل) هذا مفعول من قوله الاتي بجماس الفعل الخ سم  
 (قوله اواسم يشبهه) أي في العمل ومنه اسم الفعل بدل ليل تشبه به فيما يأتي واستثنوا الصفة المشبهة  
 وأفعال التفضيل فليست وجهه ثم رأيت في المعنى ما يؤخذ منه وجهه حيث قال وقد أجزى في حسابك  
 وزيد درهم كون زيد مفعولا معه وكونه مفعولا به باخمار يحسب وهو الصحيح لانه لا يعمل في  
 المفعول معه الا ما كان من جنس ما يعمل في المفعول به (قوله مما فيه معنى الفعل وحروفه) يشكل  
 عليه غيبه فيما يأتي بقدر في قتال وقد أشار المصنف الى هذه الشروط بالمثال (قوله كافي نحو) أي  
 كاد الى الواو في نحو الخ فزاد الشارح لفظه كاد فالتوهم تقييد تالي الواو بالطريق وان الاشارة بنحو  
 الى غير سيري من شبه العوامل وغفل البعض عن هذه الدقيقة وعن بقاء اعطاء القيود بالمثال مع  
 زيادة كما قال كان الاظهر عدم زياده كما يكون الطرف وهو قوله في نحو قيد انصب بناء على  
 طريقه المصنف من اعطائه القيود بالمثال يكون مشيرا الى بقية القيود التي ذكرها الشارح (قوله  
 سيري والطريق) يفيد انه لا يشترط في نصب الاسم على انه مفعول به جواز عطفه من حيث المعنى  
 على صاحبه وهو كذلك خلافا لابن جني اه سم ومما لا يصح فيه العطف استوى الماء والخشب  
 ان كان استوى بمعنى ارتفاع فان كان معنى تساوى أي تساوى الماء والخشب في العلو فهو مما يصح  
 فيه العطف (قوله نصب بالمفعول معه) أي بسبب كونه مفعولا معه ولم يقل نصب ان لان المصدر يحبره  
 عن الواحد وغيره (قوله وتشرب انابن) أي به نصب تشرب كما يفيد بذلك ابن هشام وعليه فالمراد  
 بالاسم في التعريف الاسم الصريح وقال حفيد الموضع ينبغي ان يكون ذلك في غير نصب تشرب  
 والا فهو اسم تأويل فينبغي ان يكون مفعولا معه وبه صرح بعضهم اه والاول ظاهر صنيع  
 الشارح لان ظاهره ان الواو في المثال بمعنى مع وهي انما تكون بمعنى مع على النصب كما قال شيخنا  
 (قوله فان تالي الواو في الاول فعل الخ) فيه ان تالي الواو في الاول جلة أيضا وقد يقال لما كان أحد  
 ركني الجلة في الاول غير ظاهر بل ضمير مستتر كان التالى بحسب الظاهر الفعل فقط وباعتبار  
 الظاهر يندفع أيضا ما يقال ان مقدرة قبل الفعل فتالي الواو اسم في  
 في التعريف الاسم الصريح كما مر (قوله وفي الثاني جلة) أي وان كانت ال  
 (قوله نحو جاء زيد ومهر وقيله أو بعده) قال البعض تبعا للصريح هذا خارج بقوله فصله واذا كان  
 رأيت لكان أولى اه ويرد بان المراد بالفضلة كما هو أحد معنيها ما يتم الكلام بدونه ولو مر فوطا  
 كلمة طوف في المثال بدليل أنه لو أريد بالفضلة غير المرفوع لدخل في التعريف نحو اشتراك زيد وعمر  
 بالنصب مع أن المقصود دخوله لفساده فتدبر (قوله نحو كل رجل وضعته) أي اذا قدر الخبر مشى  
 كان قيل كل رجل وضعته مقترنان أما اذا قدر مفردا معطوفا على ضمير ما بعد الواو كان قيل كل  
 رجل موجود وضعته لم يخرج لعمدة كون ما بعد الواو حيثئذ مفعولا معه (قوله فلا يجوز فيه  
 النصب) أي في هذا المثال الأخير (قوله للصمري) يفتح الميم وضمها (قوله فلا يتكلم به) أي افساده  
 بتعين أن يقال هذا لا لا يملك على رأى الجمهور ويجوز أن يملك على مذهب المصنف كما سيأتي في  
 محله (قوله خلافا لابن جني) فانه أجاز مثل ذلك بناء على مذهبه من الاكتفاء بما فيه معنى الفعل  
 كالنسيه والاشارة وانظروا ولهذا أجاز في قوله هذا ردي مطويا ومر بالا ان مر بالا نصب على  
 المعية بهذا والجمهور على انه نصب بطويا لا غير كما سيأتي (قوله فسيأتي بيانه) أي في قوله وبعد  
 ما استفهام الخ (قوله ان النصب رفع بالابتداء) فيه مسامحة اذا المرفوع بالابتداء اذا النصب بدل



متعلق بسبق أي نصب المفعول معه انما هو بما تقدم في الجملة قبله من فعل وشبهه (لا بالواو في القول الا حق) خلافا  
 ليجري في دعواه ان النصب بالواو واللو كان الامر كما ادعى لوجب اتصال الضمير بها فكان يقال جاست وث كما يتصل ضميرها  
 من الحروف العاملة لجواز ذلك وذاك متفق اتفاق وأيضا فهي جند حرف محض (١٠١) بالاسم غير منزل منزلة الجزاء فحقه  
 ان لا يعمل الا بالجر كحروف

الجر ولا بالخلاف خلافا  
 للكوفيين وانما قيل غير  
 منزل منزلة الجزاء للاعتراض  
 من لام التعريف فانها  
 اختصت بالاسم ولم تعمل  
 فيه لتكونها كالجزم منه  
 بدليل تخطي العامل لها  
 وتناول اطلاق المفعول  
 الظاهر كالمثل والمقدر  
 كقوله فالك والتلذذ حول  
 فجد أي ما تصنع والتلذذ  
 ومن أعمال شبه الفعل قوله  
 خبثك والضحاك سيف

هذه

وقوله

فقدني واياهم فان أتى بعضهم  
 يكونوا كتهجيل السنام  
 المسرهد  
 وقوله

لا تحبسنك أوتاني فقد جعت  
 هذارداني مطويا وسريالا  
 فسريالا نصب على المفعول  
 معه والعامل فيه مطويا  
 لا هذا خلافا لابي علي في  
 تجويره الامر من تجنيبه  
 فهو بقوله سبق أن المفعول  
 معه لا يتقدم على طاله  
 وهو اتفاق فلا يجوز  
 والطريق سرت وفي  
 تقدمه على مصاحبه  
 خلاف والصحيح المنع وأجاز  
 ذلك ابن جني عسك بقوله  
 جعت ونفسا غيبة ونفخة

أو عطف بيان (قوله متعلق بسبق الخ) أي جمعه ول سبق اتعلق من مجال محذوفة من ضمير سبق  
 العامل على ما أي حال كونه كأنما من الفعل وشبهه والعامل في صاحب الحال عامل فيها (قوله انما هو  
 بما تقدم الخ) أي بواسطة الواو فهي معدية العامل الى المفعول معه دما ميني (قوله لوجب اتصال)  
 يعني لصح اتصال الضمير اذا لازم على تقدير ان الناصب الواو العضة لا الوجوب ألا ترى أن ان  
 واللام ثلثا لا يدخلان على الظاهر والضمير ولا ترد الا الاستثنائية لما سبذ كره الشارح في أوائل  
 الاستثناء (قوله فهي جند) أي حين اذ عملت (قوله ولا بالخلاف) أي مخالفة ما بعدها لما قبلها  
 معطوف على قول المتن لا بالواو وهو قول ثالث للكوفيين وكان الاولى تأخير و ذكره فيسبيل قوله  
 وتناول لان ما بعده مرتبط بما قبله ومما رده قول الكوفيين أن الخلاف معنى من المعاني ولم يثبت  
 النصب بالمعاني وانما ثبت الرفع بها كالأبتداء والتعريف وأن الخلاف لو نصب لقبل ما قام زيد بل عمرا  
 بالنصب وهو لا يقال اتفاقا وبقول رابع وهو أن المفعول معه مفعول به لفعل محذوف أي عبرت  
 ولا يست التيل (قوله خلافا للكوفيين) تبع في حكايته عنهم المصنف في التسهيل قال الدماميني  
 ما حكاه المصنف عن الكوفيين انما هو قول بعضهم وقال معظمهم والا خفش انتصابه على الطرف  
 وذلك أن الواو لما أقيمت مقام مع المنصوب على الظرفية والواو في الاصل حرف لا يحتمل النصب  
 أعطى ما بعده اعرابه عاربه كما أعطى ما بعد الا التي بمعنى غير اعراب غير ولو كان الامر كما قاله  
 هؤلاء لجاز النصب في كل رجل وصيغته مطردا وليس كذلك (قوله وتناول اطلاق الفعل) تناول  
 أيضا الفعل المتعدي وهو الصحيح خلافا لمن شرط اللزوم لا يلتبس بالمفعول به والناقص ككان وهو  
 الصحيح بناء على أنها مشتقة وأنها تدل على معنى سوى الزمان سم (قوله أي ما تصنع) يؤخذ منه أنه  
 ليس المراد بالمقدر المحذوف بل ما يعمه والعامل الذي يؤل اليه معنى الكلام فان تصنع لا يتأتى أن  
 يكون محذوف في هذا التركيب لانه لا يتعلق به الجار المذكور ويحتمل أن التقدير ما ثبت لك أو ما كان  
 لك فيكون العامل محذوفا وهذا ما ذكره المصنف في التسهيل ويمكن إجراء كلام الشارح عليه بأن  
 يكون قوله أي ما تصنع سانا لما صل المعنى لا للفعل المقدر فان قلت لم أكتفى بتقدير الفعل فيما ذكر  
 ال حيث منع فيه النصب أجيب بقوة الداعي للفعل فيما ذكر وهو تقدم  
 له على الفعل بوجود الجار والمجرور الذي الاصل في العمل فيه الفعل  
 جند في ذلك أي به وجود الجار والمجرور فقط ذكره الفاكهسي (قوله لحسبك الخ) أي بناء  
 على أن حسب اسم فعل بمعنى يكفي والكاف فاعله والجمه وور على أنه صفة مشبهة  
 بمعنى كافي مبتدأ وسيف خبره والضمالة مفعول به محذوف أي ويحسب الضحاك أي يكفيه من  
 أحسب اذا كفي وفاعل يحسب ضمير يعود على سيف لتقدمه وتبته والواو عاطفة جملة على جملة  
 لا مفعول معه لان الصفة المشبهة لا تنصب المفعول معه كما مر فضته على الاول بنائية وعلى  
 الثاني اعرابية وروى كافي المعنى جر الضحاك ورفعها أيضا بالجر قبل باضمار حسب أخرى وقيل  
 بالعطف والرفع على أن الاصل وحسب الضحاك فخذف حسب وخلفه المصاف اليه (قوله فقدني)  
 أي يكفيني تهجيل جبر يكونوا أي كذا في تهجيل والمسره والسمين (قوله في تجويره الامر من) أي  
 بناء على مذهبه السابق من الاكتفاء بالعامل المعنوي (قوله وهو اتفاق) أي محل تغاي وفيه أن  
 الرضى جوز تقديمه على العامل مع تأخره عن المصاحب صوابا والتيل سرت (قوله أكتبه بفتح

• ثلاث خصال لست عنها عروى وقوله أكتبه حين أناديه لا كرمه • ولا ألقبه والسورة الملقبا على رواية من نصب  
 السورة واللقب يعني أن المراد في الاول جعت غيبة ونفخة مع غش وفي الثاني ولا ألقبه اللقب مع السورة لان من اللقب ما يكون  
 لغير سوء ولا جهة له فيها لا مكان جعل الواو فيها عاطفة



يجب التسمية (وبعد الاستفهام (١٠٣) أو كيف نصب) الاسم على المعية (بفعل كقول مضمرة) ويجوز (بعض التعريف) كما قالوا

بأنتم جزيداً أو منه قوله  
ما أنت والسيف في متلف  
وقالوا كيف أنت وقصة  
من تريد  
والأصل ما تكون وزيداً  
وكيف تكون وقصة  
فاسم كان مستكن وخبرها  
ما تقدم عليها من اسم  
استفهام فلما حذف الفعل  
من اللفظ انفصل الضمير  
وتنبهنا في الأول من  
ذلك أيضاً قوله أزمان قومي  
والجماعة كالذي يلزم الرحالة  
أن يغسل عيلاً فالجماعة  
نصب على المعية بفعل  
كون مضموم والتقدير أزمان  
كان قومي والجماعة كذا  
قد مر سيديوه الثاني في  
قوله بعض العرب إشارة  
إلى أن الأرفع في مثل  
ما ذكره الأرفع بالعطف  
(والعطف أن يمكن بلا  
ضعف) من جهة المعنى أو  
من جهة اللفظ (أحق)  
وأرفع من أن نصب على  
المعية كافي فوجاء زيد  
ومرو وجئت أما وزيد  
اسكن أنت وزوجك الجملة  
برفع ما بعد الواو على العطف  
لأنه الأصل وقد أمكن بلا  
ضعف ويجوز النصب  
على المعية في مثله  
(والنصب) على المعية  
(مختار لدى ضعف النسق)  
أما من جهة المعنى كافي

الهمزة) أى أدعوه بكنيته (قوله قدمت هي ومعطوفها) أى ضرورة كما سيأتى فى باب العطف (قوله فعلى أن يكون الخ) فتكون السورة مفعولا مطلقا وعطفه من عطف الجمل وأما اللقب فمفعول به ثان لا لقب تقول لقبته لقباً ويلقب كسميته اسماء وباسم ودعوى البعض أن هذا غير ظاهر وأن الظاهر كونه مفعولا مطلقا غير ظاهرة بل كونه مفعولا به أظهر لأحوال المفعولية المطلقة إلى تأويل اللقب باللقب (قوله بفعل كون) أى بفعل مشتق من لفظ الكون لكن إذا صلح الكلام لتقدير غير فعل الكون كتصنع ولا يس جاز تقديره فإن قلت لم اكتفى بتقدير الفعل فى نحو ما أنت وزيد ولم يكتف به فى نحو هذا وأبالا أوجب بقوة الداعى للفعل فى نحو ما أنت وزيد الوجود مقتضين له تقدم الاستفهام الذى هو أولى بالفعل والضمير المنفصل الذى كان متصلا به على أنه فاعله بخلاف نحو هذا وأبالا فإن فيه مقتضيا للفعل واحدا كما بيناه قريبا (قوله وجوبا) صرح غيره بل هو أيضا فى شرح التوضيح بأنه جوارا وهو الخ (قوله فقالوا ما أنت وزيد) وقالوا ما شأننا وزيد أى ما يكون شأنك (قوله ما أنت والسير فى متلف) يفتح الميم اسم مكان أى طريق ففر يتلف فيه سالكه وهو شطرييت من المتأرب المألوم وأنشده فى الهمع وما أنت ولا نلم عليه (قوله فاسم كان مسكن) صريح فى أنها ناقصة ولا يتعين بل يصح أن تكون نامة فكيف سال وما مفعول مطلق ذكره بس (قوله من ذلك) أى من اصهار باسم المفعول معه ولمالم يكن هنا استفهام فصله عما قبله (قوله أزمان قوى) جمع ومن وقوى اسم كان المذوبة أو فاللهار كالذى خبرها أرجال أى كالأكب الذى والرحالة بكسر الراء مر ج من جلاء لا شيب فيه كانوا يحذونه للركض الشديد أن تميل أى بسبب أن تميل والضمير للرحالة ولعل لا مقدرة أى بسبب أن لا تميل ويحتمل أن التقدير خرف أن تميل على أنه تعليل لكان قوى فيكون الضمير للجماعة بل هذا أقرب ومجلا مصدر بمعنى ميل أو رأيت بخط الشنوائى بهامش الدمامنى أن المراد بالبيت ونصف ما كان من استواء الأمور واستقامتها قبل قتل عثمان رضى الله تعالى عنه اه (قوله واستقدير أزمان كان قوى) تقدير كان هنا متعين وتحتمل النقصان والتعام كما هو وعينها هنا ير مع تقديرها فى باقى الأمثلة ولا نأهم الأفعال اه دمامنى وفيه أنه لا مانع هنا من تقدير نحو ثبت ووجدتأمل (قوله وأرجع من النصب) لعدم الخلاف فى جوازه بخلاف النصب إذ القائل باب النصب سماعى كما سيأتى فى طائفة لا يجيزه ولصيرورة الـ الأصل فى الواو والعطف ومحل جواز الأمرين إذا قصر المتكلم على ما لى الله

المعينة بعين النصيب وان قصد عدم التخصيص عليها وبقاء الاحتمال بين ارفع افاده الدماغي  
(قوله وزوجك) عطف على المستترى اسكن وعمل فعل الامر في الاسم الظاهر انما يتبع اذا لم يكن  
تابعاً اما اذا كان تابعاً فلا لانه يغفر في التابع ما لا يغفر في المتبوع فلا حاجة لما قيل انه فاعل لمحدوف  
اى وايسكن زوجك الجسة على انه يلزم عليه حذف الفعل المقرون بالام الامر وهو شاذ (قوله لانه  
الاصل) اى العالب في الواو (قوله ويجوز ان النصيب على المعينة) الحل لقاء التفرع (قوله على تقدير  
لو تركت الخ) اى لان مجرد تركهما لا يتسبب عنه الرضاع لاحتمال نفرتها من ولدها أو تباعدهما  
بخلاف تركها ترأم فخصيها من باب سمح اى تعطف عليه وتركها رضعها اى يتمكن من رضاعها فانه  
يتسبب من ذلك رضاعه اياها بابا، فعل (قوله وتكثير عبارة) اى تكثير للعبارة المقدرة والعطف من  
عطف السبب على المسبب (قوله تلى معنى لو تركت الناقة مع تصليلها) اى معية في الحس والمعنى  
ان لا يرد احتمال كونه معها ومن تأمره عنه فلا يرضعها فان قلنا (قوله اذا عجبك) اى أو وقعتك في

فصياها يرضعها الرضعة لكن فيه تكلف وتكثير عبارة فهو ضعيف الوجه النصب على معنى لو تركت الناقة مع فصيلها ولحق قوله إذا أجب: لك الدهر حال من امرئ فدعه وواكل أمره والبالا وقوله جكونوا أنتم وبنى أبيكم



مكان الكليتين من الطحال  
 لان في العطف تعسفا في  
 الاول وتوهينا للمعنى في  
 الثاني وفي النصب على  
 المعية سلامة منهما فكان  
 أولى وامام من جهة اللفظ  
 كافي نحو وجئت وزيدا  
 واذهب وعمران لان العطف  
 على ضمير الرفع المتصل  
 لا يحسن ولا يقوى الا مع  
 الفصل ولا فصل فالوجه  
 النصب لان فيه سلامة  
 من ارتكاب وجه ضعيف  
 عنه مندوحة (والنصب)  
 على المعية (ان لم يجز  
 العطف) لما منع معنوي  
 أولقظي (يجب) فالماضي  
 المعنوي كافي سرت والتيل  
 ومشيت والطارطومات زيد  
 وطارع الشمس مما لا يصح  
 مشاركة ما بعد الواو منه لما  
 قبلها في حكمه والمماضي  
 اللقظي كافي نحو مالك  
 وزيدا وماشأنا وعمران  
 لان العطف على الضمير  
 المجرور من غير اعادة الجار  
 مجتمع عند الجمه ورقيتهين  
 النصب على المعية  
 (قوله ومنه) في الدمامبي  
 ان اجمع يكون بمعنى جمع  
 فيصح العطف لكن فيه  
 استعمال المشترك في  
 معنيه اه

عجب ومعنى قوله وما كل امرء والليالي على العطف ترك امرء الليالي وارتك القبايل لامره وهذا وجه  
 التعسف الذي سيذكره (قوله مكان الكليتين) يضم الكاف ويقال الكاوتين يضم الكاف مع  
 الواو لثاني جرا وان لا صفتان بعظم الصلب والطحال بكسر الطاء دم متجمد (قوله تعسفا في  
 الاول) تعبيره هنا بالتعسف وقياسا بالتكلف تفنن (قوله وتوهينا) أي تضعيفا للمعنى في الثاني  
 وجهه اقتضاء كوني بنى الاب مأمورين وهو خلاف المقصود لان المقصود امر الخطابين بان يكونوا  
 مع بنى أبيهم ويحث فيه بانه يتبع التعيين لا الرجحان فقط والى تعيين النصب مال أبو البقاء وتبعه  
 المصريح (قوله يجب) جواب الشرط والشرط وجوابه خبر المبتدأ وهذا أولى من جعل جواب الشرط  
 محذوفاً ويجب خبر المبتدأ لان حذف الجواب مع كون الشرط مضاراً ضرورة كذا قال غير واحد  
 وفيه أن محل كونه ضرورة اذا لم يكن الشرط المضارع مجزوماً بل والاجاز حذف الجواب كما سيأتي  
 لكونه ماضياً في المعنى • واعلم أن عبارة المصنف فحتمل أمرين الاول كون أول التخيير والمعنى اذا  
 امتنع العطف كافي سرت والتيل وجب أحد أمرين اما النصب على المعية واما النصب باضممار  
 عامل الثاني كون أول التنوين والمعنى أن ما امتنع فيه العطف نوبان نوع يجب فيه النصب على  
 المعية نحو سرت والتيل ونوع لا يجوز فيه النصب على المعية بل ينصب باضممار عامل نحو علفتها  
 بنا وما باردا وعلى هذا حل الشارح غير أنه زاد في النوع الثاني وجهاً وهو تأويل العامل بما يصلح  
 له مطوف والمعطوف عليه ويرد على الاحتمال الاول ما لا تصح فيه المعية نحو علفتها الخ وعلى  
 الثاني أن دعوى عدم صحة تقدير العامل في النوع الاول غير مسلمة لانه يصح في نحو سرت والتيل  
 أن التقدير سرت ولا يستلزم (قوله مما لا يصح) أي من تركيب أو كلام لا يصح فيه ما ذكر  
 ومنه فاجعوا أمركم وشركاءكم اذ لا يقال اجمع زيد الشركاء بل جمعهم ويقال اجمع أمره وعلى  
 أمره أي مزم فتنصب شركاءكم لكونه مفعولاً معه أو بتقدير اجمعوا بول الهمزة ومنه والذين  
 تبوءوا الدار والايمان اذ لايمان لا يتبوء فتنصبه لكونه مفعولاً معه أو بتقدير اخلصوا مثلاً  
 أو يتأويل تبوءوا بزمرا (قوله كافي نحو مالك وزيدا) أي بناء على غير مذهب المصنف أما على  
 مذهبه فيصح العطف لانه لا يقول بوجوب اعادة الجار في العطف على الضمير المجرور واما لم يمنعوا  
 النصب كما منعوه في هذا الك وأبال لما أسلفناه في التسهيل وشرحه للدمامبي مانصه والنصب في  
 هذين المثالين وهو هما بكان ضمرة قبل الجار والتقدير ما كان لك وزيدا وما كان شأنك وزيدا  
 أو بمصدر لا بس منوي يا بعد الواو فالتقدير مالك وملا بسنتك زيداً وكذا في المثال الآخر وهذا ان  
 التوجيهان أجازهما سيد ويذكر على الثاني يخرج المنصوب عن كونه مفعولاً معه الى كونه  
 مفعولاً به فان قلت ويلزم عليه أعمال المصدر منوي اقلت قد اعتذر عن ذلك بأن المصدر هنا في قوة  
 الملقوظ به لوضوح الدلالة عليه على أن المصنف صرح بجواز أعمال المصدر منوي وأطنب في  
 الاستدلال عليه وذكر جملة من الشواهد عليه واذا قدر الناصب مصدراً منوياً واحتمل أن يكون  
 معطوفاً على الخبر الذي هو كائن المحذوف الذي يتعلق به لك والمعنى ما ملا بسنتك زيداً اذا لم يطوف على  
 الخبر خبر وهو معنى صحيح اه مع حذف ومنه يعلم أن في تعيين نصب زيداً في المثال على المعية نظراً  
 إلا أن يجاب بما يأتي قريباً (قوله وماشأنا وعمران) بحث فيه الدمامبي بأنه يجوز الجر على حذف  
 المضاف وهو شأن وابقاء المضاف اليه على جر كافي قوله

أكل امرئ تحسبين امرأ • ونازق قد بالليل نارا

والرفع على حذف المضاف واقامة المضاف اليه وقامه فدعوى تعيين النصب فيه على المعية ممنوعة  
 ويجاب بأن تعيين النصب فيه اضافي أي بالنسبة الى الجر على العطف على الضمير (قوله ممتنع عند  
 الجمهور) أي جمهور البصريين لا التصويين لان الكوفيين وبعض البصريين لا يوجبون اعادة الجار



هذا حيث أمكن النصب على (١٠٤) المعية كما رأيت فاما اذا امتنع مع امتناع العطف فهو رابع الاقسام وذلك كما في نحو قوله

كانناظم كذا قال البعض تبعاً لغيره والذي في الدماميني أن أهل الامصار انصروا في المنع الى أكثر البصريين فصار المجرع أكثر من الكوفيين وبعض البصريين ففهمت ارادة جهوز النحويين (قوله هذا) أي ما تقدم من الاقسام الثلاثة أو الاشارة للقسم الاخير والاول أولى (قوله لا تنفاه المشاركة) أي مشاركة الماء للتين في العافس والعيون للعواجب في التزجيج الذي هو تديقها وتطويها كما في التصريح وغيره (قوله وانتفاء الفائدة الاعلام هائي الثاني) قال سم فيه نظر قال البعض كشيخنا تبعاً لبعضهم وجهه أن المقصود مصاحبة العيون للعواجب المزججة لا المطلق العواجب وفي الا

م الفائدة اه وانت خبير بأن قوله والعينون لم يقع الا بعد فائدة تزجيج العواجب فلا يخصص الامصاحبة العينون لتلك العواجب المزججة وهذا معلوم مما قبله فلا فائدة للاعلام به (قوله فرب العامل الخ) أي ويكون ذلك مجازاً من سلا لا من باب التضمين كما زعمه البعض (قوله أو اعتقد الخ) عطف على يجب من عطف الانشاء على الاخبار والضرورة أو جرياً على القول بجوازه والرابط الجملة اعتقد الخ بالمبتدأ على جعل يجب خبراً عن النصب محذوف تقديره عامل له (قوله نحو كل رجل الخ) المراد بنحو ما ذكر كل تركيب فقد فيه قيد من القيود السابقة (قوله وهو ما اقتضاه اراد الناظم) حيث يوجب له مع الاجواب القياسية ولم يذبحه على كونه سماعياً (فائدة) قال الفارسي اذا اجتمعت المفاعيل قدم المفعول المطلق ثم المفعول به الذي تعدي اليه العامل بنفسه ثم الذي تعدي اليه بواسطة الحرف ثم المفعول فيه الزماني ثم المكاني ثم المفعول له ثم المفعول معه كضربت ضرباً زهيداً بسوط نهار اهناء نادياً وطلع الشمس اه باختصار والظاهر أن هذا الترتيب أولى لا واجب

الاستثناء

السين والتا زائدان وهو من الشيء بمعنى العطف لان المستثنى معطوف عليه باخراجه من حكم المستثنى منه أو بمعنى الصرف لانه مصروف عن حكم المستثنى منه (قوله الاستثناء هو الـ الخ) أظهر لان الاستثناء في الترجمة بمعنى المستثنى بدليل ذكره في المنصوبات والاستثناء المعرف بالمعنى المصدرى (قوله لما كان داخلاً) أي في مفهوم اللفظ لغة وان كان خارجاً من أول الامر في التنية أو المراد باخراج ما كان داخلاً ظاهراً خروج ما يتوهم دخوله فلا ١٠٠ ما قاله انه يجب ملاحظة خروج المستثنى من أول الامر بحيث يكون المستثنى منه مستمراً

قريبه على ذلك لئلا يلزم التناقض بادخال الشيء ثم اخراجه والكفر

فالخراج جنس) لشمول المعرف وغيره كالخراج بالصفة وبدل البعض والشر

رقية ومنه آكلت الرغيف ثلثه اقل الذي ان حارب وأقوا الصيام الى الليل

بمخرج التخصيص) أراد به التخصيص بالوصف والاضافة لشيوعه فيهما وبشعره التقييد بالغاية والشرط والحال والبدل ونحوها فلا يقال ان الاستثناء من التخصيص (قوله يشمل الداخل حقيقة الخ) قال سم الوجه أن يقال الداخل حقيقة لفظاً أو تقديرًا فان المستثنى في الاستثناء المفرع داخل حقيقة الا أن الدخول تقديرى من حيث ان المستثنى منه الذي هو محل الدخول مقدراً لا مفعولاً (قوله ما استثنى الا) أي الاستثنائية أما الوصفية فتستأق في الشرح (فائدة) قال في الهمع الاستثناء في حكم جملة مستأنفة ولا يقدم معمول تالى الاعليم فيمنع ما أنازيد الا ضارب ولا يؤخر معمول متاوها عنها فيمنع ما ضرب الازيد عمراً وما ضرب الاعمر ازيد وما ضرب الازيد بعمرو الا على اضممار عامل يفصره ما قبله ويستثنى من هذا المستثنى منه وصحته فيجوز تأخيرهما نحو ما قام الازيداً أحد وما ضرب الازيد اخيراً من عمرو وأجاز الكسائي تأخير معمول مر فوجاً كان أو منصوباً أو مجروراً استدلال بقوله فلما زادنى الاغراما كلامها وقوله

عطفها بنا وما بارد او قوله

لخاما الغائبان برزق يوماً

وزججن الحواجب والعيون

فان العطف ممنوع لا تنفاه

المشاركة والنصب على

المعية ممنوع لا تنفاه

المصاحبة في الاول وانتفاء

فائدة الاعلام هائي الثاني

فأول العامل المذكور

يعامل يصح انصباه عليهما

فأول عطفها بأنثها وزججن

يزن كاذب اليه الجرمي

والمازني والمسبرد وأبو

هيبة والاصمعي والبيدي

(أو اعتقد اضممار عامل)

ملائم لما بعد الواو نائب

له (نصب) أي وسقيتها

ماء وسكن العيون والى هذا

ذهب الفراء والفارسي

ومن تبعهما (تبيينه)

بقي من الاقسام قسم خامس

وهو تعين العطف وامتناع

النصب على المعية نحو كل

رجل وضبعه واشترك

زيد وعمرو وجاء زيد وعمرو

قبيله أو بعدد انتهى

(خاتمة) ذهب أبو الحسن

الاحفش الى أن هذا

الباب دماغي وذهب غيره

الى أنه مقيس في كل اسم

استكمل الشروط

السابقة وهو ما اقتضاه

اراد الناظم وهو الصحيح

والله تعالى أعلم

الاستثناء

الاستثناء هو الاخراج

بالأو إحدى أخواتها

وما

كان داخلاً أو منزلاً داخل فلا خراج جنس وبالألى آخره بمخرج التخصيص ونحوه وما كان داخلاً

شمل الداخل حقيقة والداخل تقديرًا وهو المفرغ والقيد الاخير لا يدخل المنقطع على ما ستره (ما استثنى الا







في الحقيقة هو مطلق  
 كذا في غيره سواء كان متقدما  
 على المستثنى منه أو متأخرا  
 عنه أقول قام القوم الا  
 زيدا ونخرج القوم الا  
 بعيرا وقام الا زيدا القوم  
 ونخرج الا بعيرا القوم  
 وهكذا أقول مع ما سئل  
 ان نصب الجرح تنبيه  
 ناسب المستثنى هو الا لا  
 ما قبلها بواسطة ولا  
 مستقلا ولا استثنى  
 منه راجعا لان معنى ذلك  
 على ما أشعر به كلامه  
 وصرح في اختياره في غير  
 هذا الكتاب وقال انه  
 مذهب سيويو والمبرد  
 والجرجاني ومشي عليه  
 دله لانها حرف مخص  
 بالاسماء غير منزل منها  
 مستزلة الجزء وما كان  
 كذلك فهو عامل فيجب  
 في الا ان تكون عاملة مالم  
 تتوسط بين عامل مفرغ  
 ووجهه فله فتلحق وجوبا ان  
 كان التثنية محققا نحو  
 ما قام الا زيد وجوا ان  
 كان مقدرا نحو ما قام احد  
 الا زيدا فانه في تقديره قام  
 الا زيد لان احدا مبدل  
 منه والمبدل منه في حكم  
 المخرج وانما يعمل الجرح  
 لان عامل الجرح معروف  
 تضيف معاني الافعال  
 الى الاسماء

في الحقيقة هو مطلق  
 وهو بعض ما قبلها بنقيض ما حكم به على ما قبلها فان فقد أحد القيدين كان منقطعاً فقد  
 القيد الاول نحو قام القوم الا جارا وقد الثاني نحو لا يتبين فانه لم يحكم على الموتة الاولى بدوقم  
 لها في الجنة الذي هو نقيض عدم فوقهم لها فيها ولا على التجارة عن التراضي بعدم منع أكلها  
 بالبطل الذي هو نقيض منع أكلها بالبطل أفاده الشهاب القرافي وأسهل منه أن يقال في تعريف  
 المتصل استخراج شيء دخل فيما قبل الامتلاها (قوله أو منقطعاً) شرطه أن يناسب المستثنى منه فلا  
 يجوز قام القوم الا ثمانا وان لا يسبق ما هو نص في خروجه فلا يجوز صهلت الجبل الا ابل بخلاف  
 روت الجبل الا ابل تقل شيئا الاول عن الحلبي والثاني عن الشارح وصرح به الدماميني  
 (قوله لا ما قبلها بواسطة) هذا رأي السيرافي وعزاه ابن عصفور وغيره الى سيويو والقارمي  
 وجماعة من البصريين وقال الشلوبين هو مذهب المحققين ومثل عن قوله في التسهيل لا بما قبلها  
 معديها لان التعدية انما هي معروفة في الفعل وشبهه فلا تناول عبارة بحسب الظاهر نحو قولك  
 القوم اخوتك الا زيدا كذا في الدماميني وانما قال بحسب الظاهر لانه اذا أول اخوتك بالمتنسيبين  
 لك بالاخوة كان من شبه الفعل وقوله ولا مستقلة لامعطوف على محل بواسطة هو النصب على  
 المبال (قوله على ما أشعر به كلامه) حيث قال ما استثنيت الا وسبق قول وألغ الا الخ بناء على أن المراد  
 العاوه من العمل وظاهر كلامه أن الخلاف في عامل المنقطع أيضا ويؤخذ من كلام ابن الحاجب  
 أن عامله الا بالاتفاق فانه قال بعد ذكر الاقوال وهذا كله في المتصل وأما المنقطع فان العامل فيه  
 الا وعملها فيه عمل لكن ولاها خبر بقدر بحسب المعنى ومنهم من يجيز اظهاره ومنهم من يقول انه  
 خبر كذا كلامه سأفاد لكن قال الدماميني بعد نقله كلام ابن الحاجب هذا ما نصه وقال  
 الرضي اما المنقطع فذهب سيويو به أنه أيضا منتصب بما قبل الامن الكلام كما انتصب المتصل به نجا  
 بعد الا عنده مفرغ سواء كان متصلا أو منقطعا فهي وان لم تكن حرف عطف الا أنها ككلمة  
 العاطفة للمفرد على المفرد في وقوع المفرد بعدها فلها واجب فتح أن الواقعة بعدها محذوف يدعى الا  
 أنه شقي والمتأخر من افعالها معنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها نصب لكن لامها وخبرها في  
 الاغلب محذوف نحو جاني القوم الاحارا أي لكن جارا لم يحى قالوا وقد يحى خبرها ظاهرا نحو  
 قوله تعالى الا قوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم وقال الكوفيون الا في المنقطع بمعنى سوى وانما نصب  
 المستثنى مدها كالتصايف في المتصل وتأويل البصريين  
 قبله نجا وانما كذا في لكن وفي سوى لا يلزم ذلك لانك تقول  
 وذلك اذا كان مفعولا وأيضا لكن لا تدرك الا في المقصود

ما بعدها في حكم ما قبلها مع أنه ليس بداخله مع بعض حذف (قوله مختص بالاسماء) اعترض بانها  
 دخلت على الفعل في نحو شئت الله الا فعلت كذا أو اجيب بانها داخله على الاسم تأويله اذا المعنى  
 لا أسألك الا فعلت كذا (قوله وحسب في الا الخ) لو قال فهي عاملة لا تصح نتيجة القيام الذي ركبته من  
 الشكل الاول اني أشار إليها بقوله في بي الا الخ (قوله مالم تنوسط) أي لان العامل حينئذ طالب  
 لا بعدها هو أقوى منها فلهذا على اسم (قوله ان كان التثنية محققا) لعدم شيء في اللفظ يشغل به  
 العامل (قوله وجوا الخ) أي ان ما يشغل به العامل في نية الطرح كإسباتي فالرفع باعتبار التثنية  
 المقدور والاصب باعتبار وجود ما يشغل به افتراضا ويرد عليه أنه لا يتأتى أن يكون العامل مفرغا الا  
 على القول بان العامل في البديل هو العامل في المبدل منه والصحيح أن العامل فيه مقدور فلا تفرغ  
 العامل المذكور لا محقق ولا مفرغ وتفرغ العامل المقدور محقق ويمكن دفعه بانه لما كان عامل  
 البديل غير ظاهرا وكان العامل المذكور الباقي المعنى للبديل وكان المبدل منه في نية الطرح كان



العام كورباة متعارضة ظاهرا ومأملا بالبدل وكون المبدل منه في نسبة الطرح مفرقا للبديل  
بها اليها عطف تفسير على تضيف (قوله تخرجه من النسبة) أي نسبة الجملة قبله مثبتة  
وهل يصير في حكم المسكوت عنه أو الاستثناء من التني اثبات ومن الاثبات تني قولان  
ال كلام الشارح كلامهما خلافا لبعضهم والصحيح الثاني وعليه فهل هو مطلق أو مفهوم  
قولان (قوله فلما خالفت الحروف الجارة الخ) يرد عليه الجواب بخلافه فكان الأولى أن يقول  
ما في شرحه على التوضيح وانما لم يعمل الجملوا فقام الفعل معنى كما (قوله وانما لم يجر اتصال الضمير  
بها الخ) دفع لما يقال لو كانت الاعاملة لجاز اتصال الضمير بها لان الضمير يتصل بعامله (قوله لان  
الانفصال ملتزم الخ) أي لعدم عملها في حال التفريغ (قوله ولو لمعنى دون لفظ) تعرض الشارح  
للتني لفظا ومعنى والتني معنى فقط ولم يذكر التني لفظا فقط نحو لا يحسنه الا المظهرين لانه نسي في المعنى  
ويمكن ادراجه في التني بان يراد به التني ولو لمعنى فقط كما في الآية فان التني فيها معنى الهمى  
وكفى قوله تعالى ومن يؤلهم يومئذ ذرهم الا متصرفا لئلا يفتقد شرط في معنى الهمى أي لا تولوا الادبار  
الا متصرفين فقامل ومن الذي معنى فقط وبأي الله الا أن يستمر نوره أي لا يربد الله الا ذلك وانها  
لكبيرة الاعلى الخاشعين أي لا تسهل الا عليهم لكن هذه الامثلة من التفريغ الذي ليس الكلام  
فيه الا أن يقل رجل يقول ذلك الا يزيد أي لا رجل يقول ذلك الا يزيد وأما لو قال التني فيها معنى  
لا قصدى فاذا قلت لوجاء في اخوتك الا يزيدا لا كرمهم تعين النصب وأما لو كان فيها آلهة  
الا الله لفسدتا فالأبعنى غير كما نقله بس عن ابن هشام وسجي في الشرح (قوله وهو الانكارى)  
مراده به ما يشمل التوبيخ والفرق بينهما ما ان المستفهم عنه في الاول غير واقع ومدعيه كاذب  
وفي الثاني واقع ومدعيه صادق وان كان ملوما فالمراد بكون الثاني في معنى التني أنه في معنى تني  
الانباء والياقة ويقال للاول الا بطل أيضا (قوله اتعجب اتباع ما يصل) أي ان لم يطل  
الفصل بين التابع والمتبوع ولم يكن رد الكلام تضمن استثناء ولم يتقدم المستثنى على المستثنى  
منه كما سيأتي في المتن والا كان المختار النصب فحوما جاء في أحد حين كنت جالسا هنا الا يزيدا لان  
اختيار التابع ليتشاكل المستثنى والمستثنى منه ومع طول الفصل لا يبين ذلك فحوما قاموا الا  
زيدا رد القول قائل قاموا الا يزيدا ليتطابق الكلامان ودعوى بعضهم تعين النصب في هذه الصورة  
مدودة كما أفاده الدماميني بل نازع أبو حيان في اختيار النصب فيها وفي الصورة قبلها كما في الجمع  
بالا كما في حكم الاثبات في نصب ما بعد الا

الا اللهم الا عمر ارماررت يا حدة الا قائما الا  
بدر اهد او حوه جبره ما معنى في  
هم قاعين الا بكرا قاله الدماميني وظاهر المتن والشرح اختيار التابع على البدلية في صورة نصب  
المستثنى منه أيضا فحوما ضربت أحدا الا يزيدا وبه مرر في المعنى قال الدماميني ومقتضى التعليل  
بشاكل المستثنى والمستثنى منه تساوى البدلية والنصب على الاستثناء في هذه الصورة (قوله  
وبالصريفة) أي في الرملة المنصرمة من معظم الرمل والخلق ينتهين البالي والعاقى الدارس والنوى  
بنون مضجومة وهمزة ساكنة حذيفة حول الجاء تصبغ لمنع دخول ماء المطر والنوى حروف (قوله  
ومن يغفر الذنوب) أي أي موجود أي ليس موجود يغفر الذنوب الا الله فاندفع ما قيل ان الكلام  
في الاستثناء من كلام تام وما في الآية مفرغ (قوله الاول المستثنى) أي وحده على المساء وروى  
غير واحد من المحققين المستثنى مع الا لان البدل محل محل الازلية ال ما قام الا زيد ولا به ال ما قام  
زيد وحيث لا يرد الاعتراض الذي سيد كره الشارح ولا يخرج على هذا القول عن كونه بدل بعض  
لان الا زيد بمعنى غير زيد وغير زيد بعض أحد لصدق أحد زيد ويره هذا هو الا لاهرون نقل شيخنا

وتنسيها اليها والا ليست  
كذلك فانها لا تنسب الى  
الاسم الذي بعدها شيئا بل  
تخرجه من النسبة قبل  
خالفت الحروف الجارة  
لم تعمل عملها وانما لم يجر  
اتصال الضمير بها لان  
الانفصال ملتزم في  
التفريغ المحقق والمقدر  
فالتزم مع عدم التفريغ  
ليجري الباب على سنن  
واحد اه (وبعد تني)  
ولو لمعنى دون لفظ  
(أو كنى) وهو التني  
والاستفهام المؤول بالتني  
وهو الانكارى (انصب)  
أي اختيار (اتباع ما يصل)  
لما قبل الا في اعرابه  
فمثاله بعد التني لفظا ومعنى  
ما قام أسد الا زيد وما  
رأيت أحدا الا زيد وما  
مررت بأحد الا زيد  
ومثاله بعد التني معنى  
دون لفظ قوله

وبالصريفة منهم منزل خلق  
عاف تغير الا النوى والنوى  
فان تغير معنى لم يبق على  
حاله ومثال شبه التني لا  
يقم أحد الا زيد وهل قام  
أحد الا زيد ومن يغفر  
لذنوب الا الله في تنبيهات  
الاول المستثنى عن  
البصريين والحالة هذه



عن الشارح ما يفيد أنه على هذا يدل كل من كل وتوجيهه أن غير زيد نفس المنق عنه القيام في الواقع  
وان كان بعضه لدول لفظ أحده (قوله يدل بعض) ولا يحتاج هنا إلى ضمير رابط لأن الأقرب  
على أن الثاني كان بعض ما يتناول الأول لولاها قاله الدماميني (قوله عطف نسق) أي لأن الأ  
عندهم من حروف العطف في الاستثناء خاصة اه تصریح ورد الجملة هو مذهبهم باطراد نحو ما قام  
الازيد وليس لنا حرف عطف يلي العامل باطراد وأجاب ابن هشام بأنه ليس تأليها في التقدير إذ  
الأصل ما قام أحد الازيد قال الدماميني لكن يلزم عليه جواز حذف المعطوف عليه باطراد والقرض  
أنه غير طرد (قوله قال أبو العباس الخ) اعترض على مذهب البصريين واعتراض أيضا بان يدل  
البعض لا بدقيه من ضمير يربطه بالمبدل منه وهو مفعلة ود في نحو ما قام أحد الازيد وجوابه أن  
خصوص ربطه بالضمير غير واجب انما الواجب مطلق ربطه وهو حاصل في المثال بالأدلة لتمامه على  
إخراج الثاني من الأول وكونه به ضامنه كما مر عن الدماميني (قوله وهو موجب ومتبوعه منق) أي  
أي ويجب تضاعف البديل والمبدل منه اثباتا ونفيا ومحصل الجواب منع ذلك والسؤال والجواب  
مبنيان على القول بأن البديل هو المستثنى وحده دون القول بأنه هو مع الآخر وهو المفهوم من قول  
الرضي كما جاز في نحو مرت برجل لا طريف ولا كريم أن يجعل حرف النفي مع الاسم بعده صفة  
والاعراب على الاسم كذلك يجوز في ما جاء القوم الازيد أن يجعل قولنا الازيد بدلا والاعراب على  
الاسم اه ونقله الدماميني عن بعض الفضلاء وأيده (قوله في عمل العامل) أي مماثل العامل لما  
عرفت أي بقطع النظر عن النفي والاثبات قولهم هو المقصود بالنسبة أي نسبة مثل العامل بقطع  
النظر عن النفي والاثبات (قوله كأنه لم يذكر) أي ولا تعلق للنفي والاثبات بذلك (قوله وقد يتخالف  
الموصوف والصفة) الظاهر أنه تأييد لمنع وجوب توافق البديل والمبدل منه بان لتخالفهما في ذلك  
تظيرار هو تخالف الصفة والموصوف فمقط ما ذكره البعض ومثلهما المعطوف والمعطوف عليه  
نحو ما قام زيد لا عمرو (قوله إذا تعذر البديل على اللفظ الخ) التمثيل لذلك بلا أحد فيها الازيد يدل على  
أنهم أرادوا باللفظ ما يشمل المحل المحدد بدخول العامل الموجود فان المنق في المثال التبعية للنصب  
محملا لالفاظ قاله سم (قوله أبدل على الموضع) قال البهوتي انظر ما الحكمة في ارتكاب هذا  
التسكاف مع أن القاعدة أنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع ومثاله بقوله تعالى اسكن  
أنت وزوجك الجنة كما مر بيانه أي فها أنت وزوجك الجنة لا أنت وزوجك الجنة الا في الآية  
والثالث بناء على هذه القاعدة ويرد.

بل معناه قد يغتفر الخ (قوله ولا أحد

التاسع أما الأول فلإيه في المعنى ووجهه بانهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه ويصح إحلال  
البديل محله ما فيقال زيد فيها واستشكله الدماميني وأسلفنا في باب لا تأويل كلام سيبويه بما يرجعه  
إلى الثاني وأما الثاني فنقله في المعنى عن الأكثرين واستشكل بعدم صحة إحلال البديل محل المبدل  
منه وأجاب الشلوبين بان هذا الكلام على توهم ما فيها أحد الازيد وهذا يمكن فيه الإحلال بان  
يقال ما فيها الازيد وهذا القول الثاني انما يأتي على عدم اشتراط وجود طالب المحل وذهب كثير إلى  
أنه يدل من الضمير المستكن في الخبر والاقوال الثلاثة تأتي في رفع الاسم الشريف من كلمة التوحيد  
لكن على الأول يذكر الخبر عند الإحلال فيقال الله موجود كما في المعنى وعلى الثاني يكون الإحلال  
لكون المعنى ما في الوجود لا الله وهذا يمكن فيه الإحلال وقيل رفع الاسم الشريف على الخبرية  
وضعه في المعنى بما نقل الدماميني جوابه وم في باب لا كلام في ذلك وقد ينصب على الاستثناء من  
الضمير المستكن في الخبر المقدر بقائه كما قال في المعنى يجوز في نحو ما أحد يقول ذلك الازيد رفع زيد  
بدلا من أحد وهو المختار أو بدلا من ضميره ونصبه على الاستثناء فرفعه من وجهين ونصبه من وجه

بدل بعض من المستثنى  
منه وعند الكوفيين عطف  
نسق قال أبو العباس نعلب  
كيف يكسرون بدلا وهو  
موجب ومتبوعه منق  
وأجاب السيرا في أنه يدل  
منه في عمل العامل فيه  
وتخالفه سما في النفي  
والإيجاب لا يمنع البديلية  
لأن سبيل البديل أن يجعل  
الأول كأنه لم يذكر والثاني  
في موضع وسعه وقد يتخالف  
الموصوف والصفة نفيا  
وإثباتا نحو مرت برجل  
لا كريم ولا لبيب الثاني  
إذا تعذر البديل على اللفظ  
أبدل على الموضع نحو ما  
جاءني من أحد الازيد ولا  
أحد فيها الازيد وما زيد  
شيئا



وهو ما رأيت أحدا يقول ذلك الأزيد انصبه من وجهين ورفع من وجه واحد من حيث هو فواقوله  
في ليلة لا ترى بها أحدا • يحكى علينا الاكواكيبا

اه وقوله وهو المختار أي لان الابدال من صاحب الضمير أرجح لانه الاصل ولانه لا يصحج الى  
التاويل الذي في الابدال من الضمير وهو أن محبة الابدال من الضمير لتحويل النقي للضمير معنى  
لان معنى ما أحدي يقول ذلك ما يقول أحد ذلك ولا بد من جعل رأي في مثاله الثاني عملية على تقييد  
سبويه جواز الابدال من الضمير يكون صاحبه مبتدأ في الحال أو في الاصل وقال الرضي أما لا أرى  
بأسامع غير الابتداء ونوامضه أيضا بالابدال من ضمير راجع الى ما يصلح للابدال منه اذا سهل النقي  
حامل ذلك الضمير فحوما كملت أحدا ينصفني الأزيد لان المعنى ما أنصفني أحد كلفته الأزيد بخلاف  
لا أؤذي أحد أي وحده الله الأزيد فلا يجوز الابدال من ضمير يوحد لان التوحيد ليس بمعنى بل الأذى  
فقط اه دما ميني وشعني (قوله الاتي) بالرفع لمراعاة محل شيئا قبل دخول النامض بناء على عدم  
اشتراط وجود الطالب للمحل وعلى اشتراطه يجعل شيئا غير مبتدأ محذوف أي هو شيئا لا يعبا به  
والاحتمال بمعنى يمكن (قوله لا يراد ان في الايجاب) أي على غير مذهب الاخفش والمراد لا يراد ان  
قياسا فلا يرد بحسب درهم وكفى بالله لقصوره على السماع (قوله الامر أنك بالنصب) كلامه مبني  
على أن النصب على الاستثناء من أحد وفراخ تخشعي من تخرج قراءة الاكثر على اللغة المرجوحة  
وان جوزه بعضهم في النصب على الاستثناء من أحد والرفع على الاستثناء من أحد فاعترض  
يلزم تناقض القراءتين لاقتضاء النصب كون المرأة غير مسرى ما والرفع كونها مسرى بها لان  
الاتفات بعد الاسراء ورد بان ائراجها من أحد لا يقضي أنها مسرى بها بل أنها معهم فيجوز أن  
تكون سرت بنفسها وقد روي أنها تبعهم وأنها التفتت فرأت العذاب فصاحت فاصابها حجر فقتلها  
وقال في المعنى الذي أجزم به أن قراءة الاكثر لا تكون مرجوحة وان الاستثناء من أحد على  
القراءة نين بدليل سقوط ولا يلتفت منكم أحد في قراءة ابن مسعود وان الاستثناء منقطع لسقوطه  
في آية الجحور لان المراد بالاهل المؤمنون وان لم يكونوا من أهل بيته ووجه الرفع أنه على الابتداء  
وما بعده الخبر كافي آية لتست عليهم عيسى بطر (قوله تقول ما قام أحد الاحبار) نقل عن القرافي أن  
أحدا اذا كان في سياق النقي لا يختص بمن يعقل وعليه فلا يظهر ما ذكر مثالا للمقطع واعلم أن الا  
في المنقطع عنه، لكن عند المعريين كما مر بيانه (قوله وعن غيم فيه ابدال وقع) وعلى لغتهم قرأ  
باع الظن بالرفع وجعل منها الزمخشري قل لا يعلم من في السموات  
من فاعلم والله بديلا هي لغة تميم في المستثنى المنقطع واعتراض بانه

خروج لقراءة السبعة على لغة مرجوحة وجعل ابن مالك الاستثناء متصلا بتقدير متعلق الظرف  
بذكر لا استقرار وجعل غيرهما من مفعولا والغيب بدل اشمال منه والله فاعلا (قوله كالتصل) التشبيه  
في مجرد جواز الابدال وان كان يرجحان في المتصل ومرجوحية في المنقطع (قوله فيميزون ما قام أحد  
الاحبار) في ما ربدل غلط صرح به الرضي وقال سم بدل كل بملاحظة معنى الاذمعني الاحبار غير  
حار وغير حار يصدق على الاحد اه وفيه أنه كيف يكون الاعم بدل كل من كل نعم ان أريد  
من العام خاص كما يأتي نظيره صرح قتدبر (قوله البعافير) جمع بعفور وهو ولد البقرة الوحشية والبعيس  
جمع عيسا وهي الابل التي يحالط يساضها بفر (قوله عشية) منصوب على الظرفية باجاهد في  
البيت السابق مكانها أي مكان الحرب والمشرق في نسبة الى مشارف وهي قرى من أرض العرب تدنو  
من الريف يقال سيفه مشرف ولا يقال مشارف لان الجمع لا ينسب اليه لا يقال جعافري قاله العيني  
وفي المصباح مشارف الأرض أعاليها الواحد مشرف وزان به فر اه فعلم أن المنسوب اليه جمع  
واقع على القرى المذكورة وأن القياس في النسبة الى مشارف مشرف لان القياس في النسبة الى

الاتي لا يعبا به برفع  
ما بعد الاقين وضوليس  
زيد بشئ الاشياء بنصبه  
لان من والباء لا يراد ان في  
الايجاب وما ولا لا يقدران  
حاملين بعده كما تقدم في  
موضعه • الثالث أفهم  
قوله انتخب أن النصب  
جائز وقد قرئ في السبع  
ما فعلوه الا قبل منهم ولا  
يلتفت منكم أحد الا  
امر أنك بالنصب اه  
(وانصب) والحالة هذه  
أعني وقوع المستثنى بعد  
نقي أو شبهه (ما انقطع)  
تقول ما قام أحد الاحبار  
وما مررت بأحد الاحبار  
هذه لغة جميع العرب سوى  
تميم وعليها قراءة السبعة  
مالهم به من علم الاتباع  
الظن (وعن تميم فيه ابدال  
وقع) كالتصل فيميزون  
ما قام أحد الاحبار وما  
مررت بأحد الاحبار ومنه  
قوله

وبلدة ليس بها أنيس  
الا البعافير والا البعيس  
وقوله  
عشية لا تغني الرماح  
مكانها  
ولا التبل الا المشرق في المصم  
وقوله  
وبنت كرام قد نكحتا ولم  
يكن



المستثنى كما في الأمثلة  
والشواهد فإن لم يمكن  
تسليطه وجب النصب  
اتفاقا لمحو ما زاد هذا المال  
الامانقص وما نفع زيد الا  
ما ضر اذ لا يقال زاد  
النقص ولا نفع الضرر  
وجبت وجد شرط جواز  
الابدال فالارجح عندهم  
النصب اهـ (وغير نصب)  
مستثنى (سابق) على  
المستثنى منه (في النقي قد  
يأتي) على قوله بان يفرغ  
العامل له ويجعل المستثنى  
منه تاما له كقوله

لاهم يرجعون منه شفاعه  
اذا لم يكن الا النبيون شافع  
قال سيبويه وحديثي يونس  
ان قوما يوثق بعربيتهم  
يقولون مالي الا ابوك ناصر  
في تقييده في المستثنى منه  
حيث سد بدل كل ممن  
المستثنى وقد كان المستثنى  
بدل بعض منه وتظيره في  
ان المتبوع امر نصارتا بما  
ما هرت بثلاث احدى اه  
(ولكن نصبه) على  
الاستثناء (اختران ورد)  
لانه القصص الشائع ومنه  
قوله

ومالى الاآل أحمد شيعه  
ومالى الامذهب الحق  
مذهب • منصب آل  
ومذهب الاول واحترز  
بقوله فى النقي عن الايجاب  
فانه يتعين المنصب كما تقدم  
تبيينه اذا تقدم

الجمع أن تنسب إلى مفردة فقول البعض نسبة إلى مشارف على غير قياس فاسد والمصحح اسم فأصل  
الماضى حذوه (قوله وعامله) أى السنان وهو ما يليه (قوله شرط جواز الابدال الخ) يشعر بهذا  
الشرط قوله فيه ابدال لان من شأن البديل أن يصح وقوعه موقع المبدل منه من حيث هو مقصود  
بالحكم سم (قوله يمكن تسلطه على المستثنى) بحث فيه شيئاً عما حصل ان كان المراد مع الابان  
يقال مقام الاحجار وليس بها الا اليغاير لم يوافق ظاهر قوله اذ لا يقال زاد النقص ولا نفع الضرر  
وان كان المراد بدون الاشكال علينا البيت اذ لا يقال ليس بها اليغاير لفساد المعنى ويمكن دفعه  
باختيار الشق الثانى وأن المراد امكان التسلط ولو في مادة أخرى فانهم (قوله وجوب النصب) أى على  
الاستثناء المنقطع من المذكور قبل الا كهذا المال زيدا لا على المفغولية والاستثناء مفرغ كما  
زعمه الشاويين لأنه لا مناسبة بين النقصان والزيادة كذا قيل وبحث فيه الدماميني بان مراتب  
النقص متفاوتة فاذا اخذ من المال مرة ثم مرة أخرى فهو في المرة الاخرى يزيد فى النقص على المرة  
الاولى قال وماذا يفعلون فى نحو مال زيد أنقص من مال عمرو وكيف يفهمون أن أنقص صيغة  
تفضيل مع أن اسم التفضيل ما اشتق من فعل الموصوف بزيادة على غيره اه أى فيجوز أن  
يكون هذا المال زاد نقص غيره بسبب أخذه من هذا الغير مثلاً بعد الأخذ منه أولاً والمراد  
بوجوب النصب امتناع الابدال والا فيجوز وضعه على الابتداء والخبر محذوف تقديره فى المثال  
لكن النقص شأنه أو على الخبرية المحذوف والتقدير لكن شأنه النقص فسقط اعتراض البعض  
على حكايه الشارح الاتفاق على وجوب النصب (قوله فنحو ملزاد الخ) ونحو لا خاصم اليوم من  
أمر الله الامن رحم فن رحم فى محل نصب لانه لو حذف المستثنى منه وسلطت لا على المستثنى لم  
يصح كذا فى الدماميني وهو مبني على أن الاستثناء فى الآية منقطع أى لكن من رحمه الله يعصمه  
وقبل متصل أى الا الراحم وهو الله تعالى أو الامكان من رحمه الله تعالى وهم المؤمنون وهو  
السفينه (قوله الاما ناقص) ماه مصدرية كما يؤخذ من كلام الشارح بعد (قوله اذ لا يقال زاد النقص)  
التظاهر أن انتفاء قول ذلك اذا كانت زاد متعدية وأنه يقال اذا كانت لازمة قتأمل (قوله وغير  
نصب سابق) أى نصبه على الاستثناء فيشمل الغير نصبه على الاتباع وهذا البيت تهيد لقوله وبعد  
نقى أو كنفى انتخب اتباع ما اتصل (قوله مع ...) المتعلق به انظر ولو منقطعاً نحو ما جاء الا  
جمارا أحد فيراد بأحد معنى يقع على الجمار  
مر كوب القوم وهو الجمار حرره ابداً فى تغييره -

(قوله على المستثنى منه) أى بدون عامله لا متاع تقديمه عليه ما عند المصنف وهو مرسوم.

خلا الله لا أرفع سوالا وإنما • أعد عيال شعبة من عيالكا  
فضرورة بخلاف تقديمه على أحدهما فقط بخلاف نحو جاء الأزيد القوم والقوم الأزيد اضربت نعم ان  
قدم عليها وتوسط بين جزأى الكلام نحو القوم الأزيد اجاؤا اذا جعل زيد المستثنى من الضمير في  
جاؤا فقبل يمنع مطلقا وقيل يجوز مطلقا وقيل ان كان العامل متصرفا وأجاز الكسائي تقديم المستثنى  
أول الكلام دما ميني (قوله في النتي) أى أو شبه النتي ولم يصرح به اكتفاء بعله من قوله وبعد نتي  
أو كنتي الخ (قوله قد يأتي على فلة) وهل يقاس على هذه اللغة أو لا قولان وإلى القياس عليها ذهب  
المكوفيون والبغداديون وابن مالك كما قاله السيوطي (قوله بدل كل) أى من كل لان العامل فرغ لما  
بعد الاو والمؤخر عام أريد به خاص فصح ابداله من المستثنى (قوله ان ورد) أى السابق أى أردت ورود  
منه بالتكليم به أو المراد ان ورد عن العرب وحيث قد نفى اختيار نصبه بالحكم بان نصبه أرجح والا  
فما ورد عن العرب يتبع نصبا أو انبعا (قوله بل يكون البديل مختارا) فيه أنه يلزم عليه تقديم البديل

المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان أحدهما لا يكثر بالصفة بل يكون البدل مختاراً كما يكون إذا لم تذكر على الصفة وذلك كما في نحو ما نيم الألف والحاء كأنك لم تذكر صالطاً وهذا رأي سيدي به والثاني أن لا يكثر بتقديم الموصوف



بل يقدر المستثنى مقصداً للتخصيص على الاستثنائي من حيث هو (١١١) اختيار المبرر والمأثور في الكافية

وتسريها وعندى أن

النصب والبدل مستويان

لا يتركلي مرجحاً فكافاً

اه (وان يفرغ سابق الا) من

ذكر المستثنى منه (لما بعد)

أي لما بعد الا وهو الاستثناء

من غير تمام قسم قوله

أولاً ما استثنى الامع تمام

(يكن كالأول اعدماً) فاجر

ما بعد ها على حسب

ما يقتضيه حال ما قبلها

من اعراب ولا يكون هذا

الاستثناء المفرغ الا بعد

نفي أو شبهة فالنفي نحو وما

محمد الا رسول وما على

الرسول الا البلاغ المبين

وشبهه النفي نحو ولا

تقولوا على الله الا الحق

ولا تجدوا أهل الكتاب

الا بالتي هي أحسن فهل

يهلك الا القوم الفاسقون

ولا يقع ذلك في ايجاب ولا

يجوز تمام الا زيد وأما

ويأبى الله الا أن يتم فوره

فمعمول على المعنى أي

لا يريد تنبيهات كالأول

الضمير في يكن يجوز أن

يكون عائداً على سابق أي

يكون السابق في طلبه لما

بعد الا كالأول عدم الا وأن

يعود على ما من قوله لما

بعد أي يكون ما بعد الا في

تسلط ما قبل الا عليه كالأول

عدم الا الثاني يصح

التفريع بجميع المععولات

الا المصدر المؤكد فلا يجوز

ماضيت الا ضرباً وأما

ان تظن الاطلا فتأول

اه (وأع الا ذات تو كيد)

على اتعت والواحدة العكس الا أن يكون مبتدأ على مذهب من يرى عدم وجوب الترتيب بين  
التوابع فإله الدنو شري (قوله لان لكل مرجحاً) فخرج البدل تقدم الموصوف وهو مرجع التعصب على  
الاستثناء تأخر الصفة (قوله سابق) تنوينه منع من لاختلال الوزن بالانفاضة فتجوز الشخ خالداً لها  
سهو وقوله الا مفعول سابق وقوله من ذكر المستثنى منه متعلق بيفرغ وكذا قوله لما بعد ويرد على  
الشارح أن ذكر المستثنى منه ليس وصفاً السابق فكيف يفرغ منه فكان ينبغي أن يقول من  
ارتباطه بالمستثنى منه لفظاً ويمكن الجواب بجعل كلامه من اطلاق الملزوم وإرادة اللزوم وقوله  
وهو أي تفريع العامل السابق (قوله يكن) أي السابق او ما بعد كالأول اعدماً أي ضد غير الكسائي  
أما هو فبغير التعصب في نحو ما قام الا زيد بناء على مذهب من جواز حذف الفاعل قاله سم عند  
الكلام على شرح قول المصنف واستثنى مجرور الخ وما في قوله كالأول اعدماً يجوز أن تكون  
مصدرية ولو زائدة ويجوز العكس أي يكن كعدم الا أي كذا في الحكم وقول البعض  
ان الكلام على تقدير مضاف أي كحكم عدم الا ليس بشئ قال الشيخ خالداً الامر فروع بفعل محذوف  
يفسر عدم اه وهو ظاهر على قراءة عدم بالبناء المجهول أما على قراءته بالبناء للمعلوم  
والفاعل ضمير مستتر فيه يعود الى السابق او ما بعد فالأمنصوب على المفعولية لا امر فروع على  
نيابة الفاعل (قوله حال ما قبلها) أي حال اللفظ قبلها ولو غير كامل كالتحريك نحو ما على الرسول  
الا البلاغ لخال هذا اللفظ وهي خبرية تقتضي رفع ما بعد الا مبتدأ أو كالفعل في نحو ما قام الا زيد  
لخال هذا اللفظ وهي كونه فعلاً يذكركه فاعل قبل الا تقتضي رفع ما بعد الا فاعلاً وقس وقوله من  
اعراب بيان لما يقتضيه ولو حذف حال لكان أنحصر وأقرب ثم لا تنافي بين كون نافي الا في التفريع  
مستثنى وكونه فاعلاً أو مبتدأ مثلاً في نحو ما قام الا زيد وما زيد الا قائم لان الأول بالنظر الى المعنى لان  
نافي الامستثنى من مقدر في المعنى اذا المعنى ما قام أحد الا زيد وما زيد شئ الا قائم والثاني بالنظر الى  
اللفظ نقله الله مابني عن الشلو بين (قوله وما على الرسول الا البلاغ) الواو جزء من الآية الممثل بها  
فتكون واو العطف مقدرة هنا كفاي تطاير الآية لا من كلام الشارح لعطف مثال على مثال  
لان الآية التي فيها اللفظ المبين بالواو بخلاف التي ليس فيها اللفظ المبين فاتها بدون الواو لكن نسخ  
الشارح بلفظ المبين (قوله ولا يقع ذلك في ايجاب) جوزه ابن الحاجب فيه اذا كان فضله وحصلت  
فائدة نحو قرأت الا يوم كذا فانه يجوز أن تقرأ في جميع الايام الا يوم كذا بخلاف ضربت الا زيد اذا  
من المجال أن تضرب جميع الناس الا زيداً (قوله فلا يجوز تمام الا زيد) لان المعنى قام جميع الناس الا  
زيد أو هو بعيد ولا قرينه في الغالب على إرادة جماعة مخصوصة وقد يقال مثل ذلك قد يوجد في النفي  
نحو ما مات الا زيد وأجيب بأنه قليل فاجرى الحكم فيه طرد الباب وقد يؤخذ من التعليل أنه يجوز  
اذا قامت قرينه على إرادة جماعة مخصوصة بأن يكون المعنى قام غير زيد من الجماعة المعهودة وقد  
يقال هو قليل فلا يلتفت اليه طرد الباب نظير ما مر (قوله لجميع المععولات) أي المععولات بالاصالة  
أما التوابع فلا تفريع لها الا البدل وأجازه الزمخشري وأبو البقاء والرضي في الصفات أيضاً فإله سم  
(قوله الا المصدر المؤكد) أي لان فيه تناقضاً بالنفي أولاً والاثبات ثانياً ومثله الحال المؤكدة  
وكان عليه أن يستثنى المفعول معه فلا يقال ما ضربت الا والليل (قوله فتأول) أي كونه مصدراً  
نوعياً أي الاطلاضعيفاً فاختلاف المثبت والمنفي فلا تناقض (قوله كفاي الامثلة) فانه عامل فيما عدا  
ما على الرسول الا البلاغ وغيره كامل في ما على الرسول الا البلاغ لان الخبر لا يعمل في المبتدأ على  
الراجع نعم ان جعل المستثنى فاعلاً بالمجرور ولا عتماده على النفي كان عاملاً (قوله وألغ الا الخ) أطلق  
هنا على أن هذا الحكم يكون في الايجاب والنفي ونسبه (قوله والاستثناء عنها) عطف لازم على

ان تظن الاطلا فتأول الثالث قوله سابق أحسن من قوله في التسهيل كامل لان السابق يكون تاملاً وغيره كامل كفاي الامثلة  
اه (وأع الا ذات تو كيد) وهي التي يصح طرحها والاستثناء عنها يكون ما بعد ها تابعاً لما بعد الا قبلها



بدل لأمته وذلك ان توافقا  
في المعنى ومعطوف عليه  
ان اختلافه فالاول  
(كلامه غير مهم الا الفتى  
الا العلا) فالعلا بدل كل من  
الفتى والا الثانية زائدة  
تجوز التاكيد والتقدير الا  
الفتى العلا والثاني نحو  
قام القوم الا زيدا والا عمرا  
فعمرا عطف على زيد  
والا الثانية لغو والتقدير  
قام القوم الا زيدا وعمرا  
ومن هذا قوله وما الدهر  
الا ليلة رم ارمها والا طلوع  
الشمس ثم غبارها أي  
وطلوع الشمس وقد اجتمع  
البديل والعطف في قوله  
مالك من شغل الا عمله  
الارسية والارمله  
أي الا عمله رسبه وورمله  
فرسبه بدل ورمله معطوف  
والا المقرونة بكل منهما  
مؤكدة (وان تكرر  
لا لتوكيد) بل لقصد  
استثناء بعد استثناء فلا  
يخلو اما ان يكون ذلك مع  
تفريغ أولا (فع) تفريغ  
التأثير بالعامل المفرغ  
(دع) أي اتركه

(قوله أي جلك) قال  
السيد أي جلك الشبه  
بالشيخ في التوصل  
للمعصود بكل اه وبه تعلم  
بطولان كل ما قبل هذا  
وتغيب الشارح مبني ان  
رمله معطوف على عمله

ملزوم (قوله بد لأمته) أي بدل كل من كل كمثل الناطم أو بعض من كل نحو ما أعجبني الا زيدا أو وجهه  
أو اشتغال نحو ما أعجبني الا زيدا الا عمله أو اضرب نحو ما أعجبني الا زيدا الا عمرا أو أي بل عمرا أو فاده  
في التصريح بقول الشارح ان توافقا في المعنى قاصر لا اختصاصه ببديل الكل مع أنه يجوز كونه  
عطف بيان كما بينه الرضي (قوله ومعطوف عليه) أي بالواو خاصة كافي التسهيل (قوله ان اختلافه) (قوله ان اختلافه)  
الا اذا كنت غالطا أو أردت الاضرب اه يس أي فلا عطف بل يجب الابدال (قوله فالعلا بدل كل  
من الفتى) والفتى نصب على الاستثناء أو جر بدلا من الهاء بدل بعض وعليه فكون العلا بدلا من  
الفتى مبني على جواز الابدال من البديل واستشكل مع كون العلا بدلا اذا نصبنا الفتى على  
الاستثناء بأن الصحيح أن العامل في البديل نظير العامل في المبدل منه فلا تكون الامور كدة  
للاحتياج اليها للعمل في البديل والفرض أنهم مؤكدة فينبغي أن يجعل العلا عطف بيان اذا نصبنا  
الفتى على الاستثناء ليندفع هذا الاشكال ويجوز جعل العلا عطف بيان اذا جررنا الفتى بدلا من  
الهاء وعليه يندفع الاعتراض بالبناء على الضعيف من جواز الابدال من البديل والحاصل أن جعل  
العلا عطف بيان يدفع الاعتراض على دلالة العلا المبني على جر الفتى بدلا من الضمير والاعتراض  
عليه المبني على نصب الفتى على الاستثناء (قوله والتقدير الا الفتى العلا) صريح في أنه لو عبر بذلك  
لكان العلا بدلا فعلى أن العامل في البديل نظير العامل في المبدل منه يكون العامل في العلا حينئذ الا  
مقدرة فعلم أن الاقدرة عمل مقدرة أي حيث صابنا الاسم على الاستثناء قاله مع وسنذكر في حذف  
الامر يد كلام (قوله ثم غبارها) بكسر العين المعجمة أي غبارها من غارت الشمس أي غابت (قوله مالك  
من شغل) أي جلت والرسم والرول نوعان من السير (قوله فرسبه بدل) أي بدل بعض لان المراد  
بالعمل مطلق السير (قوله وان تكرر الخ) لم يتعرض المصنف والشارح لما اذا لم تكرر وتعدد  
المستثنى قال الدماميني ما لم يخصه مع الايضاح لا ينصب على الاستثناء باداة واحدة دون عطف  
شبهات وموهم ذلك ان كان في الايجاب فالاول مستثنى والثاني معمول عامل مضموران كان في  
غيره فكذلك أو الاول بدل مثال الايجاب أعطيت القوم الدراهم الا زيدا الا ناير فزيد المنصوب  
على الاستثناء والناير مفعول محذوف أي أعطيته الدنانير أو أخذ الدنانير ومثال غيره ما أعطيت  
أحد شيئا الا زيدا ادورهما فزيد امستثنى أو بدل ودورهما مفعول محذوف وما ضرب أحد الا بكر خالدا  
فبكر ان رفعته كان بدلا من أحد وان نصبته كان مستثنى وخالدا مفعول محذوف فتعدد المستثنى قد  
يكون مع تعدد المستثنى منه وقد يكون مع اتحاد وجوز ابن السراج كون الاسمين بدلين في محروما  
أعطيت أحدا أحدا الا زيدا عمرا وما ضرب أحد أحد الا زيدا بكر اورده المصنف بان البديل لم يهد  
تكرره الا في بدل البسدا و بان حق بدل البعض أن يقرن بالضمير وجعلوا في باب الاستثناء اقترانه  
بالامغنيا عن الضمير والاسم الثاني غير مقترن بالالفاظ ومن النجاة من لا يجيز هذه التراكيب مطلقا  
ويحكم بفسادها على كل وجه أمام العطف فقد يمنع أيضا كافي الامثلة المتقدمة لان العطف فيها  
يفسد المعنى وقد يجوز كافي ما جاء في أحد الا زيدا وعمرو فاعطف في هذا المثال هو المصحح له فيما  
يظهر ولا يظهر جل الثاني على أنه مفعول لمضمر أي وجاء في عمرو اه وفي حاشية المغني للدماميني  
أن جاعه أجازوا نصب شيئين باداة واحدة دون عطف وعليه مشي صاحب الكشف في مواضع  
منها لا تدخلوا بيوت الدي الاية فقال ان المستثنى الطرفين والحال معا وان الحصر في كل منهما  
مقصود أي لا تدخلوا في وقت من الاوقات على حال من الاحوال الا في هذا الوقت على هذه الحال  
اه (قوله لا لتوكيد) عطف على محذوف أي لتأسيس لا لتوكيد كما أشار اليه الشارح بالاضراب  
(قوله بالعامل المفرغ) حل العامل على ما قبل الاتبع للموضع وحله المرادى على الا أي اترك تأثير  
الا لنصب في واحد أي لا تجعلها مؤثرة في واحد ويؤيد الاول قوله مما بالاذا لو كان العامل هو



بأقبا (في واحد) بالاستثنائي وليس من نصيبه سواء) أي سوى ذلك الواحد الذي (١١٣) أشغلت به العامل (مغني) فتقول

الالتكان القياس أن يقول مما به وإن أمكن أن يقال أظهر للضرورة ويؤيد أيضا أن المصنف عليه يكون ذا كراهنا حكم الواحد بخلافه على الثاني فإنه يكون ساكنا هنا عن حكم الواحد المتروك تأثيرا لقيه وإن كان يعلم من قوله فيهما وإن بفرغ سابق الخ ويؤيد الثاني عدم أحواجه إلى تقدير في دع (قوله بأقبا في واحد) دفع به إيهام المتن أن المراد ترك التأثير في واحد وإجماله مؤثر في البقية هذا أن أريد بالعامل ما قبل الاكتمال على الشارح فإن أريد به إلا كان الكلام على ظاهره أي ترك تأثير الاستثنائي في واحد أي لا تجعلها مؤثرة للنصب في واحد وإجماله مؤثرة للنصب في البقية (قوله وليس من نصيب الخ) مغني اسم ليس والخبر محذوف أي موجودا أو الاسم ضمير مستتر يرجع إلى الواحد أو إلى التأثير ومغني خبر وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة لا يقال نطاهر كلامه أنه لا يجوز رفع سوى الواحد وليس كذلك بل يجوز على قصد بدل البداء لا تقول إلا في هذه الحالة مجرد التاكيد وليس الكلام الآن فيها (قوله والاول أولي) أي لقربه من العامل نصريح (قوله ودون تقديم مع التقديم) قال جماعة كال بعض الطرفان تنازعهما القعلان بعدهما اه وهو انما يصح على مذهب من يجيز التنازع في المعمول المتقدم ونصب الجميع مفعول محذوف يفسره المذكور أي أمض نصب الجميع ولا يصح نصبه بالترم لأن ما بعد الواو لا يعمل فيما قبلها ولما كان ما ذكر لا يستلزم الوجوب قال والترم (قوله وما قام الازيد الخ) لا يعارض هذا قوله فيهما وغير نصب سابق الخ لأن ما في غير تصحيح المستثنى وبجئت سم جواز اعراب واحد بما يقتضيه العامل وجعل المستثنى منه المؤخر بدلا من هذا الواحد نظير ما في مالي الا أبولك ناصروا نصب ما عدا هذا الواحد على الاستثناء قال وحينئذ تقول المصنف نصب الجميع الخ ينبغي أن يكون باعتبار الاغلب والاشهر واعترض بأنه يلزم عليه أمران الفصل بين التابع والمتبوع باجنبي واستعمال اللغة الضعيفة في غير المحل الذي ثبت فيه (قوله وانصب) أي الجميع وجوبا إذا كان الكلام موجبا وجوازا بوجوبه في واحد وجوبا في البقية إذا كان الكلام منفيًا وكان الاستثناء متصلا وجوازا برجحان في واحد وجوبا في البقية إذا كان الكلام منفيًا وكان الاستثناء منقطعا هذا ما درج عليه الشارح في تقرير المتن (قوله أما في الايجاب فطلقا) أي في جميعها بقريضة ما بعد وقد جعل الشارح قول المصنف وانصب لتأخير شاملا لصورة الايجاب وصورة التي فيكون قوله وجوب واحد بيانًا للراجع في بعض الصور الداخلة في قوله وانصب لتأخير ويجوز أن يخص بصورة الايجاب فيكون قوله وجوب واحد مقابلا له تامل (قوله بواحد) أي فقط وأجاز الابدئ اتباع الجميع بناء على جواز تعدد البديل بدون عطف (قوله كما لو كان) قال المكودي في موضع الحال من واحد لتخصيصه بالصفة أو هو صفة بعد صفة ومارة أو مصدرية أو انعكاس وكان تامة ودون زائد حال من الضمير في كان والكلام على تقدير مضاف أي وجوب واحد كمال وجوده دون زائد عليه ويلزم على ما قاله المكودي تشبيه الواحد بحال وجوده دون زائد عليه وفيه تسجح فالاول جعل الجار والمجرور خبر محذوف والجملة حال من واحد أو صفة له أي وجوده مثل وجوده دون زائد عليه أو صفة لمفعول مطلق محذوف أي مجيأ كوجوده الخ ويمكن جعل ما اسما واقعا على الواحد ولو زائدة والجملة بعدها صلة أو صفة (قوله تبديل واحد على الراجع) وأما على اللغة المرجوحة فنصب الجميع (قوله كام بفوا) الواو والجماعة قاعل وهو المستثنى منه والاصل يوقيون حدثت التون للجازم والواو لوقوعها بين عدوتها الياء والكسرة قصارى فيوا نقلت حجة الياء إلى الفاء بعد سلب حركتها ثم حدثت الياء لالتقاء الساكنين (قوله ويجوز الابدال) أي في واحد فقط (قوله في الصد) أي المعنى المقصود من ادخال وانعراج كإينه الشارح فإن قلت مقتضى تعريف الاستثناء بالانعراج أنه انما

ما قام الازيد الاخر الا  
بصكرا وما ضربت  
الازيد الاخر الا بركرا  
وما ضربت الا بركرا  
عمر الا بركرا ولا يتعين  
لاشغال العامل واحد  
بعينه بل أيما أشغلت به  
جازوا الاول أولى (ودون  
تقديم مع التقديم) على  
المستثنى منه (نصب  
الجميع) على الاستثناء  
(الحكم به والتزم) لمخوفام  
الازيد الاخر الا بركرا  
القوم وما قام الازيد  
الاخر الا بركرا أحد  
(وانصب لتأخير) عنه  
أما في الايجاب فطلقا نحو  
قام القوم الازيد الاخر  
الا بركرا وأما في غير  
الايجاب فكذلك (و) لكن  
(جئ بواحد منها)  
معر بابعما يقتضيه الحال  
(كما لو كان دون زائد)  
عليه في الاتصال تبديل  
واحد على الراجع ونصب  
ماسواه (كلم بفوا) الامر  
الاعلى) الا بركرا فعلى  
بدل من الوارفاه لا يتعين  
للابدال واحد لكن الاول  
أولى ويجوز أن يكون  
امر وهو البديل وعلى  
منصوب ووقف عليه  
بالسكون على لغة ربيعة  
وفي الانقطاع ينصب الجميع  
على اللغة الفصحى نحو  
ما قام أحد الاحجار الا فرسا  
الاجلا ويجوز الابدال

(١٥ - صبان ثاني) على لغة تميم (وحكمها) أي حكم هذه المستثنيات سوى الاول (في القصص حكم الاول) فإن كان مخرجا

لوروده على موجب فهي مخرجة وإن كان مدخلا لوروده على غير موجب فهي أيضا مدخلة



اخراج وهو مقتضى ما هنا أنه قد يكون ادخالا قلت لا منافاة لأن كل استثناء اخرج مما قبله من الاثبات  
والتي لكن اذا كان ما قبله نقيا كان هو مستلزما لا دخالا في النسبة الثبوتية أي مستلزما لا اتصال  
المستثنى بالنسبة الثبوتية والتفصيل الى اخراج وادخال باعتبار هذا اللزوم فانهم (قوله محل ما ذكر)  
أي من أن حكمها في القصد حكم الاول هذا ما يفيد ظاهره من بيع الشارح وجعل المصنف في  
تسميته عدم إمكان استثناء بعضها من بعض قيد افهاما كمن التفصيل في الاستثانة لا التأكيد  
(قوله والصحيح أن كل عدد مستثنى من متاوه) فلو لم يمكن استثناءه قال من متاوه لكونه أكثر من متاوه  
نحوه على عشرة الاثلاثة الأربعة فذهب السيرافي أن الأربعة كالثلاثة في الإخراج من العشرة  
فيكون المقربة ثلاثة وزعم الفراء أن المقربة في هذه الصورة أحد عشر لأن أخرجه من العشرة  
ثلاثة فبقى سبعة وزدت على السبعة أربعة بقولك بعد ذلك إلا أربعة جريا على قاعدة أن الاستثناء  
الاول اخراج والثاني ادخال وردبان هذه القاعدة فيما إذا أمكن استثناء كل من متاوه لا مطلقا ولهذا  
قال بعضهم ان قول الفراء هذا أعجوبة من الأعاجيب ويمكن أن يتكلف له وجه يجعل الثاني مستثنى  
من مفهوم عشرة الاثلاثة وكأنه قيل له على سبعة لا غيرها الأربعة فتأمل (قوله بطريق معرفة ذلك)  
أي كونه مقرا بسبعة في المثال (قوله في المراتب الوترية) كالأولى والثالثة والمراد بهما ما يشمل المستثنى  
منه والشعبية كالثانية والرابعة هذا ولم يتكلم المصنف والشارح على عكس المسئلة المذكورة وهو  
تعدد ما يصلح للاستثناء مع اتحاد المستثنى فقول اذا ورد الاستثناء بعد جمل عطف بعضها على  
بعض وفيه مذاهب • أحدها وهو الأصح أنه يعود لكل الاليل بل يخصه بالبعض كقوله تعالى  
والذين يرمون المحصنات الآية فقوله الا الذين تابوا عما تقدم فسقهم وعدم قبول شهادتهم معادون  
الطاعة مقام عليه من الدليل سواء اختلف العامل الذي في الجمل أم لا بناء على أن العامل في المستثنى  
هو الا لا الأفعال السابقة وسواء سبقت الجمل لغرض واحد أو لا كان عطفها بالواو أو بغيرها • ثانيها  
أن اتحاد العامل فلاكل أو اختلف فلا خيرة فقط اذا لا يمكن عمل العوامل المختلفة في مستثنى واحد وهو  
مبنى على أن عامل المستثنى الأفعال السابقة دون الال • ثالثها ان سبقت لغرض واحد نحو حيث  
دارى على أعجابه ووقف يستأني على أخوالى إلا أن يسافروا فلكل والافلا خيرة فقط نحو أكرم  
العلماء واعتق عبدك الا الفاسق منهم • رابعها ان عطف بالواو فلكل أو بالقاء أو بنم فلا خيرة  
فقط • خامسها لا خيرة فقط واختاره أبو حيان وأما الوارد بعد مفردين وهو بحيث يصلح لكل منهما  
فانه للثاني فقط كما جزم به ابن مالك نحو غلب مائة مؤمن مائى كافرا لا اثنين فان تقدم الاستثناء على  
أحدهما تعين الاول بحوقم الليل الا قليلا نصفه فالأقل لا صالح لكونه من الليل ومن نصفه فاختص  
بالليل لان الأصل في الاستثناء التأخير وكذا الوقت قدم عليهما معا ولم يكن أحدهما مرفوعا فقط أو معنى  
نحو استبدلت الأريدا أصحابنا بأصحابكم فان كان أحدهما كذلك اختص به مطاوعا أو لا كان  
أو تابا نحو ضرب الأريدا أصحابنا بأصحابكم وملكت الا الاصاغر أبناءنا عبيدنا وضرب الأريدا  
أصحابكم أصحابنا وملكت الا الاصاغر عبيدنا أبناءنا فالأبناء في المثالين فاعل معنى لانهم  
الما يكون فان لم يصلح الا لاحدهما فقط تعين له نحو طلق نساءهم الزيدون الا الحبيبات وأصبي  
الزيد بن نساءهم الا ذوى الهوى واستبدلت الأريدا اماءنا عبيدنا • هـ مع بعض تصرف وقوله  
كفاي قوله تعالى والذين يرمون المحصنات الآية أي وكفاي قوله تعالى الا من اعترف غرقة يسده فانه  
استثناء من جملة من شرب منه فليس منى لا من جملة ومن لم يطعمه فانه منى لا قضاؤه أن من اعترف  
غرقة يسده ليس منه وليس كذلك لا باحة الاعتراف باليد لهم والذي حرم عليهم الكرم في الماء  
والشرب بالغم وسهل الفصل بالجملة الثانية كونها مفهومة من الاولى فالفصل بها كلا فصل كذا  
في المعنى والدمامبنى عليه وما ذكره في الوارد بعد مفردين اذا لم يمكن تشريرهما والا فاعاد لهما معا

وتنبه على محل ما ذكرنا الم  
بمعنى استثناء بعض  
المستثنى من بعض كما  
رأيت أما إذا أمكن ذلك كما  
في نحوه على عشرة  
الأربعة الا اثنين الا واحدا  
فقبل الحكم كذلك وان  
الجميع مستثنى من أصل  
العدد والصحيح أن كل عدد  
مستثنى من متاوه فعلى  
الاول يكون مقرا بثلاثة  
وعلى الثاني بسبعة وعليه  
فطريق معرفة ذلك أن  
تجمع الأعداد الواقعة في  
المراتب الوترية وتخرج  
منها مجموع الأعداد  
الواقعة في المراتب  
الشفعية أو تسقط آخر  
الأعداد مما قبله ثم ما بقى  
مما قبله وهكذا فابق  
فهو المراد اه (واستن  
محرورا



ومثل له الذماميني فهو اعمى بنى زيد بنى عمرو الا من صلح فمن صلح مستثنى من بنى زيد بنى عمرو  
 جميعا (قائده) يقع تالي الاخبار لما قبلها نحو ما زيد الا قام أو يقوم أو أوبه قائم ويمنع ما زيد الا قام  
 كافي الجمع والتسهيل أو حالاً منه نحو ما جاء في زيد الا ضاحكاً أو يضحك أو قد ضحك أو يده على رأسه  
 وجعل منه نحو ما يأتهم من رسول الا كافوا به يستهزئون وما أنعمت عليه الا شكر قال الله ماميني  
 وهو لا ينطبق على المراد اذا الغرض من قولك ما أنعمت عليه الا شكر أنك مهبا أنهمت عليه شكر  
 فهو كالشرط والجزاء في ترتيب الثاني على الاول وليس المراد أنك تنعم عليه الا في حال شكره أو في  
 حال عزمه على الشكر حتى تصكون حالاً مقارنه أو منتظرة ثم أجاب باختيار الثاني على أن المعنى  
 ما أنعمت عليه الا قد سدر اشكره بعد ذلك من الله تعالى واذا كان المقدر هو الله تعالى لزم وقوع  
 المقدر في فساد الكلام حينئذ ما أراد المتكلم من استعقاب انعامه شكر المنعم عليه وجور  
 الزمخشري أن يقع تاليها صفة لما قبلها نحو ما مررت برجل الا قام وما مررت بأحد الا زيد خبره نه  
 أو يقوم وجعله الانحش وأبو علي والمصنف في الاول صفة بدل محذوف أي الارجل قائم وفي الثاني  
 حالاً قاله الله ماميني ومما جعله الزمخشري من التفريع في الصفات نحو وان من أهل الكتاب الا  
 ليؤمنن به قبل موته فجعل ليؤمنن به جواب قسم محذوف والجملة صفة موصوف محذوف مبتدأ خبره  
 الجار والمجرور قبله تقديره وان من أهل الكتاب أحد وجعل خبره تالي الاخبار المحذوف موصوف  
 بالجار والمجرور تقديره وان أحد من أهل الكتاب وأورد عليه أنه يلزمه حذف موصوف الطرف  
 وهو مخصوص بالشعر كحذف موصوف الجملة وأجاب الله ماميني بأن الاختصاص اذا لم يكن المنعوت  
 بعض مجرور من كافي الآية أو بنى ورده الشئى بأنه يشترط تقدم المجرور على المنعوت فكما في  
 التسهيل وغيره (قوله بغير) بمعنى غير به ولكنها مخالفاً لها من أربعة أوجه أما لا تقع صفة ولا  
 يستثنى بها الا في الانقطاع ولا تضاف الى غير أن وصلتها ولا تقطع عن الاضافة ويقال فيها مبتدأ بالية  
 وظاهر كلامه في التسهيل أنها اسم لكنه قال في توبيخه المختار عدي أنه حرف استثناء بمعنى لكن  
 ولا دليل على اعميتها قاله الله ماميني وبقى خامس وهو أنها لا تقع مرفوعة ولا مجرورة بل منصوبة  
 كافي المعنى نقول فلان كثير المال بيد أنه بخيل وقيل تأتي بمعنى من أجل أيضاً كافي حديث أنما  
 أفصح من نطق بالضاد بيد أنى من قريش واسترضعت في بني سعد بن بكر وقال ابن مالك وغيره هي  
 فيه بمعنى غير على حذف قوله

ولا يصيب فيهم غير أن سيفهم • من فلول من قراع الكتائب

كذا في المعنى أي من تأكيد المدح بما يشبه الذم كإسطة الله ماميني قال السيوطي هذا حديث  
 غريب لا يعرف له سند فأمل وأجرى الشاطبي في غير التفاصيل السابقة في تكرار التوكيد  
 أو لغيره لكن لا يظهر أن يقال في غير بالالغاء اذا تكررت لتوكيد فاذا قلت قام القوم غير زيد وغير  
 عمرو فعمرو مجرور بغير لا بالعطف وليست ملغاة قاله سم (قوله متعلق باستثنى) الوجه أن يقال  
 تناوذه استثنى ومجرور اه سم (قوله معرباً) وقد بنى على الفتح في الاحوال كلها عند انه اقترأ الى  
 مبنى كافي التسهيل وأجاز القراء بناء على الفتح في نحو ما قام غير زيد لضمها معنى الا قاله القارضي  
 وفي التصريح تبارك غير الا في خمس مسائل احدها أن الاتق بعد الجمل دون غير • الثانية أنه  
 يجوز أن يقال عدي درهم غير جيد على الصفة ويمنع عدي درهم الا • الثالثة أنه يجوز أن  
 يقال قام غير زيد ولا يجوز قام الا زيد • الرابعة أنه يجوز أن يقال ما قام القوم غير زيد وعمرو مجرور  
 على لفظ زيد ورفعه جلا على المعنى لان المعنى ما قام الا زيد وعمرو ولا يجوز مع الامر اعاد المعنى  
 • الخامسة أنه يجوز ما جئت الا ابتغاء معروفاً بالنصب ولا يجوز مع غير الا بالجار نحو ما جئت لغير  
 ابتغاء معروفاً وما ذكره من منع مراعاة المعنى مع الا هو مذهب الجمهور وجوز المصنف مع الا

بغير معرباً • بالمستثنى  
 بالانسياً مجروراً مفعول  
 باستثنى وبغير متعلق باستثنى  
 ومعرباً حال من غير وبعاء  
 متعلق بمعرباً ومأمور  
 صلته نسب والمستثنى متعلق  
 بنسب وبالامتنع عمتني  
 والمعنى أن غيراً يستثنى بها  
 مجروراً باضافتها اليه  
 وتكون هي معربة بما  
 نسب للمستثنى بالامن  
 الاعراب فيما تقدم



أيضا كساباتي (قوله فيجب نصبه في نحو قام القوم غير زيد) أي على اللغة المشهورة أما في اللغة  
جواز الاتباع مع الإيجاب والتمام كما تقدم فينبغي أن يجوز رفع غيره قاله سم (قوله عند قوم) كما  
أسلفه المصنف حيث قال فيما تقدم وغير نصب سابق الخ (قوله في نحو ما قام أحد غير حار)  
مطوف على قوله في هذا المثال (قوله ويمنع في نحو ما قام غير زيد) أي عند غير الكسائي فإنه أجاز  
في نحو ما قام الأزيد النصب بناء على مذهبه من جواز حذف الفاعل كما مر عن سم (قوله أصل غير  
الخ) أي وضعها الأصل على أن يوصف بها إلا أن في معنى اسم الفاعل فتفيد مغايرة مجرورها  
لموصوفها أما بالذات نحو مرت برجل غير زيد أو بالوصف نحو دخلت بوجه غير الذي خرجت به قال  
الرمي الأصل الأول والثاني مجاز (قوله أو شيمها) من المعرفة المراد بها الجنس كالموصول في المثال  
فإنهم باعتبار عينه (قوله فإن الذين جنس الخ) حاصله أن غير متوعدة في الإبهام فلا بد لوقوعها  
صفة لمعرفة في الآية من تأويل فاما أن يراعى أصلها من التوغل في الإبهام ويعتبر كون موصوفها  
كالنكرة في المعنى فيستلزم الصفة والموصوف في تطلق التسمية وهذا هو الذي أشار إليه الشارح  
بقوله فإن الذين الخ وحاصله التأويل في الموصوف بتقريبه إلى النكرة وأما أن يراعى ضعف إبهامها  
في هذه الحالة لوقوعها بين ضدين ويعتبر كونها حيث لا تعرف فيستلزم الصفة والموصوف في مطلق  
التعريف وهذا هو الذي أشار إليه الشارح بقوله وأيضاً الخ وحاصله التأويل في الصفة بتقريبها إلى  
المعرفة هذا هو المتبادر من كلام الشارح وأما قول البعض مراده بقوله وأيضاً فهي إذا وقعت الخ  
إفادة أن غير إذا وقعت بين ضدين تتعرف بالاضافة فيصح أن تقع صفة للمعرفة أي ولو كانت تلك  
المعرفة مشبهة للنكرة فيبطل قوله ضعف إبهامها دون أن يقول زال إبهامها فافهم بقى شيء آخر وهو  
أن في غير ثلاثة أقوال قيل لا تتعرف مطلقاً وقيل تتعرف مطلقاً وقيل تتعرف إذا وقعت بين ضدين  
كافي صراط الذين أعمت الآية فعلى هذين القولين تكون في الآية صفة وعلى الأول تكون بدلا  
بدل نكرة من معرفة وحيث لا تحتاج إلى التأويل الذي ذكره الشارح الأول قيل أنها لا تتعرف  
مطلقاً وإنما في الآية صفة ولم تفر عليه (قوله لما ضمنت معنى الا) مرتبط بقوله أصل غير الخ  
وأعربت حيث شاءت أروضة الشبه بالاضافة للمفرد على أن بعضهم يبينها حيث لا تعرف كما تقدم وبعبارة  
الرمي في توجيه حل غير على الأول والاعلى غير أصل غير أن تكون صفة مفيدة لمغايرة  
مجرورها لموصوفها إذا أروضة وأصل الأمغايرة ما بعد ما قبلها نقياً أو أثباتاً فلما اجتمع ما بعد الا  
وما بعد غير في معنى المعايير جلت الاعلى غير في الصفة فصار ما بعد الأمغايرة ما قبلها إذا أروضة  
من غير اعتبار معارته له نقياً أو أثباتاً وحيث غير على الا في الاستثناء فصار ما بعد ما قبلها  
نقياً أو أثباتاً من غير اعتبار معارته له إذا أروضة إلا أن حل غير على الا أكثر من حل الاعلى غير  
لأن غير اسم والتصرف في الأسماء أكثر منه في الحروف فلذلك تقع غير في جميع مواقع الانتهاء  
وبما يتضح كلام الشارح (قوله في موصفها) أي مع نقائها على حرفيتها كما صرح به غير واحد بل  
سكى عليه السعد في حاشية الكشف الإجماع كما قاله الدماميني قال ولو ذهب ذاهب إلى أنها نصير  
حيث أنها لكن لا يظهر أعرابها إلا فيما بعد هاكونها على صورة الحرف لم يعد كقيل في لا في نحو  
قولك زيد لا قائم ولا قاعد أنه بمعنى غير ويجعل أعرابه على ما بعده بطريق العارضة على ما صرح به  
السخاوي اه وتاير ذلك أيضاً في الموصولة فيجرب ما بعده ما مضى أقاله مجروراً بكسرة مقدرة مع  
من طهرها اشتغال المحل بحركة أعراب الألفاظ حرفيه وينبغي على ذلك كما أفاده الدماميني أن  
الوصف بمجموع الأوصاف على حرفيتها أو بها وحدها على اسميتها فيكون ذكر ما بعده هاليان  
ماتعة في المغايرة (قوله بشم طأن يكون الموصوف جميعاً الخ) فلا يوصف بها مفرد محض ولا معرفة  
محضة والمراد بشبه الجمع ما كان مفرداً في اللفظ دالاً على متعدد في المعنى كقيل في المثال الآتي

فيجب نصبه في نحو قام  
القوم غير زيد وما نفع  
هذا المال غير الضرر  
عند الجميع وفي نحو  
ما قام أحد غير حار عند  
غير تيم وفي نحو ما قام غير  
زيد أحد عند الأكثر  
ويترجح في هذا المثال عند  
قوم وفي نحو ما قام أحد غير  
حار عند تيم ويضعف في  
نحو ما قام أحد غير زيد  
ويمنع في نحو ما قام غير زيد  
في تنبيهات الأول أصل  
غير أن يوصف بها ما نكرة  
نحو صالحا غير الذي كما  
نعم أو شيمها نحو غير  
المغضوب عليهم فإن الذين  
جنس لا قوم بأعيانهم  
وأيضاً فهي إذا وقعت بين  
ضدين ضعف إبهامها فلما  
ضفت معنى الإجماع عليها  
في الاستثناء وقد تحمل  
الأعلى في موصفها بشرط  
أن يكون الموصوف جمعاً  
أو شبهه وأن يكون نكرة  
أو شبهها فالجمع نحو لو كان  
فيها آلهة إلا الله لفسدتا  
وشبه الجمع كقوله



وبشبه النكرة ما أريد به الجنس كالمعرف بالجنسية وإنما اشترط كون الموصوف جمعا أو شبهه  
 مراعاة لاصولها وهو الاستثناء بكونه نكرة أو شبهها مراعاة لمعنى غير المتوغل في التنكير (قوله  
 سليمي) أي ياسليمي والذهر نصب على الظرفية المستقرة خبرا للفعل قبله أو على المفعولية المحذوف  
 أي يقامى هذا الذهر أي شدائد وجواب لو غيره والصارم السيف القاطع والذكر والمذكر من  
 السيف ما كان ذاماء وروث كقوله الشمني (قوله صفة لغيري) فيه تسميع أذا الصفة لا تكن لما  
 ظهر أعراهم أقبابا بعد صار كانه في السكت عن التسهيل أن الوصف لا مع ما بعدهما وقد أسلفنا  
 قريبا تحقيق ذلك فتأمل (قوله أنيخت) أي الباقية والمراد بالبلدة الأولى صدرها وبالثانية الأرض  
 إلى أنانها فيها والبقام بضم الموحدة وتحفيف الغين المعجمة حقيقة صوت الظبي فاستعاره لصوت  
 الناقة فإن قلت الصفة في البيت مخصصة مع أن ما بعد الاختلاف لما قبلها إذ ما بعدهما مفرد وما قبلها  
 جمع وسيأتي عن المعنى أن الصفة عند التخالف مؤكدة قلت أجاب الدماميني بأن البقام هنا متعدد  
 بحسب المعنى فلا تخالف . واعلم أنه دخل تحت كلام المشرح أربع صور أن يكون الموصوف جمعا  
 حقيقيا ونكرة حقيقيه كما في الآية وأن يكون شبيها بالجمع ونكرة حقيقيه كما في البيت الأول  
 والعكس كما في البيت الثاني وأن يكون شبيها بالجمع شبيها بالنكرة كما مفرد المعرف بالجنسية ولم  
 يمثله المشرح (قوله لكن تفارق الخ) استدراك على قوله وقد تحمل الاعليها (قوله لا يجوز حذف  
 موصوفها) أي لأن الوصف بها خلاف الأصل بخلاف غير (قوله في ذلك) أي في عدم جواز حذف  
 موصوفها (قوله ولا يجوز أن تنوب عن موصوفاتها) أي الأقباب إذا كان الموصوف بعض اعم  
 متقدم مجرورين أو في كقواهم ماضين ومنافق كسبأني في البعث (قوله الحديث يصح  
 الاستثناء) قال سم يمكن أن يوجه بأن غير التماثل على الالتصاق بها معنى الاستثناء فلا تحمل  
 الاعليها الحديث يصح الاستثناء (قوله الادائق) بكسر التاء وفتحها ويقال أيضا ادائق وهو  
 سدس درهم وعلى الوصفية يكون مفرا بدرهم كامل وعلى الاستثناء يكون مفرا بدرهم الاسدسا  
 ولما كان الدرهم يشبه الجمع من حيث اشتماله على الدراثن وصفه بالا وبهذا يجاب أيضا عما  
 يقال الوصف في هذا المثال مؤكدا وسيأتي عن المعنى أن الوصف عند مطابقة ما بعد الالما قبلها  
 في الأفراد مثلا شخص قاله الدماميني (قوله لا يجوز الادائق) أي بداء على جواز استثناء الجزء  
 من الكل وهو الرابع ومنعه ابن هشام ومن تبعه (قوله لا يمتنع الاجيدا) أي لأن درهم نكرة في  
 سياق الإثبات فعمومه للبيد وغيره بدلي والمستثنى منه لا يكتفى شموله للمستثنى شموليا بل  
 يقال عند رجل الأزيد أو أن أجاز قوم الاستثناء من النكرة المثبتة إذا حملت الفائدة (قوله وقد  
 يقال الخ) أشار بقدر إلى إمكان دفعه وهدد دفعه بعضهم بأن المراد بالاستثناء في قولهم لا يوصف بها  
 الحديث يصح الاستثناء ما هو أعم من المتصل والمنقطع وإنما يمتنع في الآية والمثال المتصل  
 لا المنقطع قال الدماميني وهذا يقتضي لغو الشرط المذكور لكونه لم يمتز به عن شيء وهو كلام منين  
 وما أجيب به عنه من أن ذلك لا يضر لأن الأصل في القيود أن تكون لبيان الواقع لا بقاومه (قوله  
 في لو كان فيهما آلهة إلا الله الخ) أي فإنه لا يجوز في الألهة أن تكون للاستثناء وما بعدهما بدلا  
 لأم جهة المعنى ولأن جهة اللفظ أما الأول فلأن التقديرية لو كان فيهما آلهة أخرجه منهم  
 الذات العلية لفساد تناو هو يقتضي عدم الفساد عند عدم الانحراح وليس مجرد بل المراد ترتيب  
 الفساد على مجرد التعدد ولهذا كان إلا الله من الصفة المؤكدة الصاطحة للاستثناء إذا لمعنى لو كان  
 فيهما من الآلهة متعدد غير الواحد ومن المعلوم مغايرة المتعدد للواحد والقاعدة أنه انطابق  
 ما بعد الاموصوفها فالوصف مخصص فهو لو كان معارجل الأزيد لعلنا وإن خالفه بأفراد أو غيره  
 فالوصف مؤكدا كالأية يؤخذ هذا من قول النحاة إذا قيل له عندي عشرة ادروها فقد أقوله

لو كان غيري سليمي الذهر

غيره

وقع الحوادث إلا الصارم

الذكر

فالصارم صفة لغيري ومثال

شبه النكرة قوله

أنيخت فألقى بلدة فسوق

بلدة

قليل بها الاصوات إلا بقامها

فلاصوات شبيه بالنكرة

لأن تعريفه بالجنسية

لكن تفارق الألهة غيرا

من وجهين أحدهما أنه

لا يجوز حذف موصوفها

فلا يقال جاءني الأزيد

ويقال جاءني فسيبر زيد

وتظيرها في ذلك الجمل

والظروف فإنها تقع صفات

ولا يجوز أن تنوب عن

موصوفاتها . ثانيهما أنه

لا يوصف بها الحديث يصح

الاستثناء فيجوز عندي

درهم الادائق لأنه يجوز

الادائق ويمتنع الاجيدا

لأنه يمتنع الاجيدا ويجوز

عندي درهم غير جيد

هكذا قال جامات وقد

يقال أنه يخالف لقولهم في

لو كان فيهما آلهة إلا الله

لفدا



بثمة وان قال الادوهم فقد اقره بعشرة لان المعنى عشرة مغارة درهم وكل عشرة مغارة درهم  
 واما الثاني فلان آلهة جمع منكر في الاثبات فلا عموم لها ثم وليا فلا يصح الاستثناء منها كذا في  
 المغنى ومثل هذا الثاني بوجه عدم صحة الاستثناء في المثال أعني لو كان معنار جبل الخ كما قاله سم  
 فان قلت لو الامتناع وامتناع الشيء انتفاؤه فتكون النكرة في الآية والمثال في سياق النسب فتم  
 قلت قال الدماميني العرب لا تعتبر مثل هذا النقي بدليل أنهم لا يقولون لوجه في دياراً كرمته ولا لو  
 جاءني من أحد أحسنت إليه ولو كانت بمنزلة الباقي لجاز ذلك كما يجوز ما فيها ديار وما جاءني من أحد  
 فان قلت يجوز الزمخشري في تفسير سورة الحجر في قوله تعالى انا أرسلنا الى قوم مجرمين الا آل لوط ان  
 آل لوط استثناء منقطع من قوم مجرمين وهو نكرة في الاثبات قلت أجاب الدماميني بان النكرة  
 في الاثبات تم اذا قامت قرينة العموم والنكرة في هذه الآية كذلك بدليل آي لوط انا أرسلنا الى  
 قوم لوط والقصة واحدة (قوله ومن أمثلة سيبويه) أي لا الا وصفية فهو تأييد للاعتراض وكذا  
 قوله وشمر ابن الحجاب الخ لان ما ذكره ابن الحجاب عكس ما ذكره تلك الجماعات قال الشافعي قال  
 الرضي مذهب سيبويه جواز وقوع الاصفة مع صحة الاستثناء قال ويجوز في قولك ما آتاني أحد الا  
 ريدا أن تقول الا يزيد بدلا أو صفة وعليه أكثر المتأخرين عكس بقوله وكل أخ الخ (قوله وجعل  
 من الشاذ قوله وكل أخ الخ) أي لصحة الاستثناء فيه وجوز فيه بعضهم أن لا تكون الا صفة بل  
 للاستثناء وأني بالفرق بين بالالف جريا على لغة من يلزم المثني الالف وفيه تخلص مما يلزم على  
 وصيغة الا من المخالفة للكثير من وجهين آخرين وصف المضاف والمشهور وصف المضاف اليه  
 اذ هو المقصود وكل لا فائدة الشمول فقط والفصل بين الموصوف والصفة بالطبر وهو قليل (قوله  
 كاتصا بالاسم بعد الا) أي في أن نصب كل منهما على الاستثناء وان كان العامل فيما بعد الا  
 هو الا على الصحيح وفي غير ما في الجملة قبله من فعل أو شبهه وانما نصبت على الاستثناء مع أن  
 المستثنى هو الاسم الواقع بعدها لا لما كان مشغولا بالجر لكونه مضافا اليه جعل ما كان يستحق  
 من الاعراب المخصوص لولا ذلك على غير على سبيل العارية والدليل على أن الحركة لما بعدها حقيقة  
 جواز العطف على محله كما يأتي قاله الدماميني وانظرا اذ لم يكن في الجملة قبله فعل أو شبهه ما العامل  
 نحو ما أحد أخوك غير زيد هل هو أعني مقدر افتكون غير مفعولا به أو الجملة بتمامها كما قبل به في  
 محل ما بعد خلا وعدا اذ ابرأ كما سيأتي كل محتمل (قوله وعلى الحال عند الفارسي) فتقول عشتق أي  
 قام القوم مغايرين لزيد في الفعل وأورد عليه أن مجرورها لا محل له حيثئذ وقد نصبتوا المعطوف  
 عليه مراعاة لحمله وقد يقال مذهب الفارسي والناظم أن ذلك من العطف على المعنى لا على المحل  
 ومدار العطف على المعنى كون الكلام بمعنى كلام آخر فيه نصب ذلك الاسم وان لم يكن له محل لاني  
 الاصل ولا في الحال (قوله وعلى التشبيه بطرف المكان) يجامع الابهام في كل (قوله ومراعاة  
 المعنى) أي المزدى بتركيب آخر مشتمل على الا كما هو وهذا المعنى لا يستلزم كون الاسم له محل  
 (قوله ما قام أحد غير زيد) أي برفع غير بناء على اللغة الفصحى من الاتباع مع النفي والاتصال ولهذا  
 اقتصر على الجر والرفع في عمرو وان جاز فيه النصب أيضا نظرا الى غير اللغة الفصحى من نصب  
 المستثنى بالا ونصب غير مع النفي والاتصال فتخلص أن في عمرو والجر والرفع على وجه الرجحان الذي  
 نظر الشارح اليه فقط والنصب على وجه المرجوحية وحصل الجواب عن اعتراض البعض كغيره  
 على قوله بالجر والرفع بأنه كان عليه أن يقول وبالنصب لما تقدم من جواز النصب بمرجوحية في نحو  
 ذلك (قوله انه من العطف على المحل) أي محلي مجرور غير بحسب الاصل وما كان يستحقه بواسطة  
 حل غير على الا لما تقدم من أن الاصل في مجرور غير والذي كان يستحقه لولا اشتعاله بالجر بمقتضى  
 الاضافة أن يجري عليه الاعراب المخصوص الذي يقتضيه حل غير على الافسقط ما قاله البعض

ومن أمثلة سيبويه لو كان  
 معنار جبل الا يزيد لغابتنا  
 وشمر ابن الحجاب في  
 وقوع الا صفة تعذر  
 الاستثناء وجعل من الشاذ  
 قوله  
 وكل أخ يفارقه أخوه  
 لعمر أيبك الا افرقدان  
 الثاني اتصا بالاسم  
 الاستثناء كاتصا بالاسم  
 بعد الا صفة المغايرة  
 واختاره ابن مسعود  
 وعلى الحال عند الفارسي  
 واختاره الناظم وعلى  
 التشبيه بطرف المكان  
 صند جامعة واختاره ابن  
 البياض الثالث يجوز  
 في تابع المستثنى مراعاة  
 اللفظ ومراعاة المعنى  
 تقول قام القوم غير زيد  
 وحمرو بالجر على اللفظ  
 والنصب على المعنى لان  
 معنى غير زيد الا زيدا  
 وتقول ما قام أحد غير زيد  
 وحمرو بالجر بالرفع لانه  
 على معنى الا زيد وظاهر  
 كلام سيبويه أنه من  
 العطف على المحل وذهب  
 الشاويين



الى أنه من باب التوهم (وليسوى) بالكسر (سوى) بالنضم مقصود تبيين (سواء) بالفتح والمد (اجعلا • على الاصح ما قبل جملا) من الاحكام فيما سبق لانها مثلها الامر من أحدهما اجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل قاموا سواك وقاموا غيرك واحد وأنه لا أحد منهم يقول ان سوى عبارة عن مكان أو زمان والثاني أن من حكم نظريتها حكم (١٠٩) بالزوم ذلك وأنها لا تصرف والواقع

في كلام العرب ترا وتظما  
خلاف ذلك فن وقوعها  
مجرورة بالحرف قوله عليه  
الصلاة والسلام دعوت  
ربي أن لا يسلط على أمتي  
عدوا من سوى أنفسها  
وقوله صلى الله عليه وسلم  
ما أنتم في سبواكم الا  
كالشعره البيضاء في الثور  
الاسود وقول الشاعر  
ولا ينطق الفعشاء من  
كان منهم  
اذا جاسوا منا ولا من  
سواننا وقوله  
وكل من ظن أن الموت  
يخطئه  
معلل سواء اطلق مكذوب  
وبالإضافة قوله  
فاني والذي يجمع له انا  
من يجدوى سوالكم ألق  
ومن وقوعها مر فوعة  
بالابتداء قوله  
واذا باع كريمة أو تشتري  
فسوالك بائعها وأنت المشتري  
ومر فوعة بالناضح قوله  
أتر لي ليس يني ويدها  
سوى ليلة أني اذا لعبور  
وبالافعالية قوله  
ولم يبق سوى العدو  
ن دناهم كذا فوا  
وحكى الفراء أنا في سوالك  
ومنصوبه بان قوله  
لديك كذا بل بالمتى لمؤمل  
وان سوالك من يؤمله يشق

وهلم أن مدار العطف على المحل كونه المحل يستحق ذلك الاعراب في الحال أو بحسب الأصل بخلاف  
مرعاة المعنى كما سبق بفصل الفرق بينهما (قوله الى أنه من باب التوهم) مداره على أن يكون ذلك  
الاعراب لذلك اللفظ مع لفظه أخرى فيعطى لذلك اللفظ مع غير تلك اللفظة على توهم أنه معاقتبين  
الفرق بين الثلاثة الذي هو ظاهر صنيع المشرح حيث قال أولا ومرعاة المعنى ثم قابله بقوله وظاهر  
الخ هذا ما قاله ميم وقال الاسقاطي الذي يظهر من كلام المشرح أن العطف على المعنى عام يشمل  
العطف على المحل والعطف على التوهم وأن قوله وظاهر الخ بيان للمراد من القسمين اه والانصاف  
أن كلام المشرح محتمل لتقابل الثلاثة والبيان بعد الاجمال وفي الجمع أن العطف على المعنى هو  
العطف على التوهم الا أنه اذا جاء في القرآن مبر عنه بالعطف على المعنى لا التوهم أديا واعلم أن تابع  
المستثنى بالاكتبايع المستثنى بغيري مرعاة المعنى على ما ذكره المصنف في التسهيل فيجوز جرتابع  
المستثنى بالامر اعادة لتكون الابعنى غير واجهود على منع ذلك في الا (قوله من الاحكام) كوقوعها في  
الاستثناء المنصل والمنقطع وصفة لنكرة أو شبهها وقبولها تأثير العامل المخرج قاله الدماميني (قوله  
وأنه لا أحد منهم الخ) عطف على اجماع عطف لازم على لازوم (قوله أن من حكم نظريتها) أي من النواة  
فلا ينافي ما قبله والمراد الخليل وسيبو يدو أنبا مهملا لا يشهل الرمانى والعكبري اذهما لا يقولان  
بلمزومها الظرفية مع قوله ما بنظر فيتها وقوله بنظر فيتها أي يكونها ظرف مكان بمعنى مكان كما سيأتي (قوله  
خلاف ذلك) أي خلاف ما حكم به من اللزوم (قوله ولا ينطق الفعشاء) أي نطق الفعشاء أو بالفعشاء  
فهو مفعول مطلق على حذف ضاف أو منصوب بترفع الفاعض ويحتمل أنه ضمن ينطق معنى يذكر  
فعداه بنفسه والفعشاء مفعول به ومن في قوله منا ولا من سواننا بمعنى في متعلقة ب ينطق (قوله مر فوعة  
بالابتداء) يحتمل أن تكون في البيت خبرا مقدما (قوله كريمة) أي خصلة كريمة وأوجعنى الواو كما  
في العبنى وقال بعضهم لا مانع من ابقاء أو على حالها وأن يكون قول الشاعر فسوالك بائعها راجعا لقوله  
اذا باع وقوله وأنت المشتري راجعا لقوله أو تشتري والمعنى ذا وجد بيع الكريمة فلا يوجد منك بل من  
سوالك واذا وجد شعراء اه لا يوجد من غيرك بل منك (قوله اني اذا) أي اذا تركتها في هذه الحالة  
فحذف الجملة المضاف اليها عوض عنها التبيين وليست اذا الناصبة كما قد يتوهم أفاده بس (قوله  
دناهم كذا فوا) أي جزيناهم كثرانهم والجملة جواب فلما في البيت قبله (قوله لديك كذا) أي عندك  
جود كذا ل أو الكلام من باب التجريد وقوله يشق أي يجب أملة (قوله أن سوى من الظروف) أي  
المسكوبة بمعنى مكان معنى موضع فاني جاء الذي سوالك في الأصل جاء الذي في مكانك أي حل فيه  
عوضك ثم توسعوا واستعملوا كأنك سوالك بمعنى عوضك وان لم يكن ثم حلول نظريتها مجازية ولهذا  
لم يتصرفا أفاده في الجمع (قوله لانهم يوصل بها الموصول) فيه أنه لا يدل الاعلى كونهما نفع ظرفا لا على  
أنها لازمة للطرفية وبه أيضا أنه لا مانع أن تكون فيما ذكر خبرا مذكوف والجملة صلة وانما حذف  
صدر الصلة لطولها بالاضافة أو حالاً معمولاً لثبت مضمرا (قوله ولا تخرج عن الطرفية) المناسب  
لقول المشرح بعد لان كثر من ذلك أو بعينه لا يخرج الطرف عن اللزوم وهو الحرأي بمن أن  
يكون المراد بالطرفية ما يشمل شبهها وهو الجار بمن لكن ينافي هذا قول السبولى في نكته لا تكون  
الانصوبة على الطرفية وعليه بغيرها في المتن مما يرد عليهم فادهم (قوله الا في الشعر) بهذا  
الاستثناء يدفع استدلال المصنف عليهم بالآيات السابقة (قوله وهذا عدل) أي لا به لا يجوز الى

هذا تقدير ما ذهب اليه الناظم وحاصل ما استدلل به في شرح المسكوبة وغيره ومذهب الخليل وسيبويه رجحوا البصر بين أن سوى  
من الظروف اللازمة لانهم يوصل بها الموصول نحو جاء الذي سوالك والواو لا تخرج عن الطرفية الا في الشعر وقال الرمانى والعكبري  
أنه عمل ظرفا بالواو كغيره لا وهذا عدل ولا ينهض ما استدلل به الناظم



تكلف في وضع من المواضع (قوله لا كثيرا من ذلك أو بعضه الخ) الذي يظهر في بعض المواضع  
 العبارة أن أو بمعنى بل الاضراية عن التعبير بكثير إلى التعبير ببعض لأن الذي لا يخرج الطرف  
 عن الزوم من ذلك وهو الجرح من خاصة اثنان فقط مما تقدم وليس بكثير ولعل الحامل له على التعبير  
 أولا به أن بعضهم عبر به فأنى به ثم أصرب عنه إشارة إلى الاعتراض عليه فأحفظه وأما قول البعض  
 المراد كثرة في نفسه لأنه ذكر أنه أدلة فيها الجرح بالطرف فغفلة عن كون المراد الجرح من خاصة  
 لأنه الذي لا يخرج الطرف من الزوم. أما قوله لعله أنى بقوله أو بعضه لعدم اطلاعه على ما استدل  
 به المصنف واحتمال أن ما استدل به كثير جدا بحيث لا تعد الأدلة إلا أربعة كثيرة بالنسبة إليه فغفلة  
 عن قول الشارح ما بقا هذا تقرير بما ذهب إليه الناظم وحاصل ما استدل به في شرح الكافية وغيره  
 تدبر (قوله وبعضه قال للتأويل) أي بكونه شاذ أو ضرورة (قوله وحكي القاسمي) لا حاجة إلى  
 استاده للقاسمي مع حكاية أبي حيان وابن هشام له مع (قوله أنهم كلاً) أي حيث أثبت لسوى  
 ما ثبت لغيره من جملة ما ثبت لغيره حوازا على تبارك المعنى في العطف على مجرورها وان لم يذكر المصنف  
 هنا (قوله أن المستثنى بغير) مثله المستثنى بال (قوله نحو ليس غير) أي في قولك مثلاً قبضت عشرة  
 ليس غير وفيه أن المستثنى به هو ليس لا غير بل هي مستثنى والمحدوف ما أضيف إليه غير لا المستثنى  
 إلا أن يراد بالمستثنى ما أفيدت محالفته لشيء والمضاف إليه غير أفيدت مخالفته لغيره هذا ملخص  
 ما قاله البعض وفي الدماميني ما يدفع السؤال من أسسه حيث قال يحذف المستثنى بشرط فهم المعنى  
 وكون أداة الاستثناء الأو غيراً وتقدم ليس عليه ما قال الاخفش والمصنف أولاً يكون تقول  
 قبضت عشرة ليس إلا وليس غير أي ليس المقبوض شيأ إلا أياها أو غيرها فأضمر اسم ليس طائداً على  
 المقبوض المفهوم من قبضت وحذف غيرها للتفريق اه باختصار نعم هذا الدفع غشياً في غير على  
 أن في ليس ضميراً واحداً كما ذكره لا على أن اسمها هو غير وسيأتي ذلك في حذف أداة الاستثناء  
 وقد قال ابن الحاجب وابن مالك في نحو ما قام وقعد الإزدياد من باب الحذف لا التنازع خلافاً لبعضهم  
 والتقدم ما قام الإزدياد وما قعد الإزدياد وقال في المعنى قال السهيلي في قوله تعالى ولا تقولن لشيء إني  
 فاعل ذلك غدا الآية لا يتعلق الاستثناء بفاعل إذ لم يمتعه عن أن يصل إلا أن يشاء الله بقوله ذلك ولا  
 بالنهي لأنك إذا قلت أنت نهى عن أن تقوم إلا أن يشاء الله فاستعصم بقدر سلطته على أن يقوم  
 ويقول شاء الله ذلك وأول ذلك أن الأصل الإقالات إلا أن يشاء الله وحذف القول كثير اه فتضمن  
 كلامه حذف أداة الاستثناء والمستثنى به ما والتمته أن الاستثناء مخرج كإليه تأويل الـ ويلي  
 وأن المستثنى مصدره تديره الأقوال لا مصدرها باب يشاء الله أو حال تديرها الامتناع بأن يشاء الله أي  
 بد كرا ب شاء الله وقد علم أن ذكره لا يكون إلا مع الاطوى ذكره لذلك وعليها والباء محذوفة  
 من أن وقال بعضهم يجوز أن يكون إلا أن يشاء الله كلمة تأسد أي لا تقوله أبداً كقول في وما يكون  
 لنا أن نعود فيها إلا أن يشاء الله لأن عودهم في ملتهم مما لا يشاءه الله ويرده أنه يقتضي النهي عن  
 قوله إني فاعل ذلك غدا فاعله بالشيء أولاً ويهدأ بذكره أيضاً قول من زعم أن الاستثناء منقطع وكذا  
 يجوز أن يحتمل رجوع الاستثناء إلى النهي على أن المعنى إلا أن يشاء الله أن تقوله بأن يأذن لك  
 فيه مع أن من المعلوم أن كل أمر ونهي يستقر إلى إتيان نقيضه اه كلام المعنى ببعض تصرف فعلي  
 ما اختاره يكون المحذوف أداة الاستثناء وحدها كما قاله الشمني وجمع ما ذكره بعد كلام السهيلي  
 سبغه إليه ابن الحاجب لكن ليس في كلامه أن المحذوفة فاعله قال الوجه أن الاستثناء مخرج على  
 أن الأفعال المحذوفة حال أو مصدر إلى أن قال وحذفت الباء من أن يشاء الله والتقدير إلا أن يشاء الله  
 أي إلا أن كالمشيئة وقد علم أن ذكر المشيئة في الأخبار عن فعل مستقبل هو ذكرها مع حرف الشرط  
 وما في معناه خوار شاء الله إلا أن يشاء الله عشيئة الله اه وهذا أولى وأسهل (قوله بالضم) قال

لأن كثيراً من ذلك أو  
 بعضه لا يخرج الطرف  
 من الزوم وهو الجرح وبعضه  
 قابيل للتأويل اه  
 (قوله وحكي القاسمي) الأول حكى  
 القاسمي في شرح الشاطبية  
 في معنى القاسمي اه  
 بل قد سمع الكسر الثاني  
 أنهم كلاً اه أنه يجوز في  
 المحذوف على المستثنى ما  
 اعتبار المعنى كما جاز في غير  
 أو ساءه قوله في السهيلي  
 أو ساءه مطلقاً سوى بعد  
 ذكره حوازا على اعتبار المعنى  
 في العطف على مجرورها وغير  
 الثالث تفارق سوى غيراً  
 في أمرين أحدهما أن  
 المستثنى بغير قد يحذف  
 إذا فهم المعنى نحو ليس غير  
 بالضم



المبرد والمتأخرون هو ضم بناء لشبهها بالغايات كقبل وبعد فعلى هذا يحتمل أن تكون اسم ليس وأن تكون خبرها وقال الاخفش ضم اعراب لانه ليس اسم زمان ولا اسم مكان بل هو ككل وبعض لكن حذف المضاف اليه ونوى لفظه قاله الدماميني (قوله وبالفتح) ظاهره أنه فتح بناء ووجهه أن الاسماء المتوغلّة في الابهام ككل وغير يجوز بناؤها على الفتح اذا أضيفت لبنى كالضمير فعلى هذا تحتمل الاسمية والخبرية ويصح جعله قح اعراب لنية لفظ المضاف اليه المحذوف فعلى هذا اتعين للخبرية (قوله وبالتنوين) أى فى شبهى الحالتين المذكورتين وشبهها بما الرفع والنصب والحركة عند التنوين اعرابية (قوله تقع صلة الموصول) أى فى ظاهر اللفظ والافهى فى الحقيقة جزء صلة ان قدر قبلها مبتدأ ومعمول الصلة ان قدر قبلها ثابت كذا قال الدماميني (قوله كسلف) فيه أنه لم يقيد فيما سلف بفصيح الكلام (قوله بخلاف غير) فيه نظر اذا ظاهر أن غيرا كسوى فى الوقوع صلة على تقدير مبتدأ حذف لطول الصلة بالاضافة كذا قال بعضهم وقال الدماميني بعد أن ذكر أن سؤالا فى جاء الذى سؤالا جزء الصلة ان قدر مبتدأ قبله ومعمول الصلة ان قدر ثبت قبله مانصه وعلى التقدير الاول أعنى تقدير المبتدأ فلا اختصاص لسوى بذلك بل يجوز فى غير مع أى بلا شرط فحجاء أهم غير جاهل ومع غير أى بشرط طول الصلة فحجاء الذى غير ضارب أبوه عجماء مع عدم الطول شاذا عند البصريين وقياسا عند الكوفيين اه وهو صريح فى عدم الاكتفاء فى طول الصلة باضافتها ولك أن تقول ان كان الفرق مبنيا على ظرفية سوى فظاهر والا فلا (قوله بمعنى وسط) اعترض بأنه يناقى ما قدمه عن أهل اللغة من أنه لا أحد منهم يقول ان سوى عبارة عن مكان أو زمان لأنها اذا كانت بمعنى وسط كانت عبارة عن مكان وأجيب بأن محل ما قدمه عنهم اذا وقعت فى تراكيب الاستثناء وما نحن فيه ايس كذلك وقد أسلفنا فى باب الظرف الكلام على لفظ وسط (قوله فتقصر مع الكسر) أى أو الضم وجه ما قرئ قوله تعالى لا تخلفه نحن ولا أنت مكانا سوى (قوله مكانا سوى) أى مستويا طرية قنا اليه وطريقا اليه كقوله المفسرون فتعقّق التعدد الذى يقتضيه الاستواء (قوله سواء والعدم) بجر سواء صفة لرجل والمختار فى العدم النصب على المعية لضعف العطف لفظا لعدم الفصل كذا قالوا ويشكل عليه عندى أن الاستواء يقتضى متعددًا فيكون العطف واجبا كفى اشتراك زيد وعمر وروا ما قولهم استوى الماء والخشب بالنصب فليس الاستواء فيه معنى التماثل بل بمعنى الارتفاع أو الاستقرار على ما يظهر قنأمل (قوله عن الواحد فافوقه) أى وبعطف على ضميرها فى الاول شئ يتحقق به التعدد اذا الاستواء لا يعقل الا بين متعدد فاندفع ما اعترض به هنا (قوله مصدر) أى اسم مصدر فافادق أجيز فى قوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم كون سواء خيرا عما قبلها فابعداها فى تأويل المصدر فاعل لها لان باب النسوية مما لا يحتاج الى سابق أو خيرا عما قبلها فابعداها فى تأويل المصدر مبتدأ أو مبتدأ فابعداها فى تأويل المصدر خبر ولا يرد أن الاستفهام واجب التصدير فلا يكون فاعلا ولا مبتدأ مؤخرًا ولا خبرًا مؤخرًا لان هذه الهمزة سلخ عنها الاستفهام وجردت للنسوية فان قيل أم لاحد الامرين وما يتعلق به سواء لا يكون الامتدادا فالجواب أن أم هنا سلخ عنها الاحد وجردت للعطف والتشريفان قيل يلزم على كون الهمزة للنسوية تكرارها مع سواء فالجواب أن الاستواء المفهوم من الهمزة هو الاستواء الذى تضمنته حين كون الحقيقة الاستفهام أى الاستواء فى علم المستفهم والاستواء المستفاد من سواء هو الاستواء فى الغرض المسوق له الكلام كانه قيل المستويان فى علمنا مستويان فى عدم النفع وذهب الرضى الى رأى آخر فى المسئلة وهو أن سواء خبر مبتدأ محذوف أى الامر ان سواء وما بعد سواء بيان للامر بن والهمزة بمعنى ان الشرطية وأم بمعنى أو والجملة الاسمية دالة على الجزاء أى ان أنذرتهم أولم تنذرهم فالامر ان سواء قال وانما

وبالفتح وبالتنوين بخلاف سوى • ثانيهما أن سوى تقع صلة الموصول فى فصيح الكلام كسلف بخلاف غيره • الرابع تأنى سواء بمعنى وسط وبمعنى تام فتدقيق ما مع الفتح المحوف سواء الجيم وهذا درهم سواء وتانى بمعنى مستو فتقصر مع الكسر نحو مكانا سوى وتعطف مع الفتح نحو هربت برجل سواء والعدم ويخبرها حينئذ عن الواحد فافوقه نحو ليسوا سواء لانها فى الاصل مصدر بمعنى الاستواء اه (واستثنى ناصبا) للمستثنى

(قوله لطول الخ) قد يقال ان سوى ملازمة للاضافة لفظا بخلاف غير فاضافتها اللفظية كلاضافة فلم تعد طولا وهذا كافى فى الفرق وهو مراد الشارح ويكون جاريا على رأى المصنف وبهذا يعلم ما فى كلامه آخر



(بليس وخلاء وبعد أو يكون بعد لا) التافهة نحو قاموا ليس زيدا وخلاء وعدا بكونا ولا يكون خالدا أما ليس ولا يكون فالمستثنى بهما واجب النصب لانه خبرهما وأما (١٣٣) ضمير مستتر وجوبا يعود على البعض المدلول عليه بكلمة السابق فتقدير قاموا ليس

زيد ليس هو أى بعضهم فهو نظير فان كن نساء بعد بوصبكم الله في أولادكم وقيل عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق والتقدير ليس هو أى المقام وقيل عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق والتقدير ليس هو أى ليس فعلهم فعل زيد لخذف المضاف ويضعف هذين عدم الاطراد لانه قد لا يكون هناك فعل كافى نحو القوم اخوتك ليس زيدا • وأما خلاء وعدا ففعلان غير متصرفين لوقوعهما موقعا لا وانتهاب المستثنى بهما على المفعولية وفاعلهما ضمير مستتر في مرجعه الخلاف المذكور في تنبيهان في الاول قبل موضع جملة الاستثناء من هذه الاربع نصب على الحال وقيل مستأنفة لا موضع لها وصححه ابن عصفور الثاني لا يستعمل يكون في الاستثناء مع غير لامن أدوات النسب اهـ (واجرب سابقى يكون) وهما خلاء وعدا (ان ترد) الجرفانه جائز وان كان قليلا فن الجرفه لا قوله خلا الله لا أرجو سوالا وأما أعد عيال شعبة من عيالكا ومن الجربعدا قوله

أفادت الهمزة فائدة ان لا يستعملهما فيما لم يتيقن حصوله وجعلت أم بمعنى أولا يستعملهما في الاحد كذا في شرح الدماميني على المعنى (قوله بليس وخلاء الخ) والاستثناء بما ذكر لا يكون الامع التمام والاتصال وخلاف الأصل لازم وقد يفهم معنى جاوز فتعدي بنفسه كافي خلا الاستثنائية والتزم ذلك فيه ليكون مابدها في صورة المستثنى بالاول ذلك التزم والاضمار فاعله وأما عدا فهو في الأصل يتعدي بنفسه ويعن ومعتاد جاوز وترك كافي انقاموس والاولى أن يكون بليس تنازعه استثنى وناصبا نظير مامر (قوله ولا يكون خالدا) أى لا تعد ولا تحسب فيهم خالدا فلا منافاة بين استقباله ومضى قاموا سم (قوله مستتر وجوبا) ليكون مابعدا في صورة المستثنى بالا كما مر وقيل لانه لو يرز لزم الفصل بين أداة الاستثناء والمستثنى (قوله فهو نظير فان كن نساء الخ) أى في كون الضمير عائد على البعض المفهوم من كلمة السابق اذ التون عائد على الاناث وهن بعض الاولاد المتقدم ذكرهم ومخط الفائدة قوله فوق اثنتين وذكرا نساء نوطه له فلا يقال لا فائدة في قولنا فان كانت الاناث ذكرا قاله المصريح وقيل الضمير للاولاد وانته باعتبار الخبر (قوله على اسم الفاعل) لوقال على الوصف لكان أحسن ليشمل اسم المفعول في نحو قولك أكرمت القوم ليس زيد اذ المرجع فيه اسم مفعول (قوله على الفعل) أى اللغوى وهو الحدث بواسطة تقدير مضاف كذا كره الشارح (قوله والتقدير ليس هو أى ليس فعلهم الخ) عبارة الدماميني والتقدير في مثل قاموا ليس زيد ليس قيامهم قيام زيد فحذف المضاف الذى هو الخبر وأقيم المضاف اليه مقامه ثم قال ويمارس عليهم أن تقديرهم لا يؤدى المقصود من الاستثناء وهو اخراج زيد من القوم والحكم عليه بعدم القيام على ما هو المختار وجعلهم أن التقدير ليس قيامهم قيام زيد لا يفيد ذلك (قوله لانه قد لا يكون الخ) أجاب الدماميني بان قائل ذلك انما خصوا الفعل بالذكرا لانهم انما مشاوا بما اشغل على الفعل تنبيه على كيفية التخرج في ضميره فاذا لم يكن هناك فعل لما فوط نصيب من الكلام ما يعود عليه الضمير في نحو القوم اخوتك ليس زيد التقدير ليس هو أى المنسوب اليه بالاخوة زيد أو ليس انتسابهم انتساب زيد (قوله وأما خلاء وعدا ففعلان غير متصرفين) لوقال فالمستثنى بهما جائزا لنصب وهما أيضا فعلان الخ طسفت المقابلة وسلم من ايها أن ليس ولا يكون متصرفان (قوله على المفعولية) لانها متعديان بمعنى جاوز (قوله ضمير مستتر) أى وجوبا (قوله وفي مرجعه الخلاف المذكور) والاصح منه أن مرجعه البعض المدلول عليه بكلمة السابق وتطريفه الرضى بانه لا يفيد المقصود لان مجاوزة البعض لزيد في قولك قام القوم خلا زيدا لا يلزم منها مجاوزة الكل وأجيب بان البعض مبهم ومجاوزته لا تتحقق الا بمجاوزة الكل وبأن المراد بالبعض ما عدا المستثنى ولى ههنا احوال وهو أن يكون مرجع الضمير في خلاء وعدا وحاشا نفس الاسم السابق لكن التزم فيه التذكير والافراد ليكون الاستثناء بها كالاستثناء بالاولى لبيان ذلك مجرى الامثال التى لا تغير كما قاله في جذا زيد حيث التزم بذكرا اسم الاشارة وافراده لذلك ولا يرد على هذا نظير الرضى فاعرفه (قوله نصب على الحال) ولم تقتصر بقدرى ليس وخلاء وعدا مع أن ذلك واجب في الحال اذا كانت جملة ماضوية لاستثناء أفعال الاستثناء أو يقال محل ذلك الافعال المتصرفية (قوله مستأنفة) أى غير متعلقة بما قبلها في الاعراب وان تعلقت به في المعنى قاله المصريح (قوله وصححه ابن عصفور) علاه بعدم الربط للحال ثم قال فان قيل اذا عدا الضمير على البعض المضاف لضمير المستثنى منه حصل الربط في المعنى فالجواب أن ذلك غير منقاس (قوله لا يستعمل يكون الخ) أى كالا يستعمل فيه غير يكون من نصارىف النكون ككان (قوله شعبة) أى فرقة (قوله أجناسهم الخ) يحتمل أن حيزهم نصب بنزع الخافض أى في

أجناسهم قتلا وأسرا • عدا الشطاء والطفل الصغير في تنبيهان في الاول لم يحفظ سيويه الجربعدا قيل ولا بجلا وليس كذلك بل ذكر الجربعدا • الثاني قبل يتعلقان



حيثما قبلها من فعل أو شبهه على قاعدة حروف الجر وقيل موضعها نصب عن تمام الكلام وهو الصواب لعدم اطراد  
الاول ولا نهما لا يعديان الافعال الى الاسماء أي لا يوصلان معناها اليها بل يريلان معناها عنها فاشبهها في عدم التعدية الحروف  
الزائدة ولا نهما بمنزلة الاوهى غير متعلقة اه (وبعد ما) المصدرية (انصب) (١٣٣) حتم لا نهما تعيناهما للفعلية كقوله

ألا كل شيء ما خلا الله باطل  
وقوله

قل النداءى ما عدا نى فانى  
بكل الذى يوى ندى مولى  
وموضع الموصول وصلته  
نصب بالاتفاق فقال  
السيرافى على الحال وهذا  
مشكل لتصریحهم فى غير  
هذا الموضع بان المصدر  
المقول لا يقع حالا كما يقع  
المصدر الصريح فى نحو  
أرسلها العرا ل وقيل على  
الطرف وما وقية ثابت  
هى وصلتها عن الوقت  
فالمعنى على الأول قاموا  
بجوار زين زيدا وعلى الثانى  
قاموا وقت مجاوزتهم زيدا  
وقال ابن خروف على  
الاستثناء كانتصاب غير  
فى قاموا غير زيد (وانجرار)  
بهما حيث (قدرد) أجاز  
ذلك الجسرى والرسي  
والكسائى والفارسي لكن  
على تقدير ما زائدة لا  
مصدرية فان قالوه بالقياس  
ففسد لان ما لا تراد قبل  
الجار بل بعدم نحو عما قبل  
فجارحة وان قالوه بالسمع  
فهو من الشذوذ بحيث لا  
يخرج به (وحيث جرافهما  
حرفان) بالاتفاق (كماهما  
ان نصافه لان) بالاتفاق  
وسواء فى الحالىن اقترانها  
أو تجردا عنها (وتكلا) فى

حيثهم وقتلا مفعول به ويحتمل أن يسم مفعول به وقتلا تغيير تحول عنه والشطاء التى يحاط سواد  
شعرها بياض والمراد بها الجوز (قوله حيث) أى حين اذ جريهم ما وقوله بما قبلها أى فى الرتبة وان  
تأخر فى اللفظ كفى الشاهد الاول (قوله على قاعدة حروف الجر) فوضع مجرورها نصب بالفعل أو  
شبهه (قوله موضعها) أى موضع مجرورها وقوله عن تمام الكلام أى نصبا ناشئا عن تمام  
الكلام أى عن تمام الجملة قبلها ما فتكون هى الناصبة وتظهر ذلك نصب الجملة تغيير النسبة كفى  
التصريح ولا متعلق للحرف على هذا (قوله لعدم اطراد الاول) لانه لا يأتى فى نحو القوم اخوتك خلا  
زيد وفيه ما من عن الدما مبنى فاعرفه (قوله لا يعديان الافعال الخ) رده بعضهم بأنه لا يلزم أن يكون  
معنى التعدية اتصال الحرف معنى الفعل الى الاسم على وجه الثبوت بل يجوز أن يكون معناها  
جعل الاسم مفعولا لذلك الفعل واتصال معنى الفعل اليه على الوجه الذى يقتضيه الحرف من  
ثبوت أو انتفاء ألا ترى أن المفعول به فى التنى نحولم أضرب زيدا لم يخرج انتفاء وقوع الفعل عليه  
عن كونه مفعولا (قوله ولا نهما بمنزلة الا) أى فى المعنى ورتبان ذلك لا يقتضى مساواتهما لهما فى جميع  
الاحكام ألا ترى أنهما يجيران بخلاف الا (قوله المصدرية) فيه أن الحرف المصدرى لا يوصل بفعل  
جامدا الا أن يقال هما فى الاصل متصرفان والوجود عارض فلم يكن مانعا من الوصل أو يقال هما  
مقتنيان وعلى كل فالمصدر المنسب ملاحظ فيه جانب المعنى كما يؤخذ من تعبير الشارح فى حل المعنى  
بعبارة المجاوزة (قوله حتما) فيه أن هذا مناف لقول المصنف بعد وانجرار قدرد الا أن يجعل جريا  
على مذهب من لا يجيز الجريهما بعد ما لانه اراجع عند الشارح كما يشير اليه فتأمل (قوله قل)  
بالبناء للمجهول من الملل وهو السائمة والنداءى جمع نديم (قوله على الحال) بتأويلها باسم الفاعل  
وتلك الحال فيها معنى الاستثناء تصریح (قوله لا يقع حالا) أى تعرفه بالضمير المشتمل عليه فلا تقول  
جا زيدا أن يقوم اتأوله بمصدر مضاف للضمير والحال لا تكون معرفة وأما تعرف نحو العرا ل فى  
قولهم أرسلها العرا ل فى معنى التكسير لانه بالانسيبة قاله الدما مبنى ثم رأيت فى المعنى ما يدفع  
الابراد عن السيرافى فانه عدا من اللفظ المقدر بشئ مقدر با آخر ما خلا وما عدا على قول السيرافى ما  
مصدرية وهى وصلتها حال فيها معنى الاستثناء ثم قال قال ابن مالك فوقت الحال معرفة لتأولها  
بالسكرة اه والتأويل خالين عن زيد ومجاوزين زيدا اه (قوله كما يقع) راجع للمعنى (قوله وما  
وقية) سميت وقية لتبابتها وهى وصلتها عن الوقت كما أشار الى ذلك الشارح فالذى فى محل النصب  
على الطرفية مجموع الموصول والصلة كما أفاده الشارح خلا قال هو ما فقط (قوله كانتصاب غير)  
أى على الاستثناء بناء على مذهب (قوله حيث) أى حين اذ وقع بعد ما (قوله بالقياس) أى على  
زيادتها بعد بعض حروف الجر نحو فجارحة وقد بين الفرق بين القيس والمقيس عليه بقوله لان ما  
الخ (قوله بل بعده) أى بعد الجار (قوله فهو من الشذوذ بحيث الخ) أى فهو من أمكنة الشذوذ فى  
مكان لا يوجب به (قوله وحيث جرافهما حرفان) أجرى الطرف مجرى الشرط فادخل الفاء كقوله تعالى  
واذ لم يهتدوا به فسيقولون (قوله وسواء فى الحالىن الخ) التعميم مبنى على مذهب من يجيز الجريهما  
مع ما المشار اليه بقول المصنف وانجرار قدرد (قوله وتكلا حاشا) اذا جردت بالثلاثة قلت خلاى  
وحاشاى وعداى بدون فون الوقاية وان نصبت فبنون الوقاية ويجوز فى خلاى وخلاى وحاشاى  
وحاشاه وعداى كون الضمير منصوبا ومجرورا (قوله وفيما يتعلق به) أى وجودا وعدما اذ

جواز جري المستثنى بها ونصبه (حاشا) تقول قام القوم حاشا زيد وحاشا زيد اذا جرت كانت حرف يروى فيما يتعلق به ما سبق فى خلاوا اذا  
نصبت كانت فعلا والخلاف فى فاعلها وفى محل الجملة كفى خلا (تنبيهان) الاول الجري حاشا هو الكثير الراح ولذلك التزم سيويه  
وأكثر البصر بين حرفيتها ولم يجزوا النصب لكن الصحيح جوازها فقد ثبت بقل أبي زيد وأبي عمرو الشيباني والاختفاء وابن خروف



وأجازته المازني والمبرد والزجاج ومنه قوله (١٢٤) حاشا قريشاً فإن الله فضلهم • على البرية بالاسلام والدين وقوله اللهم

اغفر لي ولمن يدع حاشا  
الشیطان وأباً الأصم وقوله  
حاشا أبانوثان أبان  
ثوبان ليس بكمه قدم  
قال المبرزوقي في رواية  
الضبي حاشا أبانوثان  
بالنصب الثاني الذي ذهب  
إليه الفراء أنه فاعل لكن  
لا فاعل له والنصب بعده  
أغما هو بالجل على الأول  
ينقل عنه ذلك في غير  
وهو مداعي أنه يمكن أن  
يقول فيها ما مثل ذلك اه  
(ولا نصب ما) فلا يجوز  
قام القوم ما حاشا زيدا  
وأما قوله

رأيت الناس ما حاشا قريشاً  
فانما نحن أفضلهم فعلاً  
فشاذ (وقيل) في حاشا  
(حاش وحاشا فاحفظهما)  
وهل هاتان اللتان في  
حاشا الاستثنائية أو  
التنزيهية الأول ظاهر  
كلامه هنا وفي الكافية  
ومخرجها والثاني ظاهر  
كلامه في التسهيل وهو  
الأقرب في تنبيهه حاشا  
على ثلاثة أوجه • الأول  
تكون استثنائية وقد  
تقدم الكلام عليها  
• والثاني تكون تنزيهية  
فحاشا لله وليست حرفاً  
قال في التسهيل لا خلاف  
بل هي عند المبرد وابن  
جني والكوفي من فعل  
قالوا تصرفهم فيها بالحدف  
ولادخالهم إياها على

ليس الخلاف السابق في العامل الذي يتعلق به بل في كونها متعلق أولاً ولو قال وفي كونها تتعلق  
أولاً ما سبق لكان أوضح وقوله في فاعلها أي في مرجع فاعلها اذ لم يتقدم خلاف في نفس فاعلها وقوله  
وفي محمل الجملة أي وجوداً وعدمها اذ الخلاف السابق في جملة خلا قولان أنه في محل نصب على الحال  
وأنها مستأنفة لا محل لها (قوله اللهم اغفر لي الخ) هذا أثر وأبو الأصم بفتح الهمزة واهمال الصاد  
واهمام الغين اسم رجل كافي حاشية شيخنا السيد قال في التصريح وجعله قريناً للشیطان تنبيهاً على  
التعاقب به في الحسنة وقبح الفعل فإن قلت سيأتي أن حاشا أغما يستثنى بها في مقام التنزيه والغفران  
لا ينزه منه قلت يرفع في قبح الشيطان وأبي الأصم وخستم حاجتي كان الغفران ينقص عمر نبتهم في  
القبح والحسنة (قوله حاشا أبانوثان) قيل يحتمل أنه على لغة القصر فلا شاهد فيه لكن ان علم أن  
قائله ليس من أهل هذه اللغة صح الاستشهاد بل اذ لم يعلم أن قائله من أهلها صح لزججان الجمل على  
الاشهر والبكمة بالضم البكم وهو الحرم فالمراد بذي بكمة والقدم بفتح الفاء وسكون الدال المي  
الثقل (قوله لكن لا فاعل له) أي ولا مفعول كما قاله بعضهم وقوله بالجل على الأي فيكون منصوباً  
على الاستثناء ومقتضى جملة على إلا أنه العامل للنصب فيما بعده (قوله على أنه يمكن) أي مع أنه  
يمكن (قوله ولا نصب ما) أي مصدرية كانت أو زائدة لأنها فعل جامد وما المصدرية لا توصل بجامد  
وجملت الزائدة على المصدرية وأما خلا وعدا فخرجان القاعدة سم (قوله رأيت الناس) قال  
الداميني الظاهر أن مفعول رأيت الثاني محذوف أي دوناً ويحتمل أن يكون هو الجملة الاسمية  
والفاء زائدة على رأي الاخفش في مثل زيد فقام وقوله فعلاً بفتح الفاء في الخبر وبكسر هاء في الشرقة  
شيخنا السيد وقال الداميني وغيره الفعل بفتح الفاء الكرم وبكسر هاء جمع فعل واقتصر العيني على  
ضبطه بفتح الفاء وفسره بالكرم قال وروى فاما الناس (قوله وهو الأقرب) أي لاتفاقهم على نفي  
حرفيتها فيكون أقبل للتصرف من الاستثنائية المتفق على أنها تكون حرفاً بل التزمه بعضهم (قوله  
تنزيهية) أي مدلولها على تنزيه ما بعده من السوء قال الرضي وربما يريدون تبرئة شخص من سوء  
فيبتدئون بتنزيه الله تعالى ثم يبرؤن من أرادوا تنزيهه على معنى أن الله تعالى مستزهِ عن أن لا يظهر  
ذلك الشخص بما يعيبه اه فان قلت ان معنى التنزيه موجود في حاشا الاستثنائية والمتصرفية  
أيضاً فلم خصه وهذه باسم التنزيهية قالت قال الشمني التنزيهية هي التي يراد بها معنى التنزيه وحده  
وهذا يخرج الوجهان الاخران لانهم يراد فيهما مع التنزيه معنى آخر اه يعني الاستثناء ولو جرد  
معنى التنزيه في الاستثنائية أغما يستثنى بها حيث يكون الاستثناء فيما ينزه عنه المستثنى نحو  
فمررت القوم حاشا زيدا فله الشمني من الرضي وأقره وذكره الداميني أيضاً لكن قال عقيب  
ما تقدم ولذلك لا يحسن صلي الناس حاشا زيدا الفوات معنى التنزيه كذا قال ابن الحاجب اه  
وظاهر قوله لا يحسن أن الشرط المتقدم شرط للحسن لا للجواز فتأمل (قوله بالحدف) أي حذف  
ألفها الأولى تارة والثانية أخرى (قوله على الحرف) وهو اللام في نحو حاشا لله (قوله ينفذان  
الحرفية) أي لان شأن الحرف عدم التصرف أي ما لم يقم دليل على الحرفية فلا ترد سوف وعدم  
الدخول على الحرف (قوله ولا يثبتان الفعلية) أي التي هي مدعاهم لاحتمال الاممية قد لا يلاهم  
فاصران (قوله في الآية) يعني قلن حاشا لله ما علمنا عليه من سوء (قوله ولا يتأتى مثل هذا التأويل  
الخ) اذ لا يصح أن يكون المعنى جانب يوسف البشرية لا جمل الله بل المعنى على تنزيه الله عن العجز  
والعجب من قدرته تعالى على خلق جيل مثله كافي للكشاف (قوله اسم مرادف للتنزيه) وهل هي  
مصدر أو فعل لم ينطق به كافي بله ووجه أو اسم مصدر أو نظره ثم رأيت في الداميني قال اذ قلنا بأنها  
اسم فاعل هو مصدر أو اسم فعل صرح ابن الحاجب بالثاني قال ومعنى حاشا لله رأى الله فاللام زائدة

الحرف وهذا الدليلان ينفذان الحرفية ولا يثبتان الفعلية قالوا والمعنى في الآية جانب يوسف المعصية  
لاجل الله ولا يتأتى • بل هذا التأويل في حاشا لله ما هذا بشر أو الصحيح أنها اسم مرادف للتنزيه



منصوبة انتصاب المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل بدليل قراءة ابن مسعود حاش الله بالاضافة كما اذا الله وسبحان الله وقراءة  
 أبي السمال حاش الله بالتثنية أي تنزيها لله كما يقال رعيالزيد والوجه في قراءة من ترك التثنية أن تكون مبنية لشبهها بحاشا  
 الحرفية لفظا ومعنى الثالث أنها تكون فعلا متعديا متصرفا تقول حاشيته (١٢٥) بمعنى استثنيتها ومنه الحديث

أنه عليه الصلاة والسلام  
 قال أسامة أحب الناس  
 إلي ما حاشا فاطمة ما نافية  
 والمعنى أنه صلى الله عليه  
 وسلم لم يستثن فاطمة وتوهم  
 الشارح أنها المصدرية  
 وحاشا الاستثنائية بناء  
 على أنه من كلامه صلى  
 الله عليه وسلم فاستدل به  
 على أنه قد يقال قام القوم  
 ما حاشا زيد أو يرده أن في  
 محم الطبراني ما حاشا  
 فاطمة ولا غيرها ودليل  
 تصرفه قوله

ولا أرى فاعلا في الناس  
 يشبه  
 ولا أحاطي من الأقوام  
 من أحد

وتوهم المبرد أن هذا  
 مضارع حاشا الاستثنائية  
 وانما تلك حرف أو فعل  
 جامد لتضمنه معنى الحرف  
 كما مر اه في خاتمة مجت  
 عادة النحويين أن يذكروا  
 لا سيما مع أدوات  
 الاستثناء مع أن الذي  
 بعدها منبه على أوليته  
 بما يناسب لما قبلها ويجوز  
 في الاسم الذي بعدها الجر  
 والرفع مطلقا والنصب  
 أيضا إذا كان نكرة وقد  
 روي عن قوله

ولا سيما يوم بدارة جليل  
 والجر أرجحها وهو على

في الفاعل كما في هيهات هيهات لما توقع دون وفسرها الزمخشري براءة الله فتكون مصدرا وهو  
 خلاف الظاهر ثم بحث الدماميني في كونه خلاف الظاهر وأيضاهي على تقدير الزمخشري بمحتمل أن  
 تكون اسم مصدرا فتمل هذا وتثنية حاشا في قراءة من فونه تنوين تنكير ان قلنا أنه اسم فعل  
 وتنوين تنكير ان قلنا أنه مصدرا أو اسم مصدرا قاله الدماميني في شرح المغني وكونه تنوين تنكير  
 هو ما درج عليه الشارح (قوله منصوبة انتصاب المصدر الخ) والما مل فيها فعل من معناها (قوله  
 بدليل) راجع لقوله اسم أي وكل من الاضافة والتثنية يمتنع في الحرف والفعل (قوله بالاضافة)  
 أي لا بسبب كونها حرف جر لا اختصاص ذلك بالاستثنائية بخلاف ابن عطية في زعمه أنها في قراءة ابن  
 مسعود حرف جر قاله في المغني ويظهر لي أن حاش على هذه القراءة معرفة بعارضة الاضافة موجب  
 البناء وقد يؤخذ هذا من قول الشارح كما اذا الله وسبحان الله (قوله أبي السمال) باللام كشداد  
 (قوله لفظا ومعنى) أما لفظا فظاهروا أما معنى فلان معنى التنزيهية الابعاد والحرفية الانحراج وهما  
 متقاربان (قوله حاشيته الخ) قال الدماميني يجوز أن يكون مأخوذا من لفظ حاشا حرفا أو اسما  
 كقولهم لو ليت أي قلت لولا ولا ليت أي قامت لا لا وسوف أي قامت سوف وسجيت وسجيت أي قلت  
 سبحان الله وليت أي قامت ليلك وهو كثير فيكون معنى حاشيت زيد اقامت حاشا زيدا (قوله والمعنى  
 الخ) مبني على أنه من كلام الراوي كالتدل عليه رواية الطبراني الآتية (قوله وتوهم الشارح أنها)  
 أي ما حاشا التي في الحديث والتأنيث باعتبار أنها كلمة والمصدرية نعت لمذوف أي ما المصدرية  
 ونحو ان مجموع المتعاطفين ويحتمل عود الفهم على ما وصف حاشا على الضمير (قوله بناء على أنه  
 الخ) وعلى هذا يكون المعنى أسامة أحب الناس إلى الأفاطمة فليس أحب إلى منها فيحتمل أن  
 تكون هي أحب إليه ويحتمل أن يساويها في الحب دماميني (قوله ويرده الخ) وجه الرد أن لاني  
 قوله ولا غيرها زائدة لتأكيد النفي فتعين كون ما قبلها نافية وأن ذلك من كلام الراوي واحتمال أن  
 لانية وغير مفعول لاستثنائي محذوف فيكون من كلام النبي بعيد لا يؤثر في الأدلة الظنية (قوله وانما  
 تلك الخ) رد من الشارح لما توهمه المبرد (قوله لتضمنه معنى الحرف) أي الاستثنائي وهو لا  
 (قوله لا سيما) متى كمثل وزنا ومعنى وعينها وأوقلت يا لاجتماعها ساكنة مع الياء قاله الدماميني  
 (قوله مع أن الذي بعدها منبه على أوليته) أي كونه أولى بما يناسب لما قبلها أي وذلك مناف  
 للاستثناء لانه انحراج وما به دلالة سيما داخل بالاولى وقد وجه ذكرها هنا بأنها لما كان ما بعدها مخالفا  
 بالاولوية لما قبلها أشبهت أدوات الاستثناء المخاف ما بعدها لما قبلها (قوله مطلقا) أي نكرة  
 أو معرفة (قوله يوم بدارة جليل) هي غدير ماء ويومها يوم دخول امرئ القيس خدر غيرة وعقره  
 مطبته له إذ رأى حين ورد الغدير يغتسلان ففقد على ثيابهم وحلف لا يعطى واحدة منهم ثوبا  
 حتى تخرج مجردة فتأخذها بين ذلك حتى تعالى الهمار فخرجن وأخذن ثيابهم وقلن له قد حبتنا  
 وأجعتنا فاذبح لهن ناقة قاله الشمني (قوله وهو على الاضافة وما زائدة بينهما) وهل هي لازمة  
 أو يجوز حذفها نحو لا سيما زيد زعم ابن هشام الخضر اوى الاول ونص سيبويه على الثاني كذا في  
 الهمع ويجوز أن تكون مانكرة تامة والجرور بعدها بدل منها أو عطف بيان (قوله لمع مرشد ذوق)  
 أي ضمير محذوف وجوب لما تقدم من أن لا سيما بمنزلة الواهي لا تقع بعدها الجملة غالبا (قوله بالجملة)  
 تنازع كل من موب ولة ومود وفة دماميني (قوله في نحو ولا سيما زيد) بخلاف نحو ولا سيما زيد المتقدم

الاضافة وما زائدة بينهما مثلها في أيام الجليل والرفع على أنه خبر لمضمر محذوف وما موصولة أو نكرة موصوفة بالجملة والتقدير  
 ولا مثل الذي هو يوم أو لا مثل شيء هو يوم ويضمة في نحو ولا سيما زيد لفظ العائد المرفوع مع عدم الطول وإطلاق ما على  
 من يعقل وعلى الوجهين



على أقرانه لوجود الطول (قوله ففقهه في أعراب) لأنه اسم لا تبرئة مضاف للاسم على زيادة ما ولما على الوجه الثاني باحتماله لكنه لا يتعرف بالاضافة لتوغل في الابهام كمثل فلهذا صح عمل لافيه وخبرها محذوف أي موجود (قوله كما يقع التمييز بعدمثل) أي الذي هو بمعنى فليكون تمييز مفرد ومقتضى كلامه أن التمييز ليس وفي كلام بعضهم أنه لما وانها نكرة تامة بمعنى شيء مفردة بالتمييز قاله مع وما نقله عن بعضهم رجح بأنه لو كان تمييزا لسي لكان معمولا لها فتكون شبيهة بالمضاف فتكون فقصه اعراية وبأن الشيخ في قولنا مثلا أكرم العلماء ولا سيما شيخنا ليس نفس السي المنفي حتى يفهم بل هو غيره فعين أنه تمييز ما وسمى مضافه إليها (قوله وما كافة عن الاضافة) وعليه ففقهه في بنائية وأما على قول غيره أنها نكرة تامة فاعراية كفا في الوجهين السابقين (قوله وأما انتصاب المعرفة الخ) مقابل قوله سابقا والانتصاب أيضا إذا كان نكرة (قوله ففقهه الجمهور) وجوز به بعضهم موجبها بأن ما كافة وأن لا سيما بمنزلة الاستثنائية فباعتبارها منصوب على الاستثناء المتصل لانخراجه عما قبل لاسيما من حيث عدم مساواة ما قبلها له وضعف بأن الالاتقن بالواو لا يقال جاء القوم والازيد او وجهه الدمايني بأن ما تامة بمعنى شيء والانتصاب تنقيد برأى أي ولا مثل شيء أعني زيدا (قوله ودخول الواو) أي الاعتراضية كفا في الرضى (قوله من استعمله على خلاف ما جاء الخ) اعلم ان لا سيما تستعمل أيضا بمعنى خصوص ما فيأتي بعدها بالحال مفردة أو جملة وبالجملة الشرطية كما نص عليه الرضى وتكون منصوبة المحل على أنها مفعول مطلق مع بقاء معنى على كونه اسم لا يظهر أنه لا خبر لها كفا في نحو الأماة بمعنى أغنى ماء كما مر في محله قال الدمايني وما على هذا كافة اه نحو أحب زيدا ولا سيما را كافرا كحال من مفعول الفعل المقدر وهو أخصه أي أخصه بزيادة المحبة في هذه الحال ونحو أحبه ولا سيما وهو راكب أو ولا سيما ان ركب وجواب الشرط مدلول عليه بالفعل المقدر أي ان ركب أخصه بزيادة المحبة ويجوز أن يجعل بمعنى المصدر اللازم أي اختصاصا فيكون معنى لا سيما را كايختص بزيادة محبتي را كايقول المصنفين ولا سيما والا كذا تركيب عربي خذ لافا للمرادى قال الدمايني ونظير جعل لا سيما الذي بمعنى خصوصا منصوب المحل على المفعولية المطلقة مع بقاء معنى على كونه اسم لا تبرئة تنقل أيها الرجل من النداء إلى الاختصاص مع بقاءه على حاله في النداء من ضم أي ورفع الرجل (قوله قد تخفف) أي محذوف عنها وهي ياؤها الأولى على ما اختاره أبو حيان وقال ابن جني المحذوف لامها وحركت العين بحركة اللام كذا في الهمع وفيه أيضا أن العرب أبدلت سينها ناء فوقيه فقالوا لا نيا كما قرئ قل أعوذ برب الناس ولا ما كذا في فقالوا ناسيا (قوله وقد تحذف الواو) أما حذف لا فقال الدمايني حكى الرضى أنه يقال سيما بالتشكيل والتخفيف مع حذف لا ولم أقف عليه من غير جهة بل في كلام الشارح يعني المرادى أن سيما محذوف لا لم يوجد الا في كلام من لا يحتاج بكلامه اه باختصار (قوله فقه) فعل أمر من وفي بني والهاء الساكت قال الدمايني والشعبي فينطق بها وقفا وتكتب ولا ينطق بها وصالا اه وقد يقال هلا جاز النطق بها وصالا جاز للوصل مجرى الوقف (قوله وهي عند الفارسي) أي اذا تجردت عن الواو والاوافق غيره لان الحال المفردة لا تقترن بالواو قاله الدمايني (قوله انتصب على الحال) أي ولا هملة فعني قاموا لا سيما زيدا فاما غير مماثلين لزيد في القيام والفارسي يكتبني بالسكرير المعنوي في لا هملة الداخلة على الحال وهو موجود هنا لان المعنى قاموا لا سيما وبن لزيد في القيام ولا أرلى منه فلا يقال اذا أهملت لاوجب تكرارها قاله الدمايني

الحال

يطلق لغة على الوقت الذي أنت فيه وعلى ما عليه الشخص من خيرا أو شرا والفهم منقلبة عن واو لجمعها على أحوال وتصغيرها على حويلة واشتقاقها من القول (قوله يذكرونيونث) أي لفظه

ففقهه في أعراب لأنه مضاف والانتصب على التمييز كما يقع التمييز بعد مثل في نحو ولو جئنا بمثلته مددا وما كافة عن الاضافة والفقه بناء مثلها في لا رجسلا وأما انتصاب المعرفة نحو ولا سيما زيدا ففقه الجمهور وتشديد بانها ودخول لا عليها ودخول الواو على لا واجب قال ثعلب من استعمله على خلاف ما جاء في قوله ولا سيما يوم فهو مخطئ وذكر غيره أنها قد تخفف وقد تحذف الواو وكفوله

فه بالعقود وبالاعيان لا سيما فقد وفاق به من أعظم القرب وهي عند الفارسي نصب على الحال وعند غيره اسم لا التبرئة وهو المختار والله أعلم

الحال

(الحال) يذكرونيونث

ومن التانيث قوله

إذا أعجبك الدهر حال من

أمرى

فدعه ورا كل أمره والليالي وسبب أي الاستعمالان في النظم وهو في اصطلاح النواة

(قوله لوجود الطول)

سبق في الموصول أن

لا سيما مستثناة من شرط

الطول كأي



(وصف فضلة منتصب مفهوم في حال كفراد اذهب) فالوصف جنس شمل الحال وغيره (١٢٧) ويخرج نحو القهقري في قولك

رجعت القهقري فانه  
ليس بوصف اذا مراد  
بالوصف ما يصيغ من  
المصدر ليدل على منتصب  
وذلك اسم الفاعل واسم  
المفعول والصفة المشبهة  
وامثلة المبالغة وأفعل  
التفضيل وفضلة يخرج  
الصفة كالمبتدأ في نحو  
أقام الزيدان والخبر في نحو  
زيد قائم ومنتصب يخرج  
النعى لانه ليس بلازم  
الانتصب ومفهوم في حال  
كذا يخرج التمييز في نحو  
لله دره فارسا في تبيينان  
الاول المراد بالفضلة  
ما يستغنى عنه من حيث  
هو وقد يجب ذكره  
لعارض كونه سادسا  
عمدة كصربي العبد مسيا  
أو لتوقف المعنى عليه  
كقوله

انما الميت من يعيش كتيبا  
كاسفة اباه قليل الرجاء  
الثاني الاولى أن يكون  
قوله كفراد اذهب تقيما  
للتعريف لان فيه خللين  
الاول أن في قوله منتصب  
تعريفا للشيء بحكمه  
والثاني أنه لم يقيد منتصب  
باللزم وان كان مراده  
ليخرج النعت المنصوب  
كرأيت رجلا را كبا فانه  
يفهم في حال ركوبه وان  
كان ذلك بطريق اللزوم  
لا بطريق القصد فان  
القصد انما هو تقيمه

وضميره ووصفه وغيرها لكن الأرجح في الاول التذكير بان يقال حال بلاتاء وفي ضميره التانيث (قوله  
وصف) أي صريح أو مؤول قد دخلت الجملة وشبهها قاله المصريح (قوله منتصب) أي أصالة وقد يحجر  
لفظه بالباء ومن بعد التني لكن ليس ذلك مقبلا على الاصح نحو

فأرجعت بخائبة ركاب • حكيم بن المسيب منهاها

ونحو قراءة زيد بن ثابت ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك من أولياء بعضهم التوق وفتح الخاء فن  
أولياء حال بزيادة من كذا في ابن عقيل على التسهيل وكذا في الدماميني عليه ثم قال قال ابن هشام  
ويظهر في فساد المعنى لانه اذا قلت ما كان لك أن تتخذ زيدا في حالة كونه خاذلا فانت مثبت  
لخلافه ناه عن اتخاذك وعلى هذا فيلزم أن الملائكة أثبتوا لانفسهم الولاية فتأمل اه وفي تفسير  
اليضاوي وقرئ تتخذ بالبناء للمفعول من اتخذ الذي له مفعولان كقوله تعالى واتخذ الله ابراهيم  
حميلا ومفعوله الثاني من أولياء ومن التبويض اه وانما قال الذي له مفعولان لانه قد يتعدى  
لواحد نحو أم اتخذوا آلهة من الارض ولم يجعل من زائدة في المفعول الثاني لانها لا تراد فيه (قوله  
مفهوم في حال) أي في حال كذا فهو على نية الاضافة فيقرأ بالانوين كذا في شرح السندوبي نقلا  
عن البصير (قوله ويخرج نحو القهقري) لانه اسم للرجوع الى خلف لا وصف وقد مشى في الانحراج  
به على مذهب من يجوز الخروج بالجنس اذا كان بينه وبين الفصل عموم وخصوص من وجه كائن  
عصفور والسعد والفاكي أو يقال معنى الانحراج بالجنس الدلالة به على عدم ارادة نحو القهقري  
مثلا (قوله ما يصيغ من المصدر الخ) أو مؤول بما يصيغ منه تدخل الجملة وشبهها والحال الجامة  
لتأول كل المشتق حتى في المسائل الست الآتية في الشرح على ما هو ظاهر كلام المصنف في شرح  
المكافية وصرح به ولده نعم لاندخل بهذه الزيادة الحال الجامة في المسائل الست على ما هو الراجح  
عند الشارح من عدم تأولها بالمشتق وكان الاولى كما أفاده سم أن يقول هو مادل على معنى في  
متبوعه (قوله يخرج النعت) أي ليكون المتبادر منه والمراد منتصب وجوبا (قوله ويخرج التمييز  
أي لانه على معنى من لافي لانه لاي ارجح الجنس المتجيب منه وقوله في نحو لله دره فارسا أي من كل تمييز رفع  
وصفا مشتقا (قوله من حيث هو هو) الاقرب في هذه العبارة وان لم يتب به البعض أن الضمير الاول  
لما والثاني تأكيد والخبر محذوف والمعنى من حيث اللفظ نفسه معتبرا أي باعتبار نفس اللفظ وقطع  
النظر عما عارض له أو الثاني راجع للعال خبر أي من حيث ذلك اللفظ حال لا من حيث توقف المعنى  
عليه ولو قال بعضهم ما يستغنى الكلام عنه من حيث هو كلام نحوي لكان أوضح وانما لم يقتصر  
على هو الاول لان قولك من حيث هو حيوية اطلاق ومن حيث هو حيوية تقييد بالنظر الى الذات  
(قوله لان فيه خللين) أي يزولان بجملة تقيما للتعريف هذا مقتضى كلامه ولا يحق أن الخلل  
الاول لا يزول بذلك لانه لا ينبغي أن يكون منتصب جزأ من التعريف فكان على الشارح أن يقول الاول  
أن يكون منتصب خبر مبتدأ محذوف والجملة معترضة وكفراد اذهب تقيما للتعريف لان فيه خللين  
الخ وانما قال الاول ولم يقل الصواب لا مكان دفع الاول وهو أن التعريف للشيء يحكمه بوجوب الدور  
لان الحكم فرع التصور والتصور موقوف على الحد بانه يكتفي في الحكم التصور بوجه آخر غير الحد  
ودفع الثاني بما أشار اليه الشارح أولا من أن المراد منتصب وجوبا بان المتبادر من قولنا مفهوم في  
حال كذا كون الافهام مقصودا واللفظ يحتمل على المتبادر فيخرج النعت المذكور (قوله  
ليخرج الخ) تعليل للمعنى وهو التقييد فيكون النعت منصبا عليه أيضا (قوله وان كان ذلك) أي  
الافهام (قوله لكن ليس مستحقا) دفع به توهم أن يكون الغالب ايجابا في القصد كما قاله سم وضمير  
ليس اما للكون مستحقا بفتح الخاء واما للحال مستحقا بكسرها كما قاله خالد (قوله كما في الحال

المنعوت (وكونه) أي الحال (منتقلا) عن صاحبه غير ملازم له (مشتقا) من المصدر ليدل على منتصب (يقلب لكن ليس) ذلك  
(مستحقا) له فقد جاء غير منتقل كافي الحال



المؤكدة) أي المضمون الجملة قبلها كالثاني الأول أو لعاملها كالثاني أول صاحبها في نحو لا من من في الأرض كلها جميعا لا في نحو جاء في القوم جميعا لأن اجتماعهم في المحي يتنقل (قوله بتجدد صاحبها) أي حدوثه بعد أن لم يكن وما أخذت يومها أنها مقارضة للخلق أي لا يجوز أن يفهم خلقه جلية لا تتغير ولا يرد عليه خلق الإنسان طفلا لأن انتقاله من طور إلى طور بمنزلة خلق له متجدد فتكون الحال الأولى لازمة للخلق الأول والثانية لازمة للخلق المتجدد (قوله الزرافة) بفتح الزاي أفصح من ضمها ويدها بدل بعض وأطول حال وبعضهم قال يداها أطول على المبتدأ والخبر فالحال الجملة (قوله وجاءت به) أي جاءت أم المدوح به سبط العظام بفتح السين وسكون الواوحدة وإن جاز في غير هذا البيت كسرهما أي حسن القدر وقوله كأنما عمامته بين الرجال لو أي راية صغيرة أي في الارتفاع والله على الرؤس والمراد مدحه بطوله وعظم جسمه (قوله وغيرهما) أي غير المؤكدة والمشعر عاملها بحدوث صاحبها ولا ضابط لذلك الغير بل مرجعه السماع (قوله قائما بالقط) حال من فاعل شهد وهو الله ولا شك أن قيامه بالعدل لازم وأفرده بالحال مع ذكر غيره معه لعدم الالباس فلا يرد أنه لا يجوز جازي بدوهم ورا كبا قاله الزمخشري وسكت عن إمكانية تأخيرها عن المعطوفين قال التقنازاني كأنها الدلالة على علو مرتبتهم ويجوز أعرابه بالنصب على المدح وشهد بمعنى علم (قوله ويكثر الجملود الخ) أي ويقل في غير المذكورات (قوله أو مفاعلة الخ) كان الأولى أن يؤخر هذه الثلاثة عن قوله وفي مبدى تأويل بلا تكلف ويقول كالدال على مفاعلة الخ (قوله مذا بكذا) مذا حال وبكذا صفة لمذا أي كأننا بكذا هذا مقتضى قانون الأعراب وإن كان الحال المؤول بها هذا اللفظ مأخوذة من مجموع الموصوف والصفة وهكذا يقال في يدايبدأ أي مع يد ويرد أن الشارح سيدكر الحال الموصوفة في الأحوال الجامدة غير المؤولة وهذا يناقض جعل المثال من الحال الجامدة المؤولة إلا أن يجعل مستثنى من الحال الموصوفة فتأمل اه ويجوز رفع مد على الابتداء وبكذا خبر والجملة حال بتقدير رابط أي مدمنه (قوله مسعرا) بفتح العين حال من المفعول الذي هو الهاء الراجعة إلى البر بناء على رجوع الهاء إلى البر كإيدل له قول الشارح على ما في نسخ كبعه أي البر ومن المفعول المحذوف الذي تقديره البر بناء على رجوع الهاء إلى المشتري المعلوم من السياق كما يدل له قول الشارح على ما في نسخ أخرى كبعه البر وبالكسر حال من الفاعل الذي هو الضمير المستتر (قوله أي مقابضة) بلفظ اسم الفاعل المضاعف إلى الضمير الرابع إلى المشتري المعلوم من السياق أو بلفظ المصدر كما في غالب النسخ على التأويل باسم الفاعل (قوله أي كاسد) على هذا يكون الاسد مستعملا في حقيقته والتجوزانما هو بالحذف وعلى قول التوضيح كزبد اسد أي شجاعا يكون الاسد مستعملا في غير حقيقته وهو الشجاع فيكون التجوز لغويا بناء على ما اختاره السعد من تجويز الاستعارة فيما إذا وقع اسم المشبه به خبرا عن اسم المشبه أو حالاً منه مثلاً والامر ان صهيان (قوله وادخلوا رجلا رجلا) أي أورجلين رجلين أو رجلا رجلا وضابطه أن يأتي بعد ذكر المجموع تفصيل ببعضه مكررا والمختار أن كلامه ما منصوب بالعامل لأن مجموعهما هو الحال فهو نظير هذا الوحاض وقال ابن جني الثاني صفة للأول بتقدير مضاف أي ذارجل أو مفارق رجل أي متميزا عنه واستحسن بعضهم أن يكون نصب الثاني بعبقه على الأول بتقدير الفاء ولا يجوز توسط عاطف بينهما إلا الفاء قال الرضي وثم وجوز بعضهم الرفع على البديلية (قوله قد ظهر) أي من قوله أي مسعرا فانه تأويل للحال الدالة على مسعر (قوله خلافا لما في التوضيح) من أن الحال الدالة على مسعر من الجامد الذي لا يؤول وعليه يكون المصنف تعرض للحال الجامدة المؤولة وغير المؤولة (قوله غير مؤولة بالمشتق) أي تأويل لا يغير تكلف كما يدل عليه المقابلة وقوله بعد وجعل الشارح هذا كله من المؤول بالمشتق إلى أن قال وفيه تكلف (قوله فتمثل لها بشرا سويا) أن كان معنى تمثل تشخص

المؤكدة نحو زيد أبوك  
صطوفا ويوم أبعت حيا  
والشعر عاملها بتجدد  
صاحبها نحو وخلق  
الإنسان ضعيفا وقولهم  
خلق الله الزرافة يديها  
أطول من رجلها وقوله  
وجاءت به سبط العظام كأنما  
عمامته بين الرجال لو  
وغيرهما نحو دعوت الله  
جميعا قائما بالقط رجاء  
جامدا (ويكثر الجملود في)  
الحال الدالة على (سعر) أو  
مفاعلة أو تشبيه أو ترتيب  
(وفي) كل (مبدى تأويل  
بلا تكلف كبعه) البر  
(مذا بكذا) أي مسعرا  
وبعه (يدايد) أي مقابضة  
(وكزبد اسد أي كاسد)  
أي مشبها لاسد وادخلوا  
رجلا رجلا أي مترتبين  
(تنبيهان) الأول قد  
ظهر أن قوله  
وفي • مبدى تأويل  
بلا تكلف • من عطف  
العام على الخاص إذا  
قبله من ذلك خلافا لما في  
التوضيح • الثاني تقع  
الحال جامدة غير مؤولة  
بالمشتق في ست مسائل  
وهي أن تكون موصوفة  
نحو قرأ يا صريبا فتمثل لها  
بشرا سويا وتسمى حالا



موطئة أودالة على عدد مخوفتم ميثاق تربه أربعين ليلة أو طور واقع فيه تفضيل نحو هذا بسرا أطيبت منه رطبيا أو تكون نوعا لصاحبها نحو هذا مالك ذهب أو نزعاه (١٢٩) نحو هذا حديدك خاتما وتختون الجبال يبرونا أو أسداله نحو هذا خاتما

حديدا وأأسجد لمن خلقت  
طينا وجعل الشارح هذا  
كله من المؤول بالمشتق  
وهو ظاهر كلام والده في  
شرح الكافية وفيه  
تكلف اه (والحال ان  
عرف لفظا واعتقدته تنكيره  
معنى كوحده اجتهاد)  
وكلمته فاه الى في وأرسلها  
العراك وحاروا الجلاء  
الغفير فوحده وفاء  
والعراك والجلاء أحوال  
وهي معرفة لفظا لكنها  
مؤولة بشكرك والتقدير  
اجتهاد منفردا وكلمته  
مشافه وأرسلها معتركة  
وحاروا جميعا وانما التزم  
تنكيره لثلاثتهم كونه  
نعنا لان الغالب كونه  
مشتقا وصاحبه معرفة  
وأجاز يونس والبعثاد يونس  
تعريفه مطاوعا بالانوار  
فأجازوا جاء زيد راكب  
وفصل الكوفيون فقالوا  
ان تضمنت الحال معنى  
الشرط صرح تعريفها لفظا  
نحو عبد الله الحسن أفضل  
منه المسى والحسن  
والمسى حالان وصح  
بجيتهما بلفظ المعرفة  
لثاولهما بالشرط اذا التقدير  
عبد الله اذا أحسن أفضل  
منه اذا أساء فان لم تضمن  
الحال معنى الشرط لم يصح  
بجيتها بلفظ المعرفة فلا

وظهر فالحالية ظاهرة أو تصور فينبغي جعل النصب بنزع الخافض وهو الباء اذا التصور ليس في حال  
البشرية بل في حال الملكية كما قاله اللقاني قبل ثعلب لها في صورة شاب أمر دسوى الخلق لذاتنا نس به  
وتنهج شهوتها اقتصدت نطفتها الى رحها كما في البيضاوي (قوله موطئه) بكسر الطاء أي مهدة لما  
بعد هاء فهو المقصود بالذات (قوله طور) أي حال واقع فيه تفضيل بالضاد المجهة أي تفضيل له أو عليه  
(قوله طينا) حال من منصوب خلقت المحذوف لا من من والاولى كما قاله اللقاني كونه منصوبا بنزع  
الخافض أي من طين لان طينته غير مقارنة لخلقها بشر (قوله من المؤول بالمشتق) أي مقرر أعربيا  
ومتصفا بصفات بشر سوى معدودا ومطورا بطورا بسرا أو الرطب ومنوعا ومضنوعا ومتأصلا  
(قوله ان عسرف لفظا) أي في لسان العرب فالأسيان به معرفة لفظا مقصور على السماع كما قاله  
الشارح (قوله فاه الى في) ففاه حال كذا كره الشارح لكن الحال المؤول به هذا اللفظ مأخوذة من  
مجموع فاه الى في قال الدماميني والى في تبيين مثل ك بعد سقيا اه والاظهر عندي قياسا على ما مر  
في مدابكذا ان الى في صفة لفاه أي الكائن الى في أي الموجه الى في وما ذكره الشارح أحد أقوال منها  
أن فاه مفعول جاءه لا ب منابه في الحالية ويروي ككلمته فوه الى في فالحال جملة المبتدأ والخبر قال  
الدماميني ويجب الرفع ان قدمت الطرف لان التبيين لا يتقدم اه ثم نقل عن سيبويه وأكثر  
البصريين جواز تقديم فاه الى في على كلمته وعن الكوفيين وبعض البصريين المنع قال في التسهيل  
ولا يقاس عليه خلافا له شام قال الدماميني لخروجه عن القياس بالتعريف والجمود وعن الظاهر  
من الرفع بالابتداء وجعل الجملة حالا اذا الحال في الحقيقة مجموع فاه الى في وأجاز هشام أن يقال قياسا  
عليه جاورته منزله الى نزل وناضته قوسه عن قوسى ونحو ذلك وينبغي لبقية الكوفيين أن يوافقوه  
لانهم يرونه مفعولا محذوف اعتمدا على فهم المعنى وذلك مقيس اه باختصار (قوله وأرسلها) أي  
الابل وقوله معتركة أي مزوجة ولو قال أي معاركة كما قال ابن الجبار لكان أحسن لان اسم فاعل  
العراك معاركة وقيل العراك مفعول مطلق محذوف هو الحال أي تعاركة العراك أو معاركة  
العراك وقيل للمذكور دلي حذف مضاف أي ارسال العراك (قوله الجلاء) أي الجماعة الجلاء من  
الجوم وهو الكثرة والغفير من الغفر وهو السراى سائر ين لكثرتهم وجه الارض وحذفت الناء من  
الغفير وان كان معنى غافرا حلاله على فعل بمعنى مفعول أو لتذكير باعتبار معنى الجمع (قوله  
مشافه) بلفظ اسم الفاعل المضاف الى الضمير على أنه حال من تاء الفاعل أو بلفظ المصدر الذي  
بمعنى اسم الفاعل على أنه حال من الناء (قوله لثلاثتهم كونه نعنا) أي ولو مقطوعا عند اختلاف  
الحركة فلا يقال هذا الا يظهر الا عند اتحاد حركتي الحال وصاحبها أو يقال جلت حالة الاختلاف في  
الحركة على حالة الاتفاق فيها طرد الباب (قوله فالحسن والمسى الخ) جعل الجمه ورنصبها بالتقدير  
اذ كان أو اذا كان (قوله ان وحده حال من الفاعل) أي حالة كوني موحده أي مفردة بالرؤية فهو  
اسم مصدر أو حذوف مؤول باسم الفاعل أو حالة كوني موحده أي متوحدا به أي منفردا برؤيته فهو  
مصدر وحده وحده بمعنى انفرادي علم أنه اذا كان حال من الفاعل جاز كون مصدر أو اسم مصدر  
تأبعا عن المصدر كما يدل له قول الشارح وأيضا الخ وسم ما في كلام البعض من التسميع والقصور  
فتنبه (قوله من المفعول) أي حالة كونه منفردا فهو مصدر وحده وحده بمعنى انفراد (قوله يقول  
رأيت زيدا وحدي) أي ليطابق ما قبله في التكلم ويدفع بعدم تعيين ذلك الجملة ضمير الغيبة الراجع  
الى المفعول في الحالية من الفاعل أيضا على أنه من إضافة اسم المصدر الى مفعوله الحقيقي أو

(١٧ - صبان ثاني) يجوز جاء زيد راكب (تنبيه) اذا قلت رأيت زيدا وحده فذهب حيبويه  
أن وحده حال من الفاعل وأجاز المبرد أن يكون حالا من المفعول يقال ابن طلحة يتعين كونه حالا من المفعول لانه اذا أراد الفاعل  
يقول رأيت زيدا وحدي وصحة مررت برجل وحده



وبه مثل سيبيويه يدل على أنه حال من الفاعل وأيضاً فهو مصدر أو نائب المصدر والمصدر في الغالب إنما يتجوز أحوالاً من الفاعل وذهب يونس إلى أنه منتصب على الظرفية (١٣٠) لقول بعض العرب زيد وحده والتقدير زيد موضع التفرد (ومصدر منكر

حالا يقع بكثرة كبغته زيد طلع) وجاء زيد ركضاً وقتله صبراً وهو عند سيبيويه والجمهور على التأويل بالوصف أي باغتاوراً ركضاً ومصبوراً أي محبوساً وذهب الاخفش والمبرد إلى أن نحو ذلك منصوب على المصدرية والعامل فيه محذوف والتقدير طلع زيد ببغته بغته وجاء ركضاً وقتله صبراً فالحال عندهما الجملة لا المصدر وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على المصدرية كما ذهب إليه لكن الناصب عندهم الفعل المذكور لتأوله بفعل من لفظ المصدر فطلع زيد ببغته عندهم في تأويل بغت زيد ببغته وجاء ركضاً في تأويل صبراً في تأويل صبرته صبراً وقيل هي مصادر على حذف مصادر والتقدير طلع زيد طالع ببغته وجاء ركضاً وقتله قتل صبراً وقيل هي مصادر على حذف مضاف والتقدير طالع ذا بغته وجاء ركضاً وقتله ذا صبراً تنبيهاً على الأول مع كون المصدر المنكر يقع حالا بكثرة هو عندهم مقصور على

المصدر إلى مفعوله بعد التوسع بحذف الجرك كما مر الإشارة إليه كما أنه على الحالية من المفعول من إضافة المصدر إلى فاعله (قوله وبه مثل سيبيويه) جملة معترضة (قوله تدل الخ) أي لتعين كون الحال هنا من الفاعل لكون المجرور نكرة بلامسوخ من المسوغات الاستثنائية وبحيث فيه الشنوائى بأن محيى الحال من النكرة المذكورة جائرة بقرينة كاسياني فجرد العلة لا تدل على ما ذكر ويمكن دفعه بأن المراد العلة الاطرادية عند الجميع وجواز محيى الحال من النكرة المذكورة ليس مطرداً عند الجميع لان التحليل ويونس يقصرانه على السماع كاسياني (قوله أو نائب المصدر) أي اسم مصدر نائب مناب المصدر وقد فهمت وجه الاحتمالين (قوله على الظرفية) أي المكائبة (قوله صبراً) هو أن يحبس ثم يرمى حتى يموت كافي القاموس (قوله وهو) أي المصدر المذكور عند سيبيويه والجمهور على التأويل بالوصف أي حال على التأويل بالوصف ثم قابل الحالية بما عدا القول الاخير وقابل التأويل بالوصف بالقول الاخير ومحصل ما ذكره المصنف والشارح من الاقوال في المصدر والمنصوب في نحو زيد طلع ببغته خمسة لا أربعة كما زعمه البعض تبعاً للشيخنا (قوله وذهب الاخفش والمبرد الخ) رد بلزوم حذف عامل المؤكد (قوله على حذف مصادر) أي نابت المذكورات عنها في المفعولية المطلقة (قوله على حذف مضاف) أي غير مصدر ذلك المضاف هو الحال في الاصل فلما حذف المضاف ناب عنه المضاف إليه في الحالية كما تفيد عبارة المرادى ونصها وقيل هي أحوال على حذف مضاف أي أتيته ذاركض الخ (قوله مقصور على السماع) لان الحال نعت في المعنى والنعت بالمصدر غير مطرد فكذلك ما في معناه وقد يتوقف في ذلك بان غاية أمره أنه مجاز ويكتفى في صحة المجاز وروده على الصحيح وقد ورد هذا النوع نعم يظهر على القول باشتراط ورود شخص المجاز (قوله وقاسه المبرد) ظاهره أنه يقول بانه منصوب على الحال وهو يناق قوله قبل وذهب الاخفش والمبرد الخ فاعل له قولين أو المراد قاس وقوع المصدر في هذا الموضع وان لم يكن نصبه على الحال عنده (قوله فقيس مطلقاً الخ) قال ابن هشام الذي يظهر أنه مطرد في النوعي وغيره كما يطرد وقوع المصدر خبراً فان الحال بالخبر أشبه منه بالنعت ولما كثرة ما ورد من ذلك قال الدماميني إنما كان شبه الحال بالخبر أقوى لان حكم الحال مع صاحب الحكم الخبر مع الخبر عنه أبداً فانك اذا طرحت هو وجاء وضربت مثلاً من قولك هو الحق بينا وجاء زيد راكبا وضربت اللص مكتوفاً في الحق بين وزيد راكباً واللس مكتوف ولا يمكن اعتبار مثل ذلك في الشبه النعتي (قوله فيما هو فوع من عامله) أي مدلول عامله (قوله قولهم أنت الرجل على أي ونحوه مما قرن فيه الخبر بأل الدالة على الكمال فعلمنا معنى عالماً حال من الضمير في الرجل لتأوله بالمشق اذ معناه الكمال والعامل فيه الرجل لما ذكرناه المصريح (قوله ونبلا) بالضم الفضل كالتبالة (قوله يحتمل عندي أن يكون تمييزاً) أي محولاً عن الفاعل وهو ضمير الرجل بمعنى الكامل بل هو أظهر كما في الذي بعده بل يحتمل في الثالث أيضاً ونقل الشارح في شرحه على التوضيح عن ثعلب أنه مصدر مؤكد بتأول الرجل باسم فاعل مما بعده أي أنت العالم علماً (قوله نحو زيد زهير شعراً) أي من كل خبر مشبه به مبتدؤه فشعراً بمعنى شاعر حال والعامل فيه زهير لتأوله بمشتق اذ معناه مجيد وصاحب الحال ضمير مستتر فيه قاله المصريح (قوله أن يكون تمييزاً) أي محولاً عن الفاعل وهو ضمير زهير بمعنى جيد وقال في التصريح أي تمييزاً لما انهم في مثل الهدوفة وهي العاملة فيه وفيه نظراً لان تمييزاً المفرد عين مميزة ألا ترى أن المثل في قولك على التمرة مثلاً زيدا نفس الزيد وليس المثل في المثال السابق نفس الشعر ثم رأيت في الدماميني (قوله

السماع وقاسه المبرد فقيس مطلقاً وقيل فيما هو فوع من عامله نحو جاء زيد سرعة وهو المشهور عنه وقاسه الناظم نحو وابنه في ثلاثة الأول قولهم أنت الرجل علماً فيجوز أنت الرجل أدباً ونبلاً والمعنى الكامل في حال علم وأدب ونبل وفي الارتشاف يحتمل عندي أن يكون تمييزاً الثاني نحو زيد زهير شعراً قال في الارتشاف والظاهر أن يكون تمييزاً الثالث



نحو أماعلمنا قول ذلك لمن وصف عندك شخصاً بعلم وغيره منكراً (١٣١) عليه وصفه بغير العلم والناصب لهذه

الحال هو فعمل الشرط  
المحذوف وصاحب الحال  
هو المرفوع به والتقدير  
مهما يذكر انسان في حال  
علم فالمدكور عالم ويجوز  
ان يكون ناصباً ما بعد  
الفاء وصاحبها الضمير  
المستكن فيه وهي على  
هذا مؤكدة والتقدير  
مهما يكن من شيء فالمدكور  
عالم في حال علم فلو كان  
ما بعد الفاء لا يعمل فيما  
قبلها نحو أماعلمنا فهو ذو  
علم تعين الوجه الاول فلو  
كان المصدر التالي لاما  
معرفاً بال فخر عند سيبويه  
مفعول له وذهب الاخفش  
الى ان المنكسر والمعرف  
كأن ما بعد اما مفعول مطلق  
وذهب الكوفيون على  
ما انفله ابن هشام الى ان  
القسمين مفعول به بفعل  
مقدروا والتقدير مهما ذكر  
علماً أو العالم فالذي وصف  
عالم قال في شرح التسهيل  
وهذا القول عندي أولى  
بالصواب وأحق ما اعتقد  
عليه في الجواب الثاني  
أشعر كلامه أن وقوع  
المصدر المعرف حالاً قليل  
وهو كذلك وذلك ضربان  
علم جنس نحو قواهم جاءت  
الخبيل بباد ومعرف بال  
نحو أرسلها العراك والعصع  
أنه على التأويل بمبتدئة  
ومعركة كاهن (ولم ينكر  
غالباً و الحال) لأنه

نحو أماعلمنا قول ذلك لمن وصف عندك شخصاً بعلم وغيره منكراً (١٣١) عليه وصفه بغير العلم والناصب لهذه  
الحال هو فعمل الشرط  
المحذوف وصاحب الحال  
هو المرفوع به والتقدير  
مهما يذكر انسان في حال  
علم فالمدكور عالم ويجوز  
ان يكون ناصباً ما بعد  
الفاء وصاحبها الضمير  
المستكن فيه وهي على  
هذا مؤكدة والتقدير  
مهما يكن من شيء فالمدكور  
عالم في حال علم فلو كان  
ما بعد الفاء لا يعمل فيما  
قبلها نحو أماعلمنا فهو ذو  
علم تعين الوجه الاول فلو  
كان المصدر التالي لاما  
معرفاً بال فخر عند سيبويه  
مفعول له وذهب الاخفش  
الى ان المنكسر والمعرف  
كأن ما بعد اما مفعول مطلق  
وذهب الكوفيون على  
ما انفله ابن هشام الى ان  
القسمين مفعول به بفعل  
مقدروا والتقدير مهما ذكر  
علماً أو العالم فالذي وصف  
عالم قال في شرح التسهيل  
وهذا القول عندي أولى  
بالصواب وأحق ما اعتقد  
عليه في الجواب الثاني  
أشعر كلامه أن وقوع  
المصدر المعرف حالاً قليل  
وهو كذلك وذلك ضربان  
علم جنس نحو قواهم جاءت  
الخبيل بباد ومعرف بال  
نحو أرسلها العراك والعصع  
أنه على التأويل بمبتدئة  
ومعركة كاهن (ولم ينكر  
غالباً و الحال) لأنه

كالمبتدأ في المعنى فقه أن يكون معرفة (ان لم يتأخر) عن الحال فان تأخر كان ذلك مسوقاً لحيثه نكرة نحو فيها قائم رجل وقوله  
هلمة موحشاً طلل وقوله وبالجسم منى بينا لوعلمته محبوب وان تستشهدى العين تشهد (أو بخصص) ما يوصف كقراءة بعضهم



ولما جاءهم كتاب من عند الله مصداقاً لقوله نجيبت يا رب فوجاً واستجبت له • في ذلك ما خرق اليهم مشهورنا وأما بإضافة نحو في أربعة أيام سواء للسائلين وأما جمعهم ونحو عجب من ضرب أخوك شديداً (أوبين) أي يظهر الحال (من بعد أني أو مضاهيه) أي مشابهه وهو النهي والاستفهام فأنني نحو وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم وقوله ما حتم من موت حي وأقباه والنهي (كلا • يسبح امرؤ على امرئ مستهلاً) وقوله (١٣٢) لا يركن أحد إلى الإجماع • يوم الوغى متخوفاً لجماع والاستفهام كقوله

يا صاح هل حم عيش باقيا  
قري

لنفنا العذر في إبعادها  
الاملا

واحتز بقوله فالبا ما ورد  
فيه صاحب الحال نكرة  
من غير مسوغ من ذلك  
قولهم مروت بما تعدد  
رجل وقولهم عليه مائة  
بيضا وأجاز سيبويه فيها رجل  
فأما في الحديث وصلى  
وراءه رجال قياماً وذلك  
قليل • تنبيه • زاد في  
التسهيل من المسرفات  
ثلاثة أحدها أن تكون  
الحال جملة مقرونة بالواو  
نحو أو كالذي مر على قرية  
وهي خاوية على عروشها  
لأن الواو ترفع توهم التعبية  
ثانيها أن يكون الوصف بها  
على خلاف الأصل نحو  
هذا خاتم حديد أثالثها أن  
تشارك النكرة مع معرفة  
في الحال نحو هؤلاء ناس  
وعبد الله منطلقين (وسبق  
حال ما بحرف جرفه أبوا)  
سبق مفعول مقدم لأبوا  
وهو مصدر مضاف إلى  
التي فاعله والموصول في  
موضع النصب على  
المفعولية أي منع أكثر

من المستتر في الجار والمجرور (قوله ماخر) بالهاء المبهمة أي شاق للجر (قوله أي يظهر الحال) كان  
عليه أن يقول أي يظهر ذوالحال لأن الكلام فيه وقد وجد كذلك في بعض النسخ (قوله  
والاستفهام هل المراد الإنكارى أو الأسم قياسي على ما سبق في المبتدأ قبل وقيل والظاهر الثاني  
(قوله نحو وما أهلكنا الخ) جملة ولها كتاب معلوم حال من قرية الواقعة بعد النفي على المشهور وفيه  
مسوغ آخر وهو اقتران الجملة الحالية بالواو كما سيأتي ولا ينافي ذلك قول المصريح أنما يحتاج إلى هذا  
المسوغ في الإيجاب نحو أو كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها فعلم ما في كلام البعض  
ومقابل المشهور قول الزمخشري أن الجملة في نحو أو كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها فاعله  
بالموصوف لأنها في أصلها الجمع المناسب للإصاق وإن لم تكن إلا ناطقة والاعتراض عليه بأن  
الواو فصلت بينهما فكيف أكدت التصاقها ما دفع بأن المراد اللصوق المعنوي لا اللفظي (قوله  
ما حتم) أي قدر ومن موت متعلق بجمي أو واقيا والحي الشئ المحيى المحفوظ كفي القاموس وغيره  
وبه يعلم ما في قول البعض والحي ما به الحماية والحفظ وواقيا حال من حي وفيه مسوغ آخر وهو  
التخصيص بقوله من موت على جعله متعلقاً بجمي (قوله الإجماع) أي التأخر والوغى الحرب والجماع  
بالكسر الموت (قوله باقيا) حال من عيش وقوله قري جواب الاستفهام الإنكارى (قوله مما ورد  
فيه صاحب الحال الخ) أي قياساً على سيبويه وسماها عند الخليل ويونس قاله المصريح (قوله تعدد  
رجل) بكسر القاف أي مقدار تعدده (قوله لأن الواو ترفع توهم التعبية) يقتضي أن التعريف أو  
ما يقوم مقامه لرفع التباس الحال بالوصف والذي قدمه أنه لشبهه بالمبتدأ واجب بأنه أشار إلى  
صحة التعليق بكل من العتين وفيه ما مر (قوله على خلاف الأصل) أي لجوده فلا يتبادر للذهن  
إلى التعبية (قوله مع معرفة) أي أو نكرة مخصصة نحو هذا رجل صالح وأمرأة مقبلين كما قاله  
الداميني (قوله ما بحرف) أي غير زائد كما سيأتي وفي مفهوم قوله بحرف تفصيل يأتي قريباً  
في الشرح حاصله أن الإضافة أن كانت محضة امتنع التقديم أول فطية فلا يجعل الكوفيون  
المنسوب كالمجرور بالحرف فنحنوا تقديم الحال في نحو لقيت هنداً راكبة لأن تقديمها يوهم كونها  
مفعولاً وصاحبها بدلاً (قوله في موضع النصب) أي أن تون حال والا كان في موضع جرباً لإضافة  
وهذا أعم لشموله تقديم الحال على صاحبها وعلى حاملها أما على التنوين فلا يشمل إلا التقديم على  
الصاحب قاله يس (قوله أي منع أكثر التعويين) فيه صرف لقوله أبوا عن ظاهره من إرادة جميع  
التعاقب ويحجب عن تفسيره بذلك بأنه تزل إلا كثرة لفظ المخالف لهم منزهة الجميع سم (قوله بأن تعلق  
العامل بالحال) أي في المعنى والعمل ثان أي تابع لتعلقه بصاحبه في ذلك (قوله لا يتعدى بحرف  
الجر إلى شئين) أي مع النصريح بالواسطة أو المراد لا يتعدى بدون اتباع اصطلاح فلا يرد هرت  
رجل كريم (قوله التزام التأخير) أي ليكون الحال في حيز الجار (قوله وأيضاً فقد ورد الخ) أو رده عليه  
أن ما استدل به من الآية والآيات محتمل للتأويل وأجيب بأنه يكفي في الظنيات ظواهر الأدلة ما لم  
يردّها صريح لا سيما مع مساعدة القياس أفاده المرادى (قوله وما أرسلناك إلا كافة للناس) فكافة

التعويين تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف فلا يجيزون في نحو مروت هند جالسة مروت جالسة هند بمعنى

وعملوا منع ذلك بأن تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الوساطة  
لكن منع من ذلك أن الفعل لا يتعدى بحرف الجر إلى شئين فجعلوا عوضاً من الاشتراك في الوساطة التزام التأخير قال الناظم (ولا  
أمنعه) أي بل أجزه وفاقاً لآبي على وابن كيسان وابن بردان لأن المجرور بالحرف مفعول به في المعنى فلا يمنع تقديم حاله عليه كما  
لا يمنع تقديم حال المفعول به وأيضاً (فقد ورد) السماع به من ذلك قوله تعالى وما أرسلناك إلا كافة للناس وقول الشاعر



تسليط طراعتكم بعد بينكم بذكركم حتى كأنكم عندي وقوله لئن كان برد الماء هيئان صاديا إلى حبيبا انما الحبيب وقوله غافلا تعرض المنية للمرء فيدعي ولات حين اباة وقوله (١٣٣) فان تلك اذواد أسين ونسوة فان يذهبوا فربما يقتل جبال وقوله مشفوفة بك قد

شفقت وانما

حم القراق في الدليل

وقوله

اذا المرء أعينته المروءة

ناشئا فطلبها كهل عليه

شديدوا الحق أن جواز ذلك

مخصوص بالشعر وحمل

الآية على أن كافة حال

من الكاف والتاء للمبالغة

لالتأنيث وقد ذكر ابن

الانباري الاجماع على

المنع في تنبيهات في الاول

فصل الكوفون فقالوا

ان كان المجرور ضميرا نحو

مررت ضاحكة بها أو كانت

الحال فعلا نحو تفعلت مررت

بهند جازوا الامتنع الثاني

محمل الخلاف اذا كان

الحرف غير زائد فان كان

زائدا جازا التقديم اتفاقا

نحو ما جاء راكبا من رجل

الثالث بقي من الاسباب

الموجبة لتأخير الحال

عن صاحبها أمر ان الاول

أن يكون مجرورا بالاضافة

نحو عرفت قيام زيد مسرعا

وأعجبني وجهه هندا مسفرة

فلا يجوز باجماع تقديم

هذه الحال واقعة بعد

المضاف لتلازم الفصل

بين المضاف والمضاف اليه

ولا قبله لان المضاف

اليه مع المضاف كالصلة

مع الموصول فكما لا يتقدم

ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف اليه على المضاف وهذا في الضافة المحضة كما رأيت أما غير المحضة

نحو هذا شارب السويق ملتونا الا ان أوغدا فيجوز قاله في شرح التسهيل لئلا يكون في كلام ولده وتابعه عليه صاحب التوضيح

ما يقتضي التسوية في المنع الامر الثاني

بمعنى جميعا حال من المجرور وهو الناس وقد تقدم عليه وأورد عليه أنه يلزم عليه تقديم الحال المخصوص فيها وتعدى أرسل باللام والكثير تعدية بالي وأجيب عن الاول بأن تقديم الحال المخصوص فيها مع الا جاز لعدم اللبس قياسا على جواز تقديم الفاعل والمفعول المخصوص فيها مع الا كما أشار اليه سابقا في قوله وقد سبق ان قصد ظهر على أنه يمكن أن يجعل المصور رسالة والمصور فيه كونه للباس كافة وحينئذ فكل من المصور والمصور فيه في محله وعن الثاني بان التخرج على القليل اذا كان قياسا فصيحيا كما هنا سائغ قاله سمى أن المصنف اعترف في تسهيله بضعف تقديم الحال المذكورة فكيف تخرج الآية على الضعيف ولهذا جعل الزمخشري كافة صفة مصدر محذوف أي ارسالة كافة للناس لكن اعترض بان كافة مختص بمن يعقل وبالنصب على الحال كطرا وقاطبة وأجيب بنقل السيد عبد الله في شرحه على الباب عن عمر بن الخطاب أنه قال قد جعلت لآل بني كاكاة على كافة بيت المسلمين لكل عام مائتي مثقال ذهبا ابريرا كتبه عمر بن الخطاب ختمه كفي بالموت واعظا يا عمر قال وهذا الخط موجود في آل بني كاكاة الى الآن اه وقد يقال هذا اذا قال المتفتازاني كافة في نحو جاء القوم كافة هو في الاصل اسم فاعل من كف بمعنى منع كأن الجماعة منعوا باجماعهم أن يخرج منهم أحد مما مكنى وشعنى (قوله بعد بينكم) أي فراقكم وحتى ابتدائية (قوله هيئان صاديا) كلاهما بمعنى طشان وهما حالان من ياء المتكلم أو الثاني حال من ضمير هيئان فهو من الحال المتداخلة على هذا والمرادفة على الاول (قوله فان تلك اذواد) جمع ذود وهو من الابل ما بين الثلاثة والعشرة وأص بن خيرتك وحبال اسم ابن أخي طليحة قاتل هذا البيت وقرأ بكسر الفاء وفتحها كما في شمع الاسلام وان اقتصر العيني ومن تبعه على الكسر أي هذا حال من قتل (قوله اذا المرء) ينصب المرء على تقدير اذا أعين المرء وبالرفع على تقدير اذا ذهبي المرء وعلى كل هو من باب الاشتغال الا أن العامل في المرء على النصب بقدر من لفظ السامع المذكور وعلى الرفع بقدر مطاوعا المذكور على حد لا تجزئ ان من نفس أهلكته أي هلك بنفسه وناشئاشا (قوله وحمل الآية الخ) لا يحكي ما فيه من التعسف كما قاله الرضى فلا يرد على المصنف لان الاحتمال البعيد لا يقدر في الأدلة الظنية قاله سمى ونقل في التصريح بهذا الحل عن الزجاج ثم نقل رده عن المصنف فانظره (قوله والتاء للمبالغة) والمعنى الاشديد الكف للباس أي المنع لهم من الشر وكهوه وقال الزمخشري الا ارسالة كافة بفعل كافة نعت مصدر محذوف ويعارضه نقل ابن برهان ان كافة لا تسعمل الا حالا قاله المصريح قال شيخنا ولذلك غلط من يقول ولكافة المسلمين (قوله جاز) قال شيخنا والبعض لعلة لعدم ظهور الاعراب في صاحب في الاول وفيها في الثاني فلا حاجة حينئذ لتعويض لزوم التأخير عن تسلط العامل بالواسطة لضعفها بقاء العمل (قوله فان كان زائدا جاز التقديم) استثنى منه بعضهم الزائد الممتنع الحذف أو القليل نحو أسن بريد مقبلا وكفي بهند جالسة فلا يجوز تقديم الحال فيهما (قوله أمران) زاد بعضهم كون صاحبها منصوبا بكان أوليت أو لم أو عمل فوجب أن ضمير امتصلا بصلة آل نحو القاصدك سائلا زيدا أو بصلة الحرف المصدرى نحو أعجبني أن ضربت زيدا مؤدبا (قوله الا ان أوغدا) قيد بذلك لتكون الضافة غير محضة (قوله فيجوز) لان غير المحضة في نية الانفصال والمضاف اليه فيها مفعول به وتقدم حاله عليه جاز قال الدماميني وليس كل اضافة لا تعرف غير محضة بل غير المحضة هي التي في تقدير الانفصال وهو في نحو مئلك مفقود فاعترض أبي حيان بامتناع التقديم في نحو هذا مئلك متكلما مع أن

ما يقتضي التسوية في المنع الامر الثاني



أن تكون الحال محصورة فهو ما رسل المرسلين المبشرين ومنذرين . الرابع كما تعرض للحال وجوب التأخير عن صاحبها كما رأيت كذلك تعرض لها وجوب التقديم عليه وذلك كما إذا كان محصورا نحو ما جاء راكبا لا يزيد (ولا تجزأ لا من المضاف له) لوجوب كون العامل في الحال هو العامل في صاحبها وذلك بأباه (الا إذا اقتضى المضاف عمله) أي عمل الحال وهو نصبه نحو إليه مرجعكم جميعا وقوله تقول ابنتي ان انطلق (١٣٤) واحدا إلى الروع يوما تاركى لآبائها ونحو هذا شارب السويق ملتوتا وهذا

اتفاق كما ذكره في شرحي التسهيل والكافية (أو كان) المضاف (جزء ماله أضيفا) فهو زعنا مافي صدورهم من غل اخوانا أوجب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا (أو مثل جزئه فلا تحيفوا) والمراد بمثل جزئه ما يصح الاستغناء به عنه فهو ثم أو حيننا البذل أن انبسط ملة ابراهيم خنيقا وانما جاز مجيء الحال من المضاف إليه في هذه المسائل الثلاث ونحوها لوجود الشرط المذكور أما في الأولى فواضح وأما في الأخيرين فلان العامل في الحال عامل في صاحبها حكما إذ المضاف والحالة هذه في قوة الساقط لعدم الاستغناء عنه بصاحب الحال وهو المضاف إليه بتنبية ادعى المصنف في شرح التسهيل الاتفاق على منع مجيء الحال من المضاف إليه فيما عدا المسائل الثلاث المستثناة نحو ضربت غلاما هند جالسة وتابعه على ذلك ولده في شرحه وفيما ادعياء نظروا في مذهب الفارسي الجواز ومن نقله عنه الشريف أبو السعادات

الإضافة فيه غير محضة - هو (قوله أن تكون الحال محصورة) أي محصورة فيها ويستثنى منه المحصورة بالآلة إذا تقدمت مع الأكم (قوله كما إذا كان محصورا) أي فيه وكما إذا كان صاحب الحال مضافا إلى ضمير ما يلابسها نحو جاء زائر هند أخوها (قوله ولا تجزأ لا الخ) دخل عليه السندوبي بقوله وتقع الحال من الفاعل والمفعول والجور والخبير وكذا من المبتدأ على مذهب سيبويه ولا تأتي من المضاف إليه إلا في مسائل عند المصنف فيه عليها بقوله ولا تجزأ لا الخ (قوله لوجوب كون العامل الخ) أي لان الحال وصاحبها كالتعت والمنعوت وعاملهما واحد وما ذكره من وجوب ذلك هو مذهب الجمهور ذهب سيبويه إلى عدم وجوب ذلك لان الحال أشبه بالخبير وعامله غير عامل المبتدأ على الصحيح واختاره المصنف في تسهيله فقال وقد يعمل فيها غير عامل صاحبها خلافا لمن منع (قوله وذلك بأباه) أي الوجوب المذكور يأتي جوازا مجيء الحال من المضاف إليه لان المضاف من حيث انه مضاف لا يعمل النصب (قوله أي عمل الحال) أي العمل فيه بأن كان ذلك المضاف عامل الحال وقيل المراد عمل المضاف إليه أي العمل فيه من حيث انه كالفعل لا من حيث انه مضاف بأن كان المضاف مما يعمل عمل الفعل والافعال مثلا من غلام زيد عامل في المضاف إليه لكن عمل الحرف المنوي لا عمل الفعل وقيل المراد عمل المضاف بناء على أن اقتضاء العمل انما هو إذا دل على الحدث كالمصدر بناء على ان المتبادر من اقتضائه العمل اقتضاؤه ذلك لذاته ولا يمكن ذلك الا فيما فيه معنى الحدث قاله ميم ومما ل الأوجه الثلاثة واحد (قوله إليه مرجعكم جميعا) مرجع مصدر ميمي بمعنى الرجوع والقياس فتح عنه كذهب (قوله إلى الروع) يفتح الرا وهو الخوف والمراد سيده وهو الحرب (قوله وهذا اتفاق) أي مجيء الحال من المضاف إليه عند اقتضاء المضاف العمل المذكور (قوله فلا تحيفوا) أي لا تغل عن ذلك إلى زيادة عليه أو نقص عنه (قوله ما يصح الاستغناء به عنه) إشارة لوجه الشبه المقتضى لعدم مجيء الحال من المضاف إليه (قوله ونحوها) قبل الصواب إسقاطه اذ لم يبق غير الثلاثة يجوز فيه مجيء الحال من المضاف إليه وأجاب البهوتي بأنه يجوز بامم المسئلة عن المثال تسمية الجزئي باسم كليته ويرده وصف السائل بالثلاث لان الامثلة السابقة أكثر من ثلاثة الا أن يقال نزل الامثلة التي ذكرها الكل مسألة منزلة مثال واحد لا اتحادها ونوا فيه بهذا (قوله لوجود الشرط المذكور) أي في قوله لوجوب كون العامل في الحال الخ (قوله وفيما ادعياء نظرا الخ) يؤيد النظر بتعليل المنع بوجوب كون العامل في الحال هو العامل في صاحبها لان تعليله بذلك يقتضي أن من لم يقل بوجوب ما ذكره وهو غير الجمهور لا يقول بالمنع (قوله بفعل صرفا) أي ان لم يقع صلة لحرف مصدرى ولا تابا للام الابتداء أو القسم والامتنع التقديم كما سيأتي (قوله أو صفة) أي لم تقع صلة لآل أي أو مصدر نائب عن فعله فانه يجوز تقديم حاله عليه أيضا (قوله وقبل علامات الفرعية) أي العلامات الدالة على الفرعية كالتثنية والجمع والتأنيث والمراد قبلها قبولا مطلقا فلا يرد أفعال التفضيل فانه انما يقبلها اذا عرفت بال أو أضيف كما سيأتي لكن يرد فاعيل كقتيل فانه انما يقبلها اذا لم يجز على موصوفه مع أنه يجوز تقديم الحال عليه فلهذا مستثنى (قوله بخائر تقديمه) أي وان كانت الحال جملة مصدرة بالواو خلافا لمن منع فيها (قوله وعاملها طليق)

ابن الشجري في أماليه (والحال) مع عامله على ثلاثة أوجه واجب التقديم عليه وواجب التأخير عنه وجائزهما كما هو لا يقال كذلك مع صاحبها على ما مر فالحال (ان ينصب بفعل صرفا أو صفة أشبهت) الفعل (المصرفا) وهي ما تضمن معنى الفعل وحروفه وقبل علامات الفرعية وذلك اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة (بخائر تقديمه) على ذلك الناصب له وهذا هو الاصل فالصفة (كسر إذا راحل) ويجوز دازيد مضر وب وهذا انما يلحق طليق فحاملين في موضع نصب على الحال وعاملها طليق وهو صفة مشبهة



لا يقال معمول الصفة المشبهة يجب أن يكون سبباً مؤخر الالافناقول ذلك فيما عملها فيه بحق الشبه  
باسم الفاعل وعملها في الحال بسبب ما فيها من معنى الفعل قاله المصريح (قوله ومخاضاً يزيد دما) فيه  
تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ جرياً على القول بجوازه ورجحه الرضي (قوله شتى) جمع  
شئت ثوب الخلية بالتحريك جمع حالب أي يرجعون متفرقين (قوله لمخوماً أحسنه مقبلاً) فلا  
يجوز تقديم الحال على عاملها بل ولا على صاحبها ولو كان اسمها ظاهراً كما في شرح العمدة (قوله  
تشبه الجامد) أي في عدم قبول علامات القرعية وفيه أن من الأفعال الجامدة ما يقبلها كنعم  
وبئس وعسى وليس إلا أن يكون مراده خصوص فعل التعجب وفعل الاستثناء (قوله خطيباً) هو  
حال من الضمير في أفصح (قوله أو اسم فعل) عطف على قوله فعلاً جامداً وظاهره أن هذا خارج بالقيد  
وفيه أن اسم الفعل ليس فعلاً ولا صفة فهو خارج من أصل الموضوع وكذا يقال في قوله أو عاملاً  
معنويًا (قوله وهو ما تضمن) أي لفظ تضمن فليس المراد بالعامل المعنوي نحو الابداء والتجرد  
والعوامل المتضمنة ما ذكره عشرة ذكر المصنف والشارح منها تسعة وأسقط الابداء ونحو

• يا أيها الربع مبيكاً • احتته • لما في محي الحال من المنادى من الخلاف فقد منعه بعضهم وإن كان  
الأصح كما في جامع ابن هشام الجواز وفي الهمع أن أبا حيان اختار أن اسم الإشارة وحرف التنبيه  
لا يتولعل وباقي الحروف لا تعمل في الحال ولا الطرف ولا يتعلق بها حرف الا كان وكاف التنبيه  
وأن بعضهم منع عمل كان أيضاً في الحال وفي الاشياء والنظائر أن الأصح عدم عمل كان وأخواتها  
وعسى في الحال فتستثنى من العوامل اللفظية (قوله مؤخرًا) أي ولا محذوفاً كما صرح به في المغني غير  
مرة وإن استظهر الدماميني جواز زيد قائماً جواباً لمن قال من في الدار أي زيد فيها قائماً بالقوة الدلالة  
على المحذوف (قوله المخبر بهما) الظاهر أنه ليس بقيد بل الواقع نعمائلاً كذلك نحو ممرت برجل  
عندك قائماً (قوله تلك هند مجردة) فجردة حال من هند والعامل فيها اسم الإشارة لما فيه من معنى  
الفعل أعني أشير (قوله وليت زيداً أميراً أخوك) وسط الحال في هذا المثال وما بعده ليكون حالاً من  
الاسم فيكون معه ولا لئلا يمتزج على كلا المذهبين السابقين في أن وأخواتها إذ لو أخر لكان حالاً من  
الخبر وهو على أحد المذهبين مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخول الناصخ لا به وكليت وكان لعل  
كما سبذ كره الشارح ويظهر أن أن وأن ولكن كذلك (قوله كحرف التنبيه) نحو ها أنت زيداً كما  
فرا كما حال من زيد أو من أنت على رأي سيبويه فالعامل في را كحرف التنبيه لتضمنه معنى أنبه  
ونحو هذا زيد قائماً فالعامل في قائماً حرف التنبيه لما هو وقيل اسم الإشارة لتضمنه معنى أشير وقيل  
كلاهما التزلهـ ما منزلة كلمة واحدة فإن قلنا العامل حرف التنبيه جاز أن تقول ها قائماً إذا زيد ولا  
يجوز على الوجهين الأخيرين كذا في يس عن ابن بابشاذ وأورد على كلام الشارح أن الكلام في عامل  
ضمن معنى الفعل لا في مطلق ما تضمن ذلك وأنت خبير بأن المراد العامل ولو في الحال فقط وحرف  
التنبيه يعمل في الحال على ما ذكره الشارح فلا خروج عما الكلام فيه نهر رد على من جعل حرف  
التنبيه عاملاً في الحال عدم اتحاد الحال وصاحبها عاملاً ولعله لا يقول بوجوب الاتحاد كما ذهب إليه  
بعضهم وفي التصريح وشرح الجامع أن اسناد العمل إلى الاشياء العشرة ظاهري وأن العامل  
في الحقيقة الفعل المدلول عامية بها كاشير وآية وفعل الشرط في أماعلم أفعال إذا التقدير هما  
يذكر أنسان في حال علم وحيتنقبتتد العامل في الحال وصاحبها بلاشكال وفي المغني المشهور ولزوم  
اتحاد عامل الحال وصاحبها وليس بلازم عند سيبويه ويشهد له نحو أعجبتني رجعه زيد متبها وصوته  
قارناً فان عامل الحال الفعل وعامل صاحبها المضاف وقوله لينة موحشاً طال فان عامل الحال  
الاستقرار الذي تعلق به الطرف وعامل صاحبها هو طال الابداء وإن هذه أممكم واحدة فان  
عامل الحال حرف التنبيه أو اسم الإشارة وعامل صاحبها أن ومثله وأن هذا صراطى مستقيماً وقوله

(و) الفعل نحو (مخلصاً زيد  
دما) وخاشعاً أبصارهم  
يخرجون وقوله دم شتى  
ثوب الخلية والاحترار  
بقوله صرفاً وأشبهت  
المصرفاً كما كان العامل  
فيه فعلاً جامداً ونحو ما  
أحسنه مقبلاً أو صفة  
تشبه الجامد وهو اسم  
التفضيل نحو هو أفصح  
الناس خطيباً أو اسم فعل  
نحو تزال مسرعاً أو عاملاً  
معنويًا وهو ما تضمن معنى  
الفعل دون حروفه كما أشار  
إليه بقوله (وعامل ضمن  
معنى الفعل لا حروفه  
مؤخرًا لن يعمل كذلك)  
(ليت وكان) والطرف  
والجرو والخبر بهما تقول  
تلك هند مجردة وليت زيداً  
أميراً أخوك وكان زيداً  
راكلاً أسد وزيد عندك  
أو في الدار جالساً وهكذا  
جميع ما تضمن معنى الفعل  
دون حروفه كحرف التنبيه  
والترجي والاستفهام  
المقصود بهما التعظيم نحو  
يا جارا تاماً أنت جارة



وأما ضو أماعلم فاعلم فلا يجوز تقديم الحال على حاملها في شيء من ذلك وهذا هو القسم الثاني (وندر) تقديمها على حاملها الطرف والمجور والمخير بهما (فحوسه دمه مستقرا) عندك (١٣٦) أو (في هجر) فأورد من ذلك مسموعا يحفظ ولا يقاس عليه هذا مذهب

البصريين وأجاز ذلك  
الفراء والخنس مطلقا  
وأجاز الكوفيون فيما  
كانت الحال فيه من مضمير  
نحو أنت قائما في الدار وقيل  
يجوز بقوة أن كان الحال  
ظرفا أو حرف جر ونصف  
أن كان غيرهما وهو  
مذهبه في التسهيل  
واستدل المجيز بقراءة من  
قرأ أو السهوات مطويات  
بيمينه ما في بطون هذه  
الأنعام خالصة لذكورنا  
بنصب مطويات وخالصة  
وبقوله

رط ابن كوز محقق  
أدراهم  
فيهم ورط ربيعة بن حذار  
وقوله

بنا عذوف وهو بادي ذلة  
لديكم فلم يعدم ولا ولا نصرا  
وتأول ذلك المانع (تنبيهات)  
الاول محمل الخلاف في  
جواز تقديم الحال على  
حاملها الطرف اذا توسط  
كأرايت فان تقدم على  
الجملة نحو قائما زيد في  
الدار امتنعت المسئلة  
اجماعا قاله في شرح  
الكافية لكن أجاز  
الخنس في قولهم فداء  
لأن أبي وأمي أن يكون  
فداء حالا والعامل فيه  
لأن وهو يقتضي جواز  
التقديم على الجملة عنده

• هابيناذا صريح النصح فاسخ له • فعامل الحال ها التنييه وليست عامل صاحبها ولك أن تقول  
لأن سلم أن صاحب الحال طلل بل ضميره المستتر في الطرف لأن الحال حينئذ من المعرفة وأما البواقي  
فاتحاد العامل فيها موجود تقدير اذ المعنى أشير إلى أمركم وإلى صراطى وتنبه لصريح النصح وأما  
مثالا الاضافة فصلاحيه المضاف فيها السقوط فجعل المضاف اليه كأنه معمول للفعل وعلى هذا  
فالشرط في المسئلة اتحاد العامل تحقيقا أو تقديرا • باختصار وقال الرضى في باب المبتدأ التزامهم  
اتحاد العامل في الحال وصاحبها لا دليل لهم عليه ولا ضرورة ألجأتهم اليه والحق أنه يجوز اختلاف  
العاملين على ما ذهب اليه المالكي • (قوله وأما) معطوف على حرف التنييه (قوله نحو أماعلم  
فعالم) أسلف الشارح أنه حال من مرفوع فعل الشرط الذي ثابت عنه أما فهو العامل حقيقة ونسبة  
العمل لا ما باعتبار نيابته عنه (قوله هو القسم الثاني) أي ما يجب فيه تأخير الحال عن العامل  
(قوله وندر) أي شذوذ دليل قول الشارح في الرد الخ وقال الموضح قل (قوله مستقرا) قال سم حال  
مؤكدة وهو صريح في أن المراد به الاستقرار العام وقال غيره أي ما بنا غير منزلزل فهو خاص إذ  
لو كان عاملا لم يظهر قال بعض المتأخرين قد يقال محمل عدم ظهوره إذا كان له معمول يقع بدلا عنه  
والأجاز ظهوره وعندي أن هذا متعين إذ لا يشك أحد في جواز هذا ثابت هذا حاصل مثلا (قوله فيها  
كانت الحال فيه من مضمير) أي من مضمير مرجعه مضمير كافي المثال فان قائما حال من الضمير  
المستكن في العامل الذي هو الجار والمجور ورجعه أنت وان شئت جعلت كلام الشارح على حذف  
مضاف أي من مفسر مضمير فتح السين والمائل واحد واعل وجه مذهبهم أنه لما كان مرجع  
صاحب الحال مماثلا له وكان متقدما كان كأن صاحب الحال متقدما فكان العامل متقدما بخلاف  
ما إذا لم يكن صاحب الحال ضميرا نحو أنت قائما في الدار أو لو وما إذا لم يكن مرجعه ضميرا نحو زيد  
قائما في الدار فلا يجوز أن عند الكوفيين وقرر شيخنا عبارة الشارح بوجه آخر حيث قال فقائما حال  
من أنت عند الكوفيين القائلين بأن المبتدأ والخبر ترافعا فالعامل في الحال وصاحبها واحد متأخر  
عن الحال وهو الخبر • (قوله وندر) واطر ما وجه التخصيص بالضمير على هذا (قوله أن كان الحال ظرفا أو حرف  
جر) أي مع مجروره نحو زيد عندك أما ملأ في الدار أما ملأ إذا جعل عندك وفي الدار حالين من  
الضمير في الطرف به • (قوله وندر) أن كان غيرهما كمثل المتن (قوله واستدل المجيز) أي مطلقا  
(قوله بقراءة من قرأ) أي شذوذ (قوله رط ابن كوز) بضم الكاف وآخرة زاي مبتدأ خبره  
فيهم ومحقق أدراهم حال من الضمير المستكن فيه أي جاعلين أدراهم في حقائبهم جميع درع  
ورط الثاني معطوف على رط الاول وحذار بضم الميم حلة وتخفيف الدال المجهة والرهط مادون  
العشرة من الرجال (قوله بنا عذوف الخ) فقدم الحال وهو بادي ذلة على صاحبها أعني الضمير  
المستكن في لديكم الذي هو خبره (قوله وتأول ذلك المانع) أي بان البيتين ضرورة وان السموات  
عطف على الضمير المستتر في قبضته لأنها بمعنى مقبوضة ومطويات حال من السموات وبمينه  
طرف لغز متعلق بمطويات والفصل المشروط للعطف على الضمير المستتر موجود هنا بقوله يوم  
القيامه وان خالصة حال من المستتر في صلة ما فهي العاملة في الحال وبأنيت خالصة باعتبار  
معنى ما لا تراعى على الاجنة (قوله لكن أجاز الخنس) لما كان تقدم الحال على الجملة صادقا  
بتقدم الخبر وتأخره • (قوله وندر) على حكاية الإجماع فقال لكن الخ (قوله وهو اتفاق) لأن الحال

إذا تقدم الخبر وأجاز ابن برهان فيما إذا كانت الحال ظرفا نحو هاتك الولاية لله الحق فهناك ظرف متاعرة  
في موضع الحال والولاية مبتدأ والخبر الثاني أفهم كلامه جوار نحو في الدار قائما زيد وهو اتفاق • الثالث قد يعرض للعامل  
للتعرف ما يمنع تقديم الحال عليه ككونه مصدرا



مقدرا بالحرف المصدرى نحو سرفى ذهابا غازيا أو فعلا مقرونا بالام الابتداء أو قسم نحو ولا صبرن محسبا ولا قوم من طائعا أو صلة  
لال أو لحرف مصدرى نحو أنت المصطفى فذاو لك أن تنقل قاعدة أو الناطم وولده أو نعتا نحو مرت برجل ذاهبة فرسه مكسورا  
سرجها قال فى المعنى وهو وهم منها فانه يجوز أن يتقدم عليه فاصلا بين النعت ومنعوتة فتقول مرت برجل مكسورا سرجها  
ذاهبة فرسه الرابع لم يتعرض هذا القسم الثالث وهى الحال (١٣٧) الواجبة التقديم وذلك نحو كيف جاء

زيد (ونحو زيد مفردا  
أنفع من هـ عمرو ومعانا)  
وبكر فاما أحسن منه  
قاعدة مما وقع فيه اسم  
التفضيل متوسطا بين  
حالين من اعمين مختلفي  
المعنى أو متحدية مفضل  
أحدهما فى حالة على  
الآخر فى أخرى (مستجاز  
لن من) على أن اسم  
التفضيل عامل فى الحالين  
فيكون ذلك مستثنى مما  
تقدم من أنه لا يعمل فى  
الحال المتقدمة عليه وانما  
جاز ذلك هنا لان اعم  
التفضيل وان الخط  
درجة عن اسم الفاعل  
والصفة المشبهة بعدم  
قبوله علامات الفرعية  
فله منزلة على العامل  
الجامد لان فيسه مافى  
الجامد من معنى الفعل  
وبفوقه يتضمن حروف  
الفعل ووزنه بفعل موافقا  
للعامل الجامد فى امتناع  
تقديم الحال عليه اذالم  
يتوسط بين حالين نحو هو  
أكفؤهم ناصر أو جعل  
موافقا لاسم الفاعل فى  
جواز التقديم عليه اذا  
توسط بين حالين واعلم أن  
ماد كره الناطم هو مذهب

متأخرة عن العامل حيثئذ (قوله مقدرا بالحرف) أى مع الفعل واقتصر على الحرف لانه المانع من  
تقديم الحال كما قاله الدمامى فان كان المصدر غير مقدرا بذلك جاز تقديم الحال عليه نحو قائما  
ضربا زيدا (قوله أو فعلا مقرونا بالام الابتداء) أى فى غير باب ان تصرح بهم هنالك يجوز نحو ان  
زيد انخلصا ليعبد ربه قاله الدمامى (قوله أو صلة لال) بخلاف غير ال فيجوز من الذى خاتما جاء بطواز  
تقديم معمول الصلة عليها لا على الموصول (قوله أو لحرف مصدرى) أى ولو غير عالم نحو مرفى  
ما فعلت محسنا (قوله فانه يجوز أن يتقدم عليه الخ) مثل الحال من معمول النعت فى جواز التقديم  
على النعت غيرها من معمولات النعت كالفعل به والطرف والمجرور (قوله مكسورا سرجها  
ذاهبة فرسه) الضمير عائد على متأخر لفظا متقدم رتبة فبطل ما قبل تقديم الحال فى المثال وان لم يمنع  
من جهة أن عاملها نعت بطواز تقديم معمول النعت عليه لا على المنعوت فهو ممتنع من جهة تقديم  
المضمر على ما يفسره فاعرف ذلك (قوله نحو كيف جاء زيد) أى فى أى حال سواء قلنا أنه ظرف شبيه  
باسم المكان غير مقتدر الى التعلق كما هو مذهب سيديويه أو اسم غير ظرف كما هو مذهب الاخفش  
لان الحال مطلقا على معنى فى هذا ما ظهر لى وبه يعرف مافى كلام البعض هنا بهما التصريح قد بر  
(قوله مفردا) حال من الضمير فى أنفع ومعانا حال من عمرو والعامل فيهما أنفع (قوله مختلفي المعنى)  
أى كالمثال الاول وقوله أو متحدية أى كالمثال الثانى (قوله مستجاز) السين والتاء زائدتان أول النسبة  
أى منسوب الى الجواز ومعدود من الجائز واعلم أن ما جاز بعد الامتناع يجب فلا يعترض عليه بان  
اللائق التعبير بالوجوب بدل الاستجازة (قوله على العامل الجامد) يعنى المعنوى كما يدل عليه  
ما بعده (قوله بفعل موافقا للعامل الجامد الخ) لما كان شبهه بالجامد أقوى من شبهه باسم الفاعل  
خصت موافقته للجامد بما هو الغالب وهو حالة عدم توسطه هذا ما قاله البعض وقد عني كون شبهه  
بالجامد أقوى والاولى عندي أن يقال خصت موافقته للجامد بأغلب حاله وهو عدم التوسط لان  
ذلك أبلغ فى اظهار انحطاط درجته عن اسم الفاعل والتخافه بالجامد من العكس قد بر (قوله خبران  
لكان مضمرة) صريح فى أن كان ناقصة والذى فى التصريح وشرح الجامع عن السيرافى أنها تامة  
والمنصوبان حالان ونسب شارح الجامع القول بانها ناقصة والمنصوبان خبران لها الى بعض المغاربة  
(قوله اضمار ستة أشياء) هى اذا واذاو كان واسمها مع الاول والثانى (قوله فيكون واقعا فى مثل ما  
فرمته) الذى فرمته هو عمل الفعل النصب فى حال متقدمة عليه وقد وقع فى مثله وهو عمله فى ظرف  
متقدم عليه وقد يقال يتوسع فى الطرف مالا يتوسع فى غيره (قوله لا يجوز تقديم الخ) أى دفع اللبس  
فان قلت بدفع اللبس يجعل أحدهما تاليا لأفعل والآخر للضمير فى منه قلت يلزم الفصل بين أفعل  
ومن ولم يفتروا الا بالطرف والمجرور والتمييز لجماعه فيها لم يسمع ذلك فى الحال هكذا ينبغي الجواب  
ونقل الدمامى عن بعضهم جواز ذلك فيجوز على هذا زيدا أحسن قائما منه قاعدة قال واختاره  
الرضى (قوله لشبهها بالخبر) أى فى كونها محكوما بها فى المعنى على صاحبها وان كان الحكم فى الخبر  
قصديا وفى الحال تبعيا والنعت أى فى افهام الاتصاف بصفة وان كان قصديا فى النعت وتبعيا فى  
الحال اذ القصد بها تقييد الفعل وبيان كيفية وقوعه وقدم شبهها بالخبر لانه أشد من شبهها بالنعت

(١٨ - صبان ثانى) سيديويه والجمهور ووزعم السيرافى أن المنصوبين فى ذلك ويجوز خبران لكان مضمرة مع اذنى المضى  
واذا فى الاستقبال وفيه تكلف اضمار ستة أشياء وبعد نسلجه يلزم افعال أفعل فى اذا واذا فيكون واقعا فى مثل ما فرمته  
بنيته لا يجوز تقديم هذين الحالين على أفعل ولا تاخيرهما عنه فلا نقول زيد قائما قاعدا أحسن منه ولا زيدا أحسن منه  
قائما قاعدا (والحال) لشبهها بالخبر والنعت قد



قال في المغني ومن ثم اختلف في تعدد هما وانفق على تعدد التعت وعلل الدماميني الاشذية بانك لو  
حذفت العامل من نحو جاء زيد را كبا انتظم من الحال وصاحبها مبتدأ وخبر بقول زيد را كبا  
ولا ينتظم منهما منعوت ونعت (قوله يعني ذات تعدد) أي جوازاً وجوباً فالثاني بعد اما ولا نحو انا  
هذي ناه السيل اما شا كرا واما كفورا ونحو جاء زيد لا خاتفا ولا أسفا رجاء افرادها بعد لا ضرورة كفا  
قوله قهرت العدا المستعينة بعصبة • ولكن بانواع الخدائع والمكر

والاول فيما عد اذ لك (قوله فاعلم) جملة اعتراضية أتى بها الرد قول ابن عصفور الا في شاطبي (قوله  
فالاول) هي المتعددة لمفرد وتكون بعطف نحو ان الله يشرك بيحيي مصداقا الآية وبغير عطف  
كأمثلة الشارح (قوله رجلا) أي ما شيا حافيا أي غير متعل والحال ان قال المصحح اما من فاعل  
الزيارة المحذوف والتقدير يزار في بيت الله أو من ياء المتكلم المحسوسة بعلى اهـ والانساب الاول  
(قوله ومنع ابن عصفور هذا النوع) أي قياسا على الطرف قال ابن المناظم وليس بشئ أي للفرق  
الظاهر بينهما لان وقوع الفعل الواحد في زمانين ومكانين محال وأما تقييده بغير دين فلا بأس به  
(قوله ما لم يكن العامل فيه أفعل التفضيل) أي المتوسط بين الحالين على ما يؤخذ من التمثيل ليخرج  
زيد أحسن من أخوته متكاملا ضاحكا وانما يجوز ان عصفور تعدد الحال لمفرد في نحو هذا بسر الخ  
لان صاحب الحال وان كان واحدا في المعنى متعدد في اللفظ والتعدد اللفظي يكفي عنده هذا  
ما ظهر لي (قوله نحو هذا بسر أطيب منه رطبا) وجه كونه من هذا النوع كما قاله سم أن الحالين لمفرد  
في المعنى وان تعدد في اللفظ والبسر مرتبة قبل الرطب وبعد الجع (قوله نعت للذول) أي بناء على  
الاصح من جواز نعت المشتق باعتبار دلالة على الذات (قوله أو حال من الضمير) أي ويكون حالا  
متداخلة (قوله يجمع) الباء بمعنى مع أو لا ملازمة والمراد بالجمع ما قابل التفريق فيشمل التثنية وذلك  
في صورة اتحاد الحال لفظا ومعنى لان الجمع حينئذ أحصر سواء كان العامل واحدا وعمله في غير  
الحال كذلك نحو جاء زيد وعمر را كباين أو عمله مختلف نحو ضرب زيد عمر را كباين أو كان العامل  
متعددا وعمله كذلك نحو جاء زيد وضربت عمر را كباين أو العمل متصدا نحو جاء زيد وذهب عمرو  
مسرعين ويظهر أن العامل في الحال عند تعدد العامل بمجموع العاملين أو العوامل لئلا يلزم اجتماع  
عاملين أو عوامل على معمول واحد ولذلك نظائر كثيرة تقدمت وهذا الجمع في ذلك واجب أولا  
استظهر العلوي الوجوب ثم نقل عن الرضى أنه قال لا يمنع من التفريق كلقبت را كبا زيدا را كبا  
أولقت زيدا را كبا (قوله دائبين) أي دائمين بتغليب المذكر (قوله وقد يكون بتفريق)  
أي مع إيلاء كل حال صاحبها نحو لقيت مصعبا زيدا منخدرا أو تاخيرا أو حالا كأمثلة الشارح (قوله  
يجعل أول الحالين الثاني الاسمين) أي ليكون أول الحالين غير مفصول من صاحبه وهذا مذهب  
الجمهور وذهب قوم إلى عكسه واختاره السيوطي من إعانة للترتيب قال الدماميني وقياسا على ما هو  
أحسن عند أهل المعاني وهو الألف والنشر المرتب اهـ أي عند محققهم لانسباق الذهن إلى الترتيب  
ونقل الدماميني عن ابن هشام في حواشي التسهيل أنه فرق بين النشر وتعدد الحال بان النشر انما  
يجوز عند الوثوق بفهم المعنى ورد السامع ما لكل واحد من الأمور المتعددة إليه وليس هذا شرطاً في  
تعدد الحال فوجب الحمل على الأقرب الا عند قيام قرينة غيره ولم يتعرض الشارح ليكون العمل  
الذي ذكره واجبا أو أولى والذي في المغني وجوبه قال الشمني أي بالنسبة إلى عكسه فلا ينافي ما في  
الرضى أنه ضعيف أي بالنسبة إلى جعل كل حال يجنب صاحبها اهـ باختصار والوجود عدم العطف  
هنا لانه ربما يؤهم كون الاحوال لو احدى في وقتين أو أوقات ومن العطف بلا إيهام قول عمرو بن كلثوم  
وانا سوف تدر كالمنايا • مقدرة لنا ومقدرينا

أي لها بقى ما إذا كانت الحال مفردة مع تعدد ما اتصل له نحو لقيت زيدا را كبا فالأقرب كونها اللاقرب كما

يجب ذات تعدد • لمفرد  
فاعلم وغير مفرد) فالاول  
نحو جاء زيد را كبا ضاحكا  
وقوله

على إذا ما جئت ليلى بحفبه  
زيارة بيت الله رجلا ن حافيا  
ومنع ابن عصفور هذا  
النوع ما لم يكن العامل فيه  
أفعل التفضيل نحو هذا  
بسرا أطيب منه رطبا  
ونقل المتع الفارسي وجاعة  
فالثاني عندهم نعت  
للأول أو حال من الضمير  
فيه • والثانية قد يكون  
يجمع نحو وسخر لكم الشمس  
والقمر دائبين ونحو وضعت  
لكم الليل والنهار والشمس  
والقمر والنجوم مسخرات  
وقد يكون بتفريق نحو  
لقيت هنداً مصعباً  
مخدرة وقوله

لقي ابني أخويه خاتفا  
منجديه فاصابوا غمها  
فعند ظهور المعنى برت  
كل حال إلى ما يليق به كما  
في المثال والبيت وعند  
عدم الظهور يجعل أول  
الحالين الثاني الاسمين  
وثانيهما للآول نحو  
لقيت زيدا مصعباً  
منخدراً فمصعباً حال من  
زيداً ومنخدراً حال من الآ



تنبیه في الظاهر أن قد في قوله قد يحى التحقيق لا التقليل (وعامل الحال بها قد اكدا) أي الحال على ضربين مؤسسة وتنبیه مبنية وهي التي لا يستفاد معناها بدونها كجاء زيداً كإرمؤ كدة وهي التي (١٣٩) يستفاد معناها بدونها وهي على ثلاثة أضرب

مؤكدة لعاملها وهي كل وصف وافق عامله إما معنى دون لفظ كما (في نحو لا تعث في الأرض مفسدا) ثم وليسم مديرين أو معنى ولفظاً نحو وأرسلناك للناس رسولا وقوله أصح مصيحا لمن أبدى نصيحته

ومؤكدة لصاحبها نحو لا آمن من في الأرض كلهم جميعاً ومؤكدة لمضمون جملة وقد أشار إليها بقوله (وان تؤكده جملة فمضمون عاملها) أي عامل الحال وجوبا (ولفظها يؤنر) عن الجملة وجوبا أيضا وبشرط في الجملة أن تكون معقودة من اسمين معرفتين جامدين نحو زيد أخوك عطوفاً وقوله

أنا ابن دارة معروفة بها نسي وهل بدارة بالناس من عاد والتقدير أحقه عطوفاً وأحق معروفاً تنبيه في قد يؤخذ من كلامه ما ذكر من الشروط فتعريف جزأي الجملة من تسميتها مؤكدة لأنه لا يؤكدا إلا ما قد عرف وجودهما من كون الحال مؤكدة للجملة لأنه إذا كان أحد الجزأين مشتقا أو في حكمه كان عاملا في الحال فكانت مؤكدة لعاملها لا للجملة ولذلك جعل في شرح

أشار إليه في التسهيل ومنع بعضهم هذه الصورة (قوله الظاهر أن قد الخ) مقابلة أن قد للتقليل النسبي (قوله أي الحال على ضربين مؤسسة) تفسير للنظم بما يفيد منطوقه ومفهومه فلا يقال المؤسسة لم تذكر في كلامه (قوله إمام معنى دون لفظ) قدمه على قسمه لكثرة وقلة الثاني ولذا لم يثقل له الناظم (قوله في نحو لا تعث) يقال عثا يعضو عضوا وعثى عثى وعلى الثاني جاءت الآية وأما مثال الناظم فيحتمل الضبطين قاله الشاطبي (قوله في الأرض) يحذف الياء لفظاً ونقل فصحة الهمزة إلى اللام (قوله أصح) أي اسقم (قوله ومؤكدة لمضمون جملة) هو معنى المصدر المأخوذ من مسندها مضافا إلى المسند إليه فيها أن كان المسند مشتقا كقيام زيد في زيد قائم وقام زيد والكون المضاف إلى المسند إليه مخبرا عنه بالمسند أن كان المسند جامدا وهذا هو الممكن لما سباني من اشتراط جود جزأي الجملة ككون زيد أخا في زيد أخوك عطوفاً والتأكيد في الحقيقة للأمر بالكون أنا كما قاله الشنوافي وهو العطف والخوف في عبارته حذف مضاف أي للأمر مضمون جملة (قوله فمضمون عاملها) أي بصاحبها (قوله وجوبا) لأن الجملة كالعوض من العامل ولا يجمع بين العوض والمعوض منه وهو الجملة (قوله يؤنر عن الجملة وجوبا) أي لضعف العامل بوجوب الحذف فيجب تأخيرها عما هو كالعوض منه وهو الجملة (قوله جامدين) أي جود المحض الخارج الجامد الذي في حكم المشتق كما في أنا الأسد مقدا ما زيد أبوك عطوفاً كما سنبه عليه الشارح (قوله أنا ابن دارة) هي اسم أمه وبالله استغاثته (قوله والتقدير أحقه) بفتح الهمزة وضما من حققت الأمر أو أحققته بمعنى تحققته أو أثبتته أو بمعنى أثبتته ومحل تقدير ما ذكر أن لم يكن المبتدأ أنا والقد ربحو حقني أمرا أو أحق مبنيا للمفعول قاله بس (قوله قد يؤخذ من كلامه ما ذكر من الشروط الخ) لم يتعرض الشارح لما أخذ اسمه الجزأين ولعله كون عاملها مضمرا أو كون الحال مؤكدة للجملة لأنه إذا كان أحد الجزأين فعلا كان عاملا في الحال فلا يكون عاملها مضمرا ولا تكون الحال مؤكدة للجملة على قياس ما سبذ كره في الجمود فتدبر (قوله لأنه لا يؤكدا إلا ما قد عرف) أي على مذهب البصريين وما قيل من أن المؤكدة مضمون الجملة وهو لا يوصف بتعريف ولا تنكير رديان مضمون الجملة كما مر معنى المصدر المأخوذ الخ وهو يوصف بالتعريف والتكثير بحسب تعريف المسند إليه وتنكيره (قوله فكانت مؤكدة لعاملها) أورد عليه أن مجرد كون العامل مشتقا حقيقة أو حكما لا يستلزم كون الحال مؤكدة له وإنما يستلزمه احتمال العامل على معنى الحال فكان الأولى أن يقول فكانت غير مؤكدة لمضمون الجملة ليكون شاملا للمؤسسة وللمؤكدة لعاملها أو صاحبها (قوله ولذلك) أي لكون أحد الجزأين إذا كان مشتقا أو في حكم المشتق كان عاملا جعل في شرح التسهيل الخ (قوله من قبيل المؤكدة لعاملها) هو في المثال الأول أبوك المتأول بالعاطف وفي الثاني الحق المتأول بالبين (قوله لأن الأب والحق صالحان للعمل) تأول الأول بالعاطف وكون الثاني صفة مشبهة فتأول الثاني بالبين لتكون الحال مؤكدة لأحده العمل ولم يجعل الأخ كالأب لضعف دلالة على العطف والخوف بالنسبة إلى الأب (قوله وجوب تأخير الحال) يقتضي صنيعه أن هذا من الشروط وليس كذلك بل من الأحكام وكذا يقال في قوله وجوب ضمها لعاملها (قوله من كونها تا كيدا) رديان المؤكدة لعاملها تا كيدا ولا يجب تأخيرها (قوله وموضع الحال) أي المفردة فلا ينافي أن الجملة حال حقيقة بدليل تسميتها الحال إلى مفردة وجملة كالتحيز والتعتير فائدة في يجوز في قوله تعالى وكأين من نبي قتل معه ربيون أن يكون ربيون نائب فاعل قل وأن يكون ربيون فاعلا بالطرف لا اعتمادا على ذي الحال وهو

التسهيل قولهم زيد أبوك عطوفاً وهو الحق بينما من قبيل المؤكدة لعاملها وهي موافقة له معنى دون لفظ لأن الأب والحق صالحان للعمل وجوب تأخير الحال من كونها تا كيدا وجوب ضمها لعاملها من جزمه بالأضمار (وموضع الحال تجب جملة) كما تجب موضع الخبر والتعتير أن كان الأصل فيها الأفراد ولذلك ثلاثة شروط أحدها



أن تكون خبرية وغلط  
من قال في قوله

اطلب ولا تجزع من مطلب  
ان لانا هبة والواو الحال  
والصواب أنها عاطفة

مثل واعبدوا الله ولا  
تشرکوا به شياً • الثاني

أن تكون غير مصدرية بعلم  
استقبال وغلط من أعرب

سبدين من قوله تعالى اني  
ذاهب الى ربى سبدين

حالا • الثالث أن تكون  
مرتبطة بصاحبها على ما

سابق (كجا زيد وهو ناز  
رحله) مثال لما استكملت

المشروط (وذات بدء مضارع  
ثبت • حوت ضميراً) يربطها

(ومن الواو دخلت) وجوبا  
لشدة شبهه باسم الفاعل

تقول جاء زيد يخطئ وقدم  
الامير نقاد الجنايب بين

يديه ولا يجوز جاء ويخطئ  
ولا قدم ونقاد (وذات واو

بعدها فو مبتداه المضارع  
اجعل مسنداً) أي اذا

جاء من كلامهم ما ظاهره  
أن جملة الحال المصدرة

بمضارع مثبت تلت الواو  
حل على أن المضارع خبر

مبتدأ محذوف من ذلك  
قولهم قت وأصل عينه

أي وأنا أصل وقوله  
فلما خشيت أظا فيهم • فجوت

وأرهنهم مالكا • وقوله  
هلقها عرضاً وأقتسل

قومها • أي وأنا أرهنهم  
مالكا وأنا أقتسل قومها  
وقيل الواو عاطفة لاجابة

ضمير الـبي المستتر في قتل والطرف حال وأن يكون مبتدأ خبره الطرف والجملة حال ويختلف المعنى  
على الأول والاخيرين قيل واذا قرئ قتل بالتشديد وجب ارتفاع ربيون بالفعل لأن قتل الواحد  
لا تكثير فيه ويرد بان النبي هنا متعدد لا واحد بدليل كآين وانما أفرد الضمير بحسب لفظها كذا في  
المعنى (قوله أن تكون خبرية) تغليب الشبه بالنعته في كونه قيداً مخصوصاً على شبهه بالخبر في كونه  
محكوماً به لأن الغرض من الايمان بها تقييد عامها بحيث يتخصص وقوع مضمونه بوقت وقوع  
مضمونها والانشائية اما طلمية أو ايقاعية كعبت واشتريت فالطلمية لا يتقن حصول مضمونها  
فكيف يتخصص بوقته حصول مضمون العامل والايقاعية غير منظور فيها الى وقت يحصل فيه  
مضمونها والمقصود بها انما هو مجرد الايقاع وهو مناف لقصد وقت الوقوع كذا في الدماميني نقلا عن  
الرضي نعم ان جعلت الانشائية مقولا لقول مقدر هو الحال صح كالنعت اذ ليست الانشائية حالا  
حينئذ نقله الشفني عن السيد وغيره قال أبو جابر ويستثنى من الخبرية التجبية ان قلنا ان التجب  
خبر فلا تقع حالا يقال حررت بزيد ما أجسنته (قوله اطلب ولا تجزع من مطلب) أي طلب وبعده  
فأفقه الطالب أن يجزع • أما ترى الجبل يتكراره • في الصخرة الصماء قد أترا

(قوله ان لانا هبة) ليس هذا محل الغلط بل قوله والواو الحال ولو اقتصر عليه لكان أولى فتجزع على  
هذا الغلط مبنى على الفتح لا اتصاله بنون التوكيد الخفيفة المحذوفة تخفيفاً وكذا على أن لانا هبة  
والواو عاطفة جملة على جملة وهو ما استصوبه الشارح كما يفيد قوله عاطفة مثل واعبدوا الله ولا  
تشرکوا به شياً وان اقتضى كلام البعض خلافه ويحتمل أن تكون لانا هبة والواو عاطفة مصدر  
مقبول من أن والفعل أي عاطفة عدمه المفهوم من لا على مصدر منصوب من الأمر السابق أي ليكن  
من طلب وعدم خبره الفضة فتحة اعراب والعطف كالعطف في قولك اتقني ولا أجفوك بالنصب  
أفاده في التصريح (قوله بعلم استقبال) أي علامته كالسين وإن لانا لو صدرت بعلم استقبال لفهم  
استقبالها بالنظر لما لها فتحات المقارنة والتنافي بين الحال والاستقبال بحسب اللفظ وان لم يكن  
هناك تنافٍ بحسب المعنى لأن المنافي للاستقبال الحال الزمانية لا التعويية المرادة هنا ويرد على  
التعليل الأول أن يقال فلا يجوز تم تصديرها بعلم الاستقبال وجعلت المصدرة به حالا منتظرة فتأمل  
وقد ظهر باشتراط عدم تصدير الحال بعلم الاستقبال بطلان قول من قال ان الجملة الشرطية تقع  
حالا قال المطرزي لا تقع جملة الشرط حالا لانها مستقبلة فلا تقول جاء زيد ان يسأل يعط فان أردت  
صحة ذلك قلت وهو ان يسأل يعط فتكون الحال جملة اسمية وظهر أيضاً وجه استشكال الناس قول  
سيبويه ان لا مختصة بنبي المستقبل مع قوله ان المضارع المنفي بلا يقع حالا • دماميني باختصار  
وتصحح بعضهم وقوع الشرط حالا في نحو كسل الكلب ان يحمى عليه يلهث أو تتركه يلهث بانسلاخ  
الشرط حينئذ عن أصله اذ معنى الآية قتله كسل الكلب على كل حال يبعده وجود الجواب في  
الآية فتأمل (قوله مرتبطة بصاحبها) أي بالضمير أو بالواو أو بهما والاصل الضمير بدليل الربط به  
وحده في الحال المفردة والخبر والنعت قاله الدماميني (قوله وذات بدء بمضارع) فان بدئت بمفعول  
المضارع جازال ربط بالواو ولذلك جوزا لبيضاوي اعرابا وإياك نستعين حالا من فاعل نعبد (قوله  
لشدة شبهه باسم الفاعل) بخلاف الماضي فليس شبهه به شديداً لانه وان أشبهه في وقوعه صفة  
وصلة وحالا يزيد المضارع بكونه على حركته وسكاته وكما لماضي الجملة الاسمية (قوله ذات واو) مبتدأ  
خبر جملة انوار رابط محذوف أي انوارها أو اما الضمير في هذا فاعائد على الواو ويجوز نصب ذات على  
الاشتغال بعامل مقدر من معنى المذكور أي أقصد ذات واو ان جوزناه مع حذف الشاغل (قوله  
حل على أن المضارع) أي جملة المضارع (قوله فلما خشيت الخ) أي لما خشيت سيوفهم فجوت  
وأبقيت في أيديهم مالكا (قوله علقها) بالبناء للجهول أي حيث فيها عرضاً أي تعليقاً عرضاً أي



والفعل بعدها مؤول بالماضي **تنبيهان** الأول تمنع الواو في سبع مسائل الأولى ما سبق • الثانية الواقعة بعدها طاف نحو  
 جاءها بأسمائها أو هم قائلون • الثالثة المؤكدة لمضمون الجملة نحو هو الحق (١٤١) لاشك فيه ذلك الكتاب لا ريب فيه

• الرابعة الماضي التالي

الأخو ما تكلم زيد الأقال  
 خير أو منه إلا كقوابه  
 يستهزؤون • الخامسة  
 الماضي المتلو بأو ونحو  
 لا ضربته ذهب أو مكث  
 ومنه قوله

كن للخليل نصيرا جارا أو  
 عدلا

ولا تشح عليه جادا أو بخلا  
 السادسة المضارع المنفي  
 بالأنحو ومالتا لأنؤمن بالله  
 ما لا أرى الهدى وقوله  
 لو أن قوما لا ارتفاع قبيلة  
 دخلوا السماء دخلها  
 لا أحب

فان ورد بالوار أول على  
 اضمار مبتدا على الاصح  
 كقراءة ابن ذكوان  
 فاستقيما ولا تتبعان وقوله  
 وكنت ولا ينهنهني الوعيد  
 وقوله

أكسبته الورق البيض أبا  
 ولقد كان ولا يدعي لأب  
 نص على ذلك في التسهيل  
 وفي كلام ولده خصاله  
 • السابعة المضارع المنفي  
 بما كقوله

عهدتك ما نصب ووفيت  
 شبيهة

فالك بعد الشبب صامتا  
 الثاني تلزم الواو مع  
 المضارع المنفي اذا اقترن  
 بقدر نحو وقد تعلمون أنني  
 رسول الله اليكم ذكره في

عارضاً أي غير مقصود في (قوله والفعل بعدها مؤول بالماضي) أي على سبيل الأولوية لمناسبة  
 المتعاطفين فقط والافيجوز عطف المضارع على الماضي من غير تأويل ولم يؤول الأول بالمضارع  
 لان تأويل الثاني في وقت الحاجة (قوله الواقعة بعدها طاف) أي الجملة الاممية الواقعة الخ  
 أي قرار من اجتماع حرفي عطف صورة قاله المصريح (قوله أو هم قائلون) من التيلولة وهي نصف  
 النهار (قوله المؤكدة لمضمون الجملة) أي لان المؤكدة عين المؤكدة فلو قرن بالوار لزم عطف الشيء  
 على نفسه صورة وقد يشعر صنيع الشرح هنا وفيما بعد بان المؤكدة لمضمون الجملة لا تكون الا  
 اممية والظاهر ان تكون فعلية نحو هو الحق لا يشك فيه (قوله لا ريب فيه) في كونه مؤكداً نظر  
 الا اذا جاءت ال في الكتاب للكمال والمعنى ذلك الكتاب البالغ غاية الكمال فان هذا يستلزم انتفاء  
 كونه محمداً لا ريب والشك كافي اليضاوي (قوله الماضي التالي الا) أي لان ما بعد الا مفرد حكماً  
 ككلمة وذهب بعضهم الى جواز اقترانه بالوار ونسبوا بقوله

نعم امرأهم لم تعزنا بة • الا وكان لمرناعهم اوزرا

وحكم الاول بشذوذه (قوله الماضي المتلو بأو) أي لانه في تقدير فعل الشرط اذ المعنى ان ذهب  
 وان مكث وفعل الشرط لا يقترن بالوار وفكذا المقدر به (قوله المضارع المنفي بلا) قال الدماميني  
 وانما امتنع الواو في المضارع المنفي بما أولاً لانه في تأويل اسم الفاعل المحفوض باضافة غير وهو  
 لا يدخل عليه الواو وأورد عليه أن هذا التوجيه جار في المنفي بلم أولاً فما وجه صحة الواو فيهما دون  
 لا وما يمكن دفعه بان مضي المنفي بلم أولاً في المعنى قربه من الفعل الماضي الجازم الاقتران بالوار  
 وبعده من الشبه باسم الفاعل المذكور بخلاف المنفي بما أولاً لا قدره فانه نفيس (قوله ومالتا  
 لأنؤمن بالله) أي أي ثبت لنا حالة كونهما غير مؤمنين (قوله أول على اضمار مبتدا على الاصح)  
 مقابله عدم التقدير وجعل الواو اطلاقاً مباشرة للمضارع شذوذاً وهذا قول ابن عصفور وجعل  
 الواو للعطف وهذا قول الجرجاني ويرد الاول ووروده في التنزيل والثاني لزوم عطف الخبر على  
 الانشاء حيث يكون السابق جملة طلبية نحو فاستقيما ولا تتبعان بتخفيف النون قاله الدماميني وبه  
 يعلم ما في كلام شيخنا والبعض من القصور (قوله ولا تتبعان) أي بتخفيف النون (قوله وكنت)  
 أي وجدت وقوله ولا ينهنهني أي يزجرني (قوله أكسبته الورق الخ) أي أظهرت الدراهم نسبة  
 وقد كان وهو مجهول النسب وكان في البيت تامة (قوله المضارع المنفي بما) كذا في التوضيح وغيره  
 وعزم به في التسهيل وجوز بعضهم فيه الاقتران قال أبو حيان والقياس كون ان بمنزلة ما قاله  
 الدماميني (قوله عهدتك ما نصب) أي تميل الى الجهل والتميم من تيمم الحب أي استعبده وأذله  
 (قوله تلزم الواو مع المضارع الخ) تقييد لاطلاق المنفي وانما تلزم مع ذلك قيل لان قد أنهت شبهه  
 باسم الفاعل لعدم دخولها عليه وهذا التوجيه انما ينتج الجواز كما أفاده سم ونازع السعد فيما  
 ذكره الشارح فقال التقدير في الآية وأنتم قد تعلمون ومثل ما ذكر في لزوم الواو الجملة الفايدة  
 للضمير نحو جاء زيد وما طلعت الشمس (قوله يجوز بظهاوواو الخ) الجواز من نصب على التقييد بالوار  
 أو بالضمير أو بما فلا ينافي كون مطلق الربط واجبا قال الدماميني هذه الواو مستعارة من العطف  
 لربط جملة الحال بعاملها كاستعارة الفاء من العطف لربط الجزاء بالشرط وانما خصت الواو لانها  
 للجمع والغرض اجتماع جملة الحال مع العامل (قوله وواو الابتداء) لانها تدخل كثيراً على المبتدا  
 وان لم تلزمه أولوقومها في ابتداء الحال (قوله بل أنها الخ) أي فالمراد تشبيهه وواو الحال باذ فيما ذكر

التسهيل (وجملة الحال سوى ما قدما) يجوز بظها (بوار) وتسمى هذه الواو وواو الحال وواو الابتداء وقد رها سيويه والاقدمون  
 باذولا يريدون أنها بمعنى ما اذا لا يراد في الحرف الا سمي بل أنها وما بعد ها قيد للعامل السابق (أو بمضمرة) يرجع الى صاحب الحال (أو  
 بهما) معار سوى ما قدما هو الجملة الاممية وجملة الماضي مثبتين كانتا أو منفيتين وجملة المضارع المنفي ويستثنى من ذلك ما تقدم



التنبيه عليه وهو الاسمجة الواقعة بعد عاطف والمؤكد وجملة الماضي التالى الا والمتلو بأو المضارع المنقى بلا أو نحو على ما مر فلم يبق من أنواع المضارع المنقى سوى المنقى بلم أو لما أو ما المنقى بلم فلا يمكن هنا وأمثلة ذلك مع الجملة الاسمية غير ما تقدم جاء زيد والشمس طالعة ومنه لئن أكله الذئب ونحن (١٤٣) عصبة جاء زيد يده على رأسه ومنه قلنا اهبطوا منها جميعا بهضكم لبعض

عدو أى متعادين وقوله ثم راحوا سبق المسك بهم وقوله

ولولا جنان الليل ما آب عامر

الى جعفر سرى باله لم يعزق وجاء زيد يده على رأسه ومنه فلا تجعلوا لله أندادا وأنتم تعلمون وهكذا التنى وأمثاله مع جملة الماضي غير ما تقدم جاء زيد وقد طلعت الشمس ومنه قوله نجوت وقد بل المرادى سيفه. جاء زيد قد علته سكبنة ومنه أوجاؤكم حصرت صدورهم وجاؤا أباهم عشاء ليكون قالوا أى قائلين وقوله

وقفت بربيع الدار قد غير البلى

معارفها والساريات الهواطل جاء زيد وقد علته سكبنة ومنه وما لنا أن لا نقاقل فى سبيل الله وقد أخرجنا الذين قالوا لاخوانهم وقعدوا وهكذا التنى وأمثاله مع المضارع المنقى بلم أو لما جاء زيد ولم يقسم صرروا منه قوله

ولقد خشيت أن أموت ولم يكن

للمسرب دائرة على ابني ضميم

لا بيان معناها (قوله على ما مر) أى من الخلاق فى امتناع اقتران المنقى بلا بالواو والخلاف موجود فى المنقى بما أيضا كما أسلفناه لكنه لم يبينه سابقا فيه (قوله سوى المنقى بلم أو لما) الفرق بينه وبين المنقى بلا أو ما أنه ماضى فى المعنى لأن كلام من لم ولم يلقه الى الماضى فساغ ربطه بالواو كالماضى لفظا (قوله فلا يمكن هنا) أى لما تقدم من أن شرط الجملة الحالية أن لا تصدر بعلم استقبال (قوله وأمثلة ذلك) أى الربط بالواو أو بالنصير أو بهما معا (قوله غير ما تقدم) أى الجملة الاسمية الواقعة بعد عاطف والمؤكد لضمون جملة (قوله والشمس طالعة) فان قلت الحال وصف لصاحبها وهذا لا يظهر فى المثال قلت التقدير موافق لطوع الشمس مثلا (قوله ونحن عصبة) حال من الذئب أو من ضمير يوسف ربطه بالواو فقط لأن الضمير فيها أعنى نحن لا يصلح لصاحب الحال وهو الذئب أو ضمير يوسف (قوله ومنه قلنا اهبطوا الخ) قيل الخطاب لا آدم وحواء وإبليس والحية والامر عليه ظاهر وقيل لا آدم وحواء فقط بدليل آية قلنا اهبطوا وصحبه الزمخشري وعليه فالجمع والتعاضد باعتبار ما فيه من الذرية التى كالذكر كذا قبل وقيل أنه أن تعاضد الذرية ليس مقارنا للهبوط حتى تكون الحال مقارنة ولا هما مقدران التعاضد ولا ذرية هما مقدرون التعاضد حتى تكون الحال مقدرة وهو مبنى على ما ذكره البعض من أن المقدر للسال المقدرة هو صاحبها وقد أسلفنا فى باب الاستثناء عن الدما مبنى ما هو صريح فى عدم وجوب ذلك وجواز كون المقدر هو الله تعالى وعليه يصح كون الحال هما مقدرة بلا اشكال أى اهبطوا حال كونكم مقدرا تعاضدكم من الله تعالى فتأمل (قوله عبق) مصدر عبق به الطيب يعبق من باب فرح أى لصق به (قوله جنان الليل) بفتح الجيم أى ظلامه وآب رجع (قوله وأمثاله) أى الربط بأقسامه الثلاثة (قوله غير ما تقدم) أى الماضى التالى الا والمتلو بأو (قوله نجوت وقد بل المرادى سيفه) تمامه

• من ابن أبى شيبه الاباطح طالب • والمرادى بفتح الميم نسبة الى مراد قبيلة كما قاله يس فى آخر باب الاضافة وهو عبد الرحمن بن ملجم قاتل على رضى الله تعالى عنه وكرم الله وجهه (قوله بربيع الدار) الربع المنزل فالاضافة لليمان ومعارفها ما يعرف منها ما مر أهلا والتساريات عطف على البلى وهى السحب التى تسرى ليلها والهواطل المتتابعة المطر وأنت الحال من المضاف اليه لأن المضاف بجزء المضاف اليه فى جهة الاسقاط (قوله المنقى بلم أو لما) كان المناسب اسقاط قوله أو لما اكتفاء بقوله الا تنى وهكذا المنقى بلم قبل ولعل الحامل له على ذلك أنه أخذ المضارع المنقى بلم أو لما فيما سبق قسمه ارجاء مقابلا لبقية الاقسام فجاء بينهما هنا (قوله بأن أموت) الباء زائدة وقول العبنى الباء للسببية غير ظاهر (قوله كأن فتات العهن) بضم الفاء أى ما تفتت وتناثر من القطن أو الصوف الذى علق به وادج نسوتهم وحب القناب يفتح القاء والقصر عنب الذئب والضمير فى تزلن لنسوتهم لم يحطم أى لم يكسر ووجه الشبه الحجرة وقيد بقوله لم يحطم لانه اذا حطم ظهر لون غير الحجر (قوله سقط التصيف) هو الخمار (قوله لزوم قدم الماضى المثبت) أى لانها تقر به الى الزمن الحاضر فتشعر بمقارنته زمن الحال لزمن عاملها ولولا هاتين لمضى زمن الحال بالنسبة الى زمن عاملها فتشعر بالمقارنة هذا الملخص ما قاله الدما مبنى وقد ينازع فى ذلك الاشعار اذا لا يلزم من تقريبه الى الزمن الحاضر مقارنته لزمن العامل ثم رأيت فى حاشيته على المعنى ناقش بمثل ذلك ثم قال وانما

جاء زيد لم يصح ومنه قوله كأن فتات العهن فى كل منزل • تزلن به حب القناب لم يحطم المفهم جاء زيد لم يصح ومنه أو قال أوحى الى ولم يوح اليه شئى وقوله • سقط التصيف لم يرد اسقاطه • وهكذا التنى بلا ومثله أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله (تنبيهات) الاول مذهب البصريين الا لا يخش لزوم قدم الماضى المثبت



مطلقا ظاهرة أو مقدرة واختاروا فاللوكوفين والاختش لزومه مع المرتبط بالواو فقط وجواز إثباتها وحذفها في المرتبط بالضمير وحده أو مع ما عتسبها بظاهرها مسبقا إذا لاصل عدم التقدير لأسباب مع الكثرة نعم في ذلك أربع مدور مرتبة في الكثرة هي جاء زيد وقد قام أبوه ثم جاء زيد وقد قام أبوه ثم جاء زيد وقد قام أبوه وجعل (١٤٣) الشارح الثالثة أقل من الرابعة وهو

خلاف ما في التسهيل

• الثاني تمتنع قد منع الماضي الممتنع ربطه بالواو وهو تالي الا والمنسوبا وتدر قوله متى يأتي هذا الموت لم يلف حاجة لنفسه الا قد قضيت قضاءها

• الثالث قد يحذف الرابط لفظا فينوي نحو وممرت بالبر فقير بديرهم أي منه وقوله نصف النهار الماء فامره أي والماء فامره الرابع الاكثر في الاممية الجائز فيها الاوجه الثلاثة الربط بالواو والضمير معاً ثم الواو وحدها ثم الضمير وحده وليس انفراد الضمير مع قلته بنادر خلافا للقراء والرخشري لما تقدم ومثل هذه الاممية في ذلك على ما يظهر جملة المضارع المنق الجائز فيها الاوجه الثلاثة الخامس كما يقع الحال جملة يقع أيضا ظرفا نحو رأيت الهلال بين السحاب وجارا ومجرورا نحو فخرج على قومه في زينة ويتعلقان باستقرار محذوف وجوبا وأما فلما رآه مستقرا عنده فليس مستقرا فيه هو المتعلق لانه كون خاص اذا معناه عدم التحرك وذلك مطلق الوجود (والحال قد

المفهم للمقارنة جعله قيد العامل فلا فرق بين وجوده وعدمها كما ذهب اليه الكوفيون وخرج بالثبت المنق فلا يقترب بقدر فيما يظهر (قوله مطلقا) أي سواء ربط بالواو أو بالضمير أو بهما (قوله بظاهرها مسبقا) أي من قوله تعالى وجاءواكم حصرت صدورهم وجاءوا آباهم عشاء فيكون قالوا الذين قالوا لاخوانهم وقعدوا (قوله نعم في ذلك الخ) استدراك على قوله وجواز إثباتها وحذفها الخ لدفع توهم مساواة الصور في الكثرة واسم الإشارة يرجع الى الماضي الممتنع الواقع حالا (قوله وجعل الشارح الثالثة أقل من الرابعة) قال ابن هشام هو الصواب ولعل وجهه احتمال العطف في الثالثة احتمالا قريبا (قوله الثاني تمتنع قد الخ) في الرضي أمه ما قد يجتمعان بعد الا نحو ما لقيته الا وقد أكرمني (قوله لم يلف) أي لم يجد وقضاءها بالمد (قوله نصف النهار) أي انتصف الماء فامره الضمير يرجع الى غائص لطلب اللؤلؤ وانتصف النهار وهو غائص وصاحبه لا يدركه حاله ولمالم يكن الضمير لصاحب الحال الذي هو النهار لم يصلح رابطا (قوله أي والماء فامره) الذي يظهر لي أن تقدير الواو هنا والضمير فيما قبله إشارة الى جواز تقدير كل اذ يجوز تقدير الرابط هنا ضميرا أي فامره فيه وتقديره فيما قبله واو أي وقفيز بديرهم ويظهر لي أيضا أن تقدير الواو أرجح جدا على الكثير في ربط الجملة الاممية وهو الربط بالواو فاعرف ذلك ثم رأيت ما يؤيد ما ظهر لي أولا للمد ما بيني وما يؤيد ما ظهر لي ثانيا للشهني (قوله الجائز فيها الخ) هي ما عدا الواقعة بعد ماطف والمؤكد لمضمون الجملة (قوله ثم الضمير وحده) قال سم هلا كان الربط بالضمير أقوى لايهام العطف (قوله مع قلته) أي بالنسبة للربط بالواو وللربط بالواو والضمير وقوله بنادر أي بقليل جدا في نفسه (قوله لما تقدم) أي من قوله تعالى قلنا اهبطوا الى الأرض والبيتين بعده (قوله جملة المضارع المنق الجائز الخ) هو المضارع المنق بلم أو لما (قوله يقع أيضا ظرفا) أي تاما وكذا الجار والمجرور (قوله ويتعلقان الخ) قال سم حاصله أن المتعلق كون عام فيجب حذفه ويتجه جواز كونه خاصا وحينئذ لا يجب حذفه اذا وجدت قرينة وهذا قياس ما حذرناه في الخبر (قوله فليس مستقرا فيه هو المتعلق) أي متعلق الطرف الواقع حالا عند الحذف والافه متعلق الطرف في هذا التركيب (قوله وذلك) أي المتعلق (قوله والحال قد يحذف الخ) قيل منه قيماني قوله تعالى ولم يجعل له هوجا قيماء التقدير أنه قيماء الجملة التي معطوفة على أنزل على عبده الكتاب وقيل حال من الكتاب بجملة التي معترضة أو حال أولى بناء على جواز تعدد الحال وان اختلفت جملة وافرادا لا معطوفة لئلا يلزم العطف على الصلة قبل كمالها وقيل حال من الضمير المحرور باللام العائد الى الكتاب وقيل المفسسة حال وقيماء بدل منها عكس عرفت زيد أبو من هو ومن الحان ما حكاه بعضهم أنه سمع شيئا يعرب للمبذة قيماء صفة له وجار نظيره اعراب أحوى صفة لغناء على تفسير الاحوى بالاسود من شدة الخضرة لكثرة الري كما فسر مدهامتان وانما هو على هذا حال من المرحي وأنزل تناسب الفواصل أما على تفسيره بالاسود من الجفاف واليبس فهو صفة لغناء كذا في المعنى والغناء بتخفيف المثناة وتشديد ما يقذف به السيل على جانب الوادي من الحشيش ونحوه شهي (قوله وبعض ما يحذف الخ) وقد تمتنع حذف عاملها كما اذا كان معنويا بالضعفة كاسم الإشارة والطرف (قوله وقدمت) الاولى في باب المبتدأ والثانية في هذا الباب (قوله فصاعدا) اقتران الحال بالفاء أو ثم هنا لازم كافي التسهيل والمشهور أنها عاطفة جملة اخبارية على جملة انشائية أي فذهب العدد

يحذف ما فيها عمل وبعض ما يحذف ذكره حظ (أي منع يعني أنه قد يحذف عامل الحال جوارا لدليل حالي فهو راشدا للقاصد سقرا وما جوارا للقادم من حج أو مقالي نحو بلي قادرين فان خفتم فرجالا أو ركبا أي تسافرو رجعت ونجمها وصلوا ورجو باقيا ساقى أربع صور نحو ضرب زيد قائما ونحو زيد أبول عطا وقد مضى والتي بين فيها ازدياد أو نقص بتدرج نحو تصدق بديرهم فصاعدا واشتر



تدبرنا في ما زاد كرتوبخ فخرنا فاما قد قعد الناس واتهموا مرة وقبيلنا أخرى أي أتوحدوا أتصلوا ونهضوا في غير ذلك فحسبنا لك أي ثبت لك الخبر هنيئا أو هنيئا (١٤٤) تنبيهه قد تحذف الحال للقرينة وأكثرا يكون ذلك إذا كانت قولاً أغنى

هذه المقول نحو والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم أي قائلين ذلك وأذيرفع إبراهيم القواعد من البيت واسمعي ربنا تقبل منا أي قائلين ذلك **في خاتمة** تنقسم الحال باعتبار الأول باعتبار انتفالها من صاحبها ولزومها إلى المنتقلة وهو الغالب والملازمة والثاني باعتبار رتبة حدوثها لتمام وعدمه إلى المقصودة وهو الغالب والموطئة وهي الخامسة الموصوفة والثالث باعتبار التبيين والتوكيد إلى المبينة وهو الغالب وتسمى المؤسسة والمؤكدة وهي التي يستفاد معناها بدونها وقد تقدمت هذه الأقسام والرابع باعتبار جريانها على من هي له وغيره إلى الحقيقة وهو الغالب والسببية نحو مررت بالدار قائما سكانها والخامس باعتبار الزمان إلى مقارنة لعاملها وهو الغالب ومقدرة وهي المستقبلية نحو مررت برجل معه صقر صائدا به غدا أي مقدرا ذلك ومنه ادخلوها خالدين لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمين محققين رؤسكم ومقصرين أي

صاعد مع أن فيه الخلاف ويحتمل عندى أن المقدرا إنشاء أي فاذهب بالعدد صاعدا فتكون عاطفة انشائية على انشائية (قوله وماذ كرتوبخ) أي مع استقها م كامل الشارح أولا وصرح كلامه لا ظاهره فقط وإن زعمه البعض أن ذلك مقيد وهو مذهب سيديويه وقبله مهجعي (قوله وأتصل) راجع لقوله أتممها الخ ونظيره بأنه ليس المراد أنه يتصل حاله كونه تكميلا الخ بل أنه يتصلق تارة بأخلاق التعميم وأخرى بأخلاق القيسى فالأولى تقدير عامل الحال توجد واستظهر جماعة كونه مفعولا مطلقا على حذف مضاف والأصل أتخلق فتخلق تميم مرة الخ (قوله هنيئا) من هي بكسر النون وضمة هاءينها بثلاث النون هنا وهاءة أي ساخ كذا في القاموس (قوله أي ثبت لك الخبر هنيئا) على هذا تكون حالا مؤسسة وقوله أو هنيئا بفتح النون وعليه فهي مؤكدة (قوله قد تحذف الحال للقرينة) وقد يمنع حذفها لثابتها عن غيرها أو توقف المراد عليها كما مر وكما قد تحذف الحال قد يحذف صاحبها فخر هذا الذي بعث الله رسولا أي بعثه (قوله إلى المبينة الخ) وقد تكون محتملة لهما كافي هنيئا ولما لم يخرج عنهما لم يتعرض لها فاندفع اعتراض البعض (قوله وهي المستقبلة) قال في شرح الجامع علامتها أن يصح تقديرها بالفعل ولأن العلة ومن ثم اعترض بعضهم على التمثيل لها بخلفين ومقصرين في الآية لأنك لو قدرت الفعل واللام لكان خطأ لأن دخولهم البيت ليس ليخلقوا وبه صروا اهـ ولمن مثل بذلك التخصيص بأن العلامة لا يجب انعكاسها (قوله أي مقدرا ذلك) أنت خير بأنه إذا نظر إلى أن معنى صائدا به غدا مقدرا ذلك كانت الحال مقارنة لمقارنة التقدير المرورج عليها مستقبلة انما هو بالنظر إلى الصيد نفسه لا إلى تقديره وهل يلزم أن يكون المقدار الحال هو صاحبها أولا جرى على الأول صاحب المغنى واحتج له الشافعي بما فيه نظر وعلى الثاني الدماميني (قوله ومنه ادخلوها خالدين) التلاوة فادخلوها لكن حذف مثل هذه الفاء في مثل هذه الحالة جاز كبقوله الدماميني على المغنى مبسوطا (قوله لتدخلن الخ) محل الاستشهاد محققين ومقصرين لأن الخلق والتقصير بعد الدخول لا مقارنة له لا آمين اذهى مقارنة للدخول (قوله وفيه نظر) أي في اثبات هذا القسم والتمثيل له بما ذكر لأن العبرة بمقارنة الحال لزمن العامل وهي موجودة لا لزمن التكلم فإيه ما هناك أنه عبر باسم الفاعل الذي هو حقيقة في الحال عن الماضي حكاية للحال الماضية مجازا **في التمييز**

(قوله اسم) أي صريح (قوله بمعنى من) أي معناها الشائع استعمالها فيه كاليان والابتداء والتبعية كما يتبادر من إضافة المعنى إليها فلا يرد أنها تكون بمعنى في فلا تخرج الحال من هذا القيد بل بقوله مبين والمراد بكونه بمعنى من أنه يفيد معناها لا أنها مقدرة في نظم الكلام إذ قد لا يصلح لتقديرها فاعلم بما مر أنه لا تحتمل من في قوله بمعنى من على خصوص من البيانية ليكون قوله مبين هو المخرج لا ملام التبرئة ونحو ذنبا كما صنع الشارح ويجوز بقطع النظر عما صنعه الشارح حمل من على خصوص البيانية بقرينة قوله مبين فيكون لقوله مبين فائدة على هذا أيضا وإن لم تكن الانحراج هكذا ينبغي تقرير المقام (قوله مبين) نعمت لاسم أي مزيل لابهام اسم قبله حمل الحقيقة أو ابهام نسبة في جملة أو شبهها اهـ توضيح ومخرجه للشارح والافق بما يأتي عن ابن الحاجب أن يقال أي مزيل لابهام ما قبله بإيضاح جنسه ولو بالتأويل كافي تمييز النسبة فإنه يبين جنس ما المقصود نسبة العامل إليه مثلا طاب زيد نفسه أو قول بطاب شيء زيد أي شيء يتعلق بزيد وهذا الشيء مبهم بفسره نفسه واستفيد منه أن التمييز لا يكون مؤكدا وهو رأي سيديويه وأما شهرا من قوله تعالى إن

تاوين ذلك قبل وماضية ومثل لها في المغنى بجاء زيد أمس را كما وسماها محكية وفيه نظر **في التمييز** يقال تمييز وتبيين ومبين وتفسير ومفسر وهو في الاصطلاح (اسم بمعنى من مبين نكرة) فاسم جنس وبمعنى من مخرج لما ليس بمعنى من كالحال فإنه بمعنى في ومبين



مخرج لاسم لا التبرئة وهو  
 ذنباً من قوله  
 استغفر الله ذنباً است  
 محصيه • ونكرة مخرج  
 نحو الحسن وجهه ثم ما  
 استكمل هذه القيود  
 (بضم تمييزاً بما قد فسر)  
 من المبهات والمبهم  
 المقتر للتمييز نوعان جملة  
 ومفرد دال على مقدار  
 فتمييز الجملة رفع إبهام نسبة  
 ما تضمنته من نسبة عامل  
 فعلاً كان أو ما جرى مجراه  
 من مصدر أو وصف أو اسم  
 فعمل إلى معموله من فاعل  
 أو مفعول نحو طاب زيد  
 نفساً واشتعل الرأس شيباً  
 والتمييز في مثله محمول عن  
 الفاعل والأصل طابت  
 نفس زيد واشتعل شيب  
 الرأس ونحو غرست  
 الأرض شجراً وبغراً  
 الأرض عيوناً والتمييز فيه  
 محمول عن المفعول والأصل  
 غرست شجراً الأرض وبغراً  
 عيون الأرض وتقول  
 عجبت من طيب زيد نفساً  
 وزيد طيب نفساً وممران  
 ذا أهالة وناسب التمييز في  
 هذا النوع عند سيبويه  
 والمبرد والمأزني ومن  
 وافقهم هو العامل الذي  
 تضمنته الجملة لأنفس الجملة  
 (فوله أي أخافه الخ)  
 لا يناسب معنى المتسل  
 الأخافه بل الأهالة هي  
 الودك اه

عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً فهو وإن كان مؤكداً لما استفيد من قوله تعالى إن عبدة  
 الشهور مبين لعامله وهو اثنا عشر قاله في المغنى (قوله مخرج لاسم لا التبرئة ونحو ذنباً الخ) فانها وإن  
 كانا على معنى من لكانها في الأول للاستغراق وفي الثاني للابتداء أي استغفاراً مبتدأ من أول الذنوب  
 التي لا يتناهى قاله في التصريح وذلك أن تجعلها في الثاني تعليلية بل هو أظهر قد برزوا غامضاً على  
 تضمنه معنى استتيب والافتقار عدت السنين والتاء من المعديات فيصح كون ذنباً مفعولاً به كإمر  
 بيان ذلك (قوله مخرج نحو الحسن وجهه) أي بالنصب على التشبيه بالمفعول به لا على التمييز لعدم  
 تنكيره وهذا رأي البصريين ولا يرد وطبت النفس لأن آل فيه زائدة للضرورة فهو تنكرة (قوله قد  
 فسر) صلة أو صفة جرت على غير ما هي له ولم يبرز لأن من اللبس بناء على مذهب الكوفيين وهو  
 الصحيح (قوله جملة) كان الأولى أن يقول نسبة ليشمل تمييز النسبة في غير الجملة كالتى في عجبت من  
 طيب زيد نفساً إلا أن يراد بالجملة ما يشمل الجملة تأويلها كما يقتضيه كلامه بعد ولأن المقابل  
 في الاصطلاح لتمييز المفرد تمييز النسبة وجعل ابن الحاجب التمييز مطلقاً مفسراً لإبهام الذات غايه  
 الأمر أن الذات أمام ذكره أو مقدرة وانما عبروا عن الثاني بتمييز النسبة نظراً للاظهار قال  
 الدماميني لأن النسبة في الحقيقة لا إبهام فيها إذ تعلق الطيب بزيد أمر معلوم انما الإبهام في المتعلق  
 الذى ينسب اليه الطيب في الحقيقة إذ يحتمل أن يكون داراً أو علماً أو غيرهما فالتمييز في الحقيقة  
 انما هو لأمر مقدر يتعلق بزيد كما تقدم بيانه (قوله دال على مقدار) أي أو شبهه مما حمل عليه  
 نحو ذنوب ماء ونحو لنا مثلها إلا وغيرها شاء ونحو خاتم حديد كما سيأتي فلا قصور (قوله فتمييز  
 الجملة الخ) قال الدماميني يجب مطابقة تمييز الجملة للاسم السابق إن كان الثاني عين الأول نحو كرم زيد  
 رجلاً وكرم الزيدان رجلاً وكرم الزيدون رجلاً وكذا إن كان غيره وهو مصدر قصد اختلاف  
 أنواعه لا اختلاف محاله بعد جمع نحو خمس الاشقياء أعمالا أو غير مصدر وتعدد ونحيف اللبس نحو كرم  
 الزيدون آباء إذا كان لكل منهم أب ويحب تركها إن كان معنى التمييز في الواقع واحداً والاسم  
 السابق متعدداً نحو كرم الزيدون آباء إذا كان أبوهم واحداً أو بالعكس ونحيف اللبس نحو نظف  
 زيد آباءاً وكرم آباءاً أو كان التمييز مصدر الم يقصد اختلاف أنواعه نحو الانقياء جادوا وسعيوا وترجع  
 في نحو حسن زيد عينا ولميت هند شقة وترجع تركها في نحو حسن الزيدان أو الزيدون وجهها اه  
 بتصرف وزيادة (قوله من نسبة) بيان لما وقوله إلى معموله متعلق بنسبة وقوله من فاعل بيان  
 للمعمول وكلامه يقتضى أن المراد بالجملة ما يشمل الجملة تأويلها (قوله والتمييز في مثله محمول عن  
 الفاعل) التحويل في تمييز النسبة ليس بلازم فقد يكون غير محمول نحو امتلا الاناماء والله دره فارسا  
 بناء على أن الثاني من تمييز النسبة وسبأنى الكلام عليه وأما تمييز المفرد فلا تحويل فيه أصلاً (قوله  
 والأصل الخ) وانما يدل عن هذا الأصل ليكون فيه إجمال ثم تنصبل فيكون أوقع في النفس لأن  
 الآتى بعد الطلب أعز من المناسق بلا طلب (قوله والتمييز فيه) أي في مثله فهو من الحذف من الثاني  
 لدلالة الأول (قوله وتقول) غير الأسلوب لأن هذا مما أجرى مجرى الفعل (قوله عجبت من طيب زيد  
 نفساً) أي من طيب نفس زيد فهو محمول عن المضاف اليه الذى هو في الحقيقة فاعل المصدر وفيما  
 بعده عن فاعل طيب أي زيد طيبة نفسه هذا هو الاوفق بما يأتي للشارح عند قول المصنف والفاعل  
 المعنى وإن جاز أن يكون محمولاً عن المبتدأ وعليه اقتصر البعض تبعاً لشيخنا (قوله وسرعان ذا أهالة)  
 سرعان بتشديد السين والبناء على الفتح فعل ماضى أي سرع وذا فاعل وأهالة تمييز محمول عن الفاعل  
 أي أخافه وأفرأما ويجوز وجه له بمعنى اسم الفاعل حالاً قال في القاموس وأصله أن رجلاً كانت له  
 نعمة ففها وزغامها يسيل من مخزيم الهز الهاف قيل له ما هذا فقال ودكها فقال السائل ذلك ونصب  
 أهالة على الحال أي سرع هذا الرغام حال كونه أهالة أو تمييز كفولهم نصب بزيد عرقاً وهو مثل



يضرب لمن يخبر بكنية الشيء قبل وقته اه (قوله والذي يقتضيه الخ) أي حيث قال  
وعامل التمييز قدم مطلقا ٥ والفعل ذو التصريف ترأسبقا

(قوله فلا اعتراض الخ) تفريع على قوله ويصح الخ لكن كان الاوضح تأخير من قوله لانه الخ وفي  
نسخ بالواو وهي واضحة والمراد اعتراض ابن هشام بما حاصله أن مفسر تمييز النسبة هو النسبة  
وليست العامل بل العامل الفعل أو شبهه على قول والجملة على قول وحاصل جواب الشارح أنه  
يصح جعل المميز نفس العامل لجهة وصفه بالابهام من حيث نسبته لتعلقها به في وصف بوصفها  
والجملة لجهة وصفها بالابهام من حيث نسبتها لتعلقها بطرفها فتوصف بوصفها فيصير كلام المصنف  
على العامل أو الجملة فعلم أن قول البعض أن قول الشارح وأنه فسر الجملة الخ تقيم للفائدة ولا دخل  
له في دفع الاعتراض نأثني عن قلة تدبر المقام (قوله ابهام ما دل عليه) ضمير دل يرجع إلى المفرد وضمير  
عليه إلى ما ومن مقدار بيان لما والصلة أو الصفة جرت على غير ما هي له لا من اللبس وفي قوله من  
مقدار حذف مضاف أي من مقدار مقدار إذا التمييز له لا المقدار الذي هو ما يكال أو يوزن أو يجمع به  
فاندفع الاعتراض بأن الجملة الذي بينه التمييز في الحقيقة هو المقدار بالمقدار لأنفس المقدار فكان  
الأولى أن يقول لانه رفع ابهام ما دل عليه المفرد من مقداره وفيه اكتفاء أيضا أي من مقدار أو  
شبهه مما حل عليه فلا قصور (قوله مساحي) نسبة إلى المساحة بكسر الميم وهي الذرع ~~كذا~~ في  
القاموس (قوله وقفيز) من المكبل ثمانية مكالكين والمكول مكال يسع صاعا ومن الأرض مائة  
وأربعة وأربعون ذراعا وليس مرادها نجميعه أقفزة وقفران (قوله ومنوين) تشبيه منا كعصا  
ويقال فيه من رهو وطلان (قوله مميزة بلا خلاف) وانما حمل مع جوده تشبيه اسم الفاعل في الطلب  
المعنوي لمعموله وقبل تشبيهه أفعل من ورجحه المصريح ~~بفائدة~~ إذا كان المقدار مخلوطا من جنسين  
فقال القراء لا يجوز عطف أحدهما على الآخر بل يقال عند رطل منها عسلا على حد الرمان  
حلو حامض وقال غيره يعطف بالواو لأنها تجمع الصادق بالخط وجوز بهض المغاربة الأمرين كذا  
في الهمع (قوله وبعد ذي المقدرات) يعني المقدار بالمقدار المساحي والمقدار الكيل والمقدار  
بالمقدار الوزني الممثل لتلك المقدرات بشبر وقفيز ومنوين والمتبادر من المتن أن المشار إليه الأمثلة  
الثلاثة التي هي جزئيات فيكون المراد بنحوها غيرها سواء كان مقدرا بأحد المقادير الثلاثة أولا  
وظاهر صنيع الشارح إرجاع الإشارة إلى أنواع المقدرات الثلاثة كما قررناه وحمل نحوها على غير  
تلك الأنواع وكأنه حل كلام المصنف على الاستخدام ~~بذكره~~ المقدرات الثلاثة أولا مرادها  
الجزئيات وإرجاع الإشارة إليها مرادها الكليات فتأمل (قوله مما أبحرته العرب مجراها) انما  
أبحرته مجراها تشبيهه بالمقدار بالمقادير الكيلية وانما تكون مقدرة بمقدار كيل حقيقة لأن هذه  
الأوعية لا تختص بمقدار معين (قوله وهي الأوعية) أي أسماء الأوعية (قوله المراد بها المقدار) أي  
مقدار المقدار أي المقدار بذلك المقدار الذي هو الوعاء والذئوب الدلو والتي فيها ماء أو المثلثة ماء  
أو القرية من الأمثلة كذا في القاموس والحب يضم الحاء المهملة الحائية والنهي بكسر التون  
ويكون الحاء المهملة الزق أو زق السمن خاصة كالنهي بفتح فسكور والنهي كفتي كذا في القاموس  
والراقود دتن كبير يطل داخله بالقار (قوله وما حل على ذلك) أي على ما أبحرته العرب مجرى المقادير  
وجامع الحمل أن كلاما يحمل الحقيقة من فروع أجماله بما بعده (قوله من نحو لنا مثلها ابلا وغيره) انما  
اعترضه سبحانه هذين المثالين مما وجد فيهما شرط وجوب النصب الاتي فذكرهما هنا ليس بظاهر  
لعدم تأني الجرو وقد يعتذر بجعل ذكرهما من حيث انهما نحو المقدرات في أن المنصوب بعدهما تمييز  
فتأمل (قوله وما كان فرعا) معطوف على نحو لنا الخ (قوله نحو خاتم حديد الخ) اعلم أن جرح خاتم  
حديد أرجح من نصبه كما سيأتي وإذا نصب فقال المبرد والمصنف كون نصبه على التمييز أرجح من

وهو الذي يقتضيه كلام  
الناظم في آخر الباب  
ونص عليه في غير هذا  
الكتاب وذهب قوم إلى  
أن الناصب له نفس الجملة  
واختاره ابن عصفور  
ونسبه للمحققين ويصح  
تخريج كلامه هنا على  
المذهبين فلا اعتراض لانه  
يصح أن يقال انه فسر  
العامل لانه رفع ابهام  
نسبته إلى معمله وأنه  
فسر الجملة لانه رفع ابهام  
ما تضمنته من النسبة وأما  
تمييز المفرد فانه رفع ابهام  
ما دل عليه من مقدار  
مساحي أو كيل أو وزني  
(كشبر أرضا وقفيز برا  
ومنوين عسلا ونعرا)  
وناصب التمييز في هذا  
النوع مميزة بلا خلاف  
(وبعد ذي) المقدرات  
الثلاث (ونحوها) مما  
أبحرته العرب مجراها في  
الافتقار إلى ميز وهي  
الأوعية المراد بها المقدار  
كذئوب ماء وحب عسلا  
ونحو منها وراقود خالا  
وما حل على ذلك من نحو  
لنا مثلها ابلا وغيره انما  
وما كان فرعا للتمييز نحو  
خاتم حديد وباب ساجا  
وجبة نعرا



(اجره اذا أضفتها) اليه (كذلك حنطة غذاء) وشبوا أرض ومنوا قوب ماء وجب حمل وحام حديد وباب ساج و...  
النصب في نحو ذوب ماء وجب عسلا أولى من أجزلان النصب يدل على أن (١٤٧) المتكلم أراد أن عنده ما عسلا الوعاء المذكور

من الجنس المذكور وأما  
الجر فبجمله أن يكون  
مراده ذلك وأن يكون  
مراده بيان أن عنده  
الوعاء الصالح لذلك الثاني  
انما يذ كر تمييز العدد مع  
هذه المقدرات لان لها بابا  
يذ كر في نفسه ولا أفراد  
تمييزها بأحكام منها جواز  
الوجهين المذكورين  
وتمييز العدد اما واجبة  
النصب كعشرين درهما  
أو واجب الجر بالاضافة  
كما تثنى درهم ومنها جواز  
الجر من كاسياتي ومنها  
أن تميز تمييز العدد اذا وقعت  
هذه المقدرات تمييزا له نحو  
عشرين مدا برا وثلاثين  
وطلا عسلا وأربعين شبرا  
أرنا (والنصب) للتمييز  
(بعدهما أضيف) من هذه  
المقدرات لغير التمييز  
(وجبا ان كان) المضاف  
لا يصح اغناؤه حسن  
المضاف اليه (مثل) فان  
يقبل من أحدهم (ملء  
الأرض ذهبا) ما في السماء  
قد راحة سبحانه لا يصح  
ملء ذهب ولا قدر صاحب  
فان صح اغناء المضاف  
عن المضاف اليه جاز  
نصب التمييز وجاز جره  
بالاضافة بعد حذف  
المضاف اليه فهو أتم  
الناس رجلا وهو أتم  
رجل في نفسه كعمل ما ذكر

كونه على الحالية لمجرد هذا المنصوب ولزومه وتنكير صاحبه والغالب على الحال الاشتقاق  
والاشتغال وتعريف صاحبها وقال سيبويه وأتباعه تتعين الحالية لانه ليس بعد مقدار ولا شبهه  
واستظهر ابن هشام رجحا نيتها فقط أما نحو هذا فاختل حديد بتعريف الاسم فتعين فيه الحالية كما  
قاله المصنف أفاده الله ما ينبغي (قوله اجره) أي جواز انهم أن يريد نفس الالة التي يقدرونها وجب  
الجر لكن ليس هذا مما نحن فيه لان الاضافة تقيده على معنى اللام لا من حتى يكون تمييزا ولهذا لم  
يتعرض له المصنف والشارح وظاهر كلام المصنف والشارح وغيرهما أن الجرد المذكور سمي  
تمييزا وقال ابن هشام لا يسمي تمييزا (قوله اذا أضفتها) انما قيد لانه لو أطلق توهم بقائه ونونها ونونها  
وان جره عن مقدرة كافي تمييز كم أو ظاهرة كما يأتي في قوله واجره عن الخ فيفوت المعنى الذي أراد  
سم (قوله كذا حنطة غذاء) مدمبند أو غذا خبر هذا ما قاله المكودي وهو أقرب من جعل غذا بدلا  
أو حالا والخبر محذوف أي عندي وقول الشارح وشبرا أرض برفع شبرا كإرشاد اليه ومنوا قوب والظاهر  
على اعراب المكودي أنه مبتدأ أعطف عليه ما بعد والخبر محذوف أي كاذب في جواز الجر بالاضافة  
ويجوز تقديره عندي وأما على اعراب الثاني فهو معطوف على مدمبند (قوله في نحو ذوب ماء)  
أي من المقدرات وما أجرى مجراها مما يتوهم عند غيره خلاف المقصود بخلاف نحو خاتم حديد  
فان جره أكثر كما صرح به الرضي وغيره لان في جره تحقيفا بخلاف التنوين مع عدم توهم خلاف  
المقصود وبخلاف نحو شبرا أرض فان الاظهر عدم أكثرية نصبه لعدم توهم خلاف المقصود  
حال الجر بل قد يقال جره أكثر لما مر فتأمل (قوله لان النصب يدل) أي فهو أنص في المقصود  
بخلاف الجر (قوله الوعاء الصالح لذلك) أي أو الصفة الموزون بها أو المكيال الذي يكال به أو الشيء  
الذي يصح به (قوله انما يذ كر تمييز العدد) أي مع أنه من تمييز المفرد (قوله ومنها أنه) أي تمييز  
هذه المقدرات بغير البناء للفاعل وتمييز العدد مفعول به لا مفعول مطلق وقوله تمييزا له أي العدد  
فبرا وعسلا وأرضا تمييزات تمييز العدد وهو مدا وطلا وشبرا (قوله والنصب الخ) هذا البيت تقييد  
لسابقه يعني اجره اذا أضفت أي الى التمييز كما قاله الشارح سابقا بخلاف ما اذا كانت ضافة الى  
غيره والمراد بالاضافة ولو تقديره ادخل نحو الكوز مملئ ماء وزيد متفقئ شيئا اذا التقدير مملئ  
الاقطار ماء ومتفقئ الأعضاء شيئا فلا يجوز مملئ ماء ولا متفقئ شيئا (قوله من هذه المقدرات)  
يشكل على هذا التقييد ترز قوله ان كان الخ وهو قوله أشجع الناس رجلا اذا المضاف هنا ليس من  
المقدرات فهو خارج بهذا القيد لا بقوله ان كان الخ وأيضا قل وقد مر من الشبهة بالمقدرات لانها  
كالقدر المساحي لانها فالوجه التعميم كما فعل المرادى (قوله لا يصح اغناؤه الخ) إشارة الى رجه  
الشبهة في قوله ان كان مثل الخ (قوله ملء الأرض) برفع ملء على الحكاية كما أشار اليه الشارح  
(قوله الأرض) بنقل حركة الهمزة الى اللام (قوله فان صح اغناء المضاف الخ) قد يقال الذي يعني عن  
المضاف اليه هو التمييز لانه الذي يقع في محله لا المضاف ويدل له قول الهمع ولا يحذف عند جبر التمييز  
بالاضافة متى غير التنوين أو النون الا مضاف اليه صالح لقيام التمييز مقامه نحو زيد أشجع الناس  
رجلا يقال أشجع رجلا بخلاف نحو لله درهم رجلا ويحجه رجلا فلا يقال درهم رجلا ولا ويح رجلا  
اه (قوله وجاز جره بالاضافة الخ) ناقش فيه بهم بانه بعد الاضافة لم يبق تمييزا لدليل صحة قولك  
هو أشجع رجلا قايما فتميزه وقد يمنع عدم بقائه تمييزا وتميزه لا ينافي كونه تمييزا لما مر في كلام الشارح  
أن تمييز المقدرات بغير تمييز الاعداد (قوله محمل ما ذكره الخ) قد يقال الوجوب اضافي والمقصود  
بوجوب النصب امتناع الجر بالاضافة فلا ينافي جواز جره عن سم (قوله والفاعل المعنى) بنصب

من وجوب نصب هذا التمييز هو اذا لم يرد جره عن كذا كره بعد وقد أعطى ذلك أيضا بالمثال اه (والفاعل المعنى انصب) على  
التمييز (بافعله مفعلا) له على غيره والفاعل في المعنى



الفاعل يا نصيب ونصب المعنى بانتقاط الخافض **هـ** مستدري وانظروا انه يصح جر المعنى بإضافة  
 الفاعل اليه ومعنى **ك** ونه فاعل المعنى انه المتصف بالمعنى في الحقيقة اذ المتصف بالاحسانية في  
 الحقيقة هو الوجه في قولك مثلاً زيد أحسن وجهاً وفي آخر ما سنذكره عن نكت السبوطى إشارة الى  
 هذا قنبه (قوله هو السبوي) أى المتصف بالمعنى بالشيء الجارى في اللفظ على غيره أى غير ذلك  
 المتصف فان المنزل مثلاً هو المتصف فى المعنى بالعلو والعلو جارى في اللفظ على الخاطب (قوله اذ يصح  
 أن يقال أنت علامتك وكثر مالك) أى ولا يفرفوات التفضيل اذ لا يجب بقاؤه في الفعل الموضوع  
 موضع أفعال التفضيل أو يقال المراد علاماً زائداً وكثرة زائدة فلم يفت التفضيل فصيح كون  
 هذا التمييز محولاً عن الفاعل كما يتبادر من كلام الشارح وسيصرح به بعد وقال السبوطى في نكته  
 نقلاً عن ابن هشام التحقيق أن التمييز في هذا النوع محول عن مبتدأ مضاف وأصل أنت أحسن  
 وجهاً وجهك أحسن لجعل المضاف تمييزاً والمضاف اليه مبتدأ فالتفصيل وارفع ولا يريد المتصف  
 بقوله الفاعل المعنى أن هذا النوع محول عن الفاعل كما فهم بعضهم لأنك اذا قلت حسن وجهك لم  
 يستقد التفضيل فكيف يكون أنت أحسن وجهاً محولاً عن حسن وجهك وانما يريد أن هذا التمييز  
 هو المنسوب اليه ذلك المعنى **هـ** ملخصاً وقد علمت الجواب (قوله أما ما ليس فاعلاً في المعنى الخ)  
 والضابط أن تمييز أفعال التفضيل اذا كان من جنس ما قبله جراً فزيد أفضل رجلاً وان لم يكن من  
 جنس ما قبله نصب فزيد أكثر مالاً (قوله قائم مقامه) أى مقام التمييز (قوله وبعد كل ما اقتضى  
 تعجباً) اما وضعاً وهو ما فعله وأفعلى به أولاً نحو قوله دره فارساً وما بعده فان قلت لأفائدة في هذا البيت  
 لأن الأتيان بالتمييز بعد دال التعجب جازلاً واجب كالتعجب بعد غير دال التعجب فلا خصوصية له  
 أعجب بان المقصود أفادة وجوب نصب التمييز بعد دال التعجب بالاضافة كما يشعر به المثال (قوله  
 والله دره فارساً) يقال در اللين يدر ويدردر ادر ورا أكثر ويسمى اللين نفسه درا والاقرب أن المراد  
 هنا اللين الذي ارضعه من ندى أمه وأضيف الى الله تعالى تشريفاً يعني أن اللين الذي تغذي به مما  
 يليق أن يضاف ويذهب الى الله تعالى لشرفه وعظمته حيث **ك** كان غذاء لهذا الرجل الكامل في  
 القروسية والمقصود التعجب كأنه قيل ما أفرس هذا الرجل وتقل هم عن شرح التسهيل أن التمييز  
 بعد الضمير نحو قوله دره فارساً بالهاقصة من تمييز النسبة أن كان الضمير معلوماً المرجع نحو لقيت زيدا  
 والله دره فارساً وجاء في زيد فياله رجل وزيد حسبك به ناصراً والله دره فارساً كذا بعد الاسم الظاهر نحو  
 لله در زيد رجلاً وزيد رجلاً ومن تمييز المفرد ان كان مجهولاً ثم رأيت في الرضى أيضاً قال ما ملخصه  
 فتمييز النسبة قد يكون نفس المنسوب اليه كما في نحو لله در زيد رجلاً وكفى بريد رجلاً اذ المعنى لله در  
 رجل هو زيد وكفى رجل هو زيد وقد يكون متعلقاً كما في نحو طاب زيد علماً (قوله لفظاً) حال من من أى  
 حالة كون من ملفوظة وليس متعلقاً بقوله اجر لان الجر قد يكون تقديرية (قوله وكل تمييز الخ) فيه  
 تغيير وجه نصب غير في كلام المتن لاقتضائه نصب غير على الاستثناء مع أنه في كلام المتن منصوب  
 على المفعولية لاجر (قوله غير في العدد) أى الصريح فلا يرد أن تمييز كم الاستفهامية يجوز جر عن  
 مع أنه تمييز عدد وانما امتنع دخول من في المسائل المستثناة لان وضع من اليبانية أن يفسر بما وما  
 بعدهما اسم جنس قبلها صالح لجل ما بعدها عليه نحو أساور من ذهب وفي العدد لا يصح الحمل لكونه  
 متعدداً والتمييز مفرد وفي المحول عن الفاعل والمفعول كذلك لان ما بعده من وهو التمييز مبين لما قبلها  
 وهو الفاعل والمفعول كذا في التصريح وعندى في هذا التعليل نظر أما أولاً فلانه لا يتم على جميع  
 الأقوال الاستتابة في من هذه بل على أنها يابانية كما لا يخفى وأما ثانياً فلانه يقتضى امتناع من في نحو  
 امثلاً الا أنا ماء لهدم جهة حمل الماء على الأناء ومقتضى المتن العجبة لان التمييز في نحو ليس فاعلاً

هو السبوي وعملته  
 أن يصلح الفاعلية عند  
 جعل أفعال فعلاً كانت  
 أعلى منزلاً وأكثر مالاً اذ  
 يصح أن يقال أنت علام  
 منك وكثر مالك أما ما ليس  
 فاعلاً في المعنى وهو ما فعل  
 التفضيل بعضه وعلامته  
 أن يصح أن يوضع موضع  
 أفعال بعض ويضاف الى  
 جمع قائم مقامه نحو زيد  
 أفضل فقيه فانه يصح فيه  
 أن يقال زيد بعض الفقهاء  
 فهذا النوع يجب جره  
 بالاضافة الا أن يكون  
 أفعال التفضيل مضافاً الى  
 غيره فينصب نحو زيد أكثر  
 الناس رجلاً وبعد كل ما  
 اقتضى تعجباً ميز ككرم  
 بابي بكر) رضى الله تعالى  
 عنه (أبا) وما كرمه أبا  
 والله دره فارساً وحسبنا به  
 كافلاً وكفى بالله مالاً ويا جارتا  
 ما أنت جارة (واجري عن)  
 لفظاً **ك** كل تمييز صالح  
 لما شمرها (ان شئت) لأنها  
 فيه معنى كما أن كل ظرف  
 فيه معنى في وبعضه صالح  
 لما شمرها وكل تمييز فانه  
 صالح لما شمره من (غير ذي  
 العدد والفاعل في  
 المعنى) المحول



من الفاعل في الصناعة (كطبخ نضاً نقلاً) إذا أصله تطبخ نضاً نقلاً (١٤٩) لا يصح أن لما شرعنا فلا يقال عندى

عشرون من عبد ولا طاب  
زيد من نفس ومنه نحو  
أنت أعلى من لا ويجوز فيها  
سواهما نحو عندي تفضيل  
من بر وشير من أرض  
ومنوا من غسل وما  
أحسنه من رجل  
تفسيها **الاول** كان  
ينبغي أن يستثنى مع ما  
استثناء التمييز المحول عن  
المفعول نحو غسرت  
الأرض شجرا وجرجرا الأرض  
هيو ناوما أحسن زيد أدبا  
فانه يمنع فيه الجر بمن  
الثاني تقييد الفاعل في  
المعنى بكونه محولا عن  
الفاعل في الصناعة لاخراج  
نحو لله دره فارسا وأبرحت  
جارا فانما وان كانا فاعلين  
معنى اذا المعنى عظمت  
فارسا وعظمت جارا الا  
أنهما نصير محولين فيجوز  
دخول من هاهنا ومن  
ذلك أنهم رجال زيد يجوز فيه  
نعم من رجل ومنه قوله  
فهم المرء من رجل تهامى  
الثالث أشار بقوله ان  
ثبت الى أن ذلك جائز لا  
واجب الرابع اختلف في  
معنى من هذه فحمل  
للتبعض وقال المشاوبين  
يجوز أن تكون بعد المقادير  
وما أشبهها رائدة عند  
سيدويه كما زيدت في نحو ما  
جاءني من رجل قال الآن  
المشهور من مذاهب النحاة  
ما عدا الا خفف أنها لا تزداد

في المعنى ولا مفعولا وقد يدفع بان الكلام في من المعهودة في جر التمييز وهي اليانية على أصح  
الاقوال كما سيأتي ومن في المثال ليست منها لاهاما ابتداءية أو سببية ويؤخذ منه أن جر التمييز  
الفاعل في المعنى بمن غير المعهودة في جر التمييز كالابتداءية والسببية جائز ولا بعلة فيه فتدبر (قوله  
عن الفاعل في الصناعة) دخل فيه نحو زيد أطيب نفسه ~~ان~~ كان رفعه الظاهر قليلا أو عن فاعل الفعل  
التفضيل صناعة والاصل زيد أطيب نفسه وان ~~كان~~ كان رفعه الظاهر قليلا أو عن فاعل الفعل  
والاصل زيد طابت نفسه على ما أسلفه الشارح وقد منما فيه فلا حاجة لزيادة غيره أو عن المبتدا  
(قوله ومنه) أي من الفاعل في المعنى المحول عن الفاعل في الصناعة أنت أعلى منزلا فنزلا محول  
عن فاعل أفعل التفضيل صناعة والاصل أنت أعلى منزلا وان كان رفعه الظاهر قليلا أو عن فاعل  
الفعل والاصل أنت علام منزلك كما أسلفه الشارح أي علوا زائد على علو منزل غيره فلا يرد أنه إذا  
قبل علام منزلك فالتفضيل مع أنه قد يمنع ضرر وفواته كما قدمناه وفي التوضيح أنه محول عن المبتدا  
والاصل منزلك أعلى بفعل المضاف تمييزا والمضاف اليه مبتدأ فارتفع وانفصل بعد أن كان متصلا  
بجرور وهو أيضا صحيح وقد أسلفناه قال شارح الجامع لا منافاة بين كونه فاعلا في المعنى ومحولا عن  
المبتدأ في الصناعة لأن ما صلح لأن بحجر بالتفضيل منه صلح لأن ~~يكون~~ فاعلا في المعنى (قوله  
وأبرحت جارا) أي أعجبت ويصح في انتهاء الكسر على خطاب المؤنث والفتح على خطاب المذكر  
ولا يتعين أن يكون مراد الشارح أبرحت جارا في قول الأعمش

أقول لها حينئذ الرحيم ليرحم ربها وأمرحت جارا

حتى يتعين الكسر كما قيل نعم الاولى أن يكون مراده ذلك ليكون جاراً في المثال. متعيناً لعدم التحويل  
لان قصد الشاعر بقرينة سياقه مدحها بما أن نفسه اجارة مجببة لا بان جارها مجبب حتى يكون محولاً  
عن الفاعل ولولم يكن مراد الشارح ذلك لاحتيج الى أن يقال غشبه بهذا المثال لغير المحول مبنى على  
أحد احتماليه والمثال بكيفية الاحتمال وتظيره كرم زيد ضيفاً قال في المعنى ان قدر أن الضيف غير  
زيد فهو تقييد محول عن الفاعل يمنع أن يدخل عليه من وان قدر نفسه افعال الحال والتقدير  
وعند قصد التمييز فالاحسن ادخال من اه أي للنصب على المقصود والتقدير على التقدير  
الثاني من تمييز الجملة غير المحول قاله الدماميني (قوله اذا المعنى عظمت فارسا الخ) ففارسا واقع على  
مدلول التاء التي هي الفاعل فيلزم أن يكون فاعلاً في المعنى (قوله ومن ذلك) أي من الفاعل في  
المعنى الغير المحول عن الفاعل في الصناعة (قوله نعم رجال زيد) مثله جدار جلا زيد قال الشاعر  
يا جدار جبل الريان من جبل • دما ميني (قوله تهاى) بكسر التاء ان كان تخفيف ياء الذب  
لاجل الروى وبفتحها ان كان لاجل تعويض الفتحة عن التشديد على أحد مذهبين فيكون كميان  
نسبة الى تمامه بالكسر اطلاق على مكة وعلى أرض معروفه لا بلدان وهم فيه الجوهرى هذا ما  
يضد كلام القاموس والمصباح وقد نقل الدماميني فيه الضبطين وبه يعرف ما في كلام البعض  
وتمييز باب نعم من تمييز المفعول على ما صرح به الرضى وغيره وأيده الدماميني بان الضمير في نحو نعم رجال  
زيد وزيد نعم رجال لا يعود على زيد تأخر أو تقدم وانما يعود على مبهم عام والرابطين المبتدأ والخبر  
العموم اه أي وتمييز العائد على مبهم تمييز مفعول كما مر في شروئ ددره فارسا والمبهم العام هو رجال  
كما صرح به جعلهم ضمير نعم مما يعود على متأخر لفظاً ورتبة ومن تمييز الجملة على ما نقله الدماميني  
عن المصنف (قوله فليل للتمييز الخ) بقى قول ثالث وهو أن البيان الجنس صرح به اشاطبي في  
باب حروف الجر ونقله المصنف عن الموضع في الحواشي وقال هو ظاهر (قوله وما أشبهها) أي  
مما أجرى مجراها وما حمل عليه (قوله ويدل لذلك) أي الزيادة وفيه أن ما ذكره لا ينهض دليلاً

الافى غير الايجاب قال فى الارتشاف ويدل لذلك معنى الزيادة العطف بالنصب على موضعها قال الخطيب طافت أمانة بالركبان آونة  
يا حسنه من قوام ما منتقبا ينصب منتقبا على محل قوام الخاء من اذا قلت عندى عشرون من الرجال



لا يكون ذلك من جرمين العدد بمن بل هو تركيب آخر لان تمييز العدد شرطه الاقراءوا ايضا فهو معروف اه (واعمل التمييز قدم مطلقا) أي ولو فعلا متصرفا فافا لسيدويه والفراد وأكثرا البصريين والكوفيين لان الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف كونه فاعلا في الأصل وقد حول الاسناد عنه الى غيره لقصد المبالغة فلا يغير عما كان يستحقه من وجوب التأخير لما فيه من الاجلال بالأصل أما غير المتصرف فبالاجماع وأما قوله (١٥٠) ونارنا لم يرنار امثلها فضرورة وقيل الرؤية قليلة ونارنا مفعول ثان

(والفعل ذو التصريف  
زرزرا سبغا) هو مبني  
للمفعول وزر زرا حال من  
الضمير المستتر فيه النائب  
هن الفاعل أي محي  
عامل التمييز الذي هو فعل  
متصرف مسبوقا بالتمييز زر  
أي قليل من ذلك قوله  
أنفسا تطيب بئيل المنى  
وداعي المنون ينادي جهارا  
وقوله  
وما كان نفسا بالفراق تطيب  
وقوله

ضيعت عزى في ابعادي  
الاملا  
وما رعويت وشيارا  
اشتعلا وأجازا الكسائي  
والمجازي والمبرد والجرى  
القياس عليه محضين بما  
ذكر وقياسا على غيره من  
الفضلات المنصوبة بفعل  
متصرف ووافقهم الناظم  
في غير هذا الكتاب  
في تنبيهان في الاول مما  
استدل به الناظم على  
الجواز قوله  
رددت بمثل السيد نهدي  
مخلص

كيش اذا عطفا ماء تحلبا  
وقوله  
اذا المرء عينا قرا العيش مريا  
ولم يكن بالاحسان كان مذمما

لزيادة لانه يصح فاعلا محمل المحرور بغير الزائد اذا كان يظهر في الفصح فلامانع هنا من كونها غير زائدة والعطف على محل محرورها الثابت له بحسب الأصل لظهوره في الفصح عند حذفها فتأمل (قوله آونة) بمد الهزة جمع أو ان من قوام يفتح القاف أي قامة وما زائدة ومنتقبا بفتح القاف موضع النقاب (قوله لا يكون ذلك من جراح) أي بل قوله من الرجال صفة لعشرون (قوله لان تمييز العدد) أي المنصوب بقريظة أن الكلام في جواز جرح التمييز المنصوب بمن فلا يرد أن تمييز العشرة الى الثلاثة جمع (قوله شرطه الافراد) ولذلك قالوا في قوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطا ان أسباطا بدل مما قبله والتمييز محذوف أي فرقة (قوله وعامل التمييز قدم) وأما توسط التمييز بين العامل ومعه وله نحو طاب نفسا زيد فنقل بعضهم الاجماع على جوازه (قوله كونه فاعلا في الأصل) أي وأعطى غير الفاعل في الأصل حكم الفاعل اجراء للباب على وتيرة واحدة (قوله لقصد المبالغة) أي في أسناد الطبيب ليدفاه فيسد قبل التخصيص بالتمييز أنه طاب من جميع الوجوه فالمبالغة من حيث أول الكلام وقيل لقصد الاجمال ثم التفصيل ويشكل عليه ما من جواز التوسط لقوات الاجمال ثم التفصيل بالتوسط كذا قال شيخنا والبعض وقد يقال كما يشكك على هذا يشكك على تعليل الشارح أيضا على أن النظر الى الأصل والغالب فلا اشكال (قوله فلا يغيرها كان يستحقه الخ) لا يقال فديخرج الشيء عن أصله ككاتب الفاعل فانه كان جائزا لتقديم على العامل وصار بالزيادة محتسفا في مانع من اعطاء التمييز بصيرورته فضله حكم المفعول من جواز التقديم لانا نقول الأصل عدم الخروج عن الأصل (قوله ونارنا الخ) فنارنا تمييز وهو مقدم على عامله وهو مثالها لانه تمييز مفرد (قوله وزر زرا حال الخ) قال سم فيه نظروا الوجه كونه مفعولا مطلقا أي سبغا زرا اه ووجه النظر أن جعله حالا من ضمير سبغ يقتضي أن التزرو وصف للفعل مع أنه وصف للتقديم عليه هذا ما ظهر لي وهو أدق من توجيه شيخنا النظر بأن وقوع المصدر وحالها مع (قوله وما كان نفسا) كان زائدة وضمير تطيب يرجع الى ليلى في صدر البيت وهو أنه جليل بالفراق جديها (قوله ضيعت عزى في الخ) الحزم ضبط الامور واتقانها والارعواء الانزجار (قوله بمأذكر) أي من الايات واجيب بانه ضرورة (قوله وقياسا على غيره من الفضلات) اجيب بالفرق فان تقديم التمييز محل للغرض السابق من التأخير بخلاف غيره من الفضلات قاله الاماميني ويرد عليه أن توسط التمييز أيضا محل للغرض مع أنه جائز تقدير (قوله رددت بمثل السيد) أي بفرس مثل السيد بكسر السين أي الذئب نهدي ففتح التون أي ضمهم مخلص بكسر اللام المشددة أي طويل القوائم كيش بكاف مفروحة قيم مكسورة فخصية ساكنة فشين مبهمة أي سريع العدو والمثلاثة صفات لمثل والشاهد في ما حيث قدمه على عامله وهو تحلبا أي سالا (قوله عينا قرا) قال في القاموس قرت عينه نقر بالكسر والفتح قررة وقد تظم وقرور ابردت وانقطع بكأوها وأرأت ما كانت متشوقة اليه اه ومنه يا حال أي كنسیر المال كما في القاموس وتفسير البعض له بمعطيا لا يوافق اللغة ولا يناسب البيت (قوله وهو سهو منه الخ) نظريه سم بأن عطفا والمرء عند الناظم مبتدأ في التسهيل

وهو سهو منه لان عطفا والمرء مرفوعان محذوف يفسره المذكور والنائب للتمييز هو المحذوف الثاني أجمعوا على وقد منع التقديم في نحو كني بزید رجلا لان كني كان فعلا منصرفا الا أنه في معنى غير المتصرف وهو فعل التعجب لان معناه ما أكفاه رجلا في حاجته في يتفق الحال والتمييز في خمسة أمور ويقتربان في سبعة أمور فأما أمور الاتفاق فانه ما اعمان تكرتان فضلتان منصوبتان رافعتان للاهمام وأما أمور الافتراق فالاول أن الحال تحي بحالة ونظرا فواجب جرحا كاهم والتمييز لا يكون الا اسما الثاني أن الحال قد منه قف معناه الكلام عليها كما عرفت في أول باب الحال



ولا كذلك التمييز الثالث أن الحال مبينة للهيئات والتمييز للذوات (١٥١) الرابع أن الحال تتعدد كما عرفت بخلاف التمييز

الخامس أن الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلا متصرفا أو مفعولا به ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح السادس أن حق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجود وقد يتعاكسان فتأتي الحال جامدة كهذا مالك ذهباً وياق التمييز مشتقا نحو لله دره فارساً وقد مر السابع الحال تأتي مؤكدة لعاملها بخلاف التمييز فلما قوله تعالى إن

عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا فمنها تامة وكذا ليافهم من أن عدة الشهور وأما بالنسبة إلى عامله وهو اثنا عشر فيبين وأما الجازة المبردة ومن وافقه نعم الرجل رجلا زيدا فردودة وأما قوله تزود مثل زاد أي بئس فينا

فتم الزاد زاد أي بئس زاداً فالصحيح أن زاداً معمول لتزود أما مفعول مطلق إن أريد به التزود أو مفعول به إن أريد به الشيء الذي يستزود به من أفعال السبر وعليهما قتل نعمته تقدم فصارحاً وأما قوله

نعم الفتاة فتاة هذا ولو بدلت رواية بـ نطفة أو بـ عاء فتاة حال مؤكدة والله أعلم

حروف الجر (هاك حروف الجر وهي) عشرون حرفاً (من) و (إلى) و (حتى) و (خلا) و (حاشا)

و (عدا) و (في) و (عن) و (على) و (مد) و (منذ) و (رب) و (إلا) و (من) و (و) و (أو) و (تاء) و (كاف) و (باء) و (ل) و (منى) و (كاف) و (شركة) في حركات الاسم على التفصيل الآتي وقد تقدم الكلام على خلا وحاشا وعدا في الاستثناء وقل من ذكر سى ولعل ومن

وقد تغنى ابتدائية اسم بعد إذ عن تقدير فعل اه فكان الأولى أن يقول بدل قوله وهو سهو ولا يصلح أن يستدل لا احتمال أن يكون عطفه والمرمى فوصي بفعل محذوف وقد يدفع النظر بأن التفسير بالسهو نظراً إلى قوله في الخلاصة والزموا إذا إضافة إلى جعل الأفعال (قوله ولا كذلك التمييز) ممنوع فقد يتوقف معنى الكلام على التمييز نحو ما طاب زيد إلا نفساً معنى (قوله مبينة للهيئات) ليس المراد بالهيئة الصورة المحسوسة كما يتبادر منها وإنما يخرج نحو تكلم صادقاً ولا يرد جاء زيد والشمس طالعة لأنه في معنى جاء مقارناً لطلوعها فالحال فيه بحسب التأويل مبينة للصفة قاله الدماميني (قوله مبينة للذوات) أي أو النسب ليوافق ما مشى عليه سابقاً وان التزم ابن الحاجب أن تمييز النسبة أيضاً في الحقيقة تمييز لذات مقدرة كما مر بيانه (قوله بخلاف التمييز) أي فإنه لا يتعدد أي بدون عطف أما بالعطف فيجوز أن يتعدد (قوله لعامله) أي مع قطع النظر عما أخبر عنه به إذا العامل (قوله فردودة) لأن الأبهام قد ارتفع بظهور الفاعل فلا حاجة للتمييز (قوله أما مفعول مطلق الخ) بالظاهر أنه يصح أن يكون حالاً مؤكدة من الزاد على قياس ما فعله في قول الشاعر نعم الفتاة الخ (قوله نعمته) أي بحسب ما كان بدليل بقبه كلامه (قوله فصارحاً) أي كما هو شأن صفة النكرة إذا تقدمت فعولية موحشاً طلل

### حروف الجر

قدمها على الإضافة لما قيل إن العمل فيها للعرف المقدر وإنما مبينت حروف الجر أما لأنها تخرج معاني الأفعال إلى الأسماء أي توصلها إليها فيكون المراد من الجر المعنى المصدري ومن ثم سماها الكو فيون حروف الإضافة لأنها تنصب معاني الأفعال أي توصلها إلى الأسماء وما لأنها تعمل في الجر فيكون المراد بالجر الأعراب المخصوص كافي قولهم حروف النصب حروف الجر ولم يرد على الأول أن مقتضاه أن لا يكون خلا وعدا وحاشا في الاستثناء أعرف حراً لأن لتخصيص معنى الفعل عن مدخول لا لا يصلح إليه لأن المراد بإيصال حرف الجر معنى الفعل إلى الاسم ربطه به على الوجه الذي يقتضيه الحرف من ثبوته أو انتفاءه منه قاله الدماميني (قوله هالك حروف الجر) ها بالقصر هنا وقد تعدد كافي هاؤم أقرأ كتابه اسم فعل بمعنى خذ والكاف حرف خطاب تنصرف تصرف الكاف الأسماء بحسب حال مخاطب من تذكيرونا نيت وإفراد وتثنية وجمع كالنكاف في رويدك ومع اسم الإشارة وأرأيتك بمعنى أخبرني وفخو يا ك قاله يس وغيره (قوله وهي من الخ) الخبر مجموع المتعاطفات والعطف ملحوظ قبل الأخبار ويقال في من منا كالي بل قبل أنها الأصل تخففت لكثرة الاستعمال محذوف الألف وسكون الذون (قوله ورب) ويقال رب بفتح الراء ورب بضم الراء والباء ورب بضم الراء وفتح الباء وسكون التاء ورب بفتح التاء وفتح الراء وسكون الناء ويتخفيف الباء من هذه السبعة ورب بالضم وفتح الباء المشددة ورب بالضم فالسكون ورب بالفتح فالسكون فهذه سبع عشرة لغة اه مع فوائد كحاشا عليه المصنف من سرفسة رب هو ذهب البصريين وذهب الاخفش والكو فيون إلى أهميتها وأيده الرضى بأنها في التقليل أو التذكير مثل كم الخبرية في التذكير إذ معنى رب رجل قليل أو كثير من هذا الجنس كما أن معنى كم رجل كثير من هذا الجنس ولا خلاف في أهمية كم ثم استشكل حرفية رب بأمور فراجع وجنح إليه الدماميني أيضاً قال ويمكن أن يكون سبب بنائها مع اسميتها ما قبل في كم من نفعها معنى الانشاء الذي حقه أن يؤدي بالحرف أو شائتم الحرف ونشعاف بعض لغاتنا وهو تخفيف الباء وحل التشديد عليه (قوله على التفصيل الآتي) أي من اختصاص بعضها بالوقت وبعضها بالانكرات وبعضها بالظاهر إلى غير ذلك (قوله وقد تقدم الكلام الخ) اعتذار عن سكوت الناظم

و (عدا) و (في) و (عن) و (على) و (مد) و (منذ) و (رب) و (إلا) و (من) و (و) و (أو) و (تاء) و (كاف) و (باء) و (ل) و (منى) و (كاف) و (شركة) في حركات الاسم على التفصيل الآتي وقد تقدم الكلام على خلا وحاشا وعدا في الاستثناء وقل من ذكر سى ولعل ومن



في حروف الجر لقرابة الجرمين . أما في ثمة ثلاثة أشياء الأول ما الاستفهامية المستفهم بها من جملة الشيء نحو كونه يجمع على به  
والثاني ما المصدرية مع صلتها كقوله (١٥٢) يراد الفتى كذا يضرو وينفع أي الضر والنفع قاله الأخفش وقيل ما كافة

الثالث أن المصدرية  
وصلتها نحو جئت كي أكرم  
زيدا إذا قدرت أن بعدها  
فان والفعل في تأويل  
مصدر مجرور بها ويبدل  
على أن أن تعبر بعدها  
ظهورها في الضرورة  
كقوله

قالت أكل الناس أصبحت  
ما نأ  
لسانك كذا أن تغر وتخدع  
والأولى أن تغدر كي  
مصدرية فتقدر اللام  
قبلها بديل كثرة ظهورها  
معها نحو لكبلا تأسوا  
وأمّا لعل فالجر بها لغة  
عقيل ثابتة الأول  
ومحذوفة مفتوحة الآخر  
ومكسورة ومنه قوله  
لعل الله فضلكم علينا  
بشيء أن أمكم شريم

وقوله  
لعل أبي المغوار منك قريب  
وأمّا متى فالجر بها لغة  
هذيل وهي بمعنى من  
الابتدائية جمع من كلامهم  
أنرجها متى كذا أي من  
كده وقوله

شريم بماء البحر ثم ترفعت  
متى بلج خضر لهن نثج  
وأمّا الأربعة عشر الباقية  
فهي ما في الكلام عليها  
في تنبيهات الأول إنما  
بدأت لأنها أقوى حروف  
الجر ولذلك دخلت على  
ما لم يدخل عليه غيرها نحو

عن الستة في التفصيل الآتي (قوله نحو كنه) أصله كنه ما أخذت ألفه ما وجوب بالدخول حرف الجر  
عليها وحى بماء السكت وقفا حفظا للقصيدة الدالة على الألف المحذوفة وهكذا يفعل مع سائر حروف  
الجر الدالة على ما الاستفهامية قاله المصريح وغيره (قوله ما المصدرية مع صلتها) كان الأولى أن  
يقول المصدر المنسبك من صلة ما وكذا يقال فيما بعده يدل على ذلك قوله بعد في تأويل مصدر  
مجرور بها كذا قال البعض والأوجه أن مجموع الحرف وصلته مجرور ومجربا بالحرف لأنه الذي تساط  
عليه الحرف ودلالة قول الشارح في تأويل مصدر مجرور بها إنما يظهر إذا قرئ مجرور بالجر فان  
قرئ بالرفع خبر ثان لقوله فان والفعل فلا ولم يقل على هذا مجروران لأن المراد مجموع أن والفعل  
قتأمل (قوله للضر والنفع) أي ضر من يستحق الضر ونفع من يستحق النفع (قوله وقيل ما كافة) أي  
لكي من علمها الجر مثلها في رعا (قوله فقالت أكل الناس الخ) كل مفعول أول لما نأ ولسانك أي  
حلاوة لسانك المفعول الثاني كافي التصريح وغيره وان عكس البعض وعطف تخدع تفسيرى  
والخدع ارادة المكر بالغير من حيث لا يعلم (قوله والأولى) أي في الموضع الثالث (قوله ثابتة الأول  
الخ) حال من الضمير المجرور بالباء فهذه أربع لغات يجوز الجرفها ولا يجوز في غيرها من بقية لغات  
لعل كما قاله المصريح (قوله لعل الله) فالتدوير بالابتداء منع من ظهوره حركة حرف الجر  
الشبيه بالزائد وفضلكم خبر وان أمكم شريم أي مفضضة بدل من شيء (قوله وهي بمعنى من  
الابتدائية) قال في الهمع وتأتى اسماء بمعنى وسط حكى وضعها متى كذا أي وسطه (قوله شريم) أي  
السحب وضم شريم معنى روين فعدها بالباء أو هي بمعنى من وقوله لهن نثج أي صوت حال من  
النون في شريم وهذا على قول العرب والحكماء ان السحاب يأخذ الماء من البحر ثم يطره قال في  
التصريح يقال ان السحاب في بعض المواضع تدفون البحر الملح فتتد منه اطرطيم عظيمة شرب من  
مائه فيكون له صوت عظيم من هج ثم تذهب صاعدا الى الجوف فيلطف ذلك الماء ويعذب بأذن الله تعالى  
في زمن سحودها وترفعها ثم تطرح حيث يشاء الله تعالى اه (قوله لأنها أقوى حروف الجر) ولان من  
معانيها الابتداء فتناسب الابتداء بها (قوله نحو من عندك) أي من كل طرف ملازم النصب على  
الطرفية (قوله والتنبيه) أي صورة لامعنى اذهى حرف قسم وكذا يقال في قوله وهمزة الاستفهام كما  
في سم وقوله اذا جعلت أي كلتاهما (قوله في التمدوين) أي صورة تعويضها التنبيه وهمزة  
الاستفهام عن باء القسم يقال ها الله بقطع الهمزة وصلها مداوقة صرافا للغات أربع وآلة بالمد مع  
الوصل وآلة بالقطع بلا تعويض شيء عن الباء كذا في الهمع قال الدماميني وأضعف اللغات الأربع  
في ها الله حذف ألفها مع قطع همزة الله بل أنكر هذه اللغة ابن هشام لكن نقلها غير واحد عن الجرجي  
(قوله بالعوض) أي بل بالعوض عنه المحذوف وهو الباء لأنها أصل حروف القسم (قوله خلافا للأخفش  
ومن واقفه) أي حيث ذهبوا الى أن الجر بالعوض وهو المتجه عندي بدليل أن الجر بواو القسم  
وتائه مع أن الواو عوض من الباء والتاء عوض من الواو وقياسها التنبيه وهمزة الاستفهام على فاء  
السبية وواو المعية حيث لم يكن النصب بها بل بأن المضمة قياس مع الفارق لان الفاء والواو  
لهما في الحقيقة عوضين عن أن بدليل اضمارها بعدهما بخلافها التنبيه والهمزة فافهم (قوله  
الى أن أيمن) بفتح الهمزة وضم الميم هذا هو الاصح وبالكسر فالضم وبالكسر والفتح وبفتحين وبإدخال  
ايم بكسر فضم وايم بفتح فضم وايم بكسر تين وهيم بفتح الهاء المبسطة من الهمزة فضم قال أبو حيان  
وهي أعرب لغات ارام بكسرتين وآم بفتحين وآم بفتح فضم وآم بكسر فضم وآم بكسر  
ففتح ومن بفتح الحرفين وكسرهما وضمهما ارم مثلنا فهذه عشرون لغة كذا في الهمع (قوله وشذافي

من عندك الثاني عد بعضهم من حروف الجر ها التنبيه وهمزة الاستفهام اذا جعلت عوضا من حرف الجر في القسم قال ذلك  
في التسهيل واپس الجر في التعويض خلافا للأخفش ومن واقفه وذهب الزجاج والرواني الى أن أيمن في القسم حرف جر وشذافي



ذلك وعد بعضهم منها الميم مثلثة في القسم نحو ما الله وجعله في التسهيل بقية (١٥٣) أمين قال وليست بدلا من الواو ولا

أصلها من خلافا لمن زعم ذلك وذكر الفراء أن لات قد تجر الزمان وتقرى ولات حسين مناص وزعم الاخفش أن بله حرف جر بمعنى من والصحيح أنها اسم وذهب سيديويه إلى أن لولا حرف جر إذا وليها ضمير متصل نحو لولاى ولولاك ولولاه فالضمائر مجرورة بها عن سيديويه وزعم الاخفش أنها في موضع رفع بالابتداء ووضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع ولا عمل للولا فيها كما لا تعمل لولا في الظاهر وزعم المبرد أن هذا التركيب فاسد لم يرد من لسان العرب وهو محجوج بثبوت ذلك عندهم كقوله

أطعم فينا من أراق دماءنا ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسن • وقوله وكم وطن لولاى طعت كما هوى بأجرامه من قسه النيق منهوى

انتهى (بالتأثير اخصص منذ) (مذوحق) والكاف والواو ورب والتا) وكى ولعل ومتى وقد سبق الكلام على هذه الثلاثة وما عدا ذلك فيجوز الظاهر والمضمر على ما ساقى بيانه (راخصص منذ ومندوقتا) وأما قولهم ما رأيت منذ أن الله خلقه فتعديره منذ

ذلك) لأنها اسم بمعنى البركة (قوله نحو ما الله) هو على هذا القول مبنى على إحدى الحركات لا به حرف جر بهذا يعرف ما في كلام البعض فانظره وأما على غيره فالحركة حركة بنية وحركة الأعراب على النون المحذوفة تخفيفا (قوله وليست بدلا من الواو) رد لقول بعضهم السابق ووجهه أنها لو كانت بدلا لوجب فتحها كافي التاء قاله الدماميني وفيه أن الواو بدل من الباء ولم توافقها في الحركة إلا أن يقال خالفها للتخفيف (قوله ولا أصلها من) أي التي هي حرف قسم على رأي جماعة مشي عليه المصنف في تسهيله في مجت من الجارة مختص رب مضافا إلى الباء نحو من ربى لأفعلن بضم الميم وكسر هلمع سكون النون فيهما وانما لم يكن الأصل من هذه فحذفت فونها إلا أن الأشهر في من هذه الاختصاص برى وأما رواية الاخفش من الله فشاذه بخلاف م وأما من التي هي لغة في أمين فثلاثة الحرفين كما مر قاله الدماميني بعضه في مجت من الجارة وبعضه في مجت أمين (قوله والصحيح أنها اسم) أي مصدر أو اسم فعل أو بمعنى كيف كما تقدم في المفعول المطلق (قوله أن لولا حرف جر) أي لا يتعلق بشئ كرب ولعل الجارة تنزى لثلاثة منزلة الجار والزائد كذا في المغني وفيه نظر للفرق باختلال أصل المعنى بحيث لولا دون رب ولعل ولهذا ضعف الرضى مذهب سيديويه هذا بأن حرف الجر الأصلي لا بد من متعلق ولا متعلق للولا فافهم والضمير بعدها في موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف فيكون للضمير محلات على رأى سيديويه فقول الشارح وزعم الاخفش أنها في موضع رفع أى فقط (قوله ووضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع) أي وإن كان غالب نيابة الضمائر في الضمائر المنفصلة فقد وجدت في المنصلة كما في صاه وصالة وعسافى على قول تقدم في أفعال المقاربة وانظر هل وضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع لازم على مذهب سيديويه من حيث أن الضمير في محل رفع بالابتداء أو غير لازم الظاهر الثاني لما مر من أن معنى كون الكاف والهاء والياء ليست ضمائر رفع أنها لا تكون في محل رفع فقط فلا ينافى أنها تكون في محل رفع وجر كما في مجت من ضربك زيد أو اعلم أنك إذا عطفت على مدخول لولا اسمها ظاهرا تعين رفعه أجماعا لأنها لا تجر الظاهر بنية عليه الدماميني (قوله حسن) قال العينى أراد به الحسن بن على رضى الله تعالى عنهما ويرى عيسى بكون الموحدة اسم قبيلة ويرى جبن (قوله وكم موطن) كم خبرية بمعنى كثير في محل نصب بطعت أو رفع بالابتداء خبره جملة لولاى طعت والراطة محذوف أى طعت فيه وطعت بفتح التاء مع كسر الطاء أو ضمها من طاح يطج ويطوح أى هالك وقوله كما هوى ما مصدرية وهوى بفتح الواو سقط وفاعله منهوى أى ساقط والأجرام جمع جرم بالكسر وهو الجثة والقنة بضم القاف وتشديد النون أعلى الجبل وكذا التيق بكسر النون وباللقاف آخره فالإضافة من إضافة المسمى إلى الاسم (قوله بالظاهر اخصص) الباء داخلية على المقصور عليه على عكس قوله الاتى واخصص منذ ومندوقتا اخصص منذ ورات بالظاهر لضعف غالبها باختصاص بعضه بالوقت وبعضه بالمنكر وبعضه بالآخر أو المتصل بالآخر وكوب بعضها عوضا عن باء القسم لأصلا فيه وغرابة الخبرية عنها ولتأدية إدخال الكاف على الضمير إلى اجتماع كافين في محوكت وطردنا المنع (قوله واخصص منذ ومندوقتا) قال ابن عصفور ما يستعمل به عن الوقت كالوقت بشرط أن يكون مما يستعمل ظرفا فتقول منذ كم ومذمتى ومذأتى وقت ولا تقول منذ ما لأن ما لا تكون ظرفا فان قلت سبب على دخولها على الأفعال فكيف يصح دعوى الاختصاص بالوقت أجيب بأنهم ما جئنا بلسانهم في جريان اتفاق والكلام فيما إذا كانا جارين أه يس على أن منهم من يرى أنها جئنا بلسانهم في جريان اتفاق والكلام فيما إذا كانا جارين أه يس منذ أن الله خلقه) أي على رواية فتح الهمة أما على رواية الكسر فذا سم لدخولها على الجملة (قوله وبشرط في مجرورها) وكذا في مرفوعها ما بنى بشرط رابع وهو أن يكون متصرفا فلا يجوز

(٢٠ - صبان ثانی) زمن أن الله خلقه أى منذ زمن خلق الله إياه في تنبيهه بشرط في مجرورها مع كونه وقتا أن يكون معينا لا ميم ماضيا أو حاضرا لا مستقبلا تقول ما رأيت منذ يوم الجمعة أو مذنيوم ما ولا أقول مذنيوم ولا أراء مذنيوم وكذا في منذ أه



(و) انحصص (رب) منكر (نحور رب) (١٥٤) رجل ولا يجوز رب الرجل (والثناء لله ورب) مضان للكعبة أولياء المتكلم نحو

وتالله لا كبدن أصنامكم  
ورب الكعبة وتربي  
لا فعلن وتدورن  
وتحياتك (وما رووا من  
نحور به فتى) وقوله  
وربه عطيا أنقذت من  
عطيه

(نور) أي قليل تنبيه  
يلزم هذا الضمير المحرور  
بها الأفراد والتذكير  
والنفسير بتمييز به  
مطابق للمعنى فيقال رب  
رجلا ورب امرأه قال  
الشاعر

ربه فتية دعوت الى ما  
يورث المجددائبا فأجابوا  
وقد سبق التنبيه عليه في  
أخرياب الفاعل (كذا كها  
ونحوه) أي قدسرت  
الكاف ضمير الغيبة قلبا  
كقوله  
وأم أوعال كها أو أفرها  
وقوله

ولا ترى به لا ولا لا  
كولا كهن الا حاطلا  
وهذا مختص بالضرورة  
تنبيهه قوله ونحوه  
يحتمل ثلاثة أوجه الأول  
أن يكون إشارة الى بقية  
ضمائر الغيبة المتصلة كما  
في قوله كولا كهن الثاني  
أن يكون إشارة الى بقية  
الضمائر مطلقا وقد شذ  
دخول الكاف على ضمير  
المتكلم والمخاطب كقوله  
واذا الحرب شمرت لم تكن  
كي

منذ صرت تريد صهر يوم بعينه ويشترط في عامها أن يكون فعلا ماضيا منقيا نحو ما رأته منذ يوم  
الجمعة أو متطاولا نحو سمعت منذ يوم الخميس ولا يجوز قتلته منذ يوم الخميس قاله يس (قوله واخصص  
رب منكر) أي في الكثير فلا يرد قوله إلا في ومارو والخ على أن مذهب جماعة كابن عصفور  
والزنجشري أن مثل هذا الضمير نكرة لأنه عائد على واجب التكثير وقال جماعة كالقارمي معرفة  
جار مجرى النكرة وقد يطف على مجرور هامضاف الى ضميره نحو رب رجل وأخيه لأنه نكرة تقدير  
اذا التقدير وأخيه وانما لم يجز رب أخي الرجل لأنه يقتضي التابع ما لا يقتضي المتبوع أمرب رجل  
وزيد مثلا فلا يجوز قال في التسهيل ولا يلزم وصفه أي المنكر المحرور به اختلافا لله برد ومن وافقه  
(قوله والثناء لله ورب) توهم التسوية في الدخول عليهما وليس كذلك فان دخولها على رب قليل وقد  
يؤخذ عدم التسوية من تقديم لفظ الجلالة (قوله ربه فتى) قال الجاهلي هذا الضمير عائد على مبهم في  
الذهن يعني قبل ذكره مؤخر تمييزا فلا ينافي عدم هذا الضمير مما يعود على متأخر لفظا ورتبة كما مر  
هذا ما ظهر لي (قوله وره عطيا) أي مشرفا على العطب أي الهلاك قاله العيني ولا ينافيه قوله أنقذت  
من عطيه لأن المراد أبعدته عن العطب وانما عبر بالإنقاذ المشعر بالوقوع مبالغة (قوله أي قليل)  
أي بالنسبة للظاهر وقيل معنى نرشد من جهة القياس وإن كان كثيرا مطردا في الاستعمال (قوله  
الأفراد والتذكير) أي استغناء بمطابقة التمييز للمعنى المراد وهذا مذهب البصريين وجوز  
الكوفيون مطابقة الضمير لفظا نحو ربها امرأه وربهم سارجلين وهكذا واستندوا الى السماع (قوله  
والنفسير بتمييز بعده) يؤخذ منه وجوب ذكره وهو كذلك بخلاف يترنم وبش ولعل الفرق قوة  
العامل في باب نعم وبش فاحتمل معه ترك التمييز بخلافه في ربه رجلا فانه ضعيف واشعار المخصوص  
بنوع التمييز في باب نعم وبش وعدم اشعار شيء به في رب فتية (قوله دائب) أي ارتد داببا أي دائما  
(قوله وأم أوعال كها أو أفرها) صدره • خلى الذنابات شمالا كذا • وضمير خلى الجار وحشي  
والذنابات بفتح الذال المجهة اسم موضع رثما لا ظرف أي ناحية شماله وكتب بفتح الكاف والمثناة  
أي قريبا منه والمفعول الثاني خلى اما شمالا أو كذا حال أو بالعكس وأم أوعال اسم موضع من تقع  
وهو منصوب عطفا على الذنابات أو مرفوع بالابتداء خبره كها أي كالذنابات وأقربا على الأول  
معطوف على محل الجار والمجرور وعلى الثاني معطوف على المحرور (قوله ولا ترى بعلا) أي زوجا  
ولا حلا لا أي زوجات كها أي كالجار الوحشي ولا كهن أي الاثن الا حاطلا استثناء من بعلا والحاطل  
المانع من التزوج كالعاصل وكانت عادة الماهلية اذا طلقوا امرأه منعوها أن تتزوج بغيرهم  
الا بدخولهم (قوله وهذا مختص بالضرورة) أي خلافا لما تقدمه عبارة المصنف من أن دخول الكاف  
على ضمائر الغيبة المصلة قليل فقط حيث شبهه به مع أنه قليل جدا وضرورة ويجاب بأن التشبيه  
في أصل القلة (قوله مطلقا) أي سواء كانت ضمائر غيبة أو متكلم أو خطاب متصلة أو منفصلة  
(قوله وقد شذ الخ) غرضه التورك على المتن اذا حلت عبارته على الاحتمال الثاني بإيمام عبارته أن  
دخول الكاف على غير ضمائر الغيبة من بقية الضمائر كدخولها على ضمائر الغيبة مع أنه دون  
دخولها على ضمائر الغيبة لأنه شاذ يحفظ ولا يقاس عليه بخلاف دخولها على ضمائر الغيبة بخلاف  
ضرورة حتى لا (قوله واذا الحرب شمرت) أي تمضت وكى بكسر الكاف لمناسبة ياء المتكلم كافي  
الدهاميني من سيبويه (قوله وأما دخولها) مقابل لمخذوف أي هذا دخولها على ضمير الجرو وأما الخ  
(قوله جعله في التسهيل أقل) ينبغي أن المراد الاقلية من حيث القياس وجبئ لا يرد عليه نظر  
المراد الذي سبذ كره الشارح وأن وجه أقليته أنه شاذ من جهتين كون مدخول الكاف ضميرا  
وكون ذلك الضمير ضمير رفع أو نصب بخلاف ما مر فان شذوذ من الجهة الأولى فقط فاعرفه فانه في غاية

وكقول الحسن أنا كلنا وأنت كى وأما دخولها على ضمير الرفع نحو ما أنا كها وما أنا كانت وما أنت كها  
وعلى ضمير النصب نحو ما أنا كياك وما أنت كياي فجعله في التسهيل أقل من دخولها على ضمير الغيبة المتصل



النفاسة (قوله قال المرادى وفيه تطويع) حاصله منع الاقلية بانه ان لم يكن أكثر في لسان العرب كان مساويا (قوله كقوله) أى في حتى الجارة التي الكلام فيها أما حتى العاطفة فتدخل على المضمر كضربهم حتى اياك وقال ابن هشام الخضر اوى لا تعطف الا الظاهر كالجارة اه فاضى (قوله فلا والله الخ) الفاء عاطفة ولا لتأكيد لا في جواب القسم على ما قاله العيني وغيره وفيه أن الحقيق بكونه تأكيد لا الثانية دون الاولى فيكون القسم مقعما بين الثاني والثاني الا أن يراد التوكيد اللغوي ولا يلحق جوابه أى لا يجحد وأما من فاعل وفنى مفعول وقوله حالك أى اليك أى الى لفيل والمعنى لا يجحدون حتى الى أن يقولوا فحينئذ يجحدون الفتى هذا ما ظهر لى (قوله في ذكر معاني الخ) اعلم أن مذهب البصريين أن حروف الجر لا ينوب بعضها من بعض قياسا كما لا تنوب حروف الجر والنصب عن بعض وما أوهم ذلك محمول على نحو تضمن الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف أو على شذوذ النيابة فالتجوز عندهم في غير الحرف أو في الحرف لكن على الشذوذ وجوز انكوفين واختاره بعض المتأخرين نيابة عن بعضها من بعض قياسا كما في التصريح والمعنى وان اقتضى كلام البعض خلافه فالتجوز عندهم في الحرف قال في المعنى وهذا المذهب أقل تعسفا (قوله بمن) قال في الهمع الغالب في نون من اذا وليها ساكن أن تكسر مع غير لام التعريف وتفتح معها وحذفها مع لام لم تدغم فيما بعدها قال ابن مالك قليل وابن عصفور ضرورة وأبو حيان كثير حسن فان كانت اللام مدغمة لم يحذف النون فلا يقال في من الظالم ومن الليل م الظالم وم الليل ونظيره حذف نون بنى فانهم لا يحذفونها الا اذا لم تدغم اللام بعدها وأما نون عن فالغالب فيها الكسر مطلقا مع اللام وغيرها وحكى الاخفش ضمها مع اللام قال أبو حيان وليس له وجه من القياس اه باختصار (قوله أى تأتى من المعاني) أشار به الى أن الامر في كلام المصنف ليس على حقيقته اذ المراد الاخبار عما نقل عن العرب لا طلب ذلك وظاهر كلام الشارح أن المعاني العشرة حقائق والظواهر خلافه وأن الزيادة وما هذا التعليل من الحجة الأخيرة مجازية لعدم تبادرها الذي هو علامة الحقيقة (قوله على الحجة الاولى) قد ذكرنا الخامس بقوله ومن وباء يفهمان بدلا (قوله التبعيض) ان أريد به التبعيض المحفوظ لغيره أى لكونه حالة بين المتعلق والمجرور وآلة لربط أحدهما بالآخر فلا مسامحة في العبارة وان أريد به مطلق التبعيض كان في العبارة مسامحة لان معنى من ليس مطلق التبعيض بل التبعيض المحفوظ لغيره لما تقر أن معنى الحرف في غيره وقس على ذلك بقية المعاني الا تسمية للحروف قال في المطول والختصر قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسيرها ما فيها مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية وفي معناها ظرفية وكى معناها العرض فهذه ليست معاني الحروف والالما كانت حروفها قبل أسماء لان الاسمية والحرورية انما هما باعتبار المعنى وانما هي متعلقات ما فيها أى اذا أفادت هذه الحروف معاني رجعت تلك المعاني الى هذه بنوع استلزام اه وكتب هم على قوله معاني الحروف ما نصه كالاتداء بخصوص الظرفية الخصوصية والغرض الخصوص وكتب على قوله بنوع استلزام ما نصه لان الخواص تستلزم العوام اه وبذلك يفهم أن قول الشارح أن يحذفها بعض أى في أصل المعنى لا من كل وجه وأن مراده بقوله الخامس أن تكون بمعنى بدل توافقها في أصل المعنى وكذا يقال في نظائر ذلك من العبارات المتسامح فيها ولا خلاف في كون المعنى المستعمل فيه الحرف جزئيا المحفوظ للغير وانما اختلافوا في كون هذا الجزئى هو المونوع له أو لا ذهب الى الاول العضد والسيد ومن وافقه ما قالوا معاني الحروف جزئيات ونوعا واستعمالا فن مثالا مونوعة لكل فرد من الابتداءات الجزئية المحفوظة للغير مستحصرة بكل ما فيها وذهب الى الثاني الاوائل فقالوا هي كلييات ونوعا جزئيات استعمالا قال عبد الحكيم في حاشية المطول ذهب الاوائل الى أنها مونوعة للمعاني الكلية المحفوظة للغير ما قلناه هذا امرط الواضع في

قال المرادى وفيه نظر بل ان لم يكن أكثر فهو مساو والثالث أن يكون إشارة الى بقية ما يختص بالظاهر أى أن بقية ما يختص بالظاهر ودخوله على الضمير قليل كقوله فلا والله لا يلحق أى فى حالك يا ابن أبى زياد وقوله

أنت حالك تقصد كل فح تربي منك أنها لا تحب اه وهذا شروع في ذكر معاني هذه الحروف (بعض وبين وابتداء في الامكنة بمن) أى تأتى من المعاني وجملتها عشرة اقصر منها هنا على الحجة الاولى الاول التبعيض نحو حتى تنفسوا مما تحبون وصلايتها أن يصح أن يحذفها بعض ولهذا قرئ بعض ما تحبون الثاني بيان الجنس نحو فاجتنبوا الرجس مسن الاوثان وعلامتها أن يصح

(قوله الاوائل الخ) اعلم ان الواضع رأى ونسبها للكلى لكن لاحظ حين الوضع الاستعمال في الجزئى الذى هو آلة ولا كذلك الاسماء تأمل



دلائلها ذكر الغير معها المعنى من مثله هو الابتداء لكن من حيث انه آله لتعرف حال خبره فلهذا وجب  
 ذكر الغير وهذا ما اختاره المصنف في تصانيفه اه يعنى التقطازانى وما قيل يلزم حينئذ ان  
 لا تستعمل الاى معان بجزئية فيلزم ان تكون محارات لاحقائق لها مع انهم تردوا فى أن الجاز  
 يستلزم الحقيقة أولا مدفوع بأن هذا انما يلزم لو كان استعمالها فى الجزئيات من حيث خصوصياتها  
 أما اذا كان من حيث انها أفراد المعانى الكلية فلا اه باختصاره بسط الكلام على ذلك فى رسالتنا  
 البيانية (قوله أن يخلفها اسم موصول) أى مع ضمير يعود على ما قبلها لكن هذا ان كان ما قبلها  
 معروفة فان كان نكرة فعلا متبعا أن يخلفها الضمير فقط نحو من أساور من ذهب أى هى ذهب ولو قال  
 أن يصح الاخبار بما بعدها عما قبلها كان أحسن واعلم أن من البيانية مع مجرورها طرف مستقر  
 فى محل نصب على الحالية ان كان ما قبلها معرفة ونعت تابع لما قبلها فى اعرابه ان كان نكرة (قوله  
 ابتداء الغاية) يعنى المسافة لا معناها الحقيقية الذى هو آخر الشئ فهو من تسمية الكل باسم الجزء  
 وعلامتها أن يحسن فى مقابلةها الى أو ما يفيد فائدتها نحو أو ذبا لله من الشيطان الرجيم لان معنى  
 أو ذبا لله التجبى اليه فالباء هنا أفادت معنى الانتهاء نقله الشافعى عن الرضى (قوله فى الامكنة) الاولى  
 أن يراد بها ما عدا الأزمنة فيشمل ما ليس زمانا ولا مكانا نحو انه من سليمان (قوله نحو لمسجد أسس  
 على التقوى من أول يوم) ان أريد بالتأسيس البناء فالابتداء ظاهر أو مجرد وضع الاساس فن  
 بمعنى فى كما قاله الرضى قال ومن فى الظروف كثير ما تقع بمعنى فى نحو جئت من قبل زيد ومن بعده ومن  
 بيننا وبينك حجاب (قوله تخبرن) مبنى للمجهول أى اصطفين وضميره يرجع الى السبوق ويوم حليلة  
 من أيام حروب العرب المشهورة وحليمة بنت الحرث بن أبى شهر مائة غسان وخيه أبوها جيشا الى  
 المنذر بن ماء السماء فأخرجت لهم طبيبا وطيبهم فلما قدموا على المنذر قالوا له أينك من عند صاحبنا  
 وهو يدركك ويهطيك حاجتك قبا شره وأصحابه وغفلوا بعض الغفلة فحمل ذلك الجيش على المنذر  
 وقتلوه ويقال انه ارتفع فى ذلك اليوم من العجاج ما غطى عين الشمس والتجارب كما ساجد جمع تجربة  
 كذا فى المصباح (قوله ولها شرطان) يؤخذ من الشرح شرط ثالث وهو كون النكرة فاعلا أو  
 مفعولا به أو مبتدأ أى أو مفعولا مطلقا على ما جئنا اليه ابن هشام ومثله تبع الاى البقاء بقوله تعالى  
 ما فرطنا فى الكتاب من شئ أى من تقرير فلا تزداد مع غير هذه الاربعة عند الجمهور وقيل تزداد قبل  
 الحال كقراءة من قرأ ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك من أولياء بينا نتخذ للمفعول وتقدم فى  
 باب الحال عن ابن هشام رده بانه يلزم على الحالية اثبات الملائكة لانفسهم والولاية وجعل ابن مالك من  
 الداخلة على الظروف التى لا تنصرف زائدة كما مر فى محله (قوله أن يسبقها نى أو شبهه) فلا تزداد فى  
 الاثبات ويستثنى منه تمييز كم الخبرية اذا فصل بينه وبين كم فعل متعدي نحو كم تركوا من جنات كما نقله  
 التقطازانى عن القوم (قوله والاستفهام) أى بمل وكذا الهمزة على الواو فلا تزداد مع غيرهما لعدم  
 السماع ولان غيرهما لا يطلب به التصديق بل التصور بخلافهما فان هل لطلب التصديق فقط والهمزة  
 له واطلب التصور (قوله الامتداد) أى ولو فى الاصل فدخل فيه أول مفعولى ظن وثانى مفعولى أعلم  
 كما قاله الدمامينى (قوله أو مفعولا به) أى حقيقة فتخرج ثانى مفعولى ظن وثالث مفعولى أعلم  
 لانهم اخبروا فى الاصل لا مفعولا حقيقة والمفعول حقيقة ما يضمنه ثانيهما مضافا الى أولهما اذا  
 المظنون فى ظن زيد قائما قيام زيد قاله الدمامينى (قوله هى التى مع نكرة لا تختص بالثنى) أى  
 لانها قبل دخول من تختص بل نى الوحدة بمجموعة ونى الجنس على سبيل العموم براجعية قد خولها  
 منحصص على الثانى فيجتمع أن يقال ما جاء فى من رجل بل رجلان فان أفادت التنصيص  
 فكيف تكون زائدة قلت المراد بزيادتها وقوعها فى موضع يطلبه العامل بدونها فتكون مقحمة بين  
 طالب ومطلوب وان كان سقوطها محذورا بالمقصود قاله المصنف (قوله مع نكرة تختص به) أى بالثنى أو

أن يخلفها اسم موصول  
 الثالث ابتداء الغاية فى  
 الامكنة بانفاق نحو من  
 المسجد الحرام الى المسجد  
 الاقصى (وقد تأتى لبدء)  
 الغاية فى (الازمنة) أيضا  
 خلافا لاكثر البصريين نحو  
 لمسجد أسس على التقوى  
 من أول يوم وقوله تخبرن  
 من أزمان يوم حليلة الى  
 اليوم قد عبرت كل التجارب  
 الرابع التنصيص على  
 العموم أو تأكيد  
 التنصيص عليه وهى  
 الزائدة ولها شرطان أن  
 يسبقها نى أو شبهه وهو  
 النهى والاستفهام وأن  
 يكون مجرورا نكرة والى  
 ذلك الإشارة بقوله (وزيد  
 فى نى وشبهه فجر نكرة)  
 ولا تكون هذه النكرة  
 الامتداد (كما لباع من  
 مفر) أو فاعلا لا يقم  
 من أحد أو مفعولا به نحو  
 هل ترى من فطور والى  
 التنصيص العموم هى التى  
 مع نكرة لا تختص بالثنى  
 والى تأكيد كيد هى التى  
 مع نكرة تختص به كاحد  
 وديار



وذهب الكوفيون الى عدم اشتراط النفي وشبهه وجعلوها زائدة في نحو (١٥٧) فوالهم قد كان من مطرو وذهب الاخفش الى

عدم اشتراط الشرطين معا فجاز زيادتها في الايجاب جارة لمعرفة وجعل من ذلك قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم . الخامس أن تكون بمعنى بدل نحو أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة وقوله

أخذوا الخاض من الفصيل غلبة

ظلماء يكتب للامير أفيلا السادس الظرفية نحو ماذا خلقوا من الارض اذا تؤدي للصلاة من يوم الجمعة . السابع التعليل نحو مما خطاياهم أغرقوا وقوله يغضي حياه يغضي من مهابته . الثامن موافقة عن نحو يا ويلنا قد كنا في غفلة من هذا . التاسع موافقة الباء نحو يظنون من طرف خفي . العاشر موافقة على نحو نصرناه من القوم الذين كذبوا (لأنها حتى ولا من وإلى) أي تكون هذه الثلاثة لانتهاء الغاية في الزمان والمكان وإلى أمكن في ذلك من حتى لأن تقول سرت البارحة الى نصفها ولا يجوز حتى نصفها لأن مجرور حتى يلزم أن يكون آخر أو متصلا بالآخر نحو أكلت السمكة حتى رأسها ونحو سلام هي حتى مطلع الفجر واستعمال اللام لانتهاء

شبهه وانما كانت لتأكيد لان التكرار الملازمة للنفي تدل على انعموم نصافة زيادة من تأكيد ذلك (قوله وذهب الكوفيون) أي بعضهم أما الكسائي وحشام منهم فيوافقان الاخفش في عدم اشتراط الشرطين معا واختاره في التسهيل كذا في الهمع (قوله وجعلوها زائدة الخ) أوجب بان من تبعية أو بيانية لمحذوف أي قد كان شيء من مطرو واستترض بان محذوف الموصوف واقامة الجملة أو الظرف مقامه قابل لاسمها اذا كان الموصوف فاعلا وأوجب أيضا بان الفاعل ضمير مستتر يعود الى اسم فاعل تضمنه الفعل والتقدير كان هو أي كان من جنس المطرو والظرف مستقر حال من الضمير وبان زيادتها في ذلك حكاية كانه سئل هل كان من مطرو فاجيب بذلك على سبيل حكاية السؤال كما قالوا دعنا من عمرنا كذا في الدماميني (قوله وجعل من ذلك قوله تعالى الخ) أوجب بان من التبعية ولا ينافيه قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا لان الذنوب في الاول ذنوب أمة فوج عليه الصلاة والسلام وفي الثاني ذنوب أمة يتينا عليه أفضل الصلاة والسلام على أنه لا يناقض الموجبة الجزئية الا السالبة الكلية لا الموجبة الكلية (قوله أخذوا الخ) أي عمال الزكاة والخاض النوق الحوامل لا واحداها من لفظها بل من معناها وهو خلفه والفصيل ولد الناقة اذا فصل عنها والغلبة بالغين المجهة واللام المضمومتين وتشديد الموحدة الغلبة والاقبل صغير الابل لا قوله أي غيبته بينها ونصبه بفعل محذوف أي أدى فلان أفيلا (قوله ماذا خلقوا من الارض الخ) كونها الظرفية أو بمعنى من أو الباء أو على مذهب الكوفيين والضمير بين أن يجعلوها في هذه الآية لبيان الجنس وفيها يوافق كافي غملة من هذا لا ابتداء لا فائدة أن ما بعد ذلك من العذاب أشد قال الدماميني قال ابن هشام وعلى هذا تكون متعلقة بويل كافي فويل للذين كفروا من النار لكن التعلق في آية يا ويلنا معنوي لا مناعي للفصل اه ملخصا وكذا ينظرون من طرف خفي وفي نصرناه من القوم الذين كذبوا بآياتنا على تضمن نصر معنى نحى كما قيل بكل ذلك وقال الدماميني والشعبي ان أريد كون الطرف آلة للنظر فمن معنى الباء أو مبدأ له فهي للابتداء فهما معنيان تغايران موكولان الى ارادة المستعمل (قوله موافقة عن) أي لازم موافقتها وهو المجاوزة وكذا يقال في نظائره الاتية ومن التي للمجاوزة على أظهر أوجه في الهمع الداخلة على ثانی المتضادين نحو والله يعلم المفسد من المصلح حتى عجز الخبيث من الطيب (قوله موافقة الباء) أي بقاء الاستعانة دماميني (قوله وإلى أمكن في ذلك) أي أقوى لاستعمالها فيما لم تستعمل فيه حتى بما بينه المشرح ولأنه يجوز كتبت الى زيد وأنا الى عمرو أي هو غايتي وسرت من البصرة الى الكوفة ولا يجوز حتى زيد وحتى عمرو ولوضع حتى لا فائدة تقضي الفعل قبلها شيئا إلى الغاية وليس ما قبل حتى في المثالين مقصودا به التقضي ولا حتى الكوفة لضعف حتى في الغاية فلم يبقا بل واهما ابتداء الغاية ذكره في المعنى ولا ينافيه أن حتى قد تستعمل في ما لم يستعمل فيه الى وهو جر أن المضمرة والمضارع المنصوب بها نحو سرت حتى أدخلها لانه قد يلزم أن ما انفردت به الى أكثر مما انفردت به حتى وظاهر كلام المصنف والشارح أن حتى الجارة لانتهاء دائما ومحلها ما لم تدخل على المضارع المنصوب بان المضمرة والافقد تكون له وقد تكون للتعليل والاستثناء كما سيأتي قاله الدماميني (قوله لان مجرور حتى الخ) خالفه في التسهيل فقال لا يلزم كونه آخر مجزوء ولا ملاقي آخر مجزوء خلافا لراعم ذلك (قوله أن يكون آخر الخ) أي وان يكون ظاهر الاضمير الا ما شد كما سيأتي قبل لانها لو دخلت على الضمير قلبت ألفها ياء كما في الى وعلى ولدي وهي فرع عن الى فيلزم مساواة الفرع لاسله بلا ضرورة (قوله فتوا كالت السمكة الخ) فيه ثبوت ونشر مرئب (قوله وغنوسلام هي الخ) نقل يس عن ابن هشام أن حتى متعلقة بنزل لا بسلام ويلزم عليه الفصل بين العامل والمعمول بجملة سلام هي (قوله انتهاء الغاية مطلقا) أي في

قليل نحو كل يجري لأجل مسمى وسياق الكلام على بقية معانيها في هذا الباب وعلى بقية أحكام حتى في باب اعراب الفعل وأما الى فلها ثمانية معان الاول انتهاء الغاية مطلقا كما تقدم



الثاني المصاحبة فحوا ولا تأكلوا أموالهم (١٥٨) الى أموالكم • الثالث التيسير وهي الميمنة لقاعدية لحرورها بعدما

يفيد حيا أو بفضا من فعل  
تجيب أو اسم تفضيل فحوا  
رب السجين أحب الى  
• الرابع موافقة اللام  
فحوا الامر اليك وقيل  
لا انتهاء الغاية أي منته اليك  
• الخامس موافقة في نحو  
ليجئ منكم الى يوم القيامة  
وقوله

فلا تتركني بالوحيد كائن  
الى الناس مطلي به القار  
أجرب

السادس موافقة من كقوله  
نقول وقد عاينت بالكور  
فوقها

أي سقى فلا يروى الى ابن أحمرا  
السابع موافقة عند كقوله  
أم لا سبيل الى الشهاب  
وذكره

أشهى الى من الرحيق  
السلسل

البثامن التوكيد وهي  
الزائدة أثبت ذلك الضراء  
مستد لا بقراءة بعضهم أفندة  
من الناس تهوى اليهم بفتح  
الواو ونجحت على نصيب  
تهوى معنى قبل تنبيه  
ان دلت قرينة على دخول  
ما بعد الى وحتى فحوا قرأت  
القرآن من أوله الى آخره  
ونحو قوله

ألقى الصحيفة نسي يخفف  
رحله  
والزاد حتى نعله ألقاها  
أوعلى عدم دخوله لمحو  
أتموا الصيام الى الليل ونحو  
قوله

سقى الحيا الارض حتى

أمكن عزيت • لهم فلا زال عنها الخير محدودا عمل بها والافصح في حتى الدخول وفي الى عدمه ودالين

الزمان والمكان في الاثر والمتصل بالآخر وغيرهما (قوله الثاني المصاحبة) قال بذلك الكوفيون  
وجامعة من البصريين ومن أنكره جعلها في مثل الآية التي ذكرها الشارح لانتهاها والمعنى ولا  
تأكلوا أموالهم مضرومة الى أموالكم دما ميني (قوله فحوا ولا تأكلوا الخ) أي من كل تركيب اشقل  
على ضم شيء الى آخر في قوله محكوما به على شيء أو محكوما عليه شيء أو متعلقا بشيء سواء كان من جنسه  
أو لا فلا يجوز الى زيد مال بمعنى مع زيد مال اذ ليس فيه ضم شيء الى آخر في شيء مما ذكرنا كذا في المغني  
والشعبي (قوله من فعل تجيب أو اسم تفضيل) أي مشتقين من لفظي الحب والبغض كذا قاله  
الشعبي وأقره شيخنا والبعض ويظهر لي أن المشتق مناني معاهما كالمشتق منهما فحوا وذكره ويشير  
اليه قول الشارح بعدما يفيد حيا أو بفضا قد برئ رأي في الدما ميني ما يؤيده وسيا أي (قوله موافقة  
اللام) أي الاختصاصية (قوله فحوا ليجئ منكم الخ) وقيل ضم يجمع معنى يضم (قوله وقوله) أي  
التابغة الذي يأتي بحاطب النعمان بن المنذر (قوله مطلي) أي جل مطلي به القار أي الزفت فيه قلب  
فكسته الإشارة الى كثرة القار التي تزيد في النقرة عنه فافهم واعترض جعل الى بمعنى في بأنه لوضع  
ذلك لساغ أن يقال زيد الى الكوفة بمعنى فيها وهو لا يجوز فتجعل الى متعلقة بمحذوف مضافا الى  
الناس وقيل نظر اذ الظاهر جواز زيد الى الكوفة بمعنى فيم اعلى مذهب الكوفيين الذي عد هذه  
المعاني عليه كاعلم مما مر (قوله تقول) أي الناقية وقد عاينت أي علوت بالكور بكاف مضرومة ثم  
راء الرجل والباء بمعنى على ويسقى مبنى للمجهول فلا يروى مضارع روى من باب زحى أي زالى  
عطشه والسقى كناية عن الركوب وعدم الارتواء كناية عن عدم السائمة من الركوب وابن أحمرا  
هو عمرو بن أحمرا قائل البيت وكل من الى وابن أحمرا معقول يسقى أو تنازعهما الفعلان (قوله وذكره  
الخ) جملة حالية والرحيق من أسماء الخمر والسلسل السهل الدخول في الحلق ويظهر لي أنه لا مانع من  
جعل الى في البيت للتيسير كهي في زيد أحب الى لوجود ضابطها تأمل ثم رأيت الدما ميني صرح به فله  
المجد (قوله فحوا قرأت القرآن الخ) قال سم كان القرينة هنا وقوع القرآن الظاهر في جميعه  
مفعولا لقرأت اه وفيه إشارة الى أن القرآن قد يستعمل في القدر المشترك الصادق بالقليل  
والكثير وقيل القرينة ظهور ارادة الاستيفاء (قوله ألقى الصحيفة) الضمير في ألقى يرجع الى المتكلم  
كان هو وطرفة بن العبد هجو عمرو بن هند فبلغه ذلك فلم يظهر له ما شيا ثم مذاه فكتب لكل  
منهم ما كتابا الى عامله بالخيرة وأوهم أنه كتب لكل بصلة فلما واصل الخيرة قال المتكلم لطرفة انا  
هجو ناء ولعله اطلع على ذلك ولو أراد أن يصلا لا عطا فاهلم يدفع الكتابين الى من يقرؤهما فان كان  
خيرا أو لا قرنا فامتنع طرفة وتطر المتكلم الى غلام قد خرج من المكتب فقال له أنحسن القراءة  
قال نعم فاعطاه الكتاب فقرأه فاذا فيه قتله فالفاه في النهر وقرالى الشام وأنى طرفة الى عامل الخيرة  
بالكتاب فقتله وقوله حتى نعله بالجر لان الكلام في حتى الجارة كما هو ظاهر وان روى أيضا بالنصب  
على الاشتغال غنى ابتداءية والهاء في ألقاها للنعل أو على العطف غنى عاطفة والهاء للنعل  
أو الصحيفة أو الثلاثة وجملة ألقاها توكيد والرفع على الابتداء غنى ابتداءية والهاء للنعل والقرينة  
على دخول النعل فيما قبل حتى قوله ألقاها بنا على الظاهر من عود الهاء الى النعل أو الثلاثة وأورد  
أن الذي قبل حتى الصحيفة والزاد والنعل غير داخله فيهما قطعاً وأجيب بتأويلهما بالمشغل وهو  
يشغل النعل فكانه قال ألقى ما يتقله حتى نعله ولما كانت النعل متصلة بالآخر وهو القدم جرها  
بحتى (قوله ثم أتموا الصيام الى الليل) القرينة نهى الشارع عن المواصلة وصكون الصيام  
شرطاً اتموا هو الامساك عن المفطر جميع النهار الى متعلقة بالصيام لكونه مما يعتد لا بآتموا  
لان الاتمام فعل الجزاء الاخير فلا يعتد بالمغيا لا بد أن يكون ممتداً (قوله سقى الحيا) بالقصر  
وقد عدا أي المطر والقرينة دعاء الشاعر على ما بعد حتى بانقطاع الخبر عنه وقوله محدود ودجاء



مطلقا على الغالب فيه. وهذا القرينة وزعم الشيخ ثم اب الدين القراني أنه لا خلاف في وجوب دخول ما بعد حتى وليس كما ذكر بل الخلاف مشهور وانما الاتفاق في حتى العاطفة لا الخلقية والفرق أن العاطفة (١٥٩) بمنزلة الواو انتهى (ومن وباء يفهمان

بدلا) أي تأتي من والياء بمعنى بدل أمان فقد سبق بيان ذلك فيها وأما الباء فسيأتي الكلام عليها قريباً إن شاء الله تعالى (واللام للام وشبهه وفي تعديته أيضا وتعليل في وزيد) أي تأتي اللام الجارة لمعان جاتها أحد وعشرون معنى الأول انتهى، الغاية وقد مر الثاني الملاك نحو المال يزيد الثالث شبه الملاك نحو الجمل للداية ويعبر عنها بالام الاستحقاق أيضا لكنه غابر بينهما في التسهيل وجعلها في شرحه الواقعة بين معنى وذات نحو الحمد لله ويل للمطففين وقد يعبر عن الثالث بالام الاختصاص الرابع التعديته ومثله في شرح الكافية بقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا لكنه قال في شرح التسهيل ان هذه اللام شبه التعليل قال في المغني والاولى هندی أن يمثل للتعديته بما أصرب زيد العمرو وما أحبه ليكره الخامس التعاميل نحو تحسبكم بين الناس وقوله

واني لتعروني لذكر الدهرة السادس الزائدة وهي اما مجرد التوكيد كقوله وملكتم ما بين العراق ويثرب ملكا أجاز لمسلم ومعا هذ

ودالين مهملات أي ممنوعا أو مجيم ودالين مهملتين أو مجتسبين أي مقطوعا قال الدماميني ولا أعلم الرواية (قوله مطلقا) أي سواء كان ما بعده من جنس ما قبلها أو لا وهو راجع الى الدخول في حتى وعدمه في الى والمقابل في الاول القول بعدم الدخول مطلقا والقول بان ما بعده ان كان من جنس ما قبله ادخل نحو سرت بالنهار حتى وقت العصر والا فلا نحو سرت بالنهار حتى الليل والمقابل في الثاني القول بالدخول مطلقا والقول بالتفصيل فالاقوال الثلاثة في كل من الى وحتى على الصحيح خلافا للقراني هذا ما تقيده عبارة الفارسي وانظر حكم اللام اذا كانت للغاية والاقرب أنها كالي (قوله للملك) وهي الواقعة بين ذاتين ومدخولها يملك (قوله نحو الجمل للداية) الجمل بالضم والقض ما تلبسه الدابة لصان به قاموس (قوله وجعلها) أي لام الاستحقاق وعليه فلام شبه الملاك هي الواقعة بين ذاتين ومدخولها لا يملك وقد نسي لام الاختصاص أقول أو بين ذاتين ومصاحب مدخولها لا يملك نحو أنت لي وألك ولزيد ابن كنان فخذ من تمثيل الهمع للام الاختصاص بنحو ان له أبان كان له اخوة قدبر (قوله ويل للمطففين) التمثيل به مبنى على أن ويل اسم للعذاب لا على أنه اسم واد في جهنم لان على هذا اسم ذات (قوله وقد يعبر عن الثلاث الخ) وقد يعبر بالام الاختصاص عن الواقعة بين ذاتين ومدخولها لا يملك نحو الجمل للداية أو بين ذاتين ومصاحب مدخولها لا يملك نحو زيد ابن كنان (قوله بالام الاختصاص) الراجح أن المراد بالاختصاص هذا التعلق والارتباط لا المقصر (قوله الرابع التعديته) أي المجردة فلا ينافي أنها في بقية المواضع للتعديته لكن مع افادة شيء آخر قاله الحفيد (قوله بما أصرب زيدا لعمرو الخ) أي لان ضرب وحب وسلامة تعديان في الاصل وبنائهما للتعجب نقلا الى فعل يضم العين فصارا قاصرين ثم عديا بالله مرة الى زيد وبالام الى عمرو وبكر هذا مذهب البصريين ومذهب الكوفيين أن الفعلين باقيا على تعديتهما الى المفعول كعمرو وبكر وأنهم مالم ينقلوا ليست اللام للتعديته وانما هي مقوية للعامل لضعفه باستعماله في التعجب وهذا اطلاق مبنى على الخلاف في فعل التعجب المصوغ من متعد فذهب الكوفيون إلى أنه يبقى على تعديته ومذهب البصريين أنه لا يبقى كذا في التصريح واعلم أنه سيأتي في باب التعجب أن هذه اللام للتمييز فلا تكون للتعديته المجردة اللهم الا أن يكون فيها اختلاف فها هنا قول وما سيأتي قول آخر تأمل (قوله السادس الزائدة) فيه أن الكلام في عدم معنى اللام والزائدة ليست من معاني اللام بل نفس اللام فكان الاولى أن يقول كما قال سابقا لاحقا السادس التوكيد وهي الزائدة وقول البعض كان الاولى أن يقول الزائدة غير مستقيم أيضا اذا الزائدة ليست من معاني اللام فاهمهم (قوله اما مجرد التوكيد) هي الواقعة بين فعل ومفعوله وبين المتضامين نحو لا أبالك على أحد الاوجه فيه وفائدتها تقوية المعنى دور العامل فغابت المريدة لتقوية العامل (قوله وما كنت) بناء الخطاب قاله الشاعر مدح به عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان فصرح (قوله واما التقوية الخ) ولمسلم يكن اللام المقوية زائدة محضة تنظر الى جهة التقوية علقت بالعامل الذي فوته عند الموضع بخلاف الزائدة المحضة فلا تعلق بشئ أفاده في التصريح ففائدة الخ قال في المعنى قال ابن مالك ولا تراد لام التقوية مع عامل يتعدى لاثنتين لأنها ان زيدت في مفعوليه فلا يتعدى فعل الى اثنين بحرف واحد وان زيدت في أحدهما لم لا يجع من غير مرجع وهذا الأخير ممنوع لانه اذا تقدم أحدهما دون الآخر زيدت اللام في المقام لم يلزم ذلك وقد قال الفارسي في قراءة من قرأ لكل وجهه هو موليا باضافة كل أنه من هذا وان المعنى اللهم ولي كل ذي وجهة وجهته فقدم المفعول الاول وزيدت فيه لام التقوية وحذف المضاف والمفعول الثاني والضمير في وليها على هذا للتوازية

واما التقوية عامل ضمه بالتأخير أو بكونه فرعاً عن غيره فهو للذين هم لهم يرهبون ان كنتم للرزاق تعيرون ونحو مصدقاً لما معهم فعال لما يريد هذا ما ذكره الناطم في هذا الكتاب السابع التعليل



المفهومة من مولى وانما الرسخن عن تقدير المضاف ويجعل الضمير للجهة لتلا يتعدى العامل الى الظاهر وضميره معا ولهذا قالوا في الهاء من قوله • هذا من اراقه للقرآن يدرسه • ان الهاء مفعول مطلق لا ضمير القرآن اه • بياضاح وبعض تصرف وأجاب الدماميني عن ابن مالك بحمل كلامه على ما يذ كرفيه المفعولان معام كونهما مقدمين على العامل أو متأخرين عنه وأجاز التفتة ازا في حاشية الكشاف الاستغناء عن تقدير المضاف وجعل الضمير للجهة ودفع لزوم تعدى العامل الى الظاهر وضميره معا بتقدير عامل للظاهر يفسره عامل الضمير أى لكل وجهه الله مول مولها والمفعول الا تخر على هذا المحذوف أى أهلهما نقله الشمني (قوله فهو وهبت لزيد ديناراً) فيه أن التمثيل مستفاد من الفعل لا من اللام بدليل أن لو أسقطت اللام وقالت وهبت زيدا ديناراً كان الكلام صحيحاً إلا أنه التمثيل ولو مثل يجعلت لزيد ديناراً المكان أحسن (قوله شبه التمثيل الخ) قد يقال المفيد لشبه التمثيل مجموع الكلام لا اللام وحدها وكذا يقال في النسب بل وفي التمثيل على التمثيل له يجعلت لزيد ديناراً كما هو التحقيق في التمثيل اللهم الا أن يقال لما توقف فهم شبه التمثيل والنسب والتمثيل من التركيب على اللام نسبت اليها قائل (قوله نحو لزيد أب) جعل في الجمع من أمثلة لام الاختصاص ان له أباً فان كان له أخوة (قوله القسم والتعجب معا) قولهم في باب التعجب ان المفيد للتعجب التركيب بتمامه يدل على أن نسبة الدلالة على التعجب هنا الى اللام كنسبتهم الطلب الى السين والتاء على ما حققه السيد من أنها مجاز من نسبة مال لكل الى الجزء اه • دفن شري (قوله الله) بكسر اللام يبقى أى لا يبقى والحيد بكسر المهملة ففتح التحتية جمع جيدة كبذرة وبذر العفدة في قرن الوعل وتمامه • بمشخرة انطيان والآس • بشين ثم خاء • مجنين الجليل العالى والطيان بالطاء المسألة والتمنية المشددة باسمين العرو والآس شجر معروف كذا في الشهي والدماميني وقوله جمع جيدة أى بفتح فسكون كما صرح به التفسير ببذرة وبذروان كان المقيس جمعه على فعل فعلة بكسر فسكون على ما يفيد قول المصنف في جمع التكسير وافعلة فعل والذي في القاموس أن اسم العفدة في قرن الوعل الحيد أى بفتح فسكون ثم قال والجمع جيود وأحياد وحيد كعشب اه • فلعلى في المفرد لغتين التانيث بالتاء وتركه والمعنى أن هذا الوعل لا يحتاج الى الخروج الى موضع يمكن أن يصاد فيه لان عنده المرعى المستلزم للماء غالباً ومع هذا لا بد أن يبقى (قوله ياللماء والعشب) بفتح اللام على أنهم مستغاث مما يجاز التسميه ما بمن يستغاث به حقيقة أى ياماء وياعشب أقبل لاف هذا وقتك واللام على هذا متعلقة بالفعل المحذوف بتضمينه هنا معنى أعجب وفي نحو يالزيد لعمر ومعى التجنى على خلاف سبأى وبكسر هاء على أنهم مستغاث لاجلهم والمستغاث به محذوف واللام متعلقة بالفعل المحذوف والمعنى أدعوقى لاء والعشب على خلاف أيضاً سبأى (قوله فيالك) الاظهر جعل ما بعده مستغاثاً به مجازاً والمغار اسم مفعول من أغرت الحبل فذاته فاضاقته الى القتل للمبالغة وقوله شدت أى ربطت والباء في يذبل بمعنى في يذبل علم جبل لا ينصرف وانما جره لاجل الروى والمعنى كان نجومه لطوله وعدم غيبته اربطت بالحبال المفتولة في يذبل فلا تسير هذا ما ظهر لى (قوله وثروة) أى غنى (قوله الصيرورة) أنكرها لبصيرتوت وجعلوا اللام في مثالها للتعبيل المجازى حيث شبه ترتب العداوة والحزن لكونه نتيجة التقاطعهم بترتب المحبة والتبني واستعيرت له اللام (قوله نحو قلت له كذا) وأذنت له وفمرت له ومنه ولقد وصلنا لهم القول دماميني (قوله التبيين على ما سبق في الى) اعلم أن ما بعد الى التبيينية فاعل وما قبلها مفعول واللام التبيينية بعكس ذلك فان قلت زيد أحب الى كنت أنت المحب وزيد المحبوب واذا قلت زيد أحب لى كنت أنت المحبوب وزيد المحب اذا علمت ذلك علمت أن كلام الشارح يوههم بخلاف المراد ثم اعلم أنهم جعلوا من لام التبيين اللام في نحو يالزيد واللام في نحو سفيالهمرو وجعلوا الاولى لتبيين الفاعل والثانية لتبيين

فهو وهبت لزيد ديناراً  
• الثامن شبه التمثيل نحو  
جعل لكم من أنفسكم  
أزواجاً • التاسع النسب  
نحو لزيد أب ولعمر وعم  
• العاشر القسم والتعجب  
معا كقوله  
لله يبقى على الأيام ذوحيد  
ونحو لله لا يؤخر الاجل •  
وتختص باسم الله تعالى  
• الحادى عشر التعجب  
المجرد عن القسم ويستعمل  
في النداء كقولهم ياللماء  
والعشب اذا تعجبوا من  
كثرتهم ما وقوله  
فيالك من ليل كان لجمومه  
بكل مغار القتل شدت يذبل  
• وفي غيره كقولهم لله دره  
فارس والله أنت وقوله  
شباب وشبيب واقتنار وثررة  
فله هذا الدهر كيف تردد  
• الثاني عشر الصيرورة  
نحو فالتقطه آل فرعون  
ليكون لهم عدواً ومزناً  
وتسمى لام العاقبة ولام  
المآل • الثالث عشر  
التبليغ وهي الجارة لاسم  
السامع نحو قلت له كذا  
وجعله الشارح مثالا للام  
التعبية • الرابع عشر  
التبيين على ما سبق في الى  
• الخامس عشر موافقة  
على في الاستعلاء الحقيقي



فجرو ويخرون للاذقان وقوله نقر صرير باليدين والقم والمجازي فحووان (١٦١) أسأتم فلها واشترطى لهم الولاء وأنكره

النجاس • السادس عشر  
موافقة بعد نحو أقم  
الصلاة لدلول الشمس  
• السابع عشر موافقة  
عند نحو كنبه نجس  
خالون وجعل منه ابن جنى  
قراءة الجحدرى بل كذبوا  
بالحق لما جاءهم بكسر اللام  
وتخفيف الميم • الثامن  
عشر موافقة في نحو ونضع  
الموازين القسط ليسوم  
القيامه لا يجلبها لوقتها إلا  
هو وقولهم مضى لسيده  
• التاسع عشر موافقة  
من كقوله  
لنا الفضل في الدنيا وأنفل  
راضم  
ونحن لكم يوم القيامة أفضل  
• المئمة عشر من موافقة  
عن نحو قالت أخراهم  
لا ولا هم ربنا هؤلاء أضلونا  
وقوله  
كضرازا حسنا قلن لو جهها  
حسد أو بغضا لله لم  
• الحادي والعشرون  
موافقة مع كقوله  
فلما تفرقا كان وما لك  
لطول اجتماع لم نبت ليلة  
معا) والطرفية استبن بيا  
رفي وقد بينان السبيا بالبا  
استعن وعد عوض الصق  
• ومثل مع ومن وعن بها  
انطق) أى تاتى كل واحدة  
من الباء وفي المعان أمانى  
فلها عشرة معان ذكر منها  
هنا معنيين الأول انطرفة  
حقيقة ومجازا نحو زيد في  
المسجد ونحو ولكم في

المفعول قالوا هو ويجرور هان خبر المحذوف أى ارادنى لزيد أو متعلق بمحذوف أى لزيد أعنى قال الكلام  
جملتان والاولى عندي جعل هذه اللام زائدة للتقوية متعلقة بالمصدر قال الكلام جملة واحدة تتأمل  
ثم رأيت الدماميني نقل عن ابن الحاجب وابن مالك ما يوافقهم نعم يتعين ما قالوه في نحو سقيا لك ان جعل  
سقيا نائبا عن اسق اذ لا يجتمع خطا بيا لشخصين في جملة واحدة فان جعل نائبا عن سقى على أن الخبر  
معنى الطلب كان الاولى فيه أيضا ما قلنا قد بر (قوله ويجرون للاذقان) جمع ذقن بالتحريك مجتمعا  
اللجيين من أسفلهما كما في القاموس والمراد يسقطون على وجوههم وانما ذكر الذقن لانها أقرب  
ما يكون من الوجه الى الارض عند الهوى للسجود (قوله وأنكره النجاس) انظر هل مرجع الضمير  
كونها للاستعلاء المجازى أو كونها للاستعلاء مطلقا لا يظهر الثاني وعبارة المعنى ونحو قوله عليه  
الصلاة والسلام لعائشة اشترطى لهم الولاء وقال النجاس المعنى من أجلهم قال ولا يعرف في العربية  
لهم بمعنى عليهم اه (قوله نحو كنبه نجس خالون) الاظهر ما نقله الدماميني عن بعضهم أنها في  
المثال بمعنى بعد كما أنها في قولك كنبه لليلة بقيت بمعنى قبل وفي قولك كنبه لغرة كذا بمعنى في (قوله  
قراءة الجحدرى) في القاموس الجحدر القصير ثم قال ويجدر بكسر الجيم (قوله لا يجلبها لوقتها الا هو)  
أى في وقتها ان قلت الساعة وقت فيلزم ظرفية التثنية في نفسه أوجب بانه يصح أن يراد بالساعة زمن  
البعث من القبور وبالوقت اليوم الا سحر كنهه فتكون الظرفية من ظرفية الجزء في الكل أو المراد  
لا يجلب ما فيها (قوله موافقة من) أى البيانية على خلاف باقى في أفضل التفضيل (قوله راضم) أى  
لاصق بالرقام بفتح الراء وهو التراب كناية عن الدالة والاحتقار (قوله موافقة عن) جعل ابن الحاجب  
من هذا المعنى قوله تعالى وقال الذين كفروا والذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه ولولا ذلك لتقبل  
ما سبقتمونا بنى لوجعلت اللام للتبليغ لكن ينسحق ما قاله بأمر أحدها أن يكون في الكلام  
التفات عن الخطاب الى الغيبة الثاني أن يكون اسم المفعول عنهم محذوفا أى وقال الذين كفروا  
للذين آمنوا عن طائفة أخرى أسلمت لو كان خيرا ما سبقونا اليه الثالث أنه يجوز اعتبار اللفظ  
والمعنى في المحكى بالقول فلك في حكاية من قال أنا قائم أن تقول قال زيد أنا قائم رعاية للفظ المحكى  
وأن تقول قال زيد هو قائم رعاية للمعنى وحال الحكاية فان زيد غائب حال الحكاية وكذا اذا خاطبت  
شخصا بانت بخيل وأردت الحكاية فلك أن تقول قلت له روأت بخيل وقلت له عمرو هو بخيل قاله  
الرضي (قوله نحو قالت أخراهم لا ولا هم) يحتمل أن المعنى في شأن أولاهم وكذا فيما بعده فلا شاهد  
فيهما (قوله لدميم) بالدال المهملة من الدمامية وهى التبع أو معناه مطلى بالدمام ككتاب وهو ما يطلى  
به الوجه لتبينه فائدة كسر لام الجرم مع الظاهر الا الممتنعان فتحتهما مع الضمير الا الياء هو  
المشهور وفتحها بعض العرب مع الظاهر مطلقا وكسرهما نزعاً مع الضمير وكسر الياء مطلقا هو  
المشهور قال أبو حيان وحكى أبو الفتح عن بعضهم فتحتهما مع الظاهر كذا في الهمع (قوله استبن) أى  
اطلب بيانها والدلالة على ما يما ذكر (قوله وقد بينان السبيا) قد للتصديق بالنسبة الى الباء ولا قبل  
بالنسبة الى وفهى من المشترك المستعمل في معنييه أو هى للتصديق فقط فلا اعتراض بان يبان  
السبب بالباء كثير لا قبل (قوله ومثل مع الخ) حال من الضمير المجرور بالباء متقدمة عليه لجواز ذلك  
على مذهب المصنف كما مر والمراد المثلية فى أصل المصاحبة فلا ينافى أن مدلول مع المصاحبة  
الكلمية المحفوظة لذاتها ومدلول الباء المصاحبة الجزئية المحفوظة لغيرها كما هو معنى الحرف على  
ما اشتهر عند المتأخرين وقد مر بيانه (قوله حقيقة) أى بأن يكون للطرف احتواء ولله طرف تحيز  
فان فقد انخوف في علمه نفع أو الاحتواء نحو زيد في سعة أو التحيز نحو في صدر زيد علم فجاز ومنه  
الزمانية نحو زيد في يوم كذا أفاده يس وتوضيحه كلام المعنى والهمع أن الزمانية حقيقة فتدبر فان  
قلت الظرفية في قوله تعالى ان المتقين في جنات وعيون حقيقة بالنسبة الى الباءات مجازية بالنسبة



دخلت امرأة النار في هرة سبستها وتسمى التعليبية أيضا • الثالث المصاحبة نحو قال ادخلوا في آثم • الرابع الاستعلاء نحو  
لا صلبنكم في جذوع النخل وقوله (١٦٣) • بطل كان ثيابه في سرجة • الخامس المقايضة نحو فاستأجر الحياة الدنيا في الآخرة

الاقليل • السادس  
موافقة الى نحو فردوا  
أيديهم في أفواههم  
• السابع موافقة من  
كقوله

ألا عم صباحا أيها الظل  
الباني

وهل يعمن من كان في  
العصر الخالي

وهل يعمن من كان أحدث  
عهده

ثلاثين شهرا في ثلاثة  
أحوال

أي من ثلاثة أحوال  
• الثامن موافقة الباء

كقوله  
ويركب يوم الروح منا

فوارس  
بصبرون في طعن الأباهر

والكلبي  
• التاسع التعويض وهي

الزيادة عوضا من أخرى  
محذوفة كقولك ضربت

فمن رغبة تريد ضربت  
من رغبة فيه أجاز ذلك

الناظم قياسا على قوله  
ولا يؤاتيك فيها ناب من

حدث  
الأحوشة فانظر عن تنق

أي فانظر من تنقبه  
• العاشر التوكيد وهي

الزيادة لغير تعويض أجاز  
ذلك الفارسي في الضرورة

كقوله  
أنا أبو سعد إذا الليل دجا

الى العيون فيلزم استعمال كلمة في حقيقة ومجازا فوجهه عند ما منع ذلك أجيب بأنه يجعل من عموم  
المجاز يجعل في مستعملة في ظرفية مجازية تناسيم ما وهي مطلق الملابس ومن المكانية الحقيقية  
أدخلت الخاتم في أصبعي والفلسفة في رأسي إلا أن فيها قلبا لأنه لما كان المناسب نقل الظروف  
للظرف والامر هنا بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار ونظيرهما في القلب عرضت الناقة  
على الخوض لأن المعروف ليس له اختيار وإنما الاختيار للمعروض عليه فقد يقبل وقد يرد لكن لما  
كان المناسب أن يوثق بالمعروض عند المعروض عليه والامر هنا بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا  
الاعتبار وقيل المقالوب عرضت الخوض على الناقة وقيل لا قلب في واحد منهما من الدماميني  
والشمي (قوله دخلت امرأة الخ) المرأة من بني إسرائيل والمتبادر من كون دخولها النار بسبب  
الهرة أنها مؤمنة (قوله لا صلبنكم في جذوع النخل) أي عليها فشب الاستعلاء المطلق بالظرفية  
المطلقة فسرى التشبيه لجزيئات كل فاستعير بناه على هذا التشبيه الحاصل بالسراية لفظة في المعنى  
على وهو استعماله جزئي هذا مذهب الكوفيين وجعلها البصريون للظرفية بناء على تشبيه المصلوب  
لتمكنه من الجذوع بالحال فيه على طريق الاستعارة بالكناية أو تشبيه الجذوع بالظروف بجامع  
التمكن في كل على طريق الاستعارة بالكناية أيضا وفي على الوجهين تخيل وهذا التحقيق يعرف  
بأن الحواشي من التساهل (قوله في سرجة) أي شجرة عظيمة والمعنى أنه طويل كان ثيابه على شجرة  
عظيمة (قوله المقايضة) أي كون ما قبلها ملحوظا بالقياس الى ما بعدها وهي الواقعة بين مفضل  
سابق وفاضل لاحق كما في المعنى ويظهر لي صحة العكس أيضا (قوله موافقة من) أي التبعية وجعلها  
الشمي على الابتدائية والمعنى في البيت ثلاثين شهرا مبتدأة من انقضاء ثلاثة أحوال فتكون المدة  
خسة أعوام ونصفا وكذا عند من جعلها للمصاحبة وتقدم الكلام على البيت الاول في الموصول  
(قوله من كان أحدث عهده) لعل المراد طلل كان أقل زمن مضى من تأنيه بأهله تلك المدة واستعمل  
من في غير العاقل مجازا (قوله موافقة الباء) أي التي للالصاق حقيقة أو مجازا فمضى (قوله يوم الروح)  
بفتح الراء الفرع والفوارس جمع فارس على غير قياس والاباهر جمع أبهر وهو عرق اذا انقطع مان  
صاحبه قال الجوهرى وهما أبهران يخرجان من القلب والكلام جمع كايمة أو كوة بضمهما (قوله  
قياسا الخ) أورد عليه أن المقيس عليه لا يتعين زيادة الباء فيه بل واز أن تكون من استقهامية  
لاموسولة وأن الكلام تم بقوله فانظر ثم ابتدأ مستفهما استقها ما انكاريا بقوله بمن تنق على أن  
زيادة الباء في مثل ذلك غير قياسي فلا يقاس عليه غيره وفي الجمع أن ابن مالك حكى الزيادة عوضا  
في الباء وعن وعلى وقاسها في الى وفي واللام ومن فيقال عرفت بمن عجت ولمن قلت والى من أويت  
وفمن رغبة وأن أباحبان منعها في الجميع (قوله ولا يؤاتيك) مهموزا لقاء ولك ابدال الهمزة واوا  
كما قاله الدماميني أي بساعدك (قوله دجا) أي أظلم يخال بالبناء للمجهول برندجا بفتح الاء والراء  
وسكون النون أي جلد الأسود كذا قال البعض وعبارة القاموس الارندج ويكسر أوله جلد أسود  
ثم قال واليرندج السواد يدوبه الخف أو هو الزاج اه ويحتمل أن تكون في سبيبة فلا شاهد  
فيه (قوله شنوا) أي فرقوا والاعارة مفعول به أو المفعول به محذوف أي فرقوا الأعداء والاعارة  
مفعول له والفرسان ركاب الخيل والركبان ركاب الابل (قوله الظرفية) أي زمانية أو مكانية  
ولهذا مثل عثمانين (قوله الثالث السبيبة) منها الباء التجريدية نحو لقيت يزيد أسدا أي بسبب لقاء  
زيد فهو على حذف مضاف كما قاله الرضي وقيل انها ظرفية وقيل للمعربة والتجريد أن ينتزع من

يخال في سواده يرندجا وأجازه بعضهم في قوله تعالى وقال اركبوا فيها بسم الله وأما الباء فلها خمسة  
عشر معنى ذكر منها عشرة الاول البدل نحو ما يسرنى بها حرا نعم وقوله فليست لي بهم قوما اذا ركبوا • شنوا الاغارة فرسانا وركبان  
• الثاني الظرفية نحو ولقد نصركم الله بيدرو ونجينا هم بسحر • الثالث السبيبة نحو فكلما أخذت يا بذا نبيه

ذى



ذي سعة آخر مثله مبالغة في كماله في تلك الصفة كذا في الدماميني والشعني (قوله الرابع التعليل)  
 ينبغي استفاضة كافي المغني وغيره لان التعليلية والسببية شيء واحد كما قاله أبو حيان والسيوطي  
 وغيرهما ويوافقه قوله في الكلام على في السببية وتسمى التعليلية أيضا وقرئ الشيخ يحيى بن العلة  
 والسبب بان العلة متأخرة في الوجود متقدمة في الذهن وهي العلة الغائبة والغرض وأما السبب  
 فهو متقدم ذهنا وخارجا لكن يجمع من توجيهه صنيع الشارح بهذا تعليله للتعليل بسبب متقدم وكان  
 الموافق له أن يثبت له بنحو حفرت البئر بالماء (قوله الاستعانة) الفرق بينهما وبين السببية أن بقاء  
 السببية هي الداخلة على سبب الفعل فتحويلات بالجوع وباء الاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل  
 أي الواسطة بين الفاعل ومفعوله فتحويرت القلم بالسكين قاله سم (قوله التعدية) أي الخاصة كما  
 يفيد ما بعده (قوله وهي المعاقبة للهمزة) التعدية بهذا المعنى مختصة بالباء وأما التعدية بمعنى  
 اتصال معنى الفعل إلى الاسم فتستركه بين حروف الجر التي ليست بزايدة ولا في حكم الزائدة فتعني  
 ودما ميني (قوله في تصيير الفاعل مفعولا) لكن مفعوليته مع الباء بواسطة ما ومع الهمزة بلا واسطة  
 (قوله وأكثر ما تعدى) الرابطة محذوف أي تعدى كما يحزم به الدماميني وقوله الفعل القاصر خبر أكثر  
 وجعل البهوت وأقره البعض نصب الفعل على المفعولية لتعدى أولى بناء على أن ما مصدرية وخبر  
 أكثر محذوف أي ثابت ناشئ عن عدم التأمل قال في المغني ومن ورودها مع المتعدى دفع الله بعض  
 الناس ببعض وسكنت الجحر بالجحر والاصل دفع بعض الناس بعضا وصل الجحر الجحر قال الدماميني  
 ويرده عليه أنه إذا كان الاصل ذلك لم تكن الباء داخلة على ما كان فاعلا بل على ما كان مفعولا فلا  
 تشملها ضابطاء التعدية المتقدمة ولو جعل الاصل دفع بعض الناس بعضا وصل الجحر الجحر بتقديم  
 المفعول لم يرد ذلك اه (قوله بمعنى أذهبته) لا فرق بينهما خلافا لمن فرق باقتضاء ذهب بزيد  
 المصاحبة في الذهاب بخلاف أذهب بزيد أو مما يردده قوله تعالى ذهب الله بنورهم وان أجيب عن  
 الآية بأنه يجوز أن يكون تعالى وصف نفسه بالذهاب على معنى يليق كما وصف نفسه تعالى بالحي في  
 قوله تعالى وجاء ربك لانه ظاهر البعد نعم من فرق صاحب الكشاف حيث قال والفرق بين أذهب  
 وذهب به أن معنى أذهب به أزاله وجعله ذاهبا ويقال ذهب به إذا استعجمه ومضى معه وذهب  
 السلطان بماله أخذه ثم قال والمعنى أخذ الله نورهم وأمسكه اه قال الشعني ولا يخفى ما في قول  
 الرمنشمري والمعنى الخ من الجواب من الآية يجعلها على معنى آخر لذهب مع الباء لا محذور في  
 نسبتها إلى الله تعالى أصلا (قوله التعويض الخ) المناسب لقوله بقاء البديل أن يقول بقاء العرض والفرق  
 بين بقاء التعويض وبقاء البديل كما قاله سم أن في بقاء التعويض مقابلة شيء بشيء بأن يدفع شيء من أحد  
 الجانبين ويدفع من الجانب الآخر شيء في مقابلته وفي بقاء البديل اختار أحد الشينين على الآخر فقط  
 من غير مقابلة من الجانبين وقيل بقاء البديل أعم مطلقا وهو ما استظهره في الهمع فتكون هي الدالة  
 على اختيار شيء على آخر أعم من أن يكون هناك مقابلة أو لا والاول أشهر وأوفق بصنيع الشارح  
 (قوله نحو أمسكت بزيد الخ) فيه لف ونشر من ثب فغنى أمسكت بزيد قبضت على شيء من جسمه  
 أو ما يحبس من ثوب أو نحوه ولهذا كان أبلغ من أمسكت بزيد لان معناه المنع من الانصراف بأي  
 وجه كان ومعنى مررت بزيد الصفت مروري بمكان يقرب منه قاله في المغني ونازع الدماميني في  
 كون الانصاف في سورة القبض على نحو الثوب حقيقيا واستظهر أنه مجاز يجعل الانصاف الامساك  
 بالثوب الصافي بزيد لما بينهما من المجاورة وقد يعدى المرور على فتكون للاستعلاء المجازي كان  
 المار مجاوزته للمرور به استعلى عليه (قوله وهذا المعنى لا يفارقها) التزامه بجوج في بعض الأماكن  
 إلى تكلف كافي ذهب الله بنورهم وبأنه لا فعلين (قوله فتروا هبط بسلام) وشوقه بجمع بذكر ببناء  
 على أن المصدر مضاف لمفعوله أي مع حمله ريك وقيل للاستعانة ببناء على أنه مضاف لفاعله أي

الرابع التعليل فتوفيظ  
 من الذين هادوا حرمنا عليهم  
 طيبات أحلت لهم الخامس  
 الاستعانة فتوكتبت بالقلم  
 السادس التعدية فتعني  
 بقاء الفعل وهي المعاقبة  
 للهمزة في تصيير الفاعل  
 مفعولا وأكثر ما تعدى  
 الفعل القاصر فتوكتبت  
 بزيد بمعنى أذهبته ومنه  
 ذهب الله بنورهم وقرئ  
 أذهب الله نورهم السابع  
 التعويض فتوكتبت بهذا  
 باللف وتسمى بقاء المقابلة  
 أيضا الثامن الانصاف  
 حقيقة ومجازا فتوكتبت  
 بزيد ونحو مررت به وهذا  
 المعنى لا يفارقها ولهذا  
 اقتصر عليه سيبويه  
 التاسع المصاحبة فترو  
 اهبط بسلام أي معه

(قوله ونازع) رده الشعني  
 بأن اللغة مبنيّة على الظاهر  
 وإن تأملت ما قاله صاحب  
 المغني في معنى الانصاف  
 عرفت أن الحسق مع  
 الدماميني فراجع



• العاشر التبعض نحو  
عينا يشرب بها عباد الله  
وقوله

شرب بن عباد البحر ثم رفعت  
مني بلج خضرهن نبيج  
• الحادي عشر المجاوزة  
كمن نحو فاسأل به خبيراً  
بدليل يسألون عن أنبيائكم  
والى هذه الثلاثة الإشارة  
بقوله

ومثل مع ومن وعن بها  
انطق

هذا ما ذكره في هذا الكتاب

• الثاني عشر موافقة  
صلى نحو من ان تأمنه  
بقنطار بدليل هل آمنكم  
عليه الا كما آمنتم على  
أخيه من قبل • الثالث

عشر القسم وهي أصل  
سروقه ولذلك خصت بذكر

الفعل معها نحو أقسم بالله  
والدخول على الضمير نحو

بك لا فعلن • الرابع عشر  
موافقة الى نحو وقد أحسن

بي أي الى وقيل ضمن  
أحسن معنى لطف

• الخامس عشر التوكيد  
وهي الزائدة نحو كفى بالله

شهيداً ولا تلقوا بأيديكم  
الى التهلكة بحسب الدرهم

ليس زيد بقائم (على  
للاستعلاء معنى في وعن)

أي تجي • على الحرفية  
لمعان عشرة ذكر منها هنا

ثلاثة • الاول الاستعلاء  
وهو الاصل فيها ويكون

حقيقة ومجازاً نحو وعليها  
وعلى الفلك نحو لون

بما حمد الرب به نفسه قاله في المعنى (قوله العاشر التبعض) اختلف في الباء من قوله تعالى وامسحوا  
رؤسكم فتقبل صاحب الكشف عن مالك أنها زائدة فيجب مسح كل الرأس قال وهو وان كان عملاً  
بالمجاز لكنه أحوط وقال بعض أتباعه هي للالصاق فيجب أيضاً الاستيعاب اذا المعنى الممسح  
بالرأس وهو اسم لكلمة لا بعبءه وقال بعض من لم يوجب الاستيعاب كما مامنا الشافعي هي للتبعض  
نحو عينا يشرب بها عباد الله لما في صحيح مسلم من أنه صلى الله عليه وسلم مسح بئاصبعه وعلى عمامته  
وما في سنن أبي داود وغيرها من أنه صلى الله عليه وسلم مسح مقدم رأسه بدون ذكر مسح على  
العمامة كما في فتح الباري وقال بعضهم للاستعانة نحو كتبت بالقلم لكن مسح يتعدى لمفعول بنفسه  
وهو المزال منه ولا تخرب بالباء وهو المزيل فحذف الاول والاصل وامسحوا أيديكم برؤسكم فلم يقع  
المسح المأمور به على الرأس حتى يجب استيعابه بل على اليد وجعل الرأس آلة لاستفادة التبعض  
على هذا ليس من كون الباء موضوعة له بل من كون مدخولها آلة للمسح اليد مامني ملخصاً (قوله  
نحو عينا الخ) وقيل ضمن يشرب معنى يروي وقال الزمخشري المعنى يشرب بها الخمر كما تقول شربت  
الماء بالعلل فجعلها المصاحبة (قوله المجاوزة) قال بعضهم يختص هذا المعنى بالسؤال وقيل لا يختص  
بدليل قوله تعالى يسع نورهم بين أيديهم وبأيمانهم ويوم تشق السماء بالغمام وأنكر البصريون  
مجيء الباء للمجازة وجعلوها مع السؤال على السببية ورد بان الكلام حينئذ لا يقيد أن المجزور  
هو المسؤول عنه مع أنه المقصود وجعلها بعضهم في وبأيمانهم ظرفية أي ويكون في أيمانهم لان  
أصل التور فيها لان بها أخذ السعداء محققهم وما بين أيديهم منبسط منه وفي الغمام للاستعانة لان  
الغمام كالآلة وجعلها البيضاوي سببية بتقدير مضاف فقال بسبب طلوع الغمام منها وهو  
الغمام المذكور في قوله تعالى هل ينظرون الا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام والملائكة اه  
(قوله هذا ما ذكره في هذا الكتاب) اعترض بأن المصنف لم يذكر التعليل ولهذا قال الشارح سابقاً  
وأما الباء فلها خمسة عشر معنى ذكر منها عشرة وهذا منافي لقوله هذا ما ذكره الخ لاقتضائه أن  
ما ذكره أحد عشر فكان الصواب تأخير ما ذكره بقوله هذا ما ذكره الخ ويمكن دفعه بأن المصنف ذكر  
التعليل بذكر السبب لا لتحادها معنى على مامر وانما عداً ولا ما ذكره المصنف عشرة نظراً  
لاتحادها معنى وثانياً أحد عشر نظراً الى اختلافها عبارة (قوله ولذلك خصت الخ) بقى خاصة ثالثة  
وهي استعمالها في القسم الاستعاطي وهو ما جوابه انشائي نحو بحول الله هل قام زيد وزاد بعضهم رابعة  
وهي جرها في القسم وغيره ورد بان اللام كذلك اه دمايني ومنهم من لا يجعل الاستعاطي  
قسماً بل الباء فيه متعلقة بأسالك محذوفاً لا بأقسم (قوله نحو كفى بالله شهيداً الخ) عدد الامثلة إشارة  
الى أن ما زيدت مع الفاعل ومع المفعول ومع المبتدأ ومع خبر ليس وزيدت مع غير ذلك أيضاً كما مر في  
فصل في ما ولا الخ والزائدة مع الفاعل قد تكون لازمة وهي المصاحبة لفاعل أفعل في التهجيب على  
قول الجمهور كما سيأتي في باب وجائزة في الاختيار وهي المصاحبة لفاعل كفي واردة في الضرورة نحو  
ألم يأتيك والانباء تنهى • بما لاقت لبون بن زياد

والزائدة مع المفعول غير مقبوضة وان كان مفعول كفي نحو كفى بالمرء كذا أن يحدث بكل ما مع كذا  
في الجني الداني وقاسها الرضى في مفعول عرف وعلم الذي بمعنى وجهه ومعهم وأحسن وكذا مع المبتدأ  
نحو كيف بك اذا كان كذا وبحسب درهم وكذا مع خبره نحو • ومنه كها بشئ يستطاع • فلا قياس  
معها والزائدة مع خبر ليس وما التافيه وكان المنقبة ومع التوكيد بالنفس والعين مقبوضة دمايني  
ملخصاً (قوله أي تجي • على الحرفية) قيد بالحرفية هنا دون الكاف وعن مع مجي كل اسم بالبعد تنبيه  
المصنف الا في على الامة في على وقربه في الكاف وعن (قوله ويكون حقيقة ومجازاً) قال  
الفارسي وأما نحو نوكت على الله فهو بمعنى الاضافة والاستناد أي أضفت نوكتي وأسندته الى



ونحو فضلنا بهم على بعض . الثاني الظرفية كني نحو على حين غفلة . الثالث المجاوزة كمن كقوله اذارضيت على بنو قشير . الرابع التعديل كاللام نحو وتسكبروا الله على ما هذا كم وقوله (١٦٥) علام تقول الرمح بثقل عاتق . الخامس المصاحبة كمن

نحو وآتى المال على حبه  
وان بذلك لغو مغفوة للناس  
على ظلمهم . السادس  
موافقة من نحو اذا اكلوا  
على الناس يستوفون  
السابع موافقة الباء  
نحو حقيق على أن لا أقول  
وقد قرأ أبي بالباء الثامن  
الزيادة للتعويض من أخرى  
محدوفة كقوله

ان الكريم وأبىك يعقل  
ان لم يجد يوما على من يشكل  
أى من يتكلم عليه  
التاسع الزيادة لتفسير  
تعويض وهو قليل كقوله  
أبى الله إلا أن سرحت مالك  
على كل أقدان العضاء تروق  
وفيه نظر . العاشر  
الاستدراك والاضراب  
كقوله

بكل تدأ وينالهم يشف ما بنا  
على أن قرب الدار خير من  
البعد  
على أن قرب الدار ليس  
بنافع  
إذا كان من تهواه ليس  
بذي ود

(بمن تجاوزا عنى من قد  
فطن وقد تجبى) عن (مونه  
بعدو) موضع (على) كما على  
موضع عن قد جعل (كما  
رأيت وجلة معانى عن عشر  
أيضا اقتصر منها الناظم  
على هذه الثلاثة . الاول  
المجازة وهي الاصل فيها  
ولم يذ كر البصريون سواء

الله اذ لا يعاود على الله تعالى شئ لا حقيقة ولا مجازا اه (قوله ونحو فضلنا الخ) جعل الدما مسمى  
الاستعلاء المجازى الاستعلاء على ما يقرب من المجرور نحو أو أجد على النار هدى أى هاديا وجعل  
الاستعلاء المعنوى على نفس المجرور ونحو فضلنا الخ ونحو ولهم على ذتب حقيقيا (قوله كقوله اذا  
رضيت على) وقبل ضمن رضى معنى عطف (قوله على حبه) أى مع حب المال وقيل على تعليلية  
والضهير لله (قوله موافقة من) من ذلك قوله عليه الصلاة والسلام بنى الاسلام على خمس أى منها  
وبه يندفع ما يقال هذه الخمس هي الاسلام فكيف يكون مبنيا عليها وأجيب أيضا بأنه من بناء الكل  
على أجزائه والتغاير بالكلية والجزئية كاف (قوله يعقل) أى يعمل بالاجرة وقيل ان مفعول يعقل  
محذوف أى ان لم يجد شيئا ثم استأنف مستفهما استفهما ما نكاريا فقال على من يشكل (قوله أقدان  
العضاء) جمع فتن وهو الغصن والعضاء بكسر العين المهملة آخره ها كفى الشئى وغيره جمع عضه  
بكتف أو عضه كعنية أو عضاه كرسالة كل شجرة ذات شوك أو ما عظم منها كذا فى القاموس  
وتروق أى تعجب وهو يتعدى بنفسه يقال رافه أى أعجبه كفى القاموس وايقاع الإعجاب على  
الأقدان على طريق المجاز وقيل كنى الشاعر بالسرحة عن امرأة مالك وبالأقدان عن بقية النسوة  
وعليه فالإيقاع حقيقى (قوله وفيه نظر) وجهه أنه لا يتعين كون تروق بمعنى تعجب حتى تكون على  
زائدة اذ يصح أن يكون بمعنى تزد وتفضل وهو بهذا المعنى يتعدى على كفى القاموس هذا  
ما ظهر لى فى وجه النظر ولا يحسن حسنه على غيره مما قيل هنا (قوله والاضراب) أى عما توهمه  
الجملة قبلها وهو من عطف اللازم وهو اضراب ابطالى فان قوله على أن قرب الدار خير من البعد  
أبطل به ما توهمه قوله فلم يشف ما بنا من تساوى القرب والبعد من كل وجه وقوله على أن قرب الدار  
ليس بنافع أبطل به ما توهمه الجملة قبله من أن القرب مطلقا خير من البعد وعلى التى بهذا المعنى  
يحتمل أن تكون غير متعلقة بشئ لتكون بمنزلة حرف الاستدراك والاضراب كما قيل بذلك فى حاشا  
الجملة ويحتمل أن الجار والمجرور خبر مبتدأ محذوف أى والتحقيق كائن على أن الخ لان ما قبلها وقع  
لاعلى وجه التحقيق (قوله وقد تجبى عن موضع بعد) قال أبو حيان يلزم أن تكون حيثنظرفا ولا  
أعلم أحدا قال انما اسم الا اذا دخل عليها حرف الجر مع (قوله كما على الخ) فيه وصل ما المصدرية  
بجملة اسمية وهو جائز وان كان قليلا (قوله كرايت) أى فى قوله اذارضيت على بنو قشير (قوله  
المجازة) هى بعد شئ مذكور أو غير مذكورهما بعدا بسبب الحذف قبلها فالاول نحو ربيت السهم  
عن القوس أى جاوزا السهم القوس بسبب الرمي والثانى نحو رضى الله عنك أى جاوزت المأخذة  
بسبب الرضا ثم المجاوزة تارة تكون حقيقة كهن المثاليين وتارة تكون مجازية نحو أخذت العلم  
عن عمرو كانه لما علمت ما يعلمه جاوزه العلم بسبب الاخذة فالمص ما أفاده سم ومن المجازية سألت  
زيدا عن كذا كانه لما عرفت المسؤل بالمسؤل عنه جاوزه المسؤل عنه بسبب السؤال وانت خير  
بان هذا انما يظهر اذا أفاد المسؤل المسؤل عنه لا اذالم فده وأن المناسب لهذا المثال جعل البعد  
للمجرور عن الشئ لا جعل البعد للشئ عن المجرور فلا يلائم تعريفهم المجاوزة هذا المثال فاعرق  
ذلك (قوله ولم يذ كر البصريون سواء) وتكلفوا لها فى الحال التى لا تظهر فيها المجاوزة معنى يصلح  
للمجازة ولم يرتكبوا التصمين ولا غيره مما ارتكبوه فى غيرها من الحروف (قوله أى حالا بعد  
حال) من البعث والسؤال والموت وقيل من النطفة الى ما بعدها وقيل غير ذلك قال فى شرح الباب  
والاولى أن عن باقية على ظاهرها والمعنى طبقا تجاوزا فى الشدة عن طبق آخر دونه (قوله لا ما بن  
عمن) أى الله درابن عملنا فحذف لام الجر واللام الاولى من اسم الجلالة ففيه شذوذ من وجهين

نحو سافرت عن البلاد ورغبت عن كذا الثاني البعدية وهو المشار اليه بقوله وقد تجبى موضع بعد شئ وعما قليل ليصبحن نادمين  
لتركين طبقا عن طبق أى حالا بعد حال . الثالث الاستعلاء كمنى نحو فاقنا يخل عن نفسه وقوله . لاه ابن عملا لا أفضل فى حسب



حق ولا أنت ديانى فتخزوني • الرابع التعليل فهو ما نحن بنازكى آلهتنا عن قولك وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا من موعدة  
وعدها إياه • الخامس الطريقة كقوله (١٦٦) وآس امرأة الحى حيث لقبتم • ولاتك عن حل الرابعة وأيا • السادس موافقة

من نحو وهو الذى يقبل  
التوبة عن عباده أولئك  
الذين يتقبل عنهم أحسن  
ما عملوا • السابع موافقة  
الباء نحو وما ينطق عن الهوى  
والظاهر أنها على حقيقتها  
وأن المعنى وما يصدر قوله  
عن الهوى • الثامن  
الاستعانة قاله الناظم ومثل  
له بنحو رميت عن القوس  
لأنهم يقولون رميت  
بالقوس وفيه رد على  
الحريرى فى إنكاره أن  
يقال ذلك إلا إذا كانت  
القوس هى المربسة  
• التاسع البديل نحو  
واتقوا يوم لا تجزى نفس  
عن نفس شيئا وفى الحديث  
صوى عن أمه • العاشر  
الزيادة للتعويض من  
أخرى محذوفة كقوله  
أتهزع أن نفس أناها  
جامها • فهلا التى من بين  
جنيتك تدفع (شبه بكاف  
وبها التعليل قدم معنى  
وزائد التوكيد ورد) أى  
تجىء الكاف لمعان وجلتها  
أربعة اقتصر منها فى  
التنظيم على ثلاثة • الأول  
التشبيه وهو الأصل فيها  
فحوزيد كالأسد • الثانى  
التعليل فهو راد كروه  
هذا كم أى لهذا يتكم  
وعبارته هنا وفى التسهيل  
تقتضى أن ذلك قليل لكنه  
قال فى شرح الكافية

وحذف المضاف وأتاب عنه المضاف إليه ولك أن تستغنى عن تقدير المضاف أفضلت أى زدت ديانى  
أى مالكى فتخزوني أى تسوسنى وتقهرونى وهو يسكون الواو إما تخفيفاً من قصة النصب مثل ما  
تأتينا فقد ثاب بالنصب واما رفعاً عطف على الجملة الاسمية المنفية قبله لأن المعنى ما أنت ديانى فانت  
تخزوني (قوله فهو ما نحن بنازكى آلهتنا عن قولك وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا من موعدة (قوله  
وآس امرأة الحى) من آساء عبد الهمة أى وآساء أى أعطى أمثراً فهم والرابعة بالكسر نجوم الجملة  
أى أقساط ما يتكلمه الإنسان من دية أو غير هافن بمعنى فى بدليل ولا تنبأ فى ذكرى قال فى المعنى  
والظاهر أن معنى ونى من كذا جاوزه ولم يدخل فيه وونى فيه دخل فيه وقتر اه أى والمراد فى البيت  
المعنى الأول فكيف تجعل من فيه طريقة (قوله عن عباده) ويحتمل أن المعنى الصادرة عن عباده  
(قوله بنحو رميت عن القوس) أى أن أريد جعل القوس آلة للرمى ومستعانا بها فيه (قوله فى إنكاره  
أن يقال ذلك الخ) على هذا أن يكون الباء للتعدية ويكون روى متعدياً تارة بنفسه وتارة بالباء كذا يظهر  
(قوله أتهزع أن نفس) يصح فى أن فتح الهمة على أنها مخففة من التثنية وكسرها على أنها  
شرطية داخلية على فعل حذف لالة ما بعده عليه وأبقى فاعله وهو نفس أى أن هلك نفس والجمام  
الموت وقوله فهلا الخ الأصل فهلا تدفع عن التى بين جنيتك حذف الجار قبل الموصول وزيد بعده  
عوضاً عنه قال الدمامى ظاهر كلام المعنى والتسهيل أن شرط زيادتها التعويض وفى تفسير التعليل  
أنهم اختلفوا فى قوله تعالى يسألونك عن الانتقال فقيل عن عليها وقيل عن صلة وعلى هذا قرأ ابن  
مسعود وهذا الخلاف مبنى على أن السؤال هل هو سؤال استخبار أو سؤال استعطاء فقد حكى قولاً  
بازيادة ولا تعويض (قوله أربعة) زاد فى المعنى خامساً وهو المبادرة قال وذلك إذا اتصلت بما فى نحو  
سلم كما دخل وصل كما دخل الوقت ذكره ابن الجوزى والسيرافى وغيرهما وهو غريب جداً اه ويمكن  
تخريجها على زيادة الكاف وجعل ما مصدرية وقية أى سلم وقت دخولك وصل وقت دخول  
الصلاة فتستفاد المبادرة (قوله الثانى التعليل) جعل قوم منه قوله تعالى ويكأنه لا يفلح الكافرون  
أى أعجب لهم فلاح الكافرين (قوله تقتضى أن ذلك قليل) أى بناء على المتبادر من قد الدخلة على  
المضارع وقد يقال التقليل بالنسبة إلى التشبيه فلا ينال كثرة فى نفسه (قوله ليس كمثل شئ) أى بناء  
على رأى عزاء فى المعنى إلى الأكثرين قالوا اذ لم تكن زائدة لزم الحال وهو إثبات المثل قال  
التفتازانى فى حاشية العضد لان التنى يعود إلى الحكم لا إلى المتعلقات فقولنا ليس كإن زيد أحد  
بدل ظاهر على أن لزيد ابناً وان كان يحتمل أن يكون نى المثل له بناء على عدمه وقد يجاب بمنع  
إثبات مثله تعالى كيف وهو من قبيل الظاهر ونقبضه وهو نى مثله قطعى اه ومنع كثيرون زيادتها فى  
الآية فبعض هؤلاء قالوا المثل بمعنى الصفة وبعضهم قالوا المثل بمعنى الذات والمحققون منهم قالوا  
الآية من باب الكتابة للمبالغة فى التنزيه فهى باقية على حقيقتها من نى مثل مثله لكن المراد لازم  
ذلك وهو نى مثله وانما كان لازماً لأنه لو كان له مثل لكان هو مثلاً مثله فلا يصح نى مثله ولأن مثل  
الشئ من يكون على أوصافه فاذا نفوه عن مماثلة فقد نفوه عنه ونظيره مثلاً لا يتخل فانهم نفوا  
اليجل عن مثله والمراد نفيه عنه فليس المراد بالذات من الآيات حقيقتها من نى مثل المثل حتى يلزم  
وجود المثل وقد صرحوا بأنه لا يضر استحالة المعنى الحقيقى للكتابة فضلاً عن استحالة لازمها لان  
الحقيقى اه غير مقصود منها بالذات فاعرفه (قوله لواحق الاقرب) قاله رؤبة يصف خيلاً أى  
ضوامر الاقرب جمع قرب بضمين وضم فكون الحاصرة أو من الشاكلة إلى مراق البطن كفى  
القاموس والضهير فى فيها يرجع إلى الخليل الموصوفة والمحقق الطول الفاحش مع رقة (قوله على خير)

ودلائها على التعليل كثيرة • الثالث التوكيد وهى الزائدة نحو ليس كمثل شئ أى ليس شئ مثله وقوله  
لواحق الاقرب فيها كالمحقق أى فيها الملقى أى الطول • الرابع الاستعلاء قيل لبعضهم كيف أصبحت قال تكبر أى على خير وهو قليل



وقيل الكاف بمعنى الباء أي بخير وقد قيل في قولهم كن كما أنت ان المعنى كن على الحال الذي أنت عليه وقيل ان المعنى كن كالشخص الذي هو أنت أي كن فيما يستقبل مما تلت لنفسك فيما مضى (قوله واستعمل اسمها) فيكون فاعلا ومفعولا وغيرهما وزعمها ابن مضاء اسمها دائما كما في الهمع (قوله عن كالبرد) أي عن مثل البرد أي عن سن مثل البرد والمنهم يسكون التون وتشديد الميم الثانية الذائب أي الذي ذاب منه شيء فصغر ويبحث سم في الاستقضاء بالبيت باحتمال أن الكاف حرف ومجرور عن محذوف موصوف بقوله كالبرد فلا شاهد فيه حيث قد يضعفه أن حذف موصوف الجملة وشبهها لا يطردي مثل هذا الموضع (قوله بك اللقوة) أي بقرس كاللقوة بفتح اللام وكسر هاء وسكون القاف كما في القاموس وهي العقاب والشغواء بمجتمعين المعوجة المتقاروجلت من الجولان والمكوى الشجاع المتكوى بسلاحه أي المتغطى به والمقنع المغطى رأسه بالبيضة قاله زكريا (قوله في الاختيار) فأجازوا في زيد كالاسد أن تكون الكاف في موضع رفع والاسد مخفوضا بالاضافة معنى (قوله استعمالا ميم) وهما جئت مذمبان لشابهة الحرف في اللفظ وأصل المعنى كما قاله ابن الخاجب وغيره ونقل أبو حيان عن بعض أشياخه أنها معربان كذا في الهمع والقول باعراب من الامة مع التزام سكونها لا يظهر له وجه وفي الهمع عن ابن الطراوة والقارسي والشاويين أن على اسم دائما معرب واستعملت على فعلا ماضيا تقول على يعلو علوا وعلى يعلى علاه كقبي يبنى بقاء ولم يتعرض له لشهرته ولأن علا الفعلية ليس رسمها كرسم على الحرفية لأنها رسم بالالف لأن أصلها علو بخلاف الحرفية فترسم بالياء ومقتضى هذا أن على الامة ترسم بالياء وهو انما يظهر اذا كانت من على يعلى أما اذا كانت من علا يعلو فكاتبها بالالف لأنها حيث ذوارية لكن يكفى في نكتة ذكر على الامة دون الفعلية موافقة الامة الحرفية لفظا ورسماء على أحد الوجهين بخلاف الفعلية فانم الاتفاق الحرفية رسماء في وجه أصلا فاعرفه ولم يتعرض المصنف لآل مع أنها جاءت اسمها بمعنى المنتهى ولعل ذلك لغائه وجاءت منونة بمعنى النعمة (قوله من أجل ذاعليها من دخلا) استشهدا على استعمالها ميمين لا تقيد ولذا خص من لأنها المدحوع دخولها عليها كثيرا ومع جر عن على نادرا فلم أن اسميتها لا تقيد بدخول من نعم تعين اسميتها بدخولها وكذا بدخول غيرها من حروف الجرف اذا قلت زيد على السطح ومثرت عن البلد احتملا الامة والحرفية وعند دخول من تعين اسميتها ما (قوله دريته) همزة بعد تحتية ساكنة مفعول ثان لارى وهي الحلقة التي يتعلم عليها الرمي والطعن قاله العيني والمصرح وفي شرح شواهد المعنى للسيوطي جواز ياء بدل الهمزة (قوله غدت) أي سارت القطاة من عليه أي الفرج والظم بكسر الطاء المشالة وسكون الميم بعدها همزة مددة صبرها عن الماء وتصل بفتح القوفية وكسر الهمزة أي تصوت أحشاؤها من العطش وقوله وعن قبض عطف على قوله من عليه وانقبض بفتح القاف وسكون التنية بعدها ضاد ميمية قال الدماميني القشر الأعلى من البيض وزيرا براين مجتمعين مكسورة أولاهما وتفتح كما قاله السيوطي أرض غليظة مجهول بفتح الميم على قاعدة اسم المكان من فعل أي شغل لجهل السائر وتوهماته قال في التصريح نقلا عن ابن السبكي وهو مجرور بإضافة زيرا اليه ولا يجوز أن يكون نعتا ليرا أسد البصريين اهـ ولك أن تجعله بدلا (قوله ومدومند) وكسر ميمهما لغة همع (قوله امهين وعرفين) قال الشاطبي قد يجهل ان الامة والحرفية كما في ما رأيت مدأومند أن الله خلقه بفتح الهمزة أما ان كسرت فالامة متعينة (قوله كما اذا أوليا الفعل) جعل الشارح قول المصنف الفعل مثالا لا قيد او المراد الفعل الماضي فلا يجوز مذهب قوم لان عاماهما لا يكون الا ماضيا فلا يجتمع مع المستقبل ولم يميزوه على حكاية الحال لئلا يجتمع مجازان تأويل المضارع بالمصدر ولأنه مضاف اليه واستعمله في الماضي نقله يس عن ابن هشام ويذهب جواز ذلك عند من جواز اجتماع مجازين في

أشار الى ذلك في التسهيل بقوله وقد توافق على (واستعمل) الكاف (اسما) بمعنى مثل كافي قوله

يفصح عن كالبرد المنهم أي عن مثل البرد وقوله بك اللقوة الشغواء جلت فلم أكره لا ولع الابالكوى المقنع وهو مخصوص ضد سيبويه والمحققين بالضرورة وأجازوه كثيرون منهم القارسي والناظم في الاختيار (وكذا عن وعلى) استعمالا ميمين الاول بمعنى جانب والثاني بمعنى فرق (من أجل ذاعليها من دخلا) في قوله ولقد أرا في للرماح دريته من عن يمين نارة وأما وكقوله

غدت من عليه بعد ما تم ظهوها • تصل وعن قبض بزرا مجهول • (ومندومند) يستعملان أيضا اسمين وحرفين فهما (اسمان حيث رفعا) اسمان مفردا (أو أوليا) جملة كما اذا أوليا (الفعل) مع فاعله وهو الغالب ولهذا اقتصر على ذكره أو المبتدأ مع خبره

قوله وتوهماته كذا بالاصل وصوابه وتوهماته بالياء اهـ



الكلمة فتدبر (قوله فالاول) أي ما اذارفعنا اسمها مفردا (قوله وهما حيثئذ مبتدآن) أي حين اذ رفعنا ما بعدهما وما غالا ابتداء بهما لانهما معرفتان انقطاعا ومعنى أو معنى فقط على الخلاق اذ معناهما أمد انقطاع الرؤية وأول أمد انقطاع الرؤية وأورد على ابتداءيهما أنه هلاجاز يومان مذ كما جاز يومان أمد ذلك وأجيب بأنهما أجروهما رافعين مجراهما ما خافضين في أنفسهما لا بدخلان الاعلى اسم الزمان أفاد بعض ذلك مع وبعضه الدمايني (قوله والتقدير أمد الخ) فيه لف وتشرير مرتب ومثل المعدود كما في المعنى الحاضر نحو مذبذبونا بناء على تجويز بعض العرب رفعهما الحاضر كما هو المفهوم من قول الشارح الآتي أكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر (قوله وأول انقطاع) أي أول أمد انقطاع فوافق قول المعنى وان كان أي الزمان ماضيا فعناهما أول المدة فاقصارا البعض على الاعتراض بأن ظاهر كلام الشارح يخالف ما في المعنى تقصير (قوله وقد أشعر الخ) أي لان المبتدأ هو الرفع للخبر من غير عكس على المختار (قوله وقيل بالعكس) قال في التصريح وهو مذهب الاخفش وأبي اسحق الزجاج وأبي القاسم الزجاجي ومعناهما بين وبين مضافين فمعنى ما لقيته مذبذبون بيني وبين لقائه يومان اه قال ابن الحاجب وهذا القول وهم لان المعنى واللفظ بآيائه أما الاول فلانك تخبر عن جميع المدة بأنها يومان وذلك غير محقق على هذا الاعراب وأما الثاني فلان يومان نكرة لا مسوغ لها وليس الطرف الواقع خبرا طرفا للمبتدأ حتى يكون تقديمه مسوغا اذ لو كان طرفا لكان زائدا عليه وهو مناف للمراد اذ المراد أنه هو اه وأنا أقول في كل من توجيهه الاول وتوجيهه الثاني نظرا أما النظر في توجيهه الاول فلان هذا التركيب على هذا الاعراب وان لم يفد أن جميع المدة يومان باعتبار أصل اللغة لان كينونة اليومين بينه وبين لقائه لا تنافي كينونة غيرهما أيضا لكن يفيد باعتبار العرف اذ لا يقال مثلا بيني وبين لقائه يومان عرفا الا اذ لم يكن الا اليومان فقط وأما النظر في توجيهه الثاني فيمنع قوله يومان نكرة لا مسوغ لها بل المسوغ موجود وهو تقديم الطرف المختص وتعليقه عدم كون تقديمه مسوغا بان الطرف المفعول خبر ليس طرفا للمبتدأ اذ لو كان طرفا لكان مرادف له طلالا الملازمة اذ لا يجب كون طرف الشيء زائدا عليه بل يجوز كونه مساويا له بدليل صحة نحو في يوم الخميس صوم وبين طلوع الفجر وطلوع الشمس وقت صلاة الصبح وليت شعري كيف يحكم على اعراب هؤلاء الجحاجة بالوهم مع أن التركيب المعرب به كالمثال الثاني المجمع على اعرابه بهذا الاعراب اذ معنى مذبذبون على كلامهم بيني وبين لقائه يومان أي كائن بيني وبين لقائه يومان فهو كالمثال الثاني فوجب أن يكون الحكم فيه كالحكم في المثال الثاني وقد علم من هذا التحقيق أن جعلهم مذبذبون مخبرين على التسامح الشائع في اعراب نحو زيد في الدار بقوله زيد مبتدأ وفي الدار خبر وأن الخبر في الحقيقة متعلق مذبذبون مذبذبون على الراجح وهذا المتعلق نكرة وحيثئذ لا يرد ما قيل اذا كان معنى مذبذبون مذبذبون على هذا القول بين وبين مضافين الى المعرفة كأنما معرفتين فهما الحقيقة بالمتبديئة فتدبر ما قلناه بانصاف فانه متين قال الدمايني واعتراض على جعل مذبذبون خبرا بان المعنى عليه كما قاله بيني وبين لقائه يومان وبين زمانية هنا فكيف يكون الشيء طرفا لنفسه والجواب أن هذا يرد على قولك بيني وبين لقائه يومان وهو جائز فما كان جوابا عن هذا فهو جواب عن ذلك اه وقد أسلفنا في أول باب المفعول فيه ما يؤخذ منه الجواب فاعرفه (قوله والمعنى بيني الخ) أورد عليه عدم اطراده لانه لا يأتي في نحو قولك يوم الاحد ما رأيت مذبذبون الجمعة الا أن يجعل على حذف العاطف والمعطوف أي بيني وبين رؤيته يوم الجمعة وما بعده الى الاكن وفيه تكلف (قوله وقيل طرفان الخ) على هذا القول يكون التركيب كلاما واحدا مشتملا على جملتين بخلافه على الاولين فكلامان ثانيهما وهو مذ كذا مستأنف استئنفا فانيا نيا كما في الدمايني (قوله مذ كان) أي وقت وجد (قوله أو مذبذبون يومان) فيه أنا اذ قدرنا كان أو مضى كان مفاد الكلام انتفاء الرؤية وقت وجود اليومين ووضيحه ما فيه صدق بالرؤية فيهما قبل

فالاول نحو ما رأيت مذبذبون أو مذبذبون الجمعة وهما حيثئذ مبتدآن وما بعدهما خبر والتقدير أمد انقطاع الرؤية يومان وأول انقطاع الرؤية يوم الجمعة وقد أشعر بذلك قوله حيث رفعنا وقيل بالعكس والمعنى بيني وبين الرؤية يومان وقيل طرفان وما بعدهما فاعل بفعل محذوف أي مذ كان أو مذبذبون يومان واليه ذهب أكثر الكوفيين واختاره السهيلي والناظم في التسهيل

(قوله كالمثال الخ) يمكن منعه تأمل (قوله أورد الخ) يحتمل أنه مخصوص بما اذا كان يقال في أول ليلة السبت (قوله الا أن الخ) قد يقال المراد وجد كل جزء أو مضى كل جزء من أجزاء اليومين



والثاني (بكتبت ملذوما) وقوله ما زال مذعقوت يداه ازاره وقوله ومازلت ابني الخير مذنايا فاع والمشهور انهم ساجدين  
طرفان مضافان الى الجملة وقيل الى زمن مضاف الى الجملة وقيل مبتدآن فيجب (١٦٩) تقدير زمن مضاف الى

الجملة يكون هو الخبر (وان  
يجرا) فهو ما حرف جر ثم ان  
كان ذلك (في مضي فكم  
بهما) في المعنى نحو ما  
رأيت مذنيوم الجمعة ومذ  
يوم الجمعة أي من يوم  
الجمعة (وفي المضور  
معنى في استين) بهما نحو  
ما رأيت مذنيومنا أو من مذ  
يومنا أي في يومنا هذا مع  
المعرفة كما رأيت فان كان  
المجرور بهما نكرة كانا  
بمعنى من والى ما كافي  
المعذور نحو ما رأيت مذ  
أو من مذنيومين وكونه ما اذا  
جر احرفي جر هو ما ذهب  
اليه الا كثرون وقبل هما  
ظرفان منصوبان بالفعل  
قبلهما في تنبيهات في الاول  
أكثر العرب على وجوب  
جرهما للعاضرو على  
ترجيح جر من ذلك ما مضى على  
رفعه كقوله

وربع عفت آثاره منذ  
أزمان وعلى ترجيح رفع  
مذلل الماضي على جره فن  
القليل فيها قوله

من الديار بقعة الحجر  
أفرين - مذحج ومذهر

الثاني أصل هذا منذ  
بدليل رجوعهم الى ضم

الذال من مذ عند ملاقة  
الساكن نحو مذ اليوم

ولولا أن الأصل الضم  
لكتبوا ولان بعضهم يقول

مثال یقیناً من الحروف رب

تمامهما والمقصود انتفاء الرؤية فيهما اللهم الا أن يقدر مضاف ويلاحظ استمرار الانتفاء الى  
آن التكلم والتقدير وقت وجود أول اليومين ومضيه أي واستمر الانتفاء الى الآن فتأمل  
(قوله والثاني) أي ما إذا أولبنا الجملة الاسمية أو الفعلية (قوله يافع) أي ناهز الحلم أو عشرين سنة  
على الخلاف يقال أيفع الغلام فهو يافع ولا يقال موقع وان كان هو القياس (قوله وقيل الى  
زمن مضاف الى الجملة) انظر ما الداعي لتقدير الزمن على هذا القول مع كونها ظرفين (قوله  
وقيل مبتدآن) هذا القول مقابل المشهور وليس معطوفا على قبل الذي قبله بمعنى (قوله يكون  
هو الخبر) أي لتوقف صحة الاخبار عليه حيثئذ (قوله فكمن) أي الابتدائية (قوله معنى في  
استنب) أي اطلب بيان معنى في وهو الظرفية والدلالة عليه بما (قوله منكرا) أي معدودة  
اذ لا يجوز مذيوم كما تقدم أول الباب ولا ينافيه ما في البيت الاثني ومزدهر لانه متعدد في المعنى  
وبهذا يعلم أن الكاف في قول المشرح كما في المعدود استقصائية وفي نسخ فان كان المحرور بها منكرة  
معدودا كما ينبغي من والى معانها مذيومين وهو واضح (قوله نحو ما رأيت مذأ ومذيومين) فالمعنى  
ما رأيت من ابتداء هذه المدة الى انتهائها (قوله وربع عفت آتاه) أي ومنزل اندرست علاماته وقوله  
مذأ أزما قال هم لعل هذا من المعدد فتكون بمعنى من والى (قوله بقنه الحجر) القنه بضم انقاق  
وتشديد النون أعلى الجبل والمراد بالحجر بكسر الحاء بحر عمود وأقوين أي خلون حال من الديار بتقدير  
قد والخرج بالكسر السنون (قوله رجوعهم الى ضم الدال) أي على الاشم ورجاء كسرها عند ملاقاته  
الساكن لا يقال يحتمل أن الضم لكرهاه المكسر بعد الضم لانقول هذا المكسر عارض مثل قم  
الليل فلا يكره نعم قد يقال الضم اتباع للميم لا رجوع الى الاصل (قوله ولان بعضهم يقول مذاخ)  
قد يقال الضم اتباع (قوله ملكون) قال شيخنا السيد بضم الميم وسكون اللام وضم الكاف (قوله  
في الحرف وشبهه) قال المشرح عند قول المصنف حرف وشبهه من الصرف يرى ما نصه المراد بشبهه  
الحرف الاسماء المبنية والافعال الجامة وذلك عسى وليس ونحوهما فانها تشبه الحرف في الجود اه  
(قوله ويرده تخفيفهم ان الخ) أي وهذا التخفيف تصرف جرى في الحرف شذوذا كما سبذكره المشرح  
في أول باب التصريف فليكن تخفيفهم منذ من هذا القليل (قوله المالتى) نقل شيخنا السيد أنه بفتح  
اللام (قوله بقى من الحروف رب) أي بقى من ماني الحروف معنى رب وأما نفس رب فتدكرها  
المصنف ولعل المصنف لم يذكرها هنا لما فيه من الخلاف فقبل التأكيد دائما وقيل التقليل دائما  
وعزى الى الأكثرين وقيل التأكيد كثيرا والتقليل قليلا وقيل العكس (قوله يارب كاسية) أي  
مكتسية يقال كسى بكسر السين يكسى بفتحها فهو كاسى وبالفننية أو الداء والمنادى محذوف وفي  
الدنيا ظرف لغو متعلق بكاسية وعارضة خبر المبتدأ الذي هو كاسية هذا هو الظاهر المتجه وقول  
البعض كاسية مبتدأ وفي الدنيا بفتحة وعارضة خبره أو الظرف خبر وعارضة خبر بعد خبر وكيف  
بوجهه أما الأول فلان جعل في الدنيا ظرفا مستقرا منه كاسية غير صريح في كون اكتسائها في  
الدنيا الذي هو المراد وأما الثاني فلان المقصود من الحديث الاخبار عن الكاسية في الدنيا بانها عارضة  
يوم القيامة لا الاخبار عن الكاسية بأنها في الدنيا كما لا يخفى على أحد وجوز البعض في عارضة الجرح  
صفة لكاسية على اللفظ والرفع صفة لها على المحل والنصب على الحال المنتظرة من التصريف كاسية  
والخبر على الثلاثة محذوف أي ثابتة وفي الاخير نظر لان صاحب الحال لا يقدر العرى فكيف  
تكون عارضة حالا منتظرة الا أن يجعل المعنى مقدر عارضة بارتبة المفعول لا متدرة عارضة الفاعل

(٢٢ - صبان ثانی) مذکور طویل فیصم مع عدم الساکن وقال ابن ملکون هما أصلان لانه لا يتصرف في الحرف شبهه ووردته تخفيفهم ان وكان وليكن ورب وقال المسائي اذا كانت مدامه اذا لم لها منذ أو حرفا هي أصله الثالث بقي من الحروف رب وهي للتكثير كثير او النقل قبل فلاحا الاول كقولہ صلی اللہ علیہ وسلم یا رب کاسبیة فی الدنیا عاریة یوم القیامة وقول بعض العرب عند



وانما كانت رب في الحديث للتكثير لانه مسوق للتزويف والتقليل لا يناسبه وكذا قول بعض العرب  
 (قوله يا رب صائمه الخ) استدلل به النكسائي على احوال اسم الفاعل ماضيا اذ لو لم يكن عاملا للنصب في  
 ضمير رمضان لكانت اضافته اليه محضة لانها اضافة وصف الى غير مفعوله فتفيد التعريف مع ان  
 رب لا تجر المعرفة وقد يجاب بانه حكماء حال ماضية بلا فظ حكماء قبل ماضيها فاسم الفاعل غير ماض  
 تنزيلا وقوله لن يصومه ولن يتوممه عبر بلن الاستقبال لانه المراد لن يتخوز ثواب صيامه وقيامه  
 يوم القيامة اولن يعيش الى صيام مثله وقيامه (قوله الارب مولود وليس له اب) هو عيسى عليه  
 الصلاة والسلام وقوله وذى ولد الخ هو آدم عليه الصلاة والسلام وضمير لم يلد له الى ذى ولد واصله  
 لم يلد له بكسر اللام وسكون الدال فكنت اللام تشيها ببناء كنف فالتقى ساكنان فحركت الدال  
 بالفتح اتباعا للياء اربا بضم ا وبتاء كذا في التصريح وغيره وعندى انه يجوز التحريك بالكسر على  
 الاصل في التخلص من التقاء الساكنين (قوله فلم يعق الخ) نقل في الهمع ان ما تكف بقلة الباء  
 ومن ويدخلان حيثنذ على الفعل (قوله فحومما خطاياهم الخ) فخطاياهم مجرورة بكسرة مقصورة  
 بدليل ظهورها في القراءة الثانية خطاياهم ولو مثل بها كان أظهر ولا يقدح في هذا المثال وما بعده  
 احتمال ما للاسمية بمعنى شئ فيكون ما بعده ابدا لان المثال يكفيه الاحتمال (قوله وزيد بعد رب الخ)  
 قد يفرق بين رب والكاف وبين الثلاثة قبلهما بان اختصاصه بالاسماء اقوى لجرها كل اسم بخلاف  
 رب والكاف فانهم انما يجران بعض الاسماء فلضعفهما بما ذكر كفا عن العمل بخلافهما سم (قوله  
 فكف) انصكر أبو حيان كف الكاف بما واول ما يوهم ذلك يجعل ما مصدرية منسبكة مع الجملة  
 بعدها مصدر بناء على جواز وصلها بالاسمية همع (قوله ربما الجامل المؤبل) الجامل بالميم القطيع  
 من الابل والمؤبل بالموحدة المعد للفقينة والعناجيج بعين مهملة وجمين الخيل الجياد والمهار بكسر  
 الميم جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس والاثني مهرة وفيهم خبر الجامل وحذف خبر عناجيج لعلمه من خبر  
 الجامل (قوله كما الحبطات) جماعة من غنم مهو باسم أبيهم الحبط بفتح فكسر وفتحتين وهو الحوث  
 ابن مالك بن عمرو وهو بذلك لا كله نباتا بالبادية يسمى الذرق وهو الحنذقوق فانتفخ بطنه وانتفاخ  
 البطن من أكله يسمى الحبط بفتحتين والمستفخ بطنه منه يسمى الحبط بفتح فكسر فلهذا لقب بذلك  
 من القاموس والعيني وهذا يعلم ما في كلام البعض من الخطا (قوله بين بصرى) اى بين جهاتها لحصل  
 التعدد الذى تقضيه بين وهى من أرض الشام وقوله وطعنة نجلاء أى واسعة عطف على ضربة  
 (قوله ونصر مولانا) لعزل المراد به مولى الموالات وقوله مجرور عليه وجارم من الجرم بضم الجيم وهو  
 الذنب أى مذنب عليه ومذنب ويروى مظلوم عليه وظالم (قوله الغالب على رب المكفوفة بما)  
 مثلها غير المكفوفة فان الغالب في العامل بعد ها كونه فعلا ماضيا كما في المغنى وقال في الهمع  
 والاصح ان رب تتعلق بالعامل الذى يكون خبرا مجرورا أو عاملا في موضعه أو مفسرا له ويجب  
 كونه أى العامل الذى تتعلق به رب ماضيا معنى قاله المبرد والفارسي وابن عصفور وقال أبو حيان  
 انه المشهور عند الاكثرين وقيل يأتى حالا أيضا قاله ابن السراج قبيل ويأتى مستقبلا أيضا قاله ابن  
 مالك اه مع حذف وترجيحه تعلق رب سيجرى الشارح على خلافه وقوله أو مفسر له فيه نظرا  
 الظاهر ان تعلقها في صورة الاشتغال بالعامل المحذوف لا بالمذكور والمفسر له (قوله على فعل ماض)  
 أى حقيقة لا تنزيلا لان دخولها على الماضى تنزيلا من جملة المقابل للغالب كما صنع الشارح (قوله  
 ربما أوفيت في سلم) أى نزلت على جبل (قوله نزل منزله الخ) حاصل ما أشار اليه الشارح أن يورد  
 مستقبل حقيقة لانه في يوم القيامة لكن لما كان معلوما لله تعالى نزل منزلة الماضى بجامع التحقيق في  
 كل واعلم ان عبارة الشارح هى عبارة التوضيح بعينها فزعم البعض أنه لم يعتد بقيد التنزيل في التوضيح  
 باطل ونقله عن التوضيح عبارة ليست عبارة تقول قاضح ولا حول ولا قوة الا بالله (قوله حتى قال

انقضاء رمضان يا رب صائمه  
 لن يصومه وقائمه ان  
 يقومه والثاني كقوله  
 الارب مولود وليس له اب  
 وذى ولد لم يلد له ابوان اه  
 وبعد من وعن وباء زيد ما  
 فلم يعق عن حمل قد علمنا  
 لعدم ازالتها الاختصاص  
 فحومما خطاياهم أغرقوا  
 بها قليل فبما رحمة من الله  
 وزيد بعد رب والكاف  
 فكف عن الجر فالبا  
 وحيثنذ دخلان على الجمل  
 كقوله

ربما الجامل المؤبل فيهم  
 وعناجيج بينهن المهار  
 وكقوله

كما الحبطات شر بني عيم  
 (وقد تليهما وجر لم يكف)  
 كقوله

ربما ضربة بسيف صقيل  
 بين بصرى وطعنة نجلاء  
 وكقوله

ونصر مولانا ونعلم انه  
 كما الناس مجرور عليه  
 وجارم تنبيهه الغالب  
 على رب المكفوفة بما أن  
 تدخل على فعل ماض  
 كقوله

ربما أوفيت في علم  
 وقد تدخل على مضارع  
 نزل منزلته لتحقيق وقوعه  
 فحور بما يورد الذين كفروا  
 ونذر دخولها على الجملة  
 الاسمية كقوله

ربما الجامل المؤبل فيهم  
 حتى قال



الفارسي يجب أن تشد رما عما يجزى راجعني شيء والجمال خبر الضمير محذوف والجملة سدفة ما أي رب شيء هو الجمال المؤمل (وحذفت رب) لفظا (خبرت) منوثة (بعديل) والفا) لكن على قلة كقوله بل بلد مل القبحاق قبه لا يشترى كانه وجهه وقوله بل بلد ذي سعد وأضباب وقوله فثلث حبل قد طرقت ومر نبع وقوله فخور قد لهوت بهن عين (وبعد الواشاع ذا العمل) بكثرة كقوله وليل كوج البحر أرخى سدوله (تنبيهان) لا قول قد يجزى المحذوفة (١٧١) بدون هذه الحروف كقوله

رسم دار وقفت في طيله

كدت أقضي الحياة من جلله

وهو نادرو قال في التسهيل

تجرب رب محذوفة بعد

الفاء كثيرا وبعد الوار

أكثر وبعد بل قليلا ومع

التجرد أقل ومراده بالكثرة

مع الفاء السكثرة النسبية

أي كثير بالنسبة إلى بل

الثاني قال في التسهيل

وليس الجبر بالفاء وبل

باتفاق وحكي ابن عصفور

أيضا الاتفاق لكن في

الارتشاف وزعم بعض

الصويين أن الجبر هو بالفاء

وبل لنباتهما مناب رب

وأما الواو فذهب الكوفيون

والمبرد إلى أن الجربها

والصحيح أن الجرب رب

المضمرة وهو مذهب

البصريين (وقد يجزى سوى

رب) من الحروف (لدى

حذف) وهذا بعضه يرى

غير مطرد يقتصر فيه على

السمع وذلك كقول رؤبة

وقد قيل له كيف أصبحت

قال خير عاقل الله التقدير

على خير وقوله

أشارت كليب بالاكف

الاصابع وقوله

حتى نبذ فارتي الاعلام

الفارسي) غاية لقوله ونذر (قوله والجملة سدفة ما) وفيهم متعلق بحال محذوفة أي رب شيء هو الجمال المؤمل كأننا فهم وانما قدر الفارسي ضميرا محذوف ولم يجعل الجملة على حالها سدفة لما يحصل الربط بين الصفة والموصوف تصریح (قوله أي رب شيء الخ) وعلى هذا تكتب ما مفصلة من رب بخلاف ما السكافة فانها تكتب موصولة (قوله بعديل والفا) قبل وبعد ثم جمع (قوله مل الفجاج) بكسر الفاء جمع فيج وهو الطريق الواسع والقيم يقتضين والقيم بفتح فسكون والقيام كصحاب الغبار وقوله لا يشترى كانه وجهه أي جهره به بحدق ياء الذب للضرورة والمراد به البسط المنسوبة إلى جهره بفتح الجيم قر به بفارس وقيل الجهرم البساط من الشعر والجمع جهارم وجواب رب قطعت في بيت بعد من شرح شواهد المغني للسيوطي (قوله ذي سعد) بضمين جمع صعود بفتح الصاد العقبية وأضباب جمع ضب وهو الحيوان المعروف والباء الواقعة روياني هذا البيت يجب اسكانها كما لا يخفى على من له المام بفن العروض (قوله فثلث حبل) خص الحبل والمرضع بالذكر لانهم أزهذ النساء في الرجال وقوله قد طرقت أي أنتهايلا (قوله فخور) جمع حورا وهي شديدة سواد العين مع شدة بياضها وعين جمع عيناء وهي الواسعة العين (قوله وليل كوج البحر) أي في كثافته وظلمته والسدول السدور والابتلاء الاختبار (قوله رسم دار) أي رب رسم دار ورسم الدار ما كان من آثارها لا صفا بالارض كالرمد والطلل ما شمس من آثارها كالونذ والاثافي وقوله من جلله بفتح الجيم واللام الاولى أي من أجله أو من عظيم شأنه لان الجلل يطلق بمعنى أجل وعظيم وحفير وأما جلال بالبناء على السكون فحرف بمعنى نعم من المغني وشرح شواهد السيوطي (قوله وهو نادر) أي جدا كما يدل عليه ما بعده (قوله كثيرا بالنسبة إلى بل) أي وان كان قليلا بالنسبة إلى الواو فلا ينافي قول الشارح سابقا لكن على قلة (قوله لا يمكن في الارتشاف الخ) يجاب بان المصنف وابن عصفور لم يعتد بالخالف لشذوذه فحكما الاتفاق (قوله والصحيح أن الجرب رب المضمرة) لانه لم يعمد الجرب بل والفاء أسلاولا بالواو إلا في القسم (قوله وهذا) أي الجرب سوى رب لدى المحذف (قوله كقول رؤبة) يضم الراء وسكون الهاء ابن العجاج بن رؤبة كان من فصحاء العرب (قوله التندبر على خير) أي أو بخير كما في التصريح (قوله حتى تبذخ) أي تكبروا الاعلام الجبال (قوله وذلك) أي البعض الذي يرى مطردا من الجرب سوى رب لدى المحذف (قوله دون عوض) أي من حرف القسم المحذوف وقيل بذلك ليكون من الجرب المحذوف اتفاقا لانه مع العوض قيل هو الجار كما مر ذلك (قوله في جواب ما) أي سؤال تضمن مثل المحذوف أي اشتمل على حرف مثل الحرف المحذوف (قوله بحرف متصل) متعلق بالمعطوف وليس الجرب بالعطف على خلقكم حتى يقال الجرب في المذكرة لا المحذوفة لما يلزم عليه من العطف على معولي عامين مختلفين وهو ممنوع على الاصح المعمولان خلق وآيات والعاملان في والابتداء فعلى ما ذكره الشارح يكون العطف من عطف الجمل (قوله أن يحظى) قال في القاموس المظورة بالضم والكسر والخطبة كعدة المكائنة والحظ من الرزق والجمع حظا وحظاء وحظى كل واحد من الزوجين عند صاحبه كرضي واحتظى وهي خطبة كغنية اه ولم أجده ولا

أي إلى كليب وإلى الاعلام (وبعضه يرى مطردا) وذلك في ثلاثة عشر ونوعا الاول لفظا الجلالة في القسم دون عوض نحو والله لا فعلن الثاني بعدكم الاستفهامية إذا دخل عليها حرف نحو بكم درهم اشتريت أي من درهم خلافا للزجاج في تقديره الجرب بالإضافة كما يأتي في بابها الثالث في جواب ما تضمن مثل المحذوف نحو زيد في جواب عن مررت الرابع في المعطوف على ما تضمن مثل المحذوف بحرف متصل نحو وفي خلقكم وما يثبت من دابة آيات تقوم بوقفون واختلاف الليل والنهار أي وفي اختلاف الليل وقوله أخلق بذى الصبر أن يحظى بجاحته ومد من القرع للأبواب أن يلجا



أى وعدم من . الخامس في المعطوف عليه بحرف منفصل بلا كقوله ما لمحب جلد أن يجرا . ولا حبيب رافة فيعبر . السادس في المعطوف عليه بحرف منفصل بلا كقوله متى عدتم بنا ولو فقه منا . كقيم ولم تخشوا هوانا ولا وهنا . السابع في المقرون بالهمزة بعدم ما تضمن مثل المحذوف نحو آزيد بن عمرو واستفها ما لمن قال مررت بزيد . الثامن في المقرون به لا بعده نحو هلا دينا لمن قال جئت بدرهم . التاسع في المقرون بان بعده نحو وأمر ربهم أفضل أن زيدوا ن عمرو وجعل سبيو به اضممار هذه الباء بعد أن أسهل من اضممار رب بعد الواو فلم بذلك اطراده ( ١٧٢ ) . العاشر في المقرون بقاء الجزاء بعده حكى يونس مررت برجل صالح الا صالح

في غيره حطى منه ديا بالباء فله على تضمن معنى ظفرا وتنم مثلا وقوله ومد من أى مديم والولوج الدخول ( قوله أى وعدم من ) ولم يقدر الباء لزم العطف على معمولى عاملين مختلفين المعمولان ذى وأن يحطى والعاملان الباء وأخلق لكن قد يقال أن يحطى بدل اشتغال من ذى الصبر فالعامل واحد وهو الباء الا أن يقال العامل في البدل بآء أخرى مقدرة على ما رجحه أكثر المتأخرين والمحذوف موجود ( قوله في المعطوف عليه ) أى على ما تضمن مثل المحذوف ( قوله ما لمحب جلد أن يجرا ) أى قوة للهجر والشاهد في قوله ولا حبيب وقوله فيعبر بالانصب على اضممار أن ( قوله ولو فقه ) أى ولو فقه أى ولو عدتم بفقته وعدم صحة كون الجزاء بالعطف على نالان لولا تدخل الا على الجملة دون المفرد والغالب في مثل هذا النصب كقولهم اتنى بداية ولو جارا كما في الهمع ( قوله بعده ) أى بعد ما تضمن مثل المحذوف وكذا الضمير في نظائره الآية ( قوله أسهل من اضممار رب الخ ) أى فيكون عملها محذوفة بعد أن أكثر ما ذكر وجهه كما في زكريا أن مختصة بالافعال وهى قويه الطلب للجار ( قوله مررت برجل صالح ) أى في اعتقادي وقوله الا صالح أى في نفس الامر فطالع أى في نفس الامر فلا تنافي وليس لفظ صالح الا في عبارة المرادى والامر عليها ظاهر ( قوله الا صالح فطالع ) الشاهد في فطالع وأما جرح الخ في الموضوع التاسع لانه لم يقيد فيه المقرون بان بالسكرار ولا بعدم الفصل أفاده شيئا ( قوله أى الامر بصالح فقد مررت بطالع ) قال في التصريح هذا تقدير ابن مالك وقدره سبيو به الا كن مررت بصالح فطالع قيل وتقدر سبيو به هو الصواب لانك اذا قلت الامر ونقضت اخبارك أولا بالمرور فيما مضى لان الامر ومعناه الامر فيما يستقبل فلا بد من تقدير الكون أى الا كن فيما يستقبل موصوفا بكوني مررت فيما مضى بصالح فانا قد مررت بطالع اه ملخصا ويمكن حمل تقدير ابن مالك على هذا بان يجعل معنى الامر الا كن مررت ( قوله على ما ذهب اليه الخليل والكسائي ) أى من أن أت وصلتها أو أن وصلت في موضع جرح بالحرف المقدر أما على ما ذهب اليه سبيو به فوضعهما نصب بنزع الخافض ( قوله الا صالح لدخول الجار ) أى بان يكون اسماء ينقض نفيه ( قوله ولم يحجزه جماعة من النحاة ) وأما الجرح بالجار فلهذا جرح ضرب غريب فائتبه جمهور البصريين والكوفيين في نعت وتوكيد زاد بعضهم وعطف ورده أبو حيان بأنه ضعيف لانه تابع بواسطة بخلافها وأما الآية ففي المصحح على الخلف على قول وزاد ابن هشام عطف البيان فباساوسيا في بسطة في أول النعت ( قوله مريب ) بفتح الميم اسم مفعول ( قوله مشائيم ) جمع مشؤم وناعب بالعين المهملة أى صائح وبابه ضرب ونفع كما في المصباح والبين البعد وقوله غرابها أى غراب تلك المشائيم ( قوله وما زرت ليل الخ ) ينبغى اسقاط هذا البيت اذ ليس فيه ليس ولا ما المعاملة عملها بل الجرفيه ليس من جر التوهم أصلا بل الجرفيه بسبب العطف على أن تكون لان محله جر باللام المقدرة على ما ذهب اليه الخليل والكسائي نعم هو من جر التوهم على المذهب الا تخرف يمكن أنه مراد الشارح ويكون قوله سابقا منه قوله الخ أى من الجرح على التوهم أهم من أن يكون بعد ليس وما

قطا الخ أى الامر بصالح فقد مررت بطالع والذي حكاه سبيو به الا صالحا فطالع والا صالحا فطالما وقدره الا يكن صالحا فهو طالع والا يكن صالحا يكن طالما الحادى عشر لام التعليل اذا جرت كي وصلتها ولهذا تسمع التعويين يحيزون في نحو جئت كي تكلمنى أن تكون كي تعليلية وأن مضرة بعدها وأن تكون مصدريه واللام مقدرة قبلها . الثاني عشر مع أن وأن نحو عجت أنك قائم وأن قت على ما ذهب اليه الخليل والكسائي وقد سبق في باب تعدى الفعل وزومه . الثالث عشر المعطوف على خبر ليس وما الا صالح لدخول الجار أجاز سبيو به في قوله بدالى انى لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جانيا الخفض في سابق على فوهم وجود الباء في مدرك ولم يحجزه جماعة من النحاة ومنه قوله

أحق اعباد الله أن لست صاعدا . ولا هابطا الا على رقيب . ولا سالك وحدى ولا في جماعة . اولاً من الناس الا قيل أنت مريب . وقوله . شائيم ليسوا مصالحين عشرة . ولا ناعب الا بين غرابها . وقوله وما زرت ليلى أن تكون حبيبة . الى ولادين بها أنا طالبه . نبيه لا يجوز الفصل بين حرف الجر ومجروره في الاختيار وقد يفصل بينهما فى الاضطرار بطرف أو مجرور كقوله ان عمر الاخبر في اليوم عمرو وقوله وليس الى منها النزول سبيل ونذر الفصل بينهما فى التثنية القسم نحو واشتريته هو الله درهم



(ثالثة) يجب أن يكون للجار والتطرف متعلق وهو فعل أو ما يشبهه أو مؤول بما يشبهه أو ما يشير إلى معناه نحو أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم وهو الله في السموات وفي الأرض أي وهو المسمى بهذا الاسم ما أنت بنعمة (١٧٣) ربك بمجنون أي انتفى ذلك

بنعمة ربك فان لم يكن شيء من هذه الأربعة موجودا في اللفظ فصدر الكون المطلق متعلقا كما تقدم في الخبر والصلة ويستثنى من ذلك خمسة أحرف الأول الزائد كالباء ومن في نحو كفى بالله شهيدا هل من خالق غير الله الثاني لعل في لغة عقيل لأنها بمنزلة الزائد ألا ترى أن مجرورها في موضع رفع بالابتداء بدليل ارتفاع ما بعدها على الخبرية الثالث لولا فين قال لولاى ولولاك ولولاه على قول سيديوه ان لولا جارة فانما أيضا بمنزلة لعل في أن ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء الرابع رب في نحو رب رجل صالح لقيت أوليئته لان مجرورها مفعول في الأول ومبتدأ في الثاني أو مفعول أيضا على حد زيد اضربه ويتصدر التامب بعد المجرور لا قبل الجار لان رب لها المصدر من بين حروف الجر وانما دخلت في المثالين لافادة التكثير أو التقليل لا لتعديده عامل هذا قول الرماني وابن طاهر وقال الجمهور هي فيهما حرف جر معناه فان قالوا انها عدت الفعل

أولا فتنبه (قوله يجب أن يكون للجار والتطرف متعلق) أي لان الحرف موضوع لا يصلح معنى الفعل إلى الاسم والتطرف لا بدله من شيء يقع فيه فالموصل معناه والواقع هو المتعلق والتحقق أن ذلك المتعلق انما يعمل في المجرور وأنه الذي في محل نصب بالمتعلق بمعنى أنه يقتضى نصبه لو كان متعديا إليه بنفسه فتعلق المجرور به تعلق عمل وأما الجار فلا عمل للمتعلق فيه ونسبة التعلق إليه مسامحة أو مرادهم تعلق الاتصال لان الحرف يوصل معاني الأفعال إلى الأسماء فعلم أن المحل للمجرور ونقط هذا إذا لم يقع وضاع العامل المحذوف والاحكم على محل مجموعهما بأعراب العامل رفعا نحو زيد في الدار أو نصبا نحو خرج زيد ثيابه أو جرا نحو مررت برجل من الكرام أفاده الدماميني وغيره (قوله أو ما يشبهه) أي في العمل وهو المشتق والمصدر واصله وكذا اسم الفعل وان لم يذكر غير واحد كالبعض (قوله أو مؤول بما يشبهه) كلفظ الجلالة فانه مؤول بالمسمى بهذا الاسم أو بالمعبود (قوله أو ما يشير إلى معناه) أي معنى الفعل وسيأتي التمثيل له بمافي قوله تعالى ما أنت بنعمة ربك بمجنون وتظهره أن ما هي المتعلق وهو مبني على جواز التعلق بالحرف المعاني ومذهب الجمهور المنع فعلى مذهبهم المتعلق هو الفعل الذي يشير إليه الثاني كافي المغنى (قوله نحو أنعمت عليهم الخ) فيه لف ونشر مرتب (قوله أي انتفى ذلك) أي الكون مجنونا وهو تفسير لمعنى ما وليس مراده أن المتعلق الفعل الذي دل عليه الثاني والالفاظ آخر كلامه أوله (قوله الأول الزائد) لانه أعما أتى به لنا كيد لا لربط الفعل بالمفعول لعدم احتياجه إليه في الربط نعم استثنى من الزائد اللام المقوية فانه لا مانع من تعليقها بأعمال المقوى لان زيادتها ليست محضة كإعراب عن ابن هشام (قوله بدليل ارتفاع ما بعدها) أي بعد مجرورها ولو قال بعده أي بعد المجرور لكان أوضح (قوله لان مجرورها مفعول) أي مفعول فعل يتعدي إليه بنفسه من غير احتياج إلى توسط الحرف والافاء مجرور بحرف يتعلق مفعول في المعنى فلا يتم التعليل أفاده سم (قوله لا قبل الجار الخ) أي ولا بين الجار والمجرور لان الفعل لا يقع بعد رب الا مكفوفة بما كإعراب (قوله لان رب لها المصدر) أي صدر جاتها فلا ينافي جواز نحو زيد رب شجاع يغلبه كما أفاده الدماميني (قوله وانما دخلت الخ) دفع لما يوهمه كون مجرورها مفعولا من أنها معدية (قوله فان قالوا الخ) وأيضا فلو كان كما يقولون لم يعطف على محمل مجرورها رفعا ونصبا في الفصح وقد جاء العطف بقول رب رجل وأخاه أكرمت فيجعلون لها حكم الزائد في الأعراب وان لم تكن زائدة ولا يجوز في الفصح زيد وأخاه مررت دماميني (قوله نخطا لانه يتعدي بنفسه) وأجاب سم بان تعدي الفعل بنفسه لا يمنع تعديته بحرف الجر اذا قصد معنى لا يحصل بدون تعديته بذلك الحرف كما هنا فانه لو عدى بنفسه لفات معنى التقليل والتكثير وتظهره أخذت من الدراهم فقد عدى الفعل عن لافادة التبعيض وان كان متعديا بنفسه على أن من الأفعال ما يتعدي تارة بنفسه وتارة بحرف الجر نحو نصع وشكر (قوله ولاستيفائه مفعوله في المثال الثاني) أجاب سم بان ذلك لا يمنع كونه معمولا لأنه كافي زيد اضربه

#### في الانافاة

هي لغة الاسناد وعرفان نسبة تقييده بين اسمين توجب لثانيهما الجر أي اقال يس وعينها يا لانها مشتقة من الضيف لاستناده إلى من ينزل عليه وقال في شرح الجامع يكفي في اضافة الشيء إلى غيره أدنى ملابسة نحو قوله تعالى عشيبة أو ضحاها لما كانت العشيبة والضحية طرفي النهار صرح اضافة أحدهما إلى الآخر (قوله نونا) أي نطو بها أو لم ينطق بها كافي ليلتدري ذوى مال وذوى مال (قوله

المدكور نخطا لانه يتعدي بنفسه ولاستيفائه مفعوله في المثال الثاني وان قالوا عدت محذوف تقديره حصل أو نحوه فنبه تقديره ما لا حاجة إليه ولم يلفظ به في وقت الخلاء من حرف الاستثناء وهو خلا وعدا وحاشا اذا خفض لما سبق في باب الاستثناء والله تعالى أعلم في الاضافة نونا



تلى الاعراب) وهي فون المتن والمجموع (١٧٤) على حده وما ألحق بها (أوتنوبنا) ظاهرا أو مقدرًا (هما تضيف احذف)

كتبت يد أبي أهب فيه ثننا  
حنظل وكالمضي الصلاة  
وهذه عشر وزيدو (كطور  
سبينا) ومفتاح الغيب أما  
التون التي تليها علامة  
الاعراب فانها لا تحذف  
نحو سبنا بن زيد وشباطين  
الانس (تنبه) قد  
تتحذف تاء التانيث  
للإضافة عند أمن اللبس  
كقوله

وأخلفوا عدة الأمر الذي  
وعدوا أي عدة الأمر  
وقراءة بعضهم لا عدوا له  
عده أي عدته وجعل  
الفراء منه وهم من بعد  
غلبهم سب غلبون وأقام  
الصلاة بناء على أنه لا يقال  
دون إضافة في الإقامة  
أقام ولا في الغلبة غلب  
انتهى والثاني من  
المتضايين وهو المضاف  
اليه (اجر) بالمضاف  
وفاقا لسيبويه لا بالحرف  
المنوي خلافا للزجاج  
(وانو) معنى (من أو)  
معنى (في إذا لم يصلح) ثم  
(الأذاك) المعنى فانو معنى  
من فيما إذا كان المضاف  
بعضا من المضاف اليه مع  
حجة إطلاق اسمه عليه  
كثوب خز وخاتم فضة  
التقدير ثوب من خز وخاتم  
من فضة ألا ترى أن الثوب  
بعض الخز والخاتم بعض  
الفضة وأنه يقال هذا  
الثوب خز وهذا الخاتم  
فضة وانو معنى في إذا كان

تلى الاعراب) أي حرف الاعراب (قوله أو مقدرًا) وذلك في الاسم المنوع من الصرف والممانع من  
ظهوره مشابهة الفعل (قوله مما تضيف) أي تريد إضافته (قوله احذف) أي إن كان فيه ما ذكر  
والإفلا حذف كما في لدن زيد إلا أن يقدر فيه التنوين وإن كان مبنيًا والحسن الوجه إلا أن يدعي أن  
الإضافة قبل دخول ال قاله زكريا (قوله التي تليها علامة الاعراب) قال البعض تبعًا للمصرح بهذا  
مبنى على أن الاعراب متأخر عن آخر الكلمة والأصح أنه مقارن له وقد يقال مراده بتأخر علامة  
الاعراب للحرف تبعيته له تبعية العارض للمعروض لا تبعيته له في الوجود اللفظي فالتبعية رئيسة  
لا زمانية فليس كلامه مبنيًا على خلاف الأصح (قوله قد تحذف تاء التانيث) أي جواز أن لا يرد على  
المصنف لأن كلامه في الحذف الواجب الكثير وحذف هذه التاء جائز على قلة حيث أمن اللبس واللام  
يجزئ حذفها كما في عمرة وخسة ثم هو سماعي وقيل قياسي كذا في النكت ولا يرد على وجوب حذف التنوين  
المذكورة قول الشاعر لا يزالون ضاربين القباب يلمس أول الكتاب (قوله وفاقا لسيبويه) أي  
والجمهور ومن أدلتهم اتصال الضمير بالمضاف والضمير إنما يتصل بعامله (قوله لا بالحرف المنوي)  
عبارة التصريح لا بمعنى اللام خلافا للزجاج ولا بالإضافة ولا بحرف مقدر نائب عن المضاف اه وهي  
تقتضي أن العامل عند الزجاج معنى اللام لا الحرف المقدر ويمكن جعل عبارة الشارح على عبارة  
التصريح (قوله وانو معنى من) أي البيانية كما نقله الاستقاضي عن الجاهلي أي التي لبيان جنس  
المضاف ويؤخذ من كلام الشارح أن بيانها مشوب بشبه وهو صحيح وزاد لفظ معنى إشارة إلى  
أن المراد أن الإضافة على ملاحظة المعنى المذكور لأن لفظ الحرف مقدر إذ قد لا يصلح الكلام  
لتقديره وأعلم أنه يصح في الإضافة التي على معنى من اتباع المضاف إليه للمضاف بدلًا أو عطف بيان  
ونصبه على الحال أو التمييز قال يس والاتباع أقل الأوجه وفي التي على معنى في نصب المضاف إليه  
على الظرفية (قوله إذا لم يصلح الأذاك) أي بحسب القصد بأن أريد بيان الظرفية أو الجنس فلا يرد  
أن التي على معنى من أوفى يصلح أن تكون على معنى لام الاختصاص لأن كلاما من الظرف والبعض  
يصلح فيه معنى لام الاختصاص وقوله لما سوى ذينك أي بأن لم يرد ما ذكر به يعلم أن مثل حصير  
المسجد يجوز أن يكون على معنى في أن أريد معنى الظرفية وأن يكون على معنى اللام الاختصاصية  
قاله يس (قوله فيما إذا كان) ما تذكره موصوفة أو اسم موصول وإذا زائدة والجمله بعدها صفة أو صلة  
والعائد محذوف (قوله بعضا) المراد بالبعض ما يعم الجزئي والجزء الخارج بقوله مع صحة الخ وانما  
عمنا لا يلزم استدراك قوله مع صحة الخ قاله سم (قوله مع صحة الخ) فان فقد الشرطان كثوب زيد  
وحصير المسجد أو الأول فقط كيوم الخميس أو الثاني فقط كيد زيد فليس على معنى من بل هي في هذه  
الأمثلة على معنى لام الملك أو لام الاختصاص وبهذا تعلم حكمة تعداد الشارح الأمثلة في قوله نحو  
ثوب زيد الخ ومثل بمثابة لما فقد فيه الشرطان ليفيد أن المراد باللام ما يعم لامي الملك والاختصاص  
ونقل في الجمع عن ابن كيسان والسيرافي أنهما لم يشترطا صحة الخبر بل اكتفيا بكون المضاف  
بعضا (قوله ظرفا للمضاف) أي زمانيا أو مكانيا حقيقيا أو مجازيا نحو مكر الليل يا صاحبي المسجن ألد  
الخصام قاله شارح الجامع (قوله واللام خذا) أي اجعل معنى اللام ملحوظا فيما سوى ذينك وليس  
المراد أن اللام مقدرة في نظم الكلام إذ قد لا يصلح تقديرها في كل رجل فان معنى اللام ملحوظ  
فيه لانه بمعنى أفراد الرجل ولا يصلح نظمه لان تقديره اللام في الجملي لا يلزم صحة التصريح باللام  
بل تكفي إفادة مدلولها فقوله يوم الأحد وعلم الفقه ونحوه لا راجع إلى معنى اللام الاختصاصية ولا يصح  
إظهارها فيه وهذا الأصل يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الإضافة اللامية ولا يحتاج فيه إلى  
التسكفات البعيدة اه (قوله لما سوى ذينك) دخل في عمومها الإضافة اللفظية فقد صرح بعضهم  
كابن جني بأنها على معنى اللام لكن أورد عليه نحو زيد حسن الوجه أذ ليس حسن مضافا إلى الوجه



اذهي الاصل نحو ثوب زيد

وحصير المسجد ويوم الخميس  
ويزيد في تنسيها  
الاول ذهب بعضهم الى  
أن الاضافة ليست على  
تقدير حرفي بما ذكره ولا  
نيسه وذهب بعضهم الى  
أن الاضافة بمعنى اللام  
على كل حال وذهب سيبويه  
والجمهور الى أن الاضافة  
لا تعدو أن تكون بمعنى  
اللام أو من وموهم  
الاضافة بمعنى في محمول  
على أنها فيه بمعنى اللام  
توسعا في الثاني اختلاف  
في اضافة الاعداد الى  
المعدودات فذهب  
الفارسي أنها بمعنى اللام  
وذهب ابن السراج الى  
أنها بمعنى من واختاره في  
شرح التسهيل والكافية  
فقال بعد ذكر ما لمضاف  
فيه بعض المضاف اليه مع  
صفة اطلاق اسمه عليه  
ومن هذا النوع اضافة  
الاعداد الى المعدودات  
والمقادير الى المقدرات  
وقد اتفقا فيما اذا أنشئ  
عدد الى عدد نحو  
ثلثمائة على أنها بمعنى  
من انتهى (واخصص أولا)  
من المتضايين (أو أعطه  
التعريف بالذي نال) يعني  
أن المضاف يتخصص  
بالثاني ان كان نكرة نحو  
غلام رجل ويتعرف به ان  
كان معرفة فهو غلام زيد  
(وان يشابه المضاف  
يفعل) أي الفعل المضارع  
بان يكون (وصفا) بمعنى  
الحال أو الاستقبال

على تقدير حرف بل هو كقوله الدماميني ومن ثم صدر السيوطي في جمع الجوامع بأنها ليست على  
معنى حرف وحكي الاول بقليل وكونها ليست على معنى حرف هو قضية كلام ابن الحاجب وكلام  
ابن هشام في القطر أيضا وظهورها في نحو فعال لما يريد لا يدل للاول وان استدل به قائله لان هذه  
اللام التقوية لا اللام التي الاضافة على معناها كما عرفت (قوله اذهي الاصل) قال في  
الهمع ولهذا يحكم بها عند مع تقديرها وتقدير غيرها نحو زيد يعني اذالم تقم قرينة على تقدير  
غيرها وعند امتناع تقديرها وتقدير غيرها نحو ضده ومعها اه (قوله ليست على تقدير حرف)  
شبهته أنه لو كان كذلك لزم مساواة غلام زيد لغلام زيد في المعنى وليس كذلك اذ معنى المعرفة غير  
معنى النكرة وأجيب بمنع لزوم المساواة لان المراد بكون الاضافة على معنى اللام مثلا أنها  
ملحوظ فيها معنى اللام ولا يلزم منه مساواة غلام زيد لغلام زيد في المعنى من كل وجه وقولهم غلام  
زيد بمعنى غلام زيد أي من حيث ملاحظة معنى اللام في كل فقط قرادهم به مجرد تفسير جهة  
الاضافة في المثال المذكور من الملك أو الاختصاص (قوله ولا نيته) عطف تفسير (قوله الى  
أن الاضافة بمعنى اللام) على ذلك بأن كلام من الطرف والبعض يصح فيه اعتبار معنى اللام  
الاختصاصية (قوله على كل حال) أي سواء كان المضاف طرفا أو بعضا أو غيرهما (قوله لا تعدو  
أي لا تتجاوز) (قوله وموهم الاضافة بمعنى الخ) قبل حيث اعتبر معنى اللام الاختصاصية فلا  
فرق بين التي بمعنى في والتي بمعنى من فلم اعتبر الحمل في الاولى دون الثانية وأجيب بأن التي بمعنى في  
قليلة قدرت الى الاضافة بمعنى في اللام تقريبا للاقسام بخلاف التي بمعنى من فكثيرة فاستحقت  
جعلها قسما متفلا (قوله توسعا) لا حاجة اليه لان معنى اللام الاختصاصية ظاهرة في الطرف  
(قوله في اضافة الاعداد) أي عشرة رجال وتسع نسوة (قوله أنها بمعنى اللام) أي  
الاختصاصية سم (قوله أنها بمعنى من) لا يخفى أنه أظهر وجوز بعضهم الوجهين لعمدة المعنيين  
أي بحسب القصد على ما مر (قوله والمقادير الى المقدرات) أي كقوله فيزبر ورطل زيت (قوله  
ثلاثمائة) واحتياج صحة اطلاق اسم المضاف اليه على المضاف فيما ذكر الى تأويل مائة  
بنات لا يضر (قوله على أنها بمعنى من) قبل أي مانع من اعتبار معنى اللام الاختصاصية هنا  
أيضا (قوله واخصص أولا) أي احكم بخصوصه أي قلة اشتراكه فليس المراد بالتخصيص هنا  
ما يشبه التعريف حتى يرد على المصنف أنه جعل قسم الشيء قسما له (قوله أو أعطه التعريف)  
أو التقسيم للتفسير ومن هذا القسم المضاف الى الجملة على الصحيح كما قاله المرادى لأنها في تأويل  
مصدر مضاف الى فاعلها أو مبتدئها وهو ظاهر ان كان القائل أو المبتدئ معرفة فان كان نكرة  
فالظاهر أن المضاف من النوع الاول والمراد بالتعريف الكون معرفة فان قلت وقوع الحمل  
صفات للنكرات ينافي تعريف المضاف اليها نلت أجاب سم بأن وقوعها كذلك باعتبار ظاهرها  
وقطع النظر عن تأويلها بالمصدر لان وقوعها كذلك لا يتوقف على التأويل بل وقوعها مضافا  
اليها لان المضاف اليه لا يكون الا اسما على المخار فاحتج الى تأويلها بالمصدر وهو معرفة  
فتعرف المضاف اليها ويؤخذ من ذلك أن قولهم الجملة نكرات بقطع النظر عن التأويل (قوله  
بمعنى أن المضاف الخ) لما لم يقيد المصنف بحالة التخصيص بكون المضاف اليه نكرة رجالة  
انتعريف بكونه معرفة قال يعني الخ وانما ترك المصنف القيدين لشهرتهما (قوله وان يشابه  
المضاف يفعل) كني يفعل عن طاق الفعل المضارع وخرج من كلامه المصدر واسمه وأفعل  
التفضيل (قوله وصفا) حال من المضاف فكلام الشارح حل معني وهي حال لازمة لان  
المضاف لا يشابه يفعل الا اذا كان وصفا والمراد الوصف ولو باعتبار التأويل كضرب زيد بمعنى  
مضروبه (قوله بمعنى الحال أو الاستقبال) أي لا بمعنى الماضي أو مطلق الزمن فان اضافة



اسم فاعل أو اسم مفعول  
أو صفة مشبهة (فمن  
تذكيره لا يعزل) بالاضافة  
لانه في قوة المنفصل  
(كرب واجينا عظيم  
الامل • مرقع القلب  
قليل الحبل) فراجي اسم  
فاعل ومرقوع اسم مفعول  
وعظيم وقليل صفتان  
مشبهتان وكل منهما مضاف  
إلى معرفة ومع ذلك فهو  
باق على تذكيره بدليل  
وخولرب ومثله قوله  
يارب غابطنالو كان بطلبكم  
لاقي مبادعة منكم وسرمانا  
ومن أدلة بقاء هذا المضاف  
على تذكيره نعت التكررة  
به نحو هديا بالغ الكعبة  
واتصابه على الحال نحو  
ثاني عطفه وقوله

(قوله أشكل الخ) قد يقال  
لا يلزم من اتحاد المعنى  
اتحاد الحكم بدليل علم  
القلبية والعرفانية وأيضا  
لاسم الفاعل شروط فلذا  
شدد فيه بخلاف الصفة  
وأيضا فليس من واحد واحد  
(قوله ثم قول الخ) في اسم  
الفاعل بمعنى الثبوت  
خلاف قيل أنه صفة  
مشبهة وقيل لها فكلام  
السيد مبني على الثاني  
فلا اشكال

محضة ومثل كونه بمعنى الحال أو الاستقبال كونه بمعنى الاستقرار كما صرح به الرضي فيما سننقه  
عنه ونقل شيخنا السيد عن بعضهم أن الوصف إذا أريد به الاستقرار جاز كونه بمعنى نظرا  
لما مضى وكونه لفظية نظر الحال والاستقبال لأن الاستقرار صادق بالجميع فيجوز قصد أحد  
الاعتبارين بما يترتب عليه من تعريف التابع أو تذكيره ثم رأيت الدماميني ذكره نقلا عن شرح  
الكشاف للنجي حيث قال اسم الفاعل المضاف إذا كان بمعنى الماضي فقط كانت اضافته حقيقية  
لنقص مشابهته المضارع التي هي العلة في عمله وإذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال فقط كانت  
اضافته غير حقيقية لتماثل المشابهة وأما إذا كان بمعنى الاستقرار في اضافته اعتباران اعتبار  
الماضي فتكون محضة فيقع صفة للمعرفة ولا يعمل واعتبار الحال والاستقبال فتكون غير  
محضة فيقع صفة للتكررة ويعمل فيما أضيف إليه اه باختصار ورأيت الشهي ذكره نقلا عن  
شرح الكشاف للفتازاني حيث قال الاستقرار يحتمل على الأزمنة الماضية والحال والاستقبال  
فتارة يعتبر جانب الماضي فتجعل الاضافة حقيقية كما في مالك يوم الدين وتارة يعتبر جانب الآخريين  
فتجعل الاضافة غير حقيقية كما في جاعل الليل سكالئلا يلزم مخالفة الظاهر بقطع مالك يوم الدين  
عن الوصفية إلى البدلية ويجعل سكا منصوبا بفعل محذوف والتعويل على القرائن والمقامات  
هذا ما ذكره في توجيه التوفيق بين كلامي الزمخشري في الآيتين اه باختصار ثم نقل الشهي عن  
السيد الجرجاني أنه اخبرني توجيه التوفيق أن الاستقرار في مالك يوم الدين ثبوت وفي جاعل الليل  
سكا تجددى بتعاقب أفراده فكان الثاني عاملا و اضافته لفظية لورود المضارع بمعناه دون  
الاول وهذا وقوله بمعنى الخ لا يناسب قوله الآتي أو صفة مشبهة إذ هي ليست بمعنى الحال  
أو الاستقبال بل للثبات والدوام نعم هي وإن كانت كذلك لا تعرف بالاضافة أصلا كما في الرضي  
والتصريح لانما تشبه المضارع في بعض أحواله وذلك إذا أفاد الاستقرار فحوز يدي عطى كذا عمل غير  
واحد ويرد عليه أن الاستقرار في الصفة المشبهة ثبوت وفي المضارع تجددى كما مر في كلام السيد  
فلا تشبيه فان اكتفوا بالمشابهة في أصل الاستقرار أشكل الفرق بينهما وبين اسم الفاعل الذي  
للاستقرار الثبوتى على ما مر عن السيد أن اضافته معنوية وعلى إطلاق ما مر عن غيره أن اسم  
الفاعل بمعنى الاستقرار فيه اعتباران فالأولى التعليل بما يأتي عن الرضي أنها دائما عاملة في محل  
المضاف إليه أمارفعا أو نصبا وضافة الوصف إلى معموله لفظية ثم قول صاحب التوضيح أن اسم  
الفاعل إذا أريد به الثبوت كان صفة مشبهة يشكل على ما مر عن السيد وعلى إطلاق ما مر عن غيره  
فتأمل وعبرة الرضي كون اضافة الصفة المشبهة لفظية مبني على كونها عاملة في محل المضاف إليه  
أمارفعا أو نصبا فالصفة المشبهة جائرة العمل دائما فاضافتها لفظية دائما وأما اسم الفاعل والمفعول  
فهما في مرفوع جائر مطلقا لأن أدنى راحة فعل يكفي في عمل الرفع أشد اختصاص المرفوع  
بالفعل فاضافتهما إلى فاعلهما معنى لفظية دائما فحوضا مبطنه ومسود وجهه وأما عملهما في المفعول  
به ونحوه فيحتاج إلى شرط كونهما بمعنى الحال أو الاستقبال أو الاستقرار لانهما إذن يشبهان  
المضارع الصالح لهذه المعاني الثلاثة فاضافتهما إذن لفظية (قوله اسم فاعل) مراده به ما يشمل  
صيغة المبالغة (قوله فعن تذكيره) أشار باضافة تذكيره إلى ضمير المضاف إلى أن تذكيره حال  
الاضافة هو الذي كان قبلها فأفاد أن اضافته لا تفيد التخصيص كما لا تفيد التعريف قاله يس  
(قوله لانه في قوة المنفصل) أي عن الاضافة بالضمير فاعل الوصف لان ضارب زيد في قوة ضارب  
هو زيد كما سأتى (قوله كرب واجينا) قيل هذا المثال مشكل لان رب تصرف ما بعدهما إلى  
الماضي فتكون اضافته محضة وفيه نظروا المذكور في همع الهوامع انما هو أن الأكثرين يقولون  
بوجوب ماضى ما يتعلق به رب بناء على أنها تعلق لأنهم يقولون بوجوب مضى مجرورها وأن ابن



فأنت به حوش الفؤاد مبطناً وهذا إذا ما نام ليل الهوجل والدليل على (١٧٧) أنها لا تقيد تخصيصاً أن أصل قولك ضارب زيد

ضارب زيد أو الاختصاص  
موجود قبل الإضافة  
وإنما تقيد هذه الإضافة  
التخفيف أو رفع القبح أما  
التخفيف فيحذف التنوين  
الظاهر كما في ضارب زيد  
وضارب عمرو وحسن الوجه  
أو المقدر كما في ضارب  
زيد وحواج بيت الله أو  
فون التثنية كما في ضارباً  
زيد والجمع كما في ضاربون زيد  
وأما رفع القبح في حسن  
الوجه فإن في رفع الوجه قبح  
خلو الصفة عن ضمير  
الموصوف وفي نصبه قبح  
إجراء وصف القاصر  
محجى وصف المتعدي وفي  
الجر تخلص منهما ومن ثم  
امتنع الحسن وجهه أي  
بالجر لا تنفاه قبح الرفع أي  
على الفاعل لوجود الضمير  
ونحو الحسن وجهه أي بالجر  
أيضا لا تنفاه قبح النصب  
لأن النكرة تنصب على  
التمييز (وذي الإضافة  
اسمها لفظية) وغير محضة  
ومجازية لأن فائدتها راجعة  
إلى اللفظ فقط بتخفيف أو  
تحسين وهي في تقدير  
الانفصال (ونلك) الإضافة  
الأولى اسمها (محضة  
ومعنوية) وحقيقية لأنها  
خالصة من تقدير الانفصال  
وفائدتها راجعة إلى المعنى  
كما رأيت وذلك هو الغرض  
الأسلي من الإضافة

السراج يجوز كونه حالاً وابن مالك يجوز كونه حالاً أو مستقبلاً وقد قال في التسهيل ولا يلزم وصف  
محجى رهاخ لا للمبرد ومن واقعه ولا مضى ما يتعلق به (قوله فانت به) أي ولتة حوش الفؤاد  
بضم الحاء المهملة أي حديد مبطناً بفتح الطاء المشددة كفاي القاموس أي ضامر البطن وهو وصف  
محجى في الذكور شهدا بضم السين المهملة والهاء أي قليل النوم والهوجل بالجر بالجرم الأخفى واستاد نام  
إلى ليل مجاز عقلي من اسناد الفعل إلى زمنه والأصل إذا نام الهوجل في الليل (قوله التخفيف)  
أي في اللفظ يحذف التنوين أو التنوين كما سبذ كره الشارح وقوله أو رفع القبح أي إزالة قبح التركيب  
عند الرفع أو النصب (قوله في حسن الوجه) أي من قولك سررت برجل حسن الوجه مثلاً واعلم  
أن ما معوه هنا قبحاً معوه في باب الصفة المشبهة ضعيفاً فلا تنافي بين الموضعين (قوله خلوا الصفة  
عن ضمير الموصوف) أي لأن الكلمة لا ترفع ظاهراً وضميراً معاً (قوله إجراء وصف القاصر)  
أي الفعل القاصر محجى المتعدي أي الفعل المتعدي أي في نصبه المعرفة على المفعولية (قوله وفي  
الجر تخلص منهما) أي من الإجراء والخلو المذكرين فلا قبح (قوله ومن ثم) أي من أجل أن  
الإضافة فيما ذكرنا هي لرفع قبح الرفع والنصب امتنع الحسن وجهه والحسن وجهه بالجر فيهما  
واعترض بأن الإضافة في الضارب الرجل لم تقدر تحقيقاً لعدم التنوين بوجود آل ولا رفع قبح لأن  
المضاف وصف متعدي مضافاً لمفعوله فلا قبح في نصبه وأجيب بأن العرب شبهوا الضارب الرجل  
بالحسن الوجه في تجويز الجر لا شتراهما في تعريف الجزأين بالكلية كعكس في النصب وإن كان  
نصب المشبه في العكس قبيحاً كما علم (قوله لأن النكرة تنصب على التمييز) أي والتمييز ينصبه  
المتعدي والقاصر (قوله وذي الإضافة) أي إضافة الوصف إلى مفعوله لا بقيد تنكير الوصف  
الذي هو موضوع كلامه السابق بقرينة قوله فعن تنكيره لا يعزل ليسد خل في كلامه إضافة نحو  
الضارب الرجل فأنها لفظية كما يؤخذ من الاعتراض السابق قرياً وصرح به سم فيما كتبه  
بها مش الهمع (قوله لأن فائدتها الخ) علة لتسميتها لفظية وقوله وهي في تقدير الانفصال علة  
لتسميتها غير محضة وأما تسميتها مجازية فعملها في شرح التوضيح بكونها لغير الغرض الأصلي من  
الإضافة كذا قال شيخنا وغيره وقد يشير إليه تعليله هنا تسمية الأولى حقيقية بقوله وذلك هو  
الغرض الأصلي من الإضافة وقال شيخنا السيد اعلم أن تسمية اللفظية مجازية ليست بمعنى المجاز  
المتعارف حتى تحتاج لعلاقة وقرينة بل المراد أنها إضافة في الظاهر والصورة لا الحقيقة والمعنى  
أه وعلى هذا يصح أن يكون الشارح علة لتسميتها مجازية بقوله وهي في تقدير الانفصال (قوله  
بتخفيف) أي يحذف التنوين الظاهر أو المقدر أو التنوين وقوله أو تحسين أي برفع قبح الرفع أو  
النصب كما مر (قوله ونلك) أي الإضافة المغيرة لإضافة الوصف إلى مفعوله (قوله لأن خالصة  
الخ) علة لتسميتها محضة وقوله وفائدتها الخ علة لتسميتها معنوية وقوله وذلك هو الغرض الخ علة  
لتسميتها حقيقية على ما يؤخذ من أسلفناه عن شارح التوضيح أو قوله لأن خالصة الخ علة لتسميتها  
حقيقية أيضاً على ما يؤخذ مما بحثناه سابقاً بعد نقل كلام شيخنا السيد هكذا ينبغي تقرير العبارة  
وإن وقع البعض في خلافه فتدبر وقوله كما رأيت أي من أفاذها تخصيص أو التعريف (قوله غير  
محضة) لا يظهر له وجه الحال إضافة منصوبة لأنها في تقدير الانفصال فاعل المصدر بخلافه حال  
إضافته لمفعوله (قوله بنعته بالمعرفة) أي إذا أضيف إلى معرفة كفاي الشاهد (قوله عاذراً)  
مفعول ثالث مقدم والأول الياء والثاني من عهده والعبارة محذوف أي عهده وعذراً لا حال  
من العبارة المحذوف ولا يصح أن يكون عذراً لمفعول عهده لما يلزم عليه من خلو الموصول

(٣٣ ص - ثانی) تنبيهات الأول ذهب ابن برهان وابن الطراوة إلى أن إضافة المصدر إلى مفعوله أو منصوبه

غير محضة والصحيح أنها محضة لورود السماع بنعته بالمعرفة كقوله إن وجدت بك الشئيد أراني عاذراً فيلزم من عهده عذراً لا

وذهب ابن السراج والفارسي إلى



أن إضافة أفعال التفضيل  
غير محضة والصحيح أنها  
محضة نص عليه سيبويه  
لأنه ينعت بالمعرفة الثاني  
ظاهر كلامه انحصار  
الإضافة في هذين النوعين  
وهو المعروف لكنه زاد  
في التسهيل نواميس التأوهي  
المشبهة بالمحضة وجبر  
ذلك في سبع إضافات  
• الأولى إضافة الاسم إلى  
الصفة نحو مسجد الجامع  
ومذهب الفارسي أنها غير  
محضة وعند غيره أنها  
محضة • الثانية إضافة  
المسمى إلى الاسم فهو شهر  
رمضان • الثالثة إضافة  
الصفة إلى الموصوف نحو  
مصدق حمامة • الرابعة  
إضافة الموصوف إلى  
القائم مقام الصفة كقوله  
علازيد نايوم النقا رأس  
زيدكم  
أي على زيد صاحبنا رأس  
زيد صاحبكم فذوق  
الصفتين وجعل الموصوف  
خلفا عنهما في الإضافة  
• الخامسة إضافة  
المؤكدا إلى المؤكدا أكثر  
ما يكون ذلك في أسماء  
الزمان نحو يومئذ وحينئذ  
وعامئذ وقد يكون في  
غيرها كقوله  
فقلت انجوا عنها نجا الجلد  
أنه  
سير ضيكا منها سنام وغاربه  
• السادسة إضافة الملقى  
إلى المعبر كقوله

عن العائد فقول شيخنا السيد أنه مقبول فهذا سهو (قوله أن إضافة أفعال التفضيل غير محضة)  
قال البعض لا وجه له لأنها ليست في تقدير الانفصال إذ أفعال التفضيل لا ينصب المفعول كما  
سيأتي اه وفيه عندي نظر لأنه لا يتوقف كون الإضافة في تقدير الانفصال على كون الوصف  
ينصب المفعول بدليل جعلهم إضافة اسم الفاعل القاصر كقائم الآت ومنه الوجه في تقدير  
الانفصال مع أنه لا ينصب المفعول وحينئذ يوجه كون إضافة أفعال غير محضة بأنها في تقدير  
الانفصال بالضمير فاعل أفعال أي أنها منفصلة به في الحقيقة والتقدير وقد نقل في التصريح هذا  
القول عن أبي انبعا والكوفيين وجماعة من المتأخرين كالجزولي وابن أبي الربيع وابن عصفور  
ونسبه إلى سيبويه وقال أنه الصحيح بدليل قولهم مرت برجل أفضل القوم ولو كانت إضافته محضة  
لزم وصف التكررة بالمعرفة فإن خرجته الخالف على البديل أبطلناه بأن البديل المشتق قليل اه  
(قوله لأنه ينعت بالمعرفة) أي إذا أضيف إلى معرفة (قوله لكنه زاد في التسهيل نواميس) قال لأن  
للإضافة في هذا النوع الثالث اعتبارين اتصالا من حيث أن الأول غير مفصول بضمير منوي  
وانفصالا من حيث أن المعنى لا يصح الابتساف بوجهها عن ظاهرها كذا في الجمع والذي يظهر  
أنه ليس زائدا في الحقيقة على هذين النوعين بل هو قسم من غير المحضة بدليل تسميته مشبها بالمحضة  
وحيث لا يجوز تسميته مشبها بغير المحضة لاقتضائه أنه ليس من غير المحضة فتجوز البعض تبعا  
لشيخنا تسميته مشبها بغير المحضة مبني على تباين الثلاثة المتبادر من تثليث الصفة وهو خلاف  
ما حققناه (قوله إضافة الاسم إلى الصفة) هو كونه غير مقبوس كما سيأتي واعلم أنه سيأتي عند قول  
الناظم ولا يضاف اسم لما به اتحد • معنى وأول موها إذا ورد

أن هذا وعكسه ونحوهما يجب تأويلهما وصرفهما عن ظاهرهما على ما سيأتي تفصيله وباعتبار التأويل  
تكون الإضافة محضة قلعل جعلها غير محضة بقطع النظر عن التأويل (قوله أنها غير محضة)  
لتشبهه بحسن الوجه فكأن أصل حسن الوجه حسن وجهه فازيل عن الرفع أصل صلاة الأولى  
مثلا الصلاة الأولى على النعت فازيل عن حده مع (قوله أنها محضة) اختاره أبو حيان لأنه لا يقع  
بعدم ولا آل ولا ينعت بكثرة ولا ورد تكرة اذ لم يحفظ صلاة أولى مثله مع (قوله إضافة المسمى  
إلى الاسم) كما يقال لهذا ذلك باعتبار قصد تسمية الأول بالثاني يقال لها الإضافة التي للبيان باعتبار  
قصد بيان الأول بالثاني ومماها قوم البيانية وقر غيرهم بأن التي للبيان بين جزئها عموم  
وخصوص مطلق والبيانية بين جزئها عموم وخصوص من وجه (قوله كقوله علازيد نالخ) المتجه  
أن البيت ونحوه من إضافة الشيء إلى ما لا يسه بعد تنكير العلم وإضافته إلى الضمير إضافة محضة من  
غير تأويل بما ذكر كما أفاده الدماميني (قوله في الإضافة) أي إلى الضمير وقوله سابقا القائم مقام  
الصفة أي في الاتصال بالموصوف فاندفع ما قيل بين طرفي كلامه تناق لاقتضاء أول كلامه أن  
خلف الصفة هو الضمير واقتضاء آخره أنه الموصوف (قوله في أسماء الزمان) أي المبهمة (قوله  
نحو يومئذ الخ) استظهر غير واحد أنه من إضافة العام إلى الخاص لتخصيص الطرف الثاني بالجملة  
المضاف إليها القائم مقامها التنوين وهو غمما يصح على إطلاقه إذا أريد باليوم زمن ما لا خصوص  
المدة المحدودة بطرفي النهار والآن كان فيه تفصيل قدمناه أول الكتاب في الكلام على التنوين  
فراجع (قوله فقلت انجوا) بالجيم يقال نجوت جلد البعير عنه وأنجيته أي سلمته والضمير في عنها  
يرجع إلى الناقة التي ذبحها الشاعر لضيفين له فقالا أنها مهزولة فاعتذر لهما بهذا الشعر والشاهد في  
نجا الجلد فإن النجا بالجيم مقصور الجلد والسنام بالفتح معروف والغارب أعلى الظهر (قوله إضافة  
الملقى إلى المعبر) معنى كونه ملقى أن المعنى يستقيم بدونه كالطرف الزائد قيل ومنه كن مثله في  
الظلمات أي كن هو في الظلمات مثل الجنة التي وعد المتقون فيها أنها الآخرة أي الجنة التي وعد



الى الحول ثم اسم السلام عليكم \* السابعة اضافة المعتبر الى الملقى نحو اضرب أيهم أساء وقوله أقام ببغداد العراق وشوقه  
لاهل دمشق الشام شوق مبرح الثالث أهمل هنا بما لا يتعرف بالاضافة شيتين (١٧٩) • أحدهما ما وقع موقع

نكرة لا تقبل التعريف  
نحو رب رجل وأخيه وم  
ناقة وفصيلها وفعل ذلك  
جهده وطاقته لان ربكم  
لا يحيران المعارف والحال  
لا يكون معرفة • ثانيهما  
ما لا يقبل التعريف لشدة  
إبهامه كمثل وغير وشبهه  
قال في شرح الكافية  
انفاة واحد من هذه وما  
أشبهها لا تزيل إبهامه  
الاباخر خارج عن الاضافة  
كوقوع غير بين خدين  
كقول القائل رأيت  
الصعب غير الهين ومررت  
بالكريم غير البخل  
وكقوله تعالى صراط الذين  
أنعمت عليهم غير المغضوب  
عليهم وكقول أبي طالب  
يارب اما تخرجن طالبي  
في مقنب من تلحم المقانب  
فليكن المغلوب غير الغالب  
وليكن المسلوب غير  
السالب  
فوقوع غير بين خدين  
يرفع إبهامه لان جهة  
المغايرة تعين بخلاف  
خلوها من ذلك كقولك  
مررت برجل غيرك وكذا  
مثل اذا ضيف الى معرفة  
دون قرينة تشعر بمائلة  
خاصة فان الاضافة  
لا تعرفه ولا تزيل إبهامه  
فان أنشأ الى معرفة  
وفارنه ما يشعر بمائلة

المتقون (قوله الى الحول) أي ابكاعلى الى الحول والخطاب لبقية (قوله نحو اضرب أيهم أساء  
انما كان المضاف اليه ملقى لان تعرف أي انما هو يصلها كغيرها من الموصولات فلما عتد  
بالاضافة لزم اجتماع معرفين على معرف واحد كذا نقل الدماميني عن المصنف وبشكل على هذا  
ما مر في باب الموصول وسيأتي أيضا من أن لها إبهام من جهة الجنس وإبهام من جهة الشخص وان  
اضافتها الى المعرفة لتعيين الجنس والصلة لتعيين الشخص فانه يقتضى اعتبار المضاف اليه الا أن  
يقال إلغاء المضاف اليه من حيث تعيين الشخص فأم (قوله ببغداد العراق الخ) الشاهد في بغداد  
العراق ودمشق الشام وانما يجعل الاول هو الملقى لوقوعه في مركزه والمبرح بكسر الراء المشددة  
المولم وقد يقال الاضافة في البيت كالاضافة في نجا الجلد المتقدم فواجه التفرقة (قوله أهمل هنا  
الخ) قال سم قد يقال لا إهمال لا كان دخولهما في قوله وانحصر أو لانه لم يضبط هذا النوع  
المقيد للتخصيص بضابط فيمكن تفسيره بما يشمل ذلك (قوله ما وقع موقع نكرة الخ) لكن اضافة  
محضة مفيدة للتخصيص كافي الدماميني والتوضيح وشرحه واقتضاه ما مر قريبا من (قوله  
وفعل ذلك جهده وطاقته) أي حالة كونه جاهدا ووطيقا (قوله لان ربكم الخ) علة لم حذف أي  
وانما كان المعطوف في هذه الامثلة واقعا موقع نكرة لا تقبل التعريف لان الخ وجعل بعضهم  
المعطوف في الاولين معرفة وقال انه يقتضي التواني ما لا يقتضي الاوائل (قوله كمثل وغير وشبهه)  
انما كانت شديدة الإبهام لانها بمعنى اسم الفاعل الذي بمعنى الحال لانها بمعنى مماثل ومغاير ومماثلة  
فاضافتها للتخفيف نقله الدماميني عن سيويوه والمبرد وهذا كصنيع الهامع يقتضى أن اضافته  
لفظية لا تفيد تخصيصا أيضا وهو خلاف ما في التوضيح وشرحه ومقتضى كلام من السابق وقيل  
لان غير زيد يشمل كل موجود سواء ومثله وشبهه يشمل كل مماثل ومماثلة فدلولة شائع وشبوعا غير  
مضبوط وفيه أن اضافة ما ذكر ان كانت عهدية فلا حول فتكون كالضارب مراد به العهد أو  
استغرافية أو جنسية فهو كالضارب مراد به الاستغراق أو الجنس مع أن الضارب معرفة بكل حال  
والكاف في عبارة الشارح لادخال خدن وترب بكسر أولهما حسب وكافي ونحوها وأما شديدها  
فعرفة نقله شيخنا السيد وفيه نظر هذا وقال سم ينبغي أن هذه الكلمات كما لا تعرف بالاضافة  
الا فيما استثنى لا تعرف بال أيضا لان المانع من تعريفها بالاضافة مانع من تعريفها بال اه ونقل  
الثنواني عن السيد أنه صرح في حواشي الكشف بان غير الا تدخل عليها لافي كلام المولدين  
(قوله لا تزيل إبهامه) أي ازالة تقتضى التعيين فلا ينافي أنه يتخصص بالاضافة ونسبى اضافته محضة  
ومعنوية كذا قال البعض ويوافقه ما مر من التوضيح وشرحه ومن وهو لا ينافي على ما مر من  
سيويوه والمبرد أن اضافة نحو مثل للتخفيف (قوله يارب اما تخرجن الخ) ان شريطة وما زائدة وقوله  
فليكن أي الطالب جواب الشرط والمقنب كذا المراد به هنا جاعة الخيل كما قاله حفيد السعد  
ويطلق على مخالب الاسد وعلى الذئب (قوله لان جهة المغايرة) أي ما به المغايرة (قوله وفارنه ما يشعر  
بمائلة خلصة) كقولك زيد مثل حاتم فان الشريفة وهي اشتها رحاتم بالجود تدل على أن المراد  
المائلة في ذلك الوصف المخصوص (قوله وقال أيضا في شرح التسهيل) تقوية لما قبله (قوله هو  
مذهب ابن السراج والسيرافي) ومذهب المبرداني أن غير الا تعرف أبدا وذهب بعضهم الى أنها  
تتعرف بالاضافة مطلقا كما تقدم حكاية ذلك في باب الاستثناء (قوله لانها وصف النكرة) أجيب  
بمع أنهم اوصف بل هي على هذا القول بدل لا وصف كما صرح به غير واحد كذا في قوله هذا المضاف

خاصة تعرف هذا كلامه وقال أيضا في شرح التسهيل وقد يعني بغير ومثل مغايرة خاصة ومماثلة خاصة فيحكم تعريفهما وأحكام  
ما يكون ذلك في غير اذ وقع بين متضادين وهذا الذي قاله في غير هو مذهب ابن السراج والسيرافي وبشكل عليه نحو صالحا خيرا الذي  
كان عمل فانها وقعت بين ضدتين ولم تعرف بالاضافة لانها وصف النكرة اه (ووصل الى هذا المضاف)



أي المشابه يفعل (مفتقر

• ان وصلت بالثاني كالجعد

الشعر) وقوله

وهن الشافيات الحوائث

(أو بالذي له أضيف الثاني

كزيد الضارب رأس

الجاني) وقوله

لقد ظفر الزوار أقفبه العدا

أو بما أضيف إلى ضميره

الثاني كقوله

الود أنت المستفحة صفوه

ومنع المبرد هذه (وكونها

في الوصف كاف ان رفعه

مثنى أو جمعاً سبيله اتبع)

أي وكون ال أي وجودها

في الوصف المضاف كاف

في اغتفاره وقوعه مثنى أو

جمعاً اتبع سبيل المثنى

وهو جمع المذكر السالم

كقوله

ان يغنيها عنى المستوطنا

عدن

فأنتي لست يوماعنها مثنى

وقوله

الشامى عرضى ولم أشتها

وكقوله

والمستفلاو كثير ما وهبوا

فان انتفت الشروط

المذكورة امتنع وصل

البدأ المضاف وأجاز

الفراء ذلك فيه مضافا إلى

المعارف مطلقاً والضارب

زيد والضارب هذا بخلاف

الضارب رجل وقال المبرد

والرمانى في الضاربك

وضاربك موضع الضمير

خفض وقال الاخفش

وهشام نصب وعند سيبويه

الضمير كالتأخر فهو

منصوب في الضاربك

أي المشابه يفعل) خرج المضاف إضافة مجضة فلا تدخل عليه أل لان المضاف فيها إلى معرفة تعرف بالاضافة فلا تدخل عليه أل لللا يلزم اجتماع معرفين على معرف واحد والمضاف فيها إلى نكرة تخصص بالاضافة ولو أدخلت عليه أل لزم إضافة المعرفة إلى النكرة وهي ممنوعة (قوله ان وصلت بالثاني) قال يس انما اشترطت أل في المضاف اليه مع الصفة المشبهة التي هي أصل المسئلة لان رفع قبح نصب ما بعدها بالاضافة لا يحصل الا حيث لا يعدم قبح نصب النكرة على التمييز بعد الصفة المشبهة وحمل اسم الفاعل عليها كما مر ذلك اه بايضاح وأيضا لا يكون دخول أل على المضاف الذي هو خلاف الأصل كالمشاكلة واختلاف في تابع المضاف اليه فيسبويه يجوز عدم وصله بال نحو جاء الضارب الرجل وزيد وهذا الضارب الرجل زيد على أن زيد عطف بيان والمبرد لا يجوز ذلك بل يوجب أن يصح وقوع التابع موقع متبوعه ورجح الاول بأنه قد يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع قاله الرضى (قوله وهن) أي السبوف الشافيات الحوائث أي العطاش ولعل المراد بالعطش الشوف للقتل وانما كانت السبوف شافيات لانها آلة السفك وأصل الحوائث العطاش التي تقوم حول الماء ثم هي كل عطشان حائماً كما في القاموس (قوله أو بالذي له أضيف الثاني) لقيام وجودها فيه مقام وجودها في الثاني لكون المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد ولذلك لا يجوز أن يكون بين الوصف وما فيه أل أكثر من مضاف واحد أفاده في التصريح فلا يجوز الضارب رأس عبد الجاني (قوله أقفبه العدا) جمع قفا (قوله أو بما أضيف إلى ضميره) نائب فاعل أضيف قوله الثاني (قوله ومنع المبرد هذه) وأوجب النصب وهو مجموع بالسماح والافصح في المسائل الثلاث النصب باسم الفاعل قاله الشارح في شرح التوضيح (قوله مثنى أو جمعاً) أي أو ملحقاً بهما (قوله أي وجودها) أشار به إلى أن كون مصدر كان التامة ويصح كونه بمصدر كان الناقصة وفي الوصف خبره (قوله كاف الخ) لانه لما طال ناسبه التخصيف فلم يشترط وصل أل بالمضاف اليه (قوله في اغتفاره) قدره ليحصل الربط بين المبتدأ والخبر المشتق الخالي من الضمير لرفع الظاهر (قوله ان يغني) بفتح النون مضارع غنى بكسرها أي استغنى وانبات الالف مع أنه مسند إلى الظاهر على لغة أكلوني البراغيث وعدن اسم بلد بالين (قوله الشامى عرضى) قد بحث فيه باحتمال عدم الاضافة وأن النون حذفت للتخفيف كما يأتي (قوله فان انتفت الشروط) أي وصل أل بالثاني أو بما أضيف اليه الثاني أو بما أضيف إلى ضميره الثاني أو وقوع الوصف مثنى أو جمعاً على حده بأن لم يوجد واحد من الاحوال الخمسة وبما هاشم شرطاً باعتبار أنه لا بد من وجود واحد منها في دخول أل (قوله ذلك) أي وصل أل (قوله مضافا إلى المعارف) حال من الضمير المجرور وبني العائد إلى المضاف وهو داخل في خبر الاجازة بدليل قول التوضيح وجوز الفراء إضافة الوصف المحلى بال إلى المعارف كلها اه فهو لا يوجب كون الضمير في محل جوازاً أضيف الوصف المحلى بال إلى الضمير نحو الضاربك بل يجوز كونه في محل نصب على المفعول به أيضاً بخلاف المبرد والرماني كما يأتي وقوله مطلقاً أي سواء كان المضاف اليه علماً أو اسم إشارة أو ضميراً أو غيرهما (قوله بخلاف الضارب رجل) أي فانه لا يجوز لامتناع إضافة المعرفة إلى النكرة (قوله وقال المبرد والرماني الخ) أي فيكونان موافقين للفراء في الضمير دون الظاهر لكنهما موجبان والفراء مجيز (قوله وعند سيبويه الضمير الخ) هذا هو الموافق لكلام الناظم (قوله كالتأخر) أي غير المحلى بال بدليل التفرع بعده (قوله فهو منصوب في الضاربك) أي لا تنفاه شرط إضافة الوصف المحلى بال (قوله فائدة) قال في المغنى مثل هذا الضمير في النصب قولهم لا عهد لي بالأمم قفامنه ولا أوضعه بفتح العين فالها في موضع نصب كاله في الضارب الا أن ذلك مفعول وهذا مشبه بالمفعول لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول به اجماعاً وليس مضافاً اليها والاخفش أوضع بالكسرة وعلى هذا فاذا قلت مرت برجل أبيض الوجه لا أجرة فان



مخفوض في ضاربين ويجوز في الضاربين والوجهان لانه يجوز الضاربين والوجهان (قوله المخفوض في ضاربين) أي  
كما حذف في الاضافة ومنه قوله الحافظ عورة العشرة لاياً • نيه من ورائهم وكف (١٨١) وقوله العارف الحق للمدل به

والمتقوا كثير ما وهبوا  
في رواية من نصب الحق  
وكثير نعم الاحسن عند  
حذف النون الجهر  
بالاضافة لانه المعهود  
والنصب ليس بضعيف  
لان الوصف صلة فهو في  
قوة الفعل فطلب معصية  
التخفيف واحترز بقوله  
سيله اتبع من جمع  
التكسير وجمع المؤنث  
السالم في تنبيهه قوله ان  
وقع هو يفتح ان وموضعه  
رفع على انه فاعل كاف  
على ما تبين أولا وقال  
الشارح هو مبتدأ ثان  
وكاف خبره والجملة خبر  
الاول يعني كونها وقال  
المكودي في موضع نصب  
على اسقاط لام التعليل  
والتقدير وجود آل في  
الوصف كاف لوقوعه  
مثنى أو مجموعا على حده  
ويجوز في همران الكسر  
وقد جاء كذلك في بعض  
النسخ (ورجاء كسب  
ثان) من المتضامين وهو  
المضاف اليه (أولا) منهما  
وهو المضاف (ثانيا) أو  
تذكيرا (ان كان) الاول  
(لحذف موهلا) أي سالحا  
للحذف والاستغناء عنه  
بالثاني فن الاول يوم تجدد  
كل نفس وقوله

جاءت عليه كل عين ثرة  
وقوله سم قطعت بعض

فتحت الراء فالهاء منصوبة المحل وان كسرتا فهي مجرورة هـ (قوله مخفوض في ضاربين) أي  
محلا لعدم تنوين الوصف وهدم تحليته بال (قوله الوجهان) أي الخفض بناء على أن النون حذفت  
للاضافة والنصب بناء على أنها حذفت للتخفيف للطول وهذا مذهب سيبويه وقال الجري والمجازي  
والمبرد وجماعة هو في موضع جر فقط اذا لا اصل سقوط التنوين للاضافة فلا يعدل عنه الا اذا تعين  
غيره كافي قولك هذان الضاربان زيداً قاله الشارح في شرح التوضيح (قوله ومنه) أي من حذف  
النون للتخفيف للاضافة (قوله عورة العشرة) هي كل ما يستحي منه والوكف بكبل الجور وكاته  
لم يقل هنا في رواية من نصب عورة كما قال فيما بعده لاتفاق الرواة على نصب عورة وان يجوزت  
العربية الجهر فتأمل (قوله للمدل به) قال شيخنا السيد بكسر الدال هـ ولعله على هذا اسم فاعل  
من أدل لغة في دل كافي المصباح والباء يعني على (قوله نعم الاحسن الخ) استدراك على قوله ويجوز  
في الضاربين ان يقع توهم مساواة الوجهين (قوله عن جمع التكسير وجمع المؤنث السالم) فان  
حكمهما حكم المفرد كما علم مما مر (قوله والجملة خبر الاول) أي والرابط محذوف تقديره في اعتقاده  
كأمر (قوله وقال المكودي في موضع نصب الخ) فيه عندي نظر لان وجود آل في المضاف ليس هو  
الكافي عن وجود آل في المضاف اليه وانما الكافي عن ذلك وقوع المضاف مثنى أو مجموعا لان وجود  
آل في المضاف خلاف حقه فيحتاج الى مسوغ له من وجود آل في المضاف اليه أو فيما أضيف اليه  
المضاف اليه أو كون المضاف مثنى أو جمعا أو نحو ذلك مما مر فتدبره (قوله ويجوز في همران  
الكسر) أي على أنها شرطية ووقع فعل الشرط والجواب محذوف لدلالة ما سبق عليه ويرد على  
الكسر ما أوردناه على كلام المكودي فافهم (قوله أوتد كسيرا) في كلام المصنف اكتفاء  
وخص التأنيت بالذكر لانه الاغلب ويكتسب المضاف من المضاف اليه غيرهما أيضا كالأمر  
المتقدمة من التعريف والتخصيص والتخفيف ورفع القبح وكالتطرية في نحو كل حين والمصدرية  
في نحو كل المبل ووجوب التصدير في نحو غلام من عندك والاعراب في نحو هذه خمسة عشر زيد  
عند من أعربه والبناء في نحو مثل ما أنكم تنطقون والتعظيم في نحو بيت الله والتحقيق في نحو بيت  
العنكبوت والجمع في نحو

فأحب الديار شغفن قلبي • ولكن حب من سكن الديار

كذا في بس ويرد على قوله والاعراب الخ أن الاعراب في مثاله لمعارضة الاضافة سبب البناء  
لا لاكتساب الاعراب من المضاف اليه بدليل أن من يعرب هذه خمسة عشر زيد يعرب هذه خمسة  
عشر كما قاله الدماميني (قوله أي سالحا للحذف) لما كان معنى الموهل المجهول أهلا وليس هو  
الشرط بل الشرط كونه في نفسه أهلا للحذف فسر نفسه تفسير مراد بقوله أي سالحا للحذف فهو من  
اطلاق المسبب واردة السبب وزاد في التسهيل شرطا آخر وهو أن يكون المضاف بعض المضاف اليه  
كصدر القناة أو كبعضه كمر الرياح فان لم يكن بعضا ولا كبعض فلا اكتساب وان سلخ الحذف فلا  
يجوز أن يجيء في يوم العروبة لكن زيادة هذا الشرط لا تناسب تقبيل الشارح يوم تجد كل نفس وجادت  
عليه كل عين ثرة ولهذا قال الدماميني بعد قول التسهيل أو كان المضاف بعضه أو كبعضه مانعه وزاد  
الفارسي قسما آخر يجوز فيه التأنيت وهو أن يكون المضاف الى المؤنث كانه كقول عنزة جادت  
عليه كل عين ثرة الى أن قال قال الشارح يعني المرادى والافصح في هذا القسم التأنيت بخلاف ما سبق  
(قوله جادت عليه) أي التبت المذكور قبله كل عين ثرة بنفخ المثلثة أي كثيرة الماء (قوله كما شرفت)  
بكسر الراء أي خصت صدر القناة أي الرحم (قوله أي الفواحش) بنفخ الهمزة مصدراتي بمعنى

أصابه وقراءة بعضهم تلتقطه بعض السيارة وقوله طول الليالي أسرع في نقضي وقوله كما شرفت صدر القناة من الدم وقوله  
أي الفواحش عندهم معروفة ولدهم ترك الجبل جبل وقوله



مشين كما اهتزت رماح تسهت ٥ (١٨٢) أعاليها من الرياح التوامم ومن الثاني قوله أنارة العقل مكسوف بطوع هوى

وعقل عاصي الهوى يزداد

تنويرا

وقوله

رؤية الفكر ما يؤل له  
الأم

ومعين على اجتناب التواني

ويحتمله ان رجة الله قريب

من المحسبين ولا يجوز

قامت غلام هند ولا قام

امرأة زيد لا تنفاه الشرط

المذكور في تنبيههم أفهم

قوله وربما أن ذلك قليل

ومراده التقليل النسبي

أي قليل بالنسبة إلى ما ليس

كذلك لأنه قليل في نفسه

فانه كثير كما صرح به في شرح

الكافية نعم الثاني قليل

(ولا يضاف اسم لما به اتحد

معنى) كالمرادف مع

مرادفه والموصوف مع

صفته لان المضاف يتخصص

أو يتعرف بالمضاف اليه

فلا بد أن يكون غيره في

المعنى فلا يقال قمح بر ولا

رجل فاضل ولا فاضل

رجل (وأول موهه اذا

ورد) أي اذا جاء من كلام

العرب ما يؤهم جواز ذلك

وجب تأويله فمأوهم

اضافة الشيء الى مرادفه

قولهم جاءني سعيد كرز

وتأويله أن يراد بالاول

المسمى وبالثاني الاسم أي

جاءني مسمى هذا الاسم

ومأوهم اضافة الموصوف

الى مبيته قولهم حبة

الحقاء وصلالة الاولى

ومسجد الجامع وتأويله

الايان (قوله مشين) أي النسوة كما اهتزت أي مشيا كما اهتزت رماح تسهت أي أمالت أعاليها من  
الرياح التوامم (قوله رؤية الفكر الخ) قد يقال الاول هنا ليس صالحا للحدف فلم يوجد الشرط الا أن  
يقال المراد حذفه مع متعلقه واذا حذف الاول هنا مع ما يتعلق به استقام الكلام اذ يصح أن يقال  
الفكر معين الخ (قوله ويحتمله) أي اكتساب المضاف من المضاف اليه التذكير وعبر بالاحتمال لما  
في اطلاق المذكر على الله تعالى من سوء الادب كذا قال البعض كغيره وفيه أن التذكير وصف للفظ  
الجلالة لانه المضاف اليه لانه تعالى حتى يلزم سوء الادب قنامل ولانه يبعده التذكير حيث  
لا اضافة في فعل الساعة قريب ولا في احتمالات أخرى منها أن قريب على وزن فاعيل وهو وان  
كان بمعنى فاعل قد يعطى ما معنى فاعل حكم ما معنى مفعول من استواء المذكر والمؤنث وقيل انه  
بمعنى مفعول أي مقربة ومنها أن التذكير على تأويل الرحمة بالفقران ومنها ما ذكره الفراء أنهم  
التزموا التذكير في قريب اذ الم يرد قرب النسب قصد الفرق (قوله أفهم قوله وربما الخ) فيه أنها تختمل  
أن تكون للمتكثير فلا أفهام (قوله فانه كثير) المتبادر أنه مطرد وبه صرح بعضهم (قوله نعم الثاني)  
أي اكتساب التذكير (قوله لما به اتحد معنى) أي بحسب المراد فلا يرد ابن الابن وأبو الاب فانه صحيح  
وآراد بالاتحاد ما يشمل الترادف كافي البيت والاسد والتساوي كافي الانسان والمناطق سواء كان  
التساوي بحسب الوضع كالمثال أو بحسب المراد كافي المصفة والموصوف اه سم والترادف  
الاتحاد ماصدق ومفهوما والتساوي الاتحاد ماصدق فقط ودخل فيما اتحد معنى ما اتحد لفظا ومعنى  
فلا يقال جاز يزد يذبا لاضافة بل بالاتباع على التوكيد ونقل يس عن الفارسي جواز اضافة  
ونخرج منه ما فاره مني وان اتحد لفظا فتميز فيه اضافة فخصه العين (قوله والموصوف مع صفته)  
تقدمت الصفة أو تأخرت بقريته التمثيل (قوله لان المضاف يتخصص بالمضاف اليه) أي يتخصص  
به على وجه نسبه اليه وكونه بعضا أو مظهروفا أو مأكلا أو محتصا كما استفيد مما سبق وهذا الايتاني  
الا اذا تغاير المتضايفان معنى فلا يرد أن الموصوف يتخصص بصفته فهلا جاز اضافته اليها للتخصص  
كما جاز نعتها بها للتخصص وعمل بعضهم منع اضافة الموصوف الى الصفة بأن الصفة تابعة لموصوفها  
في الاعراب ذلوا ضيف اليها الموصوف لكأن مجرورة أبدأ ولم تتصورا تبعية المذكورة وعمل منع  
العكس بأن الصفة يجب أن تكون تابعة ومؤنزة وفي الاضافة لا يمكن ذلك وعمل منع اضافة أحد  
الترادفين أو المتساويين الى الآخر بعدم الفائدة اذ المقصود حاصل من لفظ المضاف مع قطع  
النظر عن الاضافة فتكون لغوا لا يقال هي مفيدة للتخفيف بحذف التنوين فلا تكون لغوا لانا  
نقول ترك الاضافة بالكلية أخف لان فيها حذف كلمة تامة وهذا التعليل يقتضي امتناع ذكر  
المرادف الاخر أو المتساوي الاخر على وجه الاتباع أيضا وليس كذلك أفاده سم (قوله أن يراد  
بالاول الخ) هذا اذا كان الحكم مناسبا للمسمى فان كان مناسبا للاسم كان الامر بالعكس نحو كتبت  
سعيد كرز واعلم أن هذه الاضافة بهذا التأويل على معنى لام الاختصاص وكذا الاضافة في نحو  
مسجد الجامع بالتأويل الذي ذكره فيها أفاده سم وانما أضيف سعيد الى كرز ولم يضاف أسد الى  
سبع لان الاعلام كثرت فجاز فيها من التخفيف ما لم يجوز في غيرها نقله يس عن ابن الحاجب (قوله  
ومأوهم اضافة الموصوف الى صفته الخ) قال الدماميني واعلم أن اضافة الموصوف الى صفته  
والصفة الى موصوفها لا تنقاس اه ومنه يعلم أن التأويل الذي ذكره الشارح لا يسوغ اعتباره  
ارتكابنا تلك الاضافة وانما هو تخرج للمسموع على وجه جائز (قوله حبة الحقاء) بالمدحوي  
المسماة بالرجلة وانما وصفت بالحق مجازا لانها ثبتت في مجاري السيول فتقر بها فطعها فطوؤها  
الاقدام وعندى فيماد كره الشارح من أن هذا مما يؤهم جواز اضافة الموصوف الى صفته نظرا لانه  
انما يظهر لو كانت الحبة تطلق على الرجلة ونحوها من البقول أما اذا كانت واحدة الحب كافي



أن يقدر موصوف أي حبة البقلة الحقا، وصلاة الساعة الأولى ومسجد المسكان الجامع ومما أُرهم إضافة الصفة إلى الموصوف قواهم  
 برد قطيفة ومحق حمامة وتأويله أن يقدر موصوف أيضا وإضافة الصفة إلى (١٨٣) جنسها أي شيء جرد من جنس القطيفة

وثني موصوف من جنس  
 العمامة (تنبية) أجاز  
 الفراء إضافة الشيء إلى  
 ما بعينه لا اختلاف للفظين  
 وواقفه ابن الطراوة وغيره  
 ونقسه في النهاية عن  
 الكوفيين وجعلوا من ذلك  
 نحو ولد أرا لاخرة وحق  
 البقن وجعل الوريد وجب  
 الحصيد وظاهر التسهيل  
 وشرحه موافقته (وبعض  
 الأسماء) تمنع إضافته  
 كالمضمرات والإشارات  
 وكغير أي من الموصولات  
 ومن أسماء الشروط ومن  
 أسماء الاستفهام وبعضها  
 (يضاف أبدا) فلا يستعمل  
 مفردا بحال (وبعض ذا)  
 الذي يضاف أبدا (قديان  
 لفظا مفردا) أي يأتي  
 مفردا في اللفظ فقط وهو  
 مضاف في المعنى نحو كل  
 وبعض رأى قال الله تعالى  
 وكل في ذلك يسبحون فضلا  
 بعضهم على بعض أي ما تدهوا  
 (تنبية) أشعر قوله  
 وبعض الأسماء وقوله  
 وبعض ذا قديان لفظا  
 مفردا أن الأصل والغالب  
 في الأسماء أن تكون  
 سالمة للإضافة والأفراد  
 وأن الأصل في كل ملازم  
 للإضافة أن لا ينقطع عنها  
 في اللفظ وأعلم أن اللازم  
 للإضافة على نوعين

القاموس كالبربر والرجلة وسائر الحبوب والبرور فلا والذي في القاموس بقوله الحقا، والبقلة الحقا،  
 وإيهام الأول جواز ما ذكر ظاهر (قوله أن يقدر موصوف) أي يكون الأول مضافا إليه إضافة  
 الشيء إلى جنسه كالمثال الأول أو زمنه كالمثال الثاني أو كونه كالمثال الثالث وانظر ما المنع من جعل  
 الإضافة في حبة الحقا من إضافة العام إلى الخاص كشجر أرا لا فلا يحتاج إلى التأويل (قوله  
 وصلاة الساعة الأولى) أي من الزوال أو المراد أول ساعة أدت فيها الصلاة المفروضة (قوله  
 ومسجد المسكان الجامع) ويصح أن يكون التقدير ومسجد الوقت الجامع (قوله جرد قطيفة الخ) جرد  
 بمعنى مجرودة ومحق بمعنى بالية (قوله أن يقدر موصوف أيضا) أي كما يقدر فيما قبله وإن اختلف  
 المحل (قوله وإضافة الصفة إلى جنسها) أي جنس موصوفها أي فالإضافة حيث تزد من إضافة الشيء  
 إلى جنسه كخاتم فضة (قوله من جنس القطيفة) صرح عن لبيان أن الإضافة على معنى من (قوله  
 وولد أرا لاخرة) لعل تأويله عند الجمهور وولد أرا الحالة لاخرة أو الحياة لاخرة أو يقولون الإضافة  
 من إضافة العام إلى الخاص ولعلهم يقولون الإضافة فيما بعده من إضافة العام إلى الخاص قال سم  
 تمنع إضافة الخاص إلى العام كاحد اليوم لعدم الفائدة بخلاف حكمه كيوم الأحد (قوله تمنع  
 إضافته) أي لأنه لا يعرض له ما يخرج إلى إضافته ولشبهه بالحرف والحرف لا يضاف (قوله وكغير  
 أي الخ) بخلاف أي فإنها ملازمة للإضافة لفظا أو تقدير الضعف شبيهها بالحرف بما عارضه من شدة  
 اقتقارها إلى ما يضاف إليه لتوغلها في الأجهام (قوله نحو كل) أي إذا لم يقع تأكيد أو نعت أو لا تعين  
 الإضافة لفظا نحو جاء القوم كلهم وزيد الرجل كل الرجل كما قاله الدكتورى وأعلم أن كلا وبعضه عند  
 قطعها لفظا عن الإضافة إلى المعرفة معرفتان بينهما عند سيبويه والجمهور وولد أرا لا جات الحال  
 منهما مؤنزة وقال الفارسي نكرتان كذا في التصريح وتعرفهما عند سيبويه والجمهور ومنعوا  
 إدخال آل عليهما (قوله وأي) أي شرطية أو موصولة أو استفهامية أما الواقعة نعتا أو حالا فتعينة  
 الإضافة لفظا (قوله وكل في ذلك يسبحون) أي كلهم فالتسوية عوض عن المضاف إليه والضمير  
 للشموس والاقمار فاختلاف الأحوال يوجب تعدد أتماني الذات أولئكوا كب فان ذكرهما  
 مشعرا قاله البيضاوي فليس الليل والنهار من مدلول الضمير كما يفيد كلام البعض لأنها  
 لا يوصفان بالسباحة في الفلك كما لا يحق وجمعت جمع العاقل تشبيها لها به لفعلا فاعله من السباحة  
 والجري وأفرد في ذلك مراعاة لكل وجمع في يسبحون مراعاة للمضاف إليه المحذوف فلا يقال الآية  
 تقتضي اتحاد فلك الشمس والقمر على الاحتمال الأول وفلك الكواكب على الثاني (قوله وأعلم  
 أن اللازم الخ) غرضه الدخول على المتن وتقييم أقسام ما يضاف بذكر ما قاله المصنف وهو ما يختص  
 بالظاهر وأعلم أن جملة أقسام الأسماء باعتبار الإضافة وعددها تسعة ما نحو وإضافته وما تمنع وما  
 يجب إضافته لجملة فعلية فقط وما يجب إضافته للجملة مطلقا وما يجب إضافته لفظا ونسبة للمفرد  
 مطلقا وما يجب إضافته لفظا للمفرد مطلقا أو للظاهر فقط أو للضمير مطلقا أو للضمير المخاطب (قوله  
 كلا وكلتا) فانهما يضافان للظاهر والمضمر لكن لا يضافان لكل مضمرب لاللفظ هما وكاونا خاصة  
 (قوله قصارى الشيء) بضم القاف ويقال قصيرى بضم القاف وفتح الصاد وسكون الياء وقصار  
 محذوف الألف الأخيرة مع فتح القاف أو ضمها وقصر محذوف الألفين مع فتح القاف وسكون الصاد  
 كذا في القاموس وبه يعلم ما في كلام شيخنا وبعض من القصور (قوله وحجاده) بضم الحاء المهملة  
 وقوله بمعنى غايته راجع لكليهما (قوله وذى وذات) أي وفروعهما وتدرأ عما يصطنع المعروف من

ما يختص بالإضافة إلى الجمل وسياق وما يختص بالمفردات وهو على ثلاثة أنواع ما يضاف للظاهر والمضمر وذلك نحو كلا وكلتا وعند  
 ولدى وسوى وقصارى الشيء وحجاده بمعنى غايته وما يختص بالظاهر وذلك نحو أولى وأولات وذى وذات وما يختص بالمضمر واليه  
 الإشارة بقوله (وبعض ما يضاف حتما) أي وجوبا (أمتنع) أي لاؤه أحما ظاهرا حيث وقع وهذا التوهم على قسمين مضاف إلى جميع



الضمائر (كوحده) نحو  
 جئت وحدي وجئت وحدا  
 وجاء وحده وقسم يخص  
 بضمير الخطاب نحو (لي)  
 ودوالي) و (سعدى)  
 وحناني وهذا ذى تقول  
 ليسك بمعنى إقامة على  
 اجابتك بعد إقامة من ألب  
 بالمكان إذا أقام به ودواليك  
 بمعنى تداولا لك بعد تداول  
 وسعديك بمعنى اسعادك  
 بعد اسعاد ولا يستعمل الا  
 بعد ليسك وحنانيك بمعنى  
 تحننا عليك بعد تحنن وهذا  
 ذيك بذالين مجتئين بمعنى  
 امرأالك بعد امرأع (وشد  
 ايلاميدى اللي) في قوله  
 دعوت لما نابى مسورا  
 فلي فلي يدي مسور  
 كاشدت اضافته الى ضمير  
 الغائب في قوله  
 اقلت ليه لمن يدعوني  
 في قوله مذهب سيويه  
 أن ليسك وأخواته مصادر  
 مثناة لفظا ومعناها التكثير  
 وأنها تنصب على المصدرية  
 بعوامل محذوفة من  
 ألفاظها الا هذا ذيك وليسك  
 فمن معناهما وجوز  
 سيويه في هذا ذيك في قوله  
 ضربا هذا ذيك وطلعنا وخضا  
 وفي دواليك في قوله  
 اذا شق برد شق بالبرد مثله  
 دواليك حتى كلنا غير لابس  
 الحالبة بتقدير نفعه  
 مسداولين وهاذين أى  
 مسرعين وهو ضعيف

الناس ذروه (قوله كوحده) قال في الهمع هو لازم النصب على المصدرية بفعل من لفظه حكى  
 الاصمعي وحده الرجل يحدا إذا انفرد وقيل لم يلفظ بفعله كالأبوة والخلوة وقيل محذوف الزوائد من  
 الجحد وقيل نصبه على الحال لتأوله بوحده وقيل على حذف سرق الجرو والاصل على وحده ولازم  
 الافراد والتذكير لانه مصدر وقد ينشئ شذوذا أو يجوز على جمع جلسا على وحدهما وقلنا ذلك  
 وحدهما وجلس على وحده أو إضافة تسج وقرب على وزن كرم وحيث وعبر مصغر من اليه  
 ملحقات بالعلامات على الاصح يقال هو تسج وحده وقرب وحده إذا قصد قلة نظيره في الخير وأصله  
 في الثوب لأنه إذا كان رفيعا لم ينسج على منواله والتعريض السيد وهو حيث وحده وعبر وحده  
 إذا قصد قلة نظيره في الشر وهما مصغرا عبر وهو الحار وحيث وهو ولد يذم بهما المنفردا بتابع رأيه  
 ويقال هما تسجيا وحدهما وهم تسجيو وحدهم وهي تسجية وحدهما وهكذا وقيل لا يتصل بنسج  
 وأخواته بالعلامات فيقال هما تسج وحدهما وهكذا وزاد الشاطبي رخصل وحده اه بعض  
 اختصار (قوله تقول ليسك) أصله ألبك البابين أى أقيم اطاعتك البابا كثيرا لان التشبيه للتكرير  
 نحو ثم ارجع البصر كرتين فحذف الفعل وأقيم المصدر مقامه وحذفت زوائده وحذف الجار من  
 المفعول وأضيف المصدر إليه كل ذلك ليسرع المحيى الى التفرغ لاستماع الامر والنهى ويجوز أن  
 يكون من لب بمعنى ألب فلا يكون محذوف الزوائد قاله الرضى ومثله في حذف الزوائد الباقي (قوله  
 بمعنى تداولا لك بعد تداول) وقال جماعة بمعنى مداولة لك بعد مداولة الامر ان متقاربان وكلاهما  
 أحسن من قول بعضهم بمعنى اداله بعد ادالة لعدم ظهور مناسبة معانى الادالة كالفظة هنا بخلاف  
 التداول بمعنى التناوب والمداولة بمعنى المناوبة وفي الكلام حذف مضاف أى تداولا لطاعتك  
 فاحفظه (قوله بمعنى تحننا عليك بعد تحنن) لوقال بمعنى حنانا عليك بعد حنانا لك ان أنسب بالفظ  
 حنانيك (قوله دعوت الخ) أى طلبت مسورا للامر الذى أصابني وهو غرم ديه لزمته فلي أى قال  
 ليسك وقوله فلي يدي مسورا أى أقامه على اجابته بعد إقامة اداسا لى في أمر نابى جزاء لصنعه وخص  
 الدين لان العطاء به ما قضيه اشهار بان مسورا أجاب بالفعل كما أجاب بالقول وقيل ذكر البدين  
 مقدم والفاء الاولى تعقيبية والثانية سببية (قوله لقلت ليه) كان مقتضى الظاهر ليسك لكنه  
 التفت من الخطاب الى الغيبة وحكى بالمعنى (قوله مصادر) قال شيخنا والبعض أى حقيقة لا أسماء  
 مصادر اه وعليه فهى مصادر محذوفة الزوائد كما مر (قوله ومعناها التكثير) لانهم لما قصدوا بها  
 التكثير جعلوا التشبيه على ذلك لانها أول تضعيف العدد وتكثيره تصرح (قوله من ألفاظها)  
 فيقدر في دواليك أداول وفي سعديك أسعد مضارع أسعد رباعيا أى ساعد وأما كفى القاموس  
 وفي حنانيك أتحسن على ما يقتضيه قول الشارح سابقا بمعنى تحننا الخ أو أحسن على ما هو الانسب  
 بلفظ حنانيك (قوله فن معناهما) فيقدر أسرع وأقيم لان فعلهما لم يستعمل ولا ينافيه قوله السابق  
 من ألب بالمكان لان أخذه مما ذكر باعتبار المناسبة فى المعنى لا يقتضى أن ماذ كرفعه كذا قالوا  
 وكان الحامل لهم على ذلك أن ليسك تشبيه ثلاثى وألب رباعى فلا يكون فعلا له وهو فاسد لو جرد  
 مثل ذلك في سعديك مع فعله وهو أسعد على انه يقال لب ثلاثيا بمعنى أقام كفى القاموس وشرح  
 الكافية للرضى كما مر فالمتجه عندى أنه منصوب بفعل من لفظه نعم ذكر قوم أن معنى ليسك اجابة  
 بعد اجابة وعليه فالتناسب فعل من معناه اذ ليس لب وألب بمعنى أجاب فاحفظه (قوله وخضا) بجاء  
 وضاد مجتئين أى مسرا للقتل (قوله اذا شق برد الخ) الباء فى البرد بدل ليه قال فى التصريح قال أبو  
 عبيدة كان الرجل اذا أراد ان يكد المودة بينه وبين من يحبه شق كل منهما برد صاحبه يرى ان ذلك  
 أبقي للمودة بينهما (قوله الحالبة) أى على ناويله بالمشتق كناية عليه بعد (قوله مداولين) المناسب  
 لتفسيره واليك تسداولا لك بعد تداول أن يقول تسداولين (قوله أى مسرعين) تفسير



لهذين فقط على الظاهر (قوله للتعريف) أي وحق الحال التنكير وقوله ولان المصدر الخ دفع  
 بهذا التعلييل ما قد يقال يحتمل أن هذه الحال مما جاء معرقا لفظا وان كان منكرا معني (قوله  
 الوصفية) أي لضربا والمعنى اضرب ضربا مكررا كذا قال البعض تبع الشجنا ويحتمل أن المعنى  
 على الوصفية اضرب ضربا مسرعا مسرعا بل هذا أنسب بعامر في معنى هذا ذيك (قوله بما ذكر) أي  
 من أن المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا (قوله ولانه معرفة) في الرد هذا  
 على الاعلم بحث لانه سيد كر الشارح عنه أنه يقول بحرفية الكافي في لين وأخواته وحيد لا إضافة  
 فلا تعريف على مذهبه وزاد بعضهم ردنا لثا وهو أن ضربا مفرد وهذا ذيك مثني ولا يوصف المفرد  
 بالمثني (قوله أصله لي) أي بوزن فعلى بسكون العين كافي التصريح وقد يؤخذ منه أن الالف للتأنيث  
 فتأمل (قوله كافي على الخ) أشار به إلى أن الالف لا تبدل للأضافة ياء دائما بل قبل فتاك وعصاك  
 (قوله ورد عليه سيدي به الخ) ليونس أن يجيب بأن قوله فلي يدي مسور شاذ فلا يصلح للرد فتأمل  
 (قوله وهم) أي بل خلافه في لين فقط (قوله مثلها في ذلك) أي في هذا اللفظ (قوله ورد عليه بقواهم  
 الخ) أي لان قيام ضمير الغيبة والاسم الظاهر مقام الكاف يدل على اسميتها لان الاسم انما يقوم  
 مقامه مثله وأجاب في التصريح عن هذا بأن ليسه ولي يدي مسور شاذان فلا يصلحان للرد وعن  
 الثاني بأن النون يجوز حذفها شبه الأضافة كما صرح به الاعلم في نفس المسئلة وكافي اثني عشر  
 وانما لم يحذف من ذالك للادباس (قوله لاجلها) أي لاجل كاف الخطاب وكذا الضمير في قوله ويانها  
 (قوله إلى الجمل) أي الخبرية الغير المشتملة على ضمير يرجع إلى المضاف دما ميني (قوله حيث واذ)  
 الأول ظرف مكان تصرفه نادر وقد يراد به الزمان وتأوها بالحركات الثلاث وقد تبدل ياءه واولا بل  
 قال ابن سيده هي الأصل كافي الدما ميني وبنو فقيس يعربونها ولا يضاف إلى الجملة من أسماء  
 المكان غيرهما كافي المعنى والثاني ظرف زمان ماض لا يتصرف الا اذا أضيف اليه ظرف زمان  
 كيوم مثذ قال جماعة منهم الناطم أو وقع مفعولا به نحو واذ كروا اذ كنتم قليلا أو بدلا منه نحو  
 واذ كرفي الكتاب مريم اذا تيسدت فاذا انتبذت بدل اشتمال من مريم ومنع ذلك الجملة ورواها  
 سياقي وترد للتعليل فتكون حرفا وقيل طرفا والتعليل مستفاد من قوة الكلام وهذا القول لا يتأني  
 اذا اختلف زمانا العلة والمعلل نحو ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمت الآية أي لن ينفعكم يوم القيامة  
 اشتركا ككم في العذاب لظلمكم في الدنيا ولصاحب هذا القول ان يجعل ان في الآية مجرد الطرفية  
 بدلا من اليوم على معنى اذ ثبت ظلمكم عندكم وعلى هذا الوجه يجوز أن تكون أن ومعمولاها  
 تعليلا على حذف لام العلة وقاعل ينفع ضمير مستتر فيه راجع إلى قولهم ياليت بيني وبينك بعد  
 المشرقين أو إلى القرين ويؤيدهما قراءة بعضهم بكسر الهمزة على استئناف العلة كافي المعنى  
 وللمفاجأة بعد بينا وبينما وهل هي حيث ظرف زمان أو مكان أو حرف مفاجأة أو حرف زائد أقوال  
 فاذا قلت بينا أو بينهما أو بينهما انا قائم اذ قبل عمرو وعلى القول بزيادة اذ يكون الفعل بعدها هو العامل في بينا  
 أو بينهما كما يكون ذلك لو لم توجد اذ بعد بينا أو بينهما وهو الاكثر وعلى القول بانها حرف مفاجأة  
 فالعامل في بينا أو بينهما فعل محذوف يفسره ما بعد اذ وعلى القول بالطرفية قال ابن جني وابن  
 الباذش عاملها الفعل الذي بعدها لانها غير مضافة اليه وعامل بينا أو بينهما محذوف يفسره الفعل  
 المذكور فعني المثال اقبل عمرو في زمن بين أوقات قياحي وقال الشاويين اذ مضافة للجملة فلا يعمل  
 فيها الفعل ولا في بينا أو بينهما لان المضاف اليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله بل عاملها محذوف  
 يدل عليه الكلام واذ بدل منهما أي بين أوقات قياحي حين اقبل عمرو وافتت اقبال عمرو وواعلم أن  
 أصل بين أن تكون مصدرا بمعنى الفراق فعني جلست بينكما جلست مكان فراقكما ومعني اقبلت  
 بين خروجك ودخولك اقبلت زمان فراق خروجك ودخولك فغنى المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه

للتعريف ولان المصدر  
 الموضوع للتكثير لم يثبت  
 فيه غير كونه مفعولا مطلقا  
 وجوز الاعلم في هذا ذيك  
 في البيت الوصفية وهو  
 مردود بما ذكر ولانه  
 معرفة وضربا نكرة وذهب  
 يونس إلى أن ليس لك اسم  
 مفرد مقصور أصله لي  
 قلبت ألفه ياء للأضافة إلى  
 الضمير كافي على وإلى ولي  
 ورد عليه سيدي به أنه لو  
 كان كذلك لما قبلت مع  
 الظاهر في قوله فلي يدي  
 مسور وقول ابن الناطم  
 ان خلاف يونس في لين  
 وأخواته وهم وزعم  
 الاعلم أن الكاف حرف  
 خطاب لا موضع له من  
 الاعراب مثلها في ذلك  
 ورد عليه بقولهم ليسه  
 ولي يدي مسور ويجوز فهم  
 النون لاجلها ولم يحذفوها  
 في ذالك وبأنها لا تلحق  
 الاسماء التي لا تشبه  
 الحرف هـ • النوع  
 الثاني من الألف للأضافة  
 هو ما يختص بالجمل على  
 قسمين ما يختص بنوع من  
 الجمل وسبأني وما لا يختص  
 وأبسه الإشارة بقوله  
 (والزموا الأضافة إلى الجمل  
 • حيث واذ) فشهد إطلاقه  
 الجمل



فتبين أن بين المضافة إلى المفرد تسبعمثل في الزمان والمكان فلما قصدوا إضافتها إلى الجملة اسمية أو فعلية والإضافة إلى الجملة كالأضافة زاد وأعليها تارة ما الكافة لأنها تكفي المقضي عن اقتضائه وأشبعوا تارة أخرى الفقه فتولدت ألف لتكون الألف دليل عدم اقتضائه للمضاف إليه لأنه حينئذ كالموقوف عليه لأن الألف قد يوثق بها الموقف كما في أنا والظنون وتعين حينئذ أن لا تكون الألف زمان لما تقرر أنه لا يضاف إلى الجمل من المكان إلا حيث وإضافة بينهما أو يثنى الحقيقة إلى زمان مضاف إلى الجملة فحذف الزمان المضاف والتقدير بين أوقات زيد قائم أي بين أوقات قيام زيد كذا قرره الرضي وقد يضاف بينا إلى مفرد مصدر دون يثنى على الصحيح كذا في الدماميني والهمع وتقدرا أوقات لأن بين إنما تضاف لتعدد وناقش فيه أبو حيان بأن ينافى تضاف للمصدر المجزئ كالقيام مع أنهم لا يحذفون المضاف إلى الجملة في مثل هذا قال في الهمع وما ذكر من أن الجملة بعد يثنى وينما مضاف إليها قول الجمهور وروى قبل ما والألف كافتان فلا محل للجملة بعدهما وقيل ما كافة دون الألف بل هي مجرد إشباع اهـ وعلى عدم إضافتهما ما في الجملة التي تأيها كما في المغني (قوله الجملة الاسمية والفعلية) لكن إضافة حيث إلى الفعلية أكثر ولهذا ترجح النصب في نحو جلست حيث زيد أراه كذا في المغني قال في الهمع وتنبج إضافة اذ إلى اسمية مجزئة فاعمل ماض نحو جلست اذ زيد قام ووجه فيه أن اذ لما مضى والفعل الماضي مناسب لها في الزمان وهما في جملة واحدة فلم يحسن الفصل بينهما بخلاف ما إذا كان مضاربا نحو اذ زيد يقوم فانه حسن اهـ وقال في التمهيد شرط الاسمية بعد اذ أن لا يكون خبرا لمبتدأ فيها فعلا ماضيا نص على ذلك سيديويه وشرط الفعلية أن يكون فعلها ماضيا لفظا نحو واذكروا اذ كنتم قايلا أو معنى لالفاظا نحو واذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت ثم قال وشرط الاسمية بعد حيث أن لا يكون خبرا فيها فعلا نص على ذلك سيديويه اهـ ولعل معنى قوله شرط الاسمية بعد اذ شرط حسنهما فلا يثنى في كلام الهمع ولعل معنى قوله وشرط الاسمية بعد حيث شرط رجحانها فلا يثنى في ماض عن المغني أن النصب في نحو جلست حيث زيد أراه أرجح فقط ومن كلام الهمع يعرف ما في كلام البعض وغيره من التلخل (قوله واذكروا اذ كنتم قايلا) اذ فيها رافعا بعدها مفعول به عند جماعة وقال الجمهور وطفرف لمفعول محذوف أي واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم واذ كنتم واذ كنتم اهـ تصریح وقالوا في واذكروا في الكتاب مريم اذ انبذت ان اذ انبذت ظرف لمحذوف أي قصة مريم اذ انبذت وعلى مذهبهم يتعين في واذكروا نعمة الله عليكم اذ جعل فيكم أنبياء كون اذ ظرفا لنعمة وعلى مذهب غيرهم يجوز ذلك وكونها بدل كل من نعمة (قوله ومعنى هذا المضارع) أي الواقع في الجملة المضاف إليها اذ بخلاف المضارع بعد حيث وقد يقال لا حاجة إلى ذلك لتصريح ابن هشام في المغني بأن اذ قد تستعمل في المستقبل كما أن اذ قد تستعمل في الماضي والجواب أن الخوارج موافقة الواقع لأن نزول الآية بعد وقوع المكرم مع أن الجمهور لا يثبتون محي اذ لا استقبال ويجعلون ما يوهمه من تنزيل المستقبل منزلة الماضي كما في المغني (قوله أما ترى الخ) هي بصريه مفعولها طالعاً وحيث ظرف مكان مبني وقيل اذ أضيف إلى مفرد يكون معرباً كذا في العيني وقيل مفعولها حيث وطالعاً حال من سهيل وقيل من حيث على معنى طالعاً فيه وقيل عليه مفعولاً حيث وطالعاً أي طالعاً فيه أقول أو طالعاً مفعول أول وحيث ظرف مستقر مفعول ثان قال زكريا والشاهد في إضافة حيث إلى مفرد وقيل سهيل مرفوع خفيته إضافة إلى جملة فلا شاهد فيه والتقدير حيث سهيل مستقر طالعاً (قوله حيث لي العمام) قال شيخنا أي شد العمامة على الرأس يؤيده قول العيني أراد بعمام الرأس (قوله اذ ذاك كذلك) أي ثابت أو نحو ذلك (قوله وان ينون الخ) الحق الكافي يثنى في ذلك اذ فيجوز أن تقطع عن الإضافة ويعوض عنها التنوين كقوله تعالى ولئن أطعتم بشراً مثلكم انكم اذا

الجملة الاسمية والفعلية  
فالاسمية نحو جلست  
حيث زيد جالس واذكروا  
اذ كنتم قايلا والفعلية  
نحو جلست حيث جلست  
واجلس حيث اجلس  
واذكروا اذ كنتم قايلا  
واذ يكره الذين كفروا  
ومعنى هذا المضارع الماضي  
حينئذ وأما نحو قوله أما  
نرى حيث سهيل طالعاً  
ونحو قوله حيث لي العمام  
فشاذا لا يقام عليه خلافاً  
للكتابي في تنبيهه بقوله  
اذ ذاك ليس من الإضافة  
إلى المفرد بل إلى الجملة  
الاسمية والتقدير اذ ذاك  
كذلك أو اذ كان ذاك (وان  
ينون يحتمل افراد اذ)

(قوله بدل كل من نعمة)  
بل بدل اشتمال على  
ما سبق (قوله موافقة)  
والتأويل في الفعل أكثر  
(قوله مفعولها) على ما ذكر  
تكون من النادر



أي وان ينون اذ يحتمل افرادها لفظا واكثر ما يكون ذلك مع اضافة اسم (١٨٧) الزمان اليها كافي ضويومئذ وحيثذو يكون

التنوين عوضا من لفظ الجملة  
المضاف اليها كما تقدم بيانه  
في اول الكتاب واما نحو  
وانت اذ صحيح فنادر (وما  
كاذم معنى) في كونه ظرفا  
مبهما ماضيا نحو حين  
ووقت وزمان ويوم اذا  
أريد بها الماضي (كاذ) في  
الاضافة الى ما تضاف اليه  
اذ لكن (أضف) هذه  
(جوازا) لما سبق أن اذ  
تضاف اليه وجوبا (نحو  
حين جائد) وجا زيد يوم  
الحجاج أمير ونحو حين مجيئنا  
نبتد وجاء زيد يوم امرة  
الحجاج فتضاف للمفرد فان  
كان الطرف المبهم مستقبلا  
المعنى لم يعامل معاملة اذ  
بل يعامل معاملة اذا فلا  
يضاف الى الجملة الاسمية  
بل الى الفعلية كما سيأتي  
واما يوم هدم على النار  
يفتنون وقوله  
فكن لي شفعا يوم لا ذو  
شفاعة  
يعفن قبيلا عن سوادين  
قارب  
فما نزل المستقبل فيه منزلة  
الماضي لتحقق وقوعه هذا  
مذهب جديويه وأجاز ذلك  
الناظم على قلة تمسك بظاهر  
ما سبق وأما غير المبهم وهو  
المحدود فلا يضاف الى جملة  
وذلك نحو شهر وحول بل  
لا يضاف الا الى المفرد نحو  
شهر كذا (وابن أو اعراب  
ما كاذ قد أجريا) بما سبق  
أنه يضاف الى الجملة جوازا  
أما الاعراب فعلى الأصل وأما البناء

لظاهرون اه نكت (قوله أي وان ينون اذ الخ) أشار الى أن الضمير في ينون عائد الى اذ وان في  
قوله افراد اذ اقامة الظاهر مقام المضمرد فعا لتوهم رجوع الضمير الى غير اذ (قوله واما نحو وانت اذ  
صحيح فنادر) هذا مقابل قوله وأكثر ما يكون الخ وبه يتبين أن أفعال التفضيل في أكثر على غير باب  
وفي بعض النسخ اسقاط قوله واما الخ (قوله وما كاذ الخ) الاقرب ما أشار اليه الشارح من أن ما مبتدأ  
وكاذ صلتها والخبر كاذ الثانية وأضف جوازا استئناف في موقع الاستدراك كما أشار اليه الشارح  
ويحتمل أن ما مفعول مقدم لأضف وعليه فقوله كاذ الثانية صفة مفعول مطلق لأضف أي اضافة  
كأضافة اذ في كونها الى الجملة (قوله ظرفا مبهما) يعني بالطرف اسم الزمان سواء كان منصوبا على  
الطرفية أم لا كافي المعنى وكما يرشد اليه تمثيل الشارح بهديوم هدم بارزون ويوم ينفع الصادقين  
صدقهم اذا الاول بدل من المفعول به في ليندريوم التلاق والثاني خبر والمراد بالمبهم ما ليس بمحدد  
مما سبذ كره الشارح مما لا اختصاص له أصلا كحين ومدة ووقت وزمن أو له اختصاص بوجه دون  
وجه كغداة وعشية وليلة ونهار وصباح ومساء بخلاف المحدود كاسبوع وشهر وحول  
وسنة وعام وكيومين كذا قالوا وفيه أن نحو نهار من المحدود اللهم الا أن يراد به مطلق وقت كقالوه في  
يوم كاسبأني لكن يكون حينئذ مما لا اختصاص له الا أن يراد مطلق وقت فمعنى وفي شرح ابن عازي أن  
المحدود ما دل على عدد صراحة كيومين وأسبوع وشهر وسنة فتأمل ومن ذكر عدم جواز الاضافة  
في السنة السيوطي وفي العام الدماميني فليجرب قول شيخنا السيد أبحر والسنة تجري العام في جواز  
الاضافة الى الجملة ثم رأيت في المعنى شاهد على اضافة العام فانه قال لا يعود ضمير من الجملة المضاف  
اليها الى المضاف فاما قوله • مضت سنة لعام ولدت فيه • فنادر وقد خفي هذا الحكم على أكثر  
العلماء اه وسبقه الى ذلك الناظم وعمله بان المضاف الى الجملة مضاف في التقدير الى مصدر ومنها  
فكما لا يعود ضمير من المصدر المضاف اليه الى المضاف لا يعود منها قال الدماميني وقضية امتناع  
العود لا تدوره ولا جهة فيما استشهد به لجواز تعلق الطرف بمعدوف فيكون الضمير من جملة أخرى  
(قوله ويوم) أي اذا أريد به مطلق الزمن لا المقدار المخصوص والا كان من المحدود أفاده •  
في فائدة • اذا قلت أنت ليلتيوم لاسر ولا برد جاز لك رفع حر وبرد على أن لا ملغاة أو عاملة عمل ليس وقعهما  
على أن لا عاملة عمل ان وجرهما على أن لا زائدة حكى الاخفش الاوجه الثلاثة كذا انقلوا وفيه أن  
جعل لا زائدة لا يلائم المعنى الا أن يراد بكونها زائدة كونها معترضة بين المتضامين كالا معترضة  
بين الجار والمجرور في حيث بلا زاد كما عبر بذلك الدماميني ولو جعل الجر على أن لا اسم بمعنى غير  
لكان أوضح فتأمل (قوله أضف هذه) أي الالفاظ المشبهة اذ ولوقال هذا أي ما كاذ لكان أحسن  
(قوله لما سبق) اللام للتعديبة متعلقة بأضف لا للتعليل (قوله ونحو حين مجيئنا الخ) ظاهر صنيعة أن  
هذا أيضا مثال لاضافة ما كاذ الى ما سبق أن اذ تضاف اليه وجوبا وليس كذلك كما هو ظاهر فكان  
الاولى أن يقول ومثال اضافة ما كاذ الى المفرد نحو حين الخ (قوله مستقبل المعنى) بني ما اذا كان  
حالا فأنظره (قوله وأجاز ذلك الناظم على قلة) على هذا لا يكون مشبه اذا كاذ فيقال ما الفرق  
بينه وبين مشبه اذ حيث أعطى حكم اذ في الاضافة (قوله بظاهر ما سبق) أي من الآية والبيت  
(قوله فلا يضاف الى جملة) لانه حينئذ بعيد الشبه باذولانه لم يسمع (قوله ما كاذ قد أجريا) تنازعه  
الفعلان قبله وقيد المصنف في كافيته جواز بناء ما ذكرهما اذ المين والارجب اعرا به ولا يتقبل  
جواز بناء ما ذكر بحال الاضافة الى الجملة بل يجوز بناء ما اذا أضيف الى مفرد مبني كيومئذ وحيثذو  
ومثله كل اسم ناقص الدلالة لا بهامه كغير ومثل ودون وبين وذهب الناظم الى أنه لا ينبغي مضاف الى  
مبني بسبب اضافته اليه أصلا لا طرف ولا غيره لان الاضافة من خصائص الاسماء التي تكف بسبب  
البناء وتلفيحه فكيف تكون داعية اليه والفحقات فيما استشهدوا به بحركات اعراب فقل في أنه



ملق مثل ما أنكم تنطقون حال من ضمير ملق وبين ودون في لقد تقطع بينكم ومنادون ذلك منصوبان  
على الظرفية وفاعل تقطع ضمير مستتر راجع الى مصدر الفعل وبينكم حال منه ومبتدأ منا محذوف  
ودون ذلك صفته أي قوم دون ذلك قال مم وبشكل على التعليل بناء يوم في يومئذ الا أن يوجه  
بالجمل على شبهه وهو اه وهل مشبه اذا كشيبه اذا في جواز البناء والاعراب اذا أضيف الى  
الجملة على التفصيل المذكور قال ابن هشام لم أر من صرح به وقياسه عليه ظاهر قال في النكت  
وقد صرح به الشاطبي جازما به (قوله فملا على اذ) اعترض بان شرط القياس وجود علة الحكم  
في الفرع وعلة بناء اذ مشابها الحرف في الاقتدار الى الجملة وهي غير موجودة في الفرع وقد يقال  
انما اشترط ذلك في القياس الموجب للحكم لا المحوز له فتأمل (قوله فملا نداء فعل مبني) أي بناء  
أصلها أومارضا ولذا مثل بمثلين (قوله على حين عاتبت الخ) أي في حين عاتبت على حد قوله تعالى  
ودخل المدينة على حين غفلة وكذا فيما يأتي (قوله على حين يستصعبين) أي النسوة من استصعبت  
فلا بأي عددته صليا كذا قبل والانصب أنه من استصعبه أي طلب أن يصبر اليه أي عييل (قوله  
وقبل فعل معرب) صريح في جواز وقوع المضارع بعد الظروف الذي يعني اذ وهو وانما يتم اذا جعل  
ذلك المضارع بمعنى الماضي ولو تنزىلا كما في اذا اذا وقع بعدها المضارع على ما ذكره الشارح سابقا  
ولا يخفى أن الاقرب في الطرف قبل المضارع المجهول بمعنى الماضي تنزىلا أن يجعل بمعنى اذا  
ويستغنى عن تكلف جعل المضارع بمعنى الماضي تنزىلا (قوله يا عمر ك الله) بالتنبيه أو النداء  
والمنادى محذوف وعمر منصوب على المصدرية بمعنى التعبير ورفع بالابتداء اذا دخلت عليه اللام  
فيكون بمعنى الحياة والله منصوب بنزع الخافض والاصل عمر بك الله عمر أي ذكرتك به تكبرا  
يعمر قلبك وحكي رفعه على الفاعلية له مصدر (قوله واحضوا بقراءة نافع) قال الرضي لا دليل فيها  
لاحتمال أن يوم نصب على الظرفية خبر الهذاه شارابه للمذكور قبله لا اليوم وأورد عليه أنه يلزم  
مخالفة هذه القراءة حينئذ لقراءة الرفع والاصل عدمها (قوله ما تذكر من سليمي) أي الذي تذكره  
منها وآبهم تعظيما له وتفخيما والداني القريب (قوله الظرفية) احتراز عن اذا الفجائية لأنها حرف  
على الاصح والحرف لا يضاف ومن أحسن ما استدل به المصنف على حرفيتها أنها وردت رابطة  
لجواب الشرط نحو ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا أنتم تخرجون فلو كانت ظرفا للزم اقتران الجملة  
الجوابية في مثل ذلك بالفاء لأنها اسمية وقال جماعة هي ظرف زمان والتقدير في خرجت فاذا زيد  
خرجت في الوقت زيد أي حضوره اذ لا يخبر بالزمان عن الجثة هذا ان قدرت خبرا فان قدرت  
متعلقة بخبر محذوف أي في الوقت زيد حاضر كما هي متعلقة بالخبر المذكور في خرجت فاذا زيد حاضر  
فلا اشكال في الاخبار ومقتضاه أن لا تكون اذا مضافة للجملة اذ لا يعمل شيء من المضاف اليه  
في المضاف وهو خلاف المقرر في اذا الظرفية ولك أن تجعل التقدير حضور زيد أو فزيد حاضر في  
زمان خرجت فتكون الاضافة الى جملة مقسدة وقال جماعة ظرف مكان والتقدير في فاذا زيد في  
المكان زيد أو في الحاضرة زيد ومقتضاه كالقول قبله وجعل اذا على هذا القول مضافة لجملة مقسدة  
ينافيه أنه لا يضاف من ظروف المكان الى الجملة الا حيث كأم ويجوز فاذا زيد جالسا بالنصب حالا  
والخبر اذا أو محذوف ولا يليها في المفاجأة الا الجملة الاسمية دفعا لالتباسها بالشرطية ومن ثم امتنع  
النصب في نحو خرجت فاذا زيد يضر به عمرو وجوزه كثير من النحويين وجوز الاخفش أن يليها  
الفعل المقرون بقدر دون المجرد منها وقد تقع بعد بينا وبينما وتلزم الفاء اذا الفجائية وهل هي زائدة  
أو ماطفة الجملة بعدها على الجملة قبلها أو جزئية كهي في جواب الشرط أقوال واعلم أن اذا غير  
الفجائية ملازمة للظرفية عند الجمهور وقال المصنف قد تقع مفعولا به كقوله عليه الصلاة والسلام  
اعائنه رضى الله تعالى عنها اني لاعلم اذا كنت عني راضية واذا كنت عني غاضبي وأوله غيره يجعل

فملا على اذ (واختر بنا  
متلوق فعل مبني) أي أن  
الارجح والمختار فيما تلاه  
فعل مبني البناء للتناسب  
كقوله

على حين عاتبت المشيب  
على الصبي وقوله

على حين يستصعبين كل علم  
(وقبل فعل معرب أو مبتدأ

أعرب) نحو هذا يوم ينفع  
الصادقين صدقهم وكقوله

ألم تعلم يا عمر ك الله أني  
كريم على حين الكرام قليل

ولم يجز البصريون حينئذ  
غير الاصراب وأجاز

الكوفيون البناء واليه  
مال الفارسي والتاظم

ولذلك قال (ومن بني فلن  
يقندا) أي لن يغاطوا وحقوا

لذلك بقراءة نافع هذا يوم  
ينفع بالفتح وقد روى بهما

قوله  
على حين الكرام قليل

وقوله  
تذكر ما تذكر من سليمي

على حين التواصل غير داني  
(والزموا اذا) الظرفية

(اضافة



إذا ظرف المحذوف هو المفعول أي لا علم شأنك إذا كنت الخ مجرورة بحتى نحو حتى إذا جازها الآية  
والغاية في الحقيقة ما ينسب إلى من الجواب من تبع على فعل الشرط والمعنى وسبق الذين كفروا إلى  
جهنم زمر إلى أن تفتح أبوابها وقت مجيئهم فيقطع السوق وجعل الوجه ورحنى في مثل ذلك  
ابتدائية ومبتدأ نحو إذا يقوم زيد إذا يقوم عمرو أي وقت قيام زيد وقت قيام عمرو وقوله الرضى  
عن بعضهم ثم قال ولم أعثره على شاهد من كلام العرب كذا في الدماميني مع زيادة من الهمع (قوله  
إلى جمل الأفعال) بنقل حركة الهمزة إلى اللام أي الماضية كثيرة والمضاربة قليلا وقد اجتمعت في  
قوله والنفس راغبة إذا رغبتها • وإذا رد إلى قليل تنقع

(قوله ما تضمنته الخ) ولم تعدل لمخالفتها الشروط بتحقيق وقوع تاليها قاله يس وصبرة الهمع وليكون  
إذا خاصة بالمتيقن والمطنون بخلاف أن لم تجزم إلا في الضرورة (قوله غالباً) سياتى مقابلة في كلام  
الشارح (قوله كهن إذا اعتلى) أي كن متواضعا هينا إذا تكبر غيرك (قوله فإذا ظرف) أي للحدث  
المستقبل وقد نجى الله ما ضى نحو وإذا رأوا تجارة الآية على ما ذكره جماعة وللحال في القسم نحو  
والليل إذا يغشى على ما ذكره جماعة لأن إذا متعاقب بفعل القسم وهو إنشاء وإنشاء حال أو بكاننا  
حالا من الليل لأن عامل الحال عامل صاحب أو عامل فعل القسم بواسطة الحرف والأصل في الحال  
مقارنتها زمن عاملها ويلزمها كون الأقسام في وقت غشيان الليل قال الرضى وهو فاسد ولا يبعد  
تعلق الظرف بمضاف يدل عليه القسم إذا لا يقسم بشئ إلا عظيماً والتقدير وعظمة الليل إذا يغشى  
اه (قوله على المشهور) مقابلة أن العامل تاليه لأجوابه لا اقتران جوابه بالقاء وإذا الضمائية وما  
بعدهما لا يعمل فيما قبلهما وأجيب بان الظرف الجائز التأخير يتوسع فيه بالقديم فإظنك بالمتنع  
التأخير وبأن قولهم بعاملية الجواب إذا لم يمنع منها مانع والا كان العامل محذوفاً يدل عليه الجواب  
ويلزم القائلين بالمقابل أن يقولوا بالإضافة لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف كما نقله عنهم في المغنى  
وأن يفرقوا بين إذا وإذا حيث بان إذا ترابط بكونها شرطاً كافي أين وأنى وأما إذا حيث فلولاً بالإضافة  
ما حصل ربط يس بزيادة (قوله إذا باهلى الخ) نسبة إلى باهلة أرذل قبيلة من قبس واحتطية نسبة  
إلى حنظلة أكرم قبيلة من تميم كافي القاموس وشيخ الإسلام والتصريح وغيرهما يقول البعض أرذل  
قبيلة من تميم خطأ والمذرع بذيال حجة من أمه أشرف من أبيه وقيل بالذال المهملة أي المتأهل للبس  
الدرع (قوله الثانية) لا حاجة إليه لجواز أن تكون غير شائبة والاسم المرفوع وهو باهلى اسمها  
والجمله بعدها خبرها (قوله كما أضرمت الخ) أي لأن أداة التخصيص لا يليها إلا الفعل (قوله وأجاز  
الانخس) أي تبعاً للوكوفين كما أجاز ودخول أداة الشرط على الجمله الاسمية وفصل ابن أبي  
الريبع فأجاز وقوع الاسم بعدها إذا أخبر عنه بفعل ومنعه إذا أخبر عنه باسم (قوله لكان يجب  
الخ) وقول بعضهم أنه على ضمائر الفاء رد بأن الفاء لا تحذف إلا في ضرورة أو نادراً من الكلام  
وقول بعضهم أن الضمير توكيد لا مبتدأ وإن ما بعده الجواب تعسف ومن ذلك إذا التي بعد القسم  
نحو والليل إذا يغشى والتها إذا تجلى والتجم إذا هوى إذ لو كانت شرطية كان ما قبلها جواباً في  
المعنى فيلزم تعلق القسم بالثاني وهو متنع اه معنى وقوله وقول بعضهم ذكر هذا الوجه الرضى  
فانه يجوز في الآيتين كونهم تأكيداً للواو في غضبوا وللضمير المنصوب في أصابهم وكون جواب إذا  
جمله اسمية بغير فاء قال لعدم عراقة إذا في الشرطية اه وقوله تعسف أي لأن المقام لا يقتضى تأكيد  
المسند إليه بل اسمية الجمله هو الموافق للمراد من أن ذلك شأنهم الدائم (قوله لما الظرفية) جرى على  
القول بأن اسم بمعنى حين وقيل بمعنى إذا استحسنه في المعنى لاختصاصها بالماضى وذهب سيويه إلى  
أنها حرف وجود لوجود (قوله وتلزم بالإضافة إلى الفعلية) أي الماضية كافي التصريح ويكون  
جوابها ماضياً ومضارعاً وجمله اسمية مقرونة بالقاء وإذا الضمائية نحو فلما نجأكم إلى البرأ عرضتم فلما

إلى • جمل الأفعال  
خاصة نظراً إلى ما تضمنته  
من معنى الشرط غالباً  
(كهن إذا اعتلى) إذا جاء  
أصر الله فإذا ظرف فيه  
معنى الشرط مضاف إلى  
الجملة بعده والعامل فيه  
جوابه على المشهور وأما  
نحو إذا السماء انشقت فقل  
وإن أحد من المشركين  
استجاركم وقوله  
إذا باهلى تحت حنظلية  
له ولد منها فذاك المذرع  
فعلى ضمائر كان الثانية  
كما أضرمت هي واسمها  
ضمير الثاني في قوله  
فهلا نفس ليلى شفعيها  
هذا مذهب سيويه وأجاز  
الانخس إضافة إلى الجمل  
الاسمية تمسكاً بظاهر ما  
سبق واختاره في شرح  
التسهيل والاحتراز بقول  
غالباً عن نحو وإذا ما غضبوا  
هم يغفرون والذين إذا  
أصابهم البغي هم يقتضرون  
فإذا فهم ما ظرف خبر المبتدأ  
بعدها ولا شرطية فيها والا  
لكان يجب اقتران الجمله  
الاسمية بالقاء في تنبيهه  
مثل إذا هدمنا الظرفية  
ولا تضاف إلى جملة اسمية  
وتلزم بالإضافة إلى الفعلية  
نحو ولما جاءهم كتاب من  
عند الله وأما قوله



أقول لعبد الله سقاؤنا • ونحن بوادي عبيد شمس وهاتم قتل وان أحدهم المشركين استجارك لان وهما في البيت فعل بمعنى سقط وشم أمر من قولك شمته اذا سقطت اليه والمعنى لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله شمه (لمفهم اثنين ١٩٠)

ذهب عن ابراهيم الروح وبجانبه البشري بجاد لنا فلما نجحهم الى البرفهم مقتصد فلما نجحهم الى البر اذا هم بشركون وخالف كثير في الثاني والثالث وجعلوا الجواب في الاثنين محذوف أي أقبل بجادلنا وانقسموا قسمين فمنهم الخ وتبع الشارح في كون لما الطرفية مضافة الى الجملة بعدها ابن هشام في شرح القطر ومنعه غيره وقد صرح في المعنى في اذا بانها على قول القائلين بأن العامل فيها شرطها غير مضافة كما يقول الجميع فيها اذا جرمت (قوله أقول لعبد الله الخ) قد بلغ فيه فيقال أين فعل لما وجدنا يكتب وهي بالالف لاجل الالف وان كان حقه أن يكتب بالياء (قوله والمعنى لما سقط الخ) بوجه أن جواب لما محذوف لتقديم دليله وان تقديره قلت الخ وهذا ما صرح به في المعنى قال الدماميني انما يحتاج اليه على القول بأن لما حرف شرط أما على القول بأنها ظرف بمعنى حين فلا بل يجعل متعلقة بأقول الملقوبة لان الظاهر أن ما على هذا القول خالية عن معنى الشرط اه وقد عني ويؤيد المنع أنه نقل بعد ذلك عن ابن مالك أنها ظرف بمعنى اذ فيه معنى الشرط (قوله لمفهم اثنين) متعلق بأضيف والمراد شيئين يشمل المذكورين والمؤنثين والالقال أو اثنين قاله يس (قوله أي مما يلزم الخ) فيه إشارة الى أن قول المصنف أضيف أي لزوماً بدليل أن الكلام في واجب الاضافة (قوله الى التكررة المختصة) قال السيوطي بناء على جواز توكيدها وهو رأي الكوفيين وعليه مشي الناظم في التوكيد حيث قال • وان يغدو كيد منكور قبل • فاشترط المصنف هنا التعريف مبنى على غير مختاره قاله ميم (قوله عندك) هو فيه وفيما بعده صفة للتكررة وراعى في الاول المعنى فتى الخبر وفي الثاني اللفظ فأفرد (قوله الدلالة على اثنين) أي بحسب الوضع أو بحسب القصد كما يستتبع (قوله أو بالاشتراك) بقى قسم ثالث وهو الدال على اثنين بحسب القصد كما في الجمع المراد به اثنان نحو كلا رؤس الكباشين والمفرد المراد به اثنان نحو • وكلا ذلك وجه وقبل • والى هذا القسم أشار بقوله وانما صرح الخ (قوله وكلا ذلك وجه وقبل) الوجه والقبل بفتحتين الجهة أي وكلا ذلك ذوجه بصرف اليها (قوله لان ذا مشاة في المعنى) لان العرب اتسعت في اسم الإشارة الموضوع للمفرد البعيد فاستعملته للمثنى كما ذكر والجسم نحو وان كل ذلك لما منع الحياة الدنيا شاطبي (قوله لا فارض ولا بكره وان بين ذلك) الفارض المسنة والبكر القنية والعوان النصف (قوله فلا يجوز كلا زيد و عمرو) لان كلا موضوع لتأكيده المثنى كما نقله يس عن ابن الحاجب (قوله الضيفن المشنوه) أي الطفيلي المبخوض (قوله المفردة) أي غير المكررة وأخذ هذا القيد مما بعده وقياس هذا أن يقول للمفرد معرف لم ينوبه الاجزاء أخذاً مما بعده أيضاً (قوله مطلقاً) أي سواء كانت موصولة أو شرطية أو استفهامية أو نعتاً أو حالاً (قوله لانها بمعنى بعض) أي حيث أضيفت للمعرف أي والمفرد المعروف شيء واحد ليس له أبعاد بخلاف ما اذا أضيفت للمتكرف فانها حينئذ بمعنى كل كما قاله ابن الناظم (قوله وان كررتها) أي سواء كان المجرور بها أو لا ضمير المتكلم أو غيره وأوجب بعضهم اضافتها أو لا الى ضمير المتكلم وضمير كررتها يرجع الى أي لا بالعموم السابق لان التكرار لا يجيء في الوصفية والحالية (قوله بالعطف) أي بالواو كما في التسهيل (قوله فأضف) أي أجزأ اضافتها الى ما ذكر (قوله لان المعنى حينئذ أننا الخ) أشار به الى أن آياتنا الثانية مؤكدة للدولي زبدت لضرورة العطف على الضمير المجرور وأن الياء والكاف قائمان مقام الدالة على التعدد (قوله أو تنو الاجزاء) عطف على كررتها لهذا حذف الياء للجرم والمعطوف عليه بمعنى المضارع لانه شرط وهو لا يكون الامستقبلا لفصل مناسب المتعاطفين وفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بقوله فأضف لانه جواب الشرط فليس بأجنبي

معرف بلاه تفريق أضيف  
كلتا وكلا) أي مما يلزم  
الاضافة كلا وكلا ولا  
بضافان الا لما استكمل  
ثلاثة شروط أحدها  
التعريف فلا يجوز كلا  
رجلين ولا كلنا امرأتين  
خلافاً للكوفيين في اجازتهم  
اضافتهما الى التكررة  
المختصة فنحو كلا رجلين  
هكذا قائمان وحكي كلتا  
جارتين صندك مقطوعة  
يدها أي تاركة للفصل  
• الثاني الدلالة على اثنين  
اما بالنص نحو كلاهما  
وكلتا الجنتين أو بالاشتراك  
كقوله • كلا ناغني عن  
أخيه حياته • فان كلمة نا  
مشاركة بين الاثنين والجمع  
وانما صرح قوله  
ان الضمير للثمر مدي  
وكلا ذلك وجه وقبل  
لان ذا مشاة في المعنى  
مثلها في قسوله تعالى لا  
فارض ولا بكره وان بين  
ذلك أي وكلا ما ذكره بين  
ما ذكر • الثالث أن  
يكون كلمة واحدة كما  
أشار اليه بقوله ولا تفرق  
فلا يجوز كلا زيد و عمرو  
وأما قوله  
كلا أني وخليتي واجدي  
عضدا  
في النائبات والمأم الملمات  
وقوله  
كلا الضيفن المشنوه

والضيف نازل لدى المني والامن في العمر واليسر في الضرورات البادرة (ولا تضف للمفرد معرف أي) المفردة لا يقال مطلقاً لانها بمعنى بعض (وان كررتها) بالعطف (فأضف) اليه كقوله فائق لقبته خالين لتعلم • أي وأيك فارس الاحزاب وقوله ألا تسألون الناس أي وأيك • غداة التقينا كان خبراً أو كرماً لان المعنى حينئذ أننا (أو تنو) بالمفرد المعروف



الجمع بان تنوي (الاجزاء) نحو أي زيد أحسن يعني أي أجزائه أحسن (واخصصن بالمعرفة موصولة أيًا) أي مفعول بأخصصن  
وبالمعرفة متعلق به وموصولة حال من أي مقدم عليها أي تختص أي الموصولة (١٩١) بأنها لا تضاف إلا إلى معرفة

غير ما سبق منه وهو  
المفرد نحو أي زيد أي الرجلين  
هو أكرم وأي الرجال هو  
أفضل وأهم أشد ولا  
تضاف لنكرة خلافاً لابن  
هشيم (وبالعكس) من  
الموصولة (الصفة) وهي  
المنعوت بها والواقعة حالا  
فلا تضاف إلا إلى نكرة  
كررت بفارس أي فارس  
وزيد أي فتي ومنه قوله  
قله عينا حيتراً عافتي  
(وان تكن) أي (شرطاً)  
أواسفها ما مطلقاً ككل  
بها الكلام أي تضاف  
إلى النكرة والمعرفة مطلقاً  
سوى ما سبق منه وهو  
المفرد المعرفة نحو أي رجل  
يأتي فله درهم أيما الرجلين  
قضيت أيتكم يا بني برشها  
فبأي حديث ظهر أن لا ي  
ثلاثة أحوال في تنبيهه  
إذا كانت أي نصاً أو حالا  
وهي المراد بالصفة في  
كلامه فهي ملازمة للاضافة  
لفظاً ومعنى وان كانت  
موصولة أو شرطاً أو  
استفهاماً فهي ملازمة لها  
معنى لفظاً وهو ظاهر  
(والزمو الاضافة لدن جرح)  
ما بعده بالاضافة لفظاً ان  
كان عربياً ومحملاً ان كان  
مبنياً أو جملة فالاول نحو من  
لدن حكيم عليم وقوله  
تتهض الرعدة في ظهري  
من لدن الظهر إلى العنبري

لا يقال المعطوف له حكم المعطوف عليه فيلزم تقديم الجزاء على الشرط لانا نقول يقتصر كسبراق  
التواني ما لا يقتصر في الاوائل قاله يس (قوله الجمع) أي أو الجنس نحو أي الذي ينادي يناد أو يعطف  
عليه بالواو نحو أي زيد وجمه ورقام صرح به الدماميني وعليه لا يشترط تكرير أي كما قاله المصنف بل  
يكفي تكرير المفرد (قوله بالمعرفة) الباء داخلة على المقصور عليه (قوله وهو المفرد) لم يقل وهو  
المعرفة المفرد كما قاله في نظيره الا في مع أن الذي سبق هو المعرفة المفرد استثناء هنا يكون المستثنى  
منه المعرفة (قوله وبالعكس من الموصولة الصفة) أي في المعنى قد دخل الحال كانه عليه الشارح  
وكان الاولى أن يقول وبالعكس الصفة لان العكس لغة جعل آخر الشيء أوله وليس مراداً هنا قاله  
الشارح (قوله فلا تضاف إلا إلى نكرة) لان القصد من الوصفية الدلالة على الكمال والداخلية على  
المعرفة بمعنى بعض فلا يدل عليه ويشترط في النكرة أن تكون مماثلة للموصوف لفظاً ومعنى أو معنى  
فقط نحو مرت رجل أي رجل ورجل أي انسان ولا يجوز رجل أي عالم وعكسه قاله الدماميني  
وقيره (قوله فطلقاً) أي نكرة بلا مطلقاً الخ أو مطلقاً حال من ضمير ما وتذكر الحال باعتبار أنها لفظ  
لا من ضمير تكن لان فاء الجواب لا تدخل على أجنبي منه وقضيته جواز اضافة الشرطية للمفرد  
المعرف المنوي به الاجزاء نحو أي زيد أعجبك أعجبتني وهو ما صرح به الدماميني بل قول المصنف أو تنوي  
الاجزاء يدل على الجواز في الشرطية والاستفهامية لان كلامه هناك في أي مطلقاً أي غير الحالية  
والوصفية فنع ابن عقيل ذلك ممنوع أفاده سم ويؤخذ مما ذكره من أن كلام المصنف هناك في أي  
مطلقاً جواز اضافة أي الموصولة والاستفهامية والشرطية إلى المفرد المعرفة إذا كررت أو نوي به  
الاجزاء وحينئذ يكون استثناء الشارح المفرد المعرفة مما تضاف إليه أي الموصولة والاستفهامية  
والشرطية محله بقرينة ما مر اذا لم تكرر أو تنوي الاجزاء فتأمل (قوله إلى النكرة والمعرفة) بيان  
للاطلاق في كلام المصنف الذي هو في مقابلة التقييد في الموضعين قبله وقول الشارح مطلقاً أي  
سواء كان كل من النكرة والمعرفة مفرداً أو مثنى أو جموعاً ما يدل قوله سوى ما سبق الخ (قوله ثلاثة  
أحوال) الاول الاضافة إلى النكرة والمعرفة وذلك في الشرطية والاستفهامية الثاني لزوم الاضافة  
إلى النكرة وذلك في الوصفية والحالية الثالث لزوم الاضافة إلى المعرفة وذلك في الموصولة (قوله  
إذا كانت أي الخ) بقى قسم ثالث لا تجوز اضافته وهو أي الموصولة ومصلحة لتداء ما فيه ال نحو أيها  
الانسان ولم يذكره لان المقام مقام ما يضاف (قوله لدن) بفتح اللام وضم الدال وقصها وكسرهما  
وضمهما وسكون النون ويقال فيه لدن بكسر ولام تنكفن فعل أمر الاناث من الخوف ولدن كفلت  
ماضي المخاطبة ولدن كفلن فعل أمر من القول ولدن كعل ولدن كهل ولدن كهم ويقال فيها غير ذلك أيضاً  
كما في الهمع والقاموس وفي باب التقاء الساكنين من الهمع أن نون لدن تحذف لساكن ولها وشذ  
كسرهما في قوله من لدن الظهر إلى العنبر (قوله جرح) فائدة بعد قوله اضافة بيان أن عامل الجرح هو  
المضاف كما هو الصحيح وهذه الفائدة لم تستفد الا من هذا وقوله في اعمال المصدر  
وبعد جرحه الذي أضيف له قاله سم وتبعه غيره أقول ومن قوله في اعمال اسم الفاعل وانصب  
بذي الاعمال تلوا واخفض ومن قوله في الصفة المشبهة باسم الفاعل فافع بها وانصب بجمع آل  
فاحفظه (قوله وتذكر نهجاً) بضم النون والقصر النعمة وكذا التعماء بالفتح والمد واحتمال أنها في  
البيت بالفتح وقصرها للضرورة بعيد لا حاجة إليه واليا فاع الشاب (قوله صريح ضوان) أي  
مصر وعنه راقه ورقنه أي أعجبته وأعجبته وفي العيني تفسير رقه باصنعه لحراله أي لا حركته  
(قوله الا لدن وحيث) مقتضاه ان لدن عند اضاقتها إلى الجملة طرف مكان بل ظاهره أنها دائماً

والثاني نحو وعلمناه من لدنا علماً لينذر بأساً شديداً من لدن الله والثالث كقوله وتذكر نهجاً لدن أنت بافع وقوله صريح ضوان  
راقه ورقنه لدن شب حتى شاب سودا الذوائب ولم يضاف من ظروف المكان إلى الجملة الا لدن وحيث وقال ابن برهان حيث



فقط هذا هو الأصل الشائع في (١٩٢) لسان العرب (ونصب غدوة بهم عنهم ندر) كما في قوله في زال مهري مزجر الكلب

منهم • لدن غدوة حتى  
دنت لغروب • فلدن حينئذ  
منقطعة عن الإضافة  
لفظا ومعنى وغدوة بعدها  
نصب على التمييز أو على  
التشبيه بالمفعول لشبه  
لدن باسم الفاعل في ثبوت  
فوتها تارة وحذفها أخرى  
لكن يضعفه سماع  
النصب بها محذوفة النون  
أو خبر المكان محذوفة مع  
إصعها أي لدن كانت  
الساعة غدوة ويجوز جر  
غدوة بالإضافة على الأصل  
فلو عطف على غدوة  
المصوبة بآزجر المعطوف  
مرعاة للأصل وجاز نصبه  
مرعاة للفظ ذكر ذلك  
الاختصاص واستبعد الناظم  
نصب المعطوف وقال أنه  
يبعد عن القياس وحكي  
الكوفيون رفع غدوة بعد  
لدن فقبيل هو بكان تامة  
محذوفة والتقدير لدن كانت  
غدوة وقيل خبر لمبتدأ  
محذوف والتقدير لدن  
وقت هو غدوة وقيل على  
التشبيه بالفاعل قال  
سيبويه ولا ينصب بعد  
لدن من الأسماء غير  
غدوة بتشبيهه بـ لدن بمعنى  
عند الأسماء المختص بسنة  
أمر • أحدها أنها  
ملازمة لمبتدأ الغايات ومن  
ثم يتعاقبان في ضوئها  
من ضده ومن لدن وفي  
التنزيل آتينا رجلا من

طرف مكان ويمنع الأمرين تصريح الرضى بأن لدن اسم لمبتدأ غاية زمان أو مكان وعند إضافتها إلى  
الجملة مطلقا تجمعه للزمان فتقوله وقال ابن برهان حيث فقط هو الحق (قوله هذا هو الأصل) الإشارة  
إلى قول الناظم وألزموا الخ فودخول على قوله ونصب الخ (قوله ونصب غدوة بها) هذا شامل  
للنصب على التمييز والنصب على التشبيه بالمفعول به فإن جعلت الباء للمصاحبة شمل النصب بإضمار  
فعل أيضا سم (قوله مزجر الكلب) طرف مكان متعلق بمحذوف خبر زال فإن قدر من مادته كزجورا  
كان نصبه على الظرفية قياسا ولا ككائنات كان معايبا كما مر في محله (قوله نصب على التمييز) أي  
للدن فيكون من تمييز المفرد ووجهه أن لدن اسم لاول زمان منهم ففسر بغدوة قاله الدماميني (قوله  
لكن يضعفه) أي التشبه بسماع الخ وذلك لأنه لو كان المقضى له نصبها ما ذكرتم نصب عند حذف  
نون لدن لأن اسم الفاعل لا ينصب محذوف التنوين ولا يرد الضارب زيد أو الضارب باعمر أو الضارب  
بكر الان آل كالعوض من التنوين في الاول والنون في الاخيرين (قوله أو خبرا) عطف على قوله على  
التمييز وعلى هذا تكون لدن مضافة إلى الجملة وعلى الاولين لإضافة ولهذا استحسن الناظم هذا الوجه  
لما فيه من إبقاء لدن على ما ثبت لها من الإضافة (قوله مراعاة للأصل) أي الغالب في نالي لدن من  
الجوف هو تظير نصب المعطوف على مجرور غير في الاستثناء فالمتقضى للبركون المعطوف عليه واقعا  
في مكان اسم مجرور غالبا لا كونه في محل جر حتى يرد اعتراض أبي حيان على من أجاز الجر بأن غدوة  
عند نصبه ليس في محل جر حتى يراعى هذا المحل (قوله وجاز نصبه) لا يقال يلزم نصب غير غدوة بعد  
لدن والنصب لم يحفظ الا فيها لا نأقول يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل (قوله واستبعد  
الناظم الخ) أي للزوم نصب غير غدوة بعد لدن (قوله يبعد عن القياس) لأن القياس جر ما بعد لدن  
كغيرها من الظروف ونصب غدوة بعدها مع على خلاف القياس فالقياس على غدوة يبعد عن  
القياس (قوله لدن وقت هو غدوة) يستفاد منه أن لدن على هذا الوجه مضافة إلى مفرد منوي  
وهذا هو الظاهر وان استظهر البعض هنا قطعها عن الإضافة في هذه الحالة مع أنه يجرم فيها بعد ما  
قلناه أما على الوجه الاول الذي قبله فمضافة إلى الجملة وأما على الوجه الثالث لا في غيره مضافة  
أصلا (قوله على التشبيه بالفاعل) قال في التصريح ظاهرها أنها مرفوعة بلدن أي تشبهها باسم  
الفاعل فيما مر (قوله بمعنى عند) بكسر العين وفتحها رضعها كما في الجمع وهي للمكان كثير والزمان  
قليل ومنه كافي الدماميني عن المصنف أنما الصبر عند الصدمة الاولى ولا تخرج عن الظرفية إلا  
إلى الجريمن (قوله لمبتدأ الغايات) أي لاول المسافات فسميها بنفس أول الزمان أو المكان وهذا  
فارقت من فاتها لا ابتداء الزمان أو المكان ومن ثم كانت حرفا ولدن اسمها أفاده سم (قوله ومن ثم) أي  
من أجل أن لدن ملازمة لمبتدأ الغايات وعند تكون لمبتدأ الغايات وذلك إذا دخل عليها من  
الابتدائية يتعاقبان في نواحي أي يعقب كل منهما الآخر أي يحافظه (قوله وعلمناه) أي الحضر  
(قوله لعدم معنى الابتداء هنا) بل المراد جلست في مكان قريب منه (قوله أن الغالب) ومن غير  
العالم بلدن شب ولدن أنت يافع (قوله انما مبنية) أي على السكون في بعض لغاتها على ما علم بمما مر  
وانما بنيت لشبهها بالحرف في الجود ملازمة لها الظرفية أو شبهها وقيل لأن بعض لغاتها على وضع  
الحرف وأخرى البقية مجراه (قوله الا في لغة قيس) قال المصريح أي فاتها معربة عندهم تشبهها بعند  
اه وخص في التسهيل والجمع اعرابها عندهم بلغاتها المشهورة وهي لدن بفتح اللام وضم الدال  
وسكون النون (قوله وبلغتهم قرى من لدن) قال المصريح أي باسكان الدال مع انهما هما الضم وكسر  
النون وهي قراءة أبي بكر عن عاصم وحكي ابن السجري عن الفارسي أن الكسرة في هذه القراءة  
ليست اعرابا وانما هي للتخلص من التقاء الساكنين اه وفيه مناقاة لما في القولة السابقة عن

عندنا وعلمناه من لدنا علما بخلاف جلست عنده فلا يجوز جلست لدن لعدم معنى الابتداء هنا • ثانيها أن الغالب التسهيل  
استعمالها مجرورة بمن • ثالثها أنها مبنية الا في لغة قيس وبلغتهم قرى من لدن • رابعها أنه يجوز إضافتها إلى الجمل كما سبق • خامس



جواز افرادها قبل غدوة على ما مره سادسها أنها لاتقع الا فضلة تقول السقر (١٩٣) من عند البصرة ولا تقول من لدن البصرة

وأما الذي فهمي مشل عند

مطلقا الا أن جرها تنسج

بخلاف جرح عندوا أيضا عند

أمكن منها من وجهين

الاول أن تكون ظرفا

للأعيان والمعاني تقول

هذا القول عندي صواب

وعند فلان علم به ويتسج

ذلك في لذي قاله ابن الشجوري

في أماليه • الثاني أن

تقول عندي مال وان

كان غائباً عنك ولا تقول

لذي مال الا اذا كان

حاضراً قاله الحريري وأبو

هلال العسكري وابن

الشجوري وزعم المعري أنه

لا فرق بين لذي وعند وقول

غيره أولى (و) ألزمو

إضافة أيضاً (مع) وهي

اسم لمكان الاضطراب أو

وقته والمشهور فيها فتح

العين وهو فتح أعراب

(مع) بالبناء على السكون

(فيها قبل) كقوله

قريشي منكم رهواي معكم

وان كانت زيارتكم لماما

وزعم سيبويه أن تسكين

العين ضرورة وليس كذلك

بل هي لغة ربيعة وضم

فانما مبدية عندهم على

السكون وزعم بعضهم

أن الساكنة العين حرف

وآدعي النحاس الإجماع

عليه وهو فاسد والصحيح

أنها باقية على اسميتها كما

أشعر به كلام الناظم هذا

حكمها اذا اتصل بها متحرك

(ونقل) فيها (فتح وكسر

لسكون يتصل) بها نحو

لسكون يتصل) بها نحو

لسكون يتصل) بها نحو

لسكون يتصل) بها نحو

لسكون يتصل) بها نحو

لسكون يتصل) بها نحو

لسكون يتصل) بها نحو

التسهيل والهمع الا أن يقال اسكان الدال في هذه القراءة عارض للتخفيف والاصل ضمها كما برشد  
اليه اسماءها الضم في هذه القراءة تنفيها على أصلها ثم رأيت في الهمع التصريح بما ذكر من أن  
الاصل على هذه القراءة ضم الدال (قوله جواز افرادها) أي قطعها عن الاضافة لفظاً ومعنى (قوله  
على ما مر) أي على التفصيل الذي مر من أنها مفردة على أن غدوة منصوبة على التمييز أو التشبيه  
بالمفعول به أو مفعولة على التشبيه بالفاعل ومضافة على أن غدوة منصوبة خبراً لكان أو مفعولة  
خبراً لمبتدأ محذوف أو فاعلاً للفعل محذوف (قوله لاتقع الا فضلة) أي بخلاف عند تقول المصنف من  
عند البصرة فعند جزء ما سد مسد العمد وهو المتعلق المحذوف فأعطى انعمانية (قوله فهمي مثل عند  
مطلقاً) يقتضي أنها معربة وبه صرح في المغني لكن في شيخ الاسلام أن المصريح به خلافه وفي مخرج  
المغني للدمامي في كتابة القول بينا ثنا عن ابن الحاجب (قوله الا أن جرها) أي جرحها أيها (قوله  
تقول هذا القول الخ) اقتصر على التمثيل للمعاني لأنها محل الافتراق (قوله ويتسج ذلك في لذي) استظهر  
البعض أنه نادر لا يمنع وقد يوجه بأنهم كثير ما يعطون المصنفون حكم المسوس ومنه قول بعض  
المصنفين وأسأله القول لذي ثم رأيت بعضهم رد المنع بقوله تعالى ما يبذل القول لذي (قوله أنه لا فرق  
بين لذي وعند) انظر هل المراد لا فرق بينهما في كلا الوجهين السابقين أو في الثاني فقط الا قرب الاول  
فتأمل (قوله وألزموا اضافة أيضاً مع) أشار بذلك إلى أن مع مطبوعة على لذي ليكون في كلام المصنف  
تصريح بلزومها الاضافة مع الثانية مبتدأ خبرها قبل ولا ينافي اللزوم قوله الآتي تفرد مع الخ لان  
محل اللزوم اذا كانت ظرفاً وهي في الافراد حال على ما سينضح (قوله لمكان الاضطراب أو وقته)  
المراد بالاضطراب ما يشغل القرب كما في ان مع العسر يسرا (قوله وهو فتح أعراب) لشبهها بعند في  
وقوعها خبراً وحالاً وصفة وصلة ودال على حضور نحو يفتي ومن معي أو على قرب نحو ان مع العسر  
يسر انقله سم عن المصنف (قوله قريشي منكم) المراد بالريش اللباس الفاخر أو المال لما يكسر  
اللام أي وقتاً بعد وقت (قوله وغني) بفتح الغين المعجمة وسكون النون (قوله فانما مبدية عندهم) قيل  
لجودها للزومها الظرفية وقيل لتضمنها معنى المصاحبة وهو من المعاني التي حقها أن تؤدى بالحرف  
وان لم يوضع لها حرف كالأشارة (قوله والصحيح أنها باقية على اسميتها) أي لان المعنى في الحالين واحد  
والمعنى الواحد لا يكون مستقلاً وغير مستقل (قوله هذا) أي بناء مع الساكنة العين على السكون  
أي ظهروا بنائها على السكون والاقبناؤها على السكون ثابت لها في حال اتصالها بها كن أيضاً باقية  
الامر أنه جازم قد لا يظاهرها الضمائر في كلام الشارح راجعة إلى مع الساكنة العين بقريشة قوله  
فالفتح طلباً للغة والكسر على الاصل في التقاء الساكنين ومن هذا يعلم أن الشارح جعل الوجهين  
الذين ذكرهما المصنف في الساكنة العين وهو أقرب إلى كلام المصنف من جعل بعض الشراح  
كلامه على التوزيع والفتح للمعربة والكسر للساكنة وذلك لان الفتح لا يكون لاجل السكون المتصل  
الافى الساكنة الا أن يدعي بعض الشراح أن قول المصنف لسكون راجع لقوله وكسر فقط نعم في نسخ  
بدل قوله فالفتح طلباً للغة الخ مانعه فن أعربها فتح العين ومن بناها على السكون كسر لاتقاء  
الساكنين اه وهو ظاهر في جعل كلام المصنف على التوزيع وعليه يكون اسم الإشارة في قول  
الشارح هذا راجعاً إلى ما قدمه المصنف من فتح عين مع في لغة وسكونها في لغة وتسكون الضمائر في  
كلام الشارح راجعة إلى مع من حيث هي ومعنى قوله فن أعربها فتح العين أبقى فتح العين هذا  
ايضاح المقام (قوله تفرد مع) أي عن الاضافة حالة كونها مر دودة اللام لتتقوى باللام حال قطعها  
عن الاضافة خبراً لما فات من الاضافة فأصل مع من قولك جاء الزيدون معاً معي ففعل به ما فعل به في  
ففتح العين على هذا فحة بنية والاعراب مقدر على الالف المحذوفة لاتقاء الساكنين هذا  
ما اختاره ابن مالك وذهب الخليل إلى أن الفحة فحة أعراب وليس من باب المقصور واختاره أبو

(٢٥ - صبان ثاني) مع القوم فالفتح طلباً للغة والكسر على الاصل في التقاء الساكنين وتنبه وتفرد مع مر دودة اللام فتخرج



حيثان فعلى الاول تكون ناقصة في الاضافة تامة في الافراد عكس أب وأخ وأما يدقنا قصة فيها وغالب الامعاء تامة فيهما فالاقسام أربعة واستدل ابن مالك بقوله الزيدان معا والزيدون معا كما يقال هم عدى ولو كان باقيا على النقص لقبل مع كما يقال هم يد واحدة على من سواهم واعترض بأن ما ظرف في موضع الخبر فلا يلزم ما قاله وهو ظاهر قاله الدماميني (قوله وتنصب على الحال) أي دائما وقيل كثير او قد تكون ظرفا مخبرا به (قوله بمعنى جميعا) كذا قال المصنف ومال اليه في المعنى وفرق ثعلب بينهما بان جاء الزيدان معا يدل على اتحاد وقت مجيئهما بخلاف جاء الزيدان جميعا (قوله وأفنى) أي الدهر أو الموت كما قاله الشمني وقوله فبادوا أي هلكوا (قوله الاولى) أي الجماسة الاولى وسجس هذين شمني (قوله وقد ترادف) أي مع اللازمة للاضافة (قوله واضعم الخ) هذا اشارة الى أول الاحوال الاربعة في غير كقبل وبعد وسيد كر الشارح بقيتها كما يعلم باستقصاء كلامه (قوله ماله أضيف الخ) أي الامم الذي أضيف اليه لفظ غير فالصلة جرت على غير من هي له لا من اللبس (قوله معنى) أي يزحمول عن ما (قوله أي من الكلمات الخ) أخذ الشارح ذلك من كون الكلام في واجب الاضافة نعم لو قال المصنف وغير واضعها اذا عدت ما لمكان أصرح لاستفادة لزوم اضافتها صرحا من عطف غير على لدن (قوله الملازمة للاضافة) أي غالبا فلا يرد أنها تقطع عنها لفظا ومعنى كما سيأتي (قوله على مخالفة ما قبله لطيفة ما بعده) أي معناه اما بالذات نحو مررت برجل غيرك أو بالصفة نحو دخلت بوجه غير الذي خرجت به وانما به حقيقة قبل ما الثانية دون أن يأتي بها قبل ما الاولى أيضا أو بسقطها بالكسبة مما لم يظهر له وجه (قوله بغير تنوين) أي لنية معنى المضاف اليه على البناء وللتخفيف على الاعراب (قوله ثم اختلف حيثئذ) أي حين اذ ضم لفظ غير من غير تنوين (قوله ضمة بناء) خبر مبتدأ محذوف هو ضمير مائد على الضمة المفهومة من بضم (قوله لانها كقبل في الابهام) أي لان معناها غير مختص اذ مغايرة الخطاب في نحو رأيت رجلا غيرك لا تختص بذات دون أخرى كما أن معاني الغايات كقبل وبعد وفوق وتحت غير محدودة ولو علل الشارح بناء غير على الضم بعلية بناء قبل على الضم لوافق ما عليه المصنف من حصر سبب بناء الاسم في مشابهة الحرف ولعله أثر ما علل به لانه أخصر (قوله فهي اسم) أي ليس في محل رفع والتقدير ليس غيرها مقبوضا وقوله أو خبر أي لها في محل نصب والتقدير ليس المقبوض غيرها (قوله على ما أفهمه كلامه) أي حيث قال بناء (قوله وقال الاخفش اعراب) أي ضمة اعراب ليلانم ما قبله وحذف التنوين حيثئذ قيل للتخفيف وقال المصنف للاضافة تقدير الان المضاف اليه ثابت في التقدير اه ويرد عليه كافي المعنى أن هذا التركيب مطرد ولا يحذف تنوين مضاف لغير مذكور باطراد الا في نحو قطع الله يد رجل من قالها (قوله لانها اسم) مراده به ما عدا الظرف بدليل قوله بعد لا ظرف (قوله ككل وبعض) أي في جواز القطع عن الاضافة وان كان المنظر غير ممنون والمنظر به منونا (قوله وجوزهما) أي الاعراب والبناء (قوله الفتح مع تنوين) أي لقطعها عن الاضافة لفظا ومعنى وقوله ودونه أي لنية لفظ المضاف اليه وفي نسخ اسقاط قوله ودونه وهو أولى لسلامته من تكرار قوله بعد يجوز أيضا على قلة الفتح بالتنوين (قوله والحركة اعراب باتفاق) نقل البعض عن البهوتي عن السيوطي أنه يجوز كون الحركة حيثئذ بناء أي لاضافته تقديره الى المبنى قال وعلى هذا فدعوى الاتفاق ممنوعة اه وتجوز ذلك بعيد مع التنوين لان التنوين اما للمتمكين أو التعويض عن مفرد وكلاهما خاص بالمعرب ولعله لبعده لم يكثر به الشارح على أنه محتمل أنه قائل بما سبق له عن شرح الاوضح له أو أن مراده اتفاق المبرد والاختصاص المختلفين في الحركة عند الضم (قوله كالضم مع التنوين) أي في كون الحركة اعرابا والافغير عند الضم والتنوين اسم ليس لا خبرها (قوله لان المضافة لفظا تضم) أي ضمة اعراب بقرينة قوله تعينت للاسمية ولا يخفى أن ذكر حديث الضم غير محتاج اليه في

وأفنى رجالي فيادوا معا وقوله اذا حنت الاولى مجعنا لها معا وقد ترادف عند فخر بن حكي سيبويه ذهبت من معناه ومنه قراءة بعضهم هذا ذكر من معنى (واضحهم بناء غير ان عدت ما له أضيف) لفظا (ناويا ما عدما) معنى أي من الكلمات الملازمة للاضافة غير وهي اسم دال على مخالفة ما قبله لطيفة ما بعده واذا وقع بعد ليس وعلم المضاف اليه كقبضت عشرة ليس غير بها جاز حذفه لفظا فيضم غير بغير تنوين ثم اختلف حيثئذ فقال المبرد ضمة بناء لانها كقبل في الابهام فهي اسم أو خبر وهذا ما اختاره الناظم على ما أفهمه كلامه وقال الاخفش اعراب لانها اسم ككل وبعض لا ظرف كقبل وبعد فهي اسم لا خبر وجوزهما ابن شروف ويجوز قلة الفتح مع تنوين ودونه فهي خبر والحركة اعراب باتفاق كالضم مع التنوين تنبيهان في الاول يجوز أيضا على قلة الفتح بلا تنوين على نية ثبوت لفظ المضاف اليه قال في التوضيح فهي خبر والحركة اعراب باتفاق وفيما قاله تظزلان المضافة لفظا تضم وتفتح فان ضمت تعينت للاسمية وان فتحت لا تتعين للخبرية لاحتمال أن تكون الفتح بناء



توجيه النظر وكان يكفيه أن يقول لأن المضافة لفظ حيث فحتم لا تتعين الخ (قوله لاضافتها الى  
 المبني) قال الشارح على الاوضح اللهم الا أن تكون الاضافة الى المبني انما تؤثر البناء اذا كان  
 المضاف اليه مفعولا به أي لا يحدو الضعف سبب البناء بال حذف (قوله لا غير لمن) مفعول قولهم  
 وقوله غير جيد خبر قولهم (قوله والفتحة في لا غير) أي اذا نطق به مفتوحة فلا ينافي جواز ضمها اليه  
 معنى المضاف اليه ولم يذكره لعله من قول المصنف واضم بناء غير الخ (قوله كالفتحة في لا رجل)  
 مقتضاه أن غير ليست مضافة تقدير ابل هي مفردة والظاهر جواز كونها مضافة تقدير ابل والفتحة  
 فتحة اعراب على نية لفظ المضاف اليه ومقتضاه أيضا أن لا الواقعة بعد ها غير اذا فتحت نافية  
 للجنس وهو قضية قول الرضي لا يحدف منها أي من غير المضاف اليه الامع لا التبرئة وليس بل  
 قضيته أن لا الدخلة على غير المحذوف معها المضاف اليه نافية للجنس سواء فتحت أو ضمت ولعل  
 وجهه أن عمل لا عمل ليس قليل حتى منعه الفراء ومن وافقه وخصه ابن هشام في القطر بالشعر لكن  
 لا بعد جواز كونها عند ضم غير عاملة عمل ليس وضمة غير حيث اعراب اذا توت وقطعت عن  
 الاضافة بالكسبة أو لم تنون ونوى لفظ المضاف اليه وبناء اذا لم تنون ونوى معنى المضاف اليه ولا  
 جواز كونها عاطفة في نحو قبضت عشرة لا غير بالنصب بلا تنوين لنية لفظ المضاف اليه أو بتنوين  
 للقطع عن الاضافة أو بالضم لنسبة معناه ونحو جاء في عشرة لا غير بالرفع أو بالضم فاعرف (قوله وبناء  
 مصدر الخ) يحتمل أن يكون مفعولا مطلقا على تقدير مضاف أي ضم بناء بل هذا أول لان حاله  
 المصدر سماعية (قوله قبل كغير الخ) يجوز في قبل وغير وحسب الضم بغير تنوين حكمية لحال بنائها  
 على الضم ورفع قبل وحسب وجر غير مع تنوين الثلاثة على مجرد ارادة اللفظ ويتعين الضم بلا تنوين  
 فبعد الثلاثة لان الوزن لا يستقيم الا بذلك وما وقع في كلام البعض تبع الشيخ خالد بما يخالف  
 ما قلنا خطأ (قوله وحسب) أي المشربة معنى لا غير لانها التي تنقطع عن الاضافة لفظا كما سيأتي (قوله  
 وأول) الصحيح أن أصله أو أل به مرة بعد الواو بدل جمع على أوائل فقلت هذه الهمزة واو  
 وأدخمت فيها الواو الاولى وقبل ووال قبلت الهمزة واو الواو الاولى همزة وانما لم يجمع على ورائل  
 لثقل اجتماع واوين أول الكلمة وهل يستلزم تابيا أو لا قال في الهمع الصحيح لا تقول هذا أول  
 مال اكتسبته ثم قد تكتسب بعد شيئا وقد لا وقبل يستلزم فلو قال ان كان أول ولد تلدينه ذكرا فأت  
 طالق فولدت ذكرا ولم تلد غيره وقع الطلاق على الاول دون الثاني اه ويستعمل اسماعية في مبدا  
 الشيء نحو ماله أول ولا آخر بمعنى السابق نحو لقيته عاما أو لافيه صرف وقد تلحقه تاء التانيث ووصفا  
 بمعنى أسبق فيمنع الصرف للوصفية ووزن الفعل وتليه من فيقال هذا أول من هذين فيكون أفضل  
 تفضيل لأفعل له من لفظه أو جاريا مجرا على الخلاف وظرفا مخورا بيت الهلال أول الناس أي قبلهم  
 قال ابن هشام وهذا هو الذي اذا قطع عن الاضافة بني على الضم قاله يس وغيره (قوله ودون) هو  
 اسم للمكان الأدنى من مكان المضاف اليه بكلمة دون زيد ثم توسع فيه باستعماله في الرتبة المفضولة  
 تشبيها للمعقول بالهشوس كزيد دون عمر وفضلا ثم توسع فيه باستعماله في مطلق تجاوز شيء الى شيء  
 كفعلت بزيد الاكرام دون الالهة وأكرمت زيدا دون عمرو (قوله والجهات) أي أسماءها وهي  
 فوق وتحت وقدام وأمام ووراء وخلف وأسفل وكذا عين وتعمال على ماني الهمع وغيره وخالف  
 الرضي فلم يجوز قطعها عن الاضافة لفظا مبنيين على الضم أو معربين بلا تنوين (قوله وعمل) بمعنى  
 فوق على ما سيأتي ومثلها علو كافي الرضي وقوله في أنما ملازمة للاضافة أي غالبها لا يرد أنها قد تنقطع  
 عنها لفظا ومعنى بل بعضها لا تجوز اضافة لفظا على الصحيح وهو عمل كما سيأتي لا يقال المصنف لم  
 يذكر ملازمة غير للاضافة فكيف يجعلها الشارح وجه شبه لا تا قول قد علمت سابقا أنها تؤخذ من  
 سياقها (قوله لفظا دون معنى) أي فينوي معنى المضاف اليه والذي يظهر لي أن معنى نية المضاف

لاضافتها الى المعنى الثاني  
 قالت طائفة كثيرة  
 لا يجوز الحذف بعد غير  
 ليس من ألقاظ الجسد  
 فلا يقال قبضت عشرة  
 لا غير وهم محجوجون  
 قال في القاموس وقولهم  
 لا غير لمن غير جيد لان  
 لا غير مسجوع في قول الشاعر  
 جوابا به تجرأ عنه دفور بنا  
 لعن عمل أسلفت لا غير تسأل  
 • وقد اخرج ابن مالك في  
 باب القسم من شرح  
 التسهيل بهذا البيت وكان  
 قولهم لمن مأخوذ من  
 قول السيرافي المحذوف  
 انما يستعمل اذا كانت  
 غير بعد ليس ولو كان مكان  
 ليس غيرهما من ألقاظ  
 الجسد لم يجوز الحذف ولا  
 يتجاوز بذلك مورد السماع  
 اه كلامه وقد سمع  
 انتهى كلام صاحب القاموس  
 والفتحة في لا غير فتحة  
 بناء كالفتحة في لا رجل  
 نقله في شرح الباب عن  
 الكوفيين وبناء مصدر  
 نصب على الحال أي بانها  
 وغير مفعول باضم (قبل  
 كغير) و (بعد) و (حسب)  
 و (أول) و (دون) و (الجهات)  
 الست (أيضا وعمل) في  
 أنها ملازمة للاضافة  
 ونقطع عنها لفظا دون  
 معنى



فتبني على الضم لشبهها حينئذ بحروف (١٩٦) الجواب في الاستغناء بها بعد ما فيها من شبه الحرف في الجمود والافتقار نحو

اليه أن يلاحظ معنى المضاف اليه ومسماه معبر عنه بأي عبارة كانت وأي لفظ كان فيكون  
 خصوص اللفظ غير ملتفت اليه بخلاف نية لفظ المضاف اليه وانما لم تقتض الاضافة مع نية المعنى  
 الاعراب لضعفها بخلافها عند نية اللفظ لقوتها بنية لفظ المضاف اليه (قوله فتبني على الضم) هذا  
 اشارة الى أول الاسوال الاربعة وقوله أما اذا قوى ثبوت لفظ المضاف اليه اشارة الى ثانيا وقوله كالأول  
 تلفظ به اشارة الى ثالثها وقوله فان قطعت الخ اشارة الى رابعها (قوله لشبهها الخ) علة لاصل البناء وأما  
 كونه على حركة فليعلم أن لها عراقة في الاعراب وأما كونها ضمة فليكمل لها جميع الحركات واتخالف  
 حركة بنائها حركة اعرابها (قوله بحروف الجواب) كنم وجبر وبلي راي (قوله في الجمود) أي لزومها  
 استعمالا واحدا وهو الظرفية أو شبهها أو هو عدم التثنية والجمع كذا قالوا وكلاهما لا يظهر في عين  
 وشمال لتصرفهما كثيرا وتثنيتهما وجمعهما بل في الجمع أن تصرف قبل وبعد وأول وقدام وأمام  
 وورا وخلف وأسفل متوسط قد بر (قوله والافتقار) أي الى المضاف اليه فان قلت الافتقار مقتضى  
 للبناء هو الافتقار الى الجملة كما مر قلت ذلك في المقتضى للبناء الاصل الى أما المقتضى للبناء العارض  
 فقد يكفي فيه بالافتقار الى المفرد هذا ما ظهر لي ولما كان وجود هذا الافتقار حال الاضافة لفظا  
 معارضا يظهوره الم يؤثر البناء حالتها وانما بنيت حيث واذ حال اضافة لفظ الان الاضافة الى الجمل  
 كذا اضافة لانها في الحقيقة الى مصادر الجمل فكان المضاف اليه محذوف ولما أبدل التنوين في  
 كل واحد من المضاف اليه لم يبنيا لقيام البديل مقام المبدل منه وانما اختاروا في هذه الظروف  
 البناء دون التعويض لانها غير متصرفه فناسبها البناء اذ هو عدم التصرف الاعرابي قاله الرضي  
 (قوله في قراءة الجماعة) أي السبعة (قوله فحسب) الفاء زائدة لتزيين اللفظ وفي قول الشارح  
 فحسبي ذلك اشارة الى أن حسب مبتدأ محذوف الخبر أو بالعكس وهو أولى لان حسب بمعنى اعم  
 الفاعل أي كافي فلا يتعرف بالاضافة كما سيذكره الشارح فالاولى جعله خبرا عن المعرفة وانما جوزنا  
 كونه مبتدأ لتخصيصه بالاضافة آفاده المصريح (قوله من أول) أي من أول الامر (قوله تعدو)  
 بالعين المهملة أي تسطو و يروي بالمهجمة أي تصبح (قوله تعلق بن مسافر) بفتح الفوقية وكسر العين  
 المهملة وتشديد اللام (قوله يشن) أي يصب (قوله أقب من تحت) خبر محذوف كما يفيد كلام  
 المعنى أي هو أي القوس على ما في المغني وشواهد المعنى لكن نقل السيوطي عن الزمخشري أن  
 البيت في وصف بعير أقب من القتب وهو دقة الخصر وضمور البطن كافي القاموس والمراد ضامر  
 البطن كما قاله العين وقوله عريض من على أي واسع الظهر وما جرى عليه الشارح من ضم على في  
 البيت تبع فيه المغني وقد قال السيوطي انه مجرور لان قوافي الاربعة مجرورة كما علمت من الايات  
 التي ذكرناها منها (قوله كل مولى) أي ابن عم وقراءة فعل نادى على قراءته بالانصب أو مضاف  
 اليه والمفعول محذوف تقديره أقاربه على قراءته بالجر (قوله نصبا) أي أوجرا بمن واقتصر على  
 الانصب لانه الاصل في الظروف (قوله اذا ما نكرا) ما زائدة وضمير نكرا عائدا الى قبل وما ذكره  
 بعده لانه وان تأخر لفظا متقدم رتبة لانه مفعول أعربوا فسط ما اعترض به هذا (قوله وما من  
 بعده قد ذكرنا) اعترض بان هذا يخرج ضمير الانها لم تذكر بعد قبل مع أنها تعرب بالانصب كما تقدم  
 وأجيب بان المراد وأعربوا نصب على الظرفية وذلك لا يأتي فيه وهذا كله وان أقره شيخنا والبعض  
 انما يتم على أن المراد بما ذكره قبل ما عطف عليه ولك أن تقول المراد ما ذكره قبل ولو على  
 غير وجه العطف فتدخل غير ذلك ما بعد قبل في قوله قبل كغيره ويكون المراد بالانصب ما هو أعم  
 من الانصب على الظرفية ومع هذا فالاولى حمل كلام المصنف على المجموع ليندفع اعتراض  
 الشارح بعد على المصنف بحسب وعمل كما سيتضح (قوله أغص) بفتح الهمزة والغين المهملة من  
 باب فرج وجاء في لغة من باب قتل ويتعدى بالهمزة فيقال أغصنته كذا في المصباح فعلى الثاني

لله الامر من قبل ومن بعد  
 في قراءة الجماعة ونحو  
 قبضت عشرة فحسب أي  
 فحسبي ذلك وحكي أبو على  
 الفارسي ابدأ بذا من أول  
 بالضم ومنه قوله  
 على أينما تعدو المنية أول  
 وتقول سرت مع القوم  
 ودون أي ودونهم وجاء  
 القوم وزيد خلف أو أمام  
 أي خلفهم أو أمامهم ومنه  
 قوله • لعن الله تعلق بن  
 مسافر • اعياش عليه  
 من قدام • وقوله أقب  
 من تحت عريض من على •  
 أما اذا قوى ثبوت لفظ  
 المضاف اليه فانها تعرب  
 من غير تنوين كالأول تلفظ  
 به كقوله • ومن قبل نادى  
 كل مولى قرابة • أي ومن  
 قبل ذلك وقرئ لله الامر  
 من قبل ومن بعد بالجر  
 من غير تنوين أي من قبل  
 الغلب ومن بعده وحكي  
 أبو على ابدأ بذا من أول  
 بالجر من غير تنوين أيضا  
 فان قطعت عن الاضافة  
 لفظا ومعنى أي لم ينو لفظ  
 المضاف اليه ولا معناه  
 أعربت منونة ونصب  
 ما لم يدخل عليها جارا كما  
 أشار اليه بقوله (وأعربوا  
 نصبا اذا ما نكرا • قبل  
 وما من بعده قد ذكرنا)  
 كقوله

فصاغ لي الشراب وكنت  
 قبل

أكاد أغص بالما الفرات

وكقوله فاشربوا بعدا على لذة خيرا وكقوله



بكله ودمر خطه السبل من على وكثرة فهم من قبل ومن بعد بالجر (١٩٧) والتنوين وحكي أبو علي أبدأ من أول

بالنصب ممنوعاً من الصرف  
للوزن والوصف في تنبيهات  
الأول اقضي كلامه أن  
حسب مع الإضافة أي  
لفظاً أو نوى معناها أو لفظها  
معرفة ونكرة إذا قطعت  
عن الإضافة أي لفظاً  
ومعنى أذهى بمعنى كافك  
اسم فاعل مراد به الحال  
فتمتع عمل استعمال  
الصفات النكرة فتكون  
نعتاً للنكرة كمررت برجل  
حسبك من رجل وحالا  
لمعرفة كهذا عبد الله  
حسبك من رجل وتمتع عمل  
استعمال الأسماء الجامة  
فهم وحسبهم جهنم فان  
حسبك الله بحسبك درهم  
وهذا يراد على من زعم  
أنها اسم فعل فان العوامل  
اللفظية لا تدخل على  
أسماء الأفعال وتقطع عن  
الإضافة فيتجدد لها  
أشراجها معنى دالا على  
التي ويتجدد لها ملازمتها  
للوصفة أو الحالية  
أو الابتداء والبناء على  
الضم تقول رأيت رجلاً  
حسب ورأيت زيدا حسب  
قال الجوهري كأنك قلت  
حسبي أو حسبك فأخبرت  
ذلك ولم تنون اه وتقول  
في الابتداء قبضت عشرة  
حسب أي تحسبي ذلك  
• الثاني اقضي كلامه  
أيضا أن عمل تجوزاً ذاتها  
وأنه يجوز أن تنصب على  
انظرية أو الحالية وتوافق

تضم الفعين وعلى الثالث تضم الههزة والفرات العذب وروي الجيم أي البارد من أسماء الأضداد  
(قوله بكلمة ودختر) الجلود بالضم كافي العيني وهو الجرد العظيم الصلب والشاهد في من عمل حيث  
يرجع ونون لقطعه عن الإضافة لفظاً ومعنى هذا ما اقتضاه كلام الشارح وصرح به أرباب  
الحواشي وعندى فيه نظراً لأن قوله من عمل آخر البيت فليس منونا بالفعل حتى يستشهد به على قطع  
عمل من الإضافة لفظاً ومعنى ولا دليل على أن ترك تنوينه لأجل وقف الروي فالحق أنه محتمل لأن  
يكون ترك تنوينه لنية لفظ المضاف إليه وأن يكون لأجل وقف الروي فلا يصلح شاهداً على القطع  
فاستفده (قوله بالنصب) ينبغي بالفتح لأنه مجرور بالفتحة وهذا ينافيه ما تقدم من أن الكلام هنا  
في أول التي هي ظرف بمعنى قبل فتدبر (قوله تنبيهات الخ) اعترض الشارح على المصنف في التنبيه  
الأول اعتراضين وفي الثاني اعتراضين (قوله اقضي كلامه) أي منطوقاً ومفهوماً فإن كلامه  
يقضي بمنطوقه تنكير حسب في محل قطعها عن الإضافة رأساً أي كقبل وبعد ومفهوماً تعريفها  
في غير هذه الحالة كقبل وبعد والمسلم من ذلك مجرد التنكير دون القطع والتعريف كما يشير إليه  
الشارح (قوله أن حسب الخ) لم يمنع الشارح التعريف في غير حالة القطع إلا بالنسبة إلى حسب  
فيفيد أن تعريف ما مداه في غير حالة القطع مسلم وهو كذلك (قوله أو نوى معناها) لوقال أونية  
لمعناها أو لفظها لكان حسناً (قوله أذهى بمعنى كافك) تعليل لم حذف تقديره وليس كونها معرفة  
مسماة أذهى الخ وكان ينبغي التعرّيج به (قوله فتستعمل استعمال الصفات) أي نظراً إلى كونها  
بمعنى كافي والاستعمال الثاني نظراً إلى لفظها الجامة (قوله من رجل) من باب جواز التمييز (قوله  
وتستعمل استعمال الأسماء الجامة) تقع مبتدأ وخبراً حالاً أو قبل دخول التامع بقريضة القليل  
وهذا مستأنف لا معطوف على تستعمل الأولى لاقتضاء العطف تفريع استعمالها استعمال  
الأسماء الجامة على كونها بمعنى اسم الفاعل وهو لا يصح (قوله حسبهم جهنم) حسبهم مبتدأ وجهنم  
خبره أو بالعكس وهو أولى لما مر ويتعين في حسبك درهم أن حسبك مبتدأ خبره درهم ولا يجوز  
العكس لعدم مسوغ الابتداء بدرهم قاله المصريح (قوله وهذا) أي ما ذكر من المثالين الأخيرين  
وكذا الأول أن جعل حسبهم خبراً لا أن جعل مبتدأ لعدم دخول عامل لفظي عليه حيث لا يصح  
رجوع اسم الإشارة إلى ما يعم مثالي استعمال حسب استعمال الصفات (قوله فان العوامل اللفظية  
لا تدخل الخ) أي باتفاق وكذا المعنوية كالابتداء على الأصح من أقوال ثانياً في بابها (قوله وتقطع  
عن الإضافة) أي مع استعمالها استعمال الصفات في الوصفية والحالية واستعمال الأسماء الجامة  
في الابتداء (قوله أشراجها معنى دالا على التي) يعني لا غير ولو قال معنى التي لكان أخصر  
وأحسن (قوله والبناء على الضم) عطف على الوصفية أي وملازماتها البناء على الضم فلا نصب  
مقطوعة عن الإضافة رأساً خلافاً لما يقتضيه كلام النازم (قوله كأنك قلت حسبى أو حسبك) أي  
فيجوز تقدير المضاف إليه ضمير المتكلم أو ضمير المخاطب (قوله فأخبرت ذلك) أي حدثته ونويت  
معناه (قوله اقضي كلامه أيضاً) أي منطوقاً ومفهوماً اقتضاه الأمر الأول بقوله قبل كغير الثاني  
بقوله واعربوا نصباً الخ (قوله على الظرفية أو الحالية) فيه أن كلام المصنف لا يقتضي إلا النصب  
وأما كونه على إحدى هاتين فلا (قوله وتوافق فوق الخ) هذا استئناف وقوله حذف تقديره وليس  
كذلك ولو قال وليس كذلك بل توافق الخ لكان واضحاً قال شيخنا والذي في النسخ الصحيحة التي  
منها نسخة الشيخ أبي بكر السنواني التي هو أشها خطه تنبيه قال في شرح الكافية الخ وليس  
فيها هذان التنبيهان فهما والله أعلم لمحقان من غير الشارح بدليل ما فهم من عدم التعرّيج كما  
لا ينبغي على التحرير اه (قوله وأنما لا تستعمل مضافاً) أي لفظاً بل اغت نستعمل مبنية على الضم  
لنية معنى المضاف إليه أو منونة لقطعها عن الإضافة رأساً وقد مر الاستشهاد في الترخ على هذين

فوق في معناها وتوافقها في أمرين أهم ألا تستعمل إلا مجرورة بمن وأنها لا تستعمل مضافاً فلا يقال أخذته من على السطح كما يقال



من علوه ومن فوقه وقد وهم في هذا (١٩٨) جماعة منهم الجوهري وابن مالك وأما قوله يارب يوم لا أظله • أرمض من

تحت وأضحي من عله  
قاله فيه للسكت بدليل  
أنه مبني ولا وجه لبنائه لو  
كان مضافا انتهى • الثالث  
قال في شرح الكافية وقد  
ذهب بعض العلماء إلى أن  
قبلا في قوله وكنت قبلا  
معرفة بنية الإضافة الآية  
أعرب لأنه جعل ما حقه  
من التنوين عوضا من  
اللفظ بالمضاف إليه فعومل  
قبيل مع التنوين لكونه  
عوضا من المضاف إليه بما  
يعامل به مع المضاف إليه  
كما فعل بكل حين قطع من  
الإضافة لحقه التنوين  
هو ضا وهذا القول عند  
حسن (وما يلي المضاف)  
وهو المضاف إليه (يأتي  
خلفاء عنه في الأعراب)  
قالا (إذا ما حذف) لقيام  
قرينة تدل عليه نحو وجاء  
ربك أي أمر ربك وأسأل  
القرية أي أهل القرية  
تنبيهان الأول كإقام  
المضاف إليه مقام  
المضاف في الأعراب يقوم  
مقامه في التذكير كقوله  
يسقون من ورد البريص  
عليهم • بردي يصفق  
بالرحيق السلسل  
بردي مؤنث فكان حقه  
أن يقول تصفق بالناء  
لكنه أراد ما بردي وفي  
التأنيث كقوله  
حرت بنا في نسوة خولة  
والمسلم من أردانها فحقه  
أي رايحة المسلم وفي حكمه

الوجهين فخصر البعض هنا استعمالها في البناء على الضم مناف لما أسلفه الشارح وقرره هو أيضا  
سابقا وانظر هل تستعمل غير منونة لنية المضاف إليه الظاهر نعم ويحتمله قول الشاعر  
• يكلمود صخر حطه السيل من عل • كما أسلفناه (قوله من علوه) بضم العين وكسر هاء وسكون اللام  
ضد السفل (قوله لا أظله) أي لا أظلل فيه أرمض مضارع مرض الرجل يرمض يرمضا كفرح يفرح  
فرحا أي أصابه حر الشمس وهي الحجارة الحامية من حر الشمس وأضحي من عله أي يصيبني حر الشمس  
من فوق من ضحي يضحي كرضي رضي وسهي سهي أي برز للشمس فأصابه حرها (قوله لو كان مضافا)  
لأن الإضافة من خواص الأسماء تقتضي الأعراب لا البناء لا يقال الإضافة إلى المبني مما يجوز  
البناء لا نقول البناء الجائزا لإضافة إلى المبني هو البناء على الفتح والكلام في البناء على الضم (قوله  
معرفة بنية الإضافة) أي بنية معنى المضاف إليه بدليل الاعتذار عن أعرابها بقوله إلا أنه أعرب  
الخ وهذا القول مقابل لما في النظم إلا أن يراد بالتذكير فيه التذكير بحسب اللفظ فقط (قوله وهذا  
القول عند حسن) لاقتضاء القياس على النظر المذكور إياه (قوله وهو المضاف إليه) أي  
الصالح لأعراب المضاف فلو كان المضاف إليه جملة لم يجوز حذف المضاف لأنها لا تصلح فاعلا ولا  
مفعولا مثلا وكذا إذا كان محلي بال والمضاف منادى فلا يصح يا خليفة أي بأمثل الخليفة والمراد  
المضاف إليه ولو بواسطة فيشمل ما إذا حذف اثنان كما يأتي في التنبيه الثاني على أن الأصح أن الحذف  
تدريجي كما يأتي وحينئذ لا حاجة إلى هذه الغاية (قوله غالبا) أخذه من البيت بعده (قوله إذا ما حذف)  
اعلم أن المضاف إذا حذف للقرينة فتارة يكون مطروحا وتارة يكون ملتقنا إليه ويعلم هذا بعود  
الضمير إليه وقد اجتمع في قوله تعالى وكمن قرية أهلها كاهلها هاهنا بسناياتا أوهم قائلون فأرجع  
الضمير أولا إلى القرية طرعا لله ضاف وثانيا إلى المضاف لتغاها إليه قاله يس ولا تناقض لاختلاف  
الوقت (قوله لقيام قرينة تدل عليه) فإن لم تكن قرينة امتنع الحذف ولا ينافيه ما قالوه في نحو جاء  
زيد نفسه من أن نفسه لدفع توهم نية المضاف وإن اعترض بذلك الدماميني لأن باب التوهم واسع  
لا يقتضي جواز ارتكاب التوهم كما قاله سم ولأن عقل السامع ربما يجوز وجود قرينة خفيت  
عليه (قوله نحو وجاء ربك الخ) ونحو الخج أشهر معلومات ولكن البر من اتقى أي مع أشهر معلومات  
وبر من اتقى وهذا أولى من تقدير المضاف مع الجزء الأول كأن يقال مدة الخج أشهر معلومات  
ولكن ذا البر من اتقى لأن الحذف أليق بالآخر ولأن التقدير مع الآخر في وقت الحاجة إليه (قوله  
كإقام المضاف إليه الخ) قال سم وإنما اقتصر المصنف على الأعراب لأنه المقصود بالذات في هذا  
النقض وقال يس لم يتعرض لغير الأعراب لأنه مبني على مراعاة المحذوف وهو خلاف الأكثر (قوله  
من ورد البريص) بالصاد المهملة اسم واد بردي بفصوات نهر بدمشق وألفه للتأنيث كما في الجمع  
والرحيق الخمر والسلسل من الماء العذب أو البارد ومن الخمر اللينة كذا في القاموس وبه يعلم ما في  
كلام البعض ويصفق حال من ردى وقوله بالرحيق السلسل تشبيهه ببيع أي بقاء كالرحيق السلسل  
في اللذة (قوله لكنه أراد ما بردي) أي حذف المضاف وأقام إليه مقامه (قوله خولة) بفتح الخاء  
المجدة وسكون الواو وكان نقل عن خط الشارح علم امرأة والاردان جمع ردن بالضم وهو أصل الكم  
كما في القاموس ناخه بالخاء المهملة أي فاتحة (قوله وفي حكمه) أي الحكم عليه بشئ كالحرمة في  
المثال الأول والهلاك في المثال الثاني (قوله أي أهل القرية) كان الأحسن أي أهل تلك القرية  
لأن المضاف إليه تلك القرية لكن لما كانت تلك إشارة إلى القرية نسمح في التعبير قال في المغني  
وأما كم من قرية أهلها كاهلها هاهنا بسناياتا فقدر التنوين الأهل بعدم وأهلها كاهلها وخالفهم  
الزنجشيري في الأولين لأن القرية تهلك ووافقهم في فجاء لأجل أوهم قائلون اه هذا ذهب كثير  
إلى أنه لا حذف فيما ذكر فليل لأن القرية عبر بها عن أهلها مجازا وتأنيثها باعتبار لفظها وقيل



وفي الحالية نحو تفرقا أيادي سبأ أي مثل أيادي سبأ لان الحال لا تكون معرفة • الثاني قد يكون الاول مضافا الى مضاف  
فيحذف الاول والثاني ويقام الثالث مقام الاول في الاعراب نحو وتجهلون رزقكم أنكم تكذبون أي وتجهلون بدل تكرور زقكم  
تكذبكم وتدور أصيبتهم كالذي يغشى عليه من الموت أي كدوران عين الذي يغشى عليه من الموت ومنه قوله  
فادرك أرقال العرادة طامها • وقد جعلتني من حزيمة أصبعا أي ذامسافة (١٩٩) اصسبع (وربما جروا الذي أبصوا)

وهو المضاف اليه (كما  
قد كان قبل حذف ما  
تقدما) وهو المضاف (لكن  
بشرط أن يكون ماحذف  
• مما لا ماعليه قد عطف)  
سواء اتصل بالعاطف  
بالمعطوف أو انفصل عنه  
بلا كقوله

أكل امرئ تحسب بين امرئ  
وناروقد بالليل نارا  
أي وكل نار وقوله  
ولم أر مثل الخبير يتركها نفي  
ولا الشر يأتيه امرؤ وهو  
طائع

أي ولا مثل الشراء لا يلزم  
العطف على معطوف عامين  
مختلفين بأن تجعل قوله  
نار بالجر معطوفا على امرئ  
والعامل فيه كل ونار الثاني  
معطوفا على امرأ والعامل  
فيه تحسب بين • وفيه  
الجر والحالة هذه مقبس  
وليس ذلك مشروطا بتقديم  
نفي أو استنفهام كما ظن  
بعضهم والجر فيها خلاص  
الشروط محفوط لا يقاس  
عليه كالجر بدون عطف  
في قوله رأيت التيمس تيم  
على أي أحديت عبيدي  
ومع العاطف المفصول  
بغير لا كقراءة ابن جاز  
يزيدون عرض الدنيا والله

اسم القرية مشترك بين المكان وأهله (قوله وفي الحالية) مثلها الصفة نحو موت يقوم أيادي سبأ  
ولو قال بدل الحالية التكسير كما في التسهيل لشملها ما يؤخذ من كلام الشارح أن الحالية المعارضة  
تجاء مع التعريف فقوله لان الحال لا تكون معرفة أي الحال بالاصالة (قوله أيادي سبأ) أي أبناء  
سبأ فغير بالجزء عن الكل أو شبه البناء بالأيادي بجامع المعاونة (قوله قد يكون الاول الخ) وقد  
يحذف ثلاثة متضاديات نحو فكان قاب قوسين أي فكان مقدار مسافة قربه مثل قاب فحذفت  
ثلاثة من اسم كان وواحد من خبرها كذا قدر الزمخشري وهو ظاهر على تفسير القاب بالقدر وان  
فسر بما بين مقبض القوس وطرفها احتيج في الخبر الى تقدير مضاف ثان أي مثل قدر قاب وعليه  
قيل في الآية قلب والاصل قاب قوس (قوله فيحذف الاول والثاني) أي تدرج على الراح كما في  
الداميني وان كان قول الشارح ويقام الثالث مقام الاول فيحذف الى أنه دفي (قوله فادرك أرقال  
الخ) الأرقال بكسر الهمزة اسراع السير وهو مفعول مقدم (٣) والعرادة بكسر العين المهمة  
اسم فرس الشاعر وطلعهما بظاء منالة مفتوحة ولا م ساكنة وعين مهمة غمزها في مشيها وهو فاعل  
مؤخر وجلة وقد جعلتني الخ حال من العرادة وحزبة بفتح الحاء المهملة وكسر الزاي اسم رجل أعار  
على ابل الشاعر والمعنى أنه لما تبع الشاعر حزيمة ولم يبق بينهما الا قدر مسافة اصسبع أدرك فرسه  
العرج فتأخر عنه فقاته حزيمة (قوله وربما جروا) أي استداموا جر (قوله كما قد كان) أي كالجر  
الذي قد كان والمغايرة بين المشبه والمشب به لا بالذات بل باعتبار اختلاف صورة التركيب أو على  
أن العرض لا يبقى زمانين ووجه الشبه كون كل بالمضاف وفائدة قوله كما قد كان الخ دفع توهم أن هذا  
جر جديد يجار آخر غير المضاف (قوله بشرط الخ) أي ليكون المعطوف عليه دليلا على المحذوف  
(قوله مما لا) أي لفظا ومعنى (قوله لما عليه قد عطف) الصلة جارية على غير من هي له (قوله توقد)  
مضارع أصله تتوقد (قوله مثل الخبير) مفعول أول ويتركه الفتى مفعول ثان (قوله لا يلزم الخ)  
علة للمحذوف أي وانما جعل الجرو مجرورا بالمضاف المحذوف لا معطوفا على امرئ أو الخبير لئلا  
الخ (قوله العطف على معطوف الخ) أي وذلك ممنوع عند سيبويه ومن وافقه والعاملان في البيت  
الثاني أو مثل والمسمى ولان الخبير وجلة يتركه الفتى والمعطوف على الخبير الشرع على يتركه الفتى  
بأتيه امرؤ (قوله من الشروط) أي العطف ومماثلة المحذوف للمعطوف عليه وعدم الانفصال  
الابلا وبه يعلم أن الاضافة في قول المصنف بشرط الخ للجنس (قوله كك الجريدون عطف) فاسه  
الكوفيون (قوله أي أحديت عبي) الدليل على هذا المحذوف استمالة أن يكون التيمس نفس  
القبيلة اذ هو واحد منهم (قوله ومع العاطف المفصول بغير لا) نقل سم أنه مفقود عند الأكثرين  
(قوله كقراءة ابن جاز) قال في التوضيح هي مخالفة للقياس من وجه آخر وهو أن المضاف ليس  
معطوفا بل المعطوف جلة فيها المضاف (قوله أي عرض الآخرة) المراد بالعرض بالنسبة الى الآخرة  
ما عرض وحدث وان كان باقيا واثارا للتعبير به لا مشاكلة فيكون المذكور دليل المحذوف (قوله  
فيبقى الاول) أي حال الاول وقوله كماله في المغايرة بين المشبه والمشب به مامر ووجه الشبه كون كل  
بالمضاف (قوله اذا به يتصل) أي اذا به يتصل الاول بالثاني أو بالعكس (قوله بشرط عطف) أي على

يريد الآخرة أي عرض الآخرة كذا قدره الناظم وجاءة وقبل التقدير ثواب الآخرة أو عمل الآخرة وبه قدره ابن أبي الربيع في  
شرحه للايضاح وعلى هذا فالمحذوف ليس مما لا ماعليه قد عطف بل مقابلا له انتهى (ويحذف الثاني) وهو المضاف اليه وينوي  
ثبوت لفظه (فيبقى الاول) وهو المضاف (كماله اذا به يتصل) فلا ينون ولا ترد اليه التون ان كان متني أو مجموعا لكن لا يكون ذلك  
في الغالب الا (بشرط عطف) ٣ (قوله والعرادة) بكسر العين أي وبالدال المهمة أيضا في الداموس أنه كماله اه



واضافه الى • مثل الذي له أضفت الاول ( ٢٠٠ ) لان بذلك يصير المحذوف في قوة المنطوق به وذلك كقولهم قطع الله يد

ورجل من قالها الاصل  
قطع الله يد من قالها ورجل  
من قالها المحذوف ما أضيف  
اليه يد وهو من قالها دلالة  
ما أضيف اليه رجل عليه  
وكقوله

يا من رأى عارضا أمر به  
بين ذراعي وجهه الاسد  
أي بين ذراعي الاسد  
وجهه الاسد وقوله

• سقى الارض بين الغيث  
مهل وخزنها •

أي سقى سماءها وخزنها وقد  
يكون ذلك بدون الشرط  
المذكور كما مر ونحو قوله  
ومن قبل نادى كل مولى  
قرا به وفدى شذوذا  
فلا خوف عليهم أي فلا

خوف شيء عليهم • تفهيم ان

الاول ما ذكره الناظم هو  
مذهب المبرد وذهب

سيبويه الى أن الاصل في

قطع الله يد ورجل من قالها

قطع الله يد من قالها ورجل

من قالها المحذوف ما أضيف

اليه رجل فصارت قطع الله

يد من قالها ورجل ثم أقدم

رجل بين المضاف الذي هو

يد والمضاف اليه الذي هو

من قالها قال بعض شراح

الكتاب وعند الفراء

الاسمان مضافان الى من

قالها ولا حذف في الكلام

• الثاني قد يفعل ما ذكر

من الحذف مع مضاف

معطوف على مضاف الى

مثل المحذوف وهو عكس

ذلك الاول ولو تغير الواو وسنعرقل وجهها آخر (قوله واصله) أي اضافة المعطوف ومثل الاضافة  
عمل المعطوف في مثل ما أضيف اليه الاول كقوله بمثل أو أحسن من شمس الضحى (قوله الى مثل)  
أي لفظا ومعنى (قوله لان بذلك) اسم ان ضمير الشأن (قوله يا من رأى) المنادى محذوف أي يا قوم  
ومن استفهامية ويحتمل أن تكون موصولة وهي المنادى فلا حذف اه دما بيني وقوله عارضا  
أي مصحبا باعتراض وقوله أمر به أي لو توثق بقطره وقوله بين ذراعي صفة ثانية عارضا والاسد مجموع  
كواكب على صورة الاسد والذراع كوكبان نيران ينزلهما القمر والجهة أربعة أنجم ينزلها  
أي القمر قال السيبوطي قال ابن يعيش يصف الشاعر مصحبا باعتراض بين نوء الذراع ونوء  
الجهة وهما من أفواء الاسد وأفواؤه أحد الأفواء وذكر الذراعين والنوء للذراع المقبوضة  
لاشتراكها في الاسد وفي التسمية كقوله يخرج منها اللؤلؤ والمرجان وانما يخرج من أحدهما  
اه ونقل الدما بيني عن بعض شراح أبيات المفصل أن قصده وصف مدوحه بالشجاعة حيث سماه  
أسدا وقلبه بالسماحة حيث سماه مصحبا (قوله وخزنها) ضد السهل (قوله من قبل) أي من قبل ذلك  
وقيل الاصل ومن قبلي لحذف الياء وأبقيت الكسرة دليلا عليها وعليه فلا شاهد فيه لان حذف  
ياء المتكلم المضاف اليها جاز كثير بدون الشروط المذكورة (قوله فلا خوف عليهم) أي بالضم  
من غير تنوين مع كسر الهاء فتكون لا عاملة عمل ليس أو مهمله وقرأ يعقوب بفتح الفاء من غير  
تنوين مع ضم الهاء فان قدرت الفتحة فتحه اعراب ففهمنا شاهدا أيضا أو فتحة بناء فلا وعلى قراءته  
تكون لا عاملة عمل ان (قوله ومذهب المبرد) قال البعض تبعا لله صرح جعلها المبرد من باب  
التنازع فاعمل الثاني لقربه وحذف معمول الاول لانه فضلة فهي جائزة قياسا اه وقد ينافيه قول  
الشارح سابقا الاصل قطع الله يد من قالها ورجل من قالها اذ جعلها من باب التنازع يقتضي ان  
الاصول قطع الله يده ورجل من قالها مع أنه يشترط في عاملي التنازع أن يكونا فعلين أو اسمين  
يشبهانهما والعاملان هنا ليسا كذلك فتدبر (قوله ومذهب سيبويه الخ) لعل الحامل له على ذلك أن  
الحذف أليق بالتوائى لكنه مع ما فيه من التكلف يضعفه قول الشاعر

ينرو بناتنا كرام فن نوى • مصاهرة قلينا ان لم يكن كفا

وقول الآخر • بمثل أو أحسن من شمس الضحى • اذ لا يفصل بين المتضايين اذا كان الثاني  
ضميرا ولان مطلوب أحسن من ومجرورها ومطلوب مثل مضاف اليه كذا في الدما بيني وأما تضعيفه  
بأنه يلزم عليه الفصل بين المضاف والمضاف اليه بغير الامور الثلاثة الاثنية وذلك مختص  
بالضرورة ففيه أن سيبويه لا يسلم الحصر في الثلاثة ولك أن يجعل كلام المصنف صالحا لمذهب  
سيبويه أيضا بأن تجعل معنى قوله واصله الى مثل الخ أي الى مضاف اليه مذكور مماثل المحذوف  
أضيف اليه المضاف الاول كما هو مذهب المبرد أو الى مضاف اليه محذوف مماثل لمذكور أو أضيف  
اليه المضاف الاول كما هو مذهب سيبويه نعم المتبادر من كلامه هو الاول (قوله ثم أقدم الخ) قال ابن  
الحاجب انما اعترض بالمضاف الثاني بين المتضايين ليعبى المضاف اليه المذكور في اللفظ عوضا  
مما ذهب اه معنى وانما احتج الى ذلك لان تمام الاسم الذي ليس به أل بالتنوين أو الاضافة ولعدم  
المحوج الى الاعتراض بين المبتدأ والخبر في نحو زيد وعمرو قائم جعله سيبويه من باب الحذف من الاول  
اذ لو كان قائم خبرا عنه لقدم على العطف اذ لا حاجة الى تأخير عدم القبح في زيد قائم وعمرو (قوله  
وعند الفراء الامعان الخ) خصه كقوله السيبوطي بالمصطحبين كاليد والرجل والربع والنصف  
وقبل وبعد لانها كالشيء الواحد فكان المضاف العامل في المضاف اليه شيء واحد فلا يرد أنه  
لا يتوارد عام لان على معمول واحد بخلاف نحو دار وغلام (قوله وهو عكس الاول) أي على مذهب

المبرد

الاول كقول أبي برزة الاسدي رضى الله تعالى عنه غزو نافع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع

غزوات وثماني بفتح الياء دون تنوين والاصل ثمان غزوات هكذا ضبطه الحافظ في صحيح البخاري



(فصل مضاف شبه فعل ما نصبه مفعولا او ظرفا آخر) فصل مفعول باجر مقدم وهو مصدر مضاف الى مفعوله وشبه فعله. ان  
 المضاف وما نصبه موصول وصلته في موضع رفع بالفاعلية وعائد الموصول محذوف أى نصبه ومفعولا او ظرفا حالان من ما أو من  
 الضمير المحذوف وتقدير البيت أجزأت أن يفصل المضاف منصوب به حال كونه مفعولا او ظرفا لالشارة بذلك الى أن من انفصل بين  
 المتضايقين ما هو جائز في السعة خلافا للبصريين في تخصيصهم ذلك بالشعر طاقا (٢٠٤) فالجائز في السعة ثلاث مسائل: الأولى

أن يكون المضاف مصدرا  
 والمضاف اليه فاعله  
 والثاني أصل اما مفعوله  
 كقراءة ابن عامر قتل  
 أولادهم شركائهم وقول  
 الشاعر  
 فسحقاهم سوق البغاث  
 الاجادل  
 وقوله فذلهم دوس  
 الحصيد الدائس وقوله  
 فزججتها بجرجة  
 زج القلوس أبي مزاح  
 واما ظرفه كقول بعضهم  
 ترك يوما نفسك وهوها  
 سعى لها في رداها الثانية  
 أن يكون المضاف وصفا  
 والمضاف اليه اما مفعوله  
 الاول والثاني مفعوله  
 الثاني كقراءة بعضهم فلا  
 تحسب الله مخالف وعده  
 رسالة وقول الشاعر  
 وسوال ما دفع فضله المحتاج  
 أو ظ فيه كقوله عليه  
 السلام هل أنتم تاركولي  
 حاجي وقوله  
 كاحت يوما صخره بعسيل  
 وقد شمل كلامه في البيت  
 جميع ذلك، الثالثة أن  
 يكون المضاف  
 أشار اليه بقوله (ولرب  
 فصل عين) فهو هذا غلام  
 و قد ذكر في ذلك الكسائي

المبرد وتشبهه عبارة النظم كما علم مما وجهناه به صلاحية النظم للذهب سيبويه (قوله فصل مضاف) أى  
 من المضاف اليه بشرط أن لا يكون ضميرا اه يس (قوله شبه فعل) أى مصدرا واسم فاعل (قوله  
 ما نصب) خرج المرفوع فان الفصل به مختص بالضرورة كما سبأ في وذلك لانه متمكن في موضعه  
 بخلاف المنصوب فانه في نية التأخير فالفصل به كالفصل (قوله مفعولا الخ) أى غير جلة فلا يجوز  
 أعجبني قول عبد الله منطلق زيد للطول قال سم انظر هل يجوز الفصل بمجموع الامور التي جاز  
 الفصل بكل منها قال البعض القياس على ما تقدم في قوله ولم يفصل بغير ظرف أو كسرف أو عمل  
 يقتضى جواز الفصل بالمجموع الا أن يفروق وانا أقول مقتضى تعليله بمنع الفصل بالمفعول  
 الجلة بالطول عدم الجواز والفرق بين ما هنا وما قاس عليه غرابة الفصل بين المتضايقين لكونهم ما  
 كالشيء الواحد بخلاف الفصل فيما قاس عليه فتنبه (قوله في موضع رفع) لو قدمه على الصلة لكان  
 أولى لان الموضع للموصول فقط (قوله خلافا للبصريين الخ) ولما تبع الزخري مذهبهم بقراءة  
 ابن عامر الآية ولا عبرة برده مع ثبوتها بالتواتر (قوله مطلقا) أى سواء كان ذلك بالامور الثلاثة  
 أو بغيرها (قوله مصدرا) أى مقدرا بأن والفعل شاطبي (قوله والمضاف اليه فاعله) لو قال مفعوله  
 لدخل المصدر المفعول بينه وبين مفعوله بالظرف وجعل بعضهم منه ترك يوما نفسك وهوها أى  
 ترك يوما نفسك وجعله الشارح من المفعول بينه وبين فاعله والمعنى عليه ترك نفسك شأنها  
 وهوها (قوله قتل أولادهم شركائهم) أى برقع قتل على أنه نائب فاعل زين ونصب أولادهم وشركائهم  
 شركائهم وجعل الشركاء فاعل القتل باعتبار أمرهم به (قوله سوق البغاث) بثلاث الموحدة وعين  
 مبهمة وثاء مثله طار ضعيف بصاد ولا يصيد والاجادل جمع أجدل وهو الصقر (قوله فزججتها) أى  
 طعننها والمزجج بكسر الميم مع ضمير والقلوس الناقة الشابة (قوله وصفا) أى اسم فاعل بمعنى الحال  
 أو الاستقبال ولم يذكر اسم المفعول (قوله اما مفعوله الاول) الصواب تأخير ما بعد قوله القائل  
 لان التوزيع انما هو في القائل (قوله هل أنتم تاركولي حاجي) قال الله ما ينبغي يحتمل عدم الاضافة  
 بأن تكون النون محذوفة كحذفها في قراءة الحسن وما هم بضاري به من أحد (قوله بعسيل) بعين  
 وسين مهملتين على وزن أمير مكنسه الهطار التي يجمعها العطر بكسر الميم وقح النون (قوله هما)  
 أى الخيطان المعامتان من السياق والخطبة بالضم الحصلة والاسار بالكسرة الاسر وتعد الاسر  
 والمنة بعده بالاطلاق خطبة واحدة لتلازم ما في الجملة (قوله بأجنبي) متعلق بمحذوف حال من ضمير  
 وجد أى وجد المضاف مفعولا بأجنبي ولا يصح رجوع الضمير للفصل وتعلق بأجنبي به على رأى من  
 أجاز أعمال ضمير المصدر لان ضميره الذي أجبر انما على هذا الرأى بارز وهذا مستتر أفاده الشاذلي  
 (قوله مفعول غير المضاف) يدخل في الاجنبى على هذا التفسير الذمت والمادى فيلزم عطف المضاف  
 على العام باو وهو لا يجوز ويمكن أن يقيد بما أشار اليه بقوله فاعلا كان الخ سم (قوله فاعلا)  
 أى غير المضاف اذا فاعل المضاف ليس أجنبيا وان كان الفصل به أيضا ضرورة كما سبأ ذكره الشارح  
 (قوله أنجب أيام والداه به) أى ولد اولد أجنبيا ونبلا ولداه والفصل في هذا البيت بافاعل وبالجار  
 والمجرور أيضا لكونهم ا كفووا بالتثنية على الفصل بالاشرف ويؤخذ منه جواز الفصل بأثنين من

(٢٦ - صبان ثاني) وحكى أبو عبيد ان الشاعر لحنه فجمع صوت والله ربها في نبيته كزاد في الكافية انفصل باما كقوله  
 هما خطنا ما اسارومنة واما دم والقتل بالحر أجدر اه وما سوى ذلك فمقتضى بالشعر ردا اذا راد الى ذلك مسائل من ذلك  
 بقوله (واضطرا راوجدا) أى الفصل والالف اللاطاق (بأجنبي أو بنت أو نداء) أى الاولى من هذه الثلاث انفصل بأجنبي وبالمراد  
 به معمول غير المضاف فاعلا كان كقوله أنجب أيام والداه به ا اذنبه فتم ما نبلا أى أنجب والداه به أيام اذنبه فتم ما نبلا



كقوله تسقى امتياحا ندى المسوال في ريقها المسوال أو ظرفا كقوله كما خط الكتاب بكف يوماء يهودى يقارب  
أوزيل الثانية الفصل بنعت المضاف كقوله ولئن حلفت على يديك لا تحلفن • بيمين أصدق من يمينك مقسم أى بيمين مقسم  
أصدق من يمينك وقوله • من ابن أبي شيخ الأباطح طالب أى من ابن أبي طالب شيخ الأباطح • الثالثة الفصل بالنداء كقوله  
كان برزون أباعصام • زيد جاردق بالجام أى كان برزون زيدا أباعصام وقوله • وفاق كعب يجير منقذك من • تجيل  
تملكة والخلد في سقرا أى وفاق (٢٠٢) يجير يا كعب • تنبيه • من المختص بالضرورة أيضا الفصل بفاعل المضاف كقوله

نرى أسهما الموت نصي  
ولا تنهى ولا نزعوى عن  
نقض أهواؤنا العزم •  
وقوله ما ان وجدنا للهوى  
من طب • ولا علم منا قهر  
وجدت صب والامر في هذا  
أسهل منه في الفاعل  
الاجنبى كقوله • أنجب  
أيام والده به البيت ويحتمل  
أن يكون منه وأن يكون  
من الفصل بالمفعول قوله  
فان نكاحها مظهر حرام  
بدليل أنه يروى أيضا  
بنصب مظهر ورهقه  
والتقدير فان نكاح مظهر  
اياها أو هي ومنه الفصل  
بالفعل الملقى كقوله  
بأى تراهم الارضين حلوا  
أى باى الارضين زاده في  
التسهيل وزاد غيره الفصل  
بالمفعول لاجله كقوله  
معاود جرة وقت الهوادي  
أشم كانه رجل عبوس  
أراد معاود وقت الهوادي  
جرة وحكى ابن الانباري  
هذا غلام ان شاء الله  
أخيك ففصل بان شاء الله  
اه • خاتمة • قال في شرح  
الكافية المضاف الى الشئ  
يتكامل بما أضيف اليه

المع • مولات الاجنبية في الضرورة (قوله تسقى امتياحا) أى وقت امتياح أو ممتاحة والامتياح  
الاستيالك (قوله كما خط) ما مصدرية يهودى يقارب أى بين حروف الكتابة أوزيل بفتح أوله  
أى يباع دينها والجملة صفة ليهودى كفى العيني والتصريح فالضمير في الفعلين له وقول البعض  
الضمير فيهما للخط خطأ وخص اليهودى لانه من أهل الكتاب والمعنى أن رسم هذه الدار تخط الكتاب  
(قوله من ابن الخ) صدره فحوت وقيل المرادى سيفه • قاله معاوية حين اتفق ثلاثة من الخوارج  
على قتل معاوية وعمر بن العاص وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه فسلم الا ولان وقتل على قتله  
عبد الرحمن بن ملجم • كسر الجيم وقصها المرادى بفتح الميم نسبة الى مراد قبيلة قاله يس ويرد على  
الشارح أن الفاعل ليس نعتا للمضاف بل لجموع المضاف والمضاف اليه وقد يقال لما كان المتأثر  
بالعوامل المختلفة الجزء الاول جعل النعت له (قوله كان برزون الخ) قال ابن هشام يحتمل  
أن أباعصام اليه على لغة القصر وزيد بدل أو عطف بيان فلا شاهد فيه (قوله وفاق كعب يجير  
الخ) يجير أخوك كعب بن زهير صاحب بان سعاد أسلم يجير قبل أخيه كعب وصار يدعو الى الاسلام  
الى أن أسلم وكعب • نادى • حذف منه حرف النداء (قوله نرى) بالنون كما قاله الدماميني تصي  
من أصميته اذارميته فقتلته بحيث زاه ولا تنهى من أنميته اذارميته فغاب عنك ثم مات والمعنى  
نرى أسهما للموت تقتل ولا تبطى والارعاء الكف عن الصبيح (قوله فان نكاحها مظهر حرام) أى  
في رواية خفض • طر بإضافة نكاح اليه والفصل بالهاء وهي محققة للفاعلية والمفعولية لما ذكره  
الشارح فعلى الفاعلية يكون من انابة ضمير غير الرفع مناب ضمير الرفع وان لم تعهد الانابة الا  
في الضمائر المنفصلة وبهذا التقرير يعرف ما في كلام البعض ويعرف أيضا أن الهاء ليست في موضع  
جر بالاضافة حتى يتوجه استشكل صاحب التوضيح خفض مطر بالاضافة بان المضاف لا يضاف  
اشبهين ومطرا هم رجل كان من أقبح الناس وكانت زوجته من أجل النساء وكانت تريد فراقه ولا  
يرضى بذلك وصدر البيت لئن كان النكاح أحل شئ (قوله بالفعل الملقى) أى الذى يستقيم المعنى المراد  
بدونه وليس المراد الملقى بالمعنى المصطلح لان نرى في البيت عامل في المفعولين وهما الضمير وحلوا  
فاندفع اعتراض النفوسرى (قوله معاود جرة وقت الهوادي) في شواهد العيني أن صدره أشم كانه  
رجل عبوس • وكذا في الهمع وفي بعض نسخ الشارح جعله عجزا أو الاشم من الشم وهو التكبير يصف  
الشاعر رجلا بأنه يظهر الكبر ويعاود الحرب وقت ظهور الهوادي جمع هادى أعناق الخيل لاجل  
جرأتها في الحرب والجرة بضم الجيم (قوله فلا يجوز في نحو أنا مثل الخ) أى عند الجمهور وكذا يمنع  
التقديم عندهم اذا كان المضاف لفظ أول أو حق وجوزه مع كل من الثلاثة بعض فان كان المضاف  
غير مثل وأول وحق وغير امتنع التقديم اتفاقا أفاده الدماميني (قوله وقصديها الننى) بان صح حلول  
حرف الننى والمضارع محل غير ومحفوظها (قوله معمول ما أضيف اليه) ولو كان غير ظرف أو جار  
ومجور وكابدل عليه التمثيل هذا • ذهب السيرافى والزنجشبرى وابن مالك وقال ابن السراج يمنع

تكميل الموصول بصلته ولا تعمل في الموصول ولا فيما قبله وكذا المضاف اليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله فلا  
يجوز في نحو أنا مثل ضارب زيدا أن يتقدم زيدا على مثل وان كان المضاف غير اوقفه ديبها الننى جاز أن يتقدم عليها معمول ما أضيف  
اليه كما يتقدم معمول المنور بلا جاز وأنا زيدا غير ضارب كما يقال أنا زيدا الا ضارب ومنه قوله • ان امرأ خصى عمدا مودته • على  
التنائي • ندى غير مكفور • تقدم عندي وهو معمول مكفور مع اضافة غير اليه لانها اد النعى نى فكانه قال لعندى لا يكفر  
قوله المرادى بفتح الميم مخالف لقول القاموس ومراد كخراب أبو قبيلة لانه غرد وكسحاب وكتاب العنق اه



ومنه قوله تعالى على الكافرين غير يسير فان لم يقصد بغير ثني لم يتقدم عليها معقول ما أضبطت اليه فلا يجوز في قولك قاموا وغير ضارب زيد أقاموا زيد أغبر ضارب لعدم قصد التثنية بغير هذا كلامه والله أعلم **في المضاف الى ياء المنكلم** في انما أفرد به بالذ كر لان فيه أحكاما ليست في الباب الذي قبله أشار الى ذلك بقوله (آخر ما أنصف أيا كسر) أي وجوبا (إذا لم يكن معناه) منقوصا أو مقصورا (كرام وفدي أو بك) مثني أو مجموعا على حده (كابنين وزيد فدي) (٢٠٣) (لاربعة أجيبها) آخرها راجب السكون

و (الياء) أي بعد

(فتحة الحندي) أي اتبع

(وتدغم الياء) من المنقوص

والمثني والمجموع على حده

في حالتين حرهما ونصبهما

(فيسه) أي في الياء

المذكورة يعني ياء المنكلم

(و) كذا (الوار) من

المجموع حال رفعه فتقول

هذارأي ورأيت رأي

ومررت رأي ورأيت رأي

وزيدى ومررت بابنى

وزيدى وهو لا زيدى

والاصل في المثني والمجموع

المنصوبين أو المجزئين

أين لي يزيدين لي الخذفت

النون واللام للزيادة ثم

أدغمت الياء في الياء

والاصل في الجمع المرفوع

زيدوى فاجفعت الواو

والياء وسقطت أحدهما

بالسكون فقلت الواو ياء

ثم قلبت الضمة كسرة

لتصح الياء منه فوله عليه

لصلاة والسلام أو خرجي

هم وقول الشاعر

أودى بنى وأعقبوني حسرة

عند الرقاد عبرة لا تفلح

هذا إذا كان ما قبل الواو

مفعوما كما رأيت واليه

في تفسيره

الاول يستثنى

تقدمه مطلقا وقيد بعضهم بجواز تقدمه بكونه ظرفا أو جارا أو مجرورا قاله الدهميني (قوله ومنه قوله تعالى الخ) أي على الكافرين متعلق بيسير ويصح تعلقه بصير فلا يكون فيه شاهد (قوله غير ضارب زيدا) أي الا شخصا ضرب زيدا (قوله لعدم قصد التثنية بغير) أي لانه لا يصح وضع حرف التثنية والمضارع موضع غير ومجرورها فلا يقال قاموا الا يضرب زيد العدم الابط للجملة الحالية ويؤخذ منه أن المضاف اليه غير لو كان جمعا نحو قاموا وغير ضاربين زيد اجاز تقديم المفعول لصفة المفعول المذكور اذ يصح أن يقال قاموا الا يضربون زيد الجملة المضارع حال مرتبطة بالضمير كما كانت غير في المثال حالا **في المضاف الى ياء المنكلم**

(قوله لان فيه أحكاما الخ) وذلك ككسر آخره وجوبا إذا لم يكن معتلا ولا مثني ولا جمع على حده (قوله أشار الى ذلك) أي الى أن فيه أحكاما ليست في الباب الذي قبله (قوله إذا لم يكن معتلا) أي بالاصطلاح النحوي وهو ما آخره حرف علة قبلها حركة مجازية له فخرج نحو دولو طي كما أشار اليه الشارح بقوله منقوصا أو مقصورا (قوله أو بك) أي ولم يكن (قوله فدي) مبتدأ وجبهاتنا كيد والياء مبتدأ ثان وفته مبتدأ ثالث واحتذى خبر المبتدأ الثالث وقوله بعد أي بعدها أي الاربعة حال من الياء متعلق بالحتذى ويجوز جعل جبهاتنا مبتدأ ثانيا (قوله آخرها واجب السكون) انما أتى الشارح به لانه المقابل لقول المصنف اكسر ولم يذكره المصنف مع أن كلامه أولا في آخر المضاف اكفاء بقوله وتدغم الياء فيه والواو وقوله والفاء سلم لاستلزام ذلك تسكين الآخر (قوله وكذا الواو الخ) أي بعد قلبها ياء ولم يذكره المصنف اكفاء بأخذه من قوله وان ما قبل الواو الخ (قوله فتقول هذارأي) فرائى مرفوع بضمه مقدرة على ما قبل ياء المنكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون الواجب لاجل الادغام لا الاستئصال كما هو حكمه في غير هذه الحالة كما قاله من لعروض وجوب السكون في هذه الحالة باقوى من الاستئصال وهو الادغام (قوله فخذفت النون واللام للزيادة) هذا هو التحقيق عندي وان اشتهر أن اللام انما حذفت للتخفيف خلافا لما جعل في كلام الشارح مسامحة كالبعض (قوله والاصل في الجمع) أي بعد الزيادة ولم يذكر أصله قبلها اكفاء بعله مما قبله (قوله ثم قلبت الضمة كسرة) صريح في أن هذا بعد قلب الواو ياء وهو الراجع واختار ابن جني العكس (قوله لتصح الياء) أي المنقلبة اليها الواو وعلاوة الرفع حيث نزل الواو المنقلبة ياء للموجب (قوله أودى بنى) أي هلكوا والعبرة بفتح العين المهملة الدمع (قوله هذا) أي قلب الضمة كسرة (قوله بن) بضم الهاء أي سهل النطق بالكلمة قاله الشاطبي (قوله فإياها) أي عوننا عما يستحقه ما قبل ياء المنكلم من الكسرة فهو من يسابغ حرف عن حرف في غير أبواب الاعراب ومثله لارجطين ولا فاقمين نقله يس عن ابن هشام (قوله سبقوا) الضمير يرجع الى خمسة بنين للشاعر هلكوا جميعا في طاعون وهم المراد بالبنين في البيت السابق أعنى أودى بنى الخ وقوله وأعتوا لهواهم أي تبع بعضهم بعضا في الموت ففقر موايا الخاء المججمة مبنيا للمجهول أي اخترتهم المنيعة كذا في العينى فمراد الشاعر بالهوى الموت (قوله يستثنى مما تقدم) أي من اطلاق قوله والفاء سلم

أشار بقوله (وان ما قبل واو ضم فاكسره من) فان لم يضم بل انفتح بقي على فتحة فتحو صفون فتقول جاء مصطفى (والناسلم) من الانقلاب سواء كانت التثنية نحو يد اي أو للمع مولد على التثنية فتحو فتناى ياء فتناى أو آخر المقصور نحو عصاى على المشهور (وفي المقصور عن هذيل انقلابا ياء حسن) فتحوه صى ومنه قوله سبعة واهوى راعنقوا لهواهم ففقر مواول لكل جنب مصرع وحكى هذه اللغة عيسى بن عمر عن قريش وقرأ المسير يابنرى **في تفسيره** الاول يستثنى مما تقدم ألفا لى



وهي الاسمية فان الجميع اتفقوا على قلبها ياء ولا يختص بيا المتكلم بل هو عام في كل ضمير نحو يدي وعلية ولدنا وعلينا \* الثاني يجوز اسكان الياء وقصها مع المضاف الواجب كسر آخره وهو ما سوى الاربعة المستثنيات وذلك اربعة اشياء المفرد الصحيح فهو غلام وفرمى والمعل الجاري مجراه نحو ظبي ودلوي وجمع التكسير نحو رجالي وهنودي وجمع السلامة ملوثت نحو مسلطاتي واختلف في الاصل منها اقبل (٢٠٤) الاسكان وقيل الفتح وجمع بينهما بأن الاسكان اصل اول اذ هو الاصل

لاقتضائه سلامة تها عند الجميع في غير المقصور حتى في هذه الامور وليس كذلك (قوله الاسمية) قيد بذلك ليكون مما نحن فيه وهو المضاف الياء والاف الحرفية ايضا قلب ألفها ياء ومثل على الاسمية الى الاسمية على ما قاله أبو حيان سم (قوله اتفقوا على قلبها ياء) نظريته المصرح بان بعض العرب لا يقلب كما قاله المرادي في شرح التسهيل (قوله وهو ما سوى الاربعة المستثنيات) لا يرد عليه نحو في وأبي وأخي على لغة رد اللام وقلبها ياء واذ غامها في ياء المتكلم واعرابها بحركة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها السكون الواجب للادغام لان الثلاثة صارت في هذه الحالة من المقصور الذي هو أحد الاربعة المذكورة وقول البعض تبعاسم اذ وقعت هذه الثلاثة مرفوعة كان رفعها بالواو المنقلبة ياء ينافية كون شرط اعرابها بالحروف اضافتها لغير ياء المتكلم ودفع سم المناقاة بحمل الشرط المذكور على حالة عدم رد لام هذه الاسماء عند الاضافة فيه أن هذا الحمل لا داعي اليه ولا دليل من كلامهم عليه ومن ادعى ذلك فعليه البيان (قوله والمعل الجاري الخ) كذا في بعض النسخ ومراده بالمعل ما آخره حرف حلة لا المغير عن أصله بالفعل وان كان هذا مصطلحهم والذي في أكثر النسخ والمعتل وهو واضح (قوله وقد تحذف هذه الياء) أي ان لم تكن الاضافة للتخفيف كاضافة الوصف الخالي أو الاستقبال والافلا حذف ولا قلب لانها على تقدير الا تفصال فلم تكن الياء مما رجة لما اتصلت به (قوله فقلب ألفها) أي تحريكها وانفتاح ما قبلها قال سم الظاهر أن هذه الالف اسم لانها منقلبة عن اسم فهي مضاف اليه في موضع جر بل قد يدعى أنها ياء المتكلم غاية الامر أن صفتها تغيرت (قوله بلهف) أي بقولي بالهف الخ فالاصل بالهفا (قوله وأما ياء المتكلم المدغم فيها) هذا مقابل قوله يجوز اسكان الياء وفتحها مع المضاف الواجب كسر آخره (قوله وكسرها لغة قليلة) قيل الكسر لا لتقاء الساكنين وسوغ الكسر مع نقله على الياء أن الياء اذا سكت ما قبلها كانت بمنزلة الحرف الصحيح كدلولو فابي (قوله وهو أضعف من الكسر مع التشديد) لعل وجهه أن الكسرة في مصاي تالية للالف وهي لا تناسب الكسرة وفي مصري تالية للياء وهي تناسب الكسرة (قوله بكسرة ظاهرة) أي خافت كسرة المناسبة ورد بأن الالف بقا ما كان قاله الدماميني (قوله مبني) رد بأنه لا مقتضى للبناء والاضافة للمبني انما تجوز البناء اذا وقع المضاف في الابهام قاله يس (قوله لا معرب ولا مبني) وعلى هذا اذا قلت غلامي حاضر فغلام مبتدأ في مثل رفع اذ ليس الاعراب الهللي مخصوصا بالمبني هذا هو الظاهر وان توقف فيه اليه وتوقف عليه البعض

#### اعمال المصدر

(قوله بفعله المصدر الخ في العمل) اعترض بأنه يقتضي أن عمل المصدر لشبهه بالفعل وليس كذلك بل لانه اصل الفعل كما سيصرح بذلك الشارح وقد يدفع بمنع الاقتضاء المذكور وانما التعبير بالالحاق ليكون الاصل في العمل للفعل فهو من الحاق الفرع في العمل بالاصل فيه لا من الحاق المنسب بالمنسب به مع أن الدماميني صرح بأن عمل المصدر بسبب قوة مشابهته للفعل فتأمل (قوله فان كان فعله المشتق منه لازما الخ) هذه العبارة تقتضي أن بعض الافعال لا يتعدى بنفسه ولا بحرف الجري يكون لازما ومصدره كذلك ومثل له ابن الناطم يحدث وعرض وردّه شيخ الاسلام بأنه يقال

في كل مبني والفتح اصل ثان اذ هو الاصل فيما هو على حرف واحد وقد تحذف هذه الياء وتبقى الكسرة دليلا عليها وقد يفتح ما قبله فتقلب ألفا وربما حذفت الالف وبقيت الفتحة دليلا عليها فالاول كقوله \* خلبيل أمك مني للذي كسبت \* بدي ومالي فيما يفتني طمع \* والثاني كقوله \* أطوف ما أطوف ثم أوى \* الى أما ويروي النقيع \* أراد الى أمي والثالث كقوله \* ولست بمدرك ما فات مني \* بلهف ولا بليت ولا لواني وأما ياء المتكلم المدغم فيها فالفصح الشائع فيها الفتح كما وكسرها لغة قليلة يحكاها أبو عمرو بن العلاء والفراء وفطرب وبها قرأ حجة ما أنا بمصر خكم وما أنتم بمصري وكسرياء مصاي الحسن وأبو عمرو في شاذه وهو أضعف من الكسر مع التشديد (خاتمة) \* في المضاف الى ياء المتكلم أربعة مذاهب \* أحدها أنه معرب بحركات مقدرة في الاحوال الثلاثة وهو مذهب الجمهور

\* والثاني أنه معرب في الرفع والنصب بحركة مقدرة وفي الجر كسرة ظاهرة واختاره في التسهيل والثالث أنه مبني واليه ذهب الجرجاني وابن الخشاب \* والرابع أنه لا معرب ولا مبني واليه ذهب ابن جني وكلا هذين المذهبين بين الضعف والله أعلم **اعمال المصدر** (بفعله المصدر الخ في العمل) تعديا ولزوما فان كان فعله المشتق منه لا رما فهو لازم وان كان متعديا فهو متعد الى ما ينسب اليه بنفسه أو بحرف جر (تذييه) \* يحالف المصدر فعله في أمرين \* الاول حدث



أن في رفعه النائب عن الفاعل خلافاً ومذهب البعض بين جوازه واليه ذهب في التسهيل . الثاني أن فاعل المصدر يجوز حذفه بحذف فاعل الفعل وإذا حذف لا يتحمل ضميره خلافاً للبعضهم واعلم أنه لا فرق في (٢٠٥) أعمال المصدر حمل فعله بين كونها مضافاً

أو مجرداً أو مع ال (لكن أعمال الأول أكثر نحو ولولا دفع الله الناس والثاني أقيس نحو وأطعم في يوم ذي مسغبة يتيما وقوله

يضرب بالسيوف رؤس قوم وأعمال الثالث قليل كقوله

ضعيف النكابة أعداءه وقوله

لقد علمت أولى المغيرة أنني كررت فلم أنكل عن الضرب مسجعا وقوله

فأنك والتأبين عروة بعدما دمال وأبدينا إليه شوارع وقصد أشار إلى ذلك في

النظم بالترتيب (تنبيه) لا خلاف في أعمال المضاف

وفي كلام بعضهم ما يشرع بالخلاف والثاني أجازه

المصريون ومنعهم الكوفيون فإن وقع بعده

مرفوع أو منصوب فهو عندهم بفعل مضمر وأما

الثالث فأجازه سيبويه ومن وافقه ومنعه الكوفيون

وبعض البصريين (إن كان فعل مع أن أو ما يحل محله)

أي المصدر انما يعمل في موضعين الأول أن يكون

يدل من اللفظ بفعله نحو ضرب يزيد أو قوله

حدث لقان وعرض له كذا فالأولى التثنية نحو ظرف وشرف ورد أيضاً بأنه يقال ظرف في أخلاقه وشرف في قومه وتقتضي أيضاً أن المتعدي بحرف الجر يسمى متعدياً بالاطلاق مع أن المتعدي بالاطلاق انما ينصرف إلى المتعدي بنفسه فلا يشمل عند الإطلاق المتعدي بحرف الجر كما صرح به العصام وغيره وتقدم في باب تعدي الفعل ولزومه (قوله أن في رفعه النائب عن الفاعل خلافاً) وجه المنع وهو مذهب الاخفش والشاويين وغيرهما ما فيه من الالباس لأنك إذا قلت مثلاً عجب من ضرب عمرو وتبادر إلى الذهن المبني للفاعل وقال أبو حيان يجوز إذا كان فعله ملازماً للبناء للمجهول كترك لم يدم الالباس حيث لا يجوز أن عجبني زكام زيد فالأقوال ثلاثة حكاهما في المهم زاد الدماميني قولاً رابعاً عن ابن خروف وهو الجواز إذا لم يقع لبس نحو أعجبني قراءة في الحمام القرآن وأكل الخبز وشرب الماء ويضاف المصدر إليه على اعتقاد معنى الرفع ولذلك قال سيبويه في قوافهم عجب من إيقاع أنبائه بعضها فوق بعض أن التقدير من أن أوقعت أنبائه (قوله بخلاف فاعل الفعل) أي فإنه لا يجوز حذفه إلا في مسائل مرت في باب الفاعل (قوله وإذا حذف الخ) استئناف مسألة لأنه من جملة الفرق الثاني بين المصدر والفعل لأن الفعل إذا حذف فاعله لا يتحمل ضميره لأن ضمير الفاعل الذي يتحمله الفعل مستتر لا محذوف (قوله لا يتحمل ضميره) أي في غير المصدر النائب عن فعله أما هو كضرب يزيد فيتحمل الضمير لاستناره فيه كما سيأتي (قوله أو مجرداً) أي من آل والاضافة (قوله أقيس) أي أوفق بالقياس على الفعل في العمل لأنه لتكثيره أشبه بالفعل من المضاف والمحلل الموجود فيهما ما بعده شبههما بالفعل وهو الاضافة وآل اللتان هما من خصائص الاسماء (قوله ذي مسغبة) أي جماعة (قوله بضرب الخ) تمامه كافي بعض النسخه أن لنا هاهن عن المقييل والمهام جمع هامة وهي الرأس فاضافته إلى ضمير الرأس للتأكيد وتطلق الهامة على جمجمة الدماغ والاضافة عليه من اضافة الجزء إلى الكل وأراد بالمقييل العنق لأنها مقبل الرأس أي مستقره (قوله أولى المغيرة) أي أوائل الخيل المغيرة أي ركابها أنكل أي أجزأ بتثليث الكاف وماضيه بفتحها وكسرها ومصدره السكول كذا في القاموس ومسجع كمنبر اسم رجل (قوله فأنك والتأبين) هو في نسخ الشارح بموحدة بعد الهزة فتحتية فنون وفسره البعض تبعاً لبعض نسخ شواهد العيني بالمراقبة وعد في القاموس من معانيه أن تعيب الإنسان في وجهه ولعله أنسب هنا من المراقبة وفي بعض نسخ شواهد العيني ومعه بالتون بعد الهزة فتحتية فوحدة وتفسيره بالتعريف فلحرق قال البعض وهو منصوب على أنه مفعول معه وعروة مفعول التأبين وجبران في البيت اللاحق وروي البيت فمالك والتأنيب عروة بعدما الخ وروي ومالك بالواو أي حفظك بدل دمال وشوارع ممتدة (قوله وقد أشار إلى ذلك) أي إلى كون الأول أكثر والثاني كثيراً والثالث قليلاً لا إلى ذلك مع كون الثاني أقيس حتى يرد اعتراض البعض بأن كلام المصنف لا يشير إلى الإقبسية (قوله أي المصدر انما يعمل الخ) لا يخفى أن الأول خارج عن عبارة المصنف فلا وجه لذكره في حيز تفسيرها (قوله في موضعين) أي لا في غيرهما كالمصدر المؤكد والمبين للعدد أما المبين للنوع فيعمل كما علمت من الأمثلة لأن المضاف مبين للنوع فيجوز ضربت يزيداً بضرب عمرو بكراً (قوله يدل من اللفظ بفعله) اختلاف فيه فقيل لا ينقاس عمله وقيل ينقاس في الأمر والدعاء والاستفهام فقط وقيل والاشاء نحو جدد الله والوعده نحو

وقالت نعم وبلوغاً بغيره ومتى والتوبيع نحو وقافاني الأهو والغي والهوى (قوله وجل) أي خائف فهو توقيد لما قبله (قوله نصب بالمصدر) واختلف في ناصب المصدر في الايضاح أنه

فقد لا ريب في المال ندل الثعالب وقوله يا فابل التوب عفراناً ما تتم قد أسلفتها أنا منها خائف وجل فزيداً والمال وما تم نصب بالمصدر لا بالفعل المحذوف على الأصح والثاني أن يصح تقديره بالفعل مع الحذف المصدرى بأن يكون مقدر بأن والفعل أو بما والفعل وهو المراد هنا فيقدر بأن إذا أريد الماضي أو الاستقبال نحو عجب من ضرب يزيد



مفعول به عند سبويه أي الزم ضربا وغيره يراه منصوبا بإضرب اه دما ميني ومنه يعلم أن كون هذا المصدر بدلا من اللفظ بفعله انما يظهر على مذهب غير سبويه (قوله ويقدر بها الخ) انما يخص تقدير ما بإرادة الحال مع صحة تقديرها عند إرادة الماضي والاستقبال أيضا إثارة للدل على الماضي مع الماضي وعلى الاستقبال مع المضارع وهو أن لانها مع الماضي للمضى ومع المضارع للاستقبال بخلاف ما فإنها صالحة للآزمنة الثلاثة مطلقا كما أفاده شارح الجامع فاندفع اعتراض الدما ميني وتبعه البعض بأن مقتضى كلامهم أن ما لا تقدر مع الماضي والمستقبل وليس كذلك بل يجوز تقديرها مع كل من الثلاثة (قوله أن الخففة) قد يقال قول الناظم مع أن يشعلها والذي دماه في التسهيل لذكر أن الخففة جعله المصدرية قسمة لها على أن تقديرها سائغ بعد أفعال العلم (قوله نحو علمت ضربك زيدا) اما أن تكون علمت في المثال بمعنى عرفت فيكفها مفعول واحد واما أن تكون المتعدية إلى مفعولين فيكون الثاني محذوفا تقديره حاصل مثلا أو يقال المصدر المقدر بأن الخففة يسد مسد المفعولين كما أنها كذلك فتدبر (قوله والموضع غير صالح للمصدرية) أي لانها لا تقع بعد العلم ولا تسد مسد مفعوليه اه سم (قوله وقد جعله في التسهيل غالبا) عبارة فيه والغالب أن لم يكن بدلا من اللفظ بالفعل تقديره به بعد أن الخففة أو المصدرية أو ما أختها اه (قوله وليس تقديره الخ) أي بدليل عمله مع امتناع التقدير بذلك في نحو ضربني زيدا قائما وان اكرا من زيد احسن وكان تعظيم زيد احسنا ولا اعراض عن أحد إلا أن يقال التقدير سائغ في الأصل وان امتنع لعارض وقوعه في هذه المواضع التي التزمت فيها العرب عدم وقوع الحرف المصدرى والفعل لانهم كما قاله الدما ميني لا يقولون أن أضرب زيدا قائما ولا يوقعون أن وصلتها بعد أن الامفصولة بالخبر ونحوه نحو وان لك أن لا تجوع فيها ولا تعري ومثل أن كان ولا يوقعون الحرف المصدرى وصلته بعد لا غير المسكرة أو يقال اللفظ الذي يقدر به لفظ آخر لا يلزم صحة النطق به مكانه كما ذكره الدما ميني وشارح الجامع (قوله سمع أذني أخاك يقول ذلك) حال كالحال في ضربني العبد مسبا فالتقدير سمع أذني أخاك حاصل إذ كان أو إذا كان فصاحب الحال ضمير الفعل المحذوف لا الأخ وان زعمه البعض وانما لم يكن المصدر هنا مقدرا بما أو أن الخففة لا اشتراط أن يسبقهما أو المصدر المقدر به ما شئ ولم يوجد وانما لم يكن مقدر بأن المصدرية لان المراد الاخبار بأن سمع أذنه قول أخيه حاصل وأن تقتضى أنه سيحصل لانها تخلص المضارع للاستقبال كذا قال البعض وفيه نظر إذ تقدير أن والماضي لا يقتضى أن السمع سيحصل فتدبر (قوله فلو أضمر لم يعمل) لضعفه بالأضمار بزوال حروف الفعل فلا يجوز على الأصح مروري بزيد حسن وهو بعمر وقبيح وتوقف البهوتي هل هذا الخلاف في ضمير اسم الفاعل أيضا فنحو مكرم زيد عالم وهو بكر جاهل أو يعمل اتفاقا ولا يعمل اتفاقا وقول الدما ميني لم أر أحدا حكى إجازة إعمال اسم الفاعل مضمرا يمنع الاحتمال الثاني ويضعف الأول ويقوى الثالث (قوله فلو صغر لم يعمل) لخروجه بالتصغير عن الصيغة التي هي أصل الفعل وقيل يعمل مصغرا ويوافقه رويدا زيدا (قوله غير محدود) أي دال على المرة (قوله فلو حذوا التاء) أي تاء الوحدة لم يعمل لان صيغته حيثئذ ليست بالصيغة التي هي أصل الفعل فلو كانت التاء في أصل بناء المصدر كرحمة ورغبة ورهبة عمل كما قاله الشاطبي لعدم الوحدة حيثئذ فلا يكون محدودا (قوله يحايي) أي يحى به أي بالماء والجلد بفتح الجيم وسكون اللام القوي فاعل والحازم الضابط والملا مقصور هو التراب والشاهد في نصبه بضربة ونفس مفعول يحايي يصف الشاعر مسافرا معه ماء قديم وأحيا بالماء نفس راكب كاد يموت عطشا (قوله أن يكون غير منعوت الخ) أي لان النعت من خصائص الأسماء المبعدة عن الفعل وانما لم يؤثر بعد تمام العمل لضعفه بتأخره عن استقرار العمل (قوله قبل تمام عمله) أي بد كرسائر متعلقاته (قوله بمنزلة الصلة

أن ضربت زيدا أمس أو من أن تضربه غدا ويقدر بها إذا أريد الحال نحو هبت من ضربك زيدا الآن أي مما تضربه في تنبيهات الأول ذكر في التسهيل مع هذين الطرفين أن الخففة نحو علمت ضربك زيدا فالتقدير علمت أن قد ضربت زيدا فان مخففة لانها واقعة بعد علم والموضع غير صالح للمصدرية والثاني ظاهر قوله ان كان أن ذلك شرط لازم وقد جعله في التسهيل غالبا وقال في شرحه وليس تقديره بأحد الثلاثة شرطا في عمله ولكن الغالب أن يكون كذلك ومن وقوعه ضمير مقدر بأحدها قول العرب سمع أذني أخاك يقول ذلك الثالث لا يصلح المصدر شروط ذكرها في غير هذا الكتاب أحدها أن يكون مظهرا فلو أظهر لم يعمل خلافا للكوفيين وأجاز ابن جني في الخصائص والرماني إعماله في المجرور وقياسه في الطرف ثانيا أن يكون مكبرا فلو صغر لم يعمل ثالثا أن يكون ضمير محدود فلو حذوا التاء لم يعمل • وأما قوله يحايي به الجلد الذي هو حازم • بضربة كفيه الملا نفس راكب فشاذا • رابعها أن يكون غير منعوت قبل تمام عمله فلا يجوز أن يحى بضربك



من الموصول فلا يفصل بينهما فان ورد ما يوهى ذلك قدر فعل بعد التعت يتعلق به المفعول المتأخر فلو نعت بعد تمامه لم يمنع والاولى أن يقال غير متبوع بدل غير منعوت لأن حكم سائر التوابع حكم التعت في ذلك خامسها (٢٠٧) ان يكون مفردا واما قوله قد

جربوه فإزادت تجاربهم  
أباقدامة الأجدد والفضا  
فشاذ وليس من الشروط  
صكونه بمعنى الحال  
أو الاستقبال لأنه يعمل  
لأشبهه بالفعل بل لأنه  
أصل الفعل بخلاف  
اسم الفاعل فإنه يعمل  
لشبهه بالمضارع فاشترط  
كونه حالا أو مستقبلا  
لأنهما مدلولو المضارع  
(ولاسم مصدر عمل) واسم  
المصدر وهو ما سوى  
المصدر في الدلالة على  
معناه وخالفه بخلافه لفظا  
وتقدير ادون عرض من  
بعض ما في فعله كذا عرفه  
في التسهيل فخرج نحو قتال  
فأنه خلا من ألف قاتل لفظا  
لا تقدير اولئك نطق بها في  
بعض المواضع نحو قاتل  
قيتالا وضارب ضاربيا  
لكنها انقلبت ياء لانكسار  
ما قبلها ونحو عدة فإنه خلا  
من واو وعد لفظا وتقديرا  
ولكن عوض منها التاء  
فهما مصدران لاسما  
مصدر بخلاف الوضوء  
والكلام من قولك توضأ  
وضوؤا ونكاحك كلاما فأنهما  
اسما مصدر لا مصدران  
ظلولهما لفظا وتقديرا من  
بعض ما في فعلهما وحق  
المصدر أن يتضمن حروف  
فعله مساواة نحو توضأ  
توضؤا ويزادة نحو وأعلم

من الموصول) انما قال بمنزلة نظر الى حال التصريح بالمصدر لأن المفعول في حال التصريح به ليس صلة ولا جزء صلة وان كان بعد تقدير المصدر بأن أو ما والفعل جزء صلة فلا حاجة لما قبل هنا من التكلف نعم كان الأولى أن يقول بمنزلة جزء الصلة كما علم من تقريرنا (قوله فلا يفصل بينهما) أي بالنعت وكذلك غيره من التوابع كما سيصرح به المشرح وبالأولى الاجنبى ولهذا لا يصح أن يكون يوم في قوله تعالى انه على رجعه لقادر يوم قبلي السر انهم مفعول لارجع للفصل بالخبر كما سيذكره المشرح في الخاتمة (قوله أن يكون مفردا) أي لان تثنيته وجمعه يخرجانه عن صيغته الأصلية التي هي أصل الفعل وجوز عمله مجزعا جماعة منهم ابن عصفور والناظم وبقى من الشروط تقدمه على معموله فلا يجوز أن يجنبى زيد اضرب عمرو نعم يجوز بعضهم تأخره عن معموله اذا كان بدلا من اللفظ بفعله نحو زيد اضربا أو كان المفعول ظرفا وهو الراجح وبقى منها أيضا ذكره فلا يعمل محذورا على الأصح كافي الهمع وغيره (قوله تجاربهم) بكسر الراء جمع تجربة والفتح بالفاء والنون المفتوحين والعين المهملة الخير والكرم والفضل والنساء (قوله ولا اسم مصدر عمل) أي مضافا أو مجردا أو مع ال كما أفاده سم (قوله في الدلالة على معناه) أي معنى المصدر وهو الحدث وبهذا خرج نحو الدهن والسكحل بضم أو لهما فان كلا منهما وان اشتمل على حروف الفعل لم يدل على الحدث بل على ذات ومقتضى عبارته أن موضوع اسم المصدر الحدث كالمصدر الذي يدل عليه قولنا اسم مصدر وجزم به ابن يعيش وأبو جيان وغيرهما وصوب بعضهم أن موضوعه المصدر نفسه (قوله دون عوض) متعلق بخلافه (قوله ما في فعله) أي من الحروف أصلية أو زائدة كما يؤخذ مما بعده (قوله ونحو عدة الخ) أي ونحو تعليمات تسليمات فان التاء عوض عن إحدى اللامين وأما المدة التي قبل الآخر فليست للتعويض بدليل ثبوتها في المصدر حيث لا تعويض كالانطلاق والاكرام والاستخراج فعلم من ذلك أن العوض قد يكون آخر أو قد يكون أولا (قوله لظلولهما لفظا وتقديرا) أي من غير عوض كما يفهم مما تقدمه (قوله من بعض ما في فعلهما) أي وهو التاء وأحد حرفي التضعيف والمدة فيهما ليست عوضا لما علمت (قوله مساواة الخ) فان نقص عن فعله فان عوض عن الناقص أو قدر فيه فصدر والافاسم مصدر كما علم (قوله علم) قال في الهمع اسم المصدر العلم لا يضاف ولا يقبل أن ولا يقع موقع الفعل ولا يقصد به الشياخ ولا يوصف (قوله نحو يسار وجارورة) الاول علم لليسر مقابل العسر والثاني علم للفجور والثالث علم للبر واعترض البعض جعل الأخيرين اسم مصدر بانطباع تعريف المصدر علم ما وهو انما يتجه على أن فعلهما مجزور ورو هو الظاهر الذي يدل عليه قولهم بمعنى الفجور والبر أما اذا كان فعلهما مجزورا بآية أي صيره ذا فجور وذا بر فلا (قوله وهذا لا يعمل اتفاقا) أي وان كان ظاهرا طلاق المتن عمله إلا أن يقال كلام الناظم مقيد بما قيد به المصدر من كونه يصلح في موضعه أن أو ما والفعل واسم المصدر العلم ليس كذلك ويشكل عليه ان مصابكم رجلا لان ما بعده أن لا يقدر بالحرف المصدري والفعل ويجاب بما تقدم من أن ذلك سائغ في الاصل وان عرض منه وقوع المصدر اسم ان أو ان اللفظ المقدور به لفظ آخر لا يلزم صحة النطق به كما هي بيانه (قوله وذى ميم مزيادة لغيره فاعلة) تبع فيه ابن الناظم والتوضيح والذي في كلام غيرهم كابن هشام في شرح الشذور أنه مصدر لاسم مصدر بل سيأتي في كلامه أيضا في آخر أبيه المصادر أن نحو مصاب مما جاء فيه المصدر على صيغة اسم المفعول وهذا مما يقتضيه التعريف السابق (قوله والمجدة) بفتح الميم الأولى وكسر الثانية بمعنى الجد قاله المصريح وسيأتي في آخر أبيه المصادر أن في الميم الثانية الفتح وأنه القياس (قوله أظالم) الهمزة للنداء مصابكم مصدر ميم بمعنى اصابكم

اعلاما ثم اعلم ان اسم المصدر على ثلاثة أنواع علم نحو يسار وجارورة وهذا لا يعمل اتفاقا وذى ميم مزيادة لغير مفاعلة

كالمصدر والمصدران كالمصدرين اتفاقا في اللفظ والاسم



أهدى السلام فحبه ظلم والاحترار يغير مفاعلة من نحو مضاربته من قرأت ضارب مضاربة فأنها مصدر وغير هذين وهو مراد الناظم فيه خلاف فحبه البصريون وأجازوه (٢٠٨) الكوقيون والبغداديون ومنه قوله أكره أبعذر الموت على

وبعد طائفة المائة الرثاء

وقوله

يعشرون الكرام تعد منهم

وقوله

قالوا كلامه هنداهي

مصغبة

يشفيك قلت صحيح ذالو

كانا وقوله

لأن ثواب الله كل موحد

جنانا من الفردوس فيها

يخلد و قول عائشة رضي الله

عنهما من قبله الرجل زوجته

الوضوء تنبيهه أعمال

اسم المصدر قليل وقال

الصمري أعماله شاذ وقد

أشار الناظم إلى قلته بتكبير

عمل (وبعد به الذي

أضيف له كل ينصب

أو يرفع محله) أعلم أن

له مصدر المضاف خمسة

أحواله الأول أن يضاف

إلى فاعله ثم يأتي مفعوله

نحو لولا دفع الله الناس

التي عكسه نحو أعجبتني

شرب العسل زيد ومنه

قوله فرغ القواقيز

أفواه الأباريق وقوله

تنقى الدراهم تنقاد

الصياريف وليس

مخصوصا بالضرورة خلافا

لبعضهم في الحديث وج

البيت من استطاع

إليه سبيلا أي وأن يحج

البيت المستطيع لكنه

قليل الثالث أن يضاف

مضاف إلى فاعله ورجلا مفعوله وجهلة أهدي السلام نعت له وتحيية مفعول مطلق على حد قعدت جالوسا وظلم خبران (قوله وغير هذين) أي العلم وذو الميم المزيدة لغير مفاعلة (قوله وهو مراد الناظم) هذه دعوى بلا دليل إذا لظاهر أن ذا الميم الزائدة لغير مفاعلة على كونه اسم مصدر كما درج عليه الشارح هنا داخل تحت كلام المصنف ومرادله قدبر (قوله المائة الرثاء) بكسر الراء أي الرثاة من الأبل (قوله جنانا) مفعول ثانٍ لثواب (قوله قليل) أي وإن كان قياسيا كما يؤخذ من المقابلة (قوله كل ينصب أو يرفع محله) أي أن أردت التكميل كما سبذ كره الشارح فالامر للإباحة لا للوجوب ولا يرد وجوب التكميل بالمنصوب في باب ظن إذا لم يدل عليه دليل لظهور استثنائه بقرينة قول المصنف في باب ظن

ولا تجزها بلا دليل • سقوط مفعولين أو مفعول

فاندفع ما أطالوا به هنا أو مانعة خلوق فجوز الجمع فتدخل ضرورة إضافة المصدر للطرف وتكميله بالرفع والنصب معا (قوله خمسة أحوال) هذه الأحوال التي ذكرها ظاهرة في مصدر المتعدي لواحد أما مصدر المتعدي لاثنتين أو ثلاثة فتجوز إضافته لكل من مفعوليته أو مفاعيله ولفاعله وللطرف المتسع فيه وأما مصدر اللازم فتجوز إضافته لفاعله وللطرف وترك ذلك لعله بالمقايضة (قوله فرغ القواقيز الخ) صدره أي تنقذ وما جمعت من تشبء التلاذ بكسر الفوقية المبدلة من الواو والتلذد كما مر المال القديم وضده الطارف والطريف والتشب بفتح النون والشين المجهمة المال الثابت كالدار والقواقيز بقافين وزاي منجمة جمع قاقوزة وهي القدح التي يشرب فيها الخمر وأفواه بالرفع فاعل فرغ (قوله نقي الدراهم) صدره • تنقى يداهما الحصى في كل هاجرة • الصهر للناقصة والهاجرة وقت اشتداد الحرو ذلك منتصف النهار وتني مفعول مطلق والدراهم جمع درهم لغسة في الدرهم فالياء ليست للأشباع بل هي منقلبة عن ألف المفرد بخلاف ياء الصياريف جمع صيرف وتنقاد مصدر على تفعال بفتح التاء بمعنى نقد وهو مرفوع فاعل نقي (قوله في الحديث الخ) عدل عن الاستدلال بآية والله على الناس مع البيت من استطاع إليه سبيلا لعدم تعيين من استطاع فيها للفاعلية لاحتمال كونه بدلا من الناس بدل بعض من كل حذف رابطه لفهمه أي من استطاع منهم وإن أورد عليه لزوم الفصل بين البدل والمبدل منه بأجنبي وهو المبتدأ وأن يكون مبتدأ خبره محذوف أي فعلية أن يحج أو شرطية جوابها محذوف أي فليحج ولما أورد على جعل من استطاع فاعلا للمصدر من فساد المعنى لأن المعنى حجتهم بذول الله على الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم أن يحج البيت المستطيع فيلزم تأنيب جميع الناس بخلاف مستطيع عن الحج مع أن حج كل مستطيع ليس على غير نفسه قطعا وأوجب عنه بأن الفساد مبني على كون آل في الناس للاستغراق وليس كذلك بل للعهد الذي كرى لأن حج مبتدأ أو رتبة المبتدأ مع متعلقاته التقديم فالعنى حج المستطيعين البيت واجب لله على هؤلاء المستطيعين من المعنى والدمايني عليه (قوله وما كان استغفار إبراهيم) أي ربه (قوله ربنا تقبل دعائي) أي أياك (قوله فيرفع وينصب) أي مع ذكر المرفوع والمنصوب أو أحدهما أو أحدهما (قوله لما عرفت) أي من بيان الأحوال الخمسة إذ في بعضها حذف المفعول وفي بعضها حذف الفاعل قال الدمايني لنا ضرورة يلزم فيها ذكر المرفوع بالمصدر وهي ما إذا كان اسما لا يكون ونحوه من مصادر الأفعال الناقصة لأن عدم ذكره يفضي إلى بقاء الخبر بلا خبر عنه كما لو قلت يحجني كون قائم بحذف المرفوع اه (قوله وجرا يتبع ما جر) أي جر تابع المجرور الذي هو ما أضيف إليه المصدر ومحل جر التابع ما لم يمنع منه

إلى الفاعل ثم لا يذ كر المفعول نحو وما كان استغفار إبراهيم ربنا تقبل دعائي الرابع عكسه نحو لا يسام الإنسان من مانع دعاء الخبر الخامس أن يضاف إلى الطرف فيرفع وينصب كالنون نحو أعجبتني انتظار يوم الجمعة زيد عمر أجيته (قوله كل ينصب إلى آخره يعني أن أردت لما عرفت من أنه غير لازم (وجرا يتبع ما جر) مراعاة للفظه وهو الأحسن (ومن راى في الاتباع المحل



تحسن) فالضائف اليه المصدران كان فاعلا فاعله رفع وان كان مفعولا فاعله نصب ان قدر بان وفعل الفاعل ورفع ان قدر بان  
وفعل المفعول فتقول عجبت من ضرب زيد الطريف بالجر وان شئت قلت الطريف بالرفع ومنه قوله حتى تهجر في الرواح وهاجها  
• طلب المعقب حقه المظالم فرفع المظالم على الاتباع لعل المعقب وقوله (٢٠٩) السالك الثغرة اليه غطان سالكها •

مشى الهلوك عليها الخيل  
الفضل •

الفضل اللابسة ثوب  
الخلوة وهو نعت للهلوك  
على الموضع لانها فاعل  
المشي ونقول عجبت من  
أكل الخبز واللحم فالجر  
على اللفظ والنصب على  
الحل كقوله

قد كنت دانت بها حسنا  
مخافة الاقلام والليانا  
ولو قلت واللحم بالرفع جاز  
على معنى من أن أكل  
الخبز واللحم تنبيه •  
ظاهر كلامه جواز الاتباع  
على الحل في جميع التوابع  
وهو مذهب الكوفيين  
وطائفة من البصريين  
وزهد سيبويه ومن وافقه  
من أهل البصرة الى أنه  
لا يجوز الاتباع على الحل  
وفصل أبو عمرو فاجاز في  
العطف والبذل ومنع في  
التوكيد والنعت والظاهر  
الجواز لورود السماع  
والتأويل خلاف الظاهر  
• خاتمة • قد تقدمت  
الإشارة الى أن المصدر  
المقدر بالحرف المصدرى  
والفعل مع معنموه  
كالموصول مع صلته فلا  
يتقدم ما يتعلق به عليه كما  
لا يتقدم شيء من الصلة

مانع كما في التمهيل قال الدماميني كافي أعجبتني اكرامك وزيد فان جر المتابع يؤدي الى العطف على  
الضمير المحقوض من غير اعادة الخافض وهو ممنوع اه ولا يخفى أنه انما يظهر على مذهب غير الناظم  
لا على مذهبه من جواز العطف بلا اعادة الخافض (قوله تحسن) أي فهو يعني ماذا كرم من مراعاة  
الحل حسن أو فرائبه حسن أو نحو ذلك (قوله حتى تهجر الخ) حتى غائبة وتهجر سار في الهاجرة وضمير  
للجمار الوحشي والرواح ما بين الزوال والليل وهاجها آثارها في طلب الماء والضمير لان كان كانت  
مرافقة لذلك الجار الوحشي وطلب المعقب مفعول مطلق لها ج مضاف الى فاعله وهو المعقب بكسر  
القاف الغريم الطالب من عقب في الأمر اذا طلبه مجدا وحقه مفعول المصدر والمظالم بالرفع نعت  
للمعقب على محله (قوله السالك) خبر بعد خبر لان في بيت قبله والثغرة بضم المثناة وسكون الغين  
المججمة الثانية المخوفة بالنصب على المفعولية للسالك وبالجر على اضافة السالك واليقظان نعت  
سببي للثغرة ففيه أيضا الوجهان ومشى الهلوك مفعول مطلق محذوف أي عشي مشى الهلوك كما  
قاله العيني وتبعه البعض ولك أن تجعل عامله السالك على حذف عت جالوسا والهلوك بفتح الهاء وضم  
اللام آخره كاف المرأة الفاجرة وجعله عليها التليعل حال والخيل بفتح الخاء المججمة وسكون  
التحنية وفتح العين المهسلة قبص لا كم له وقيل قبص قصير والفضل بضم الفاء والضاد المججمة  
اللابسة ثوب الخلوة • لي ما في الشرح نعت للهلوك على محله وفي شرح الهذليات انه الخيل  
ليس تحته ازار قال العيني وهذا هو الصحيح وعليه هو صفة للخييل فلا يكون فيه شاهد (قوله  
قد كنت دانت بها الخ) الضمير للقبضة أي أخذتها في دين لي على حسن واللبان بفتح اللام  
أكثر من كسرهما المطلق (قوله أنه لا يجوز الاتباع على الحل) أي اتباع مجرور المصدر ومثله  
الوصف كأمم الفاعل لا شرط سيبويه ومن وافقه في مراعاة الحل وجود المحرز وهو مفقود هنا  
لان الاسم المشبه للفعل لا يعمل في كلمة رفعا أو نصبا الا اذا كان محلي بال أو منونا أو مضافا الى  
غير تلك الكلمة وغير متبوعها قاله الشمني (قوله فاجاز في العطف والبذل الخ) لعل وجه الفرق  
أن البذل على نية تكرار العامل والعاطف قائم مقام اعادة العامل فيكون أقوى مما بعدهما  
(قوله والتأويل) أي يجعل المرفوع فاعلا محذوف والمنصوب مفعولا محذوف خلاف الظاهر  
لان الأصل عدم الحذف (قوله المقدر بالحرف المصدرى والفعل) سيأتي مقابله في قوله آخر  
الباب أما المصدر الا في بدلا من اللفظ بفعله (قوله فلا يتقدم ما يتعلق به عليه) قال الرضي أنا  
لا أرى منعا من تقديم معموله عليه اذا كان ظرفا أو شبهه قال الله تعالى ولا تأخذكم بهم مارافة وقال  
فلما بلغ معه السعي ومثله في كلامهم كثير والتأويل تكلف وليس كل مقدر بشئ حكمه حكم ما قدر به  
اه ومما أول به الايتان جعل الطرف متعلقا بمحذوف حال من المصدر (قوله بأجنبي) هو  
ما ليس متعلقا بالمصدر ولا متمم له كالمبتدأ والخبر وفاعل غير المصدر ومفعوله وغيره الاجنبي ما هو  
متعلق به ومتمم له كفاعل المصدر ومفعوله والطرف والمجرور المتعلقين به فلا يجوز ضمري حسن زيدا  
في الدار ويجوز ضمري زيدا في الدار حسن وكثير الاجنبي الجملة المعترضة فيجوز الفصل بها لانهم  
أجروها مجرى غير الاجنبي (قوله تطير ما في نحو الخ) أي تطير التقدير الكائن في نحو الخ اذا التقدير  
كأمر وكأفوا زاهدين فيه (قوله انه) أي الخالق المفهوم من خلق اذن المعلوم أن الخالق سواه

(٢٧ - صبان ثاني) على الموصول ولا يفصل بينهما بأجنبي كما لا يفصل بين الموصول وصلته وأنه ان ورد ما يؤولهم ذلك أول  
فما يؤولهم قوله وبعض الحكم عند الجهل للدلالة اذعان فليست اللام من قوله للدلالة متعلقة باذعان المذكور بل بمحذوف  
قبلها يدل عليه المذكور والتقدير وبعض الحكم عند الجهل اذعان للدلالة اذعان وهذا التقدير تطير ما في نحو وكأفوا زاهدين  
ومما يؤولهم الفصل بأجنبي قوله تعالى انه



على ربحه لقادر يوم تبلى السراير فليس يوم منصوباً بربحه كما زعم الزمخشري واللازم الفصل بأجنبي بين مصدر ومعموله والاختيار  
عن موصول قبل تمام صلته والوجه الجليد (٢١٠) أن يقدول يوم ناصب والتقدير بربحه يوم تبلى السراير ومنه أيضاً قوله

المن للذم داع بالعطاء فلا

تغن قلبي بلاجد ولا مال  
فليست الباء بالمارة للعطاء  
متعلقة بالمن ليسكون  
التقدير المن بالعطاء داع  
للذم وإن كان المعنى عليه  
لفساد الاعراب لأنه  
يسئلزم المحذوران  
المذكوران فالخلص من  
ذلك تعلق الباء بمحذوف كأنه  
قيل المن للذم داع المن  
بالعطاء فالمن الثاني بدل من  
المن الأول فحذف وأبقى  
ما يتعلق به دليل عليه أما  
المصدر إلا أني بدلا من  
اللفظ بفعله فالاصح أنه  
مساو لاسم الفاعل في تحمل  
الضمير وجواز تقديم  
المنصوب به والمجرور بحرف  
يتعلق به عليه لأنه ليس  
بجزء موصول ولا معمولة  
بجزء صلته والله أعلم

اعمال اسم الفاعل في العمل  
(كفعله اسم فاعل في العمل)

واسم الفاعل هو الصفة  
الدالة على فاعل جارية في  
التذكير والتأنيث على  
المضارع من أفعالها المعناه أو  
معنى الماضي كذا عرفة  
في التسهيل فالصفة جنس  
والدالة على فاعل لاخراج  
اسم المفعول وما بمعناه  
وجارية في التذكير  
والتأنيث على المضارع  
من أفعالها لاخراج الجارية  
على الماضي نحو فرح

(قوله على ربحه) في الهاء وجهان أحدهما أنه ضمير الإنسان أي على ربحه بعد موته والثاني أنه ضمير  
الماء أي رجع الماء في الإحليل أو الصلب اه شئني (قوله الفصل بأجنبي بين مصدر ومعموله)  
أجاب بعضهم كابن الحاجب بأن الفصل مقتض إذا كان المعمول ظرفاً كالآية لا تساعدهم فيه (قوله  
والاختيار عن موصول الخ) المراد الاختيار معنى لا لفظاً فإن المعنى أن ربحه يوم تبلى السراير  
يقدر الله عليه وقوله عن موصول أي عن متضمن موصول وهو المصدر لأنه في تأويل أن والفعل  
وقوله قبل تمام صلته أي بالطرف (قوله بربحه) بفتح الباء المناسبة المصدر من رجع المتعدي كما  
في قوله تعالى فإن رجعت الله إلى طائفة منهم (قوله لفساد الأعراب) عليه لقوله فليست الخ والمراد  
بالمحذورين المذكورين الفصل بالأجنبي والاختيار عن الموصول قبل تمام صلته (قوله في تحمل  
الضمير) أي على القول بأن العمل للمصدر لا للفعل المبديل منه أما على القول بأن العمل للفعل  
فالضمير فيه ولا ضمير في المصدر (قوله وجواز الخ) اعلم أنه يجوز تقديم المنصوب سواء جرت  
على القول بأن العمل للفعل المبديل منه ونسابة المصدر عنه في المعنى فقط أو على القول بأنه  
لله مصدر كما هو صريح عبارة الشارح بناء على المشهور من أنه مفعول مطلق ناب عن الفعل معنى  
وعملاً أما على مذهب سيبويه من أنه مفعول به فيمنع التقديم قال الدماميني لأن ضرباً جيتئذ بمعنى  
أن تضرب

اعمال اسم الفاعل في العمل

(قوله في العمل) أي عمل المتعدي أن كان فعله متعدياً وعمل اللزوم أن كان فعله لازماً وانما قال  
في العمل لمخالفة اسم الفاعل للفعل في جواز اضافته لمعموله ودخول اللام على معموله المتأخر  
بخلاف الفعل فيجوز في أنه يصح أن يقع هو ومفعول عليه خبراً عن مثنى أو وصفه فيمنع تقديم  
معموله عليه نحو هذا ضارب زيد ومكرمه وجارجلان ضارب زيد ومكرمه بخلاف الفعل  
والجار والمجرور متعلق بالاستقرار الذي تعلق به الكاف أو بالكاف لما فيها من معنى التشبيه بناء على  
القول بجواز التعلق بالحرف الذي فيه معنى الفعل كما مر بيانه في باب حروف الجر (قوله على فاعل)  
أي فاعل حدث تلك الصفة (قوله جارية) أي في مطلق الحركات والسكنات ولو بحسب الأصل كافي  
يقوم وقائم حال من الصفة أو من ضميرها في الدالة وقوله في التذكير والتأنيث أي في حالتيهما (قوله  
لمعناه) أي مقيدة لمعنى المضارع من حال أو استقبال ومثلها الاستقرار التجدي كما تقدم في باب  
الإضافة (قوله وما بمعناه) كفعيل بمعنى مفعول وكالمصدر الذي بمعنى مفعول نحو الدرهم ضرب  
الأمير أي مضروبه والحكم على هذا بالخروج الذي هو فرع عن الدخول لأنه صفة تأويلية لا يكون  
داخلاً في الجنس وكفعلة بضم الفاء وسكون العين كضمة بسكون الحاء أي مفعول عليه فان فتحت  
العين كان بمعنى الفاعل كضمة بفتح الحاء أي ضاحك على غيره وكذا همزة لمزة قال الكرمان في  
شرحه على البخاري وهذه قاعدة كلية (قوله وغير الجارية) أي على شئ من الأفعال (قوله  
نحو كريم أي ونحو ضراب وضروب ومضرب (قوله إلا في التذكير) أي لأن مؤنثه هيفاء  
(قوله لاخراج نحو ضامر الكشح الخ) أي لأن الصفة المشبهة للاستقرار الدوامي (قوله من  
الصفة المشبهة) أي الجارية على المضارع في الحركات والسكنات والاقتراح وكريم وأهيف  
أيضا صفات مشبهة ولا تنافي بين ما هنا من إخراج نحو فرح وكريم وأهيف من اسم الفاعل وما سبباني  
في آئنة أسماء الفاعلين من أنها أسماء فاعلين لأن ما هنا باعتبار اصطلاحهم المشهور وما سبباني  
باعتبار اصطلاح آخر لهم أيضاً (قوله أن كان عن مضيه) أي مضى حدثه بمعزل أي في مكان عزل  
أي أبعاد والمكان هنا مجازي بمعنى التركيب وعن مضيه متعلق بمعزل لأنه وإن كان اسم مكان

وغير الجارية نحو كريم وفي التذكير والتأنيث لاخراج نحو أهيف فإنه لا يجري على المضارع إلا في التذكير ولمعناه أو معنى يصح  
الماضي لاخراج نحو ضامر الكشح من الصفة المشبهة ويعمل اسم الفاعل على فعله في التعدي واللزوم (أن كان عن مضيه بمعزل)



بأن كان بمعنى الحال أو الاستقبال لأنه انما عمل جلا على المضارع وهو كذلك (٢١١) (وولى) ما يقرب من الفعلية بأن ولى

(استفهاما) ماضيا  
نحو أضراب زيد عمرا وقوله  
أمنجز أنتم وعدا وثقت به  
أو مقسدا نحو مهيمن زيد  
عمرا أم مكرمه (أو حرف  
نداء) نحو يا طالعاجبلا  
والصواب أن النداء  
ليس من ذلك والمبوغ  
انما هو الاعتماد على  
الموصوف المقدر والتقدير  
يارجل طالعاجبلا (أو  
نفي) نحو ماضرب زيد  
عمرا (أو جاسفة) اما  
لأن كور نحو مرت برجل  
قائد بعيرا ومنه الحال  
نحو جاء زيدا كافرا أو  
مخدوف وسيأتي (أو  
مسندا) مبتدأ أو لما أصله  
المبتدأ نحو زيد مكرم عمرا  
وان زيد مكرم عمرا فان  
تختلف الشرط من هذين لم  
يعمل بأن كان بمعنى الماضي  
خلافا للكسائي ولا جهة له  
في وكلهم باسط ذراعيه  
فانه على حكاية الحال  
والمعنى يبسط ذراعيه  
بدليل ما قبله وهو وثقت به  
ولم يقل وقلبتا هم أولم يعتمد  
على شيء مما سبق خلافا  
للكوفيين والاختصاص فلا  
يجوز ضرب زيد أمس  
تنبيهان الأول هذا  
الخلافا في عمل الماضي  
دون آل بالنسبة إلى  
المفعول به وأما رفعه  
الفاعل فذهب بعضهم  
إلى أنه لا يرفع الظاهر وبه

يصح تعلق الظرف به لأنه يكتفى بما فيه وانحصر الفعل فهو كقولك رأيت مدخلا إلى الدار فيبطل منع  
البعض تبعاً ليس صحة تعلقه بعزل واستغنى عما تكلفه فيه (قوله بأن كان بمعنى الحال أو  
الاستقبال) مثل ذلك ما إذا كان بمعنى الاستقرار التجدي كقوله كلام الناظم شامل له  
(قوله وهو) أي المضارع كذلك أي بمعنى الحال أو الاستقبال (قوله نحو مهيمن) أي أمهيمن بدليل  
أن وفي نسخ ترك ذكر الاستفهام المقدر ونصها استفهاما نحو أضراب زيد عمرا وقوله  
• أمنجز أنتم وعدا وثقت به • أو حرف نداء • وهذا أولى لسلامته من التكرار مع التنبيه  
الاتي قبيل قول المصنف وان يكن صلة آل الخ (قوله والصواب أن النداء ليس من ذلك) أي  
من مسوغ عمل اسم الفاعل وذلك لأن حرف النداء مختص بالاسم فكيف يكون مقرباً من الفعل  
وأجيب بأن المصنف لم يدع أنه مبوغ بل أن الوصف إذا ولى حرف النداء عمل وهذا لا ينافي كون  
المسوغ الاعتماد على الموصوف المحذوف وانما صرح بذلك حينئذ مع دخوله في قوله بعد وقد يكون  
نعت محذوف الخ لدفع توهم أن اسم الفاعل لا يعمل إذا ولى حرف النداء لبعده عن الفعل (قوله  
أو نفي) أي أداة نفي ولو نأويلها نحو أضراب زيد أمس أي ما قام الزيدان سم (قوله ومنه الحال  
أي لانه صفة في المعنى فليس المراد بالصفة النعت بل الاسم (قوله بأن كان بمعنى الماضي) فلا تقول  
أنا ضرب زيد أمس إذا لا يقال أنا أضرب زيد أمس حتى قال بعضهم لا شيء على من قال أنا قاتل زيدا  
أمس لانه لا ينصب ماضيا • فارضى ثم قال ولا يقال ان الوصف عمل ماضيا في نحو كان زيد  
أكلا طعاما لأن الأصل زيد آكل طعاما فلما دخلت كان قصد حكاية التركيب السابق ذكره ابن  
مايز • وقوله قصد حكاية التركيب السابق أي قد دخلت كان بعد العمل (قوله على حكاية الحال)  
في حكاية الحال الماضية طريقتان الأولى وهي المشهورة أن يقدر الفعل الماضي واقعا في زمن  
التكلم الثانية وهي طريقة الاندلسي أن يقدر المتكلم نفسه موجودا في زمن وقوع الفعل  
والتعبير على كل بما للحال قال بعضهم لا حاجة إلى تكاف الحكاية لأن حال أهل الكهف مبتمرا إلى  
الآن فيجوز أن يلاحظ في باسط الحال فيكون عاملا في كلامهم ما يؤيده • (تنبيه) • في النكت  
أن دلالة اسم الفاعل على التجدد أغلبية ومن غير الغالب نحو مستقرودائم (قوله بدليل ما قبله)  
وبدليل أن الواو في وكلهم حالية إذ يحسن جاء زيد وأبوه بضعت ولا يحسن وأبوه ضعت (قوله فلا يجوز  
ضرب زيد أمس) أي لا تنفاه الشرطين الاعتماد وكونه لغزير الماضي فهو تقرب على قوله فإن  
تختلف شرط من هذين لم يعمل لانه يعلم منه بالاولى عدم العمل إذا تخلف كلا الشرطين وفي نسخ  
اسقاط أمس فيكون عدم الجواز لتخلف الاعتماد فهو تقرب على القريب منه أعني قوله أولم  
يعتمد على شيء مما سبق وبما قررناه على زيادة أمس علم سقوط قول البعض كان الأولى بل الصواب  
حذف أمس كما يظهر بالتأمل • لانه مبني على أن قوله فلا يجوز ضرب زيد أمس تقرب على  
قوله أولم يعتمد على شيء وقد علمت أن الأمر ليس كذلك فنظن وعبارة الهمع ضرب زيد أعندنا  
(قوله هذا الخلاف) أي الذي بين الجمهور والكسائي (قوله دون آل) حال من الماضي أما  
الماضي المقرون بال فلا خلاف في عمله كما سيأتي في كلام الناظم (قوله إلى أنه يرفعه) قال  
السيوطي وهو الأصح لكن بشرط اعتماد على نفي أو استفهام أو موصوف أو مسندا إليه وحينئذ  
فشرط عمل الرفع في الظاهر الاعتماد لا كونه بمعنى المضارع وقول المعنى ان اشتراط الجمهور  
الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال انما هو للعمل في المنصوب يعني به اشتراطهم  
مجموع الأمرين والا فلا اعتماد شرط عند الجمهور والعمل في المرفوع أيضا كذا قال الدماميني  
والشمي • (قوله وأما المضممر) أي البارز وأما المستتر فيرفعه بلا خلاف كما في التصريح (قوله)

قال ابن جني والشاذليين وذهب قوم إلى أنه يرفعه وهو ظاهر كلام سيبويه واختاره ابن عصفور وأما المضممر فحكي ابن عصفور لا اتفاق  
على أنه يرفعه وحكي غيره عن ابن طاهر وابن خروف المنع وهو بعيد الثاني من شروط أعمال اسم الفاعل



المجرد أي من آل أمال المقرون بها فليس ماذ كثر طافيه (قوله ولا موصوفا) أي لا قبل العمل ولا بعده على ما هو ظاهر كلام ابن عصفور واختاره الناظم كما قاله الدماميني وسيد كراي الشارح قولين آخرين والصحيح كافي المعنى التفصيل (قوله خلافا للكسائي فيهما) محل الخلاف انما هو في عمله في المفعول به كما أفاده الدماميني فلا يصح استدلال المخالف بقوله كيت عصيرها لانه ليس من عمله في المفعول به مع أن في كون كيت اسم فاعل مصغرا نظرا ظاهرا فاعرفه ونسب في الهمع اعمال المصغر الى الكوفيين الا القراء وعبارته وقال الكوفيون الا القراء ووافقهم الخامس بعمل مصغرا بناء على مذهبهم أن المعتبر شبه الفعل في المعنى لا الصورة قال ابن مالك في التحفة وهو قوي بدليل اعماله محو لا للمبالغة اعتبارا بالمعنى لا الصورة وقاسه الخامس على التكسير اه (قوله لانما يختصان بالاسم) عورض بان التثنية والجمع من خصائص الاسماء مع انهما لا يختصان بالعمل وما يجب به من انهما جازا بعد استقرار عمله مفردا بخلاف التصغير والتعنت تحكم محض (قوله يكتفي برائحة الفعل) أي بما فيه معنى الفعل في الجملة بدليل عمل اسم الفاعل بمعنى الماضي فيه (قوله تفرق في الايدي الخ) صدره في طم راح في الزجاج مدامة الراح والمدامة من أسماء الخمر وجملة تفرق أي تسلا في الايدي صفة مدامة وكيت بالجر صفة راح وروي بالرفع كما ذكره شيخنا ولا شاهد في البيت عليه لان كيت حيث نذر مقدم وعصيرها مبتدأ مؤخر والكيميت الذي يحاط بحرته سواد قاله العيني مع زيادة ويلزم على جعله كيت صفة راح تقديم خبر التعت من التوابع عليه مع أن تفرقه بين الصفتين تحكم وتفرق بفتح التاء مضارع تفرق الشيء أي تلا لا ولم حذف منه إحدى التاءين هذا هو الموافق لما في كتب اللغة وفي الاستشهاد ما مر (قوله اذا فاقد الخ) فاقد فاعل محذوف يفسره المذكور أي اذا رجعت فاقد أي امرأة فاقد خطباء بالمدا أي ينسب الخطب أي الكذب فرخين أي ولدين مفعول لفاقد فصل بينهم بالنعت ورجعت من الترجيع وهو أن يقال ضد المصيبة أنا لله وأنا اليه راجعون والتحليل المحالط والمزايل المبين (قوله اذ فرخين) علة للتثنية في قوله ولا جهة (قوله لان فاقد ليس جاريا على فعله في التأنيت) علة لمحذوف تقديره لا يفاقد لانه الخ قال شيخنا في شرح الجامع للعلوي في باب العصفة المشبهة ان المراد بالجر يان على الفعل كونه للتجدد والحدوث كالفعل وما كان بمعنى النسب ليس كذلك بل هو للثبوت فليس جاريا على الفعل بهذا المعنى وليس المراد بالجر يان الموافقة في عدة الحروف والسكات والحركات والامساخ نفسه عن نحو فاقد ومرضع وحائض لكونها على عدة حروف الفعل وسكانته وحركته ومن ثم ذهب بعضهم الى أن العصفة المشبهة لا تكون الا غير جارية على المضارع لانها بمعنى الثبوت وقول الشارح في التأنيت لبيان الواقع لكونه لا يذكرا اه فعلم ما في كلام البعض وقوله فلا يدل على اشارة الى نتيجة القياس المحذوف كبراه وتظم القياس هكذا فاقد ليس جاريا على فعله في التأنيت وما ليس جاريا على فعله في التأنيت لا يعمل ففاقد لا يعمل فهذا القياس المشار اليه دليل على عدم عمل فاقد وقوله اذ لا يقال الخ كان عليه أن يجعله نظيرا بأن يقول كما لا يقال الخ لاستدلاله على عدم عمل فاقد بما أشار اليه من القياس المنطقي لما بينا فاعلم ما في كلام البعض وقوله لانه بمعنى التسبب جعله البعض علة لعدم جريان فاقد على فعله في التأنيت وهو غير متعين لاحتمال أنه علة لقوله لا يقال الخ أي لان مر ضاع بمعنى التسبب أي ذات رضيع كفاقد وحائض ومطفل أي ذات فقد وذات حيض وذات طفل وما بمعنى التسبب لا يعمل التسبب لما مر ويحتمل أن المراد بعدم جريانه على فعله في التأنيت عدم موافقة آياه في ملوك تاء التأنيت لانه بمعنى التسبب وما دخله معنى التسبب لانه دخله تاء التأنيت على ما قاله الشاطبي وعلمه بأنه ليس على معنى الفعل العلاجي فهو كحائض وطامث وفيه نظر لكثرة ما أنت بالتاء وليس بعلاجي تكاثفه وجبلته ثم يظهر

المجرد أيضا أن لا يكون مصغرا ولا موصوفا خلافا للكسائي فيهما لانما يختصان بالاسم فيبعد أن الوصف عن الفعلية ولا جهة له في قول بعضهم أظنتي مر تولا وسورافرسه الان فرمضا ظرف يكتفي برائحة الفعل وقال بعض المتأخرين ان لم يحفظ له مكبر جاز كما في قوله تفرق في الايدي كيت عصيرها حيث رفع عصيرها بكتبت ولا جهة له أيضا على اعمال الموصوف في قوله اذا فاقد خطباء فرخين رجعت ذكرت سلمى في الخليط المزايل اذ فرخين نصب بفعل مضمر يفسره فاقد والتقدير فقدت فرخين لان فاقد ليس جاريا على فعله في التأنيت فلا يعمل اذ لا يقال هذه امرأة مرضع ولدها لانه بمعنى النسب قال في شرح التسهيل ووافق بعض أصحابنا الكسائي في اعمال الموصوف



قبل المصقة لان ضعفه يحصل بعدها لا قبلها ونقل غيره أن مذهب البصريين والفراء هو هذا التفصيل وان مذهب الكسائي وباقي الكوفيين اجازة ذلك مطلقا (وقد يكون) اسم الفاعل (نعت محذوف عرق (٢١٣) فيستحق العمل الذي وصف) مع المنعوت

الملفوظ به نحو مختلف ألوانه أي صنف مختلف ألوانه وقسوله • كذا طح صخرة يوماليوهن • أي كودل ناطح ومنه ياطالعا جبلا أي يارب جلا طالع جبلا • تنبيه • الاستفهام المقدرا أيضا كالملفوظ نحو مهين زيد صبرا أم مكرمه أي أمهين (وان يكن) اسم الفاعل (صلة) أل في الماضي • وغيره أعماله قد ارتضى) قال في شرح الكافية بالاختلاف وتبعه ولده لكنه حكى الخلاف في التسهيل فقال وليس نصب ما بعد المقرون بال مخصوصا بالماضي خلافا للماضي ومن واقفه ولا على التشبيه بالمفعول به خلافا للاخفش ولا بفعل مضر خلافا للقوم على أن قوله قد ارتضى يشعر بذلك والحاصل أربعة مذاهب المشهور أنه يعمل مطلقا لوقوعه موقعا يجب تأويله بالفعل (فعال او مفعال او فعول • في كثرة عن فاعل بديل) أي كثيرا ما يحول اسم الفاعل الى هذه الامثلة لقصد المبالغة والتكثير (فيستحق ما) كان (له من عمل) قبل التحويل بالشروط المذكورة كقوله أذا الحرب لباسا

ان فاقد او مضر ضعا يستعملان أيضا بالنسب بل لا تصاف بالفقذ والارضاع فيؤثان بالتاء ويعملان فتأمل ولا يخفى أن الجريان بالمعنيين المذكورين غير الجريان بالمعنى الذي أراده الشارح في تعريف اسم الفاعل الذي هو الموافقة في الحركات والمسكنات كما مر (قوله قبل المصقة) أي قبل ذكرها نحو هذا ضارب زيد اقل ومما يؤيد هذا التفصيل القياس على ما مر في المصدر وشمل اطلاق قوله قبل المصقة تقدم معمول اسم الفاعل عليه وعلى صفته معا نحو هذا زيد اضراب أي ضارب والذي في الهمع أن المخالف في منعه الكسائي وهذا يعارض ما ذكره الشارح من نقل غير المصنف التفصيل عن البصريين والفراء بل قد يعارض نقل المصنف له عن بعض الأصحاب ويمكن أن يقال المراد قبل المصقة وبعد الموصوف فلا معارضة أصلا (قوله وقد يكون نعت محذوف) المراد بالنعت مطلق الوصف فيشمل الحال (قوله عرق) أي بقرينة مقابلة أو حالية (قوله أي كودل ناطح) بقرينة تمام البيت أعني • فلم يضرها وأوهى قرينه الوصل • وهو ككتف وذهب التيسر الجلي (قوله أعماله قد ارتضى) أي من غير اشتراط اعتماد كافي التصريح ومن غير اشتراط كونه غير مصغور ولا موصوف كما صرح به ابن معطى في ألفيته (قوله وليس نصب ما بعد المقرون بال) أي لا بقيد كونه ماضيا كما يفيد ما بعده فالأقوال الأربعة في مطلق اسم الفاعل فتأمل (قوله خلافا للماضي ومن واقفه) أي حيث خصوا النصب بالماضي أخذوا بظاهر تقدير سيويوه اسم الفاعل المقرون بال بالذي فعل كذا وأجيب بان عدم تعرض سيويوه للذي بمعنى المضارع لثبوت العمل له بمجرد افعيل مع أل بالاولى (قوله خلافا للاخفش) أي حيث ذهب الى ما ذكره الدماميني واللام حينئذ عرف تعريف لا موصول أما مع اعتقاد أن موصول فالنصب على المفعولية (قوله في كثرة) أي في التنصيص على كثرة المعنى كما يؤخذ مما يأتي أما فاعل فمحتمل لأقله والكثرة (قوله عن فاعل) متعلق ببديل (قوله أي كثيرا ما يحول الخ) أخذوا الكثرة من قوله بديل لانه صيغة مبالغة كما قاله البهوتي وأحسن منه أن يقال أخذها من قوله • وفي فعل قل ذار فعمل • وفي كلامه إشارة الى أن الابدال بمعنى التحويل وأن في بمعنى اللام متعلقة ببديل (قوله لقصد المبالغة والتكثير) أفاد أنها لا تستعمل الا حيث يمكن التكثير فلا يقال موات ولا قتال زيد بخلاف قتال الناس وعطف التكثير على المبالغة تفسيرى بين به المراد بالمبالغة هنا وأنها ليست بالمبالغة الميانية (قوله فيستحق ماله من عمل) يفيد أن جميع الامثلة الخمسة تعمل قياسا وهو الاصح اه شاطبي وفي التصريح أعمال أمثلة المبالغة قول سيويوه وأصحابه وجهتهم في ذلك السماع والجميل على أصلها وهو اسم الفاعل لانها متحولة عنه لقصد المبالغة ولم يجوز الكوفيون أعمال شئ منها لخالفها لوزان المضارع وللعناء وجعلوا المنصوب بعدها على تقدير فعل ومنعوا تقديمه عليها ويرد عليهم قول العرب أما العسل فأنا شراب اه وقوله وللعناء أي لا فادتها المبالغة دون المضارع وعمل فعال أكثر من عمل الاثنين بعده وعمل فاعل أكثر من عمل فعل كذا في الهمع وانظر هل هي مستوية في المعنى أو متفاوتة بان تكون الكثرة المستفادة من فعال مثلا أشد من الكثرة المستفادة من فعول مثلا لم أرى ذلك نقلا وقد يؤخذ من قولهم زيادة البناء تدل على زيادة المعنى بألفية فعال ومفعال على فعول وفعل وألفية هذين على فعل قدبر (قوله بالشروط المذكورة) أي في اسم الفاعل (قوله أذا الحرب) كنى به عن ملازمته الحرب والى معنى اللام وأراد بجلا لها دروعها والاضافة لادنى ملابسة (قوله بوائكها) جمع بانكة وهي الناقة الحسنة (قوله بنصل السيف) أي شفرته سوق سمائها الضهير للابل والسوق جمع ساق ولعلمهم كانوا يفعلون ذلك لضعاف قوة الابل ثم يذبحونها (قوله عشية)

اليها جلالها • وحكى سيويوه أما العسل فأن شرابا • كقول بعض العرب انه لم تحاربوا نكها حكا • أيضا سيويوه وكقوله • ضرور بنصل السيف سوق سمائها • وكقوله • عشية سعدى لوزاء تراهب • بدومة تجردونه وجيح • قلى دينه واحتاج للشوق اتم



هبوح (وفي فعل قل ذا  
وفعل) كقوله

قتاتان أما منهما أشيمه  
هلا لا وأخرى منهما تشبه  
البدر اه وكقوله • أنا في  
أنهم من قوت عرضي •  
وقوله حذرأ موزا لا تضير  
وآمن • ما ليس منجيه من  
الاقدار أشده سبويه  
والقدح فيه من وضع  
الحاسدين وما استدل  
به سبويه أيضا على أعمال  
فعل قول أبيد

أو • سهل شخ عضادة  
سميح • بسرته ندب لها  
وكلم • تنبيه • أفهم قوله  
من فاعل بديل أن هذه  
الأمثلة لا تنفي من غير  
الثلاثي وهو كذلك إلا ما

ندر قال في التسهيل وربما  
بني فعال ومفعال وفعل  
وفعل من أفعل يشير  
إلى قولهم درال وسار من  
أدرل وأسار إذا أبقى في  
الكاس بقية ومطاء

ومهران من أعطى وأهان  
وسمع ونذر من أسمع  
وأنذرو زهوق من أزهق  
اه (وما سوى المقرد)  
وهو المثني والمجموع (مثله  
جعل) أي جعل مثل المقرد  
(في الحكم والشروط حيثما  
عمل) فن أعمال المثني قوله  
والثامني عرضي ولم أشقهما  
والناظرين إذا لم القهما دى

ومن أعمال المجموع قوله  
• ثم زادوا أنهم في قومهم •  
غفر ذنبهم غير نحر • وقوله  
أو ألف مكة من ورق الحى

منصوب على الطرفية مضاف إلى الجملة بعده وهنومة صفة لراهب ودومة بضم الدال وقصها موصوف  
بين الشام والعراق وتسمى دومة الجندل تجرجع تاجر مبتدأ مسوغ الابتداء به العطف عليه خبره  
دونه والجملة صفة ثانية لراهب والذي في شواهد العيني عنده بدل دونه وجميع جمع حاج قلى أي  
أبغض جواب الشرط واحتاج أي تارون نصب اخوان العزاء أي الصبر على المفعولية لهيوج قاله  
العيني وما ذكره من أن تجراو جميعا تاجر وحاج وإن تبعه عليه البعض وغيره ليس على ظاهره  
بل هما اسمان جمع لان الصحيح أن فعلا وفعل لا يسمن صيغ الجمع وهيوج مباغضة هاج من حاج  
المتعدي يقال حاج الشيء وهجته بتعدي ولا يتعدى قاله في المصباح (قوله وفي فعل قل ذا) أي  
الابدال عن فاعل لاكثر مع بقاء العمل فكلامه في فعل وفعل المحولين لا في نحو خير وبصير ونحو  
فرح وأنشئ بموضع من أول الأمر على فعل وفعل ولم يكن محولا من هي فانه من الصفة المشبهة  
بالتنبيه في الفارسي ما نصح زاد ابن خروف أعمال فعل كزيد شرب الخمر بالنصب وأجازة أيضا  
ابن ولادحكا أبو حيان وشرب من المبالغة سمعا ومثله كإروى عجب بمعنى عجب وذ كر بعضهم أن  
صفات الله تعالى التي هي على صيغة المبالغة مجاز لان المبالغة تكون في صفات تقبل الزيادة  
والنقصان وصفات الله تعالى منزوعة عن ذلك وفي الكشف المبالغة في الثواب على كثرة من يتوب  
عليه والجهوران الرحمن أبلغ من الرحيم قال السهيلي لانه على صيغة التثنية والتثنية تضعيف  
فكان البناء تضاعفت فيه الصفة وابن الأنباري ان الرحيم أبلغ لانه جاء على صيغة الجمع كعبيد  
وذهب قطرب إلى أنها سواء اه بحروفه وقد أشبعنا الكلام على الرحمن والرحيم في رسالة البسطة  
الكبرى (قوله أما منهما) أي واحدة منهما (قوله وآمن ما ليس منجيه) لعل المعنى وآمن أما ليس  
منجيه من الاقدار بل موقع له في مصائبها كما هو شأن المفراط (قوله والقدح فيه من وضع  
الحاسدين) قال العيني زعم أبو يحيى اللاحقي أن سبويه سأل هل تعدي العرب فعلا بفتح الفاء  
وكسر العين قال فوضعت له هذا البيت ونسبته إلى العرب وأنبته سبويه في كتابه اه (قوله  
أو مسهل) بكسر الميم وسكون السين المهملة وفتح الحاء المهملة الحاء الوحدى شخ بفتح الشين المهملة  
وكسر التون وبالجم أي منقبض مجتمع والمراد به هنا ملازم عضادة قال في المصباح العضادة  
بالكسر جانب العتبة من الباب اه والمراد بها هنا الجانب سمع بسين مهملة مفتوحة قيم فحاء  
مهملة مفتوحة فجم أي أنان طويلة الظهور ولا يقال للذكر بسرته بفتح السين المهملة أي ظهره  
بفتح بفتح فسكون اسم جمع ندبة وهي كافي القاموس أثر الجرح الباقي على الجلد قال والجمع تدب  
وأنداب وتدرب اه وكلم جمع كلم وهو الجرح (قوله لا تنفي من غير الثلاثي) لان اسم فاعل غير  
الثلاثي لا يكون على فاعل سم (قوله إلا ما ندر) منه شبهة في البيت السابق لانه من أشبهه (قوله  
وهو المثني والمجموع) أي من اسم الفاعل وأمثلة المبالغة كما يعلم من الشواهد وانما لم يمنع تنبيهه  
وجعه عمله كالمصدر لانه أقرب إلى الفعل من المصدر لدلالته على الحدث والزمان بخلاف المصدر  
فانه لا يدل على الزمان الا لزوما كذا قبل وفيه نظر ظاهر لان دلالة اسم الفاعل على الزمان أيضا  
لزمية كما صرحوا به في تعريفهم مطلق الاسم بانه كلمة دللت على معنى في نفسه غير مقترن وضعها  
بزمان وأما قولهم اسم الفاعل حقيقة في الحال فعناء كما حققه السيد الصفوى أنه حقيقة في المتلبس  
بالحدث بالفعل ويلزم ذلك الحال (قوله والثامني عرضي الخ) أرادهم ما حصينا مرة ابني ضمضم كانا  
يشتمانه وينذران على أنفسهما قتله إذا القيأ يقولان ذلك في الخلافة فإذا القيأ أمسكا عن ذلك هيبة  
له وشم من بابي ضرب ونصرو دى مفعول الناذرين على تقدير مضاف أي سفل دى (قوله غفر) بضم  
الغين المجهة والفاء جمع غفور ونحو بضم الفاء والحاء المجهة جمع غفور أي غير متأخرين أو بضم الفاء  
والجيم جمع غفور أي كاذبين والاضافة في ذنبهم لادنى ملابسة (قوله من ورق الحى) الورق جمع



(وانصب بذى الاعمال  
تلاوا واخفض) بالاضافة  
وقد قرى بالوجهين ان الله  
بالغ امره هل من كاشفات  
ضرره (وهو) ونصب  
ماسواه) أى ماسوى التلو  
(مقتضى) فحو وجاء على  
الليل - كما على تقدير  
حكاية الحال انى جاعل فى  
الارض خليفة وهذا  
معطى زيد درهما معلم  
بكر عمرا قائما في نبيهات  
الاول يتعين فى تلو غير  
العامل الجرب بالاضافة كما  
أفهمه كلامه وأما غير التلو  
فلا بد من نصبه مطلقا نحو  
هذا معطى زيد أمس  
درهما ومعلم بكر أمس  
خالد قائما والنائب غير  
التلو فى هذين المثالين  
ونحوهما فعل مضمر وأجاز  
السيرافى النصب باسم  
الفاعل لانه اكتسب  
بالاضافة الى الاول شيئا  
بمضروب الالف واللام  
وبالمنون ويقوى ما ذهب  
اليه قولهم هو طان زيد  
أمس قائما فقائما يتعين  
نصبه بظان لان ذلك لو  
أضره ناصب لزم حذف  
اول مفعولى وثانى مفعولى  
ظان وذلك ممنوع اذ لا  
يجوز الاقتصار على أحد  
مفعولى ظن وايضا فهو  
مقتض له فلا بد من عمله  
فيه قياسا على غيره من  
المقتضيات ولا يجوز ان  
يعمل فيه الجسر لان

الإضافة إلى الأول منعت الإضافة إلى الثاني فتعين النصب للضرورة ، الثاني ما ذكره من جواز الوجهين هو في الظاهر أما المضمرة



المختص فيتعين جره بالاضافة نحو هذا مكرمك وذهب الاخفش وهشام الى أنه في محل نصب كالهاء من نحو الله درهم زيد معطيه وقد سبق بيانه في باب الاضافة الثالث (٢١٦) فهم من تقليده النصب أنه أولى وهو ظاهر كلام سيديويه لانه الاصل وقال الكسائي

هماسوا وقيل الاضافة  
أولى لنفسه (واجر أو  
انصب تابع الذي انخفض)  
ياضافة الوصف العامل  
اليه (كتبني جاء ومالا)  
ومال (من خفض) فالجر  
مراعاة للفظ جاء والنصب  
مراعاة لمحل ومنه قوله هل  
أنت باع دینار لمحتاجنا  
أو صيرب أخاعون بن  
مخراق فبعد نصب عطا  
على محل دینار وهو اسم  
وجل قال الناظم ولا حاجة  
الى تقدير ناصب غير  
ناصب المعطوف عليه وان  
كان التقدير قول سيديويه  
وعلى قوله فهل يقدر فعل  
لانه الاصل في العمل أو  
وصف مشون لاجل  
المطابقة قولان ولو جر  
صيرب لجاز فان كان  
الوصف غير عامل تعين  
اضمار فعل للمصوب  
فجوز جعل الليل سكا  
والشمس والقمر حسبانا  
اذالم يرد حكاية الحال أي  
وجعل الشمس والقمر  
حسبانا (وكل ما قرر لاسم  
فاعل) من الشروط (يعطى  
اسم مفعول) وهو مادل  
على الحدث ومفعوله (بلا  
تفاضل) فان كان بال عمل  
مطلقا والا اشترط  
الاعتماد وان يكون للعال  
أر الاستقبال فاذا استوفى  
ذلك (فهو كفعل صيغ

زكريا قال سمع ذلك دفعه بأنه انما يكون الاقتضاء غير كاف بالنسبة للنصب على المفعول اية أصالة  
والنصب هنا ضرورة لتعذر الجرف فكان النصب عوضا من الجر لا بالاصالة (قوله فيتعين جره) أي  
كونه في محل جر ياضافة الوصف اليه وان كان في محل نصب أيضا بسبب كونه مفعولا في المعنى والمراد  
بتعين الجر كونه ليس في محل نصب فقط وهذا مذهب سيديويه وأكثر المحققين ويدل له حذف التنوين  
أو التنوين من الوصف (قوله كالهاء من نحو الخ) يفرق بان الهاء في المقيس عليه مفصولة بالكاف فلم  
يتأت الجر بخلاف الكاف في نحو مكرمك (قوله راجر أو انصب الخ) أي في غير نحو الضارب الرجل  
وزيد فيتعين في نحو هذا نصب التابع لعدم صحة اضافة الوصف المحلى بال اليه كما سبق هذا ما مشى  
عليه في التسهيل ومذهب سيديويه الجواز وأيد بانه قد يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع كرب شاة  
ومخلة وأخرج بتابع الذي انخفض تابع المنصوب فلا يجوز زجره خلافا للبغداديين لأن شرط  
الاتباع على المحل أن يكون بالاصالة والاصل في الوصف المستوفى شروط العمل اعماله لا اضافته  
للاحاقه بالفعل والمراد بالتابع ما يشمل سائر التوابع والمثال لا يخصص وأشار بتقديم الجر الى  
أرجحته (قوله مراعاة للفظ جاء) المراد باللفظ ما يشمل المقدور في نحو مبتغى الفتى والفتاة بقرينة  
مقابله بالمحل ومقالة البعض لا يستقيم فأنظره (قوله وان كان التقدير قول سيديويه) لان شرط  
العطف على المحل عنده وجود المحرز أي الطالب لذلك المحل وهو هنا غير موجود لان اسم الفاعل انما  
يعمل بالنصب حيث كان منونا أو بال أو مضافا الى أحد مفعوليه أو مفاعله فهو ضارب في قولك  
ضارب زيد وعمر ليس طالبا للنصب زيد بل لجره (قوله لاجل المطابقة) أي مطابقة المحذوف  
لله لفظ ولان حذف المفرد أقل كلفة من حذف الجملة (قوله قولان) أرجحهما الثاني كما قاله يس لما  
علمت (قوله لجاز) بل هو الأرجح (قوله اذالم يرد حكاية الحال) فان أريدت جازا للنصب بالعطف على  
محل الجرور لان الوصف عامل حينئذ ولا يحتاج الى اخمار ناصب الاعلى قول سيديويه المتقدم (قوله  
أي وجعل الشمس الخ) انما سكت عن نصب سكا لعله من قوله ما بقا وأما غير التلوة فلا بد من نصبه  
الخ ولك أن تقول تقدير ناصب سكا يغنى عن تقدير ناصب ما بعد سكا اعطفه حينئذ على معمول  
ناصب سكا المقدور والعامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه (قوله وكل ما قرر الخ) أي كل حكم  
قرر فقول الشارح من الشروط فيه قصور ثم ان قرئ كل بالرفع على الابتداء جاز في قوله اسم مفعول  
الرفع على أنه نائب فاعل والرابط محذوف هو المفعول الثاني أي يعطاء والنصب على المفعول اية  
ويكون نائب الفاعل ضميرا مستترا يعود على كل هو الرابط ويرجع الاول أن النائب عليه المفعول  
الاول ويرجع الثاني عدم الحذف وان قرئ كل بالنصب على أنه مفعول ثان مقدم تعين رفع اسم  
مفعول على أنه نائب فاعل وهذا أحسن من ذنبك وقول البعض اسم مفعول على هذا واجب  
النصب هو المفعول الاول وهو ظاهر (قوله بلا تفاضل) متعلق يعطى وأفاد به أنه لا يشترط في جعل  
اسم المفعول أزيد من شروط عمل اسم الفاعل وهذا لا يفيد قوله وكل الخ فليس ثوب كيداله كما زعم  
(قوله والا اشترط الاعتماد الخ) اقتصر على هذين الشرطين لانهما اللذان ذكرهما المصنف في اسم  
الفاعل والا فيشترط أيضا أن لا يصغر ولا يوصف كاسم الفاعل (قوله فهو كفعل الخ) لا يظهر كون  
الفاء تفرعية على الكلية السابقة لانها لا تنبسط كون اسم المفعول كالفعل المصوغ للمفعول بل  
ربما تفيد خلافا له الا أن يقال المخرج مطلق العمل وفيه ما فيه والاولى أنها فصيدة عن شرط مقدركا  
بشير الى ذلك قول الشارح فاذا استوفى ذلك الخ والفاء في قول الشارح فاذا استوفى ذلك فصيدة أيضا  
عن شرط مقدر أي اذا أردت تفصيل حكم اسم المفعول فاذا الخ فاعرفه (قوله في معناه) ليس المراد

للمفعول في معناه) وعمله فان كان متعديا لواحد رفعه بالبيان وان كان متعديا لاثنتين أو ثلاثة رفع  
واحد بالنسبة ونصب ما سواه فالاول نحو زيد مضروب أبوه قز يد مبتدأ ومضروب خبره وأبوه رفع بالتبعية والثاني (كالعطى



كفايا يكتفى) فالمعطى متبداً أو ألقى فيه موصول صلتها معطى وفيه ضمير يعود إلى (٢١٧) ال مرفوع المحل بالنبابة وهو المفعول

الاول وكفايا المفعول  
الثاني ويكتفى خبر المبتدأ  
والثالث نحو زيد معطى  
أبوه عمراً قائماً فزيد مبتدأ  
ومعطى خبره وأبوه رفع  
بالنبابة وهو المفعول  
الاول وعمراً المفعول  
الثاني وقائماً الثالث  
(وقد يضاف ذا) أى اسم  
المفعول (إلى اسم مرفوع)  
به (معنى) بعد تحويل  
الاسناد عنه إلى ضمير  
الموصوف ونصبه على  
التشبيه بالمفعول به  
(كحمود المقاصد الورع)  
أصله الورع محمود  
مقاصده فمقاصده رفع  
محمود على النبابة تحول  
إلى الورع محمود المقاصد  
بالنصب على ما ذكرتم  
حول إلى محمود المقاصد  
بالجر وتنبية مقتضى  
كلامه شينين • الاول  
انفراد اسم المفعول عن  
اسم الفاعل - بل يجوز  
الإضافة إلى مرفوعه كما  
أشار إليه بقوله وقد يضاف  
ذا وفي ذلك تفصيل وهو  
انه إذا كان اسم الفاعل  
غير متعده وقصد ثبوت  
معناه عومل معاملة  
الصفة المشبهة وساعت  
إضافته إلى مرفوعه فتقول  
زيد قائم الأب رفع الأب  
ونصبه بجره على حد  
حسن الوجه وان كان  
متعدياً لواحد فكذلك

المعنى المطابق لا يختلف ما فيه فإن المعنى المطابق لاسم المفعول حدث واقع على ذات وتلك الذات  
وللفعل المصوغ للمفعول حدث واقع على ذات وزمن ذلك الحدث بل المراد المعنى التضمنى وهو  
الحدث الواقع على الذات بقى أن الكلام في العمل لاقى المعنى وأجيب بان الناطم يجوز بإطلاق  
السبب وإرادة المسبب لضيق النظم عليه فإن عمل اسم المفعول عمل فعله مسبب عن كونه بجعناه  
وعلى هذا فنقول الشارح وعمله عطف تفسير لبيان المراد بالمعنى ويرمز إلى ذلك بالتفريع بقوله فإن  
كان الخ وجبئذ فإرادتنا من معناه المعنى التضمنى للذات بل للتوصل إلى إرادة العمل فتدبر (قوله  
كفايا) بفتح الكاف ما كف عن الناس وأعني من الرزق كفاي القاموس (قوله وقد يضاف ذا  
الخ) أى اجزأه مجرى الصفة المشبهة وانما خص الإضافة بالذ كرمع أن الجارى مجرى الصفة  
المشبهة من اسم المفعول وغيره يجوز فيه مع ذلك النصب على التشبيه بالمفعول به أو على التمييز  
بجوهره مضمروب الأب أو أبا وهذا قائم الأب أو أبا لأنها أكثر أول كونهم مائة لازم من حيث جاز  
أحدهما جاز الآخر أفاده الشاطبي قال في التصريح إذا جرى اسم المفعول مجرى الصفة المشبهة  
ورفع السبب كان رفعه إياه على الفاعلية كما هو حال الصفة المشبهة مع مرفوعها لا على النبابة  
عن الفاعل كما هو حال اسم المفعول قاله الموضع في الحواشى ثم تعقبه فقال هلا قيل بان الرفع على  
ما يقتضيه حال اسم المفعول اهـ ويجب أن حال اسم المفعول انما يراعى إذا أريد به معنى  
الحدوث أما إذا أريد به معنى الثبوت فإنه يرفع السبب على الفاعلية وينصبه على التشبيه بالمفعول  
ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة ويجوز بالاضافة اهـ ملخصاً (قوله معنى) أى من جهة  
المعنى لكونه نائب فاعل قبل الإضافة (قوله بعد تحويل الاسناد عنه الخ) أى لان الوصف  
عين مرفوعه في المعنى فلما أضيف إليه من غير تحويل لزم إضافة الشيء إلى نفسه وهو غير صحيحة ولا  
يصح حذفه لعدم الاستغناء عنه فلا طريق إلى إضافته إلا بتحويل الاسناد عنه إلى ضمير يعود إلى  
الموصوف ثم ينصب لصيرورته فضلاً لا استغناء الوصف بالضمير ثم يجوز بالاضافة قراراً من قبح  
أجاء وصف المتعدي لواحد مجرى وصف المتعدي لاثنتين ذكره المصريح في تنبيهه قال الفارسي  
تحويل الاسناد مجاز أى عطف لانه أسند الشيء إلى غير من هو له وفائدة المجاز المبالغة يجعل كله محموداً  
وكذا يجوز حسن الوجه (قوله وفي ذلك) أى فيما اقتضاه كلامه من الانفراد المذكور تفصيل  
أى وليس على إطلاقه وحاصل التفصيل أن اسم الفاعل اللازم كاسم المفعول في جواز الإضافة  
إلى مرفوعه اتفاقاً واسم الفاعل المتعدي لا أكثر من واحد ليس كاسم المفعول في ذلك اتفاقاً وفى اسم  
الفاعل المتعدي لواحد خلاف (قوله وقصد ثبوت معناه) أى لاحدونه (قوله عومل معاملة  
الصفة المشبهة) اعترض بان مقتضاه أنه ليس صفة مشبهة حقيقة وليس كذلك كفاي التوضيح  
ويمكن أن يجاب بان المراد عومل معاملة الصفة المشبهة التي ليست على وزن اسم الفاعل (قوله  
وساعت إضافته الخ) أى بعد تحويل الاسناد كما مر (قوله فكذلك) أى يقصد ثبوت معناه ويعامل  
الخ (قوله بشرط أمن اللبس) أى التباس الإضافة للفاعل بالإضافة للمفعول فالولم يؤمن لم يجوز  
الإضافة فالولم يؤمن لا يجوز الإضافة إلى الأبناء وظالم العبيد معنى أن أبناء راحون وعبيده ظالمون فإن كان  
المقام مقام مدح الأبناء وذم العبيد جاز لإزالة المقام على أن الإضافة للفاعل واللام يجوز وظاهر  
إطلاقه بل صريح مقابله بالتفصيل بعده جواز الإضافة إلى المرفوع مع ذكر المصوب كان يقال  
زيد راحم الأبناء الناس ولا ينافيه ما في اسم أن منصوب الصفة المشبهة لا يزيد على واحد وان  
زعمه شيناً والبعض إذا المنصوب في المثال لم يزد على واحد كما لا يخفى وكان معناه أن مراد اسم  
بالمنصوب ما يعم المصوب على التشبيه بالمفعول به قبل الإضافة ولا داعي إليه فإبر (قوله جاز) لانه

(٢٨ - صبان ثاني) عند الناطم بشرط أمن اللبس وفاقاً للفارسي والجمهور على المنع وفصل قوم فقالوا ان حذف مفعوله

اقتصاراً جازواً والأول هو اختيار ابن عصفور وابن أبي الربيع



تقبله وصرح به في غير هذا الكتاب وفي المتعدي ما سبق في اسم الفاعل المتعدي **في خاتمة** انما يجوز الحاق اسم المفعول بالصفة المشبهة اذا كان على وزنه الاصلى وهو ان يكون من الثلاثى على وزن مفعول ومن غيره على وزن المضارع المبني للمفعول فان حول عن ذلك الى فعل ونحوه مما سياتى بيانه لم يجوز فلا يقال مررت برجل كجبل عينه ولا قيل ابيه وقد اجازه ابن عصفور ويحتاج الى السماع والله اعلم **في ابنية المصادر** (فعل) بفتح الفاء واسكان العين (قياس مصدر المتعدي من ذى ثلاثة) سواء كان مفتوح العين (كرددا) وأكل أكلا وضرب ضربا أو مكسورا كفهم فهمهم أو أمن أمنا وشرب شربا ولقم لقمنا والمراد بالقياس هنا أنه اذا ورد شئ ولم يعلم كيف تكلموا به مصدره فأنزلت قياسه على هذا لا أنزلت قياسه مع وجود السماع قال ذلك سيويه والاختش **في تنبيه** اشترط في التسهيل لكون فعل قياسا في مصدر فعل المكسور العين أن يفهم عملا بالضم كالمثاليين الاخيرين ولم

والسمع يوافقه كقولهم ما راى القاب ظلاما وان ظلماء ولا الكريم يمناع وان حرما وان كان متعديا لا كثر لم يجوز الحاقه بالصفة المشبهة قال بعضهم بالاخلاق الثاني اختصاص (٢١٨) ذلك باسم المفعول القاصر وهو المصروع من المتعدي لواحد كما اشار اليه بصير بذلك كاللازم (قوله والسمع يوافقه) مقتضى كون الظاهر يرجع الى اقرب مذكور رجوع الظاهر الى تفصيل قوم بين المذوق اقتصارا وغيره وفيه أنه كما يوافق هذا يوافق ما عليه الفارسي والناظم فالاولى رجوعه الى الجواز على القولين (قوله لم يجوز الحاقه بالصفة المشبهة) أى لبعدها المشابهة حيث لا ينصوبها الا يزيد على واحد كما مر (قوله قال بعضهم بالاخلاق) قال البهوتي يستفاد من كلام الشاطبي أن فيه أيضا خلافا (قوله اختصاص ذلك باسم المفعول القاصر الخ) ويتضمن ذلك اشتراط تناسي العلاج فيه فلا يقصد به الاثبات الوصف لانه اذا لم يطاب مفعولا لزم ان لا يقصد به العلاج ومتى طلبه كان معنى العلاج باقيا فيه ذكره الشاطبي ثم قال فان قلت فانت تقول على مذهبه أى المصنف هذا معطى الاب ومكسورا الخ وهما مما يتعدي الى اثنين وكذلك معطى الاب وهو مما يتعدي الى ثلاثة فالجواب أنا لا نسلم ذلك لان المتعدي الى أكثر طاب بعناه للمنصوب فعنى العلاج باق فيه وان سلم فقد يقال المراد بالمتعدي لواحد ما عمل في واحد خاصة مقتضرا عليه فرفع به عنيد بنائه للمجهول ولو كان عاملا في مفعول آخر لم يكن من هذا الباب الذى اشار اليه فهو المختز عنه اه وقوله تناسى العلاج عبارة الهمع وغيره تناسى الحدوث فلهذا المراد من العلاج (قوله انما يجوز الحاق اسم المفعول بالصفة الخ) أى قياسه عليها فيما تقدم وفيه ما مر في قوله هو مل معاملة الصفة المشبهة اعتراضا وجوبا (قوله لم يجوز) أى لكراهة كثرة التغيرات (قوله فلا يقال مررت برجل كجبل عينه ولا قيل ابيه) أى يمنع ذلك مقتضاه جواز مررت برجل مكسول عينه ومقتول ابيه وهو المتبادر لان اسم المفعول المذكور يعامل معاملة الصفة المشبهة وهى يجوز فيها اذلك فتقول مررت برجل حسن وجهه باضافة حسن الى وجهه وان كان ذلك مع ضعف كاسياتي

**في ابنية المصادر**

(قوله فعل) أى موازن فعل وقوله المتعدي أى الفعل المتعدي وقوله من ذى ثلاثة أى من فعل ذى ثلاثة حال من الظاهر في المتعدي ومن تبعيضية أى حال كونه بعض الافعال الثلاثة وهذا اقرب من جعل البعض من ابتدائية والتقدير حالة كون الفعل المتعدي مشتقا من مصدر فعل ذى ثلاثة قال شيخنا والبعض نقلا عن سم يستثنى منه ما دل على صناعة نحو عبر الرؤيا اه أى فان مصدره فعالة بكسر الفاء على ما يؤخذ مما يأتى وفي كونه صناعة نظير والمثال الواضح حال جبا كذا وخطا خطاطة وحجم بجامة (قوله سواء كان مفتوح العين الخ) أى وسواء كان مفتوح العين منه صحيحا كضرب أو معتلا الفاء كوعد أو العين كباع أو اللام كرمى أو مضاعفا كرد أو مهموزا كاكل (قوله أو مكسورا) أى وسواء كان مكسورا صحيحا كأمثلة الشارح أو معتلا الفاء كوطئ أو العين ككاف أو اللام كقضى بفتح الفاء وكسر النون أى لزم خبائه أو مضاعفا ككس أو مهموزا كامن وفي التصريح أن الغالب على فعل المفتوح العين المتعدي وفعل المكسور واللزم وأما مضومها فلا يكون الا لازما كاسياتي (قوله قال ذلك سيويه والاختش) وذهب الفراء الى أنه يجوز القياس عليه وان سمع غيره اه دما مبنى وحكى في الهمع عن بعضهم انه قال لا تدرى مصادر الافعال الثلاثية الا بالسمع ولا يقاس على فعل ولو عدم السماع (قوله بابه فعل) أى قياس مصدره موازن فعل أو قاعدة مصدره موازن فعل وهو الا لا تقول الشارح قياسا (قوله أو معتلا) أى باقسامه الثلاثة كوجع وعود وعى (قوله وكوى) هو الحرقه من عشق أو حزن (قوله فان الغالب على مصدره الفعلة) أشار بالتهير بالغالب الى أن الغلبة أماره القياس كما أن عدمها أماره عدمه وهذا أولى مما نقله البعض عن

بشروط ذلك سيويه والاختش بل أطلقا كما هنا (وفعل) المكسور العين (اللازم بابه فعل) بفتح الفاء والعين قياسا البهوتي سواء كان صحيحا أو معتلا أو مضاعفا (كضرح وكوى وكشل) مصادر فرح زيد وجوى عمرو وشلت يده والاصل شلت ويستثنى من ذلك ما دل على لون فان الغالب على مصدره الفعلة نحو سحر سحره وشهب شهبه وكهب كهبه والكهبة



لون بين الزرقه والحمره واستثنى في التوضيح ما دل على حرفه أو ولاية قال فقياسه الفعالة ومثل للثاني فقال كولي عليهم ولاية ولم يمثل للاول وفيما قاله نظر فان ذلك اغما هو معروف في فعل المفتوح العين وأما (٢١٩) ولي عليهم ولاية فنادر (وفعل) المفتوح العين

(اللازم مثل فعدا له  
فعل باطراد) معتلا كان  
(كفدا) خذوا وسما سوا  
أو صججا كفعدا فعدوا  
وجلس جالوسا (مالم يكن  
مستوجبا فعلا) بكسر  
الفاء (أو فعلا) بفتح  
الفاء والعين (فادر أو فعلا)  
بضم الفاء أو فعلا (فول)  
من هذه الاربعة وهو  
فعال بكسر الفاء (لذي  
امتناع) أي مقبس فيما  
دل على امتناع (كأبي)  
أباه ونظر نفا راو جمع جاحا  
وشرد شرادا وأبق أباقا  
(والثاني) منها وهو فعلا  
بضم العين (لذي اقتضا  
تقلبا) نحو جال جولانا  
وطاف طوفانا وغلت القدر  
غليانا (للدفع) أي  
لصوت) أي يطرد الثالث  
وهو فعال بضم الفاء في  
نوعين الاول ما دل على  
داء أي مرض نحو سعل  
سعالا وز كمز كما ومشى  
بطنه مشاء والثاني ما دل  
على صوت نحو صرخ  
صراخا ونبح نباحا وعوى  
عواء (وشمل) سير او صوتا  
الوزن الرابع وهو  
(الفعيل كسهل) سهيلا  
ونق خيمتا ورحل رحبلا  
وذمل ذميلا (تنبهان)  
الاول قد يجتمع فعيل

البهوني وأقره (قوله لون بين الزرقه والحمره) فسرهما في القاموس بالقهبة بضم القاف وهي بياض  
فيه كدره وبالدهمة بضم الدال وهي السواد وبالغبرة المشوبة سواها والغبرة لون الغبار ولم يذكر  
ما ذكره الشارح في معنى الكهبة ونقل البعض عن التصريح أن الكهبة بياض فيه كدره وهذا  
النقل انصح كان ذكر التصريح ذلك في غير هذا الباب ان لم يذكر فيه (قوله واستثنى في التوضيح  
الح) واستثنى ابن الحاج أيضا ما فيه علاج ووصفه على فاعل فقياس مصدره فعول كقدم وصعد  
واصق قال وهذا مقتضى قول سيدي وقد غفل عنه أكثرهم (قوله فقياسه الفعالة) أي بكسر الفاء  
(قوله كولي عليهم ولاية) عداه بلي ليصح التمثيل أما المتعدي بنفسه نحو كولي أمرهم فليس مما نحن  
فيه لان الكلام في القاصر لاني المتعدي قاله المصريح (قوله ولم يمثل للاول) أي لعدم سماع مثال  
يخصه أو استغناء بتمثيل الولاية فان الولايات في معنى الحرف (قوله فان ذلك) أي كون المصدر  
القياسي فيمدل على حرفه أو ولاية فعالة وقوله في فعل أي اللازم أو المتعدي بدليل تمثيل الهمع  
بكتب كتابة وخاط خطاطة ونقب نقابة فان الاولين متعديان والاخير لازم كما يستفاد من قول  
القاموس عقب ذكره أن من معاني التقيب عريف القوم مانصه وقد نقب عليهم نقابة بالكسر  
(قوله مثل فعدا) حال من الضمير في اللازم وقوله كغدا معطوف عليه باسقاط العاطف اذ لا وجه  
لتعداد المثال بغير عطف وأشار به الى أنه لا فرق بين التجميع والمعتل لكن الكثير في معتل العين  
الفعل أو الفعالة أو الفعال بكسر الفاء في الاخير بين كصام صوما وصيا ما وقام قياما وناح نباحة  
وقل الضعول كغابت الشمس غيوبا بخلاف معتل الفاء كوصل أو اللام كغدا أو المضاعف كمر  
وقوله باطراد حال من المستكن في له (قوله مستوجبا) أي مستحقا (قوله أو فعلا) أخذه من قول  
الناظم وشمل سير او صوتا الفعيل (قوله كأبي) أي اللازم وهو الذي بمعنى امتنع لا المتعدي وهو  
الذي بمعنى كره لان الكلام في اللازم وان جاء مصدر المتعدي أيضا على فعال في القاموس أبي  
الشيء بأباه وبأبيه أباه وأباه بكسرهما كرهه اه (قوله وجمع) أي شرد (قوله للذي اقتضى  
تقلبا) أي دل على القلب وهو تحرك مخصوص لا مطلق تحرك فلا انتقاض بنحو قام قياما وقعد  
قعودا ومشى مشيا (قوله للدا) بالقصر للضرورة (قوله أو لصوت) هو مع قوله وشمل سير او صوتا  
الفعيل يفيد أن ما دل على الصوت ينقاس فيه كل من الفعال والفعيل فاذا ورد الفعل دالا على  
صوت كان كل منهما ماصدا قياسا له وان ورد أحدهما اقصر عليه على ما ذهب اليه سيدي به  
والانخفش وان لم يرد واحد منهما كنت مخيرا في مصدره بينهما فإيهما نطقت به جاز ولا بعد في ذلك  
بل هو قياس الباب فاندفع ما نقله البعض عن سم وأقره (قوله وز كم) هو من الافعال الملازمة لبناء  
الجهول فالتمثيل به لفعل بالفتح بالظن الى أصله المقدر قاله زكريا ولا يرد أن أصله متعددا واللام يصح  
بناءؤه للمفعول لان المبنى للجهول قد يكون سمعا من اللازم يخرج فيجعل هذا منه أفاده سم أو  
يقال لمالم ينطق بهذا الاصل كان في حكم اللازم وجعلوه بفتح العين مع أنه لم ينطق به جملا على الظاهر  
واشار الانخف لكن مفاد القاموس نطقهم بالاصل حيث قال زكريا كم كعني وز كمه وأز كمه فهو  
من كوم اه وحينئذ لا يتم ما ذكره (قوله وشمل) بفتح الميم وكسرهما والفتح هما أنسب بهمل (قوله  
كسهل) من باب ضرب ومنع كافي القاموس (قوله وذمل ذميلا) أي سار سيرا بلين (قوله قد يجتمع  
فعيل وفعال) أي فيمدل على صوت ومما اجتمعا فيه صرخ صراخا وصر يحا خلا فالزعم البعض أن  
مصدره على فعال فقط (قوله وصعد الصرد) هو طائر ضخم الرأس كافي القاموس وصعد كالدي

وفعال نحو نعب الغراب نعبيا ونعايا ونعق الراعي نعبا ونعاقا وأزت القدر أزياراً وأزاقا وقد ينفر فعيل نحو صهل القرس صهيلا  
وصعد الصرد صعيدا وقد ينفر فعلا نحو بغم الطي بغاما وضح الثعلب ضحبا كما انفر الاول في السير والثاني في  
الداء الثاني



يستثنى أيضا منه مبادل على حرفه أو ولاية فان الغالب في مصدره فعالة نحو نجر بخارة وخطا خطا طه وتشرق فيهم سسارة وأمر أماره  
 وذكر ابن عصفور أنه مقيس في الولايات (٢٣٠) والصنائع (فعولة فعالة لفعلا) يضم العين قياسا (كسهول الامر) سهولة وهذب

الشيء عذوبة وملح مألوفة  
 (وزيد جزلا) جزالة وفصح  
 فصاحة وظرف ظرافة  
 (وما أتى) من أبنية مصادر  
 الثلاثي (مخالف لما مضى)  
 قياسه النقل لا القياس  
 (كمسحط ورضا) يضم  
 السين وكسر الراء وحزن  
 ويحذف يضم أولهما مما  
 قياسه فعل بفتحين ويحذف  
 وشكور وركوب بضمين  
 مما قياسه فعل بفتح الراء  
 وسكون العين ومكون  
 وفوز ومشى بفتح الفاء  
 وسكون العين مما قياسه  
 فعول بضمين وكعظم  
 وكبر مما قياسه فعولة  
 وكسن وفتح مما قياسه  
 فعالة في تنبيه كذا الزجاج  
 وابن عصفور أن الفعل  
 كالسن قياس في مصدر  
 فعل يضم العين كسن  
 وهو خلاف ما قاله سيدي  
 (وغير ذى ثلاثة مقيس  
 مصدره) أي لا بد لكل  
 فعل غير ثلاثي من مصدر  
 مقيس بقياس فعل  
 بالفتح شديد إذا كان صحيح  
 اللام التفعيل (كقدس  
 التقديس) ويحذف ياءه  
 ويعوض عنها التاء فيصير  
 وزنه تفعلة قليلا في نحو  
 جرب تجربة وغالبها  
 لامة همزة لنحو جزأ تجزئة  
 ووطأ توطئة ونبا تنبئة  
 وجاء أيضا على الأصل

قبله وبعده بمعنى صوت (قوله يستثنى أيضا منه) أي من فعل المفتوح العين اللازم وحينئذ كان  
 ينبغي إسقاط خطا خطا طه لانه متعدد الكلام في اللازم ويمكن ارجاع ضمير منه الى فعل المفتوح  
 العين الا هم من اللازم والمتعدى فيصح كلامه ويؤيد هذا ما قدمناه عن الهمع (قوله وسفر) أي  
 أصل (قوله وذكر ابن عصفور) نأيد لما قبله لما علمت من أن الغلبة أماره القياس (قوله فعولة فعالة  
 لفعلا) أي كل منهما مصدر قيامي لفعل مضموم العين فاذا ورد اذالك أو أحدهما اقتصر عليه أولم  
 يرد واحد منهما خيرا بينهما ولا بعد في ذلك كما مر فاندفع ما لمسم هنا أيضا قال المصريح ولا يكون فعل  
 مضموم العين الا لازما ولا يتعدى الا بضمين أو نحو يل (قوله وزيد جزلا) أي عظم (قوله لما مضى)  
 أي من المصادر القياسية للفعل الثلاثي متعديا أو لازما فليس هذا في اللازم فقط كما لا يخفى حتى يرد  
 ما نقله شيخنا والبعض وأقره من استشكل سم غسيل المصنف بسخط ورضاحيث قال ما نصه انظر  
 كيف عدده من اللازم مع أنه يقال مسطه ورضيه وذلك على التوسع بإسقاط الجار والاصل مسط  
 عليه ورضى عنه اه على أن تعدية الفعل بنفسه على التوسع لا تنافي للزوم كما أسلفه الشارح  
 (قوله قياسه النقل) أي طريقة النقل عن العرب (قوله مما قياسه فعول بضمين) ظاهر في غير مشى  
 اذ هو مبادل على سير فقياسه التفعيل فتأمل (قوله وكبر) أي مصدر كبر مضموم الباء وهو المستعمل  
 في غير كبر السن من الكبر الحسي والكبر المعنوي وأما مكسور هاف يستعمل في كبر السن فقط نقول  
 كبر زيد بالضم أي خضع جسمه أو عظم أمره وكبر بالكسر أي طعن في السن (قوله مما قياسه فعولة)  
 أي أو فعالة وقوله مما قياسه فعالة أي أو فعولة في كلامه احتياكا كما أفاده شيخنا فوافق كلامه  
 ما قدمه المصنف من قوله فعولة فعالة لفعلا واندفع توقف البعض (قوله وغير ذى ثلاثة) أي وكل غير  
 فعل ذى ثلاثة وغير مبتدأ خبره مقيس ومصدره نائب فاعله أو هو مبتدأ خبره مقيس والجملة خبر غير  
 (قوله كقدس التقديس) من انابة المصدر مناب الفاعل فالتقديس نائب فاعل (قوله قليلا) أي في  
 قليل من الاستعمال أو حذافا قليلا (قوله وغالب الخ) أي ومن غير الغالب خطيا وتمنيا وتجزيا وتنبيها  
 (قوله ووجوب في المعتل) أي معتل اللام وظاهر صنيعة أن نحو التغطية أصله التفعيل وهذا  
 لا يناسب تقييده أنفا بقوله اذا كان صحيح اللام فكان الاولى ترك التقييد ويراد التفعيل ولو  
 بحسب الأصل أو جعل المعتل مقابلا لصحيح اللام بأن يقال فان كان معتل اللام فقياس مصدره  
 التفعلة فانهم قال سم نقلا عن ابن الحاجب الاولى أن يكون مصدر المعتل على زنة تفعلة من أول  
 الامر لا أنه تفعيل ثم غير لان ذلك تعسف بلا ضرورة اه وقد يقال الحامل على ذلك رجوعهم الى  
 تفعيل عند الضرورة (قوله باتت تنزى) بنون مفتوحة فزاي مشددة أي تحرك (قوله من تجملا)  
 يضم الميم مصدره مقدم على عامله الذي هو صلة من وذكره هنا مع دخوله تحت قوله الاتي وضم  
 ما يربع الخ من ذكر الخاص قبل العام ولو أسقطه لكان أخصرا (قوله وغالب اذا) أي نحو إقامة هذا  
 هو المتبادر من صنيع الشارح بعد حيث قال في الكلام على مصادر أفعال معتل العين نحو إقامة  
 والغالب لزوم هذه التاء كما أشار اليه بقوله وغالب اذا التالزم ثم ذكر أن نحو استعادة يفعل به ما يفعل  
 بنحو إقامة ولم يذكر أنه أيضا مشارا اليه بقوله وغالب الخ والاولى رجاء اسم الإشارة الى المذكور من  
 استعادة وإقامة ونحوه ما يكون التثنية على لزوم التاء لنحو استعادة غالباً لئلا يكتفى بنحو استعادة  
 مع أنه مما يدخل في قوله وما يلي الاخراج كما يشير اليه الشارح (قوله التالزم) أي يجب فاندفع  
 الاعتراض بأن اللزوم ينافي الغلبة وأما الجواب الذي نقله شيخنا والبعض عن سم وأقره ولا يخفى  
 ما فيه على متأمل به (قوله وما يلي الاخر) برفع الاخر على انه فاعل يلي أي والحرف الذي يليه

ورجوب في المعتل نحو غطة تغطية (وزك كتر كبة) وهي تنزى دلوها تنزياً وأما قوله باتت تنزى دلوها تنزياً الآخر  
 فضرورة وأشار بقوله (وأجلا) اجبال من تجمل لا تجلوه واستعدا استعادة ثم أقم إقامة وغالب اذا التالزم وما يلي الاخر مد



واقفعا مع كسر التاء الثانية مما اقتضا • بم • ووصل (كاسطى) الى أن قياس أن فعل إذا كان صحيح العين الأفعال فجو أجل اجالا  
وأكرم أكراما وأحسن أحسانا وان كان معتلها فكذلك ولكن تنقل حركتها الى (٢٢١) الفاء فتقلب ألفا ثم تحذف

## الألف الثانية ويعوض

عنها التاء كفي أقام أقامة  
 وأعان أعانة وأبان أبانة  
 والغالب لزوم هذه التاء كما  
 أشار إليه بقوله وما يلبذا  
 التالزم وقد تحذف نحو  
 وأقام الصلاة ومنه  
 ما حكاه الاخفش من قولهم  
 أراه أراه وأجاب أجابا  
 وقياس ما أوله همزة وصل  
 أن يكسر ثلوثا به أي ثالثة  
 وأن يمد مفتوحا ما يليه  
 الآخر أي ما قبل آخره كـ  
 أشار إليه بقوله وما يليه  
 الآخر الخ أي وما يليه  
 الآخر نحو اصطفي اصطفا  
 وانطأ انطأ وانطأ انطأ  
 استخر أجافان كان  
 استفعل معتل العين فعمل  
 به ما فعل مصدر أفعل المعنى  
 العين نحو استعاذ استعاذ  
 واستقام استقامة ويستقيم  
 من المبدوء بهمزة الوصل  
 ما كان أصله تفاعل أو  
 تفاعل نحو أطاير وأطأ  
 أصلهما أطاير وتطأ يرفأ  
 مصدرهما لا يكسر ثالث  
 ولا يزد قبل آخره ألف  
 وقياس ما كان على تفعّل  
 التفعّل نحو تجمّل تجمّل  
 وتعلم تعلما وتكرم تكروما  
 (وضم ما يره بع) أي  
 رابعا (في أمثال) قد تلملأ  
 صحيح اللام مما في أ  
 تاء الطاء وضمها

الآخر كما بينه الشارح (قوله واقفا) ذكر القمح اي بين أن المدة ألف لا واو ولا ياء (قوله الى أن قياس  
أفعل) أي قياس مصدره (قوله فكذلك) أي قياس مصدره الأفعال وقوله حركتها أي العين وقوله  
فتقلب هي أي العين ألغا التحركات في الأصل وانفتح ما قبلها إلا أن وقوله ثم تحذف الألف الثانية  
أي لا لتقاءها مع الألف المنقلبة العين اليها وكلامه صريح في أن قلب العين ألقا سابق على حذف  
الألف وهو ما في التوضيح أيضا وأورد عليه أن شرط قلبها ألفا تحرك التالي وأجاب سم بأن هذا  
الشرط في غير أفعال واستفعال مما يستحق ذلك الاعلال لذاته والاعلال في أفعال واستفعال المحمل  
على فعلهما وصريح كلام ابن النظم أن حذف الألف سابق على اعلال العين وهو أيضا صحيح فإن  
قلت هلا قبل انهم لما نقلوا وحذفوا لاتقاء الساكنين ولم يتكافؤا أن يقال تحركت الواو الخ قلت  
ما زعمته تكافؤا لا بد منه في الفعل ولا يمكن فيه ما قلته وأيضا فإن الراجح أن المحذوف الزائد هو الألف  
الثانية لكونه زائدا ولقرينه من الطرف وعلى قولك إنما حذف الأصل (قوله وقد تحذف) أي شذوذا  
كما صرح به المصنف آخر الكتاب (قوله آراءه) أصله أرباء على وزن أفعال نقلت حركة عينه إلى فائه  
ثم حذفت العين لاتقاء الساكنين وقلبت اللام همزة لغيرها بعد ألف زائدة كما سيأتي في قول  
النظم فأبدل الهمزة من واو ياء آخر اثر الألف زيد وجعل الشارح ذلك من المتمثل العين مبني على  
المقول بان الهمزة من حروف العلة لكنه وإن جعل من معتدل العين لم يعط حكم معتلها من كل وجه  
كما يعلم من النظر في تصريفه وتصريف نحو إقامة بل من حيث وجود الفعل والحذف ومطلق  
القلب واستحقاق التأني قدبر (قوله وقياس) عطف على قياس السابق (قوله فان كان) أي ما أوله  
همزة وصل وقوله معتل العين حال من استعمل (قوله فعل به مفاعل الخ) أي من النقل والقلب  
والحذف والتعويض وقد جاء بالتحقيق تنبيه على الأصل نحو استحوزا استحواذا وأغثت السماء  
اغيا ما (قوله ويستثنى من المبسو وبهمزة الوصل الخ) قد يقال مراد الناظم ما افتتح بهمزة وصل  
أسالة والهمزة فيما ذكر مجتنبه أعارض فلا استثناء قاله الله مأميني (قوله أصلهما نظير ونظير) أي  
فأدغمت التاء في الطاء واجتلبت همزة الوصل توصلا إلى النطق بالسكان (قوله لا يكسر ثالثه الخ)  
أي بل يضم ما يليه الآخر نظر إلى الأصل فيقال اطير بطائر او طيرا وطيرا يطيرا كافي التصريح  
فهو داخل في قوله وضم ما يربع الخ (قوله ما يربع) من ربت اقوم صرت رباعهم وبابه منع (قوله في  
أمثال قد تلما) أي في أمثال مصدره قد تلما أي في الحركات والسكنات وعدد الحروف وإن لم يكن  
من بابه كما يظهر بالنظر في الأمثلة وذلك عشرة أبيه ذكر الشارح منها خمسة تفعل وتفاعل وتفعل  
وتفعّل وتفعلي كتدي وتبقى تفعل كتمسكن وتقوم عمل كتجورب وتفعّل ككتفلنس وتفعول  
كثرهوك وتفعلت كتمعرت (قوله صحيح اللام) حال من أمثال علي معنى الجنس أو من ما يربع على  
معنى صحيحا لامه أي اللام بعده فافهم (قوله وشبهها) كالنساء في نحو تكتبون كتبوا وتجاهل تجاهلا (قوله  
سواء كان من باب تفعل كاهم) فيه إشارة إلى ما قاله الشاطبي من أن قول المصنف تجملا تجملا  
حشو لدخوله تحت الضابط الذي ذكره هنا بقوله وضم ما يربع الخ وأجاب سم بأن المصنف لم  
يقصد بقوله تجملا تجملا بيان مصدر تفعل وإنما ذكره تنجيha المعنى أجلا إجمالاً وأجاب يس بأن  
ذكره هناك من ذكر الخاص قبل العام (قوله أو ملحقا به) أي بتفعّل (قوله نحو نيطر) من يطر الدابة  
خالج داءها بالدواء (قوله وتجليب) أي ليس الجلباب وهو ثوب أوسع من التجارود دون الرداء (قوله  
وجب ابدال الضمة كسرة) أي لمناسبة الياء (قوله إذا كانت اللام) أي الثانية ياء أي أصلية كافي

كان من باب تفعّل كما مر أو من باب تفاعل نحو تقال وتقالا وتفاضل وتفاضلا وتخاصم وتخاصما أو من باب تفعّل نحو تلم وتلما وتخرج وتخرجا أو ملحقا به نحو يطر يطرأ وتجلبب وتجلببا فإن لم يكن صحيح الالزام وجب ابدال الضمة كسرة إذا كانت اللام ياء نحو تدلى تدليا وتدافى تدافيا



وتسليق تسليقا (فعال أو فعلة لفعلا) وما ألحق (٢٢٢) به فخرج دجرا جرحا وسجدة وحولل حلقا لا وحوله ومعنى حوّل كـ

وضمعت عن الجماع (واجعل مقبلا) من فعلا  
وفعلة (ثانيا لا أولا)  
وكلاهما عند بعضهم  
مقبس وهو ظاهر كلام  
التسهيل في تنبيهه يجوز  
في المضاعف من فعلا  
هو الزلزال والفتاح ففتح  
أوله وكسره وليس في  
العربية فعلا بالفتح إلا  
في المضاعف والكسر هو  
الأصل وانما فتح تشبيها  
بالفعال كما جاء في التفعال  
التيان والتقاء بالكسر  
والفعال كله بالفتح إلا  
هذين على أنهم عند  
سيبويه اسمان وضع  
كل منهما موضع المصدر  
وذهب الكسائي والقراء  
وصاحب الكشف إلى أن  
الزلزال بالكسر المصدر  
وبالفتح الاسم وكذلك  
الفتح بالفتح الذي يتقدم  
وبالكسر المصدر والوسواس  
بالفتح اسم لما وسوس به  
الشیطان وبالكسر المصدر  
وأجاز قوم أن يكونا  
مصدرين (لفاعل الفعل  
والمضاعف) فخرج  
خصما ومحاكمة وعاقب  
عقبا ومعاقبة لكن يمنع  
الانفعال وتعين المفاعلة  
فيما فاءه ياء نحو ياسر  
مياسرة ويامن ميامنة  
وشذباومه يواما لاميامة  
(وغير قاصر السماع عاده)  
أي كان له عديلا فلا  
يقدم عليه إلا سماع نحو

الترامي أو منقابة عن واو كافي التمام ولا حاجة إلى هذا الشرط لعله من قوله فان لم يكن صحيح اللام  
إذا المصدر المعتل من ذلك لا تكون لامه الأياء (قوله وتسليق تسليقا) أي استلقى على ظهره استلقا  
مطاورع سلقته قال في القاموس سلقته سلقا بالكسر ألقته على ظهره (قوله فعلا) أي بكسر  
الفاء (قوله وما ألحق به) أي بفعل كفوعل نحو حوّل وفيعل محوّل وفي مثل الشارح نشر على  
ترتيب اللف فلم يقررنا أن في قول شيخنا والبعض وهو قول قصورا (قوله فخرج دجرا جرحا)  
نقل في التصريح عن الصيرى وغيره أن دجرا جرحا لم يسمع في دجرج ومع سرقته الصبي سرها فإذا  
أحسن غذاؤه (قوله وكلاهما عند بعضهم مقبس) ظاهره في المضاعف وغيره وصاحب التوضيح  
جعل الأول مقبسا في المضاعف كزلزال (قوله يجوز في المضاعف) هو ما فاءه ولامه الأولى من  
جنس واحد وعينه ولامه الثانية من جنس واحد (قوله ففتح أوله وكسره) أي وإن كان أكثر كافي  
التوضيح والدمامي أن يعنى بالمفتوح اسم الفاعل نحو من شر الوسواس أي الوسوس والصلصال  
يعنى المصلصل وفي الأشياء والنظار النحوية للسبوطى نقلا عن الناطم أن المطرد في المصدر من  
فعلا هو المكسر وإن الفتح ندر في قوله هم وسوس الشيطان وسواسا ووعو الكلب ووعوا  
وخطط السهم في مروره غطا طاء إذا التوى وأن غير ذلك من المفتوح متعين للوصفية المقصود بها  
المبالغة وإن تجوز الزمخشري الفتح في المصدر الذي لم يسمع فتحه قياسا على ما مع يرد بان النادر  
لا يقاس عليه (قوله والتفعال كله بالفتح) الواو الحال ومذهب البصريين أن التفعال بالفتح مصدر  
فعل المخفف جى به كذلك للتكثير وقال القراء وجماعة من الكوفيين مصدر فعل المضاعف العين  
ورجعه المصنف وغيره لكونه للتكثير وفعل المضاعف كذلك ولكونه نظير التفعال باعتبار الحركات  
والسكنات والزوائد ومواقعها وهل هو مما عي أو قياسى قولان وأما التفعال بالكسر كالتبيان  
والتقاء فليس بمصدر بل بمنزلة اسم المصدر اه دما ميني باختصار (قوله على أمه) أرجع شيئا  
الضمير إلى المفتوح والمكسور من المضاعف فالطرف حال من قوله ففتح أوله وكسره بمعنى مفتوح  
الأول ومكسوره على الاستخدام وأرجعه البعض إلى التبيان والتقاء ويؤيد الأول السياق بعد  
(قوله وبالفتح الاسم) أي الموضوع موضع المصدر هكذا قال البعض ومقتضى التنظير بعده خلافة  
فإن التنظير بالفتح يقتضى أن الزلزال بالفتح اسم الفاعل والتنظير بالوسواس يقتضى أنه اسم  
للمرزل به تدبر (قوله اسم لما وسوس به الشيطان) منافي لما مر عن التوضيح والدمامي (قوله  
وأجاز قوم أن يكونا) أي المفتوح والمكسور مصدرين هذا ما ذكره في أول التنبيه على ما سبق عن  
البعض وغيره على ما سبق عن شيئا (قوله لفاعل الفعل والمفاعلة) قال الدما ميني والمطر دأما  
عند سيبويه المفاعلة فقد يتركون الفعل ولا يتركون المفاعلة قالوا جالس مجالسة ولم يقولوا جالسا  
(قوله فيما فاءه ياء) أي في مصدر الفعل الذي فاءه ياء ولم يستثنه المصنف لندرة فاعل الذي فاءه ياء  
بل مطلق الفعل الذي فاءه ياء قليل (قوله وشذباومه يواما) لثقل الياء المكسورة أول الكلمة وقوله  
لامياومه أي فليست شاذة في بعض النسخ يواما ومياومه وعليها الشذوذ ومنصب على يواما فقط  
والمبارمة المعاملة بالأيام كافي القاموس (قوله وغير مامر) أي وغير المصدر التي مرت لأفعالها  
الزائدة على ثلاثة أحرف المتقدم ذكرها (قوله عادله) يحتمل أنه فعل متصل بفعوله من المعادلة  
وهي المقابلة ويحتمل أن عاده فعل من العود وله جار ومجرور وعليه فإن أرجع الضمير المستتر السماع  
والبارز غير مامر كان في العبارة قلب وان عكس فلا (قوله نحو كذب كذابا) بالتشديد فيها مع كسر  
الكاف في الثاني (قوله تحملا) بكسر الفوقية والحاء المهملة كما قاله الدما ميني (قوله واطمان  
طمانينه) والقياس اطمنا لان أصل اطمأن اطمأن كاستخرج فأدغمت إحدى التونين في  
الأخرى قال الدما ميني وظاهر كلام سيبويه أن اطمأنينة والقشعريرة اسمان وضع موضع المصدر



وتراموار مباوقه قهقرى وقرفصا وقافل قيتالا (نفيه) بجى . (٢٢٣) المصدر على زنة اسم المفعول فى الثلاثى

قليل لا نحو جلد جلد او مجلودا

وقوله

لم يتركوا العظامه لحا

ولا لقوادى عقولا

وفى غيره كثير اراد منه قوله

وعلم بيان المرء عند الحرب

أى عند التجربة وقوله

أقاتل حتى لا أرى لى مقاتلا

أى قتالا وقوله

أظلم ان مصابكم رجلا

أهدى السلام فحبة ظلم

أى اصابتكم ورعما جاني

الثلاثى بلفظ اسم الفاعل

نحو فلج فلجا وقوله

كنى بالنأى من أمهات كاف

أى كفاية ونحو فاهلكوا

بالطاغية أى بالطغيان

فهل ترى لهم من باقية أى

بقا (وفعله) بالفتح (لمرة

بجلسة) وشبه وضربة

(وفعله) بالكسر (لهيئة

بجلسة) ومشيئة وضربة

نحو نبيه محمل ماذ كرا

لم يكن المصدر العام على

فعله بالفتح نحو رجة أو

فعله بالكسر نحو ذربة فان

كان كذلك فلا يدل على

المرء أو الهيئة الأقرينة

أو بوجه فحورجة

واحدة وذربة عظيمة (فى

غير ذى الثلاث بالتأ المرء)

نحو انطلق انطلاقة

واستخرج استخراجا فان

كان بناء مصدره العام على

التأ دل على المرة منه

بالوصف كاقامة واحدة

واستقامة واحدة (وإذا

فيه هيئة كالنجره) من

اختر والعمه من نعم والنقبة من انتقبت بخاتمة

لا مصدران (قوله رميا) بكسر الراء وتشديد الميم والياء مع كسر الميم (قوله قيتالا) لا ينافى شذوذه كونه الاصل اذ كثيرا ما يجر الاصل حتى يعمد النطق به شذوذا فاندفع ما للبعض نبع الشجنا (قوله بجى المصدر) أى عند غير سيدويه وقد نقل صاحب المصباح عن بعضهم أن سيدويه ينكر بجى المصدر على مفعول ويؤول ما أوهم ذلك (قوله قليلا) أى فيقتصر فيه على السماع (قوله نحو جلد جلد او مجلودا) فى القاموس جلد ككرم جلادة وجلادة وجلودا أى قوى (قوله لم يتركوا لعظامه الخ) هذا البيت من الكامل الذى استعملته العرب مخمساشذوذا ان لم يكن سقط والاصل مثالا لم يتركوا من هجرهم لعظامه الخ (قوله وعلم بيان المرء) أى علم منطقة القصص (قوله أى قتالا) فيه أنه لا داعى الى جعل مقاتلا فى البيت بمعنى قتالا بل المعنى على كونه اسم مفعول أظهر (قوله نحو فلج فلجا) اعلم أن فلج بفتح الفاء واللام بفتح الكسر اللام وضمة الفاء بفتح الفاء وسكون اللام باقى بمعنى شق وقسم بالفتح بالكسر وهو ميكال معروف وظفر بما طلب ويقال أفلح برهانه أى قومه وأظهره وأما فلج بفتح الفاء كطرب بطرب فهو لا نفراج بين التنايا وأما بضم الفاء وكسر اللام فهو فعل ملازم للبناء للمجهول معناه أصابه الفالج وهو استرخاء أحد شتى البدن لا نصيبا خلط بلغه نفسده منه ممالك الروح كذا فى القاموس وغيره ولم أرفيه ولا فى الصحاح ولا فى المصباح ولا فى المختار لقالج مصدر الفلج مطلقا فانظر جملة مصدر الفلج باى معنى لفلج والاقرب أنه لفلج المبني للمجهول وقد مثل فى المصباح لى فاعل مصدر ابقولهم قم قائما أى قياما (قوله بالنأى) بفتح النون وسكون الهمزة أى البعد (قوله وفعله لمرة بجلسة) مقتضى ما مر فى باب افعال المصدر من أن من شروط عمله أن يكون غير محدود بالتأ فلو حذرتا لم يعمل أن فعلة التى لامرة بجلسة من المصادر فيكون مجلس مثالا مصدران أحدهما دال على المرة وهو جلسة والثانى لادلالة له عليه وهو جلوس ولا فرق فى بناء فعلة بالفتح للمرة بين كون المصدر المطلق على فعل كضربة أولا تخرجه من خروج كافى الهمع ثم فعلة التى للمرة انما تكون لما يدل على فعل الجوارح الحسية كأمثلة الناظم والشارح لا ما يدل على الفعل الباطنى كالعلم والجهل والخبين والبخل أو الصفة الثابتة كالحسن والظرف (قوله وفعله لهيئة) أى لهيئة الحدث والحدث وان استلزم الهيئة لكن فرق بين الدلالة مطابقة والدلالة التزاما قاله سم وفسر الجار بردى الهيئة بالنوع (قوله محمل ماذ كر) أى كوف فعلة بالفتح للمرة وبالكسر للهيئة اذ ان لم يكن المصدر العام أى المطلق الصادق بالقليل والكثير والخاص عن ارادة الهيئة ودخل فى قوله لم يكن الخ المصدر المطلق الذى على فعلة باضم كالكثرة فيفتح للمرة وبكسر للهيئة كما قاله ابن هشام وقياسه كما قاله سم أن ما على فعلة بالفتح بكسر للدلالة على الهيئة وبالعكس وهو المتجه وان نقل عن بعضهم خلافه (قوله نحو ذربة) هى الحدة فى الشئ يقال رجل ذرب أى حاد (قوله الأقرينة) أى حالية أو مقالية فعطف الوصف عليها عطف خاص على عام فان خصت بالحالية والعطف مغاير (قوله فى غير ذى الثلاث بالتأ المرء) أى من غير تعبير صبغة المصدر وانما تلحق التأ من المصادر الاغلب استعمالا فاذا كان للفعل مصدران قياسيان أو هما عيان طفت الاغلب أو قياسى ومما عي طفت القياسى قاله الشاطبى وانظر ما اذا كان السماعى أغلب استعمالا من القياسى وظاهر أول عبارته أنها تلحق السماعى الاغلب وظاهرا آخرها أنها تلحق القياسى غير الاغلب (قوله بالوصف) هالقال كسابقه بالقرينة أو الوصف (قوله وشذفيه هيئة) أى شذفى غير ذى الثلاث بنا فعلة بالكسر للهيئة (قوله من اختر) يقال اخترت المرأة أى غطت رأسها بالنجار (قوله من انتقب) أى غطى وجهه بالنقاب (قوله خاتمة) حاصل المقام أن الفعل تارة يكون معتلا للام وتارة لا فالاول يجب فتح عين مفعول منه مطلقا والثانى ان كان محميا وضعت عين مضارعه أو فتح فكذلك وان كسرت والمصدر بالفتح وغيره بالكسروا ان كان معتلا

اختر والعمه من نعم والنقبة من انتقبت بخاتمة



الفاظ فقط فان كسرت عين مضارعه ولو صحب الاصل وجب كسر عين مفعل منه مطلقا نحو وعد بعد  
 ووثق بشئ ونحو وهب يهب ووطئ يطأ فان فتحت عين مضارعه فتحتها أصليا نحو وجل يوجل فأكثرت  
 يكسر عين مفعل منه مطلقا وبعضهم يفتحها في المصدر ويكسرها في غيره هذا عند غير طي وأما طي  
 فيجرون معتل الفاء مجرى الصحيح في تفصيله السابق هذا كله في الثلاثي وأما غيره فالمصدر واحد  
 الزمان والمكان منه برتبة اسم المفعول هكذا ينبغي تقرير هذا المقام وبه يعرف ما في كلام شيخنا والبعض  
 من الخلل في غير موضع كما لا يخفى على متأمله ومما ذكرناه في هذا المقام أن معتل الفاء اذا فتحت عين  
 مضارعه أي ونقلت فتحتها الى فائه التي هي الواو كود يود وجب فتح عين مفعل منه كالمودة ويرده  
 ما في القاموس وغيره من أن الواو المودة تفتح وتكسر فاعرف ذلك (قوله يصاغ من الثلاثي مفعل)  
 أي يصاغ من مصدر الفعل الثلاثي موازن مفعل أي ان كان متصرفا وقد تلحق مفعلا هاء التأنيث  
 كالمودة (قوله ان اعتلت لامه مطلقا) أي سواء كسرت عين مضارعه أو لا فهو في مقابلة التقييد  
 اللاحق (قوله نحو مري ومغري وموقى) بواو بعد الميم على ما في بعض النسخ وهو الذي في خط الشارح  
 كما قاله شيخنا وعليه فالإشارة بتعداد الامثلة الى أنه لا فرق بين ما لامة ياء كمرى وما لامة واو كغري ولا  
 بين صحيح الفاء كالمثاليين ومعتلها كمرى وفي أكثر النسخ ومرى براء بعد الميم وعليه فالإشارة بالتعداد  
 الى أنه لا فرق بين ما لامة ياء أو واو ولا بين ما عين مضارعه مكسورة أو مضرومة أو مفتوحة والنسخة  
 الاولى أولى من هذه لعلم عدم الفرق بين هذه الثلاثة من قوله مطلقا فنظن (قوله ولم يكسر عين  
 مضارعه) بأن ضمت أو فتحت ولهذا مثل بمثاليين (قوله فان كسرت الخ) منه ما عين مضارعه ياء  
 مكسورة في الاصل فيقال مبات في المصدر وأصله مبيت بفتح الباء ومبيت في الزمان والمكان وقيل  
 يحير بين انفتح والكسر مطلقا وقيل يقتصر على ما مع فلا يقال في معاش معيش ولا في محيض محاض  
 قال في التسهيل وهو الاولى (قوله تركسر مطلقا) أي سواء أريد به المصدر أو الزمان أو المكان (قوله  
 عند غير طي) وأما طي فيجرونه مجرى ما فاءه غير واو فيفصلون فيه بين مكسور عين المضارع وغيره  
 كما مر (قوله فجاءت لامة وفاءه واو) أي ولم تفتح عين مضارعه أصالة فان فتحت كيوجل فأكثرت  
 العرب يكسر عين مفعل منه مطلقا وبعضهم يفتحها في المصدر ويكسرها في غيره كما علمت (قوله  
 وموئل) الموئل المجأ (قوله وشذ من جميع ذلك) أي جميع الأقسام المتقدمة ألفاظ معروفة ذكرها  
 في التسهيل مما شذ من معتل اللام في المصدر من عصي وحى أي أنف وأوى له أي رفق ورزاه  
 أي أصابه معصية ومحبة وما أوى به ومرزاه بالكسر فقط في الجميع وفي المكان مأوى الابل بكسر  
 الواو فقط كما صرح به في لامية الأفعال ونقل بعضهم فيه الفتح على القياس وأما مأوى غير الابل  
 فبالفتح على القياس ومما شذ من الصحيح الذي ضمت عين مضارعه في المصدر من رفق والمع مرفق  
 ومطلع بالكسر وفتح الثاني الحاريون على القياس وفي المكان من مسجد وشرق وغرب وجزر ونبت  
 وسقط وطلع وظن مسجد قال الدماميني وهو البيت المبني للعبادة مسجد فيه أول مسجد قال سيبويه  
 وأما موضع السجود فالمسجد بالفتح لا غير اهـ وشرق ومغرب ومجزر ونبت وسقط ومطلع  
 ومظنة بالكسر فقط في الجميع ومما شذ من الصحيح الذي فتحت عين مضارعه في المصدر من جمع وجمع  
 مجمع ومجدة بالكسر وجاء فيها الفتح على القياس وفي المكان من جمع مجمع بالكسر وجاء فيه الفتح  
 على القياس ومما شذ من الصحيح الذي كسرت عين مضارعه في المصدر من رجع وعذر وغفر وعرف  
 مرجع ومعدرة ومغفرة ومعرفة بالكسر فقط وفي المكان من زل مرة بالفتح وجاء فيه الكسر على  
 القياس ومما شذ من معتل الفاء في المكان من وحل بكسر الحاء المهملة يوحل بفتحها ووضع ووضع  
 موحل وموضع وموقعة بالفتح في الثلاثة وجاء فيها الكسر على القياس وجاء بتأنيث العين مهلك  
 ومهلكة أي مفازة ومقدرة ومأربة أي حاجسة ومقبرة ومشرقة بالشين المجهمة والفاء أي موضع

صاغ من الثلاثي مفعل  
 تفتح عينه مراد به  
 المصدر أو الزمان أو المكان  
 ان اعتلت لامه مطلقا نحو  
 مري ومغري وموقى أو  
 ضمت ولم تكسر عين  
 مضارعه نحو مقتل  
 ومذهب فان كسرت فتحت  
 في المراد به المصدر نحو  
 مضرب وكسرت في المراد به  
 الزمان أو المكان نحو  
 مضرب وتكسر مطلقا  
 عند غير طي فجاءت  
 لامة وفاءه واو نحو مورد  
 وموقف وموئل وشذ  
 من جميع ذلك ألفاظ  
 معروفة ذكرها في التسهيل  
 ويعامل غير الثلاثي  
 معاملة الثلاثي











